



٢

١٧٩٢

BOX HAW. Nr 5648

القرن والدرهم

٩٠٤٢

١٣

١٧٩٢

BOX HAW. No 5648

القائمة

١٤٢

44
1
1

11

Yah. Ms. Ac. 554



اللهم يا مفتاح العوالم

[illegible]

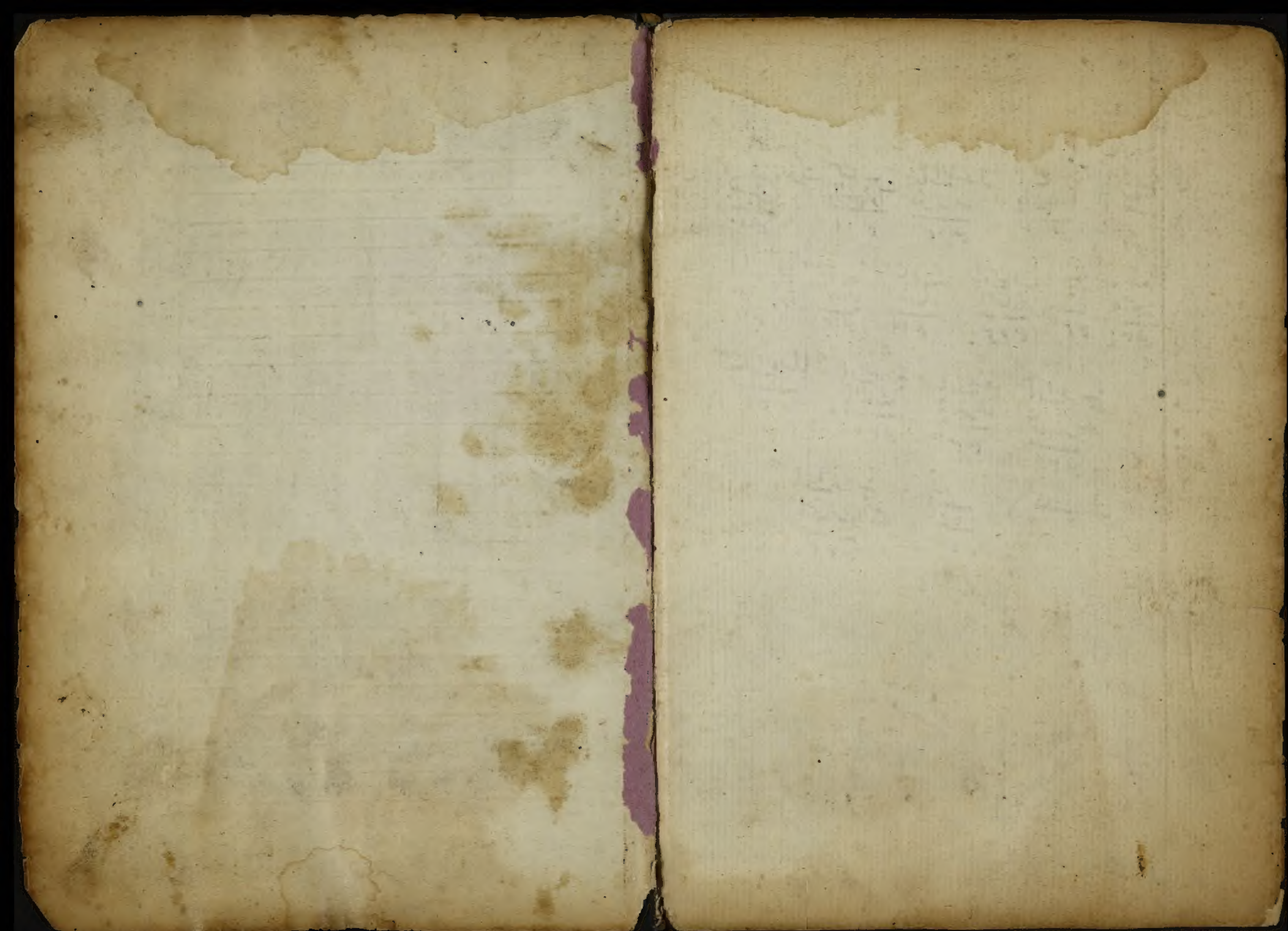
۱۱۲۲
 وایسته بگویند که چنانچه حق سبحانی و تعالی و یکتا
 و یگانه و خدایا که بندگان را در این دنیا و آخرت
 وایسته بگویند که چنانچه حق سبحانی و تعالی و یکتا

عمر صوبی
عالمی رشتی یا معیج
۲۵

[illegible]

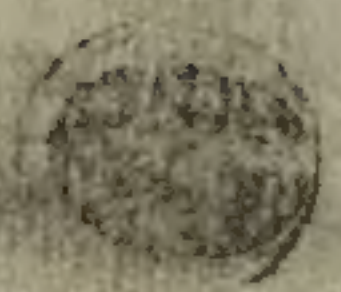
CHSE 2002

[4]

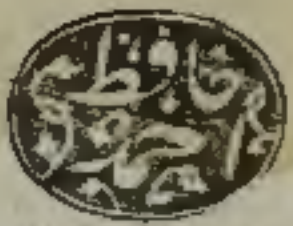


[5]

Handwritten text in Hebrew script, mostly illegible due to fading and damage. The text is arranged in several lines across the left page.



Yah. Ms. Ar. 554



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي احكام احكام الشرع القويم بحكم كتابه . واعلى اعلام الدين المستقيم بمعظم خطابه .
والقلوة والسلام على سيدنا محمد وآله واصحابه المقطوعين عن التقايص بيمينهم وحوالهم
بصعبه باب **الكتاب** فان من المقتضات المقررة عند اولى الابصار . والسمات المحررة لدى
ذوي الاستبصار ان شرف الانسان في الدارين . ونيل درجات الكمال في الكونين انما هو بتجلية
الظاهر بالاعمال الصالحة الدينية بعد تركية الباطن بالعقائد الاسلامية اليقينية . فالعلم الكلي
المتكامل بتعريف الاولويات وبيانها . والمختص من بين العلوم بالاهتمام بشاها يكون من اولى العلوم
بالاستغناء واحكامها للعلم عليه وعقد الببال . وهو علم الفقه الذي اعتنا به علماء الامة
النقية . وبذل الوسع في تشييد اركان عظيمة الملة الحنيفية فان الله تعالى لما جعل يتلعبه
الصلوة والسلام خاتم الانبياء والرسل . والموضح لا قوم المناهج والسبل . وكانت حوادث
الايام خارجة عن النسب . ومعرفة احكامها لازمة الى يوم التداد . ولم يف ظواهر النصوص
ببيانها بل لابد من طريق لها واتي بها . اقتضت الحكمة الالهية جعل مثل هذه الامة مع
علمائهم ككل بني اسرائيل مع انبيائهم فجعل في قدام هذه الامة ائمة كالاعلام مهتديهم قواعد الشرع
وشيد ببيان الاسلام واوضح بآثارهم مفصلات الاحكام . لبيان الفلاح من اتبعهم (ايوم)
القيام . اتفاهم حجة قاطعة واختلافهم رحمة واسعة . بضم القلوب بانوار افكارهم . ومقعد
النفوس بالناسم . وكان من بينهم نورا باعلا اقدارهم ومناصبهم . وابتداء اذكارهم و
ومذايبرهم . اذ على اقوالهم مدار الاحكام . وبما هم به في قلوبهم . الاسلام . وخص منهم الامام
الاعظم . والرهام الاقدم . سراج الملة والدين الثالث . الامام . والشيخ . نعمان بن ثابت .
بواه الله تعالى على عرواها . واما من بعده الشريف سحان العرفان . بكثرة المجتهدين
في المتكسب . وعزارة مستطاة . وبيان ما راد به من الاحكام بحر مستلظم
الاموال . بل لا ماطة ظلت الصلوات . وهاج . وان كنت من ايمان الله . وبغفوان العزم . فخرنا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي احكام احكام الشرع القويم بحكم كتابه . واعلى اعلام الدين المستقيم بمعظم خطابه .

مفتخر فامن ذلك البحر واصول . مفتضا عن مسائل ابوابه وفصوله . بالاستفادة عن المستوين اليه .
والافادة على الطالبين المكبين عليه . وابنت في اثنا ثلث . القضاء . بلارغبة فيه والارضا .
واعده ما يرضى فيه من عرى عبثا . ومخالطة القوام . ومخالطة غير اهل الاسلام حثا . كان يخطر
في خلد . واما انه غير لابق بحالي . وكنت اسأل الله تعالى ان يبدل بالخير مالي . ومع ذلك لم يكن
ذلك الا بطلا . خاليا عن حكمه . ولا عار يا عن فائدة . ومصلحة . حيث كان سببا لتبجح احكام .
جزيات الوقايح والنوازل . والعثور على تقييد اطلاقات المتنون في تقرير المسائل . فصا
باعثا على كتب متين حاو للفوائد . وخاو عن الزوائد . موصوف بصفات مذكورة في خطبة .
واعية لكل الرجال ايا خطبة . فمررت في ترتيب كتب الفن . على النمط الاخيرة والوجه الاخر .
فاحلست فرضا من بين الاشغال . وانتهزت زواجر توزع الببال . وحين قرب اتمام .
وان يقص بالاختتام ختامه . خلصني الله تعالى من بلا القضاء . اذ بعد حصول المراد بالابتلاء .
يخلصني عن البلاء . فوجب علي شكر نعمتي اتمامه . واحسان التخليص عن البلاء . وانعام
في الدين . فشرعت في شرحه شكر النعمتين . الموصلتين لصاحبهما الى الاولين . راجيا من الله تعالى ان يور
وسهل علي . لا تمام . ويسهل لي بالسلمة طريق اختتامه . وعاز ما ان استب . تمام . ودر الاحكام .
في شرح غرر الاحكام . انه قريب مجيب عليه توكلت واليه ايت . بسم الله الرحمن الرحيم .
البا . للباب . والظرف مستقر حال من ضمير اجند . الكتاب . كما دخلت عليه ثياب السر
اول الاستعانة والظرف لظرف كيت . بالعلم من اخبار الاول نظر اياه اذ دخل في التعظيم .
ومن اخبار الثاني نظر اياه في شغل العمل لا يتم عالم حيدر بانه . واخافه اسم الله تعالى
ان كانت للاختصاص . وضعا لانه . نعم النصف بالصفات الجبل . احسن بلفظه الله للوفا .
على ان ما سواه معان . وضعت في الشكر . بالام او الاستعانة . به كمال التعظيم . لم يسمي فلا بد
على التماس . بل لا صفة على تعاليمها . والرحمن والرحيم اسمان بيال لبا لفة من
رحم كالغضبان من غضب . والعلم من علم . والاول . بل لا زيادة للفظ بل على زيادة المعنى
ومختص به . لانه من الصفات العالوية لا يتصف بها . استعمالا غير . كما يجب الوضع
وليس كذلك بل لان معناه العلم الحقيقي البالغ في الرحمة عاينها . وسبب الرحيم من قبيل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي احكام احكام الشرع القويم بحكم كتابه . واعلى اعلام الدين المستقيم بمعظم خطابه .

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي احكام احكام الشرع القويم بحكم كتابه . واعلى اعلام الدين المستقيم بمعظم خطابه .

التيمم فانه لما دل على جلال النعم واصولها ذكر الرحيم ليتناول ما خرج منها الحمد لله جمع بين الـ
 التسمية والتحية في الابداء جريا على قضية اللزوم لكل امرئ بالانابة في العرف عند
 في التصفية من حين الاخذ في التصفية الى الشروع في البحث فيقارن التسمية والتحية ويحكم بينهما ولهذا بقدر الفعل
 المحذوف في اوائل التصفية ابتداء سواء اعتبرت الظرف مستقرا او لغوا لانه في امثال الحديث
 لفظا ومعنى وفي تقدير غيره معنى فقط وقدم التسمية اقتضاء بما ينطبق به الكتاب ووافق عليه
 اولو الابواب والتحية هو الشاء بالثان على الجبل الاختيار من انعام او غيره والمخرج
 هو الشاء بالثان على الجبل مطلقا وانكر مقابلة النعم بالتعول او الفعل اطلاقا اعتقاد فهو
 اعم منها بحسب المورد واخص بحسب المتعلق فينبغي بينهما عموم وخصوص من وجه وما يتبع
 في اوائل الكتب يكون في مقابلة النعم غالبا وانهم للاختلاف لا الحصر ذكره ابن هشام في معنى
 اللب والتخصيص استفاد من حمل لام الحمد على الاستغراق لقرينة المقام الذي لفته الى جعل
 فقها من فقه الرجل بالضم فقا به الى صار فقها وبقال فقه بالكسر فقها وفقته الى فهم الى
 المجتهد والمصلح المجلي من اقرن السابق والمضلي هو الذي يتلوه لاق راسه عند صلواته
 والمراوهم اكثر الممارسة والمراولة في حلبة متعلق بالمجتهدين والمصلحين وهي بنسخ الحاء وكون
 اللام خيل تجمع للسباق من كل جانب استعيرت للمضمار حلية العالمين المتقين وهي تهذيب
 الظاهر بالاعمال الصالحة والباطن بالاحكام العلية والحكم النظرية يعني ان من مارس وسعى
 في تحصيل هذين الامرين الى ان يحصل له ملكة استنباط الاحكام الشرعية والعمل بموجبها فقد
 رزقه الله تعالى مرتبة الفقا به التي هي عبارة عن العلم بالاحكام المذكورة مع العمل كما اختاره
 الامام في الاسلام وحققناه في شرح اصولنا لا مزيد عليه وظهر من تيمم اي قصده بفتح الراء
 متعلق بتيمم التمسك بالابتهال الى التضرع واضافة الالف اليه لادنى ملازمة فان اول ما
 ما يصل الى الارض خيال الشجرة للتضرع بها الالف واجبين عطفت على الالف على الارض
 الالف متعلق بفتح وهذه الاضافة ايضا لما ذكر في التمسك بفتح يظهر ان التمسك بفتح
 السعد كالخوسه عند السعادة والمراوهم الافعال الناجية والتمسك بالذميمة والعقاييد
 الباطلة وبانجاسها الملكات منها بحيث لا تنزل الالف في الاكل والاكل في النار اعمارا بين الى العائين
 الخارجين

بمقارنة
 في التصفية
 هو الشاء بالثان
 على الجبل
 الاختيار من انعام
 او غيره
 والمخرج
 هو الشاء بالثان
 على الجبل
 مطلقا

الخارجين عن طاعة الله تعالى والصلوة والسلام جمع بينهما امثالا لقول تعالى صلوا عليه
 وسلموا تسليما على سيدنا محمد النبي ان المظهر لصايم اي تمسك قلبه عن متعلق بصايم ان
 صحح الى بقصد ايماءه السلام من دين بيان لما وصل اليه واصحابه الى اهدى ربيع ربابات
 آيات لدقائق حقايق الحق المبين الحق المبين هو الشريعة المصطفوية وحقايقها الاحكام
 المنسوبة اليها من العليات والاعتقادات والوجدانيات ودقائق حقايقها الادلة والالتزام
 التفصيلية المعينة لها وآيات تلك الدقائق طرق الاستدلال بها من العبارة والاشارة والالام
 والاقتضاء ورفع رايانها اظهار تلك الطرق للستة الذين وافقوا بها بين المستنبطين حتى قدروا
 على استخراج ما لم يظهر منهم ولا يخفى ما في قوله فقه والمصلحين وتيمم ويحكم ذلك من رعاية براعة
 الاستدلال والاشارة الى انواع العبادات الحمد اما بعد فان من اهم المطالب الى العلية
 واهم المآرب جمع ما رتبة بمعنى الحاجة السمية اي الرتبة التي يجب ان يوجه تلقاءها جهتها
 عنوان العناية ويصرف اليها اعمار اهل الهداية في البداية والنهاية علم الفقه اتم ان في قوله
 فان الذي هو سبب لنظام المعاش ونجاة المعاد وملاح العباد يسيل المراد يوم التداد اي
 يوم القيامة فاعمل من التدا ستمه لانه يوم ينادي اصحاب الجنة اصحاب النار وبالعكس
 وقد كنت صرحت شروعا في بيان سبب الاقدام على التصفية فخطا الى بعضا من عقوبات
 الشباب ايا تدبر الى تنكر لطائفه وتدرج الى اعتبار التصفية تقول تصفيتها الشئ اذا نظر
 في صفاته متافية من الكتب والابواب حتى انجته ان الكتب فيه متشابهة الاصول وهو مرعاة
 الوصول الى علم الاصول بيدك الى الله عز وجل الذي هو عاقبة الكتب المتقن من الاصول الحصول
 حتى ساقى ما في حين بيان اشارة الى ما عرض له من مرض الطاعون عام الوباء الاكبر وهو
 سنة اثنين وسبعين وثمانمائة وهو من قبيل الاسناد والجاري ايا ان تروى متعلق بقوله
 ساقى على انه شاة وعظم سلطانه ان خلصني من هذه الآفة بحيث اقدر على قطع المسار
 في مهابة المعارف والمعلوم وتجاوز الالام والالام والالام والالام والالام والالام والالام
 جمع مقاراة بمعنى موضع القوم ستمه في الصحاح نقلا عن الاصل في قوله ان خلصني خلاصته من
 بنية عمري الموهوبة ايا ابراز ما في خلقة اي قلبي بطريق ستمه ويظهر منها بقوله بان اصف ليه

الى الفقه متشابهة الى قوتها رتبة الى ترتيبها وارتب وهو في
 الاصل عقد الحجارة بعضها ببعض الاحكام بنيانها وهو ما ركب وشوكل كالحائط رصينا
 الى حكمها ايضا وهو ايضا يبنى على نظامها خاليا الى سائر الروايات الضعيفة خاليا
 الى ترتيبها بالقبول المذكورة في الشروح والفتاوى لاطلاقات المتن والاشارة الى ما وقع
 في المتن من المسامحات والمسايلات الشرعية الطبيعية من قبيل اللغز والشرع مخويها
 على سائر مهمات خلقت عندها المتن المشهورة ومنطوية على احكام قضائية كليات الى
 وقايح لم تكن تلك الاحكام فيها الى المتن المشهورة مسطورة حجة نظرية الفصح الاديب
 الى الماهر في علم العربية وموثقا في الفقه الارباب الى العاقل ولا يخفى لطف توصيف
 الفصح بالادب والفقيه بالارباب قلنا احسن الله تعالى الى ما طاعة الى ازالة ما ياتي من
 التهمة واللبس من خرائث رافضة حلة السلافة شرعت فيما روت وبدأت بما قصد
 ورايت ما ذكرت من انصاف المتن بالقصائد المذكورة بعد الامكان سعيانا ذلك
 بالملك المتان وعرفت ان اسمه بغير الاحكام بعد ان يترادف تعالى الى الاختتام بمثلها
 اليه تعالى ان يجعل خالصا لوجهه الكريم وان يوفقني لاختتامه انه هو البر الرحيم الى الله
 الذي وفقني لاختتامه وصرف عني العوائق عن اتمامه مع ابتلائني بكثرة المشادة و
 المشاغلة وتغافل الموانع على والشواغل والسؤل من لطفه تعالى ان يوفقني لاختتام
 هذا الشرح ايضا فانه ان يتسري لم يكن الا من اثار تخليصه اياك من تلك الموانع محضها و
 واليه انضرج ان يقبل بفضل دعوتي ويظن سجالات لال لطفه لوجهه انه على بشاء قد ير
 وباجابة رجاء المومنين جدي **كتاب الطهارة** الكتاب لغة اما مصدر بمعنى الجمع سمي به
 المفعول للبا لغة او فعال بمعنى المفعول كالتيسر وعلى التقديرين يكون بمعنى المجموع
 واصطلاحا مسائل اجتمعت مستقلة شملت انواعا واولا والطهارة مصدر طهر الشئ
 بنزع الهاء وضمتها والاول الفصح وهي لغة النظافة وخلوها بالدين وشرعا النظافة
 المخصوصة المستوعبة بالوضوء وغسل ويقيم وغسل اليدين والتوب ونحوه وانما وجد
 لانها في الاصل مصدر يتناول القليل والكثير ومن جمعها قصد التفرجح به فرض الوضوء والوضوء

انقضاء

قال الصائغ
 الطهارة في
 كتاب الطهارة

الوضوء لغة النظافة وشرعا غسل الوجه واليدين والرجلين ومسح الرأس والوضوء لغة

القطع والتقدير وشرعا حكم لم يبدل قطعه وحكمه ان يستحق العقاب تاركه بلا عذر ومكفر
 جاحده وقد يقال لما يفوت الجواز بفوته كالوتر يفوت بفوته جواز صلوة الفجر للثقة كره
 والاول يسمى فرضا اعتقاديا والثاني فرضا علميا والمراد ههنا هو الموضع الاول لشوكة بالتواتر
 فان قيل آية الوضوء مدينة بالاتفاق والصلوة فرضت بكملة فليزم كون الصلوة بلا وضوء
 الى حين نزولها قلنا لا يلزم لما ثبت في صحيح مسلم وغيره عن جابر رضي الله عنه انه قال
 وسلم يسبح قالوا انما كان ذلك قبل نزول المائدة قال ما سئلت الا بعد نزول المائدة ولما
 قال في صحيح البيان روى النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا احدث استمع من الاعمال كلها
 حتى انه لا يرد جواب السؤال حتى يظهر للصلوة ايا ان نزلت هذه الآية فيجوز ان يثبت الوضوء
 بالوحى الغير المتلو او الاخذ من الشرايع السابقة كما يدل عليه ما روى انه صلى الله عليه وسلم
 وضوءه حين توشى ثلثا ثلثا قال هذا هو وضوء الانبياء من قبلي فان قيل اذا ثبت الوضوء بهذه
 الطريقة فما فائدة نزول الآية قلنا لغايتها تقرير امر الوضوء وتثبيت فائده لما لم يكن عبادة مستقلة
 بل تابعا للصلوة احتمل ان لا يثبت الا بآية ثبوتها في رواية يونس في مراعاة شرايطه واركانه
 بطول العهد عن زمن الوحى وانتفاض الناقضين يوما فيوما بخلاف ما اذا ثبت بالنص المتواتر
 البقاء في كل زمان على كل حال وايضا اذا ورد فيه الوحى المتلوي بآية اختلاف العلماء الذي هو جهة
 وتحقيق هذا المقام على هذا الاسلوب مما يتفرقت به غسل الوجه مرة لان امرنا غسلوا الايدى
 على التكرار وهو ان الوجه ما بين منبت الشعر الى هذا القيد يخرج الزنخيتين وما جاباهما
 الجبهة ينحصر الشعر عنهما فانه لا يجب غسلهما في الوضوء لان المراد بمنبت الشعر محل نباته على كونه ثابت
 او لا وبين غسل الذقن والاذنين وبه يتم تحدد الوجه بحسب الطول والعرض ولما استقصى
 اقتضى هذا التحديد بعد قوله فرض الوضوء غسل الوجه ان يجب على الملتحي المتوضي غسل ما
 تحت العذار والتأرب والحاجب والحية اياها غسل الذقن مع ان كتب الفقه مشحونة بان
 غسل ما تحته لا يجب اراد دفعه بقوله والعذار اياها اخره عذرا لحيته جانبها باستيعابه من عذرا

لم يغسل منها

جواب لما في قوله
 هذا التحديد

الدابة وما ساعدها من اللجام لا يسقط حكم ما رواه وهو بياض بين العذار والاذن
بشم العارض وحكم وجوب غسل فان العذار لا يسقط خلافا لابي يوسف بل يسقط حكم ما حكى
وهو وجوب الغسل اليه الى العذار حتى يجب غسل كالثارب والحاجب حيث يتقلا
حكم ما تحتملها البرها حتى يجب غسلها ولا يجب اقبال الماء اليها ما تحتملها والتحية تسقط اي
حكم ما تحتملها اليه في البشارة في رواية من التحية وهو ظاهر الروايات عن ابي ج و اخا وفي المحيط
والبدائع قال في معراج الدابة وهو الاصح وفي الفتاوى الظهيرية وبه يفتي اولنا تسقط بل
بل تبدل به سحر السحرة قال قاضي خان وفي اشهر الروايتين عن ابي ج
سحر ما يستر البشارة فرض وهو الاصح المختار في سحر ربه اي ربه الملاقي وهو رواية
والحن عن ابي ج قال في المحيط بعد تحريم الوجه فان كان امره غسل جميعه وان كان
ملتجيا لا يجب غسل ما تحتملها وقال الشافعي يجب ان كانت التحية خفيفة وكذا
لا يجب اقبال الماء اليها تحت الثارب والحاجب خلافا لرواية الصحيح قولنا لان محل
الوضوء استبرأ بالجل وصار بحال لا يواجه الناظر اليه فسقط الغرض عنه وتحول
اليها كابل كستر الرأس ثم قال والبياض الذي بين العذار والاذن يجب غسله عندهما
وعند ابي يوسف لا يجب بخلاف محل الفداء لانه استبرأ بشعره عليه مقام مقامه
والدين عطف على الوجه فراه وكيفية على ما في المالك وغيره ان يأخذ لثامه بشماله
ويصبت على يمينه ثلاثا ثم يأخذ بيمينه ويصبت على اليسرى كذلك وكذا اذا كان كبيرا ومعه
صغيره ولا يدخل اصابع يده اليسرى مضمومة في الائناء ويصبت على كفة اليمنى ويدك الاصابع
بعضها ببعض حتى تظهر ثم يدخل اليمنى في الائناء ويغسل اليسرى ووجهه ما ذكره شرح تاج
الشرعية ان تغسل البقرة في الوضوء من احد كاليدين او الرجلين الى الاخره لم يجز وجاز في
النسل لان اعضاء الوضوء مختلفة حقيقة وعرفنا ما حقيقة قط واما ما رواه فلانها
لا تغسل مرة واحدة وعضو واحد حكما نظرا الى الدخول تحت خطاب واحد فتعارض
الاختلاف الحقيقي مع الاتحاد الحكمي فتخرج الاختلاف بالتلفظ ولا كذلك النسل فان جميع
الاعضاء متحد حكما وعرفنا فتخرج الاتحاد الحكمي بالتلفظ وبه يظهر فساد ما قيل لاحاجة الى

في قوله لا يسقط حكم ما رواه وهو بياض بين العذار والاذن
بشم العارض وحكم وجوب غسل فان العذار لا يسقط خلافا لابي يوسف بل يسقط حكم ما حكى
وهو وجوب الغسل اليه الى العذار حتى يجب غسل كالثارب والحاجب حيث يتقلا

الي الصب على كل واحد من كفيه على حدة لانه يمكن غسل الكفين بالمياه الا صببت على الكف
اليمين كما هو العادة فان فيه ترجيح العادة العوام على عرف الفرع فلكل مرة ثمانية بالمرفقين
هو ملتقى عظم العضد والزاغ والرجلين مرة بالكعبين وهو العظم الثاني المتصل بعظم الت
من طرفي القدم لا مارول هشام عن حماد انه المفضل الذي في وسط القدم عند مفصل الشرا
لانه في كل رجل واحد كالمرفق في اليد وقد شئ الكعب في الآية فتعين ان المراد ما ذكرناه لا لم يظهر
للعنول ايا الشبهة فائدة فان قيل مقابل الجمع بالجمع في الآية يقتضي كون الواجب لكل واحد
غسل يده ورجل فلتناجوز ان يثبت غسل الاخرى بدلالة النص او فعل الرسول صلى الله
عليه وسلم المنقول عنه بالتواتر لا الاجماع لانه ثابت في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والاجماع
بعده فان قيل قراءة الجزاء في حكم متواترة ايضا فتقتضي الجمع بين التواتر اتما للتحسين
النقل والمسح كما يقتل قال به بعضهم او حمل النصب على حالة التحفي والجر على حالة ال
التخفيف كما قال به بعضهم قلنا قراءة الجزاء ظاهر ما تركه بالاجماع لان من قال بالمسح لم
يجعل مضميا بالكعبين وقد دلت الاحاديث المشهورة على وجوب الغسل والوعيد على الترك
وكان هذا وفقا عليه الاكثرون واذا في تحصيل الطهارة المقصودة بالوضوء واقرب الى
الاحتياط لما في الغسل من المسح فتعين الرجوع اليه فيكون الجزاء الجوار كانه عذاب يوم يحيط
وتخرجت خرب ونظيرة كثيرة القرآن والشعر وهو المعنى معطوف على المفسول وقاية
صورة الجزاء التنبه على انه ينبغي ان يقصد في صب الماء عليها ونقلا غسلا خفيفا شيئا بالمسح
لا يقال الجزاء الجوار لم يحج مع الاكسما وهما ملتبسان لا يتناول ضرب القاية بقوله ايا الكعبين
رفع الاكسما كما ذكرنا لانه يجب ان يعلم هذا المقام والآن ان الوسخ الحاصل في اعضاء الو
والوتيم وهو ما يحصل من الذباب او البر غوث والخناء لونه اذ جرمه كالطين لا ينجس الطهارة
كطعام بين الانسان وضوء كانت او غسلا لا يابغ نفوذ الماء واختلقت مثل العجين
والطين بناء على الاختلاف في منع نفوذ الماء وعدمه والحكم الصيق بغيره او يجر كل لبصل
الماء الى موضع الخلقة ومسح عطف على غسل ربيع الرأس مرة في رواية الطحاوي والكرج
عن ابي ج او قدر ثلاث اصابع اليد في رواية هشام عن ابي ج كما جديدا وباق بعد غسل عضو

والدرن ساء
ضوء

لا سمح الا ان يتعاطى الماء لا ما حو عطف على باق اى لا بما، اخذ من عضو سوا، كان ذلك
العضو مغسولا او تمسوخا ولا يعاد المسح بخلق الرأس كما لا يعاد الفعل بخلق الحاجب
وقص الشارب وقلم الظفر وسنة وهي مع تفاوت انواعها ما يوجب على فعله ولا يلزم على تركه و
المسح ما يوجب على فعله ولا يلزم على تركه البداء بالسحبة اى قصد القلب بالوضوء او رفع
الحديث او امثال الامر في ابتداء الوضوء والبدء بالسحبة بان يقول قبل الوضوء بسم الله
العظيم والحمد لله على دين الاسلام اخبر كونه سنة وان قال في الهداية ولا يصح انها سنة لان
السنة مختار القدوري والطحاوي وصاحب الكافي قبل الاحتجاج لانه من مقتضات الوضوء
وبعد لانه حال احوال مباشرة الوضوء احتياطا لانه عند بعض المشايخ قبله وعند بعضهم بعده
فالا حوط ان يجمع بينهما لكن لا حال الاكتشاف والبدء بفعل اليدين ايا الرغبتين سوا
استيقظ من النوم ولا يوجب الغرض فلا يلزم اعادته اذا غفل اليدين ايا المرافقة و
سنة ايضا السواك وهو يوجب بغير الشجرة التي يستاك بها ويجوز المصعد وهو المراد به هنا
فلا حاجة اليه تقدير استعمال السواك بينما لانه المنقول المتوارث كيف شاء اى يبداء من
الاسنان العليا او السفلى من الجانب الايمن او اليسر طول او عرضا او بهما وسنة
الضرورة يعالج بالاصح كما هو حكم الخلف وسنة ايضا غسل التيمم اى اقبال الماء الى
جميعه والالتفات الى اقبال الماء ايا المارن بجاء جديدة خلافا لما في رواية فريها وهي
في الاول ان يصل الماء اياها من خلفه وفي الثاني ان يجاوز المارن كذا في الخلاصة الاصحاب
لان فيها احتمال انتفاضة سنة ايضا تحليل التيمم وهو ان يدخل اصابع يديه في خلال
خية من الاسفل ايا الاعلى بعد التثيت وتحليل الاصابع من اليدين والرجلين بعد التثيت و
وكيفية في اليدين ان يشبك بينهما وفي الرجلين ان يخلل بخصر يده اليسرى فيبدا من خصر
رجل اليمنى ويختتم بخصر رجل اليسرى من الاسفل وسنة ايضا تثيت الفسل لا أعضاء الوضوء
في المفسولات وسح كل الرأس مرة وكيفية ان يضع كفيه واصابعه على مقدم رأسه
ويترها ايا فضاء على وجه يستوعب جميع الرأس ثم يسح اذنيه باصبعيه ولا يكون الماء
مستغلا بهذا لان الاستيعاب بما واحد لا يكون بهذا الطريق وما قاله بعضهم من انه يجاء كفيه تحرا

تحرا عن الاستعمال لا يفيد اذ لا بد من الوضع والمدة فان كان مستغلا بالوضع الاول فكذا بان
فلا يفيد تاخيره كذا قال الزبيدي اقول وايضا اتفقوا ان الماء مادام في العضو لم يكن مستغلا
وسح الاذنين داخلهما بسبابيه وخارجهما بامهاتيه بانه اى الرأس والترتيب المخصوص عليه
في آية الوضوء والاول بكسر الواو وهو غسل الاعضاء على التعاقب بحيث لا يجف العضو
الاول في اعتدال الهواء وسحبة اليدين اى الشروع من جانب اليمنى وسح الرقبة اى
الحلقوم فان مسح بدمعة كذا في الظاهر ومن اداه انما قال هكذا لانه اذا با اخرى ذكرت في الم
المطلوبات استقبال القبلة عند الوضوء وذلك احتياطا وادخال خصره صماح اذ فيه وقد يه
على الوقت لغير المعذور فان وضوء المعذور قبل الوقت ينتقض عند زفر بدخول الوقت
فالا حوط له ان يحترز عنه وتحريك خاتمة الواح وعدم الاستعانة بالغير وعدم التكلم
بكلام الكس والجلوس في مكان مرتفع احراز من الماء المستعمل والجمع بين نية القلب وفعل
اللسان والسحبة عند غسل كل عضو كسر والدعاء بالثلاث نوات من الادعية عند اى
غسل كل عضو بان يقول عند المضمضة اللهم اغنى عني تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن
عبادتك وعند الاستنشاق اللهم ارحني راحة الجنة موغنى عن غسل وجهي اللهم بيض وجهي
يوم بيض وجوه تسود وجوه وعند غسل يدي اليمنى اللهم اعطني كتابي يميني وحاسبني حسابا
يسيرا وعند غسل يدي اليسرى اللهم لا تعطني كتابي بشمال ولا من وراء ظهري وعند مسح رأسه و
اذنية اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيستمعون ما احسنه وعند مسح عنقه اللهم اغنى
عنق من النار وعند غسل رجله اليمنى اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الاقدام والصلوة
على النبي صلى الله عليه وسلم بعد اى بعد الوضوء وان يقول بعد اللهم اجعلني من التوابين واجعلني
من المتقربين وان يوتر بعده من فصل وضوءه بنسخ الواو ما يتوضا به مستقبل القبلة قايما
قالوا لم يجز شرب الماء قايما الا بهنا وعند زفر من كراهية لطم الماء على الوجه بالماء والاسراف
فيه وثبت المسح بما جديده ذكره الرزوقي ونقل في معراج الدراية عن بسوط شيخ الاسلام بكران
التثيت بما واحد لا بأس به وبها بدعة وتافه خروج نجس من الخيم وهو عين النجاسة و
واتا بالكرمالا يكون طاهرا من المتوضى ايا ما يظهر الى البحث حكم التطهير في الوضوء والفسل

قوله خروج نجس يتناول خروج من السيلين وغيرهما لما قال في المحطحة الخروج الانتقال
من الباطن الى الظاهر وذلك يعرف بالسيلان عن موضع فخرج عن الخروج بالسيلان بخلاف
ما لو ظهرت النجاسة على رأس السيلين فانه ينقض الوضوء وان لم يسئل لانه انما
السيلان السيلين ليس مكان النجاسة وانما توجه بالانتقال من مكانها اليه فعرف الانتقال
بالظهور فاقم الظهور مقام الخروج وحده السيلان ان يعلم فيخرج عن رأس الحجر
بكذا فتره ابو يوسف لانه لا ما لم يخرج عن رأس الحجر لم ينتقل عن مكانه فاما ما يوافق
الدم من على الحجر مكانه ومنه يعلم ان الخروج في غير السيلين عين السيلان ويظهر
ضعف ما قال صدر الشريعة ان قوله ايا ما يظهر يجب ان يكون متعلقا بقوله فخرج لا بقوله
سال فانه اذا قصد خروج دم كثير بحيث لم يتلخص رأس الحجر فانه لا شك في الانتقاض
عندنا مع انه لم يسئل ايا موضع بلحمة حكم الظاهر بل خرج ايا موضع بلحمة حكم الظاهر ثم
سال فان السيلان ايا موضع بلحمة حكم الظاهر قد وجد في هذه الصورة وان لم يوجد
السيلان عليه فليما لم يضعف ما قال فالعبارة الحكيمة ان يقول ما خرج ايا السيلين
او غيره ايا ما يظهر ان كان نجسا سال لان مينا يكون الخروج مغايرة للسيلان وقد بينت
فاده فيكون قوله سال حشوا بعد قوله فخرج بل العبارة الحكيمة ما احسنه الله
تعالى قوله فخرج نجس احسنه الله عز وجل فارتقى الدم على رأس الحجر كمن لم يسئل فانه
غير ناقص لانه ليس نجس لكونه غير مستخرج وقوله ايا ما يظهر احسنه الله اذا وصل البول
ايا قصبة الذكر ولم يظهر وعما اذا كان في عينه قرحة وصل دمه ايا جانب آخر من عينه وعما
اذا سال الدم ايا يوقى مارن الانف بخلاف ما اذا سال ايا المارن لان الاستئذان في
النجاسة فرض وخروج ریح او ذودة او حصة من الدم ذكر الریح لانه خارج منه ويس
بنجس مع انه ناقص لمجاورة النجس وذكر الاخرين لان ما معهما من النجس وان قل حدث
في السيلين لا خروج ریح من القبل والذكر لانه لا ينفث عن محل النجاسة ولا خروج ذودة
من الحجر لان ما عليها من النجس قليل وهو ليس بحدث في غير السيلين كذا لا ينقض لم
سقط منه ان الحجر وملا الدم عطف على خروج وهو ان يضبط بكتف حتى انه لو لم يكتف

في غير السيلين
فانه لا يخرج
من السيلين

لو لم يكتف بالحج وتكفل انه ينصف من الكلام في في مرة ان صفاء او علق وهو لغة دم منقذ
لكنه هنا سوداء وكذا اعتبر فيه ملاء الدم اوقى طعام او ماء وانما اعتبر فيه ذلك لما قال في
الهداية ان الخروج الى خروج النجس من غير السيلين يتحقق بالسيلان ايا موضع بلحمة
حكم الظاهر وبملاء الدم في النجس ثم قال وملاء الدم ان يكون بحال لا يكن ضبطه الا بكتف لانه
يخرج ظاهرا فاجتره خارجا واعتبر في قوله لانه يخرج ظاهرا فاجتره خارجا بان جعل الظاهر
القالب كالمحقق ان يكون فيما لا يضبط فيه الاصل كالسر القائم مقام المشقة او لا يطلع
او لا عليه كالايلاج القائم مقام الانزال وآثاره المنضبط الظاهر فلا يكون فلا كما يجب
فان خروج النجس من الدم لا يتصور الاطلاع عليه فكيف اقيم ملاء الدم مقامه كيف وقع التصور
انتهى تكون في النجس ملاء الدم ثم منع من الخروج بالكتف عدم الخروج متيقن فمن ان ابن حكم
بالانتقاض وقع الصورة التي يكون التي اقل من ملاء الدم ولكن خرج من الدم الخروج
متيقن فالتول بعدم الانتقاض نقض للعللة اقول مبناه جعل ضمه لانه راجعا ايا التي
وليس كذلك بل هو راجع ايا النجس وقوله لانه الحج دليل لقوله يكتف وبملاء الدم في التي فالتكفي
ان خروج النجس يتحقق بملاء الدم في النجس لان النجس يخرج ظاهرا لان هذا الذي ليس
الامن قور المعذرة فالتظاهر انه مستخرج للنجس بخلاف القليل لانه من اهل المعذرة فلا يستحب
بكذا يجب ان يعلم هذا المحل فان شراخه لم يتحققوا الحكم مع انه واجب المحل كذا الى كما ينقض
ملاء الدم في قتي ما ذكر ينقض دم في قتيه بلا شرط ملاء الدم لظهور كونه نجسا لكونه ما يباع
وتحج ولو كانا مخلوطين بغير قتي كمن غلبه او ساويا الى الدم والنجس ساويا البزاق حتى
لو كانا مخلوطين لم ينفضا والبلغم لا ينفث مطلقا الى سواء نزل من الرأس او صعد
من الجوف وسواء كان ملاء الدم او لا لانه لا ينفث الا بكتف النجاسة الا عند ايا يوسف في
صاعد ملاء الدم الى النجس بالجاورة وان اخلط البلغم بالطعام اعتبر القالب فان غلب
الطعام وملاء الدم النجس وان غلب البلغم لا ينفث الا عند ايا يوسف اذا ملاء الدم والنجس
والنجس يجمع متفرقة الى التي عند ايا يوسف والسبب يجمع متفرقة عند محمد رحمه الله يعني
لوقا متفرقا بحيث لو جمع صار ملاء الدم فابو يوسف يعتبر اتحاد النجس فان حصل ملاء الدم

في مجلس واحد تنقض عنه وأن تعد الغيبان ومحمد الله يستباحا لليب وهو الغيبان
 فان حصل ملاء الغيبان واحد تنقض عنه وأن اختلف المجلس وما ليس بحد من
 في غيره ليس بجس اما التي فلما عرفت ان قلبه يخرج من اعلى المعدة وهو ليس بجس الجا
 واتا الدم فلان قلبه غير مسنوج فلا يكون محملا لآية فلا يكون نجسا واما حرمه غير المسنوج
 في الادي بناء على حرمه فلا يوجب نجاسة اذ هذه الحرة للكرامة لا للنجاسة فغير المسنوج
 في الادي يكون على طهارة الاصلية مع كونه نجسا واما قضا ايضا فم يزيل مسكنة ال قوته
 الماسكة وهو النوم بحيث يزول مقعده عن الارض وهو النوم مضطجعا الى واضعا احد
 جنبه على الارض او متكيا على احد ركبتيه او مستلقيا على قناه او متكيا على وجهه فان المسكة
 اذا زالت لا يبرى عن خروج شئ عادة والثابت عادة كالميتقن به والاكال وان لم يزل النوم
 مسكته بان كان حال القيام والقعود والكوع او السجود اذ ارفع بطنه عن فخذه وابعده
 عضديه من جنبه فلا الى لا ينقض الوضوء مطلقا خلافا لثاني وان تعد ال نام قصدا في
 الصلوة خلافا لابي يوسف واختلف في نوم مسكته ايا ما لو ازيل سقط قال في الهداية عند
 عدة النواقض او مسكته ايا ما لو ازيل سقط وقال شراحه هذا مما اختاره الطحاوي وكس
 من اصل رواية البسوط وفي المحيط ان لم يكن مستقرا على الارض كان حدثا وان كان مستقرا
 لا وهو الاصح وفيه لو نام قابلا او قاعدا فسقط ان انشبه قبل السقوط او حاله او سقط
 نائما فانه من ساعته لم ينقض وان استقر نائما ثم انشبه انقض ولو نام على دابة فهو عريان
 ان كان حال الصعود والاسواء لم يكن حدثا وفي حال الهبوط حدث واما قضا ايضا الاما
 والسكر الذي حصل به في الشبهة تايل والجحور اما الاولان فلزوال المسكة بهما واما الثالث
 فلعدم تسمية الحدث عن غيره واما قضا ايضا فلهما بالغ وهي ما يكون مسجوعا له ولغيره واما
 الضحك المسموع له فقط فلا يبطل الوضوء بل الصلوة والتميم لا يبطل شيئا منها بظان
 في صلوة يتبع بالتوضي ال مباشرة الوضوء فيكون احرازه عن وضوء في الغسل صلوة
 كاسية ال ذات ركوع وسجود وذلك لان النقص الوارد فيه وهو قوله ثم الا من ضحك منكم فانه
 فليعد الوضوء والصلوة ورد في صلوة مطلقة فيقتصر عليها فلا ينقض غير التهمة وتهمة العبي

و نحوه

في قولنا

في قولنا

الصبي والنائم والمفتل والتيمم خارج الصلوة ولا في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة وان
 افسدهما ولو كانت التيمم عند السلام أي قبل وبعد التيمم لانها تكون في الصلوة الا ان تعد
 المصلي في التيمم لانها تكون خروجا بصفة وسبيل ان الصلوة تتم به كيف كان فاذا خرج الامام
 عن الصلوة به ان تعد التيمم فلهذا المأموم لم تنقض وضوءه لان خروج الامام خروج له لا
 ان يكون مسجوعا فانها تكون في اتنا صلوة واما قضا ايضا المباشرة الخاصة وهي ان يكثر
 الرجل امراته بغير دين وانتشار آتته واصاب فرجه فبرها الى بين ال تنقض وضوء الرجل وللا
 لامن الذكر والمرأة فانه غير نافض عندنا خلافا لثاني فترت نقطة قال ما او نحوه
 كالقديد والدم تنقض وان علما على راس الجرح ما ريل لو كان بحيث اذا ذكره سال تنقض و
 والا فلا ينقض خرج من اذنه فيج لو خرج بوجع تنقض لانه يكون من الجراحة والا فلا ينقض في حية
 رمد او كس ينقض الميم ضعف البصر سبلان الدمع في اكثر الاوقات ان خرج منها الدم
 تنقض وان اسمر صار صاحب عذر وسبيل بيانه كما اذا كان بها ال بالعين عذب ينقض العين
 المجرى وسكون الراعي في العين يسقي ولا ينقطع الحديث البالغ لا يستسحقا ولو باقية
 الخالي عن الخط ال بلفظ ولو متصل وهو المشرى وقبل متصل كالحبطة وكحو الاو هو الاصح
 خرج به في المحيط والكافي واختاره في الهداية الثاني ولم يكرهه بالكلم وقبل كرهه قال في المحيط
 كرهه بعض مشايخنا من المصحف بالكلم للحايض وقال عاتقهم لا يكره لان المستحرم وهو
 اسم للثوب باليد بلا حائل واختاره في الكافي ايضا واختاره في الهداية الثاني وخص المساء
 باليد في الكتب الشرعية الا التفسير ذكره في جميع الفتاوى وغيره ولا يستدرهما في سورة
 قالوا المراد بها الآية ال بقره وان جاز قرانه فترق في الحديث بين المرأة والمستحان الحديث
 حتى اليد دون النع حتى يجب غسل اليد لا التيمم واستويان الجنب والحايض لان الجنازة والحيف
 حلا التيمم واليد حتى يجب غسلها ولا يكره العين لان الجنب حتى نظره ايا صحيف لا قراءة كذا في الكافي
 ولا وجوه ال الحديث صحيحا من المساجد وطهارة بالكلمة كذا في التلخيصية وانما لم يجزها لان
 حرمتهما من احكام الحديث الا كبره كالحيف والجنازة فرض الغسل المراد به هنا ما يتناول الفرض
 الاعتقاد والعلوي وهو ما ينفوت الجواز بنوة غسل التيمم والالت وسائر البدن حتى داخل القلوة

قال

فانه لا ينقض بالفتنة ما سجد

في قولنا

قشر العود قشرا افضل
 بوسا باركره اذ جوسا

في قولنا

في الاصح غسل السرة والشارب والحاجب وجميع النحية الى يجب ابطال الماء ايا انشاء
 النحية كما يجب ايا اصولها اذ لا يخرج فيه كذا في المحيط والوجه الخارج ذكره في الخلاصة وذلك لان
 قوله تعالى فاطمرا واصبغه مبالغة تقتضي وجوب غسل ما يكون من ظاهر البدن وكومن وجه
 كالا شيا المذكور لا غسل ما فيه خرج كالعين وثقب النجم لانه خرج بقوله تعالى وما جعل
 عليكم في الدين من حرج وفي المحيط ان كان لا يصل الماء ايا ثقب القوط الا يتكلف لا يتكلف
 وكذا ان انضم بعد نزح القوط وصار بحيث لا يدخل القوط فيه الا يتكلف لا يتكلف ايضا كذا
 ان كالعين في الحرج تنقض صغيرها وبها فيه اشارة اياها لو كانت منقوضة يجب غسلها
 وكفى بل اصلها واما الحرج لا تنقض صغيره حيث يجب احتياط كذا في الكافي وسنة الى الغسل
 البديا بما ذكر في الوضوء من النية والتسمية وغسل البدن وغسل فرجه وحبس بهتان
 كان فيه حبس والتوضي الى استعمال الماء في جميع اعضاء الوضوء الا رجله وهذا التقرير
 احسن مما قيل ان يغسل جميع اعضاء الوضوء الا رجله لان جميع اعضاء ليست بمغسولة
 بل بعضها بمسوحة وفي لفظ التوضي اشارة ايا انه يجب برأسه كذا وضوء القدمين وبوط
 الرواية لو كان رجلاه مستوعبا لم يجتمع ما حقه لو كان على سطح يغسلهما ثم سلبت صب
 حتى لو لم يصب لم يكن الغسل مستونا وان زال الحدث استوجب جميع البدن حال كونه
 باديا في الغسل بكتفه الايمن ثم الايسر ثم راسه في الاصح احتراز عما قال في معراج الدراية
 وقيل يبدأ بالايمن ثلثا ثم بالاريس ثلثا وقيل يبدأ بالاريس ثم ببقية بدنه وبعده الى
 بعد الصب المستوجب يغسل رجله تكميلا للوضوء وتنظيها لهما عن الماء المستعمل ثم يغسل
 ثم غسل رجله بالبركة لانه يكون في سياق قوله باديا وليس له معنى ايضا لذلك لان
 السنة اكمال الفرض في محله وهو كذلك وصح نقل بلة عضو ايا اخر فيه الى الغسل اذا تقاطعت
 البزة دون الوضوء كما بينا سابقا وقرض الى الغسل عند خروج من كونه في نوم متفصل عن وضوء
 بشهوة قهريا لانه اذا خرج يحمل ثقل فيقبل ونحوه لم يقرض خلافا لما في في وان لم يخرج ايا ظاهر
 البدن بها الشهوة ولم يذكر الفرق لانه ليس بشرط عند ابي حمزة وم في وضوء عند ابلج الى ادخال
 ادنى احتراز عن الجنى في المحيط لو كانت ارادة مع جنى ياتيني فاجد في نفسي ما اجد اذا جامعني

في الاصح

اذا جامعني زوجي لا غسل عليها لانها قد اتم سببه وهو الا بيلج الى الادخال او الاحتلام حقة
 او قد راها من مقطوعها متعلق بقدر لم يمتدح احد متعلق بالابلاج سبيل ادنى احتراز عن سائر
 الحيوانات فان ادخالها في احد سبيل البهايم لا يوجب غسل القلة الرغبة حتى احتراز عن ادخالها
 في احد سبيل ميت فانه ايضا لا يوجب غسلها على مكلها متعلق بفرض المقدرة في ابلاج وان لم ينزل
 لان الغالب في مثل الانزال فيجب احتياطا وعند رؤية مستيقظ من او مد يا يكون الذال
 المجمع ماء رقيق ابيض يخرج عند ملاعبة الرجل مع اهل وان لم يتذكر حمل لان الظاهر انه
 متى رقبتهوا اصابه لا يفرض ان تذكره الى الحكم ويذكر الله والانزال ولم ير بطلا لانه تذكر
 في النوم كما في البقطة بل انزال في الذخيرة اذا استيقظ من النوم فوجد على فخذه او فراسه
 بطلا ان تذكر احتلاما وتيقن انه مذي او مني او شك انه مني او ودي فعليه الغسل وان
 ييقن انه ودي فلا غسل عليه وان لم يتذكر احتلاما وتيقن انه ودي فلا غسل عليه وان ييقن
 انه مني فعليه الغسل وان شك انه مني او ودي فكذا عند ما وقال ابو يوسف لا يجب عليه
 حتى يتذكر الاحتلام لان الاصل برأه الذمة فلا يجب الا ييقن وهو اليقين وانما اخذ بالاحتياط
 لان التام غافل والمثني قد يرقق بالهواء فيصير مثل المذي فيجب عليه احتياط كذا المرأة في الاصح
 احتراز عما قيل لو احتلت المرأة ولم يخرج منها المني وجبت لذة الانزال فعليه الغسل لان
 ما ياتر من صدرها ايا رجاها بخلاف الرجل حيث يشترط الظهور ايا ظاهر الوجه في حق الغسل
 كذا قال الزبيعي او يراها الى الحشفة ملفوفة بحرقه وجب الغسل ان وجد لذة الجماع وفرض عند
 استطاع حبس وناس لا عند خروج مذي وودي يكون الدال المهمل ماء غليظ يعقب
 البول وحقيقة تحطف على خروج مذي ولا عند ادخال الصبي ونحوه في الدبر ووطئ لايمة
 بلا انزال لقلة الرغبة كما مر في غيرنا ولم ير لغيرها ينع رجل له امرأة عذرا فانما لم ينزل عذرها
 لا غسل عليها لم ينزل لان العذرة تمنع من التناهي كذا في المتن وجب الغسل للميت
 الى وجب على الحي ان يغسل الميت وجوبا بطريق الكفاية حتى لو فصل البعض سقط عن الكل
 والا تم الكل وسقط من اسم جنب لو صابها وقبلها من دون ان يبلغ لا يستل بل بالانزال الى الاصح
 قيد للجوع وقيل لا يجب في البلوغ ان الواجب بعد البلوغ والبلوغ بعد الانزال فلو وجب

في الاصح

لزم تقدم الحكم على السبب فكذلك الازالة دليل تكامل القوى فيكون مظهر اللوح بلامتنا
 يلزم ذلك او لا ولا بد من ذلك ما تهاووا به كان فرضا لا واجبا كذا في الظاهرية وسن
 لصلوة الجمعة هو الصحيح لا ما قبل يوم الجمعة ولعيد واحرام وعرفة اعادة الايام لئلا يتعلم
 كونه سنة لصلوة العيد وقد ثبت في اسلم ظاهره ابلغ من سيج في كتاب الحج ان الفتوى
 على ان سنة البلوغ في الصغير والمفتية خمس عشرة سنة لو افاق عن حنيفة وعلمه ومروان
 وكوفي واستأثرت اختلف في وجوبه من ما عملها على زوجها غنية كانت او فقيرة
 وحرم على الحبيب دخول المسجد ولو للمصير خلافا لما في قوله عليه السلام ما لا اجل
 المسجد كايضا ولا جنب الا لضرورة كان يكون باب بيته الى المسجد وحرم عليه الطواف
 بالكعبة لانه في المسجد واجب المأذنة بعد قوله وحرم على الحبيب دخول المسجد لئلا يتعلم
 انه لما جاز له الوقوف مع انه اقوى اركان الحج فلان يجوز الطواف اولى كذا في الكافي
 ولان المسجد الحرام امر عارض الابرار انه لم يكن في زمن ابراهيم هم ولو قدر انه لم يكن لا
 المسجد الحرام لا يجوز له الطواف كذا في المستصفى ويؤيده ما ذكر في غاية الامام السرخسي
 ولهذا وجب عليها الجأزة لدخول النقص في الطواف لا لدخولها المسجد وقراءة القرآن
 اختلف في قدره قبل الامة وقبل ما دونها ايضا بقصة واما في بقية الذكر والثناء
 بحسب اسم الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وتعليم القرآن حقا فلا بأس به
 اثنان كذا في المحيط وسن ما هو في القرآن فيه كاللوح والاوراق وحملها في حملها فيه
 ولا بأس في قراءة الادعية وحملها وذكر اسم الله تعالى والشيخ والاكل والشرب بعد
 المضمضة وغسل يديه ولا في النوم ومعاودة اهل قبل الاغتسال الا اذا احتلم لم يات اليه
 قبل الاغتسال كذا في المنتقى ويكره ان يلبس كتابه في القرآن في الايضاح لا بأس للحجب
 ان يكتب القرآن اذا كانت الصحيفة او اللوح او الوسادة على الارض عندك يوسف لانه ليس
 بحامل والكتب وجدت حراما فادناه ليس بقرآن وقال محمد بن ابي حنيفة ان لا يكتب لان كتبه
 الحروف تجوز بحملها في التوراة والقرآن في التوراة والارباب في التوراة والقرآن في التوراة
 الادعية ولا يكره من القرآن بالكتاب ما بين ودفع المصحف العبي لان في كتابهم بالوضوح جا

في كتابه في كتابه في كتابه

في كتابه في كتابه في كتابه

في كتابه في كتابه في كتابه

حجابه وفي تأخيره الى البلوغ تكليل حفظ القرآن فرخص للضرورة ثم لما فرغ من الوضوء والغسل
 شرع في بيان ما يحصل ان به فقال ويجوز ان الوضوء والغسل بيا واليحيى والعين واليه
 والمطر والثلج والذائب وبيا قصد تشبيهه بالشمس وقيل بكرة قابل الثاني وابو
 الحسن التميمي وفي قوله قصدا شارة الى انه لو لم يقصد بكرة انما هو يجوز ان ياء بعقد الملح كذا
 في عيون المذاهب لا ياء الملح اي حاصله وبان الملح كذا في الخلاصة لعل الفرق بينهما ان الا
 باق على طبيعة الاصلية والثاني انقلب الى طبيعة اخرى وان مات الى يجوز ان ياء بالمياه المذكورة
 في واحد على تقدير ان يموت قبله في احد من تلك المياه بغير مولا الى ما لا ذم له سائلا كالموت والحق
 والبق والذباب ونحوها او ما في المولود كالشمس والسرطان والضفدع ونحوها والصفحة البحرية
 والبرق سواء وقيل البرق بغيره او حارجه عطف على فيه ان وان مات حارجه فالتق فيه
 بعينه لا فرق في الصحيح بين ان يموت في الماء او حارجه فالتق فيه لا ما بيني المصنف وبرق المولود
 عطف على ما في المولود كالبط والاورقان فان موته في الماء بغيره كذا الى كالماء سائر المبيعات في
 الحكم المذكور او بغير عطف على مات او صافه الى او صاف واحد من تلك المياه وهي اللون و
 الطعم والرائحة فمكت او ظاهر جامد اخر از عن المايح وسباني بيانه قد وقعت عبادة كثيرة
 من المشايخ هكذا وغيره احد او صافه ظاهر فتواتم بعض شراح الهداية ان لفظ الاحد اخر از
 عما فوقه حتى قال اذا غير الوصفين لم يجر الوضوء به وليس كذلك لما قال في البياض لو نزع الجص
 او الباقلا فتغير لونه وطوره ورجحه يجوز به الوضوء وقال في النهاية المنقول من الاسانيد
 جواز حتى ان اوراق الاشجار وقت الحرب تقع في الجناح فتغير ما في من حيث اللون والطعم
 والرائحة ثم انهم يتوضؤون منها من غير كبر وشارة في شرح الطحاوي اليه ولكن شرطه ان يكون
 باقيا على رفته اما اذا غلب عليه غيره وصار به نجسا فلا يجوز كالمسك كالمسك والورق والورق
 وورق في الاصح اشارة الى ما نقل من البياض والنهاية ان يقره قبل لا مثله المذكورة وقوله بجل
 متعلق بقوله او غير او صافه ما غير احد الى احد او صافه نجس فان المراد بالوصول في قوله
 عليه الصلوة والسلام الماء ظهورا كما ظهر لا ينجس شي الا ما غير لونه او طعمه او ريحه هو النجس
 لان الظاهر لا ينجس ظاهر او جوار عطف على بيا بعقد واختلف في تفسير الماء الجار فاحضرها

ظهورا

والسطلان ساه
 يائين ساه

على الانتاج وكان الواجب العكس وما لا يجتنبه الله ولا يلزمهم إعادة الشيء من
 القلوب بل غسل ما اصابه ما ذكره ولو اخرج الحيوان الواقع في البيوت حيا حال كونه يخرج
 العين ان غير الخنزير والكلب عند من يقول نجاسة عينه ولا يبرئ لا يجتنبه حتى اذا كان
 طاهرا كالشاة ونحوه او نجسا لا لعينه كالحمار والبغل والذئبة وسائر السباع ولم يكن في بدنه
 نجاسة فخرج حيا لا يجتنبها اما الطاهر فظاهر واما النجس لا لعينه فلما قال في الخط وان
 كان حيوانا لا يؤكل لحمه كسباع الوحش والطيور اختلفوا فيه والصحيح انه لا يجتنبه وكذلك
 الحمار والبغل لا ينجس الماء مشكوكا فيه لان بدن هذه الحيوانات طاهر لانها مخلوقة لنا
 استعمالا والما نصير نجسة بالموت الا ان يدخل فيه كونه في الماء فيكون حكمه الى الماء
 حكم نجاسة فان كان لعابه طاهرا فالعالم طاهرا وان كان نجسا فالعالم نجس نزع كذا وان كان مشكوكا
 فالعالم مشكوكا نزع كذا وان كان مكرها فمكره فيسحب نزع حرمه وسور الاذي الطاهر المسموع
 كان جياها حيا او ميتا او صغيرا او كافرا وسور كل ما كثر كذا الطاهر المسموع طاهر
 لان لعابه متولد من لحم طاهر فيكون المخلوط به مثله وسور الخنزير والكلب وسباع البهايم
 والذئبة فغير كل النجاسة قبيحة لان سور كل طاهر بعد كل طاهر ومضغ ساجية او ساجية ليس
 نجس بل مكره فقبل حرمه كذا وقيل لعدم نجاستها النجاسة وهذا يشترط في التثنية والاول
 ايا القرب من الحرمه وتشارب الخمر فور شرابها نجس اما سور الثلاثة الاول فلا خلاطه
 باللعاب النجس واما سور الاخيرين فلا خلاطه نجس في النجس وسور الدجاجة الخجلة ان
 الجائفة في عذرات الناس وسباع الطير وسواكن البيوت كالحية والعقرب والفأرة
 والوزغة مكرهه اما الدجاجة الخجلة فلا خلاطه نجس في النجاسة حتى لو كانت مجبوسة
 بحيث لا يصل متياريها تحت قدمها لا يكره واما سباع الطير فلا تلتصق بالحيات فاشبهت
 الخجلة حتى لو جئت وعلم صاحبها خلق متياريها عن القدر لا يكره واما سواكن البيوت فلا تلتصق
 حرمه كذا اوجبت نجاسة سورها كذا سقطت لعنة الطواف فقيت الكراهية وسور الحمار
 والبغل مشكوكا فيه عبارة اكثر المشايخ وبعضهم انكر كون شيء من احكام الله تعالى مشكوكا فيه
 وقال سور الحمار طاهر لو غرس فيه الثوب جازت الصلوة فيه ولا يتوضأ به حال الاختيار وادام

واذا لم يجد غيره جمع بينه وبين التيمم والمشايع قالوا المراد بالشك التوقف لتعارض الادلة
 او الرد في الضرورة فقبل الشك في طهارته وقبل في طهوريته وهو الصحيح وعليه الفتوى
 كذا في الكافي وقنية وفي الهداية والبغل متولد من الحمار فاخذ حكمه وتعالى الزيلعي هذا اذا كانت
 امة انا فظاهر لان الامم هي المعتبرة في الحكم وان كانت فرسا ففيه اشكال لما ذكرنا ان العبرة بالامم
 الا ترى ان الذئب لو نزل على شاة فولدت ذئبا حل الكل ويجوز في الاضحية فكان ينبغي ان يكون
 ما كولا عندهما وظاهر عند ابي حنيفة اعتبار الامم وفي غايه السروج اذا نزل الحمار على الزمكة لا يكره
 لحم البغل المتولد بينهما عندتم رحمه الله فلعن هذا الا يصير سورة مشكوكا واذا كان مشكوكا يتوضأ به
 ويقيم واعاد الصلوة ان عدم غيره من الماء الطاهر المراد ان لا يخلو الصلوة الواحدة فغيرها
 دون الجميع في حالة واحدة حتى لو توضأ بسور حمار فصلى ثم احدث وتيمم واعاد الصلوة خرج
 عن ائمة العبرة بيقين كذا في الكفاية وشرح الزاهد بخلاف بيده العزم حيث يتوضأ به عند
 ابي حنيفة وان قال ابو يوسف بالتيمم فقط وم رحمه الله جمع بينهما والمراد بخلو رقيق بسيل كالماء
 اما اذا اشتد وصار مسكرا لا يتوضأ به اتفاقا قال قاضي حان يبر بالوعة جعلوها بيضا ان
 جعلت اوسع واعرق مقدار ما لا يصل اليه النجاسة كان طاهرا وان حفرتم الحق ولم يجعل
 اوسع من الاولى فجوازها نجس وقدرنا طاهر يبر نجس فظاهر الماء ثم عاد الصحيح انه طاهر ويكون
 ذلك بمنزلة النزع وكذا يبر وجب فيها نزع عشرين دلوفا نزع عشرة فلم يبق فيه الماء ثم عاد
 لا يبرخ منه شيء وينبغي ان يكون بين يبر بالوعة وبين يبر الماء مقدار ما لا يصل اليه النجاسة ايا يبر
 الماء وقدر في الكتاب نجاسة اذ ربع او سبعة وذلك غير لازم انما المعتبر عدم وصول النجاسة وذلك
 يختلف بصلابة الارض ورخاوتها ثم لما بين احكام السور وكان احكام العرق ايضا محتاجا الى
 قال والعرق كالسور في الاحكام المذكورة لانها يتولدان من اللحم فاذا احكم صاحبها لا يبر
 عليهما كون سور الحمار والبغل مشكوكا مع ان عرق الحمار طاهر لان حكم العرق ثبت بالحديث
 الخالف للقياس وهو ان النبي لم يركب الحمار فغيره يركب الحمار والحيوان نقل النبوة وانما
 قلنا انه مخالف للقياس لان القياس يقتضي ان يكون عرقه نجسا لتولد من اللحم النجس فبقى الحكم
 في غيره على اصل القياس على اننا نقول ان سورة طاهرا ايضا على ما هو الاصح من الرواية كذا في غايه

استعمل كلام الزيلعي رحمه الله تعالى
 عند ساء
 ابي حنيفة في قوله ان النجاسة لا تصل الى ما لا يصل اليه النجاسة
 ايا النجاسة اذ ربع او سبعة وذلك غير لازم انما المعتبر عدم وصول النجاسة وذلك
 يختلف بصلابة الارض ورخاوتها ثم لما بين احكام السور وكان احكام العرق ايضا محتاجا الى
 قال والعرق كالسور في الاحكام المذكورة لانها يتولدان من اللحم فاذا احكم صاحبها لا يبر
 عليهما كون سور الحمار والبغل مشكوكا مع ان عرق الحمار طاهر لان حكم العرق ثبت بالحديث
 الخالف للقياس وهو ان النبي لم يركب الحمار فغيره يركب الحمار والحيوان نقل النبوة وانما
 قلنا انه مخالف للقياس لان القياس يقتضي ان يكون عرقه نجسا لتولد من اللحم النجس فبقى الحكم
 في غيره على اصل القياس على اننا نقول ان سورة طاهرا ايضا على ما هو الاصح من الرواية كذا في غايه

البيان فان قيل قد سبق ان بدن هذه الحيوانات طاهر فكيف يصح قوله لتولد من اللحم الو
 الخس قلنا معنى ما سبق كون ظاهر البدن طاهرا حكما بمعنى ان ما يلاقه من المبيعات لا يكون
 نجسا ضرورة الاستعمال وهو لا ينافي كون باطنها نجسا لانتفاء الضرورة بالنظر اليه **باب التيمم**
 هو لغة التصد وتشرعا استعمال الصعيد بقصد التطهر جاز ولو قبل الوقت خلافا لما في
 والاكثرون من فرض واحد وغيره يعني يصلي به ماشيا من الفرايض والنوافل وعندنا ان في التيمم لل
 فرض ويصلي من النفل ماشيا لمحيث متعلق بجاز **وجوب وضوء** وضوءا وحجرا وعنى الماء
 اي ما يكفي لطهارة حتى ان رجلا انشبه من النوم محملا وكان له ماء يكفي للوضوء لا الفصل يتيمم
 ولم يجب عليه الوضوء عندنا خلافا لما في اما اذا كان مع الجنابة حدث بوجوب الوضوء بان
 احدث بعد التيمم فيجب عليه الوضوء فالتييمم للجنابة بالاتفاق واذا كان للمحيث ماء يكفي لفصل
 بعض اعضائه فهو ايضا على الخلاف **بعده** الى الماء متعلق بوجوبه ومبطلا وهو ثلث احوال الفرخ
 اربعة آلاف خطوة او مرض لا يقدر معه على استعمال الماء او ان استعمل استدمر فيه ولا بشرط
 خوف التلف خلافا لما في **او يد يودى الى الهلاك** او المرض ولو في المص حلا فالمراد لو عمد
 اوسع بينه وبين الماء والقائه النفس الى التهلكة **حرام** فيتحقق العجز او عطل يحصل له
 اولدائه او عدم آله كالدنو والجلد او خوف فوت صلاة جنازة ان اشتغل بالوضوء
 لعدم الاولى يعني اذا خاف غير الاولى بالامانة وهو من لا يكون سلطانا او قاضيا او واليا
 او امام الحج ففوت صلاة الجنازة ان اشتغل بالوضوء جازله التيمم وعبارة الاولى اولى من
 الاولى كالاخي او خوف فوت صلاة عييد ولو بناه اي ولو كان التيمم للبناء يعني اذا شرع في
 صلاة العيد متوشعا ثم سبق الحدث وخاف انه ان توشعا فانه الصلوة جازله ان يتيمم للبناء
 لان لم يجز التيمم لفوت الوقتية والجمعة لان قوتها الى خلف وهو الظاهر والقضاء بنية الله
 الصلوة او حجة السلاوة متعلق بقوله جاز فالعبرة ان ينوي عبادة مقصودة لا تنفع الا بالطهارة
 حتى لو تيمم عند فقد الماء لدخول المسجد او الاذان او الاقامة لا يودى به الصلوة قلنا ان اذا شرط
 فيه النية لفاتيمم كافر لا وضوء لان الكافر ليس باهل للنية والوضوء غير شرط بها فلو توشعا
 بلا نية ثم اسلم جاز صلوة به بغير تيمم متعلق ايضا لجاز ان استوعب الى الضربان **فقال الله** في

والماء الذي ان
 الخضر وستان على الارض
 وان لم يكن فيها نية
 ويدبره في موضع
 فيل لا يخرج منه
 والاولى ان يكون عابدا

مثال ان يلزم ضرورة فالتصديق باليقين او اليد المضروبة على الارض ان لم يكن
 وعلى هذا لا بد وما يدعى قول صدر الشريعة ثم اذا لم يدخل الفيا بين اصابعه فعليه ان
 يخلل اصابعه فيحتاج الى ضرورة فالتصديق باليقين ان هذا يقتضي اشتراط التيقن وقد
 قال المصنف بعد ولو لا تيقن قد بر على طاهر متعلق بغير تيمم من جنس الارض كالتراب واكثر مل
 والحج والكل والارزخ والذهب والفضة المستطيلين المختلطين بالتراب وخطبة وشعر
 عليها غبار ويخرج عنه الملح المائي لانه ليس من جنس الارض وهو لا ينطبع الى لا يلبس امره
 عن الذهب والفضة والحديد ونحوها ولا يبرمه الى لا يصير رمادا بالاحراق كالشجر وذلك
 لان الصعيد اسم لوجه الارض باجماع اهل اللغة فلا يتناول ما ليس من جنسها او ينطبع
 او يبرمه ولو كان ذلك الطاهر بلا تيقن ان غبارا وحليه عطف على قوله على طاهر والضمير
 للتقن ان وبغير تيمم على التيقن بلا تيقن عن الصعيد كما اذا كنس دار او هدم حابطا او
 حنطة فاحصا بوجهه وذراعيه غبارا فتخرج حتى اذا لم يسبح لم يجز ويجب طلبه الى الماء
 علوة وهي مقدار ثلثي ذراع الى اربع مائة وعن ابي يوسف انه اذا كان الماء بحيث لو ذهب
 اليه وتوشعا ذهب القافلة ونصب عن بصره كان بعد اجازله التيمم واستحسنة صاحب
 الحيط ان قلن قربة الى الماء والا فلا طلبه ونصب لراحيه الى الماء الصلوة آخر الوقت فلو
 صلى بالتيمم في اول الوقت ثم وجد الماء والوقت باق لا يبعد ما وضعه الى الماء في رجله او ثمر
 غيره به الى بوضعه فيه ونصب فليصل الى التيمم لم يعد الصلوة الا عند ابي يوسف ولو وضعه
 غيره بلا علم فليصل جاز التيمم وقاما وقيل هو ايضا مختلف فيه طلبه من رفيقه فان منع
 او عطاه بالكر من ثمن المثل او الخطاة به ان ثمن المثل وهو ليس عنده تيمم والا ان لم يمنعه
 او لخطاه ثمن المثل وهو عنده فلا تيمم وقبل ان قبل طلبه منه قبل جاز التيمم اختاره في الهداية
 وقيل لا اختاره في المبسوط ولم يجز التيمم على ارض نجست وزال اثرها لانها لم تكن طيبة وان طهرت
 بخلاف الصلوة اذا الطهارة كافية فيها وتاقص ما قص الوضوء لانه خلفه والقدر على ما كافي
 لظهوره لان الحدث السابق يظهر فيشترط طهوره بالتراب لانه من اسباب النقص لانه
 ليس بخروج نجس لا حقيقة ولا حكما فاذا قدر على الماء ولم يتوشعا ثم عد به اعاد التيمم واذا

او امره

أيام ولها لها من حين الحدث لا حين اللبس ولا المسح لأن الزمان الذي يحتاج فيه إلى
المسح هو وقت الحدث على ظاهره حقيقة متعلق أيضا بقوله جاز الخف ما يسترك الكعب
أو يكون الظاهر منه أقل من ثلاث أصابع الرجل أصغر أو ما لو ظهر قدره فلا يجوز لأنه بمنزلة
الحرق ولا يلبس بأن يكون واسعاً بحيث يرى رجله من الخف قيد بالظاهر إذا لا يجوز
على باطنه وعقبه وساقه لأن المسح معدول به عن سنن القيس فيراعى فيه جميع ما ورد به
الشرح أو جرموقية هما خفان يلبس فوق الخف وقاية لهما الملبوسين على الخف قبل
الحدث حتى لو لبسها عليه بعد الحدث لم يجز المسح عليها وقال الشافعي لا يجوز المسح
عليها لأن البدل لا يكون له بدل بل لا زال ولنا ما روي عن عمر رضي الله عنه قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم
مسح على الجرموقين ثم إنه ليس ببدل عن الخف وإن كان تحت بل عن الرجل كأنه ليس عليها
الآن الجرموق لأن الوظيفة كانت بالرجل ولم يكن بالخف وظيفته ليصير من أعضاء الوضوء
فيصير الجرموق بدلا من سائر أجزائه الحدث إليه بل يمنع التسمية بالرجل ولذا قلنا إذا حدث
وسح بالخف أو لم يسح فليس الجرموق لا يسح عليه لأن حكم المسح استقر بالخف فصار
من أعضاء الوضوء حكما فلو مسح على الجرموق يكون بدلا عنه وهذا لا يجوز كما قال شيخنا
أقول بعلم من هو أن المسح على خف ليس فوقه بخط من كبراس أو جوخ أو نحوهما مما
يجوز المسح عليه لأن الجرموق إذا كان بدلا من الرجل وجعل الخف مع جواز المسح عليه
في حكم العدم فلا يكون الخف بدلا من الرجل ويجعل ما لا يجوز المسح عليه في حكم العدم
أولى كافي التناهي ويؤيده أن الإمام الفراء في الإوجيه والرافعي في شرحه
مع التزامهما بما ذكر خلاف الإمام أبي حنيفة في المسائل أورده في هذه المسئلة في صورة الاتفاق و
وكان مشايخنا أنما لم يصح جوابه فيما اشتهر من كتبهم اكتفاء بما قالوا في مسألة الجرموق من
كونه خلفا عن الرجل أو جوخه المتحيزين أي بحيث يستمكن على التاق بلائحة كان الإمام
لا يجوز المسح عليها أو لا ويجوزها صاحبها ثم رجع إلى قولها وبني أو المتعلقين المتعلق
والمتعلق ما وضع الجلد على السفل كالنعل فإنه يمكن مواظبة المشي عليه فيصير كالخف
أو الجلد من وهو ما وضع الجلد على أعلاه واسفل فيكون كالخف ولا يجوز المسح علىهما

على عامة وفلسفة ويرفع بضم القاف ونحتها الحار ومقارن ما يعمل للبدن لدفع البرد
أو تحلب الصفر وانما لم يجز عليها لأنه لدفع الحرج ولا حرج في نزعها لكن لو سحت على خمار أو نغذ
البسة أي راسها حتى ابتل قدر الربع جاز كذا في معراج الدراية وفرصة الفرض المسح على
الخفين قدر ثلاث أصابع اليد من كل رجل على واحدة حتى لو مسح على إحدى رجله مقدار أصبعين
وعلى الأخرى مقدار أصبع لم يجز ولو مسح بيمينه واحدة ثلاث مرات بياه جديدة جاز لحصول
المقصود ولا تجزئ لاولوا أصاب موضع المسح ماء مطر قدر ثلاث أصابع جاز وكذا الوضوء
في حشيش مبتل بالمطر أو الطل أو أصاب الخف طلق قدر الواجب وذكر اليد احتراز عن أصابع
الرجل كما روي الكشي وسنة مد آي الأصاب حال كونها مفرجة من أصابع القدم المتحيزين
العبارة منقولة عن المشايخ يشهد به الشيخ فلا وجه لما قال صدر الشريعة ما إذا كان مقدار
ثلاث أصابع أنما هو بما يستعمل فلا اعتبار له وذلك لأن مدة الأصابع أي التاق إذا كان
سنة لم يحصل إلا بالماء المطر وقد اتفقوا أن الماء المستعمل غير مطر وأيضا اتفقوا
أن الماء ما دام في العضو لم يكن مستعملا فكيف يصح ما ذكره حرق قدر ثلاثها أي ثلاث أصابع
القدم الأصغر يعني أصغر أصابع القدم وهو خف قوله حرق اعتبر أصابع القدم لأنها الأصل في
القدم حتى يجب الدية بقطعها بلائحة ولا أكثر حكم الكل ولائحة المكشوفة واعتبر الأصغر لاحتياط
بهذا إذا كان حرق الخف غير مقابل للأصابع وفي غير موضع العقب أما إذا كان مقابلها
فلا معتبر ظهور ثلاث أصابع مما وقعت في مقابل الحرق لأن كل أصبع أصل في موضعها وإذا
كان في موضع العقب لا يمنع ما لم يظهر أكثره والحرق فوق الكعب لا يمنع إذا لم يجز لللبس
وظهور الأنامل لا يمنع في الأصح بل المانع ظهور قدر ثلاث أصابع بكاملها وانما يمنع الحرق
الكبير إذا كان منفردا برك ما تحته فإن لم يترك ما تحته لم يكن له الصلاة الخف لكنه إذا دخل فيه
الأصابع دخلت لا يمنع ولو بدا حال وضع القدم يمنع لأنه للمشي ليس ويجوز الحرق في
خف لا غيرها يعني إذا كان في خف واحد حرق كثيرة تحت التاق بحيث لو صحت بدوا
منها القدر المذكور منع المسح لأنه يمنع التسريح ولو كان هذا القدر في خفيه لم يمنع لا تنقضاء
المانع عن التسريح والحرق المعتبر ما يدخل فيه سنة وما دونها كالعدم بخلاف النجاسة

بأصبع

المتحيزين

ولو بدا حال المشي لا يح

بكره الميم بالزنا والدر

المتفرقة حيث يجمع وان كانت في حفيه او ثوب او بدنه او مكانه او في المجموع وبخلاف ذلك
 ان اكلت في العشاء العورة بالتفرقة اكلت في شيء من فرج المرأة وشئ من ظهرها وشئ من
 من بطنها وشئ من فخذه وشئ من ساقيها حيث لو جمع يمنع جواز الصلوة المعتبرة وروى
 في بعض نسخ في الوقت لا بعد خلافا لغيره الا اذا انقطع عذره وقت الوضوء والتبس حتى
 اذا وجد حال الوضوء لا التبس او بالعكس او في الحالين لم يمسح بعده وناقضه ان الممسح ناقض
 الوضوء لانه بعضه ونزع الحف لسراية الحديث الى القدم حيث زال المانع فيجب نزع
 الآخر لا يجمع الفل والممسح في وظيفة واحدة ولو كان النزع يخرج اكثر القدم الى السابق
 لان موضع المسح فارق مكانه فكان ظهور رجله هو الصحيح لان لاكثر حكم الكل كذا في الكافي
 والاحراز عن خروج الغليل من قدر لانه ربما يحصل بلا قصد فيلزم الحرج وقيل اكثر العقب
 وهو قول ابو يوسف وعن م رحمه الله ان بقي من ظهر القدم في موضع المسح قدر ثلث اصابع
 لم يبطل مسحه وعليه اكثر المشايخ وان كان القدم في موضع العقب يخرج ويدخل لم
 يبطل مسحه كذا في الكافي وناقضه ايضا في المدة لا روي ان لم يحف ذهاب رجله يعني
 اذا انقضت مدة المسح وهو مسافر ويخاف ذهاب رجله من البرد لو نزع حفيه جاز المسح
 كذا في الكافي ويعيون المذاهب وبعدهما الى بعد النزع والمضي على رجله فقط لسراية
 الحديث السابق اليه يهادون باقي الاعضاء قبل وبلوغ الماء الكعب وقيل اصابته اكثر القدم
 قال في التناول التارخانية اذا مسح على الخنثين ثم دخل الماء الحف وابتل من رجله ثلث
 اصابع او اقل لا يبطل مسحه ولو ابتل جميع القدم وبلغ الماء الكعب بطل المسح روي ذلك
 عن احمد ويجب غسل الرجل الاخرى ذكره في ذخيرة الفقهاء وعن الشيخ الامام ابو جعفر اذا
 اصاب الماء اكثر احد رجله ينقض مسحه ويكون بمنزلة النسل وبه قال بعض المشايخ
 وفي الذخيرة وهو الاصح وبعض مشايخنا قالوا لا ينقض المسح كالمسح على كل حال وقد اقتصروا
 في الكتب المشهورة على النواقض الثلاثة المذكورة فكانهم احتاروا الرواية الاخرى نزع حفيه
 مسح على حفيه لان المسح عليها ليس مسحا على الخنثين لان اتصالهما عن الخنثين بخلاف المسح
 على خف ذل طائفتين لو نزع احداهما بطل مسحه في غير مسحه الجرموق الآخر مسح الحف لان

في بعض النسخ ان
 في بعض النسخ ان
 في بعض النسخ ان

في بعض النسخ ان
 في بعض النسخ ان

في بعض النسخ ان
 في بعض النسخ ان

في بعض النسخ ان
 في بعض النسخ ان

لان الاستفاض في الوظيفة الواحدة لا تجزئ فاذا استفض في احدهما استفض في الآخر وقيل
 ينزع الجرموق الآخر لان نزع احدهما كثرهما لعدم التجزئ والاول اصح فيقيم مسحه مسافر
 قبل تمام يوم وليلة اتم مدة السفر الى يتحول الاولى الى الثانية بحيث يكون المجموع ثلاثة ايام
 وباليها ولو سافر بعدهما الى بعد يوم وليلة نزع لان الحديث يبري الى القدم والسفر لا يرفع
 ومسافر اقام بعدهما نزع وقبلهما يقيمهما الى اليوم والتسليم لان رخصة السفر لا تبقى بدونها
 فالحاصل انه اما ان يسافر المقيم او يقيم المسافر وكل منهما اما قبل تمام يوم وليلة او بعده
 المسح على الجبهة وهي يحد ويحد به العظم المكسور ووجه القربة وهي ما يوضع على الرقبة
 وموضع النضيد والعصابة ما يشد به الحرقه لئلا تنقطع كالغسل لما تحتها فلا يتوقف
 بمدة كالغسل ويجمع به الى بالفضل ولو كان مسحا حكما كما جمع به كغسل احد قدميه ومسح
 احد خفيه وجاز الى المسح على الجبهة ولو شددت الجبهة بلا وضوء لان اجتنابه في تلك الحالة
 خرج من ترك المسح على الجبهة ان ضرر والا فلا يتركه والمأجوز المسح على الجبهة اذا خرج عن
 مسحه الموضع الى موضع الجبهة بان كان بضره الماء او كانت مشدودة بضره حل اما اذا كان
 قادرا على مسحه فلا يجوز مسحه الجبهة في المحيط ينبغي ان يحفظ هذا فان الناس عنه ما فلو ان
 ولا يبطل الى المسح سقوطها الى الجبهة الا عن ضرورة فان سقطت في الصلوة عنه ال عن ضرورة
 يبطل المسح واستوفت الصلوة والال وان لم يسقط عن ضرورة اما بان لا يسقط او
 يسقط لكن عن ضرورة فلا ال فلا يبطل المسح ولا يستأنف الصلوة ولا يستتر في مسحها الى
 مسحه الجبهة والحرقه والعصابة التثنية والنية قال الرازي لا يشترط فيها النية في جميع
 الروايات وتبين التثنية عند البعض اذا لم يكن على الرأس ويكفي المسح على اكثر العصابة
 ولا يشترط فيه الاستيعاب هو الصحيح كذا في الكافي قصد ووضع حرقه وشدة العصابة به
 قبل لا يجوز المسح عليها بل على الحرقه وقيل ان امكنه شد العصابة بلا اعانة لم يجز والاحراز
 وقيل ان كان حل العصابة وغسل ما تحتها بضره الجراحة ولا فلا وكذا الحكم في كل حرقه
 الجراحة جازت موضع الحرقه وان لم يضر حلها بل نزعها من موضع الجراحة بضره حلها وبفضل
 ما تحتها الى موضع الجراحة فيشد ثوبا ويجمع موضع الجراحة وعامة المشايخ على جواز مسحه عصابة

في بعض النسخ ان
 في بعض النسخ ان

المقصد واما الموضع الظاهر من اليد ما يدل بين العقدين من العصابة فالاصح انه يكفيه الى
 المسح او غسل يبتل العصابة فربما يصل الماء موضع الفصد **باب وما يخص بالنساء**
 وهي ثلاثة حيض ونفاس واستحاضة واستحاضة الحيض دم ينقذه رحم بالغة الى بنت
 سبع سنين احترز بالرحم عن الاستحاضة لانه دم عرق لا دم رحم وعن الرغيف والدماء
 الخارجة عن الجراحات وعما تراه الحامل فانه لا يخرج من الرحم لان الله تعالى اجعل عادته
 ان المرأة اذا حبلت ينسد في الرحم فلا يخرج منه شيء لاداء بها احترز به عما ينقذه الرحم
 لمرض كالولادة ونحوها فان النساء في حكم المريضة حتى اعتبر برعاتها من الثلث ولم يمتل
 ولا يابس لانه مختلف فيه كما سبقت فلا وجه لاختلافه في حد الحيض واما ما يخص اقل مدة
 ثلاثة ايام بلياليها يعني ثلاث ليال كما هو ظاهر الرواية وفي رواية الحسن ثلاثة ايام و
 وما يتخللها من ليلتين والكنة عشرة لقوله صلى الله عليه وسلم اقل الحيض ثلاثة ايام واكثر
 عشرة ايام وهو حجة على الشافعي في تقديره الاقل بيوم والاكثر بخمسة عشر يوما ولو نزل راسه
 في مدة اقل الحيض سئل البياض وظهر يتخلل فيها الى تلك المدة حيض يعني اذا احاط الدم
 طر في مدة الحيض كان كالدّم المتوالي في رواية عن ابي حنيفة ان استيعاب الدم مدة
 الحيض ليس بشرط بالاجماع فيعتبر اوله واخره كالنصاب في باب الزكوة وامل الطهر الذي
 يكون بين الحيضين خمسة عشر يوما لاجماع الصحابة عليه ولانه مدة القزوم فكان كلمة الاقامة
 فان قيل قد تقرر ان اقل الحيض ثلاثة ايام واكثره عشرة ايام فاذا كان اقل الطهر خمسة
 عشر يوما لزم ان يكون في الشهر يوما ليس حيض فيه كما حيض ولا طهر قلنا هذا انما يلزم اذا
 وجب ان يكون الطهر الواحد والحيض الواحد في شهر واحد وليس كذلك ولذا قال في البدائع
 ان المرأة لا تحيض في الشهر عشرة ايام ولا حاضت فلا تطهر عشرة من لا محالة بل تحيض
 ثلاثة وتطهر عشرين وقد تحيض عشرة وتطهر خمسة عشر وسبب زيادة تحقق له ان شاء الله
 تعالى لانه قد عرفت ان سبب زيادة الحيض ابداءه فلا يمكن تقديره الاخذ
 نص العادة اذا استمر الدم فيكون لاكثره عادة واختلفوا في تقديره مدة والاصح انه مقدّر
 بسنة اشهر الا ساعة لان العادة نقصان طهر غير الحامل عن طهر الحامل وامل مدة الحمل سنة

في الشهر الواحد

فيهما

ستة اشهر فانقضت عن هذا بشئ وهو ان صورة مبتدأة رأيت عشرة دماء
 وستة اشهر اشهر طهر وانما استمر الدم تنقضي عدتها بتسعة عشر شهرا الا ثلاث ساعات
 لاننا نقول يحتاج الى ثلاث حيض كل حيض عشرة ايام والى ثلثة اشهر طهر ستة اشهر
 الا ساعة اعلم ان احاطة الدم للطرفين شرط بالاتفاق لكن عند دم رحم الله لطرفي مدة الحيض
 وعند ابي يوسف لطرفي مدة الطهر المختل وان الطهر الذي يكون اقل من خمسة عشر اذا تخلل
 بين الدمين فان كان اقل من ثلاثة ايام لا يفصل بينهما بل هو كالدّم المتوالي اجماعا وان كان
 ثلاثة ايام او اكثر فعند ابي يوسف وهو قول ابي حنيفة لا يفصل وان كان ولو اكثر من عشرة
 ايام بل هو ايضا كالدّم المتوالي عنده لانه طهر فاسد لا يصلح للفصل بين الحيضين لما مر
 ان اقل الطهر خمسة عشر يوما فكذلك لا يصلح للفصل بين الدمين لان الفاسد لا يتعلق
 به احكام الصحيح شرعا فيجوز بداية الحيض وختمه بالطهر على هذا القول لا الاقوال
 الحجة الآتية وفي رواية عن ابي حنيفة لا يفصل ان احاط الدم بطرفيه عشرة او اقل
 وفي رواية ابن المبارك عنه بشرط مع ذلك كون الدمين نسابا وعندم بشرط مع هذا كون
 الطهر مساويا للدمين او اقل ثم اذا صار الطهر لكونه كالدّم المتوالي دما عنده فان وجد في
 عشرة ذلك الطهر فيها طهر آخر يقبل الدمين المحيطين به لكن يصير مغلوبا ان عد ذلك الدم
 الحكمي دما فانه بعد دما حتى يجعل الطهر الآخر حيضا ايضا الا في قول ابي سهل رضى ولا فرق
 بين كون الطهر الآخر مقدما على ذلك الطهر او مؤخرا وعند الحسن بن زياد الطهر الذي يكون
 ثلاثة او اكثر يفصل مطلقا هذه ستة اقوال ووضعوا مثالا تجمع هذه الاقوال مبتدأة رأت
 يوما دما واربعه عشر طهر ثم يوما دما وثمانية عشر طهر ثم يوما دما وثلثة عشر طهر
 ثم يوما دما وثلثة عشر طهر ثم يوما دما وثلثة عشر طهر ثم يوما دما وثلثة عشر طهر
 العشرة الاولى التي حادها دم وعاشرة طهر والعشرة الرابعة التي طهرها طهر حيض وفي رواية
 ثم رحم الله بعد طهر هو اربعة عشر حيض وفي رواية ابن المبارك العشرة بعد طهر هو ثمانية عشر
 وعند محمد رحم الله العشرة بعد طهر هو سبعة عشر حيض وعند ابي سهل الستة الاولى من هذه العشرة
 حيض وعند الحسن الاربعة الاخيرة حيض وما سول ما حكم كل مجتهد بكونه حيضا استحاضة عند

العشرة

العشرة

في كل يوم من عاداتها ان ترى يوما ما ويوما طهر هكذا عشرة ايام فاذا رأت الدم تنكح الصلوة والصوم واذا ظهرت في الثلث توفت وصلت ثم في الثالث تنكحها وفي الرابع اغتسلت وصلت هكذا الى العشرة ويكفر سحر ال وطن الحايض لان حرمة شت بنص قطعي

في هذا المقام يعلمون الملك العلامة ولم والنفس دم يعقب الولد وهو في الاصل ولا للمرأة اذا وضعت في نساء وسوء نفاس وليس في الكلام فعلا يجمع على فعال غير نساء ونساء كذا في الصحاح ولا حلا لانه لا يخرج من الرحم فبذلك لا حاجة اليها ما يورث جانب كونها من الرحم بخلاف الحيض اذ لم يوجد هناك ما يدل على انها من الرحم فعمل الامتداد من خارجا واكثره اربعون يوما لانه صلى الله عليه وسلم وقت للنساء اربعين يوما وكل من الحيض والنفاس يجمع استماع ما تحت الاراء كالباشرة والتقييد ويجل القبل وسلاسة ما فوقه وعندم رحم الله يبقى موضع الدم فقط والصلوة والصوم لا جاع عليه وتقصيه

فقط ان تقضي الصوم لا للصلوة لان الحيض يمنع وجوب الصلوة وصحة ادائها ولا يمنع دور صحة ادائه فيجب القضاء اذا ظهرت وتوطأ بلا غسل بانقطاعه للاكثر ولا قل لا حتى في الصوم تغسل او يفيض وقت صلوة يسع الغسل والتيمم الى حل وطن من قطع دمها لاكثر الحيض او النفاس لا وطن من قطع لاقل من الاكثر بان ينقطع الحيض لاقل من عشرة والنفاس لاقل والنفاس لاقل من اربعين الا اذا مضى ادى وقت صلوة يسع الغسل والتيمم في محل وطهرها وان لم تغسل لان الصلوة صارت دينيا في وقتها فظهرت حكما فاذا انقطع لاقل من العشرة بعد مضى ثلاثة ايام او اكثر فان كان الانقطاع فيما دون العادة يجب ان تؤخر الغسل الى وقت الصلوة فان خافت الفت اغتسلت وصلت والمراد آخر الوقت المتي لا وقت الكراهية وان كان الانقطاع على رأس عاداتها او اكثر او كانت مبتدأة فتؤخر الغسل استحبابا وان انقطع لاقل من ثلاثة اخرت الصلوة الى آخر الوقت فاذا خافت الفت توفت وصلت ثم في الصورة المذكورة اذا عالج الدم في العشرة بطل الحكم بطهارتها مبتدأة كانت او معادة واذا انقطع العشرة او اكثر فبقي العشرة يحكم بطهارتها ويجب عليها الاغتسال وقد ذكر ان من

فمنه سائر

ان من عاداتها ان ترى يوما ما ويوما طهر هكذا عشرة ايام فاذا رأت الدم تنكح الصلوة والصوم واذا ظهرت في الثلث توفت وصلت ثم في الثالث تنكحها وفي الرابع اغتسلت وصلت هكذا الى العشرة ويكفر سحر ال وطن الحايض لان حرمة شت بنص قطعي والناقص مبتدأ خبره قوله الله استخاضه عن اقل الحيض الى الثلاثة والرايد على التوجه الى العشرة او على اكثر النفاس الى اربعين او على عادة حرفة لها وجاوز اكثرهما الى العشرة عرفت بجبضي وجاوز العشرة او نفاس وجاوز الاربعين فاذا كانت لها عادة في الحيض كسبعة مثلاً فرائد الدم اثني عشر يوما فحسب ايام بعد السبعة استخاضه واذا كانت لها عادة في النفاس وهي ثلثون يوما مثلاً فرائد الدم حينئذ يوما فالعشرة من التي بعد الثلثين استخاضه هذا حكم المعتاد ثم اراد ان يبين حكم المبتدأة فقال او على عشرة حيض من بلغت سحاضة او على اربعين تكبها ومارات حامل من الدم استخاضه اما الثلاثة الاولى فلان الشرع لم يبين اقل الحيض واكثره واكثر النفاس علم ان الناقص عن الاقل والرايد على الاكثر لا يكون حيضا ولا نفاسا فيكون استخاضه بالضرورة واما الرابع فلما ورد فيه من الاحاديث بان تدعى الصلوة ايام اقراها ونقص في غير ذلك فعلم ان الرايد على ايام اقراها استخاضه واما الخامس والسادس فلان المبتدأة التي بلغت سحاضة حيضا من كل شهر عشرة ايام وما زاد عليها استخاضه فيكون طهره عشرين يوما واما النفاس فاذا لم يكن للمرأة فيه عادة فنقاسها اربعين يوما والرايد عليها استخاضه واما التي بع خلا عرفت في اول الباب فبين حكم المستخاضة فقال لا تمنع صلوة وصوما وطنا لقوله م المستخاضة توفى وطئ وان قطر الدم على الحصى فطأ فثبت به حكم الصلوة عبادة وحكم الوطن والصوم دلالة لا انعقاد الاجماع على ان دم الرحم يمنع الصوم والصلوة والوطن ودم العرق لا يمنع شيئا منها فلما لم يمنع هذا الدم الصلوة علم انه دم عرق لا دم رحم فثبت الحكمان الاخران دلالة والنفاس لأم التوطين بها ولدان من بطن يكون بين ولادتها اقل من سنة اشهر من الولد الاول خلافا للشافعي وجوز في رواة النساء العدة من الآخر وفاها لم انها حامل به فلا يكون دمها من الرحم ولذا لا ينقض العدة الا بوضع الثلث ولما ان النفاس هو الدم الخارج عقيب الولادة وهو كذلك

في كل يوم من عاداتها ان ترى يوما ما ويوما طهر هكذا عشرة ايام فاذا رأت الدم تنكح الصلوة والصوم واذا ظهرت في الثلث توفت وصلت ثم في الثالث تنكحها وفي الرابع اغتسلت وصلت هكذا الى العشرة ويكفر سحر ال وطن الحايض لان حرمة شت بنص قطعي

في كل يوم من عاداتها ان ترى يوما ما ويوما طهر هكذا عشرة ايام فاذا رأت الدم تنكح الصلوة والصوم واذا ظهرت في الثلث توفت وصلت ثم في الثالث تنكحها وفي الرابع اغتسلت وصلت هكذا الى العشرة ويكفر سحر ال وطن الحايض لان حرمة شت بنص قطعي

في هذا المقام يعلمون الملك العلامة ولم والنفس دم يعقب الولد وهو في الاصل ولا للمرأة اذا وضعت في نساء وسوء نفاس وليس في الكلام فعلا يجمع على فعال غير نساء ونساء كذا في الصحاح ولا حلا لانه لا يخرج من الرحم فبذلك لا حاجة اليها ما يورث جانب كونها من الرحم بخلاف الحيض اذ لم يوجد هناك ما يدل على انها من الرحم فعمل الامتداد من خارجا واكثره اربعون يوما لانه صلى الله عليه وسلم وقت للنساء اربعين يوما وكل من الحيض والنفاس يجمع استماع ما تحت الاراء كالباشرة والتقييد ويجل القبل وسلاسة ما فوقه وعندم رحم الله يبقى موضع الدم فقط والصلوة والصوم لا جاع عليه وتقصيه

فقط ان تقضي الصوم لا للصلوة لان الحيض يمنع وجوب الصلوة وصحة ادائها ولا يمنع دور صحة ادائه فيجب القضاء اذا ظهرت وتوطأ بلا غسل بانقطاعه للاكثر ولا قل لا حتى في الصوم تغسل او يفيض وقت صلوة يسع الغسل والتيمم الى حل وطن من قطع دمها لاكثر الحيض او النفاس لا وطن من قطع لاقل من الاكثر بان ينقطع الحيض لاقل من عشرة والنفاس لاقل والنفاس لاقل من اربعين الا اذا مضى ادى وقت صلوة يسع الغسل والتيمم في محل وطهرها وان لم تغسل لان الصلوة صارت دينيا في وقتها فظهرت حكما فاذا انقطع لاقل من العشرة بعد مضى ثلاثة ايام او اكثر فان كان الانقطاع فيما دون العادة يجب ان تؤخر الغسل الى وقت الصلوة فان خافت الفت اغتسلت وصلت والمراد آخر الوقت المتي لا وقت الكراهية وان كان الانقطاع على رأس عاداتها او اكثر او كانت مبتدأة فتؤخر الغسل استحبابا وان انقطع لاقل من ثلاثة اخرت الصلوة الى آخر الوقت فاذا خافت الفت توفت وصلت ثم في الصورة المذكورة اذا عالج الدم في العشرة بطل الحكم بطهارتها مبتدأة كانت او معادة واذا انقطع العشرة او اكثر فبقي العشرة يحكم بطهارتها ويجب عليها الاغتسال وقد ذكر ان من

فصار كالمخرج عقبه الى الواحد وانقضاء العدة متعلق بوضع حمل مضيقا قبل ول
 الجوع وسقطه كيد او رجل او اصبع او ظفر او شعر ولا يكون به نفاء و
 تنقضي العدة ونقص الام ولد وحيث لو كان علقا عينه بالولادة واما الايام فليقل
 لا يجد مدة بل هو ان تبلغ من السن ما لا تحيض مثلها فاذا بلغت هذا المبلغ وانقطع دمها
 يحكم باياسها ثم انما بعد الانقطاع حيض ان اذا لم يحض فان رأت بعد ذلك دما كان حيضا
 فيبطل الاعتدال بالاشهر وفيه الاكتمه وقيل يحض واختلف فيه فقيل يحض بحسب
 سنة وهو مذهب عابثه رضي الله عنها وفي الحجج اليوم يفتي به سيرا على من ابتلى به
 بارتفاع الحيض بطول العدة وقيل يحض بحسب سنة وحسب سنة وبه افق مشايخ بخاري وخوارزمي
 ومروا قبل يحض بسنتين سنة وهو مذهب عابثه رضي الله عنه فاعتبر عند اكثر المشايخ وبه
 واختلف فيما رآه بعد ان بعد سنة الا يلبس وظاهر المذهب انه لا يكون حيضا والمختار
 انها ان رأت دما قويا كالاسود والاحمر القاني كان حيضا ويبطل به الاعتدال بالاشهر
 قبل التمام وبعده لا وان رأت اصفر او اخضر او شرايا فمما تحتاجه صاحب العذر ابتداء
 من استوعب عذره تمام وقت صلوة ولو حكما بان لا يجد في وقت صلوة زمانا يتوضا
 ويصل فيه خاليا عن الحدث وفي البقاع كفي وجوه في جزء من الوقت وفي الزوال شرط اعتبار
 الانقطاع حقيقة قال الفاضل السروجي في الغاية ذكر في الذخيرة والفتاوى والمرغيبات
 والواقعات والكاوي وغير مطلوب وجامع الخلاطي والمنافع واخوته انه لا يثبت
 حكم الاحتضا فيها حتى يستمر بها الدم وقت صلوة كاملا ويستوعب الوقت كله ويكون
 الثبوت مثل الانقطاع في اشتراط الاستيعاب قال الزيلعي بعد ما اطلع على كلام الغاية
 ونقل في الكافي في فقه الدين وانا يصير صاحب عذر اذا لم يجد في وقت صلوة زمانا يتوضا
 ويصل فيه خاليا عن الحدث ثم قال هذه عامة كتب الحنفية كما ترى فكان هو الاظهر والادب
 الردي على الكافي بالكلام بحال تلك الكتب اقول لا مخالفة بينها لان المراد بما ذكره تلك الكتب
 من استيعاب ثبوت العذر تمام وقت الصلوة غير ما ذكره الكافي به كليل ان شراح الجامع الخلاطي
 قالوا في شرح قوله لان زوال العذر باستيعاب الوقت كالثبوت انما الانقطاع الكامل معتبر

ادام بحمد الله
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠

عين

معتبر في ابطال رخصة المذور والقاصر غير معتبرا معا فاحتج ايا حدة فاصل فقدرنا
 بوقت الصلوة كما قدرنا بوقت العذر ابتداء فانه بشرط ثبوت في الابتداء دوام التسلل
 من اول الوقت الى آخره لانه انما يصير صاحب عذر ابتداء اذا لم يوجد في وقت صلوة زمانا
 يتوضا فيه ويصل خاليا عن الحدث الذي ابتلى به ولاشارة ايا دفع هذا الاعتراض
 قلت اولا ولو حكما واخر حقيقة وهو ان صاحب العذر يتوضا لوقت كل فرض ويصل
 ان بذلك الوضوء فيه في ذلك الوقت ما شاء من فرض ونفل وعند الشافعي يتوضا لكل
 فرض ويصل التوافل بتسمية الفرض وينقضي الوضوء المذور وخروج الوقت لا دخوله
 وعند زفر دخوله وعند ابي يوسف كلاهما فيصلي المتوضي قبل الزوال ايا آخر وقت الظهر خلا
 لهما لوجود دخول الوقت لاخر وجه ولا يصلح بعد طلوع الشمس من توضا قبل طلوعها و
 بعد طلوع النحر لوجود الخروج لا الدخول **باب تطهير النجس بظهر المتنجس ثوبا**
 كان او غيره عن نجاسة مرتبة بزوال نجسها وزوال اثرها كالقون والرايحة ان لم يشق زواله
 بان لا يحتاج الى الصابون ونحوه فان الالة المعدة لظلم النجاسة هي الماء فاذا اصبغ
 ايا شيء آخر يشق عليه ذلك بالماء متعلق بقوله بزوال وبما يصح تنزيل الى من شاء الازالة
 بان يكون اذا عصر انقصر كالحل ونحوه كماء الورد بخلاف نحو اللبن كالدهن فان فيه
 دسيسة لا ينقص عن الثوب فيبقى بنفسه في الثوب ولا يزال غيره ويطهر المتنجس عن
 غيره ان غير المرتبة بالفضل ايا غلبة ظن الطهارة فان غلبة الظن من الادلة الشرعية
 وقد روي بالفضل والعصر ثلاثا في المعصر ان من شاء ان ينقص كالثوب ونحوه بماء
 في المرة الثالثة بحيث لو عصر بقدر طاقته لا يسيل منه الماء ولو لم يبالغ فيه صيانة للثوب
 لا يظهر وتثبت الجفاف عطف على العصر ان وقدره بالفضل وتثبت الجفاف في
 غيره ان غير المعصر والمراد بالجفاف انقطاع النقا لا اليسير فقد اقاموا انقطاع النقا
 مقام العصر كما اقاموا اجراء الماء مقام الفضل ثلاثا كما سبأني اعلم ان ما لا ينقص اذا نجس
 لا يظهر عند رمحه الله ابتداء لان النجس انما يزول بالعصر ولم يجد وعند ابي يوسف يظهر بفسله و
 بجفيفه ثلاث مرات بحيث لا يبقى له لون ولا رائحة وبه يفتي فاذا كانت الحنطة مستفحة

صاحب العذر

متنجس

والله اعلم بالما، النجس فطريق غسله وتنجيفه ان يبقعه الحظرة الماء الطاهر حتى ينشرب
ثم يجفف ويغسل النجس في الماء الطاهر ثم يرد ويغسل ذلك فيها ثلاث مرات ولو كان السكين
ممسوحا بالماء، لكن النجس يبقى بالماء الطاهر ثلاث مرات ولو تجدد العسل فطهره وان
يصب فيه ماء بقدره فيغسل حتى يعود الى مكانه والذين يصب عليه الماء فيغسلون يعلون الدين
الماء فيرفع بشئ هكذا يفعل ثلاث مرات ثم ان المعبر لما كان غلبه النطق بالطهارة وكان
حصولها مختلفا بحسب اختلاف الحال ولما بين بعضنا اراد ان يبين بعضا آخر فقال وعن النبي
ان بطار المتنجس بالمني ثوبا كان او بدنا بعد رطبا كان او يابا او فرك يابا ان طهر
راس الحنفية حتى انه ان لم يكن طاهرا لم يكن الفرك بل يجب الغسل والافرق فيه بين الثوب
والبدن في ظ الرواية وفي رواية الحسن لا يطهر البدن بالفرك ويطهر الحنف عن نجس ذلك
جرم صفة عليه الى على الحنف بالذلك بالارض كذا رطبه الى بطار الحنف ابضا عن نجس
ذلك جرم رطب على الحنف بالذلك اذا بولع به الى ذلك ويطهر الحنف عن عيرة الى نجس
نجس ذلك جرم بالغسل ويطهر الصبيل كالبراة والسيف والسكين وخوفا بالمسح وانما عيرة
بالصبيل لانه ان كان خشنا او منقوشا لا يطهر بالمسح ويطهر البساط بحرك الماء عليه
فيل يوم او ليلة كذا في التارخانية وقيل اكثر يوم وليد كذا في الحنفية وقيل ليلة كذا في الرواية
نجس بعض اطرافه الى البساط يمسح على الطرف الطاهر منه مطلقا الى سواء تحرك طرفه
الاخر يتحرك او لا وفيه رد على من قال انما يمسح على الطرف الاخر اذا لم يتحرك احد طرفيه يتحرك
الاخر ويطهر الارض باليس ودواب الاثر للقلوة لا للتييم لان التيم يقتضي صعبا طيبا و
في القلوة يكفي الطهارة وكذا الاجر المفروش والحصى وهو استرة التي تكون على السطوح
من القصب والشجر وكلاء ما يمان في الارض فانها باليس ودواب الاثر والمقطوع من الشجر
والكلاء يغسل ولا يكفي فيها اليس ودواب الاثر ثم لما فرغ عن تطهير النجاسات شرع في
تقريبها الى القليظة والحنيفة وبيان ما هو عفوف منها فقال وعفى قدر الدم وهو مشال
في النجس الكثيف يعني ان المراد بالدم الدم الكبير وهو المشال كما ذكر في الهداية لا ما يكون
عشرة سبعة مثاقيل كما هو المشهور وعرض شعر الكف وهو داخل مفاصل الاصابع في

مجلس اول

و منجمله از اینهاست
که در این کتاب مذکور است

۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

الهندون بيا

في النجس الرقيق روي عن ابيه انه تارة اعتبره من حيث الوزن وهو قدر الدرهم الكبير وتارة اعتبره من حيث المساحة وهو قدر عرض مقعر الكف فوقاً ابو جعفر الهندواني بيها بما ذكرنا من غلط متعلق بقدر الدرهم كقول مالك يوكل ولو من صفيحة دفع لتوهم ان بول صفيحة لم يطعم يكون طاهراً وغالب ودم وخر وخر ودرج وروث وخصي وعف مادون ربع ثوب قبل المار به ربع ادى ثوب يجوز فيه الصلوة وقبل ربع موضع اصابه النجس كالذيل والذخريص وقدره ابو يوسف شبر في شبر تخلف قبول فرس وبول ما يوكل وخر طير لا يوكل كذا ال على ايضا بول ما لا يوكل فان بول ما يوكل يختلف فيه الفتح كروى الابر وما زاد عليه ما الى على قدر الدرهم من الة الغليظ وما دون الربع من الخفيف لا يعنى الوارد الى الماء الذي يرد على النجس كقولهم ان كالماء الذي يرد عليه النجس لانه اذا غلب عليه النجاسة وهي اختلاط النجس بالماء لا يرد لذلك ولا يلح كان حمارا فانها لا يسجد لتبدل الحقيقة فيها فان الاعيان تظهر بالاختلاف كالجبة اذا صارت ملحاً والعذرة اذا صارت تراباً والخمر خلاً ونحو ذلك يصلح على ثوب غير مضر ببطانة نجسة حتى لو كان مضر بالمتجر وعنده ابو يوسف لم تجز مطلقاً كما يصلح في ثوب ال كما جاز ان يصلح من لبس ثوباً ظهر فيه بلبس ثوب نجس لانه هذا الثوب النجس فيه ال في الثوب الاول لكن لا يكون ظهور البلية فيه كما لو عصب الثوب قطرت ملك البلية منه فانه اذا كان كذلك لم يجز الصلوة فيه كذا ال كالثوب الملقوف فيه في جواز الصلوة فيه لو وضع الثوب حال كونه رطباً على جدار يابس طين بانه سرفين او نجس عطف على وضع طرف منه ال من ذلك الثوب نسي ال وقع النسيان وغسل طرف آخر منه بلائحه كالو بال حر على ما تدوسه من الخطه ونحو ما قسم او غسل بعضه حيث يظهر الباقي وان لم يوجد الخرجى غسل النجاسة المبرئة عن الثوب في اجانة حتى زالت النجاسة او غير ذلك انما ال غسل غير المبرئة من النجاسة ثلاث مرات في ثلاث اجانات او واحدة بعد غسلها مرتين وعصه كما مر ان ثلاثاً ما بالغ في الثالثة ظهر الثوب استحساناً وان كان القياس ان لا يظهر الا بصب الماء عليه او الغسل في الماء الجاري للنجس الماء باقول الملاحظات ثم الاجانة والمياه التي غسل بها الثوب نجسة لا تنقل النجاسة من الثوب الى الماء لكن تلك المياه في النجاسة كالحل حال اللغاء ال عند ملاقات الماء اياه واتصاله في حاله

وہو ضمہ انفافہ ہے

والخني يستعمل في القرد والبقر
في الابل ملة

کالمورودسان

و ما وقع بعض نسخ الهدايا
البيان من التخصيص بالمال
بجميع لانه يخرج الخطأ
المعروف بكونه ممايزق
شاملا له ايضا

فصل اول در بیان احوال و احوال

فَعَلَّ التَّعْجِيلَ الْمَاءَ بِأَوَّلِهِ
بِفَتْحِ اللَّامِ وَالتَّاءِ وَالنُّونِ
وَكَسْرِ الدَّالِ مضافاً

منه في كل يوم
في كل يوم

تقول في حال الانفصال في هذا

في حال الانفصال عنه في الاظهر حراز عما ذهب اليه البعض وهو رواية عن الطيلى
ان تجس الماء كمن جعل عند انفصال الماء عنه فيظهر بناء على الاظهر النجاسة الاولى الى
التنجس بالنجاسة الاولى انتقلت الى الماء باول الغسلات فيما اذا احاط ذلك الماء ثوبا او
او عضوا بالثلاث الى الغسل ثلاث مرات والوسطى بين التجس بالنجاسة التي انتقلت
الى الماء بالغسل الثانية يظهر بالغسل مرتين والاحر بمره الى يظهر التجس بالنجاسة التي
انتقلت الى الماء بالغسل الاخرة بالغسل مرة واحدة كما هو حكم المحل عند سلاطات الماء وكذا
الاخانة في لا يظهر الاولى الا بالغسل ثلاثا والثانية بمرتين والثالثة بمره وعلى غير الاظهر يظهر ما تجس
بالماء الاول بالغسل مرتين وبالماء الثاني بالغسل مرة وبالماء الثالث بمره العصر على ما هو
حكم المفسول عند الانفصال وكذا يظهر الاجانة الاولى بمرتين والثانية بمره والثالثة
بالاخرة **فصل في الاستنجاء** في غسل اللثة النجس ما يخرج من البطن والاستنجاء طلب الفراغ
عنه وعن اثره بقاء وتراب من نجس يخرج من البطن كالبول والغائط والمذك والمثني كسائر اصول
والدم الخارج من احد السيلين كذا في التارخانية فلا يستنج من الرشح لانه ليس بنجس
وان خرج من البطن ولا يسمى تطهير ما يخرج من غير السيلين استنجاء نحو كدر وخشب
وتراب لا اكل لم يسن العدة بل تدب قال في الوقاية بعد قوله بلا عدد يدبر بالمرح الاول الخ
فرد عليه انه غير مرتبط بما قبله لان العدة اذا نفي وان كان المراد في سببته لم يناسب بعده
ذكر العدة بقوله بالمرح الاول الخ ولهذا قال ههنا لا العدة ثم اضرب بقوله بل احجب ثم قال يدبر
بالاول ويقتل بالثاني الادبار الا اذا داب ايا جانب الدير والاقبال ضده ويدبر بالثالث فيمتنع
ويقتل بالاول والثالث ويدبر بالثاني مستك فان في المسح اقبالا وادبارا مبا لفة في التنقية
وفي العقب يدبر بالاول لان الحصى فيه مذلة فلا يقبل احرازا عن تلوثها ثم يقبل ثم يدبر
مبا لفة في التطيف ولا كذلك في الشاء فيقبل بالاول لانه المبع في التنقية ثم يدبر ثم يقبل للبا لفة
والمرأة في الوقتين العقب والشاء مثله صيغا يعني تدبر بالاول ابد اليا يلبث فرجها والغسل
بعدها الخ الاولى ان امكن بلا كسب العورة فيفضل يدبر ثم يخرج في مبا لفة ان لم يكن صابنا
كذا في الظهيرية ويفضل بطن اصح واحدا ان حصل به انتقاء او اصعب ان احيى اليه

في غسله

الي زيادة او ثلاث ان احيى اليه ويصعد الرجل اصبعه الوسطى على سائر الاصابع
صعودا قليلا في انتقاء الاستنجاء ويفعل موضعه ثم يصعد بصره اذا غسل مرات ثم يصعد
حصى ثم سبابة ويفعل موضعه حتى يطمئن قلبه والمرأة تصعد بصرها ووسطها جميعا معا
ثم تغسل كما يغسل الرجل لانها لو بدأت باصبع واحدة كالرجل عن تنوع اصبعها فلكذا فيجب
عليها الغسل وهي لا تستمر كذا في الظهيرية ويفعل يديه ثانيا ويجب الي غسل الخرج بما جاوزة
ما فوق الدرهم من النجس الخرج مفعول المجاوزة ايا ان يغسل متعلق يجب ولو بالي ولو كان
الفعل مقدارا فوق الثلاث فان المعبر هو الانتقاء لا العدد حتى لو حصل بواحد كفى ولو لم يحصل
بثلاثة زاد عليها **فصل في المستنجى** الدير او لا عند اياج وعده بها ثانيا وكبره بعظم لانه اذا اجنى
كاورد في الحديث وطعام الانسان لانه من تحفة المال المحرم شرعا وللربايم كالتجسس لانه
من تجسس الظاهر بلا ضرورة وروث لانه متجسس فيما في التنقية وآجرو حرق ولحم وشحم تحرم
بين الناس كخرقة الديباج ونحوه لانه ينافي الاحترام مع ورود النهي عن الكثياب المذكورة ويحرم
للنهي عنه ايضا الا ضرورة بان يكون بسراة مقطوعة او به جراحة ولو استنجى بالاشياء المذكورة
جاز لان النهي منع في غيره فلا ينافي في المشروعية في الجملة وكبره استعمال القبلة في البول والغائط
كذا استد بارة كذا لا مطلقا بل بكسب العورة لقوله صلى الله عليه وسلم اذا اتيمت الغايظ فغظوا
قبلة الله لا تستقبلوه ولا تستدبروه ولا تكن شرقوا او غربوا وفيه اشارة الى ما ذكر في الاجناس
انه اذا لم يكن للحديث بل لانه لم يكن مكره ولا ولو في السبيل لان الدليل لم يفرق وكبره فعلها
ان البول والغايظ في الماء والظلال ان ظلل قوم يستنجون فيه والطريق وتحت شجرة ثم يخالف
غيره للنهي عن الخرج في الحديث والشر ظاهر وانكلم عليها للنهي عنه ايضا والبول بايا العذر
كذا في التارخانية ويجب الاستبراء بالمشي او التمشي او النوم الى الاضطجاع على شقة الدير
حتى يستقر قلبه على انقطاع العود كذا في الظهيرية وقيل يكفي مسح الذكر واجتذابه ثلاث مرات
والصحيح ان طباع الناس وعاداتهم مختلفة فمن في قلبه انه صار حلا به اجاز له ان يستنجى لان
كل احد اعلم بحاله كذا في التارخانية ومع طهارة المفسول يظهر اليه كذا في المفسول المفسول والله
اعلم بالصواب **كتاب الصلوة** شرط لقرضها الاسلام والعقل والبلوغ لا تقرر في الاصول

في كل غلظ يجب والاشياء ان تغسل بالفسل
المذكور الذي هو فاعل يجب الغسل بعد طهر

في قول نجس لا تغسل الاستنجاء فحقة
ان يدركه آخر باب ما فيه الصلوة
كما فعل صاحب البداية في حركه القيمة

ان مدارة التكليف بالفروع هذه الثلاثة وان وجب ضرب ابن عمر ان صبي سنة
سنتين عليها ان على نهكها لما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال مروا اولادكم بالصلاة
وهم ابنا سبع واضربوهم عليها وهم ابنا عشر سنين وبكره ان يترك الصلاة المكتوبة يعني منكر
فرضها كما رويها بالادلة القطعية التي لا احتمال فيها في حكم المرتد وباركها عند الحاجة
ان تكاسا قاسما يحبس حتى يصلي لانه يحبس بحق العبد فحق الله ان يعاقبه احق به وقيل يضرب
حتى يسيل منه الدم مبالغة في التجرؤ وكبحه بسلام فاعلها بالجحامة يعني ان الكافر اذا صلي بجماعة
يحكم بسلامه عندنا خلافا لثاني لانها مخصوصة بهذه الامة بخلاف الصلوة منفردة وسائر
العبادات لوجودها في سائر الامم قال عليه الصلوة والسلام من صلي صلواتنا واستقبل قبلتنا
فهو منا قالوا المراد بقوله صلواتنا الصلوة بالجماعة على الهيئة المخصوصة لوجود الصلوة بدون
الجماعة في الكوفة ايضا ولا يجوز فيها النيابة اصلا لانها بالنسبة كما صحت في الحج ولا بالمال كما
صحت في الصوم بالندية في حق الشيخ الثاني لانها لا يجوز باذن الشرع ولم يوجد وجوب باول
الوقت على غير المندور لوجود السب كما تقرر في الاصول وجب عليه ان على المندور كصبي
بلغ وكافر مسلم وكجنون ومعفي عليه افاقا وحايض ونفساء ظهورنا بآخرة لانه السب في حق
ولا يجوز قبله لامتناع تقدم السب على السب ثوبت الجور فلهذا اول اليوم ومن قدم
الظهور نظر اليه ان الصلوة فيه اولى الواجبات من طلوع الفجر الثاني وهو البياض المنتشر
في الافق المسمى بالفتح الصادق اليه طلوع الشمس لما روى ان جبرائيل ام ام برسول الله
عليه وسلم فيها حين طلع الفجر في اليوم الاول وفي اليوم الثاني حين اسفر جفا وكادت الشمس
تطلع ثم قال في آخر الحديث ما بين يدي وقت كك ولا منك وقت الظهور من زوالها الى الشمس
اي بلوغ الظل من قبله اما الاول فمقوله تعالى ثم الصلوة لكون الشمس الى زوالها وعليه
الاكثر ولا مامة جبرائيل ام في اليوم الاول وقت الزوال واما الثاني فلامامة ام في اليوم
الثاني في ذلك الوقت وعندنا اخره اذا صار الظل من قبل الشمس الى في الزوال التي لغة في
الرجوع وعرفنا ظل راجع من المغرب الى المشرق حين يقع على خط نصف النهار واضافة
اي الزوال لادنى ملازمة لحصوله عند الزوال فلا يبعدنا محاذ وقت العصر من ان يلو

انما هو في حيزها
شيل ساء
في وقتها
في وقتها
في وقتها

اي بلوغ الظل من قبله اليه الى الشمس اما اوله فمذكور هنا قولنا وجب عندنا اذا صار
الظل من قبله دخل وقت العصر وهو مبني على خروج وقت الظهور على القولين واما آخره
فمقوله ام من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر رواه البخاري ومسلم
وقت المغرب منه ان غروبها الى غروب الشفق وهو عندنا حضيض البياض الذي يعقب
الحجرة وعندنا الحجرة ويمنع لا طباق اهل الفن عليه حتى نقل ان الامام رضي الله عنه
لما ثبت عنه من حمل عامة الصحابة الشفق على الحجرة وفي المبسوط قولها اوسع وقوله
احوط ووقت العشاء والوتر منه ان غروب الشفق الى الفجر اما اوله فقد اجمعوا انه يد
عقب الشفق على اختلافهم فيه واما آخره فلا جاع السلف انه يبقى الى طلوع الفجر الا يبرك
ان الحايض اذا ظهرت بالليل قبل طلوع الفجر يجب عليها قضاء العشاء بالاجماع فلولوات
الوقت باق لما وجب عليها اي جاز وعندهما وقت الوتر بعد العشاء بخلاف في الآخر
وهذا الخلاف مبني على ان الوتر فرض عندنا وسنة عندنا كما سيجي وفيه الخلاف فظهر في
الموضعين احدهما انه لو صلى الوتر قبل العشاء ناسيا او صلاهما فظهر فاد العشاء
لا الوتر فان الوتر يقع وبعيد العشاء وحده عندنا لان الترتيب بسقط بمثل هذا التقدير
عندهما بعيد الوتر ايضا لانه تابع لها فلا يمتنع قبلها والثاني ان الترتيب واجب بينه وبين غيره
من الفرائض حتى لا يجوز صلوة الفجر ما لم يصلي الوتر عنده وعندنا يجوز اذا لزم ترتيب بين الفرائض
والسنن ولا يجبان الى العشاء والوتر لقائده وقمرها ان من لم يجد وقت العشاء والوتر بان
بان كان في بلد يطلع الفجر فيه كما تقرب الشمس او قبل ان تغيب الشفق لم يجبا عليه لعدم السب
وهو الوقت ووقت التراويح بعد العشاء الى الفجر قبل الوتر وبعده لانها فاعل سنت بعد
العشاء هو الاصح وقيل بين العشاء والوتر حتى لو صلا قبل العشاء او بعد الوتر لم يبرأ
في وقتها وقيل الليل كله قبل العشاء وبعدها وقبل الوتر وبعدها لانها قيام الليل لما فرغ عن
بيان اصل اوقات الصلوات شرع في بيان الاوقات المستحبة فقال وبسبح تأخير الفجر
اي ما يمكن فيه من سبل اربعين آية لم اعاد ان لم يمت بان ظهر في ادو ضووه قال عليه الصلوة
والسلام اسفروا بالبحر فانه اعظم الاجر وبسبح تأخير ظهور الصبغ لانه ابرأ لعقله ام ابروا

في جميع الشافعية قال ابو حنيفة جاز
وقت الشفق الحجرة

الوتر فرض عندنا وسنة عندنا

اقوله ومن طمع ان يقول
فليوتر صح صح

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

275

الحمد لله

الله أكبر الله أكبر

[illegible]

التغني ولا ترجع وهو ان يخفض بالشهادتين صوت ثم يرجع فيرفع بها صوت يصح المؤذن
 اصبعه وجاز وضع يديه في اذنيه لما روي انه قال لبلال اجعل اصبعك في اذنيك
 فانما ارفع لصوتك وان ترك فلا بأس لانه ليس من اصلية ويترسل الى التهلل ولا يسرع ويلتفت
 في الجعلين بينا وبين ان امكن الاسماع بالثبات في مكانه لما روي ان بلال لارض لما بلغ
 حتى على الصلوة حتى على الفلاح حول وجهه بينا وبين ان لم يستدر وكيفيته ان يكون
 الصلوة في اليمن والفلاح في اليسار وقيل الصلوة في اليمن واليسار والفلاح كذلك
 والصحيح الاول كما قال الزبلي والاستاذ في موضعه يعني اذا كان المؤذن في موضع لو حول
 وجهه مع ثبات قدمه لا يحصل الاعلام استدار فيها فيخرج رأسه من الكوة اليمنى و
 يقول حتى على الصلوة ثم يذهب الى الكوة اليسرى ويخرج رأسه ويقول حتى على الفلاح
 ويقول بعد فلاح اذان الفجر الصلوة خير من النوم مرتين لما روي ان بلال لارض جاء الى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجهه نائبا فقال الصلوة خير من النوم مرتين فقال النبي
 ما احسن هذا اجعل في اذانك وضعت الفجر لانه يؤذن في حال النوم والفجلة فخص به زيادة
 الاعلام كما خص بطول القراءة كذا في الاذان والاقامة في عدد الكلمات لكن فرق بينهما
 بان الاقامة يكون بلا وضع للاصبع في اذنيه ويكون بحد وهو الاسراع ضد الترتل
 وبزيادة قد قامت الصلوة بعد فلاحها الى بعد قوله حتى على الفلاح مرتين وانما لم يقل
 وبلا الثبات في الجعلين لانه لو قال كذلك لزم عدم جوازه اصلا وقد قال الامام الترمذي
 لا يجوز في الاقامة الا ان يأسس ينتظرون ويستقبل فيها اذان والاقامة القبلية و
 لا يتكلم في اثباتها وينوب الثوب الاعلام بعد الاعلام وثوب كل بلدة على مقدار في
 اهلها ويجلس بينهما الى الاذان والاقامة التي المغرب استثناء من قوله وينوب ويجلس
 بينهما اما الاول فلان الثوب الاعلام الجماعة وهم في المغرب حاضرون لضيق وقت
 واما الثاني فلان التاخير مكره فيمكن فيكفي بأذن الفصل احتراز اعني وبان المصلحة بهما الى
 الاذان والاقامة ثمانية واحدة واول الفوائد وخبر فيه ان الاذان للباقي من الفوائد
 وفيه اشارة الى انه لا يجز في الاقامة بل يأتي بها في الكل جاز الاذان للحديث والصبي المراهق

ش
 والاقامة ارسا

في قوله لا يتكلم في اثباتها وينوب الثوب الاعلام بعد الاعلام وثوب كل بلدة على مقدار في اهلها ويجلس بينهما الى الاذان والاقامة التي المغرب استثناء من قوله وينوب ويجلس بينهما اما الاول فلان الثوب الاعلام الجماعة وهم في المغرب حاضرون لضيق وقت واما الثاني فلان التاخير مكره فيمكن فيكفي بأذن الفصل احتراز اعني وبان المصلحة بهما الى الاذان والاقامة ثمانية واحدة واول الفوائد وخبر فيه ان الاذان للباقي من الفوائد وفيه اشارة الى انه لا يجز في الاقامة بل يأتي بها في الكل جاز الاذان للحديث والصبي المراهق

العود الى

المراهق والعبد وولد الزنا والاعمى والاعرجي وكراهية للجب وجب لا يعقل والمراهق و
 المجنون والسكران والفاسق والقاعد اي من يؤذن قاعدا الا ان يؤذن تحت
 مراعاة كسنة الاذان وعدم الحاجة الى الاعلام ويعاد لغير الاخيرين وكما هما الفاسق
 والقاعد كذا في كراهية اذان السبعة المذكورين كراهية اقامتهم واقامة الحديث لكن لا تعاد
 اقامتهم لعدم شرعية تكرار الاقامة ويأتي بهما الى الاذان والاقامة المسافر والمصلح
 في المسعى جماعة وفيه بصر وكراهية للاذان في المسعى جماعة وفيه بصر وكراهية للاذان في المسعى جماعة وفيه بصر
 المصلح في المسعى تكرار الاذان ايضا كالاقامة بخلاف الثالث الى المصلح في بيته بصر
 حيث لا يكره تكرارها قال في الوقاية في بيانها المسافر والمصلح في المسعى جماعة وفيه بصر
 في بصر وكراهية تكرارها للاولين والثالث وانت في خبره بان المفهوم منه كراهية تكرار كل
 واحد منهما للمسافر والمصلح في المسعى جماعة واما تكرار واحد منهما فلم يفرق منه ولهذا غيرت
 عبارة هنا الى ما ترى وكراهية الاذان والاقامة لكلاهما لانها في المسعى من سق الجماعة
 المسحبة اقام غير من يؤذن بغيره الى غيبة المؤذن لم يكره وان اقام بحضوره كراهية
 ان يحضرها الى باقائه وحسن السباح للاذان والاقامة يقول ما قال المؤذن
 الا الجعلين فان معناه اسرعا الى الصلوة واسرعا الى ما فيه نجاةكم في شبه
 احاديث الشبهة وقوله الصلوة خير من النوم فانه ايضا كذلك بل يقول في الاول لا حول
 ولا قوة الا بالله او ماشاء الله كان وفي الثاني صدقت وبررت ويقول عند قوله قد قامت
 الصلوة اقامها لله وادامها الى يوم القيمة رجل في المسجد يقرأ القرآن فسمع الاذان
 لا يترك القراءة لانه اجاب بالحضور ولو كان في منزله يترك القراءة ويحب كذا في النظرية
باب شروط الصلوة الشرط ما يتوقف عليه وجود الشئ ولا يدخل فيه لم يقل التي
 يتقدمها لان من قال جعل صفة كاشفة لا مميزة اذ ليس من الشروط ما لا يكون مقصدا حتى يكون
 احتراز عنه منها ظهر نوم ومكانه من حيث وطأ يديه منه ومن حيث هذه العبارة
 احسن من عبارة الكثرة والوقاية كالا يخفى على اهل الدراية لعدم ثوب صلوة ما كان
 به كوع وسجود لان في القعود سعة العورة الضليطة وعدم ادراك الاركان وفي القيام

شرح الشريعة وهو الفاتحة

باب شروط الصلوة التي تتقدمها من هذا القبيل احتراز عن الاذان التي لا يتقدمها بل لا تتأخر عنها او تأخر عنها والاقامة لا يكره في باب صفة الصلوة كالا يخفى على اهل الدراية لعدم ثوب صلوة ما كان به كوع وسجود لان في القعود سعة العورة الضليطة وعدم ادراك الاركان وفي القيام

لا علم ما تارة الشرط عدم ما يسهل في قعوده او جشدا او غير ذلك فيكون لا علم ما تارة الشرط عدم ما يسهل في قعوده او جشدا او غير ذلك فيكون لا علم ما تارة الشرط عدم ما يسهل في قعوده او جشدا او غير ذلك فيكون

كثرها واداء الاركان فيميل اليها ماشاء ونبت قاعد امومياهما لان الستة وجب لحق
 الصلوة وحق الناس والركوع والسجود لم يجبا الا لحي الصلوة وكيفية القعود ان يتقدم
 رجله الي القبلة ليكون الستة واجدا لكل نجس او اقل من ربه طاهر بصلوة فيه لان
 فرض الستة عام لا يختص بالصلوة وفرض الطهارة يختص بها وواجدها ربه طاهر لا يعلو
 غريبا لان ربه الشيء يقوم مقام كل مكان الاحرام فيحصل كان كل طاهر في موضع الضرورة
 بثوبه نجس مانع عن الصلوة بان يكون بثوب مثالا نجس قدر درهمين وبثوب نجس قدر
 ثلاثة دراهم اقلهما اي ايتهما اقل نجاسة احب للصلوة فيه وان بلغ النجس ربع احد هما
 فعين الآخر للصلوة فيه لان للربع حكم الكل كما لو لم يعلو احد هما نجس وربع الآخر طاهر فعين
 الآخر لما رآنا وجدت عريانة ثوبا يستر ذنرها وربع راسها نجس سترها حتى لو تركت
 ستر الرأس لم تجز صلوته لما عرفت ان للربع حكم الكل فصارت تاركه ستر الرأس مع الامكان
 ولا يجز الستة اقل من ربع الرأس حتى لو تركت ستر الرأس جاز صلوته اذ ليس لما دون
 الربع حكم الكل ولكن الستة اولى تقبلا لانتكاف محاذم من قبل النجس سواء كان في بدنه
 او ثوبه او مكانه يصلح مع النجس ولا يعبه الصلوة لان التكليف بحسب الوسخ ومنها ان
 من الشوط ستر العورة وهي ان العورة للرجل ما تحت شرة فالتسرة ليست بعورة اياها
 تحت ركبة فالتسرة عورة وحجوة الامة ان ما يكون عورة من الرجل يكون عورة من الامة مع
 ظهورها وبطنها فانها في الرجل لب بعورة وفيها عورة وحجوة الامة المكنية والمدة
 وام الولد في كون ظهره وبطنه ايضا عورة احرى ان جميع اعضاءها عورة الا وجهها
 وكفيها وقدميها فانها لا تجد بدلا من مزاوله الاشياء بيديها وكفيها زيادة ضرورة ومن
 الحاجة الي كشف وجهها خصوصا في الشهادة والحكمة والنكاح وتضطر الي المشي في الطرقات
 وظهور قدميها خصوصا في الفقرات منهن وهو معنى قوله تعالى ما قالوا الا ما ظهروا منهن
 الا ما جرت العادة والجيلة على ظهوره ويؤدى الي القدم عورة بعد الصلوة كشف ربه
 عضو هو عورة غليظة كالقبيل والذبر او خفيفة كاسد الكاهن من البطن والفخذ وعند اي يوش
 بعد ما كشف نصفه ذكر العورتين اشارة الي التسوية بينهما في الحكم ولهذا قال صاحب الهدى

بينا الغليظة والخفيفة

في قوله تعالى

الهداية والعورة الغليظة على هذا الخلاف بعد ما ذكر الخلاف في الكشف المانع انه مقدار الربع
 او النصف وكل من ذكره والنسبة احتراز عما قال بعضهم الذكر والانشان عضو واحد ورا
 وشعره ان شعر راسها مطلقا ان النازل وغيره وادنها ونديها المندى احتراز عن الناحية
 فانه تابع للصدر عضو خفي لقوله وكل انكشف العورة او قام المصلح على نجس مانع من جواز
 الصلوة او قام في صف النساء قدرا او ركن اي زمانا يكن فيه ادا ركن من اركان الصلوة
 فسدت صلوته عند اي يوسف لان المفرد جديها وعدم لانتكاف ما لم يؤده الي الركن
 لان المفرد ادا ركن من الصلوة معه ولم يوجد فيه بقدر الاداء او لو ادى ركن مع الانتكاف
 فسدت اتفاقا ولو لم يلبث جازت اتفاقا ومنها ان من الشروط استقبال عين الكعبة للمكان
 اجماعا حتى لو صلح في بيته يجب ان يصلح بحيث لو ازيل الجدران وقع الاستقبال على عين الكعبة
 واستقبال جهتها بالغير وهو الاتفاق فان الموانع لو ازيلت لم يجب ان يقع الاستقبال على
 غير ما بل على جهتها في الصحيح اذ ليس التكليف الا بحسب الوسخ وقيل يجب على الاتفاق ايضا
 استقبال جهتها قالوا فائدة الخلاف تظهر في اشتراط نيية عين الكعبة فعنده بشرط غير لا وجهها
 ان يصل الخط الخارج من جبين المصلح الي الخط المار بالكعبة على استقامة بحيث يحصل ثبات
 او نقول هو ان يقع الكعبة فيما بين خطين يلتقيان في الدرع ما غيخ جان الي العينين
 كما في مثلث كذا قال التحريم التفار في شرح الكشاف فيعلم منه انه لو انحرف عن العين انحرافا
 لا يزول به المقابلة بالكعبة جاز يؤيد ما قال في الظهيرية اذا تيسر او تيسر يجوز لان وجه الانسان
 مقوس فعند التماس او التماس يكون احد جوانبه الي القبلة وعن بعض العارفين انه قال قبل
 البشر الكعبة وقبل اهل السما البيت المعمور وقبل الكرويين الكرسي وقبل حلة العرش العرش
 ومطلوب الكل وجه الله تعالى كذا في الظهيرية وقبل العاجز عن التوجه الي القبلة مع علمه بجهتها
 بان خاف من عذرة او سب أو مرض ولا يجد من يحول اليها او كان على حسب في الحج جهته قدرته
 ان يصلح الي الجهة قدر عليه ويجزى المصلح التحري بذل الجهد لنيل المقصود للاستبانه الي اثبات
 القبلة عليه بانظر اس الاعلام او ترك الظلام او نظام الغمام وعدم الخبز بها فان الاصحاح ربه
 تحروا وصلوا ولم ينكر عليهم الرسول هم والتقرير دليل الجواز ولم يعد الصلوة ان احطاه لان التكليف

رها

بحسب الوسخ ولا وسع في اصابة الجهة حقيقة فصارت جهة التحرك هناك الكعبة للفايت عنها
وقد قيل قوله تعالى فاني ما تواتر في وجهه اليه قبل للسر في الصلوة حال الاشياء وقد
ان شرع فيها بالتحرك لان قبله جهة تحريم ولم يوجد وان علم فيها الى في الصلوة اصابتها لان بناء
القول على الضعيف فاسد وحاله بعد العلم اقول من حاله قبل ولو علم اصابتها بعد ان بعد
الصلوة تحت صلوة حصول المقصود لان ما وجب لغيره لا يغتبر حصوله بل حصول الغير
كالسعي الى الجمعة ولو علم خطا فيها الى في الصلوة او تحول رايه بعد الشروع بالتحرك استدار
في الاول الى جهة الصواب وفي الثاني الى جهة تحرك رايه اليها تحرك كل من المصلين جهة يعني ان
رجلا اتم قوما في ليلة مظلمة فخرى وصل الى جهة وتحرك القوم وصل كل منهم الى جهة ان لم يعلم
المقصد في حاله امامه ولم يتقدم الى المقصد الامام في الواقع جاز فعل كل واحد لان قبلهم
جهات تحركهم ولم يضر الخالفه كجوف الكعبة والآل وان علم انه مخالف لامامه او تقدم عليه
في الواقع فلا يجوز فعل اما الاول فلانه اعتقد امامه على الخطا بخلاف جوف الكعبة لان
الكل قبله واما الثاني فلانه فرض المقام كما اذا وقع في جوف الكعبة والظاهر ان مراد صاحب الو
بتقوله وهم خلفه بيان كونهم خلفه في الواقع لا انهم يعلمون انهم خلفه ليحل قوله على التاويل
كما حمل صدر الشريعة عليه السلام في قوله لا لمن علم حاله سهل لان عليه بحاله لا يفيد عدم الجواز
بل لا بد ان يعلم مخالفة الامام وانه غيرت العبارة الى ما سائر ومنها الى من الشروط التي
لقولهم انما الاعمال بالنيات وهي الارادة وهي صفة من شأنها ترجيح احد المتساويين على
الاخر لا العلم قال في مجمع الفتاوى قال عبد الواحد في صلوة اذا علم ان يصلي بصلية قال محمد بن
سلمة هذا القدر نية وكذا في الصوم والاحج انه لا يكون نية لانها غير العلم الا برك ان من علم
الكفر لا يكفر ولو نواه يكفر والاسا اذا علم الاتامة لا يصير مقبلا ولو نواه يصير مقبلا وفي الهداية
النية الارادة والشرط ان يعلم بصلية الصلوة يصلي اما الذكر بالتان فلا معتبر به ويحسن
ذلك لاجتماع غرضية واعترض عليه بان هذا فرع اليقين بالنية بالعلم وهو غير صحيح ووجب
بان مراده ان يحرم تخصيص الصلوة التي يدخل فيها وتيسر عن فعل العادة ان كانت فضلا
وعما يشاركها في اخصاوصافها وهو الفرضية ان كانت فرضا لان التحصيل والتمية بدون

في

بدون العلم لا يتصور اقول هذا الجواب يقوى الاعتراض ولا يدفعه لان الحزم علم خاص
بل الصواب في الجواب ان مراده بيان ان المعية في النية التي هي الارادة عمل القلب اللازم
للارادة وهو ان يعلم بداهة الى صلوة يصلي وان لم يتدر على الجواب الا بتأمل لم يحز صلوة
وللمعية بالذكر التاني في كل من الاعتراض والجواب الغفل عن قوله اما الذكر بالتان
فلا معتبر به والتمطى سحبت لما فيه من احتضار القلب لاجتماع الغرضية ولا يمتثل بينها الى
النية وبين التحريم بغير لا يبق الصلوة كالأكل والشرب ونحوهما واما نحو الوضوء والمشي الى
المسجد فلا يضره ووقتها افضل ان يمارن الشروع بان يتصل بالتحية هذا الرواية
وقيل نعم النية مادام المصلي في الشاء وقيل نعم قبل الركوع وقيل نعم قبل رفع رأسه
عن الركوع وفائدة هذه الروايات ان المصلي اذا غفل عن النية امكن له التدارك فانه احسن
من ابطال الصلوة لا بد لمصلحة الركن والواجب كالوتر وصلوة
العبد وصلوة الجنازة ونحوها من تعيينه ليمتاز كل منها عما يشاركه في اخصاوصافه وهو
الفرضية او الوجوب دون تعيين عدد ركعاته لانه لا يولي الظاهر مثلا فقد نوى عدد الركعات
والخطا في عددها لا يضر حتى لو نوى الجنازة او الظاهر ركعتين او ثلاثا جاز وبخونية التعيين
كذا في الثانية بخلاف المستعمل متعلق بقوله لمصلحة الفرض فان مطلق النية كاف فيه لانه ادنى
انواع الصلوة فيصرف مطلق النية اليه ولو كان ذلك التعليل بمراد وجب والسكن المؤكدة
فان مطلق النية كاف فيها ايضا عند الجمهور لانها نوافل في الاصل في الفرض تفصيل لقوله
لا بد لمصلحة الفرض اي يعني ينوي في الفرض ظهور اليوم مثلا ولو نوى ظهور الوقت والوقت باق
جاز لوجود التعيين ولو كان الوقت قد خرج وهو لا يعلم لم يجز لان فرض الوقت في غير ال
الظهور ولو نوى فرض الوقت جاز الا في الجمعة للاختلاف في فرض الوقت فيها فغيرها صلواتها
الينوي في الجمعة صلوة الجمعة والاصح ان يصلي بعد الظهور الى بعد صلوة الجمعة قبل سترها
تأمل ان نوب آخر ظهر ادرك وقته ولم اصل بعد لان الجمعة التي صلّاها ان لم تجز عليه الظاهر
وان جازت اجزائه على ما في رواية اربعة نية السنة لانها احسن من مطلق النية وينوي في الوتر
صلوة الوتر لا الواجب للاختلاف في وجوبه وينوي في الجنازة الصلوة لله تعالى والدعاء

صلوات الوتر وصلوة العبد وصلوة الجنازة

لا بد من ظهورها في طاعت عليه

لهذا الجئت وان اسببته انه ذكر وانني قال نويت ان أصلي مع الامام الصلوة على من يخطئ عليه وينوي قضاء النفل الذي شرع فيه فاقسه قضاءه كقضاء نفل افه وينوي في العيد صلوة الال صلوة العيد المقتدى بالامام ينوي صلوة الال صلوة نفسه وينوي اقتداءه بالامام اذ يلزمه الفاتن جهة امامه فلا بد من التزامه ولو نواه حين وقف الامام موقفا الامامة جاز عند عامة المشايخ وتوفى الاقتداء به ولم يعين الظاهر ونوى الشروع في صلوة الامام الاصح انه يجزئ وينصرف الى صلوة الامام والافضل للمقتدى ان يقول اقتد بالافضل من بين هؤلاء الامام قال الزيلعي وان ينوي الاقتداء بعد تكبير الامام فيكون مقتدا بالافضل من بين هؤلاء الامام لان الافضل اذا كان ان ينوي الاقتداء بعد تكبير الامام لم يكن الافضل تكبير المقتدى بعد تكبير الامام لان التكبير اما مقارنا بالنية او متاخر عنه وسبب ان الافضل ان يكبر القوم مع الامام وينوي الامام صلوة فقط لا امامة المقتدى اذ الامم الرجال واختلفت في النساء اذ المقتدى محاذية واما اذا اقتدت محاذية لرجل فلا يصح اقتداءه الا ان ينوي الامام امامتها وسبب هذا زيادة تخفيف في مسألة الحفاة ان شاء الله

باب صفة الصلوة لها فرائض منها الجزئية التحريم جعل النفل تحريما والهاء لتحقيق الاسمية وحقت التكبير الاولى بها لانها تحتم الاشياء المباحة قبل الشروع بخلاف سائر التكبيرات وهي التكبير الى الوصف بالكبرياء بقوله الله اكبر بالحدف وهو ان لا يلائم بالمد في هزة الله ولا في باء اكبر بعد رفع يديه هو الاصح لان في فعله نفي الكبرياء عن غيره الله تعالى والنفي مقدم عند ادنيه الى رفع حتى ياذي ياربها ميتة حتى اذنيه كذا في الهداية وقال قاضي حان ويستط في ارباب ميتة حتى اذنيه وبعد رفع المراءة بدنها حذا، تكبيرها هو الصحيح لانه اسرها وعلى هذا التكبير القنوت والاعيان والجنابة والاصابع محالها الى غير مفرجة ولا مضومة بل مشدودة وجازت الجزئية بما يدل على التعظيم نحو الله اجل او اعظم او الرحمن اكبر وبالسبح نحو سبحان الله والتهليل نحو لا اله الا الله وبالفارسية نحو خدائي بزرگ است كما لو قرأها او دمج وشميها لا بابدل على الدعاء نحو رب اعظمي فالحاصل انه يجوز ان يتبدل بكلمة يدل على مجدة التعظيم ولا يشوب بالدعاء وجهه الى التكبير الامام وكبر معه القوم سرا الافضل عند الحاج ان

الافضل

ثم اكبر

والاعيان ساه

ان يكبر المقتدى مع الامام لانه شريك في الصلوة وحقيقة المشاركة في المقارنة وعند هاهنا فضل ان يكبر بعده لانه تبع للامام وفي التسليم عنه روايتان كذا في الكافي ولو قال الموقر الله اكبر قبل قول الامام ذلك الاصح انه لا يكون شارعا في الصلوة عندهم واجمعوا على انه لو فرغ من قول الله اكبر قبل فراغ الامام لا يكون شارعا كذا في الحاشية وهي ان التحريم شرط عندنا وعند الشافعي ركن وقاعدة الخلاف تظهر في جواز بناء النفل على تحريم الفرض حتى لو صلح الظهور بفتح ان يقوم الى النفل بلا اهرام جديد وعنده لا يفتح الا باهرام جديد ووجه البناء انها اذا اذا كانت شرطا كان مؤثرا بالنفل بشرط ادله الفرض وهو جاز كما لو توشا للفرض وادله بالنفل واذا كانت ركنا كان مؤثرا بالنفل بركن الفرض وهذا لا يجوز والمذكورات سنن يعني رفع اليدين للتحريم ونشر اصابعه وجهه الامام بالتكبير ومنها ان الفرائض القيام في الفرض يعني ان فرضية القيام مخصوصة بالصلوة المفروضة ولا يكون فرضا في النفل حتى جاز اذا وده بدون كسائية في بابه وفيه يضع يمينه على ياره تحت سورة وعند الشافعي يضع على صدره وصفة الوضع ان يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى ويحلق بالخصرة الامام على الرسخ ويرسل يديه في قومة الركوع وبين تكبيرات العيد فالحاصل ان كل قيام فيه ذكر سنون تغيب الوضع وكل قيام ليس كذلك ففيه الارسال ويثنى الى يقرأ سبحانك اللهم الا قوله وجل ثناؤك فلا يأت به في الفرائض لانه لم يأت في المشايخ ان ام او انفراد او اقتدى بغير او جاز قبل الجهر حتى اذا اقتدى حين يجهر لا يثنى ولا يوجه الى لا يثنى ايا الشاء قوله اني وجهت وجهي الى خلقا فالا يابا يوسف فان عليه اذا فرغ من التكبير يقول وجهت وجهي للذي ارجو وعندهما لو قال قبل التكبير لاحضار القلب فهو حسن ويعقود سر القراءة لا الشاء فيعقود المسبوق في قضا، ما سبق للمؤمن لان المسبوق يقرأ ولا يثنى لانه اثنى حال اقتداءه فيعقود والمؤمن يثنى ولا يقرأ فلا يعقود ويخطئ التقوذة عن تكبيرات العيد لانها بعد الشاء فينبغي ان يكون التقوذة متصلا بالقراءة لا بالشاء وهي ان المذكورات ايضا سنن يعني وضع اليدين على اليسار والارسال في قومة الركوع وبين تكبيرات العيد والشاء والتقوذة ومنها ان الفرائض القراءة فرضها آية لقوله تعالى فاقرا ما ينزل من القرآن وما دونها خارج بالاجماع و

ثم

وعند ثلاث آيات قصار أو آية طويلة والكسفي بها سبباً أن قراءة الفاتحة وضعت
سورة أو مقدار ما إليها واجب وفيه تركه وقراءة الفاتحة ويسمى أن يقول بسم الله الرحمن
الرحيم سرّاً فيها فقط لا يسمي في سورة بعدة ويؤمن أن يقول آمين بعدة أي الفاتحة
سرّاً سواء كان أمناً أو مأموراً أو منفرداً وبصورتها أي الفاتحة سورة أو ثلاث آيات من
الآ سور شاء وما سوى الفاتحة والضم فكون التسبيح سنة يؤتيها قال في معراج
الدرية روى الحسن عن أبي جازان المصلي يسمي أول صلوة ثم لا يعيد في الثانية ثم تحت لافتح
الصلوة كالنقود والثناء وبما أن الفاتحة والضم واجبان قراءة الفاتحة ليست بركن عند
وكذا ضم السورة إليها خلافاً لما في الفاتحة ولما في قوله من لا صلوة إلا بفاتحة الكتاب
وسورة معها وللشافعي قوله من لا صلوة إلا بفاتحة الكتاب كذا في الهداية واعتزض الإمام
السرخسي على قوله ولما فيهما بأن أحدهما يمل أن ضم السورة ركن وخطأ صاحب الهداية فيه
ولنا قوله تعالى فافروا ما ينزل من القرآن والزيادة عليه بخبر الواحد لم تجز كنية بوجوب العمل
فقط بوجوبها لكن الفاتحة واجب حتى يوتر ما لا عادة بتركها دون السورة وثلاث الآيات
يقوم مقام السورة في الأعمار فكذا هنا وكذا الآية الطويلة وسترها أن سنة القراءة في السجدة
على الفاتحة وإن سورة شاء وأما نحو البروج والشمس وفي الحضر الحضر في الفجر والظهر
طوال المفصل والعصر والعتمة أو ساطع والمغرب قصار وفي السجدة بقدر الحال من
الحجرات طوال أي البروج وسترها أو ساطع أي لم يكن ومنها قصار أي الآخر وسترها أي الفريض
الركوع يكبره حافضاً أن يخطأ لأنه لم كان يكبر عند كل خفض ورفع ويعيد يديه على ركبته
مفرجاً أصابعه لا يندب التفرج إلا في هذه الحالة باسقاط يديه حتى لو صب الماء على ظهره
لا سقر لا رفعاً رأسه ولا شئت وبطنين في أي الركوع سبحان الله تعالى سبحان ربّي
العظيم مرات ثلاثاً أي أدناه لقوله من قال في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلاثاً فقد تم ركوعه
وذلك أدناه ومن قال في سجوده سبحان ربّي الأعلى ثلاثاً فقد تم سجوده وذلك أدناه ويكره أن ينقص
منها ولو رفع الإمام رأسه قبل أن يتم المقتدة ثلاثاً لأنها في رواية الصحيح أنه يتابعه وكلما
زاد فهو أفضل للمنفرد بعد أن يكون الختم على وتره وما الإمام فلا يبرئ على وجه يمل القوم

القوم ثم يسمي أن يقول سمع الله لمن حمده ^{فمنه} رفعاً رأسه من الركوع والإمام يكتفي به بالسمع
والمقتدى يكتفي بالتحميد يعني رتباً كالحمد لا روى أنه قال إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده
فقلوا ربنا لك الحمد رواية البخاري وسلم قسم بينهما والقسم بينا في الشك وفي المحيط اللهم
ربنا لك الحمد أفضل لزيادة الشاء والمنفرد قبل كالمقتدى يعني يكتفي بالتحميد قال الزيلعي عليه أكثر
التمجيد وفي المبسوط وهو الأصح لأن التسميع حيث لم تبعه على التحميد وليس معه غيره للجمعة
عليه وقبل المنفرد بجمعها أي التسميع والتحميد وهو رواية الحسن عن أبي جازان قال صاحب الهداية
هو الأصح ويقول ثم سبوا بعد رفع رأسه وما سؤل الاطمينان وهو مكين الجوارح
في الركوع حتى يطمئن مفاصله وسواء تكبير الركوع وتزجي الأصابع والتسبيح والتحميد والتسميع
والقيام مستويان وهو الاطمينان في الركوع الذي هو من تعديل الأركان واجب لأنه
شرع لتكبير ركن مقصود بخلاف القومة بعد رفع الرأس من الركوع وبين السجدة بين فان
الاطمينان فيها سنة لأنها شرعت للفرق بين الركبتين فالحاصل أن تكمل الفرض واجب
وتكمل الواجب سنة ومنها أي الفريض السجود يكبره لأنه صلح عليه وسلم كان يكبر عند كل
خفض ورفع إلا عند رفع رأسه من الركوع ويضع ركبته على الأرض لم يمل واضعاً كما قال
في الركوع حافضاً لأن التكبير يبارن الخفض هناك ولا يبارن الوضع هنا لم يضع يديه عند
على راحتيه لأن الأرض سجدة وانكأ على راحتيه ورفع يديه وركبته ثم قال هكذا كان يسجد
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يضع وجهه بين يديه وذنيه لا قال وأما من كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع يديه عند ذنيه وما روى أنه إذا سجد وضع يديه عند منكبيه
بحول على حالة العذر للكبر أو المرض هنا أصابعه لا يندب الضم إلا هنا مبدئاً أي مظهر
محضه بعد أبطله عن فخره لما ثبت أنه كان يفعل هكذا وقيل لا يفعل إن كان
في الصف حذر من أضرار الجوارح واضعاً رجليه على الأرض موجهاً أصابعه نحو القبلة لقوله
أم إذا سجد العبد سجد كل عضو منه فليوجه من أعضائه القبلة ما استطاع والمراد به
تخمض وتلرق بطرفها نحو القبلة لأن ذلك استر لها فيسجد عطف على يكبر بانه وجهه لوجه
عليه قدم الألف على الجبهة وإن كانت أقول منه في السجود والوجه من الأرض إذا سجد

معه

ظلية

على ما يجده ويستقر فيه جهة واحدة الاستقرار ان التاجدان بالغ لا ينزل رأسه قبل
من ذلك فلا يجوز على القطن المخلوج واليتن والذرة ونحوها الا ان يدحرج الارض في سجود
على كوربها من اي دورها وفاضل ثوبه كونه وذيلا اذا وجد حرج الارض وجاز على ظهور من يهتد
صلوة بان يصليا الظهر مثلاً حتى اذا لم يصليا او صلى السجود عليه غير صلوة التاجد لم
الرحام للضرورة فلا يجوز في السجدة وان كره الا ان كان في السجود على الكور وفاضل الثوب
كالاستقاء بالانف في السجود فانه جاز عند ابي حنيفة مع الكراهة بخلاف الجبهة فان السجود
عليها واحد فان من غير عذر يجوز عند ابي حنيفة كراهة كذا في البدائع والتخفة فتقول صاحب
الكنز وكره باحد هما منظور فيه ويطلب في السجود سجداً كائناً كان ركبتيه الا على
مرات ثلاثاً هي اذماه لما روي في الركوع وندب ان يزيد على الثلاث في الركوع والسجود
ويجتم بالوتر كالحسن والسج لانهم كان يجتمع بالوتر وان لم لا يطول على وجه يخلو
القوم وقالوا ينبغي للامام ان يقول خالصاً للكنن القوم من الثلاث ويرفع يده
مكبراً كما مر انه لم كان يكبر عند كل خفض ورفع قبل في مقدار الرفع انه اذا كان في السجود
اقرب لم يجز لانه بعد ساجداً اذا ما قرب اليها الشئ باخذ حكمه وان كان في الجلبوس ما قرب
جاز لانه بعد جالساً فيتحقق السجدة الثانية وقبل اذا زالت جبهة الارض بحيث
يجري الريح عن بين جهته وبين الارض جاز عن السجدين ويجلس مطمئناً بقدر راحة
وكبير وسجد مطمئناً فان قيل فرضية الركوع والسجود ثبت بقوله تعالى ركعوا واسجدوا
والامر لا يوجب التكرار ولذا لم يجب تكرار الركوع فيما اذا ثبت فرضية تكرار السجود
ولما ذكر قلنا قد تقرر ان آية الصلوة بجملة وبيان الجمل قد يكون بفعل الرسول
وقد يكون بقوله وفرضية تكراره ثبت بفعل المنقول عنه تواتر اذا كل من نقل صلوة الركوع
م نقل تكرار سجوده واما وجه تكراره فيقول انه تعبد لا يطلب فيه المنع كاعداد الركعات
وقيل ان الشيطان امر بسجدة فلم يفعل فبين تربيته وقيل الاولى اشارة الى ان
خلقنا من الارض والثانية اليانا فاداء اليها قال تعالى خلقناكم وبقربها فبعدكم ثم يكبر للقيام
ويرفع رأسه لم يديه ثم ركبته على عكس السجود ويقيم سواها بلا اعتماد على الارض كما ذهب

فاجده

كما ذهب اليه الشافعي ولا تعود قبل القيام ستم جلة الاستراحة كما ذهب اليه الشافعي
والركعة الثانية كالاولى لكن لا شأ ولا تعود ولا رفع يديها الى يفعل في الركعة الثانية كما
يفعل في الاولى لكن لا يستفتح ولا يتعوذ لانها لم يشرعاً الا مرة ولا يرفع يديه كما رفع في الاولى
وفيه اشارة الى انه يأتى بالتسمية ترك السجدة الثانية فقد ذكر قبل السلام او بعده وقبل
السلام قضاة في الصلوة يعني اذا ترك سجدة ثم تذكرها قبل ان يسلم او بعد سلامه وقبل ان
يتكلم سجدة سواء علم انها من الركعة الاولى او غيرها لانها كانت عن محبتها الاصل ولم يند
الصلوة بفواتها عنه لوجود المحل في الجلة لقيام التخرية فلا بد من قضاها لانها ركن لو لم يقض
حتى خرج عن الصلوة فسدت ويشترط عقيب السجدة لان العود الى السجدة الاصلية يرفع
الشهد لانه يبين انه وقع في غير محله فلا بد من الشهد ولو ترك لم يجز صلوة لان القعدة
الاخيرة فرض فيشهد ويسلم فيسجد للشهد ثم يسلم كذا في البدائع وبعد سجدة يركع
بفرض رجل اليسرى ويجلس عليها باصابعها واصابع يديه بسوطتين على خدييه موافقاً
اصابع يديه ورجل يمينه ماروت عابضة رضاءه عليه الصلوة والسلام كان بقعدا
القدمين على هذا ويشهد كالمسحود وهو النجاسة لله والصلوات والطيبات السلام
عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين الشهد ان لا اله الا
الله والشهد ان محمداً عبده ورسوله النجيات جمع نجية وهي الملك وقيل البقاء الدائم و
قيل العظمية وقيل السلامة الى السلامة من الاغاث وجميع وجوه النقص قال ابن قتيبة
انما جمعت النجيات لان كل واحد من ملوكهم كان له نجية ينجي بها فقيل لنا قولوا النجيات
لله الالفاظ الدالة على الملك مستحقة لله تعالى والصلوات قال ابن منذر وبعض الشافعية
هي الصلوات الخمس وقيل كل الصلوات وقيل الرحمة وقيل الادعية وقال الزهري العباد
والطيبات قال الاكثر من النجيات الطيبات وهي ذكر الله تعالى وما والاها وقيل الاعمال
الصالحات وبعضهم عليه هذا في القعدة الاولى يعني لا يأتى بالصلوات ويكتفي بالناحية فيما
بعد الاولى يكتفي به لبتناول صلوة المغرب وان سج فيه او سكت جاز لكنه ان سكت عمداً
اسماً سكتوا وان سكتوا وجب عليه سجود السهو في رواية الحسن عن ابي حنيفة قال لا يكرهها

وأن كان الصحيح انه ليس بواجب وما سئل وضع الرجلين وتعيين الاوليين للقراءة
 والاطمينان في السجود والقعدة الاولى والشهد فيها الى الشاهدين والاقصاف عليه
 في الاولى ان ترك الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم سنن اراد بما سئل المذكورات تكبير
 السجود وسبعة ثلثا ووضع يديه على ركبتيه وافترش رجليه اليسرى ونصب اليمنى
 والقنوت والجلوس فافترش يديه ووضع الرجلين فرض في رواية وهي رواية القدوري
 حتى اذا سجد ورفع اصابع رجليه عن الارض لم يجز كذا ذكره الكرخي والخصاف ولو وضع احد يدهما
 جاز قال القاضي خان ويكره وذكر الامام الترمذي ان اليد اليمنى والقنوتين سواء في عدم الرخصة
 وهو الذين يدل عليه كلام شيخ الاسلام في بسوطه وهو الحق كذا في العناية والبواني و
 واجبه وهي تعيين الاوليين الى جهة لواخر القيام الى الثالثة بزيادة على الشاهد قد رما
 يؤدى فيه ركن وقيل حرف غير انهم اوسر هو السجود ومنها الى الفرائض القعدة الاخرة قد عرفت
 فيه الشاهد الى عبده ورسوله لقوله صلى الله عليه وسلم لا ين مسعود رض حين علمه الشاهد
 اذا قلت هذا وفعلت هذا فقد تمت صلواتك على التمام بالفعل قرا او لم يقرأ لان معنى
 قوله اذا قلت هذا الى قراءات الشاهد وانت قاعد لان قراءة الشاهد لم تشرع الا في القعود
 وقوله او فعلت هذا الى قعود ولم يقرأ شيئا فصار التحجيز في القول لا بالفعل لانه ثابت
 في الحالين كما بينا والمعلق بالشرط عدم قبل وجود الشرط ولان الصلوة متناهية والمتناهي
 لا يكون الا بالتمام لا يكون والتمام لا يكون الا بالثبوت بالتمام وهذا ما يعلم ببيان الشارع
 وقد بين فيه فيكون فرضا فان قيل لا يثبت الفرضية بخبر الواحد قلنا نعم لا يثبت به ابتداء
 اجماله بين الجمل به فيثبت كما مر ثم قيل القدر المفروض من القعدة ما ياتي فيه بالشهادتين
 والاصح ما اختير في الكافي وذكره هنا اذا شئت عند الاطلاق ينصرف اليه وهي الى القعدة
 الاخرة كما لا ولي في افترش رجليه ونصب اليمنى كذا في خبرنا الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم وهي سنة عندنا وفرض عند الشافعي وكيفية الصلوة ان يقول اللهم صل على محمد وعلى
 آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم
 وعلى آل ابراهيم وارحم محمد وآل محمد كما رحمت وترحمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم ربنا انك

البري

انك حميد مجيد ذكره بعضهم ان يقال اللهم ارحم محمد وآله لانه يوم تنصير الانبياء عليهم السلام اذا التفت
 يكون باثنيان ما يلام عليه والصحيح انه لا يكره كذا قال الزيلعي ويدعون لنفسه وغيره من المؤمنين
 وهذا اول مما قيل ودعا لنفسه لان من السنة ان لا يخص نفسه بالدعاء بسبب القرآن ان يكلمهم
 لنظا ومعنى كان يقول اللهم اغفر لي ولوالدي او يقول اغفر لاي او لاي نور عطف على سببه
 القرآن ان المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ان يقول اللهم اني ظلت نفسي ظلالا كثيرا
 وانه لا يغفر الذنوب الا انت فاعف عن مغفرة من عندك انك انت الغفور الرحيم لا كلام ان من
 الى لا يدعو بسببه كلام النكاح لانه بعد الصلوة الاصل فيه ان كل ما لا يسجل سوا من العباد
 فهو كلامهم وما لا يسجل فليس بكلامهم ثم المقدار ما يفيد اذا لم يفيد قدر الشاهد في آخر
 الصلوة وانما اذا فعد فسلوة تامة لوجود الخروج بصفه كما سبأ ولكن المرأة سورة الى
 تخرج رجليها من الجانب الايمن وتكمن وركبها من الارض لانه استر لها وبني حالها على السرة
 فيها الى فعدتين والصلوة والدعاء سنن الاول فرض عند الشافعي ومنها الى من الفرائض
 ترتيب القيام الى تعدي به بعض الترتيب على الركوع والركوع على السجود حتى لو ركع قبل القيام
 او سجد قبل الركوع لم يجز لان الصلوة لا توجد الا بذلك كذا في الكافي وخشعة ان الصلوة من
 الشرعية فلها ما به مرتبة شرعا من اجزاء مادية هي القيام والركوع والسجود وجزء صورتي
 هي الهيئة الحاصلة من تقديم القيام على الركوع والركوع على السجود ولم يذكر القراءة مع انها
 من الاجزاء المادية ايضا اذا دخل لها في حصول اجزاء الصور لان الشرع لم يعين له محلا
 مخصوصا بطريق الفرضية كما عين لباقي الاركان بل جعلها فرضا في الصلوة مطلبا حتى لو تركت
 في الاولين وجدت في الآخرين صحت الصلوة وانما يصح لو تركت بالكلية فلهذا السرة الذين
 جعلوا امر اعاد الترتيب بين القراءة والركوع من الواجبات لا الفرائض واقصروا في التمثيل
 لوجوب رعاية الترتيب في الاركان على هذا المثال يؤيده ما قاله في او اخر باب الحديث في
 الصلوة ان ما تحدث شرعية براءعي وجوده صورة ومعنى في محله لانه كذلك شرع فاذا غيره فقد
 قلب الفعل وعكسه وقلب المشروع باطل ومنه يعلم تحقيق ما قال صاحب الهداية عند
 عدة الواجبات ومراعات الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال فانه اراد بما شرع مكررا في الركعة

الانفعال الشرعية

عناي صاحب الكافي رحمه الله صاحب ساء

تأخر في ذكره

الواحدة كالسجدة فان من ترك الثانية ساهيا وقام واكمل صلوة فقد ترك فعلية ان يسجد
 السجدة المتروكة ويسجد للسجدة كما شرع غير مكررها فيها كالركوع فانه اذا وقع
 بعد السجود لا يقع تلك الركعة معها بل بالاجماع ذكره شرح الهداية حتى قال في الجلالة الترتيب
 فرض فيها التحدث شرعية في كل ركعة كالقيام والركوع وليس بفرض فيما تعدت شرعية
 في كل ركعة كالسجدة حتى لو تكررت ركوع الركعة الثانية انه ترك سجدة من الركوع الركعة الاولى
 فان خط من ركوعه سجدة لا يلزم عليه اعادة الركوع فان قيل السجدة الثانية فرض كالاولى و
 من الاجزاء المادية فاني ستر في جعل مراعاة الترتيب بينها واجبالا فرضا فلما الترتيب ان
 اصل السجدة ثابت لقوله تعالى اسجدوا لربكم وافعلوا ما تؤمرون كما سبق فاذا وجد الاولى
 في محلها فقد حصل الترتيب المفروض لوجود مقتضى النص ولو فرض الترتيب بين السجدين
 لزم ساواة ما ثبت بالفعل لما ثبت بالنص مع ان الاول اعلى رتبة من الثاني ويعلم ايضا
 تحقيق ما قال في الذخيرة اما تقديم الركن نحو ان يركع قبل القراءة فلان مراعاة الترتيب
 واجبة عند اصحابنا الثلاثة خلافا لفرقان معناه ان مراعاة الترتيب في هذه الصورة حادثة
 واجبة عندهم وفرض عنده فانه يعقب على الاركان المترتبة كالقيام والركوع والسجود
 وهم يزعمون بينها وبين تلك الاركان ما ذكرنا وتعلم من جميع ما ذكرنا في هذا المحل ان كلام
 صدر الشريعة هنا مختل اما اوله فلان قوله فيما ذكره ليس فيه الخلف لما صرح
 شرح الهداية انه احراز عن شرع غير مكرر في الركعة الواحدة كالركوع فانه اذا وقع بعد
 السجود لا يقع معناه واما ثانيا فلان ايرادهم نظير تقديم الركن الركوع قبل القراءة
 لا يتعلق بما نحن فيه لما عرفت ان القراءة ليست من الاركان التي لها مدخل في الترتيب
 واما ثانيا فلان قوله فعلم ان رعاية الترتيب واجب مطلقا غير مطابق للواقع اذ لا يلزم من
 وجوب رعاية الترتيب في صورة لخصوصها وجوب رعاية في صورة خالية عن ذلك الخصوص
 واما ارجا فلان المفهوم من قوله ويخطى بها لا ينبغي ان يخطى بالبال لان الكلام هنا
 كما عرفت به نفسه في مراعاة الترتيب في الاركان وتكبير الافتتاح قد مر انه ليس بركن بل شرط
 والقعدة الاخيرة سياتي انها ايضا ليست بركن ولو سلم فمراعات الترتيب بين الشئين انما يكون

الشيء

انما يكون فضا اذا امكن فك الترتيب بينها يكون مقدورا فيكون فضا والقعدة الاخيرة من
 حيث هي اخيرة وتكبير الافتتاح من حيث هو تكبير الافتتاح لا يقبل فك الترتيب بينها فكيف
 يصح ان يكون ما ذكره توجيه الكلام الهداية لمحمد علي توفيقه فكشف اسرار هذا المقام وتبين
 وقد وقع منها من بعض اهل الصلوة ومن له حرص على كلام المجتهدين وشعف ما يجب
 ان نظره من حاله ويبين عليه سائر ما صدر عنه من مقالته ومنها ان الفرائض الخروج من
 الصلوة بصنعه ان فعل الاختيارى بان وجهه كان فانه فرض عنده لا عند هاهنا ما روينا
 من حديث ابن مسعود رضي الله عنه ولان من الخروج من الصلوة بفاة الصلوة فلا يكون من جملتها ولا
 ان للصلوة تحريما وتحليلا فلا يخرج منها الا بصنعه كالخروج ولا يمكن اداء صلوة اخرى الا بالخروج
 من هذه وكل ما لا يتوصل اليه الفرض الا به يكون فضا مثله كذا قال الزبيدي اقول في قوله ولان
 الخروج من الصلوة الحج بحث لانه انما يفيد عدم الركبة وهو لا ينافي الفرضية لجواز ان يكون
 كالخروج كما يشعر به استدلال الامام بقوله ان للصلوة تحريما وتحليلا وبين كيفية الخروج بقوله
 بسم الله مع الامام الى مقارنا سلامه سلام الامام كاذ التحريم وفي رواية عنه بعد الامام
 كما مر وعندهما بسم الله كما يكبر للتحريم بعده عن بيته وبسار فيقول السلام عليكم ورحمة الله
 ايا جانيه لانه ان كان بسم الله عن بيته حتى يركع بياض خذ اليمين وعن يساره حتى يركع بياض
 خذ اليسار واما بخطاب السلام عليكم القوم والحفظة من الملايكة ان ينوبوا بالتسليم الاول
 من عن يمينه من الرجال والنساء والحفظة وقيل لا ينوب النساء في زماننا لانهن لا يحضرن
 المساجد غالبا وبالثانية من عن يساره منهم لانه يستقبلهم بوجههم وتخللهم بلسان فينوبهم
 بجنازة اذ السلام قرينة والاعمال بالنيات واما ويا الامام في جانبته وفيها ان حادثة يعني ينوب
 امامه لانه من الحاضرين وهو احق منهم لانه احسن اليهم بالتزام صلواتهم صحة وفاد اخان
 كان الامام في الجانب اليمين نواه فيهم ولو في اليسار نواه فيهم ولو خذ ان نواه بالاولى عند
 ابي يوسف اذ التعارض الجانبان فيخرج اليمين وعندم رحمه الله وهو رواية عن ابي ج بنوبه في
 التسليمين لان الجمع عند التعارض يمكن فلا يصح ان الترجيح وبسم الامام ناويا اليها ان
 بالتسليمين والمراد خطابهما القوم والحفظة وبسم الميتر ناويا اليها الحفظة فقط اذ ليس

وتحاطبهم

في بيان ترك التكبير فيما قرئ
غير مكررا كالركوع حتى لو كثره
عدا ثم اوسلوا وجب السجدة

مع سواهم ولا يصح خطاب الغائب وهو ان لفظ السلام واجب والبواقي سنن وهي
ظاهرة ولها ان للصلوة واجبات آخر كناية الترتيب فيما تكرر ركعة كالسجدة وقد مر
وقوت الوتر وكليات العبد والجهل والاسرار فيما يجره ويسر بقدر ما يجوز به الصلوة
وقيل هما ستان حتى لا يجب سجود التهنيت لهما واداب هي نظره الى موضع سجوده حال
القيام والى ظهور قدميه حال الركوع والى ارنبيه حال السجود والى حجره في القعود والى منكبيه
الايمن حال التسليم الاولى والى الايسر عند الثانية لان المقصود الخشوع وترك التكلف
فاذا ترك وقع بصره في هذه المواضع قصد اولم يقصد كذا قال الزبيلي وكفى في هذا التناوب
الى ستة لقوله ثم التناوب في الصلوة من الشيطان فاذا تساوب احدكم فليكظم ما استطاع
واخراج كفيه من كفيه عند التكبير لانه اقرب الى التواضع وابتعد من التشبه بالجارية ودفع
السعال ما استطاع لانه مع كونه ليس من افعال الصلوة لو كان بغير عذر يفسد ما يجتنبه
ما امكن والقيام عند الركعة الاولى يعني حين ينال في على الصلوة لانه امر به اذ معناه انهم
واقبل فيستحب الماراة اليه والشروع عند قد قامت الصلوة لان المؤذن امين وقد اخبر
بقيام الصلوة فيشرع عنده صوتا للسلام عن الكذب **فصل** الامام بجهري في الخ والاول
العشرين اداء وقضا والجمعة والعيد والشر اوج ووتر بعد لانه المانور المتوارث
من زمن النبي ثم ايا يومنا هذا لا في قنونه لانه ايضا كذلك والمنفرد بجمعة في الصلوة الجهرية ان
ادرك ال اذ اراد المنفرد اداء خيرة ان شاء فهو كونه امام نفسه وهو افضل ليكون الاداء
على هيئة الجماعة ويروى ان من صلى على تلك الهيئة صلت بصلوة صفوف من الملائكة
وان شاء خافت اذ ليس خلفه من يسمعه قيد بالجمهورية لانه لا يخبره في غير ما بل يخاف فيه
حتما هو الصحيح كسئل بالليل ما نه مخبر بين الجهر والخفية والجهر افضل قبل وخاف ان
المنفرد ان قضى الجهرية كسئل بالنهاية في الهداية من فاته العشاء فنصا بعد طلوع
الشمس ان ام فيها جهر وان كان وحده خافت حتما ولا يخبره هو الصحيح لان الجهر يخص
اما بالجماعة حتما وبالوقت في حق المنفرد على وجه الخفية ولم يوجد احدهما وقيل بخبره
في الكاف من قضى العشاء نهارا ان ام جهر واذا كان وحده خبر والجهر افضل ليكون القضاء

ولا يخبره

في الصلوة

المواضع

القضاء على حسب الاداء قال صاحب النهاية قول المص هو الصحيح مخالف لما ذكره شمس الدار
الشرخية وفخر الاسلام وقاضي حان والامام الترمذي والامام المجتهد في شروهم بجامع الصغير
واجب عنه بان ما ذكره المص من ان سبب الجهر ثابت بالاجماع وقد اتفق الحكم واما موافقة
القضاء الاداء فليس على سببها اجماع ولا نص فجعلها سببا يكون اثبات سبب بالرائي ابتداء
وهو باطل ولعل هذا حمل صاحب الهداية على صرح الصحبة فيه فيكون مراده الصحة وراية لارواية
اقول فيه بحث لان الحكم انما يستق اذ كان الاجماع على صرح السببية في المذكورين وليس كذلك
كيف ولو كان على الحصر اجماع لما حصل الذبول على هؤلاء القول بل الاجماع على كون كل
منها سببا للجهر وقد تقرر في الاصول ان ما ثبت بالاجماع يجوز تعديله والحاق غيره به لوجود
العلية فيه وجواز الجهر في الوقت في حق المنفرد بل افضلية معمل بابتهم بالحديث المذكور
فان الجماعة كما هي مشروعة في الاداء مشروعة ايضا في القضاء فينبغي ان يكون الجهر في قضاء المنفرد
الجهرية ايضا افضل بدلالة الحديث فظهر انه ليس بصحيح وراية ايضا ولذا اختاره صاحب
الكافي الجهر اسماع غيره والمخافة اسماع نفسه هذا مختار المندول وقال الكرمي الجهر اسماع
في نفسه والمخافة تصحيح الحروف لان القراءة فعل اللسان لا الصماخ والاول اصح لان مجرد
حركة اللسان لا تسمى قراءة بلا صوت وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق كالتمسية في
الذيحة ووجوب السجدة في التلاوة والطلاق والعناق والكتشا ترك سورة اولي العشاء
وقراءة الفاتحة واما ان السورة بالفاتحة جهرا في الاخيرين ولو تركه الفاتحة في الاوليين لا ال
لا يقضيها في الاخيرين لانه يقرأ فاتحة الاخيرين فلو قضى فيها فاتحة الاوليين يلزم تكرار الفاتحة
في ركعة واحدة وهو غير مشروع ونظاير اولي الفاتحة الثانية فقط الى لا اولي سائر الصلوات
لانها ثبتت في الفاتحة اجماعا ليدرك التمس الجماعة وستة الف لانه وقت غفلة بخلاف سائر
والتطويل معتبر من حيث الاي ان كانت متقاربة في التثنية في الطول والقصر وان كانت
متفاوتة اعتبر الكلمات والحروف وينبغي ان يكون التفاوت بقدر الثلث والثلثين الثلثان
في الاولى والثالث في الثانية وهذا بيان الاستحباب اما بيان الحكم فالتفاوت وان كان فاحشا لا يثبت
لورود الاثر واطالة الثانية على الاول تركه اجماعا وانما يكره التفاوت بثلاث آيات وان كان

كل منهما
فيستحق

اولي

وطال

الحاكم في المسألة
في المسألة
في المسألة
في المسألة

وحضور العزيم الظهور من الظهور والعصر والجمعة لان الغسقة يحتمون في وقتها و
وغير شيق قد جعلهم على رغبة العجايز وفي النحر والعشاء ينامون وفي المغرب بالطعام
مشغولون فيمكنها الاعتزال عن الرجال فلا يكره وفي الكافة الفتوى اليوم على الكراهة في
كل الصلوات لظهور الفاء ويقف الواحد عن بيعة اي يمين الامام لانه صلى الله عليه وسلم
صلى بابين عتلى فاقامه عن بيعة ولا يتأخر عن الامام في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله انه
بضع اصابعه عند عقب الامام وان كان المقتدي اطول فوقع سجوده امام الامام لم يضره
لان العبرة لموضع الوقوف لا المكان السجود وان صلى في بابه او خلفه جاز واسأله فيها
في الاصح في الفتاوى السنية ويقف الانسان خلفه لانه لم فعل كذلك ويقف في موضع جسيم لان
البيعة طهارة مطلقة عندنا كالوضوء ولهذا لا يتقدر بقدر الحاجة ويقف في عاقل بالاسح
لان الحنف مانع سارية الحديث الى القدم وما حلف بالحنين يترك المسح وقائم بتأجيله لانه لم
صلى آخر صلوة قاعدا والعموم خلفه قيام وموم بموم كاستوائهما في الحال الا ان يومى الموم
قاعدا والامام مضطجعا ومستقل بمقرض لان الحاجة في حقه الى اصل الصلوة وهو موجود
في حق الامام فيحقق البناء ويستقل لاستوائهما في الحال وحالف بحالف يعني حلف رجلان
كل منهما ان يصلي ركعتين فاقتدى احدهما بالآخر صح كافتاء المستنفل بالمستنفل وحالف بتأدي
يعني نذر رجل ان يصلي ركعتين وآخر خلفه بالان لا صلي ركعتين واقف في الحال بالتأدي جاز
لانه كافتاء المستنفل بالمقرض بغير عكس اي لا يقف ناذر بحالف لانه كافتاء المقرض بالمستنفل
لانا نذر ناذر يعني نذر رجل ان يصلي ركعتين وآخر كذلك فاقتدى احدهما بالآخر لا يجوز لان
كلامهما كقصر في فرضا آخر الا ان يقول تلك النذوة بان نذر رجل ان يصلي ركعتين وقال
آخر بالله علي ان اصلي تلك النذوة ثم اقتدى احدهما بالآخر جاز لوجود الاشتراك ولا رجل
بامر الله او صلي اما المرأة فلتقول عم اخر ومن من حيث اخر من الله فلا يجوز تعديها واما الصبي
فلا تستنفل فلا يجوز افتاء المقرض به ولا ظاهر بعدد روافد باي ولا يستأبحار وغير موم
يوم ومقرض يستنفل لان كل منهما بناء القول على الضعيف وذال يجوز ويجزى في اخر لا افتاء
الاشراك ولا في عقيم بعد الوقت فيما يتغير بالسفر كالظهور والعصر والعشاء سواء كانت

كانت تحريمه المقيم ايضا بعد الوقت او كانت في الوقت فخرج الوقت فافتدى المسافر بخلاف
ما اذا كانت تحريمها في الوقت فخرج وبها في الصلوة او كانت الصلوة مما لا يتغير كالنحر والمغرب
وانما يصح فانه يصح وانما يصح فيما ذكر لان فيه بناء الفرض على غير الفرض حكما اما في الوقت القعدة ان اقتدى
به في الشفع الاول اذا القعدة فرض عليه لا على الامام او في حق المرأة لو اقتدى به في الشفع الثاني
فان القراءة فيه فصل على الامام فرض على المقتدي ببل في الوقت اي يقف في المسافر بالمقيم فيما يتغير
في الوقت لا في حالهما في الافتراض والتفصل اذ يجب على المسافر تكميل صلوة الرباعية حال
الافتاء بالمقيم لانه بمنزلة بيعة الاقامة لانه يصير مقبلا في حق هذه الصلوة تبعا لاسامه فلم يلزم
افتاء المقرض بغير المقرض في حق القعدة الاولى وحق القراءة في الاخيرين اذا القراءة فرض
في ركعات التفصل وسبب لهذا زيادة تخفيف في باب صلوة المسافر ان شاء الله تعالى وانما
يحدث اعادة اي اقتدى بالامام ثم ظهر ان امامه يحدث اعادة المقتدي صلوة لقوله عم ايتا رجل
صلى يقوم ثم تذكر جنابة اعدوا اعدوا اقتدى اي وقار باي او استخلف اتيه الاخيرين
قدت صلواتهم اما صلوة القار فانه ترك القراءة مع القدرة عليها واما صلوة الاخيرين
فلا تهما لما رغبنا الجماعة وجب ان يقف با بالقار ليكون قرائته قراءة لهما فترك القراءة التقدير
عليها ولو استخلف القار اتيه الاخيرين قدت لكل لان القراءة وجبت في كل الصلوة تحقفا
او تقدير او لم توجد خص الاخيرين بالذكر لدفع توهم ان يعلى الاخيرين الاستخلاف لعدم
وجوب القراءة فيهما وبصفت الرجال حلف الامام لقوله عم يكتلن منكم اولوا الاجلام والتمهي الى
لبزب مني الباقون فالصبيان ما كان في بيع الحائض كالحائض جمع الحائض كالحائض جمع الحائض
لتمخضهم في الذكورة قال جازته قدر ركن اعلم ان كون محاذة المرأة مفعة للصلوة مشروط
بامور الاول ان يكون في مكان المحاذات قد راد اركان حتى لا تقف ثابدا وانه انما يكون المحاذية
مشتركة بان كانت ضحية قابله للجماع هو الصحيح والمراد كونها من اهل الشهوة في الجملة حتى
لو كانت مجنونة او صبيحة لا تشتهى لا تقف ولو كانت محرما او مجنونا لا يتغير عنها الطباع فيستد
ان كانت كون صلواتها ذات ركوع وسجود وان كانا قسليان بالاباء حتى ان المحاذات في صلوة
الجنابة لا تقف الرابع كون الصلوة مشتركة بينهما تأدية بان يكون احدهما اما لا اخر فيها يؤد

مع القدرة

ياتيه او يكون لهما امام فيما يؤتيانه فيشمل الشكر بين الامام والمأموم وبين المؤمنين ثم ان شرا كهما
 في الصلوة قد يكون حقيقة كما في المدرس وقد يكون حكما كما في الاحق فانه يقتضي كانه حلف الامام
 كما سبأ وايضا انه اعم من الاداء والنضاء والفرابض وغيره كصلوة العيد والزاوية ولو
 في رمضان فان المحاذات في جميع ذلك مفيدة كالحائض كونهما في مكان واحد بلا حائل لانه يرفع
 المحاذات وادناه قدر مؤخر الرجل لان ادغ الاحوال القعود فقدر ادناه به وغلظ الاصبع
 والفرجة تقوم مقام الحائل ولهذا لم يفرده بالذكر وادناه قد ياتون فيه الرجل كذا قال الز
 السابكون جهنهما متحدة حتى لو اختلف لاتف ولا يتصور اختلاف الجهة الا في جوف الكعبة
 او في ليلة مظلمة وصلى كل بالتحري كذا قال الترمذي في الفاية في باب الصلوة في الكعبة الساب
 ان ينوي امامتها الى امامة النساء وقت الشروع لا بعدة ثم ان المحاذات لا يجب كونها جميع
 الاعضاء بل يكفي كونها ببعضها قال ابو علي السفيحة المحاذات ان يجاذي عضو منها عضوا
 منه حتى لو كانت المرأة على الظلة والرجل يجذها انما اسفل منها ان كان يجاذي الرجل شيئا
 منها ثلث صلوة وقال الربيع المعبر في المحاذات الساق والكعبة على الصحيح وبعضهم اعتبر
 القدم اذا عرفت هذا فاعلم ان قوله مشبهة فاعمل حادثة ان حاذت مشبهة رجلا مقدار
 ما يوتي فيه ركن من اركان الصلوة ولو كانت تلك المحاذات بعضا واحدا يكون قوله قدر
 ركن اشارة الى الشرط الاول وقوله مشبهة ولو سحر ماله بان يكون اخذ او ابنته او نحو
 ذلك اشارة الى الشرط الثاني وقوله في صلواتها الكاملة اشارة الى الشرط الثالث وقوله
 المشتركة تادية اشارة الى الشرط الرابع ولم يقل اداء لئلا يتوهم مقابل النضاء وقوله
 في مكان بلا حائل متعلق بقوله حاذت واشارة الى الشرط الخامس وقوله واتخذ جهنهما
 اشارة الى الشرط السادس وقوله قدر صلوة جزءا لقوله حاذت وقوله ان يولة امامتها
 والاصولها اشارة الى الشرط السابع قوم صلوات على ظهر ظلة في المسجد وتحترق قدامهم ساء
 او طريق لم يجز صلواتهم لان الطريق وصف النساء مانع من الاقتداء كذا في الحاشية ولو جاز لهم
 من تحترق ساء جازت صلوة من كان على الظلة اذ ليس بينهم وبين الامام ساء فلا محاذاة
 ههنا المكان الحائل فلا ينفذ صلواتهم كرجل وامرأة صليها صلوة واحدة وبينهما حائط المصلي

مؤخرة ساء

بفسد ساء

المصلي على روف المسجد ان وجد في صحته مكانا كره والا فلا ويصح الاقتداء بالطريق الواسع
 بين الامام والمقتدى وهو الذي يحرك فيه العجلة والاقوات والتهويل الكبير وهو الذي يحرك
 فيه الزورق في المسجد حال من الطريق والنهر لا اى لا يمنع الاقتداء بالنضاء الواسع فيه
 اليه المسجد كذا في الحاشية وقبل يمنع الاقتداء ايضا وقد رتب ما يمكن الاضطراب فيه حال كونه
 في الصحراء وقبل يمنع الاقتداء فرجة قدر ثلاثة اذرع في الصحراء والجبانة عند صلوة العيد
 في المسجد قال قاضي خان لوصلي بالناس صلوة العيد في الجبانة جازت صلواتهم وان كان
 بين الصنوف فضاء او اثناع لان الجبانة عند اداء الصلوة لها حكم المسجد الحائل
 بينهما الى الامام والمقتدى لو كان بحيث يشبه به الالبسة حال الامام يمنع ان لا يخلط
 والا ان وان لم يكن يشبه فلا يمنع الاقتداء الا ان يختلف المكان قال قاضي خان ان قام
 على المذار الذي يكون بين داره وبين المسجد ولا يشبه عليه حال الامام يصح الاقتداء
 وان قام على سطح داره وداره متصلة بالمسجد لا يصح الاقتداء بالمسجد وان كان لا يشبه
 عليه حال الامام لان بين المسجد وبين سطح داره كنفرا لم يخل فصار المكان مختلفا اما في
 البيت مع المسجد لم يخل الا الحائط ولم يختلف المكان وعند اتحاد المكان يصح الاقتداء
 الا اذا تشبه عليه حال الامام فقال ايضا الامام اذا فرغ من الصلوة سجدت ان يتحول
 الى بين القبلة وبين القبلة ما يكون بجذا يسار المستقبل ويسار القبلة ما يكون بجذا
 بعين المستقبل ككلمة لباحث الاقتداء المذكور في الاصطلاح من صلى الركعات مع الامام
 والمسبوق من سبقه الامام بها الى بالركعات كلها بان ادرك الامام بعد رفع راسه
 من الركوع الاخر او في الشهادتين او بعضها بان ادركه بعد الركعة الاولى في الثانية او الثانية
 او الثالثة في الرابعة واللاحق من قامة كلها الى كل الركعات او بعضها بعد الاقتداء
 بان يكون ادرك الامام في الركعة الاولى فسبقه الحدث فذهب وثوبه وجاء بعد ذلك
 الامام فشرع يصلي الرابع بالتمام او سبقه الحدث بعد اداء ركعة او ركعتين او ثلاث
 فشرع يصلي ما فات وسبأ بيان حكم المسبوق فيما يقتضي له جهتان جهة الانفراد حقيقة
 فان ما يصلح ليس مما التزمه مع الامام وجهة الاقتداء صورة حيث بني تحريمه على تحريمه

الامام فبالنظر الى الجهة الاولى كان كالمسجد حتى ان بانه بالبناء اذا قام اي قضا، مسبق به اذا
 اذا ادرك الامام في القراءة التي يجهر بها ويصوت ويقرأ، وبعد ما يقضي برك القراءة لا بالحي ارا
 ويتغير الى الاربع ما يقضي بنية الامامة ويلزم السجدة بالسجدة التي فيها يقضي وكل ذلك من
 احكام المنفرد وبالنظر الى الجهة الثانية كان كالمسجد حتى لا يؤتم الى لا يجوز الاقتداء به لانه
 بان في حق الترجمة بخلاف المنفرد وان صلح الخلاف الى ان يجعل امامه خليفة له اذا حدث
 ويقطع بكيفية الافتتاح تحريمه ان لو كبر تاويا استئناف صلوة وقطعها بصير مستانفا
 قاطعا بخلاف المنفرد ويلزم السجدة بسجدة امامه يعني لو كان قائما اي قضا، مسبق به وعلى الامام
 سجدة تاسو فعليه ان يعود ولو لم يقعد كان عليه ان يسجد في اخر صلوة بخلاف المنفرد حيث
 لا يلزم السجدة بسجدة غيره وان لم يجز المسبوق في سجدة السجدة امامه وبانه المسبوق بكبر
 الشريك بخلاف المنفرد والا حقا ليس له جهتان بل هو كانه حلف الامام حتى لا يتغير وضعه
 بنية الامامة ولا ياتي بقرأة ولا الى سجدة سواء اذ اسلم ولا ياتي بالبناء كما ذكره امامه بالسجدة
 وبعد ما يقضي بالحي اذ ان وعلم بخطا القبل من امامه وكل ذلك من احكام المنفرد الى
 المسبوق يقضي اول صلوة في حق القراءة واخرها في حق التشهد حتى لو ادرك ركعة من المغرب
 مع الامام قضى بعده ركعتين وفصل بعبارة لانه اذا قضى ركعة فكانت قضى ركعتين بالنظر
 الى التشهد وقراءته في كل من ركعتين الفاتحة وسورة لان ما يقضي كانه اول صلوة ولو تم ك
 القراءة في احداهما بصد صلوة ولو ادركها في ركعة من ذوات الاربع صلح ركعة اخرى و
 وقراءتها الى الفاتحة وسورة وشهد لانه كان صلح ركعتين بالنظر الى التشهد ثم صلح ركعة
 اخرى وقراءتها الى الفاتحة وسورة لان ما يقضي اول صلوة بالنظر الى القراءة ولا يشهد به
 لان ما يقضي اخر صلوة بالنظر الى التشهد وخبر في الثالثة بين القراءة والشرك والافضل
 القراءة **باب الحديث في الصلوة** امام سبعة حدث غير ما مع البناء لا بد من هذا القيد
 لان المطلق كما في اكثر النسخ غير صحيح كما سطره ولو ان ولو كان سبق الحديث بعد التشهد
 قبل السلام اذ لم يتم صلوة لما عرفت ان الخروج بضمه فرض عند ايج ولم يوجد سكت
 خبر لقوله امام اي يجب استحلافه اذ خلوا مكان الامام عن الامام بصد صلوة المنفرد حتى

في احدهما

حتى لو احدث الامام فلم يقدم احدا حتى خرج من المسجد بصد صلوة القوم كذا في الكافي
 صورة الاختلاف ان يتاخر تحذيرها واضعا يده على انفه يوم انه رجع فيقطع عنه الظنون
 ويقدم من الصف الذي يليه بالاشارة ولو تكلم بطلت صلواتهم وله ان يستخلف مالم يجاوز
 الصفوف في الصفوف ومالم يخرج من المسجد فيه فلو لم يستخلف حتى جاوز هذا الحد بطلت صلوة
 القوم وفي صلوة الامام روايتان كما اذا حضر الامام عن القراءة ان قرأة قدر ما يجوز به الصلوة
 فانه يستخلف ايضا عنه خلافا لهما ولو قرأ ذلك القدر لم يخرج الاختلاف بلا خلاف لعدم
 الحاجة اليه قبوضا الامام ويبني باقرها على ما مضى ويتم صلوة عنه ان كان التوضي او
 او يعود الى مكانه ان فرغ امامه الى الذي استخلفه متصل بقوله يتم ثم او يعود كما تقدم فانه
 ايضا تجزئ بين الانمام ثم والعود ووجه التخيير ان في الاول فله المشي وفي الثاني اداء الصلوة
 في مكان واحد فيختار تاباشا، والا ان لم يفرغ امامه عاد الى مكانه قطعاً كذا في الامام
 المتقدم اذا سجد حدث والافضل للمنفرد ومقدم فرغ امامه القطع الاستئناف ليكون ابعد
 عن شبهة الخلاف فيتحقق الاداء بلا خلل وبين الامام والمنفرد احرار الفضيلة الجماعة ولو
 الامام سبوقا جاز لوجود المشاركة في الترجمة والاولى له ان يقدم مدركا لانه اقدر على
 اتمام صلوة وينبغي لهذا المسبوق ان لا يتقدم لغيره عن التسليم ولو تقدم اتم صلوة الامام
 اولا الى بان ابتداء من حيث انتهى اليه الامام لقيامه مقامه واذا انتهى الى السلام قدم مدركا
 بسلم بهم وحينئذ هما الى المسبوق صلوة الامام بان قعد قدر التشهد بصدرك المسبوق
 والمراد صلوة الساق للصلوة كالترجمة والكلام ونحوهما ويضر الامام الاول لانه وجد اشياء
 صلواتها الا عند قراءة الامام الاول بان توضع، وادرك خليفة بحيث لم يسبق شيئا وانتم
 صلواته خلف خليفة لا تقوم الى لا يضر المنازع القوم اذ قدمت صلواتهم وان لم يسبقه الى
 الامام الاول حدث وقعد قدر التشهد فقرأه او احدث عدا فصد صلوة المسبوق لوجود
 المنازع خلافا لهما وان تكلم او خرج من المسجد لا ان لا يصد صلوة المسبوق لان الترتيب مفقود
 للجزء الذي يلاقيه من صلوة الامام فتفقد مثل من صلوة المتقدم الا ان الامام لا يحتاج الى البناء
 والمسبوق يحتاج اليه ويبني على النكاح فاسد بخلاف الكلام لانه في معنى السلام فانه منه لا مناف

استخلف
 ان يقدم

ولهذا لا يفوت به شرط الصلوة وهو الطهارة فاذا صادف جزء لم ينفه فلم يؤثر ذلك في صحة
المسبوق ولكنه ينقطع في اوانه لا غير اوانه والكلام في معناه من حيث انه لا يبطل شرط الصلوة
وهو الطهارة بخلاف التيمم والحدوث الذي ذكره الخروج من المسجد فانه قاطع لا يفسد وما
ان مانع البناء بالحدث العهد والجنون والاعماء والامساك بالاحكام بان نام في صلوة نوما لا
ينقص وضوءه فاحتمل او غيره كذكر او سجن بصلوة كذا في الظهيرة والفرصة واصابة
بول كثير جاوز قدر الدم وسيلان السجدة وظهور العورة في الاستنجاء الا ان يضطر
كذلك المرأة الى عورتها في الاستنجاء يمنع البناء الا ان تضطر ايضا والفرصة والاحتياج
فيل لو قرأ اذ ابتأفد وانما لا وقيل بالعكس والصحيح انهما لانه في الاول ادى
ركن مع الحدث وفي الثاني مع المشي بخلاف السجدة والركعة في الاصح اذ ليس فيها
اداء ركن وطلب الماء بالاشارة عطف على الحدث العهد او القراءة وشرأوه بالتعاطي
فيه به لظهور فساد الصلوة بصريح الايجاب والقبول والكل قد رآه ادا ركن بعد
سبق الحدث الا اذا كان في الحدث والكل نائما في حال نوم المحدث فان ذلك
لا يمنع البناء والخروج من المسجد وتجاوز الصفوف في غير كالصلاة بعد ما ظن
انه حدث ثم ظهر طهره ولو عمل عمدا بعد التيمم في الصلوة تمت الصلوة لوجود
الخروج بصلته ولو وجد من في الصلوة بعد بلا صفة بطلت الصلوة لوجود الخلاف
قبل تمامها خلافا لما قبل بطل الصلوة بعدة التيمم في الصلوة على استعمال الماء وروية
اي وبطل ايضا بروية المتوضي المقتضى بالماء قال في الكسرة وبطلت ان رأى متيمم
مات قال الربيع المراد بالروية القدرة على الاستعمال حتى لو رآه ولم يقدر على استعماله
لا تبطل ولو قدر بالروية بطلت فدار الامن على القدرة لا غير وتقيده بالمتيمم لبطان
الصلوة عند رؤية الماء غير مفيد لانه لو كان متوضي بصله حلف متيمم فرائى المقتضى الماء
بطلت صلوة لعله ان الماء الامام قادر على الماء باخباره وصلوة الامام تامة لعدم قدرته
ولهذا غيرت تلك العبارة الى ما ذكره ونزع الحديث المصحح حقه بعمل يسير بان كان واد
لا يحتاج الى المعالجة في النزاع وان كان النزاع بفعل عفيف تمت صلوة لوجود الخروج

بالجس

الخروج بصلته ومضى مدة سحره ان وجد الماء وقيل مطلقا وفعلم الامم آية الى
تذكرة او حفظه بالسمع من غيره بلا اشتغال بالتعلم والاعتصم صلوة لوجود الخروج
بصلته وقع في المتن المشهورة لفظ سورة كان آية ولا يستقيم الا على قولها وقيل العا
نوبا الى ثوبا يجوز في الصلوة وقدرة الموصى على الاركان فان اخر صلوة قوت فلا يجوز
بناء على الضعيف وتذكر ما يسهل عليه وهو صاحب الترتيب اذا كانت فاية على الامام
فذكره المؤتم بطل صلوة المؤتم وحده كذا قال الربيع وتقدم القاري انما وطلوع الشمس
في البحر ودخول وقت العصر في الجمعة وزوال عذر المذخور وسقوط الحجية عن غيرها
ووجد ان المصلح بالجس ما يسهل به ودخول وقت الكراهة على مصلح القضاء وعدم ستر الجارية
عورتها اذا كانت تغطي بغير فتاح فاعتقت فان هذه الاشياء ممتنع مفسدة للصلوة بلا
عنه خلافا لما هو مبني على ان الخروج بصلته فرض عنه لا عند ما كثر ركن او سجدة
فاحدث او ذكر سجدة فسيح فان بني اعاد ما حدث فيه قطعا وما ذكره فيه تدبيرا ان
من احدث في ركوعه او سجدة انه ترك سجدة في الركعة الاولى فقتضا لا يجب عليه اعادة الركعة
او سجدة لكن ان اعاد يكون مندوبا ليقع الصلوة مرتبة بقدر الامكان ام واحد فاحدث
الامام فلو كان المقتضى رجلا فامام ان فذلك المقتضى امام بلامية اي متعلين بخلافه
الاول صلوة مقتد يا به كما اذا استخلفه حقيقة والآل وان لم يكن ذلك الواحد رجلا بل صبيا
او امرأة او حنثي قد صلوة في رواية لا تخلفه من لا يصلح للامامة وقيل لا يفسد اذ لم يوج
الاختلاف قصدا وكذا الحكم فيما اذا كان ذلك الواحد اميا او متغلا خلف المفترض او متغيا
خلف المسافر في القضاء احده رعا فمكت ايا انقطاعه ثم توضا يمتي لا يجب عليه
الاستئناف **باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها يفسد الكلام السلام** عدا قيد بالعد
لان السلام غير مفيد لانه من الاذكار ففي غير العهد يحمل فيها ذكر او في العهد كلاما ورواه لم يقيد
بالعهد لانه ليس من الاذكار بل هو كلام وتخطب ويفسد الكلام مطلقا اي سواء كان عمدا
او سهوا او نسيانا او قليلا او كثيرا او الدعاء بما يشبه كلاما نحو اللهم انبي ثوبا كذا القلم
زوجهي فلانة وعند الشافعي لا يفسد والابن وهو ان يقول آفة في الكاذب عن ابي يوسف

صنفه من غير ان يكون بعد الركوع والركعة
وقيل في الركعة الاولى فاحدث في الركعة الثانية
او سجدة او ذكر سجدة فسيح فان بني اعاد ما حدث فيه قطعا وما ذكره فيه تدبيرا ان
من احدث في ركوعه او سجدة انه ترك سجدة في الركعة الاولى فقتضا لا يجب عليه اعادة الركعة
او سجدة لكن ان اعاد يكون مندوبا ليقع الصلوة مرتبة بقدر الامكان ام واحد فاحدث
الامام فلو كان المقتضى رجلا فامام ان فذلك المقتضى امام بلامية اي متعلين بخلافه
الاول صلوة مقتد يا به كما اذا استخلفه حقيقة والآل وان لم يكن ذلك الواحد رجلا بل صبيا
او امرأة او حنثي قد صلوة في رواية لا تخلفه من لا يصلح للامامة وقيل لا يفسد اذ لم يوج
الاختلاف قصدا وكذا الحكم فيما اذا كان ذلك الواحد اميا او متغلا خلف المفترض او متغيا
خلف المسافر في القضاء احده رعا فمكت ايا انقطاعه ثم توضا يمتي لا يجب عليه
الاستئناف **باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها يفسد الكلام السلام** عدا قيد بالعد
لان السلام غير مفيد لانه من الاذكار ففي غير العهد يحمل فيها ذكر او في العهد كلاما ورواه لم يقيد
بالعهد لانه ليس من الاذكار بل هو كلام وتخطب ويفسد الكلام مطلقا اي سواء كان عمدا
او سهوا او نسيانا او قليلا او كثيرا او الدعاء بما يشبه كلاما نحو اللهم انبي ثوبا كذا القلم
زوجهي فلانة وعند الشافعي لا يفسد والابن وهو ان يقول آفة في الكاذب عن ابي يوسف

البياتي

ان اة لا يفسد سواء كان من وجع او ذكر حنة او نار والتاوة وهو ان يقول اوه يفسد فيها
 وفي التار حانية مثل عن محمد بن سنان عن ذلك فقال لا يقطع وفي الغاية قالوا الاخذ بهذا
 احسن للفقهاء لانه مما يبتلى به المريض اذا اشتد مرضه والتايف وهو ان يقول اوف وبكاه
 بصوت لوجع او مصيبة لا لذكر الجنة او النار لان الاثنين ونحوه اذا كان من ذكرهما صار كأنه
 يقول اللهم اني اسالك الجنة واعوذ بك من النار ولو صرح به لا يفسد صلوته وان كان من
 وجع او مصيبة صار كأنه يقول انما مضى ففترني ولو صرح به يفسد كذا في الكافي وتصح
 بلا عذر بان لم يكن مدفوعا اليه الا مضطرا بل كان لتحسين الصوت ان ظهر به حرف نحو اخ
 بالفتح والضم يفسد عند ابي ج وم وان كان مضطرا للاجتماع البزاق في حلقه لا يفسد كالغصاة
 فانه لا يقطع وان حصل تكلم لانه مدفوع اليه طبعاً والجب فان حصل به حرف ولم يكن
 مدفوعا اليه يقطع عندهما وان كان مدفوعا اليه لا يقطع كذا في الكافي وتثبت عاظم
 بالسين والسين والثاني افصح وهو ان يقول بركم الله وجهه انه من كلام الناس
 اذ يقع الخطاب بينهم ولو قال العاطس او ات مع الحمد الله لا يفسد لانه ليس جواباً
 غمراً ولو قال العاطس بفسد بركم الله لا يفسد لانه بمنزلة بركم الله وبه لا يفسد كذا في
 الظهيرية وجواب جبريل بالاسترجاع بان يقول ان الله وانا اليه راجعون وسائر الجمل
 بان يقول الحمد لله وحده بالجملة بان يقول سبحان الله والربيلة بان يقول لا اله الا الله
 ذكر الجواب لانه لو لم يرد بالجملة ونحوه الجواب بل اعلاه بانه في الصلوة جاز صلوة اتفاقا
 وقيد بالجملة ونحوه لان الجواب باليس بثناء من اتفاقا وبينه قراءة من صحف لانه
 يتلوه من المصحف فكأنه التلقين من غيره وفيه على غير امامه لانه تعليم وتعلم فكان من كلام
 الناس قوله على غير امامه يشمل فتح المقتدى على المقتدى وعلى غير المصلي وعلى المصلي وحده فتح
 الامام والمنفرد على الشخص كان وكل ذلك منه الا اذا قصد به التلاوة دون الفتح نظيره
 ما لو قال قبل ما ساك فقال الخيل والبغال والحمير فانه يفسد صلوته ان اراد به جوابا
 والا فلا وان فتح على امامه لا يفسد استحسانا وقيل ان قوله قد ما يجوز به الصلوة يفسد لانه
 لازمة اليه وقيل ان استعمل الآية اخرا لم يفتح عليه يفسد صلوته الفاتح وكذا صلوة الامام ان

في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى

الامام ان اخذ بقوله لعدم الحاجة اليه وينبغي للمقتدى ان لا يجعل يده اذا لم يتذكر الامام
 يكون التلقين بلا حاجة ولا امام ان لا يركع اليه بل يركع اذا اراد ان يركع والا استقل بال
 آية اخرى واكثر ونحوه لانها بيان ان الصلوة ولا فرق بين العمد والسيان لان حالة الصلوة
 مذكورة اذا لم يكن بين السان فاكول اما اذا كان غائبا فليس صلوة كما سبقت وجوهها
 بحسن وعين اليه يوسف يفسد السجدة الصلوة حتى لو اعدا على موضع ظاهر حتى لان ادا على
 كعدم لها ان الصلوة لا تجزى فاذا لم يفسد بعضها فكلها بخلاف وضع يده وركبته عليه
 فان صلوة يجوز لان وضعها عليه كركن الوضع اصلا وتركه وضعها لا يفسد الجواز بخلاف
 الوجه فان ترك وضعه يفسد وادار ركن او امكانه بكشف عورة او نجاسة لو انكشفت
 عورته في الصلوة فسر ما يلبث جاز صلوة اجماعا لان الاكث في الكثرة الزمان اليسير
 كالاكث في اليسير الزمان الكثرة وهذا لا يفسد فكذا هذا فان ادى ركن مع الاكث في الاكث
 بقدر ما يتمكن فيه من اداء ركن فسدت وكذا الوفاة على موضع نجس او اصاب ثوب نجس
 اكثر من الدرهم او وقع في صف النساء للرحمة فاذا اوى كفت فسدت عند ابي يوسف وعند
 محمد رحمه الله لا يفسد كسفت العورة وملاية النجاسة بالكلت ما لم يؤده الى الركن يعني انه
 لا يعتبر قدر اداء الركن بل حقيقة اداءه واختلاف مقتضى خارج المسجد يعني اذا كان المسجد
 ملآن من القوم والصفوف متصل بهم خارج المسجد فسبق الامام حدث فخرج من المسجد
 واختلف رجلا من خارج المسجد يفسد صلوة الكل لانه ان خلوا مكان الامام عنه يفسد ان
 الصلوة لكنه ما دام في المسجد جعل كأنه لم يخل مكانه وعند محمد لا يفسد لان لم يوضع
 الصفوف حكم المسجد كما في النجاسة واختلاف آية ولو خلفه ساء ان اختلف الامام امرأة
 وقد سبقت حدث وظن رجلا وساء يفسد صلوة وصلوة القوم لا يستقاله باختلاف من لا يصلح
 خليفة له يفسد صلوة وبها يفسد صلوة القوم وكل عمل كثير اختلف في تفسيره وعامة
 المشايخ على انه ما يعلم ناظرة ان عامل غير مصل وقيل ما استكره المصلي قال الامام الرضى
 هذا اقرب الى مذهب ابي حنيفة فان دأبه التفتيش ايا راي المصلي وقيل ما يحتاج اليه اليدين
 لانه عطف على قراءة آية مكتوب وقوله فانا كان او غيره والكل ما بين اسائه فانه لا يفسد

النجاسة

لانه تخرج لربه ولهذا لا يفيد به الصوم وقيل اذا كان ما بين اسنانه فليلا كما دون الحصة
 لا يفيد صلوة واذا كان اكثر منه بغير كذا في الكفاية الزهابة او مرور ما في الصلوة بوضع
 سجوده فليكن في الموضع الذي يكره المرور فيه والاصح انه موضع صلوة في الصلاة وهو من قد
 ايا موضع سجوده فانه لا يفيد الصلوة وان لم يمس المأز ويجز الصلوة امامه فيه الى الصلاة
 ان ظل المرور ويدفعه الى المرور بالاشارة او النسيج لا بها يخرج عن العمل الكثير ان عدلها
 الى السرة متصل بقوله ويدفعه او يمر بين يدي المصل والمصلاة ان وجدت وكل للجماعة سرة
 الامام والم المار في المصلي الصغير بالمرور بين يديه مطلقا الى سواء كان ما بين يديه الصلوة
 او اكثر لا يحل بينهما والسي الكبير قبل كالتصغير وقيل كالتصغير لما فرغ من بيان ما يفيد
 شرع في بيان ما يكره فيها وما لا يكره فقال ذكره تشاوبه لانه من التكاسل والامتناع فان غلب
 فليكن ما استطاع وان زاد وضع يده او كفه على فم وتطبه لانه ايضا من الكسل وتعمد فيه
 للنهي عنه وكف ثوبه الى رفع ثوبه من بين يديه اذا اراد السجود فانه نوع تجبره وسد له وهو
 ان يجعل ثوبه على راسه وكفيه ثم يرسل اطرافه من جوانبه فانه تشبه باهل الكتاب وتجب
 الى ثوبه ان يتنوب ويدير لانه خارج الصلوة متى عنه فاطك فيها وعقص شعره للنهي عنه
 وهو ان يجع شعره على فمته وبثه يحفظ او يفتح ليتبدد وقرعة اصابعه للنهي عنه ايضا
 والتمائم بان يلو عنقه الحاجة للنهي عنه ايضا فلو نظر مؤخر عينيه بينة او يسه من غير ان يلو
 عنقه او يلو الحاجة لايكره ولو حول صدره عن القبلة في صلوة ورفع بصره الى السماء
 للنهي عنه ايضا وقعاؤه للنهي عنه ايضا وهو ان يقعد على البنية وينصب خذيه ويضم ركبته
 ويضع يديه على الارض فانه يشبه انحاء الكلب وافترش ذراعيه للنهي عنه ايضا وترجعه
 لانه فيه ترك سنة القعود للشرع بلا عذر ولو كان يحذر لم يكره وتحضره للنهي عنه ايضا
 وهو اليد على الخاصرة وقلب الحصى بسى الامرة الى ذكره قلب الحصى ليتمكن من السجود الا ان
 يقلب مرة للنهي عنه ايضا والرخصة في المدة قال عم بالازمنة او ذن وعده الا في جمع آية وهو
 والسيح باليد للنهي عنه ايضا وفيه خلاف لهما فلا يكره عدهما بالقلب ولا باليد خارج الصلوة
 وقام الامام في الحجاب او على دكان او الارض وحده بهذا قبل للصورة المذكورة يعني يكره قيام الامام

في سجده
 في سجده
 في سجده

في سجده
 في سجده
 في سجده

الامام وحده لانه تشبه باهل الكتاب لا قيامه في الخارج وسجوده فيه لا تنافي لكرامته
 وكذا يكره قيامه على دكان وحده والقوم على الارض للنهي عنه وللتشبه وكذا عكس في الاصح
 لانه يشبه اختلاف المكانين فكان تشبهها ولان فيه ازديا بالامام ثم قدر الارتفاع فانه
 ولا يمس يادونهما ذكره الطحاوي وهو رواية عن ابي يوسف وقيل مقدار ذراع وعليه الاعتناء
 وان كان مع الامام بعض القوم لا يكره في الصحيح لروايل المعنى الموجب للكرامة والقيام
 خلف صف فيه ان في ذلك الصف درجة للنهي عنه وبس ثوب فيه تصادير لانه يشبه
 حامل الصنم وان يكون بين يديه ثوب او كانون فيه تار تشبه بعبادة الجوس لانهم يعبدون
 الحجر او يكون فوق راسه او خلفه او بين يديه او يحذونه صورة لمحدث جبرائيل عم ان الاله خل
 بينا فيه قلب او صورة واشد كرامته ان يكون امام المصل ثم فوق راسه ثم على يمينه
 ثم على يساره ثم خلفه وفي الغاية ان كان الشمال في مؤخر الظهر لا يكره لانه لا يشبه عبادة
 وفي الجامع الصغير اطلق الكرامة الا ان يكون صغيرة او مقطوعة الراس او لغير
 ذي روح فانها اذا كانت كذلك لا تقبل فلكرامة وصلوة حاكم راسه للتكاسل وعدم الالتفات
 لالتفات الحق لو كان لم يكره او صلوة وهو يدافع الاضيق الى التبول والغايط وهو جرح حالة
 اي صلوة حال مدافعة لهما او الرجوع للنهي عنه وصلوة في ثياب البدن وهي ما تبس في
 البيت ولا يذهب بها الى الكبر وسج جبرته من التراب للنهي عنه ايضا لا لايكره قتل
 حبه وعقره في الصلوة لمحدث انه يسهرة رضائه عم امر بقتل الاسودين في الصلوة الحية
 والعقرب ثم قيل انما تقتل اذا تمكن من قتلها بفعل يسير كالعقرب واما اذا احتاج الى
 ايا المعالجة والمشي فيفقد الصلوة وذكر في المبسوط والظاهر انه لا تفصيل فيه لانه رخصة
 كالمشي في الحديث والاستقاء من البيرو ولا الصلوة بالظاهر فاعيد حديث وقيل يكره والصحيح
 ما ذكرنا من ان لا يكره اذا اراد ان يصلي في الصلاة امر عكرته ان يجلس بين يديه ويصلي
 وايا مصحح يوسف معلقين لانها لا يعبدان والكرامة باعتبارها وان قال بعض بكر استهما او
 سراج لان الجوس لا يعبدون انما هو على بساط فيه تصادير لانه انما هو تحقيق للصورة وليس
 بتعليم ان لم يسجد عليها الى الصورة بان كانت في موضع جلوسه وقيامه فان السجود عليها تشبه

فلا تتركه

الى

ان تتركه

شبهة بعبة الاوثان كذا كلفه كذا ابرهنا كالفصل في عبارة الكفر ووجه الفصل بين الكلامين
 ان الثاني غير متعلق بالصلاة بكرة الوطن والبول والتخلي ال التعوط فوق سجدة لانه بنا في
 احترامه لان سطح المسجد حكمه حتى لو قام عليه مقعد بالاسام صح ولو صعد اليه المعتكف
 لم يفسد اعتكافه ولم يجل للحايض واجنب الوقوف عليه لا فوق بيت فيه سجدة والمردما
 اعد للصلاة في البيت بان كان له محراب لانه ليس بسجدة حتى جاز بيعه فلم يكن له حرمة كذا
 المساجد كذا في الكافي وبكره علق باب لانه نص في المسلمين فلا يصح منعهم قالوا هذا في
 زمانهم وفي زماننا لا بأس في غير اذان الصلاة الا لا يؤمن على مناع المسجد الا لا يكره
 تزيينه بالجص والياح هو حشب مقوم يجب من الهند وما الذهب بالمال الا مال ابيه
 واما المتوكل فيمن فيه ما زنيه لم اذا فعل ذلك من مال الوقف قرا بعد الفاتحة من
 وسط السورة لا يكره وقيل بكرة قراءة خاتمة السورة في ركعتين بكرة وكذا خاتمة سورة في
 ركعة او سورتين في ركعتين وقيل لا يكره فيهما جمع بين سورتي ركعة لا يكره وقيل بكرة وكذا
 سورة في الركعتين بكرة الا في النفل وينبغي ان لا يفصل بين الركعتين سورة او سورتين واما
 يفصل سورة كذا في القنية قرا في الركعة الاولى المعوذتين قال بعضهم بكرة في الثانية
 بياحة وشي من البقرة وقال بعضهم بغيره قل اعوذ برب الناس في الثانية كذا في الحانية قراءة
 في الاولى قل اعوذ برب الناس قرا في الثانية ايضا قرا بعض السورة في كل ركعة قيل
 بكرة وقيل لا وهو الصحيح قرا سورة فقرأ في الثانية سورة فقرأ في الثانية سورة كذا في السورة
 كذا في جمع الفاتحة سقطت فلتسوية او عمامة في الصلاة فرمق القلنسوة بيد واحدة
 افضل من الصلاة بكشف الرأس واما العمامة فان امكنه رفعها ووضعها على الرأس
 بيد واحدة معقودة كما كانت فسر الرأس اولى وان انحلت واحتاج اليك كور فاقطع
 بكشف الرأس اولى من عقده وقطع الصلاة كذا في الثانية رانية توصي رافعا يديه الى
 اليانرفين بكرة وتوصي مع السراويل والقبض عنده بكرة المصلي اذا كان لا بأس بشقه او لم يرفع
 ولم يدخل يديه خلف المتأخرين في الكراوية والمتأخرين وانما رانه لا يكره كذا في
 الخلاصة باب الوتر والنوافل الوتر فرض على لا اعتقادي وقد مر الفرق بينهما وهو

في الصلاة في الركعة الثانية بعد الركعة الاولى

وهو المراد بما روي انه واجب وفي الطهارة انه فرضية عملا لا علما وواجب علما وهو سنة
 مؤكدة عند اهلنا فلا يكره جازية ترفع على كونه غير اعتقادي وبقيت ترفع على كونه فرضا
 الا لو كان سنة لم يقض وكذا قوله وذكر في الصلاة المكتوبة بكرة ولو كان سنة لما
 افسد وقوله وذكر بكرة فيه بكرة ولو كان سنة لما افسد وقوله ولا يعاد الوتر الا
 العتاء ولو كان سنة لا يعيد تبعا للفرص وثلاث ركعات سلمية كما روي انه عليه الصلاة
 والسلام كان يؤثر بثلاث لا بسلم الا في اخره رواه لبي وجماعة من الصحابة بغير
 المصلي في كل من الركعات الفاتحة وسورة لانه المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم كما سئل
 ولان وجوبه لما كان بالسنة وجب القراءة في الجميع احتياطا وقبل ركوع الثالثة بكرة
 يد يمينه في ان فيها قبل الركوع كما روي انه صلى الله عليه وسلم اوتر بثلاث ركعات
 قرا في الاولى سجدة ثم ركبا الاعلى وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد
 وقنت قبل الركوع وحيد الشافي بعدي فيقول اللهم انا استعجبك وتستعجبني ونستعجب
 ونستعجب اليك ونؤمن بك ونوكل عليك ونشفي عليك الخيرة كل شكر وكفر ونحضر كل خير
 ونترك كل شر اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد واياك نستعي ونحضر جوارحك ونحشي
 عذاك ان عذاك بالكلية ملحق بركوب بكسر الحاء ونفخها والكسر اصح والقوم يتابعون
 الامام اياه فاذا شرع الامام في الدعاء قال ابو يوسف يتابعونه ويقرؤنه معه وقال
 محمد بن احمد لا يتابعونه ولكن يؤمنون والدعاء اللهم اهدنا بين هدبت وعافنا بين عافيت
 وتوكلنا بين توليت وبارك لنا بين اعطيت وقنا بين تباركت ما قضيت انك تقضي ولا يقضي
 عليك انه لا يذل من واليت ولا يغتر من عاديت تباركت ربنا وتعاليت ملك الحمد على ما قضيت
 ونستغفر ك اللهم ونسب اليك وتل رب اغفر وارحم وانت خير الراحمين والجماعة في كل السنة
 وقال الشافعي لا يثبت في الوتر الا في النصف الاخر من رمضان دون غيره وقال الشافعي
 لا يثبت في الوتر بقت في صلاة الفجر ايا ان فارق الدنيا والناحد بن ابن مسعود رضي الله عنه
 قنت في صلاة الفجر يقرأ بعد على من احبها الوتر ثم تركه والشرك دليل النسخ والتبرج
 بغيره المراد اولا بالمراد فانه حافظ فيخرج على الميبح ويبس فان الوتر ان يتبع في قراءة الفجر
 ما ينج

ايضا في الركعة الثانية بعد الركعة الاولى
 كذا في الشافعي رضي الله عنه انه عليه
 السلام كان يثبت في صلاة الفجر

يعني اذا شرع في اربع ركعات من النفل ^{والشفع} والاول يتنبيه فقط لانه افسه ولم يشرع
 في الثاني وكل شفع من النفل صلوة على احد وان لم يفسد وقعد على الركعتين وقام الى الثالث
 وفسد يتنبيه الشفع الثاني فقط لان الاول قد تم وانفس الثاني فلم يفسد قضاؤه ^{اولم يفسد}
 فيها الى الشفعين لان الاصل عند ايج ان ترك القراءة في الركعتين يبطل التحريم وفي احد
 لابل يفسد الاداء فاذا لم يقرأ في الشفع الاول بطلت التحريم فلم يفسد قضاء الشفع الاول
 لصحة الشروع فيه لا الثاني لفساد الشروع بطلان التحريم ^{اولم يفسد} في الشفع الاول فانه
 ج يفسد ويبطل التحريم فلهذا يلزم قضاؤه وبطلان التحريم لم يفسد الشروع في الثاني
 او في الشفع الثاني لان الشفع الاول قد تم والثاني فسد فلم يفسد قضاؤه ^{اولم يفسد} او في احد الركعتين
 من الشفع الاول لانه فسد فلم يفسد قضاؤه وبقى التحريم في الشفع الثاني او في احد الركعتين من
 الشفع الثاني لان الاول قد تم وفسد الثاني فلم يفسد قضاؤه ^{اولم يفسد} او في الشفع الاول او في احد
 الركعتين من الشفع الثاني لان الاول يبطل بعد الشروع فلم يفسد قضاؤه ولم يفسد الشروع
 في الثاني بطلان التحريم وقعد ركعات اربع ان لم يقرأ في احد من الشفعين لانه
 اذا لم يقرأ في احد في كل منهما فسادا، كل مع صحة الشروع فلم يفسد قضاؤه، الركعات او ترك
 القراءة في الشفع الثاني واحد ركعة الاولى لانه لما ترك في احد في الاول فساد الاداء وبقى
 التحريم في الشروع في الثاني واذا لم يقرأ في الثاني فساد ايضا فلم يفسد قضاؤه الرابع ولا خلاف
 ان لم يفسد بينهما الى اذ اصر اربع ركعات من النفل ولم يفسد بين الشفعين كان ينبغي ان
 يفسد الشفع الاول ويجب قضاؤه لان كل شفع من النفل صلوة ومع ذلك لا يفسد
 قياسا على النفل كما سبقت تحفيقه في باب سجود التوبة او نقص بعد التشهد او لا الى
 قوله اربع ركعات من النفل وقعد على الركعتين بقدر التشهد ثم نقص لا قضاء عليه لان
 ما وجب عليه اذاه ولم يشرع في الشفع الثاني فيجب قضاؤه وبطلت قاعدة مع قدر القيام
 ابتداء وكره بناء الا بعد رآه ان قدر على القيام جاز ان يشرع في النفل قاعدا وان شرع
 فيه قائما كره ان يفسد فيه مع القدرة على القيام واذا عجز له عذر لم يكره وبطلت ركبا خارجا
 المحذور هو كل موضع يجوز له قصر الصلاة فيه وسبب التحفيق به ينفي اشتراط التفرغ

في باب الصلاة
 على الصلاة مرة

والجواز في المصومين ويكون سجوده انخفض من ركوعه ولو كان الى غير القبلة لان التوافل غير محقة
 بوقت فلو التزموا الشروع واستقبلوا بغير القبلة بغير علة القاطلة بخلاف الغرض فانها محقة فلا يجوز على
 الدابة الا الصلوة وكذا الواجبات من التوسعة والمنذور وما شرع فيه فالتوسعة والصلوة الجائزة وسبب
 تملك على الارض واما البنين والبنات فوافق وعن ابن حنيفة انه ينزل سنة الفجر لانهما لا يركعون
 غيرهما ويمنون ولا يركعون ركبا ثم ينزل بنى لا ركوع يعني اذا افتتح غير ركبا ثم ركبا لا ينبغي
 لانه افسد ما شرع فيه لان الاول يؤديه اكمل مما وجب عليه وفي الثاني انقصة التحريم موجبة لترك ركوع
 والسجود فلا يجوز اداؤه بالايام وسبب زيادة كلام فيه في باب الصلوة على الدابة ان شأته
 تعالى الترويح جمع ترويح وهي في الاصل اسم للجملة وتسميت بالترويح لاستراحة النفس بعد اربع
 ركعات بالجملة ثم سميت كل اربع ركعات ترويح مجازا لما في اخرها من الترويح وهي سنة رسول
 صلعم اذ قد صرح انه مائة منها في بعض الليالي وبين العذر في ترك المواظبة عليها وهي حثيثة ان يكتب
 عليها ثم يخطب عليها الحنفى الراشدون وقد قال م عليكم بشي وسنة الحنفى الراشد من بعدى
 وهي سنة للرجال والنساء وقال الروافض سنة الرجال فقط والجماعة فيها اي الترويح سنة على
 الكفاية حتى لو تركها اهل المسجد اساءوا ولو اقامها البعض فالتخلف تارك للفقيدة ولم يكن مسيئا
 او قد تخلف بعض الاصحاب وعن ابي يوسف من قدر على ان يسلي في بيته كما يصلي مع الامام فليصلي
 في بيته افضل والصحيح ان الجماعة في البيت فضيلة وللجماعة في المسجد فضيلة اخرى فهو جازي احدى الفضيلتين
 وترك الفقيدة الزائدة كذا في الكفاية وان فاست لا يقضى اصلا اي لا الجماعة ولا منفردا لان
 القضاء من حوائج الفرائض وما يتبع من التوكل است ويستحب تأخيرها الى انتهائهم الدليل الاول وهي
 خمس ترويجات لكل اى لكل ترويح تسليمة فتكون التسليمة عشرة او الامام والقوم يكونون
 بالثلاث في كل تكبيرة الافتتاح ويجلس بين الترويحين قدر ترويح وكذا بين الخامسة
 والوتر لانه المتوارث من زمن الاصحاب رضوان الله عليهم اجمعين الى يومنا
 هذا ويزيد على التشهد اى الامام يزيده على التشهد الصلوة على النبي صلى الله عليه
 وسلم الا ان يقل القوم في تركها والسنة الخمسة مرة ويختتم بلبه التسبيح والعشرين
 لكثرة الاخبار بانها سنة القدر ولا يترك اى الخمس لكسبهم اى القوم وقيل

ان قال صاحب الاختيار الاصل في زما تها قدر ما لا يتحمل عليهم ومن صلى العشاء وحده فله
 ان يصلي التراويح بالامام ولو تركوا الجماعة في الفرض لم يصليوا التراويح جماعة
 ولو لم يصليها اي التراويح بالامام صلى التوربة ولا يؤتى اي لا يصلي التوربة جماعة خارج
 رمضان لا خارج ولا يصلي تطوع جماعة الا في رمضان وعن شمس الائمة الكوفي
 التطوع بالجماعة انما يكبره اذا كان على سبيل التراويح اما لو اقتدى واحد بواحد او ثلثان
 بواحد لا يكبره واذا اقتدى ثلاثة بواحد اقتل في وان اقتدى اربعة بواحد كرهه اتفاق كذا في
 الكافي **باب ادراك النية الشارعة** في اعلم ان الاصل نقض العبادات
 قضاء بلا عذر حرام لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم وان النقص لا كمال الكمال
 معنى فيؤخذ كنقص المسجد للاصلاح ونقص الظهر بالجمعة وللصلاة بالجمعة
 مرتبة على الصلاة منفردة في زواجر الصلوة منفردة الاجر افضل الجماعة اذا
 نقرت هذا فاعلم ان من شرع في فريضة منفردة اذا اقيمت اي اذا شرع
 الامام في تلك الفريضة قطعها خبر لقوله الشارع فيها واقتدى
 بالامام ان لم يسجد للركعة الاولى لانها لم يحل القطع للكمال وسجده
 وهو غير رابعي لانه ان لم يقطع وصلى ركعة اخرى يتم صلوة في الثاني
 ويوجد الاكثر في الثاني ولا كثر حكم الكل فيه شبهة الفراغ وحقيقة
 لا يحل النقص فكذا يشبهه اوفيه اي في الرابعي لكن ضمن اليها اخرى يصير
 ركعتين نافذة فيجز فضل الجماعة بقطعة وان صلى ثلاثا من اي الرابعي
 انتم اي ضمن اليها اخرى لانه قد ادنى الاكثر حكم الكل فلا يحل النقص لما مر
 ثم انتم اي اقمتم منفردا في العصر لان التقليل بعينه مكره والشارع
 في التقليل لا يقطع لانه ليس للكمال واختلف في سنن الظهر اذا اقيمت بالجمعة في الخطبة
 فقبل يقطع على اس الركعتين لانها فوافل سنة يروى ذلك عن ابي يوسف وقيل
 تتمها اربع لانها بمنزلة صلوة واحدة والقطع بهنا ليس للكمال بخلاف الظهر لا يخرج لمن سجده
 اوفيه من غير ان يصلي فيه الا مقيم جماعة اخرى من ان ينتظره او بان يكون مؤذن مسجد او امام

او من يقوم بالجماعة يتفرقون او يقتلون بعينه وفي النهاية ان يخرج ليصلي في مسجد حبه مع
 الجماعة فلا بأس به مطلقا من غير قيد بالامام والمؤذن والاصح الظهور والعشاء مرة يعني
 ان كان صلى فرض الوقت لا يكبر الخروج بعد النداء لانه قد اجاب داعي الله مرة فلا بأس في
 تركه ثانيا ولا يخرج من مسجد احد عند الاقامة فيه لان من خرج انهم على لغة الجماعة عيانا او
 بظن انه لا يركب حوازل الصلوة خلف اهل السنة الا المقيم ان مقيم جماعة اخره فلا بأس
 في خروجه ومعنى النج والعصر والمغرب مرة فان لم يخرج ايضا كراهية التقليل بعد ما سبق
 لاصح الظهور والعبادة فانه لا يخرج بعد الاقامة لحوازل التقليل بعد ما حابف فوت الجماعة
 في النجيز كسنة ويقتدى لان ثواب الجماعة اعظم والوعيد بمنزلة التزم فكان احرار فضيلتها
 اولى ومدرك الركعة منه انما في صلاة السنة يعني ان من يتوقع ادراك ركعة من فرض
 النجيز السنة فان فات عنه الركعة الاولى ولا يقضيها اليه الجماعة الا تبعا للفرض اذا فاتت
 معه وقضاها مع الجماعة او وحدها فانما في السنة ان لا تقضي لاختصاص القضاء بالواجب
 لكن ورد الخيم بقضائها قبل الزوال تبعا للفرض وهو ما روي انه م قضاها مع الفرض غداة
 ليلة التمر يس بعد ارتفاع الشمس فيبقى ما وراه على الاصل وفيما بعد الزوال اختلاف
 المشايخ واما اذا فاتت بلا فرض فلا تقضي عندهما وقالتم احب الي ان يقضيها الي الزوال
 ولا تقضي قبل طلوع الشمس بالاجماع لكراهية التقليل بعد التبع وفي الظاهر كراهية السنة
 مطلقا الى سواء ادرك ركعة منه او لا اذ ليس السنة الظاهر فضيلة سنة الفريضة قالوا لو كان
 العام مرجعا للفتوى لم ترك ساير السن الا سنة النجيز في الكا في وقضاها قبل سعة
 الركعتين اثنتين بعد الفرض وهذا عند ابي يوسف وعندم رحمه الله قضاها بعد ما ونقل صدر
 الصدر الشريفي الاختلاف على العكس ولا تقضي غيرهما من السن فانها لا تقضي بعد الوقت
 وحدها اجماعا واختلفوا في قضائها تبعا للفرض والاصح انها لا تقضي وفي الخلاصة لو صلى سنة
 النجيز او اربع قبل الظهر ثم اشتغل بالبيع او الشراء او الاكل فانه يعيد السنة اما بالكلية
 او بشروطها فلا تبطل السنة وقبل الظاهر لا يعيد ما ترك سنن الصلوات الخمس ان لم يركب
 حقا كركعة او لا ثم كذا في الكا في مدرك ركعة من ذوات الحاريج كالظهر والعصر والعشاء مدرك

مطلق
 يجوز صلاة التقليل بعد الظهور
 والعشاء

مطلق
 سنة النجيز اذا فاتت بلا فرض لا يقضي

مطلق
 سنة النجيز اذا فاتت بلا فرض لا يقضي

مطلق
 يجوز قضاء السنة النجيز في كل وقت
 والجمع اليه في كل وقت

مطلق
 سنة النجيز اذا فاتت بلا فرض لا يقضي

فصل الجماعة لا يصلح بها واختلاف في مدركة الثلاث والآحق يعني ان من ادرك ركعة
 منها ادرك فضل الجماعة لوجود الاشتراك معهم لكنه لم يصلها جماعة اذ غابته الاكثر ولهذا
 لو حلف لا يصلح الظاهر مع الامام ولم يدرك الثلاث لا يحنث لان شرط حنثه ان يصلح
 الظاهر مع الامام وقد نفرد عنه بثلاث ركعات وان ادرك معه ثلاث ركعات ومات
 ركعة فمحل ظاهر الجواب لا يحنث لانه لا يحنث ببعض الحلو ف عليه بخلاف الآحق
 لانه خلف الامام حكما ولهذا لا يحنث في سابقه وذكره في الامة انه يحنث لان الاكثر
 حكم الكل وروى عن ابي يوسف ان الآحق ايضا لا يحنث الا ان يقول ان صليت بصلوة
 الامام وهو القليل كذا قالوا ولم يتفرعوا الجدر في ركعتين اقول وجه عدم التعرض له
 ان حكمه يفهم من حكم الطرفين فان مدركة ركعة اذا ادرك ركعة فضل الجماعة فاولى ان
 يدركه مدركة ركعتين واذا اختلف في كون مدركة الثلاث مصلية بالجماعة فاولى ان لا
 يصلح بها مدركة الركعتين فتدبر من ايسر الوقت يتلوخ قبل الفرض يعني ان من غاب
 الجماعة فاراد ان يصلح الفرض مفردا قبل بان يات من قال بعض شايخنا لا يات بها
 لانها انما ياتي بها اذا ادرك الفرض بالجماعة لكن الاصح ان ياتي بها وان غابته الجماعة
 اذا ضاقت الا اذا خاف الوقت في بتركه اقتدى به ركع فوقف حتى رفع راسه فانه الركعة يعني دو
 اقتدى بالامام ركع فوقف حتى رفع الامام راسه لم يدرك ركعة لغوات المراكبة
 فيه المستلزم لغوات الركعة بخلاف ركع حقة يعني اقتدى بالامام فركع قبل الامام فوقف
 حتى حقة امامه جاز خلا فانه لوجود المراكبة في جزء **باب قضاء الغوايت والترتيب**
بين الفروض الحقة والوتر اداء وقضاء فرض عملي يعني ما ينوت الجواز بغوته وقدر
 مرارا يعني ان الكل ان كان فائتا لا بد من رعاية الترتيب بين الفروض الحقة وكذا
 ان كان البعض فائتا والبعض وقتيا لا بد من رعاية الترتيب فيقضي الثانية قبل
 الاولى وتقدمها لا ترتيب بين الفروض والوتر لانه سنة عند الترتيب بين الفروض
 والسنة والاصل في لزوم الترتيب قوله من نام عن صلوة او نسيها فلم يذكرها الا وهو
 يصلح مع الامام فليصل التي هو فيها ثم يقضي التي تذكر ثم يقضي التي صلح مع الامام وقد صرح

بينها وبين الوتر وكذا

وقد صرح شراح الهداية بان جزم مشهور بتسقة العلماء بالقول فيثبت به الفرض العملي كما في الحديث
 الواردة في الحيازة فان صلح تزيح على قوله الترتيب بين الفروض حقة من الفروض والوتر فائتا
 قد استلخه فاداموا فوافقه ابا ج وحدثت عنهما بالتوقف لكن عند ابي يوسف قد
 وصف الفرضية وعند محمد رحمه الله اصل الصلوة ان ادرك فرضا سادسا صح الكل ان السنة
 عنده مع وصف الفرضية وان قضاءه الى تلك الغاية قبل ان يفسد بطل فرضية الحقة
 وتفسيره فاعلم انه ج كما كانت كذلك عند ابي يوسف قبل قضاءه لهما ان الحقة اديت مع
 قلنا بل بالترتيب فحدثت فلا تنقلب صحيحة والكثرة المحالة بالثا دس انما تؤثر فيه وفيما
 بعده حيث يصح ان اثنا في الحقة الماضية كما ان الكلب المعلم اذا ترك الاكل ثلاث مرات ثبت
 الحنث فيما بعد الثلاث لا فيما قبله في القول بفناء الحقة ملاحظة وجوب الترتيب فيما دون
 السنة وفي القول بالتوقف ان وجوب الترتيب انما هو في التليل دون الكثرة فلما احتل ان
 يؤدى الى ايسر فبلغ الى الكثرة فلا يراعي الترتيب فيصح الحقة وان يقضي الثانية قبل
 الاولى ويصح التليل فيراعي الترتيب فيفقط على ما يصح الجزم بالف ادع ان الكثرة الموجبة
 لسقوط الترتيب قائمة بمجموع السنة مستندة ايا اولها كسائر المستندات فكانت صلح الحقة
 حال سقوط الترتيب فوقيت صحيحة وانما لم يطل الاصل عند ابي ج و ابي يوسف لان بطلان
 الوصف بما يخصه لا يوجب بطلان الاصل كما في صوم كفاة معصرا اذا ايسر حيث لا يقع كفاة
 بل يصير مثلا ولم يجز من ذكر انه لم يوتر فزج على قوله بين الفروض والوتر وفيه خلاف
 لهما بناء على ان الوتر واجب عنده وسنة عندهما ويسقط الترتيب بوقت سنة من الفروض
 فان الثانية ج يبلغ حد الكثرة بخروج وقت الاولى حتى يكون واحد من الفروض مكرا
 فيصلح ان يكون سببا للتخفيف لسقوط الترتيب الواجب بين الفروض وبينها وبين غيرها
 والاصل فيه القضاء بالانعام حيث ثبت ان عليا رضي الله عنه اعلى عليه اقل من يوم وليلة ففرض
 الصلوات وعما رين يسار رضي الله عنهما وليلة ففرضاها وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما يوم
 وليلة فلم يقضها فدل ان التكرار معتبر في التخفيف ويسقط ايضا بضيغ الوقت فان بقي
 منه اقل الوقت ما يسح بعض الغايت مع الوترية يقضي ما يسح من الغايت مع ما الى

مطل في الاعمال

الوقتية كما اذا فاتت العشاء والوتر ولم يبق من وقت الفجر الا ما يسع خمس ركعات يقضي الوتر
ويؤدى الفجر عند ايح وكذا اذا فات الظهر والعصر ولم يبق من وقت المغرب الا ما يصل فيه
سبع ركعات يصل الظهر والمغرب ويسقط ايضا بالسيان فيعيد العشاء والسنة لا الوتر
من علم انه صلى العشاء بلا وضوء والاخرين به يعني ان من تذكر في الوقت انه صلى العشاء بلا وضوء
والسنة والوتر به فيعيد العشاء والسنة اذ لم يصح اداء السنة قبل الفرض مع انتهاء
اذت بالوضوء لا انها تتبع الفرض اما الوتر فصلوة مستقلة عنده فصح اداؤه لان الترتيب
بينه وبين العشاء فرض لكنه اذ الوتر يزعم انه صلى العشاء بالوضوء فكان نامسايات
العشاء في ذمة فقط الترتيب وعندهما يقضي الوتر ايضا تبعاً للفرض لانه سنة عندهما
ويسقط ايضا بالنظر المعبر فاذا صلى الظهر ذكر الترتيب في الفجر فاذا قضى الفجر وصلى
العصر ذكر الترتيب جاز العصر تفرغ على قوله والنظر المعبر فانه اذا صلى الظهر وهو
ذاكر انه لم يصل الفجر فانه اذا قضى الفجر وصلى العصر وهو ذاكر للظهر يجوز العصر اذ
فاية عليه في ظنه حال اداء العصر وهو ظن معتبر لانه مجزئ فيه ذكره الترتيب اجتمعت
الحديث والقديمة جازت الوقتية بتذكر الحديثة ولا يعود الترتيب بعد الكثرة الى
القلة ليصح وقت من ترك صلاة شهر مثلاً حتى سقط الترتيب فاحجب بوقت الوقتيات ترك
وقوله ليصح الفجر تفرغ على قوله اجتمعت الحديثة والقديمة اي فانه اذا اخذ بؤدى
الوقتيات صار فوائت الشهر قديمة وهي سقطت الترتيب فاذا تركه فضا يجوز مع ذكره
اذا وقت او قضى صلاة شهر الا واحدة او اثنين عطف على قوله ترك صلاة شهر وتفرغ
على قوله ولا يعود الترتيب اي ويصح وقت من قضى صلاة شهر الا واحدة او اثنين فانه
اذا قضى كذلك قلت الفوائت ولا يعود الترتيب فيصح اداء الوقتية وعن بعض
المشايخ ان قلت بعد الكثرة عاد الترتيب زجراله عن التهاون بالصلاة والاول اختيار
شخص الائمة وفي الاسلام وتقال ابو حفص الكبير وعليه الفتوى اذا كثرت الفوائت فاشغل
بالقضاء يحتاج اليه تعيين الظهر والعصر ونحوهما ويؤدى ايضا ظهر يوم كذا وعصر يوم
كذا اذ عند اجتماع الظهورين في الذمة لا يتعين احدهما فاختلاف الوقت كاختلاف السبب

واختلاف الصلوة فان اراد تسهيل الامر عليه فليؤى اول ظهر عليه او اخره من اخر
ظهر عليه فاذا نوى الاول فصل في ابلية بصير اوله ولا وكذا لو نوى اخر ظهر عليه وصلى
فما قبلها بصير آخر فيحصل التعيين كذا الصوم اي كما يحتاج الى التعيين في الصلوة يحتاج
اليه ايضا في الصوم لو كان ما عليه من القضاء من رمضان فيؤى اول صوم عليه من رمضان
الاول او الثاني او اخر صوم عليه من رمضان الاول او الثاني والاى وان لم يكن من
رمضانين فلا يحتاج الى التعيين حتى لو كان عليه قضاء يومين من رمضان واحد يقضى يوما ولم يقين
جاز لان السبب في الصوم واحد وهو الشهر وكان الواجب عليه اكمال العدد والسبب في
الصلوة مختلف وهو الوقت وباختلاف السبب يختلف الواجب فلا بد من التعيين كذا في الخلاصة
قال في التنبه وفي جمع الفتاوى اذ قضى الفايضة ينبغي ان يقضيها في بيته لا المسجد حتى
لا يفت الناس على ذلك لان ما فيه الصلوة عن الوقت معصية فلا ينبغي ان يطاع عليه غيره وفي
الخلاصة رجل فاته صلوة كثيرة في حالة القعدة ثم مرض مرضاً يصرفه الوضوء وكان
يصلى باليتم او لا بقدر على الركوع والسجود ويصلى بالايام فادى الفوائت في المرض
بهذه الصفة جاز ولو صح وقد روى على القضاء يسقط القضاء **باب صلاة المريض**
اذا عذر القيام لمريض حصل قبلها من الصلوة او فيها او خاف زيادته من المرض
توفاً بطول البرية اي بسبب القيام او خاف دوران الرأس او يجد القيام الكثرة يتركه جاز
اذا عذر كيف شئت من الترتيب وغيره صلى فاعداً ركوع وسجود وان قدر على بعض القيام قام
بان كان قادراً على التكبير قائماً او على التكبير وبعض القراءة فانه يؤمر بالقيام قال شمس الائمة
هو المذهب الصحيح ولو ترك هذا اجنب ان لا يجوز صلوة وان عذر اي الركوع والسجود ولا القيام
او حتى فاعداً هو افضل من الائمة قائماً ولكن سجوده احقق من ركوعه لان الائمة قائم مقامهما
فاخذ حكمهما ولا يرفع اليه شئ وحقق حكمه او سجد على ما لا يجد تحججه ولا يستقر عليه جهته جاز
لوجود الائمة والا فلا وان عذر اي القعود او حتى سلقاً ورجلاً نحو القبلة لقوله عليه
السلام يصلى المريض قائماً وان لم يستطع فقعاً وان لم يستطع فقعاً ففاه يومى اي
فان لم يستطع فانه حتى يقول العزيمة ينبغي ان يوضع تحت راسه وسادة ليثبت القعدة ويمكن

فان عذر من الصلوة
فان عذر من الصلوة
فان عذر من الصلوة

ليسجد عليه لقوله
دخلى عليه عائد الى قدرته
ان يسجد على الارض فليجهد والا
فأدبره ولو رفع اليه شئ

الحج المقدر
والحج
احذر

من الایاء او حقيقة الاستلقاء تمنع الایاء للصحة فكيف لم يرض كذا في الكافي وان تعدد الایاء
 اقررت بصلوة فيه اشارة الى انها لا تقطع ولا يومي بعينه ولا يجابيه ولا يقبلها رونا
 وفيه خلاف فخر مريض في صلوة يومه بما قدره من ركعات حتى يصح بعض صلوة قائما ثم مضى بها
 قاعدا يركع ويسجد او يومي ان لم يقدر على الركوع والسجود او مستلقيا ان لم يقدر
 على القعود لانه بنى الادنى على الاعلى كافتاء المومني بالنعيم مع فيها اي الصلوة ركع
 وسجد قاعدا يعني فريضه عن القيام فصل قاعدا يركع ويسجد اذ صح فيها بنى قائما
 لان البناء كالافتاء والقيام يقتضي بالافتاء فكذا المنفرد بيني اخر صلوة على اولها وموم كذا
 اي صح في الصلوة لا يبني بل يستأنف لان افتاء الركع والركع بالموم لم يجز فكذا البناء
 للصلوة انما يجوز ان يتكلى على شيء كوعك او حائط او يقعد ان اعني لانه عذر جهنا مستل
 مسئلة القعود ومثله الانكسار وكل على نوعين عذر وبلا عذر اما الانكسار بعذر فغير مكروه
 اجماعا وبغير عذر كذلك عند ابي حنيفة وعندهما مكروه واما القعود بعذر فغير مكروه
 وبغير عذر حرام زكروه عذره ولم يجز عندهما حتى او اعني عليه يوما وليد وقضى الخمس وان
 زادت وقت صلوة لا لا ذكرنا في باب قضاء الغوايب ان عليا رضي الله عنه اعني عليا قتل
 من يوم وليلة فقضى من وعار بن بامر رضي الله اعني عليه يوما وليد فقضى من
 وعبد الله بن عمر رضي الله اعني عليه اكثر من يوم وليد فلم يقض من فذل ان
 انكسر امر معتبر في التحقير والمجنون كالانعام فيما رواه ابو سليمان هو القعود والواجب
 لا ما نقل عن ابن يوسف ان المعتبر الزيادة من اوقات اى اللازمة لا ما نقل
 اهل النجوم زال عقله بالسنج او الحمر لزمه القضاء وان طال اى زوال العقل
 لان سقط القضاء عرف بالانكسار اذ حصل بآفة سامة فلا يقاس عليه
 ما حصل بفعله فطعت يده ورجلاه من المرفق والكعب لفت
 ونشر لاصلوة عليه كذا في الكافي وقيل ان وجهه ما يوضعه بامرته غسل وجهه
 وموضع القطع ونمى راسه والاوضع وجهه ورأسه في الماء او مسح
 وجهه وموضع القطع على جدار فيصلي كذا في التار حاشية **باب الصلوة على الدابة**

قوله اعني ان تعبد
 وهو قيد للمسئلين
 حرق

قصر
 كل موضع يجوز للصلاة فيه ان في ذلك الموضع وهو خارج عن ان مقامه سواء
 كان مقامه مصر او قرية كما سبأ في صلوة المسافر جاز فيه ان ذلك الموضع التطوع لم اى
 للمسافر وغيره عليها الدابة بالياء حيث توجهت الدابة قبله كان اوله ولو بلا عذر ان جاز
 التطوع فيه كما تقدم بسلام العذر وجاز فيه المكتوب به ان بعد قال قاضي حان اذا صلى
 على الدابة بعد ان لم يقدر على ابقائها جاز الایاء عليها وان كانت تسير وان قدر لم يجز
 لاختلاف المكان بسيرة وفي القسبة اذا سبها راكبها لا يجز به الفرض ولا التطوع وهو ان
 العذر ان يخاف في السراويل على نفسه او دابته من سبع او لصوص او كان في طريق ولا يجد مكانا
 جافا او كان عاجزا كبيرا او ضعفا فراجعه او نحو ذلك ودابته جوج لو نزل لا يركب
 بلا عذر كذا في الظهيرة او كان في البادية على الرحلة والقافلة شربا فانه يخاف على نفسه
 وشيابه لو نزل كذا في الكافي وينزل للوتر وعند هلال كالباب **باب الصلوة في السفينة**
 الاصل فيها ما روى انه صلى الله عليه وسلم لما بعث جعفر بن ابي طالب رضي الله عنه الى
 الحبشة امر ان يصلي في السفينة قائما الا ان يتكلى يخاف الغرق وعن سويد بن غنيم قال
 قال سالت ابا بكر وعمر رضي الله عنهما عن الصلوة فيها فقالا لان كانت جارية فصل قاعدا وان كانت
 راسية فصل قائما يتوجه المصلح فيها القبلة بان يدور اليها كيف ما دارت السفينة عند الا
 في الصلوة لانه يكتفى بالاستقبال من غير مشقة بخلاف الدابة اذ لا يكتفى بالاستقبال اى القبلة مع سير
 الدابة القادر على القيام في السفينة والقادر على الخروج عنها صلى قاعدا فيها نزل ونشر
 ان القادر على القيام فيها صلى قاعدا والقادر على الخروج عنها صلى فيها جازت تلك الصلوة
 يعني ان القضاء لا يلزم لان الغالب العجوز والسوداء والعمى والغالب كالكاين كنه ترك
 الافضل والافضل القيام في الاول والخروج في الثاني لا يجوز الصلوة قاعدا في المروطة في
 الشط بالاجماع الا ان يدور راسه في يجوز لا يقدر اهل السفينة بامام في سفينة اخرى
 اختلاف المكان الا ان يقدر نافع يجوز لا تخاد المكان كما بخلاف ما اذا كانا على الدابتين او
 القعد على الشط والامام فيها الى السفينة او بالعكس لو كان بينهما مانع من الافتاء كالحا
 كالطريق او طابئة من الزهر لم يجز الافتاء والا جاز والله اعلم و**باب المسافر يومين**

قوله اعني ان تعبد
 وهو قيد للمسئلين
 حرق
 كل من العارض متعلق
 بغيره
 لا يثبت الا على ما في المتن

من جاور بيوت مقامه الى موضع اقامته اعم من البلد والقرية فان الخارج من قرية للسفر
 سافر ايضا هذه العبارة احسن من قولهم بيوت بلدة جمع البيوت اذ لو قيل امامه بيت لا يكون
 سافرا قاصدا قطع مسافة فن جاور ولم يتعد او قصد ولم يجاوز لم يكن سافرا قطع
 ان من شان تلك المسافة ان تقطع سيرا وسطا اعتبر في الوسط للسير الابل والراجل
 وللجرا عند الريح والليل ما يليق به في ثلاثة ايام مع الاستراحات معنى قول علي بن ابي
 ابي مزة السفر مسيرة ثلاثة ايام ولها بها السير الذي يكون في ثلاثة ايام ولها بها مع الاستراحة
 التي يكون في خلال ذلك لان المسافر لا يمكنه ان يمضي دائما بل يمضي في بعض الاوقات ويستريح
 في بعضها ويأكل ويشرب كذا في المحيط ولكن الثياب التي من اوقات الاستراحة تركت في بعض
 الكتب ذكرت في بعضها وبغير خص له ان للسافر ولو كان عاصيا فيه ان سفره كقطع الطريق
 وعقوق الوالدين وسف المراهة للرجع بلا حرم وسفر العبد الا بقر من مولاه وعند الشافعي
 هذا السفر لا يبيد الرخصة قصر الفرض الرباعي فاعل به خص فيه بالفرض اذ لا قص في السن
 وبالرباعي يخرج الفح والمغرب لما روي عن عائشة رضي الله عنها ان الصلوة فرضت
 في الاصل ركعتين فلما قدم النبي عم وسلم المدينة ختم اليها كل صلوة مثلها غير المغرب فانها وتر
 النهار ثم زيدت في الحضر واقتضت في السفر حتى يدخل مقامه غايه لقوله وبغير خص اذ بيوت
 اقامته نصف شهر او اكثر ببلد او قرية فبقيت لها اشعار بان نية الاقامة لا تنقطع في المغاور
 كما ذكرت في الهداية لكن قال في الكافي قالوا هذا اذا سار ثلثة ثم نوى الاقامة في غير موضعها
 فان لم يسو ثلثة قطع فيقصر الى اذ كان مدة الاقامة مقدرة بنصف شهر لم يصح نية
 الاقامة فيما دونه فيقصر ان نوى الاقامة في اقل منه الى من نصف شهر او فيه لكن موضعين
 مستقلين كذا ومنه فان بقصر اذ لا يصير مقبلا فاما اذا تبع احدهما الاخر بان كانت القرية
 قريبة من المصر بحيث يجب الجمعة على ساكنها فانه يصير مقبلا بنية الاقامة فيهما فيتم بدخول
 احدهما لانها في الحكم كوضع واحد كذا في التختة او دخل بلدة ولم ينو الى الاقامة ثم لم يعل
 عزم ان يخرج غذا او بعد غد وفي سنين فانه ايضا يقصر وعسكر عطف على غير يقصر ان
 يقصر عسكر دخل دار الحرب ونوايا الى الاقامة بدار الحرب نصف شهر او اكثر وان حاصر

من جاور بيوت مقامه الى موضع اقامته اعم من البلد والقرية فان الخارج من قرية للسفر سافر ايضا هذه العبارة احسن من قولهم بيوت بلدة جمع البيوت اذ لو قيل امامه بيت لا يكون سافرا قاصدا قطع مسافة فن جاور ولم يتعد او قصد ولم يجاوز لم يكن سافرا قطع

من جاور بيوت مقامه الى موضع اقامته اعم من البلد والقرية فان الخارج من قرية للسفر سافر ايضا هذه العبارة احسن من قولهم بيوت بلدة جمع البيوت اذ لو قيل امامه بيت لا يكون سافرا قاصدا قطع مسافة فن جاور ولم يتعد او قصد ولم يجاوز لم يكن سافرا قطع

من جاور بيوت مقامه الى موضع اقامته اعم من البلد والقرية فان الخارج من قرية للسفر سافر ايضا هذه العبارة احسن من قولهم بيوت بلدة جمع البيوت اذ لو قيل امامه بيت لا يكون سافرا قاصدا قطع مسافة فن جاور ولم يتعد او قصد ولم يجاوز لم يكن سافرا قطع

من جاور بيوت مقامه الى موضع اقامته اعم من البلد والقرية فان الخارج من قرية للسفر سافر ايضا هذه العبارة احسن من قولهم بيوت بلدة جمع البيوت اذ لو قيل امامه بيت لا يكون سافرا قاصدا قطع مسافة فن جاور ولم يتعد او قصد ولم يجاوز لم يكن سافرا قطع

وان حاصر حصنا فيها اى دار الحرب لانها ليست موضع الاقامة لانهم بين القرار والفرار
 لكن من دخل فيها باساين ونوى الاقامة في موضع الاقامة صح كذا في الكافي الثانية او نوايا
 بدارنا وحاصر البغاة في غير موضعها الى موضع الاقامة فانهم ايضا يقصرون ولا يجوز
 اقامتهم لا اهل اخصية عطف على غير يقصر ان لا يقصر الصلوة اهل اخصية كالاعراب والا
 وهو جمع جبار وهو بيت من دبر او صوف تؤوي الى الاقامة في موضع خمسة عشر يوما في
 الصحاح اخر از عماد قيل لا يجوز اقامتهم بل يقصرون لانها لا يصح الا في الامصار والقرى والصح
 الفقه به ما روي عن ابي يوسف ان الرعاة ان كانوا في رحال في المغاور كانوا مسافرين
 الا اذا نزلوا مرسعا وعزموا على الاقامة فيه خمسة عشر يوما فانه استحسان ان جعلهم مقبين
 وان لم يقصر عطف على قوله فيقصر والضمير للسافر ان لم يقصر الممسك بل اتم الاربع فان قصد
 الاولى ثم قرصه لان فرضه ثنتان فالقعدة الاولى فرض عليه فاذا وجدت يتم فرضه ولكنه
 اساء لتأخير السلام وتركه واجب تكبيرة الافتتاح في النفل وشبهة عدم قبول صدقة
 الله تعالى لان القصر عندنا رخصة استطاق وحكمه ان ياتم العامل بالضرورة وما زاد على
 الركعتين نفل والا لكان وان لم يقصر الاولى بطل فرضه وانقلب الكل نفلا لما عرفت انه
 ترك الفرض عن الحسن بن حي افتتحها المسافر بنية الاربع اعادة حتى ينتهيها بنية الركعتين
 قال الرازي وهو قولنا لانه اذا نوى اربعاً فقد خالف فرضه كنية الفجر اربعاً ولو نوايا
 ركعتين ثم نوايا اربعاً بعد الافتتاح فهي ملغاة كمن افتتح الظهر ثم نوى العصر كذا في شرح
 الرازي واختلف في السن فقيل الافضل هو الترك تركضا وقيل تركضا وقال الرازي وان
 الفعل حال النزول والترك حال السير وقيل يصلي سنة الفجر خاصة وقيل سنة المغرب
 ايضا كذا في المحيط اقتدل مسافر بمقيم في الوقت صح اقتداؤه وانما ما شرع فيه لان قصد
 الاقتداء من المسافر بالمقيم يكون بمنزلة نية الاقامة في حق وجوب التكليف لا بعده فيما يقصر
 لا يقتدل المسافر بالمقيم بعد الوقت في فرض يتغير بالسفر وهو الرباعي واحترز به عن الفجر
 والمغرب فان اقتداه به فيما يصح في الوقت وبعد وانما لم يصح بعد الوقت فيما يتغير
 لاستزاده بناء الفرض على غير الفرض حكما اما في القعدة ان اقتدل به في الشفع الاول اذا

من جاور بيوت مقامه الى موضع اقامته اعم من البلد والقرية فان الخارج من قرية للسفر سافر ايضا هذه العبارة احسن من قولهم بيوت بلدة جمع البيوت اذ لو قيل امامه بيت لا يكون سافرا قاصدا قطع مسافة فن جاور ولم يتعد او قصد ولم يجاوز لم يكن سافرا قطع

من جاور بيوت مقامه الى موضع اقامته اعم من البلد والقرية فان الخارج من قرية للسفر سافر ايضا هذه العبارة احسن من قولهم بيوت بلدة جمع البيوت اذ لو قيل امامه بيت لا يكون سافرا قاصدا قطع مسافة فن جاور ولم يتعد او قصد ولم يجاوز لم يكن سافرا قطع

من جاور بيوت مقامه الى موضع اقامته اعم من البلد والقرية فان الخارج من قرية للسفر سافر ايضا هذه العبارة احسن من قولهم بيوت بلدة جمع البيوت اذ لو قيل امامه بيت لا يكون سافرا قاصدا قطع مسافة فن جاور ولم يتعد او قصد ولم يجاوز لم يكن سافرا قطع

من جاور بيوت مقامه الى موضع اقامته اعم من البلد والقرية فان الخارج من قرية للسفر سافر ايضا هذه العبارة احسن من قولهم بيوت بلدة جمع البيوت اذ لو قيل امامه بيت لا يكون سافرا قاصدا قطع مسافة فن جاور ولم يتعد او قصد ولم يجاوز لم يكن سافرا قطع

اذ القعدة فرض عليه لا على الامام او في حق القراءة ان اقتدى به في الشفع الثاني فان القراءة
 فيه فقل على الامام فرض على المتقدي وتام تحقيقة شرح تلخيص الجاه الكبير وعلمه
 ان اقتداء المقيم بالمسافر فيهما اي الوقت ويعد لان حال المقيم لا يتغير عما كان في الوقت
 فانه لو اقتدى بالمسافر في الوقت كان في حق القعدة اقتداء المتنقل بالمنزلة وكذا لو اقتدى
 بعد الوقت ثم ان المقيم المتقدي بالمسافر اذا قام ايا الاقام لا يقرأ في الاصح لانه لا لاحق
 حيث اذكر اول صلوة مع الامام وفرض القراءة صار مؤدك بقراءة امامه بخلاف المسافر
 بالشفع الاول فانه يقرأ فيه وان قراء الامام في الشفع الثاني لانه اذكر قراءة ثانية وان لم
 المقيم المتقدي بالمسافر لانه لم يقرأ في سفره بالنسب وقال حين سلم اتوا صلواتكم يا اهل مكة
 فانما قوم سفر ونزيب ان يقول الامام المسافر اتوا صلواتكم فانما سفر كما قال في السفر
 والخضر لا يتغير ان الثانية ان اذا قضى فاية السفر في الخضر فيقصر واذا قضى فاية الخضر
 في السفر يتم والعبرة في تغير الفرض باجر الوقت فان كان في آخره مسافر اوجب عليه ركعتان
 وان كان مقيما اوجب عليه اربع لانه المعتبر في السببية عند عدم الاداء قبله كما تقرر في
 الاصول يبطل الوطن الاصل بملك فقط ويبطل وطن الاقامة بمثل والسفر والاصل الوطن
 الاصل هو المكن ووطن الاقامة موضع نوله ان يتمكن فيه خمسة عشر يوما او اكثر من
 غير ان يتخذ مسكنا فاذا كان لشخص وطن اصلي فان اتخذ وطنا اصليا آخر سواء بينهما
 مدة السفر ولا يبطل الوطن الاصل الا في حقه لو دخله لا يصير مقيما الا بالنية ولا يبطل
 الاصل بالسفر حتى لو قدم المسافر اليه بغير مقيما بغير الدخول واما وطن الاقامة
 فيبطل بمثل حتى لو دخل وطن اقامة اتخذ وطنا بعد الاول ليس بينهما مدة السفر لا يصير
 مقيما الا بالنية وكذا اذا سافر عنه او انتقل اليه ووطنه الاصل العبرة بنية الاصل لا بالبيع
 يعني اذا نزل الاصل السفر والاقامة يكون البيع كذلك ولا يحتاج اليه النية استقلال
 كالمائة مع زوجها فانها تكون تباع اذا كانت مستوفية لهما ولو لا تقصير نية كذا في
 الحيط والعبد مع مولاه والحجوة مع الامير الذي يملك عليه ورزقه منه وشبه الامير مع
 الخليفة الخليفة والاجر مع من استأجره ورزقه من السلطان اذا سافر قصر الاطراف

لا يجوز ان يكون
 في السفر

والجندى ساء

اذا طاف في ولاية من غير ان يقصد ما يصل اليه في مدة السفر فانه لا يكون مسافرا او
 طلب العدة ولم يعلم ان يدركه فانه ايضا لا يكون ح مسافرا ذكره قاض خان وفي الرجوع
 يقصر ان كان بينه وبين منزله مسيرة سفر كافر وصبي مع ابيه الى اخره جاقاصدين
 مسيرة ثلاثة ايام فضاء قاسم الكافر وبلغ العقب وسبهما وبين منزلهما الى مقصد هما الى
 بالسفر اقل من المدة قالوا ان عامة المشايخ المقيم يقصر فيما بقي من السفر والصبي يتم لان
 نية الكافر معتبرة فكان مسافرا من الاول بخلاف الصبي فانه من هذا الوقت يكون مسافرا
 والفرض ان الباقي ليس بمدة السفر وقيل يمان بناء على عدم العبرة بنية الكافر ايضا
 وقيل يقصر ان بناء على تبعية الابن للاب **المسافر باب الجمعة** وهي فرض تقوله تعالى
 فاسعوا الي ذكر الله والامر بالسعي الى الشيء خالبا عن الضارف لا يكون الا لاجابه شرط
 فتحملها المصنف فلا يجوز في القرن خلافا لما في وهو لا يسع كبر مساجد اهل بيته
 من يجب عليه الجمعة لاشكائه مطلقا او ماله مفت ذكروا قاض خان وامير وقاض يقصر
 الاحكام ويقيم الحد وكل المعتبرين منقول عن ابن يوسف والاول اختيار الكرخي
 والثاني اختيار البلخي وقفاؤه عطف على المصنف والضربة وهو ما اتصل به اهل المصنف
 معدا لمصالح كركض الدواب وجمع العسكر والخروج للزمن ودفن الموتى وصلوة الى
 الجيزة وخروج ذلك وشرط صحته كما في السلطان او من امره السلطان باقامة الجمعة ما
 واما المصنف فجمع ال اقام الجمعة بام خليفة الى الميت او صاحب الشرط بفتح الشين والراء
 بمعنى العلامة وهو الذي يقال له بالجمعة يسمى به لانهم جعلوا لانفسهم علامة يعرفون بها
 او القاضي جاز لان امر العامة مفوض اليهم ذكره قاض خان ولا جبرة لنصب العامة الا
 اذا لم يوجد من ذكر من خليفة الميت او صاحب الشرط او القاضي وجازت الجمعة بمعنى في
 الموسم للخليفة او امير الحجاز وهو السلطان بملك فقط قيد للجموع الى لا يجوز بغيره
 ولا بمعنى في غير الموسم ولا بمعنى في الموسم لا امير الموسم وشرط صحته ايضا وقت الظهور فيبطل الجمعة
 بخروجها وقت الظهور فيقبض الظهور ولا يقيم الجمعة وشرط صحته ايضا الخطبة في وقت
 وعندهما لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة وعند الشافعي لا بد من خطبتين يشمل كل منهما على

قوله ومن امر السلطان بشعر
 ان الاستدانة من السلطان
 او ما يقوم مقامه للخطبة
 واجب ولا يجوز الجمعة بدون
 الاستدانة اصلها

على الخيرة والصلوة والوصية بالتقوى والأول على القراءة والثانية على الدعاء للمؤمنين قبلها
 والجمعة إلى الجمعة وقترها فلو صلوا بلا خطبة أو بغيرها بعد الصلوة أو قبل الوقت بطلت
 الجمعة فتشاد في وقتها وشرط صحته أيضا الجماعة وأقلها ثلاثة رجال سواء الإمام كان
 نورا أو لا تفرق الجماعة قبل جوده أن الإمام بطلت الجمعة لا تشاء شرطها وزم الأبد بالظهر
 وإن بقي ثلاثة أو ثلثة أو بعد جوده أنها لأن الجماعة شرط الاعتقاد وقد انعقدت فلا يشترط
 دوامها أنها ليست شرطاً له وشرط صحته أيضا الأول العام أن يأذن الأمير للناس
 إذا ناعا ما حتى لو غلق باب قصره وصلى بأصحابه لم تجز لأنها من شعائر الإسلام وخصايص
 الدين فيجب إقامتها على سبيل الأشهر وإن فتح باب قصره وأذن للناس بالدخول جاز
 وكراهية لم ينقض حق المسجد الجامع وشرط وجوبها عطف على قوله شرط صحته الإقامة بصر
 والجمعة والحكمة والذكورة والبلوغ والعقل وسلامة العين والرجل ففقد أي فاقدهن
 الشرط ونحوه كالحنفي من السلطان الظالم والمسيحون أن صلا ما يقع فرضاً لأن السقوط لا جلي
 تخفيفاً فإذا تجدد جاز عن فرض الوقت كالمسافر إذا صام جازت الجمعة في مواضع في
 مصر وهو قول إمام ومذهب الأصح لأن الاجتماع في موضع واحد في مدينة كبيرة حرجاً كثيراً
 وهو مدقوع الصالح للإمامة في غير ما صالح فيها فجازت للمسافر والعبد والمرضى وقال زفر
 لا يجوز لأنها غير واجبة عليهم كالصبي والمرأة ولنا أنهم أهل الإمامة وإنما سقط عنهم الوجب
 تخفيفاً للرخصة فإذا حضر وأبى فرضاً كالمسافر إذا صام بخلاف الصبي لأنه غير أهل و
 والمرأة لأنها لا تصلح إماماً للرجال وتنعقد الجمعة بهم إلا بحضورهم حتى لو لم يحضر غيرهم
 جازت لأنهم صلحوا للإمامة فأولى أن يصلحوا للاقتداء وكراهية يومها إلى الجمعة بمصر احتراز
 عن التعارض ظهر معذور وسجون ومسافر وأهل مصر فاشترط الجمعة بجماعة متعلق بقوله
 ظهر معذور وإنما كره لأنه من الإخلال بالجمعة لأنها جامعة للجماعات بخلاف أهل البيوت
 إذا لجمعة عليهم ولو صلوا أجزاءهم لاستجماع شرائطه ومنه يعلم كراهية ظهور غير المعذور بغيره
 الأولى وكراهية ظهور غيرهم أي غير المعذور والمسيحون والمسافر قبلها إلى الجمعة لأنه من الإخلال
 ما نسمع وإرادته أن يحضر فأسرى إليها والإمام فيها إلى الصلوة بطلت ظهره ويجوز سعي إليها

كالحنفي

والصحيح أن الجمعة لا تجزى إلا بحضور جماعة من أهل البيت

والصحيح أن الجمعة لا تجزى إلا بحضور جماعة من أهل البيت

إليها سواء أدرك أو لا وقال لا يبطل حتى يدخل مع الإمام لأن السعي دون الظهور فلا ينقضه
 بعد تمامه والجمعة فوقه فتستقصه فصار كالنوبة بعد فراغ الإمام ولأن السعي إلى الجمعة
 من خصايص الجمعة فينزل منزلتها في حق انتقاض الظهور احتياطاً بخلاف ما بعد الفراغ
 منها لأنه ليس بسعي إليها ولا بعينه ومدرستها في الشهاد أو سجود السهو يجمها لأن من أدرك
 الإمام يوم الجمعة صلى معه ما أدركه وبني عليه الجمعة عند ما لقوله صلى الله عليه وسلم ما أدركتم
 فصلوا وما فاتكم فاقضوا وقال من أدرك مع أكثر ركعة الثانية بني عليها الجمعة وإن
 أدرك أقلها بني عليها الظهور لا يستلزم الإمام للخطبة أصلاً والصلوة بدءاً يعني أن الإختلاف
 للخطبة لا يجوز أصلاً والصلوة ابتداءً بل يجوز بعد ما أحدثت الإمام وهذا معنى ما قال
 في الهداية في كتاب أدب القاضي بخلاف المأثور بإقامة الجمعة حيث يستلزم لأنه على
 شرف الفوات لتوقته فكان الأمر به إذا ما بالاختلاف وقد قال شراحه يجوز له أن يستلزم
 لأن أداء الجمعة على شرف الفوات لتوقته بوقت يفوت الأداة بانقضائه فكان الأمر
 من الخليفة إذا ما بالاختلاف دلالة لكن إنما يجوز إذا كان ذلك الغير يسمع الخطبة لأنها من شرط
 افتتاح الجمعة وجهه أن الخطبة والإمامة بعد ما من أفعال السلطان كالتصديق فلم يجز لغيره
 إلا بأذنه فإذا لم يوجد لم يجز وتحتية ما قال الشيخ أبو القاسم شرح الجامع الكبير لا يجوز
 استخلاف القاضي إلا إذا فوض السلطان ذلك إليه لأنه استغناء القضاء بالأذن في حق
 ما لم يؤذن بقوله ما كان قبل الأذن ويجوز استخلافه بعد ما فوض إليه لأنه ملك ذلك بأذن
 السلطان كما ملك القضاء بنفسه بين الناس وأما هذا بالوكيل بالبيع إذا وكل غيره بجملة
 المستعير حيث كان له أن يغير لأن المنافع يحدث على ملكه فيملك ذلك من غيره فيكون
 متصرفاً بحكم الملك بخلاف ما نحن فيه فإنه متصرف بحكم الأذن فيملك بقدر ما أذن له ثم قال
 وغيره مشايخنا عن هذا وقالوا من قام مقام غيره لغيره لا يكون له أن يقيم غيره مقام نفسه من
 قام مقام غيره لنفسه كان له أن يقيم غيره مقام نفسه والقسم ما يتألفان قبل بل يجوز خطا
 النائب بحضور الأصل عند عدم الأذن كما جاز حكم النيابة وتصرف الوكيل عند حضور القاضي
 والموكل عند عدم الأذن قلنا لا لأن مدارهما حضور الركن فإذا وجد جاز بخلاف الجمعة إذا لم يدخل

والصحيح أن الجمعة لا تجزى إلا بحضور جماعة من أهل البيت

المعنيين

للرأي في اقامتها الا اذا اذن اي لا يجوز اختلافهما الا اذا كان ما دوننا من السلطان للسلطان
 للاختلاف في يجوز ذلك وهذا مما يجب حفظه فان الناس عنه غافلون بالاذان الاول
 وجب السعي وكثرة السعي لقوله تعالى اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله
 وزروا البيع وقيل بالاذان الثاني لان الاول لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم والاول
 اصح اذ وقع بعد الزوال لانه لو توجه عند الاذان الثاني لم يكن من السنة قبلها ومن استماع
 الخطبة بل يحكي عليه فوات الجمعة لم يتل وحرم البيع ذكر ان قال في الهداية في وجوب
 السعي وحرم البيع لان البيع وقت الاذان جائز ولكنه مكروه كما تقرره كتب الفروع
 والاصول ولهذا اورد بعض الشراح لفظ الكراهية بدل الحرمة ونحوه خروج الامام اى
 صعوده الى المنبر حرم الصلاة والكلام ايا تمام الصلاة لم يتل ايا تمام الخطبة كما قال
 في الهداية لما صرح في المحيط وغاية البيان انها يكره ان من حين يخرج الامام ايا ان يفرغ
 من الصلاة ومن كان في صلاة وان كانت سنة الخطبة بقطع على رأس الركعتين فان
 صلى ركعة فم اليها ركعة اخرى وسلم وان كان في الثالثة اتم الرابع فاد جلس على المنبر
 اذن بين يديه وسن ان يخطب خطبتين بينهما جلسة فاما طاهر لانه لما توارى المتوارى
 وانهم بعد تمامها لا ينبغي ان يصلي غير الخطبة لان الجمعية مع الخطبة كشئ واحد فلا ينبغي
 ان يقربها اثنان وان فصل جاز خطب حتى ياذن السلطان وصلى بالبحر جاز كذا في الخلاصة
 لا يسمع في السفر يومها اذا اخرج من غير ان البلد قبل خروج الوقت الى وقت الظهر لان
 الجمعة اتا يجب في آخر الوقت وهو مسافر في القرون اذا دخل المصلي يوم الجمعة ان
 نوى ان يكث ثمة يوم الجمعة بزمه الجمعة وان نوى ان يخرج من ذلك اليوم قبل الوقت
 او بعده لا الجمعة عليه لانه في الاول صار كواحد من اهل المصلي في ذلك اليوم وفي الثاني لم
 يصير واذا قدم المسافر المصلي يوم الجمعة لا يزمه الجمعة ما لم ينو الاقامة حصة عشرة يوما
 قاله قاض حان كل بلدة فتحت بالسيف عشوة يخطب الخطيب على منبره بالسيف يبرهن
 انها فتحت بالسيف فاذا رجعتهم عن الاسلام فذلك باقي في ايدي المسلمين فقاتلوكم حتى
 ترجعوا الى الاسلام وكل بلدة اسلم اهلها فوعا يخطب الخطيب فيها بلا سيف ومدينة
 طومنا

ومدينة الرسول صلى الله عليه وسلم فتحت بلا سيف فيخطب الخطيب بلا سيف ومكة
 فتحت بالسيف فيخطبون بالسيف كذا في التارحانية **باب العيدين يجب صلواتهما**
 على من يجب عليه الجمعة بشرائطها وجوزها رواية عن ابي جعفر وهو الاصح وما نقل عن ابي
 قال عيدين اجتماع يوم واحد فالاول سنة والثاني فريضة ما قول با وجوبها ثبت
 بالسنة سوى الخطبة فانها ليست من شرائط العيد بل سنة وهي بخلاف خطبة الجمعة
 بان الجمعة لا تنقض بدونها بخلاف العيد وبانها في الجمعة متقدمة على الصلاة بخلاف العيد
 ولو قدمها في العيد ايضا جاز ولا يبعد الخطبة بعد الصلاة كذا في العناية وتقدم على صلوة
 اجتماع الجمعة اذا اجتمعوا وان كان الناس بخلافه وتقدم صلوة الجمعة على الخطبة كذا في
 النية وفيه يوم الفطر الاكل قبل الصلاة والاستسكان والغسل والتطيب وليس
 احد الشيا لان صلى الله عليه وسلم كان يفعل كذلك وفي يوم النحر لا يخلو حتى يرجع فيأكل
 من الضحية واداء الفطرة ثم الخروج الى الجاية لقوله صلى الله عليه وسلم اغتسلوا عن المسئلة في مثل هذا اليوم
 في التجيل تفرغ قلب الفقير للصلاة والخروج اليها سنة وان وسعهم المسئلة فلا بأس
 باخراج النية اليها في زمانها كذا في الاحتيار وكبيره هو اذ يطرحها حلها فالحلها ونقل الزيلعي
 عن ابي جعفر انه قال لا ينبغي ان يمنع العائنة من ذلك لفعله رغبته في الاجرات ولا تنقل قبل صلوة
 لانه لم يفعل مع حرمه على الصلاة ولو جاز لفعل فعلها للجواز وقهرها من الارهاق للشئ
 ايا الزوال لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي العيد والشئ على قدره يخرج او يحبس وروى ان
 قوما شهدوا بركة الهلال بعد الزوال فامر صلى الله عليه وسلم بالخروج ايا المصلي من الغد
 ولو جاز الاداء بعد الزوال لما أخره صلى الله عليه وسلم الامام ركعتين كبيراً ومثلاً قبل تكبيرات رواه ابي
 ثلاث في كل ركعة وبور الى بين القرائين يعني ان الامام يكبر للافتتاح ثم يستفتح ثم يكبر ثلاثاً
 ثم يقرأ الفاتحة وسورة ثم يكبر للمكوع فاذا قام ايا الثانية يقرأ الفاتحة وسورة اولاً ثم يكبر
 ثلاثاً ثم يكبر للمكوع ويرفع يديه في الزوايد لقوله صلى الله عليه وسلم لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن
 وذكر منها تكبيرات الاعياد ويكث بين كل تكبيرتين مقدار ثلاث تسبيحات لانها تقام جميع
 عظيم وبالاولاء تشبه على من كان بعيداً ويخطب بعدة خطبتين لانه عليه الصلاة والسلام

فعل كذلك بخلاف الجمعة فان الخطبة فيها قبل الصلوة لانها شرط مقدم يعلم
 فيها احكام الفطرة لانها شرعت لاجلها فان قيل قد سبق ان المندوب اداء الفطرة قبل الخروج
 الى الجاية واداء ما قبل العلم مح والخطبة ليست الا بعد الخروج اليها فبين الكلامين تناقض
 قلنا لا تناقض لان مندوبية تقديم الفطرة على الخروج لا تنافي جواز تأخيرها عن الخروج في غير
 ان لا يعلم بعض الحارجين كيفية ادائها فيفيد التكليم بالنظر اليهم فانه مع الامام لا تقتضي
 يعني ان الامام لو صلى مع جماعة وفات بعض الناس لا يقتضيها في الوقت وبعده لانها
 بصحة كونها صلوة العبد لم تعرف قرينة الا بشرائط لا تتم بالمفرد وتؤخر بعد راي الفداي في
 صلوة العيد عند الفطر الى الغدا اذ اصبح من اقامتها عذر بان غم عليهم الهلال وتشهد عند الامام
 بالهلال بعد الزوال او قبله بحيث لا يمكن جمع الناس قبل الزوال او صلى في يوم غم وظل
 انها وقعت بعد الزوال فمقط الى لا يؤخر الى ما بعد الغدا لان الاصل فيها ان لا تقتضي الجمعة
 الا انما كثر كثرنا رويها من تأخيرها على الصلوة والسلام الى الغدا ولم يرد تأخيرها الى ما بعد
 الغدا فبقي على الاصل والاحكام المذكورة في الفطر هي الاحكام في الاصحى كمن فيه الاصحى
 بخلاف تأخيرها الى الصلوة اي ثالث ايام الحج بلا عذر بكرامة وجاز تأخيرها الى الثالث
 اي بعد بدونها الى الكرامة فانها موقوفة بوقت الاصحى فيجوز ما دام وقتها باقيا
 ولا يجوز بعد خروجه لانها لا تقتضي والعذر هنا تنافي الكرامة وفي الفطر للجواز لو اخرها
 الى الغدا بلا عذر لم تجز ولكن فيه تدب تأخيرها الى الصلوة بخلاف الفطر وفي تكبير
 بصيغة المجهول جهرا في الطريق بخلاف الفطر وفيه يعلم الامام في الخطبة تكبير التشريق
 والاصحى بخلاف الفطر والتشريق وهو ان يجمع الناس يوم عرفته في موضع شبيهه تارة
 بالواقفين في عرفات ليس بشئ وعن ابي يوسف وم في غير رواية الاصول انه لا يكره وال
 والفتيح هو الاول ويجب تكبير التشريق لقوله تعالى واذكروا الله في ايام معدودات والتشريق
 في اللغة تعديدا للجموع والتكبير فالاضافة للبيان فتبيل التسمية بتكبير التشريق في
 هي الثلاثة بعد يوم النحر واما يوم النحر في يوم العيد ويومان بعده فالاول من الاربعه نحو بلا
 تشريق والرابع تشريق بلا نحر والاثنان نحر وتشريق والتكبير قوله الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله

في يوم النحر واليومين بعده
 في يوم النحر واليومين بعده
 في يوم النحر واليومين بعده
 في يوم النحر واليومين بعده

لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله اكبر اصل ذلك ما روي ان جبرائيل ام لا جابا بالقرآن
 خاف العجل على ابراهيم فقال الله اكبر الله اكبر فلما رآه ابراهيم عليه الصلوة والسلام
 قال لا اله الا الله والله اكبر فلما علم اسماعيل بالقداء قال الله اكبر والله اكبر فبقي في الا
 واجبا مرة بان يقول ما نقلناه من اوله الى آخره مرة وهو احسن من قول الشافعي
 فان التكبير عند ثلاث مرة الله اكبر ولا يرد عليها وله في التبريل بعد قول من يخرج يوم
 عرفة بلا خلاف بين علي ثمانية لا تنافي كبار الصلوة عليه اي عصر العيد فيكون التكبير
 عقيب ثمان صلوات فوتر متعلق يجب الى عقيب ومن بلا فصل يمنع البناء فيخرج بالقرآن
 النوافل وصلوة العيد اولى خروج به القضاء اذ لا تكبير فيه يجامع سجدة يخرج به جماعة
 النساء اذ لم يكن معهن رجل اذ لا تكبير فيها ايضا على امام مقيم فلا يجب على المنفرد
 ولا امام مسافر وامرأة او من اهل القرى والمنازل وعلى مقدم مسافر وقروى
 او امرأة وقال لا يجب التكبير فوتر كل فرض مطلقا سواء ادى بالجماعة او لا وسواء اذ
 كان المصلح رجلا او امرأة مسافرا او مقبلا في المصرا والقرى اي عصر اليوم الخامس
 من يوم عرفة وهو الثالث عشر من ذي الحجة الذي هو شريف وليست بحج وروى
 بالتكبير اي هذا الوقت وعدم الاقتصار اي عصر العيد يعمل الآن احتياطا في باب
 العبادات ولا يتركه المؤتم وان ترك الامام لانه يؤدى بعد الصلوة لا فيها فلم يكن
 الامام فيه حتما كسجدة التلاوة بخلاف سجود التبريل لانه يؤدى في الصلوة ويكبر المسبوق
 لانه مقتدر تحريمه لكنه لا يكبر مع الامام عقيب القضاء اي قضاء ما فات منه يعلم حال
 الاصحى لانه كان حلف الامام بالتمام **باب صلوة الكسوف** امام الجمعة او ثمان
 السلطان ان من امره السلطان ان يصلي هذه الصلوة يصلي بالناس عند الكسوف ركعتين
 كالنفل الى على هيئة النفل بلا اذان ولا اقامة ولا جهرا ولا خطبة وبركوع في كل ركعة وبعد
 الشافعي بركوعين فيه ويطول الامام القراءة فيها الى الركعتين وبعدهما يدعوه حتى يجلي
 الشمس وان لم يحضر الى الامام وما نور السلطان صلوات ادى الى الكسوف والريح الشديدة
 والظلمة الهائلة والفرح الى الخوف الغالب من العدة **باب صلوة الخوف** لم يجوز ما يروى

وتأخر القيام إلى الثالثة بزيادة على التسليم قبل بحرف والصحيح بقدر ما يؤدى فيه
وكرهين فان التقصير على الواحد واجب على الزيادة عليه تركه والجهل فيما يحتاج
ومكس واختلاف في مقداره والاصح قد ما يجوز في الصلوة في الفصلين وترك التعمد الاول
وسائر الواجبات المذكورة في باب صفة الصلوة وان تكرران ترك الواجب يعني يجب
سجدة واحدة على تقدير تكرار ترك الواجب على منقذ متعلق يجب وعلى منقذ سبوا ما
ان تجده اماه وان لم يسجد لم يسجد الموضع بخلاف تكبير الشريك كما مر في باب لا يسجد الى
لا يجب على المنقذ سبواه اذ لو سجد وحده خالف امامه وان سجد معه الامام انقلب الامانة
اذا اوصى على النبي صلى الله عليه وسلم في التسليم الثاني والاحوط التصلية فيهما ان الشريك
كذا في الظاهر المسبوق بسجدة امامه وان كان سبواه فيما فات عنه لم يقض ما فات و
والاولى ان لا يقوم قبل سجدة الامام ولو قام قبل سجدة فعليه ان يعود بسجدة معه ان
لم يقبض الركعة بالسجدة وان قبله لا يعود ولو سجد فيهما بقض سجدة ثانيا لهذا
التسليم كذا لا حق يعني يجب عليه سجود التسليم سبوا ما به بان سجد حال نوم المنقذ
او ذهابه الى الوضوء لانه بمنزلة المنقذ حلفه سجد عن التعمد الاول في ذوات الاربع والثلاث
من الفرض احذر ان يترك التسليم لان التعمد الاول فيه كالقعدة الثانية من الفرض حتى
يعود اليها لا محالة وان استوى قايما وذكره الى التعمد الاول وهو انه الى التعمد اقر
بان يرفع ركبته عاد ولا سبوا والا قام وسجد للتسليم وقبل يعود الى التعمد ما لم يستقم
قايما وهو الاصح كذا قال الربيع وان سجد عن الاخير حتى قام الى الخامسة في الرابعة
والاربعة في الثالثة والثالثة في الثانية عاد ما لم يسجد لان فيه اصلاح صلوة وامكنه
ذلك لان ما دون الركعة بسجدة يحل الرقص وسجد للتسليم لانه اخر فضاوان سجدة مرتبط
بقوله ما لم يسجد صار فرضه نكلا وضم في الرابعي اركعة سادسة ان شاء انما قاله لانه نقل
لم يشرع فيه قصدا فلم يجب عليه اتمامه وفي الثلثة الصائرا ربعا لا يحتاج اليه اذ ركعت
الثلث بضم الرابعة اليها تحوالت ابا التعلل فخصت الصلوة التامة وفي الثاني الصائرا ثلثا
وهو الوجه لا بضم رابعة ليكون الكل نكلا لان النقل بعد طلوع الفجر باكثر من سنة الفجر مكروه

الضم

مكروه وان تعد الاخير عطف على قوله وان سجد عن الاخير ثم قام سبوا او لم يسجد عاد
وسلم الا ان يسجد للحامسة في الرابعي والرابعة في الثلثي فيمن فرضه لوجود التعمد
الاخير وضم سادسة في الرابعي لم يقل ههنا ان شاء كما قال في الاول مع انه لو قطع
لاقتضاء في صورتين لان ضم اتم ههنا كذا من ضمها هناك لان فرضه قد تم ههنا كذا
بناخه السلام يجب سجود التسليم ولو قطع لا يثبت الركعتين بان لا يسجد للتسليم ثم ترك
الواجب ولو جلس من القيام وسجد للتسليم لم يثبت الركعتين ولو سجد على الوجه المستحسن
فلا بد ان يضم سادسة ويجلس على الركعتين ويسجد للتسليم بخلاف المسئلة الاولى فان
الفرضية لم تم بغير الحاجة اليها تدارك نقصانها ولو حضر اشارة الى ضعف ما قيل لا يضم
في العصر كراهية النقل بعدها وقيل يضم لان هذا ليس بمقصود والنهي عن النقل بعده
العصر يتناول المقصود فلا يكره بدونه وهو الاصح كذا قال الربيع ويضم خاصة في الصلاة
بغير الركعتين في صورتين نكلا وان لم تنوباً سنة الظهر والعشاء والمغرب لان
مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليهما كانت تحريمه مبتدأة وسجد عطف على قوله وضم
للتسليم لتأخير السلام ومنقذ به فيهما الى الركعتين الزايتين في صورتين صلاهما
بتسمية الامام وقضاها ان اتم لانه شرع قصدا وفي الوجه الصائرا ثلثا لا يضم رابعة
لكراهية النقل بعده كما مره قبل بطلنا وفي العصر يكره بعده اذا شرع بالتعمد لا قبل مطلقا
لما فرغ عن بيان حال الفرض بالنظر الى التسليم في التعمد اذ ادى بيان حال النقل فيه
تقريباً للاقام فقال ترك التعمد الاول في النقل سبوا بسجد ولم يفسد وكان القياس ان
يفسد وهو قول زفر ورواية عن محمد بن ابي اسحق ان لا يفسد ويجب سجدة بالتسليم
تركها سبوا لان التلويح كما شرع ركعتين شرع اربعا ايضا فاذا ترك القعدة وقام
الى الشئ الثاني امكنت ان تجعل الكل صلوة واحدة وفي الواحدة من ذوات الاربع لم يفرض
الا القعدة الاخرة وهي قعدة الختم والتخلل كما في الظهر بخلاف صلوة الفجر لانها شرعت
ركعتين لا غير وضم الثلث لا يصير الكل صلوة واحدة وهذا الفقه وهو ان القعدة الاخرة
ليست من الاركان وكلها فرضت للختم لان ضم المفروض فرض واذا لم يكن القعدة الاولى

فرضا فاذا قام الى الله بها صارت الصلوة من ذوات الاربع فلم يكن القصص الاول
 الختم فلم يبق فرضا كما في الفرض كذا في معراج الدراية تسفل ركعتين وسهي لا يبي الى
 لا يصلي هذه التحريم بصلوة بلا تجديده تحريم لان سجود السهو وقع في حلال الصلوة ولو يبيح
 بقاء التحريم ولكن اعادة السجود السهو لان ما في من السجود وقع في حلال الصلوة ^{الصلوة السجدة}
 فلا يبعد سلام من عليه السهو تحريمه موقوفا لا قطعيا حتى يبيح الاعتناء به ويبطل وضوءه ^{السجود}
 بالاعتناء ويصير فرضه اربعا بنسبة الاقامة ان سجدة شرط لقوله يبيح والآل وان لم يسجد فلا يترتب
 عليه الاحكام المذكورة وسلام من عليه السهو للقطع ان بنسبة قطع الصلوة لا يقطع
 لان بنسبة تغيير الموضع فلفظها كما لو نوى الظهور سابقا بل عليه ان يسجد للسهو بقاء التحريم
 بخلاف ما اذا سلم وهو ذكر للسهو للتحريم الصلوة حيث تفد صلوة والفرق ان
 سجود السهو يوجب في حرمه الصلوة وهي باقية والصلوة يوجب بها في حقيقتها وقد بطلت
 بالسلام ما لم يتحول عن القبلة او يتكلم فانها يبطلان التحريم وقبل لا يقطع بالتحول ما لم يتكلم
 او لم يخرج من المسجد والاصل ان يسجد قبل ان يتكلم او يخرج وان شئنا واخرف عن
 القبلة وبه قال بعض المشايخ كذا في النهاية فصل الظهر سلم على الركعتين بتواتر الامام الى
 تواتر انهما انما هما انهما اتم الظهور اربعا وسجد للسهو كما روي انه هم فصل كذلك سجدا وسلام
 على ظن انه ما رواه ابنها الجمعة او كان المصلح قريب العهد بالاسلام فظن ان الظهور في فرضه
 ركعتان او كان في الغاء فظن انها الزاوية حيث تبطل صلوة في جميع هذه الصور لانه
 سلم عامدا لا بسجد للسهو في الجمعة والعيد ينشك من ليس الشك عادية وقع في عبادرة
 الغفها. شك اول مرة قال في الكافي معناه ان الشك ليس بعادة له لانه لم يسه في غيره
 فظن انه مصلح متعلق بشك استأنف وان كثر الشك عمل بقاب ظنه وان لم يغلب ظنه
 احد بالامل وقصد في كل ما ظنه آخر ما ان الصلوة شك فيها ان صلوة فتشكك في ذلك حتى استيقن
 ان طالت فكرة قد ما بينه ادا ركن من اركان الصلوة وجب السجدة عليه ولو لم يكن طول
 فتكره ذلك القدر بل كان دونه لا يبيح السجدة لان الفكر الطويل مما يؤخر الاركان عن مواضعها
 والفكر القليل مما لا يمكن الاحراز عنه فجعل كانه لم يكن كذا في تحفة الفقهاء والله اعلم **باب**

والصلوة السجدة
 الصلوة

باب سجود التلاوة يجب موسعا عند ابي يوسف وفي رواية عن الامام وفورا عند
وفي رواية عنه كذا في العناية سجدة فاعمل يجب فيها ان في تلك السجدة تسبيح السجود يعني
 سبحان ربى الاعلى بشرط الصلوة وقد تقدمت بين تكبيرتين متعلقا بسجدة بلا رفع يد يعني
 ان من اراد سجودا كبيرا ولم يرفع يديه وسجد ثم كبر ورفع راسه اعتبارا بسجدة الصلوة وهو المروي
 عن ابن مسعود رضي الله عنه ولا تشهد وسلام لان ذلك للتحلل وهو يستدعي سبق التحريم وعدميتها هنا
 على من تلاوة متعلق يجب ولو بالفارسية ذكره قاضي خان من الاربع عشرة المعروفة وهي في آخر
 الاعراف والارعد والنخل وبنى اسرائيل ورميم واولى الحج والفرقان والنمل والتم السجدة و
 صرح السجدة والنجم واشتت واقرأ من بيان لمن في قوله على من يعني اذا تلا آية السجدة
 من بقرته الصلوة اذ اذ وقضا وجب عليه السجود ويجب على الاصل اذ اتلا لانه اهل الاداء
 والجب والمحدث والسكران اذا اتلوا لانهم اهل القضا لا على الكافر والمجنون والصبي
 والحائض والنفسا لانهم ليسوا اهلها او سمعها عطف على قوله تلا آية وان لم يقصده الى
 السماع فانهم اولم يسموا اذا اجزائه قرأ آية سجدة ذكره قاضي خان ممن ذكر متعلق بسمها ومن
 ذكر هو الاصل ايا آخرة وسمع من النبي قال قاضي خان وان سمعها من نائم اختلفوا فيه و
 الصحيح الواجب لا على من سمعها من الطير والمجنون المطبق والصدى والموتى لعدم
 اهليتهم للقراءة فالقراءة منهم للقراءة والسموع كذا مسوع واما الثلاثة الاول فظاهرة
 واما الرابع فلان الموتى يحوزون القراءة لتعاذ تصرف الامام عليه وتصرف الحجر لاحكامه
 بخلاف الجنب والحائض ونحوهما لانهم منهيون والنهي غير الحجر قال في تلخيص الجامع الكبير
 المسوع من الموتى كالمجنون والطير والصدى لا يوجب شيئا وقال قاضي خان يجب على
 من يجب عليه الصلوة اذ اقرأ آية السجدة او سمعها ممن يجب عليه الصلوة او لا يجب بخص
 او نفاس او جنون او كراهة او صغر وبينهما مخالفة ظاهرة في حق المجنون اقول وجه التوفيق
 ان مراد قاضي خان بالمجنون المجنون الغير المطبق ومراد صاحب التلخيص المجنون المطبق
 يؤيده ما نقل الزاهد عن النوادر ان المجنون اذا قصر فكان يوما وبيلة او اقل من ذلك تلاها
 او سمعها فالتحقق ان المجنون على ثلاث مراتب قاصدا وكامل غير مطبق وهو الذي يكون

المجنون على ثلاث مراتب

الصلوة لوجود السبب وعدم الادا، وان اُتِم فيها في الركعة التي سمعها فيها قبل سجودها
سجد معها لانه لو لم يكن سمعها سجدت معه كما تكرر فيها اولى وان اُتِم فيها بعد الركعة التي سمعها سجدت
لا سجد مطلقا لان في الصلوة والاخارج بها لانه صار مدركا لها بالركعة التي سمعها سجدت معها
الصلوة لا تنقض خارجها لانها صلوتية ونهاية الصلوة فلا تشارك بالناقص لم يقبل وسجدت
وجبت في الصلوة احترام الاحاد وجبت فيها ويجوز ان يخرجها خارجها كما اذا سمع المصلح من ليس
معه او سمع من امامه واقعد في ركعة اخرى فلا خارجها الى الصلوة سجد واعاد فيها سجد
اخرى لانه اذا سجد قبل الصلوة لا يقع مما وجب في الصلوة وان لم يسجد اولاً لكنه واحدة لان
الصلوتية استتبت بخبره وان لم يتخذ المجلس كمن كرر ما في المجلس حيث كنت واحدة سواء
قرا مرتين ثم سجد او قرا وسجد ثم قرا في ذلك المجلس لا يجلس فان تكرر ما فيها يوجب سجدتين
ولو بدلهما ان قرا بدل الآية الاولى آية اخرى في المجلس لم يكف واحدة بل وجب سجدتان
الاصل ان مبني السجدة على التداخل فمما لم يخرج وهو تداخل في السبب لا الحكم وهو يولد
البقي بالعبادات لا احاطوا والثاني بالمقنونات لاظهار كرم صاحب الشروع وامكان
التداخل عند اتحاد المجلس لكونه جاسعا للمتفرقات فاذا اختلف عباد الحكم ايا الاصل
واسماء الثوب والاشغال من غصن ايا غصن تبديل لوجود الاختلاف حقيقة وعدم
الجامع حكما بخلاف زوايا المسجد والبيت فانها في حكم مكان واحد بدليل صحة الاقتداء
لا الفعل القليل يعني انه ليس بتبديل كالقيام حيث كنت سجدة واحدة سواء وقعت بعد
الفعل كان تلا فقام ثم شئ فسجد او قبل كان تلا فسجد ثم قام فثنى وحشى خطوة او خطوتين
واكل لقمة وشرب شراب ماء ونكلم بكلام يسير ونحوها مما لا يتبدل به المجلس كالقعود و
والانكاس والركوب والنزول بخلاف ما اذا تلا آية سجدة اخرى او شئ بعد فعل كثير كشي
حلولات فانها لا يكفي كمر ما كان حال كونه غير متصل بغير السجدة لان سير الدابة ايضا
ايارا كبرها حتى يجب عليه ضمان ما اتلف الدابة فاعلم مكانه الارض لا ظهر الدابة وانما حال
غير متصل لان حرمة الصلوة يحصل الا سكنا مكانا واحدة ولو لاه لما حلت صلوة اذا اختلف
المكان يمنع صحتها في تلك الركعة وركعتين لا ينعى لو كرر في تلك لا يكثر السجدة وان لم يكن

ولو زادوا وهو قاعدة في تمام فقره اما كيف جعلته
واحدة ولم يجعل هذا العدد في غير واحد فاقطع
حكم المخلص بخلاف الخلفه ادراكات قاعدة
فقامت نطق خبرا لا تنافي فيه
عما قبلها

اكثر من ذلك لكنه قد يزول وكامل مطبق وهو الذي لا يزول والاشخاص ايضا بالنظر الى
 سجدة التلاوة على ثلاث مراتب احدها من يلزم بتلاوته عليه وبسماعها منه على غير سجدة
 ومنه المجنون القاصر وهو المذكور في النواذر وثانيهما من لا يلزم بتلاوته عليه سجدة لكن
 يلزم بسماعها منه على غيره ومنه المجنون الكامل غير المطبق وهو الذي ذكره قاض حانوفيا لها
 من لا يلزم بتلاوته شيئا عليه ولا على غيره بالسمع منه وهو الذي ذكره صاحب التلخيص
 هذا ما يستر في هذا المقام بعون الله الملك العلام الحمد لله تبارك وتعالى واليه المرجع
 والمآب وبودني الى سجدة التلاوة بركوع وسجدة غير ركوع الصلوة وسجدة كائنين في
 الصلوة لها الى التلاوة ويود بركوع الصلوة اذا كان الركوع على النور ان عقيب قراءة
 الآية ان نواه الى كون الركوع لسجدة التلاوة ويود ايضا سجدة الى الصلوة كذلك
 الى على النور وان لم ينو به يعني لو تلا في صلوة ان شاء ركع لها وان شاء سجد ثم قام
 فقرأ لان المقصود من السجدة اظهار الخضوع للمعبود وذلك يحصل بالركوع ايضا
 وينادي بالسجدة الصلوية لانها توافرها من كل وجه كذا في المحيط وقال في الخلاصة
 اجمعوا ان سجدة التلاوة ينادي بسجدة الصلوة وان لم ينو للتلاوة واختلصوا الى الركوع
 قال الشيخ الامام المعروف بخواجه زاده لابد للركوع من النية حتى ينوب عن التلاوة
 فنص عليه رحمه الله بسجدة الموم بتلاوة الامام وان لم يسمع لا التزامه متابعه ولو تلا الموم
 لم يسجد الى الامام والموم لما عرفت ان الموم يحجور ولا حكم لفعله اصل الى لا في الصلوة
 ولا بعد ما يختلف الخارج من الصلوة اذا سمع من الموم حيث يجب عليه لان الخيبت
 في حق المصلين فلا يبعد واهم سمع المصل الى من غيره لم يسجد فيها لانها ليست بصلوة
 لان سماعهم هذه السجدة ليس من افعال الصلوة بل يسجد بعد الى الصلوة لتحقيق سببها
 ولو سجد فيها لم يجز لانه منهي عن ادخال ما ليس من الصلوة فيها وقد وجبت السجدة
 كاملة بسبب خارج الصلوة فلو ادخل فيها يقع ناقضا فلا يخرج به عن العهدة بل اعاده
 الى السجدة دونها الى الصلوة لان سجدة السجدة لا ينافي في احرام الصلوة سمع رجل من ايام
 ليس هو مفع في الصلوة ولم يأت به اصلا او اتم في ركعة اخرى سجد خارجها الى خارج الصلوة

في الصلوة لان الفلك كالبست اذ جرياتها لا يضاف اليه قال تعالى وجن بهم ولو كرر المصل
 في ركعة كفته سجدة قياسية واستحسانا لا تخاد المجلس وتلوه وكفتين كذلك عنه اي يوت
 تبدل مجلس السامع مع الثاني بوجوب سجدة اخرى عليه ان السامع لا يحكمه ان تبدل
 مجلس الثاني لا بوجوب سجدة اخرى على الثاني مع براسه قبل الثاني لانه كالامام له وكرة واة
 امام يجازي ان كره للامام ان يقرأ في صلاة يخاف فيها لانه يؤذن اليه اشتباه الامر
 على القوم الا ان ينوي في ركوعه على الفور وكرة ايضا ترك ايها وقرة الثاني لانه يؤهم
 الاستكاف عنها والفرار عن لزوم السجدة عليه وتب ضم آية او اكثر اليها دفعا لومهم ان
 التفضل واخفاها عن السامع شفقة عليه والقيام ثم السجود روى عن عاتية
 رضي الله عنها ولان المؤثر فيه الكل والله اعلم حقيقة الحال **باب الجنازة** جمع جنازة
 وهي بالفتح الميت وبالكسر السرير مستأجره من الخضر من حضره الموت الى القبلة
 على شقها الايمن اعتبارا بحال الوضوء في القبلة لانه اشرف عليه وجاز الاستلقاء وقلة
 اليها الى القبلة لانه ايسر لرفع الروح والاول هو السنة ويرفع راسه قليلا ليصير
 وجهه الى القبلة لا السماء ويلقن بذكر الشهادتين عنه لان الاول لا يقبل بدون ان
 الثانية ولا يؤتمرها بخافية ان يتخبر ويرد بها وبعد موته يشد كياه ويقص عيناها
 بذلك جري التوارث وفيه تحسية فحسن ولا بأس باعلام الناس موته ويجعل
 في تحميمه يوضع على تحت حجر وتر الكفنة لما فيه من تعظيم الميت واحياء الوتر
 لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله وتر يحب الوتر ويجزأ عن ثيابه ويسر عورته القبطية
 وقيل مطلقا ويوصا بلا مضطرب واستشاق لتعذر اخراج الماء ويصب عليه ماء
 مغل بسد روض وهو الاشارة بالشفقة والتطيف والآن وان لم يوجد ماء كذلك
 في الصلابة ان يصب عليه ماء خالص لحصول اصل المقصود ويقبل راسه وحجبه بالخطم
 لانه ابلغ في اخراج الوتر وان لم يوجد فبالقانون ونحوه ثم يصحح على يده ليكون البداية
 بجانب يمينه ويقبل بالمال والسدة رجع بصل الماء ايا ما يلي تحت من الميت ثم يرفع
 على يمينه كذلك لا ويصل حتى يصل الماء ايا ما يلي تحت من ثم يجلس الى الغافل الميت

باب الجنازة

باب الجنازة

الميت مستأجر الميت الجانف ويصح بطنه بطين بيضا تحزا عن تلويث الكفن والخارج يقبل
 ومثل لا ينعاه وكذا وضوءه لانه الفضل عرف بالنقص وقد حصل مرة ثم يشف بنحو يثلا
 الكفنة ولا ينعش ظهره ولا يسوي شعرة لانه للرزية وقد استغن عنها ويجعل على راسه وحجبه
 المحوط لان التطيب سنة وعلى سجدته جمع مسجد يفتح الجيم بمنع موضع السجود وهو جهة
 وافته وبداه وركبته وقد ما الكافور فانه كان يسجد بهذه الاعضاء فتخص به زيادة كرامة
 فصا وصيانة لها عن سرعة الفساد واذا اجزأ الماء على الميت او اصابه المطر لم يكن غسل
 باليتم يقبل كذلك ايضا جان وسنة الكفن له الى الرجل انار وقبص ولعانة كل من الا زار
 من الفرق **باب الجنازة** من القرن الى القدم والقبص من المتكئين الى القدمين وهو بلا دخا ويص ولا جب
 ولا كفن ولا يلف اطرافه واحسن العمامة احسنه المتأخرون ولها الى المرأة درع وهو بالضم
 مائتة المرأة فوق القبص وازار وخمار هو ما شتر به المرأة راسها ولعانة وحرمة
 لربط ثديها وكفايته الى الكفن له ازار ولعانة ولها مال الا زار ولعانة وخمار وضريرة لهما
 ما يوجد من الاثواب واذا ارادوا التكفين يسطر لعانة ويسطر الا زار عليها و
 ويغصص الميت ويوضع على الا زار ويلف بارسه الى الا زار ثم يمسح كاهه في الجوة ثم يلف
 لعانة كذلك وهي المرأة تلبس الدرع ويجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوقه
 الى الدرع ويجعل الحمار فوقه الدرع تحت لعانة وان حيف اشارة الى الكفن عقد
 من طرفين القبيل والحد يد فيه سول لا رجحان للشاة ولا بأس بالبرود والكتان وفي
 الب بالحرير والمرحمة والمقصود من المال كلفته على من يجب عليه نفقة واختلف
 في الزوج والاصح الوجوب عليه كذا في الظهيرة وان لم يوجد من يجب عليه نفقة فغيره
 المال صلوة فمما كفاية ان ادى البعض سقط عن الكل والا ثم الكل يصير على كل سلم
 الا البقات وقطاع الطريق اذا قتلوا في الحرب هذا القيد اشارة الى ما ذكره قاض حان
 ان اهل البقي اذا قتلوا بعد ما وضع الحرب اوزار فاصح عليهم وكذا قطاع الطريق
 اذا احدثهم الامام ثم قتلهم يصح عليهم كذا المكابر في المصير ليل بالاسكاح لا يصح عليه
 اذا قتل في تلك الحال وان قتلوا قاتل ثم يقبل ويصل عليه لا قاتل احد بوجه

باب الجنازة

باب الجنازة

باب الجنازة

في الصلاة
في ركعة واحدة
في ركعتين
في ركعة واحدة
في ركعتين

زجر الهم والصلوة أربع تكبيرات يرفع يده في الأولى فقط وعند الشافعي في كل باوثن
بعد الأولى بعد الأولى كما في سائر الصلوات وصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية
كما يصلي في سائر الصلوات بعد التشهد ودعاء بعد الثالثة الدعاء للباغين هذا اللهم
اغفر لنا ولساننا ولساننا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وإنا نأثنا اللهم من حيث
منافحنا على الإسلام ومن توفيقه منافقوه على الإيمان وسليبين بعد الرابعة
وعند الشافعي سلم واحدة يبدأ بها من يمينه ويختمها بيساره مدورا وجهه لاقراءتها
وعند الشافعي يقرأ الفاتحة ولا تشهد وكبر الإمام تكبيرة حاسما لم يبع لانه منسوخ لا
يستقر المصلي في التكبير الثالث لصبي ومجنون اذا ذنب لم يقرأ بل يقول بدل الدعاء بعد
بما يدعوه للباغين كما مر اللهم اجعل لنا فرطا الى اجرنا بقدر ما اللهم اجعل لنا ذمرا
باقيا اللهم اجعل لنا شافعا شافعا الى مقبول الشفاعة ويقوم الامام بآراء صدر الحيت
مطلقا ان ذكر كان او انشئ لانه موضع القلب وفيه نور الايمان فيكون القيام عنده
اشارة الى الشفاعة لا يماند الجنازة اذا اجتمعت فالأقرب بالصلوة اول ثم الاولى ان يقدم
الافضل منهم وان اراد الجمع بها بالصلوة يعني الصلوة على الجروع مرة جعلها الى الجنازة
صفا طولها مما يلي القبلة بحيث صدر كل قدام الامام وراعي الترتيب بان يضع الرجل
فيما يلي الامام فاليمين فالخفا واليسار فالقبلة والقبلي المحرك يقدم على العبد
والعبد على المرأة ثم تكلموا بكيفية الوضع من حيث المكان قال ابن ابي ليلى يوضع رجل
خلف رجل رأس الآخر اسفل من رأس الأول يوضعون هكذا درجاء وروى عن ابي
انه حسن لان النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه رضي الله عنهما في ذلك وان وضعوا
رأس كل مجذرا رأس صاحبه فحين لان المقصود حاصل وهو الصلوة عليهم سبق المصلي
بتكبيره صدرت من الامام او تكبيره يمين ينظر لكبر الامام فيكبر معه فاذا سلم الامام المقتدي عليه
من التكبير قبل رفع الجنازة لان صلوة الجنازة بدورها لا تنظر ولا ينظر الحاضر في التحريمة
يعني لو كان حاضرا فلم يكبر مع الامام لا ينظر الثانية لانه كالذكر وان جاء بعد ما كبر الامام
الرابعة فانه الصلوة عند ابي حنيفة ومحمد بن يوسف تكبيرة واحدة واذا سلم الامام قضى ثلاث

صلوة

ثلاث تكبيرات كما لو كان حاضرا خلف الامام ولم يكبر حتى كبر الامام الرابعة والمصلي قولها
اولا وجه لان تكبيرة واحدة لان كل تكبيرة منها كركعة من سائر الصلوات والامام لا يكبر بعدها
والاصل في الباب عندهما ان المقتدي يدخل في تكبيرة الامام فاذا فرغ الامام من الرابعة تعدد
عليه الدخول وعند ابي يوسف يدخل اذا بقيت التحريمة كذا في البدائع الاولى بالامامة
السلطان او نايبه وهو امير البلد وقال ابو يوسف ولي التبت اولى وجه الاول ان الحسين
بن علي رضي الله عنهما ماتا الحسن رضي الله عنه قدم سعيد بن العاص فقال ولولا السنة لما قد
وكان سعيد والى المدينة يومئذ قالوا في الامام الحنفى قالوا لا بأس بأولى ولى كان
او غيره لان تقدم حقه قبلك ابطال بتقدم غيره لم يقل الولي يستأول السلطان وغيره
لغيره فيها الصلوة فان صلى غيره الى غير الاولى بعد الاولى لان شافعا تصرف الغير في حقه
وان صلى الاولى لا يصلي غيره بعده لان الغرض يتأول بالاولى والتفعل بها غير مشروع وقت
بلا صلوة صلى على قبره ما لم يظن نفسه والمصير فيه اكبر الرأى على الصحيح لانه يختلف باختلاف
الزمان والمكان والأشخاص وقيل قدر ثلاثة ايام ولم يحرك صلواتها ركبنا حتى نأبى مع
القدرة على التزول وايضا لم يصلوا قاعدين مع القدرة على القيام الجواز لانه دعاء وكبر
في مسجد هو فيه كراهة تحريم في رواية وتفسير في اخرها الذي بنى صلوة الجنازة فلا يكبر فيه
واختلف في الخارج بناء على اختلافهم ان الكراهة لاجل التلويث او لان المسجد المكتوب
لا صلوة الجنازة ولان ان استهل الاستهلال ان يكون منه ما يدل على الجوة من بكاء
او تحريك عضو سمي وغسل وصلى عليه والآل وان لم يستهل غسل في طر الرواية وادرج في
حرقة واذن ولم يصل عليه كعب بن عيسى باحد ابويه ولويس بن اوبدونه فاسلم هو او الصبي صلى
عليه لانه سلم حكم كافر مات عبدا كان او حرا قبل ولىه المسلم من مولاه او اقاربه لا كالمسلم
اللا غنى كفضل المسلم وبلغه في حرقة ويدفنه في حفرة يحل الجنازة بوضع مقدمها ثم مؤخرها
على الكتف اليمين كذا في الباب ربيع يحل بوضع مقدمها ثم مؤخرها على الكتف اليسار وسواء
بها لاجب ان يحشون بها مسرعين بلا عذر وكبر الجلوس قبل وضعها عن الاكثاف لقوله
صلى الله عليه وسلم من تبع الجنازة فلا يجلس حتى توضع وتكب المشط خلفها لما روينا ولقوله

العدو يفتح العين المملوك ويكون الدان
هو الذي يقال بالنارسي يوبيدان من

قوله الاولى بالامامة السلطان لان في التقدم
عليه اذ رآه ولم يروا ان الحسين بن علي
رضي الله عنهما حين توفي اخوه الحسن قدم
سعيد بن العاص وكان امير المدينة وقال
لولا السنة لما قد منك احسارنا
قوله في قوله من تبع الجنازة فلا يجلس
حتى توضع وتكب المشط خلفها لما روينا
ولقوله

الجارة متبوعة ولا يابغ في الاثاظ كذا التعاون في حملها ان اخرج اليه ويأخذ القبر ولا يبق
لعله من التي لنا والشق لغيرنا الا في ارض رهوة فلا بأس بالشق واتخاذ تابوت من حجر
او حديد ويغرس فيه التراب ويدخل من قبل القبلة ويقول واضعه بسم الله ان وضعتك
ملتبسين بسم الله وعلى مله رسول الله ان سلكك على مله صلى الله عليه وسلم ويوجه اليها الى
القبلة اذ به امر النبي عم ويحل العقدة التي على الكفن خوفا لا انتشار لانه امر به ولا من
من الانتشار ورسول النبي والقصب لا الحطب والاجر وجور في ارض رهوة كذا في
الكافي وسجى قبره لا قبره لان النبي على الاستار بخلافهم ويهازل التراب عليه للتوارث وتسم
القبر ولا يرفع ولا يخص للزهي عن ولا يخرج الميت منه الى القبر الا ان يكون الارض مقصود به
او اخذت بالشفعة وطلب المالك في يخرج ما في الشفيعه فيقبل ويكفن ثم يصلى
عليه ويرى به في الجحيم كذا في الظاهرية تحت جامل وولد في الشفيعه بطنا الى من جبرها الى
الابر ويجرح ولده كذا في الحانية وفيها ايضا وسحب في القنيل والميت دفنه في المكان
الذي مات في مقابر اولئك المسلمين وان قتل قبل الدفن الى قدر ميل او ميلين فلا بأس
به وكذا لو مات في غير بلدة يستحب تركه فان قتل الى غير آخره لا بأس به لا يكسر عظام
اليهود ويحرقهم اذا وجدت في قبورهم ويكره القعود على القبور وقلع الشجر والحديث
من القبر ولا بأس في التماس باب الشهيد سمي به لانه مشهود به بالجنة بالنفس اولان الملا
يشهدون موته اكرامه اولاه حتى عند الله تعالى حاضر علم ان الاصل في هذا الباب شهداء
أجد فانهم كفوا وصلى عليهم ولم يغسلوا لانه قال في حقهم رملواهم بكلمتهم ودمارهم
ولا تغسلوهم الحديث وكل من بغضهم يلحق بهم في عدم القبل من ليس بغضهم ولكنه
قتل ظلما او مات حرقا او غرقا او مطعونا فلم يثواب الشهداء مع انهم يغسلون وهم
شهداء على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم الا يرى ان عمر وعليا رضي الله عنهما
حلقا الى سائرهما بعد الطعن وغسلا وكانا شهيدين بقوله كذا في الكافي والمقصود انما
تقريب الشهيد هو بمن شهدا احذر من ان الله تعالى عليهم في ترك القبل ولهذا قال رسول
ظاهر احذر ان يمتن وجب عليه القبل لا الحطب والكافض والنفس بالبع احذر ان يمتن القبي قتل

في الجحيم كذا في الظاهرية تحت جامل وولد في الشفيعه بطنا الى من جبرها الى
الابر ويجرح ولده كذا في الحانية وفيها ايضا وسحب في القنيل والميت دفنه في المكان
الذي مات في مقابر اولئك المسلمين وان قتل قبل الدفن الى قدر ميل او ميلين فلا بأس
به وكذا لو مات في غير بلدة يستحب تركه فان قتل الى غير آخره لا بأس به لا يكسر عظام
اليهود ويحرقهم اذا وجدت في قبورهم ويكره القعود على القبور وقلع الشجر والحديث
من القبر ولا بأس في التماس باب الشهيد سمي به لانه مشهود به بالجنة بالنفس اولان الملا
يشهدون موته اكرامه اولاه حتى عند الله تعالى حاضر علم ان الاصل في هذا الباب شهداء
أجد فانهم كفوا وصلى عليهم ولم يغسلوا لانه قال في حقهم رملواهم بكلمتهم ودمارهم
ولا تغسلوهم الحديث وكل من بغضهم يلحق بهم في عدم القبل من ليس بغضهم ولكنه
قتل ظلما او مات حرقا او غرقا او مطعونا فلم يثواب الشهداء مع انهم يغسلون وهم
شهداء على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم الا يرى ان عمر وعليا رضي الله عنهما
حلقا الى سائرهما بعد الطعن وغسلا وكانا شهيدين بقوله كذا في الكافي والمقصود انما
تقريب الشهيد هو بمن شهدا احذر من ان الله تعالى عليهم في ترك القبل ولهذا قال رسول

قتل ظلما احذر ان يمتن عن قتل حده او قصاصا ولم يجب بنفس القتل مال احذر ان يمتن عن قتل وجب
به مال وانما قال بنفس القتل لان الاب اذا قتل ابنه جدي ظلما يكون الابن شهيدا لان
المال وان وجب لم يجب بنفس القتل بل لسقوط القصاص بشبهة الابوة ولم يثبت على
البنا للمفعول يقال ارتث الجرح الى حمل من المعركة وم رفق والارتثا في الشرح ان يبر
بشي من مرافق الجوة او يثبت له حكم من احكام الاحياء كما ساء في بيان سوا قتله باغ اخرى
او قطاع الطريق وتويعه الى جرحه لان الاصل فيه شهيد واحد كما عرفت ولم يكن كالم قتل
السيف والسلاح فغيرهم من دفع رأسه بالبحر وفيهم من قتل بالعصا وقد علم رسول الله صلى الله
عليه وسلم في الامر بترك القتل او قتل جرحهم بها الى جرحه فان سلما قتله سلم غير باغ وغير
قاطع الطريق وسلما قتله دمي جرحه ظلما يكون شهيدا او وجد عطف على قتل ظلما جرحا
ميتا مع كرمهم الى معركة الباع او نحو واشترط الجرحه ليعلم انه قتل لاميت حقت الله
تبرع عنه غير العاصج لكفن كالقزو والحشو والقلسوة والسلاح والحف فانها تبرع و
وبراد ان نقص ويقتض ان زاد ليتم الكفن ولا يغسل للزهي عنه كما مر ويصلى عليه اكرامه و
تعظيما ويدفن بدنه كانه يعني شهيدا اخذ وقد مر انه عم له عن علمه والشافعي يحال في النفاق
القلوة فيقبل من وجد قبيل في مصر فيما الى موضع يجب اذا وجد فيه القنيل القامة
احذر ان يمتن الجامع والشارع ولم يعلم قاتله قال في الهداية ومن وجد قبيل في مصر غسل لان
الواجب فيه القامة والدية فحقت اثر الظلم الا اذا علم انه قتل بجدة ظلما لان الواجب
فيه القصاص وقال صدر الشريعة اقول بهذه الرواية مخالفة لما ذكره الذخيرة لان رواية
الهداية فيما اذا لم يعلم قاتله لانه على وجوب القامة والدية الا اذا لم يعلم القاتل ففي
صورة عدم العلم بالقاتل اذا علم ان القتل بالحديد ففي رواية الهداية لا يغسل لان نفس
هذا القتل اوجب القصاص واما وجوب الدية والقامة فلعارض الخبر عن اقامة الله
القصاص فلا يخرج به هذا العارض عن ان يكون شهيدا واما على رواية الذخيرة فيقبل
ومحابة الذخيرة بهذه وان حصل القتل بجدة فان لم يعلم قاتله يجب الدية والقامة على
اهل المحلة فيقبل وان علم قاتله لم يغسل عندنا ففي الذخيرة لم يعتبر نفس القتل فوجب

نفي
استعماله لله

الزكاة وقوله تعالى ويقومون الصلوة وتمازقناهم ينفقون عليك بعض مال جزعنا عليه
 ان ذلك البعض الشارح قال في الكفر هي عليك المال من فقر مسلم غير ثاشي الح اقول هذا
 التعريف يتناول مطلق الصدقة ولا يخص لم بالزكاة بخلاف اختياره بنان قوله عليه
 الشارح يفيد التخصيص اذ لا تعين في الصدقة وايضا قال الزليعي يد عليه الكفاة اذا
 ملك لان التملك بالوصف المذكور موجود فيها ولو قال عليك المال كما وجبه لا بد له منه
 لا انفصل عنه لان الزكاة يجب فيها عليك المال فقلت جزعنا ايلا يد عليه ذلك فان معناه
 بلا احتمال في نفسه لغز التملك كالا باحة فان الكفاة في نفسه لا تقضي التملك بخلاف
 الزكاة لان ثبوتها بقوله تعالى اتوا الزكاة والابناء كما قالوا ان يقضي التملك ولا يثبت بالاباحة
 حتى كند يتما فانتفا عليه ناويا للزكاة لا يجزى بخلاف الكفاة ولو كسده يجزى لوجود
 التملك لغز متعلق بالتملك مسلم غير ثاشي ولا مولاة احراز عن الفقه والكافر والكاهن
 ومولاة فان دفع الزكاة اليهم مع العلم لا يجوز كما سبأ مع قطع المنفعة عن المالك من كل
 وجه احرازه عن الدفع اليه فروعه وان سفلوا واصوله وان علوا ومن دفعه اليه مكاتبه
 ومن دفع احد الزوجين الي الاخر كما سبأ لله تعالى لان الزكاة عبادة فلا بد فيها من الا
 له تعالى لقوله تعالى وما امر الا لعبد والله مخلصين له الدين وشرط وجوبها العقل
 والبلوغ اذ لا تكليف بدونها والاسلام لانه شرط لصحة العبادات كلها والحكمة ليحقق
 التملك لان الرقيق لا يملك لملكه وسببه الرتب وجوبها التملك انما بان لا يكون يدا
 فقط كما في مال المكاتب فانه ملك المولى حقيقة وقد تقررت كتب الاصول ان سبب وجوبها
 الملك المذكور وان عد في الكفر شرط لوجوبها النصاب اعتبره النصاب لانه قد رتب
 به فارغ عن الدين المراد به دين لا مطالب من جهة العباد حتى لا يمنع دين النذر والكفاة
 ويمنع دين الزكاة حال بقا النصاب وكذا بعد الاستهلاك لان الامام يطالب به في الاموال
 الظاهرة ونوابه في الاموال الباطنة وهم الملاك فان الامام كان يأخذها اليه من عثمان رضي
 الله تعالى عنه وهو فوقها الي اربابها في الاموال الباطنة قطعا طمعه الظلمة فيها فكان ذلك
 توكيلا منه لاربابها ولا فرق بين ان يكون الذي بطريق الاصاله او الكفاة ذكره الزليعي وغيره

[illegible]

الدية وإن كان بالعارض أخرجه عن الشهادة ففي المتن أخذ بهذه الرواية أقول كانه لم يتصل
بعبارة الهداية ولم يخطر في شروحه فاتهم صرحوا بأن قوله إلا إذا كان يعلم أنه قتل بمجديدة
ظلمة محمول على ما إذا علم قائمه عينا وان لفظ الكتاب يشير اليه لانه قال الواجب فيه القصاص
ولا قصاص يجب الا على القاتل المعلوم وقال تاج الشريعة جرحه صدر الشريعة في شرحه
قوله ظلالا وعلم قائمه وفي الكتاب إشارة اليه لانه انما كان ظلما اذا كان القاتل معلوما
حتى لو لم يعلم جاز ان يكون هو متعدي فلا يكون القتل ظلما وما قول صاحب الهداية أولا
من وجه قتيلا في المصنفه على ما عرفت به صدر الشريعة ومن وجد قتيلا في المصنفه ولم يعلم
قائمه بدليل قوله لان الواجب فيه القصاص والدية والعجب انه يعتبر في الاول قبل ان يثبت
من الدليل ولا يعتبر في الثاني قيد انهم من الدليل ايضا فعلم ان كلام الهداية والذخيرة من وجه قتيلا
في المال واحد ولا اختلاف رواية بينهما ومثباتا في كل واحد منهما والاختلاف في عدم التفريق بين
ما ذكر في الهداية قبل الآيتين ما ذكر بعده فتدبره وانما الهداية ايا سواء السبل وحسن ونعم
الوكيل وقيل كذا او قصاص فانه يفضل لان هذا القتل ليس بظلم او خرج وارث
بان اكل او شرب او نام او تناول واذا اواه حية او مض وقت صلوة وهو يعقل ويقدّر
على الاداء حتى يجب عليه القضاء بشرها فيكون بذلك من احكام الدنيا او قتل من المعركة
الاخوف وطن الحمل في لا يكون القتل منافيا للشهادة هذا الاكثنا ذكره الزليعي او اوجه
بامور الدنيا والاخرة وهو قول ابي يوسف خلافا لما قيل للاختلاف بينها في الوصية
بامور الدنيا وفي الوصية بامور الاخرة لا يكون مرثا بالاجماع او باع او اشترى او تكلم
بكلام كثير وقيل بكلمة وكل ذلك ينقص معنى الشهادة فيفضل لانه بذلك يصير خلفنا في حكم
الشهادة وينال شيئا من مرافقة الحياة فلا يكون في معنى شهداء احد لانهم ما تواضعوا
والكاس يدار عليهم خوفا من نقصان الشهادة هذا الكون ما ذكر في بيان الارثا
موجبا للفصل اذا وجد ما ذكر بعد انقضاء الحرب ولو فيها الا ان لو وجد ما ذكر في الحرب
لا يكون مرثا شيئا من ذلك كذا قال الزليعي ويصلي عليهم عطف على قوله ويفضل من وجه
كتاب الزكوة عقب الصلوة بالزكوة اقتدا بقوله تعالى اتيموا الصلوة وآتوا الزكوة

عبارة عن اخراج جزء من المال و
الزكوة عبارة في القصة عن التنازل و في الشريعة

وقد صدر الشريعة الزكوة الى النذر والكفارة وهو مخالف للهداية وغيره فكانه سهو من
 الكاتب الاول وعن الحاجة الاصلية كدور السكن ونحوه وسببها تقدير النماء اما
 تحقيقه يكون بالتوالي والتسلسل والتجارات او تقديره يكون بالتكليف من الاستثناء بان
 يكون في يده او يدنايه فاذا فقد لم يجب الزكوة فلا يجب تفرغ على قوله الملك التام على ملكه
 لانه ليس بماك من كل وجه بل ينفذ ويؤدى للعبد تفرغ على قوله فارغ عن الدين بعد
 دينه متعلق بقوله فلا يجب فانه اذا كان له اربع مائة درهم وعليه دين كذلك لا يجب عليه الزكوة
 ولو كان دينه مائتين يجب زكوة مائتين ولان دور السكن تفرغ على قوله والحاجة الاصلية
 ونحوه كتاب البدن واثاث المنزل ودواب الركوب وعبيد الخدمة وكتب العلم لاهله و
 آلات المحرقة فيقول الواصل من مال الضار تفرغ على قوله نام ولو تقديره الضار مال
 تقدير الوصول اليه مع قيام الملك كابق ومنقود ومغصوب اذا لم يكن عليه دينه وبالم
 ساقطة البحر وسفوف في مغازة شئ مكانه ومال اخذ السلطان مصادرة ووديعة شئ
 المودع وهو ليس من معارفه ودين محرم لم يكن عليه دينه ثم صارت له بعد سنين بان اقر
 عند التسليم فانه اذا وصل اليه بعد سنين لا يجب زكوة للسنين الماضية لانها انقضت ولو تقديره
 بخلافه ما عليه مقرر ولو كان محسرا اذ يكتسب الوصول اليه ابتداء او بواسطة التحصيل ومثل ذلك
 حكوما فلا يسهل او على جاحد عليه دينه او على قاض فان هذه الاموال اذا وصلت الى مالكها
 يجب زكوة السنين الماضية ولا يجب ايضا دور السكن تفرغ ايضا على قوله تام ولو تقديره
 ونحوه كتاب لا تلبس واثاث لا تستعمل ودواب لا تتركب وعبيد لا تسخدم وكتب العلم
 لغير اهله ونحو ذلك ولم يوافق التجارة لانها انقضت النماء التقدير في الهداية وعلى هذا كتب العلم
 لاهله وقال في النهاية الابل اهله غير مفيد لانه ان لم يكن من اهله وليست هي للتجارة لا يجب
 فيها الزكوة وان كثرت لعدم النماء وانما يفيد ذكر الابل في حق مصرف الزكوة فانه اذا كانت له
 كتب تساوي ما في درهم وهو يحتاج اليها للتدريس وغيره يجوز صرف الزكوة اليه واما اذا
 لم يجز اليها وهي تساوي ما في درهم لا يجوز صرف الزكوة اليه وكذلك آلات المحرقين واسباب
 وجوبها اذا توجه الخطاب بعينه قوله نعم انوار الزكوة وهو عقيب حلول الحول عند من يقول

في قوله نعم انوار الزكوة وهو عقيب حلول الحول عند من يقول

المحرقة فيدها

في قوله نعم انوار الزكوة وهو عقيب حلول الحول عند من يقول

في قوله نعم انوار الزكوة وهو عقيب حلول الحول عند من يقول

من يقول ان وجوبه فور وفي آخره عند من يقول انه محرم وسببها بيان وشرطه ان شرطه و
 وجوبها اذا حل الحول ان الحول الحول بجمية المال كالدرهم والدينار والسوم او نية النية
 اذا لم يوجد هذه الاشياء لم يتوجه الخطاب فلا ياتم بالزكوة وشرطها ان يكونها مؤداة نية
 لانها عبادة فلا تنفع بلانية مقارنته له الا لاوارا بالمعنى المصدري او مقارنته لعزل ما وجب فانه
 اذا عزل من النصاب قدر الواجب ناولا الزكوة وتصدق الى الفقير بلانية سقطت زكوة او قصد
 كره عطف على نية فانه اذا تصدق بكل دخل الجزاء الواجب فيه فلا حاجة الى التعيين استحسانا
 وان تصدق ببعضه سقطت زكوة عند من رحمه وعنده ابي يوسف لا واما وجوبها فيقبل عمره
 ان يجب على التراخي لان جميع العروقات الاداء ولهذا لا يضمن بهلاك النصاب بعد التبريط
 وقبل فور ان واجب على النور لانه مقتضى الامر المطلق وهو قول الكرمي فانه قال ياتم
 بتأخير الزكوة بعد التمكن ورول عن من آخر الزكوة من غير عذر لم تقبل شهادته لا يبق للتحارة
 ما اشتره لها فقول خدمته ثم لا يصير للتجارة وان نواه لها ما دام لم يبعه مثلا اشترى امته
 للتجارة فنوالا للخدمة بطلت الزكوة لان اتصال النية بالامساك للاستحرام وان نوى التجارة
 بغيره لم يكن للتجارة حتى يبيعها فيكون في غنها زكوة ان كان درهم او دينار لعدم اتصال النية
 بالعمل لانه لم يجر فلم يعبه نية ولهذا يصير الى فرعيها بحد النية ولا يكون المقيم ساوا
 بها الا بالسفر ما ورثه لا يكون للتجارة بالنية لان النية لم تتصل بالعمل لان الموروث يصير
 ملكا للمورث جبر ابله صنيعة ولهذا يرث الجدين وان لم يتصور منه العمل حتى يصرفه
 لا فتر ان النية بالعمل الا الذهب والفضة كذا في غاية البيان وما ملكه بهيمة او وصية
 او نكاح او صلح او صلح عن قود كان لها ان للتجارة بالنية لا فتر انها يعمل هو قبول العقد
 هذا عند ابي يوسف واما عند من فلا يصير للتجارة لانها لم تقارن عملها وقيل الخلاف على
 العكس لانه زكوة في اللاتي والجواهر كالتمل والياقوت والزمره وامثالها كذا في الكافي
 ان كان يكون للتجارة كذا في التارحانية **باب صدقة السوام** هي جمع سائمة هي المكتسبة
 بالبرعي بالكره الكلاء وما بالفتح مصدره كذا في السنة حتى لو عطفها نصف الحول لا يكون
 سائمة فلا يجب فيها نصاب الابل خمس وفي كل خمس ايا خمس وعشرين تحت جمع مجتبي

في قوله نعم انوار الزكوة وهو عقيب حلول الحول عند من يقول

في قوله نعم انوار الزكوة وهو عقيب حلول الحول عند من يقول

في قوله نعم انوار الزكوة وهو عقيب حلول الحول عند من يقول

في قوله نعم انوار الزكوة وهو عقيب حلول الحول عند من يقول

وهو الخولد بين العربي والعجم والتمارين منسوب تحت نصر او عرب جمع عربي شاة
عليه انفق الآثار واشتهرت كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم وما بين النصابين
عفو كذا الحكم في سائر النصب الآتية وفيها ال في خمس وعشرين بنت خاص هي التي طغت
في الثانية سميت به لان امها يكون خاصة الى حاملها باخرى عادة وفي ست وثلاثين بنت
ببون هي التي طغت في الثالثة سميت به لان امها تملك اخرى ويكون ذات لبن غالبا
في ست واربعين حقة هي التي طغت في الرابعة سميت به لانها حقا لها الحمل والركوب
او الضراب وفي احد وستين جدعة وهي التي طغت في الخامسة سميت به لعنف في
استانها يعرفه ارباب الابل وفي ست وسبعين بتالبون وفي احد وستين حقان
اي مائة وعشرين ثم سئلت الفريضة على كل خمس شاة بالحقين وفي مائة وخمس
واربعين بنت خاص وحقان وفي كل مائة وخمسين ثلاث حقان ثم سئلت الفريضة
على كل خمس شاة ثلاث حقان وفي خمس وعشرين بنت خاص وفي ست وثلاثين
بنت لبون وفي مائة وست وستين اربع حقان اي مائة ثم سئلت الفريضة
ابد الكا في الحين التي بعد المائة والحين حتى يجب في كل حين حقة فيه بذلك احترازا
عن الاستيف الاول اذ ليس فيه ايجاب بنت لبون ولا ايجاب اربع حقان لعدم
نصابها لانه لا يرد خمس وعشرون على المائة والعشرين صار كل النصاب مائة وخمسة
واربعين فهو نصاب بنت الخاص مع الحقين الحقين فلما زاد عليها خمس وصار مائة
وخمسين وجب ثلاث حقان ونصاب البقر والجاموس جمع بينهما لان حكمهما واحد
حتى قالوا ان البقر يتناولهما المثلون وليس فيما دونها صدقة وفيها تباع هو مائة الحول
او تسعة هي انشاء وفي اربعين سنة هو مائة عليه الحولان او سنة هي انشاء وما بين
النصابين عفو وفي الراية على الاربعين لا يكون عفو ابل يجب اي سبعا في الواحدة
الراية ربع عشر سنة وفي الثمن نصف عشر سنة وهذه رواية الاصل لان العنقوبت
نصا بخلاف التيس ولا نص بهذا فيها ضعف ما في ثلاثين في ستين تبعا ثم في كل
ثلثين تباع وفي كل اربعين سنة ففي سبعين تباع ومئة وفي ثمانين مستان وفي تسعين

داخل

وفي تسعين ثلاثة اتبعة ثم في مائة تبعا ومئة وفي مائة وعشرة تباع ومستان وفي
مائة وعشرين اربع اتبعة او ثلاث سنوات هكذا الى غير النهاية ونصاب الفهم صانها
او مائة اربعون وفيها شاة وفي مائة واحد وعشرين شاتان وفي مائة واحد وثلاثين
شاة هكذا ورد البيان في كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكتاب ابي بكر رضي الله عنه
وعليه انعقد الاجماع وفي اربع مائة اربع وفي كل مائة شاة ويؤخذ فيها الشيء وهو مائة
سنة لا الجدة وهو ما اتى عليه اكثر لان الواجب هو الوسط وهذا من الصغار ونصاب
الحمل خمسة وقيل ثلاثة قال صاحب مجمع الفتاوى في حزانة الفتاوى قال ابو جعفر الطحاوي
ونصابها خمسة فاذا كان اقل من خمسة لا يجب وقال ابو احمد العياشي نصابها ثلاثة فاذا كان
اقل منها لا يجب وفي كل فرس من العرب اضطر به المذكور دينار او ربع عشر قيمة نصابا
قال صاحب المجمع في شرح هذا التحية يختص بافراس العرب حيث كان قيمة كل فرس
اربع مائة درهم وقيمة الدنار عشرة دراهم فيكون عن كل مائة درهم خمسة دراهم فاما
الا فراس التي تنافوت قيمها فانها تقدم لذكر الحول منقردة لانها لا تنافول كائنا ثمة في
رواية لانها بافرادها ايضا لا تناسل ويجب فيها في رواية اخرى لانها تناسل بالحمل الى
المستعار بخلاف المذكور لاشي في حوامل هي التي اعتدت لحمل الاثقال وعوامل هي التي
اعتدت للعمل كاثارة الارض فانها من الحول لا من الاصلية وعلموه بفتح العين وهي التي
تطحن العلف فلا يكون سائرا ولا يمل وجاريس التجارة لتول عليه الضلوة والسلام لم ينزل
على غيرها شي والمقادير ثبت سمعا بخلاف ما اذا كانت للتجارة لان الزكوة تتعلق بالمالية
كسائر اموال التجارة ولا حمل وفصيل وعجل الاتباع صورة المسئلة نوع اشكال لان الزكوة
لا يجب بلا معنى الحول وبعد الحول لم يبق اسم الحمل والفصيل والعجل فقبل في صورتها
رجل اشترى خمسة وعشرين من النملان او ثلاثين من العجا جيل او اربعين من الحلمان
او وحب له ذلك هل ينفق عليه الحول او لا فعلى قول ابي ج وم لا ينفق وعند غيره بما ينفق
حتى لو حال الحول عليها من حين ملكها وجب الزكوة وقيل اذا كان له نصاب سائرا فنص عليها
سنة اشهر فتوالدت على عدتها لم يملك الاصول وبقيت الاولاد هل يبقى حول الاصول

لا تناسل

ينفق

نسب الدواب على عدد ما

على الاولاد عند ما لا يبقى وعند الباقيين يبقى ولا في مال الصبي الثعلبي وعلى المرأة ما على
 الرجل منهم لان الصلح قد جرى على ضعف ما يؤخذ من المسلمين ويؤخذ من سائر
 المسلمين لا يصيانهم جاز ولا في القيمة في الزكوة وكذا في غير الفساق والعشراء والذين يبيعون
 ان اداء القيمة مكان المنصوص عليه في الصورة المذكورة جاز لا على ان القيمة بدل
 عن الوجوب لان المصير الى البدل انما يجوز عند عدم الاصل والاداء القيمة مع وجود
 المنصوص عليه في ملكه جاز فكان الواجب عندنا احدهما اما العينة او القيمة وتحقق
 هذا المعام في الاصول لا يؤخذ الا الاوسط رعاية للجانبين بلا جبر الى اذا امتنع عن اداء
 الزكوة لا يأخذ فاكرا لانها عبادة فلا يؤخذ الا بالاحسان وعند الشافعي يأخذ فاكرا لانها
 حق الفقير فصارت كدين وجب للعبد على العبد لا من تركته الى لومات من عليه الزكوة
 لا يؤخذ من تركته الا ان يوصي في معتبر من الثلث وعنده يؤخذ من تركته ثم يوجد سن
 واجب السن معروفه سمي بها صاحبها وذلك انما يكون في الدواب دون الانسان
 لانها تعرف بالسن دفع المالك الادنى مع الفضل او الاعلى ورد الفضل او دفع القيمة
 قال في الهداية اخذ المصدق اعلى منها ورد الفضل واخذ دونها واخذ الفضل وقال
 في النهاية ظاهر ما ذكر في الكتاب يدل على ان الجبار للمصدق وهو الذي يأخذ الصدقات
 ولكن الصواب ان الجبار شرع رفقا بمن عليه الواجب والرفق انما يتحقق بتخييره
 فلما اراد به اذا سمحت به نفس من عليه الواجب اذ الظن من حال المسلم انه يتجار ما هو
 ارفق بحال الفقير ويوافق كلام الكافي ولذا قلت دفع مكان اخذ المستفاد ان شاء
 الحول من جنس النصاب يضم اليه يعني ان من كان له نصاب فاستفاد في اشياء الحول
 من جنس ضم اليه وزكاه به فمن كان له ما شأ درهم في اقل الحول وقد حصل في وسطه
 مائة درهم يضم المائة اليه المائتين ويعطى زكوة الكل والزكوة في النصاب لا العفو عند
 اليه حصة وابي يوسف فانه اذا ملك مائة شاة فالواجب عليه وهو شاة انما هو في
 اربعين لا المجموع حتى لو ملك ستون بعد الحول فالواجب على حاله وعندم وزفر يقط
 بقدره وهلكه ان النصاب بعد الحول يسطر الواجب وهلكه البعض حصته ويصرف

في الزكوة ما لا يؤخذ الا الاوسط رعاية للجانبين بلا جبر الى اذا امتنع عن اداء الزكوة لا يأخذ فاكرا لانها عبادة فلا يؤخذ الا بالاحسان وعند الشافعي يأخذ فاكرا لانها حق الفقير فصارت كدين وجب للعبد على العبد لا من تركته الى لومات من عليه الزكوة لا يؤخذ من تركته الا ان يوصي في معتبر من الثلث وعنده يؤخذ من تركته ثم يوجد سن واجب السن معروفه سمي بها صاحبها وذلك انما يكون في الدواب دون الانسان لانها تعرف بالسن دفع المالك الادنى مع الفضل او الاعلى ورد الفضل او دفع القيمة قال في الهداية اخذ المصدق اعلى منها ورد الفضل واخذ دونها واخذ الفضل وقال في النهاية ظاهر ما ذكر في الكتاب يدل على ان الجبار للمصدق وهو الذي يأخذ الصدقات ولكن الصواب ان الجبار شرع رفقا بمن عليه الواجب والرفق انما يتحقق بتخييره فلما اراد به اذا سمحت به نفس من عليه الواجب اذ الظن من حال المسلم انه يتجار ما هو ارفق بحال الفقير ويوافق كلام الكافي ولذا قلت دفع مكان اخذ المستفاد ان شاء الحول من جنس النصاب يضم اليه يعني ان من كان له نصاب فاستفاد في اشياء الحول من جنس ضم اليه وزكاه به فمن كان له ما شأ درهم في اقل الحول وقد حصل في وسطه مائة درهم يضم المائة اليه المائتين ويعطى زكوة الكل والزكوة في النصاب لا العفو عند اليه حصة وابي يوسف فانه اذا ملك مائة شاة فالواجب عليه وهو شاة انما هو في اربعين لا المجموع حتى لو ملك ستون بعد الحول فالواجب على حاله وعندم وزفر يقط بقدره وهلكه ان النصاب بعد الحول يسطر الواجب وهلكه البعض حصته ويصرف

ويصرف الهلاك الى العفو ولا فان لم يجاوز الهلاك العفو فالواجب على حاله كما اذا هلك بعد
 الحول عشرون من ستين شاة او واحد من ست من الابل حيث يبقى وجوب شاة
 ثم ان نصاب يبيع ان جاوز الهلاك العفو صرف الى نصاب يبيع كما اذا هلك خمسة
 عشر من اربعين بغير انما لاربعة تصرف الى العفو ثم احد عشر الى النصاب الذي يبيع
 وهو ما بين خمسة وعشرين الى ست وثلاثين حتى تجتنب بنت مخاض ولا نقول الهلاك يصر
 الى النصاب والعفو حتى نقول الواجب في اربعين بنت لبون وقد هلك خمسة عشر من
 اربعين وبقي خمسة وعشرون فيجب نصف وثمن من بنت لبون ولا نقول ايضا ان
 الهلاك الذي جاوز العفو يصر الى مجموع النصب حتى نقول يصر اربعة الى العفو
 ثم يصر واحد عشر الى مجموع ستة وثلاثين ان كان الواجب في ست وثلاثين بنت لبون
 وقد هلك احد عشر وبقي خمسة وعشرون فالواجب ثلث بنت لبون وربع بنت لبون
 ثم ولم الى ان ينهي كالمهلك من اربعين بغير عشرون فاربعة تصرف الى العفو واحد
 عشر الى نصاب يبيع العفو وحده الى نصاب يبيع هذا النصاب حتى يبقى اربع شياه و
 قس عليه اذا هلك خمسة وعشرون او ثلاثون او خمسة وثلاثون اخذ البعثة زكوة التسليم
 والعشر والخارج يعاد غير الخارج ان لم يصر في حقه فان ولاية اخذ الخارج للامام وكذا
 اخذ الزكوة في الاموال الظاهرة وهي عشر الخارج وزكوة التسليم وزكوة اموال التجار وما
 دامت تحت حماة العاشر فان اخذ البعثة او سلاطين زماننا الخارج فلا اعادة على كذا
 المالك لان مصرف الخارج المقاتلة وهم منهم لا لهم يجاربون الكفار وان اخذوا الزكوة في المذكورة
 فان صرفوا الى مصارفها الا ان ذكرنا فلا اعادة عليهم ولا افعليهم الا اعادة اليه مستحقا فيهم
 وبين الله تعالى عصب سلطان مالا وخطط ماله صار ملكا له حتى يجب عليه الزكوة وورثته
 كذا في الكافي ومجمل ونصاب لستين او لثلاثين جاز قد عرفت ان سب وجوب الزكوة المالى
 التام والحولان شرط لوجوب الاداء وقد تقرر في الاصول السبب اذا وجد صح الاداء وان لم
 يجب فانما وجد النصاب صح الاداء قبل الحولان فاذا كان له نصاب واحد كافي درهم مثلا فاذا
 لستين جاز حتى لو ملك في كل منها نصابا اجزاء ما ادى من قبل وكذا اذا كان له نصاب واحد

الزكوات

وجب

فأدى لنصب جاز حتى إذا ملك النصب أثناء الحول فبعد تمام الحول اجزأه ما أدى لا يضمن
 مضمون غير متلف أي قصر من عليه الزكوة في الأداء حتى يملك النصاب سقط عنه الزكوة ولا يضمن
 قدره وقال الشافعي لا يضمن ولو استهلك يضمن لأن النصاب صار في حق الواجب حقا
 لصاحب الحق فصاد المستهلك متقدما فيضمن والله اعلم **باب زكوة المال** المراد بالمال
 غير الشوائم والآام فيها إشارة إلى المذكورة من قوله ثم ما توارى عنكم من أموالكم فإن
 المراد به غير التبعات أو زكوة التبعات غير مقدرة بربع العشر نصاب الذهب عشرون
 مثقالا والفضة مائتا درهم وزن سبعة ألبكون كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل و
 المتقال عشرون قيراطا والدرهم أربعة عشر قيراطا والقيراط خمسة شعيرات اعلم أن
 الدرهم قد كانت على عهد عمر رضي الله عنه مائة درهم على وزن عشرة مثاقيل وعشرة
 على ستة مثاقيل وعشرة على خمسة مثاقيل فاختار عمر رضي الله عنه من كل نوع ثلثا كبريل يظهر الخصومة
 في الأخذ والإعطاء ثلث عشرة ثلاثة وثلث وثلث ستة اثنان وثلث خمسة درهم وثلثان
 فالجوع سبعة وان شئت فاجمع الجوع فكون احدا وعشرين ثلث الجوع سبعة وثلثا
 سمي الدرهم وزن سبعة وفي مقرب كل خبر مبتدا هو قوله الآية ربع عشر ومعمول و
 توحيدا وهو ما يحتل به من الذهب والفضة مطلقا إلى سواء كان مباح الاستعمال أولا وعند
 الشافعي لا يجب في خلي النساء وخاتم الفضة للرجال لأنه مباح الاستعمال فاشبه نصاب
 البذر والماروي أنه عليه السلام قال لا مراة في أيديهما سواء كان من ذهب أو ثوبان
 زكوة فالتك لا يقال على القلوة والسلام أذبا زكوة وتبره وعرض تجارة قيمة هو
 بكم ما بعده صفة عرض وهو يسكون الرأ ما ع لا يدخل كيل ولا وزن ولا يكون حيوانا
 ولا عقارا كذا المعراج وأما العرض بفتحها فتا الدنيا وتناول جميع الاموال فلا وجه
 له هنا لجمله متابلا للذهب والفضة نصاب من احدهما إلى الذهب والفضة قال
 الزيلعي قوله في عرض التجارة ليس يجزئ على إطلاقه فإنه لو اشترى أرض خراج ونوى
 التجارة لم يكن للتجارة لأن الخراج واجب فيها وكذا إذا اشترى أرض عشر وزرعها أو اشترى
 بذر للتجارة وزرعه فإنه يجب فيه العشر ولا يجب فيه الزكوة لأنهما لا يجتمعان أقول
 تجوز

يسقط وجه

والمراد
بجوز

ونوا للتجارة

أقول هذا الكلام منه في غاية الاستبعاد أما أولا فلما عرفت أن الأرض غير العرض لأنها
 من العقار والعرض يتبادل العقار وأما ثانيا فلأن عدم وجوب الزكوة في البذر أن
 حدث الزراعة وذلك لا يضر لأن تجزئة الحصة إذا سقط وجوب الزكوة في العبد المشتري
 للتجارة كما مر فلان يسقط التصرف الأقوى من النية أولى مقوما بالاشع للفقير ربع عشر
 أن كان التقويم بالدرهم انفع للفقير قوم عرض التجارة بها وإن كان بالدينار انفع
 قوم بها ثم في كل خصال على النصاب ربع عشر بحسب ما كان الزكوة في الكسور لا يجب
 عندنا إلا إذا بلغ خمس النصاب فإذا زاد على مائة درهم اربعون درهما زاد في الزكوة درهم
 وفي ثمانين درهما ولا شيء في الأقل على حاليه خالص في حكم الخالص فلا يذهب أو نقص
 وما غلبت منه بقوم لأنه في حكم العروض واختلف في المسألة بغير أن كان الفضة والذهب
 والفضة سواء ذكر أبو النضر أنه يجب فيه الزكوة احتياطا وقيل لا يجب وقيل يجب درهمان
 ونصف نقصان النصاب أثناء الحول بغير أن الحول لا ينعقد إلا على النصاب ولا يجب
 الزكوة إلا في النصاب فلا بد منه في البداية والنهاية ولا جرة لما بينهما إذا بقي المال حولا على
 حاله كذا لا بد من ثبات شيء من النصاب ليضم المستفاد إليه لأن هلاك الكل يبطل انعقاد
 الحول إذا لم يكن اعتبارا به بلا مال يضم قيمة العروض إلى الثمنين يعني إذا ملك مائة درهم أو
 عشرة دراهم وملك عرضا قيمة مائة درهم أو عشرة دراهم ودينار وجب عليه الزكوة لأن
 الكل للتجارة وإن اختلف جهة الأعداد إذا الثمنان للتجارة وضعا والعروض جعلوا ويضم
 الذهب إلى الفضة قيمة الأجزاء وعندهما الجزاء حتى لو ملك مائة درهم وخمسة دنانير قيمتها
 مائة درهم يجب عنده لا عندهما ولو ملك مائة درهم وعشرة دنانير أو مائة وخمسين درهما
 وخمسة دنانير أو خمسة عشر دينار أو مائة درهم ودينار أو مائة درهم ودينار أو مائة درهم ودينار
 تكامل الأجزاء لأن قيمة احدهما مع انتفعت يزيد قيمة الآخر فيمكن تكيل ما انتفض قيمة
 بما زاد فيجب الزكوة بلا خلاف وإنما يظهر الخلاف حال نقصان الأجزاء **باب العاشر**
هو من نصب الزكوة على الطريق لأخذ صدقة التجار كذا سنو من النصوص وكذا أخذ
 من الاموال الظاهرة بأخذها من الاموال الباطنة التي مع التجار كما سبقت في باب العاشر

يجب سان

من قال لم ينجح الحول ان صدق العاشر من انكر تمام الحول وحلف او قال على دين ادا
 العاشر اخر ان كانا ان عاشر اخر في تلك السنة لانه اذ كان وضع الامانة موضعها وان لم يكن
 لم يصدق كذبه يميناً كذا ان يصدق باليمين قوله اذيت ايا فقير الا في التوايم لان حق المأخذ
 منها للسلطان كمن عليه الجزية او الخراج اذا ضرها ايا القابلة بنفسه وكن اوصى ثلث
 ماله للعقراء وادعى الي رجل بان يصر فلو ارث بنفسه اليهم حيث لا يجوز كذا في
 شرح الهداية تاج الشريعة الاموال الباطنة بعد الاخراج كالظاهرة حتى لو قال انا اذيت
 زكوتها بعد ما اخرجهما من المدينة لم يصدق لانها بالخراج التحقت بالاموال الظاهرة
 فكان الاخذ منها ايا الامام فيما صدق السلم صدق الذي لان ما يؤخذ منه ضعف ما يؤخذ
 منها والحق من وجب تضعيفه لا يتبدل شئ منه فيما وراء التضعيف كما في التضعيف على
 بني تغلب الا في قوله اذيت ايا فقير لان ما يؤخذ من الذي جزية وفها لا يصدق اذا قال
 اذيت ايا فقيراً اهل الذمة لان فقراء اهل الذمة ليسوا بمصارف لاهل الحق وليس له ولا ي
 التصرف ايا مستحقه وهو مصالح المسلمين كذا قال الربيع ولا بد من هذا الاستثناء والمتون خالية
 عنه لا يخرج الا ان لا يصدق الحق في شئ من ذلك الا في ام ولد له ان جاز به يقول في ام
 ولده فيصدق لان كونه حرياً لا ينافي الاستيلاء واقراره بنسب من يده صحيح فكذا بامية
 الولد يؤخذ ما ربح العشر ومن الذي تصفه والحق العشر فكذا امر عمره سعة ان
 ان بلغ ما لم يملكه احد والاهل الحرب ساوان علم اخذ شئ لو كان ما اخذوا مناه
 بعضا وان لم يملكه الا ماله نصا بالايؤخذ منه شئ وان اقر بما في النصا في بيته لان
 الواجب فيما فيه ولا يؤخذ شئ منه الا الحربي ان لم ياخذ واستبان ما يستمر واد عليه
 ولانا حق من هم بالمكارم عشر الا اخذ من الحربي العشر في تاج المصادر العشر عشر
 سنة ثم قبل الحول ان لم يدخل وان لم يبعث لان الاخذ في كل مرة استحصال
 للمال وحق الاخذ لحفظه وعشر ثانيا ان جاء من داره لانه رجع باسان جديد وايضا
 الاخذ بعده لا يفتي ايا استحصال بعشر الحول ان يؤخذ العشر من قيمتها لا تخير اذا امر
 بهما اذ لان القيمة في ذوات القيم لها حكم العين والخير منها بخلاف ذوات الاشمال

بمن ان يؤخذ من هذا كذا

الاشمال والحوال ان يؤخذ العشر من قيمتها منها ولا بضاعة وهي مال مع تاجر يكون ربحه لغيره
 وانما لم يبعث لانه ليس بنائب عن المالك في اداء الزكاة ومضاربة من المضارب بما لها
 لم يبعث لانه ليس بمالك ولا نائب عنه وكسب ما ذون مديون او ليس معه مولاة الى من
 عبد ما ذون فلو مديونا لا يؤخذ منه شئ والا فكسبه لمولاة فلو معه يؤخذ منه والا فلا
 وشي ان عشر الخراج ينعى اذا امر على عاشر البضاعة ففرضه ثم تم على عاشر العدل يؤخذ
 منه ثانيا لان التقصير منه حيث مرتهم بخلاف ما اذا غلبوا على بلاد فاخذوا الزكاة وغيره
 حيث لا تؤخذ منهم ثانيا اذا ظهر عليهم الامام لان التقصير من الامام **باب الزكاز** هو
مال تحت الارض مطلقا سواء كان حلقه او بدفن العباد والمعدن خلق والكسرة
 مدفون خبيث معدن نقي وهو الذهب والفضة وحديد وخوخه كالصخر والنجس وخوخها
 في ارض خراج او غير وسياة بيانها وباقية لملكها الى الارض ان ملكك والا لوان لم
 تملك مملوكا وحده ولا شئ فيه الى المعدن وحده في داره وفي ارضه روايتان ولا في باقوت
 وزمرو وغيره ورجح وجده في جبل لقوله ام لا خسر في الجبل وكذا لا يجب في جميع الجواهر
 والنصوص من الحجارة الا ان تكون دفين الجاهلية فغني الخس اذا لا يشترط في الكثرة الا
 المالية لكونه غنيمة كذا قال الربيع ولو لم يولد وعبره وكذا جميع حلية استخراج من الجرح
 الذهب والفضة بان كانا كثر في قعر البحر كثر فيه سمة الاسلام كالمكنوس عليه كلمة الشهادة
 كاللغة وسياة حكمها في موضعها وما فيه سمة الكفر كالمنقوش عليه الصنم خسر وباقية
 للمالك اول الفتح فان كان حيا اخذه والا فوارثه لو حيا والا فبنت المال ان ملكك الى
 ارضه والا لوان لم تملك كالمناور والجمال فلو وجد حرا كان او عبدا مسلما او ذميا صغيرا
 او كبير غنيا او فقيرا لانهم من اهل الفينة غير الحربي المستامن فان الواجد اذا كان
 حرياً مستاماً يسترد منه ما اخذ الا اذا عمل في المناور بالاذن من الامام على شرط ظله
 المشروط وان خلا عنها الى العلامة قبل بيعه جاهليا لان الكثرة غايبا من الكفر وقيل
 في زماننا هو كاللغة اذ قد طال عهد الاسلام رجل دخل دار الحرب ووجد زكازا في حراج
 دار الحرب فله ولا خسر سواء دخل باسان او لا وانما كان له لسبق يده على مال مباح و

فقد وفروا في الاخذ من ذواتها
 بصفة الجبال لقوله ام لا خسر في الجبل وكذا لا يجب في جميع الجواهر
 في الباقوت والزمرو وجميع الجواهر المستامات والافاض
 من الحجارات كالتراب والمخ والنقود وغيره
 فضاة كالتراب والمخ والنقود وغيره
 هذا اذا اخذ كالمناور والجمال
 كسرة او بدفن العباد والمعدن خلق والكسرة
 لا يشترط في الكثرة الا المالية لكونه غنيمة
 ربحي الا من حله

وأن كان له مال في بلد ولم يقدّر عليه في الحال ولا يجل أن يأخذ له أكثر من حاجته فالحق به
 كل من غاب عن ماله وأن كان في بلد وبصرف إلى كالم أو بعضهم يملكه أن لا يطبق إلا بال
 وقال الشافعي لا يجوز إلا أن يصرف إلى ثلاثة من كل صنف لا إلى بناء مسجد ولا يجوز أن
 يبيى بالزكاة مسجد لأن التملك شرط فيها ولم يوجد وكذا بناء القنطرة واصطلاح الطرقات
 وكرعها النهار والنجح والجهاد وكل ما لا تملك فيه وكيفية مبيت ومضاد دينه ولو قضى دين
 حي والمديون فقير فأنفق بغير امره كان مستباحا ولا يجزئ من زكاة ماله ولو قضى بامر جاز كان
 قضى إلى الغريم فيكون القابض كالوكيل في قبض الصدقة ولو كان ما ينفق إلى لا يشترى
 بهار فيه تعلق لا لعدم التملك فيها ولا إلى من يترها ولا إذا أصله وأن علا وفرعه وإن
 سفل أو زوجة أو لا يعطى زوج زوجته ولا زوجة زوجها لا شتره في المنافع عادة و
 ومملوك المزرعة أو مدبره ومكاتبه وأمه ولده وعبيد اعتق المزرعي بعضه لأنه بمنزلة مكاتبه
 وعبيد اعتق المزرعي المفسر حصته يعني إذا كان العبد بين اثنين فاعتق أحدهما وهو
 نصيبه لم يجز للمزرعي الآخر دفع زكاة إليه لأنه يسعى له فصار مكاتبه وقال لا يجوز لأحد
 مديون أو انفق شراعه على أن قوله قد اعتق بعضه لا يجوز أن يكون مبيا للفاعل ويرجع
 ضميمه إلى المزرعي لأنه لا يملك قوله وقال لا يدفع إليه لأنه حر مديون عندهما فإن العبد إذا كان
 كله له فاعتق بعضه كان كله حرا بلا دين بل يجب أن يكون على البناء للممول ويصور المملوك
 في عبيد بين اثنين اعتق أحدهما نصيبه وهو مفسر حتى يتأق هذا التعليل ولما كان كون اعتق
 مبيا للفاعل صحيحا في نفسه وإن لم يبع التعليل وكان دلالته قوله قد اعتق بعضه
 على الصورة المذكورة في غاية الخفاء كما لا يخفى ذكرنا المسئلة الأولى في المتن ودليلها
 في الشرح غير ما ذكر في الهداية والثانية بعبارة يدل ظاهرها على المذكورة ودليلها مثل
 المذكورة في الهداية وعلى مملوكه لأن الملك واقع لولاه وطلعه لأنه بعد غيبا بال إليه
 بخلاف الكبير وأن كان نفقته عليه كذا امرأة لأنها إن كانت فقيرة لا تعلق غنية
 بيسار الزوج ويقدّر النفقة لا نصيبه كالموسرة وبني ششم وهم آل علي وعيسى وجعفر
 وعقيل والحرث بن عبد المطلب لقوله لم يابني ششم أن الله تعالى حرم غالة أموال

الفتنة بالفتح والمجرى طالع
 أو لا يجوز بيعه فأنظر
 احتذ ذكيرة

في قوله لا يجوز للمزرعي الآخر دفع زكاة إليه لأنه يسعى له فصار مكاتبه
 في قوله لا يجوز للمزرعي الآخر دفع زكاة إليه لأنه يسعى له فصار مكاتبه

أموال الناس وأوساخهم ومواليهم إلى معتق بني ششم لما تقرت أن مولى القوم منهم
 وأن جاز التطوعات من الصدقة والأوقاف لهم إلى بني ششم ومواليهم لا تنفعا العلة
 المذكورة في الزكاة فيها ولا ذمة لقوله لم يعاذرهم خذ ما من أغنيائهم ورد ما إلى فقراهم
 يعني المسلمين وأن جاز غير ما أن صدقة غير الزكاة له أن للذمة وكذا العشر والعشر
 والخارج لا يجوز له دفع بخر أن يظن أنه مصرف فظهر كونه عبدا أو مكاتبه يعيد ثلثه
 بالدفع إلى عبده لم يخرج من ملكه والتملك ركن ولله في كتب مكاتبه حق فلم يتم التملك
 ولو ظهر غناه أو كفره أو أنه أبوه أو ابنه أو شحمي لا يعيد لأنه لا الوقوف على هذه الاشياء
 بالاجتهاد ولا القطع فينبغي الأمر على ما يقع عنده كما إذا اشترت عليه القنبل ولو لم
 بالأعداد مكان بجهتها فيها أيضا فلا فائدة فيه وفي قوله دفع بخر إشارة إلى أنه إذا دفع
 بلاخر واخطأ لا يخرج من ملكه إلا غناؤه أن جاز إعطاء ما في درهم فصار غناؤه الكرامة
 لأن الأداة بلا في الفقر لأن الزكاة إنما تتم بالتملك والمندفع إليه في حالة التملك فقير
 وإنما يصير غنيا بعد تمام التملك فيتأخر الغني عن التملك ضرورة كونه كبره لقرب
 الغني منه كمن صلب وبقرب نجاسة ونقلها إلى الجسد بل إذا كان فيه نفوت حق الجوار
 فقير قريب أو أحوج يعني لا يكره إذا نقلها إلى قرايبه أو إلى قومهم أحوج من أهل بلده
 لما فيه من الصلة أو زيادة دفع الحاجة ولو نقل إلى غيرهم جاز وإن كره لأن المحرف
 مطلقا الفقراء وذهب دفع مضمية عن سوال يوم ولا يسأل من له قوت يومه
باب الفطرة أي صدقة الفطرة يجب على حر مسلم ولو صغيره نصيب الزكاة
 فاصلا عن حاجته الأصلية وإن لم يتم وقدم بيان وجه هذا النصيب بحرم الصدقة
 وقد سبق لغيره متعلق بقوله يجب وطلعه الفقير فلا يجب عليه لولاه الكبير وطلعه
 الغني بل ماله ومملوكه الخادم احتراز عن غيبه وأما للتجارة فإنها لا يجب عليه لهم
 ولو كان مدبرا أو أم ولد أو كافرا لا زوجة عطف على نفسه وعبيده إلا بقدر
 بعد عوده أي إذا كان العبد أبنا وقت الفطر لا يجب الأداة مادام أبنا فإذا عاد
 يؤدق لما مضى ولا لمكاتبه لعدم الولاء ولا يجب عليه أي المكاتب لنفسه لفقره لأن

عبيده

لا شاع به لمولاه ولا لملوك مشرك بين اثنين على احدهما لقصور الولاية والموت في حق
كل منهما وكذا العبد بين اثنين عند ابي جرحه الله وان بيع المملوك المشرك بين
اثنين بجبار احدهما معناه اذا مضى يوم الفطر والحج باق فعلى من يبيعه ان الملك
موقوف فانه لو رد يعول الى قديم ملك البائع ولو اجبر يثبت الملك للمشتري من وقت
العقد فيستوفى ما يثبت عليه من ثمن متعلق بقوله يجب او دقيقة او يبيعه اشارة
الى ان المراد بال دقيق والسوق ما يتخذ من البر ما دقيق الشئ فكالمشترى او ريب
نصف صاع فاعل يجب ويملك ويمنه او شعيرة صاع تمام من صاع بيع القنا
واربعين درهما فانه القاع المبيع من حج وهو الماشي او عرسا وانما قدر بها القنة الى
التفاوت بين جبارها عظاما وصغرا وتختلفا ولا خلاف غيرهما من الجواب فان
التفاوت فيها في غاية الكثرة بطلوع فجر الفطر متعلق ايضا بيجب لمن مات قبل ان يبل
طلوع فجر الفطر او ولد بعده او اسلم لا يجب عليه لانقاء السب بالنظر الى كل منهما وجب
اداء الفطر لو قدم الاداء على وقت الوجوب لانه اقل بعد تقرر السب وهو راس
يؤتمن وتلي عليه فاسب التحجيل في الزكوة والافق مبدية ومدة او اخر عن وقته ولم يقطر
فعليه اخرجها لان وجه القرية فيها معقول وهو سنة خلة المحتاج فلا يتقدر وقت
الاداء فيها بخلاف الاضحية فان القرية فيها اراقة الدم وهي لم تقبل قرية فيقتصر على
مورد النص وتذهب تعجيلها والمراد ادائها قبل الخروج الى المصلي لقوله ثم انصرف عن
المسئلة في مثل هذا اليوم فانه يدل باشارته على ان الاقوال ادائها قبل الخروج الى المصلي
ليست في الفقيه عن السؤال ويجوز المصلي فارغ البال من ان ينقذ الابل والعيال ووجب
دفع كل شخص فطرته الى فقير واحد حتى لو فرقته الى فقيرين لم يجز لان المنصوص عليه
الاغناء لما رواه ولا يستغنى باذن ذلك وقيل القائل اكثر من جار دفعها الى فقيرين كمن
الاول هو الاول ويجوز دفع ما يجب على جماعة الى فقير واحد ذكره الزيلعي **كتاب**
الصوم عقب الزكوة بالصوم اقتناء بالمجديت حيث قال علي السلام بنى الاسلام
على خمس شرها ان لا اله الا الله وان محمد عبده ورسوله واقام الصلوة وايتاء الزكوة

قوله يكون ويلى عليه يدر
من الموت وهي احتمال ثقل
النفقة والكسرة ومثل
الولاية
قوله ويجوز دفع ما يجب على جماعة الى فقير واحد ذكره الزيلعي

الزكوة وصوم رمضان بولغة الاساك وشرا ترك الاكل والشرب والجماع من الصبح
الى المغرب لم يقل زيارا كما قال بعضهم لانه قد يطلق ايضا على ما بعد طلوع الشمس الى
غروبها كما قال عليه السلام صلوة النهار رجبا يثبت فان الاعمال بالنيات من اهلها احثا
عن الحائض والنفساء والكافر وهو اما فرض وهو نوعان معينان الصوم رمضان
اداء وقصا وفرضية ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع وغير معين نحو الكفارة
الكنية البين والظهار والقتل وجزاء الصدقة وفدية في الاحرام كما سبنا واما
واجب كالنذر المعين والمطلق وتعل كغيره ذكر في الهداية ان صوم رمضان فرضية
لقوله تعالى كتب عليكم الصيام وعلى فرضية انعقد الاجماع ولهذا يكون جابده والمنذور
واجب لقوله تعالى وليوفوا نذورهم وقوله تعالى واوفوا بعهدهم الله اذا عاهدتم فان
قبل فوجب ان يكون المنذور ايضا فرضا لثبوتها بالكتاب واجب بان الكتاب
عام خضع منه البعض ما ليس من جنسه واجب كعباد المريض وتجديد الوضوء
عند كل صلوة ونحو ذلك واخرض عليه صدر الشريعة بان المنذور اذا كان من
العبادات المقصودة كالصلوة والصوم والحج ونحو ذلك فلهو ثابت بالاجماع
فيكون قطعي الثبوت وان كان سنة الاجماع ظاهريا وهو العام المخصوص فينبغي ان
يكون فرضا لقول الجواب عنه ان المراد بالفرض ههنا الفرض الاعتقادي يكون جابده
كما يدل عليه عبارة الهداية والفرضية بهذا المعنى لا تثبت بالاجماع بل بالاجماع على
الفرضية المنقولة بالتواتر كما في صوم رمضان ولما لم يثبت في المنذور نقل الاجماع
على فرضية بالتواتر في مرتبة الوجوب فان الاجماع المنقول بطريق الشهرة
او الاحاد يثبت الوجوب دون الفرضية بهذا المعنى كما في الحديث على تفرقة كتب الاصول
صح صوم رمضان والنذر المعين والتعل بنية من الليل الى الفجر الكبر لا عند ما
فان النهار الشرعي من الصبح الى المغرب والضحية الكبر مستصفا فوجب ان توجد
النية قبلها ليكون موجودة في اكثر النهار فتوجد في كل حكماء وهذا هو الاصح لا ما قبل
اي الزوال لانه منتصف نهارا اعتبر من طلوع الشمس الى غروبها وصح الصوم بطلوعها الى

والصوم صوم كل يوم اذ بالنية وقت
النية بعد غروب الشمس ولا يجوز
قبله والنية ان يكون بطلوع
صوم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

النية ونية النفل وبخطه الوصف في اداء رمضان لما تقرر في الاصول ان الوقت
متعين لصوم رمضان والاطلاق المتعين تعيين والخطا في الوصف لما بطل بقي
اصل النية فكان في حكم المطلق نظيره المتوحد في الدار فانه اذا نوى بيا رجل او
بلم غير اسمه يراويه ذلك بخلاف قضاء رمضان حيث لا تعين في وقته الا اذا وقع
النية من غير نية او سافر حيث يحتاج الى التعيين ولا يقع من رمضان بل يقع
عما نوى لعدم التعيين في الوقت بالنظر في النظر اليها والندر المتعين يقع عن واجب
نواه مطلقا اذا نذر صوم يوم معين فنوه في ذلك اليوم واجبا آخر يقع عن
ذلك الواجب سواء كان مسافرا او مقبلا صحيحا او مريضا وشرط للباقي وهو قضاء
رمضان والنذر المطلق والكفارة التبييت من البيوت والمعاد النية من الليل و
التعيين اذ ليس لها وقت معين فلا بد من التعيين من الابداء ولا يصام
يوم الشك الا تطوعا وهو آخر يوم من شعبان احتمل ان يكون اول يوم من رمضان
وانما كره غير التطوع لما روى صاحب السنن عن ابن عثيمين رضي الله عنه انه عليه
السلام قال لا تقعدوا الشهر بصوم يوم ولا يومين الا ان يكون بشئ يصوم احدكم
الحديث قال الزبيدي وما رواه صاحب الهداية من قوله عليه السلام من صام يوم
الشك فقد عصي ابا القاسم ومن قوله لا يصام اليوم الذي يشك فيه الا تطوعا لا
اصل له وكره فيه الواجب لما روي ياتي عن ابن ابي عمير وقيل يقع تطوعا لان غيره
منه عن فلان ياتي بنية الواجب فان صام تطوعا او واجبا وظهور رمضان فيهما
الا التطوع والواجب يقعان عند رمضان والا ان وان لم يظهر فمعنا نول اي
يقع عما نول من التطوع والواجب ونوب النفل ان وافق معتادة بان يعتاد صيام
يوم الجمعة او يوم الحبل والاثني فوافق يوم الشك وكذا اذا صام شعبان كله
او نصفه الاخر او عشرة من آخره او ثلثه منه ويصوم فيه الحواص كالخفيف والقاضي
اخفا بالاحتياط ويحظر غيرهم بعد الزوال ثانيا لثمة ارتكاب النهي لا صوم ان نوه
انا صائم ان كان الغد من رمضان والا فلا لعدم الجرم في العزم فلم يوجد النية كذا

اذا نوى
صيام

اليوم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

كنا ان نوى ان لم اجد غدا فانا صائم والا فمفطر وكره ان قال انا صائم ان كان الغد
من رمضان والا فمفطر واجب آخر لثمة ودين بكر ودين بنية الفرض ونية واجب
آخر او قال انا صائم ان كان الغد من رمضان والا فمفطر فمفطر وانما كره لانه نافي للفرض
من وجه فان ظهر رمضان فمفطر لوجود مطلق النية والا فمفطر فمفطر الواجب
والنفل اما في الاول فثلاثة مرة وفي الواجب الآخر فلا يقع عنه فبق مطلق النية فيقع
عن النفل واما في الثاني فلو لم يوجد مطلق النية ايضا لم يضره مضمون عليه بالقضاء
لعدم الشرع في النفل قصد ابل مسقطا للواجب عن ذمة لا يبطل النية حتى ان
شأن الله يعني اذا قال نويت ان اصوم غدا ان شاء الله عن شئ الا انه الحكواني
انه يجوز كذا في الخلاصة راي هلال رمضان او هلال فطر وحده ورد قوله ان رده
الحكم لان غدا صام في الاول والاخر اما الاول فمفطر عليه السلام صوم الرؤية
وافطر والرؤية وقد رآه ظاهرا واما الثاني فالاحتياط فيه ان يصوم ولا يفطر الا
مع الناس لقوله عليه السلام صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون وان
افطر في الوقتين قضى فقط بالكفارة لان القاضي رده شهادة بدليل شرعي وهو ثمة
الغلط فاورث شبهة وهو الكفارة بتدبير بالشهادتين ولو افطر قبل ردة القصة
شهادته اختلف فيه والصحيح عدم الكفارة ولو اكمل راي هلال رمضان ثلثين
يوما لم يفطر الا مع القاضي ولو افطر لا كفارة عليه وقيل بلا دعوى ولفظ الشاهد لقص
بعلته ان اذا كان بالسما علة كغيره وعبار جبر عدل فاعل قبل ولو كان قنا او انشئ او
حدودا في قذف ثاب لانه امر ديني فاشبه رواية الاخبار ولهذا لا يخص بلفظ
الشهادة ويشترط العدالة لان قول الناس لا يقبل في بيانات وشرط للفقهاء اذا كان
بالسما علة نصيب الشهادة وهو رجلان او رجل وامرأتان ولفظ الشاهد لانه
تعلق به نفع العبد وهو الفطر فاشبه سائر حقوقه لا الدخول لانه كعتق الامة
وطلاق الحرة ولا يقبل فيه شهادة محدودة في القذف ثاب لكونه شهادة وبلا علة نا
بالسما شرط لهما في الصوم والفطر مع عظيم يحصل العلم بخبرهم ويحكم العقل

هذه

عن طريق القاضي
او من طريق كذا

فيه الوصل والنفل والمحجب الوصل مسارعة الى اسقاط الواجب وان جاء
 رمضان آخر صامه لانه وقت ثم قضى الاول لانه وقت القضاء بلا قدي لان وجوب
 القضاء على التراخي حتى كان له ان يتطوع وعند الساعى يجب القدية وفدية كل صلوة
 حتى الوتر كصوم يوم وهو الصحيح وقبل فدية صلوة يوم واحد كدية صوم يوم والشبح
 الثاني الذي لا يقدر على الصوم افطر وفدية اطعم لكل يوم مسكينا كما يطعم الكفايات
 وقضى ان قدر على الصوم اذ يبطل حكم الفداء لان شرط الخلفيه استمرار العجز بغير
 ثقل شرع فيه قصد قد سبق تحقيقه في صلوة النفل اداء وقضاء اي يجب انعام
 عليه فان افسد فعله القضاء الا في الايام الشهرية فان الشرع فيها غير ملزم وهي
 خمسة ايام عيد الفطر والاضحى مع ثلاثة بعد الاضحى ولا يفطر الشارع في النفل بلا عذر
 في رواية لانه ابطال العمل وقد قال الله تعالى لا تبطلوا اعمالكم وفي رواية اخرى يجوز
 لان القضاء خلفه فلا ابطال والضيافة عذر يفي على الاظهر وروي الحسن من ياتي
 حينه رح انه ليس بعذر وهذا الحكم المضيف والمضيف قول المسافر الا فطار واقام
 ونوى الصوم في وقتها الى وقت النية وهي ايام الضحوة الكبرى لا قبل الزوال والمراد
 بالصوم اعم من الفرض والنفل ولهذا قال صحيح لانها لا يختلفان في الفسخ وانما يختلفان
 في الوجوب وعدمه واذا كان كذلك في رمضان يجب الصوم لان السفر لا ينافي
 وجوب الصوم كما يجب على مقيم تمام صوم يوم منه الى رمضان سافر فيه الى في ذلك
 اليوم ولا كفارة فربما الى في اقامة المسافر وسفر المقيم بالافطار لوجود الشبهة وهو
 السفر في اوله واخره كما بسقط الحد بالنكاح الفاسد للشبهة بقضاء ايام الاغما ولو كانت
 كل الشهر لانه نوع مرض يضمف القوي ولا يزيل العقل ولا ينافي الوجوب ولا الاداء
 الا بوما حدث الاغما فيه او في ليلة فانه لا يقتضيه لوجود الصوم فيه اذ الظاهر
 انه ينوي من الليل حمل الحال المسلم على الصلاح حتى لو كان مترددا بينا في شعبان
 قضى رمضان كله لعدم النية ووجود السب ويقضى ايام جنون افاق بعدة في الوقت
 لان السب وهو الشهر قد وجد والنية نفس الوجوب بالذمة وهي متحققة بلا مانع

١٨٤٣
 في شهر ربيع الثاني
 سنة ١٢٦٤

والله اعلم

بلا مانع واذا تحقق الوجوب بلا مانع تعين القضاء ولا يقضى لكل الشهر المستوعب
 به ان بالجنون لانه يقضى الى الحرج بخلاف الاغما لانه لا يستوعب الشهر عاده والا
 والجنون يستوعب كثير مطلقا سواء بلغ مجونا او عاقلا ثم جن فمدر صوم الايام
 الشهرية او السنة صح لانه نذر بصوم مشروع والنهي بغيره وهو ترك اجابة دعوة الله
 تعالى فيجب نذره ولكنه افطر احترازا عن المعصية المجاورة وقضاء اسقاطا للواجب
 وان صامها اجزاء وخرج عن العهدة لانه اداءه كما الزمة فان لم ينو شيئا لم يقوله الله
 على صوم هذه الايام او السنة وهذه المسئلة على وجه ستة اما ان لا ينوي شيئا او
 نوى النذر فقط دون اليمين او النذر ونوى ان لا يكون يمينا كان نذرا فقط لانه نذر
 بصيغة وقد قرره بعزيمة وان نوى اليمين وان لا يكون نذرا كان يمينا لان
 اليمين يحتمل كلامه وقد عيته ونفى غيره وعليه الكفارة ان افطر كما هو حكم اليمين وان
 نواه او اليمين بلا نفي النذر كان نذرا ويصاح لوافطريق القضاء للنذر والكفارة
 لليمين لانه نذر بصيغة ويدين بوجبه وهرنا اشكال مشهور مذكور في كتب الاصول
 لاحاجة الى ابراده ههنا تدب تعريف صوم السنة في سوال يعني ان صوم الايام
 الستة بعد الافطار متتابعة منهم من كرهه وهو مالك ومنهم من لم يكرهه وان فرقها
 في سوال فهو بعد من الكراهة والتشبه بالنصارى كذا في الحانية نذر صوم شهر غير
 معين متتابعة فافطر يوما يستقبل لانه اختل بالوصف لانه معين ان لو نذر صوم
 شهر بعينه وافطر يوما لا يستقبل ويقضى حتى لا يتبع كل في غير الوقت كذا في الكافي لا يخص
 نذر غير علق بزمان ومكان ودرهم وقيل انما الزمان فان يقول الله على ان اصوم
 رجلا او اعتكف رجلا فاضام واعتكف شهرا قبل او ذكر الصلوة على هذا الوجه جاز
 عن النذر وقال محمد وزفرهما لا يجوز ولو قال الله على ان تصدق بكذا اعتدا فتصدق
 به اليوم جاز عندنا خلافا لفرق واما المكان فانه لو نذر ان يصلي او يعتكف او يصوم
 او يتصدق بكذا ففعل في غير ما جاز عندنا خلافا لفرق واما الدرهم والفقير فان يقول
 الله على ان تصدق بهذا الدرهم او على هذا الفقير فتصدق بغير ما جاز عندنا خلافا لفرق

انما قال ربيع لان اصل الكراهة والاشجع
 بالافطار في العيد كذا اذا فرق بين صوم على الايام
 في شئ كما قال في بعض الامور او في سنة كما قال
 به بعض آخر لان ابعده

او على غيره

بخلاف النذر المعلق يعني لو قال ان جاء فلان فلتله علي ان اتصدق او اصوم او اصلي او
 اعتكف ففعل قبل لم يجز والفرق ان النذر سببه الحال والداخل تحت النذر ما هو
 قرينة وهو اصل التصديق دون التعيين فبطل التعيين وانتمت القرينة بخلاف المعلق
 لان التعلق يمنع كونه سببا فلم يجز التعجيل قبله بذكر صوم رجب فدخل رجب وهو
 مريض لا يستطيعه الالصوم الا بغير رافض وقضى كرمضان اليه بوصل او بفضل **باب**
الاعتكاف الاعتكاف لغة البث والدام على الشيء وشرعا ثبت رجل في مسجد جماعة
 او امرأة في بيتها بنية الالاعتكاف وهو واجب في المذخور سنة بموكله في العصر
 الاخير من رمضان وسحب فيما سواه الالعشرة الاخر والصوم شرط للصحة الاول يعني
 الواجب لا الثالث يعني السحب فافقه الالاعتكاف السحب على عدم اشتراط الال
 الصوم وهو ظاهر الرواية عن الامام ومختارهما ساعة وليس لها حد معين حتى لو دخل
 المسجد ونوله الاعتكاف لما ان يخرج منه صح لان مبنى النقل على المساهلة وقبل الصوم
 شرط فيه ايضا وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة رح فافقه يوم من قطعه فيه الالفي
 اليوم بقضى لانه شرع فيه قصدا او بطله لا يخرج من المسجد الالحاجة الالان
 كالبول والغائط لان الثابت بالضرورة بقدر ربه او جمعة لانها اتم حاجاته
 فيباح له الخروج لاجلها ضرورة وقت الزوال ان كان معتكفا قريبا من الجامع بحيث
 لو انتظر زوال الشمس لا يفتقر الخطبة ومن بعد منزله فوقا بذكرها الالجمعة يعني لا
 ينتظر زوال الشمس بل يخرج في وقت يمكنه ان يصل الجامع ويصل ركعتين تحية المسجد
 واربع ركعات سنة وبعد الجمعة يكث بقدر ما يصل السماع على الخلاف الالاربع ركعات
 عند ابي حنيفة رح وستاء عندهما ولا يكث اكثر من ذلك لان الخروج للحاجة وهي باقية في
 حق السنة لانها تابعة للفرض والحاجة بعد الفراغ منها ولا يبعد بكث اكثر منه ولو يوما
 ولبدة لان المنع له الخروج من المسجد لا الكث فيه لكنه لا يستحب لانه التزم الالاعتكاف
 في مسجد واحد فلا ينبغي ان يتنقل في مسجدين كذا في الكافي وان خرج من المسجد ساعة
 فلا عد رفته اعتكافا لان الخروج ينافي بالبث وما ينافي الشيء يستوي فيه قليل وكثير

۱۰۰۰
 ۱۰۰۰

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or name.

لا
بسطا

كالاكل في الصوم والحدث للطهارة وقال لا يفد ما لم يخرج أكثر من نصف يوم رخص
بالكل وشرب ونوم وبيع وبشرائه فيه يعني بفعل المعتكف هذه الأفعال في المسجد دون
غيره ولكن كره **أحضر المبيع** فيه إذا ضروقه فيه والصمت لأنه عليه السلام نهى عن
صوم الصمت وسئل أبو حمزة عن صوم الصمت فقال إن تصوم ولا تكلم أحد قال
الامام حميد الدين هذا إذا اعتقد الصمت قرينة والآ فلا يكره لقوله عليه السلام من صمت
نجا رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما والتكلم الأجنبي فان قوله قل لعبادي يقول
التي هي أحسن يقتضي لعموم أن لا يتكلم غير المعتكف خارج المسجد الأجنبي فما ظنك بالله
بالمعتكف في المسجد وبطلان الاعتكاف الوطني في فريضة في المسجد أو خارجه ولو ليل
لأن الليل محل الاعتكاف بخلاف الصوم أو ناسيا لأن حالة العاكفين مذكرة فلا يضر
بالنسيان وبطلان الوطني في غيره أن أنزل لأنه في معنى الجماع حتى يفد
الصوم وإن لم ينزل لا يفد كما لا يفد الصوم كذا القبلة والتسليم أنه إن أنزل لهما
بطل اعتكافه لأنها أيضا في معنى الجماع والآ فلا وإن حرم الكل للمعتكف في الوطني
والقبلة والتسليم بل أنزال لأنها من دواعي الوطني تذر اعتكاف أيام لزم بلياليها لأن
تلك الأيام على سبيل الجمع يتناول الليالي يقال ما رأيك منذ أيام والمراد بلياليها ولأن
المتابعة وإن لم يشترط التتابع وفي تذر اعتكافه يومين لزم بلياليها بلياليها لأن
في المتن معنى الجمع فيلحق به احتياطا في العبادة وضح في الصورتين في النهار خاصة
لأنه لو لم ينفذ اعتكاف رمضان فضاء رمضان بدونه أن الاعتكاف وجب
فضاؤه أن الاعتكاف بقصود حتى لو تركها معا يخرج عن العهدة بالاعتكاف
في قضاء هذه الصوم لبقاء الاتصال بصوم الشهر حكما صرح به في الجامع الكبير وأصول
الأئمة وإنما وجب قضاؤه بصوم مقصود لعمد شرط الاعتكاف وهو الصوم لقوله عليه
السلام لا اعتكاف إلا بصوم بالصوم أي الكمال الأصلي وهو أن يجب مستقبلا مقصودا بالذرة
الموجب للاعتكاف في **كتاب الحج** آخره لأنه رابع العبادات الجامع بين العبادات
المالية والبدنية هو لغة القصد وشرا عاز يارة مكان مخصوص بفعل مخصوص في زمان

مخصوص وسبب تفصيلها ان شاء الله تعالى فرض مرة لان قوله تعالى وتذبحوا الذبائح حجج
 البيت من استطاع اليه سبيلا لما نزل قال النبي عليه السلام ايتها الناس حجوا الله فقالوا الحج
 في كل عام او مرة واحدة فقال لا بل مرة واحدة ولان سبب وجوب البيت كما تقرر في
 الاصول ولا بعد له بالفور عند ابي يوسف وفي الخبر عند محمد بن وقت الحج في اصطلاح
 الاصوليين يسمى مشكلا لان فيه جهة المعيارية والظرفية فمن قال بالفور لا يتعد
 بان من اخره يكون مفطر قضاء ومن قال بالزاحي لا يتعد بان من اخره عن العام
 الاول لا يأتى اصلا كما اذا اخر الصلوة عن الوقت الاول بل جهة المعيارية راجحة عند
 القائلين بالفور حتى ان من اخر يقسم ويرة شهادته كمن اذا حج بالآخرة كان اذا
 لا قضاء وجهه الظرفية راجحة عند القائلين بخلافه حتى اذا اذاه بعد العام الاول لا يأتى
 بالتأخير لكن لو مات ولم يحج أثم عنه ايضا على من متعلق بقوله فرض مسلم مكلف
 صحيح بصير له رادوا حله فضلا ان زائدا عما لا بد منه كالسكنى والخدم واثاث
 البيت والسياب ونحو ذلك وعن لغة بحال الجعده مع امن الطريق لان الاستطاعة
 لا تثبت دونة وتحرم او روج لامرأة في مسيرة سفر المحرم من لا يحل له نكاحها على
 التأيد بقرابة او رضاع او مضاربة فلو احرمت حتى يبلع او عهد فاعتق فخص
 لم يسقط فرضها لاحرامها انفق لاداء النفل فلا ينقلب لاداء الفرض وتجدد
 الصبي البالغ احرامه للفرض قبل وقوفه سقط للواجب عليه لا المعتق فان تجدد
 غير مسقط له لان احرام الصبي لم يكن لازما لعدم الابهلية واحرام العبد لازم فلا يتكسر
 الخروج عنه بالشروع في غيره وفرضه الاحرام والوقوف بعرفة وطواف الزبارة فاذا
 واحد منها بطل الحج ووجب القضاء في العام القابل والاول شرط كالحج في الصلوة
 والباقيان ركنان وعند الشافعي الاول ايضا ركن وثمرة الخلاف تظهر فيما اذا حرم
 قبل اشهر الحج جاز عندنا لا عندنا ووجه الوقوف بمزدلفة وبسبب جمع ايضا سمي
 بهما لان آدم عليه السلام اجتمع فيها مع حواء وازدلف اليها الى دنا والسمي ورمي الحجار
 وطواف الصدر للافاق والحلق اذا ترك شيئا منها جاز حجه عليه الدم وغيره ما سئل

سنن واداب وسبب تقرير الكل في مواضعها ان شاء الله تعالى واشهره سؤال ودوالقعة
 بفتح القاف وكسرة واو عشرة في الحج فكمه يعني اذا كان هذه اشهره كره الاحرام له الى الحج
 قبلها والعمرة سنة وهي طواف ونسج وجازت في كل سنة وكبرت يوم عرفة و
 واربعة بعده لكونها اوقات الحج وتوابعه موافق الاحرام الى المواضع التي لا يتجاءر
 الانسان الا محرمات والخليفة للمدين وذات عرق للعراقي وجمعة للثامي وقرن في
 المغرب يسكن الرمي في الصحاح بفتحها للجهنم ويبلغ للمبني لا يهل الى اهل المواضع
 ولعن من بها من اهل خارجها وجاز لغيره الى الاحرام عليها الى المواضع لا تأخره عنها
 لقاصد متعلق بقوله جاز الى دخول مكة ولو حاجة الى الحج والعمرة والحاجة اخرى
 قد يقصد الدخول لانه لو لم يقصد ذلك ليس عليه ان يحرم قال في النهاية اعلم ان البيت
 لما كان معظما مشرفا جعل له حصين وهو مكة وحي وهو الحرم والحرم حرمة وهو المواضع
 حتى لا يجوز لمن وصل اليها ان يتجاوز الا باحرام الا ان يكون القاصد من داخل المبانيات
 فله ان اذا كان داخل المبانيات وخارج مكة فالمبانيات الحلال الذي بين المواضع وبين
 الحرم ولعن بركة للحج الحرم وللعمرة الحلال لان الحج في العرفات وهي في الحلال فاحرامه من
 الحرم والعمرة من الحرم فاحرامها من الحلال ليحصل له نوع سفر من اراد احرامه الى كونه
 محرما فوضعا وغسل احب وليس اذا اراد اذ اظهر من وطيب وصلى شععا و
 قال المفرد حج اللهم اني اريد الحج فيسره لي وقبلت مني لم يبق يقول بها الحج وهي التلبية ان
 يقول لبيك ورد بمنظومة التلبية والمراد تكثير الاجابة مرة بعد اخرى ومعناه انا اقيم
 في طاعتك اقامة بعد اقامة من الت بالمكان ولبت اذا اقام ولزمه ولم يبارك اللهم
 لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لك لا شريك لك ولا ينقص منها
 وان زاد جاز وعن عمر رضي الله عنه انه كان يقول لبيك لبيك ذلتا والنعمة والنفل والحن
 لك لبيك مرغوبا ومرغوبا اليك واذا لبي تاوبا للحج والعمرة او قلدة بدنة تقبل التعبد
 ان يربط قلادة على عنقه البدنة فيصير به محرما بالتلبية او بدنة نذرا او حراما صيدا
 او نحوه كالماء الواجبة بسبب الجنابة في السنة الماضية وتوجه حجة الاحرام وان لم يلحقها

معها ان البدن يتردد حاله عن ضمير توجه او بعثها لم توجه وكثرها الى بعثها لتعبد
 وتوجه بنية الاحرام وان لم يلحقها فقد احرمت جزاء لقوله واذا لبى ناولا الى اصل
 ذلك ان الشروع في الحج لا يحصل بحمد النية لانها انما تصح اذا صادفت فعلا فاذا
 صادفت التلبية صححت وصار محرما واذا صادفت التقليد مع التوجه صار
 شارعا لا اتصال النية بفعل هو من خصائص الاحرام لان التقليد مع السوق
 من افعال الحج فقد اورد صاحب الوقاية قوله او قلده بدنه فقل الحج في آخر الباب
 وليس كذلك ذلك موضع المناسب كما لا يخفى ولو اشترط ان شق سنامها ليعلم انها
 بدنية او جلتها ان التي الجلت على ظهرها او بعثها بغير متعة ولم يلحقها او قلده سناما
 يكون محرما وبعده الى بعد الاحرام يتقل الوقت وهو الجماع قال الله تعالى احل لكم
 ليلة الصيام الوقت اي سائلكم وقيل الكلام الفاحش لانه من دواعيه فيحرم
 كالجماع والتسوق يعني المناهى وهي حرام مطلق لكن الحرة في الاحرام اشد كلبس
 الحرة في الصلوة والتطرب بقراءة القرآن والحداد وهو مراد مع الرفق والخدم
 والمكارين وقتل صيد البر لا البحر لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما
 والاشارة اليه والدلالة عليه الاشارة يقتضي الحضور والدلالة الغيبة والتطيب
 وقلم الطموس والوجه والرأس وغسل الرأس وحجته بالخطمي قيده لان له
 راحة طيبة عند ما صغره في فصار طيبا وعند ما قتل الهوام فيجتنبه وثمره
 الخلاف في تطهيره وجوب الدم فعنده يجب الدم لانه طيب وعند ما الصدفة
 ويتقل قصرها الى اللحية وحلق رأسه وشعر بدنه وليس فيص وسراويل وقباء
 وحمامه وخفين الا ان يجد نعلين فيقطع اسفل من الكعب وثوب صبيغ باله
 طيب الا بعد زواله لا ان لا يتقل الاحتجام والاستقلال ببيت وحمل بغيره اليه الاول
 وكبر الثانية وبالعكس اليهودج الكبير وشده ايمان في وسطه يعني انه مع كونه محيطا
 لا يلبس شدة على خفيه واكثر التلبية برفع الصوت حتى يسمع او على شرفه او يهبط
 واديا او اخر واذا دخل مكة بدلا بالسجدة وحين رآه البيت كبر وهلل ثم استقبل

في قوله
 او قلده بدنه

ثم استقبل الحجر مكبرا مهنلا رافعا يديه كالصلوة واستلمه ان تناول باليد وبالقبلة او
 سمع بالكف ان قدر بلا ايذاء ان بالايذاء مسلم يزاحم ولا يستلج به فيقبل
 وان حجر غيرها الى الاستلام والاساس استقبال مكبرا مهنلا حامدا لله تعالى ومصليا
 على النبي صلى الله عليه وسلم وطاف للقدوم مضطجعا مضطجعا الى جاعلا رداءه تحت
 ابطه اليمنى ملقيا طرفه على كتفه اليسرى وراى الخطيم وهو قطعة جدار في طور البئر
 من الخطيم يعني الكسرة سمي به لانه خطيم من البيت فانه كان في الاول من البيت واذا كان
 كذلك بطاف وراى حته لو دخل الفرجة لم يخرج احتياطا فكن ان استقبال المصلى الخطيم
 وحده لم يخرج لان فرضية التوجه ثبت بنص الكتاب فلا يتأتى ذلك بما ثبت بجبر الواجب
 احتياطا اخذ من بين يمينه بما يلي الباب الى يمين الطائفة المستقبل الحجر يكون بينه الى
 جانب الباب فيبدأ من الحجر ذاهبا الى هذا الجانب وما بين الحجر الى الباب هو
 الملتزم سبع اشواط الى سبع مرة متعلق بقوله طاف رمل في الثلثة الاول
 فقط من الحجر الى الحجر الرمل ان يمشي في مشية الكفنين كما يبارز فيجترى بين اليدين
 الصدين وذلك مع الاضطباع وكان سببه اظهار الجلد للمشركين حين قالوا اضربوه
 حتى يثرب ثم بقي الحكم بعد زوال السبب في زمن الرسول عليه السلام وبعده و
 يمشي في الباقي على هيئة وكلامه في الحجر فقل ما ذكر من الاستلام وتدب استلام
 ركن البعدي وعن محمد انه سنة ولا يسلم غيره ووجه الطواف بالاستلام الحج ثم
 على شعاعيج بعد كل اسبوع عند المعام او غيره من المسجد وهو ان طواف القدوم
 وسمي طواف النجاة ايضا سنة لا يخفى في ثم عاد واستلم الحجر وخرج وصعد الصفا
 واستقبل البيت وكبر وهلل وصلى على التمام ورفع يديه ودعا ما شاء ثم مشى
 نحو المروة ساعيا بين اليدين الاضربين وصعد فيها المروة وفعل ما فعله على
 الصفا بفعل هكذا سبعين مرة بالصفا ولجتم بالمروة يعني ان السعي من الصفا الى
 المروة شوط ثم من المروة الى الصفا شوط آخر فيكون بداية السعي من الصفا وختمه
 وهو السابع على المروة وهذا هو الصحيح وفي رواية السعي من الصفا الى المروة ثم منها

بالفتح انما جردوا ما يجردون ورقه يقال
 جردوا الحربة من باب ضرب طه

ايا الصفا شوط واحد يكون الحتم على الصفا ثم سكت بكة محرما وطاف بالبيت ثلثا
 ماشاء وخطب الامام سابع ذي الحجة بعد الزوال وصلوة الظهر اعلم ان في الحج ثلث
 خطب احدها قبل يوم التروية بيوم وهي هذه يعلم فيها الناس ان الخروج الياسي
 والصلوة بعرفات والافاضة فاذا صلى بكة الحج ثامن الشهر وهو غداة التروية سمي
 بذلك لانهم يترقون الابل في هذا اليوم خرج الياسي ومكث بها الى فجر عرفة ثم راح الى عرفات
 وكلها موقف الابل من عرفة لما ورد في الحديث فبعد الزوال قبل الظهر خطب الامام ط
 خطبتين هذه هي الخطبة الثانية كالجعة يعني يجلس بينهما يعلم فيها الوقوف بعرفات
 ورمي لفة ورمي الجمار والحلق وطواف الزيارة فصل باذان واقامتين الظهر
 والعصر وقت الظهر بشرط الامام والاحرام للحج الى الاحرام المخصوص بالحج ذكره
 الزيلعي فلو صلى الظهر منفردا او جماعة هذا التزج احسن من تزج الوقاية كما
 لا يخفى على اهل الدراية ثم احرم لا يجتمع الا لا يجوز ان يجتمع بين الظهر والعصر
 في وقت بل يجوز العصر الا في وقت ثم ذهب الى الموقف بفصل سن ووقف الامام
 على ناقته بغير جبل الرحمة مستقبلا ودعا بجهده وعلم الناس ووقف الناس
 خلفه بقرم مستقبلين سامعين قوله فبعد المغرب اتي بمنزلة وكلاهما موقف الا
 واذك تحسروا عند جبل قروح وصى العشاء باذان واقامة اهما جمع المغرب
 والعشاء وقت العشاء واعاد معا بان اذاه في الطريق او عرفات سالم بطلع الفجر
 فانه ان صلى المغرب قبل وقت العشاء لا يجوز عند اية ضيقة ومجرب فيجب الاعادة سالم
 بطلع الفجر فان الحكم بعدم الجواز لا يدرى في ضيقة الجمع وهذا الى طلوع الفجر فاذا فات
 المكان الجمع سقط القضاء لانه ان وجب القضاء فاما ان يجب قضاء فضيلة الجمع
 فذا حال اذا لمثل له واما ان يجب قضاء نفس الصلوة فقد اذا في الوقت فالواجب
 للقضاء وصى الفجر بركعتين هو الظل في آخر الليل ثم وقف وكبر وهلل ولبي وصى ودعا
 هذا الوقوف بمنزلة واجب حتى يجب بته كبر بلا عذر دوم واذا اسفر ان يلى ورمى
 العقبة من بطن الوادي سبعا الى حصيات حبة فابا الحاء المعجى روى الحصى بالاصابع

شجره ساه

بالاصابع وفي المغرب هو ان يضع طرف الابهام على طرف السبابة والرمي وكثر بكل فيقول
 بسم الله والله اكبر ربنا الشيطان وخذ به اللهم اجعل حجتي مسرورا وسعي مشكورا وذنبى
 مغفورا وقطع تلبسه باولها ثم دحج ان شاء وانما قاله لان الدم ياتي به المفرد ينقطع
 والكلام في المفرد ثم قصر وحلقة افضل وحل له غير النسا وخطب الامام كما في السابع
 هذه هي الخطبة الثالثة يعلم فيها الترويه وهو خروج الحاج من منى فطواف الصدر ثم
 طاف للزيارة قد مر انه الغرض يومئذ من ايام النحر سبعة الى سبعة اشواط بطارمل
 وسعى ان يصل الى الرتل والسعى قبل ولا بينهما فان اخذه الى طواف الزيارة عنها
 الى عن ايام النحر وجب اعم وسبعتين في باب الجنابات ان شاء الله تعالى واول وقت
 الى وقت طواف الزيارة بعد طلوع فجر يوم النحر وهو الى الطواف فيه الى يوم
 النحر افضل وبع الى الطواف حل النسا ثم اتي منى ورمى الجمار الثلاث بعد زوال
 ثالى النحر يدا بما يلي مسجد الخيف ثم بالعقبة سبعا سبعا وكثر بكل الى بكل حصة
 رماها ووقف الى وقف في الله تعالى واثنى عليه وهلل وكبر وصى على النبي صلى الله
 عليه وسلم بعد رمي بعده رمي تقطع الى بعد الرمي الاول والثاني والثالث ولا بعد يوم النحر
 ودعا حاجته رافعا يديه ثم غدا كذلك وبعده كذلك ان مكث وهو الى مكث احب
 وان رمى قبل الزوال فيه الى الفذ جاز وله النزال الخروج الياسي قبل فجره الى اليوم
 الرابع لابعده فاذ ان وقف حتى طلع الفجر وجب عليه رمي الجمار ورجع الى الرمي راكبنا
 الى الاوليين الى بلى مسجد الخيف ثم ما يليه منيا افضل لا العقبة بالجرح عطف على
 الاوليين وكبره ان لا يبيت بمنى ليا الى الرمي لان النبي صلى الله عليه وسلم بات فيها ولم
 رض الله عنه كان يؤدب على تركه المقام بها وكبره ايضا تقديم ثلث الى مناه وحواله
 الى مكة واقامته بمنى للرمي لانه يوجب شغل قلبه واذا رجع الى مكة نزل بالمحبت
 اتم موضع يقال له الا بطح نزل به عليه السلام ثم طاف للصدر وهو واجب الا على
 اهل مكة سبعة الى سبعة اشواط بطارمل وسعى ثم شرب من زمزم وقبل العقبة الى
 العقبة ووضع صدره ووجهه على الملتزم وهو ما بين الحجر والباب وتبست الى

تم

بالاستار الى استار الكعبة ساعة ودعا بحجره او بكى على فراق الكعبة ورجع فمضى
 حتى يخرج من المسجد جاز ترك طواف القدوم للوقوف بعرفات قبل دخول مكة ولأن
 عليه بركة لأنه سنة من وقف بها في عرفات ساعة من روال عرفه اي صبح يوم
 النحر او جاز بالنوم والاعمال او جهل انها الى تلك الارض عرفات صح وقوفه لأن
 ما هو الركن قد وجد وهو الوقوف كذا الى صح ايضا لو اهل رقيقه عنه بالحج لأنه لما
 عاقد من عقد الرفقة فقد استعان بكل منهم فيما يعجز عن مباشرة بنفسه والاحرام
 مقصود بهذا السفر فكان الاذن به ثابتا دلالة قاته اذا اذن انسان بان يحرم عنه
 اذا اغنى عليه او نام فاحرم عنه صح بالوافق فكذا اذا افاق (او استيقظ) واتى
 بأفعال الحج جاز فيصير الوقيف حجة شاعن نفسه بالاصالة وعنه بالنيابة ومن لم يبق
 فيها الى عرفات فأتى حجة قطاف وبسعي وتحلل وقضى من قابل الى عام بعده
 والمرأة في جميع ما ذكر كالرجل لكنها تكسف وجهها لارأسها ولا تلبس بهرا ولا توصل
 ولا تسبي بين اليدين ولا تحلق وتقص وتلبس الخيط ولا تقرب الحج في الزحام وجبها
 لا ينعى شكا غير الطواف لأنه في المسجد ولا يجوز دخوله للمحائض وهو الى الحيض
 بعد ركبة الى الوقوف بعرفات وطواف الزيارة سقط الصدر وهو طواف
 الوداع البدن جمع بدنة من الابل والبقر والهدى منهن ما ومن الغنم كما سياتي ان
 شاء الله تعالى **باب القرآن والتمتع بالقرآن ان يهل** الا هلال رفع الصوت به
 بالتكبير حجة وعمره معا قال في الكفر وهو ان يهل بالعمرة والحج من الميقات الحج وقال
 الزبيدي اشراط الاهلال من الميقات وقع اتفاقا حجة لواحرم بهما من ذؤيرة اهل
 او بعد ما خرج من بلده قبل ان يصل الى الميقات جاز فصار قارنا ولذا قلت
 ههنا من الميقات او قبله في شهر الحج او قبلها كذا في الكافي ويقول بعد الصلوة
 بعنه الشفع الذي يصليها للاحرام اللهم اني اريد الحج والعمرة فيسرها لي وتقبلها
 مني وطواف للعمرة سبعة يرمل للثلاثة الاول ويسمى بلا خلق بخلاف المتمتع ثم
 يحج الى يدا بأفعال الحج فيطوف طواف القدوم ويسمى كما مر في المفرد وكره

وتقبلها من الله

ذكر طوافان وسعيان لهما بان طاف اربعة عشر شوطا سبعة للعمرة وسبعة
 لطواف القدوم للحج ثم سعى لهما وانما كره لأنه آخر سعي العمرة وقدم طواف القدوم
 ورجع للقرآن بعد رمي يوم النحر وان يحج عن الذبح صام ثلثة احرها عرفه وسبعة
 بعد ايام التشريق اي شأ صام في مكة او غيرها وان فات الثلثة فعين الدم وبالوقوف
 قبل العمرة بطلت وقضيت الى العمرة ووجب دم الرض وسقط دم القرآن قوله
 قوله والتمتع عطف على قوله القرآن اجمع بين الحج والعمرة في اشهره سنة واحدة
 بلا الامام باهل صحبها بينهما قال في الهداية التمتع الترتيق باداء النكيتين في سفر واحد
 من غير ان يتم باهل بينهما وقال في غاية البيان الذي قال صاحب الهداية لا يتم به
 التمتع لان الترتيق باداء النكيتين اذا حصل من غير الامام باهل الاما صحبها اشهر الحج
 لكن احدهما حصل في اشهر الحج من هذه السنة والاخر من السنة الاخرى ولم يوجد الامام
 باهل الاما صحبها وابده بكلام الاسام اي بكر الرازي ثم قال فاذا لابت من التقييد بان
 يقال التمتع هو الجمع بين الحج والعمرة في اشهر الحج في سنة واحدة من غير الامام باهل
 بينهما الاما صحبها واجاب عنه صاحب الغاية بان ما ذكره المصنف هو قبيح واما
 كون الترتيق في اشهر الحج من عام واحد فهو شرط وسنذكره اقول فيه بحث لأن
 تفسير اللفظ اللفظ يجب معناه الاصطلاح لا يكون الا قربا سيما فيجب كونه جازما
 وما نفع كما تقرر في موضعه فاذا حلق فيه ما ليس من افراد الحد ولم يكن ما نفع فلا
 يكون صحيحا فلذا اخبرت ههنا تلك العبارة فيجزم من الميقات في الاشهر بعمرة فيطوف
 فيها فاطعا للتسمية اول طوافه للعمرة ويسعى ويحلق او يقصر فبعد ما حل منها احرم
 من الحرم وكونه من المسجد ليس بشرط بالحج يوم الزوية وقبله افضل وحج كالمفرد
 لكنه يرمل في طواف الزيارة ويسعى بعده لأنه اول طوافه للحج بخلاف المفرد لأنه اول
 طوافه للحج قد سعى مرة ورجع وهو دم التمتع ولم تب الاطحية عنه وان يحج عن الذبح
 صام كالقرآن الثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع وجر صوم الثلثة بعد احرامها
 الى العمرة لا قبل الى العمرة لا قبل الى الاحرام وتذب ناضجة الى عرفه فاشهر الحج وقت

لا يسمى متمتعاً اذا كان احدهما
 في غير اشهر الحج والاخر في اشهره
 لا يسمى متمتعاً اذا كان النكيتان في صح

الصوم الثلثة لكن بعد تحقق السبب وهو الاحرام وكذا الحال في القرآن لكن التأخير
 افضل وهو ان يصوم ثلثة ايام متتابعة آخرها عرفة لان الصوم يدل عن الهدى
 فيستحب تأخيرها الى آخر وقت رجاء ان يقد ر على الاصل وان شاء الله تعالى
 هدي احرم وساقه وهو افضل من قوته الا اذا كانت لا تسأد فح بقودها وفلده بدته
 وهو اول من التجمل الى القاء الجمل على ظهره لانه ذكر في القرآن حيث قال الله تعالى
 والهدى والفلاية وكره اشعاره وهو يشق سنامها من الابر وهو الاشبه بالصوم
 فان النبي عليه السلام قد طعن في جانب البر قصدا وفي جانب البهيم اتفاقا
 وابوصيفه انما كره هذا الصنع لانه مثل ذواتنا ففعل النبي عليه السلام لان الكثر كين
 لا يستغفون عن تفرقة الأبرهنا وقيل انما كره اشعار اهل زمانه لباغتهم فيه حتى
 تخاف منه السراية وقيل انما كره اشعاره على التقليد واعتزال فعل افعال العم ولا تجمل
 منها الى بالوعة اذا ساقه اما اذا لم يسقه فنجمل منها كما مر ثم احرم الممتنع بالبحر يوم
 التزوية قبل احرامه فليحلف يوم التزوية من احرامه لان الحلق يخلل في البحر
 كالسلام في الصلوة المكي يفر فقط الى لا تمتنع له ولا قرآن لان شراها للترفة باستلها
 احدي السفرتين وهذا في حق الانفاق من اعتمر بلا سوق ثم عاد الى ابله فقد اتم الى
 انبطل تمتعه من قبيل ذكر الملزوم وازادة اللازم اذ قد عرفت معنى التمتع فالذي
 اعتمر بلا سوق الهدى لما عاد الى بلده صح الماسة فيبطل تمتعه ومع سوق تمتعه فانه
 اذا ساق الهدى فلا يكون الماسة صحيحا اذ لا يجوز له التحلل فيكون عوده واجبا فاذا
 عاد و احرم بالبحر كان متمتعا فان طاف لها اقل من اربعة قبل اشهره ونمها قد
 فيها حج فقد تمتع لان الاحرام عندنا شرط فيصح تقديمه على اشهر الحج وانما بعته ادا
 الافعال فيها وقد وجد اكثر وله حكم الكل ولو طاف اربعة قبلها لم الا شهر لا يكون
 متمتعا لانه ادى اكثر قبل اشهر الحج كوني منه ا خبره قوله الاتي متمتع حلق عجزه فيها
 الى الاشهر وسكن بكة او بصره وحج في عامه ذلك متمتع لان السفر الاول لم ينسب برحوه
 الى بصره كانه لم يخرج من البيعات ولو اني بصره واصلت ما ورجع من بصره وقضاها وحج

فيلحقه

متمتعا

لان شراها

وحج لا يكون متمتعا لان حكم السفر الاول لما بق بالوصول الى بصره كانه لم يخرج من مكة
 ولا تمتع لك كن فيها الا اذا كان لم يابل ثم اتى بها فانه اذا اتم بابل ثم رجع واتى بالوعة
 والحج كان هذا انشاء سفر لانتها السفر الاول بالانعام ما جتمع سكان في سفر واحد فيكون
 متمتعا وان اتم ببلادهم من اعتمر في اشهر الحج وحج من عامه واهلها فمضى
 فيه ادلا يمكنه الخروج عن عمدة الاحرام الا بالافعال وسقط دم التمتع لم يرتفع باده
 الشكين الصبي بين في سفر واحد القرآن افضل منه اي التمتع وهو ان التمتع افضل
 من الافراد فيكون القرآن افضل منهما اما الاول فلان فيه جمعا بين العبادتين فاشبه
 الصوم والاعتكاف والحراسة في سبيل الله تعالى وصلوة الليل واما الثاني فلان
 في التمتع جمعا بين العبادتين في الجملة فاشبه القرآن **باب الجنائيات** لما فرغ عن
 بيان احكام الحرمين شرع فيما يعسر حكمهم من العوارض من الجنائيات والاحصار ول
 والفوات وهي جمع جنابة والمراد بها فعل ما ليس للحرم ان يفعل ثم ان الواجب بها قد يكون
 دما وقد يكون دمين وقد يكون تصدقا ودما وقد يكون غير ذلك فارد تنصليها فقال
 وجب دم على محرم بالغ ان طيب عصبوا كاسلا في زاد كالرأس والناق والخوذ وخوفا
 او خضب رأسه بجماء لانه طيب او ادهن ان استعمل الدهن في عضو برت او حلق
 ولو كانا خالصين فان ادهن كدهن البنفسج ونحوه يوجب الدم اتفاقا واما الخالص
 فيوجب عنه وعند ما يوجب الصدقة او ليس بخطا او ستر رأسه يوما كاسلا وان
 كان اقل منه فعليه صدقة وعن ابي يوسف انه اذا لبس اكثر من نصف يوم فعليه دم او
 حلق راسه او خلق حجا حمة او احدى ابطيه او عانة او قص اظفار يديه ور
 في مجلس او يد او رجل فيه فان الكل اذا كان في مجلس واحد لا يراعي دم واحد لان
 الجنابة من نوع واحد وان كان في مجالس يجب اربعة دماء وان قلم في كل مجلس
 يدا او رجلا لان الغالب فيه معنى العبادة فيستقيده الداخل بالتحاد المجلس كما في آية السجدة
 وان قص يدا او رجلا فيه في مجلس واحد فعليه دم اقامة للربيع مقام الكل كما في
 الحلق وان قص اقل من خمسة اظفار فعليه صدقة كما سياتي او طاف للعدوم او للصدر

شر لا غنى

جنباً أو للعرض كحدا ولوله جنباً فبذنه إلى لو طاف للعرض جنباً فالواجب بذنه لأن
 الجنابة المخلط من الحدث فيجب فيه نقصانها باليد ثم اظهارا للفتاوت بينهما وكذا
 ان طاف أكثره جنباً لأن الأكثر حكم الكل أو ما من عرفات قبل الامام وتركه أقل
 سبع الغرض ان تركه ثلثة اشواط أو أقل من طواف الزيارة وتركه أكثره الأربعة
 اشواط أو أكثره بقى محتملاً بطوفه وترك طواف الصدر أو أربعة منه أو السعي
 أو الوقوف بجميعه من ذلقة أو الوحي كله أو في يوم أو الوحي الأول أو أكثره أو رمى
 الجمره العقبه يوم النحر أو من مشهوره عطف على تركه أو قبل أو آخر الحلق أو طواف
 الغرض عن أيام النحر أو قدم نكاحاً على آخره كالحلق قبل الرمي ونحو القارن قبل الرمي
 والحلق قبل الذبح أو حلق في حل حاجاً أو معتمراً إلى حلق في أيام النحر وأما إذا خرج
 في أيام النحر فحلق في غير الحرم فعليه دمان عند أبي حنيفة ربح ذكر الزيلع أو خرج حاجاً
 من الحرم قبل التحلل ثم عاد بجلاف معتمراً خرج لم عاد فقصر حيث لا يلزمه دم قال
 في الوقاية أو حلق في حل الحج أو لعمرة لا في معتمراً رجع من حل ثم قصر أو قبل أو لم
 أقول فيه تكلف بوجوه الأول ان المراد بقوله الحج أو عمرة لأجل الخروج من احرام
 حج أو عمرة ولا يخفى ما في دلالة اللفظ عليه من التكلف ولذا قال بعضهم انه متعلق بحرم
 في قوله ان طيب حرم في أول الباب وآن لم يطابق الواقع الثاني ان المعطوف عليه
 لقوله لا يجر معتمراً غير ظاهر وأن كان المراد ظاهره اذ معناه ان المعتمرا ان خرج من الحرم
 ثم عاد اليه وقصر لم يلزمه دم بل حق العبادة ان يقال وخرج خارجاً من الحرم قبل
 التحلل ثم عاد اليه لا معتمراً رجع الحج الثالث ان ظاهر قوله أو قبل يوم عطفه على
 قصره انه معطوف على حلق ولذا غيرت العبارة هنا إلى ما تركي ودمان عطف
 على قوله دم في قوله وجب دم في أول الباب على قارن حلق قبل ذبحه دم للحلق
 قبل أو انه دم تاجر الذبح عن الحلق وعلى من طاف للركن جنباً وطاف للصدر في
 آخر أيام التشريق ظاهره ان يجب دمان عند أبي حنيفة ربح وقالوا دم ولو طاف للزيارة
 كحدا وطاف للصدر في آخر أيام التشريق ظاهره ان يجب دم واحد اتفاقاً والوقوف ان

هذا هو الوجه في قوله وجب دم في أول الباب على قارن حلق قبل ذبحه دم للحلق قبل أو انه دم تاجر الذبح عن الحلق وعلى من طاف للركن جنباً وطاف للصدر في آخر أيام التشريق ظاهره ان يجب دمان عند أبي حنيفة ربح وقالوا دم ولو طاف للزيارة كحدا وطاف للصدر في آخر أيام التشريق ظاهره ان يجب دم واحد اتفاقاً والوقوف ان

ان طواف الصدر في الوجه الثاني لم يتقبل اي طواف الزيارة لان طواف الصدر
 واجب وإعادته طواف الزيارة بالحدث مستحبة فلم يتقبل اليه وفي الوجه الأول وجب
 نقل طواف الصدر اي طواف الزيارة لان الإعادة واجبة وفي إقامة هذا الطواف
 مقام طواف الزيارة فائدة إسقاط البدنة عنه وقد وجدت الغرابة في ابتداء الحرام
 للأفعال على الترتيب المشروع فبطلت بينة على خلافه ووجب صرفه إلى ما عليه
 كمن عليه السجدة الصليبية إذا سجد للهوتصرف إلى الصليبية دون السجود
 فيصير كأنه طاف طواف الزيارة في آخر أيام التشريق ولم يطف للصدر فيجب دم
 ترك طواف الصدر ودم لتأخير طواف الزيارة عن أيام النحر عند أبي حنيفة وقالوا
 يجب دم ترك طواف الصدر ولا شيء بترك طواف الزيارة وتصدق عطف على
 فاعل وجب في أول الباب أو على قوله ودمان بنصف صاع من بر أن طيب أقل
 من عضو أو ستر رأسه أو لبس أقل من يوم أو حلق أقل من ربح رأسه واقتصر
 أقل من نصف خمسة أطعاراً وخمس متفرقة أو طاف للعمرة أو للقد رمى رمياً
 أو ترك ثلثة من سجد الصدر أو أحد جارتين أو حلق رأسه بغيره إلى الحرم
 آخر ذبح أو تصدق عطف على قوله تصدق بثلثة أصوح طعام على ستة مساكين
 أو صام ثلثة أيام يعني أنه يختار بين هذه الثلثة أن طيب أو حلق بعد رقبته ووطئه
 ولو لم يمسك قبل وقوف ومن مبتدأ خبره قوله بحد حجه ويضي ويذبح ويقتضي من
 قابل ولم يقتض قال ليس عليه ان يمارقها في قضاء ما فاءه ووطئه بعد وقوفه
 أو وقوف الغرض لم يمسك وجب بذنه وان وطئ بعد الحلق لم يمسك ايضاً و
 يجب شاة ووطئه في عمرة قبل طوافه أربعة يمسك قال العمرة فيمضي ويذبح ويقتضي
 وإذا وطئ في عمرة بعد أربعة ان بعد طوافه أربعة ذبح ولم يمسك الوطئ عمرة ان
 لكل حرم صيداً أول عليه فائده مطلقاً ان سواه كان أول مرة أو لا وكان سهواً أو
 فعليه جزاراً ولو كان الصيد شيئاً غير صائغ ولا شاة في الصائغ ولو كان الصيد شيئاً
 أو حماً سهواً ولا وهو الذي في رجليه ريش كالسراويل وقال ما لك انه ألوف مستأنس

صيد ليس عليه ان يرسله لان الاحرام لا ينافي ما كنية الصيد وبما فظته بخلاف المسئلة
 الاولى فان الصيد فيها صار صيد الحرم فيجب تركه التعرض له ارسل صيدك في يوم حرم
ان اخذ حلالا صلت والافلا قتل محرم صيدك كونه كونه لان الاخذ متعرض للصيد
 بتقويت الامن والقائل مقره بذلك والتقرير كالابتداء في حق التضمن كشره والطلاق
 قبل الاخذ اذ ارجعها ويرجع اخذ على قائله لانه بالقتل جعل فعل الاخذ علة
 فيكون في معنى مباشرة العلة فيحال بالصنان اليه ما به دم على المفرد فعلى القارئ
 به دمان دم بحجة ودم لعنة الا يجوز المبيقات غير محرم فان الواجب عليه عند لا
 المبيقات احرام واحد نقل الزيلعي عن شيخ الاسلام ان وجوب الدمين على القارئ فيما
 اذا كان قبل الوقوف بعرفة واما بعده ففي الجماع يجب عليه دمان وفي غيره من
 المخطورات دم واحد ينشئ جزاء صيد قتل محرم فان جزاء الفعل وهو متعة
 ونحو لو قتل صيد الحرم حلالا فان جزاء صيد الحرم جزاء المحل وهو واحد بطل
 بيع الحرم صيد او شراؤه وحرم ذبحه وعزم قيمة ما لكل لا محرم لم يذبحه اي لو
 اكلم محرم آخر لم يعزم فقوله لا محرم عطف على ضمير عزم وجاز للفصل ولدت طيبة
 اخرجت من الحرم وما ناعزمها الى الطيبة والولد لان الصيد بعد الاخراج من الحرم
 بقى مستحق الامن شرعا وله اوجب رده اليه ما فيه وهذه صفة شرعية فتشرك اليه الاولاد
 كما في الحرية والرقبة والكتابة ونحوها وان اذ جزاء لم ولدت لم يجره الى ليس عليه جزاء
 الولد اذ بعد اداء جزاء الامم لم تبقى امته لان وصول الخلف كوصول الاصل افاقي
 اراد الحج او العمرة فيذبا داهما اذ لو لم يرد شيئا منهما لا يجب عليه شيء بمجاوزة المبيقات
 وجاز مبيقاته لزم دم فان عاد فاحرم او محرم مال ان عاد الى المبيقات حال كونه محرم
 في الطريق لم يستوفى سك وانما قال ولبي احترازا عن قولها فان العود الى المبيقات
 محرم ما كان لسقوط الدم عندهما واما عند فلا بد من العود محرم ما لم يسلط الى الدم
 الا لازم والافلا اي وان لم يعد الى المبيقات او عاد ولكن بعد ما شرع في الشك بان ابتداء
 بالطواف او استلم الحجر فلا يسقط الدم مكنى به بالحج ومنع فرع من عمره وخرجا

وحرمان الحرم واحراما تشبه بالمسئلة المتقدمة في لزوم الدم فان احرام المكنى
 من الحرم والمتنع بالعمرة لما دخل مكة واتى بالعمرة صار مكنا واحرامه من الحرم فيجب
 عليهما ادم بمجاوزة المبيقات بلا احرام دخول كونه في البستان لحاجة فله دخول مكة بلا احرام
 ومبيقاته البستان كالاستان في بستان بني عامر موضع داخل المبيقات خارج الحرم
 فاذا دخل لحاجة لا يجب عليه الاحرام كونه غير واجب التعظيم فاذا دخل الخلق
 باله ويجوز لاهل دخول مكة غير محرم لكن ان اراد الحج فمبيقاته البستان الى جميع
 المحل الذي بين البستان والحرم كالاستان ولا يشترط عليهما الى البستان ومن دخله ان
 احراما من المحل ووقفا بعرفات لانها احراما من مبيقاتها داخل مكة بلا احرام لزمه حج
 او عمرة وصح منه ان يتأزم بسبب دخول مكة بغير احرام او خرج في عامه ذلك الى
 المبيقات واحرم وحج عما عليه في ذلك العام لابعده وقال زفر لايصح وهو القيس عتار
 اعتبارا بالزمن بسبب النذر وصار كما اذا تحوت السنة ولنا انه تدارك المتروك
 في وقته فان الواجب عليه ان يكون محرما عند دخول مكة تعظيما لهذه البقعة
 لان يكون احرامه لدخول مكة على التعيين بخلاف ما اذا تحوت السنة لانه صار
 دينا في ذمته فلا بد ان لا يبالا احرام مقصودا كما في الاعتكاف المنذور فانه يتأدى بصوم
 رمضان من هذه السنة دون العام الثاني كما مر جاز مبيقاته بلا احرام فاحرم بعمرة او حجة
 مضى به معنى مقصود ولا دم لترك مبيقاته لانه يصير قاضيا حق المبيقات بالاحرام عنه في القضا
 مكنى طاف لعمرة شوطا فاحرم بالحج رفضه ان عليه ان يرفض الحج عنه عند اي حنيعة
 رجبا على ان المكنى منهي الحج بين الاحرامين وعندهما يرفض العمرة وعليه دم لاجل
 الرفض وحج وعمرة لانه كفاية الحج من حيث انه يحج عن المضي في الحج بعد شروعه وعلى فاش
 حج وعمرة ولو انهما صح لانه اذا هما كما التزمهما لكنه منهي عنه والنهي عن الافعال الشرعية
 يحقق المشروعية ولكن ذبح للنقصان وهذا دم جبر وفي الافاقي دم شكر من احرم بالحج
 وحج ثم احرم يوم النحر بالحج آخر فان خلق للاول لزمه الآخر حتى يقتض في العام الثاني بل
 بلام والال وان لم يخلق فيه لزمه الآخر بالدم قصر بعد الاحرام الثاني او لا اصل

الحج والعمرة والقرابة
الحج والعمرة والقرابة
الحج والعمرة والقرابة

هذا ان يجمع بين احرام الحج والعمرة فبعد هذا ان حلق يتخلل عن الاول وجنى على الثاني
لانه في غير اوانه فلهذا دم اجماعا وان لم يخلق حتى في العام الثاني فعليه دم عند اية جنة
لتأخر الحلق عن الاحرام الاول وهذا معنى قوله والاقية تقصروا ولا اتى بعمرة الا بافعالها
الا الحلق فاحرم باخرى دمج لانه يجمع بين احرام الحج والعمرة وهو مكروه فلهذا دم اجماعا
احرم به الحج ثم بها الى بالعمرة لانه لان الجمع بينهما مشروع للافاق كالقران وبطلت
العمرة بالوقوف قبل افعالها لا بالتوجه اليها عرفات وان طاف له الى الحج يعني طواف
القدوم ثم احرم بها الى بالعمرة فجمع بينهما دمج لانه بان افعال العمرة على افعال الحج
وتدبر رفضها لان احرام الحج تأكله شيئا من اعماله بخلاف ما اذا لم يطوف الحج فان رفض
قضى لصحة الشروع فيها ودمج لرفضها حج فاهل بعمرة يوم النحر او في ثلثة تلبه لزمه لان
الجمع بين احرام الحج والعمرة صحيح ورفضت ال بزمه الوفاء لانه اذكر ركن الحج وهو
الوقوف فيصير بان افعال العمرة على افعال الحج من كل وجه وقد كبرت العمرة في
هذه الايام ايضا وقضيت مع دم للرفض وان مضى صح ويك دم لا ركناب فعل
مكروه فابت الحج اهل به او بهار رفض وقضى ودمج الى فابت الحج اذا احرم بحج او
عمرة يجب ان يرفض الاحرام ويختل افعال العمرة لان فابت الحج يجب عليه هذا ثم يقضي
ما احرم به لصحة الشروع ويذبح وانما يرفض احرام الحج لانه يصير جامع بين احرام
الحج والعمرة فيرفض الثاني وانما يرفض احرام العمرة اذ يجب عليه عمرة لغوات الحج و
فيصير بالاحرام جامع بين العمرة فيرفض الثاني وانما يجب عليه دم للتخلل قبل اوانه
بالرفض **باب المحرم احصر الاحصار لغة المنع مطلقا يقال حصره العدو واحصره**
المرض وفي الشرع منع الخوف او المرض من وصول الحرم الى التمام حجة او عمرة
فاذا احصر بعد او مرض جاز له التخلل فيستبد بعث المفرد دما والقارن دمين
لاحتياجه الى التخلل عن احرامين وعين يوم الذبح الى واحد من بعضه يوما بعينه
يذبح فيه في الحرم لا الحذر ولو كان يوم الذبح قبل يوم الحصر وعندهما ان كان محصرا
بالعمرة فذلك وان كان محصرا بالحج لم يجز له الذبح الا في يوم الحصر ويذبحه قبل بل حلق

بالحلق وتقصير وهذا اولى من قول صاحب الوقاية قبل حلق وتقصير وعليه ان حلق
من حج وعمرة كونه الحج بالشروع والعمرة للتخلل لانه في معنى فابت الحج ومن عمرة عمرة
هي قضاؤها ومن قران حجة وقران اما الحج فاحدهما فلهذا في معنى فابت الحج كما مر
في المفرد واما بالثانية فلم يوجبه فيها بعد صحة الشروع وادار ال احصاءه الى القارن و
وامكنه ادراك الهدى والحج توجه الى لزمه التوجه لاداء الحج وليس له ان يتخلل لانه
كان لعمرة عن ادراك الهدى فكان في حكم البذل وقد قدر على الاصل قبل حصول المقصود
بالبدل فسقط اعتباره كالكتف بالصوم لعمرة عن العتق اذا قدر على الرقية قبل ان يفرغ
من الصوم فانه يجب عليه العتق كذا هذا ويضع بالهدى ماشاء لانه ملكه وقد كان
عنه لجهة فاستغنى عنها ودمج احدهما فقط او بدو زمامه ان يتحل فان ادرك الهدى
لا الحج فيختل لانه يخرج عن الاصل وكذا لو ادرك الحج لا الهدى احتسنا لانه لو لم يتخلل
يضع ماله تجانا وحرمة المال كحرمة النفس فيختل كما اذا خاف على نفسه وكذا لو لم يدرك
واحد منهما لغوات المقصود وسقط ال منه الحزم بكنة عن ركني الحج يعني الطواف
والوقوف بعرفات احصاءه ان تغذر عليه الوصول الى الافعال فكان محصرا
كما اذا كان في الحذر لا عن احدهما يعني اذا قدر على احدهما لا يكون محصرا اما على الطواف
فلان فابت الحج يتخلل به والدم بدل عنه في التخلل واما عن الوقوف فلو وقع الاثنان
عن الغواصة يخرج عن الحج بنفسه فالحج الى امر غيره بان يحج عنه صح عنه ان مات سمر
البحر ورواه الامور يخرج عن العاجز فاذا وجد الشيطان صح الاجتهاد والا فلا قال
قاضي حان هذا اذا كان الامر عاجزا يبرح زواله كالمريض والحبس ونحو ذلك فان كان
لا يبرح زواله كالزمانة والعجز جاز ان يامر غيره بالحج حج عن الميت بالامر يقع عنه ال
الميت في الصحيح وقيل لا يقع عنه ويكون له ثواب النفقة والصحيح هو الاول لان
الاثر تدل عليه ولهذا شرط النية عن الحج ج عنه ويذكره الحاج في التلبية فيقول
اللهم اني اريد الحج فيسرة لي وتقبله مني ومن فلان وادامره الامور بالحج في الطريقين
له دفع المال الى عمرة الحج وكذا لغيره عن الميت الا اذا قبل له ال للامور وقت الدفع صح

مثبت في جاز دفعه مرضا ولا لانه صار وكلا مطلقا خرج اليها الحج ومات في الطريق
 وادعى بالحج عنه ان فسر شيئا قال امر على ما فسر والا ففسده حج عنه من بلدته ان ولي به
 ثلثه وعند ما حج من حيث مات هذه المسائل من فتاوى قاضي حاكم اوصى بالحج ففطوع
 عنه رجل لم يجزه كذا في الخبر يد ومن حج عن امر به يعني رجل امره رجلان بحج عنهما
 لم يقع عنهما بل وقع عنه كل الامور وظن ما لهما ان اتفق منه لانه صرف نفقة الامر
 الي حج نفسه ولا يجعله الا بقدر الامور ان يجعل الحج عن احداهما ولكن جاز عن احد
 ابويه فانه ان حج عنهما جاز له ان يجعل عن ابهما شاء لانه متبرع بجعل ثواب عمله لاحدهما
 اولهما وفي الاول يفعل بحكم الامر وقد حاله فيقع عنه ودم الاحصاء في الامر وفي
 ماله ميتا لانه الذي ادخله في هذه الورطة فيجب عليه تخليصه ودم القرآن والجنابة
 على الحاج اما دم القرآن فلا وجب شكره لما وفقه الله من الجمع بين النكسين
 والامور يختص بهذه النية لان حقيقة الفعل منه هذا اذا اذن له الامر بالقرآن و
 الا فيصير مخالفا فيصير النفقة واما دم الجنابة فلا الجاني فيجب عليه كفارة و
 فمن الحاج عن الغير النفقة ان جامع قبل وقوفه وعليه الحج من قابل بماله نفسه
 وان مات الحاج عن الغير او سرق نفقته في الطريق حج عن منزل امره بثلث ما بقي
 من ماله وعند محمد باقى من المال المدفوع اليه المقرر للحج ان بقي شيء والا بطلت الوصية
 اعتبار القسمة الوصية بسم الوصي فانه لو قدر في حيوة مالا ودفعه اليه رجل للحج
 عنه ومات فذلك المال في يد النائب لا يؤخذ غيره وكذا اذا قرره الوصي لانه قائم مقامه
 وعند ابي يوسف حج عنه باقى من الثلث الاول لان محل نفاذ الوصية الثلث فمضى بقى
 منه شيء نفذ ولا في حيفه ربح ان قسمة الوصي وعزله المال لا يصح الا بالتسليم الى الوجه
 الذي عينه الوصي ولم يسلم اليه ذلك الوجه لان ذلك المال قد ضاع فيقتضيه وصيته بثلث
 ما بقي لانه حيث مات كما هو قولها وهو عطف على قوله عن منزل امره ووجهه وهو
 الاحتسان ان سفره لم يبطل لقوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الي الله ورسوله الاية
 وقال عليه السلام مات في طريق الحج كتب له حجة مبرورة في كل سنة واذا لم يبطل انبهر

اعتبر الوصية من ذلك المكان ووجه قوله وهو القياس ان القدر الموجود من السفر
 قد يبطل في حق احكام الدنيا قال عليه السلام اذا مات ابن آدم انقطع عنه عمله
 الحديث وتنفيذ الوصية احكام الدنيا فبقيت الوصية من وطنه كان الخروج لم يوجب
 الهدى وهو ما يهلك اليه الحرم لينقرب به فيه من ابل وبغ وعجم ولا يجب تعريضه الى
 الذناب به الي عرفات وقيل المراد الاعلام كالنقله ولم يخرج فيه الا جازر التضييق و
 سيجيها عن قريب وجاز الغم في كل شيء الا في طواف ورض جنباً ووطنه بعد الوقوف
 حيث لا يجوز فيها الا البنية اكل اي جاز الاكل بل يجب من يده في تطوع ومنعه
 وقرآن مقطوعة دم نكس فيجوز الاكل منها بمنزلة الاضحية بخلاف سائر الهدايا لانها
 دماء كفارات شرعت جزاء للجناية فتعلق بها الحرمان عن الانتفاع بها لزيادة البر
 وقد صح عن النبي عليه السلام النهي عن اكلها ويذبح الاخيرين يوم النحر ان يتعبد
 يوم النحر لاجلها ويذبح غيرهما من شاء ويتعين الحرم للكل من الهدايا لافقيه لصدقة
 ان لا يتعبد الحرم للكل لافقيه لصدقة اقول ربط وغيره ما من شاء ايا ما قبله كما
 ايا تكلف واعتساف كما لا يخفى على اهل معرفة وايضا في العبارة المتارة هنا
 اخبروا اول على المقصود منها وتصدق بثلثه بجله وخطاه ولم يسطر اجر جزائه
 ولا يركب الا لشدة ولا يجب لبسه وبعاله لقطع بطله بطله بيا بار وما عطف
 او تطيب بتأخير في واجب ابدله والمعيب له او في ثقله لانه عليه وحرمه النقل
 ان عطف ان قربت اليه الهلاك في الطريق وضح ثقلها الى قلاذتها بدنها وضرب به حجة
 ساء ما لا ياكل الفقير فقط شهدها ابو قوفهم بعد وقته لا تقبل ولو شهدوا ابو قوفهم
 قبله قبل وقته قبل ان امكن التدارك يعني انهم وقفوا في يوم وشهد قوم بانهم و
 تفوا بعد يوم الوقوف اي وقفوا يوم النحر لا تقبل ويجزئهم حجهم احتسانا والقياس
 ان لا يجزئهم لانه عرف عبادة محضة بزمان ومكان فلا تكون عبادة دونها فصار
 كما لو وقفوا يوم التزوية او في غير عرفات وجه الاحتسان ان هذه شهادة على التقى
 لان عرضهم نفي حجهم فلا تقبل ولان الاصرار عن الحظا، غير ممكن والتدارك متعذر

محضة ساء

وفي الامر بالاعادة خرج ظاهر فوجب ان يكتب في عند الاشتباه بخلاف ما اذا وقف
يوم التروية فان التدارك يمكن في اليوم الثاني من ايام الحج اذ الحجة الوسطى والثالثة
وترك الاولى فان قصد العمل التكليفي ورعى الاولى فقط جاز لحصول الكل ولو بلا ترتيب
لانه ليس بشرط اورد الكل بالترتيب حسن لرعاية الترتيب السنون نذر حجاج
مشايخي حتى يطوف الفرض يعني اوجب على نفسه ان يحج ماشيا فانه لا يركب حتى
يطوف طواف الزيارة اشترى جارية احرمت بالاذن ال اذن مولاه حتى لو احرمت
بدونه لا يكون محرمة له ان المشتري ان يملكها بقصد شعرا وتم ظفر شيئا معها وهو
اول من التحليل بالجماع يعطى الامر بالحج **كتاب الاضحية** وجه مناسبة هذا الكتاب
بكتاب الحج وقوع الاضحية في ايامه وهي اسم لما يضحى بها ويجمع على اضاحي على افعال
من اضحى يضحي اذا دخل في الضحى ويسمى ما يذبح ايام الحج بذلك لانه يذبح وقت الضحى
تسمية له بهم وقته وفي الشرع اسم حيوان مخصوص بسنة مخصوص يذبح بسنة
القرية في يوم مخصوص عند وجود شرائطها وسببها وشرايطها الاسلام والاتاة
والبار الذي يتعلق به وجوب صدقة الفطر وسببها الوقت وهو ايام الحج وركنها
ذبح ما يجوز بها هي شاة من فرد وبدنة هي بعير او بقرة كاسرمة الى من واحد الى خمسة
والقياس ان لا يجوز البدنة كلها الا عن واحد لان الاراقة قرية واحدة وهي لا تجزى الا
انما تركناه بالاثني عشر مروي عن جابر رضي الله عنه انه قال خرنا مع رسول الله
عليه السلام البقرة عن سبعة والبدنة عن سبعة ولا نقص في الشاة فبقيت على اصل
القياس ويجوز عن ستة او خمسة او ثلثة ذكره محمد في الاصل وانما يجوز عن سبعة
ان لم يكن لاحد اقل من سبع حتى اذا مات رجل وترك ابنا وامراة وبقرة وضحايا لم يجز
في نصيب الابن ايضا نفوات وصف القرية في البعض وعدم تجزئ هذا الفعل في كونه
بقية كذا في الكافي وصح لواحد اشترى ستة الى جعلهم شركا له بدنة مشترى اشتراه
ذلك الواحد الاضحية احسانا وفي القياس لا يجوز وهو قول زفر لانه اعدة للقرية فلا
يجوز بيعها وجه الاكسب ان في جده بقرة سمعة ولا يجد الشريك وقت الشراء فمست

قوله لغزاة وصف القرية
في البعض وهي نصيب الم
لا حشيتها الثمن وهو قاي
من السبع فيسرى بطلان
الى بطلان حصه الماين ايه
وان

فمن الحاجة اليها وندب كونه الى الله الاشتراك قبل الشراء ليكون ابعد عن الخلل
وعن صورة الرجوع في القرية وبقية اللحم وزنا لاجرا فالأداء اضمم معه من الكارعة او جلده
ان يكون في كل جانب شئ من اللحم الا الكاع او يكون في كل جانب شئ من اللحم وبعض
الجلد او يكون في جانب لحم او كارع وفي آخر لحم وجلد في يجوز صرا للجنس الى خلاف
الجنس ويحب وفي الجوامع عن ابي يوسف انها سنة وهو قول الشافعي وذكر الطحاوي
انها سنة مؤكدة على قول ابي يوسف ومحمد وابن ماجه ومثل هذا الوعيد لا يلحق
الآب ترك الواجب على آخر فانها قرينة مالية فلا يتأدى الا بالملك والملك هو المحرم
فان القرينة لا يتصور الا من السلم فيقيم فان ادانها يخص بسباب يشق على الف
وينوت بفضي الوقت فلا يجب عليه دفعا للخروج عنه كاجعة موصية بدار النطة فان
العبادة لا يجب الا على القادر وهو الغني ومقدار ما يجب به صدقة النطة بنفسه
متعلق يجب لا طفله ان لا يجب عليه لا ولادة الصغار لانها قرينة محضة والاصل في
العبادات ان لا يجب على احد بسبب غيره بخلاف صدقة النطة فان فيها معنى الوفاة
والسبب فيها راس يورثه ويلي عليه وهذا المعنى يتحقق في حق الولد وروى الحسن عن
ابي حنيفة رحمه الله ان الاضحية يجب عليه لولده الصغير لانه في معنى نفسه بل يفتي ابو حنيفة
من ماله ان مال الطفل ان كان له مال او يفتي وصية بعده ان بعد الاب واكمل الطفل
وباقية بعد الاكل يدل ما يستفح بعينه من آلات البيت ونحوها في الهداية الاصح انه
يفتح من ماله وياكل منه ما امكن ويتباع بما بقى ما يستفح بعينه وفي الكافي الاصح انه لا
يجب ذلك وليس للاب ان يعمل من ماله ان مال الصغير لا يذبح الاضحية في المصير قبل
ان صلوة العيد ويذبح في غيره بعد طلوع فجر يوم النحر الى غروب اليوم الثالث فان اول
وقت التضحية بعد الصلوة في حق المصري وبعد طلوع فجر يوم النحر في حق غيره وآخره
قبل غروب الشمس في اليوم الثالث من ايام النحر واخبرنا الشيخ القفيع والغني والولادة
والموت فانه اذا كان غنيا في اول الايام فقير في آخرها لا يجب عليه وفي العكس يجب
عليه وان ولد في اليوم الاخير يجب عليه وان مات في يومه لا يجب وكذا الذبح ليل لان جاز

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

لا احتمال الغلط في ظلمة الدليل تركت التفتيح ومضت أيامها علم أن أيام الخثر ثلثة وأيام
 التشريق أيضا ثلثة والكل بمعنى باربعة أولها آخر لا غير وآخره تشريق لا غير واليوسطان
 نحو وتشريق والتفتيح فيها افضل من التصديق بمثل الاضحية لأنها تقع واجبة اوتى
 والتصديق تطلوع كفن واذا تركت حتى مضت أيام التفتيح تصديق بها بالاضحية
 تفهها حية تادر معينة ان كان في ملكه شاة وقال لله على ان اضحي بهذه الشاة
 وتصديق بها ايضا فيه شاة ال الاضحية لها ال للتفتيح فانها تجب على الفقير بالشاة
 بنية التفتيح عندنا وتصديق بغيرها عن شاة اولايه ان كان غنيا تصديق بقيمة
 الاضحية اشترى او لم يشتر لاؤها واجبة على الفتي فاذا فات الوقت وجب عليه التصديق
 اخراجه عن البهدة كالجمعة تقف بعد فواتها ظهرا والصوم بعد العز فدية صح
 للتفتيح الجذع من الضأن الضأن ما يكون له الية والجذع شاة لها ستة اشهر و
 حج الشئ فصاعدا من الابل والبقر والغنم وهو ال الشئ ابن خمس من الاول ال
 الابل وحولين من الشاة ال البقر وحول من الثالث ال الغنم فالجذع ان الشئ فصاعدا
 يجزى من ذلك كله الا الضأن فان الجذع منه يجزى لقوله عليه السلام ضحوا بالنسابة
 الا ان يصير على احدكم فليذبح الجذع من الضأن ويحج الجاهل ال الية لا قرن لها
 والحي والثلث ال الخنزة لا العجل والعوراء ان ذات عين واحدة والجناح
 بحيث لا ينج في عظامها وعرجان لا تنس ال المنك ومقطوع يده او رجلها وما دبر
 الاكثر من ثلث اذنها او ذنبها او عيناها واليتها وقيل الثلث وقيل الربع وعندنا
 ان بقى اكثر من النصف اجزاء مات احد سبعة اشترى بقره لا ضحية وقال ورثة
 للثة الباقية اذ جوه عنه وعلم حج والقبول ان لا يبيع لانه يترج بالثلاث بالانلاف
 فلا يجوز عن الغير كالاعتاق عن الميت وجه الاحتجاج ان القرية قد تقع عن الميت
 كالنصف بخلاف الاعتاق لان فيه الزام الولاية على الميت وايضا البقرة يجوز
 عن سبعة لكن بشرط ان يكون قصد الكل القرية وأن اختلفت جهاتها بقره عن احمية
 ومنه وقران فانها يجوز عندنا لاتحاد المقصود وهو القرية ولو كان احدهم كافرا

لينة بالفتح فتونة قور وفي ودخي
 بالفتح يرميها على كاهه ويدين اشاعه بالفتح
 وان ضاحه الترحيم بالفتح واليت
 كلوه يقال كبش الية ونحوه
 لينة احسن
 شئ من الية
 شئ من الية
 خامسة ودحل في ان

كافرا او قصدا للحم لا يبيع لان الكافر ليس اهل للقرية وكذا قصد اللحم بنا فيها وبكل من
 لحم الضحية وبكل غيره من الاغنياء والفقراء وذهب لمن يشاء ولا يعطى اجر الجناح منها
 للهي عنه وذهب التصديق بثلثها لان الجهات ثلث الاكل والا ذخار والاطعام ونحوها
 تركه ان تركه التصديق لدى عيال توسعة عليهم والذبح بيده احسن ان احسن والا
 امر غيره وكذا في كتابي لانه قرية وليس من اهلها ولو امره فذبح جاز لانه من اهل الزكوة
 والقرية حصلت بانابته ونسبه بخلاف المجوس لانه ليس من اهلها ويصدق في بجله
 او يحل له الجواب وحف وفر واوبد له بما يستغنى به باقيا لاستهلكا كاطعمة
 وهو ينافي القرية القرية فان بيع اللحم او الجذع ال بايستغنى به بستره كالتصدق
 بضمه لان القرية انتقلت ايا بدله غلطا واذح كل شاة صاحبه حج بالا عزم احتجانا
 والقبول ان لا يبيع ويغرم لانه ذبح شاة غيره بغير امر وجه الاحتجاج ان انها تقبض
 للذبح لتعينها للاضحية حتى وجب عليه ان يفتيها بغيرها في أيام الخضر فصار المالك
 مستعينا بكل من هو اهل الذبح اذ ناله دلالة لانه يفتي بعض هذه الايام ويحتمل
 ان يجر عن اقامتها لما منع واذا غلطا ياخذ كل واحد منها سلوفا عن صاحبه ولا
 يصح لانه وكيل فيما فعل دلالة وان كانا كالأثم علما فيحتمل كل صاحبه وان تشا حيا
 فلكل منهما ان يفتي صاحبه قيمة لحم ثم يصدق بثلث القيمة لانها بدل عن اللحم
 وصحت التفتيح بشاة الغنم لا الودبعة وضمها وجه الصحة في الاول لا الثاني
 ان الملك في الغنم ثبت وقت الغنم وفي الودبعة يصير غاصبا بالذبح فيقع
 الذبح في غير الملك هكذا في الهداية والكافي وسائر الكتب المعتمدة قال صدر الشريعة
 يصير غاصبا بقره مات الذبح كالاصحاح وشدة الرجل فيكون غاصبا قبل الذبح ا
 اقول حقيقة الغنم كما تقر في موضعه ازالة اليد المحقة واثبات اليد المبطله
 وغاية ما يوجد في القضيح الاصحاح وشدة الرجل اثبات اليد المبطله ولا يحصل
 ازالة اليد المحقة وانما يحصل ذلك بالذبح كما ذهب اليه الجمهور **كتاب الصيد**
 اورده اهلنا لذكره في كتاب الحج ولفظة الاصطياد وبسم المصيد صيد التسمية للمفعول

جزء من الكسوة
 في ترك طفره

بالمصدر كضرب الامر بجعل بكل ذي ناب من السباع ومخلب من الطيور الخ
 فظهر الطائر وفي البسوط المراد من ذي ناب الذي يصيد بأنيابه ومن مخلب الذي يصيد
 بمخلبه لا بالذي ذي ناب ومخلب فان الحماة لها مخلب والبعير له ناب الاول كما كلب
 وفهد والثاني نحو باذوخوفا من السباع والطيور ويشترط لما يؤكل ان يكون اكل
 ما يؤكل من الصيد امور بخلاف ما لا يؤكل فان شيئا منها ليس بشرط في جواز صيد
 كما سئل منها علمها ان علم ذي ناب وذي مخلب كبقية الصيد لقوله تعالى وما علمتم
 من الجوارح مكلين تعلمون من مما يملككم الله ولقوله عليه السلام لتعلم ما صدرت
 بكلمك المعلم فذكرت الله عليه فكل وما صدرت بكلمك الغير المعلم فادركت ذكوة فكل
 رواه البخاري وسئل ومنها جرحها ان موضع منه وهو ظاهر الرقابة حتى لو جف الكلب
 الصيد ولم يجرحه لم يؤكل وعن ابي حمزة وابي يوسف انه لا يشترط ومنها ارسال مسلم
 او كتابي اياها الى ارسال من له سنة التوحيد دعوى واعتقادا كالمسلم او دعوى لا
 اعتقادا كالكتابي وسبأ في الذبح فان انبعث الكلب او البازي على اثر الصيد بغير
 ارسال فاخذته وقتله لم يجل ومنها التسمية اشار اليه بقوله سميها الى غير تارك
 التسمية استأخذه سميها عدا والاصل فيه قوله عليه السلام لعدي بن حاتم اذا
 ارسلت كلبك المعلم فذكرت اسم الله عليه فكل وان اكل منه فلانا كل ومنها ان يكون
 الصيد متمنا متوقفا اشار اليه بقوله على منعه متوقفا ما كوله الى شانه ان يؤكل
 ومنها عدم تركه كلب لا يجل صيده ككلب غير معلم او كلب الجوس او كلب لم يرسل للصيد
 او ارسل وترك التسمية عدا ومنها عدم طول وقته بعد ارساله فانها ان طالت بعد
 لم يكن الا صطبا ومضافا الى ارسال الا اذا كان العهد فانه حيلة في الاصطبا فيكون مضافا
 الى ارسال قال شمس الائمة السرخسي ناقلا عن شيخه الامام شمس الائمة الحلواني في العهد
 خمس خصال ينبغي لكل عاقل ان ياخذ ذلك منها انه يكتفي للصيد حتى يتمكن منه ويهتد
 حيلة منه للصيد فيبغى للعاقل ان يجاهر بالخلاف في عدوه ولكن يطلب الفرصة حتى يحصل
 مقصوده من غير اتعاب نفسه ومنها انه لا ينبغي بالضرب ولكن يضرب الكلب بين يديه اذا

اذا اكل من الصيد فيعلم بذلك وهكذا ينبغي للعاقل ان يتعظ بغيره كما قيل السبع من
 وعظ بغيره ومنها انه لا يتناول الحبيث وانما يطلب من صاحبه اللحم الطيب وهكذا
 ينبغي للعاقل ان يتناول الا الطيب ومنها انه ينبغي ان لا يمشي في مكان من الصيد والا
 تركه ويقول لا اقتل نفس فيما عمل في غيره وهكذا ينبغي للعاقل ويعلم المعلم بترك اكل
 الكلب ثلث مرات ورجوع البازي بدعائه وهو مروى عن ابن عباس رضي الله عنه
 ولان بدن الكلب يمتلئ الضرب فيمكن ضربه حتى يترك الاكل ويذهب البازي لا يجمل فياكتفي
 بغيره فابدل على التعلم فان في طبعه نفورا ويعلم زواله برجوعه بالدعاء والنفور ونحوه
 بهما يعني ان النفور ونحوه يمتلئ الضرب وعادة الافتراس النفور فيشترط فيه ترك الاكل
 والاجابة جميعا كذا في الاختيار ولا يؤكل مما اكل الكلب او العهد لاكتنه قد عرفت ان تعلم
 بترك الاكل وسبأ انه اذا اكل علم انه لم يتعلم فيجزم صيده بخلاف البازي لما عرفت ان
 تعلمه ليس به يكون ضده دليل الجمل ولا يؤكل ايضا ما صاده بعده ان بعد ما اكل بعد تركه
 ثلث مرات لانه علامة الجمل ولا يؤكل ايضا ما صاده بعده ان بعد ما اكل بعد تركه ثلث
 مرات حتى يتعلم او قبل ان لا يؤكل ما صاده قبل اكل بعد الترك لو بقي في ملكه فان ما تلف
 لا يظهر فيه الحرمة لانعدام المحلية وما ليس يجوز بان كان في المغارة بعد ما ثبت فيه
 الحرمة اتفاقا والمحرز في بيته يحرم عنده خلافا لهما وشرط للحل بالرمي التسمية وعدم
 تركها عدا والجرح لقوله عليه السلام لعدي بن حاتم اذا ربيت تراك فادركك الله عليه
 فان وجدته قد قتل فكل الا ان يجده قد وقع في ماء فانك لا تدري الماء قتل او سلك وعدم
 العمود عن طلبه او غاب تحت السهم الى رمي فغاب عن بصره تحت السهم فان ادركه
 ميتا فان لم يقعد عن طلبه حل الكلب لذله وسفه وان قعد عنه حرم اذا كان في وسعه ان
 يطلبه وقد قال عليه السلام لعلي بن ابي طالب قتلته فان ادركه المرسل او الرامي حيا
 بجيوه اقوى مما ليد بوج حل بالذكوة ولو سلكها حل بدونها ان لو كان حيوة مثل حيوة
 المذبوح لا يجب تركه بل يجل بدونها ولا عبرة بملك الحيوة واما المذبوحة والموقوفة
 والمحقة والنطيحة وما بقدر ديب بطنه وبه حيوة والشاء المربضة فالتنوي على ان الحيوة

روي في رواية

برمت

وان قلت معتبره حتى لو ذكاه وفيها حيوة قليل يحل لقوله تعالى الا ما ذكيتم وحرم عطف
على حل بالزكوة اي حرم الصيد ان تركها الى الزكوة عند ارجع الغدة عليها فان كان حيوة
لما كانت اقوى مما للمذبوح كان ذكوة واجبة فاذا نكحت حرم كذا ان يحرم ايضا اذا عجز
عن الذكوة في ظاهر الرواية لان العجز في مثل هذا لا يحل الحرام وقيل حل وهو رواية عن
ابن حنيفة وابي يوسف وقول الشافعي راجع او ارسل عطف على تركها بحسب قلبه فمجره
سليم فانه جاز ان اغراه بالصباح فاشترى او قتل معارض بعرضه وهو سبيل لا يثبت له شيء
لانه يصيب الشيء بعرضه فاذا كان في رأسه حدة فاصاب بحدة يحل او بغيره فقبله ذات
حدة انما حرم لاحتمال قتلها بقلها حتى لو كانت حفيضة بها حدة يحل لتبين الموت بالجرح
او رمى صيدا فوقع في ماء لاحتمال ان الماء قتل كما ورد في الحديث او وقع على سطح او جبل
فقد ذك منه ايا الارض لانه المتردية والكل ان وقع ابتداء على الارض لاستناع الاحرار عنه
وكذا الواقع على السطح او الجبل او الصخرة ان لم يزد او ارسل سلم قلبه فاعراه بحسب
فاخذ او لم يرسل الكلب فاعراه سلم فاخذ الحاصل انه اذا اجتمع الارسال والاغراء
فلا عبرة للارسال فان كان من الجوس والاغراء من السلم حرم كما سبق وفي العكس حل
وان لم يوجد الارسال ووجد الاغراء فان كان من السلم حل ولو من الجوس حرم او اذ
الكل ان اخذ الكلب بغير ما ارسل اليه لاستناع التعليم بحيث ياخذ ما عينه وان ارسل
فقتل صيدا ثم احرأ كما لو رمى سهما ايا صيد فاصابه واصاب آخر وكذا لو ارسل ايا صيد
كثيرا وسعى مرة واحدة بخلاف ذبح الشاتين بتسميه واحدة كذا يقول كل صيد رمى فقطع
عضوه لا العضو لقوله عليه السلام ما بين من الحي فهو ميت وكذا يقول كل ما قطع
اشقان واكثر مع جرحه ان قطعه قطعتين بحيث يكون الثلث في طرف الرأس والثلثان
في طرف العجز او قطع نصف رأسه او اكثر او قد يصبين فان كله يؤكل اذا لا يكن في هذه
الصور حيوة فوق حيوة المذبوح فلم يتناول قوله عليه السلام ما بين من الحي فهو ميت
بخلاف ما اذا كان الثلثان في طرف الرأس والثلث في طرف العجز لا مكان الحيوة في الثلثين
فوق حيوة المذبوح وبخلاف ما اذا قطع اقل من نصف الرأس لا مكان المذكور

المذكور رمى صيدا ورماه آخر فقتل الآخر فان اثنى الاول اي اخرج عن الجرح فهو له
اي سلك الاول وحرم رمي الشاة وضمن الشاة لم يمتة حال كونه جرحا جازي الاول والاول
وان لم يمتة الاول فله الشاة لانه صاده وحل لان ذكوة اضطرارية كما سياتي وبصاها لا يجوز
صيد ما يؤكل وبصا غير ذكوة لان صيده سبب للاتناع بجلده او شعره او ريشه او الاستفا
شرة وكل ذلك مشروع وبما بالصيد يظهر لحم غير نجس العين لانه ذكوة حكمها حتى يجوز صلوة
حاملة ولا ينجس طاهر وان لم يؤكل ويظهر جلده ايضا حتى يجوز الصلوة به وعليه **كتاب**
الذبايح جمع ذبيحة وهي حيوان من شاة ان يذبح بفجر السك والجاذ اذ ليس من
شاة الذبايح فيحل ان يذبح ذكوة ويدخل المتردية والنطيحة ونحوها ولا تحل لنقد الذكوة
الذكوة تحل الماء كقول ان من شاة ان يؤكل لقوله تعالى الا ما ذكيتم ولانها الميتة للذم النجس
من اللحم الطاهر وتظهر غير نجس العين ما فيها كما تنفذ الحلق فتبقي طهارة الماء كقول
وغيره لانها التيميم ثم انها نوعان ضرورية واحتيارية وضرورية تبرزها جرح عضو وسيلان
والاحتيارية ذبيحة في الحلق وهو ما بين اللبة والليبين واللبة موضع الغلاظة من الصدر
ولو كان الذبح فوق العقدة التي في اعلى الحلقوم وقيل لا ان لو كان فوقها لم يكن ذكوة في الجاه
الصغير لانه بالذبح في الحلق كله وسطه واعلاه واسفله والاصل فيه قوله عليه
السلام الذكوة ما بين اللبة والليبين وهو يقتض جواز الذبح فوق الحلق قبل العقدة
لانه وان كان قبلها فهو بين اللبة وهو دليل ظاهر لمن يقول بالحل فيما اذ سبق عقدة الحلقوم
تم على الصدر ورواية المبسوط ايضا تساند ولكن صرح في ذبايح الذخيرة بان الذبح اذا
وقع اعلى من الحلقوم لا يحل وكذلك في فتاوى اهل سمرقند لانه ذبح في غير المذبوح وهو مخالف
لقاير الحديث كما يرى ولان ما بين اللبة والليبين يجمع العروق والحجى فيحصل بالفصل
فيه انهار الدم على ابلغ الوجوه وكان حكم الكل سوا ولا عبرة بالعقدة كذا في الغاية وعمود
الحلقوم والمرة والودجان في المغرب الحلقوم بحرك النفس والمرة بحرك العلف وفي النهاية
بالعكس وحل بقطع ثلث منها ان من العروق الاربعة ان ثلث كان اقامة لاكثر مقامه
الكل بكل متعلق بقطع ما قطع الاوداج واسال الدم ولو كان قشر العصب وجرا فيه

وبالمزوعين بكرة وعند الشافعي حبة آتاة وظهر قايين لقوله عليه السلام ما خلا الظفر والسنة فانها من مدح يحرم لما روينا ونحن نعلم الحبة وندب احد اشرف قبل الاضجاع وكوه بعد لورود الاثر فيها وارفاقا للمذبح
 على غير المزروع فانه الصادر وكوه الحبة بجلها الى المذبح وذبحها من قفا ما فان بقيت حية يقطع عروقها لوجود الموت
 من الحبة ح ح بما هو ذكوة فيحل ويكره لان فيه زيادة الالم بالحاجة فصار كما اذا جرحها ثم قطع الا وادج
 والا انه وان لم يبق حية قبل قطع العروق حرمت لوجود الموت باليسن بدكوة فيها
 وكوه النخع ان الذبح الشديد حتى يبلغ التخلخل النخاع وهو بالفارسية حرام مفر والسبح
 قبل ان يبرداه سكن من الاضطراب وكوه ترك التوجه الى القبلة وحلت الذبيحة كذا في
 الذخير وشرط في حل المذبح كون الذبيحة مسلما حلالا خارجا لحرم ان كان صيدا او
 كتابيا لانه يدعى التوجه والاصل فيه قوله تعالى اما ذكيتم وقوله تعالى طعام الذين اوتوا
 الكتاب حل لكم والمراد به طعام بالحق الذكوة من جهتهم لانه حصن اهل الكتاب بالذكوة
 وفيها لا يلحق الذكوة يستوي الكتابي والمجوسي كالتسك وغيره دميا وحرثيا والمتولد
 من كتابي وغير كتابي يحل صيده وذبيحته لان الولد يتبع خبر الابوين دينك كذا في الكافي
 فيقول السحبة ان يعلم ان حل الذبيحة يتعلق بذكر اسم الله تعالى عليها والذبح ان يعلم
 شرايط الذبح من فرك الاوداج ونحوه ويغير علف فرك الاوداج ويجوز القيام به ولو كان
 الذابح مجنونا او صبيبا فانما اذا تعقلا السحبة والذبح وقد راينا كالعاقل البالغ
 او امرأة او اقل او اخرس يحرم ذبيحته وشئ ومجوس ومردة اذ لا ملة له لانه ذكره
 ما عليه وما انتقل اليه لا يفر عليه بخلاف الكتابي اذا تحول الى غير دينه لانه يفر عليه
 عندنا وبغير ما هو عليه عند الذبح حتى لو تحولت يهودي او نصراني لم يحل صيده ولا
 ذبيحته بمنزلة ما كان مجوسا في الاصل وان عكس يوكل كما لو كان عليه في الاصل كذا في الكافي
 ويحرم ذبيحة تارك السحبة عمدا ولو تركها تاسيا حلت ذبيحته وقال الشافعي حلت
 في الوجهين وقال مالك حرمت في الوجهين وحرمت ان ذكر الذابح مع اسمه في ذبحه عطفنا
 نحو ما في الله وبالحق فلان او فلان لانه اهل به لغير الله فلم يوجد الخريد وهو شرط وكوه وحل
 بلا عطف ولم يحرم نحو بسم الله بحم الله محمد رسول الله لان الشكر لم توجد لعدم العطف

العطف فلم يكن الذبح واقعا لكنه بكرة لوجود القرآن صورة فيصور بصورة المحرم
 هذا اذا قرأنا نوح بالرفع واما اذا قرأ بالجر والنصب فيحرم كذا في غاية البيان ولا يمان
 اذا فصل صورة ومعنى كالرعاء قبل التسمية والاطمئنان لما روي ان النبي صلى الله عليه
 وسلم من يذبح بكبش من اهل بيته من نفسه والآخر عن امته فخرجهم بها نحو القبل عند
 الذبح وقال وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيئا ومبا انانا من المسلمين
 ان صلواتي وسكوتي وبحابي ونماني لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا اول
 المسلمين ثم ذبح وقال عند الذبح بسم الله والله اكبر او بعد الذبح كواللهم تقبل من فلان
 وهذا ايضا لا بأس به لما روي النبي عليه السلام انه قال بعد الذبح اللهم تقبله هذه
 عن امته محمد بن شريك بالوحدانية ولي بالبلاغ والشرط في التسمية هو الذكر الخالص
 عن سبب الدعاء وغيره فيقول اللهم اغفر لي لا يحل له لانه محض دعاء بخلاف الحمد لله
 لا يحل لعدم قصد التسمية والمشهور المتداول في الالسنة وهو بسم الله والله اكبر
 منقول عن ابن عباس رضي الله عنهما ندب نحو الابل وكوه ذبحها على البقر والعنق اما
 الذبيحة في الصورتين فلموفق السنة النوارية ولا جماع العروق في الذبح وفيها في
 المذبح واما الكراهة فلم في السنة وهي لمخ في غيره فلا يمنع الجواز والحل بدج صيد
 استأنس ويكفي جرحه ثم نوحش او سقط في يده ولم يكن ذبيحة لان ذكوة الاضطرار انما
 انما يصار اليها عند العجز عن ذكوة الاختيار كما مر والحرر موجود في الشاة لا الاول الشاة
 اذا نذرت خارج المصير يحل بالعقر واذا نذرت في المصير لا يحل به لانها لا تدفع عن نفسها
 فيمكن اخذها في المصير عادة فلم يخفف العجز عن ذكوة الاختيار بخلاف خارج المصير والمصير
 كما رجه في البقر والبقر لا يذبح لانه لا يدفع عن نفسها فلا يقدر على اخذها وان نذرها في المصير
 فيتحقق العجز والاصبال كالنذر اذا لم يقدر على اخذها حتى لو قتل المصير عليه مريدا للذكوة
 حل اكله لانه ذبيحة بدكوة انه حل لو خرق ناقة او ذبح بقرة او شاة فخرج من بطنها جنين
 ميت لم يؤكل لا يحل وكتاب من السباع او تحلب من الطيور قد مر ان المراد بها حيوان
 يصيد بنابه او حيوان يصيد لمخلبه والخزانات هي صغار دواب الارض والحرث الالهية بخلاف

سبحان بقصد السحبة
 فانه ذكر خالص فلم يحل
 فقال الحمد لله لا يحل لعدم ح

بخلاف الوحشية فانها تحل والبغل والحمل وعندهما حمل الحمل قبل كراهية الحمل عنده كراهية
 تشبه لان كراهية الكراهية كيدا يحصل باياحه تنقل الى الجاهل ولهذا كان سوره ظاهرا
 وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا ذكره في الاسلام وابو المعين في جامعها وقيل كراهية
 تحريم وحكي عن عبد الرجم الكرمي انه قال كنت مترددا في هذه المسئلة فزابت ابا حنيفة
 في المنام يقول لي كراهية تحريم با عبد الرجم واليه مال صاحب الهداية وروي الحسن
 عن ابي حنيفة كراهية في سورة كاذب لينة وقيل لا بأس بلبنة اذ ليس في شربه تنقيل آله
 الجهاد كذا في الكاذب ولا الضج والقلب والصب وفيها خلاف الشافعي والزيور وال
 والشماعة والابنح الاكل للحيث والنفق كذا في سياه بركة والعيل والبر بوع
 وابن عرس والجوان المائي الا سمي لم يطف السمك الطافي هو الذي يموت في الماء
 حقيق انه بلا سب ثم يعلو فيظهر واحدا بنا كره هو الحيوان المائي مطلقا الا سمي لم
 لم يطف ابا حنيفة ابني ليكي وماك والشافعي واستثنى بعض المالكية كلب الماء وخزيره
 والشماعة والخلاف في السبع والاكل واحد الاصل في السمك عندنا ان مات منه سب
 فهو حلال كالماء خود منه ومات منه بغير سب لا يحل كالطافي وان ضرب سمكه
 فقطع بعضها يحل اكل ما بين وما بقي لان موته بسب وما بين من الحيوان وان كان
 ميتا قسمة حلال للحيث وكذا ان وجد في بطنها سمكه اخر لان ضيق المكان بسب
 لموتها وكذا ان قتلها من طير الماء او ماتت في جيب ماء او جمعها في خيطه لا يستطع
 الخروج منها وهو يندر على اخذها بغير صيد فميت فيها لان ضيق المكان بسب لموتها واذا ماتت
 في الشبكة وهي لا يندر على التخلص منها او اكل شيئا القاه في الماء لياكله فمات منه
 او بطنها في الماء فماتت او تجرت الماء فميت بين الجرد وماتت تؤكل وان ماتت
 بحجر الماء او برده يؤكل في رواية لوجود السب لموتها وفي الاخرى لان الماء لا يقتل
 السمك حارا كان او بردا كذا في الكافي ومنه ان من السمك الماء كحل الجرب والحمار
 ما هي خصتها بالذكر اشارة الى ضعف ما نقل في المغرب عن محمد بن جريح السمك حلال
 غير الجرب والمواشي وايضا قال في غاية البيان ان بعض الروافض اهل الكتاب

بالكره في الشئ جمع فيه

الجرب في الشاة باليد

الكتاب يكرهون اكل الجرب ويقولون انه كان ديوثا يدع النسل الى خلية فسمه
 وحل الجراد وانواع السمك بلا ذكوة لكن بينها فرق وهو ان الجراد يؤكل وان مات صنف
 انفه كما مر بخلاف السمك مثل على رضى الله عنه عن الجراد يؤخذ الرجل من الارض
 وفيها الميت وغيره فقال كذا وكذا وهذا من فصاحة وحل غراب الذرع والارب
 والعقوق بها بالذكوة ذبح شاة لم يعلم حيوتها فتحت او خرج الدم حلت والا فلا
 وان علت حيوتها حلت الشاة وان عد ما الى الحركة وخروج الدم لان المقصود منها
 الاستدلال على الجوة فاذا علت لم يحجج اليها **كتاب الجهاد** لما فرغ من العبادات الاربع
 التي اخذها الحج وعميانا سبه من الاضحية والصيد والذبايح شرع الآن في حاسة العبادات
 وهي الجهاد فقال هو فرض كتابه بداء ان ابتداء يعني يجب علينا ان نبدا بهم بالقتال
 وان لم يقاتلونا فان الرسول عليه السلام كان مأثورا في ابتداء الامر بالصغى والاعراض
 عن المشركين كما قال الله تعالى فاصبح الصبح الجليل وقوله واعرض عن المشركين ثم امر
 بالدعاء الى الدين بانواع من الطرق المستحقة حيث قال ادع الى سبيل ربك بالحكمة
 والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن ثم امر بالقتال اذا كانت البداية منهم بقوله
 اذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا ال اذن لهم في الدفع ثم امر بالقتال ابتداء في بعض
 الا زمان بقوله تعالى فاذا انسحوا اليهم فاقبلوا الحرب فاقبلوا المشركين حيث وجدتمهم ثم
 امر بالقتال مطلقا في الارض والامكن بالسر على قوله تعالى وقاتلوهم حتى لا تكون
 فتنة وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة وقاتلوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم
 الآخر الا غير ذلك من الايات وجه كونه فرضا كفاية انه لم يشرع لعينه لانه قتل وافي
 نفسه بل شرع لاعلاء كلمة الله تعالى واعزاز دينه ودفع الفساد عن العباد فخرج ان قام به
 البعض في كل زمان سقط الفرض عن الكل لحصول المقصود بذلك كصلوة الجماعة و
 ودفعها وورد السلام فان واحدا منها اذا حصل من بعض الجماعة سقط الفرض عن
 باقيةها والا لكان لم يفرج به البعض بل خلا عن الجهاد الزمان في ديار الاسلام المتوالي
 المسلمين كلهم تركهم فرضا عليهم كما اذا ترك الجماعة كلهم صلوة الجماعة او دفنها او رده

قال في المغرقة في الامم الجرب
 هذا السوطات باطل لان ما سجد
 لا سبيل ولا يبين بعد ذلك انما

السلام انما الاعلى صبي وعبد وامرأة واعلم ومقتد واقطع لانهم عاجزون والتكليف
بالقدرة وفرض عين ان يجوز الالحام الكفار على غير من يغور الاسلام فيصير فرضا عين
على من قرب منه وهم يقدرون على الجهاد وتقتل صاحب النهاية عن الذخيرة ان الجهاد
اذا جاء النفي انما يصير فرض عين على من يقرب من العدو فاما من وراءهم فيبعد من العدو
فهو فرض كفاية عليهم حتى يسلم تركه اذا لم ينجح اليهم فاذا احتج اليهم بان عجز من كان
يقرب من العدو من المفاومة مع العدو او ابعثوا عنها كنهم تكاسلوا ولم يجاهدوا فانه
يفرض على من يلزم فرض عين كالصوم والصلوة لا يسلم تركه ثم انما ان يفرض على
جميع اهل الاسلام شرفا وعزا على هذا التدرج ونظيرة الصلوة على الميت فان من مات
في ناحية من فواحش البلدة فمات جيرانه واهل محلة ان يقوموا باسبابه وليس على من كان
بعيدا من الميت ان يقوم بذلك وان كان الذي يبعد من الميت يعلم ان اهل المحلة
يضيئون حقونه او يعجزون عنه كان عليه ان يقوم بحقوقه كذا هنا فيخرج المرأة
والعبد بلا اذن من الزوج والمولى لان المقصود لا يحصل الا باقامة الكل فيجب عليهم
وحق الزوج والمولى لا يظهر في حق فرض العين كالصلوة والصوم بخلاف ما قبل
النفي اذ يغيرهم كفاية فلا ضرورة في ابطال حقهما وكره الجعل وهو ما يجعل للعامل في
عمله والمراد ما يجعل الامام على ارباب الاموال شيئا بلا طيب انفسهم يتقون بها
الغزاة فانه مكره مع في الجمع وجود شي في بيت المال وبدونه ان اذا لم يوجد في لا يكره
الجعل فان حاصرناهم دعوناهم الى الاسلام فان ابوا ان استغوا عن الاسلام فاني اى
فدعوناهم الى الجزية فان قبلوا الجزية فكلهم ما لنا وعليهم ما علينا هذا الحكم ليس على عموم
لانه لا يوضح في حق العبادات بل المراد اننا نعرض له ما لهم واموالهم قبل قبولهم الجزية
فبعثنا قبلوا اذا فرضنا لهم او بعرضنا لاجب لهم علينا ويجب لنا عليهم ما يجب
لبعضنا على بعض عند العرض يؤيده استدلالهم عليه بقول علي رضي الله عنه انما بدلتوا
الجزية ليكون دماؤهم كدمائنا واموالهم كاموالنا ولا نقاتل من لم يبلغه الدعوة (اي الاسلام)
ومن قاتلهم قبلنا اثم المني عنده ولم يفرم لانهم غير معصومين وندب تجديدهم كالمسلمين بلغة فان
ابوا

فيما كان آخره

فان ابوا حارباهم بحقيق وفريق وفريق وورى ولو سألهم سلم او سألوا سلم او سألوا سلم
بالسلم بينهم متعلق بالذي لا يثبت ليلزم الاثم وان اصابوا منه فلا دية ولا كفارة وقطع
تجروا فادفع بلا غدر وعقول لانه عليه السلام نهى عنهما وكلاهما خيانة لكن
العقول في المفهم خاصة والفدر اعتم بسلم نقض العهد ومثل اسم من مثل به مثل
مثلا يقتل يقتل مثلا اي نكل به يعني جعل نكالا وخبرة لغيره كقطع الاعضاء وشوهد
الوجه وفي شرح البخاري المثل المثلية بعد الظفر بهم ولا يثنى بها قبل لانه الباع في ادلا لهم
قال الربيع وهذا احسن ونظيرة الاحراق بالنار وبلا قتل غير مكلف كالصبيان والحجابين
وشج فان واعلم ومقتد وامرأة للنهي عن طاعتها في الحديث الا ان يكون احدهم مثالا
او داما لا يجتنبه او اذ اراد في الحرب او ملكا في قتل وبلا قتل اب كافر بلاء اني
لا يجوز لابن ان يقتل اباه الكافر ابتداء لقوله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا وليست
البدانة بالقتل من المعروف ولانه سبب في حيوة فلا يكون سببا لافناء وانما في
بداء لان الاب ان قصد قتل الابن ولم يكن دفعه الا بالقتل جاز قتل لان هذا
دفع نفسه فان اباه المسلم اذا قصد قتل جاز له قتل فالكافر اولى به فيقتل بخلافه
وابنه لا ينعى عنه بلا اخراج مصحف وامرأة في سيرة تخاف عليها لانه من تعرض
المصنف على الاحتقان والمرأة على الضياع والفضائح ويصالحهم ان يصالح السلام
اهل الحرب ان كان الصلح خيرا للمسلمين والام لم يجز لانه ترك الجهاد وصورة ومعنى
وتواليا باخذ المسلمون منهم لانه اذا جاز بلا مال فيه اول ان احتجنا اليه وان لم
نخرج لم يجز لانه ترك الجهاد وصورة ومعنى والمأخوذ من المال يصرف مصارف الجزية لانه
ماخوذ بقوة المسلمين كالجزية الا اذا نزلوا بدارهم للحرب في يكون غنيمته لكونه مأخوذا
بالقهر وحكمه معروف ولو حاصر الكفار المسلمين وطلبوا الصلح بالماخذون من
المسلمين لا ينعى الامام لان فيه الحاق المذلة للمسلمين وفي حديث ليس للمؤمن ان
يذل نفسه الا اذا خاف الهلاك لان دفعه بالماخذون اسكن واجب ومثله ان خيرا
ان لو صالحهم الامام ثم راي نقص الصلح اصلح بهذا اليهم الى ارسل اليهم خبر النقص

يقابل وقبل بذلوا خا نوا بدها ال قوتلوا قبل ارسال خبر النقص ان بدوا بالخيانة
ويصالح المرتدين والباغين حتى ينظروا في امرهم لانه ترك القتال لصلحة فجاز كافي
حق اسل الحرب بلا مال لان اخذ المال منهم تقرب لهم على ذلك وذال يجوز ولا رد
ان اخذنا لان في المرتدين معونة لهم على القتال لا يباع سلاح وحبل وحديد منهم
ولو بعد صلح لما فيه تقويتهم على من الحرب حتى امان حروقة من المسلمين كافر او كفارا
او اهل جنة او مدينة حتى لم يجز لاحد من المسلمين قتلهم فان كان الصلح شرابا لالمان
واذ ب معطي الامان لا يبيع امان ذمي لانه منهم بهم وكذا لا ولاية له على المسلمين الا
ان يامر امير العسكر بان يؤمنهم في جاز ذكره الزبلي ولا امان اسير مسلم معلوم وما
مسلم معلوم لانها معلوم ان تحت ايديهم فلا يجازونها والامان يخص بمحل الخو
ولا امان من اسلم ثم ولم يهاجر اليها لما ذكرنا وصبي وعبد مجبورين ومجنون اما
الصبي فاذا لم يعقل بطل امانه كالجفنة وان عقل وهو مجبور عن القتال فكذا
عند ابي حنيفة خلافا لغيره وان كان ما ذونا في القتال فلا يصح ان يبيع بالاتفاق
واما العبد فاذا اجبت القتال لم يبيع امانه عنده خلافا لغيره وان اذن له فيه صح
امانه **باب المظن** وقسمته اذا فتح الامام بلدة صلحها بجزء الى الامام على موجب
لا يغيره هو ولا من بعده من الامراء وارضاها بغير علمهم ولو فتحها عنوة اي قهرا
فخرج بها بخير ان شاء خسران قسمها بينا يعني الفاتحين فيكون ملكا لنا كاقص
رسول الله عليه السلام بخيبر ووضع عليها العشر اذ لا يجوز وضع الخراج ابتداء
على المسلم كاسية او اقر اهلها عليها اي ان شاء من به على اهلهم ونزكهم احرارا
لاصل ذمة للمسلمين والاراضي مملوكة لهم بجزء الى بوضع جزية عليهم ووضع خراج
على اراضيهم كما فعل عمر رضي الله عنه حين فتح سواد العراق حيث من على اهلها ونزك
دورهم وعقاربهم في ايديهم وضرب الجزية على رؤسهم والخراج على اراضيهم ولم يقسمها
بين الفاتحين قالوا الاول اولى عند حصة الفاتحين والثاني عند عدلها يكون ذمية لهم
في الثاني من الزمان او مقام منها وانزل بها قوما آخرين ووضع عليهم الخراج لو كانوا

لو كانوا كفارا كذا في المحقق يعني وضع عليهم خراج الارض وعلى انفسهم الجزية وقوله
لو كانوا كفارا اشارة الى ان القوم الآخرين لو كانوا مسلمين لا يوضع عليهم الا العشرة
لانه ابتداء وضع على المسلمين والامام في حق اهل ما فتح بخير ايضا ان شاء قتل الا
لانه صلى الله عليه وسلم قتلهم ولان فيه خيبر مائة الف نسوة واسترقهم توفيرا للمنفعة
على المسلمين او تركهم احرار اذمة لنا الا لشرك العرب والمتردين اذ لا يقبل منهم الا
الاسلام او السيف وحرم منهم وهو ان يترك الكافر الاسير بلا اخذ شيء منه وقوله
وهو ان يترك وبأخذ منهم مالا او اسير اسلما في قتالهم وفي المني خلاف الشافعي واما
الفداء قبل الفراع من الحرب جاز بالمال لا بالاسير المسلم وبعده لا يجوز بالمال عند
علمنا شوا بالنفس عند ابي حنيفة ويجوز عند محمد وعن ابي يوسف روايتان وعند
الشافعي يجوز مطلقا ودفع ابدانهم لان فيه تقوية لهم على المسلمين وحرم عقدا
رسق سلبا يعني اذا اراد الامام العود ابادار الاسلام ومعه مواش ولم يقدر على سلبها
ابادار الاسلام لا يقهر ما خلا فاما لك ولا يتركها خلافا لشافعي فتدبر وتحرق اما
الذبح فلا يجازي لصلح والحق القبط بهم من اقوى المصالح واما الحرق فليلا
بها الكفار فصار تحريم البنيان وقطع الاشجار ولا يحرق قبل الذبح اذ لا يبعد
بانكرا لا يحرق الا بصلح ايضا وما لا يحرق بالحديد فمن قسمه مقيم على
قسمه غنيمته في دار الحرب قبل اخراجها ابادار الاسلام وقال الشافعي يجوز بعد
استقرار الهزيمة وهذا بناء على ان الملك لا يثبت قبل الاحراز بدار الاسلام عندنا
وعنده يثبت وتبنى على هذا الاصل مسائل كثيرة الا بالابداع فيه دينا ويقسم وذلك
اذا لم يكن للامام في بيت المال جملة يحل عليها الغنائم فيقسمها بين الفاتحين قسم
ايداع ليجلوه ابادار الاسلام ثم يسترد منهم فان ابوا ان يحملوها اجبرهم على ذلك
باجر المثل في رواية السير الكبير لانه دفع ضرر عام بحمل ضرر خاص كما لو استأجر
دابة شربوا نصف الدابة في الفارة او استأجر سفينة فمضت الدابة في وسط البحر فانه ينفق
عليها اجارة اخرى باجر المثل ولا يجبرهم على رواية السير الصغير اذ لا يجوز يجبر على

سرى

يستفح

ناوهم ص

على عقد الاجارة ابتداء كما اذا نقت دابة في المغارة ومع رفيقه دابة لا يجزى على الاجارة
 بخلاف ما استشهد به فانه بناء وليس بابتداء وهو اسهل منه وحرم بيعه الى
 المغمم قبلها الى الغنمة للزنى عنه في الحديث ولانه قبل الاحراز بالدار لم يملك كاسر
 وبعده نصيب مجهول جهالة فاحشة فلا يملكه ان يبيعه والرد الى العون ومدد
 بالحكم ثم كفا في استحقاق الغنمة لا سويق لم يتاقل ولا من مات ثم لعدم التملك
 ويورث قسط من مات هذا من الحصول الملك وان كان مشاعيا وحل فيها الى دار
 الحرب طعام وعلف وحطب ودهن وسلاح عند الحاجة بلا ممانعة لما روى عن ابن
 عمر رضي الله عنه انه قال كنا نصيب في سائرنا العمل والعنب فتأكله ولا نرفعه
 رواه البخاري وهو دليل على ان عادتهم الانتفاع بما يحتاجون اليه لا بعد الخروج
 منها لزال البيع وهو الضرورة لان حقهم قد تاكله حتى يورث نصيب فلا يجوز الا
 انتفاع بلا رضاهم ولا بيعها ويؤكلها الى الطعام ونحوه لانها لم يملك بالاختصاص
 التناول للضرورة فان باع احدهم رد الثمن الى المغمم ورد الفصل الى ما بقي من
 اخذه في دار الحرب يستفيع به الى المغمم بعد الخروج الى دار الاسلام لزال حاجته
 هذا قبل القسمة وبعدها ان كان غنيا فصدق بعينه لو قايما وبقيته لو بالكا
 والفقير يستفيع بالعين ولا شيء عليه ان يملك ومن اسلم من اهل الحرب ثم ان في
 دار الحرب ^{بعض} ~~بعض~~ ^{نفس} ~~نفس~~ وطفله لانه صار مسلما تبعا فلا يجوز قتلهم واسترقاقهم و
 عصم ما لامعه او اووه معصوما الى وضعه امانة عند معصوم مسلما كان او
 ذميا لانه في يده حكما لا ولده الكبير وعمره وحملها لانه جزء الامة وعقاؤه لانه من جملة
 دار الحرب وهو في يد اهل الدار وعبد مقاتلا وماله مع حربي بقتل او ودية
 وتغير في الاحتفاظ لسلم الفارس او الراجل وقت المجاورة الى مجاوزة مدخل دار
 الحرب ثم دخل دارهم فارسانا فقتل فرسا الى مات فشهد الواقعة راجلا فقتلها
 سريانا فارسانا ومن دخلها راجلا فقتل فرسا فشهد الواقعة فارسانا فقتلها سريانا
 راجلا ولا يسلم لغير فارس واحد الى لا يسلم لغير سريين ولا لراجل واحد وبطل ولا عبد

لا سوقي

بشرهم مع
 ما وسهم راجلا

ولا عبد وصبي وامرأة وذمي ورضيخ لهم الى الرضخ اعطاء شيء قليل والمراة قد رزاه
 الامام بخبرهم على القتال وانما يرضخ لهم اذا باشر القتال او كانت المرأة تداوي
 الجرحي وتقوم بمصالحهم فيكون جهادا بما يليق بحالها او ذمي على طريق لان في
 دلالة منفعة للمسلمين ولا يبلغ الرضخ في السهم لانهم لا يبايرون الجيش في عمل الجهاد
 الا في دلالة الذمي فانه يراعى السهم اذا كانت في دلالة منفعة عظيمة لان الدلالة
 ليست من عمل الجهاد فلا يلزم منه التسوية في الجهاد اذا ما باخذ في الدلالة بمنزلة الاجرة
 فيعطى بالغا ما بلغ الخس لليتيم والمكين وابن السبيل وقدم فقرا ذولي القوي
 عليهم ولا شيء لغيرهم وذكره تعالى قوله جل جلاله فان لله حصة للفقراء والمحتاجين
 الكلام تبرك بالاسم تعالى لان الكل له وهو غير محتاج الى شيء وسهم النبي عليه سقط بعد
 لانه عليه السلام كان يستحقه بالرسالة ولا رسول بعده كالمصطفى وهو ما كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يصطفيه لنفسه من الغنمة ويستعين به على امور المسلمين من
 دخل دارهم فاعار حرس الامن لا منفعة له ولا اذن فان الخس انما تؤخذ من الغنمة
 وهي ما يؤخذ من الكفار فهو او هو اما بالمنفعة او باذن الامام فانه في حكم المنفعة لانه
 بالاذن التزم نصرة ولا امام ان يتقبل التسبيل اعطاء شيء زائد على سهم الغنمة وقت
 القتال حشا الى اغراء فيقول من قتل قتيلا فله سلبه وسبانه مع السلب وهو مند
 اليوم لقوله تعالى يا ايها النبي عرض المؤمنين على القتال او يقول من اخذ شيئا فهو
 ويستحق الامام النفل استحسانا في قوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه اذا قتل
 الامام قتيلا لانه ليس من باب القضاة وانما هو من باب استحقاق الغنمة ولهذا
 يدخل فيه كل من يستحق الغنمة سريانا او رخصا فلا يترتب به الامن الى لا يستحق الامام النفل
 اذا قال من قتل انا فلي سلبه لانه خفي عنه فصارتها ولا الى لا يستحق الامام النفل
 ايضا اذا قال من قتل منكم لانه يترتب منه منهم وهذا الى استحقاق السلب انما يكون اذا كان
 القتل مباحا النفل حتى لا يستحقه بقتل السب والعبيان والمجاين لان التسبيل عرض
 على القتال وانما يستحق ذلك في المعارك حتى لو قاتل الصبي فقتله مسلم استحق سلبه لكونه

الطريق

بما جاز الدم في
 بالتقال وانما يستحق التلب بقتل المرفيع والاجرة منهم والتجزة في عسكرهم والذي الذي
 نقص العبد وخرج لان نيتهم صالحة للقتال اذ هم مقاتلون بآيهم او يقول عطف
 على قوله فيقول ان يقول الامام لسرية وهي من اربعة ايام ربع مائة من المقاتلة لا
 عسكر جعلت لكم الكل او قد رآته نزل في النهاية عن السيد الكبير ان الامام اذا قال
 لا اهل العسكر جميعا ما اصبح فلكم قتلا بالسوية بعد الحس هذا لا يجوز وكذلك اذا
 قال ما اصبح فلكم ولم يقل بعد الحس وان فعل مع السرية جاز وذلك لان المقصود
 من التفتيل التخرين على القتال وانما يحصل ذلك بتخصيص البعض بشيء وفي التعميم
 ابطال تفصيل الفارس على الرجل وابطال الحس ايضا اذا لم يستثنى لا بعد
 الاحراز هنا الامن الحس ان لا يجوز ان يقتل بعد اخراج الغنيمة بدار الاسلام اذا
 دخلها الكفار للقتال الامن الحس لانه حق الغائبين قد تارك فيه بالاحراز بالدارو
 لهذا يورث فلا يجوز ابطال حقهم وسلبه ما معه من ثياب وسلاحه وما له على وسط
 حتى تركه وما عليه من السرج والالة وحقه في ما فيها من مال وهو اى التلب
 للكل ان يجزى الجند ان لم يقتل الامام والقاتل وغيره فيه سواء **باب استيلاء الكفار**
 اهل الحرب اذا سوا اهل الذمة من دارنا لا يملكونهم لانهم احرار كذا في واقعات
 الصدر الشهيد وادعى بعضهم بعضا واخذوا اموالهم وبيعوا ابدانهم او غلبوا
 على ما كان واخره بدارهم ملكوه ولو كان مائتا عبدا مؤمنة او مائة مؤمنة ذكره في الكافي
 وغيره في شرح المسئلة الآتية وهي ما اذا اتى من عبدا مسلما واخذوا دارهم
 الج وانما قال واخره قبل احرارهم بها ووجد ما لكره في يده اخذه بلائها لا حرا لا الحس
 ومدة بناوهم ولدنا ومكاننا حتى لو كان اهل الحرب اخذوا من دارنا واخره ودم
 بدارهم ثم ظهروا عليهم فمما لاكم قبل القسمة وبعد بلائها وذلك لان الاستيلاء
 انما يكون سببا للملك اذا لاقى محلا قابلا للملك وهو المال الباج والحر ليس بمحل
 للملك وكذا من سواهم من يترهم من وجه وعبدنا ال عبد من دارنا سواء كان مسلما او ذميا
 ذكره شراح الهداية ابتداء دخل ابرهم احراز عن ابن مبردة في دار الاسلام فانهم يملكون

بما جاز الدم في
 بدارهم من قبل الاحراز
 انما يكون سببا للملك اذا لاقى محلا قابلا للملك وهو المال الباج والحر ليس بمحل للملك وكذا من سواهم من يترهم من وجه وعبدنا ال عبد من دارنا سواء كان مسلما او ذميا ذكره شراح الهداية ابتداء دخل ابرهم احراز عن ابن مبردة في دار الاسلام فانهم يملكون

بملكوته اذا استولوا عليه وانما قال وان اخذوه اشارة الى خلاف الاسمين فانهم اذا
 اخذوه وقتلوه ملكوه عند ما خلا فانه لهما ان العصمة بحق المالك لقيام يده وقد زك
 ولهذا لو اخذوه من دار الاسلام ملكوه كما تروى ان يده ظهرت على نفسه بالخروج من
 دارنا لان سقوط اعتباره ليحقق يد المولى عليه فمكنا له من الانتفاع به وقد زالت
 وظهرت يده على نفسه وصار معصوما بنفسه فلم يبق محلا للملك بخلاف المردة
 لان يد المولى باقية عليه حكما لقيام يد اهل الدار عليه فمخ ظهور يده بملكهم ولهذا لو
 وبه لانه الصغير ملكه ولو وبه بعد دخوله دار الحرب لا يملكه ويملك بالقبلة عليهم
 حرام ومدة بناوهم وادم ومكاتبهم وملكهم فان الشرح اسقط عصمتهم جاز على جانيهم
 فانهم انكروا وحادثة الله تعالى واستكفوا عن عبادته جاز انهم الله تعالى عليه بان
 جعلهم عبيد عبيده وتبع ما لهم رقابهم ثم ان الكفار بعد ما غلبوا علينا واخذوا ما لنا
 اذا غلبنا عليهم واخذوا الغائبون منهم ما اخذوا منا فن وجدنا ما له في الغائبين
 اخذوا مجانا قبل قسمنا الغنيمة بين الغائبين واخذوا بالغنيمة بعد ما ال بعد الغنيمة
 لما روى عن ابن عباس رضي الله عنه ان المشركين اخذوا ناقة لرجل من المسلمين بدارهم
 ثم وقعت في الغنيمة فخاض فيها المالك القديم فقال عليه السلام ان وجدتها قبل
 القسمة اخذتها بغير شئ وان وجدتها بعد القسمة اخذتها بالغنيمة ان شئت وانما
 فرق بين الحالين لان المالك القديم يتضرر بزوال ملكه عنه بلارضاه ومن وقع العين
 في نصيبه يتضرر بالاخذ منه مجانا لانه استحق عوضا عن امره في الغنيمة فقلنا بحق
 الاخذ بالغنيمة جبر للضررين بالقدر الممكن وقبل القسمة الملك فيه للعامة فلا يصيب
 كل فرد منهم ما يبالى بنفوسه فلا يتحقق الضرر وانما قلت قبل قسمنا لرد وقع في الجميع
 وشرحه للمصنف حيث قيل فيه واذا ظهر لنا عليهم قبل القسمة حلت لاربابها او بعد
 اخذوا بالغنيمة ان شأوا وفي الشرح اذا ظهر المسلمون على الكفار فوجدوا اموالهم
 بايدهم قبل ان يتقسموها في لاربابها بغير شئ وان وجدوها بعد ان اتقسموها اخذوها
 بالغنيمة ان اختاروا فان حثل القسمة على قسمة الكفار مخالف لجميع الكتب كما لا يخفى

[illegible]

ای فائل

واما عدم القود في العود وهو ظاهر الرواية فلان القود لا يمكن استيفاءه الا بمصلحة لان الواجب
 مقاوم الواحد غالباً ولا منعة الا بالامام واهل الاسلام ولم يوجد في دار الحرب فلاقا يندفع
 في الوجوب فلا يجب كالحج واما وجوب الدين في مال في العود فلان العود اقل لا يعقل
 العود كما تقرر في موضعه وفي الخطأ اذ لا قدوة لهم على الصيانة مع تباين الدارين
 والوجوب عليهم على اعتبار تركها واداء السبيلين اذ ان قتل احدهما الآخر كلف فقط في الخطأ
 الا لا يندفع في الخطأ ولا في العود اصلاً عند اية حيف رج وكذا اذا قتل مسلم تاجر
 اسيراً ثم قتل في علبه الا الكفارة في الخطأ عنده وقال في السبيلين الذين في الخطأ والعدو
 لان العصمة لا تبطل بعرض الاسير كما لا تبطل بعرض الاسمان وامتناع النقص
 لعدم المنعة ويجب الدين في مال لامة وله ان بالاسير صار تبعاً لهم لصبر وديمقهورا
 في ايديهم ولهذا يصير مقيماً باقامتهم ومسايراً بسفرهم فيبطل به الاحراز اصلاً وصار
 كالمسلم الذي لم يهاجر اليها وحقق الخطأ بالكفارة لامة كقتل مسلم من اهل دار الحرب
 لا يجب بقتله الا الكفارة في الخطأ فقط لا يمكن حربي دخل البناء من اهل دار الحرب
 ويقال له ان اقلت سنة او شهر وانقض عليك الجزية فان رجع ايام داره قبل
 ذلك القدر من السنة او الشهر منها وقعت الجزاء الشرط بخذوف والآل دان لم يرجع
 فهو ذمي اعلم ان الجزية لا يمكن من اقامة دائمة في دارنا الا بالاسير فاق الجزية
 ليلا يصير عينا لهم وعونا علينا ويكن من الاقامة البتة لان في منعها قطع جلب
 الحوايج وستة باب التجارة ففضل بينهما سنة لانها مدة تجب فيها الجزية فيكون
 الاقامة كالمصلحة الجزية فان رجع بعد قول الامام قبل تمام السنة ايام وطنه فلا يسيل
 عليه وان مكث سنة فهو ذمي لانه كما اقام سنة بعد قول الامام صار ملتزماً بالجزية
 ولا امام ان يوقت مادون السنة كالشهر والشهرين واذا اقام تلك المدة بعد مائة
 الا امام يصير ذمياً لما ذكر لا يشترط ان يرجع ايام دار الحرب لان عقد الذمة لا ينقض لانه
 خلف عن الاسلام والاسلام لا ينقض وكذا اختلف كذا في بصره ايضا ذمياً لا يشترط ان
 يرجع اذا اقام سنة قبل التقدير ان تقدير الامام فانه اذا لم يقدر مدة فالعبرة

فالعبرة بالحوال للبه لا بل بالاعذار والحوال حسن لذلك كما في تأجيل العتق كذا في
 النهاية نقل عن البسوط لكنها الى الجزية توضع بعد السنة في الصورين ان بعد التقدير
 وقبل الا ان بشرط اخذها الى الجزية بعد ان بعد السنة في الصورة الاولى ان بعد التقدير
 ويقال وناخذ بعد السنة والشهر في ناخذ ثمانية كانت السنة الاولى وكذا يصير
 ذمياً اذا اشترى ارضاً فوضع عليها جزاءها فيه اشارة الى انه لا يصير ذمياً بشرط ارضه الخارج
 حتى يوضع عليه الجزاء فعليه ان اذا كان المشتري ذمياً ووضع عليه الجزاء لم يرض عليه
 جزية سنة من وقت الوضع فيكون سنة مستقبله وتكفي عطف على شرط ارضه
 ان يكون الحربية ذمياً اذا تكفي ذمياً لكونها تابعة لزوجها بلا عكس اذ يمكن ان
 يطلق فرجع ايام وطنه من من اهل الحرب رجع اليهم حل دمه بالرجوع لانه لو
 اقبل امانه وما في دار الاسلام من ماله على خطه فان اسر المان او ظهر عليهم امان اهل
 الحرب فقتل سقط دين كان له على معصوم مسلم وذمي لان الاثبات اليه عليه بواسطة
 المطالبة وقد سقطت ويدين عليه اسبق من يد العامة فيختص به فيسقط واني
 ان صار ذمياً وديعة له عنده الى معصوم لانها في يده تقدير لان يد المودع كيد فبصر
 فيا تباع نفسه وعن ابي يوسف رجح ان الوديعه نصير للمودع لان يده بها اسبقه
 فهو بها احق واحد المهرين رهنه بدينه عند ابي يوسف وباع ويولى نفسه الدين
 والفاضل ليست المال عند محي ذكره الزبلي وان مات او قتل بلا غلبة عليهم فالدين
 والوديعه تورثه لان حكم الامان باق لعدم بطلان فيه مدة مع ورثته لقيام مقامه
 حربي هنالك ثم عرس واولاد ووديعه مع معصوم وغيره مسلم فظهر عليهم مكر في
 اسارىه واولاده الكبار وما في بطونها وعقارها فلما ذكر في باب الغنائم واما اولاده
 الصغار فلان الصغير انما يتبع ابيه ويصير مسلماً بالسلامه اذا كان في يده وحت ولايته
 ومع تباين الدارين لا يحصل في ذلك واما لم تصر محررة باحرار نفسه لا خلاف
 الدارين فيبقى اكل فيا وغنيمة ولو سبي الصبي في هذه المسئلة وجاء بدار الاسلام كان
 مسلماً تبعاً لابه لا اجتماعهما في دار واحدة بخلاف ما قيل اخراجه ايام دار الاسلام لا

فيكون ذمياً ولو كان ذمياً في دار الاسلام ودار الحرب فله ان يرجع الى دار الاسلام او الى دار الحرب
 وان رجع الى دار الاسلام فله ان يرجع الى دار الحرب وان رجع الى دار الحرب فله ان يرجع الى دار الاسلام
 وان رجع الى دار الاسلام فله ان يرجع الى دار الحرب وان رجع الى دار الحرب فله ان يرجع الى دار الاسلام
 وان رجع الى دار الاسلام فله ان يرجع الى دار الحرب وان رجع الى دار الحرب فله ان يرجع الى دار الاسلام

لاختلاف الدارين ثم في حاله لما ذكر كونه مسلما لا ينافي الرقي لما عرف في موضعه
 ذكره الربيع وان اسلم ثم وجا، هنا وظن عليهم قتلهم حر مسلم لانه لما اسلم
 في دار الحرب تبعه طفل لا تحاد الدار وديعة مع معصوم مسلم او ذمي يكون له
 لانه في يد صحبة محترمة فكانت في يده وغيره في، وهو اولاده الكبار وعرس وعقاره
 ووديعته مع حر في اسلم حر في دار الحرب وله ورثة مسلمون فيها فقتلهم
 فلا يخفى عليه الا الكفر بالخطا، ولا يخفى في العود وقد علم وجهه باخذ الامام دية مسلم لاول
 ودية مسلمان اسلم سنا في دار الاسلام من عاقلة قاتلة خطا، لانه قتل نفس
 معصومة فتناول له النصوص الواردة في قتل الخطا، ومعنى قوله اخذه الامام ان اخذه
 له ليضربه في بيت المال لانه نصب ناظر للمسلمين وهذا من النظر ويقتل الامام او باخذ
 الدية في عده يعني ان كان القتل عدا فالامام بالخيار بين العود واخذ الدية بطريق
 الصلح لان موجب العود وولاية الامام نظرية بنظرية فاما ما رآه اهل فعل
 وظاهر ان الدية في هذه الصورة انتفع من العود ولهذا لا يعفو لان الحق للعامة
 وليس من النظر استقاط حقهم بلا عوض **تمت** لهذا البحث يبين فيها كون دار الحرب
 دار الاسلام وعكس دار الحرب تصير دار الاسلام باجرا، احكام الاسلام فيها كاقامة
 الحج والاعية وان بني فيها كافر اصرى ولم تنصل بدار الاسلام بان كان بينها وبين دار
 الاسلام مصر اخر لاهل الحرب وبكسر اليمية دار الاسلام دار الحرب بامور ثلثة
 ذكر الاول بقوله باجرا، احكام الشك فيها والثاني بقوله وانصلها بدار الحرب بحيث
 لا يكون يبرها مصر للمسلمين والثالث بقوله وان لا يبقى فيها مسلم او ذمي آمن بالان
 الاول على نفسه كذا في السيد الكبير هذا عند ابي حنيفة رجم وعندهما اذا ابروا فيها
 احكام الشك صارت دار الحرب سواء انصلت بدار الحرب او لا وبقي فيها مسلم
 او ذمي آمن بالامان الاول او لا **باب الوظائف** جمع وظيفة وهي ما يقتدر للانسان
 في كل يوم من طعام او رزق والمراد هنا العشر والخراج فيكون مجازا من قبيل تسمية
 الشيء باعتبار ما يؤهل اليه الاراض العشرية ارض العرب وهي ما بين العقديين الى

بعضه ليه في ١٨٦٧
 في دار الحرب تبعه طفل لا تحاد الدار وديعة مع معصوم مسلم او ذمي يكون له
 لانه في يد صحبة محترمة فكانت في يده وغيره في، وهو اولاده الكبار وعرس وعقاره
 ووديعته مع حر في اسلم حر في دار الحرب وله ورثة مسلمون فيها فقتلهم
 فلا يخفى عليه الا الكفر بالخطا، ولا يخفى في العود وقد علم وجهه باخذ الامام دية مسلم لاول
 ودية مسلمان اسلم سنا في دار الاسلام من عاقلة قاتلة خطا، لانه قتل نفس
 معصومة فتناول له النصوص الواردة في قتل الخطا، ومعنى قوله اخذه الامام ان اخذه
 له ليضربه في بيت المال لانه نصب ناظر للمسلمين وهذا من النظر ويقتل الامام او باخذ
 الدية في عده يعني ان كان القتل عدا فالامام بالخيار بين العود واخذ الدية بطريق
 الصلح لان موجب العود وولاية الامام نظرية بنظرية فاما ما رآه اهل فعل
 وظاهر ان الدية في هذه الصورة انتفع من العود ولهذا لا يعفو لان الحق للعامة
 وليس من النظر استقاط حقهم بلا عوض **تمت** لهذا البحث يبين فيها كون دار الحرب
 دار الاسلام وعكس دار الحرب تصير دار الاسلام باجرا، احكام الاسلام فيها كاقامة
 الحج والاعية وان بني فيها كافر اصرى ولم تنصل بدار الاسلام بان كان بينها وبين دار
 الاسلام مصر اخر لاهل الحرب وبكسر اليمية دار الاسلام دار الحرب بامور ثلثة
 ذكر الاول بقوله باجرا، احكام الشك فيها والثاني بقوله وانصلها بدار الحرب بحيث
 لا يكون يبرها مصر للمسلمين والثالث بقوله وان لا يبقى فيها مسلم او ذمي آمن بالان
 الاول على نفسه كذا في السيد الكبير هذا عند ابي حنيفة رجم وعندهما اذا ابروا فيها
 احكام الشك صارت دار الحرب سواء انصلت بدار الحرب او لا وبقي فيها مسلم
 او ذمي آمن بالامان الاول او لا **باب الوظائف** جمع وظيفة وهي ما يقتدر للانسان
 في كل يوم من طعام او رزق والمراد هنا العشر والخراج فيكون مجازا من قبيل تسمية
 الشيء باعتبار ما يؤهل اليه الاراض العشرية ارض العرب وهي ما بين العقديين الى

الي اقصى حجر باليمن ثم طولا واسا العرض فما بين يثرين ورمل عال في احدى الشام و
 وما اسلم اهل طوعا فان اسلم لا يبدأ بالخارج ضيانه له عن ذلك لانه من معنى
 الجزية وبع العشر معنى القرية او فتح عنوة وقتهم بين القرية ولو قسمها بينهم
 ووضع الخراج عليها يجوز اذا كانت سقي ماء، الخراج كذا في الجامع الصغير للفتا
 والبصرة لا جماع الصحابة رضي الله عنهم على ارض عشيرة والقبيل ان يكون خراجية لانها
 تحت عنوة واقرة اهلها عليها وهي من جمل اراض العراق ولكن ترك ذلك باجماعهم
 وبنان مسلم او كرم له كان دارا لان الحاجة اليه ابتداء، التوظيف على المسلم والعشر
 البقية لان فيه معنى العباد وولاية اخف او يتعلق بنفسه الخارج والارض الخراجية
 سواء العراق او ارض العرب وهو ما بين العذيب اليه عقبه خلوان عرسا ومن الثعالبية
 ويقال من العلف ايا عبدا ان طولا وما فتح عنوة واقرة اهل عليه او صالحهم الامام لان
 الحاجة اليه ابتداء، التوظيف على الكافر والخراج البقية او اجلاهم الامام من ارضهم
 وتقتل ابرها قوما آخرين يعني كفا لما عرفت ان الخراج انما يوضع على القوم المتقولين
 اذا كانوا كفارا وانما اذا كانوا مسلمين فيوضع عليهم العشر وموت عطف على ما فتح
 عنوة احياه الذي بالاذن اذن الامام فانه ايضا خراجي لان ابتداء الوضع على
 الكافر او رخص له من القيمة اذا قاتل مع المسلمين اهل الحرب فانه ايضا خراجي لان ابتداء
 الوضع لما روي ما احياه مسلم بغيره بقرية فان قرب من ارض الخراج في ارض العشر
 فعشر وكل منها اقل من ارض العشرية والخراجية ان سقي ماء، العشر يوضع
 منه العشر الا ارض كافر سقي ماء العشر حيث يوضع منها الخراج وان سقي ماء، الخراج
 يوضع منه الخراج قال في الجامع الصغير العشر والخراج متعلقا بالارض النامية واما
 بما فيها فيعتبر السقي ماء، العشر او بما، الخراج وقال الربيع مراده في هذا التفصيل في حق
 المسلم اما الكافر فيجب عليه الخراج من اى ما، سقي لان الكافر لا يبدأ بالعشر فلا يتا
 فيه التفصيل في حالة الابتداء اجمالا عاوانا الخلاف فيه في حاله البقاء فيما اذا
 ملك عشرية اهل يجب عليه الخراج او العشر ان يترك ما ذكره الماء اراد ان يبيته فقال ما

بعضه ليه في ١٨٦٧
 في دار الحرب تبعه طفل لا تحاد الدار وديعة مع معصوم مسلم او ذمي يكون له
 لانه في يد صحبة محترمة فكانت في يده وغيره في، وهو اولاده الكبار وعرس وعقاره
 ووديعته مع حر في اسلم حر في دار الحرب وله ورثة مسلمون فيها فقتلهم
 فلا يخفى عليه الا الكفر بالخطا، ولا يخفى في العود وقد علم وجهه باخذ الامام دية مسلم لاول
 ودية مسلمان اسلم سنا في دار الاسلام من عاقلة قاتلة خطا، لانه قتل نفس
 معصومة فتناول له النصوص الواردة في قتل الخطا، ومعنى قوله اخذه الامام ان اخذه
 له ليضربه في بيت المال لانه نصب ناظر للمسلمين وهذا من النظر ويقتل الامام او باخذ
 الدية في عده يعني ان كان القتل عدا فالامام بالخيار بين العود واخذ الدية بطريق
 الصلح لان موجب العود وولاية الامام نظرية بنظرية فاما ما رآه اهل فعل
 وظاهر ان الدية في هذه الصورة انتفع من العود ولهذا لا يعفو لان الحق للعامة
 وليس من النظر استقاط حقهم بلا عوض **تمت** لهذا البحث يبين فيها كون دار الحرب
 دار الاسلام وعكس دار الحرب تصير دار الاسلام باجرا، احكام الاسلام فيها كاقامة
 الحج والاعية وان بني فيها كافر اصرى ولم تنصل بدار الاسلام بان كان بينها وبين دار
 الاسلام مصر اخر لاهل الحرب وبكسر اليمية دار الاسلام دار الحرب بامور ثلثة
 ذكر الاول بقوله باجرا، احكام الشك فيها والثاني بقوله وانصلها بدار الحرب بحيث
 لا يكون يبرها مصر للمسلمين والثالث بقوله وان لا يبقى فيها مسلم او ذمي آمن بالان
 الاول على نفسه كذا في السيد الكبير هذا عند ابي حنيفة رجم وعندهما اذا ابروا فيها
 احكام الشك صارت دار الحرب سواء انصلت بدار الحرب او لا وبقي فيها مسلم
 او ذمي آمن بالامان الاول او لا **باب الوظائف** جمع وظيفة وهي ما يقتدر للانسان
 في كل يوم من طعام او رزق والمراد هنا العشر والخراج فيكون مجازا من قبيل تسمية
 الشيء باعتبار ما يؤهل اليه الاراض العشرية ارض العرب وهي ما بين العقديين الى

ماء السماء وماء بئر وعين في أرض عشر عشري وماء انهار حفر العجم وماء بئر
وعين في أرض حراضية حراجي كذا في الحيط ولو ان السلم الذي يستاه مرة بماء
العشر ومرة بماء الحراج فالسليم احق بالعشر والكافر بالحراج كذا في معراج الدراية
كذا في حراجي يسجون نهر خجد و يسجون نهر زرد ودجلة نهر بغداد والفرات نهر كوفة
عند ابي يوسف رجب وعشر لا عند محمد رجب وهو الالحاج نوعان احدهما حراج مقاسمة
ان كان الواجب بعض الحراج لا الحرج كله ونحوه والثاني حراج وطبيعة ان كان الواجب
شبه في الامة يتعلق بالتكليف من الاستغناء بالارض كما وضع عمر رضي الله عنه لكل جرب
وهو ستون ذراعا في ستين بذراع كبير وهو سبع قبضات وذراع الباحة
سبع قبضات واصبع قائمة وعند الحساب اربع وعشرون اصبعاً والاصبع ست
شعيرات مضبوطة بطول بعضها اليها بعض وقيل ما ذكر جرب سواد العراق وفي
غيرهم يعتبر المعتاد عندهم ببلغه الا اصفه جرب صاعاً مفعول وضع من به
او شعير ودرهمها عطف على صاعاً وجرب الرطبة حبة درهم وجرب الكرم باغ
او الحبل متصل بضعفها ولا سواء كزعران وسان وهو ارض يحوطها حائط و
فيها نخيل متفرقة واشجار واعناب ويمكن ذراعة ما بين الاشجار فان كانت الاشجار
ملتصقة لا يمكن ذراعة ارضها فهي كزراطة يطبق اذ ليس فيه توظيف عمر رضي الله عنه
وقد اعتبر الطائفة في ذلك فقيل فيما لا توظيف فيه قالوا ونصف الحراج غايبة
الطائفة اذ لا يراى عليه لان التصفيف غايبة الانصاف ونقص ان لم تطلق وطبيعة
بالاجماع ولا يراى ان اطلاق عند ابي يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة ويراد عند
محمد اعتباراً بالنقصان ولا يري يوسف ان حراج التوظيف مقدر شرعاً واتباع
الصحاب رضوان الله عليهم اجمعين واجب لان المقادير لا يعرف الا توقيفا والتقدير
يمنع الزيادة لان النقصان يجوز اجماعاً فتعني منع الزيادة ليلا يخلوا التقدير عن
الغايدة ولا حراج لو انقطع الماء عن ارضه او غلب الاستغناء النماء التقدير كالمعبر
في الحراج ان يمكن من الذراعة او احصا بالذراع افة لان الأصل اذا ملك بطل ما تعلق

ما تعلق به وقالوا انما يسقط اذا لم يبق من السنة مقدار ما عليه ان يزرع الارض
ثانياً واما اذا بطل فلا يسقط ويجب الحراج ان عطلها الى الارض ما لم يكن التمكن
كان ثانياً وقد فوته ويبقى الحراج ان اسلم المالك لان فيه معنى المؤنة فيعتبر مؤنة
في حالة البقاء فالتكليف ابتداء على السلم او شره من اهل الحراج سلم لما ذكرنا وقد
ان الصحابة اشترى الاراضي الحراج وكانوا يؤدون خراجها ولا عشر في خارج ارضه
الارض الحراج لقوله عليه السلام لا يجمع عشر وخراج في ارض سلم ولان احداً
من ائمة العدل والجور لم يجمع بينهما وكفى باجمعهم حجة ويكره العشر بكثر الحراج
لان العشر لا يتحقق عشر الا بوجوبه في كل الحراج لا الحراج الموطف فانه لا يتكره
بكثر الحراج لان العشر لا يتحقق عشر الا في سنة لان عمر رضي الله عنه لم يوظف
بكثره واما فدية الحراج بالموظف لان خراج المقاسمة بكثر بكثر الحراج بغير العشر
في الاراضي الموقوفة وارض الصبيان والمجانين لو كانت حرة والحراج لو حرا
لان سبب العشر الارض النامية بحقيقة التي رجع وسبب الحراج الارض النامية
بالتكليف ولا عبرة بالمصاحب **فصل في الجزية** وهو نوعان جزية وضعت بالصلح و
الارض بقدر يجب ما يقع عليه الاتفاق وجزية يضعها الامام اذا غلب عليهم
ما وضع من الجزية يصلح لا يقدّر ان لا يكون له تقدير من الشارع بل كل ما يقع الصلح
عليه يتعين ولا يعتبر بزيادة ونقص وما وضع بعد ما غلبوا او اقرعوا على الاملاك
فيه اشارة الى ما في ايديهم من العقار وغيره يكون اسلاكاً لهم بعد ما اقرعوا عليه بقدر
على كتابي وجوسي ووشى في ظمير عنده بان ملك عشرة آلاف درهم فصاعداً واللام
في لكل سنة متعلق بقوله بقدر وقوله ثمانية واربعون درهما فاعل بقدر يؤخذ
منه في كل شهر اربعة دراهم وزن سبعة ويقدر على متوسط ملك مائتي درهم
اي عشرة آلاف تضعها الى اربعة وعشرون يؤخذ في كل شهر درهماً وعلى فقير لا يملك
اثنتين ولكن يكسب كالمه من اهل الكسب ربعها الى اثني عشر يؤخذ في كل شهر
درهم لا على وثني عربي فان ظهر عليه فقره وطمعه في ولا عايرته ولا يقبل منها الا

انما يتعلق به وقالوا انما يسقط اذا لم يبق من السنة مقدار ما عليه ان يزرع الارض
ثانياً واما اذا بطل فلا يسقط ويجب الحراج ان عطلها الى الارض ما لم يكن التمكن
كان ثانياً وقد فوته ويبقى الحراج ان اسلم المالك لان فيه معنى المؤنة فيعتبر مؤنة
في حالة البقاء فالتكليف ابتداء على السلم او شره من اهل الحراج سلم لما ذكرنا وقد
ان الصحابة اشترى الاراضي الحراج وكانوا يؤدون خراجها ولا عشر في خارج ارضه
الارض الحراج لقوله عليه السلام لا يجمع عشر وخراج في ارض سلم ولان احداً
من ائمة العدل والجور لم يجمع بينهما وكفى باجمعهم حجة ويكره العشر بكثر الحراج
لان العشر لا يتحقق عشر الا بوجوبه في كل الحراج لا الحراج الموطف فانه لا يتكره
بكثر الحراج لان العشر لا يتحقق عشر الا في سنة لان عمر رضي الله عنه لم يوظف
بكثره واما فدية الحراج بالموظف لان خراج المقاسمة بكثر بكثر الحراج بغير العشر
في الاراضي الموقوفة وارض الصبيان والمجانين لو كانت حرة والحراج لو حرا
لان سبب العشر الارض النامية بحقيقة التي رجع وسبب الحراج الارض النامية
بالتكليف ولا عبرة بالمصاحب **فصل في الجزية** وهو نوعان جزية وضعت بالصلح و
الارض بقدر يجب ما يقع عليه الاتفاق وجزية يضعها الامام اذا غلب عليهم
ما وضع من الجزية يصلح لا يقدّر ان لا يكون له تقدير من الشارع بل كل ما يقع الصلح
عليه يتعين ولا يعتبر بزيادة ونقص وما وضع بعد ما غلبوا او اقرعوا على الاملاك
فيه اشارة الى ما في ايديهم من العقار وغيره يكون اسلاكاً لهم بعد ما اقرعوا عليه بقدر
على كتابي وجوسي ووشى في ظمير عنده بان ملك عشرة آلاف درهم فصاعداً واللام
في لكل سنة متعلق بقوله بقدر وقوله ثمانية واربعون درهما فاعل بقدر يؤخذ
منه في كل شهر اربعة دراهم وزن سبعة ويقدر على متوسط ملك مائتي درهم
اي عشرة آلاف تضعها الى اربعة وعشرون يؤخذ في كل شهر درهماً وعلى فقير لا يملك
اثنتين ولكن يكسب كالمه من اهل الكسب ربعها الى اثني عشر يؤخذ في كل شهر
درهم لا على وثني عربي فان ظهر عليه فقره وطمعه في ولا عايرته ولا يقبل منها الا

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript. The text is dense and fills the lower half of the page, with some lines starting with 'و' (And) and 'ف' (Then). The script is cursive and characteristic of the Maghrebi style.

في اعادة الامان فما ينقض الاصل الاقوى ينقض الخلف الاواني بطريق الاولى ولان
ما ينهي به القتال التزام الجزية وقبولها لا اداء وطا والالتزام باق منقطع القتال
كذا في الهداية والكافة اقول فيها شك لان معنى امتناع عن الجزية التصريح بعدم
ادائها كانه يقول لا اعطي الجزية بعد هذا اظاهر انه ينافي بها، الالتزام التام التام الا ان
يراد بالالتزام تأخيرها والتعليل في ادائها ولا يخفى بعده وسب النبي عليه السلام
كفر الكفر المقارن لا يمنع عقد الذمة فالطاري كيف يرفع مع ان الدفع اسهل
من الرفع وايضا قال يهودى لرسول الله عليه السلام اياهم عليك فقال اصحابه
فقتله فقال عليه السلام لا رواه البخاري واحمد هذا اذا سبته كافر وما اذا سبه
او واحد من الانبياء صلوات الله عليهم اجمعين مسلم فانه يقتل حدا ولا توبة له
اصلا سواء بعد القدرة عليه والشهادة او جأ، تائباً من قبل نفسه كالتزديق
لان حد وجب فلا يسقط بالتوبة ولا يتصور خلاف لانه حد يتعلق به حق
العبد فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الادميين وكحد القذف لا يزول بالتوبة بخلاف
ما اذا سب الله تعالى ثم تاب لانه حق الله تعالى ولان النبي عليه السلام بشر والبشر
جنس بالحكمة المعهدة الا من اكرمه الله تعالى والبار تعالى يستره عن جميع المعايير وبخلاف
الارتداد لانه معنى يتغير به المرتد ولو كونه حق الغير قلنا اذا شتم سكران لا يعفى و
ويقتل ايضا حدا وهذا مذهب ابي بكر الصديق رضي الله عنه والامام الاعظم
والبدري واهل الكوفة والمشهور من مذهب مالك واصحابه قال الخطابي لا اعلم
احدا من المسلمين اختلف في وجوب قتله اذا كان مسلما وقال ابن سحنون
الماكني ^{ما} الماكني اجمع العلماء ان شاتم كافر وحكمه القتل ومن شك في عذابه وكفره كفر كذا
في الفتاوى البرزانية وقد استوفى الكلام في هذا الباب في الكتاب المسمى
بالسيف السلوي على من سب الرسول ثم يؤخذ من بالغ في تعليق وتعليبه
ضعف زكوة ثانيا لا عمر رضي الله عنه صالحه على ذلك بحضرة من الصحابة رضي الله عنهم
ولا يؤخذ من اطلعاهم لان الصلح على الصدقة المضاعفة والصدقة لا تجب على الاطفال

هذا الذي قاله الطائر كيف يعرفه

والله اعلم بالصواب

كذا المضاعف بخلاف المرأة فانها اهل الوجوب ويؤخذ من مولاه الجزية
 لنفسه والخراج لارضه بمنزل مولى القرشي حيث يؤخذ منه الجزية والخراج و
 قوله عليه السلام مولى القوم منهم انما يعمل به فيحق الصدقة فيجعل مولى الهنكي
 كالهشمي في هذا الحكم لان الحرمات تثبت بالشبهات وهما اى الجزية والخراج
 ومال الثغلي وهدية اهل الحرب وما اخذ منهم بلا حرب يصرف في مصالحها
 كسنة يفرقها ويمنها ما يكون مكرها وجبر وهو خلافها مثل ان يشد
 العتق وكفاية العلم والعصاة والعمال ورزق العائلة وذرايتهم من مال
 في نصف السنة حرم من العطاء فانه صلة لانك قبل القبض ذكر في العدة امام
 المسجد اذ رفع الغلة وذهب قبل مضي السنة لا يسترد منه غلة بعض السنة
 والعدة لوقت الحصاد فان كان الامام وقت الحصاد يؤتم في المسجد يستحق
 فصار كالجزية وموت القاض في حلال السنة وفي فوائده صدر الاسلام طاهر
 محمود قرية فيها اراضي الوقف على امام المسجد يصرف اليه غلتها وقت الادراك
 فاخذ الامام الغلة وقت الادراك وذهب عن تلك القرية لا يسترد منه حصته ما بقي
 من السنة وهو نظير موت القاض واخذ الرزق ويجزى للامام اكل ما بقي من السنة
 ان كان فقرا وكذلك الحكم في طلبه العلم في المدارس وفي فوائده صاحب الحيط المؤذن
 والامام ان كان لهما وقف فلم يستوفيا حتى ماتا فانه يسقط لانه معنى الصلة
 وكذا القاض وقيل لا يسقط لانه كالاجرة **باب المرتد من ارتد والعباد بالله عليه** ع
 الاسلام وكشف شبهته وجسد ثلثة ايام ان استمر وقيل مطلقا وان لم يمت
 فان تاب بالبركة عن كل دين سوى الاسلام او عما استقل اليه فيها ونعت والآل
 وان لم يمت قتل لقوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه رواية احمد والبخاري وغيرهما
 ويكره ان قتل قبل العرض معنى الكراهية ههنا ترك اللبس بلا ضمان لان الكفر يتنجس والعرض
 بعد بلوغ الدعوة غير لازم ولا يسترق وان لحق بدار الحرب اذ لم يشترع فيه الا الاسلام
 او السيف لقوله تعالى تقتلونهم او يسلمون وكذا الصلابة اجمعوا عليه في من ابي

١٣٦١ هـ
 ١٢٧١ هـ
 ١٢٨١ هـ
 ١٢٩١ هـ
 ١٣٠١ هـ
 ١٣١١ هـ
 ١٣٢١ هـ
 ١٣٣١ هـ
 ١٣٤١ هـ
 ١٣٥١ هـ
 ١٣٦١ هـ
 ١٣٧١ هـ
 ١٣٨١ هـ
 ١٣٩١ هـ
 ١٤٠١ هـ
 ١٤١١ هـ
 ١٤٢١ هـ
 ١٤٣١ هـ
 ١٤٤١ هـ
 ١٤٥١ هـ
 ١٤٦١ هـ
 ١٤٧١ هـ
 ١٤٨١ هـ
 ١٤٩١ هـ
 ١٥٠١ هـ

ابي بكر رضي الله عنه ولان الاسترقاق للتوسل الى الاسلام واسترقاق المرتد لا يتبع
 وسيله لانه بخلاف المرتدة اذا لحقت بدار الحرب فانها تسترق اذ لم يشترع قتلها
 ولا يجوز ابقاء الكافر على الكفر الا مع الجزية او الرق ولا جزية على النساء فكان ابقا
 على الكفر مع الرق انفع للمسلمين من ابقائها من غير شيء الكفر ملة واحدة حلالا لثأفي
 قتلهم يهودي او عكسي يترك على حاله ولم يحرج على العود ردة احد الزوجين فخرج
 للكناج عند ابي حنيفة وابي يوسف رة لا طلاق وعند محمد ردة الزوج حلالا قياسا
 على اباي الزوج وبزول ملكه من ماله موقوف فان اسلم عاد وان مات او قتل او
 لحق بدارهم وحكم به تحقيق مدبره وام ولده وحل دين عليه فانه في حكم الميت والذ
 الموقف يصير حاله بموت المديون وكسب اسلامه لو ارثه المسلم فان قيل المسلم
 لا يرث على الكافر فكيف يرثه المسلم قلنا ان ملكه في كسبه بعد الردة باق لما عرفت
 انه موقوف فيستقل كسبه في الاسلام ابا وارثه لا مكان استناده لوجوده قبل
 الردة ولا يمكن الاستناد في كسب الردة لعدم قبلها ومن شرط الاستناد وجوده
 الكسب قبل الردة فيكون توريث المسلم من المسلم وكسب ردة في وقضى دين كل
 حال من كسبها ان دين حال الاسلام يقتض من كسب حاله دين حال الردة من كسب
 حالها ويصح طلاقها فانه انكاح لما اشبح بالردة كانت المرأة معتدة فان طلقها
 يقع وكذا اذا ارتد امثا فطلقها فاسلم ما كان انكاح لم ينسخ فيقع الطلاق واستلاد
 فان امته اذ اولدت فادعى ثبت نسبه ويرث مع ورثته فيكون الامه ام ولده
 لا يلحقه اذ لا دين له وبوقف معاوضة لانها تقتضي المساواة في الدين ولا دين له لكفره
 وبيع وشروء وهدية واجارته وتدبيره وكسبه ووصيته لانها تقتضي الملك المقتدر
 ان اسلم قلنا وان ملكه ان قتل او مات او لحق بدار الحرب وحكم به ان يلحقه بطل
 كل واحد من تلك الاحكام فان جاء مسلما قبل الرق الحكم فكان له لم يرده حتى لا يصدق
 مدبره وام ولده ويضمن الوارث ما اتلفه فان قصا القضا القاض بشرط بطلان هذه
 الاحكام لان كون المرتد ميتا بالحق بدار الحرب يجتهد فيه اذ الشافي مخالف فلا بد

١٣٦١ هـ
 ١٢٧١ هـ
 ١٢٨١ هـ
 ١٢٩١ هـ
 ١٣٠١ هـ
 ١٣١١ هـ
 ١٣٢١ هـ
 ١٣٣١ هـ
 ١٣٤١ هـ
 ١٣٥١ هـ
 ١٣٦١ هـ
 ١٣٧١ هـ
 ١٣٨١ هـ
 ١٣٩١ هـ
 ١٤٠١ هـ
 ١٤١١ هـ
 ١٤٢١ هـ
 ١٤٣١ هـ
 ١٤٤١ هـ
 ١٤٥١ هـ
 ١٤٦١ هـ
 ١٤٧١ هـ
 ١٤٨١ هـ
 ١٤٩١ هـ
 ١٥٠١ هـ

من القضاء لئلا يتركه وان جاء ان مسلما بعده وماله مع وارثه اخذه لان الوارث انما
يخلفه فيه لا يستفاد كونه كالميت واداعا مسلما احتاج اليه وان اراد من ملك
لا ياتخذ الا قيمة اذ لا ضمان بانقلاب مال مباح ويقتصر عبادات تركها في الاسلام
قال شمس الائمة الخلو في عليه قضاء ما ترك في الاسلام لان ترك الصلوة والصيام معصية
والمعصية تبقى بعد الردة ذكره قاضي خان وما اورد منها من العبادات فيه ان الاسلام
يبطل ولا يقضى الا الحج فانه بالردة صار كانه لم يزل كان كافرا قاسم وهو غني فعليه
الحج وليس عليه قضاء سائر العبادات كذا في الخلاصة سليم اصحاب مالا او شيئا
يجب له القضاء او الحجة او الدية ثم اخذوا اصحابه وهو مرتد في دار الاسلام لم يحق
وحارب المسلمين زمانا ثم جاء مسلما اخذ بظلم ولو اصابه بعد ما حلف مرتدا فالحج
لا ال لا يؤخذ بشيء من ذلك بل كل موضوع عنه لانه اصاب ذلك وهو حر في دار
الحرب والحري لا يؤخذ بعد الاسلام بما كان اصابه حال كونه محاربا للمسلمين ذكره
قاضي خان اخبرني امرأة باردة اذ زوجها فلها التزوج باخر بعد العدة كما في الاخبار
بموتة ونظيفة لا تقتل مرتدة خلافا لشافعي وان قتلها احد لا يضمن شيئا حرة
كانت اداة قال في النهاية كذا في البسوط وجس حتى سلم لانها امتنعت عن
ابناء حق الله تعالى بعد الاقرار فنجبه على ابناءه بالجس كما في حقوق العباد حرة كذا
ادامة والامة يجبر ما مولانا ويؤذى تضرب في كل يوم مائة في الحمل على الاسلام
وصح نصرتها وكسبها لو رثتها ان كسب الاسلام وكسب الردة وتلدت امة مسلمة
كانت او نصرانية فادعاه فهو ابنه حر ايرث في المسلمة مطلقا ان ساء كانت بين
الارتداد والولادة اقل من ستة اشهر او اكثر لان الولد ينجح خير الابوين وبنات
فتبع الام فكان مسلما والمسلم يورث المرتد ان مات او حلف بدار الحرب كذا اتمه
النصرانية يعني اذا ولدت فادعاه فهو ابنه حر ايرث الا اذا جاءت به ستة اشهر
او اكثر من اربعة فاتها اذا جاءت به اقل من ستة اشهر كان العلوق في حالة الاسلام
فيكون مسلما يورث المرتد وان جاءت لاكثر منه كان العلوق من ماء المرتد فتبع المرتد لانه

وكسبها ساء

لانه اقرب اليه الاسلام الام لانه يجبر فانظروا من حاله ان سلم فاذا كان مرتدا لا يرث لان
المرتد لا يرث المرتد لحق بدار الحرب بماله الى مع ماله وظاهر عليه قوله في ان لا نفسه
لان المرتد لا يترق وليس عليه الاسلام او السيف ويجوز ان يكون المال فينا دون اد
النفس كسرى العرب ولحق بدونه الى بدون ماله وحكم القاضي بلحاظ فرجح ايدار الاسلام
فلحق بدار الحرب ثانيا به الى مع ماله فظهر عليه فهو لوارثه قبل قسمته بين الغائبين لان
الاول لم يجز فيه الارث والثاني انتقل اليه ورثته بحكم القاضي بلحاظ فكان الوارث مالكا
قدما قضى بعد مرتد صفة عبد لحق صفة مرتد لانه متعلق بقضى يعني اذا حلف المرتد بدار
الحرب وله عبد فقضى به لانه فقامت ابنة فحجها المرتد مسلما قبلها الى بدل الكتاب والولاء
لاب لولا وجه لبطالان الكتاب لنفوذ ما بدليل منقذ فحمل الوارث الذي هو خلفه كالموكيل
من جهته وحقوق العقد فيه ترجع الى المولى والولاء لمن يقع العقد عنه فكل مرتد رجلا
خطا، ولحق او قتل على ردة فدية فدية في كسب الاسلام لان العواقل لا تقبل المرتد لانه
النصرة فيكون في ماله الكتب في الاسلام لنفوذ تصرفه دون الكتب في الردة لتوقف
نصرته قطع بده اي يد مسلم عدا فارتد والعباد بالله ومات على ردة منه ان القطع او
او حلف فقضى به فحجها مسلما فان من ضمن القاطع نصف الدية من ماله لو ارتد لان القطع
حز محلا معصوما والسرية حلت محلا غير معصوم فاعتبر القطع لا السرية فيجب نصف
نصف الدية ويجب في ماله لان العاقل لا يتحمل العدا كانه ولم يجب القصاص لشبهة
الارتداد وان لم يلحق المقطوع بده المرتد بل سلم فبات منه ان من القطع ضمن القاطع
كلها الى كل الدية لكونه معصوما وقت القطع ووقت السرية مكاتب ارتد فالحق واكتب
مالا ماخذ بماله واري ان سلم فقتل قبلها الى بدل الكتاب لسيده والباقي لوارثه لان الكتاب
انما يملك اكسبه بالكتابة والردة لا تؤثر في الكتابة فكذا اكسبه زوجان ارتدا فالحق في كل
المرأة في دار الحرب فولدت هي ولد اثم ولد الولد فظهر عليهم الى الزوجين والولد وولد
الولد جميعا فالولد ان ولد بها وولد ولدها فحق اليه يكونا رقيقين لان المرتد تشرقي
والولد ينجح الام وكذا ولد الولد والولد الاول يجبر على الاسلام لا ولده لان الاول لا يتبعون

بالتعاقب فطريق الاول في الارض الرابعة على ما روي عن محمد لانه اذا كنت عن الاول
والثاني والثالث صار الباعط طريقا له فاذا احياه الرابع فقد احيى طريقه بحسب المعنى
فيكون له فيه طريق حفرين في مواضع بالادون فله حرمها للمعطين وهو يترى في الارض بل
حولها وتسمى والتاسع وهو يترى في سخرية ما ولى به الابل ونحو اربعون ذراعا
من كل جانب انما قال في الاصح احرازها قبل ارجون من جميع الجوانب وللعين
حماية لذلك ان من كل جانب لقوله عليه الصلوة والسلام حريم العين خمسة
ذراع فلان العين شخرية للزراعة فلا بد من موضع يحرك فيه الماء ومن حوض
يجمع فيه الماء ومن موضع يحرك منه ايا المزرعة فلهذا بقدر الزيادة والتقدير بحسب
بالوقوف والاصح انه خمسة من كل جانب ومنع غيره من الحفرية الى الخريم
لانه صار ملكا لصاحب البئر ضرورة تمكنه من الانتفاع بها فكان متعديا بقدرته في
ملك غيره فان حفر فلا يزال ان يسه ولا يضمنه النقصان وان يأخذ به كس
ما احفره لان ازالة حفره يتركها في كتابته بلقيها في دار غيره يؤخذ برفعها
وقبل يضمنه النقصان ثم يكسب بنفسه كما اذا يديم حفره في غيره وهذا هو الصحيح
وان حفر الثاني يترى بالامر الامام في غير حريم الاول قرية منه قد ذهب ماء البئر
الاويا وعرف ان ذهابه من حفر الثاني فلا شيء عليه لانه غير متعدي فيما صنع والماء
تحت الارض يملكه لا احد فليس له ان يخاصه في تحويل ما يترى ايا بئر الثاني لا
اذا كان له حانوت فاختار حفره حانوتا مثل تلك التجارة فكذلك تجارة
الاولى بذلك لم يكن له ان يخاصم الثاني في كذا في الماء ولله الذي حفر فيما وراء الحرم
متصلا بحرم متصل بحرم البئر الاول الحريم من تلك جواب سوي جانب الاول
لسبق تلك الحافرا الاول فيه وان اراد الثاني التوسع عليه حفر بعيدا من حريم
البئر الاول وللبيضاء حريم قدر ما يصلحها القناة بحري الماء تحت الارض ولم يقدر
حريم بشئ يكن ضبطه وعن محمد انه بمنزلة البئر في استحقاق الحرم وقيل هذا عند
وعند ايا حنف لا حريم له ما لم يظهر على وجه الارض ولا حريم للبئر للنهر الابحج يعني

ان حفر البئر في حريم غيره
فان حفره في حريم غيره
فان حفره في حريم غيره

بصلحها

الابحج يعني من كان له نهر في ارض غيره فليس له حريم عند اياه حنفية لا حريم له ما لم يظهر
ان ان يقيم بئره على ذلك وقال له مسنة النهر يترى عليها ويلقى عليها طينة واذا لم يكن
له حريم الابحج مسنة مبتدأ خبره قوله الثاني لصاحب الارض وقوله بين نهر رجل
صفة مسنة وارض لا حريم وتلك المسنة في يد احد الابد لاحد ما عليها من
اوطين ملق يكون تلك المسنة لصاحب الارض اما اذا كان لاحد ما عليه ذلك فحسب
الشغل اولى لانه صاحب يد فصل اعلم ان الماء نوعان احدهما الشرب والثاني الشفة
وقد خلط بينهما في الكتب وميز بينهما في اكل الشرب واحكامه ثم الشفة واحكامها
حيث قيل الشرب نقيب الماء يشترط الكثرة في ماء او دية غير مملوكة كجدل ونحوه في عموم
المنافع كحري نهر ونصب رعي اذا كان في ارضه ولو كان في ارض غيره لم يحضر بلا ضرر لغيره
فانها مباحة في الاصل لكن ان كان يضر بالعمامة فليس له ذلك لان رفع الضرر عنهم واجب
وذلك بان يميل الماء الى هذا الجانب اذا انكسر طرف النهر فيغرق الرعي والاراضى فتح
دعواه الى الشرب المجرة بلا ارض استحسانا لانه قد يملك بدونها رثا وقد يبيع الارض
ويبقى الشرب له وهو مرغوب فيه وقسم الشرب بعد اراض قوم اخصوا فيه
بعضه اذا كان نهر بين قوم واخصوا في الشرب ولم يعلم كيف اصل الشرب بينهم كان
بينهم على قدر اراضيهم لان المقصود الانتفاع بسقيها فبقدر بقدره بخلاف الطريق
لان المقصود التطرق وهو في الدار الواسعة والضيقة على خط واحد ومنع الاعلى منهم
من سكر النهر ان سده بلا رضاهم وان لم يشرب منه الى النهر بدور الى السكر يعني ان كان
الاعلى منهم لا يشرب حتى يسكر النهر لم يكن له ذلك لان فيه ابطال حق الباقيين فان تراخى
على ان يسكر الاعلى حتى يشرب بحصته او اصطلى على ان يسكر كل رجل منهم في نوبة جاز
لان الحق لهم وكل منهم عطف على الاعلى الى منع كل منهم من سق نهر من ارضه اصل النهر
ونصب رعي نصب في ملكه غير مضر بالنهر والماء لانه تصرف في ملك نفسه ولا ضرر في حق
غيره ومنع من توسيع ثم النهر النهر في ارضه لانه يكسر طرف اصل النهر ويترى على منعه
حقه في اخذ الماء ومنع ايضا من القسمة بالايام وقد كانت بالكلية بكرة الكاف جمع كوة

وهو الذي يترى في الارض
وهو الذي يترى في الارض

فان حفره في حريم غيره
فان حفره في حريم غيره

او والية او جسد عليه بلا اذن
شكره لان فيه كسر طر في النهر
فان حفره في حريم غيره

وبنيتها وقد يضم الكاف في المفرد فالجيم كقول كروية ويحكي وهو رورن البيت استمرت
 للثقب التي تنقب في الحطب يحرك الماء فيه ايا المزارع او الكجد اول وجه المنع ان التديم
 ينزك على قدمه ومنع ايضا من سوقي شربه ايا ارض له اخرى ليس لها منه شرب لا
 تقادم العهد دليل على انه حق وبورث ويومى بغيره لانه ولا يبيع ولا يورث ولا يهب ولا يهب
 ولا يتصدق به ولا يحمل مهر او بدل خلع وصلاح والفرق ان الورثة خلفاء الميت فيقومون
 مقامه في حقوق الميت واملاكه وجاز ان يبيعوا مقامه فيما لا يجوز ثبلكه كالمعاوضة
 والبرعات كالدين والقصاص والجر فانها ملك بالارث وكذا الشرب والوصية
 اخت الميراث بخلاف البيع والاجارة والهبة والصدقة والوصية بنفس الشرب
 وكذا جث لا يجوز للغير او للجماعة او لعدم الملك فيه الحال اوله ليس بالمتقوم
 ولو تزوج على شرب بغير ارض فالنكاح جائز ولا شرب لها لانه بدون الارض لا يحمل
 التملك بعقد المعاوضة ويجب مهر المثل لانه مجهول جهالة فاحشة فلم يصب تسمية ولا
 قضى من ملأ ارضه فزنت ارضا جارة او عرفت لانه بسبب غير متعدي كذا في البيروا
 الجح فان فعله في ارضه مباح فلا يضمن قالوا بهذا اذا سقى ارضه سقيا معتادا لا يحمل
 ارضه عادة وانما اذا سقى سقيا لا يحمل فيضمن لا جرح الماء ايا ارض جارة تقدير كذا
 في الكلا ولا يضمن ايضا من سقى من شرب غيره في رواية وهي رواية الاصل في رواية اخرى
 يضمن وهو مختار في الاسلام ذكره في الكلا كمن لم يملك من بيت المال لانه من حاجة
 العامة وان لم يوجد في بيت المال شيء فله العامة وللامام ان يجبر الناس على كربة
 لانه نصب ناظ او في تركه ضرر عام وكره النهر المملوك على اهل النهر المملوك الذي دخل
 ماوة تحت القبة اما عام او خاص والفرق بينهما ان ما يستحق صاحبه من الشفعة
 كما يأتي في بابها فهو خاص وما لا يستحقها به فعام وكرهها على اهلها لا على بيت المال لان
 المنفعة تعود اليهم على الخصوص فيكون مؤنة الكرك عليها كذلك لان القوم بالقيم لما فرغ
 عن بيان الشرب واحكامه شرعي في بيان الشفعة واحكامها فقال والشفعة شرب بين
 آدم والبهائم ولكل من بن آدم والبهائم حقها ارض الشفعة في كل ماء لم يجز بظرف

في حق الشفعة

بظرف فيستر كون فيها ال الشفعة فقط الى بلا اشتراك لهم في الشرب فان الاصل فيه قوله
 صل الله عليه وسلم انكس شربا في ثلث في الماء والكلاء والبار وهو يتناول الشرب
 والشفعة ثم خص منه الشرب بعد دخول الماء في الناسم بالاجماع فيبقى الشفعة ولان
 البئر وكذا لم يوضع للاجاز والمباح لا يملك بدونه كالظلي اذا تملك في ارضه في انهار
 مملوكة ويروى وحوض وقناة ولا كانت الشفعة متناولة لشرب الدواب وكان القول
 بالاشتراك فيها مقتضيا للقول يجوز سقى الدواب من هذه المياه استدركه بقوله لكن
 لا يسقى دوابه من زرع غيره ان خيف تحريمه لكثرة تها الى الدواب ولا يسقى ارضه وشجره
 منه ومن قنائه ويؤنه الا باذنه وسئل عن رجل اشترى داره بجارية في الاصح وقال بعض ائمة
 بلخ ليس له ذلك الا باذن صاحب النهر طالب الشفعة ان لم يملك ماء الا في ملك شخص خلاه
 الا ان ذلك الشخص الطالب لياخذة او اخرجته اليه يعني اذا كان البئر او العين او الحوض
 او النهر في ملك رجل له ان يمنع من يريده الشفعة من الاخول في ملكه اذا كان بجده ماء آخر
 بقرب هذا الماء وان لم يجد قبل لصاحب النهر اما ان تقطع الشفعة او تركه ياخذ بنفسه
 وانما قال في ملك شخص لانه اذا حفر في ارض مائة ليس له ان يمنع لان الموات كان مشرعا
 لا يملك الشفعة ولا يحفر لحياء حق شتر في الشفعة وان امتنع صاحب الماء عنهما الا تخليه والاخراج
 وطالب الماء بخاف على نفسه او ظهره فائمه بالسلاح لانه قصد اتلافه بمنع حقه وهو
 الشفعة والماء في البئر مباح غير مملوك وفي ماء محرز في الاناء وكوه قائم بلا سلاح بل بعضا
 وكوه لانه ارتكب معصية فقام ذلك مقام التعزير له كطعام عند الخبيثة فان لطالبه
 ان يجاهم بلا سلاح **كتاب الكراهية والاحتحان** لما فرغ من العبادات الخمس و
 يتعلق بها عقوبتها هذا الكتاب لان مسائل تناسلها بعضها تناسل التضاد وبعضها
 تناسل التباين ما كره كراهية التحريم حرام عند محمد ولم يقطعه لعدم القاطع فاذا استكمل
 الكراهية في كنهه اراد به الحرام وحدهما ايا الحرام الا اقرب فنبه ايا الحرام كنسبة الواجب
 ايا الفرض واتما الكراهية كراهية التنزيه في الحلال اقرب **فصل فرض الاكل بقدر دفع**
 الهلاك واوجب بقدر ما يقدر به على صلوة قايما وصومه واجب ايا الشبع ليريد قوته

انكس شربا في ثلث في الماء والكلاء والبار

في حق الشفعة

فرض الاكل بقدر دفع الهلاك

ما يحصل في ضمن المعاملات ويجعل كلام الكاذب قسرية عليه فليتامل وقبل قول فرد
 ولو كافر او انثى او ماسقا او مجدا في معاملات لانها تكثر بين اجناس الناس
 فلو شرط شرط يابدا في اياها خرج فقبل قوله مطلقا دفعا للحرج وفي التوكيل بان اخبر
 اني وكيل فلان في بيع هذا حيث يجوز الشراء منه وقبل قول العبد والصبي في الهدية و
 الاذن كما اذا جاء بهدية وقال احدي اليك فلان هذه الهدية يحل قبوله منه او قال
 انا مؤذن في التجارة فقبل قوله وشرط العدل في الايات المحضة كالخبر عن حاجة
 المال فان اخبر مسلم عدل ولو عجز قبل قوله وتيمم السائل او اخبر بها فاسق
 او مسرور محرر وعمل يغالب ظنه فلا حوط الا راقته فالتيمم في غلبة صدقه والتوضي
 فالتيمم في غلبة كذبه رجل دعي ايا وليمة فيها شك وعليه لم يحضر وان لم يعلم او حدث
 بعد حضوره فان كان مقتدا فان قدر على المنع منع والا خرج البتة وخبره الى غير
 المقدري ان تعدوا كل جاز فان اجابة الدعوة سنة لقوله صلى الله عليه وسلم
 من لم يجب الدعوة فقد عصى ابا القاسم فلا يتركه لاقتران البدعة من غيره كصلوة
 الجنابة لا تتركه لاجل الناحية **فصل لا يلبس رجل حريرا الا قدر اربع اصابع**
 عرضا وعند ما حل في الحرب ويتوسل في غير سنة وليس ما سداه حريرا ولحمته
 غير لان الصلابة رضي الله تعالى عنهم كانوا يلبسون الحرير ويحرمون الحرير لان الثوب عري
 انما يصير ثوبا بالنسج لما عرف ان العبرة لا خرج في العلة بالنسج بالحرية فكانت
 هي المعبرة لا اللبس وليس عليه في الحرب فقط للضرورة وبكره في غيره لانها
 ملائحة الى لا يترتب على الرجل بدنه اوقصة الانحاش وسقطه وحلية سيف منها
 الى النفس وسما رذهب لقب قص لانه تابع ولا يبعد لاسباله وحل للمرأة كلها لما رواه
 عدة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم منهم علي رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه
 وسلم خرج وباحدي يديه حريرا وبالاخرى ذهب وقال هذا حرمان عما ذكرنا حتى حلال
 لانهم ويروي حل لانهم ولا يتختم بالحديد والصفر اما الحديد فلان النبي صلى الله
 عليه وسلم رأى على رجل خاتم حديد فقال مالي ارا عليك حلية اهل النار خامة فركا

فيما يروى من ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى على رجل خاتم حديد فقال مالي ارا عليك حلية اهل النار خامة فركا
 في قوله لا يلبس رجل حريرا الا قدر اربع اصابع
 في قوله ولا يتختم بالحديد والصفر
 في قوله اما الحديد فلان النبي صلى الله عليه وسلم رأى على رجل خاتم حديد فقال مالي ارا عليك حلية اهل النار خامة فركا

فرمى به واما الصفر فلانه صلى الله عليه وسلم رأى على رجل خاتم صفر فقال مالي اجد
 منك ربح الاصنام فامره فرمى به واختلف في الحج واليمنى قال في الجامع الصغير لا
 لا يتختم الا بالفضة وقال في الهداية وهذا نص على ان التختيم بالحجر والحديد والصفر
 حرام ووافقه صاحب الكافي وزاد عليه قوله ومن الناس من اطلق البشب واليه
 مال شمس الائمة السرخسي فانه قال والاصح انه لا يلبس به كالعقيق فانه عليه الصلوة
 والسلام كان يتختم بالعقيق وقال تحتوا بالعقيق فانه مارك اقول يرد على صاحب
 الهداية والكافي انا لا نسلم كون تلك العبارة نقضا على ما ذكر كيف وقد قال الامام
 قاض خاف في شرح الجامع الصغير ظاهر لفظ الكتاب يقتضي كراهية التختيم بالحجر
 الذي يقال له يشب والاصح انه لا يلبس به لانه ليس بذهب ولا حديد ولا صفر
 وقد روى عن النبي عليه الصلوة والسلام انه تختم بالعقيق وقال في فتاواه ظاهر
 اللفظ يقتضي كراهية التختيم بالحجر الذي يقال له يشب والصحيح انه لا يلبس به لانه ليس
 بذهب ولا حديد ولا صفر بل هو حجر وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه تختم بالعقيق
 ولو سلم انه نص كنهه لا ينافي احتمال التأويل والتخصيص كما تقر في الاصول فيجوز
 ان يراد بالقصر في قوله لا يتختم الا بالفضة القصر بالاضافة الى الذهب فانه المتبادر عند
 ذكره حتى اذا اطلق الحجر ان لا يراد الا الذهب والفضة ولو لم انه صريح في نفي الحجر كنه اذا ثبت
 ان الرسول صلى الله عليه وسلم تختم بالعقيق الذي هو الحجر وقال تحتوا بالعقيق فانه
 مبارك كان التختيم بالحجر جازا بقوله وفعل فكيف يعارضه عبارة الجامع الصغير
 فالحاصل ان التختيم بالفضة حلال للرجال بالحديث وبالذهب والحديد والصفر حرام
 عليهم بالحديث والحجر حلال على اختيار الامام شمس الائمة والامام قاض خاف ان اخذ من
 الرسول وفعل صلى الله عليه وسلم لان حل العقيق لما ثبت بهما ثبت حل ماير
 الامحار لعدم الفرق بين حجر وحجر وحرام على اختيار صاحب الهداية والكافي اخذ
 من ظاهر عبارة الجامع الصغير المحتمل لان يكون القصر فيها بالاضافة الى الذهب
 ولا يخفى ما بين المأخذين من التفاوت وذكر كنه الحكم او لانه انما يتختم بالحجته

في قوله لا يتختم بالحديد والصفر
 في قوله اما الحديد فلان النبي صلى الله عليه وسلم رأى على رجل خاتم حديد فقال مالي ارا عليك حلية اهل النار خامة فركا

في قوله لا يتختم بالحديد والصفر
 في قوله اما الحديد فلان النبي صلى الله عليه وسلم رأى على رجل خاتم حديد فقال مالي ارا عليك حلية اهل النار خامة فركا

الى الختم وغيره لا يحتاج اليه ولا يشترط الا بغيره ان ما ذكره سنة يشترط باللفظ
 وعند محمد لا يشترط بالذهب ايضا ذكره الحسن الصبي دينا او حريه لان حرمة اللبس
 لما ثبت في حق الذكور حرمة اللبس ايضا كالحكم لآدم شرها حرم سقيها وجار حرقه
 لوضوءه او تحاط وكيفية لان المسلمين قد استعملوا في عامة البلدان ما يدل الوضوء
 والحرق في الحياط وسج العرق وما راه المسلمون حيا فهو عند الله حيا ولو حملها
 بلا حاجة بكرة كالتزبع والاكاء لا يكرهان الحاجة ويكرهان بدونها والتم وهو خط
 التذكر يفيد في الاصح قال الشاعر اذ لم يكن حاجتنا في نفوسهم فليس يحسن عنك
 عقد الرتاج **فصل في نظر الرجل الى الرجل والعورة** وهي من تحت ركبتيه فالركبة
 عورة الا السرة ثم حكم العورة في الركبة اخف منهم في الخفة وفي الخفة اخف منه في
 السرة حتى يكره عليه في كنف الركبة وفي الخفة يفتق وفي السرة يضرب ان آخر والمرأة
 للمرأة والرجل كالرجل للرجل ان نظر المرأة الى المرأة والرجل كتنظر الرجل الى الرجل
 حتى يجوز للمرأة ان تنظر منها الى ما يجوز للرجل ان ينظر اليه من الرجل اذا امتد الى
 الشهوة لان ما ليس بعورة لا يختلف فيه النساء والرجال وينظر الرجل الى فرج زوجته
 وامته لقوله عليه العلوه والسلام غنيت بصره الا عن منك وامراك التحال قيد
 لانها اذا حرمت عليه فالامة الجوسية او المشركة اذا نهت او اخذت من الرضاع او ام
 امراته او بنتها فلا يحل له النظر اليها مطلقا ان شهوة او بدونها وينظر الرجل
 الى الوجه والرأس والصدر والساق والعضد من محرمه لان البعض يدخل على
 البعض بلا استئذان والمرأة في بيتها في ثياب بذلتها عادة فلو حرم النظر اليها هذه
 المواضع ادرك الى الحرج وامته غيره فان حكمها حكم المحرم لضرورة رؤيتها في ثياب البذلة
 وهي تناول المدبرة وام الولد والمكاتبه ان من شهوة والا فلا ينظر لآل لا ينظر
 الى الظهور والبطن والفتحة كامة غيره اذ لا ضرورة في كشفها بخلاف سابق وما حل نظره
 فيها ان محرمه وامته غيره للحاجة اليه في المسافة والحيطة وله ستر ذلك لعضو
 جاز النظر اليه من الامة ان اراد شراها وان خاف شهوة للضرورة وامته تشتهى

تحت سرة الى صبح

انظر الى الرجل من غير شهوة او بدونها

تشتهى ونجاس شها لا تعرض على البيع في ايار واحد المراد به ما يستتر بين السرة والركبة
 لان ظاهرها وبطنها عورة ومنه يعلم حال البالغة وينظر الرجل الى وجه الاجنبية و
 كبرها فقط لان في ابدا الوجه والكف ضرورة حاجتها الى المعاملة مع الرجال اخذ
 واعطاء ونحوها كذا السيدة ان للملكها ان ينظر الى وجه سيدة وكبرها لا قد يراها
 وان خاف الى الرجل او المملوك الشهوة لا ينظر اليها وجهها الا حاجة لقوله صلى الله
 عليه وسلم من نظر الى محاسن امرأة اجنبية عن شهوة ضبت في عينيها الا انك يوم
 القيامة فاذا خاف الشهوة لم ينظر من غير حاجة تخرا عن المحرم كفاض يحكم عليها و
 وشاهد يشهد عليها فان نظرها اليها وجهها جاز وان خافا الشهوة للحاجة اليها اجبا
 حقوق الناس بالتقضاء واداء الشهادة ولكن ينبغي ان يقصد ابر الحكم عليها واداء
 الشهادة لا قضاء الشهوة تخرا عن قصد التبع ومن يريد تكاثر امراته حيث جاز
 ان ينظر اليها وان خاف الشهوة لما روي انه صلى الله عليه وسلم قال للمغيرة اذا اراد
 ان تخرج امرأة ابصرها فان احرك ان يؤدب بيكما ورجل بداورها فينظر الى ما هو
 مرضها بقدر الضرورة وينبغي ان يعلم امرأة مداواتها لان نظر الجنس الى الجنس اخف
 الا يكره ان المرأة تنظر الى الرجل بعد موتها دون الرجل الحي والجواب والمخت
 في النظر الى الاجنبية كالتفكر اما الحصى فلقوله عايشة رضي الله عنها الحصى مثل ملا
 يسبح ما كان حيا قبل وقيل هو اشد الناس جماعا لان الله لا تغتر بالانزال واما
 المحبوب مثله يسبح فيسترل وان كان مجبوا قد جف ماؤه فقد رخص بعض مشايخنا
 احتطالا احتلاط بالنساء في حق والاصح انه لا يحل ويعزل عن امته القول ان
 يطأ فاذا قرب الى الانزال اخرج ولم ينزل في الفرج بلا اذنها لقوله صلى الله عليه و
 سلم لم يولى امته انزل عنها ان شئت ويعزل عن زوجته به الا باذنها الزهية صلى الله عليه
 وسلم عن القول عن الحرة الا باذنها **فصل من ملك امته بشرا ونحوه كهيئة ووصية و**
وميراث وخلع وصلي ونحو ذلك ولو كانت الحرة بكرا او مشوبة من امرأة او عبد
اما اذا كان عبدا غيره فظاهر واما اذا كان عبدا فكذا اذا كان ما دونه مستقرا بالدين

في النظر الى الرجل من غير شهوة او بدونها
 في النظر الى الرجل من غير شهوة او بدونها
 في النظر الى الرجل من غير شهوة او بدونها

انظر الى الرجل من غير شهوة او بدونها

عند أبي حنيفة وعندهما لا يجب فان من اصل أبي حنيفة ان العبد اذا كان عليه دين
 مستغرق فالمولي لا يملك مكاسبه وعندهما يملك وان اشترى من مكاسبه فله ان يملك
 مكاسبه او مشريه من محرمها او مال الصبي بان باعه ابوه او وصيه وكذا الحكم اذا
 اشتراه من مال ولده الصغير ذكره في غايه البيان حرم عليه الا على المالك وطهرها
 ودواعيه من الكس والقيل والتيل والظن اليه فربها قال بعضهم لا يحرم الدواعي لان الوطئ
 انما حرم لئلا يخلط الماء ويشبهه النيب وهذا معدوم في الدواعي وروى بان الوطئ
 حرام لاحتمال وقوعه في ملك الغير ايضا بان كانت حاملا عند البيع ويدعى البائع
 الولد فيسترد ما ينظر ان وطئه صادق في ملك الغير وهذا المعنى موجود في الدواعي
 حتى يستبرأ المالك ان يعرف براءة رحمها بحضه فحين يحض وبشره في ضد قال
 الصغير والآية والمنقطعة الحيض فان الشهور قايمة مقام الحيض في العدة
 فكذا في الاستبراء واذا حاضت في اثناة بطل الاستبراء بالايام لان القدرة
 على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل تبطل حكم البدل كالمعدة بالاشهر اذا
 حاضت وان ارتفع حيضها بان صارت عمدة الظهر وهي من حيض تركها حتى
 يتبين انها ليست بكامل ثم وقع عليها وليس فيه تقدير في ظاهر الرواية وقال محمد
 يستبرأ بها شهرين وخمسة ايام والفتوى عليه لان هذه المدة مع صلح للتعرف
 عن شغل بيوتهم بالكاح في الاماء فلا تصلح للتعرف عن شغل بيوتهم بملك البين
 وهو دونه اولى كذا في الكاح وبوضع الحمل في الحامل والاصل في هذا الباب قوله
 عليه الصلوة في سبأ او طاس الا لا توطأ الحبال حتى يضمن حملها ولا الحبال
 حتى يستبرأ بحضه والحديث ورد في المسببة لكن بسبب الاستبراء حدوث الملك
 والبدل للموجود في المنصوص عليه والاستبراء يعرف براءة الرحم لئلا يخلط ماؤه
 بما، الغير اذ لو وطئها قبل ان يعرف براءة رحمها فجاءت بولد فلا يدرك انه منه
 او من غيره فوجب التعرف صيانة للياه عن الاختلاط والاسباب عن الاشتباه و
 الاولاد عن الهلاك لانه عند الاشتباه لا بدعي الولد فيملك لعدم من يقوم بترسية

بترسية وذلك عند حقيقة الشغل او تواتره كنه امر خفي فادبر الحكم على امر ظاهر وهو
 تجدد الملك وان كان عدم وطئ المولى معلوما كما في الامور المعذوبة فان حكمه الحكم
 تراعى في الجنس لا كل فرد فرد فان قيل اذا علم عدم وطئ المولى كيف يتوهم شغل الرحم
 فليعلم اختلاط الماء واستبراء النيب قلنا الشغل لا يلزم ان يكون من المولى بل يجوز
 ان يكون من غيره وكذا التوهم في البكر ثابت لان الشغل يتصور بدون زوال العذراء
 كذا في الكافي اقول يرد عليه ان الشغل اذا كان من غير المولى كان من الزنا وقد تقرر
 ان نكاح المزية ووطئها جائز بلا استبراء عند أبي حنيفة والي يوسف فكيف يوجب
 توهم الشغل من الزنا بلا استبراء، ويمكن دفعه بان الشغل اذا كان من غير المولى
 لا يجب كونه من الزنا يجوز ان يكون المولى زوجها باخر كما سيأتي واعترض على
 قولهم حكمه الحكم تراعى في الجنس لا في كل فرد فرد بان الحكم لا تراعى في كل فرد كمن تراعى
 في الانواع المضبوطة فاذا كانت الامة بكرا او مشربة من لا يثبت نسب ولده منه بان
 يكون الولد ثابت النسب من غيره بان زوجه المولى امته من رجل فحلت منه ثم طلقها
 وبعد انقضاء عدتها باعها من رجل فكان ينبغي ان لا يجب الاستبراء على المشتري
 لان الحمل ثابت النسب فلا يلزم اختلاط المياه واشتباه الاسباب واجب
 بانه انما ثبت بالحديث في سبأ او طاس كما عرفت ولا يخفى انها لم تخل من ان يكون
 فيها بكر او مشربة من امه او كذا ومع هذا حكم النبي صلى الله عليه وسلم
 حكما عاما فلا يخص بالحكمة كما انه تعالى بين الحكمة في حرمة الخمر بقوله تعالى انما يريد
 الشيطان ان يوقع الاية فلا يمكن ان يقول احد اني اشترى بها بحيث لا يقع العدة وات
 ولا يصح لي عن الصلوة فاذا كانت المصلحة غالبية في تحريمها فاشترع حرمتها على
 العموم لما ان في التخصيص ما لا يخفى من الخط ويجابر انما يجب يرتفع الحكم
 فاذا ثبت الحكم في الشيء على العموم ثبت في سائر اسباب الملك كذلك قياسا فان
 العدة معلومة ثم تأيد ذلك بالاجماع ولم يفت بحضه ملكها فيها لان الواجب عليها
 الحيضة وهي اتم التاكيد للكمال ولا يلزم بعد الملك وقبل القبض لانها وجدت قبل

فيما دونها وان ولدتها قال في الاستبراء
 يستبرأ بحضه او بغيرها
 بدو ذلك لا يكون منه

عليه وهي الملك واليد جميعا فلا يعتبر احدهما او بعد البيع وقبل الاجارة في بيع
 الفصول وان كانت في يد المشتري او بعد القبض في الشراء الناس قبل ان يشترها
 صحي ولا ان ولا لم كيف ايضا ولادة كذلك ان حصلت بعد سب الملك قبل
 القبض لا تنافي العلة كما سبق وكفت حصة بعد القبض وهي جوسية او مكتوبة
 ثم اسلمت او عجزت يعني اشترى ان جوسية او مسلمة فكانت قبل ان يشترها
 ثم حاضة المكتوبة حال كبرها او حاضة الجوسية حال جوسيتها حصة ثم عجزت
 المكتوبة او اسلمت الجوسية اجزأت تلك الحصة من الاستبراء لانها وجدت بعد
 سب وحرمة الوطى مانع كما في حالة الحيض اشترى من عبد المأذون من حاش
 حصة ان عند العبد ان لم يستغرق فيه كفت تلك الحصة من الاستبراء لانها دخلت
 في ملك المولى وقبضه من وقت الشراء والا ان لم يستغرق فيه فلا لا يفي
 تلك الحصة عند ابى حصة خلافا لما يجب الاستبراء بشرائه حصة شرعية من الجارية
 المشتري لان السب قد تم في ذلك الوقت والحكم يضاف اليها تمام العلة لا بعد
 عودة الابقه ورد الفصولية والمساخرة وتمك المروية لا تنافي استخدا
 الملك ورخص حيلة اسقاطه عند ابى يوسف خلافا لما يفي بالاول ان علم عدم
 وطى بايعها في ذلك الظاهر وبالنسبة ان وطى وهي الحيلة التي يزورها المشتري
 قبل الشراء ان لم يكن تحت حرة لو كانت لم يجرى نكاح الامة كما سبانه في كتاب
 النكاح ثم يشترها اذا بالنكاح لا يجب الاستبراء ثم اذا اشترى زوجة تبطل النكاح
 وحل الوطى ويسقط الاستبراء قال في الفتاوى الصغرى قال ظهر الدين رابت
 في كتاب الاستبراء لبعض المشايخ انه انما يحل للمشتري وطرها في هذه الصورة
 لو تزوجها ووطئها ثم اشترى لانها لم يملكها وهي في عدة اما اذا اشترى قبل ان
 يوطئها فاما اذا اشترى ما تبطل النكاح ولا نكاح حال ثبوت الملك فيجب الاستبراء
 لتحقيق السب وهو استخدا حل الوطى بملك اليقين قال وهذا لم يذكر في الكتب
 وهذا دقيق حسن اياه لفظ الفتاوى الصغرى وان كانت تحت حرة فهي ان الحيلة ان

هذا هو الصحيح في بيع الفصول
 وان كان المشتري قد اشترى الفصول
 قبل ان يوطئها فلا يجرى نكاح
 لانها لم يملكها وهي في عدة

شبيه

ان يزورها البائع قبل البيع او يزورها المشتري قبل القبض من يوثق منه مفعول
 يزورها اي يعتمد على انه يوطئها ثم يشترى بها المشتري ويقبضها لم يوطئ الزوج لا يجب
 الاستبراء لانه اشترى منكوبة الغير ولا يحل وطئها فلا استبراء فاذا اطلقها الزوج قبل
 الدخول حل على المشتري وحي لم يوجد حدوث الملك فلا استبراء او يزورها المشتري
 قبل القبض من يوثق به ويقبض فيطلق الزوج فان الاستبراء يجب بعد القبض وحي
 لا يحل الوطى واذا حل بعد طلاق الزوج لم يوجد حدوث الملك فتقوله فيطلق الزوج
 متعلق بما قبل ايضا من فعل بشهوة احد الواعى الوطى بامته لا يجتمعان نكاحا
 صفة امته سواء كانتا اخنتين او امرأتين لا يجوز الجمع بينهما نكاحا حرم عليه وطى
 واحدة منهما وودوا فيه حتى يحرم احدهما بغيره عليه ان من له تسنن امثان كما ذكر
 فقيلها مثلا بشهوة فانه لا يباح واحدة منهما ولا يقبلها ولا يستبراء بشهوة حتى
 يملك فزوج الاخرى غيره بملك او نكاح او بغيرها والاصل فيه قوله تعالى وان تجمعوا بين
 الاختين عطفنا على امرائكم في قوله تعالى حرمت عليكم اترهاكم وبناتكم ثم المراد من تحريمهن
 تحريمهن في حق قضاء الشهوة واسبابه بالاجماع وكذا قيل الرجل وحنا في ازار
 واحد وعليه تبص اوجبه لا يكره وعن عطاء بن رباح بن عيسى رضي الله تعالى عنهما
 عن المعانقة فقال اول من عانق ابراهيم حليل الرحمن عليه الصلوة والسلام كان
 بركة فاقبل اليها والقرنين فلما وصل بالابطح قيل له في هذه البلدة ابراهيم حليل الرحمن
 فقال ذو القرنين ما ينبغي لي ان اركب في بلدة فيها ابراهيم حليل الرحمن فزال ذو القرنين
 وسعى اليها ابراهيم فلم عليه ابراهيم واعتقه وكان هو اول من عانق وقد ورد
 احاديث في النهي عن المعانقة وتجوزها والشيخ ابو المنصور الماتريدي وفق بينهما
 فقال المكره منهما ما كان على وجه الشهوة واسما على وجه البهامة واكرهاته فجازة وخص
 الشيخ الامام شمس الابنة السرخسي وبعض المتأخرين في قيل يد العالم او المتوزع
 على سبيل البركة كما في حقه فانها لا يكره لما روى انس رضي الله تعالى عنه انه قال قلنا
 لرسول الله صلى الله وسلم ابنتي بعضنا لبعض قال لا قلنا اي عانق بعضنا بعض

مطلوع
 عن المعانقة

هذا هو الصحيح في بيع الفصول
 وان كان المشتري قد اشترى الفصول
 قبل ان يوطئها فلا يجرى نكاح
 لانها لم يملكها وهي في عدة

الاطا بنق

للبيد والنصارى اوبياع فيه المحر وانما قال بقرائنا اذ نقل عن ابي حنيفة رحمه الله انه يجوز
ما ذكره السوادى لكن قالوا مراده سواد الكوفة لان غالب اهلها اهل الذمة واما في سواد
بلا وبلادنا فاعلام الاسلام فيها ظاهرة فلا يكتفون فيها ايضا وهو الصحيح كذا في الكافي
وجاز بيع بناء بيوت مكة بالاجماع لانها ملك من بناء الابرار ان من بناء على الارض
الوقف جاز بيعه فكذا في هذا كذلك واختلف في بيع ارضها جوزه ابو يوسف ومحمد
وهو احدى الروايتين عن ابي حنيفة وجاز تقييد العبد احراز عن الابق والتمرد
بجلاء العقل الى جعل العقل في عتق العبد حيث لم يجز لانه عادة الظلمة وفي القنية
لاباس بوضع الراوية يعني العقل في عتق العبد في زماننا لظلمة الابق خصوصاً في
الرهنود وجاز قبول هدية تاجر او اجابة دعوى واستعارة ذبته والقياس ان
لا يجوز الكل لانه يترفع والعبد ليس من اهل لكن يجوز في الشيء اليسير للضرورة احتسائنا
لانه لا يجد بناء منه كالضيافة لجميع الاله الجاهلون ويجب قلوب العالمين
فكان من ضرورات التجارة ومن ملك شيئاً ملك ما هو من ضروراته وكره كسوة لوليا
واهداه القديس لانتفاء الضرورة وكره استخدام المحصى لان فيه تحريض الناس
على الجصاء ولانه لا يعرف عن مخالطة النساء وكره افراض بقال دراهم لياخذ منه
ما يشاء لانه فرض جبراً فنعاد وهو منتهى عنه وينبغي ان يستودعه دراهم ياخذ منه ما
شاء جراً فخراً ليس بفرض حتى لو ملك لاشي على الاخذ وكره اللعب بالشرط في الزود
وكل له ليقول عليه السلام كل لعب ابن آدم حرام الا ثلاثة ملاعبة الرجل اهلته وتاديبه
لفرسه ومناضلة لقوسيه واباح الشافعي الشرط في بلاتار ولا اخلال بحفظ
الواجبات لان فيه تشجيع الخاطر والحجة عليه ما روينا ولا يثبت بالسابقة في الرمي
والفرس والابل ان شرط المال من جانب واحد بان يقول احدهما لصاحبه ان يفتني
ملك كذا وان سبقتك فلا شيء ليقول عليه السلام لا سبق الا في حق الاعمى او الغفل
او الرمي او حافة الرمي وحرام لو شرطاه من الجانبين بان يقول ان سبق فرسك
اعطيتك كذا وان سبق فرسي اعطيتك كذا الا اذا اذ اخلت لثبتهما وقال لثالث ان سبقتا

في البيع والشراء

جميع هذه

في البيع والشراء

ان سبقتا فالمالان لك وان سبقتك فلا شيء لك عليك ولكن اية ما سبق اخذ المال المشروط
وكذا المتفق عليه اذ ان شرط لاحدهما الذي معه الصواب صحيح وان شرطاه لكل واحد
على صاحبه لم يجز كما في المسألة وكره قوله دعاء اللهم اني اسالك بمحمد العتيبي
عزتك يروي بعبارة من الاولى من العقد والثانية من التعمود ولا يكتفي في كراهية الثانية
لاستحالة معناه على الله تعالى وكذا الاولى لانها تؤهم تعلق عزة بالعرش والعرش حادث
وما تعلق به بهذا الوجه يكون حادثاً ضرورة وعزة الله تعالى قديم لا يفتك عنه ازل ولا ابد
وقال ابو يوسف لا بأس به وبه اخذ الفقيه ابو الليث لاروي ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان من دعائه اللهم اني اسالك بمحمد العتيبي ومنتهى الرحمة منك كتابك وحديثك لا
الاعلى وكلما تك التامة ولعل السيرة في تجويزها جواز جعل العتصة للعرش لان
العرش موصوف في القرآن المجيد بالجود والكرم فكذا بالضرورة ولا يخفى على احدهما موضع
الرهبة واظهار كمال القدرة وان كان الله تعالى مستغنيا عنه وكره قوله دعاء يرحمني
ملاك وكذا يرحمني انبيائك واولياك اوركسك او بحق البيت او المشعر الحرام اذ
اذ لا حق للخلق على الله تعالى وانما يخص برحمته من يشاء بلا وجوب عليه ولو قال
رجل لغيره بحق الله او بالله ان تتعل كذا لا يجب عليه ان ياتي به شرعاً وان كان الاولى
ان ياتي به وكره احتكار قوت البئر واليهام في بلد يضر باهل بقول عليه السلام
الجال مرزوق والمكر ملعون ولانه تعلق حق العامة وفي الامتناع عن البيع
ابطال حقهم ويجب ان ياتوا القاضى ببيع ما فضل عن قوته وقوت اهلته فان لم
عزوه والصحيح ان القاضى يبيع ان امتنع اتفاقاً وحسب ومدة الحبس قبل
اربعون يوماً وقبل شهر وهذا في حق المعاقبة في الدنيا لكن ياتى وان قلت المدة
لا تعلق ارضه ومجلبوبه من بلد اخر لانه خالص حقه ولم يعلق به حق العامة ولا يضر
حاكم الاثبات في الارباب من القيمة نقد يا قاض فسر بسورة اهل الزل بكرة
اسك الحامد ان كان يضر بالفساد ذكره قاض حان وفي القنية لرحمات مملوكة
بطيرة فوق السطح مطلقاً على عورات المسلمين وكبير زجاجات الكس برقمه تلك

مسئلة فقه

في البيع والشراء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحامات بعد رويته اشدة المنع فان لم يمنع ذبحها الحنبل وسحب قلم اظافيره
يوم الجمعة قال قاضي حان رجل وقت قلم اظافيره وخلق رأسه يوم الجمعة قالوا ان
كان يري جوار ذلك في غير يوم الجمعة واخر ايام يومها تاخرا فاحشا كان مكره لان من
كان ظفره طويلا يكون رزقه ضيقا فان لم يجاوز الحد واخره تبركا بالاخيار فهو مستحب
لما روي عابثه رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من قلم اظافيره
يوم الجمعة اعاد الله تعالى من البلاء ايا الجمعة الاخرى وزيادته ثلثة ايام وسحب خلق
عائته وتنظيف يده بالاعمال في كل اسبوع مرة في الغيبة الافضل ان يقيم اظافيره
ويحني شاربه ويجلي عائته وينظف يده بالاعمال في كل اسبوع مرة فان لم يفعل
ففي كل خمسة عشر يوما ولا عذر في تركه وراى الاربعين فالاسبوع هو الافضل والجمعة
عشر الاوسط والاربعون الابعد ولا عذر فيما وراء الاربعين وسحب الوعيد في الخط
ذكر ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب ان وفروا الاظافير في ارض العدو فانها
سلاح وهذا مندوب اليه للمجاهدة في دار الحرب وان كان قص الاظافير من الغيرة لانه
اذا سقط السلاح من يده وقرب العدو منه ربما يفتك من دفعه باظافيره وهو نظير
الشارب فانه سنة وفي حق الفار في دار الحرب ان توفير شاربه مندوب اليه
ليكون السبب في عين العدو ورجل تعلم علم الصلوة او نحوه ليقيم الناس واخر ليعل
به فالاول افضل لان منعه تعليم الخلق اكثر جبا في الاثر ان مذاكرة العلم ساعة
خير من اجبا ليله كذا في فتاوى قاضي حان وفيها رجل خرج في طلب العلم بغير اذن
والدبة فلا يثم به ولم يكن عتقى قاتل هذا اذا كان ملجبا وان كان اثر فلا بد ان يمنع
من الخروج مراده بالعلم العلم الشرعي وما يستفح به فيه دون علم الكلام وامثال ما روي
عن الامام الشافعي انه قال لان يلقي الله عبدا بأكبر الكبر خير من ان يلقاه بعلم الكلام
فاذا كان حال علم الكلام المداول في زمانهم هكذا فاطنك بالكلام المخلوط بهذه بات
الفلاسفة المفسرين ابا طيهم المخرجة وفيها ايضا رجل علم ان فلانا يتبعنا طين من
السكر هل له ان يكتب اياه به بذلك قالوا ان كان يعلم انه لو كتب اياه به يمنعه الاب عن

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

صقل

بسم الله الرحمن الرحيم

عن ذلك ويقد عليه جمل له ان يكتب والا فلا يكتب كبل يفتح العداوة بينهما وكذلك فيما بين
الرجلين وبين السلطان والبيعة والحشم انما يجب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
اذا كان يصوم ويصلي ويحرم بالناس باليد واللسان فذكره بما فيه لا يكون غيبة وان
اخر السلطان بذلك ليزججه فلما اتم عليه رجل بذكر مساوي اخيه المسلم على وجه الا
بتيام لم يكن ذلك غيبة انما الغيبة ان تذكر على وجه الغضب بغير السب حكي عن ابي
الطيب الحافظ ما كنت افتي بثلثة اشياء رجعت عنها كنت افتي ان لا يجمل
للعلم اخذ الاجرة على تعليم القرآن وكنت افتي ان لا ينبغي للعالم ان يدخل على الله
السلطان وكنت افتي ان لا ينبغي لصاحب العلم ان يخرج ايا القرى فيذكرهم ليجمل
له شيء فرجعت عن ذلك كله صلى الله عليه وسلم واجبه وتوسلهم وخيبة وهدية وهي معاودة
الاقارب والاحسان اليهم والتلطف بهم والمجالة اليهم والمكاملة معهم ويزور
ذوي الارحام غيبا فان ذلك يزيدهم قوة وحبلا بل يزيدهم راحة باه كل جمعة او شهر
ويكون كل قبيل وعشيرة بدأ واحدة في التماسر والتطهر على من سواهم في اظهار الحق
ولا يترك بعضهم حاجة بعض لانه من القطيعة في الحديث صلى الله عليه وسلم في حديث
آخر لا تترك الملازمة على قوم فيهم قاطع رحم وفي بعض الحديث ان الله يفضل من وصل
رحمة وينقطع من قطعها **فصل** في الاخرة ان تعليم صفة الايمان للناس وبيان خصائص
اهل السنة والجماعة من اهم الامور والسلف رحمهم الله تعالى في ذلك تضاعف والخبر
ان يفعل ما امرني الله تعالى به قبلته ومثانيها في عنته انشئت عنه فاذا اعتقد ذلك و
بقليه وافتر بلسانه كان ايمانه صحيحا وكان مؤمنا بالكل وقية اذا قال الرجل لا ادرى
اصحح ايماني ام لا فهذا خطأ الا اذا اراد به نفي الشك كمن يقول شيء نفسي لا ادرى
أبترعت فيه احدا ام لا ومن شك في ايمانه او قال انا مؤمن ان شاء الله فهو كافر الا ان يؤ
فقال لا ادرى اخرج من الدنيا مؤمنا في لا يكون كفرا وفي المحط من اني يلتقط الكفر مع
عليه انها كفر ان كان عن اعتقاد لا شك انه يكفر وان لم يعتقد او لم يعلم انها لفظة الكفر
ولكن اني بها عن اختيار فقد كثر عند عامة العلماء ولا يعدر بالجهل وان لم يكن قاصدا

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

وأجرت على الاسلام وهذا قوله الامام وفي النوادر تقبل شهادة رجل وامرأتين على
الاسلام وشهادة نصرانيين على نصراني بانه **كتاب النكاح** لما فرغ عن الكراهية
والاستحسان شرع في النكاح لانه تارة يستحسن واخرى بكراهة اختلف في معناه لغة واختار
صاحب المحيط وتبعه صاحب الكافي وسائر المحققين انه الضم والجمع قال الشاعر ان
القبور تنكح الاياماء النسوة الا راسل البتاني اي تضم وتجمع اليها سمي
النكاح نكاحا لما فيه من ضم أحد الزوجين الى الآخر شرعا اما وطنا او عقدا حتى صار
فيه كبرياء باب وزوج خفي ومعناه شرعا عقد موضوع لملك المتعة كما حل استماع
الرجل من المرأة وهو احتراز عن البيع فانه عقد موضوع لملك البمين وان تبعه في
بعض الصور ملك المتعة فلا حاجة الى زيادة قولنا في محلها كما زيد في النهاية احتراز عن بيع
الغلمان والبرهايم فان نكحها ليس بسبب ملك المتعة التي هي الوطى المراد بالعقد الحاصل
بالمصدر وهو ارتباط اجزاء التصرف الشرعي بل الاجزاء المرتبطة كزوجت وتزوجت
وكذا بعث واشترى فان الشارع قد جعل بعض المركبات الاخبارية اشياء بحيث
اذا وجد وجد معه معنى شرعي يرتب عليه حكم شرعي مثلا اذا قيل زوجت وتزوجت
وجد معنى شرعي هو النكاح يرتب عليه حكم شرعي هو ملك المتعة وكذا اذا قيل بعث
واشترى وجد معنى شرعي هو البيع يرتب عليه حكم شرعي هو ملك البمين ولما بين ان
اللفظ الاشائي ومعناه من العلاقة القوية بحيث لا يتخلل عنه المعنى لان الاشائي
ايجاد معنى بلفظ يقارن في الوجود سميت الفاظ الاشائية باسمي معانيها حيث
ذكر البيع والنكاح واريد بهما الايجاب والقبول ولذا اطلق النكاح هنا على العقد
مع ان العقد موضوع للنكاح شرعا كما عرفت فظهر ان اللام في ملك المتعة ليست صلة
للموضع بل للغاية فكان قبل عقد موضوع لعن يرتب عليه ملك المتعة وان هنا عللا
اربعا تفاعلية المتعاقدان والمادية الايجاب والقبول والصورية الارتباط والغاية
الاستماع هنا تحقيق ما ذكره صدر الشريعة وان كان عبارة قاصرة عن افادته ويندفع
به ما يرد عليه انه فسر ولا النكاح بعقد موضوع لملك المتعة وصرح بان النكاح هو الايجاب

لا بد من
وجود اولاء
كسرة وكذا
كأنه في النكاح

تعلقها ساء

الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط فلم يزل ان يكون الايجاب والقبول مع الارتباط
معنى النكاح ثم فهم من قوله فان الشرع يحكم بان الايجاب والقبول الموجودين حشا
يرتبطان ارتباطا حقيقيا فيحصل معنى شرعي يكون ملك المتعة اثره في ذلك المعنى
هو البيع ان يكون النكاح معنى الايجاب والقبول مع الهيئة وبينها تناف ثم المفهوم
من قوله فذلك المعنى هو البيع فالمراد بذلك المعنى المجموع المركب من الايجاب والقبول
مع ذلك الارتباط الشرعي ان يكونا متحدين لان يكون احدهما معنى للآخر وهو مناف
للتنافيين ووجه الاندفاع ظاهر مما قررنا فليتنا مثل **يس** النكاح حال الاعتدال اي
اعتدال المراتب بين الشوق القوي الى الجماع وبين الفجور عنه ويجب في التوفيق
وهو الشوق القوي وبكره لحوق الجور لا عدم رعاية حقوق الزوجية وينعقد النكاح
اي يحصل ويحقق بايجاب وقبول الباء للملابسة كما في بيت البيت بالجم والدر لا الاستعانة
كأنه كتبت بالعلم لانه ينافي كون الايجاب والقبول اجزاء مادية والمراد بالايجاب ما تقدم
من كلام العاقدين يسمى به لانه يوجب وجود العقد اذا اتصل به القبول او ثبت
لآخر خبرا بالقبول وصفا في اصل اللفظ للمعنى اي للاخبار عما حدث في الزمان الماضي
وانما اشترط ذلك لان البيع اشياء تصرف شرعي والنكاح كذلك والتصرف الشرعي
لا يوثق الا بالشيء الا بالشرع قد استعمل اللفظ الموضوع للاخبار عن الماضي لغة
في الاشياء ليدل على التحقق والثبت فيكون اول على قضاء الحاجة فنه فيه
اشارة الى انه لا ينعقد بالكتابة الحاضرة فانه لو كتب على شيء لامرأة زوجتي نفسك فكتبت
المرأة على ذلك الشيء عقبة زوجت نفسي منك لا ينعقد النكاح كذا في معراج الدراية
كروية ان ينسج ان يكون صدر عن المرأة او بنتي او نحوها ان صدر عن الرجل وتزوجت
وينعقد ايضا وصفا اي لفظين وضع احدهما الى الماضي والآخر للاستقبال كزوجتي و
وتزوجت وانما عطف قوله بما وصفا على الايجاب والقبول اشارة الى ان ما وضع
للاستقبال ليس من الايجاب والقبول فان صاحب الهداية قال النكاح ينعقد بالايجاب
والقبول بلنظيرين يعبر بهما عن الماضي ثم قال وينعقد بلنظيرين يعبر بهما عن الماضي و

ولا يعني امر قاته موضوع للاستقبال

وبالآخر عن المستقبل واعداً لنظر بنفذه بتسريها على ان اللفظين اللذين احدهما ماض
والآخر مستقبل لشيء بايجاب وقبول بل قوله زوجني توكل وقوله تزوجت ايجاب
وقبول حكماً فان الواحد يتوكل في النكاح بخلاف البيع كما سأل في موضعه ان شاء الله
تعالى وصاحب الوقاية واكثر كانهما زعمان قوله ثانياً وينفذه بلفظين غير محتاج اليه
بناءً على زعم ان ما وضع للماضي والمستقبل ايجاب وقبول فقط الاختصار فقال
الاول وينفذه بايجاب وقبول لفظها ماض كزوجت وتزوجت او ماض ومستقبل
كزوجني فقال زوجت وقال الثاني وينفذه بايجاب وقبول بلفظين وضعاً للماضي
وقال الثالث الزمعي لا ينفذه النكاح بالايجاب والقبول بلفظين وضعاً للماضي
والآخر للمستقبل او وضع احدهما للماضي والآخر للمستقبل فخطوا ما وضع للمستقبل من
من الايجاب والقبول وهو مخالف للكتب والعجب ان الزمعي قال بعد ذلك وهذا المعنى
موجود ايضا فيما اذا كان احدهما ماضيا والآخر مستقبلا مثل ان يقول زوجني
فيقول زوجتك لان قوله زوجني توكل وانا به وقوله زوجتك امثال لأمره
فينفذه النكاح فان المص يجعل زوجني شرط العقد ويوافقه الشارع فيه ثم
يجعل توكل وانا به والعجب من ذلك ان صاحب الهداية بعد ما نبه على هذه
الدقيقة كيف لم ينبه لها هؤلاء الا فاضل الحمد لله عليهم الصواب والبه المرجع و
المآب ويجوز ان يراد بالاستقبال ما يتناول المضارع لا نقل في معراج الدراية عن
الشيخ حميد الدين انه قال نظير الانعقاد بالماضي والمستقبل ان يقول الرجل اني تزوج
فتقول المرأة زوجت فمضى منك بيع النكاح وان لم يعلما معناه قال في الفتاوى
الظهرية رجل تزوج امرأة بالعربية او بلفظ لا يعرف معناه لو تزوجت نفسها به
ان علم ان هذه اللفظ ينفذه النكاح يكون نكاحاً عند الكل وان لم يعلم معناه
فان لم يعلم ان هذا اللفظ ينفذه النكاح فلهذه جملة مسائل الطلاق والعنف
والتدبير والنكاح والخلع والبراء عن الحقوق والبيع والتملك فالطلاق والعنف
والتدبير واقع في الحكم ذكر في عناق الاصل وانظر في الجواب في العناق والطلاق
انهم كتاب

فجعلوا

والطلاق ينبغي ان يكون النكاح كذلك لان العلم بضمون اللفظ انما يعبر لاجل المع
القصد فلا يشترط فيما يستوي فيه الجدة والهنز بخلاف البيع ونحوه وينفذه ايضا
بقولهما داد ويدبرفت بلا يم بعد ادلا ويدرفتي يعني اذا قيل للمرأة خويشتن برني عزت
بغلان دادني فقال دادني قيل للرجل يدرفتي فقال يدبرفت بلا يم يعني النكاح ليجبان
العرف به وفي الخبرات الاختصاص ان يقول باليم وعن نجم الدين النسفي انه كانت
يقول ينبغي ان يقول الخاطب خويشتن برني دادني وتقول المرأة خويشتن برني
دادم لان في انعقاد النكاح بدون ذكر برني اختلاف الشارح فلا بد من ذكره ليكون
المسألة متفاهة كما في الذخيرة كبيع وشراء اذا قيل للبايع فروضتي فقال فروضت
ثم قيل للمشتري خريدي فقال خريدي ببيع البيان وان لم يقول لا فروضت وخريديم لما ذكر
لا ينفذه بقولهما محمد الشهود يبارون وسويم وكذا لو قال لأمراة هذه امرأتني
وقالت المرأة هذا زوجي عند الشهود لا يكون نكاحاً قال الامام قاضي حان ينبغي
ان يكون الجواب على التفصيل ان اقر بعقد ماض ولم يكن بينهما عقد لا يكون نكاحاً
وان اقرت المرأة انه تزوجها واقر الرجل انها امراته يكون ذلك نكاحاً وبقيت
اقرارهما بذلك انشاء النكاح بينهما بخلاف ما اذا اقر بعقد لم يكن فانه كذب محض
ولا ينفذه ايضا بالتعاطي وهو لا يذكر العاقدان شيئاً من الايجاب والقبول بل
تراضيا على قدر من المهر وينفذه الزوج او وكيله وبأخذه المرأة او وكيلها وسلم
المراة نفسها وانما لم ينفذه بمباينة صيانة الانبساط عن الهتك واحترامات انما
وينفذه به البيع اذ ليس فيه هذا المعنى ولذا قال بعضهم ينفذه في الحبس لا
النفس وانما يصح بلفظ النكاح والتزويج وما وضع لتمليك العين كرهبة وتمليك
وصدقة وبيع وشراء فلا يصح بلفظ الاجارة والاعارة لانها وضع لتمليك المنفعة
في الحال فلا يصح بلفظ الوصية لانها وضعت لتمليك العين بعد الموت وفي غاية البيان
هذا اذا قيدت الوصية بما بعد الموت او اطلقت واما اذا قيل او صيت بابنتي
فلانه لك الآن محض من الشهود وقال الرجل قبلت يكون نكاحاً وانما انما خاتبة

امته وسيدته اي لا يبيع نكاح المولى امته سواء كانت مدبرة او ام ولد او مكاتبه او مشركه
ولان نكاح العبد سيدته لا يجمع على بطلانها ولا نكاح المجوسية والوثنية لانها من المشركين
وقد قال الله تعالى ولا تتكلموا للمشركين حتى يؤمنوا وصابئة عابدة كوكب لا كتاب لها
اختلف في نسب الصابئة فمنها من قال انهم عبدة الاوثان وانهم بعدون النجوم وعند ابي
جعفر ليسوا بعبدة الاوثان وانما يعظمون النجوم كنعظيم المسلم الكعبة فان كان
كافرة الامم صح بالاجماع لانهم اهل الكتاب قد دخل فيهم سبق وان كان كافرا لم يصب بالاجماع
لانهم مشركون ولهذا قيلت ههنا بما ذكره وكذا لا يجوز وطئ المذكورات بملك اليمن لان
النكاح محمول على الوطئ او نقول هو في موضع النفي فتناول الوطئ ذكره الزيلعي
ولان نكاح خامسة في عدة رابعة للحر وثالثة في عدة ثانية للعبد فان طلق الحر احدى
نساءه الاربع طلاقا بائنا لم يجز له ان يتزوج خامسة حتى تنقضي عدتها وفيه خلاف
الشافعي وهو نظير نكاح الاخ في عدة الاخ ولا نكاح جلي ثبت سبب حملها من وجه بشارة
كما مل سبب فان النسب ثبت في دارهم كما ثبت في دارنا وهذه العبارة احسن من قولهم
قوله كامل من سبي لان النكاح منه حصول الحمل بعد السبي وهو باطل اذ لا يثبت نسبه من النكاح
النسب او حامل من مولاه بان ادعى ان حملها منه او حامل من زوجها مولاه اياه
فانه ايضا ثابت النسب لان نكاح المتعة وهو ان يقول لامرأة اتمتع بك كذا امدة بكذا
من المال ولا نكاح الموقت مثل ان يقول يتزوج امرأه بشهادة شاهدين عشرة
ايام لم يمتل والموقت لبلا يفهم منه عطفه على المتعة فانه يباح عدم معناه مخالفت
للهداية حيث قال والنكاح الموقت برعت امرأه عليه ان على رجل ان تزوجها
هل له وقضى به ولم يكن تزوجها حل له وطئها ولم يملكه في عكس هذا قول ابي حنيفة
رحمه الله وهو قول ابي يوسف الاول وفي قوله الآخر هو قول محمد بن الوطئ
وهو قول الشافعي لان النكاح اخطا الحجة اذ اليهود كذب فصار كما اذا ظهر انهم عبيد
او كفار ولا يبي حنيفة رحمه الله ما روى ان رجلا اقام بيته على امرأة اترها زوجته بين
يدي علي رضي الله عنه فقضى علي رضي الله عنه بذلك فقالت المرأة لم يكن لي منه بد فزوجني

امتنان

هذا هو النكاح الموقت وهو الذي يباح فيه طئ المرأة في عدة الايام
او في عدة النكاح وهو الذي يباح فيه طئ المرأة في عدة الايام
او في عدة النكاح وهو الذي يباح فيه طئ المرأة في عدة الايام
او في عدة النكاح وهو الذي يباح فيه طئ المرأة في عدة الايام

فزوجني اياه فقال علي رضي الله عنه شاهدك زوجك ولو لم ينفق النكاح لا جبارها
بما طلبت لا يبيع تعليق النكاح بالشرط مثل ان يقول لبيته ان دخلت الدار فزوجك
فلانا وقال فلان تزوجتها فان التعليق لا يبيع وان صح النكاح لما تقرر ان التعليق ما
بالشرط يختص بالامساكات المحضة التي يختلف بها كالطلاق والعاق والابتناء والنكاح
ليس منها ولا اضافة اليه امر في المستقبل مثل ان يقول في الحرم مثلا تزوجتها فلانا في الصغر
وقال فلان قبلتها لا يبيع النكاح ويبطل الشرط وانه دون النكاح الا ان يكون اي
الشرط كالتنازل في العداوة عن مجموع التنازل ان تعليق النكاح بشرط معلوم للحال
يجوز ويكون تحقيقا بان قال لا تزوجني ابنتك فقال اي تزوجتها قبل هذا من فلان
فلم يصدق الخاطب فقال ابو اليسر ان لم يكن تزوجتها من فلان فقد تزوجتها منك
وقبل الآخر وظهوره ان لم يكن تزوجها بهذا النكاح لان التعليق بشرط كالتنازل تحقيق
فيكون تنجيزا وبانه تحقيق في آخر البيع ان شأله **باب الولي والكفو الولي**
شرط صحة النكاح في الصغير والجنون والرفيق لان عدة الاحياء اليه العجز وهو
موجود فيهم ولما علم من كون الولي شرط صحة النكاح في الصغير ونحوه عدم اشتراطه
في صحة انعقاد نكاح اضدادهم فرفع عليه قوله فينعقد نكاح حرة مكنته اي عاقله
بالغة بكرا كانت او ثيبا بل ولي فان الحرة المكنته اذا تزوجت نفسها فنقض حنيفة
وابي يوسف رحمهما الله ينفذ وفي رواية عن ابي يوسف لا ينفذ الا بولي وعند محمد رجع
ينفذ موقفا على اجازة الولي وعند مالك والشافعي لا ينفذ ولا للولي الاعتراض
في غير كفوا ان شاء فصح وان شاء اجاز ما لم تملك منه واما اذا ولدت منه فليس
للاوليا حق الفسخ كبلال يبيع بضع الولد بعد مربيته كذا في الخائنة والخلاصة و
لكن ذكر في مبسوط شيخ الاسلام ان المرأة اذا تزوجت نفسها من غير كفو فعلم الولي بذلك
فكسحت حتى ولدت اولاد ثم بداه ان يخاضع في ذلك فلا ان يفرق بينهما لان السكوت
انما جعل رضاه حق النكاح في حق الكبر نصا بخلاف القيس كذا في النهاية وروى عن
جواز رواه الحسن عن ابي حنيفة رحمهما الله انه لان كثيرا من النساء لا يكن رفعه بعد

انكاح النكاح الموقت وهو الذي يباح فيه طئ المرأة في عدة الايام
او في عدة النكاح وهو الذي يباح فيه طئ المرأة في عدة الايام
او في عدة النكاح وهو الذي يباح فيه طئ المرأة في عدة الايام
او في عدة النكاح وهو الذي يباح فيه طئ المرأة في عدة الايام

الوقوع وبه يقع كلف الزمان ورضا البعض كالكل الى رضا بعض الاولياء كرضا
كلهم حتى اذا عقد واحد منهم لم يقدر الباطل على فسخه لو استؤا في الدرجة واما اذا كان
بعضهم اقرب من العاقد فلا يفسخ وقبضه الى الولي المهر ونحوه الى قبض المهر كغيره
منه وبما شئت اسباب الولي رضا لانه تقرير حكم العقد وان خاضع الزوج في المهر و
النفقة في القبل لا يكون رضا في الاستحسان يكون رضا ذكره قاضي حان لا يكون
لان السكوت عن المطالبة محتمل فلا يجعل رضا الا في مواضع مخصوصة وليس بينها
ولا تجزى كبر بالغة على النكاح اي لا تنكح بلا رضا بل تجزى الصفة عندنا وتوشيا وتجزى البكر
عند الشافعي ولو بالغة فالبكر الصفة تجزى اتفاقا والنيب البالغة لا تجزى اتفاقا عند
كل ولي فله الاجبار وعند الشافعي ليس الا للاب والجد اب الاب فان استاء منها
اي البالغة هو الولي نفسه او وكيله او رسوله او زوجها الى الولي فعلت
بوصول خبر الزوجه اليها فكت او صحت غير مستهزئة فان صحت مستهزئة لا
يكون رضا هو الصحيح كذا في النهاية او بكت بلا صوت كان اذا بشرط ان يعلم
الزوج بعين ان سكوتها وما عطف عليها انما يكون النكاح اذا ناسها اذا علمت الزوج
انه من هولاء رغبها فيه من رغبها عنه حتى لو قال لها اريد ان ازوجك من رجل
فكت لا يكون رضا لعدم العلم به ولو قال ازوجك من فلان او فلان وذكر جماعة
فكت فهو رضا به وجرها اياها ذكره الزيلعي لا المهر الى علمها المهر ليس بشرط لان النكاح
صحة بدونه وان كان المبلغ فضوليا بشرط فيه العدد والعدالة عند ابي حنيفة رضي الله
لها كذا ان كان سكوتها المذكور اذن كذلك اذا زوجها الولي عند ما فكت يكون سكوتها
اذ نال الاصح ذكره الزيلعي وان استاذنها غير الاقرب الى الاجنبي او ولي بعيدا عنها
فادنها لا يكون بالسكوت بل بالقول لان هذا السكوت يقتل الاثبات الى كراهه فلم يدل
على الرضا بخلاف الرسول فانه قائم مقام الولي كالتب لقوله عليه السلام النبي
بشاور ولان النطق لا يبعد عينا منها اذ قل الحياء بالمارسة فلا مانع من النطق
وفي النكاح اذا وجد فصل يدل على الرضا فهو كالقول كمنكبرها نفسها ومطالبتها

واذا تبست رضا
فهو رضا صحيح

مهرها ونفقها لان الدلالة تفعل عمل المهر وفي المحيط لو قبلت الهدية او خدمت الزوج
او اكلت من طعامه لا يكون رضا وبشرط في استئذان غير الاقرب (اعلامها الى المهر
والزوج قبل لا بد من تسمية المهر في استئذان الاب والجد وغيرهما لان رغبتهما يختلف
باختلاف قوة الصداق وكثرة والصحة ان المزوج اذا كان اباً او جدا فذكر الزوج بكفي
لانه لا ينقص عن المهر الا لغيره فوجه وان كان غيرهما فلا بد من تسمية الزوج والمهر كذا في
في الكاغ الرائل بكارتها بوثية او حصة او جارية او قبض هو طول مكثها في اهلها بعد
اذا ركبها حتى خرجت من عداد الانكاح او رتبها بكم حكما الى لها حكم البكر ان سكوتها رضا
والقول لها ان اخلف في السكوت اي اذا قال الزوج للبكر البالغة بلفظ النكاح فكت
وقالت بل ردوت فالتقول قولها لا يرد على العقد وتلك البضع والمراة تدفعه وقبل
ببينة على سكوتها ولا تخلف هي عند عدمها الى بينة هذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه
التخلف عنده في النكاح خلافا لها للولي النكاح الصغير والصغيرة بان زوجه بنته الى
الصغيرة ونقص من مهرها نقصا فاحشا ولو كانت الصغيرة نيبا خلافا للشافعي
وقد مر بعين فاحش وهو ما لا يتعين بالنكاح فيه بان زوجه بنته الصغيرة ونقص من
من مهرها نقصا فاحشا او لغيره كقوله بان زوجه بنته الصغيرة بعد او زوجه ابنة الصغير
ام ان كان الى الولي اباً او جدا اب الاب خلافا لها قالوا الخلاف فيما اذا كان الاب
صاحبها ولو كان سكرانا لا يبيح اتفاقا وكذا لو عرف منه سوء الاختيار لطيمه او سقمه
لا يبيح اتفاقا لها ان ولايتها نظرية فاذا قضت ضررا لا يجوز له ان يشفقها واذا
فالظاهر ان هذا الضرر يفي في مقابلة فوايد آخر من كون الزوج حسن الخلق والالفة
وواسع النفقة والعفة والظاهر انها قصدا بال عقد فلا ضرر والا ان لم يكن
الولي اباً او جدا فلا يبيح النكاح بعين فاحش او لغيره كقوله اتفاقا العقد عليه
الصحة في الغير فحق عقدهما الى عقد الاب والجد اذا كان ذلك العقد مهر المثل او كغيره
لام الى العقد ولا خيار لو احدى مهرها بعد البلوغ وفي عقد غيرهما من الاولياء خيار نسخ
بالبلوغ او العلم بالنكاح بعده ان بعد البلوغ يعني اذا كانا عاقلين قبل البلوغ بالعقد

اعلامها الى سائر

بان قالت اشهدوا اني زوجت نفسي من فلان فاجازة اي اجاز الغائب التزوج
 ببلوغ جبهه اليه فان كان قبل عنه اي عن طرف الغائب في المجلس واحد سواء
 كان فضولي او وكيله اجاز النكاح والا فلا لان ما صدر عن المرأة شرط العقد و
 شرطه لا يتوقف على قبول نكاح غائب بل يتوقف على القبول في المجلس ولو من
 فضولي ليحقق صورة العقد ويتوقف تمامه على اجازة الغائب بتولي
 طرفي النكاح يعني الايجاب والقبول واحد ليس بفضولي من جانب ولا بشرط
 ان يتكلم هما بل الواحد اذا كان وكلاهما فقال زوجتها اياه كان كافيا وله او
 اقسام اما اصل وولي كالمزوجة بنت عمه الصغيرة او اصل ووكيل
 كما اذا كنت رجلا ان يزوجه نفسه او وليا من الجانبين او وكلاهما او وليا من جانب
 او وكلا من آخر ولا يجوز ان يكون فضوليا كما اذا كان اصيلا وفضوليا او وليا
 من جانب وفضوليا من آخر او وكلا من جانب وفضوليا من آخر وفضوليا من
 الجانبين اذ انت امرأة لرجل ان يزوجهما فعقد ال تزوج ذلك الرجل تلك المرأة
 لنفسه عند تشاهد بن جاز النكاح لانه اذا تولى طرفيه لكونه غير فضولي من جانب
 فتعوله زوجت بضم الشطر الشطرين فلا يحتاج الى القبول كذا ابن عم زوج
 بنت عمه من نفسه اي بضم هذا التزوج ايضا لكونه وليا ليس بفضولي من جانب
 ولو كنت رجلا بزوجها فزوجها لم يجز لانها نصبة مزوجة لا متزوجة **باب**
المهر في النكاح بلا تسمية ونفيه لقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم ان تنفوا
 بما اوتاكم فان الباء لفظ خافض معناه الا لصاق فيدل قطعا على امتناع النكاح الا
 الانفا وهو العقد الصحيح عن المال فان قيل الا بتعاقب ورد مطلقا عن الاصل
 بالمال في قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم والمطلق لا يجعل على المقيّد عندنا وايضا
 يحصل الاستدلال ان الله تعالى احل الا بتعاقب الصحيح ملصقا بالمال فنفى
 ان لا يكون الا بتعاقب المتك عن المال صحيحا لان يكون صحيحا ومستوجبا لثبوت
 ما بنى او سكت عنه عن المهر قلنا عن الاول ان المطلق يجعل على المقيّد عندنا ايضا

وعند الشافعي

ايضا اذا اتحد الحكم والحادثه ودخل المطلق والمقيّد على الحكم الميث كما تقر في الاصول
 وههنا كذلك وعن الثاني ان قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتموا النساء ما لم تمسوهن
 او تنصوا لهن فريضة دل على تحقّق الطلاق بدون سبعا فرض المهر وهو انما يترتب
 على النكاح الشرعي فاذا صح النكاح بدون تسمية المهر وجب ان يجعل الالة المذكورة
 على ما حللنا عليه واقله قدر عشرة دراهم فضة وزن سبعة اهل وزن كل عشرة
 سبعة مثاقيل سواء كانت مضروبة او غير مضروبة ووزن عشرة مثاقيل وان كانت
 قيمة اقل بخلاف نصاب السرة ذكره الزيلعي ووجب ان تكون عشرة اهل سمي ووزنها
 ووجب الاكثر ان سمي ال الاكثر عند الوطئ متعلق بالوجوب او الحلوة الصحيح
 وسبب بيانها او موت احداهما انه ايضا موكد للمهر ونصفه اي وجب نصف
 المسمى بطلاق قبل الوطئ والحلوة ووجب مهر المثل عند ما ذكر من الوطئ والحلوة
 والحلوة والموت في الشغار وهو ان يزوجه كل من الرجلين بنته او اخته لآخر
 بشرط ان يزوجه لآخر بنته او اخته فانه صحيح عندنا ولكل من مهر المثل وانما سمي
 به لان الشغار هو الرقع والاختلاف فكانها بهذا الشرط رضا المهر واخليا البضع
 عنه ووجب مهر المثل ايضا فيما لم يسم المهر او تقي اذا لم يتراضيا على شيء والا اي و
 ان تراضيا على شيء فذلك الشيء هو الواجب او سمي عطف على لم يسم ال وجب
 مهر المثل فيما سمي محررا وخبر او هذا الخل وهو محرر او هذا العبد وهو حر او ثوب
 او دابة لم يبين جنسها او تعليم القرآن او خدمة الزوج الخ لها سنة لان المشروع
 هو الا بتعاقب بالمال المتقوم والتعليم ليس بالمفضل عن المتقوم وكذا المنافع
 على اصلنا ولو تزوجهما على خدمة حر آخر فقبل لا يستحق الخدمة والصحيح انها
 تستحق ويرجع على الزوج بقيمة خدمته ولو تكبها على رعي الغنم او الزراعة لم يجز
 على رواية الاصل والصواب ان يسلم لها اجماعا استدلالا بقتة موسى وشعب
 صلوات الله عليهما فان شريفة من قبلنا شريفة لنا اذا قصتها الله تعالى ورسوله
 بلا انكار كذلك الكافي ولو كان الزوج عبدا فاحدته ال قالو وجب الخدمة لان خدمة

عن لافطه بهذا

وحيث احدهما قائم المهر
 انما هو النكاح في حاله ولو كان بغير
 الرضا لآخر تزوجها على غير ما
 او اصل على ان خدمة في كل واحد منهما
 بضع الاخر في حاله ولو كان بغير
 في الاسلام حاله في الشغار

عنه يكون احد العقدين عوضا عن
 الآخر فلا يسمي ما لا يصلح مهر
 اذا المسمى ليس بالمال فوجب
 مهر المثل كما اذا تزوجهما على
 خمر او مينة ربيع

العبد ابتغاء بالمال لتفنيته تسليم رقبته ولا كذلك الحر ومنفعة عطف على مهر المثل
 ان وجب منعة لمقصود بكسر الواو فهي التي زوجت بذكر مهر او على ان لا مهر لها
 طلق قبل وطئ وهي الامة المتعة ورع وحرار ومخففة لا تزيد على نصفه ان نصف
 مهر مثلها ولو كان الزوج غنيا ولا ينقص عن خمسة دراهم ولو كان فقيرا
 ونقصا الامة المتعة بجانها قال صاحب الهداية هو الصحيح عملا بالنص وهو قوله
 نقه على الموسع قدره وعلى المقتر قدره وقيل تعتبر بمجاهلها كاه صاحب البايغ
 وفي الآية اشارة اليه وهو قوله نقه بالمعروف وهذا القول اشبه بالفقه كما قلنا في
 النفقة لانها لو اعتبرت بحاله وحده لسوينا بين الوضعية والشرعية في المتعة وذلك
 غير معروف بن الحسن بل هو منكر ذكره الزيلعي وسحب الامة المتعة لمن سواها الى سون
 منقوضة طلق قبل وطئ الا من سمى لها المهر وطلقت قبل وطئ قال في بعد الاشياء
 ومطلقة وطئت ولم يسم لها مهر ومطلقة وطئت وسمي لها مهر فظهر ان المطلقة
 اربع مطلقه لم نوطا ولم يسم لها مهر فيجب لها المتعة ومطلقة لم نوط ولم يسم
 لها مهر وهي التي لم تسحب لها المتعة ومطلقة وطئت ولم يسم لها مهر ومطلقة وطئت
 وسمي لها مهر فانها تسحب لها المتعة فالحاصل انه اذا وطئها تسحب لها المتعة
 سواء سمى لها مهر او لا لانه اوصفها بالطلاق بعد ما سلمت اليه المقفود عليه و
 هو البضع فيجب ان يعطى شيئا زائدا على الواجب وهو المسمى في صورة المسمى
 التسمية ومهر المثل في صورة عدمها وان لم يوص بطاء في صورة التسمية فيجب
 المتعة لانها لا تأخذ شيئا وابتغاء البضع لا ينك عن المال ما فرض بعد العقد او يرد
 لا يتنصف يعني اذا تزوجها ولم يسم لها مهر او فناه ثم تراضيها على تسمية وسمي لها
 بعد العقد او تزوجها على مهر سمي ثم زادها بعد ذلك ثم طلقها قبل الدخول لا يتنصف
 المسمى بعد العقد ولا الزائد على المسمى بعده بل تجب المتعة في الاول ونصف المسمى
 عند العقد في الثاني ويسقط الزائد بالطلاق قبل وطئ متعلق بقوله لا يتنصف وانما
 لم يتنصف لانه تعيين للواجب بالعقد وهو مهر المثل وذلك لا يتنصف وكذا ما نزل

احالها

تأخذ نصف المسمى
 من غير تسليم البضع
 فلا تسحب لها شيء
 وفي صورة عدم التسمية

ما نزل منزلة وانما سقط الزائد لكون الطلاق قبل الدخول فان كل ما لم يستم بالعقد
 يبطل الطلاق قبل الدخول حتى لو كان بعده وجب الزيادة مع المسمى وصح خطها ان
 خط المرأة من مهر مثلها عنه ان عن زوجها لان المهر بقاء حقرها والخط بلا فيه حاله
 البقاء الخلوه مبتدأ خبره قوله الآتي كالوطئ والمراد بها اجتماعها بحيث لا يكون
 معها عاقل في مكان لا يطلع عليها احد بغير اذنها او لا يطلع عليها احد لظلمة
 ويكون الزوج عالما بانها امرأة بلا مانع وطئ حيا او طبعيا او شرعا الاول نحو
 لاحدهما بجمع الوطئ والثاني نحو حبس ونكاح ولا ينافيه كونه ما نفا شرعا ايضا
 والثالث كحر احرام الفرض او نفل وصوم فرض وهو صوم رمضان كالوطئ في كونها
 في مؤكدة للمهر ولو كان الزوج مجبوا او خصيا او غيبا او صابم فرض في الاصح او
 ندر في رواية والصلوة كالصوم فرضا ونفلا ان لا يكون الخلوه صحيحة مع الصلوة
 الفرض كما في الصوم الفرض ويكون صحيحة مع الصلوة النفل كما في الصوم النفل
 ويجب العدة في الكل ان كل ما ذكر من اقسام الخلوه صحيحة كانت او فاسدة احصا
 لتوهم النفل قبضت الف المهر فوسمه له وطلقت قبل وطئ رجع بنصفه يعني
 تزوج امرأة على الف فقبضتها ووطئها ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها
 بخمس مائة اذ لم يصل الى الزوج عين ما استوجب بالطلاق قبل الدخول لانه تسحب
 به نصف المهر والمقبوض ليس بمهر بل هو عوض عنه لان المهر دين في الذمة والمقبوض
 عين فصار رغبة المقبوض ليس بمهر بل هو كراهية مال آخر وحقق الزوج في سلامة نصف
 المهر ولم يسم فلا ان يرجع وكذا اذا كان المهر كيدا او موزونا اخر في الذمة لانه ايضا
 دين غير عين وان لم تقبضه او قبضت نصفه فوسمت الكل وما بقي او عرض المهر قبل
 القبض او بعده فلا يعني ان وسمت قبل ان يقبض شيئا منها ثم طلقها قبل الدخول
 لم يرجع الزوج عليها بشيء اذ سلم له عين ما سحبه بالطلاق قبل الدخول فلا يستوجب
 عليها شيئا اخر غاية ان هذه السلامة حصلت سبب اخر غير الطلاق ولا يباي باختلا
 اسباب عند سلامة المقصود وكذا لو قبضت خمسين ثم وهبت الالف كله للمقبوض

انما انكح الاول بتكليف المهر من قبل الزوج
 وانما انكح الثاني بغير تكليف المهر من قبل الزوج
 وانما انكح الثالث بغير تكليف المهر من قبل الزوج
 وانما انكح الرابع بغير تكليف المهر من قبل الزوج
 وانما انكح الخامس بغير تكليف المهر من قبل الزوج
 وانما انكح السادس بغير تكليف المهر من قبل الزوج
 وانما انكح السابع بغير تكليف المهر من قبل الزوج
 وانما انكح الثامن بغير تكليف المهر من قبل الزوج
 وانما انكح التاسع بغير تكليف المهر من قبل الزوج
 وانما انكح العاشر بغير تكليف المهر من قبل الزوج
 وانما انكح الحادي عشر بغير تكليف المهر من قبل الزوج
 وانما انكح الثاني عشر بغير تكليف المهر من قبل الزوج
 وانما انكح الثالث عشر بغير تكليف المهر من قبل الزوج
 وانما انكح الرابع عشر بغير تكليف المهر من قبل الزوج
 وانما انكح الخامس عشر بغير تكليف المهر من قبل الزوج
 وانما انكح السادس عشر بغير تكليف المهر من قبل الزوج
 وانما انكح السابع عشر بغير تكليف المهر من قبل الزوج
 وانما انكح الثامن عشر بغير تكليف المهر من قبل الزوج
 وانما انكح التاسع عشر بغير تكليف المهر من قبل الزوج
 وانما انكح العشرون بغير تكليف المهر من قبل الزوج

وغيره او وبيت الباقي في ذمة الزوج ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع عليها بشئ ايضا
 او وصل اليه عين ما يستحقه كما لو قبضت اكثر من النصف فماتت وبيت له الباقي
 ثم طلقها قبل الدخول فعنده يرجع عليها بانه وعندهما بثلثائه ولو قبضت اقل
 من النصف ما يتبعين كالموضع فو بيت له نصفه او كله قبضته او لا ثم طلقها قبل الدخول
 لم يرجع عليها بشئ لان حقه سلامة نصف المتبوض بلا عوض من جهتها بالطلاق
 قبل الدخول وقد وصل اليه لانه مما يتبعين فكان الموهوب عين المهر فلم له
 مقصوده بكل حال فلا يرجع بشئ فكما بالثالث ان لا يخرجها من مقامها او لا يخرجها
 عليها او فكما بالثالث ان اقام بها وعلى الثنين ان اخرجها فان وثق اي فيما تكلمها
 على ان لا يخرجها او لا يخرجها واثبت عليها واثبت فيما تكلمها بالثالث ان اقام وبالثنين ان
 اخرج فلها الالف والالف المثل اما الالف في صورة الوفاء ومهر المثل في صورة
 عدمه فلان المسمى صلح للمهر وقد تم رضاها به واما مهر المثل في عدمه فلانه سمي
 ما لها فيه نفع فعنده فواته بنعدم رضاها بالثالث فيكمل مهر مثلها هذا عند ابي حنيفة
 وعنده الشرط الاول صحيح لا الثاني وعندهما الشرطان صحيحان وعند زفر بن
 كنان لا يبرأ المهر في المسئلة الاخيرة وفي قوله وبالف ان اقام فانه اذا اخرجها وجب
 مهر المثل لكنه اذا كان اكثر من الثنين لم يجب الزيادة وان كان اقل من الالف
 يجب الالف ولا ينقص منه شئ لا اتفاقهما على ان المهر لا يبرأ به على الثنين ولا ينقص
 عن الف كتح هذا العبد او هذا العبد واحدهما او كس الالف فقيمة من الآخر
 حكم مهر المثل ان جعل مهر المثل حكما فان كان اقل من او كسها فلها الاوكس
 وان كان اكثر من ارفعها فلها الالف وان كان بينهما فلها مهر المثل وهذا عند ابي
 حنيفة وعندهما لها او كس في ذلك كله فان طلقت قبل وطئ قبضت الاوكس
 الالفها نصف الاوكس في ذلك كله بالاجماع امر عبدتين واحدتهما مهر العبد
 ان ساوى عشرة والاكل لها عشرة ذكره الزيلعي شرط البكارة ووجدت ثيبا لزم

بالتعيين

لزمه الكل اي كل المهر ولا عبرة بالشرط في امهات فرسا وثوب هرون وان لم يبالع فو
 صفة ومكيل وموزون بين جنبه لاصفة ولزم الوسط او قيمة وان يتيها اي
 صفة ايضا ان كان بين جنبه فالوصف الى الازم هو ويجب في النكاح الفاسد
 بالوطئ لا الخلوة مهر المثل يعني ان مهر المثل في النكاح الفاسد انما يجب بالوطئ
 لان المهر انما يجب فيه باستيفاء منافع البضع لا بمجرد العقد ولا بالخلوة لوجود
 المانع من صحتها وهو الحرة فان الخلوة انما اقيمت مقام الوطئ للممكن منه
 ولا يمكن مع الحرة فلها لا يجب بها حرة المصاهرة ولا العدة ولكل منهما فسخ
 بغير تحضر من صاحبه وقبل ليس له ذلك بعد الدخول الا بحضرة من صاحبه كما
 في البيع الفاسد بعد القبض ولا بد على المسمى ان زاد مهر مثلها على المسمى لم
 يعتبر الزيادة عليه لرضاها بما دونها وان كان اقل من المسمى وجب مهر المثل
 لعدم صحة التسمية بخلاف البيع لانه مال متقوم في نفسه فيقدر ببدل قيمته وان لم
 يكن المهر مسمى او كان مجهولا وجب بالغا ما بلغ اتفاقا ذكره الزيلعي والعدة
 يجب الحاقا للشيء بالحقيقة في موضع الاحتياط وتحذر عن اشتباه النسب
 ويعتبر ابتداء من وقت التعريق لان آخر الوطئيات هو الصحيح لانها تجب
 باعتبار شبهة النكاح ورفعها بالتزويق والتب يثبت لانه مما يحتاط في الاشياء
 احياء، للولد فيثبت على الثابت بوزن كان اقل لا هذا عند محمد وعنده
 ابو حنيفة وابي يوسف رحمهما الله يعتبر من وقت النكاح كما في النكاح الصحيح ومهر
 مثلها في اصطلاح الفقهاء مهر مثلها ان مهر امراة تماثلها من قوم ابيها لان الالف
 من جنب قوم ابيه وقيمة الشئ انما تعرف بالنظر في قيمة جنبه ولا يعتبر بامهات الا
 ان تكون من قوم ابيها كان تكون بنت عمه فابتن ما فيه المائل بقوله سناو حنا
 ومالا وعقلا وديانة وبلدا بان يكونا من بلد واحد وعصرا وبكارة ونسوبة و
 وعفة ذكرها في الهداية وعقلا وادبا وكما لخلق ذكر هذه الثلاثة الزيلعي وفي المتن
 بشرط ان يكون المخرجه مهر المثل رجلين او رجلا وامراة ثنتين ونفط الشهادة ان لم يوجد

فيقدر ريان

خارجة ويعتبر في النسب من الوطئ
 فان كان من وقت الوطئ ايا وقت الوطئ

فان لم يوجد فهو ما تقول
 لان الزوج يتيها

فمن الأجانب ان لم يوجد من قبيل ابهرها من هي مثلها بعينه مهر مثلها من الاجانب
من قبيلة هي مثل قبيلة ابهرها صحح صيان الولي مهره لانه من اهل الالزام وقد اختلف
اي ما يقبل فيصح ولو كانت صغيرة لانه جعل نفسه زعيما والزعيم غارم وانما
قال دفعا لتوهم انها اذا كانت صغيرة فطالب المهر ليس الا ولها فيلزم كون الوكيل
مطالباً ومطالباً كين لا عبرة لذلك الوهم لان حقوق العقد هنا راجعة الى الاصل
والولي صغير ومعه تجل في البيع فان الاب اذا باع مال الصغير لا يجوز ان يضمن
النسب لان الحقوق راجعة الى العاقد وتطالب المرأة ايا شاءت من زوجها و
وولتها اعتبارا بساير الكفالات وان ادى الى الولي رجوع على الزوج ان امره
الزوج الولي به كما هو الرسم في الكفالة لهما منعه ان يجوز للمرأة ان تمنع زوجها
من الوطئ والسفر بها بعد وطي او خلوة رخصتها الى وان طهرها او خلاها به رضاها
وهذا الدفع انها اذا رضيت بالوطئ او الخلوة لم يبق لها حق المنع لانها سلمت
اليه المعتقد عليه فلا تكون لها حق الاسترداد ووجه الدفع ان كل وطئية
معتقده عليها فتسلم البعض لا يوجب تسليم الباقي لاحد متعلق بالمنع ما بين
تجمل من المهر كلاً او بعضاً او اخذ قدر ما يعجل بملها من مهر مثلها غير ما غير
مقدر بالربع او الخمس ان لم يوجمل كله وان اجل كله او محجل فهو على ما شرط
حتى كان لها ان تحبس نفسها الى استيفاء المهر فيما عجل كله وليس لها ان تحبسها فيما اذا
اجل كله لان التصريح اقوى من الدلالة والتفقه عطف على قوله منعه ان لها
التفقه بعد المنع والسفر والخروج من بيت زوجها للحاجة ولها رياره اهلها بلا اذن
متعلق بقوله السفر الى اخره ما لم يقبضه الى المهر لان حق الحبس لا يستفاد من الحق
وليس له حق الاستيفاء قبل الابناء وبسافر بها بلا رضا بعد اداءه او اداء ما
بين تجمل او قدر ما يعجل لملها لقوله يسكنون من حيث سكنتم وقيل لا الى السفر
الى بلد غير بلد لان الغريب يوزن وبه يعني اذ غنى به الفقيه ابو الليث رجح واختاره
القاسم الصغار ومن بعده وينقلها فيما دون مدة ان مدة السفر اتفاقاً في المهر

المهر الغريبة لا يتحقق الغربة اعلم ان المهر المذكور هنا ما تصور في تجمل حتى لا يكون
لها ان تحبس نفسها فيما تصور في تأخره الى الميسرة او الموت او الطلاق لان المتعاقبات
كالشرطه وذلك يختلف باختلاف البلدان والازمان والشخاص هذا اذا لم ينص
على التجمل او التأجيل وانما اذا نص على تجمل جميع المهر او تأجيله فهو على ما شرط
كما ذكره الزبيدي اختلف في المهر في اصل يجب المهر المثل يعني قال احد الزوجين لم يتم
مهر وقال الآخر قد سمي فان قام البيعة قبلت والابستخلف المهر فان كان ثبت دعوى
السمية وان حلف يجب مهر المثل قال صدر الشريعة واما عند ابي حنيفة في بيع
ان لا يخلط لانه لا يخلط في النكاح فيجب المثل اقول فيه بحث لان هذه ليست مسئلة
النكاح بل هي مسئلة المهر وفيها الخلاف بالاجماع والعجب ان المصنف قال في اوائل
كتاب الدعوى وكذا في النكاح اذا ادعت مهرها وقال الشارح ثم ان اذا ادعت
المراة النكاح وطلبت المال كالمهر والتفقه فانكر الزوج يخلط فان نكل يلزم المال
فاذا صح ذلك لم يبعث ما ذكره هنا وقدره الى ان كان اختلافاً في قدره فادعى انه
تزوجها بالف وادعت انه بالنسب حكم مهر المثل في ان قام النكاح فالقول لمن شهد
مهر المثل بميسرة ان كان مهر المثل مساوياً لما يدعيه الزوج او اقل منه فالقول
له مع يمينه وان كان مساوياً لما يدعيه المرأة او اكثر منه فالقول لهما مع يمينها و
وان برهن قبل سواء شهد مهر المثل له ولها لان المرأة تدعي الزيادة فان اقامت
بيعة قبلت وان اقامها الزوج قبلت ايضا لان البيعة تقبل لرد اليمين كما اذا
اقام المودع بيعة على رد الوديعة ايا المالك تقبل وان برهن البيعة من لا يشهد
ان تقبل بيمينها ان شهد مهر المثل له وبيعة ان شهد لها لان البيعات شرعت لاثبات
خلاف الظاهر واليمين لا بقاء الاصل والاصل في النكاح كونه مهر المثل فمن ادعى خلافاً
فيبيته اولى وان كان مهر المثل يسيراً لمحا لقا فان خلفا او برهن قضى به مهر المثل
وان برهن احدهما قبل برهانه فان طلقت قبل الوطئ عطف على قوله ان قام النكاح
حكم منه المثل الى ان كان متبعة المثل مساوية لنصف ما يدعي الرجل او اقل منه

فالتقول وان كانت مأوية لنصف ما تدعى المرأة او اكثر منه فالتقول لها واية
اقام بيته قبلت فان اقاما فبيتهما ان شهد له وبيته ان شهد لها وان كانت اى
منفعة المثل بينهما محالفا وبعده اى بعد الثالث وجبت اى منعة المثل وموت احد
كجورهما حكما اى الجواب فيه كالجواب في حال حياتهما حال قيام النكاح في الاصل
والقدر لان مهر المثل لا يسقط اعتباره بموت احدهما الا يرضى ان للمفوضة مهر
المثل اذا مات احداهما وبعده موتها ففي الاختلاف في القدر القول لو رثته عند
اى منعة ولا يحكم مهر المثل لان اعتباره بسقط عنه بعد موتها وفي الاختلاف
في اصل القول لم ينكر التسمية عنده ولا يقتضيه الا ان يقوم بيته على مهر سمي
اذ لا حكم لمهر المثل عنده بعد موتها كما مر وعندهما قضى بمهر المثل كما في حال الحيوة
وبه يفتى قال مشايخنا هذا كله اذ لم تسلم نفسها وان سلمت ثم وقع الاختلاف
في الحيوة او بعد فاته لا يحكم مهر المثل بل يقال لها انا ان تقرى بما احدثت والاحكامنا
عليك بالمتعارف في المعجل ثم يعمل في الباقي كما ذكرنا لانها لا تسلم نفسها الا بعد قبض
شيء من المهر عادة ذكره الزيلعي بعث اليها شيئا ثم اختلفنا فقالت هديته وقال مهر
فالتقول له مع بيته ان لم يكن لها بيته لانه المملوك فكان اعرف بجهة التملك كما لو انكر
التملك اصلا وكما اذا قال او دعيتك هذا الشيء فقالت بل هبته لي ولان الظاهر
شاهد له لان اداء المهر واجب والا هدايا تبرع والظاهر انه يسعى في اسقاط
الواجب عن ذمته الا فيما بيننا لا لكل فان الطعام المهر لا لكل كالجيرة والتميم
المشوي لا يكون مهر اجمال لان الظاهر يكفه فالتقول فيه قولها فاما ساير الاموال
فقد يكون مهر او قد يكون هديته فاليه البيان خطب بنت رجل وبعث اليها
شئ ولم يزوجه ابوتها فبعث للمهر بشيء اى عينه قايما وان تفيته بالاستئصال
لانه مسلط عليه من قبل المالك فلا يلزم في مقابلة ما انتقص بالاستئصال شيء او قيمة
فانما لانه معاوضة ولم يتم فجاز الاستدراك اكل ما بعث هديته وهو قايما دون
المهاك والمستهلك لان فيه معنى الهبة رجل زوج ابنته وجهزها فماتت فزعم ابوتها

ابو ثمان ما دفع اليها من الجواز امانة وانه لم ير به لها وانما اعارة منها فالقول قول
الزوج وعلى الاب البينة لان الظاهر شاهد للزوج لان في الظاهر ان الاب اذا زوج
ابنته يدفع اليها بطريق التمليك والبينة الصحيحة في ذلك ان يشهد عند التسليم
ايما البنت اني انما اعطيت هذه الاشياء ابنتي عارية او كبت نسختي معلومة وشهادة
الابنة على اقرارها ان جميع ما في هذه النسختي ملك والدي عارية منه في يدي لكن
هذا يصلح للقضاء لا للاحتياط الجواز انه اشترى هذه الاشياء في حاله الصغر فهذا
الاقرار لا يجرى للاب فيما بينه وبين الله تعالى والاحتياط ان يشترى ما في هذه النسختي
بشئ معلوم ثم ان البنت تبرئة عن الثمن كذا في العادة كتحج ذميمة او حربي حربية
ثم انه في دار الحرب بمجسة اودم او نحوهما او بلامهر يحتمل ثمن المهر ويحتل السكوت
عنه وفي كل منهما يرجح ايا اعتقادهم وهو ان الحال ان النكاح في هذه الصور جائز
عندهم فوطئت او طلقت قبل ان قبل الوطئ او مات الزوج عنها فلا مهر لها
اي النكاح صحيح ولا يجب المهر هذا عند ابي حنيفة وهو قولهما في الحسينيين وانما في
الذين قلنا فلا مهر مثلها ان دخل بها او مات عنها والمتعة ان طلقها قبل الدخول
بها وهو قول الشافعي ايضا وقال نخلها مهر المثل في الحسينيين ايضا لان الخطأ
عام والنكاح لم يشترع بغير مال ولها ان اصل الحرب غير ملتزمين احكام الاسلام
جارية عليهم ولا يجرى حنفية رجع ان المهر حق الله تعالى والكافر غير مخاطب به بخلاف سائر
الاحكام فيصح النكاح لانا امرنا ان نتركهم وما يدينون ولم يجب المهر لما ذكرنا
نكحها بخبر اخر سير معين فاسما واسلم احدهما قلها هو اي المعين وفي غير المعين
قيمة الخ فيها اي في الخير يعني اذا كان المسمى خيرا او مهر المثل فيه اي الاحتزير لان الخ
عندهم مثالي لا يخل عندنا فلا يخل احدنا فاجاب القيمة يكون اعراضا عن الخ
واما الاحتزير فنن ذوات القيم عندهم كالشاة عندنا فاجاب القيمة لا يكون اعراضا
عنه فيجب مهر المثل اعراضا عن الاحتزير **باب نكاح الرقيق والكافر وقف نكاح**
الرقن الرقيق هو المملوك كلاً او بعضاً والقن هو المملوك كلاً والكتاب والحدنة والامانة

لا يجوز نكاح العبد ولا
فصل قوله في اقامته
في العاخرة وقوله انما عبد
بغير اذن مولاه فهو عاهر

[illegible]

وأم الولد باذن المولى متعلق بقوله وقف وهذه العبارة احسن من عبارة
 اكثر وهي لم يجز نكاح العبد لانه جائز لكنه موقوف ان اجاز ان المولى تفقد ان
 النكاح وان رد بطل فان نكحوا به ان بالاذن فالمهر والتفقة عليهم ان على القين
 وغيره وبموتهم يسقطان ان المهر والتفقة لنوات محل الاستيفاء والمهر على القين
 بعد العتق ان كان المهر بغير الاذن وان كان به ان بالاذن يتعلق المهر برقبته ان
 ان القين دفعا للضرر عنهما فان ذمته ضعيفة فلو لم يتعلق برقبته لتضررت
 بخلاف ما اذا تزوجت بلا اذن مولاه ودخل بها حيث لا يباع به بل يطالب
 بعد العتق كما اذا الرمي الدين باقراره قبيل ان المهر مرة فان لم يبق يد
 لم يبيع ثانيا بل يطالب بيا فيه بعد العتق لانه بيع جميع المهر وبيع غيرها ان التفقة
 مارة الا انها يجب ساعة فاعلم يقع البيع بالجميع هذا اذا تزوج العبد
 باجنية واما اذا زوج المولى امته فاختلف المشايخ فيه منهم من قال يجب
 المهر ثم يسقط لان وجوب حق الشرع ومنهم من قال لا يجب لاحتحاله وجوبه
 للمولى على عبده لاقتضائه ايجابا له عليه اقول يؤيد القول الثاني ان النص
 المفيد لوجوب المهر لا يتناول العبد وهو قوله نقه واحل لكم ما وراء ذلك ان
 ان تنفوا بما مولاكم فان هذا خطاب لارباب الاموال والعبد ليس بماك للمال
 والآخر ان المالك والمدير يسعيان في المهر والتفقة لانهما لا يجعلان النقل
 من ملك الى ملك مع بقاء الكتابة والتدبير وبكسبه عطف على قوله برقبته
 بعد ما فصل كسبه من دين التجارة فان دينها مقدم على دين المهر ان ثبت المهر
 باقرار المولى وان ثبت بالبينة ثبات المهر والامانة الغرماء في مهرها كذا في النسخة
 اي قول المولى لعبد الذي تزوج بالاذن ظلمها رجعية اجازة لان الطلاق في
 الرجعي لا يكون الا في نكاح صحيح فيكون اجازة لا قوله ظلمها او فارها ان لا
 يكونان اجازة لاحتمالهما الرذلة لان ردة هذا العقد ومشاركته يسمى طلاقا ومفارقة
 وهو اليق بحال العبد المهر او اذني فكان الحبل عليه اول والاذن للعبد

ان المهر يسقط للمهر
 على الاستيفاء
 في سطر آخر
 من المهر

في نكاح العبد
 في نكاح العبد
 في نكاح العبد

للعبد بالنكاح يتناول القامد ايضا ان كان يتناول الصحيح هذا عند ابي حنيفة
 ربه وقال لا يتناول القامد وثمة الخلاف يظهر في اثرين ذكر الاول بقوله قبيل
 لمرة ان وطهرها بغيره اذا تزوج امرأه نكاحا فاسدا ودخل بها لزم العقد
 عنده في الحال قبيل فيه فعندهما لا يطالب الا بعد العتق وذكر الثاني بقوله و
 لو نكحها ثانيا او الاخرى بعد ما ولو صححنا وقف على الاذن بغيره اذا تزوج امرأه
 نكاحا فاسدا ودخل بها بغيره الاذن عنده لا عندهما حتى لو نكحها ثانيا ونكح اخرى
 بعد ما صححها عندهما ولم يبع عنده بل وقف على الاذن تزوج عبد الله ما دونها
 مديوناتها وسائر المراه غرماءه ان غرماء العبد في مهر مثلها اما صحة النكاح
 فلا تبيتن على ملك الرقبه فيجوز تخصيصه واما المهر فلا تبيتن حكما بسبب لا
 لامرؤله وهو صحة النكاح فلا تبيتن غيره مشروع بلامهر في مثل هذه الصورة ولو تزوج
 المولى على اكثر من مهر المثل فالزائد يطالب به بعد استيفاء الغرماء كدبر النص
 مع دين المرض من زوج امته لا يجب عليه التوبة وهي ان يجلي بينها وبين زوجها
 ولا يستخبرها مصدر بوائه من لا وبوائه ان اذا حقبات له من لا والمولى وان
 لم يهره لا من لا لكن يستد اليه التوبة لتكفيه منها واذا لم يجب فحده ان الجارية
 مولاه وانما يجب لان حق المولى اقوى من حق الزوج لانه يملك ذاتها ومنافعها
 بخلاف الزوج ولو وجبت التوبة لبطل حقه في الاستخدام وحق الزوج في الوطئ
 لا يبطل بالاستخدام اذ بطل الزوج ان طهرها لكن يجب بها ان بالتوبة التفقة و
 والسكنى على الزوج لان ذلك جزء الاحتباس وحق الرجوع بعد ما ان اراد
 استخدامها بعد التوبة فله ذلك لان حقه لا يسقط بها كما لا يسقط بالنكاح وسقط
 التفقة به ان بالرجوع لانه انما جزء الاحتباس فاذا زال سقطت ولو خدمت
 بلا استخدام لال لو خدمت المولى بلا استخدام بعد التوبة لا تسقط التفقة
 عن الزوج وله اجبار عبده وامته على النكاح مع الاجبار هنا نكاحا عليها
 بلارضا هما وعندنا شافعي لا اجبارا للعبد وهو رواية عن ابي حنيفة وابي يوسف

في نكاح العبد
 في نكاح العبد

في نكاح العبد
 في نكاح العبد

رحمها الله وانما جاز لان مملوكه رقبه ويدا فملكك عليه كل تصرف فيه صيانة لملكه
 ويسقط المهر بعقل المولى امة قبل الوطئ متعلقا بالقتل هذا عند ابي حنيفة
 وقال لا يسقط اعتبار ابوتها حتى انزلها فان المقتول ميت باجله والاب حنيفة
 ان المولى ائلف المعتود عليه قبل تفرقه بوصول الزوج اليها فلا يجب عليه شيء
 ياخذ المولى كالمو باعها وذهب بها المشر من المصرا واعتقها قبل الدخول فاختار
 الرقة او غيرها بوضع لا يصل اليها الزوج والقتل جعل التلافى حق احكام الدنيا
 حتى وجب القصاص والدية والحرم من الارث كذا في الهداية والكاظم وغيرهما
 وقال صدر الشريعة لانه يحل بالقتل اخذ المهر فجوز بالحرمان اقول فيه بحث
 لان علة سقوط المهر لو كان حرمان المولى من الارث لكونه قاتلا لزم ان لا يأخذ
 المهر اذا قاتلها بعد الدخول وقد قال بعد هذا وانما قال قبل الوطئ لان بعد الوطئ
 المهر واجب في صورتين لا ان لا يسقط المهر بعقل الحرة نفسها قبل اي قبل
 الوطئ خلا فالرقة هو يقول انها فوتت المبدل قبل التسليم فيفوت المبدل
 كقتل المولى امة ولنا ان جناية المراء على نفسه غير معتبرة اصلا في احكام الدنيا
 ولهذا اذا قتل نفسه بفعل وبصل عليه وله ان للمولى الاذن في العزل لا الا
 لانه منع عن حدوث الولد وهو حق مولانا وحيت امة ومكاتبه وكذا مدبرة وام
 ولد عتقت ولو كانت تحت حر سواء كان النكاح برضا او لا فان كانت تحت
 العبد فلها الخيار ان تقاد فمعا للعار وهو كون الحرة فراسا للعبد وان كانت
 تحت الحر ففيه خلاف الشافعي نكح عبد بلا اذن فعققت النكاح وكذا الوباة
 فاجاز المشر كذا في النهاية كذا الامه اذا تزوجت نفسها بلا اذن مولانا عتقت
 فعق نكاحها لانها من اهل العارة وامتناع النفوذ حق المولى وقد زال بلا حيل لها
 لان النكاح نفذ بعد العتق وبعد النكاح لم يزد عليها ملك فلم يوجد سبب الخيار فلا
 يثبت كما لو تزوجت بعد العتق مملوكا وطئ اى الزوج الامه قبله ال قبل العتق
 فالمسمى من المهر وان كان ازيد من مهر مثلها له ان للمولى او وطئ بعده ان بعد العتق

حنيفة في المهر
 ان المهر ينفق
 على المهر
 في النكاح
 في المهر
 في النكاح
 في المهر
 في النكاح

في النكاح
 في المهر
 في النكاح
 في المهر
 في النكاح
 في المهر

العتق فلها اي المسمى للامة يعني ان تزوجت بلا اذن على الف ومهر مثلها مائة مثلا فدخل
 بها زوجها اعتقها سيدا فالالف للمولى لانه استوفى منفعة مملوكه له فوجب المبدل له
 وان لم يدخل بها حتى اعتقها فالمر لها لانه استوفى منفعة مملوكه لها فوجب المبدل لها العلم ان
 من لا يملك اعتناق العبد لا يملك تزويجه بخلاف الامه فالاب والمجد والولي والقاضي والوصي
 والمكاتب والشريك في المعايض يملكون تزويج الامه لا العبد والعبد المأذون والصبي المأذون
 والشريك لشركه عتق ان لا يملكون تزويجها ايضا من وطئ امة ابنته فولدت منه فادعاه
 ثبت نسب وهو ام ولد وعليه قيمتها لامرته اى عقرا ولا قيمة الولد سواء اذعى
 الاب شبهة او لاحد من الابن فيه او لا وانما يثبت النسب اذا كانت ملك الابن من و
 وقت العلوق اى وقت الدعوة لان الملك انما يثبت بطريق الاستناد اى وقت العلوق
 فيستدعي قيام ولاية الملك من وقت العلوق اى وقت الدعوة وذلك لان الاب ولا ية
 تملك مال الابن عند الحاجة اى صيانة نفسه لقوله عليه السلام انت وماك لا يبيك وما
 جزؤه فوجب صونه عن الضياع بمال الابن وذا يملكك جارية لتصبح فعل الاستيلاء
 اذا خلا عن الملك لفا واذا تملكها غرم قيمتها لابنه لان حاجته ليست بكاملة لانها ليست
 من ضرورات البقاء ولهذا لا يجبر ان يعطى اباه امة يستولد منها فلقام الحاجة او
 التملك وعدم الضرورة او جبا الغنم صيانة لماله ولم يجب العتق لان الوطئ وقع في
 ملكه ولم يضمن قيمة الولد لانه افلق حرا لاستناد الملك اليه قبل الاستيلاء كذا في كالا
 الجدة في الاحكام المذكورة بعد موته ان موت الاب ولو تزوجها الابن جارية اباه فولدت
 منه لم يهرام ولده لان انتقالها اليه الاب لصيانة ماله وقد صار موصونا بدونه فلا حاجة
 اليه وجب المهر لا التزامه بالنكاح لا القيمة لعدم ملك الرقبه وولده حر لان اخاه ملكه
 فعق عليه حرة قالت لمولى زوجها اعتقه عني باللف فاعتق فف النكاح وكذا لو قال جل
 تحت امة لمولانا اعتقها عني باللف فعقل عتقت الامه وف النكاح ويسقط في المسئلة
 الاولى المهر لا تحاله وجوبه على عبده ولا يسقط في انية وعند ف لا يفسد النكاح لعدم الملك
 وتحيق الخلاف ان المبدل اذا ذكر ثبت الملك بالاقضاء عندنا فصار كما لو قالت بعد مسمى

مطلقا
 في النكاح
 في المهر
 في النكاح
 في المهر
 في النكاح
 في المهر

مطلقا
 في النكاح
 في المهر
 في النكاح
 في المهر
 في النكاح
 في المهر

مطلقا
 في النكاح
 في المهر
 في النكاح
 في المهر
 في النكاح
 في المهر

بكذا ثم اعتقه عني وقول المولى اعتقت بمنزلة قوله بعته منك واعتقتك عنك فاذا ثبت
 الملك اقتضاء فسد النكاح وزفر لا يقول بالاقتضاء فلا يثبت الملك الملك فلا يثبت
 النكاح عنده وتام تحقيق الاصول والولاء لها وبمع عن كفارتها ان نوت لكونها
 معتقة ولو تركت الحرة البذل الى لا تقول بالث لم يفسد النكاح لعدم الملك والولاء
 لانه المصنف هذا عند ابي حنيفة ويحذر جهلها الله ثم فرغ عن نكاح الرقيق شرع في نكاح
 الكافر فقال اسم المتزوجان بلا شهودا وفي عدة كافر معتقد في ذلك اقر اعليه ولو
 كانا ان المتزوجان اللذان اسمهما محمد بن ابي اسلم احد الحرمين او زرافعا
 او عرضا امرهما اليها وما على الكفر فرق بينهما لعدم المحلة المحرمية وما يرجع
 الى المحل يستوي فيه الابتداء والبقاء بخلاف مله وبرافعة احد هما لان لا يفرق
 اذ برافعة احدهما لا يبطل حق الآخر لعدم التزام احكام الاسلام وليس لصاحبه
 ولاية التزامه بخلاف ما اذا اسلم لان الاسلام يعمل ولا يعمل الولد ينسب خيرا لابي
 دينان كان احدهما مسلما فالولد مسلم او كتابيا والآخر مجوسيا فهو كتابي لانه انظر له
 وهذا اذا لم يختلف الدارين بان كلون كانا في دار الاسلام او في دار الحرب او كان
 الصغير في دار الاسلام واسلم الوالد في دار الحرب لانه من اهل دار الاسلام حكما و
 اما اذا كان الولد في دار الحرب والوالد في دار الاسلام فاسلم لا يتبعه ولده ولا
 يكون مسلما اذا لا يمكن ان يجعل الوالد من اهل دار الحرب بخلاف العكس ذكره
 الزيلعي والمجوسي ومثل كالمولدين وسائر اهل الشرك شر من الكتابي اذ له دين سماوي
 دعوى ولهذا يؤكل ذبحته ويجوز نكاح نسائهم للمسلمين فكان المجوسي شر احسن
 اذا ولد بينهما ولد يكون كتابيا تبعا وفي اسلام احد الزوجين المجوسيين او امرأه
 الكتابي يعرض الاسلام على الآخر فان اسلم فهي له والا فرق بينهما بعد الاباء هذا
 احسن من قول صاحب الكفاية اذا اسلم احد الزوجين يعرض الاسلام على الآخر
 لانه يستقيم في المجوسيين اذا اسلم احدهما مطلقا يفرق بينهما بعد الاباء واما اذا
 كانا كتابيين فان اسلمت يعرض عليه الاسلام وان اسلم لم يعرض لهما يجوز تزويجهما

خلاف
 للمسلمين

في نكاح المجوسين
 في نكاح المجوسين

تزوجها للمسلم ابتداء وكذا اذا كانت كانت بية والزوج مجوسي فاسلم لما ذكرنا واباؤه
 طلاق لابي اباؤه ما يعني اذا فرق القاضي بينهما فان كان الاباء من طرف الرجل كان التزويق
 طلاقا وان كان من طرف المرأة كان فسخا لاطلاقا لان الطلاق من الرجال لا النساء ولا
 في هذا الى اباها الا للموطوعة لان غير الموطوعة فوسئت المبدل قبل تأكيد البذل فكتبه
 الرقة والمطوعة واما في صورة ابا الزوج فان كانت موطوعة فلها كل المهر والا
 ففسخه لان التزويق هنا طلاق قبل الدخول ولو كان ذلك في اسلام احد المجوسيين
 او امرأة الكتابي ثم اى في دار الحرب لم تبين حتى تحيط لنا قبل اسلام الآخر لان الا
 ليس سببا للفرقة وعرض الاسلام متعذر لعصور الولاية ولا بد من الفرقة رفعا
 للفداء فاقنا شرطها وهو مضي الحيض مقام السبب كما في حق البيز وانما قلنا او امرأة
 الكتابي لان المسلم اذا كان الزوج وهي كتابية وهما على نكاحهما اسم زوج الكتابية
 لم تبين اذ يجوز له التزوج بها ابتداء فالبعثا اولى بتأبين الدارين سبب الفرقة لا السبب
 حتى لو خرج احدهما اليها مسلما او ذميا او اسلم او عقد عقد الذمة في دارنا او سبي و
 ادخل فيها وقعت الفرقة بينهما ولو سببا معا لم تقع وعند الشافعي سببها السبي
 لا التبائن حائل في ضد الحامل فاجرت من دار الحرب اليها مسلمة او ذمية او املت
 في دار الاسلام او صارت ذمية تنكح بلاعدة بخلاف الحامل حيث لا تنكح قبل الوضع
 وجه جواز النكاح قوله فقه فلا جناح عليكم ان تنكحوهن من حيث اباح نكاح المهاجرة
 مطلقا فقيده بما بعد العدة زيادة على النص وهي نسخ كما تقرر في الاصول اريد اذ
 احدهما الى احد الزوجين فسخ عاجل للنكاح غير موقوف على الحكم وفائدة كونه
 فسخا ان عده الطلاق لا يقتضي به هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما وقال محمد
 ان كانت الرقة من المرأة فكذلك وان كانت من الزوج فطلاق والموطوعة كل المهر
 سواء كانت الرقة منها او منه لانه ناكذ بالدخول فلا يتصور سقوطه ولغيره اى
 غير الموطوعة النصف الا نصف المهر لو ارتد اى لو ارتد الزوج لان الفرقة من جهته
 قبل الدخول بوجب نصف المهر ولا شيء من المهر لغير الموطوعة لو ارتدت لان الفرقة

مطل
 تبين الدارين سبب الفرقة

فمنه

والنهي عليه والمعونة من العدة وهو اختلال في العقل بحيث يختلط كلامه فينب
مرة كلام العقل مرة كلام المجانين والتاميم وانما لم يقع طلاقهم لعدم التمييز او
العقل فيهم اذا ملك احدهما الى احد الزوجين الآخر كذا وبعضه بطل النكاح لان
المالكية تنافي ابتداء النكاح فيمنع بقاؤه ولو حررت الى المرأة زوجها المملوك
حين ملكته فطلتها في العدة او خرجت الحرة من دار الحرب سلمت ثم خرج زوجها
سما فطلتها عندئذ الغاء الى الطلاق ابو يوسف رحمه الله قال لا يقع الطلاق
في المسلمين واوقعه الى الطلاق محمد فيها واعتباره الى الطلاق والمراد عدده
بالتسليم فطلاق الحرة الى جميع طلاقها ثلثة حركات كان زوجها او عبدا وطلاق الامه
اثنان حركات كان زوجها او عبدا ويقع الطلاق بلفظ العنق بلا عكس يعني اذا قال لا
لامرأة اعتقك تطلق اذا نوى اودل عليه الحال واذا قال لامرأة طلقك لا تعتق
لان ازالة الملك اقوى من القيد وليست الاولى لازمة للثانية فلا يصح استغناء
الثانية الاولى ويصح العكس **باب ابتداء الطلاق** الطلاق نوعان صريح وكناية
الصريح عند الاصوليين ما ظهر المراد منه ظاهرا يتبين حتى صار مكشوف المراد بحيث
يسبق اليه السامع بمجرد السماع حقيقة كانت او مجازا صريح ما الى لفظ
لم يستعمل الا فيه كلفظك وانت طالق ومطلقه وطلاق قال الشاعر غابت طلاق
والطلاق عزيمه فان هذه الالفاظ لم يستعمل الا في الطلاق ويقع به الى الصريح وانما
اما قوله غابت طالق فلما قال في الهداية انه نعت فردد حتى قيل للشيخ طالقان وللثالث
طوالق فلا يحتمل العدد لانه ضمة وذكر الطالق ذكر لطلاق هو صفة المرأة لا لطلاق
هو نطلق والعدد الذي يقرن به نعت لمصدر محذوف معناه طلاقا ثلثا وتوضيحه
ما قال صاحب التوضيح ان قوله انت طالق يدل على الطلاق الذي هو صفة المرأة
لغة ويدل على التطلق الذي هو صفة الرجل اقتضاء فالذي هو صفة المرأة لا يصح
فيه نية الثالث لانه غير منفعة في ذاته وانما قلنا التعدد في التطلق حقيقة وباعتبار
عدده بعدد لازمه الى الذي هو صفة المرأة فلا يصح فيه نية الثالث وانما الذي هو صفة

صفة الرجل فلا يصح فيه نية الثالث ايضا لانه ثابت اقتضاء وبنيته صاحب التلويح
بالامر عليه وبه يظهر ان قول الزبيدي قول صاحب الهداية انه نعت فردد لا يستقيم
لان الكلام في الطلاق للمرأة لا يستقيم غيبا مثل وانما البواقي فلا تنافي للاخبار لغة
والشارع نقلها الى الاثبات لكنه لا يقطع معنى الاخبار بالكلية لانه في جميع اوضاعه
اعتبر المعاني اللغوية حتى اختار للاثبات الفاظا تدل على ثبوت معانيها في الحال
كالفاظ الماخ في غاذا قال طلقك وهو في اللغة الاخبار وجب كون المرأة موصوفة
به في الحال فيثبت الشرع الايقاع من جهة المتكلم اقتضاء ليصح هذا الكلام فيكون
الطلاق ثابتا اقتضاء فلا يصح فيه نية الثالث اذ لا عموم للمقتضى ولان نية ال
الثالث انما تصح بطريق المجاز يكون الثالث واحدا اعتبارا وتبا ولا يصح نية المجاز الا
اللفظ كنية التخصيص رجعي لقوله نعم الطلاق مرتان فاما كبحر ورواية
باحسان وقد قالوا الامساك بمعروف هو الرجعة مطلقا الى سوء نوى واحد بابا
او اكثر منه او لم ينوشيا لانه ظاهر المراد فتعلق الحكم بعين الكلام وقام مقام معناه
فاستغنى عن النية وبنيته الابانة قصد نتيجة ما علقه الشارع بانقضاء العدة فيلغو
قصده كما اذا سلم يريده قطع الصلوة وعليه سهو وكذا نية الثالث تغيير لمقتضى
اللفظ كما سبقين به فيلغو ولا يصح الى الطلاق الرجعي الارث اصلا الى في الصحة ولا في
المرض وصدق في نية الوثاق ديانة يعني اذا قال انت طالق ونوى به الطلاق عن
وثاق لم يصدق قضا لانه خلاف الظاهر والمرأة كالعائقة لا يجزئ لها ان تمكنه اذا
تسفت منه ذلك او شهد به شاهد عدل عندا لكن بعينه نية بينه وبين الله تعالى
ولو صح صريح به الى قال انت طالق عن وثاق صدق مطلقا الى لم يقع في القضا ايضا
شي لانه صريح بما يحتمل اللفظ فيصدق ديانة وقضا وفي نية العمل لم يصدق اصلا
لاديانة ولا قضا لانه لرفع القيد والمرأة غير مقيدة بالعمل كذا الى كما ذكر من الصور
في وقوع الطلاق انت الطلاق او طالق الطلاق او طالق طالق او طالق فطلقه لكن
يقع بها الى هذه الصور واحد رجعي ان لم ينو ونوى واحدة لما مر انه ظاهر المراد او شين

لا بد من ان يكون اللفظ في حيز واحد
 لا بد من ان يكون اللفظ في حيز واحد
 لا بد من ان يكون اللفظ في حيز واحد
 لا بد من ان يكون اللفظ في حيز واحد
 لا بد من ان يكون اللفظ في حيز واحد
 لا بد من ان يكون اللفظ في حيز واحد
 لا بد من ان يكون اللفظ في حيز واحد
 لا بد من ان يكون اللفظ في حيز واحد
 لا بد من ان يكون اللفظ في حيز واحد
 لا بد من ان يكون اللفظ في حيز واحد

ضرورة ويقع بثلاثة انصاف طلقتان لان ثلثة انصاف طلقة يكون طلقتهم
 ونصفا فيكامل النصف فيحصل طلقتان وقيل يقع ثلاث لان كل نصف يكامل
 فيحصل ثلث وبواحدة بالنصف اي يقع بقوله انت طالق واحدة في شتين واحدة
 ان لم يكونه صريحا او نوكا الضرب لانه لا يزيد شيئا في المضروب وان نوى وشتين
 فثلاث لانه محتمل اللفظ بهذا الذي ذكرناه كان الموطوءة في غير الموطوءة الى اذا قال
 لغير الموطوءة انت طالق واحدة في شتين ونوى واحدة وشتين يقع واحدة كواحدة
 وشتين اي كما اذا قال لغير الموطوءة انت طالق واحدة وشتين حيث يقع واحدة
 ولا يقع للشتين محتمل وان نوى مع الشتين فثلاث لانه محتمل اللفظ ويقع بشتين اي
 بقوله انت طالق شتين في شتين بنية الضرب شتان لما عرفت انه لا يزيد في المضروب
 شيئا اذا لم يكن له نية وان نوى شتين مع شتين او شتين ونوى مدخول بها وشتين
 فهي ثلث لانه محتمل اللفظ ويقع بمن اي بقوله انت طالق من هنا الى التمام
 واحدة رجعية وقال زفر بن باينة لانه وصف الطلاق بالطول كانه قال انت طالق
 طويلا ولو قال كذلك كان باينا كذا هنا قلنا لا بل وصفه بالقصر لانه اذا وقع وقع
 في الامكن كلها ونفس الطلاق لا يحتمل القصر لانه ليس يحسم وقصر حكمه يكون
 رجعيًا وقوله انت طالق بمكة وفي مكة وفي الدار تجزى يقع للحال لان الطلاق لا
 يختص بمكان ولو عني به التعليق صدق ديانة لا قضاء لان الاضرار خلاف الظاهر
 وكذا قوله انت طالق في ثوب كذا تجزى ولو نوى التعليق لا يصدق قضاء وكذا قوله
 في الظل او الشئ وقوله انت طالق اذا دخلت مكة وقوله انت طالق في دخولك
 الدار تعليق اما الاول فلا لانه علقه بالدخول واما في الثاني فلا في الظرف والفعل
 لا يصلح للظرف فيه حقيقة فيحتمل على معنى الشرط لمناسبة بينهما يكون كل منهما
 للجمع فان المظروف يجامع الظرف ولا يوجد بدونه وكذلك المشرط يجامع الشرط
 ولا يوجد بدونه والشرط يكون سابقا على المشرط وكذلك الظرف يكون سابقا على
 المظروف فتقاربا فيجاز الاستعارة وبانت اي بقوله انت طالق عدا او عدي يقع اي

لان ذكر بعض ما لا يتجوز في حيز واحد
 لان ذكر بعض ما لا يتجوز في حيز واحد
 لان ذكر بعض ما لا يتجوز في حيز واحد
 لان ذكر بعض ما لا يتجوز في حيز واحد
 لان ذكر بعض ما لا يتجوز في حيز واحد
 لان ذكر بعض ما لا يتجوز في حيز واحد
 لان ذكر بعض ما لا يتجوز في حيز واحد
 لان ذكر بعض ما لا يتجوز في حيز واحد
 لان ذكر بعض ما لا يتجوز في حيز واحد
 لان ذكر بعض ما لا يتجوز في حيز واحد

حاشا ان تعد محض فلا يتناول المرد وان نوى تمام العدد هو الثلث في الحرة والشتان
 في الامه صحيح لما تقر في الاصول ان لفظ المصدر مفرد لا يدل على العدد والثلث واحد
 اعتبارا لكونه تمام الجنس وكذا الشتان في حق الامه واما في حق الحرة فعده محضا
 فلا يصح نيتها ان انصاف الطلاق اليها اي المرأة وقال انت طالق مثلا او الى ما يجزى
 به غيرها كالمرة لقوله تعالى فخير رقبه والعنف لقوله تعالى فظلمت اعناقهم لها خاضعين
 والروح يقال يهلك روحه والبدن والجسد والزوج لقوله عليه السلام لعن الله
 الفروج على السروج والوجه يقال يا وجه العرب والرأس يقال فلان رأس النعم
 او اجزاء شابع كقصها ونشرها وفيه الطلاق جزاء لقوله ان انصاف فان اجزاء الشايع
 محتمل لسائر التصرفات كالبيع وغيره فيكون محتملا للطلاق لكنه لا يتجزى في حق الطلاق
 فيثبت في الكل ضرورة وان انصاف اليد والرجل والظهر والبطن والقلب اي لا تطلق
 اذ لا يعتبرها عن الكل فان قيل اليد والقلب مجزئان عما عداهما فليجمع لقوله تعالى
 اي ليد وقوله عليه السلام على اليد ما اخذت وقوله تعالى فانه انم قلبه وقوله تعالى
 ما اتيت بين قلوبهم اي بينهم ولهذا قال تعالى ولكن الله انبىهم اجيب بانهم يعرف
 اسمهم استعمال لغة ولا عرفا وانما جاء على وجه الندرة حتى اذا كان عند قوم
 يعرفون به عن الجمل فوقع به الطلاق اي عضو كان ذكره التلويح ويقع بنصف طلقة
 او ثلثها وفاعل يقع المفتر قوله الاتي واحدة يقع اذا طلقها بنصف التلويح
 او ثلثها وقعت واحدة وكذا كل جزء شابع لان ذكر بعض ما لا يتجزى كذكر كل وقع
 ايضا بقوله انت طالق من واحدة الي شتين او ما بين واحدة الي شتين واحدة
 واي ثلث اي يقع بقوله انت طالق من واحدة الي ثلث او ما بين واحدة الي ثلث شتان
 هذا عند اي حنيفة فان الغاية الاولى عنده تدخل تحت التلويح الثانية وعندهما
 يدخل الغايتان حتى يقع في الاولى شتان وفي الثانية ثلث وعند زفر لا يدخل الغايتان
 حتى لا يقع في الاولى شيء وفي الثانية يقع واحدة ويقع بثلثة انصاف طلقتين ثلث
 لان نصف الطلقتين طلقة واذا جمع بين ثلثة انصاف يكون ثلث طلقتين ضرورة

الطلاق عند الصبح لوجود المعلق به وصح في الثاني اي في قوله في غدة العدة يعني اخر
 النهار ومراده في الغصة واما ديانة فيصدق فيها هذا عند ابي حمزة واما
 عندهما فلا يصدق فيها قضاء ويصدق ديانة وفي انت طالق اليوم عند اوعد
 اليوم يعني الاول ويلغو الثاني يعني تطلق في الصورة الاولى في اليوم ويلغو
 ذكر الغد وفي الثاني تطلق في الغد ويلغو ذكر اليوم فانه اذا ذكر في وقت حكمه
 تعليقا او تحجرا فلا يحتمل التغيير بذكر الثاني لان المعلق لا يقبل التحجير والعجز لا
 يقبل التعليق بخلاف ما اذا قال انت طالق اليوم اذا جاء غدا حيث لا يقع
 قبل الغد لانه تعلق بمجي غدا فلا يقع قبل وذكر اليوم لبيان وقت التعليق
انت طالق واحدة او لا او مع موتي او مع موتك لغو اما الاول فلان الوصف
 متى قرئ بالعدد كان الوقوع بذكر العدد كما سياتي فيكون الشك داخلا في الايقاع
 فلا يقع واما الثاني فلا يضاف الطلاق الى حالة منافية له لان موته ينافي
 اهليته الايقاع وموتها ينافي بحلية الوقوع ولا بد منها كذا انت طالق قبل ان
الزواج او اسس وكنكها اليوم لانه يضاف الطلاق الى وقت لم يكن ما لكاله
 فيه فلغا كما اذا قال لها انت طالق قبل ان اخلق او قبل ان تخلقي او طلقك
 وانا صبي او نائم بخلاف ما اذا قال انت حر قبل ان اشر بك وانت حرام
 وقد اشتراه اليوم حيث يعتق عليه لا قرار له بالحرية قبل ملكه الا يترك ان من
 قال لعبد الغيرة عتقه مولاه ثم اشتراه يعتق عليه لا قلنا ذكره الزيلعي وان
 حكمها قبل امس وقع الا ان لم يسهه الى حالة منافية ولا يمكن تصحيحه
 اخبارا عن طلاق نفسه ولا عن طلاق غيره لانها فيها فتعتين الانشاء
 ولا قدرة له على الاسناد فتعتين الانشاء في الحال قال انت طالق قبل
 موتي شهرين او اكثر ومات قبل مضي شهرين لم تطلق لان قضاء الشرط وان
 طلق لوجود الشرط ولا ميراث لها لان العدة قد تنقض شهرين بثلاث
 حيض كذا في الخبر بدلالة الجامع الكبير قال انت طالق ما لم اطلقك او متى

في قوله في غدة العدة يعني اخر
 النهار ومراده في الغصة

ن بعده

او متى لم اطلقك او متى ما لم اطلقك وسكت طلقت لانه اضاف الطلاق الى زمان
 حال عن التطبيق وقد وجد حين سكت فان متى صرح في الوقت كونه من ظروف
 الزمان وما ايضا يستعمل فيه ولو قال انت طالق ان لم اطلقك لا اي لا تطلق بك
 بالسكوت بل بمقتضى النكاح حتى يموت احدهما قبل ان تطلق فيقع الطلاق قبل الموت
 لان الشرط لم يتحقق واذا ما بلائيه كان عنده فمقتضى حكمها وان يوي
 الوقت او الشرط فذلك لاحتمال اللفظ كلاً منهما وفي قوله انت طالق ما لم اطلقك
 انت طالق تطلق بالافرة معناه اذا قال ذلك الموصول والعكس ان يقع شتان
 ان كانت مدخولها وهو قول زفر لانه اضاف الطلاق الى زمان حال عن التطبيق
 وقد وجد ذلك وان كان قليلا وهو زمان اشتغاله بالطلاق قبل ان يفرغ منه وجه
 الاستحسان ان زمان البر غير داخل في اليمين وهو المقصود به ولا يمكن تحقيقه الا باخراج
 ذلك القدر عن اليمين واصل الخلاف فيمن حلف لا يلبس هذا الثوب وهو لا يلبس
 ويخو ذلك كما سياتي وفي قوله انت طالق يوم الزواج فتكفي للاحتمال بخلاف
 الامر باليد اعلم ان اليوم اذا قرئ بفعل ممتد يراى به النهار واذا قرئ بفعل
 غير ممتد يراى به مطلق الوقت لان ظرف الزمان اذا تعلق بالفعل بلا لفظ فيكون
 معيارا لقوله صمت السنة بخلاف صمت في السنة فاذا كان الفعل ممتدا كالامر
 باليد كان المعيار ممتدا فيراد باليوم النهار واذا كان غير ممتد كوقوع الطلاق كان
 المعيار غير ممتد فيراد باليوم مطلق الوقت وتام تحقيقه في التلويح وقد اوضحنا
 في جوابه وفي انت طالق شتين مع عتق سيدك فاعتق سيدك له (الزوج) او
 الرجعة يعني رجل تزوج امه غيره فقال لها هذه العبرة فاعتقها المولى وطلق شتين
 وكان الظاهر ان لا يملك الزوج الرجعة لان الشتين في حق الامة كالثالث لكنه
 يملكها لان اعتاق المولى شرط للتطبيق ولا ينافي فيه لفظ مع لانه يستعمل في معنى بعد
 كقوله نعم فان مع العسر يسرا فيقدم عليه فيقع الطلاق وهي حرة فلا يكون تمام
 طلاقها شتين بل ثلثا فيملك الرجعة بعد الشتين ولو علق على البناء للمنفول

فطلقت

عنقها وطلقها يحيى العدة يعني قال المولى اذا جاء العدة فانت حرة وقال الزوج اذا
 جاء العدة فانت طالق شتين محجاء العدة لا اي ليس له الرجعة لان وقوع الطلاق
 مقارن لوقوع العتق فيقع الطلاق وهي امة بخلاف المسئلة الاولى فان العتق
 هنا مقدم رتبة كما عرفت وعند محمد عليك الرجعة لان العتق اسرع وقوعا لكونه
 رجوعا الى الحالة الاصلية وهو امر حسن بخلاف الطلاق فانه ابغض المباحات
بل تعد كالحرة بالاتفاق لاحتياط نكاح المراء بانما ان يقول الزوج انا منك باني
او عليك حرام ان نوي لابانامك طالق وان نوي لان الطلاق لازالة العتق وهو
 فيها دون الزوج ولو كان لازالة الملك وهو عليها لانها مملوكة له والزوج ما كان يخلو
 الابانة لانها لازالة الوصلة وهي مشتركة بينهما وبخلاف التحريم لانه لازالة الحلق
 وهو ايضا مشترك فصحت اضافتها اليها ولا تصح اضافة الطلاق الا اليها وانما لم يذكر
 ما قال في الوقاية ولا طلاقه بعد ما ملك احدهما صاحبه او شققت كفتا بما ذكر
 قبيل باب ابقاء الطلاق ان احدهما اذا ملك الآخر بطل النكاح فانه اذا بطل
 لم يجزئ الوقوع ويقع بان طالق هكذا يشير بطلن الاصبح بعد متعلق ببيع
 المقدار المنصور الى المنصوب من الاصبح وبيع بما ذكر مشيرا بظهور بعد المضموم
 فانه اذا اشير بالاصبح المنصور فالعادة ان يكون بطن الكف في جانب الخطاب
 فيعبر عنه المنصور واذا عقد الاصبح يكون بطن الكف في جانب العاقد فيعبر
 عنه المضموم اعتبارا بطريق الخطاب وعرفهم وبيع بان طالق باني او اسد
 الطلاق او المحنة او الحب او طلاق الشيطان او طلاق البدعة او طلاق الجحيم
 لا يجزئ او كالف او ملاء البيت او تطلقه شديدة او طويلة او عريضة بلانية
 ثلاث يشمل ما اذا لم ينو عددا او نوي واحدة او شتين وهذا في الحرة وامان
 الامة فشتان بمنزلة الثلث ولم يذكره كفتا بما مر مرارا واحدة بانية فاعل يقع
 القدر في اول المسئلة يعني اذا وصف الطلاق بصرب من الزيادة او الشدة
 كان بايثا لانه وصف بما يجتمعه فيكون هذا الوصف لتعيين احد المحتملين ويقع

هذا هو الوجه في ان الطلاق لا يقع الا في الحرة وامان الامة فشتان بمنزلة الثلث ولم يذكره كفتا بما مر مرارا واحدة بانية فاعل يقع القدر في اول المسئلة يعني اذا وصف الطلاق بصرب من الزيادة او الشدة كان بايثا لانه وصف بما يجتمعه فيكون هذا الوصف لتعيين احد المحتملين ويقع

ويقع بها اي بنية الثلث ثلث كما مر انها تمام الجنس فيجتمعا اللفظ فيجعل عليها بالنية
 قال لغير الموطوءة انت طالق ثلثا ومعنى ان الثلث وقال الحن البصري اذا قال
 انت طالق ثلثا وقعت واحدة واذا قال اوفقت عليك ثلثا تطلقات وقعت
 لانها تبين بقوله انت طالق لا اية عدة وقوله ثلثا يصادفها وهي اجنبية فصا كما
 لو عطف بخلاف قوله اوفقت عليك ثلثا تطلقات ولنا انه متى ذكر العدد كان
 الوقوع بالعدد كما سبغ بخلاف العطف وهذه العبارة احسن من عبارة الوقاية
 والكنز لان فيها اشارة الى الخلاف المذكور بخلافها كما لا يخفى على الناظر فيها فليست
 وان فرق اي الطلاق لغير الموطوءة بان قال انت طالق واحدة وواحدة او انت
 طالق طالق او انت طالق انت طالق باني بالاول لا اية عدة لكونها غير موطوءة بها
 ولم ينع الثانية لانها الحلق وبيع اي الطلاق بعدد قرن به اي بالطلاق لانه
 يقع اذا قال انت طالق واحدة يقع الطلاق بواحدة لا بان طالق لان صدر
 الكلام موقوف على ذكر العدد فلا يفيد الحكم قبل كما تقرر في الاصول فلو مات قبل
 ذكر العدد لم قال قوله انت طالق فلم يقع الطلاق قيد بموتها اذ يموت الزوج قبل
 ذكر العدد يقع واحدة لانه وصل لفظ الطلاق بذكر العدد في موتها وذكر العدد
 حصل بعد موتها وفي موت الزوج ذكر لفظ الطلاق ولم يتصل بذكر العدد فيبقى
 قوله انت طالق وهو عامل بنفسه في وقوع الطلاق الا يري انه لو قال لامرأته
 انت طالق يريد ان يقول ثلثا فاخذ رجل فاه فلم يقبل شيئا بعد ذكر الطلاق يقع
 واحدة لان الوقوع بلنظ لا بقصده كذا في معراج الدراية ويقع في غير الموطوءة
 بواحدة اي انت طالق واحدة وواحدة او قبل واحدة او بعد واحدة طلقة واحدة
 اما الاول فظاهر واما البواني فلان الواحدة الاولى فيها وصفت بالقبلية فلما وقعت
 لم يبق للثانية محل ويقع بواحدة اي انت طالق واحدة قبلها واحدة او بعد واحدة
 ومع واحدة او معها واحدة طلقتان شتان اما الاول فلان القبلية صفة انية
 لا اتصالا بخلاف الكتابة فاقضى ابقاها في الماضي وابتاع الا في الحال كذا في الايقاع

هذا هو الوجه في ان الطلاق لا يقع الا في الحرة وامان الامة فشتان بمنزلة الثلث ولم يذكره كفتا بما مر مرارا واحدة بانية فاعل يقع القدر في اول المسئلة يعني اذا وصف الطلاق بصرب من الزيادة او الشدة كان بايثا لانه وصف بما يجتمعه فيكون هذا الوصف لتعيين احد المحتملين ويقع

في الماضي ايقاع في الحال فيقترنان فيقترنان واما الثاني فلان البعدية صفة الاولى فاقطع
ايقاع الواحد في الحال وايقاع الاخر قبل هذه فيقترنان واما الثالث والرابع
فلان مع القرآن ويقع بان دخلت الدار فان ^{طال} واحدة وواحدة طلقة واحدة ان
دخلت الدار لان المعلق بالشرط كالمنجز عند وقوعه وفي المنجز يقع واحدة اذ لا يقع
لثاني والثالث محال فلذا بنا وان آخر الشرط وقال غير الموطوءة انت طالق وطالق
ان دخلت الدار فنتان لان الجرائن يتعلقان بالشرط دفعة فيقترنان كذلك
وفي الموطوءة فتان في كل ما لبنا اننا التكالج بوجود العدة هذا هو المحل لهذه العبارة
وقد وقعت في الوقاية غير محال قال امرأتني طالق وله امرأتان او ثلث تطلق واحدة
وله اي للزوج خيار التعيين هو الصحيح احراز عما قبل يقع على كل واحدة منهن
طلاق والصحيح هو الاول ذكره الزيلعي في اخر باب الايلاء من طلق امرأته قبل الدخول
ثلاثا وقعن لان قوله انت طالق ثلاثا ايقاع لمصدر محذوف تقديره طلاقا ثلاثا
فيمن جله وليس قوله انت طالق ايقاع على حدة كذا في الاختيار لا يقال النص
قد ورد في الدخول بها حيث قال حة تنكح زوجها غيره لانا نقول قد تفرغ في الاصول
ان العبرة لعوم اللفظ لا بخصوص السبب ولا دلالة النص على الدخول الزوج
الاول لو قال لثانية الاربع يمكن تطليقة طلقت كل واحدة تطليقة وكذا لو قال
يسكن تطليقتان او قال ثلث او اربع الا ان يكون قسمه كل واحد بينهما فطلق
كل واحدة ثلثا ولو قال يسكن خمس تطليقات يقع على كل واحدة طلاقا فكذا
اي ثمانية تطليقات فان زاد عليها طلقت كل واحدة ثلثا كذا في الخاتمة **وكتابت**
وهي عند الاصوليين ما ما استمر المراد به حقيقة كان او مجازا وهي الهاتقان موضع
له في اللطلاق واحتمل وغيره فلا يقع بها الطلاق الا بالنية او دلالة الحال لانها لم توضع
واحد غيره وجب التعيين بالنية او دلالة التعيين كحال المذكرة الطلاق وحال
الغضب وهو ان ما لم يوضع ثلثة اقسام ذكر الاول بقوله اما صاحب للجواب
عن سؤال المرأة الطلاق فقط ان لا يكون رد الكلامها ولا سبها ولا شتمها كما عندنا ما

في قوله انت طالق

في قوله انت طالق

فانه يحتمل ان يراد به اعتدتي نعم الله تعالى او يعني عليك او اعتدي من النكاح فاذا نوى
الاعتداد من النكاح نال الابهام ووجب بها الطلاق بعد الدخول اقتضا كما قال
طلقتك او انت طالق فاعتدي وقبل الدخول بها جعل سفارا عن الطلاق لانه
سببه الجمله وان لم يكن سببا سببا ويجوز استعارة الحكم لسببه اذا اختص به
السبب به كما تفرغ في الاصول استبرأ رجلك فان الاستبراء يستعمل بمعنى الاعتداد
لانه تفرغ بما هو المقصود بالعدة فكان بمنزلة ويجتمل الاستبراء ليطلقها في حال
فراغ رجها اي تفرغ في برائة رجلك لا طلقك انت واحدة اي انت واحدة عند قولك
او منفردة عندك ليس لي معك غيره ويجتمل ان يكون نفعا لمصدر محذوف ولاجرة
باعتبار واحدة عند عامة المشايخ لان عوام الاعراب لا يفرقون بين وجوه
الاعراب ففيه احتمال الجواب عن سؤال الطلاق لا الرد والستة امرتك بيدك
اي عملك بيدك كما في قوله تعالى وما امر فرعون برشيده ويجتمل اداة الامر باليد
في حق الطلاق كما سياتي اختار اي اختار نفسك بالفراق في النكاح او اختار
نفسك في امر آخر فانها لا يصلح ان للرد والشم فكونان جوابا لسؤال الطلاق
ومراد منها من ان لفظة كان وفي الاخرين يقع قوله امرتك بيدك اختار لا تطلقا
المرأة ما لم تطلق نفسها كما سياتي في الباب الذي يليه وذكر الثاني بقوله واما
صالح للجواب عن سؤال الطلاق والرد لسواها كما خرجي اي من عندي لا في طلقك
او اخرجي ولا تطلي الطلاق وكذا اذ هي قومي واما تقع ما من القناع وهو
الخيار اي استشري لا في طلقك او القناعة بما رزقك الله تعالى مني من امر المعيشة
ولا تطلي الطلاق وكذا الخيري واستبرأ واما اعزني فمن الغيرة اي اختار الغيرة
لا في طلقك او لزوجك او لك وقيل اعزني وهي من العزوبة وهي الخيرة عن الزوج
او بمعنى البعد عني لا في طلقك او لزيارة امك ولا تطلي الطلاق تزوجي ابني الزواج
اي لا في طلقك او اطلبي النساء اذ الزوج مشرك بين الرجل الرجل والمرأة ولا تطلي
الطلاق احق بامك اي لا في طلقك او لا في اذنتك ولا تطلي الطلاق حبلك على غاربك

وقال اقمي

الغائب ما بين السام والعنف اذ هي حيث ثبت لاني طلقك او لانا تطلبي
 الطلاق ويمنهاه سرحك ولذا لم يفر بالذكر لا سبل لي عليك لا تكاح بيني وبينك
لاملك لي عليك احتمالها للطلاق ظاهر واما احتمال الرد فلان كلاً منها محذور للشكاح
 فلا يكون طلاقاً بل كذا كما سبانه فوجب الحل على الرد بالبلغ وجه ومرادها من
 ان لغة كان وذكر الثالث بقوله واما صالح للجواب والشم خلية برية بنية
باين فارقتك حرام احتمالها للطلاق ظاهر واما احتمال الشم فليجوز ان يراد
 خلية عن الخير لا حباً لك برية عن الطلعات والى ما مد بنية بنية باين كلاً ما معنى
 المنقطعة اي منقطعة عن كل رتبة او عن الاطلاق الحنة فارقتك منارفة
 صورته حرام العجبة والعشرة ثم ان الاحوال ايضا ثلث حال الرضا، وحال
 مذكرة الطلاق بان شأني طلاقها اوبسأني اجنبي وحال الغضب في الرضا
 لا يقع الطلاق بشئ منها الا بالنية للاحتمال والقول له مع بيته في عدم النية في حال
 مذكرة الطلاق يقع الطلاق بالصالح للجواب والرد بالنية لانه لما احتل الجواب
 والرد ثبت الادنى بدون النية وهو اكره لانه ابناء ما كان على ما يكون كان واذا وجدت تعين
 الجواب ويقع الطلاق بالباقيين وهما القسم الاول الصالح للجواب فقط و
 الثالث الصالح للجواب والشم بدورها اي بلا نية اما الاول فلان الحال حال
 الجواب فحل عليه بدلالة الحال فصار طلاقاً وكذا الثالث لان الحال لا يصلح
 للشم فتعني الجواب وفي حال الغضب يقع الطلاق بالصالح له اي للجواب فقط
 بلا نية لانه يصلح للطلاق الذي يدل عليه الغضب ولا يصلح للرد والشم ويقع
 بالباقيين وهو القسم الثاني الصالح للجواب والرد والثالث الصالح للجواب والشم
 بها اي بالنية لانه لما احتل الجواب وغيره اجتمع اليها ما يبرح الجواب وهو النية
 وتطلق المرادة بالثالث الاول يعني اعندي استبرئ رجلك انت واحدة واحدة
 رجعية اما اعندي فلان حقيقة الامر بالحساب ويجعل ان يراد اعندي نعم الله
 تعالى او نعم عليك او اعندي من النكاح فاذا نوى الاخير زال الابهام ووقع به الطلاق

لغة ساه

الطلاق بعد الدخول اقتضاء كانه قال انت طالق فاعندي وقبل الدخول جعله
 مستعاضاً عن الطلاق لانه سبه ويجوز استعاضة الحكم للثب اذا كان الحكم محققاً به
 كما تقر في الاصول والطلاق مقفب للرجعة واما استبرئ فلانه يستعمل بمعنى
 الاعتداء لانه يخرج بما هو المقصود بالعدة فكان بمنزلة ويجعل الاستبراء بطلانها
 في حال فراغ رجها اي تقر في براءة رجك لا طلقك وامانت واحدة فلانه يجعل ان
 يراد به انت واحدة عند قومك او منفردة عندك ليس لي معك غيرك ونحو ذلك
 وان يكون نقلاً لمصدر محذوف اي انت طالق طلقة واحدة وقدر ان عوام
 الأعراب لا يفرقون بين وجود الأعراب فاذا زال الابهام بالنية كان دالاً على الصريح
 لا عاملاً بوجهه والصريح يقف الرجعة ولا يصح في هذه الثلث نية الثلث
 لان قوله انت طالق ثبت اقتضاء في اعندي واستبرئ رجك ومضمر في قوله
 انت واحدة ولو كان مضمر حالم يقع به الا واحدة فاذا كان مقضي او مضمر اولي
 ان لا يقع به الا واحدة فان قبل المصدر لما كان مضمر في قوله انت واحدة وجب
 ان يصح نية الثلث قلنا التخصيص على الواحدة بنافي نية الثلث كذا في الكافي
وتطلق بغير ثمن الفاظ الكتابات طلقة واحدة باينة وان نوى ثنتين اما
 البيونة فلانها لم يكن كتاباً عن مجرد الطلاق بل عن الطلاق على وجه البيونة و
 واما امتناع ارادة الثنتين فلما تقر ان الطلاق مصدر لا يجمل محض العدد
 ويصح نية الثلث في غير الموطوعة غير ثمن الكتابات الا احسار له لما سألني في الباب
 الذي يليه ان الاختيار لا يتنوع وهذا الاستثناء لا بد منه ولم يقع في الكفر قال اعندي
 ثلثا ان قال اعندي اعندي ونوى اي قال نويت بالاول طلاقاً وبالباقي
 حياً صدق في القضاء لانه نوى حقيقة كلامه وان لم ينو اي قال لم انو به اي
 بالباقي شيئاً فثبت لانه لما نوى بالاول الطلاق صار الحال حال مذكرة الطلاق
 فتعني الباقيان للطلاق فلا يصدق في نفي النية ليست لي بامرأة يعني ان قول
 الزوج لامرأته ليست لي بامرأة وكذا قوله لها انما لست لك بزوج طلاقاً باين ان

ان نواه وقال لا يكون طلاقا لانه في النكاح وهو لا يكون طلاقا بل كذا يكون الزوجية معلومة فصار كما لو قال لم اتزوجك او سئل هل لك امرأة فقال لا ونوى الطلاق لا يتبع فكذا هنا ولان هذه الفاظ تصلح لانكار النكاح وتصلح لانشاء الطلاق الا يرى انه يجوز ان يقول ليست لي امرأة لاني طلقها كما يجوز ان يقول ليست لي امرأة لاني ما تزوجها فاذا نوى به الطلاق فقد نوى بحتم لفظ فيصح كما لو قال لا نكاح بيني وبينك طلاقا واحدا فحلها ثلثا صارت ثلثا وقال لا يكون الا واحدة لان الواحدة لا يتصور ان تكون ثلثا ولان الواحدة تكون ثلثا بانضمام الثلثين فيحل على هذا تصحیح الكلام طلقها رجعة فجعلنا فقال قبل الرجعة جعلت ذلك الطلاق بائنا صار بائنا وعند محمد لا يكون بائنا لانه قصد تغيير المشرع وهو ابطال ولا الرجعة بعد ثبوتها فيلغو ولها انه ما لك للطلاق بوصف البيونة ابتداء لو جود الحاجة اليه فيصح الحاق هذا الوصف به تصحیح تصرفه وتخصيلا لغرضه وانما قال قبل الرجعة لما قال في المحيط هذا اذا كان قبل الرجعة لانه لو راجعها ثم قال جعلها بائنة لانه لا يصح اتفاقا لانه بالرجعة ابطال عمل الطلاق فتعذر به جعلها بائنة الصرح بالحق بالصرح اي اذا قال انت طالق انت طالق او قال انت طالق وطالق تطلق شتين وهو ظاهر والصرح بالحق البائن اي اذا اباها ثم قال انت طالق يقع الطلاق لانه قال الله تعالى فلا جناح عليهما فيما افدت به يعني الخلع ثم قال فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وانما للتعقيب مع الوصل فيكون هذا انصاعا وقوع الثالثة بعد الخلع الذي هو طلاق باين وقد حقق هذا في التلويح واوضحناه في حواشيه فمن اراد فليرجع ثم والباين بالحق الصريح يعني اذا قال للموطوءة انت طالق ثم قال انت باين يقع الطلاق البائن لا البائن اي لا يلحق البائن البائن الا اذا كان معلقا بان قال ان دخلت الدار فانت باين ثم قال انت باين ثم دخلت الدار في العدة فانها تطلق اما لحق البائن الصريح فظاهر لان التبدل الحكم باق ببقاء العدة واما عدم لحق البائن البائن فلا مكان

في قوله لا يكون طلاقا لانه في النكاح وهو لا يكون طلاقا بل كذا يكون الزوجية معلومة فصار كما لو قال لم اتزوجك او سئل هل لك امرأة فقال لا ونوى الطلاق لا يتبع فكذا هنا ولان هذه الفاظ تصلح لانكار النكاح وتصلح لانشاء الطلاق الا يرى انه يجوز ان يقول ليست لي امرأة لاني طلقها كما يجوز ان يقول ليست لي امرأة لاني ما تزوجها فاذا نوى به الطلاق فقد نوى بحتم لفظ فيصح كما لو قال لا نكاح بيني وبينك طلاقا واحدا فحلها ثلثا صارت ثلثا وقال لا يكون الا واحدة لان الواحدة لا يتصور ان تكون ثلثا ولان الواحدة تكون ثلثا بانضمام الثلثين فيحل على هذا تصحیح الكلام طلقها رجعة فجعلنا فقال قبل الرجعة جعلت ذلك الطلاق بائنا صار بائنا وعند محمد لا يكون بائنا لانه قصد تغيير المشرع وهو ابطال ولا الرجعة بعد ثبوتها فيلغو ولها انه ما لك للطلاق بوصف البيونة ابتداء لو جود الحاجة اليه فيصح الحاق هذا الوصف به تصحیح تصرفه وتخصيلا لغرضه وانما قال قبل الرجعة لما قال في المحيط هذا اذا كان قبل الرجعة لانه لو راجعها ثم قال جعلها بائنة لانه لا يصح اتفاقا لانه بالرجعة ابطال عمل الطلاق فتعذر به جعلها بائنة

في قوله لا يكون طلاقا لانه في النكاح وهو لا يكون طلاقا بل كذا يكون الزوجية معلومة فصار كما لو قال لم اتزوجك او سئل هل لك امرأة فقال لا ونوى الطلاق لا يتبع فكذا هنا ولان هذه الفاظ تصلح لانكار النكاح وتصلح لانشاء الطلاق الا يرى انه يجوز ان يقول ليست لي امرأة لاني طلقها كما يجوز ان يقول ليست لي امرأة لاني ما تزوجها فاذا نوى به الطلاق فقد نوى بحتم لفظ فيصح كما لو قال لا نكاح بيني وبينك طلاقا واحدا فحلها ثلثا صارت ثلثا وقال لا يكون الا واحدة لان الواحدة لا يتصور ان تكون ثلثا ولان الواحدة تكون ثلثا بانضمام الثلثين فيحل على هذا تصحیح الكلام طلقها رجعة فجعلنا فقال قبل الرجعة جعلت ذلك الطلاق بائنا صار بائنا وعند محمد لا يكون بائنا لانه قصد تغيير المشرع وهو ابطال ولا الرجعة بعد ثبوتها فيلغو ولها انه ما لك للطلاق بوصف البيونة ابتداء لو جود الحاجة اليه فيصح الحاق هذا الوصف به تصحیح تصرفه وتخصيلا لغرضه وانما قال قبل الرجعة لما قال في المحيط هذا اذا كان قبل الرجعة لانه لو راجعها ثم قال جعلها بائنة لانه لا يصح اتفاقا لانه بالرجعة ابطال عمل الطلاق فتعذر به جعلها بائنة

فلا مكان جعله خبرا عن الاول وهو صادق فيه فلا حاجة اليه جعل انشاء لانه اقتضاء ضرورة حتى لو قال عنيت به البيونة الغليظة او الحرة الغليظة ينبغي ان يعتبر ويثبت به الحرة الغليظة لانها ليست بثابتة في المحل فلا يملك جعل اخبارا عن ثبات فيجعل انشاء ضرورة ولهذا يقع المعلق كما ذكر اذا لم يكن جعل خبر الصحة التعليق قبل وعند وجود الشرط اي محل للطلاق فيقع كذا في الكافي وغيره اقول قولهم حتى لو عنيت به البيونة الغليظة المحل يدل قطعاً على انه اذا اباها ثم اباها ثم قال في العدة انت طالق ثلثا يقع الثلث لان الحرة الغليظة اذا ثبت بحجة النية بلا ذكر الثلث لعدم ثبوتها في المحل فلان ثبت اذا صرح بالثلث اولى وبدل عليها ايضا ان الصريح يلحق البائن لان قوله انت طالق ثلث صريح بلارب ومغنى قولهم انت طالق ثلثا يفيد البيونة الغليظة انه يفيد الحرة الغليظة والفرقة الكاملة لا البيونة الغليظة المستفادة من الكتابات طلق امرأته قبل الدخول ثلثا ثلثا وقعن لان قوله انت طالق ثلثا يقع لمصدر محذوف تقديره طلاقا ثلثا فيقعن جملة وليس قوله انت طالق يقع مع حدة كذا في الاختصار قول يظهر ان ما نقل عن المشكلات انه ان طلق امرأته ثلثا قبل الدخول لا يقع لان الآية نزلت في حق الموطوءة باطل محض منشاء الفعل عن القاعدة المقررة في الاصول ان خصوص سبب النزول غير معتبر عندنا خلافا للشافعي باب التفريق اذا قال لامرأته طلق نفسك او امرئك بيدك او احضاري بيوك بهما اي بالقولين الاخيرين الطلاق فيدبر لانهما من كتابات الطلاق فلا يعلن بلانية لم يصح رجوعه الى لا يملك الزوج عزها لانه تملك لا توكل لا متناعه في حق نفسها وتقيدها مجلس علمها فان كانت سمع بعينه مجلسها ذلك والا فمجلس بلوغ الخبر اليها فان ظلمت في المجلس صح والا فلا اذ للجنة حيا المجلس باجماع الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين وان وصليته طالع الى المجلس وسبانه بيان ان شاء الله تعالى اذا اراد على قوله طلق نفسك واخوانه استثناء من قوله تقيده مجلس علمها مع ثبت او شيا

ثبت

وادانيت او اذا ما شئت امامتي وميتما فلا تهما لعموم الاوقات كانه قال في ال
 وقت شئت فلا يقتصر على المجلس واما اذا ما كانا واما ما فانهما ومتى سواء عندهما
 واما عنده فيستعملان للشرط كما يستعملان للظرف لكن الامر صار في يدنا فلا يخرج
 باليك وفي طلق صرتك او طلق امرائي عكسها يعني اذا قال لامرأته طلق
 صرتك او قال لاجنبي طلق امرائي صح الرجوع لانه توكيل محض لا يشترط تمليك
 ولم يقيد بالمجلس كما هو حكم التوكيل الا اذا قيد بالمشية في لم يصح الرجوع و
 يقتصر على المجلس وقال زفر هو الاول سواء لانه توكيل كالاول وعامل لغيره
 وذكر المشية لا يكون عاملا لنفسه ومالك لان التوكيل يتصرف عن مشية سول
 ذكره الموكل او لا فصار كالوكيل بالبيع اذا قال له بعد ان شئت ولنا ان المأمور
 يصلح وكلا ومالك لان التوكيل من يتصرف براءى غيره والمالك من يتصرف براءى
 نفسه سواء تصرف فيه لنفسه او غيره فاذا قال له طلقها ان شئت كان تمليك لانه
 فوض الامر اليه راية والمالك هو الذي يتصرف عن مشية واما التوكيل فمطلوب
 منه الفعل شاء او لم يشاء وقوله لان التوكيل يتصرف عن مشية المحق قلنا المراد
 بالمشية مشية ثبت بالصيغة وما ذكر من المشية ليست كذلك وانما نشأت
 من عدم القدرة على الالتزام وكلامنا في موجب الصيغة فان لم ينو في الاول
 متعلق باول الكلام يعني اذا قال الزوج طلقني نفسك فان لم ينو شيئا او نوى
 طلقه واحدة فطلقت نفسها الى المجلس وقت طلقه رجعية لانه فوض اليها
 الصريح ولو نوى ثلثا فطلقت ثلثا وقصنا ان الثالث لانه امر بالتطبيق لغة فقط
 مصدرا هو اسم جنس فيقع على الادنى مع احتمال الكل كسائر اسماء الاجناس وقوله
 اختارت ان اختارت نفسها بان قالت اخترت نفسي بانت بواحدة والقياس ان
 لا يقع به شيء وان نوى الزوج الطلاق لانه لا يملك الا بقاء هذه اللفظة حتى لو قال
 اخترتك من نفسي واخترت نفسي منك لا يقع شيء لكنهم اتخسروا الاجماع الصحابة
 ووجه وقوع البائن ان اختيارها نفسها انما يكون بثبوت اختصاصها بها وهو

وهو في البائن اذ في الرجعي يمكن الرجوع من جمعها بلا رضاها اوقات اختار نفسي
 والقياس ان لا يقع به شيء لانه مجرد وعيد او جمل لانه مشترك بين الحال والاستقبال
 فلا تطلق بالنكاح كما اذا قال طلقني نفسك فقالت انا اطلق نفسي وجه الاحتياط
 ان هذه الصيغة غلب استعمالها في الحال كلف كلمة الشهادة واداء الشاهد الشهادة
 فيكون حكاية عن اختيار في القلب بخلاف قولها انا اطلق نفسي اذا لا يمكن ان
 يجعل حكاية عن تظلمها في تلك الحالة لانه فعل اللسان ولم يوجد فيها ولم يصح فيه
 الثالث ان لا تطلق ثلثا وان نوى الزوج لان الاختيار لا يتنوع لانه بني عن الحس
 وهو غير ممكن متنوع الى العطفة والحفة كالطلاق بخلاف البيونة وقوله انت
 طالق معنى شئت او نحوها اي متى شئت وادانيت او اذا ما شئت لا يقتصر على المجلس ولا يجرى
 الرجوع ولا يرد الامر برة بل تطلق المرأة نفسها متى شئت اما الاولان فلا
 واما الثالث فلا تملكها الطلاق في الوقت الذي شئت فلا تمليك قبل المشية
 ليرتد بالرد ولا تطلق نفسها الا واحدة فقط لانها نعم الايمان لا الافعال فيملك
 التطبيق في كل زمان لا تطبيقا بعد تطبيق وفي قوله طلقني نفسك او انت طالق
 كلما شئت تطلق المرأة نفسها الى الثالث لان كلما يفيد عموم الافعال بالتفريق
 لانها تفيد عموم الافراد دون الاجتماع ولا تطلق المرأة نفسها بعد زواج اخر لان
 التعليق ينصرف الى الملك القائم فلا يتناول الملك الحادث بعد زواج آخر وقوله
 انت طالق حيث شئت وابن شئت لا تطلق حتى تشاء وبقيت بالمجلس لان حيث
 وابن من سماء المكان والطلاق لا يتعلق بالمكان حتى اذا قال انت طالق في الشام
 تطلق الآن فيلغو ويبقى ذكر مطلق المشية فيقتصر على المجلس بخلاف الزمان
 فان له تعلقا به حتى يقع في زمان دون زمان فوجب اعتباره خصوصا كما لو قال
 انت طالق غدا او عموما كما لو قال في اي وقت شئت وفي قوله انت طالق كيف شئت
 يقع قبل المشية طلقه رجعية لانه يقتضيه اللفظ فان شئت ان قالت شئت بآية
 اولثا ونواه الى الزوج الى قال نويت ذلك وقع ذلك بثبوت المطابقة بين مشيتها

او اذا ما شئت امامتي وميتما فلا تهما لعموم الاوقات كانه قال في ال

بينهما

وارادته وان اختلف بينهما بان ارادت ثلثا والزوج واحدة او بالعكس فرجعية
لان تصرفها الفاعل عدم الموافقة فبقي ابقاء الزوج وان لم يوافق الزوج فاشاءت
اي يعتبر مشيئتها جارية على موجب النية وفي قوله انت طالق كم ثبت او ما ثبت ظلت
نفسها ما شئت في المجلس لانها يستعمل العدد فقد فوض اليها ان عدد شئت
وان قامت من المجلس بطل لان هذا الامر واحد وخطاب في الحال فيقتضي الجواب
في الحال وان ردت ارادة لانه عليك فيقبل الرد وفي قوله انت طالق من ثلث ما ثبت
تطلق ما دورها اي واحدة وثنتين دون الثلث وعندهما تطلق ثلثا ايضا ان شئت
لان ما يحكم في العموم ومن قد يستعمل للتميز فيجعل على تجسيم الجنس كما اذا قال كل من
طعمني ما شئت او طلق من شئت من شئت وله ان من حقيقة في الله التبعض
وما في التعميم فيعمل بها وفيما استشهد به ترك التبعض لدلالة اظهار السماحة
اولعموم الصيغة وهي المشية حتى لو قال من شئت كان على الخلاف ثم لما ذكر المجلس
اراد ان يبين ما يختلف به وما لا يختلف فقال والمجلس انما يختلف بقيامها
ان كانت قاعدة او دأبها ان كانت قائمة او شرعها في قول او عمل لا يتعلق
بما مضى من تفويض الطلاق فجلوس القائمة وانكاه القاعدة وقعود المتكئة ووعا
الاب للمشورة وشهود شهودهم ووقف دأبها هي رآيتها لا يقع بقطع المجلس لان
كلامها يوجب الرأي فيتعلق بما مضى ولا يكون دليلا على الاعراض بخلاف الصرف
والسم لان المبطل هناك الافتراق لا عن قبض دون الاعراض وفلكها كبيرها ومن
دأبها كبيرها حتى لا يتبدل المجلس بجري النكاح ويتبدل المجلس بسير الدأب فان
سيرها ووقوفها مضاف اليها رآيتها وسير النكاح ووقوفها غير مضاف اليها رآيتها
نافذة فاشترط في وقوع الطلاق ذكر النفس من احدهما اي الزوج والمرأة لانه عرف
بالاجماع وهو في المفردة بذكر النفس من احدهما فلو قال اختارني فقلت احضرت بطل
ولم يقع به الطلاق لانقاء الشرط الا ان يتصادقا على اختيارها اي اختار النفس قال
تاج الشريعة في شرح الهداية اعلم ان كون ذكر النفس شرطا اذا لم يصدق فيها الزوج انها

انها اختارت نفسها ما اذا صدقها وقع الطلاق بتصادقها وان خرج الكلام منهما
بجلا او بقول الزوج اختاري اختارة فيقول المرأة اخرت فان ذكر الاختار كذكر
النفس لان ثمة الوحدة تنبئ عن الاتحاد واختارها نفسها هو الذي يتحد تارة و
بغيره اخرى بان قال لها اختارني نفسك بما شئت او بثلث فطلبها ولو تلمزها
اي ذكر لفظه اختارني ثلث مرات فقالت اخرت اختارني او قالت اخرت
الاولى او الوسطى او الاخرة فثلث اما وقوع الثلث في الاولى فيقول اي حبيبة
رج وقالوا تطلق واحدة لان ذكر الاولى ونحوه ان كان لا يبين من حيث الافراد
فيعتبر فيما يبين وله ان هذا اوصف لعموم لان المجتمع في الملك لا ترتيب فيه كالمجتمع
في المكان والكلام للترتيب والافراد من ضروره فاذا الفا في حق الاصل لفا
في حق البناء فبقي قوله اخرت فيقع الثلث على ان ما ذكرنا ثانيا بدلالة الحال
لانه صار جوابا لكل ما فوض اليها بلانية من الزوج لدلالة التكرار عليه اذا لا
في حق الطلاق هو الذي يتكرر ولو قالت في جمل جواب اختارني ثلثا
طلقت نفسي او اخرت نفسي بطلقة فبانية اي بانث بواحدة لان العاقل
فيه تجسيم الزوج لا ابقاعها كذا في المبسوط والجامع الكبير والزيادات وشرح
الجامع الصغير لقاضي حان وجامع الفقه وكذا اعترض على قول الهداية
في فلهي واحدة بلك الرجعة بانه غلط وقع من الكاتب والصواب لا بلك الرجعة
لان المرأة انما تنصرف حكما للتفويض والتفويض بطلقة بانه كونه من الكنايا
فيملك الابانة لا غير فقبل فيه روايتان احدهما وقوع واحدة رجعية لان لفظها
صريح ذكر ما صدر الاسلام في الجامع الصغير والآخر وقوع البانث وهذا صحيح
وبما مر في يدك البانث متعلق بقوله الا في يقع في بطلقة او اختارني بطلقة فاختارت
نفسها يقع رجعية لانه جعل الاختار اليها كانه بطلقة وهي مفعلة للرجعة كما
فان قيل قوله امرك بيدك او اختارني بغيره فلا يجوز صرفها عنها الى غير
اجيب بانه لما قرنه بالصريح علم انه اراد الرجوع كما لو قرن الصريح بالبانث في قوله
الرجعي ما

انت طالق باين حيث يقع البائن وبامر بك الباء بتعلق بقوله الا اني بعين ونوى
الثالث فقلت اخبرت نفسي بواحدة او بمره واحدة بعين الى الثالث لان الاختيار
يصلح لجواب الامر باليد لكونه عليك كالتيخير والواحدة صفة الاختيار فصارت
لانها قالت اخبرت نفسي بمره واحدة وبه يقع الثالث اوقالت في جواب قوله امر
بيدك طلقت نفسي واحدة واخبرت نفسي بتقليد يقع بالثمة كما مر ان المعبر
تفويض الزوج لا ابتاعها فيكون الصفة المذكورة في التفويض مذكورة في الجواب
ضرورة الموافقة ولا يدخل الليل في امر بك اليوم وبعد غد يعني اذا قال لا
امر بك اليوم وبعد غد لا يدخل فيه الليل حتى لا يكون لها الخيار بالليل لان كل
واحد من اليومين ذكر مفردا واليوم المفرد لا يتناول الليل وبرهانه امر اليوم
باختيار الزوج رد امر اليوم لا الامر بعد غد يعني ان ردت الامر في يومها بطل
الامر فيه وكان امرها بيدك بعد غد لانه لما ثبت انها امران لا انفصال وفيها ثبت
لها الخيار في كل من الوقتين على حدة فبرهانهما لا يرد الاخر ويدخل الى الليل في
قوله امر بك اليوم وهذا اذ لم يتخلل بين الوقتين وقت من جنسهما لم يتناول
الامر فكان امرا واحدا وتخلل الليلة لا يفصلها لان القوم قد يجلسون للمشورة
فيجمع الليل ولا ينتطح مشورتهم ويحكم بجلستهم وبرهانه امر اليوم باختيار الزوج
رد امر بعد حتى لم يبق لها الخيار في الغد كما مر انه امر واحد فلا يبق لها الخيار بعد
الرد كما اذا قال لها امر بك اليوم فردته في اول النهار لا يبق لها الخيار في اخره
قال طلق نفسك فطلقها ثلثا ان نواها الى الزوج الثالث وقعت والاى وان لم ينو
ثلثا سوا لم ينوا صلا او نوى واحدة ورجعية ولغائية الشين لان قوله طلق معنا
افعلى طلاقا والطلاق لفظ فردة تجمل الواحد الاعتبارى وهو الثالث لانه تمام الى
الجنس كما مر لا العدد الحصى وهو ثلثا كذا الى كما بلغونية الشين يلفوا ايضا قولها
اخبرت نفسي في جواب طلق نفسك حيث لا يقع به الطلاق لانه ليس من الفاظه ويقع
بابث نفسي رجعية لانها قالت في جواب طلق نفسك وليس لها ابتاع البائن بل مطلق

فطلقها

بل مطلق الطلاق فبطل مطلق الابانة في قولها ابنت نفسي وبق مطلق الطلاق وهو
رجعي امرت بالثالث اى قال الزوج لها طلق نفسك ثلثا فطلقت واحدة فواحدة
لانها ملك ابتاع الثالث فتملك ابتاع الواحدة ضرورة لان من ملك شيئا ملك كل جزء
من اجزائه ولغائيه اى اذا قال لها طلق نفسك واحدة فطلقت ثلثا لا يقع شيء
عند ابي حنيفة رجوع وعندهما فطلق واحدة امرت بالبائن او الرجعي فقلت اى
قال لها الزوج طلق نفسك واحدا باثنا فقلت نفسي واحدا رجعي او
قال لها الزوج طلق نفسك واحدا رجعي فقلت نفسي واحدا باثنا فقلت نفسي
ما امر به الزوج ويلفوا ما وصفت لان الزوج فوض اليها ذات الطلاق مع الوصف
وانها انت بذات ما فوض اليها وخالف في الوصف فصارت مخالفة في الوصف
موافقة في الاصل ولا يجوز ابطال الاصل بالوصف فيقع الاصل ويستحق الوصف
الذي ذكر الزوج ولا يقع الطلاق بطلق نفسك ثلثا ان شئت لو طلقت واحدة
ولا يقع بعكس ايضا وهو ان يقول طلق نفسك واحدة فطلقت ثلثا اما الاول
فلان معناه ان شئت الثالث فصارت مشية الثالث شرط الوقوع الثالث لان
مثل هذا الكلام يفهم منه البناء على ملكية واذا بنى عليه تبين ان الشرط مشية
الثالث فلم توجد الا مشية الواحدة واجزاء الشرط لا تنقسم على اجزاء المشروط
فلا يقع شيء بخلاف المرسله وهي المسئلة المتقدمة لانه ملكها الثالث هناك ولم يعلق
وقوعها بمشية الثالث فلها ان توقع بعض ما ملكت ولو قالت في هذه المسئلة
شئت واحدة واحدة وواحدة فان كان بعضها متصلا ببعضه طلقت ثلثا
دخل بها اول لان مشية الثالث قد وجدت والطلاق لا يقع الا بمشية الطلاق
الثالث ومشيئها لا توجد الا بعد الفراغ من الكل فوجدت مشية الثالث وهي في نكاح
فبات ثلثا جمل وان كانت بعضها متصلا عن بعض بان سكنت عند الاول او
او الثانية ثم شأت الباقي لا يقع شيء اذ لم يوجد مشية الثالث لكون السكوت فصلا
واما الثاني فالتدوير هنا قول ابي حنيفة وعندهما يقع واحدة وهذا بناء على ما تقدم

وجه الاحتكان انها ليست في حق نفسها اذ لا يعلم ذلك الا من جهرتها فيقبل قولها
كما في حق العدة والوطئ لكفرها شاهدة في حق ضررها بل منكره فلا يقبل قولها في
حقها فقل في النهاية عن شرح الطحاوي ان هذا ليس بجري على عموم بل هذا فيما
اذ كذبها الزوج في قولها حضت واما اذا صدقها يقع الطلاق عليها جميعا فيحكم
بالطلاق بعد الدم ثلثة ايام من اولها يعني اذا رأت الدم لم يقع الطلاق
حتى يسهل ثلثة ايام لان ما ينقطع دونها لا يكون حضا فاذا تمت ثلثة ايام حكم
بالطلاق من حين حاضت لانه بالامتناع عرف انه من الرحم فكان حضا من الا
وبان حضت الى اذا قال ان حضت حصة فان طلق تطلق اذا ظهرت
لان الحصة بالهاء هي الكاملة منها وكما لها بانتهائها وذلك بالظهور وبان حضت
يعني اذا قال ان حضت يوما فانت طالق تطلق اذا غربت الشمس في اليوم
الذي تصوم فيه ثمانية ايام ان اليوم اذا قرن بفعل مئة يراد به بياض النهار
بخلاف ما اذا قيل ان حضت ولم يقبل يوما لانه لم يقدر بمعيار وقد وجد
التصوم بركنه وهو الامساك وشرطه وهو انتهاء والنية علقى طلقه بولادة
ذكر وطلقت بانتي يعني اذا قال لامرأته اذا ولدت علما فانت طالق وحلة
واذا ولدت جارية فانت طالق شتين قولها ولم يعلم الاول طلقت
واحدة قضاء وشتين نكاحا اي احتياطا وانقضت العدة بالآخر من الولد بن
فانها لو ولدت الغلام او لا وقعت واحدة وتنقض عتدها بوضع الجارية ثم
لا يقع به اخرى لانه حال انتضاء العدة ولو ولدت الجارية او لا وقعت طلقتان
وتنقض عتدها بوضع الغلام ثم لا يقع شيء آخر بامراته حال انتضاء العدة
فاذا يقع في حال واحدة وفي حال ثنتان فلا يقع الثانية بالشك والاولى
ان ياخذ بالنتين احتياطا حتى لو كان الزوج طلقها واحدة قبل البت
واراد ان يزوجها قبل آخر فالاحوط ان لا يزوجها لانه ان يكون ولادة
الجارية او لا علقى الثلث شتين يعني الثلث ان وجد الثاني في الملك يشمل ما

يشمل ما اذا وجد في الملك او وجد الثاني فيه فقط مثل ان يقول ان كنت زيدا
وبكرات طالق ثلثة فانت فانت وانقضت عتدها كملت زيدا ثم تزوجها فكلت
بكر اذ هي طالق ثلث والاولا يشمل ما اذا لم يوجد شيء منها في الملك او وجد الاول
فيه لا الثاني وذلك لان صحة الكلام باسلية الحكم لكن الملك بشرط حال التعليق
لبصر الجراء غالب الوجود يستحيى به الحال فيصح البين فيشرط عند تمام الشرط
ايضا ليشمل الجراء لانه لا ينزل الا في الملك والحال فيما بين ذلك حال بناء البين
فيستغنى عن قيام الملك اذ بقاؤه محتمل وهو الزمة علقها هو اي الزوج الثلث
او مولى الامة العلق بالوطئ فقال الزوج ان وطئت بك فانت طالق ثلثا وقال
المولى الامة ان وطئت بك فانت حرة فاولج الى ادخل الحشفة في التقى النكاحا
طلقت المرأة وعنت الامة لوجود الشرط وليت بعد الابلاج ولم يخرج بعد
وقوع الثلث فلا عقر وهو المثل وقيل هو مقدار اجرة الوطئ لو كان الزنا
حلالا لانه بالث عليه اي على كل من الزوج والمولى ولم يصير به الى بالث مراجعا
في الطلاق الرجعي لان الجماع ادخل الزوج في الزوج ولم يوجد ذلك بعد الطلاق و
العلق لان الادخال لا دوام له حتى يكون له وانه حكم الابتداء ولهذا وحلف
لا يدخل دابته الا ضيبل وهي فيه لا يباح باسائها فيه بل يجب العقر عليه في
الاول ويصير مراجعا في الثاني بالابلاج ثانيا لوجود الجماع فيه حقيقة بعد ثبوت
الحرمه لكن الحدة لا يجب نظرا الى اتحاد المجلس والمقصود وهو قضاء الشهوة فاذا
امتنع الحدة للشبهة وجب المهر لانه يجب نظرا مع الشبهة قال ابن طالق ان شاء الله
متصلا او مات قبل ذكر الشرط لم يقع الطلاق اما الاول فلان التعليق بشرط
لا يعلم وجوده بغير مصدر الكلام ولهذا الشرط ابتصالي واما الثاني فلان الكلام
خرج بالاشتاء عن ان يكون ايجابا والموت ينافي الموجب لا المبطل وان مات
الزوج قبل الشرط وقع الطلاق اذ لم يتصل بكلام الشرط قال انت طالق ثلثا
وثلثان شاء الله اذ انت حرة وان شاء الله فله طلقت المرأة وعنت العبد

الاحتكان

وقالا لا تطلق ولا يعق لان التكرار شايع في كلامهم فيجعل عليه نصيحاً لكلامه
 فلا يبطل اتصال الشرط وله ان اللفظ الثاني لغو اذا لا ينفذ فوق ما ينفذ الاول
 ولا وجه كونه تأكيداً للفصل بالواو فيمنع المعطوف عن اتصال الشرط به فيقع
 كذا ان شاء الله انت طالق فانه تطلق عند ابي حنيفة ويحذرهما وتعليق عند
 ابي يوسف رج له ان المبطل متصل بالاجاب فيبطل حكمه كما لو اخر ولها ان المو
 لا ارتباط الجملتين هو الفاء فاذا انتفى انتفى الارتباط فيبقى قوله انت طالق منجزاً
 بخلاف تأخير الشرط فانه مجتزأ يتوقف عليه صدر الكلام وبانت طالق بمسبة
 الله فله او بارئ او محبته او برهانه لا اي لا تطلق لانه تعليق بما لا يوقف عليه
 كقوله ان شاء الله اذا لبا، لا التصاق وفي التعليق التصاق الجزاء بالشرط و
 واصافها الى اضافة المذكورات من المشية وغيرها الى العبد عليك منه اي من
 العبد كاشاً فلان اواراد او احب ارضى فيقتصر على المجلس فان علم العبد
 في المجلس وشاء وقع الطلاق وقوله انت طالق بامره او حكمه او قضائه او اذنه
 او علمه او قدرته تجزئ بغيره الطلاق في الحال سواء اضيف اليه ثمة او الى العبد
 اذير اذ بطل الحكم التخيير عما كقولك انت طالق بحكم القاضي وان قال باللام
 اي انت طالق لمسية الله اولامه او حكمه الح يوقع الطلاق في الكل ان في الوجوه
 العشرة كلها سواء اضاف الى الله تعالى او الى العبد لانه لتعليل كانه اوقع وعمل
 كقوله انت طالق لدخولك الدار وان قال بنى اي انت طالق في مشية الح فان
 اضاف اليه ثمة لا يقع الطلاق في الوجوه كلها لان في جميع الشرط فيكون تعليقاً
 بامر موجود ولا يلزم القدرة لان المراد منها التقدير وقد يقدّر شيئاً ولا يقدّر شيئاً
 حتى لو اراد به صفة تؤثر على وفق الارادة يقع في الحال وان اضاف الى العبد صح عليك
 في الاربع الاول فيقتصر على المجلس كما مر تعليقاً في غير ما وهي الستة الباقية فالحاصل
 ان اللفاظ عشرة اربعة منها للتمليك وهي المشية واحوانها وستة ليست للتمليك
 وهي الامر واحوانه والكل على وجهين اما ان يضاف الى الله تعالى او الى العبد وكل

هذا هو الوجه في قوله انت طالق
 ان قوله انت طالق لا يقع في الوجوه
 العشرة كلها سواء اضاف الى الله
 تعالى او الى العبد لانه لتعليل كانه
 اوقع وعمل كقوله انت طالق لدخولك
 الدار وان قال بنى اي انت طالق في
 مشية الح فان اضاف اليه ثمة لا يقع
 الطلاق في الوجوه كلها لان في جميع
 الشرط فيكون تعليقاً بامر موجود ولا
 يلزم القدرة لان المراد منها التقدير
 وقد يقدّر شيئاً ولا يقدّر شيئاً حتى
 لو اراد به صفة تؤثر على وفق الارادة
 يقع في الحال وان اضاف الى العبد صح
 عليك في الاربع الاول فيقتصر على المجلس
 كما مر تعليقاً في غير ما وهي الستة
 الباقية فالحاصل ان اللفاظ عشرة اربعة
 منها للتمليك وهي المشية واحوانها وستة
 ليست للتمليك وهي الامر واحوانه والكل
 على وجهين اما ان يضاف الى الله تعالى او
 الى العبد وكل

وكل وجه على وجه ثلثة اما ان يكون بالياء او باللام او بنى بانت طالق ثلثة الاثنان
 يقع واحدة وبالواحدة يقع شتان وبالثلاث يقع ثلث لان الاستثناء تكلم بالياء
 بعد الشياء فشرط صحته ان يبقى وراء المستثنى شيء ليس من كلامه حتى لو قال انت
 طالق ثلثة الاثنان مطلق ثلثة لانه استثنى جميع ما تكلم به فلم يبق بعد الاستثناء شيء
 ليحكم به الا بان تكلمها عليك اي طالق فكيف عليها في عدة البائين اي لا تطلق امرأته
 الجديدة فيما اذا قال للتي تحته ان تزوجت عليك امرأة فالتى امرت زوجها طالق وه
 فطلق التي معه ثم تزوج اخرى وهي في العدة لان الشرط لم يوجد لان التزوج عليها
 ان يدخل عليها من تنازعها في الفراش وتزاجها في القسم ولم يوجد سأل المرأة
 الطلاق فقال الزوج انت طالق حسن تطليقة فقالت المرأة ثلث يكتفي فقال
 الزوج ثلث لك والباقي لصواحبك وله ثلث نسوة غير ما تطلق المحاطة ثلثاً لا
 بحرية اصلها كذا في واخوات المهر الشهد **باب طلاق الفارس من حاله**
 الهالك مبتداه خبره قوله الاتي فانه بالطلاق كمرخص بحج عن اقامته نصالحه خارج
 البيت فمن يقيها في البيت وهو يشك في لا يكون فارساً لان الانسان قلما يخلو عنه
 هو الصحيح ومن يارزح في الحمار به او قدم ليعمل بمصاص او رجم ومن المشايخ
 من قال اذا قدم للمصاص لا يكون فارساً لان المعنوي مندوب اليه بخلاف الرجم وعمل
 الاول الاعتماد ذكره الزيلعي او ركب بسعية فانكسرت وجب عليه طلاق او اوجبه
 اليه ويبقى في فيه والمعتق والمنلوج مادام يزداد ما لم يرض فان صار قد بدا
 ولم يزد فهو كالصحيح في الطلاق وغيره والمرأة في جميع ما ذكر كالرجل حتى لو باشرت
 سبب الفرة كخيار البلوغ وخيار العتق والتمكين من ابن الزوج والارتداد او بعد
 ما حصل لها ما ذكر من المريض وغيره يرثها الزوج لكونها فارة ذكره الزيلعي والحاصل
 كالصحيح فان اخذ الطلاق المطلق فهي كالمريضة لان هلاكها لا يبطل ما لم يخل
 الطلاق كذا في الكافي فانه بالطلاق ولا يقع تبرعه الا من الثلث علواً بانها بلا رضاها
 حتى لو رضيت لم يكن الزوج فارساً ومات الزوج ولو بعير ما ذكر من المرض والمبارزة
 اي محاربة

هذا هو الوجه في قوله انت طالق
 ان قوله انت طالق لا يقع في الوجوه
 العشرة كلها سواء اضاف الى الله
 تعالى او الى العبد لانه لتعليل كانه
 اوقع وعمل كقوله انت طالق لدخولك
 الدار وان قال بنى اي انت طالق في
 مشية الح فان اضاف اليه ثمة لا يقع
 الطلاق في الوجوه كلها لان في جميع
 الشرط فيكون تعليقاً بامر موجود ولا
 يلزم القدرة لان المراد منها التقدير
 وقد يقدّر شيئاً ولا يقدّر شيئاً حتى
 لو اراد به صفة تؤثر على وفق الارادة
 يقع في الحال وان اضاف الى العبد صح
 عليك في الاربع الاول فيقتصر على المجلس
 كما مر تعليقاً في غير ما وهي الستة
 الباقية فالحاصل ان اللفاظ عشرة اربعة
 منها للتمليك وهي المشية واحوانها وستة
 ليست للتمليك وهي الامر واحوانه والكل
 على وجهين اما ان يضاف الى الله تعالى او
 الى العبد وكل

حينئذ يبيح الله
 الطلاق
 بغيره وضع محله

ونحوهما بان يقتل المريض او يموت بمرض آخر وهي العدة توث بهذا في البائن
 واما في الرجعي فنث منه مطلقا اذا مات وهي في العدة لبقاء الزوجية بينهما
 فانها التيب لا يثربا في مرض موة فان الزوج قصد ابطاله فث عليه قصده
 بتأخير عمده الى ان انقضاء العدة لدفع الضرر عنها ولهذا يثربا هو اذا ث
 بخلاف البائن لان التيب وهو النكاح قد زال كذا ثرت طالبة رجعي طلق
 ثلث لان الطلاق الرجعي لا يثربل النكاح ولهذا جعل له وطئها ولا يحرم به الميراث
 فلم يكن بسواها اياه راضية بطلان حقها وكذا لو طلقها واحدة بائنة وكذا
 ثرت مائة قبلت ابن زوجها يعني ابا ان المريض امراته فقبلت ابن زوجها
 لا يمنع قبيلها الارث اذا البسوة وقعت بائنة لا بتقبيلها بخلاف ما اذا ثرت
 بالتقبيل فانها لا ثرت وكذا ثرت من لا عنها او الى منها فيه الى في المرض اما
 الاول فهو اذا قذف امراته فهو صحيح ثم لا ينع في المرض فلها ارث وكذا اذا قذف
 في المرض فان هذا ملحق بتعليق الطلاق بفعل لابد للمرأة منه كما سياتي اذا
 اذ لابد لها من الخصومة لدفع العار عن نفسها واما الثاني فهو اذا حلف
 في مرض موة ان لا يقرها اربعة اشهر فلم يقرها حتى مضت المدة ووقعت
 البسوة ثم ماتت ثرت المرأة ولو الى في صحته وباتت به بالايلة في مرضه لا
 الى لا ثرت امراته وان كان الايلة ايضا في المرض ثرت لان الايلة في معنى تعليق
 الطلاق بمضي اربعة اشهر خالية عن الوقاع فيكون ملحقا بالتعليق ثم
 يحج الوقت وسيتاني بيانه بخلاف الجأزه متعلق بقوله كمرض يحرج يكون
 من صفت القتال او حرم او حجب لقصاص او رجح او حصر فان المطلقه لا ثرت
 لان الإهلاك ليس بغالب فيها كذا لا ثرت المحتلعة في مرضه ونجاسة احسانها
 فيه ومن طلق ثلثا بامر ثم مات في العدة لانها راضية بطلان حقها والتأخير
 كان كحقها ولا يثربا وكذا لا ثرت من طلق ثلثا لا بامر ثم صح الزوج من مرضه ثم ثرت
 في العدة عاتة لا يكون فآر لانه لما صح تبين انه ليس بمرض المرض ولهذا يعتبر تبرعاً

في مرضه او يموت بمرض آخر وهي العدة توث بهذا في البائن
 واما في الرجعي فنث منه مطلقا اذا مات وهي في العدة لبقاء الزوجية بينهما
 فانها التيب لا يثربا في مرض موة فان الزوج قصد ابطاله فث عليه قصده
 بتأخير عمده الى ان انقضاء العدة لدفع الضرر عنها ولهذا يثربا هو اذا ث
 بخلاف البائن لان التيب وهو النكاح قد زال كذا ثرت طالبة رجعي طلق
 ثلث لان الطلاق الرجعي لا يثربل النكاح ولهذا جعل له وطئها ولا يحرم به الميراث
 فلم يكن بسواها اياه راضية بطلان حقها وكذا لو طلقها واحدة بائنة وكذا
 ثرت مائة قبلت ابن زوجها يعني ابا ان المريض امراته فقبلت ابن زوجها
 لا يمنع قبيلها الارث اذا البسوة وقعت بائنة لا بتقبيلها بخلاف ما اذا ثرت
 بالتقبيل فانها لا ثرت وكذا ثرت من لا عنها او الى منها فيه الى في المرض اما
 الاول فهو اذا قذف امراته فهو صحيح ثم لا ينع في المرض فلها ارث وكذا اذا قذف

تبرعاً من جميع المال وكذا اذا اقربا الدين لا يقدم عليه غرضاً، الصحيح تصادق عليه
 ثلث الصحة ومضى العدة او ابانها بامر فاقترلتها او وصي فلها الاقل منه ومن الارث
 الا قال لها في مرضه كنت طلقك وانا صحيح فانقضت عدتك فصدة ثم اقر لها
 بمال او وصي لها به او ابانها بامر في مرضه فاقترلتها او وصي ثم مات فلها الاقل منه
 ومن ميراثها منه اذا علق المريض طلاقها بفعل اجنبى او محج الوقت والتعليق و
 والشرط الى والحال انهما في مرضه او علق طلاقها بفعل نفسه وبهما الى التعليق و
 الشرط في المرض او الشرط فقط فيه او علق طلاقها بفعلها ولا بد لها منه كالاكل والشرب
 وكلام الابوين وقضا، الذين واستبانه وبهما في المرض او الشرط فقط فيه وجوا
 اذا قوله ورثت المرأة تكون الزوج فآر في غير هذه الصور المذكورة لال
 لا ثرت المرأة وهو ما اذا كان التعليق والشرط في الصحة في الوجه كلها او كان التعليق
 في الصحة فيما اذا علقه بفعل الاجنبى او محج الوقت او كيف ما كان اذا علقه بفعلها
 الذي لها منه بد فانها لا ثرت في هذه الصور اعلم ان هذه المسئلة على اربعة اوجه اما
 ان علق الطلاق محج الزمان او بفعل اجنبى او بفعل نفسه او بفعل المرأة وكل
 وجه على وجهين اما ان يكون التعليق في الصحة والشرط في المرض او كانا في المرض اما
 الوجهان الاولان اعني ما اذا علقه محج الزمان او بفعل الاجنبى فان كان التعليق
 والشرط في المرض ورثت للمرأة وان كان التعليق في الصحة والشرط في المرض لم ثرت
 واما الوجه الثالث وهو ما اذا علقه بفعل نفسه فنث كيف ما كان اذا وجد الشرط
 في المرض سواء كان التعليق في الصحة او في المرض وكان الفعل تمامه منه بد او لانه
 صار قاصداً بابطال حقها بالتعليق والشرط او بالشرط وحده لان الشرط شرطاً بالعدة
 لان الوجود عنده فصار متمتعاً به من وجه صيانة لحمها واضطاراره لا يبطل حق غيره كالثالث
 مال الغير حال الاضطارار او النوم واما الوجه الرابع وهو ما اذا علقه بفعلها فان كان
 فصلها منه بد لم ثرت مطلقاً سواء كان التعليق والشرط في المرض او كان التعليق في الصحة
 والشرط في المرض لانها راضية بالشرط والرضا به يكون رضا بالشرط ابانها في مرضه و

وقد دخل بها فصح فمات او بانها فارقت فماتت فمات الزوج لم يترث اما في الاول
فلان النكاح لما تحللت بين الطلاق والموت نكاحا ليس بفارز واما في الاول الثاني فلان
المرأة بارتدادها بطلت اهلية الارث لان المرتدة لا يرث احدا فاذا اسلمت بعده لا تكن
عود السب قال لها ان مرضت فمات طالق ثلثا كان فارزا حتى اذا مرض ومات فيه
ترث قالت لزوجها المريض طلقني فطلقها ثلثا وترث لان مدلول طلقني طلب الطلاق
الرجعي ولا يلزم من الرضا به الرضا بالثلث فاذا اتى بها الزوج كان فارزا وترث
المرأة قال آخر امرأة تزوجها طالق ثلثا فترث امرأته ثم اخرها لم مات الزوج ط
طلقت المرأة الاخرى عند تزوج فلما بعث الزوج فارزا فلا ترث المرأة عنده وعند
طلقت عند الموت فبعث فارزا وترث المرأة لان الاخيرة لا تحقق الا بعد تزوج غيرها
بعد ما وذلك بتحقيق بالموت وكان الشرط متحققا عند الموت فبقصر عليه وله ان الموت
معروف وانصافه بالاخيرة من وقت الشرط ثبت فكان الشرط مستندا **باب الرجعة**
هي استدامة النكاح في العدة الى ابتداء النكاح على ما كان ما دامت في العدة فان النكاح
قائم فيها لقوله تعالى فاسكنوهن مما سكوتكم عليه من غير ما ملأ اذانكم من النكاح الذي كنتم
تعهدون به ولا جناح عليكم ان تنكحوهن من قبل ان ينفصلا منكم انما ينكحون النساء في العدة
اعادة الزايل فيدل على شرعية الرجعة وشرطية بناء العدة لان الاستدامة انما يتحقق
ما دامت العدة باقية اذ الملك باق في العدة فابعد انقضاءها يجوز رجعتكم وبما
يجوز حرمة العاصرة من الوطئ وغيره على ما مر وفيه خلاف الشافعي فان الرجعة
عنده لا يكون الا بالقول فلا يجوز عنده الوطئ قبل الرجعة بالقول ونصح اي الرجعة فيما دون
الثلث من طلقه وطلقتين وهذا في الحرة والثلثان في الامه كالثلث في الحرة وقدر
مرارا وان ابنت المرأة عن الرجعية فان الامر بالامساك مطلق في مثل التقادير و
وتدب اعلامها اي اعلام الزوج اياها بالرجعة لانه لو لم يعلمها لربما تقع المرأة في المعصية
لانها قد تزوجت بنا على زعمها ان الزوج لم يراجعها وقد انقضت عدتها وبطلت في الزوج
الثاني فكانت عاصية وزوجها الذي اوقعها فيه سببا بترك الاعلام ولكن مع ذلك
لوم يعلمها صحت الرجعة لانها استدامة للنكاح وليست بانشاء فكان الزوج برجعة

برجعة متصرفا في خالص حقه وتصرف الانسان في خالص حقه لا يتوقف على علم الغير
فان قيل كيف يكون عاصية بغير علم اجيب بانها اذا تزوجت بغير سؤال فقد تركت الله
التي ثبت فوقعت في المعصية لان التقصير جاز من جهتها وتدب الاشرار ايضا احرا
عن التراجع وعن الوقوع في مواقع الترهل لان الناس عرفوه مطلقا فيتهم بالعمود
معها وان لم يشهد صحت وتدب ايضا عدم دخوله عليها بل اذنها ان لم يقصد الرجعة
اي يعلمها بدخولها بالعدا او التخيخ او صوت النعل لتائب لدخولها لا يقع
نظره على ما لا يحل نظره فيه لانها مطلق في الجملة ادعى بعد العدة الرجعة فيها ان
صدقته ورجعه لان النكاح ثبت بمصادق الزوجين فالرجعة اولى وان لم يسه
ملا ان لا يكون رجعة لانه مدع ولا يثبت له ولا يملك انشاء في الحال وهي منكرة فالتقول
قول المكر ولا يبين عليها كما ياتي في كتاب الدعوى ان الرجعة من الاشياء التي لا يبين
فيها كما في راجعتك الى كما لا يكون رجعة اذا قال راجعتك يريد به الانشاء فكانت
بجبة له مصت عدتي لان هذه الرجعة صادفت حال انقضاء العدة فلا تنفع وهذا
لانها امينة في الاخبار فوجب قبول قولها فاذا خبرت دل ذلك على سبق الانقضاء و
واقرب احوال حال قول الزوج راجعتك فيكون مفارنا لا تنقضاء العدة فلا يصح
بخلاف ما اذا سكنت ثم اخبرت بالانقضاء لان اقرب الاحوال فيها حال السكنة
فيصار اليك وكما في زوج امرأته اخبر بعد ان بعد العدة بالرجعة وصدقته سديا وكذبته
الامة فان القول لها فان صحت الرجعة بناء على قيام العدة والقول في العدة قولها
بقا وانقضاء فكذا فيما بيني عليه او قالت الامة مصت عدتي وانكر اي انكر الزوج
والسيد مضي العدة فان القول لها لانها اعرف بشانها سقطت الى العدة اذا طهرت
من الحيض الاخر عشرة وهو الحيض الثالث من العدة وان لم تغسل حتى يوتى من
الوقت بعد الانقطاع ما يمكن فيه من الاغتسال وتحريم للصلوة فذهب ذلك القدر
بحكم بطلانها لان الحيض لا يبرأ على عشرة فبقينا بوجهها من الحيض يجر الانقطاع
فانقضت العدة وانقطعت الرجعة واذا طهرت منه لا قل من العدة الا ان لا ينقطع الرجعة
لاسا

هذا الثاني لا من هذه المسئلة

حجة تقتل او يمضي وقت صلوة او يتيم وتصلح مكنوبة او تطوعا فانها اذا انتطع فيها دونها
 بجمل عود الدم فلم يتفق بخروجها من الحيض فيكون ذلك حيا لا مدة الاغتسال
 من الحيض اذا كانت ايامها اقل من عشرة فالاعتسال مؤكدة لا انتطاع وكذا مضى وقت
 الصلوة او يمضي وقتها صارت الصلوة دينا في وقتها وهو من احكام الطهارات لانها
 لا تصير دينا الا على الطاهرة عن الحيض واذا لم تقدر على الماء بعد ما ظهرت واياها
 دون العشرة فتيممت وصلت فقد انتطعت الرجعة لانا حكمنا بطهارتها حيث جوزنا
 صلواتها بالتمسك بعض راجع الزوج ونسب ما دونه انما دون عضو
 لا ان لا يرجع وهذا السحان والنياس في العضو الكامل ان لا يبقى الرجعة لانها
 غشت اكثر لبدن والنياس فيما دونه ان يبقى لان حكم الجنابة والحيض مما لا يجزئ
 وجه السحان وهو الفرق ان ما دون العضو يسارع اليه الجفاف فلتة فلا
 يتفق بعدم وصول الماء اليه فلتا بان ينقطع الرجعة ولا يجزئ لها التزويج اخذ
 بالاحتياط في الرجعة والتزويج بخلاف العضو الكامل اذ لا يسارع اليه الجفاف
 ولا يفصل عنه عادة فافترقا فان طلق حائضا او طهرها فراجعها فولدت لاقل المدة
فصاعدت تحت الرجعة يعني له امرأته حامل طهرها واكثرها طهرها ثم راجعها ثم ولدت
 لاقل مدة الحمل من وقت النكاح صحت رجعة ولا جرة بانكاره للوطئ لان الشرع
 كذب بجمل الولد للفراش وهذه العبارة احسن من عبارة الوقاية واكثر لانها
 حاوية عن ساحة ذكر ما صدر الشريعة وطلق من ولدت لاقل المدة فصاعدا
 جاز قبل ان قبل الطلاق منكر او طهرها فله الرجعة يعني له امرأته ولدت لاقل المدة
 وانكر وطهرها جاز له ان يراجعها ولا جرة لانكاره لما ان الشرع كذب وان خلاها
 حلوة صحيحة فانكر الوطئ فلا اي لا يبع رجعتها لانه انكر الوطئ ولم يكذب الشرع
 فيكون انكاره حجة عليه فان طهرها او بعد ما خلاها وانكر الوطئ ان طهرها فراجعها
 فولدت لاقل من سنتين تحت الرجعة فانها اذا ولدت لاقل منها من وقت الطلاق
 ثبت نسب هذا الولد لانها لم تنقض العدة والولد يفي في البطن هذه المدة فلا بد

رجعة في كل حال ولو طهرها او طهرها فراجعها فولدت لاقل المدة فصاعدا جاز قبل ان قبل الطلاق منكر او طهرها فله الرجعة يعني له امرأته ولدت لاقل المدة

فلا بد من ان يجعل الزوج واطنا قبل الطلاق لابعده لانه لو لم يطل قبل نزول الملك
 بنفس الطلاق فيكون الوطئ بعد الطلاق حراما فيجب صيانة فعل المسلم عنه فاذا
 جعل واطنا قبل الطلاق يبع الرجعة قال اذا ولدت فانت طالق فولدت ولدت
 ولدت ولدت الحري بطنين هو رجعة المراد بطنين ان يكون بين الولادتين سنة او اكثر
 او اكثر اما اذا كان اقل يكون بطن واحد وانما يثبت الرجعة لانها طلفت بالولادة
 الاولى ثم الولادة الثانية دللت على انه راجعها بعد الولادة الاولى ليكون الوطئ حلالا
 اما اذا كانت الولادتان بطن واحد فلا يثبت الرجعة لان علوق الولد الثاني
 كان قبل الولادة الاولى وقال كلما ولدت فانت طالق فولدت ثلث بيطون ببع
 طلقت ثلث والولد الثاني والثالث رجعة فانها طلفت بالولد الاول وصارت
 معتدة وبالولد الثاني صار مراحما في الطلاق الاول اذ يجعل العلوق بوطئ حاد
 في العدة حلالا لمسلم على الصلاح فطلقت ثانيا بالولد الثاني لان البين عقد
 كلما وبالولد الثالث صار مراحما في الطلاق الثاني لما وطقت ثالثا بالولد
 الثالث فقدت باجبع لانها حائض من ذوات الافراخ حين وقع الطلاق الرجعي من
 الطلاق لا يحرم الوطئ لبعث اصل النكاح كما مر حتى لو وطئ لا يفرم العقر وقال
 ان في بجرم حتى يغفر العقر مطلقا اي مطلق الرجعي يتزين لترتيب الزوج في
 رجعتها ولا ياب فيها بلا اشهاد على رجعتها لقوله تعالى لا تخرجون من بيوتهن
 الاية نزلت في المعتدات من الرجعي لبقا قوله تعالى فاذا طلقتم النساء وصرح
 الطلاق رجعي بالاجماع ينكح الزوج مباحة بلانث في العدة وبعد لان حل المحلته باق
 لان زواله معلق بالطلقة الثانية فينعدم قبلها وينع الغير في العدة لاستباه النسب
 ولا استباه في حق لا مطلقه بها ان بالثالث لو حرة وبالشين لوامة حتى بطا غير لقوله
 تعالى فان طهرها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره والمراد من الطلقة الثالثة
 والثتان في الامة كالنكاح في الحرة لان الرقي منصف لحل المحلته على ما عرف والنكاح
 في الآية حمل على العقد والزوم الوطئ ثبت بحديث مشهور يجوز به الزيادة على الكتاب

حائضا في كل حال ولو طهرها او طهرها فراجعها فولدت لاقل المدة فصاعدا جاز قبل ان قبل الطلاق منكر او طهرها فله الرجعة يعني له امرأته ولدت لاقل المدة

رجعة في كل حال ولو طهرها او طهرها فراجعها فولدت لاقل المدة فصاعدا جاز قبل ان قبل الطلاق منكر او طهرها فله الرجعة يعني له امرأته ولدت لاقل المدة

هذا الحديث في كنف الاصول واوضحناه بمعون الله
 في شرح المرات وحاشا للكونج بالاسم عليه ولو كان ذلك الغير
 من اهلنا غير بالغ لاتفى الخليل كالبالغ لان الشرط الابلان دون الانزال وهو
 موجود فيه بكافة صحيح متعلق بقوله بطاء لم يضر عطف على بطاء ما عذته الى عذة
 الزوج الثاني لاسيما عطف على غيره يعني ان وطئ السيد الامة لا يكون محلا له
 لتعين ملك الكاح للخليل بالنص وكذا الزوج الثاني بشرط الخليل وان حلت
 الاول بان قال تزوجتك على ان احلك اوقات المرأة ذلك او كتابها اما لو اضر
 ذلك في قلبها فلا يكره عند عامة العلماء ويهدم الزوج الثاني مادون الثالث اي
 حكم ايضا ان كايهدم حكم الثالث يعني اذا طلق الحرة تطليقة او تطليقتين وحلت
 عذتها وتزوجت بزواج آخر ثم عادت الى الزوج الاول عادت بثلاث تطليقات
 ويهدم الثاني حكم مادون الثالث من الحرة الحنفية كايهدم حكم الثالث من الحرة
 الفليظة عند ابي حنيفة واي يوسف رحمهما وعند محمد وزفر والثاقبي لا يهدم مادونا
 الثالث وهذا البحث ايضا ذكر مستوفي في الكتابين المذكورين مطلقا الثالث
 بعضي القديسين من الزوج الاول وعذته من الثاني في المدة بحتملة الى مضيتها وسبانه
 في آخر العدة ان مضيتها ان كان تحبض فاقبل ما تصدق فيه عنده شهران وعندهما
 تسعة وثلاثون يوما له ان جاز للزوج الاول تصديقها ان قلن صديها لانه اما
 اما من العائلات يكون البضع مقوما عند الدخول او الدبانات لتعلق الكل
 وقول الواحد مقبول فيها **باب الابلان** هو لغة الخلف مطلقا وشرعا خلف
 على ترك قراباتها مائة وحكم طلقه بابتها ان بر والكنانة والجزا ان حلت وانما لها
 للحرة اربعة اشهر وللامة شهران ولا حد لكثرها فلا ابلان لو حلف على اقل من الاثنين
 بان قال للحرة والله لا افرقك شهرين او ثلثة اشهر فلو قال والله لا افرقك اولا يكره
 اربعة اشهر الاول مؤبد والثاني مؤقت او ان قرينك فعلى حج او نحو او مات طالق
 او عبده حر فان قررها في المدة حلت واذا حلت في الخلف بالله وجب الكفارة وبغيره

هذا الحديث في كنف الاصول واوضحناه بمعون الله
 في شرح المرات وحاشا للكونج بالاسم عليه ولو كان ذلك الغير
 من اهلنا غير بالغ لاتفى الخليل كالبالغ لان الشرط الابلان دون الانزال وهو
 موجود فيه بكافة صحيح متعلق بقوله بطاء لم يضر عطف على بطاء ما عذته الى عذة
 الزوج الثاني لاسيما عطف على غيره يعني ان وطئ السيد الامة لا يكون محلا له
 لتعين ملك الكاح للخليل بالنص وكذا الزوج الثاني بشرط الخليل وان حلت
 الاول بان قال تزوجتك على ان احلك اوقات المرأة ذلك او كتابها اما لو اضر
 ذلك في قلبها فلا يكره عند عامة العلماء ويهدم الزوج الثاني مادون الثالث اي
 حكم ايضا ان كايهدم حكم الثالث يعني اذا طلق الحرة تطليقة او تطليقتين وحلت
 عذتها وتزوجت بزواج آخر ثم عادت الى الزوج الاول عادت بثلاث تطليقات
 ويهدم الثاني حكم مادون الثالث من الحرة الحنفية كايهدم حكم الثالث من الحرة
 الفليظة عند ابي حنيفة واي يوسف رحمهما وعند محمد وزفر والثاقبي لا يهدم مادونا
 الثالث وهذا البحث ايضا ذكر مستوفي في الكتابين المذكورين مطلقا الثالث
 بعضي القديسين من الزوج الاول وعذته من الثاني في المدة بحتملة الى مضيتها وسبانه
 في آخر العدة ان مضيتها ان كان تحبض فاقبل ما تصدق فيه عنده شهران وعندهما
 تسعة وثلاثون يوما له ان جاز للزوج الاول تصديقها ان قلن صديها لانه اما
 اما من العائلات يكون البضع مقوما عند الدخول او الدبانات لتعلق الكل
 وقول الواحد مقبول فيها **باب الابلان** هو لغة الخلف مطلقا وشرعا خلف
 على ترك قراباتها مائة وحكم طلقه بابتها ان بر والكنانة والجزا ان حلت وانما لها
 للحرة اربعة اشهر وللامة شهران ولا حد لكثرها فلا ابلان لو حلف على اقل من الاثنين
 بان قال للحرة والله لا افرقك شهرين او ثلثة اشهر فلو قال والله لا افرقك اولا يكره
 اربعة اشهر الاول مؤبد والثاني مؤقت او ان قرينك فعلى حج او نحو او مات طالق
 او عبده حر فان قررها في المدة حلت واذا حلت في الخلف بالله وجب الكفارة وبغيره

تصدق بها لانها ح
 تصديقها لانها ح
 تصديقها لانها ح

وبغيره وجب الجزاء وسقط الابلان والاى وان لم يكن يقرنها بانت بواحدة
 وسقط الخلف المؤقت فانه اذا كان موقتا بربعة اشهر ولم يقرنها بانت بواحدة
 وسقط الخلف حتى لو تكلمها ولم يقرنها بعد ذلك لا تبين الاى لا يسقط الخلف المؤبد
 وفرغ عليه فلو تكلمها ثانيا وثالثا ومحت المذنان بلا فى اى بلا قربان بانت بغير
 يعني ان تكلمها ولم يقرنها بربعة اشهر تبين ثانيا ثم ان تكلمها او لم يقرنها بربعة اشهر
 تبين ثالثا فان تكلمها بعد زوج آخر لم ينفى الاى لا يبى الابلان وان وطئها كثر
 كبتا البين ان كان الخلف بغير طلاقها وان كان يربى لا يبقى لما عرفت ان تنجيزه
 الثالث يطلونها تعليقها قوله والله لا افرقك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين
 ابلان لانه جمع بينهما بحرف الجمع فصار كجمعه بلفظ الجمع فيحقق المدة لا قوله بجمع
 بعد يوم والله لا افرقك شهرين وشهرين بعد الشهرين الاولين لانه لا فصل بين
 الشهرين الاولين والشهرين الاخرين بيوم لم يكتمل مدة الابلان وهي اربعة
 اشهر وكذا قوله والله لا افرقك سنة الا يوما لا يكون ابلان لان المستثنى يوم
 ملكه فلا ان يجعل ان يوم شاة فلا يبر عليه يوم من ايام السنة الا ويكتمل ان
 يجعل المستثنى وكذا اذا قال الا يوما افرقك فيه لا يكون موليا لانه استثنى كل
 يوم يقرنها فيه فلا يتصور فيه ان يكون ممنوعا ابدا ولو قرنها يوما واليوم
 اربعة اشهر او اكثر صار موليا لسقوط الاستثناء لان اليوم المستثنى لما مضى لا
 لا يمكن قرانها الا بكفارة وكذا قوله بالهجرة والله لا افرقك كوفية وامر الله بها لا يكون
 ابلان لان كان قرانها بلا لزوم شئ بان يخرجها من الكوفة المطلقة الرجعية كالزوجة
 فيه ان في حق الابلان فانه لا يتصور في حقها لان حلت من يكون من نساها لبتا لبتا
 الزوجية فيها كما لا الجانية ولا اجنبية تكلمها بعده اى بعد الابلان فانه لا يتصور
 في حقها لان حلت من يكون من نساها بالنص وهي ليست منها فلم ينعقد موجبا
 للطلاق حتى لو تزوجها بعد ذلك لا يكون موليا وتحقق ان الابلان بمنزلة تعليق
 الطلاق بعضى الزمان فلا يصح الاى الملك او ضيا فالى الملك كما سبق بان قال ان

ان زوجك فوالله لا افرىك ولم يوجد ولو وطئها كثر عن يمينه لانها متعقده في حق و
 وجوب الكفارة عند الحث عجز عن الوطئ لمض باحدهما او صفها او رتمها او لم
 اربعة اشهر بينهما فبقي قول فثبت اليها فلا تطلق بعده ان مضت مدته وهو عاجز
 وان قدر على الجماع في المدة فثبت الوطئ لان الفئ باللسان خلف عن الفئ بالجماع
 فاذا قدر على الاصل قبل حصول المقصود باليد لم يطل كالمقيم اذا راى الماء
 قوله لامرأة انت على حرام ايمان ان نوى التحريم او لم يتوعد فان هذا للفظ بجمل
 فكان بيانه الى الجمل فان قال اردت به التحريم او لم ارد به شيئا كان يميناً وهو
 يصير به مؤثماً لان تحريم الحلال يمين ووطئها ران نواه لان في الظاهر حرمة فاذا نواه
 صح لانه بجمل وعند محمد لا يكون ظاهراً لعدم ركنه وهو تشبيه المحللة بالمحترمة
 وهذا ان نوى الكذب لانه وصف المحللة بالمحترمة فكان كذبا حقيقة فاذا نواه صدق
 وتطليقة بآية ان نوى الطلاق وثبت ان نواه وقد مر في الكتابات والقول
 على انه طلاق وان لم ينوه وجعلنا وابعارنا ولهذا لا تخلف به الا الرجال وعن
 هذا قالوا لو نوى غيره لا يصدق قضاء ولو كانت له اربع نسوة والمسلم يجاها
 تقع على كل واحدة منهن طلقة بائنه وقيل تطلق واحدة منهن واليه البيان
 وهو الاظهر والاشبه ذكره الزيلعي كذا كل حل على حرام وهرجه بدست راس
 كبره برؤس حرام الى القول على انه طلاق وان لم ينوه ولو قال بدست جب كبره
 لا يكون طلاق لعدم العرف ولو قال بهرجه بدست كبره كان طلاقا كذا في النكاح
باب الخلع والخلع بضم الخاء وفتحها لغة الازالة مطلقا وبضمها شرعا
 الازالة المخصوصة هو فصل من نكاح بمال بلفظ الخلع عابثا انما قاله لانه قد يكون
 بلفظ البيع والشراء ونحوهما كما سبأ ولا يمين به عند الحاجة لقوله تعالى فلا جناح
 عليهما فيما اقتدت به بما يصلح لهما لان ما يكون عوضا للفقير اول ان يكون عوضا
 لغير الفقير لكن لا يجب ان يكون ما يصلح لبدل الخلع هو اية النكاح كادون العشرة و
 ويقتضي ايجاب وقبول كسائر العقود وهو في جانب الزوج يمين لانه تعليق الطلاق

ان خلع

الطلاق بشرط قبولها المال حتى لم يبع رجوعه قبل قبولها كما لا يبع الرجوع في اليمين
 ولم يطل بقيامه عن المجلس قبل قبولها كما لا يبطل اليمين به بل يصح ان قبلت بعد
 المجلس ولم يتوقف على حضوره فيه اي في المجلس كما لا يتوقف اليمين عليه بل علمها
 فاذا ابلغها فلها القبول في مجلسها وجاز تعليقه بشرط او وقت كما جاز في اليمين لان
 لم يحضر شرط الخيار له الى الزوج كما لا يجوز في اليمين وهو في جانبها الى المرأة عطف
 على قوله في جانبه كبيع بغير معاوضة لانها تبدل ما لا تسلم لها فتمسكها حتى انعكس
 الاحكام ان جاز رجوعها قبل قبوله وبطل بقيامها عن مجلس علمها ولم يحضر تعليقه
 بشرط ووقت وجاز شرط الخيار لها كما في احكام المعاوضة وطرف العبد والعاق
 كطرفها في الطلاق فيكون من طرف العبد معاوضة ومن جانب المولى يميناً وهي تعليق
 العقد بشرط قبول العبد فينتب احكام المعاوضة في جانب العبد لا المولى والخلع
 قد يكون بلفظ البيع والشراء والطلاق والمباراة بان يقول الزوج خالعتك على الف
 درهم او بعتك نفسك او طلاقك على الف درهم او تقول المرأة اشتريت نفسي او
 طلاقك منك على الف او يقول الزوج طلقك على الف او بارأى بك الى فارتك فقلت
 المرأة وقد يكون بالعربية كما لو قال رجل لامرأة خوليتن ارضي من حرير فقلت خردم
 فقال الزوج فروحتم بآنت الى بيع واحدة بائنه ذكره الزيلعي فافصح خان والواقع به
 الى بالخلع وبالطلاق على مال وهو ان يقول الزوج طلقك او انت طالق على كذا
 من المال او تقول المرأة طلقني على كذا ويقول الزوج طلقك عليه والفرق بينهما
 ان الطلاق على مال بمنزلة الخلع في الاحكام الا ان بدل الخلع اذا بطل بقي الطلاق بائنا
 وعوض الطلاق اذا بطل يقع رجعا كذا في المحيط وسبلة في المتن طلاق بائنه لانها لا تسلم
 المال الا تسلم لها نفسها وذلك باليسونة وهو ان الخلع من الكتابات لاحتمال الطلاق
 وغيره فبغير فيه ما يعتبر فيه من فرائض زوج جانب الطلاق وان قال لم اؤويه الطلاق
 فان ذكر بدلا لم يصدق في نفسه في شيء من الصور الاربع بل يجعل على الطلاق ويكون ذكر
 البدل مفسيا عن النية والالا وان لم يذكر بدلا صدق في الخلع والمباراة الى فيما وقع الخلع

يتوقف على

بلفظ الخلع او البارة لانها كنايةات فلا بد من النية او يقوم مقامها وهو ذكر البذل وقد انتفى
 ولا يصدق في لفظ البيع والطلاق كل منهما صريحا كذا في الكاغ واعترض عليه بان
 لفظ البيع غير صريح والطلاق وهو ظاهر افوك المراد بكونه صريحا فيه ولا ينع عليه
 قطعاً حيث لا يختلف عنه اصلاً وذلك لان البيع بوجوب زوال ملك المثل فيلزم
 قطعاً زوال ملك المتعة ولهذا وقع الطلاق بلفظ العتق لا العتق بلفظ الطلاق
 كما في فلتا مل فانه دقيق والقبول حقيق وكراهة اخذ البذل ان شرأ الزوج
 لقوله ثمة وان ردهم استبدال زوج مكان زوج وانتم احدهن فظنرا فلا تأخذوا
 منه شيئاً ولا تأخذوا حشرها بل يستبدل فلا يزبد في حشرها باخذ المال وكراهة اخذ الفضل
 الى الزايد على ما دفع اليها من المهر ان شرأ وفي رواية الجامع الصغير لا يكره للطلاق
 قوله ثمة فلا جناح عليهما فيما افدت به اكراهها الا كراهة الزوج المأنة عليه الى على الخلع
 تطلق المرأة لان طلاق الكره واقع بلا مال الى بل الزوم مال ان لم يكن لها عليه مال
 بل الزمت ان تعطيهها مالا ليتخلص او بلا سقوط مال ان كان لها عليه مال كالمهر
 ونحوه لم يثبت ان الرضا شرط في لزوم المال وسقوطه والا كراهه بعد الرضا، هكذا
 بدله في يد ما يقع خالفت مع زوجها على مال فقبل ان تدفعه اليه يملك المال او الحق
 فعليه قيمته ان كان قيمتها او مثله ان كان مثلياً ولا يبطل الخلع لانه لا يقبل النسخ بل
 يجب الثمنان عليها تخلفا للمعاوضة خلع او طلق بخر او خسر او مية وكهنا
 ما ليس بال واقع طلاق البائن بابين في الخلع رجعي في غير مجانا اي بغير شيء لان الا يقع
 معلق بالقبول وقد وجد فيقع في الخلع البائن وفي الطلاق الرجعي كما هو مقتضى اللفظ
 وقد نقلنا من المحيط ولا يجب عليها شيء لانها لم تستم مالا متقوما لتبر غارة لا ايضا
 لوجه لا يجب المسمى الاسلام ولا ايجاب غيره لعدم الالتزام كما لعني على ما في يد
 ولا شيء بدله الا كما يقع الطلاق مجانا اذا قالت خالعتني على ما في يدي وليس في يد ما شيء
 فانها لم تستم مالا متقوما فلم تصر غارة له والرجوع بالفرور المراد باليد هنا اليد المحيطة
 وان رادت على قولها خالعتني على ما في يدي قولها من مال او درهم ولم يكن في يد ما شيء

شيء ردت عليه في الاولى وهو الذي اخذته منه او دفعت اليه في الثانية ثلثة دراهم وان
 كان في يد درهمان تؤمر باتمام ثلثة دراهم وان كان اكثر من ثلثة دراهم فله ذلك كذا في
 النهاية اما ما اخذته الاولى فلانها لما ستمت مالا لم يكن الزوج راضيا بزوال ملكه
 الا بعوض ولا وجه لا يجب المسمى وقيمة لكونه مجهولا ولا لا يجب قيمة البضع وهو المهر
 اعلم لانه غير متقوم حال الخروج فتعين ايجاب ما قام به البضع على الزوج دفعا للفر
 عنه واما دفع ثلثة دراهم في الثانية فلانها ستمت بلفظ الجمع واقل ثلثة فيجب عليها
 لتعين بها فصار كما لو اقراوا صي بدرهم خالعت على عبد ابق لها على برأها من
 ضمان لم تدر بل عليها تسليم عينة ان قدرت وتسليم قيمته ان عجزت لانه عقد معاوضة
 فتقتضي سلامة العوض واشترط البراءة عنه شرط فاسد فيبطل به ولا الخلع لانه
 لا يبطل بالشرط الفاسد طلبت طلفات ثلثا اي قالت طلقني ثلثا بالف او على
 الف فطلقها واحدة يقع في الاولى بانه ثلث الالف وفي الثانية رجعية مجانا
 فانها اذا قالت طلقني ثلثا بالف جعل الالف عوضا للثلث فاذا طلقها واحدة وجبت
 ثلث الالف لان اجزاء العوض تنقسم على اجزاء المعوض اما اذا قالت طلقني ثلثا
 على الف فجعل على الشرط عند اي حصة زوج والطلاق يصح تعليقه بالشرط واجزاء
 الشرط لا تنقسم على اجزاء الشرط فيقع رجعية بلا شيء وعند ما يقع بابين ثلث الالف
 حملها لانها حملاه على العوض بعينه الباء كما في بيت عبد الف او على الف وله ان البيع لا
 لا يقع تعليقه بالشرط فيجعل على العوض ضرورة ولا ضرورة في الطلاق لصحة تعليقه
 بالشرط وان قال طلقني ثلثا بالف او على الف فطلقت واحدة لم يقع لانه لم يرض
 بالبيونة الا سلامة الالف كلها بخلاف قولها طلقني ثلثا بالف لانها لما رضت
 بالبيونة بالف كانت يعضها اولى ان ترضى وبات اذا قال انت طالق بالف
 او على الف فقبلت باتت المرأة ولزم الالف لانه مبادلة او تعليق فيقتضي سلامة
 البدلين او وجود الشرط وذلك باذكرنا وبات طالق اي اذا قال لامرأة انت طالق
 وعليك الف او قال لعبد انت حر وعليك الف طلق المرأة وعنف العبد مجانا سواء

سواء قبله او لا عنده وقال على كل واحد منهما الالف اذا قبل ولا يقع الطلاق والعتاق
بلا قبول لان هذا الكلام مستعمل للمعاوضة يقال رجل هذا المتاع وكل على درهم و
يكون بمنزلة قولهم بدرهم وله انه جملة ثمانية فلا يرتبط بما قبله الا بدلالة الحال اذا ا
الاستقلال فيها الاستقلال ولا دلالة هنا لان الطلاق والعتاق يشتركان في المال بخلاف
البيع والاجارة فانها لا يوجدان بدون ما قال فملكك امس على الف فلم يقبل
وقالت قبلت قال قول له وفي البيع القول للمشتري بمعنى من قال لغيره بعث منك
هذا العبد بالف درهم امس فلم يقبل فقال المشتري قبلت قال قول للمشتري والفرق
ان الطلاق باليمين من جانب الزوج والقبول بشرط الحث فيتم اليمين بلا قبولها
فلا يكون الاقرار باليمين اقرارا بشرط الحث لصحتها بدون فصار القول قوله
لان الزوجين اذا اختلفا في وجود الشرط فالقول للزوج لانه مكر فاما البيع فاجبا
وقبول ولا صحة لاحدهما بدون الآخر فصار الاقرار بالبيع اقرارا باليمين الآيه
فاذا انكره فقد رجع عما اقر به فلا يصدق ويبطل الخلع والبراءة بفسخ الزهراء
جعل كل منهما بربا للآخر من الدعوى عليه كل حق لكل منهما على الآخر مما يتعلق
بالنكاح كالمرقبوض او غير مقبوض قبل الدخول بها او بعده والنسبة الماضية
واما نسبه العدة فلا تخط الالبال ذكر فيه بالنكاح لانه لا يقطع ما لا يتعلق به كا
كالقرض وثمن ما اشترت ونحوها خلع الاب صغيره بالها او مهرها طلقت ولم يلزم
اى المال عليها ولم يقطع اى المهر اما وقوع الطلاق على ما هو الاصح فلا يعلق
بقول الاب فيكون كتعليقه بغير افعال واما عدم وجوب المال عليها فلا
بدل الخلع بترع ومال الصبي لا يقبل التبرع فان خلعها اى الاب صغيره صانعا
اى لبدل الخلع لم يرد بان الضمان الكفارة عن الصغيرة لان المال لا يلزمها بل المراد به
التزام المال ابتداء صح الخلع والمال عليه اى الاب لان اشتراط بدل الخلع على
الاجنبى صحيح فعلى الاب اولى بلا سقوط المهر لانه لم يدخل تحت ولاية الاب وان شرط
الزوج الضمان عليها اى الصغيرة فان قبلت وهي من اهل اهل القبول بان كانت

بان كانت تعقل ان الخلع سالب والنكاح جالب طلقت لوجود الشرط بلا شيء
لانها ليست من اهل الفرائض قال الزوج خالعتك ولم يذكر ما لا يقبلت المرأة طه
طلقت لوجود الاجاب والقبول وبراء عن المهر المؤجل لو كان عليه والا وان
لم يكن عليه من المؤجل شيء ردت على الزوج ما ساق اليها من المهر العجل فانها اذا
قبلت الخلع وقد ثبت انه معاوضة في حقها فقد التزمت العوض فوجب اعتبار
بقدر الامكان خلع المريضة يعتبر من الثلث لكونه تبرعا لان البضع غير متقوم حال
الخروج **باب الظهار** هو لغة مقابله الظاهر بالظهور فان الشخصين اذا كان بينهما عداوة
يجعل كل منهما ظهرا لآخر وشرا نسبهما ما يضاف اليه الطلاق وهو كذا
او ما يعتبر به عن الكل اجزاء شايع منها من الكوفة فلا يصح الظهار من امته و
لا ممن تكلمها بلا امر ثم ظاهر منها ثم اجازت بما يحرم النظر اليه متعلق بالتشبيه
من عضو محرمه بيان ما نسب او رضاعا غير محرمه وحكمه حرمة وطهرها ودوا عليه
كالنس والقبول حتى ينفذ لقوله تعالى والذين يظاهرون من نساءهم لم يعودون لما قالوا
فخير رقبة من قبل اثبات الآيه للظهار والعود المفترضة بالعزم على الوطئ فان سب
وجوب التكفير هو الظهار والعود لان الكفارة دائمة بين العقوبة والعبادة وسبها
ايضا اذ بين الخطر والاباحة حتى يتعلق العقوبة بالمحذور والعبادة بالمباح وانما
جاز تقديم الكفارة على العود لانها وجبت لرفع الحرمة الثابتة في الذات فتجوز
بعد ثبوت تلك الحرمة لرفع بها كما قلنا في الطهارة انها يجوز قبل ارادة الصلوة مع
انها سبها لانها شرعت لرفع الحدث فتجوز بعده وجوده ولهذا اجازت الكفارة بعد ما ايا
او بعد ما انسخ العقد بالامتناع او غيره لان هذه الحرمة لا تزول بغير التكفير من
اسباب الحل كملك اليمين او اصابه الزوج الشاذ وللرأى ان تقاطعه بالوطئ وعليها
ان تمنعه من الاستمتاع بها حتى يكفر وعلى القاضي ان يجبره على التكفير دفعا للضرر عنها
ذكره الزبلي ولو وطئ قبله اى قبل التكفير استغفر الله تعالى وكفر للظهار فقط لا يجب
عليه غير الكفارة الاولى وقال سعيد بن جبيرة يجب عليه كفارة ان وطئ الظهار كانت

كانت على كظها أمي أو راك ونحوه يعني رقبك وعنقك مما يعبره عن الكل أو نصفك
 كظها أمي ونحوه من الجزء السابع أو كظها أو فخذها أو كظها أو عيني وهي إلى
 الصورة المذكورة ونظايرها ظهرها وإن لم ينوه لأن النسبة فيها إما كلها أو ما يعبره
 عنه أو جزء شابع منها وهو الشرط في حق المرأة والشرط في جانب المحرم أن يكون
 الحشية به عضو لا يجوز النظر إليه كما ذكر وقد وجد الإطلاق وأن نواه ولا ابتلاء
 لأن اللفظ لا يحتملها وفي قوله أنت على كذا أمي أو مثل أمي ما نواه من الكراهة أو الظاهر
 أو الإطلاق لأن اللفظ يحتمل كلا منهما في ترجيح بالنسبة تعين وإن لم يتولعا لتعارض
 المعاني وعدم الترجيح وفي قوله أنت على حرام كظها أمي ظهرها رواه
 لأن اللفظ يحتملها وما ترجح بالنسبة تعين وأنت على حرام كظها أمي ظهرها رواه
 نوى طلاقا أو ابتلاء لأن ذكر الظاهر يترجح جانب الظاهر وبأن تن على كظها أمي
 نسائية يكون مظاهرا من جنسها لانه أضاف الظاهر الظاهر اليهن فصار كما إذا
 أضاف الطلاق فيجب لكل منهن عليه كفارة وهي رقية فإن لم يجد فصيام شهرين
 متتابعين فإن ما لم يستطع فإطعام ستين مسكيا للنقص الوارد فيه وفصل
 ذلك بقوله وهي تحرير رقية مؤمنة كانت أو كافرة ذكر الكافرة أو انثى صغيرة كانت
 أو كبيرة لم يكن كافيت جنس المنفعة والمانع أما إذا اختلفت المنفعة فلا يمنع
 حتى جاز العول أو نحوها وجاز الأصم والفيلس أن لا يجوز لأن الغايت جنس المنفعة
 المنفعة لكنهم أحسنوا الجواز لأن أصل المنفعة باق فانه إذا أصبح عليه يسمع حتى
 لو كان بجال لا يسمع بأن ولد الأصم مثلا وهو الآخر لا يجوز ولو كان ذلك التحريم
 بشرأ فربيه بيئها إلى بنية الكفارة وبين فوت جنس المنفعة بقوله كالأعمى بخلاف
 الأعور وجنون لا يعمل لأن الانتفاع بالجوارح ليس إلا بالعمل فكانت فائتة
 المنافع والذي يجزئ وينفي يحريمه لأن الاختلال غير مانع والمقطوع بدهاة فانه فائت
 منفعة البطش أو أجزائها لأن قوة البطش بها فيفوتها بفوت منفعة البطش
 أو رجلاه فانه فائت منفعة المشي أو يده ورجله من جانب فانه أيضا فائت منفعة

منفعة المشي لأنه متعذر عليه بخلاف ما لو قطعتا من خلاف إذ لم يفت جنس المنفعة
 ولا مدبر أعطف على من لم يكن فائت جنس المنفعة أو أم ولد لا تحقها الحرة بجهمة
 فكان الرق فيها ناقضا أو مكاتبا أدى بعض بدله لأنه تحرير بعوض ولا يتأدى الكفارة
 لأنها عبادة فلا بد أن يكون خالصا لله تعالى وإن كان بعوض لم يكن خالصا لأنه يكون
 تجارة فإن اعتق مكاتبا لم يؤد شيئا جاز أو عبدا مسنة كاعتق المكفر عن ظهاره
 نصفه وهو مؤسر لم يعتق عنه باقيه بعد ضمانه لأن الاعتاق يتجزئ كالمكاتب والنصفان
 تمكن في النصف الآخر لتعذر استدانة الرق فيه وهذا النصفان حصل في مكاتبكم
 ثم انتقل إليه بالضمان فلا يجزئ عن الكفارة أو عبدا اعتق نصفه عن تكفيره باقيه
 بعد وطن من ظاهر منها لأن الاعتاق يتجزئ عنه والمأثور به العتق قبل الميسر
 فلم يوجد لأن النصف وقع بعده وإن عجز عن العتق صام شهرين ولا يس فيهما
 رمضان ولا الأيام المنسية الأولى التابع وهو ثابت بالنقص وصوم رمضان
 لا يقع عن غيره فلا يجوز التكفير به والصوم في الأيام المذكورة منهي عنه فيكون ناقضا
 فلا يتأدى به الواجب الكامل وإن أقطر الظاهر يوما ولو بعدد كالمريض والسفر
 أو وطئها أي التي ظاهرها في الشهرين متعلق بافطر وما عطف عليه ليلا محمدا أو يوما
 سهوا أو سنا فقد استأنف الصوم أما في الإفطار فلا ينتطاع التابع بالافطر وهو عذر
 يمكن الاحتراز لانه قد يجد شهرين لا عذر فيهما وأما في الوطن فلان الواجب عليه
 صوم شهرين متتابعين قبل التماس ومن ضرورة كونهما قبل أخلاؤهما عنه أما الوطن
 غير التي ظاهرها ناسيا فلا يضره كذا في النهاية لا الأطلاق لأن وطني خلا لاي وطني
 التي ظاهرها في خلال الإفطار لم يستأنف لأن النقص في الإفطار مطلقا غير مقيد
 بما قبل التماس وهو منصوص عليه في الاعتاق والعصيان ولو قدر المكفر بالصوم
 على الاعتاق في آخر اليوم الأخير أي قبل غروب الشمس من اليوم الأخير من الشهر
 الثاني لزمه أي الاعتاق ولم يبعث تكفيره بالصوم وكان صومه مقطوعا والافضل
 أن يتم صوم اليوم الأخير وإن أقطر فلا قضاء عليه ذكره الزيلعي وإن جاز أي المكفر عنه

ان المظالم

الاعناق

اي الاعناق اطعم عنه اي عن الظهار هو او ثمانية سنين مكينا بغيره
ان اطعم عنه عن ظهاره ففعل اجزاءه اعلم ان ما شرع بلفظ الاطعام او العلما
يجوز فيه التملك والاباحة وما شرع بلفظ الايتاء والاداء يشترط فيه التملك فذكر
صورة التملك بقوله اطعم عنه هو او ثمانية سنين مكينا كذا قدر الفطرة او قيمة
وعند الشافعي لا يجوز دفع القيمة من غير المنصوصة الاشياء المنصوصة كالبرز
ودقيقه وسويته والربب والتمر والشعير وغيره كالارز والعدس والذرة
ونحوها فان ربع صاع من التمر اذا ساوى نصف صاع بر او صاع شعير قيمة
لم يجز دفعه بخلاف الارز مثلا فان ربع صاع منه اذا ساوى نصف صاع بر
او صاع شعير قيمة تجاز دفعه وهو مبني على اصل مقرر في شروح الجامع الكبير
ان المنصوص لا ينوب اخاه او اطعم واحدا شهرين الا اعطى الطعام كله مكينا
واحدا سنين يوما جاز عندنا لان المقصود سد خلة المكين ورة جوعه
وذا ابتجدة بجمدة والايام فكان يوم في اليوم الثاني مكين آخر ليجتد سبب الاحتقان
لا في يوم قدر الشهرين الا عن يومه سواء كان بدفعه او دفعات لان الواحد لا
يستوفي في يوم واحد طعام سنين مكينا فلم يوجد العدد المفروض حقيقة وهكذا
لعدم تجدد الحاجة وذكر صورة الاباحة بقوله واذا اشبعهم الا سنين مكينا
وان قتل ما اكلوا بالعداء وهو الطعام قبل نصف النهار والعشاء وهو
الطعام بعد نصف النهار او عند اثنين اي اشبعهم بطعام قبل نصف النهار
مرتين او عشرين اي اشبعهم بطعام بعد نصف النهار مرتين قال في الاسلام اطعام
الاباحة الكلتان لكل مكين عشاء وعشاء والغداة والغداة فان كذا والعشاء
والسحر كذا واذا فقرها واعدها الغداء والعشاء والفقير فيه الشبع لا المقدار
والمغني عن التملك المقدار لا الشبع والسحر قد يصلح للاستيفاء فاقيم مقام
الغداء وانما اعترا الكلتان لقوله فاطعام سنين مكينا والواجب منه ابو
الوسط وهو الاكلتان لان الاكثر في العادة ثلث مرات والاقل مرة كذا في غاية البيان

فوضيحه

في غاية البيان بجمدة فقط او خبر شعير بالادام فانه لا يستوفي منه حاجة
الا بالادام بخلاف خبر البر او اعطى عطف على اشبعهم كذا ربع صاع بر ونصف
صاع شعير او ثمانية سنين بر او ثمانية سنين شعير جاز جزاء لقوله اذا اشبعهم وما عطف
عليه فان ربع صاع بر ونصف صاع شعير او ثمانية سنين بأكيل نصف صاع بر او
صاع شعير او ثمانية سنين بر وثمانون شعير او ثمانية سنين بأكيل نصف صاع بر او
صاع شعير وثمانون شعير وثمانون شعير لان الجنس لان الكل من حيث الاطعام
جنس واحد جاز تكميل احدهما بالآخر ولا كذلك القيمة كما عرفت بخلاف اعناق
نصف رقية وصيام شهر لتعذر تكميل احدهما بالآخر لاختلافهما معنى فان العناق
شرع لتخليص الرقية والصوم لتجويج النفس وبخلاف اطعام نصف صاع بر
قيمة نصف صاع بر لما عرفت من عدم جواز اداء ما هو من الاعداد المنصوصة
قيمة اذا كان اقل قدر مما قدره الشرع وان كان اكثر من الآخر او مثله قيمة
اطعمهم او سنين مكينا كذا منهم صاع بر عن ظهارين لم يبع الا عن واحد
وعن اقطار وظهار صح عنهما لان النية تغل عند اختلاف كفاية الظهار والظهار لا
عند اتحادهما فاذا الفت النية والصاع يصلح كثرة واحدة لان نصف الصاع
من ادنى المقادير فالمؤدى وهو الصاع كثرة واحدة فلا يصلح لجعلها للظهارين
بل لظهار واحد بخلاف ما اذا فرق في الدفع لانه في الدفعة الثانية في حكم مكين
آخر كصوم اربعة اشهر او اطعام مائة وعشرين مكينا او اعناق عشرين عن
ظهارين فانه صحيح وان لم يعين واحدا لواحد لان الجنس في الظهارين متحد فلا يجب
التعيين وله للمظالم في احتساق عشرين اشهر او صوم شهرين ان يعين لانه منهما شاة
وان اعتق عن قتل وظهار لم يجز عن واحد لان نية التعيين في الجنس المتحد لغو
وفي المختلف مفيد فاذا الفت بغير مطلق النية وله ان يعين ايها شاة كما لو اطلقه
في الابداء فوضيحه انه لو نوى قضاء يومين من رمضان يجز به عن يوم واحد ولو نوى
من القضاء والنذر او عن القضاء والكفارة لا يجز به عن واحد منهما عبد ظاهر

فوضيحه

كفر بالصوم فقط أي صوم شهرين إذ لا ملك له فلم يكن من أهل التكفير بالمال وقال
الخفيف كثر بصوم شهر اعتباراً بالعتوبة لأنه شرع زاجراً للحدود لا سيده عنه بالمال
بان اعتقده أو اطعم لم يجزه لأنه ليس من أهل الملك فلا يصير مالاً بملكه **باب**
اللعان هو لغة من اللعن وهو الطرد والابعاد سمي به لأنه الخامسة من
لعن الرجل نفسه ومن قبول المرأة غضب الله عليها المستلزم لللعن وشرعاً
شهادتان مؤكداً باليمين معروضة باللعن فإما مقام حد القذف في حقه
بمعنى أنهما إذا اتلعا سقط عنه حد القذف ومقام حد الزنا في حقه بغير
أنهما إذا اتلعا سقط عنهما حد الزنا والدليل على أنه قائم مقام حد القذف
في حقه أن هلال بن أمية جاء بأبي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال غبت
عن امرأتين سنتين فلما رجعت وجدت علي بطن امرأتين الشريك يترني بهما
فقال رسول الله عليه وسلم أنت باربعة شهود والآجلة على ظهورك فقال
هلال رأت بعيني بأبي رسول الله وأعاد هذه المقالة ثم قال وإني لأرجو من
الله أن يجعل لي خراجاً فانزل الله نفيه هذه الآيات فدل ذلك على أن اللعان
قائم مقام حد القذف في جانب الزوج حيث لم يجز له هلال بن أمية ثم الدليل
على أنه قائم مقام حد الزنا في جانب المرأة أن هلالاً لما سأله بالشريك بن السجاء
حيث قال وجدت علي بطن امرأتين الشريك يترني بهما قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم إن جاءت به امرأتان فنفعتك كذا فهو له هلال وإن جاءت به أسود جفيرة
جاءتاً فهو لشريك فجاءت به على النعت المكروه فقال لم لو لا الإيمان سبقت
لكان لي ولها شأن وهذا إشارة إلى اللعان قائم مقام حد الزنا في جانب
المرأة كذا في المبسوط وحكم حرمة الوطئ والاستمتاع بعد التلاعن لم يحصل
البيوننة التامة وشرط قيام الزوجية حتى إذا طلقها بائناً أو ثلثا سقط ولم
يجب الحد وسبب بانه في آخر الباب أن شاء الله نفيه وكون النكاح صحيحاً من
قذف بالزنا وجه العقيقة أو البرية عن الزنا غير مستهينة به كمن يكون معها

لأرجو

الحدود
الحدود

معه ولد لا يكون له أب معروف وصلى أي الزوجان لأدب الشهادة على المسلم
حتى لا يجرك اللعان بين الكافرين ولا بين كافر ومسلم وإن صلح شأناً على مثل
كاسباني أو ثقي عطف على قذف ولده احتراز عن ثقي المحل كاسباني وطلبت
أي بموجب القذف وهو الحد فانه حقها فلا بد من طلبها كسائر حقوقها ولأنه من
شرط اللعان وإذا لم يكن عقيقة ليس لها المطالبة لغوات شرط وهو العفة لا عن
خير لقوله فمن قذف فإن أي الزوج عن اللعان حبس حتى يلاعن أو يكذب نفسه
فيحذف لأن اللعان خلعت عن الحد فإذا لم يأت بالخلف وجب عليه الأصل فإن لاعن
الزوج لاعت المرأة بالنص لكن يبدل بالزوج لأنه المدعى فيطلب منه الجته أولاً
والآل وإن لم تلاعن حبس حتى تلاعن أو تصدقه قال الربيع وفي بعض نسخ
القدوري أو تصدقه فيحد وهو غلط لأن الحد لا يجب بالقرار مرة فكيف يجب
بالنصديق مرة وهو لا يجب بالنصديق أربع مرات لأن النصديق ليس بالقرار
فصدراً فلا يفتقر في حق وجوب الحد ويعبر في ذنبه فيندفع به اللعان ولا يجب
به الحد ولو صدقته في ثقي الولد فلا حد ولا لعان وهو له ما لأن النسب انما ينقطع
حكماً باللعان فلم يوجد وهو حق الولد فلا يصدق في إبطاله وبه يظهر عدم صحة
قول صدر الشريعة فينبغي نسب ولده منه فإن لم يصلح الزوج للشهادة بأن كان
كافراً أو عبداً أو محدداً في قذف حد لومى من أهلها لأن اللعان تعذر بغيره من
جهته فيصار إلى الموجب الأصلي وهو الثابت بقوله نفيه والدين يرمون المحصنات
الآيات ولا يتصور أن يكون الزوج كافراً أو مملوكاً إذا كانا كافرين فأسلمت ثم
قذفها قبل عرض الإسلام عليه وإن صلح لهما إل الزوج للشهادة وهي لا تصلح
لها بأن كانت أمية أو كافرة أو محدودة في قذف أو صبية أو مجنونة أو لا يحسن
قادمها بأن كانت زانية فلا حد عليه كما إذا قذفها اجنبية ولا لعان لأنه خلف عنه
صورته أي صورة اللعان ما تعلق بالنص بغير الزمان وحاصل أن يقول الزوج
أولاً أربع مرات أشهد بالله أني صادق فيما ربه بها به من الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليه

ان كان كاذبا فيما رما به من الزنا مشيرا اليها في كذبه ثم تقول هي اربع مرات اشهد
بانه كاذب فيما رما به من الزنا وفي الخامسة غضب الله عليها ان كان صادقا
فيما رما به من الزنا فانهم يستعملون اللعان في كلامهم كثيرا كما ورد به الحديث
انك تكثر اللعان وتكثر الفسار وسقطت حرمة اللعان في عيניה فصار
يخترن اللعان بخلاف العصب فان اللعان فرق القاضيه بينهما ولا تبين قبل حتى
لومات احدهما قبل ورثة الآخر ولو زالت اهلية اللعان في هذه الحالة بان كذب نفسه
او قذف اناسا فخذ له او نحو ذلك لم يفرق بينهما ونفى سب ولدان قد فها به و
والحق به بامه وبانث بطلقة وشرطه ان يكون العلوق حال جريان اللعان
بينهما حتى لو علفت امه او كافرة ثم اعتقت او اسلمت لا ينفى ولا يلعن لان
نسبه كان تابعا على وجه لا يمكن قطعه فلا يتغير بعده فان كذب نفسه حده لا
لاقراره بوجوب الحد عليه فله ان بعد ما حده جاز له ان يزوجها ومعنى قوله
عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعان ابدا انهما لا يجتمعان مادام متلاعنين
كما يقال المصلي لا يتكلم الى مادام مصليا كذا ان قذف غيره بعدة الى بعد التلاعن
فخذ او زنت فانه حجة القذف لم يتقيا اهلا لللعان وكذا المرأة بعد الزنا لم يتقيا
اهلا له فجاز ان يزوجها وانما لم يقل او زنت فخذت كما وقع في الهداية وغيره
لان مجرد زنا لا يسقط احصائها فلا حاجة الى ذكر الحد بخلاف القذف اذا لم يسقط
به الاحصان حتى يجد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كان يقول زنت بشدة يد التو
اي نسبت غيره الى الزنا وهو القذف فعلم بهذا يكون ذكر الحد فيه شرطا كما ذكره
ولا يبقى الاشكال لاللعان بعد القذف الاخرى لانه قائم مقام حد القذف لا يعرى عن
شبهة والحدود تدرك بها ولا يبقى الحمل لان قيامه عند الحمل غير معلوم لاحتمال
كونه انتحاضا وان ولدت لاقول المدة وقال لا يجب بنفيه اذا جاءت به لاقها وتلا عنها
برئت وهذا الحمل منه لوجود القذف منه صريحا بقوله زنت ولا يبقى القاضيه الحمل
اي نسب الحمل من القاذف لان تلاعنهما كان بسبب قوله زنت لا ينفى الحمل نفى

نفى الولد عند التهنئة ومدة نهيها سبعة ايام من حيث العادة كذا في الزنا او شرا كذا
الولادة صح وبعده لان قبوله التهنئة او سكوت عند التهنئة او شرا كذا الولادة او
سكوت عن النفي عند مضي ذلك الوقت اقرار منه ان الولد منه لانه اذا لم يكن منه لم يحتج
له السكوت عن نفيه بعد الولادة فلا يصح نفيه بعده كما لو وجد الاقرار صريحا
ولا يحسن فيها الى فيما اذا صح نفيه وفيما اذا لم يصح لوجود القذف بنفى الولد نفى
اول التوئين وهما اللذان بين ولادتهما اقل من سنة اشهر واكثر بانثا حده لانه
اكذب نفسه بدعوى الثاني وان عكس بان اقرب الاول ونفى الثاني لا يحسن لانه قاذف
بنفى الثاني ولم يرجع عنه والاقرار بالعفة سابق على القذف فصار كانه اقر بغيرها
بعضها ثم قذفها بالزنا وصح نسبها الى نسب الولدين فيهما الى في المثلثين
لانها خلقا من ماء واحد فثبت نسب احدهما يلزم ثبوت نسب الآخر
اجتمع شرائط اللعان فيهما الى الزوجين ثم طلقها بانثا او ثلثا سقط الى اللعان
ولم يجب الحد لما عرفت ان شرطه قيام الزوجية فاذا انتفت استثنى كذا الوتر وجهها
بعد ذلك لان الساقط لا يعود ولو طلقها رجعا لا يسقط لما عرفت من بقائه
اصل الزوجية **باب العنين وغيره** كالجبوب والحصى هو الى العنين من لا يقد
على الجماع مطلقا او يصل الى الثيب لا الابكار او لا يصل الى امرأة واحدة بعينها
من عني اذا حبس في العينة وهي حظيرة الابل وحديث زوجها مجبوبا هو مقطوع
الذكر والحصتين فرق بينهما في الحال ان طلبت التفريق لانه حقها ولا فائدة في
التأجيل بخلاف العنين كما سياتي وفيه اشعار بان لو حبت بعد ما وصل اليها
لاخبارها كما اذا صار عينا بعده ولا فرق في هذا بين ان يكون الزوج مريضا او
صغيرا لما ذكره بخلاف العنين حيث ينظر بلوغه او برؤه لاحتمال الزوال كما اذا
كانت المرأة صغيرة وهو مجبوب او عنين حيث ينظر بلوغها لاحتمال ان ترضى
او وجدت زوجها عينا او حصيا وهو مقطوع الحصتين فقط فان اقر الى بعد
ما وجدت عينا او حصيا ان اقر انه لم يصل اليها اجل الى الزوج بمعنى اجل القاضيه

بطلان

بكر اكانت او ثلثا سنة فمريه في الصبح وهي اثني عشر شهرا ومدة ثلثا سنة
واربعة وخمسون يوما وثلاث يوم وثلاث عشر يوم وفي رواية الحسن عن ابي
حسرة انه يوجب سنة شمسية وهي مدة وصول الشمس الى النقطة التي
تأخرها من ذلك البرج وذلك في ثلثا سنة وخمسة وستين يوما وربع يوم لان
المرضا يزول غالبا فيها لانه يكون لقلب البرودة او الحرارة او البسوسة او الرطوبة
وفصول السنة تسعة عليها فالربيع حار رطب والشتاء بارد رطب والخريف
بارد يابس والربيع اذا مضت السنة ولم يزل المرض ظهر انه خلق
سوء مدة مرضه ومرضها بخلاف رمضان وايام حضاها فانها داخل في السنة
ان لم تكن ركنيا قيد لقول اجل فانها اذا كانت ركنية لم يند التاجيل كما اذا كان
الزوج يجوب فان وطئ فيها ونعت والآل وان لم يبطا بات بالتفريق الى تزويج
القاضي بينهما وكان تفرقه طلاقا بائنا لان المقصود وهو دفع الظلم عنها لا يحصل
بالرجعي ان طلبت كما امر الله حقها ولها كل المهر ان حلالها لان خلوة العنين
صححة وجب العدة لاحباط وان حلتا عطف على قوله فان اقر الى اختلف
الزوجان فادعت المرأة عدم الوصول وانكر الزوج وكانت ثيبا او بكر اقتضت
النساء فقلن ثيب حلفت الى الزوج لان الثيب تثبت بقولها وليس من ضرورة
ثبوت الثيب الوصول اليها لاحتمال زوالها بشئ آخر فيختلف بخلاف البكار
فان ثبوتها ينفي الوصول اليها ضرورة فتجبر بقولها فان حلفت الزوج بطل
حقها فيكون امرها كما لو اختارت عند العقد او بعده فانها اذا اختارت زوجها
بطل حقها في طلب التفريق لان الحجة بين الشيبين لا يكون لانا واحد منهما وان كل
نكاح الزوج او قلن انها بكر اجل الزوج سنة فان اختلفا الى بعد التاجيل سنة
ان ادعت المرأة عدم الوصول وانكر الزوج فالحكم كالاول ان صدقها خبرت
وان انكر نظر اليها النساء فان قلن بكر خبرت وان قلن ثيب فالتقول له يمينه
فان حلفت فهي امراته لكنها خبرت بها حيث اجل الزوج ثم لان المقصود بان جيل

كون مريه
٥٤
ساعت
٨٠ دقيقة
٥٠ كون شمسية
ساعت

بكر اكانت او ثلثا سنة فمريه في الصبح وهي اثني عشر شهرا ومدة ثلثا سنة

بالتاجيل ثم حصول العلم بالعدة لتجبر المرأة وقد حصل العلم بها هنا فخيرت
ثم اذا قامت عن مجلسها او اقامها اعوان القاضي قبل ان يختار شيئا بطلت حيا
لان هذا بمنزلة تجبر الزوج فلا يتوقف على ما وراء المجلس بل يبطل بالنيام واذا
اختارت الفرقة امر القاضي الزوج ان يطلقها طلقة بائنة فان ابي فرق القاضي
بينها وقبل يقع الفرقة بينهما باختيارها لنفسها ولا يحتاج الى القضاء كخيار العتق
ولو فرق بينهما فزوجها ثانيا لم يكن لها خيار لرضاها بحاله وان تزوج امرأة
اخرى وهي عالة بحاله ذكر في الاصل انها لا خيار لها العلم بها بالعب وبذكر الخفاف
ان لها الخيار لان العجز عن وطئ امرأة لا يدل على العجز عن غيرها والنسوة على الاول
ولا تجبر احدهما بعب الاخر خلافا للشافعي في العيوب الخمسة وهي الجنون
والجذام والبرص والقرن وهو ما يمنع سلوك الذكر في الفرج وهو ما علة غليظة
او لحمية مرقية او عظم والرقن وهو التلام وعندهم ان يكون بالزوج جنون او
جذام او برص فالمرأة بالخيار وان كان بالمرأة لا اذ يمكن للزوج دفع الضرر عن
نفسه بالطلاق فظهر زوج الامه عيبا فاختار للمولى لان الحق له كما في العزل **باب**
العدة هي لغة الاحصاء يقال عدت الشئ الى احصيته وشرعا فمما انتظر
وتوقف يلزم المرأة مدة معلومة شيئا بيا نها به وال متعلق بيلزم ملك نكاح
متاكدة صفة ملك بالموت او الدخول ولو حكما اراد به الخلوة الصحيحة او زوالها
معتبر احراز عن فراش امه موطوءة غير مستولدة اذ لا عدة لها بخلاف امه ولد مات
مولانا او اعتقها كما سياتي ولا بد من هذا القيد والقوم لم يذكروه وبوطئ عطف
على بزوال بسببه النكاح سياتي بيا نه فلا عدة بالطلاق قبل الدخول لعدم تملك
ملك النكاح ومن حكمها منع جواز تزويج غيره الى غير زوجها ومنع جواز نكاح احدها
واربع سواها لانه من بناء اصل النكاح وصحة الطلاق فيها بالرفع عطف على
منع جواز زوجه مائة ايضا وهي العدة في حق حرة تحيض للطلاق والفسح
كالفسح بخيار البلوغ وعدم الكفاءة وملك احد الزوجين للآخر وتبيلها ابن الزوج

المعجب انما
والشافعي في الفرقة جيل
والفرق بغير ركنية
الفرقة يمنع الجباة بغير ركنية

موطوءة غير مستولدة اذ لا عدة لها

بشهوة وارثا واحدا نكحها ثلث حيض كواصل حتى اذا طلق في الحيض وجب تكميل تلك
 الحيضة ببعض الحيضة الرابعة لكن لما لم يتجزأ غير تمامها كما تقدم في كتب الاصول
 وانما وجبت بها لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلثة قروا والفسخ في
 معنى الطلاق لان العدة وجبت للتعرف عن براءة الرحم في الفرقة الطارئة على النكاح
 وهذا يتحقق فيها كذا ام ولد مات مولاه او اعتقها فان عدتها ايضا اذا كانتا
 من حيض ثلث حيض كواصل وكذا موطوءة بسببه كما اذا زفت اليه غير امرائه
 وهو لا يعرف فوطئها او نكاح فاسد كالنكاح الموقت في الموت والفرقة متعلق
 بالوطوء بشبهة والنكاح الفاسد فان العدة فيها ايضا ثلث حيض سواء مات
 الزوج او وقع بينهما فرقة وبين عطف على في حرة الى العدة في حرة لم تحصى
 لصبر او كبر او بلغت سن ولم تحصى ثلثة اشهر لقوله تعالى واللاتي يثن من
 الحيض الاية ان وطئت لامة ان لا عدة بالطلاق قبل الدخول وللموت عطف
 على قوله للطلاق والفسخ اربعة اشهر وعشرة ايام مطلقا اي سواء و
 وطئت او لا لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا الاية وفي حق
 امة تحيض عطف على قوله في حرة تحيض يعني ان عدة امة تحيض للطلاق والوطء
 والفسخ حيضتان لقوله عليه السلام طلاق الامة تطليقتان وعدتها حيضتان
 ولان الرق منصف والحيضة لا تجزئ فكمثل نصارت حيضتين وفي حق امة
 لم تحصى او مات عنها زوجها نصف ما للحرة اي عدتها للطلاق والفسخ شهر ونصف
 شهر وللموت شهران وخمسة ايام لما عرفت ان الرق منصف وفي حق الحامل الحرة
 او الامة وان مات عنها صبي اي ان كان زوجها الميت صبيا وصح حملها لا طلاق
 قوله تعالى واولات الاحمال اجلن ان يضعن حملهن وبين جلت بعد موت الصبي
 عدة الموت لانها لما لم يكن حاملا وقت موت الصبي تعين عدة الموت ولا نسب فيها
 اي فيما جلت قبل موت الصبي وبعده لان الصبي لا ماء له فلا يتصور منه العلوق
 والنكاح يقوم مقامه في موضع التصور وفي حق امراة الغار للباين بعد الاجلين

بشهوة وارثا واحدا نكحها ثلث حيض كواصل حتى اذا طلق في الحيض وجب تكميل تلك
 الحيضة ببعض الحيضة الرابعة لكن لما لم يتجزأ غير تمامها كما تقدم في كتب الاصول
 وانما وجبت بها لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلثة قروا والفسخ في
 معنى الطلاق لان العدة وجبت للتعرف عن براءة الرحم في الفرقة الطارئة على النكاح
 وهذا يتحقق فيها كذا ام ولد مات مولاه او اعتقها فان عدتها ايضا اذا كانتا
 من حيض ثلث حيض كواصل وكذا موطوءة بسببه كما اذا زفت اليه غير امرائه
 وهو لا يعرف فوطئها او نكاح فاسد كالنكاح الموقت في الموت والفرقة متعلق
 بالوطوء بشبهة والنكاح الفاسد فان العدة فيها ايضا ثلث حيض سواء مات
 الزوج او وقع بينهما فرقة وبين عطف على في حرة الى العدة في حرة لم تحصى
 لصبر او كبر او بلغت سن ولم تحصى ثلثة اشهر لقوله تعالى واللاتي يثن من
 الحيض الاية ان وطئت لامة ان لا عدة بالطلاق قبل الدخول وللموت عطف
 على قوله للطلاق والفسخ اربعة اشهر وعشرة ايام مطلقا اي سواء و
 وطئت او لا لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا الاية وفي حق
 امة تحيض عطف على قوله في حرة تحيض يعني ان عدة امة تحيض للطلاق والوطء
 والفسخ حيضتان لقوله عليه السلام طلاق الامة تطليقتان وعدتها حيضتان
 ولان الرق منصف والحيضة لا تجزئ فكمثل نصارت حيضتين وفي حق امة
 لم تحصى او مات عنها زوجها نصف ما للحرة اي عدتها للطلاق والفسخ شهر ونصف
 شهر وللموت شهران وخمسة ايام لما عرفت ان الرق منصف وفي حق الحامل الحرة
 او الامة وان مات عنها صبي اي ان كان زوجها الميت صبيا وصح حملها لا طلاق
 قوله تعالى واولات الاحمال اجلن ان يضعن حملهن وبين جلت بعد موت الصبي
 عدة الموت لانها لما لم يكن حاملا وقت موت الصبي تعين عدة الموت ولا نسب فيها
 اي فيما جلت قبل موت الصبي وبعده لان الصبي لا ماء له فلا يتصور منه العلوق
 والنكاح يقوم مقامه في موضع التصور وفي حق امراة الغار للباين بعد الاجلين

الاجلين من عدة الطلاق وعقد الوفاة فان انتقضت عدة الطلاق وهي ثلث
 حيض مثلا ولم تنقض عدة الموت فلا بد ان ترتب من انتقضا عدة الموت وان
 انتقضت عدة الموت دون عدة الطلاق ترتب من عدة الطلاق والرجعي ما للموت
 لانها لما ترتبت جعل النكاح قابلا الى الوفاة اذا ارث لها الاية فكذلك في حق العدة
 بل اولى لانها تجب مع الشك دون الارث فصارت كالمطلقة رجعية وقين اي
 العدة في حق امة اعتقت في عدة رجعي كعدة حرة لان النكاح باق في الرجعي فوجب
 انتقال عدتها الى عدة الحراية والعدة في حق امة اعتقت في عدة باين او موت
 كامة اي كعدة امة لان الطلاق في الملك الناقص لا يوجب عدة الحراية فلا يستقل
 عدتها اية رأت الدم بعد عدة الاشهر يستأنف بالحيض يعني ان المرأة اذا
 كانت ايسة فاعتدت بالاشهر ثم رأت الدم على عادتها المروفة انتقض ما مضى
 من عدتها وعليها ان يستأنف العدة بالحيض لان عودها يبطل الايس هو المحج
 فظهر ان لم يكن خلفا لان شرط الخلفية تحقق الاياس وذلك باستدانة الجراي
 الحات كالعندية في حق الشج الثاني فعلم من هذا التقرير ان ما وقع في عبارة صدر
 الشريعة من قوله فقبل انتقضا ما بها كانه سهو من النسخ والصواب انتقضا ما بها
 كما استأنف بالاشهر من حاضت حيضة ثم ايست يعني ان من حاضت حيضة
 او حيضتين ثم ايست الى انقطع دمها وهي في سن الاياس فعدت بالاشهر احترازا
 عن الجمع بين البدل والمبدل كذا في الهداية فان العدة بالاشهر بدل من العدة ما
 بالحيض فلو جعل الحيض التي رأت قبل الاياس مشتملة على الوقت ليكون محسوبا
 من العدة من حيث انه وقت لزوم الجمع المحنون والعجب من صدر الشريعة ان عبا
 الهداية بعد ما وقعت كما نقلت كيف قال اقول الاستبنا في مشكل لانه لو ظهر
 ان عدتها بالاشهر من وقت الطلاق فالحيضة التي رأت قبل الاياس مشتملة على
 الوقت فيجب ان يكون محسوبا من العدة من حيث انه وقت معدة طلاق وطئت
 بشهوة وقدمت بيانها وهو مبني اخبره قوله عليها عدة اخرى ليجد والب

بشهوة وارثا واحدا نكحها ثلث حيض كواصل حتى اذا طلق في الحيض وجب تكميل تلك
 الحيضة ببعض الحيضة الرابعة لكن لما لم يتجزأ غير تمامها كما تقدم في كتب الاصول
 وانما وجبت بها لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلثة قروا والفسخ في
 معنى الطلاق لان العدة وجبت للتعرف عن براءة الرحم في الفرقة الطارئة على النكاح
 وهذا يتحقق فيها كذا ام ولد مات مولاه او اعتقها فان عدتها ايضا اذا كانتا
 من حيض ثلث حيض كواصل وكذا موطوءة بسببه كما اذا زفت اليه غير امرائه
 وهو لا يعرف فوطئها او نكاح فاسد كالنكاح الموقت في الموت والفرقة متعلق
 بالوطوء بشبهة والنكاح الفاسد فان العدة فيها ايضا ثلث حيض سواء مات
 الزوج او وقع بينهما فرقة وبين عطف على في حرة الى العدة في حرة لم تحصى
 لصبر او كبر او بلغت سن ولم تحصى ثلثة اشهر لقوله تعالى واللاتي يثن من
 الحيض الاية ان وطئت لامة ان لا عدة بالطلاق قبل الدخول وللموت عطف
 على قوله للطلاق والفسخ اربعة اشهر وعشرة ايام مطلقا اي سواء و
 وطئت او لا لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا الاية وفي حق
 امة تحيض عطف على قوله في حرة تحيض يعني ان عدة امة تحيض للطلاق والوطء
 والفسخ حيضتان لقوله عليه السلام طلاق الامة تطليقتان وعدتها حيضتان
 ولان الرق منصف والحيضة لا تجزئ فكمثل نصارت حيضتين وفي حق امة
 لم تحصى او مات عنها زوجها نصف ما للحرة اي عدتها للطلاق والفسخ شهر ونصف
 شهر وللموت شهران وخمسة ايام لما عرفت ان الرق منصف وفي حق الحامل الحرة
 او الامة وان مات عنها صبي اي ان كان زوجها الميت صبيا وصح حملها لا طلاق
 قوله تعالى واولات الاحمال اجلن ان يضعن حملهن وبين جلت بعد موت الصبي
 عدة الموت لانها لما لم يكن حاملا وقت موت الصبي تعين عدة الموت ولا نسب فيها
 اي فيما جلت قبل موت الصبي وبعده لان الصبي لا ماء له فلا يتصور منه العلوق
 والنكاح يقوم مقامه في موضع التصور وفي حق امراة الغار للباين بعد الاجلين

وتدخلت الى العدنان فاشراه اي اذا تدخلنا يكون ما شراه من الحيض بعد
الوطئ بشهره منهما اي العدنين وادام العدة الاولى ولم تكمل الثانية انقضت
بعد الثانية فعليها اتمامها اذا وجبت على المرأة عدنان فاما ان تكونا من جليلين
او جبل واحد فان كان الثاني كما اذا طلقها ثلثا وقال طلت انما تحل لي وطلتها
بالفاظ الكتابية فوطئها في العدة فلا شك ان العدتين تدخلتا وان كان الاول
فكانتا من جنين كالتوفي عنهما زوجها اذا وطئت بشهره كما سيأتي او من جنين
واحد كالمطلقة اذا تزوجت فترق في عدتها فوطئها الثاني وفرق بينهما تدخلتا
عندنا وعند الشافعي لا يكون ما شراه المرأة من الحيض محسبا منهما جميعا و
اذا انقضت العدة الاولى ولم تكمل الثاني فعليها اتمام العدة الثانية وصورة
الوطئ الثاني ان كان بعد مارات حيضة يجب عليها بعد الوطئ الثاني ثلث
حيض ايضا فالحيضة الاولى من العدة والحيض الثاني بعد ثلث من العدة يثبت
العدة الاولى ويجب حيضة رابعة ليتم العدة الثانية وان كان قبل مارات
حيضة فلا شيء عليها الا ثلث حيض وهي تنوب عن ست حيض ومعددة وفات
وطئت بها اي بشهره فعند الشافعي لا يجب بما شراه من الحيض فيها اي في الشهر
قال في المبسوط لو تزوجت في عدة الوفاة فدخل بها الثانية ففرق بينهما فعليها
بقية عدتها من الاول تمام اربعة اشهر وعشر وعليها ثلث حيض للآخر ويجب
بما حاضت بعد التفرق من عدة الوفاة ايضا تخمينا للدخول بقدر الامكان
وهذا الشك من العدة غير مذكور في الوفاة والكنز وعدة الطلاق والموت تنقضي
وان جهلت المرأة بهما اي الطلاق والموت حتى ان الزوج اذا كان غائبا عنها و
بلغها بغير طلبها ابانها اي بعد مارات ثلث حيض او مائة بعد مضي اربعة اشهر
وعشر كانت عدتها منقضية وابدا اي ابتداء عدتها عقيبها الا عقيب الطلاق
والموت لا عقيب علمها بهما لان الله تعالى اوجبهما على المطلقة والمتوفى عنهما زوجها
وهما تضمنان بهما عقيبها وابدا اي في نكاح فاسد عقيب تزويجه اي تفرق القاطن

بعض

سواء تزوجت في عدة الوفاة او في عدة الطلاق
او في عدة الحيض

الفاضة او عمره على ترك الوطئ بان يقول تركتك او طلت سبيلك ونحو ذلك لا يجوز
الزوم ذكره الزيلعي قالت مضت عدتي وكذا بها الزوج طلت فان القول لها مع انه
اليمين لانها امينة فيها تحسروا وقد مر في آخر باب الرجعة نكح معتدة من يمين اي ابان
امراته بادون الثلث ثم تزوجها في العدة وطلق قبل الوطئ وجب عليه مهر تمام
وعليها عدة مستدانة لانها مقبوضة في يده بالوطئية الاولى وبقي اثره وهو العدة فاذا
جحد النكاح وهي مقبوضة ثاب ذلك المقبوض عن القبض الواجب في هذا النكاح
كالغاصب بشرطه مقبوضا في يده فيصير قابضا لغيره والعقد فيكون طلاقا بعد الدخول
لا عدة على مسبية افرقت بناتين الدارين لان العدة حيث وجبت انما وجبت حقا
للعبدة والحري ملحق بالجاهل واليهام حتى صار محلا للتملك فلا حرة لفراسه الا
الحامل لان في بطنها ولد اثابت النسب ولا على ذمية طلقها ذمي اذا اعتقد و
عدمها لان وجوب العدة لا يجوز ان يكون كحق الشرع لانها غير مخاطبة بحقوق
الشرع ولا كحق الزوج لانه خلاف معتقده وقد اشرنا ان تركهم وما يدعون و
ولا على حريته خرجت الياسمة او ذمية او مستأمنة لم اسلمت او هارت ذمية
لقول الله ولا جناح عليكم ان تنكحوهن مطلقا بل اقبه ولما عرفت ان الحري ملحق
بالجاهل واليهام ولحرمته لفراسه الا الحامل لما عرفت ان في بطنها ولذا اثابت النسب
فصل في الاحداد وهو ترك الزينة والطيب والحكم المنع تحت عدة الابان والموت
اظهار التائب على فوت نعمة النكاح الذي هو سبب لصيورتها وكفاية مؤثرها ولهذا
لا تحل المطلقة الرجعية لان نعمة النكاح لم تنزلها ابتداء النكاح ولهذا يحل وطئها و
يجوز عليها احكام الزوجات حال كونها كبيرة مسلمة طاهرة الصغيرة والكافرة غير محسنة
مخاطبتين بالزواج ولو كانت الكبيرة المسلمة امه لانها مخاطبة بحقوق الله تعالى فيما
ليس فيه ابطال حق المولى بخلاف المنع من الخروج فان فيه ابطال حق المولى
وحق العبد مقدم لحاجته بترك الزينة متعلق بقوله تحذره ليس المرء عرفا اي
المصوغ بالزعران والمصغرة ابنتها راجحة الطيب والحكم والطيب والد من

فزوج اوله او غيره من قبله فدخل بها ثم طلقها بان لم تنزلها
في العدة ثم طلقها قبل الدخول بان طلقها
انما كان على وجه ما في النكاح الاول وهو
كامل بالنكاح الثاني فان النكاح الثاني في اصل
ه وادى يوسف زوج وطئها
استقلال العدة فدخل بها
فانما كان

مطل
ولا عدة على ذمية طلقها ذمي

انما المصوغ بالزعران

والحمل لا بعد فان الضرر انما ينجح المحظورات لا الى لاخذ معتدة عتق وهي
 ام ولد اعترفا مولانا ومعتدة نكاح فاسد لان الحداد لا يظهر ان كانت على فوات
 نعمة النكاح ولم ينفذها ذلك لا تحطب معتدة الا نفيها لقوله تعالى ولا جناح عليكم
 فيما عرضتم به من خطبة النساء ايا ان قال ولكن لا تواعدوهن سرا الا ان تقولوا
 قولاً معروفاً قالوا التعريض ان يقول اني اريد ان اتزوج اتيك بجيلة وانك لصالحه
 وتؤخذك مما يدل على اعادة التزوج بها والقول المعروف اني فيك لراغب اني
 اريد ان نجتمع وتؤخذك ولا تحطب معتدة الطلاق رجعياً كان او بائناً من بينها
 ليلا ونهاراً وتؤخذ معتدة الموت نهاراً وبعض الليل وبقيت في ان في بينها فان
 نفقة معتدة الموت عليها فيحتاج الى الخروج نهاراً والكلب وقد تمتد الى بلجهم الليل
 والمطلقة ليست كذلك لرد النفقة عليها من مال زوجها وتعدان الى معتدة
 الطلاق ومعتدة الموت في بيت وجبت المعتدة في بيت يضاف اليها بالسكنى
 حال وقوع الفرقة والموت لقوله تعالى لا تحزبون من بين يوتيكن الا بيوت السكنى
 الا ان يظهر عدل بان كان من دار الميت نصيبها لا يكفيها واخرجها الورثة من نصيبهم
 او حافت ثلث مالها او الا نهدام او لم تجد كرا، البيت لا بد من سيرة بينهما في الطلاق
 البائن حتى لا تنزع الخلوة بالاجنبية وبعد طلاقها لا يثبت ان يكونا في منزل واحد لان
 معتد بالحرمة فالظاهر انه اذا لم يزل لا يباشرا الحرام وان صاق المنزل عليهما
 او كان الزوج فاسداً فالاولى حرجه وان جاز خروجها وتذب ان يجعل بينهما
 امرأة نفقة قادراً على الحمل ولا احتياطاً بانث اومات عنهما زوجها في سفر ويزنها
 ومن مصر دون ثلثة ايام رجعت اليه مصر لانه ليس بائناً بالخروج بل هو بائناً
 ولو تبيها ثلثة ايام خبرت بين المنفى والرجوع سواء كان معها ولي او لا وتذب
 الرجوع ليكون الا عند اخذ في منزل الزوج هذا اذا كان الى المقصد اي ثلثة ايام و
 ان كان اقل مضت الى مقصد ولم يذكر هذا الشق اعتماداً على انهما مما قبل وهو
 اذا الحكم في صورة التساوي الجبار وفي صورة اقلية احدهما التبعين ولو في مصر عطف

منها ما هو في حرجها
 من غير ان يكونا في منزل واحد
 من غير ان يكونا في منزل واحد
 من غير ان يكونا في منزل واحد

عطف على قوله في سفره لو بانث اومات عنهما زوجها في مصر من الامصار لا يخرج بل
 نفقة فيه فيخرج بحرم ان كان لها محرم من لم تحض فقط نفقة بالشهر كذا من رأت يوماً
 ومما لا يقطع حتى مضت سنة لا ينفذ حكم الاولي واعتبار الشهر في العدة بالايام لا الا
 كذا في السفر فظنهما فصالحته من نفقة العدة لو بالشهر جاز الصلح التبعين الشهر
 ولو بالحض لا يكونها مجهولة اجبرت المرأة بمضي عده الى عتق الزوج الاول وعدة
 الحمل وغلب ظنه ان ظن الزوج الاول بعدتها والمدة تحمل ما اجرت به حكمها الى
 جاز ان ينكحها الزوج الاول مضيها الى العدة لو كان بحض فاقبل ما الى مدة تصدق
 المرأة فيه شهران عند ابي حنيفة رج وعندهما نفقة وتكون يوماً لا احتمال ان يقع
 الطلاق قبل اول حبسة فتكون مذبذبة وتظهر بعدة حنة عشر يوماً ثم تحيض
 ثلثة وتظهر حنة عشر فتكمل العدة وذا شيخ الاسلام ثلث ساعات للاغتسال بناء على
 كون زمان الاغتسال من الحوض وله ان رؤيتها هكذا انا دة فلا يثبت عليها الحكم الشرعي
 بل الاثم الا غلب فيعتبر اكثر مدة الحوض واقل مدة الطهر لتعقّب لا يكون ثلث حبس
 شهر او الطهر شهر **باب نفقة النسيب** اكثر مدة الحمل ستان لقول عائشة
 رضي الله عنها الولد لا يفي في البطن اكثر من سنتين ولو بثلثة مخزول واقلها ستة
 اشهر لقوله تعالى وحمل وفصال ثلثون شهراً ثم قال تعالى وفصال في عامين فيبقى للحمل
 ستة اشهر فثبت ولا معتدة الرجعي وان ولدت اكثر من سنتين ما لم تفر بمضي
 العدة لاحتمال العلوق حال العدة لجواز كونها معتدة الطهر وبانت في الاقل
 بعين اذا جاءت به لاقل من سنتين بانث من زوجها لا نفقاء العدة وثبت نسب
 لوجود العلوق في النكاح او في العدة ولا يصير مراجعاً لانه يجمل العلوق قبل
 الطلاق ويجمل بعده فلا يصير مراجعاً بالشك وكان مراجعاً الاكثر بعين اذا جاءت
 به لاكثر من سنتين كان مراجعاً لان العلوق بعد الطلاق والظاهر انه منه لا نفقاء الزنا
 منها فيكون مراجعاً كذا مبسوط ولدت لاقل من سبعة اشهر فثبت نسب ولا مبسوط
 اذا جاءت به لاقل من سنتين بلا دعوة لاحتمال كونه الولد قابلاً وقت الطلاق فلا

فلا يثبت بزوال الفراش ويثبت النسب احتياطا ولو لتمامها لا اى اذا جاءت
 به تمام سنتين من وقت الفرقة لم يثبت نسبه لان الحمل حادث بعد الطلاق فلا
 يكون منه لحمه الوطنى الا بدعوة لانه التزمه وايضا يحتمل ان يظنها في العدة
 وكذا امره صفة ان صبغة سنها تسعة فصاعدا لم يظهر فيها اسارات البلوغ
 يثبت نسب ولدها اذا ولدت لاقل من تسعة اشهر منذ طلقها بائنا كان او رجعا
 لان العلوق حي يكون في العدة وتسعة لا اى لو ولدت تسعة لا يثبت نسب
 ولدها لان العلوق حي يكون خارج العدة وذلك لانها صغيرة بينين لا يزول بالاحتمال
 والصغر مناف للحمل فاذا بقي فيها صفة الصغر حكم بمضئ عدها بثلاثة اشهر وحمل
 الحمل على انه حادث فلا يثبت النسب الا بركبها لو اقرت بمضئ العدة ثم ولدت
 لسته اشهر لم يثبت النسب لوجود دليل الانتفاء وهو اقراره فكذا هنا بل
 اولى لان اقراره بحمل الكذب وحكم الشرع بالانتفاء لانه رد فيه وكذا معتدة
 اى معتدة الطلاق اقرت بالمضئ عدها وولدت لاقل من نصف سنة من وقت
 الاقرار بهذا هو المسطور في الهداية واكثره وغيرهما وهو الصواب الموافق له
 للتعليل وقد وقع في عبارة صدر الشريعة الطلاق مكان الاقرار وكأنه سهو من
 النسخ الاول يثبت نسب ولدها لما مر ان العلوق حي يكون في العدة لظهور كذبها
 بيقين حيث اقرت بالانتفاء ورحمها مشغول بالماء وتضعها لا لما مر ان العلوق
 حي يكون خارجها او ظهر عطف على اقرت اى كذا معتدة طلاق ظهر حملها او اقر
 الزوج به اى يثبت نسبه ولده معتدة ادعت ولادة وانكرها الزوج وقد كان قبل
 الولادة حمل ظاهر او اقر الزوج بالحمل والاى وان لم يظهر حملها او اقر الزوج به
 فيثبت الى النسب اذا ثبت ولادتها بحجة تامة اى شهادة رجلين او رجل وامرأتين
 بان دخلت المرأة بيتا ولم يكن معها احد ولا في البيت والرجلان على الباب حتى ولدت
 فعلمت الولادة برؤية الولد او سماع صوته فيد الحجة بالتامة اذ لا يثبت النسب
 بشهادة امرأة واحدة على الولادة خلافا لما في اصل انا المعتدة اذا ولدت ولدا

نسب

وهذا التقدير احسن من تقديري
 صدر الشريعة لا يخفى
 على اهل الطريقة

ولذا لم يثبت نسب عند اى حنفية الا ان يشهد بولادتها رجلان او رجل وامرأتان
 الا ان يكون هناك حمل ظاهر او اعتراف من قبل الزوج فيثبت النسب بلا شهادة
 وعندهما يثبت في الجميع بشهادة امرأة واحدة مسلمة حرة عذلة كذا في الكافي
 وكذا معتدة وفات ولدت لاقل من تسعة اشهر منذ طلقها بائنا كان او رجعا
 ولد المتوفى عنها زوجها اى يثبت نسب ولده معتدة وفات يكون بين الموت
 وولادة اقل من سنتين وقال زفر اذا جاءت به بعد انتضاء عدة الوفاة لسته اشهر
 لا يثبت النسب لان الشرع حكم بانتفاء عدها بالشهور لتعين الجهة فصار كما اذا
 اقرت بالانتفاء كما بين في الصغيرة ولنا ان الانتفاء عدها بجهة اخرى وهو وضع
 الحمل بخلاف الصغيرة لان الاصل فيها عدم الحمل لانها قبل البلوغ ليست بحمل و
 في البلوغ شك والصغر ثابت بينين فلا يزول بالشك او ولدت عطف على قوله
 ولدت لاقل من تسعة اشهر اكرت في الهداية ثانيا بقوله وان كانت معتدة
 عن وفات وصدها اى يثبت نسب ولده معتدة وفات ولدت في العدة واقر الوتر
 بالولادة ولم يشهد على الولادة احد فهو ابنه افتقا وهذا في حق الارث ظاهر لانه
 خالص حرمه فيقبل فيه تصديقهم وانما في حق النسب فهل يثبت في حق غيرهم ممن
 ممن لم يصدق قالوا اذا كانوا من اهل الشهادة بان صدقها رجلان او رجل وامرأتان
 من الورثة يثبت لقيام الحجة ولذا قبل بشرط لنظا الشهادة وقبل لا بشرط لان
 الشبوت في حق غيرهم تبع للشبوت في حقهم باقرارهم وما ثبت تبعا لا يركب فيه شرائط
 الاصل كالمعتمد مع المولى والجندى مع السلطان في حق الاقامة وهذا هو الصحيح
 كذا في الكافي وكذا من كونه ولده لسته اشهر بغير اقرار الزوج الرجل امرأة في
 بولده لسته اشهر فصاعدا يثبت نسب منه سواء اقر الزوج او سكوت لان الفراش
 قائم في المدة تامة وان انكر الزوج ولادتها يثبت بشهادة امرأة واحدة فان نفاها
 فلا عا لان النسب يثبت بالفراش القائم واللعان انما يجب بالتقيد وهو موجود
 هنا لان قوله ليس متى قذف لها بالزنا والتقيد لا يستلزم وجود الولد فلم يعتبر

مطلوب النسب
 امرأة واحدة

الولد اثبات بشهادة القابلة يلزم كون اللعان ثاباً بشهادة القابلة بل اضيف
اللعان الي القذف بمجرد اعني اقول يدعي ظاهراً ان القذف المطلق لا
يقضي وجود الولد لكن لا يلزم ان القذف بالولد لا يقضي وجوده والكلام فيه
ودفعه ان مراد القوم بالوجود الوجود الخارجي والقذف بالولد انما يقضي الوجود
في العبادرة دون الخارج مثلاً اذا سمح الزوج ان امرأته ولدت ولداً فقال ذلك
الولد ليس مني كان قد خالها بالزنا اذ كانت قال زنيته فحصل الولد منه وان لم يكن الولد
موجوداً في ذلك ولدته لا قل من هذا من سنة اشهر لا يثبت نسب لسبق العلوق
على النكاح قال ولدت ثم اختلفت واذهبت نكاحاً من سنة اشهر وادعى الزوج
الاقل صدق بلا يمين عنده خلافاً لها كما سأل قال ان نكاحها في طائف ثم نكحها
فولدت تصف سنة مدتك بالزنا الى الزوج نسب ان نسب الولد ومهره لوجود
العلوق في العدة علق طلاقها بولادتها قال لا امرأته اذا ولدت ولداً خات
طالق فتشهدت امرأة واحدة بها ان بالولادة لم يقع الي الطلاق عند ابي حنيفة
رحم وعندهما يقع لان الولادة تثبت بشهادة امرأة ثم يثبت الطلاق بالتبعية
وله ان الولادة تثبت ضرورة فتعذر بقدرها فلا ينعقد الي الطلاق ويولس بتابع لها
لان كلامها يوجب بدون الاخر اعتراض عليه بعض شراح الهداية بان كلامها
في الطلاق المعلق بالولادة والمعلق بشئ لازم من لوازمه والولادة تثبت بشهادتها
والشئ اذا ثبت ثبت بجميع لوازمه اقول قوله والشئ اذا ثبت ثبت بجميع لوازمه
ليس على اطلاقه بل هو في موضع لا يتصور الاشكال بين اللازم والملزوم كما في اللزوم
العقلي وقد اشار اليه صاحب الهداية بقوله والطلاق ينشأ عنهما وقد تقرر في
كتب الاصول في بحث الاقضاء لان قوله اعتق عبدك عني بالف يقضي البيع
ضرورة صحيحة العتيق فصار كانه قال بيع عبدك عني بالف وكن وكيلي بالاعتاق فيثبت
البيع بقدر الضرورة حتى لا يثبت من الاركان والشرائط الا ما لا يجمل السقوط اصلاً
وان كان الزوج اقر باجمل ثم علق طلاقها بالولادة فقالت المرأة ولدت وكذبها

ان کا حکم

وكذبها الزوج بغير الطلاق بلا شهادة عند أبي حنيفة رجم وعند ما يشترط شهادة القابلة
لأنها تدعى حنيفة فلا بد من الحجج وله أن إفارة بالجمل إقرار بما ينفي اليه وهو الولادة
نكح أمه فظلمها فسر أمه فان ولدت لأقل من ستة أشهر من مدة الحمل له الولد والأما
فلما يلزمه لأن الولد في الوجه الأول ولد المعتدة إذا العلوق سابق على الشراء وفي الثاني
ولد المملوكة إذا الحادث بضاف إلى أقرب وقت فلا بد من الدعوة قال لا منه أن كان
في بطنك ولد فهو مني فسرته امرأة على الولادة لأقل من ستة أشهر من مدة إقراره
وله لأن سبب ثبوت النسب وهو الدعوة قد وجد من المولى بقوله فهو مني
وأما الحاجة إلى تعيين الولد وهو يثبت بشهادة القابلة اتفاقا وانما قال لأقل من
سنة أشهر من مدة إقرارها لو ولدت ستة أشهر فصاعدا لا يثبت النسب لاحتمال
أنها جلت بعد وفاة المولى فلم يكن المولى مدعيا بهذا الولد بخلاف الولد الأول
للتيقن بقيام الولد في البطن وقت القول فصحت الدعوة ولو لم يولد عطف على قوله
لا منه أي لو قال لطفل هو ابني ومات المرفقة قالت أمه أن أم الطفل هو ابني
وأما وجهه بمرثية أي يرث الطفل وأمّه من المرفقة لأن المسئلة فيما إذا كانت معروفة
بالحرية ويكونها أم الطفل ولا سبيل إلى بنوة الطفل له إلا بنكاح أمه نكاحا صحيحا
لأنه الموضوع للحمل وإن قال وارثه أنت أم ولده وجعلت حرثها لا ترث لأن ظهور
الحرية باعتبار الدار حجة في دفع الرق لا الاستحسان في الارث روي أمه من عبده في
يولد فادعاه المولى لم يثبت نسب له لأن ثبوت نسب يتحقق بنكاح النكاح وقد ثبت أن
النكاح بعد ما صح لا قبل النسخ بخلاف البيع فإن المولى إذا باع أمه وولدت عند
المشتري ثم ادعاه البايع يثبت نسب ويتحقق البيع وعنف أي الولد لأنه ملك
المولى وقد أقره بنوة فلم يحرية وأن لم يثبت الميزوم كما أقره بنوة عبده المعروف
النسب وتفسيره أن الأم ولد له لاقراره بذلك ولدت أمه الموطوءة له ولذا لم يثبت
حجه بدعيه فإن الزنا على ثلث مرات قوي وهو قرائن المتكوحة وحكمه أن يثبت له
النسب بلا دعوة ولا يثبت بغيره التقي بل يثبت باللعان في النكاح الصحيح إذا لعان في

[illegible]

محلل
الغماش على ثلثة مراتب

في النسب كانه وضعف وهو فراش الامة وحكمه ان لا يثبت به النسب الا بدعوة لضعف
ومتوسط وهو فراش ام الولد وحكمه ان يثبت به النسب بلا دعوة وينتفي بحجر
النفي لكن ثبوت بلا دعوة انما يكون اذا حل للمولى وطهرها وانما اذا لم يحل فلا يثبت بلا
دعوة كانه وليد كانه مولاه وامة مشتركة بين اثنين استولوا فانما جاءت بولد لا يثبت
نسب بدونها كذا في خزانة الغني **باب الحضنة** هي من حضن الطائر ينضه بحضنه
اذا ضمته اليه نفسه تحت جناحه وكذا المرأة اذا حضنت ولدا هي للام ولو بعد الطلاق
سالم تزوج بغيره زوج آخر غير محرم للطفل كما سياتي وانما كانت لها لاجماع الامة
عليه ولا يثبت اشفاق من غيرها الا ان يكون سرقة فانها تجس وتضرب فلا تنزع للحضنة
او ماجة كذا في الكافي بلا جبر على اخذ الولد اذا ابت او لم تطلب لاحتمال ان
تجوز عن الحضنة الا اذا نصت بان لا ياخذ الولد ثديا غير ثديها ولا يكون له ذورحم
محرم سوى الام فتجوز على الحضنة اذا الاجنبية لا شفقة لها عليه ثم امها اي ام الام
وان علت لان هذه الولاية تستفاد من قبل الامهات ثم ام ابيها اي اب الولد كذلك
اي وان علت لانه من الامهات ولهذا يخرج ميراث الامهات السدس ولا يثبت لها
شفعة لاجل الولد ثم اخذت لاب وام لانها اشفق ثم اخذت لام لانها قريبة لما قبلها
في هذا الامر ثم اخذت لاب لان بنات الابوين اولى من بنات الاجداد ثم حاله لان قربة
الام ارحم في هذا الامر كذلك اي من كانت لام وام اولى ثم لام ثم لاب والخال
اول من بنات الاخ لانها تدعى بالام وتلك بالاخ ثم عمته كذلك في الزنيب ولا حق
لبنات العم والخال في الحضنة لانها غير محرم بشرط حرمتهم كحرمة الرقيق عن الحضنة
لا شغل له بخدمته المولى ولان حق الحضنة نوع ولاية ولا ولاية للرقيق على نفسه فضلا
عن الولاية على غيره فلاحق لامة وام ولد قبل غيرها بل الحق للمولى ان كان الصغير
رقيقا ولا يفرق بينه وبين امه ان كانا في ملكه كما كان في البيوع وان كان حرا فالحضنة
لا قربانية الا حارا واذا اعتقا كان لها حق الحضنة في اولادها الا حارا لانها واولادها
احرار حال ثبوت الحق الدمية كالمسلمة يعني انهما احق بولد في السلم حتى يجعل المولى

اي الولد دينا لان الحضنة تثبت على الشفقة وهي اشفق عليه فيكون الدفع اليها
انظر له ما لم يعقل دينا فاذا عقل ينزع منها لاحتمال الضرر او يخاف ان يتركها
فان تالف المالك قد يكون قبل تعقل الدين فاذا اخيف هذا ينزع ايضا منها بسخط
حضرها اي حق الحضنة انما كانت او غير كما كالحضة بكالح غير محرمه اي محرم الولد لانه
لا تنقض الشفقة حتى اذا انكحت محرمه لا تسقط كانه نكحت عمه وجدة جده ويعود
اي حرها بالفرقة لان المانع اذا زال عاد المحرم طلبت الام اجرا فلو طلبت في النكاح
او في عدة الرجعي لم يحق الاجر لان الارضاع يحق عليها ديانة وان لم يكن سخطا
دينيا قال الله تعالى والوالدات برضعن اولادهن كنهن غدا فاحتمال عجزها فاذا
اقدمت عليه بالاجر ظهر قدرتها فكان الفصل واجبا عليها فلا يجوز اخذ الاجر عليه
ولو طلبت بعد عدة او قبلها لكن لا بعد لانه من غير ما سخط اما الاول فلان النكاح
قد زال بالكلية فصار كالاجنبية واما الثاني فلانه غير مسحق عليها اعلم ان الام اولى
بارضاع الولد بعد انتصاء عدتها ما لم تطلب اكثر من اجرة الاجنبية لانها اشفق و
انظر للصبي وفي الاخذ منها اضرار به فان النبي اكثر من ذلك لم يجبر الاب عليها دفعا
للفرقة قال الله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده اي لا تضار هي بخدمته
الولد منها ولا يضار هو بالزاهر باكثر من اجرة الاجنبية وان رضيت الاجنبية ان
ترضعه بغير اجرا وبدون اجر المثل والام باجر المثل فالاجنبية هنا اولى لما قلنا ذكره **باب**
وفي المسبوبة رواه ابنان في رواية جاز يستجار ما لان النكاح قد زال فالتحقت بالاجاب
وفي اخرى لان العدة من احكام النكاح ولهذا يجب فيها النفقة والسكنى ولا يجوز دفع
الزكوة اليها والشهادة لها قال الاب اجدر بضعف بلا اجر حين قالت الام بعد العدة
لا ارضع الا باجرا وبالا مثل حين قالت لا ارضع الا بكذا البس لها منعه ولكن توضعه
الطير في بيته ما لم يسلم تزوج رعاية للطفين لا دفع صبية الى عصبه غير محرم كولي
العاقبة وابن العم لاحتمال النكاح مع وجود محرم غير عصبه كالحال لعدم احتمال
ولادته مع ايضا الى ناسق ما حين وهو من لا يباي بما يصنع فانه لا يتجاسر على الفاسق

لا يجبر طفل بين أبيه وأمه وأن كان ميمراً وقال الشافعي بخير إذا بلغ سن النية وبسّم
إلى من يجارة الأم والأجداد أحق بها أي بالصبي من أبيه حتى يستغنى عن الغير بأن يأكل
ويشرب ويلبس ويستحي وحده لا يبرأ إذا استغنى يحتاج إلى التأيب والتخلق بأدب
الرجال وأخلاقهم والآب أقدر على ذلك وقدر الاستغناء سبع سنين قدره الحنفية
وبه ينفع كذا في الكافي والأم والأجداد أحق بها أي بالفتية من الآب حتى يحبس لأنها بعد
الاستغناء يحتاج إلى معرفة آداب النساء والمرأة على ذلك أقدر وبعد البلوغ يحتاج
إلى التحصين والحفظ والآب فيه أقدر وروى عن محمد بن الحسن بن عيسى بن أبي بصير عن أبي بصير
الآب إذا بلغت حد الشهوة لتحقق الحاجة إلى الحباثة وهو الاحتياط لكسب الزمان
وغيرهما أي حاضنة غير الأم والأجداد أحق بها أي بالبت منها حتى تستغنى لان الزك
عند من تحضنها نوع استخدام وغيرهما لا يقدر على استخدامهما ولان المقصود هو التعليم
وهو يحصل بالاستخدام وغيرهما لا يملك ولهذا لا يجوز للخدنة فلا يحصل المقصود
بخلاف الأم والأجداد لغدتها عليها شرعا لا تصرف مطلقا بولدها لا بدون
إذن أبيه لما فيه من الأضرار بالولد والآب وطهرها الذي تكلم فيها حتى لو وقع التزويج
في بلد وليس بوطن لها ليس لها أن تستقل إليه ولا إلى وطنها لعدم الأمرين في كل
منهما وهو رواية كتاب الطلاق من الأصل وهو الأصح هذا إذا كان بين الموضعين
تفاوت وإن تفاوتت بحيث يمكن من مطالعة ولده في يوم ورجع إلى أهل فيه قبل
الليل جاز لها النقل إليه مطلقا في دار السلام ولا بشرط فيه ووقع التزويج ولا
الوطن إلى قرية من مصر لان الانتقال إلى قريب بمنزلة الانتقال من محلة إلى محلة
في بلدة واحدة لكن الانتقال من مصر إلى قرية فيض بالولد لأنه يتخلق باخلاق أهل
القرى فلا يملك ذلك إلا أن تكون وطهرها ووقع العقد فيها في الأصح لما بينا وخص
هذا السفر بالأم وليس لغيرها أن يتقلد بلا إذن الآب حتى الحجة للصغيرة تحت مؤمرة
واجب معها رأت العمة أمساك الولد مجانا ولا تنفع أي العمة الولد عن الأم وهي
أي الأم تأتي إلى تنفع من الحضانة ومطالبه بالأجر ونفقة الولد فالصحيح أن يقال

أن يقال لها ما أن تمسك الولد مجانا وتنفق أي العمة كذا في الخلاصة **باب النفقة**
هي اسم بمعنى الاتفاق قال هشام سألت محمدا عن النفقة فقال هي الطعام والكسوة
والسكنى كذا في الخلاصة هي محبب بأسباب منها الزوجية ومنها النسب ومنها الملك
قدم الزوجية لأنها أصل النسب والنسب أقوى من الملك فتحب على الزوج ولو صغيرا
لا يقدر على الوطئ أو فقيرا ليس عنده قدر النفقة لزوجته سواء كانت مسلمة أو كافرة
أو صغيرة نوطا أي من شأنها أن توظف حتى لو لم يكن كذلك كان المانع من جهتها فلم يوجد
سليم البضع فلا يجب النفقة بخلاف ما إذا كان الزوج صغيرا لا يقدر على الوطئ
فإن المانع من جهته ولو كانا صغيرين لا يطيقان الجماع لا نفقة لها لأن المانع من جهته
من قبلها فغاية ما في الباب أن يحصل المانع من قبله كالمعدوم فالمنع من قبلها قائم
ومع قيام المانع من قبلها لا يستحق النفقة كذا في النهاية فقيرة أو غنية فإن غناها لا
يُطل حقتها في النفقة على زوجها موطوءة أو لا كما إذا كان الزوج صغيرا لا يقدر على الوطئ
وهي كبيرة بقدر حالهما متعلق بقوله فتجب وهو اختيار الحنفية وعليه الفتوى وبه
يقول في الموسر من نفقة البسار والمفسر من نفقة العار والمختلفين بأن يكون أحدهما
موسرا والآخر مفسرا وهو يتناول صورتين أحدهما أن يكون مفسرا والزوج موسرا أو
والثانية عكسها بين الحالين أي نفقة دون نفقة الموسرات وتوق نفقة المفسرات
وقال الكرخي بغير حال الزوج وهو قول الشافعي قال صاحب البدائع هو الصحيح وقال
صاحب المبسوط المعتبر حاله في البسار والاعسار في ظاهر الرواية ولو هي في بيت أبيها
قال في الهداية إذا سلت نفسها إلى منزله فعليه نفقتها وقال في النهاية هذا الشرط ليس
بلازم في ظاهر الرواية فإنه ذكر في المبسوط وفي ظاهر الرواية بعد صحة العقد النفقة واجبة لها
وإن لم تستقل إلى بيت الزوج ثم قال صاحب النهاية وقال بعض المتأخرين من أئمة بلخ
لا يستحق النفقة إذا لم تزق إلى بيت زوجها والفتوى على جواب الكتاب وهو وجوب
وجوب النفقة وإن لم تزق أو مرضت في بيت الزوج فإن لها النفقة وانفكس عندها
إذا كان مرضا يمنع الجماع لغت الاحتباس للاستمتاع وحده لا يحسن أن الاحتباس قائم

لأنها صلة وقد اتصل بها القبض ولا رجوع في الصلوات بعد الموت لأنها حكمها
 كما في الرقبة يباع القيد المأذون بالكساح في نفقة زوجته لأنه دين واجب في
 دمه لوجود سببه وقد ظهر وجوبه في حق المولى لأن السبب كان بأذنه فيعتلق
 برقبته كدين التجارة في العبد التاجر والمولى أن ينفذ لأن حقها في النفقة لا
 في عين الرقبة مرة بعد أخرى مثلاً بعد تزوج امرأة بأذن المولى ففرض القاض
 النفقة عليه فاجتمع عليه الف درهم ببيع بخمسة وهي قيمة والمشتري عالم
 أن عليه دين النفقة يباع مرة أخرى بخلاف ما إذا كان الالف عليه بسبب
 آخر ببيع بخمسة فانه لا يباع مرة أخرى ونسقط أي النفقة بموته أي العبد
 وقيل ولا يؤخذ المولى بشئ لفوات محل الاستبراء وبيع في دين غيره أي غير
 النفقة مرة فان أوفى الغرماء فيها وأطول به بعد الحرية والفرق أن دين
 النفقة يتجدد في كل زمان فيكون ديناً آخر حادثاً بعد البيع بخلاف ما يردون
 ولو كان مدبراً أو مكاتباً لا يباع بالنفقة لعدم جواز البيع لكن المكاتب إذا
 عجز بيع لأنه يقبل النقل بعد العجز نفقة الأئمة المنكحة التام يجب بالتبعية أن
 إذا تزوج أنه لغيره فانما يجب عليه النفقة إذا بوأها سيدها أي خلت بيها وبين
 زوجها ولا يستجدها لأن الاحتباس لا يمتنع إلا بها وعدم استخدامها فان
 المعبر في استحقاق النفقة نفقته لمصالح الزوج وذلك يحصل بما ذكر ولو
 ولو استخدمها المولى بعد ما بعد التوبة نسقط أي النفقة لزوال الموجب وأن
 لا يخدمه أحياناً بلا استخدامها لا يسقط لأنه لم يستخدمها لم يكن مسترة أو لا فرق
 فيه بين أن يكون الزوج حراً أو عبداً أو مدبراً أو مكاتباً لأن المعنى الموجب هو
 التوبة فلا يختلف باختلاف الأزواج كذا أن كالفقة المدبرة وأم الولد حتى
 نفقة ما إلا بالتوبة بخلاف المكاتبه إذا تزوجت بأذن المولى حيث يجب نفقتها
 قبل التوبة كالحرة إذ ليس للمولى أن يستخدمها لصيرورتها أحق بنفسها ومناقبها
 ويجب على الزوج السكنى لزوجه لقوله تعالى سكنوهن من حيث سكنتم بيت

بغير إباحة

المدبر

في بيت حال عن أهل الزوجين لأنها يتضرران بالسكنى مع الناس إذ لا يأمنان على
 مشاعرها ويعملان من الاستئناس والمعاشره إلا أن يجارا لأن الحق لهما فلها أن يسكن
 معه ويتقاع عليه ولا يملكها بغير محرمها النظر إليها والكلام معها متى شاء ولا يمنعهم
 الزوج من ذلك لما فيه من طبيعة الرحم وليس عليه في ذلك ضرورة الدخول عليها بل إذا
 فانه لا يجوز لأن البيت ملكه فله المنع من الدخول فيه والصحيح أن لا يمنع من خروجها
 إلى الوالد بن ولا من دخولها عليها كل جمعة ودخول محرم غيرهما كل سنة قوله
 والصحيح احتراز عن محمد بن مقاتل فانه يقول لا يمنع المحارم من الزبارة في كل شهر
 نفرض لزوجة الغائب وطفله وأبويه ما لم يملكه أي للغائب من جنس حفرهم أي دارهم
 أو دنائره أو طعاماً أو كسوة من جنس حفرهم بخلاف ما إذا كان من خلاف جنس
 لأنه يحتاج إلى البيع ولا يباع مال الغائب لا اتفاقاً بالوفاق أن أقر من عنده المال
 بعينه المضارب أو المودع أو المديون به أي بالمال وبالزوجية والولاد أو علم القاض
 ذلك أي المال والزوجية والولاد ولم يعرف به من عنده المال ويحكمها أي القاض
 الزوجية على أنه أي الغائب لم يعطها النفقة ويحكمها لأن من الناس من يعطي
 الكفيل ولا يختلف ومنهم من يعكس فيجمع بينهما احتياطاً نظر الغائب لا باقاً منه يسه
 عطف على قوله نفرض لزوجة الغائب أي لا نفرض النفقة باقاً منه الزوجة بيته
 على الكساح ولا نفرض أيضاً أن لم يترك أي الغائب مالا باقاً منها أي إقامة الزوجة
 البيته ليعرضها أي القاض النفقة عليه أي الغائب ويأمر بالاستدانة لأن فيه
 قضاء على الغائب ولا يقضي به أي بالكساح لأنه أيضاً قضاء على الغائب وقال
 زفر ينفقها لا به أي بالنفقة لا الكساح لأن فيه نظر لها ولا ضرر على الغائب فانه
 لو حضر وصدقها فقد أخذت حقها وإن جحد يخلف فان نكل فقد صدقها وإن
 أقامت بيته فقد ثبت حقها وإن عجزت بضمن الكفيل أو المرأة وهذه أي يقول زفر
 يعمل للحاجة إليها دون ما يعلم أنه لا ينفق نفقة في مال الغائب إلا لهؤلاء المذكورين
 لأن القضاء على الغائب لا يجوز فنفقة هؤلاء واجبة قبل القضاء فلهذا كان لهم أن

مطلوب
 ويجب على الزوج السكنى
 حال عن أهل الزوجين

غائب الزوج وليس له مال حاضر لا نفقته
 إلا نفقة زوجته النفقة غداً
 نفقة الغائب

ان يأخذوا قبل القضاء بدون رضا فيكون القضاء في حقهم اعانة وفتوى من القاضي
 بخلاف غيرهم من الاقارب لان نفقتهم غير واجبة قبل القضاء ولهذا ليس لهم ان يأخذوا
 من مال شيا قبل القضاء اذا ظفروا به فكان القضاء في حقهم ابتداءا ايجاب فلا يجوز ذلك
 على الغائب ويجب لعنة الطلاق رجيبا كان او بائنا ومعدة التزويج لا بمصلحة كذا
 العنف والبلوغ او التزويج لعدم الكفاءة النفقة والسكنى اما الرجعي فلان النكاح
 بعده قائم لا سيما عندنا اذ جعل له الوطئ واما البائن فلان النفقة جزاء الاحتباس
 كما ذكره الاحتباس قائم في حق حكم مقصود بالنكاح وهو الولد اذا العدة واجبة لصيانة
 الولد فيجب النفقة ولهذا كان لها السكنى بالاجماع لا الموت والمصلحة الى لا يجب
 النفقة لمعدة الموت والتزويج بمصلحة كالردة وتقبل ابن الزوج اما الاول فلان
 النفقة يجب في مال شيا فثبات ولا مال له بعد الموت ولا يمكن ايجابها في مال الورثة
 واما الثاني فلانها صارت حاسبة نفسها بغير حق فصارت كالناشئة ونسقت الى النفقة
 بارتداد معتدة الثلث لا بتكليفها ابيه لان الفرقة تثبت بالطلاق الثلث ولا عمل
 فيها للردة والتكليف الا ان المدة تجس حتى يتوب ولا نفقة للمجوسة والمكته لا تجس
 فلها النفقة ومنها الى من اسباب وجوب النفقة النسب فيجب على الاب خاصة
 لا يشترط احد فيها كنفقة ابويه وزوجه اذ لا يشترط احد في نفقتهم ولو كان الاب
 فقير لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن والمولود له هو الاب لولده متعلق
 بقوله تجب المفقة حال كونه صغيرا حتى لو كان الصغير غنيا فهي في ماله او كبر
 عاجزا عن الكسب حتى لو لم يعجز عنه لم يجب نفقة على ابيه وفي الخلاصة اذا كان
 من ابناء الكبرام فلا يستاجر فهو الكس هو عاجز وكذا طلبه اذا لم يستدوا
 اليه الكسب فلا تسقط نفقتهم عن ابائهم وعلى الموسر عطف على قوله على الاب
 تجب على الموسر فانه اذا كان معسرا كان عاجزا ولا نفقة على العاجز بخلاف نفقة
 الزوجة والاولاد الضغار لانه التمس بالعقد فلا يسقط بالنفقة واختلاف في البسار
 والفتوى على انه مقدور بملك نصاب حرمان الصدقة اعني بسار العظة وقدم بيانه

لا بمصلحة

بنيان

بيانه لاصول اى ابويه واجداه وجدانه اما الابوان فلقوله تعالى وصاحبهما في
 الدنيا معروفا وفسرنا النبي عليه السلام بحسن العشرة بان يطعمهما اذا جاعا
 ويكسهما اذا عريا نزلت في حق الابوين الكافرين بدليل ما قبلها فانادت وجوب
 النفقة في حق الكافر بعبارتها وفي حق المسلم بطريق الاولوية واما الاجداد و
 الجدات فلانهم من الاباء وامهات ولهذا يقوم الجدة مقام الاب عند عدمه القراء
 فيه لانهم لو كانوا اغنيا فنفقتهم في مالهم وان قدروا على الكسب لانهم يتفقدون
 به والولد مأثور بدفعه عنهم بالتبوية بين الذكور والاناث في ظاهر الرواية
 وهو الصحيح لان اجتماع الابوين انما هو بحق الملك في مال الولد بقوله عليه السلام
 انت وما لك لا ييك وهذا المعنى يشمل الذكور والاناث ولهذا اثبت لهما هذا
 الاختصاص مع اختلاف الملة وان عدم التوارث ويعبر فيه بالقرابة القرب والقرابة
 لا الارث لما ذكر في من له بنت وابن ابن النفقة على البنت مع ان الارث بينهما
 نصنا نصفا وفي ولد بنت واه النفقة على ولد تام مع ان الارث كله للاخ ولان الولد
 البنت لانه من ذوى الارحام ولكل ذى رحم محرم عطف على الاصول الفرق بين
 ذى الرحم وبين المحرم عموم وخصوص من وجه لتصادفهما على البنت والاخت
 وصديق الاول على بنت العم دون الثاني لعمدة نكاحها وصديق الثاني على اخت الزوجة
 لعدم صحته نكاحها دون الاول صغيرا وانما بالغة او ذكر عاجزا بان كان زمنا
 او عي او مجنونا فواء حال عن المجموع حتى لو كانوا اغنيا لم يجب نفقتهم على غيرهم
 وانما وجبت لان الصلة في الزاوية الزوجية واجبة دون العدة والفاصل ان يكون
 ذارحم محرم وقد قال تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وفي قراءة ابن مسعود رضى وعلى الوارث
 ذى الرحم المحرم مثل ذلك وقراءته مشهورة فصارت بمنزلة الخج المشهور كما عرف في
 الاصول فجاز تقييد اطلاق الكتاب به ثم لا بد من الحاجة والصغر والافوثة والزمانة
 والعلم اية الحاجة لتحقيق العجز فان القادر على الكسب عني بكسبه بخلاف الابوين
 كما سبق بقدر الارث متعلق يجب المقدور وانما اعتبر قدره اخذ من قوله تعالى وعلى الارث

مثل ذلك فان رتب الحكم على الوصف مشعر بعلية ولان العزم بالغنى ويجب عليه
ان على الاتفاق لا بناء على مستحق فيجب نفقة البنت البالغة والابن الرزق اليها
على ابويها اثلاثا على الاب الثلثان وعلى الام الثلث لان الميراث لهما على هذا المقدار
وفي ظاهر الرواية كل النفقة على الاب لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن
وفي غير الوالدين بعينه قدر الميراث رواية واحدة وفسر عليه بقوله نفقة من الى
فقيرة اخوات متوفيات موسرات عليهن اخا ساكنا له ثلاثة اخا ساهل على الاحت
لاب وام وخمسها على الاخت لاب وخمسها على الاخت لام على قدر ميراثهن و
نصفه في اى ذى الرحم المحرم اهلية الارث بان لا يكون محرما ولا حفيضة بان يكون
محررا للميراث لانه لا يعلم الا بعد الموت وفسر عليه بقوله نفقة من الى فقيرة له حال
وابن عم موسر ان على الحال اذ يمكن ان يموت ابن العم ويكون الارث للحال فان ابن
العم ليس بمحرر فلا نفقة عليه والحال محرم فيكون النفقة عليه لان نفقة مع الاب
الاختلاف وبشأن الاستحقاق انما يثبت بهم الوارث واختلاف الدين يمنع التوارث
فلا يجب على النصارى نفقة اجد المسلم ولا على المسلم نفقة اجد النصارى الا
للزوجة لانها يجب باعتبار الحبس المستحق بعقد النكاح وذلك بعقد صحة العقد
لا اتحاد الملة حتى لا يجب بالنكاح الفاسد ولا الوطن بشبهة والاصول لقوله تعالى
وصاحبهما في الدنيا معروفا وفسر النبي عليه السلام بحسن المعاشرة وقد مر بيان
والاجداد والجدات كالا بويين كما مر ولا يجب المسلم على اتفاق ابويه الحريتين ولا
الحري على اتفاق ابيه المسلم او الذي لان الاستحقاق بطريق العلة والحري لا
لا يستحق بالزواج عن بواهم بقوله تعالى انما ينهاكم الله عن الذين خالفوكم في الدين و
ولهذا لا يجب الارث بين من هو في دارنا وبينهم واتحدت ملتهم والقروع لان القروع
جزؤه ونفقة الجزء لا تمنع بالكلية كنفقة نفسه الذميين قديم احرازه عن الحري و
المستأن من الاول فلاننا نرى عن البر عن حق من يقاثلنا كما مر واما الثاني فلما قضيه
ان يلحق به ارحب بيع الاب محرر من ابنة لا عماره لتفقيه الى يجوز بيعه لتفقيه لان له

لان له ولاية الحفظ في مال ولله الغائب اذ لوصل ذلك فلا لب اول لو فور شفعة و
بيع المتقول من باب الحفظ اذ يخشى عليه التلف ولا كذلك العمار لانها محفوظة
بنفسها وبخلاف غير الاب من الاقارب اذ لا ولاية لهم اصل في التصرف حال ال
الصغر ليعين اثره بعد البلوغ ولا في الحفظ بعد اكبر بخلاف الاب فاذا جاز بيعه
فالتمن من جنس حقه وهو النفقة فله الاستيفاء منه لا الى لا يجوز بيع الاب عرض
ابنه ليدلن له الى الاب عليه الى الابن عبرة الى غير النفقة هذا عند ابي حنيفة ومنا
عندهما فلا يجوز ذلك كله وهو القيس اذ لا ولاية له لا لانتظامها بالبلوغ ولهذا لا يملك
حال حضرة ولا يملك البيع في ذين سوى النفقة ووجه الاستحسان ما ذكرنا قال
الربيعي في المسئلة نوع اشكال وهو ان يقال اذا كان لاب حال غيبة ابنة
ولاية الحفظ اجماعا مانع له من البيع بالنفقة عندهما وبالدين عند الكل
اقول لا اشكال اصلا لان ههنا مقدمتين احدهما ان لاب حال غيبة ابنة ولاية
الحفظ والثانية ان بيع المتقول من باب الحفظ ولا يلزم من كون الاولى اجماعية
كون الثانية كذلك فالمانع من البيع بالنفقة عندهما كونه منافيا للحفظ واما المانع
من البيع بالدين فهو ان ثبوت الدين يحتاج الى القضاء بخلاف نفقة الوالد كما سبق
والعجب ان هذا مع كماله في الظهور كيف خفي على من هو بالفضل مشهور وقال صدر
الشرعية قالوا ان لاب ولاية حفظ مال الابن وبيع المتقولات من باب الحفظ
لا بيع العمار لانه محض نفقة فاذا باع المتقول فالتمن من جنس حقه وهو النفقة
فيصرفه اليها ثم قال قلت الكلام في انه هل يحل بيع العروض لاجل النفقة لاني
البيع لاجل المحافظة ثم الاتفاق من الثمن على ان العلة لو كان هذا الجواز البيع ليدل
سوى النفقة بعين هذا الدليل اقول القدم انما يذكر جواز البيع لاجل المحافظة
لا لثبات جواز البيع للنفقة فان معنى كلامهم ان بيع المتقولات يجوز لاجل النفقة
لانه يجوز لاجل المحافظة بدليل جوازه للوصى فلان يجوز من الاب اول لانه يستفيد
الولاية من الاب فاذا جاز للمي فظة وباع حصل مال من جنس النفقة في ارض صرف

لذا اعمامهم في ميراث

الاب اياه الى نفقة واما قوله على ان العلم لو كان هذا لم يباطل محض لما عرفت ان النافع
من البيع بالدين هو ان يثبت الدين محتاج الى القضاء والنقض على الغائب لا يجوز
بخلاف نفقة الولادة فلا يلزم من جواز الاول جواز الثاني ولا يبيع الام ماله الى مال
ابنه لها الى نفقتها اذ لا ولاية لها في التصرف حال الصغر ولا في الحفظ بعد الكبر فان
قبل قد سبق ان لا يبيع مال الا بغير حق التملك في مال الابن بالحدث وهو يقتضي ان يجوز
لها ايضا ان يبيع مال ولده للنفقة قلنا ان مدار جواز البيع ليس حق التملك بل
ولاية التصرف في مال الولد فمن له ولاية التصرف فيه جاز له البيع ومن لا فلا ضمن مودع
الابن لو انفقها الى الوديعه على ابويه بلا امر فاض التصرف في مال غيره بلا انا بولاية
بخلاف ما اذا امره القاضي لانه ملزم لا الابوان الى لا يضمنان لو انفق ماله الى
مال الغائب على انفسهما اذا كان من جنس النفقة لان نفقتها واجبة عليه
قبل القضاء فاستوفيا حقهما قضى بنفقة غير الزوجة يعني الاصول والفروع و
والقرايب ومضى مدة لم تصل اليهم فيها سقطت لان نفقة هؤلاء باعينا
الحاجة فاذا مضت المدة اندفعت الحاجة وانا قال غير الزوجة لان القاضي اذا
قضى بنفقتها لا يسقط نفقة المدة لانها جزاء الاحتباس لا الحاجة كما مر ولهذا يجب
مع بشاره فلا يسقط بحصول الاستقنا فيما مضى الا اذا استدانوا الى الاصول
الفروع والقرايب باذن القاضي اذ لهم القاضي بالاستدانة فاستدانوا على الغائب
في لا يسقط نفقتهم ايضا كما لا يسقط نفقة الزوجة بمجرد تقدير القاضي وان مضت
مدة ومنها الى من اسباب وجوب النفقة الملك فوجب على المولى لملوكه فان ابي
الى امتنع المولى ان ينفق عليه كمال المملوك ان قدر على الكسب والتفاد على
نفسه والا لوان لم يقدر عليه امر المولى يعني امر القاضي ببيعه لورقيا وفي
المدر واما الولد اجبر المولى على الاتفاق لا امتناع البيع فيها والمالك على المال يكسب
لانه مأكلا وان كان مملوكا رغبة واحترزه عن المكاتب على الخدمة فانه كالرفيق
اذ لا يذله اصل رجل لا ينفق على عبده ان قدر الى العبد على الكسب ليس له اكل مال

بعض ما
في نسخة
الملك
في نسخة
الملك
في نسخة
الملك

مال مولاه بلا رضاه والا لوان لم يقدر على الكسب جاز اكله بلا رضاه لانه مضطرب
كذا ان جاز اكله بلا رضاه ايضا ان منع مولاه عنه اي عن الكسب عصبه الى شخص
عبدا فنفقة عليه اي على الغائب الا ان رد الغصب الى مالكه فان طلب الغائب
من القاضي الامر بالنفقة اي بالنفق الغائب على العبد او البيع اي بان يبيع الغائب
العبد لا يجيبه القاضي ولا يقبل كلامه الا ان يجازي العبدان ببيع قبيح القاضي
لا الغائب وبكسب عنه لانه اودع شخص عبدا عند زيد فغاب الشخص المودع
فطلب زيد المودع من القاضي الامر بالنفقة فالقاضي لا يأمر به بالتفرض المولى به لا حتمال
استيعاب قيمة بالنفقة بل بوجبه فينفق عليه منه اي من اجرة او بيعه ويجوز
منه لمولاه دفعا للضرر عنه **كتاب العناق** والعناق لغة القوة مطلقا
وشرعا قوة حكمية تظهر في حق الادنى بانقطاع حق الاغيار عنه والاعناق لغة
اثبات القوة مطلقا وشرعا اثبات القوة الشرعية التي بها يصير المعتق اهلا
لشهادات والولايات قادرا على التصرف في الاغيار وعلى دفع تصرف الاغيار عن
نفسه لا مطلقا بل بانالة الملك الذي هو ضعف حكمي كالقوة الحقيقية التي تحصل
في البدن بزوال ضعف حقيق هو المرض او ازالة الملك مطلقا ان غير مقيد بكونه ملكا
وحاصل جعله غير مملوك لاحد يخرج به البيع والهبة اذ فيها جعل مملوكا مملوكا لغيره
ويلزم اثبات القوة الشرعية وسبب في حقيقته ويصح اي الاعناق من حر لان المملوك
لا يملك وان ملك ولا يعتق الا في الملك مكلف اي عاقل وبالغ اما الاول فخلان الجنون
بنا في اهلية التصرف ولهذا لو قال العاقل البالغ اعتقت وانا صبي او مجنون وجوز
كان ظاهرا كان القول له كساده التصرف في حاله منافية له واما الثاني فله ضرر
ظاهر ولهذا لا يملك الوصي والمولى عليه والصبي ليس باهل للضار المحض بخلاف النافع
المحض والمتردد بينهما حيث يكون اهلا للاول قبل الاذن وللثاني بعده في ملكه حال من
ضرب ببيع وانا اشترط ذلك لقوله عليه السلام لا يعتق فيما لا يملك ابن آدم ولو بالاصافة
اليه اي ويصح الاعناق ولو كان باضافته الى الملك كان بقول لعبد غيره ان ملكته فهو حر

حيث ثبت او توجه اني ثبت من بلاد الله لا يعتق وان نوه لانه يفيد زوال اليد
فلا يدل على العتق كما في المكات كذا في غاية البيان وكقول لامة قد اطلقتك بنية
الاعتاق تعتق اذ يقال اطلقتك من السجن اذ اخرجت سبيله فهو كقوله خلت سبيك
لا بطلت سبيك وان طالق طالق لما سبق في اول كتاب الطلاق ان الطلاق يقع بلفظ العتق
بلا عكس فان ازاله ملك الرقبة يستلزم ازاله ملك المتعة بلا عكس ولا بكتابات
الطلاق وان نوه لهذا الوجه كذا في لا يعتق ايضا بقوله يا ابي وبابن بضم النون
ويا بني وبانية وبياضي وباسيدك وبياكك لان النداء كما عرفت لا يختص بالنادي
فان ناداه بوصف بك انشاءه كالحرية كان تحقها لذلك الوصف وان لم يكن انشاءه
كان للاعلام المحررة لا تحقيق الوصف لتعذره وهذه الاوصاف من هذا القبيل و
لا بقوله لا سلطان لي عليك وان نوه لان السلطان هو المحررة قال الله تعالى اوليايتي
سلطان مبين الى محبة وبذكر وبراديه اليد والاستيلاء سمي السلطان به لقيام
يده واستيلاءه فصار كانه قال لا محبة لي عليك ولونقص عليه لم يعتق وان نوه فكذا
هذا ولا يقول انت مثل الحر لان مثل يستعمل للمساكنة في بعض الاوصاف عرفا
فوقها لك في الحرية فلا تثبت بخلاف ما اذا قال هذا ابني لا كبريتا منه او لا حفر
ثابت النسب فانه يعتق ببلانية لان الكبرية في الاول وثبوت النسب في الثاني
يمتثلان ارادة المعنى الحقيقي وهو ثبوت النسوة فيصار الى المجاز ويراد ثبوت الحرية
اللازم للنسوة وفيه خلاف الامامين والشافعي واما غير ثابتة الى غير ثابت النسب
بمعنى مجهول النسب في مولده الى وطنه الاصلية اشارة الى الخلاف في تغيير مجهول
النسب قال في التنية مجهول النسب الذي يذكر في الكتب هو الذي لا يعرف نسب
في البلدة التي هو فيها ومختار المحققين من شراح الهداية وغيرهم انه الذي لا يعرف
نسبه في مولده ومسقط راسه بدليل الوفاق على ان الحامل النسبية ولد ثابت
النسب فاذا ثبت نسب الرجل الخارج من دار الحرب باعتبار كونه من الكفار لا بد
لا السجاح فلان ثبت نسب الشخص الخارج منها اولى بالجليب انما يكون مجهول
الزنا

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه في قوله لا يعتق وان نوه لان نوه يفيد زوال اليد
فلا يدل على العتق كما في المكات كذا في غاية البيان وكقول لامة قد اطلقتك بنية
الاعتاق تعتق اذ يقال اطلقتك من السجن اذ اخرجت سبيله فهو كقوله خلت سبيك
لا بطلت سبيك وان طالق طالق لما سبق في اول كتاب الطلاق ان الطلاق يقع بلفظ العتق
بلا عكس فان ازاله ملك الرقبة يستلزم ازاله ملك المتعة بلا عكس ولا بكتابات
الطلاق وان نوه لهذا الوجه كذا في لا يعتق ايضا بقوله يا ابي وبابن بضم النون
ويا بني وبانية وبياضي وباسيدك وبياكك لان النداء كما عرفت لا يختص بالنادي
فان ناداه بوصف بك انشاءه كالحرية كان تحقها لذلك الوصف وان لم يكن انشاءه
كان للاعلام المحررة لا تحقيق الوصف لتعذره وهذه الاوصاف من هذا القبيل و
لا بقوله لا سلطان لي عليك وان نوه لان السلطان هو المحررة قال الله تعالى اوليايتي
سلطان مبين الى محبة وبذكر وبراديه اليد والاستيلاء سمي السلطان به لقيام
يده واستيلاءه فصار كانه قال لا محبة لي عليك ولونقص عليه لم يعتق وان نوه فكذا
هذا ولا يقول انت مثل الحر لان مثل يستعمل للمساكنة في بعض الاوصاف عرفا
فوقها لك في الحرية فلا تثبت بخلاف ما اذا قال هذا ابني لا كبريتا منه او لا حفر
ثابت النسب فانه يعتق ببلانية لان الكبرية في الاول وثبوت النسب في الثاني
يمتثلان ارادة المعنى الحقيقي وهو ثبوت النسوة فيصار الى المجاز ويراد ثبوت الحرية
اللازم للنسوة وفيه خلاف الامامين والشافعي واما غير ثابتة الى غير ثابت النسب
بمعنى مجهول النسب في مولده الى وطنه الاصلية اشارة الى الخلاف في تغيير مجهول
النسب قال في التنية مجهول النسب الذي يذكر في الكتب هو الذي لا يعرف نسب
في البلدة التي هو فيها ومختار المحققين من شراح الهداية وغيرهم انه الذي لا يعرف
نسبه في مولده ومسقط راسه بدليل الوفاق على ان الحامل النسبية ولد ثابت
النسب فاذا ثبت نسب الرجل الخارج من دار الحرب باعتبار كونه من الكفار لا بد
لا السجاح فلان ثبت نسب الشخص الخارج منها اولى بالجليب انما يكون مجهول
الزنا

حيث يعتق اذ اسكر وقدم مثله في الطلاق بصرجه ان صرح الاعتاق بان كان مستقرا
فيه وصفا وشرا عامتعلق بوجه بلانية لانها انما تشترط اذا اشبه مراد الكلام وانما
اذا لم يشبه فلا يثبت وذلك كانت حر او معتق او معتق او حر راو حر ترك او اعتقك
او ما انت الا حر لان كلامه اشبه على النفي والاثبات وهو كذا من مجرد الاثبات بدليل
كلام الشهادة بجزء الوصف بالحرية يعتق فاذا اكده كان اولى ان يعتق او يهد امولا ان
او بامولا ان فان لفظ المولى مشرك احد معانيه المعتق وفي العبد لا يليق الا بهذا
المعنى فباعتق بلانية او باحر او باعتق فان لفظ الاخبار جعل انشاء في التصرفات
الشرعية دفعا للحاجة كما في النكاح والطلاق والبيع ونحوها فان نصيب كلام العاقل
بقدر الامكان واجب ولا وجه له الا بتقديم ثبوت العتق ونحوه في المحل ليحقق
منه هذا الاخبار فان قال اردت الكذب او حرية من العمل صدق ديانه للاحتقال به
لا قضاء والنداء لا يختص بالنادي فاذا ناداه بوصف بك انشاءه كان تحقها
لذلك الوصف الا اذا سماه به اي سماه عبده بالحر او العتق في لا يعتق لان مراده الاعلام
بسم عليه وهو ما لقب به ثم اني بعد مكنته به اذ نادى بالحرية وقال يا احر او سماه
بالحر او عكس بان سماه يا احر ونادى بياحر عتق لانه ليس بعبدا بل بسم عليه فبعت
اخبارا عن الوصف كذا رايتك حر ونحوه مما يعتبر به عن البدن اي وجهك او
رقبتك لو قال لامة فربك فان هذه الالفاظ مما يعتبر به عن البدن وقدم في الطلاق
وان اضافه الى جزء شايع كالنصف والثلث ونحوهما يقع في ذلك الجزاء وسبباني
الخلاف فيما وراءه في الباب الذي يلي هذا او يقول لعبده وبنتك كعتقك او بعت
منك نفسك عتق وان لم يقبل العبد البيع والهبة ولم يوافق المولى الاعتاق لان بيع
نفس العبد منه اعتاق وكذا لك الهبة ولو اراد بعتك لم يعتق ما لم يقبل كذا في العمادية
وبكتانية عطف على بصرجه ان نوه ازاله الاشياء والاحتمال كلامك لي عليك اولاً
اولاً سبيل وخرجت من ملكي وخلصت سبيك لانه يجمل نفي هذه الاشياء بالبيع
او الكتابة كما يجمل بالعتق واذا نواه تعين ولو قال لعبده اذهب حيث شئت

مجهول النسب الذي يذكر في الكتب هو الذي لا يعرف نسب في البلدة التي هو فيها ومختار المحققين من شراح الهداية وغيرهم انه الذي لا يعرف نسب في مولده ومسقط راسه بدليل الوفاق على ان الحامل النسبية ولد ثابت النسب فاذا ثبت نسب الرجل الخارج من دار الحرب باعتبار كونه من الكفار لا بد لا السجاح فلان ثبت نسب الشخص الخارج منها اولى بالجليب انما يكون مجهول الزنا

هذا هو النسب
في دار الحرب
او مولودا في دار الاسلام
قال في الكافي ولا فرق بين ان
يكون جليبا او مولودا لان صحة دعوة المولى باعتبار الملك وحاجة الملوك الى النسب
وقال في الكفاية قوله جليبا انما يصح اذا كان جليبا غير ثابت النسب في سقط لا
راسه اما اذا كان ثابت النسب في مولده فلا يثبت نسبه عن مولاه ولهذا
قلت انما غير ثابت في مولده ولو قال لعبد هذا ابني او لامة هذه ابنتي قيل هو
على هذا الخلاف وقيل لا يثبت بالاجماع لان المثار اليه ليس من جنس المسمى كذا في
كما يثبت بقوله هذا ابني على الخلاف يثبت بقوله هذا ابني او امي بطريق المجاز وهو مذهب
كما ذكرناه في حيث لا يثبت به في ظاهر الرواية يعني اذا وجد الابوة او الامومة
في الملك كانتا موجبتين للعنف بلا واسطة فيكون الحرة لازمة لهما لهما فيصح المجاز
بلا ذكر واسطة بخلاف الاخوة لانها لا يكون الا بواسطة الاب والام لانها عبارة
عن مجاورة في صلب ارحم وهذه الواسطة غير مذكورة ولا يوجب لهذه الكلمة
في الملك بدون هذه الواسطة فاذا لم يذكر لغا الكلام لعدم صحة المجاز الا اذا قال
من النسب اولاد اولاد قال في المبسوط ان اخلاف الروايتين في الاجماع انما كان اذا
ذكره مطلقا بان قال هذا اخي فاما اذا ذكره مقيدا او قال هذا اخي لابي او امي فيصح
بلا تردد لان مطلق الاخوة مشتركة وقديراد بها الاخوة في الدين قال الله تعالى انما
المؤمنون اخوة والمنشك لا يكون حجة فاما اذا قيد بما ذكر فتعين المراد فان قيل
البنوة ايضا مشتركة بين نسب ورضاع فكيف يثبت العنف باطلاق قوله
هذا ابني قلنا مثل هذا المجاز لا يعارض الحقيقة فاذا امتنع بصار الى مجاز يكون
بينه وبينه علاقة وهو هذا حرة فان الحرة لازمة للبنوة فيكون الانتغال من الملزوم
ايما لازم كذا في كقول هذا اخي هذا حرة لا يثبت الا اذا قال ابو ابي خا
هذا الكلام لا يفيد العنف الا بواسطة اذ لا موجب له في الملك الا كما سبق من
ملك مبتدأ خبره قوله الاتي عنق عليه دارحم الرحم في الاصل وعاء الولد في بطن امه

النسب اذا لم يعرف نسبه في مولده ووطنه الاصل فيعتق ويثبت نسب جليبا
اي مجلوبا من دار الحرب او مولودا في دار الاسلام قال في الكافي ولا فرق بين ان
يكون جليبا او مولودا لان صحة دعوة المولى باعتبار الملك وحاجة الملوك الى النسب
وقال في الكفاية قوله جليبا انما يصح اذا كان جليبا غير ثابت النسب في سقط لا
راسه اما اذا كان ثابت النسب في مولده فلا يثبت نسبه عن مولاه ولهذا
قلت انما غير ثابت في مولده ولو قال لعبد هذا ابني او لامة هذه ابنتي قيل هو
على هذا الخلاف وقيل لا يثبت بالاجماع لان المثار اليه ليس من جنس المسمى كذا في
كما يثبت بقوله هذا ابني على الخلاف يثبت بقوله هذا ابني او امي بطريق المجاز وهو مذهب
كما ذكرناه في حيث لا يثبت به في ظاهر الرواية يعني اذا وجد الابوة او الامومة
في الملك كانتا موجبتين للعنف بلا واسطة فيكون الحرة لازمة لهما لهما فيصح المجاز
بلا ذكر واسطة بخلاف الاخوة لانها لا يكون الا بواسطة الاب والام لانها عبارة
عن مجاورة في صلب ارحم وهذه الواسطة غير مذكورة ولا يوجب لهذه الكلمة
في الملك بدون هذه الواسطة فاذا لم يذكر لغا الكلام لعدم صحة المجاز الا اذا قال
من النسب اولاد اولاد قال في المبسوط ان اخلاف الروايتين في الاجماع انما كان اذا
ذكره مطلقا بان قال هذا اخي فاما اذا ذكره مقيدا او قال هذا اخي لابي او امي فيصح
بلا تردد لان مطلق الاخوة مشتركة وقديراد بها الاخوة في الدين قال الله تعالى انما
المؤمنون اخوة والمنشك لا يكون حجة فاما اذا قيد بما ذكر فتعين المراد فان قيل
البنوة ايضا مشتركة بين نسب ورضاع فكيف يثبت العنف باطلاق قوله
هذا ابني قلنا مثل هذا المجاز لا يعارض الحقيقة فاذا امتنع بصار الى مجاز يكون
بينه وبينه علاقة وهو هذا حرة فان الحرة لازمة للبنوة فيكون الانتغال من الملزوم
ايما لازم كذا في كقول هذا اخي هذا حرة لا يثبت الا اذا قال ابو ابي خا
هذا الكلام لا يفيد العنف الا بواسطة اذ لا موجب له في الملك الا كما سبق من
ملك مبتدأ خبره قوله الاتي عنق عليه دارحم الرحم في الاصل وعاء الولد في بطن امه

والا يلزم قوله دارحم الرحم كناية عن القرابة النسبية
الامه اصله في النسب ان يكون نسب الرحم اقول محرم من النسب
الرحم اصله في النسب ان يكون نسب الرحم اقول محرم من النسب
الامه اصله في النسب ان يكون نسب الرحم اقول محرم من النسب

هذا هو النسب
في دار الحرب
او مولودا في دار الاسلام
قال في الكافي ولا فرق بين ان
يكون جليبا او مولودا لان صحة دعوة المولى باعتبار الملك وحاجة الملوك الى النسب
وقال في الكفاية قوله جليبا انما يصح اذا كان جليبا غير ثابت النسب في سقط لا
راسه اما اذا كان ثابت النسب في مولده فلا يثبت نسبه عن مولاه ولهذا
قلت انما غير ثابت في مولده ولو قال لعبد هذا ابني او لامة هذه ابنتي قيل هو
على هذا الخلاف وقيل لا يثبت بالاجماع لان المثار اليه ليس من جنس المسمى كذا في
كما يثبت بقوله هذا ابني على الخلاف يثبت بقوله هذا ابني او امي بطريق المجاز وهو مذهب
كما ذكرناه في حيث لا يثبت به في ظاهر الرواية يعني اذا وجد الابوة او الامومة
في الملك كانتا موجبتين للعنف بلا واسطة فيكون الحرة لازمة لهما لهما فيصح المجاز
بلا ذكر واسطة بخلاف الاخوة لانها لا يكون الا بواسطة الاب والام لانها عبارة
عن مجاورة في صلب ارحم وهذه الواسطة غير مذكورة ولا يوجب لهذه الكلمة
في الملك بدون هذه الواسطة فاذا لم يذكر لغا الكلام لعدم صحة المجاز الا اذا قال
من النسب اولاد اولاد قال في المبسوط ان اخلاف الروايتين في الاجماع انما كان اذا
ذكره مطلقا بان قال هذا اخي فاما اذا ذكره مقيدا او قال هذا اخي لابي او امي فيصح
بلا تردد لان مطلق الاخوة مشتركة وقديراد بها الاخوة في الدين قال الله تعالى انما
المؤمنون اخوة والمنشك لا يكون حجة فاما اذا قيد بما ذكر فتعين المراد فان قيل
البنوة ايضا مشتركة بين نسب ورضاع فكيف يثبت العنف باطلاق قوله
هذا ابني قلنا مثل هذا المجاز لا يعارض الحقيقة فاذا امتنع بصار الى مجاز يكون
بينه وبينه علاقة وهو هذا حرة فان الحرة لازمة للبنوة فيكون الانتغال من الملزوم
ايما لازم كذا في كقول هذا اخي هذا حرة لا يثبت الا اذا قال ابو ابي خا
هذا الكلام لا يفيد العنف الا بواسطة اذ لا موجب له في الملك الا كما سبق من
ملك مبتدأ خبره قوله الاتي عنق عليه دارحم الرحم في الاصل وعاء الولد في بطن امه

هذا هو النسب
في دار الحرب
او مولودا في دار الاسلام
قال في الكافي ولا فرق بين ان
يكون جليبا او مولودا لان صحة دعوة المولى باعتبار الملك وحاجة الملوك الى النسب
وقال في الكفاية قوله جليبا انما يصح اذا كان جليبا غير ثابت النسب في سقط لا
راسه اما اذا كان ثابت النسب في مولده فلا يثبت نسبه عن مولاه ولهذا
قلت انما غير ثابت في مولده ولو قال لعبد هذا ابني او لامة هذه ابنتي قيل هو
على هذا الخلاف وقيل لا يثبت بالاجماع لان المثار اليه ليس من جنس المسمى كذا في
كما يثبت بقوله هذا ابني على الخلاف يثبت بقوله هذا ابني او امي بطريق المجاز وهو مذهب
كما ذكرناه في حيث لا يثبت به في ظاهر الرواية يعني اذا وجد الابوة او الامومة
في الملك كانتا موجبتين للعنف بلا واسطة فيكون الحرة لازمة لهما لهما فيصح المجاز
بلا ذكر واسطة بخلاف الاخوة لانها لا يكون الا بواسطة الاب والام لانها عبارة
عن مجاورة في صلب ارحم وهذه الواسطة غير مذكورة ولا يوجب لهذه الكلمة
في الملك بدون هذه الواسطة فاذا لم يذكر لغا الكلام لعدم صحة المجاز الا اذا قال
من النسب اولاد اولاد قال في المبسوط ان اخلاف الروايتين في الاجماع انما كان اذا
ذكره مطلقا بان قال هذا اخي فاما اذا ذكره مقيدا او قال هذا اخي لابي او امي فيصح
بلا تردد لان مطلق الاخوة مشتركة وقديراد بها الاخوة في الدين قال الله تعالى انما
المؤمنون اخوة والمنشك لا يكون حجة فاما اذا قيد بما ذكر فتعين المراد فان قيل
البنوة ايضا مشتركة بين نسب ورضاع فكيف يثبت العنف باطلاق قوله
هذا ابني قلنا مثل هذا المجاز لا يعارض الحقيقة فاذا امتنع بصار الى مجاز يكون
بينه وبينه علاقة وهو هذا حرة فان الحرة لازمة للبنوة فيكون الانتغال من الملزوم
ايما لازم كذا في كقول هذا اخي هذا حرة لا يثبت الا اذا قال ابو ابي خا
هذا الكلام لا يفيد العنف الا بواسطة اذ لا موجب له في الملك الا كما سبق من
ملك مبتدأ خبره قوله الاتي عنق عليه دارحم الرحم في الاصل وعاء الولد في بطن امه

انه وسميت القرابة من جهة الولاد رحما ومنه ذوالرحم محرم المحرمان شخصان لا يجوز
النكاح بينهما لو كان احدهما ذكرا والاخر انثى وهو صفة ذواته لغيره للجوار والاصل
فيه قوله عليه السلام من ملك دارحم محرم فهو حر واللفظ لعموم يتناول كل
قرابة مؤكدة بالحربة ولا ذلك كانت او غير ذلك ولا فرق بين ما اذا كان المالك عبدا او كافرا
في دار الاسلام لعموم العتق والمالك اذا اشترى اخاه لا يكتف عليه اذ ليس له ملك
تام بقدره على الاعناق والازدوم عند القدرة ولو وصلة لان المالك صبي او مجنون
حتى ينفق القريب عليها عند الملك اذ تعلق به حقا العبد فثابه النفع او اعاق
عطف على ملك لوجه الله تعالى او للشيطان او للصم فانه ايضا ينفق لوجود ركن
الاعناق من اهل في محله ووصف القرابة في اللفظ الاول زيادة فلا يحتل العتق
في الاخيرين بعده بل يكون المعنى عاصبا لان ذلك من فعل الكفرة وتعبدة الاصنام
او اعتق مكرها او سكران فان اعاقها صحح لصدوره عن اهل مضافا الى محله
ولا يشترط في الاسقاطات الرضا وبالاكراه بعدم الرضا ولا تأثر له في انعدام
الحكم الا بترك ابي ماروي عنه عليه السلام ثلث جده من جده ومنه ثلث جده النكاح
والطلاق والعتاق والهزال لا يرضى بالحكم او اصاب على اعتق عتقه الا بشرط
وجود اهل الشرط بان قال ان دخلت الدار فانت حر فدخل عتق عليه اي على
من ملك والمذكور بعده كعبد محرمي خرج الياسما فانه ينفق لقوله من في عبد
الطايف حين خرجوا اليه مسلمين هم عتقا الله تعالى ولانه احرقت وهو مسلم
ولا استرقاق على المسلم ابتداء والمحل ينفق بعتق امه تبعالها لانصالها بها ولا يلحق
بيعه وبه لان التسليم نفسه شرط في الهبة والقدرة عليه في البيع ولم توجد بالاضافة
الى المحل وشئ منها ليس بشرط في الاعناق ثم قيام المحل وقت الاعناق انما يعرف
اذا ولدت بعد عتقها لا قبل من سنة اشهر لانه اقل مدة الحمل كما مر اعلم ان المسطور
في كتب القوم ان المحل ينفق باعناق الام تبعالها مطلقا انما اعتقت وهي حامل فانه ولدت بعد عتقها اقل من سنة
بان ولدت لاكثر ينفق تبعالها كمن ينجح ولاؤه الى مولى الام كما مر وبهذا يظهر ان
اعتقت وهي غير معلوم المحل هو

هذا هو النسب
في دار الحرب
او مولودا في دار الاسلام
قال في الكافي ولا فرق بين ان
يكون جليبا او مولودا لان صحة دعوة المولى باعتبار الملك وحاجة الملوك الى النسب
وقال في الكفاية قوله جليبا انما يصح اذا كان جليبا غير ثابت النسب في سقط لا
راسه اما اذا كان ثابت النسب في مولده فلا يثبت نسبه عن مولاه ولهذا
قلت انما غير ثابت في مولده ولو قال لعبد هذا ابني او لامة هذه ابنتي قيل هو
على هذا الخلاف وقيل لا يثبت بالاجماع لان المثار اليه ليس من جنس المسمى كذا في
كما يثبت بقوله هذا ابني على الخلاف يثبت بقوله هذا ابني او امي بطريق المجاز وهو مذهب
كما ذكرناه في حيث لا يثبت به في ظاهر الرواية يعني اذا وجد الابوة او الامومة
في الملك كانتا موجبتين للعنف بلا واسطة فيكون الحرة لازمة لهما لهما فيصح المجاز
بلا ذكر واسطة بخلاف الاخوة لانها لا يكون الا بواسطة الاب والام لانها عبارة
عن مجاورة في صلب ارحم وهذه الواسطة غير مذكورة ولا يوجب لهذه الكلمة
في الملك بدون هذه الواسطة فاذا لم يذكر لغا الكلام لعدم صحة المجاز الا اذا قال
من النسب اولاد اولاد قال في المبسوط ان اخلاف الروايتين في الاجماع انما كان اذا
ذكره مطلقا بان قال هذا اخي فاما اذا ذكره مقيدا او قال هذا اخي لابي او امي فيصح
بلا تردد لان مطلق الاخوة مشتركة وقديراد بها الاخوة في الدين قال الله تعالى انما
المؤمنون اخوة والمنشك لا يكون حجة فاما اذا قيد بما ذكر فتعين المراد فان قيل
البنوة ايضا مشتركة بين نسب ورضاع فكيف يثبت العنف باطلاق قوله
هذا ابني قلنا مثل هذا المجاز لا يعارض الحقيقة فاذا امتنع بصار الى مجاز يكون
بينه وبينه علاقة وهو هذا حرة فان الحرة لازمة للبنوة فيكون الانتغال من الملزوم
ايما لازم كذا في كقول هذا اخي هذا حرة لا يثبت الا اذا قال ابو ابي خا
هذا الكلام لا يفيد العنف الا بواسطة اذ لا موجب له في الملك الا كما سبق من
ملك مبتدأ خبره قوله الاتي عنق عليه دارحم الرحم في الاصل وعاء الولد في بطن امه

ان في عبارة صدر الشريعة حيث قال اعلم ان لكل يعق يعق امه لا بطريق التبعية بل
 بطريق الاصلية حتى لا ينجز ولاؤه اليه مولى الاب وهذا اذا ولدت بعد عتقها لا قبل من سنة
 اشهر تامة لان ظاهره مخالف لعبارة القوم حيث قالوا ان اعتنق حاملة عتق حملها
 تبعاً وايضا قوله اذا ولدت بعد عتقها لا قبل من سنة اشهر قيد لقوله يعق يعق امه
 ونتم له وقد فصل عنه بل حق العبارة ان يكون هكذا اعلم ان لكل يعق يعق امه
 وهي حامل بان ولدت لا قبل من سنة اشهر حتى ينجز ولاؤه اليه مولى الاب فالحاصل
 ان لكل يعق يعق امه مطلقا فان وقع العتق عليه فصداً بان ولدت لا قبل من سنة
 اشهر يعق لا يقتل ولاؤه ابداً اليه مولى ابيه وان وقع بغيره تبعية امه بان ولدت
 لاكثر يعق ايضا لكن اذا اعتنق الاب بعده بغيره ولاه ابنة اليه مولى وسبب تمام
 تحقيقه في بحثه الاول بلا عكس يعني ان الام لا يعق يعق الحمل بل يعق الحمل
 فقط اذا وجه لا عتاقها مقصودا لعدم الاضافة اليها ولا تبعاله لان فيه قلبا لموضع
 الولد يبيع الاب في النسب لانه التعريف والام لا تشتر ويبيع الام في الملك حتى اذا كانت
 الام ملك زبد فولدت ولداً كان الولد ايضا ملكا له وان كانت مشتركة بينه وبين
 غيره كان الولد كذلك والرق الفرق بينهما ان الرق هو الذي ركه الله تعالى على بعض
 عباد جبار استنكا فهم عن طاعته وهو حق الله تعالى او حق العامة على الخلاف
 فيه والملك هو مكن الشخص من التصرف فيه وهو حقه قوله ما يؤخذ من المأثور
يوصف بالرق لا الملك الا بقدر الاخراج اليه دار الاسلام والملك يوجد في الجاهلية والحيوان
بما لا يدمى بالرق وبالباع يزول ملك المالك بالرق وبالعق يزول ملكه فصداً لانه
حقه وبزول الرق ضمنا ضرورة فراغه عن حقوق العباد ويتبين لك الفرق بينهما في
الرق وام الولد والمالك فان الرق والملك كاملا في الرقيق القن ورق ام الولد
ناقص حتى لا يجوز اعتاقها عن الكفاة والملك فيها كامل والمالك رقه كامل حتى جاز
اعتاقه عن الكفاة ومكة ناقص لوجه عن يد المولى ولا يدخل تحت قوله كل مملوك
لي كذا ذكره الزيلعي والعتق وفروعه كالتدبير والاستيلاء والكتابة بالاجماع عليه ولان ما

ولان ما به يكون مستهلكا بما فيها فيرجع جانبها ولانه مستغن به من جانبها ولهذا
 يشت ولدرنا وولاد الملائكة منها حتى توتر وبزوها ولانه قبل الانفصال كعضومها
 حيا وحكما حتى تغدق بقدائها وينتقل بانتقالها ويدخل في البيع والعتق وغيرهما
 من التصرفات تبعالها فكان جانبها ارجح ولهذا يعق جانب الام في البهايم ايضا حتى
 اذا تولد بين الوحشي والاهلي او بين المأكول وغيره المأكول بول كل اذا كانت امه مأكولة
 ذكره الزيلعي ويبيع الولد خيرا في الدين رعاية لجانب الولد فولد الامه من زوجها
ملك لسببه تفريع على كون الولد تابعا للام في الملك ولو كان الولد من سببه ما فخر
 لانه مخلوق من ماء يعق عليه ولا يعارضه ماء الامه لان ماء المملوك لسببه
 بخلاف الامه الغير لان ماء المملوك لسببه فتمت ارجح جانبها بما ذكرنا والزواج
 قد رضى به لعله ولد المهرور حر بالقيمة المهرور رجل اشترى امرأة على انها ملك
الباع او كسج امرأة على انها حرة فولدت كل منهما ولدا فظهر ان الاول ملك لغير
الباع والثانية امه فيكون كل من الولد من حر بالقيمة اما حرة غلانه خلق من
 ماء الحر ولم يرض الوالد برفقته كما رضى في الاول فلا يشترها واما القيمة فله رعاية
 جانب التبعية الاصلية **باب عتق البعض** اعتنق بعض عبده لم يعق كل
 خلافا لهما ولشافعي حيث يقولون يعق كله وحاصل الخلاف ان اعتناق احد
 البعض هل يوجب زوال الرق عن المحل كله ام لا فعنده لا يوجب بل يبيع المحل
 رقيقا ولكن زال الملك بقدره وعندهم يوجب لهم ان الاعتناق اثبات العتق الذي
 هو قوة حكمية واثباتها بازالة ضد ما الذي هو الرق وهما لا ينجز بان بالاتفاق
 فكذا الاعتناق والالزام تخلف المعلول عن العلة او تجزئ العتق لانه اذا تجزئ فاما
 ان ثبت باعتناق البعض اعتناق الكل او لا ثبت بشئ او ثبت بعضها وعلى
 كل من الاولين يلزم تخلف المعلول عن العلة وعلى الاخر يلزم تجزئ العتق
 وصار العتق كالطلاق والعفو عن القصاص والاستيلاء في عدم التجزئ وله ان
 الاعتناق اما اثبات العتق بازالة الملك او ازالة الملك ابتداء لا اثبات العتق با

المراد بالقيمة القيمة يوم الخصومة
 كسبب في باب دعوى النسب

الاعتناق
 على
 عتق
 مملوك

بازالة هذه الذي هو الرق ولا ازالة الرق ليلزم عدم التجزئ وذلك لان الاعناق تصرف وكل
ما هو تصرف لا يتعدى ولاية المتصرف وولاية المتصرف انما تكون على ما هو حقه وحقه
الملك وولايته انما تكون على الملك والملك متجزئ بالاجماع لكن يتعلق به امر غير متجزئ وهو
العنف وتعلقه به لا يستلزم تجزئ كجواز الصلوة فانه امر غير متجزئ يتعلق بمتجزئ وهو الاركان
هذا المخلص ما ذكره القوم في هذا المحل وانت خير بانه لا يفيد الجواب عن دليلهم الا
بتحقيق مرام الامام ودفع الاشكال الوارد على الامام في هذا المقام بان العنف
مطامع الاعناق فكيف يتصور تجزئ الفعل وعدم تجزئ مطامعه فان اردت القدر
على تحقيق المرام فاستمع لما اقول عليك من الكلام فاقول وبالله التوفيق وبالله
مقاليد التحقيق ان المعنى الحقيقي للاعتاق اثبات العتق الذي هو قوة شرعية
كما قالوا ومن البين ان اثباته من حيث هو كذلك خارج عن قدرة البشر وانما هو مقدور
خالق القوى والقدر فاذا منع المعنى الحقيقي وجب ان يصار الى المجاز كما هو القاعدة
المقررة واقرب المعاني المجازية الى الحقيقة ههنا امران احدهما اثبات القوة الشرعية
بازالة الملك بان يكون الصادر من العبد ازالة الملك ويترتب عليه ثبوت القوة ونظيره
الكسب والخلق في افعال العباد فان الاول مقدور العبد ويترتب عليه مقدور
الله تعالى والمعنى الثاني ازالة الملك وهو ظاهر وهذا يخرج الجواب عن دليلهم المذكور
ويذهب ايضا الاشكال المذكور اما الاول فبان يقال لانهم ان الاعناق اثبات
القوة الشرعية فان صدوره عن العبد محال فكيف يصح اسناده اليه حقيقة فاذا
بطلت هذه المقدمة بطل ما يترتب عليها واما الثاني فبان يقال ان اردتم ان يكون
يكون العتق مطامع الاعناق كونه كذلك يجب معناه الحقيقي سئلنا عن المراد
ههنا ليس ذلك المعنى كما عرفت بل معناه المجازي ويجوز تخلف مطامع الفعل
عن معناه المجازي كما في كسرة فلم يكسر لان معناه اردت كسره فلم يكسر واذا اردتم به
كونه مطامع المعنى المراد ههنا فلانهم ذلك فانه اما ازالة الملك او ما هو سبب
عزها وظاهر ان تجزئ ازالة الملك لا يستلزم تجزئ العتق بل تجزئ زوال الملك ولا يحد

ولا يحدور فيه بل الامر كذلك فانه اذا اعتق البعض زال بعض ملك الملك المولى
وهو اليد وبقي ملك الرقبة فصار كالكاتب ولهذا اعتبرت بالمسئلة التي تليها وهذا التحقيق
الفايض على من انوار التوفيق اضحى على صاحب البدايع ان اكثر القوم على ان
التجزئ عنده الاعناق لا العتق وهو غير سديد لان الاعناق لما كان متجزئا كان العتق
متجزئا ضرورة ان العتق حكم الاعناق والحكم ثبت على وفق العلة ولان القول بهذا
قول بتخصيص العلة اذ يوجد الاعناق في النصف وبناظر العتق فيه الى وقت الضمان
او السعاية وانه قول بوجود العلة ولا حكم له وهو تفسير بتخصيص العلة وما قال بعض
مخشي الهداية انه يلزم من تقرير صاحب البدايع ان العتق لا يتخلف عن الاعناق
في عدم التجزئ فانه لا يتقبل التجزئ فيظهر قوة قول صاحبهين ووجه الاضحية ان يظهر
من التامل فيما ذكرنا فليتنامل ثم اذا تجزئ الاعناق بزوال بعض الملك احسن
مالية بعض العبد عنده فوجب عليه السعاية وليس لولاه في قيمة الباقي من ذلك
البعض فصار كالكاتب لان المنسب بمنزلة المكاتب عنده حتى لا يجوز له نكاح الا ربع
ولا يملك التبرعات لان الاضافة اليه البعض توجب ثبوت المالكية في كله وبناظر الملك
في بعضه بمنحه فعلمنا بالدليل بان ازالة مكاتب لا تملك يد الارقة والسعاية كيد
الكتابة فلان يستعبد وله ان يعتقه لان المكاتب قابل للاعتاق بل ازالة الرق
لوجزئ ان الفرق بينهما ان معنى البعض اذا تجزئ عن الاداء لا يرد الى الرق لانه اسقاط
بعض فلا يتقبل الفسخ بخلاف الكتابة المعصودة لانها عقد يقبل الفسخ وليس
في الطلاق والنكاح حالة متوسطة فاشتبه في الحل ترجيحاً للحرم والاستبلاذ
متجزئ عنده حتى لو استولد فضيله من مدبرة يقتصر عليه وفي القسمة لا ضمن نصيب صاحبه
بالافاد ملكه بالضمان فكل الاستبلاذ اعتق رجل حصته من المملوك المشترك بينه وبين غيره
فلم يترك الاعناق او الاستعانة والاولا لهما لانها المصنفان او نصيبه الى غيره
ان نصيبه لو كان العتق موصراً بان يملك قدر قيمة نصيب الآخر ولو كان مفسراً فليس له
الاعناق او الاستعانة فقط والاولا لهما كما في الاول ويرجع العتق الضامن به الى ما ضمن

على العبد لانه قام مقام الكس وقد كان للكات الاستعانة فكذا للعنف والولاء
 له لان العتق كل من جهته حيث يملك بالضمان شهد كل من الشريكين بعنف نصيب
 الآخر سعي العبد لهما موسرين كانا او مصرين او احدهما موسرا والاخر مصرين
 عند ابي حنيفة رجوع عندهما ان كانا موسرين فلا سعاية عليه وان كان مصرين
 سعي لهما وان كان احدهما مصرا والاخر موسرا سعي للموسر لا للمصر والولاء لهما
 لان كلا منهما يقول عتق نصيب صاحبي عليه باعتاقه وولاءه له وعتق نصيب
 بالسعاية وولاءه لي والولاء موقوف في جميع ذلك عندهما لان كلا منهما يجبل على
 صاحبه وهو يتبرأ عنه فيبقى موقوفا الي ان يتفقا على اعتاق احدهما عتق احدهما
 من الشريكين عتق بمعمل عتق افعال ان دخل فلان هذه الدار غدا فهو حر
 والاخر بعدد وقال ان لم يدخل فهو حر فمضى احد وجهل شرطه الى لم يعلم انه
 دخل او لا عتق نصفه وسعي في نصفه لهما وعند محمد سعي في كله لان المقضي عليه
 بسقوط السعاية مجهول فلا يكون القضاء على المجهول ولهما ان نصف السعاية
 ساقط بيقين وكل واحد من الشريكين يقول لصاحبه ان النصف الباقي
 هو نصيب والباقي نصيبك فينصف بينهما ولا عتق في عبيد ان قال رجل
 ان دخل فلان الدار غدا فعبدي كذا وقال آخر ان لم يدخل فعبدي كذا فمضى
 ولم يعلم انه دخل او لا لا يفتق واحد من العبدين لان المقضي عليه بالعتق
 والمقضي له به مجهولان فحسبت الجمالة ملكا الى رجلان ولدا احدهما بشرا
 وهبة او وصية او اشتري احدهما نصف ابنة من مولاه الى مولاه او
 او عتق عتق الى عتق عتق بشرا نصفه بان قال زيد لزيد لزيد ان اشتريت
 نصفك ففصلك حر ثم اشتراه الى ذلك العبد هو الى زيد ورجل آخر بالاشتراك
 عتق حصته الى حصته الاب في الصورتين الاولى لانه ملك شخص قريب
 وشراؤه اعتاق كانه وصية الخالف في الثالث لوجود الشرط ولم يضمن عند ابي حنيفة
 لانعدام التعدي علم الشريك حاله او لا الى سواء انه ابن شريكه او لا كما لو شراه
 لو ورثاه

اي لا يضمن الاب نصيب الشريك في الصور المذكورة كما لا يضمن الاب اذا ورث هو
 شريك ابنة صورته امرأة ماتت ولها عتق ابن زوجها فزكت الزوج والاخر فورث
 الاب نصف ابنة فعتق عليه لا يضمن حصته اجبرها اتفاقا لان الارث ضرورة لا اختيار
 للاب في ثبوته قالوا عتق او استعنى الى اذا لم يكن للشريك ولاية التضمن بقي له اخذ
 الامر من اما الاعتاق او الاستعانة وقالوا في غير الارث ضمن نصف قيمته غنيا وسعي له
 فقيرا لان شرا القريب اعتاق فان كان موسرا يجب الضمان وان كان مصرا سعي
 العبد واو حنيفة رجوع يقول انه رضي بافاد نصيبه فلا يضمن كما اذا اذن باعتاق
 نصيبه حيث شاركه في عتق العتق وهو الشرا فان جهل فالجهل لا يكون عذرا
 وان اشترى الى اجنبى نصفه ثم اشترى الاب موسرا باقية قيمته الى اجنبى الاب
 لانه ماضى بافاد نصيبه او استعنى الابن في نصف قيمته لا حبس ما لقيه عنده و
 هذا عند ابي حنيفة رجوع لان يسار المعتق لا تمنع السعاية عنده وقالوا لا خيار له وضمن
 الاب نصف قيمته لان يسار المعتق يمنع السعاية عندهما وان اشتراه الى النصف
 الاب موسرا من مالك كله لم يضمن الى الاب له الى مالك كله لانه رضي بافاد نصيبه
 ببيع من الاب دبره احد الشريكين واعتقه آخر وهما موسران ضمن الكس مدبرة
 فقط لا المعتق وضمن المدبر معتقه لانه مدبر الا ما ضمنه اذا كان العبد بين ثلثة
 فمدبره احدهم ثم اعتقه الآخر وهما موسران والثالث ساكت فاراد الكس
 والمدبر الضمان فلما سكت ان يضمن المدبر دون المعتق والمدبر ان يضمن المعتق
 ثلث قيمة مدبره ولا يضمن الثلث الذي ضمن توصيته ان قيمة العبد اذا كانت
 سبعة وعشرين دينارا مثالا فان الكس يضمن المدبر السبعة والمدبر يضمن المعتق
 ستة وذلك لان قيمة المدبر ثلثا قيمة القين لا سبعا في ثلثا قيمة ثلث من سبعة
 وكان الاتفاق بالاعتاق واقعا على قيمة المدبر وهي ثلثا قيمة القين وهي ثمانية عشر
 وثلثها ستة فيضمن المدبر المعتق تلك الستة فقط ولا يضمن السبعة التي هي نصيب
 الكس مع تلك الستة التي يضمنها اياها هذا عند ابي حنيفة رجوع وقالوا العبد للمدبر

وبعض ثلثي قيمته لشركيه موسرا كان او مصر لانه ثلثان ثلث فلا يختلف باليسا
والصار مختلفا في ان الاعناق فانه ضمان جنابة قال اي ام ولد شركي وانكر
شركيه كخدمه الى تخدم الجارية الشريك المكر يوما ويوقف يوما عند اي حنفه رج
لان المزاقر ان لا حق له عليها فيواخذ باقراره وانكر يبرع انهما كانت فلا حق له
الا في نصفها وعند المالك ان يستع الجارية في نصف قيمتها ثم يكون حرة لانه لما لم
يصدق صاحبها انقلب اقراره عليه كانه استولى فحققت بالسعاية لا قيمة لام ولد
وقال لها القيمة لانها مملوكة مخيرة مستغ بها وطبا واجارة واستخدا ما فتكون
مقومة كالمدينة ولهذا لو قال لكل مملوك كذا تدخل ام الولد واسباحة الوطن
دليل الملك الملك لانه لا يحمل الا بالنكاح او بملك اليدين والاول مستف فحقين
الثاني وبناء الملك دليل بناء المالة والتقوم اذا المملوكية في الادنى ليست
غير المالة والتقوم وحق المالة الحرة لا ينافي التقوم كالمدينة ولهذا اذا سلمت
ام ولدا نصراني سمى وهي آية التقوم ولا يبر حنفه قوله عليه السلام اعنتها
ولدا رواه ابن ماجة والدارقطني ومنقضي الحرة زوال التقوم لكنه تعاقد
عن افاة الحرة لمعارض وهو قوله السلام انما امراة ولدت من سيدت فهي
معتقة من ذم وفي رواية من بعده رواه احمد رج ولا معارض له في زوال التقوم
فيثبت فلا يضمن عني اعنتها الى ام ولده حال كونها مستركة بينه وبين غيره
بان ولدت ولدا فادعاه فانه لا يضمن حصته شركه عند اي حنفه رج بناء على
عدم تقومها وعندهما يضمن بناء على تقومها رجلا له عبد ثلثة قال في صحته
لاثنين عنده احدهما حر فخرج واحد منهما ودخل آخر فاعاد هذا الكلام فان كان
حبا ام بالبيان وان مات فخرج هذا الحق ثلثة ارباع الثابت ونصف كل
من الآخرين عند اي حنفه والي يوسف رحمهما الله تعالى وعند محمد رج من دخل وغيره
كما قالوا ذلك لان الايجاب الاول داير بين الخارج والنايب فينصف بينهما ثم
ثم الايجاب الثاني داير بين الثابت والداخل فينصف بينهما فالنصف الذي اصاب

في بعض ثلثي قيمته لشركيه موسرا كان او مصر لانه ثلثان ثلث فلا يختلف باليسا
والصار مختلفا في ان الاعناق فانه ضمان جنابة قال اي ام ولد شركي وانكر
شركيه كخدمه الى تخدم الجارية الشريك المكر يوما ويوقف يوما عند اي حنفه رج
لان المزاقر ان لا حق له عليها فيواخذ باقراره وانكر يبرع انهما كانت فلا حق له
الا في نصفها وعند المالك ان يستع الجارية في نصف قيمتها ثم يكون حرة لانه لما لم
يصدق صاحبها انقلب اقراره عليه كانه استولى فحققت بالسعاية لا قيمة لام ولد
وقال لها القيمة لانها مملوكة مخيرة مستغ بها وطبا واجارة واستخدا ما فتكون
مقومة كالمدينة ولهذا لو قال لكل مملوك كذا تدخل ام الولد واسباحة الوطن
دليل الملك الملك لانه لا يحمل الا بالنكاح او بملك اليدين والاول مستف فحقين
الثاني وبناء الملك دليل بناء المالة والتقوم اذا المملوكية في الادنى ليست
غير المالة والتقوم وحق المالة الحرة لا ينافي التقوم كالمدينة ولهذا اذا سلمت
ام ولدا نصراني سمى وهي آية التقوم ولا يبر حنفه قوله عليه السلام اعنتها
ولدا رواه ابن ماجة والدارقطني ومنقضي الحرة زوال التقوم لكنه تعاقد
عن افاة الحرة لمعارض وهو قوله السلام انما امراة ولدت من سيدت فهي
معتقة من ذم وفي رواية من بعده رواه احمد رج ولا معارض له في زوال التقوم
فيثبت فلا يضمن عني اعنتها الى ام ولده حال كونها مستركة بينه وبين غيره
بان ولدت ولدا فادعاه فانه لا يضمن حصته شركه عند اي حنفه رج بناء على
عدم تقومها وعندهما يضمن بناء على تقومها رجلا له عبد ثلثة قال في صحته
لاثنين عنده احدهما حر فخرج واحد منهما ودخل آخر فاعاد هذا الكلام فان كان
حبا ام بالبيان وان مات فخرج هذا الحق ثلثة ارباع الثابت ونصف كل
من الآخرين عند اي حنفه والي يوسف رحمهما الله تعالى وعند محمد رج من دخل وغيره
كما قالوا ذلك لان الايجاب الاول داير بين الخارج والنايب فينصف بينهما ثم
ثم الايجاب الثاني داير بين الثابت والداخل فينصف بينهما فالنصف الذي اصاب

اصاب الثابت شاع وما اصاب النصف الذي عتق بالايجاب الاول لغاوما
اصاب النصف الفارغ وهو الربع بقى فعتق منه ثلثة ارباعه واما الداخل
فيعتق منه رتبة عند محمد رج لان هذا الايجاب لما اوجب عتق الربع من الثابت
اوجبه من الداخل ايضا لتصفه بينهما وبما يقولان المانع من عتق النصف يختص
بالثالث ولا مانع في الداخل فيعتق نصفه ولو كان هذا القول منه في المرض وما
قبل البيان وقيم العبيد متساوية فان كان له مال يخرج قدر المعيق من الثلث
وذلك رتبة وثلثة ارباع رتبة عندهما ورقبة ونصف رتبة عنده او لم يخرج
ولكن اجازت الورثة فالجواب كما ذكر وان لم يكن له مال سوى العبيد ولم يخرج
الورثة قسم الثلث بينهم على هذا ال على ما وصفنا وبيان ان حق الخارج في اية
النصف وحق الثابت في ثلثة ارباع وحق الداخل عندهما في النصف ايضا
فيحتاج الى يخرج له نصف وربع واقل اربعة فتقول ايا سبعة فحق الخارج
في سهمين وحق الثابت في ثلثة وحق الداخل في سهمين فبلغت سهام العتق سبعة
فجعل ثلث المال سبعة لان العتق في المرض وصية ومحل ثاثة الثلث واذا صار
ثلث المال سبعة صار ثلث المال اربعة عشرة وهي سهام السعاية وصار جميع
المال احدا وعشرين وماله ثلثة اربعة فبصير كل عبد سبعة فيعتق من الخارج
سهمان وسعي في خمسة ويعتق من الداخل سهمان وسعي في خمسة ويعتق من الثابت
ثلثة وسعي في اربعة فبلغت سهام الوصايا سبعة وسهام السعاية اربعة عشر
فاستقام الثلث والثلثان وعند محمد رج حق الداخل في سهم وكان سهام العتق
عنده ستة ويجعل كل رتبة ستة وسهام السعاية اثني عشر وجميع المال ثمانية
عشر فيعتق من الثابت ثلثة وسعي في ثلثة ومن الخارج سهمان وسعي في اربعة
ومن الداخل سهم وسعي في خمسة فينقسم الثلث والثلثان اقول بردي على ظاهره
ان ارباب الفرائض صرحوا بان الاربعة لا تقول فكيف يصح قوله واقل اربعة
فتقول ايا سبعة ودفعه ان معناه على ما ذكره في كلامهم لا يتصور في مسئلة

قط اجتماع نصين وربيع وهذا لا ينافي وقوع العول فيها فيما سوى قسم الشركة و
 ولو طلق كذلك قبل وطئ سقط ربع مهر من حرجت وثلاثة اثمان من ثبوت وعن
 من دخلت بعين ان كانت له ثلث زوجات مهر من على السواء فطلق من قبل الوطئ
 على الوجه المذكور فبالايجاب الاول سقط نصف مهر الواحدة منصفاً بين الخارجه
 والثابته فسقط ربع مهر كل واحدة ثم بالايجاب الثاني سقط الربع منصفاً بين
 الثابته والداخله فاصاب كل واحدة الثمن فسقط ثلث اثمان مهر الثابته بالاجابين
 وسقط ثمن مهر الداخله وانما فرصت المسئلة في الطلاق قبل الوطئ ليكون الا
 الايجاب الاول موجباً للبينة فما اصاب الايجاب الاول لا يبق محلاً للايجاب
 الثاني فيصير في هذا المعنى كالعق الوطئ والموت بيان في طلاق مبرم بعينه اذا قال
 لامرأتي احرى طالق فوطئ احدهما او باءت فكل منهما بيان ان المراد بهي
 الاخرى اما الوطئ فلان النكاح عقد وضع محل الوطئ والطلاق وضع لازالة
 ملك النكاح اي ازاله حل الوطئ اما في الحال او بعد انقضاء العدة فالوطئ هو
 دليل على ان الموطوءة لم تكن مراده بالطلاق واما الموت فلما عرفت ان البيان ان
 من وجه فلا بد من محل كبيع وموت وتبعية واستيلاد وبه وصدة مسلمين
 في عتق مبرم اي اذا قال لعبدتي احرى فباع احدهما او باءت احدهما او دبره
 او استولدا احدى امته بعد ذلك القول او وب احدهما او تصدق به وسلم
 فكل ذلك بيان ان المراد هو الآخر فان من حصل له الاشياء لم يبق محلاً للعق
 اصلاً بالموت وللعق من جهة البيع وللعق من كل وجه بالتبعية والاستيلاد
 فتعين الآخر والرهبة بالتبعية والصدقة بمنزلة البيع لانه ملك لا ووطئ فيه الا لا يكون
 الوطئ بياناً في عتق مبرم بعينه لو قال لامته احرى فباعها فمجامع احدهما لم يكن
 بياناً عنده وعندهما بيان لان الوطئ لا يحل الا في الملك فصار الاقدام عليه دليل
 دليل الاستبقاء وله ان الملك ثابت فيها ولم ينفك كان له ان يستخدها وكان له ان
 اذا جئني عليها والمراد اوطئاً بشبهة لان العتق المبرم معلق بالبيان والمعلق ما

بشرط ان يكون
 من قبل الزوج

والمعلق بالشرط لا ينزل قبل وباقول وليد اي بقوله لامة اول ولد تلده لو كان ابناً
 اشارة بزيادة الوفي العبارة الى ان عبارة الوفاية لا تستقيم بدونها فان كانت حرة ان ولد
 ابناً وبنتاً ولم يدرا الاول عتق نصف الام ونصف البنت والا بن عبدان كلاً من
 الام والبنت يعتق في حال وهو ما اذا اولدت الغلام اول مرة الام بالشرط والبنت
 بتبعيةها لكونها حرة حين ولدها وبرق في حال وهو ما اذا اولدت البنت اول اعدام
 الشرط فيعتق نصف كل واحدة ونسعى في النصف واما الابن فيرق في الحالين
 فهذا ان شهد رجلان على زيد بعتق احد مملوكيه عبد بن كانا او اثنين لفت الى الشهادة
 في الصورتين عند ابي حنيفة راجح اما في الاول فلان الشهادة على عتق العبد لا تقبل
 بلا دعوى العبد عليه ولا دعوى منه بهما لكونه مجهولاً وعندهما تقبل بلا دعوى
 فلا تلغوا واما في الثانية فلان الدعوى وان لم تكن شرطاً في حق الامة لكن الشهادة
 على العتق المبرم مردودة كما في احد العبدين الا ان يكون الا شاهدتهما في وصية كما
 قال في الهداية اذا شهد انه اعنت احد عبديه في مرض موته او شهد على غيره في
 صحته او مرضه واداء الشهادة في مرض موته او بعد الوفاة تقبل استحقاقاً لان الله به
 حيث ما وقع وصية وكذا العتق في مرض الموت وصية والخصم في الوصية انما هو
 الموصى وهو معلوم وعنه خلف وهو الوصي او الوارث اقول مراده ان مقتضى
 القيلس ان يلقوا هذه الشهادة ايضا لجهالة المدعي لكونها تقبل استحقاقاً لوجود المدعي
 تقدير او مدعي عليه تخفيفاً لان هذا وصية والخصم في الوصية هو الموصى لان نفعه
 يعود اليه فيكون مدعياً تقديراً وعنه خلف يقوم مقامه في المحاصيات وغيره ما
 وهو الوصي او الوارث فيكون كل منهما مدعياً عليه تخفيفاً فكان الموصى ادعى
 على احدهما حقه واقام الشاهدين فيكون الموصى مدعياً من وجه ومدعى عليه
 من آخر فاضمححل بهذا المحل ما قال صدر الشريعة الدليل الاول مشكل لان المتنازع
 فيه ما اذا انكر المولى تدبير احد عبديه او الوارث ينكر ذلك بعد موت المولى والعبدان
 يريدان اثباته فكيف يقال ان المدعى هو الموصى او نائبه لانا لا نسلم ان المتنازع فيه

بشرط ان يكون
 من قبل الزوج
 بغير اذن المولى
 او من قبل المولى
 بغير اذن الزوج
 او من قبل الزوج
 بغير اذن المولى
 او من قبل المولى
 بغير اذن الزوج
 او من قبل الزوج
 بغير اذن المولى
 او من قبل المولى
 بغير اذن الزوج

ما ذكر بل انكار المولى تدبيره وادارة العبد بن اثباته ليس الا فيما اذا شهد
 في صحة المولى على انه اعتق احد عبده لا وقد قال في الهداية وهذا كله اذا شهد
 في صحة على انه اعتق احد عبده وقال بعده اما اذا شهد انه اعتق احد عبده في مرض
 الموت او التدبير وصية كانه المقتضى له معلوما لان الخصم في تنفيذ الوصية هو
 الموصي وهو معلوم وعنه خلف وهو الوصي او الوارث فثبت الشهادة بخلاف
 حال الجبوة فان الشهادة للعبد لا للمولى لان المولى لا يدعى والعبد الذي وقعت
 الشهادة له مجهول والعجب من قول صدر الشريعة ما قال في الكافي وتبعه الزلمي
 كوجه الاستحسان ان المعتق في مرض الموت وصية حتى اعتبر من الثلث والتدبير وصية
 سواء كان في الصحة او في مرض الموت والخصم في تنفيذ الوصية هو الموصي لان
 وجوب تنفيذ الوصية كحقه ونفعه يعود اليه وانكاره مردود لانه ينفعه وهو معلوم
 وعنه خلف وهو الوصي او الوارث فيحقق الدعوى من كل واحد من وصية
 او وارثه فانه غير صحيح اما اول فلان انكار المولى ليس في هذه الصورة بل
 فيما اذا شهد في صحة المولى كامة واما ثانيا فلان تحقيق الدعوى من الوارث
 في هذه الصورة غير معقول اصل لانه اذا قال اعتق مورثي احد عبده كان
 اقراره الادعوى فلا يحتاج اليه الا شاهد فليتأمل في هذا المقام فانه من غير النقص الاقدام
 وهو الهادي اليه سواء السبيل حسب الله ونعم الوكيل وطلاق مبرهم بان قال لا راية
 احدكما طالق فان الشهادة فيه يقبل بلا دعوى لتضمنه تحريم الفرج فيكون حقا
 لله فلا يشترط فيه الادعوى اجماعا **باب الحلف بالعتق** قال ان دخلت هذه
 الدار فكل مملوك لي يومئذ حر الى يوم اذ دخلتها عتقت من له وقت الدخول مطلقا
 اي سواء لم يكن له مملوك فاشتراه ثم دخل او كان في ملكه مملوك يوم حلف فبقى على
 ملكه حتى دخل لان المعتبر قيام الملك وقت الدخول وهو حاصل فيها ولا يومئذ من

هذا الحديث في صحة المولى على انه اعتق احد عبده في مرض الموت او التدبير وصية كانه المقتضى له معلوما لان الخصم في تنفيذ الوصية هو الموصي وهو معلوم وعنه خلف وهو الوصي او الوارث فثبت الشهادة بخلاف حال الجبوة فان الشهادة للعبد لا للمولى لان المولى لا يدعى والعبد الذي وقعت الشهادة له مجهول والعجب من قول صدر الشريعة ما قال في الكافي وتبعه الزلمي كوجه الاستحسان ان المعتق في مرض الموت وصية حتى اعتبر من الثلث والتدبير وصية سواء كان في الصحة او في مرض الموت والخصم في تنفيذ الوصية هو الموصي لان وجوب تنفيذ الوصية كحقه ونفعه يعود اليه وانكاره مردود لانه ينفعه وهو معلوم وعنه خلف وهو الوصي او الوارث فيحقق الدعوى من كل واحد من وصية او وارثه فانه غير صحيح اما اول فلان انكار المولى ليس في هذه الصورة بل فيما اذا شهد في صحة المولى كامة واما ثانيا فلان تحقيق الدعوى من الوارث في هذه الصورة غير معقول اصل لانه اذا قال اعتق مورثي احد عبده كان اقراره الادعوى فلا يحتاج اليه الا شاهد فليتأمل في هذا المقام فانه من غير النقص الاقدام وهو الهادي اليه سواء السبيل حسب الله ونعم الوكيل وطلاق مبرهم بان قال لا راية احدكما طالق فان الشهادة فيه يقبل بلا دعوى لتضمنه تحريم الفرج فيكون حقا لله فلا يشترط فيه الادعوى اجماعا

من له وقت حلفه فقط ان لم يقل في بيته يومئذ بل قال ان دخلت الدار فكل
 مملوك لي حر لا يعتق من ملكك بعد اليقين لان قوله كل مملوك لي للحال والجزاء حرية
 المملوك في الحال الا انه بدخول الشرط عليه تأخر اليه وجود الشرط فيعتق اذا بقي على ملكه
 اليه وجود الشرط وهو الدخول ولا يتناول من اشتراه بعده لعدم الاضافة الى ال
 الاضافة الى الملك نحو ان ملكك او سبه نحو اشتريت كذا اذا قال كل مملوك لي او
 قال كل ما ملكه حر بعد عدولي في المصورتين مملوك فاشترى اخر ثم جاء بعد عد
 او قال كل مملوك لي او امك حر بعد موتي وله مملوك فاشترى اخر حيث يتناول العتق
 والتدبير من ملكه حلف فقط ولا يتناول من يشتريه بعد اليقين لان قوله كل
 مملوك لي للحال وكذا كل مملوك ولهذا يستعمل فيه بلا قرينة وفي الاستقبال بقرينة
 السنين او سوف فينصرف مطلقا الى الحال فكان الجزاء حرية المملوك او تدبيره
 في الحال فلا يتناول ما يشتريه بعد اليقين لكن بموت المولى عتقا له من ملكه
 بعد اليقين لان اللفظ حقيقة للحال كما مر فلا يتناول ما سبكه ولهذا صار من
 كان في ملكه وقت اليقين مدبرة دون الآخر ولهما ان هذا ايجاب عتق بطريق الوصية
 حتى اعتبر من الثلث والوصية انما تقع بعد الموت ويكون المقصود منها حال الموت
 الا بقرينة ان من ادعى ثلث ماله وليس له مال او كان له مال واتخذت غيره يتناول لهما
 اذا بقيا في ملكه الى الموت المملوك اي لفظ المملوك لا يتناول الحلف لان متناوله المملوك
 المطلق والحلف مملوك تبع لاله ولهذا لم يصح اعتاقه عن كفاية اليقين ولا عنه عضو
 من وجه واسم المملوك يتناول الانفس لا الاعضاء فلا يعتق حمل بجارية من قال كل
 مملوك لي ذكر فهو حر فبذلك لا لانه لو اطلق عتقت الامة فيعتق الحلف تبعاً والمملوك
 لا يتناول المكاتب ايضا لانه ما لك يد **باب العتق على جمل** هو بالضم ما يجمل
 للانسان من شيء يفعل وكذا الجمالة بالكره اعتق عبده على مال او به بان قال
 انت حر على الف درهم او بالف درهم فقبل العبد عتق لانه معاوضة المال وتوغير
 الحال اذا العبد لا يملك نفسه ومقتضى المعاوضة ثبوت الحكم بقبول العوض كما في

وقوله من قلته وقال ابو يوسف لا يعتق من ملكه بعد اليقين

على شيء من المراهبة

المراد الحكم العتق

كما في البيع فاذا قبل صار حراً والمال الذي شرط فيه صحيح عليه كونه ذنباً على حرة
حتى يكتل به ولو لم يكن صحيحاً لما صح الكفالة به بخلاف بدل الكتابة حيث لم يصح
الكفالة به لأنه يثبت مع الثاني وهو قيام الرق كما سيأتي والمال يتناول التقيد
والوضو والحجران وإن لم يمتين لأنه لما كان معاوضة مال بغيره شابه النكاح والطلاق
والصلح عن دم العبد وكذا الطعام والمكبل والموزون إذا علم منه
ولا يضر جهالة الوصف لأنها بسيرة المعلق عنه بالاداء بان قال مولاه إن
أدبت إلى ألف درهم فانت حرة ما دون أي عبد ما دون لا يعنى إلا بآداء المال
لما كان لأنه صريح في تعليق العتق بالاداء وانما صار ما دوناً لأن المولى رغبه
في الاكتساب بطلبه الاداء منه ومراعاة التجارة لا التكدى فكان انزاله دلالة
في جاز بيعه أي إذا كان عبداً ما دوناً معلقاً عنه بالاداء لا مكاتباً جاز للمولى ان
يبعه بخلاف المكاتب ولا يكون العبد احق بمكاسبه حتى جاز للمولى اخذها منه بلا
إرضاء بخلاف المكاتب ولا يبرى أي حكمه إلى الولد المولود قبل الاداء كما يبرى
في المكاتب وعتق العبد بآداء كله كوجود المعلق به ولو كان آداءه بالتخليفة
بينه وبين المولى يعني أن العبد إذا حضر المال بحيث يتمكن المولى من قبضه
وخلّى بينه وبين المال أجبره الحاكم ونزله قابضاً وحكم بعتق العبد قبض
اولاً وبعضه لا آداء بعض المال لا يعنى لا انتفاء المعلق به ولو أجبر
المولى على القبول اعتباراً بالجزء بالكل فإن كان المال الذي آداه مكاسبه
قبل التعليق رجع به المولى عليه لأنه ملك المولى ولو كان مكاسبه بعده أي
بعد التعليق لا يرجع لأنه ما دون من جهته بالاداء منه وعتقه حاله أي
حال آدائه من كسبه قبل التعليق أو بعده لوجود الشرط فإن علق المولى
بان فقال إن أدبت إلى آخره فعتق آداءه أي آداء العبد أو آداء المال بالمجلس
فإن أدى فيه عتق وألا فلا لأنه نجية كرامة في الطلاق وبآداء لا يتقيد به لأنه يستعمل
لوقت كمن كرامة قال المولى أنت حرة بعد موتى بالف أن قبل العبد بعده أي

أي بعد موته واعتقه الوارث عتق به أي بالالف والآي وإن لم يقبل العبد العتق
بالالف بعده أو قبل ولم يعتقه الوارث فلا أي لا يعنى بالالف وأن جاز أن يعتقه
الوارث مجاناً باعتبر القبول بعد الموت لأن إيجاب العتق اضيف إلى ما بعد الموت
ولا يعتبر وجود القبول قبل وجود الإيجاب فصاعداً كقولك أنت طالق غداً إن شئت
حيث لا يعتبر مشيتها قبل غداً واعتبر اعتناق الوارث حتى أن العبد إن قبل بعد الموت
لا يعنى ما لم يعتقه الوارث لأن الميت ليس بأهل للاعتناق لأن العتق ليس بمعلق
بالموت وفي مثل لا يعنى إلا باعتناق الوارث كما لو قال أنت حرة بعد موتى بشرط بخلاف
المدبر لأن عتقه تعلق بنفس الموت فلا يشترط فيه اعتناق أحد حرره على خدمته سنة
قبل عتق لأن الاعتناق على شيء يقتضي وجود القبول لا وجود المقبول كسائر العقود
ومصدره أن يقول اعتقك على أن تحمى كذا سنة وأما إذا قال إن خدمتني كذا
مدة فانت حرة لا يعنى حتى تحمى لأنه معلق بشرط والاول معاوضة ولزمته أي لزمته
الخدمة العبد إذا ستم له المبدل فلم يملك عليه تسليم البدل فإن مات هو أي العبد
أو مولاه قبلها أي قبل الخدمة تجب قيمته عليه وتؤخذ من تركته إن كان الميت هو
العبد عند أبي حنيفة وأبي يوسف ربح وعنده محمد ربح عليه قيمة العبد الخدمة في المدة
كبيع عبد منه بعين فلهك العين تجب قيمته أي قيمة العبد يعني أن هذه الخلافة مبنية
على خلافة أخرى وهي ما لو قال لعبد بعت نفسك بكذا العين فلهك العين
تجب قيمة العبد عندهما وقيمة العين عند محمد لأنه معاوضة مال بغير مال لأن نفس العبد
ليس بمال في حقه إذا لا يملك نفسه فصاعداً كقولك زوج امرأة على عبد فاحتج فأنها ترجع
عليه بغير العبد لا بقيمة البضع وهو المثل ولها أنه معاوضة مال بمال لأن العبد
مال في حق المولى وكذا المتافع صارت مالا بآداء العقد عليها فصاعداً كما اشترى إياه
بأمة فلهك قبل القبض أو أختت فإن البائع يرجع عليه بقيمة الاب لا بقيمة الأمة
قال رجل لمولى أمة اعتقها بالف على أن تزوجنيها أن فعل أي اعتقها المولى و
وآبست أي استعتت الأمة عن النكاح عتقت الأمة ولا شيء عليه أي على القائل لأن اشتراط

البذل على الاجنبى جائز في الطلاق لا العتاق كما مر ولو ضم القابل على وقال اعترها
 على بالف على ان تزوجها قسم الالف على قيمتها ومهرها خاصة القيمة عليه
 وحصة المهر سقطت فما اصاب القيمة اذاه الاثر وما اصاب المهر سقط لانه لما قال
 على تضيئ الشراء اقتضا كما مر في آخر باب النكاح الرقيق فاذا كان كذلك فقد قابل
 الالف بالرقبة شراء وبالبضع نكاحا فانقسم عليها ووجب عليه حصة ما سلم له
 وهو الرقبة بعقل عنه حصة ما لم يسلم له وهو البضع ولم يطل البيع باشرط النكاح
 لانه مقتضى صحة العتق عنه فيكون مذكرا فيه فلا يرعى فيه شرائط مقتضى وهو العتق
 كما تقرر في الاصول فلما اوجب عليه حصة من الالف المسمى ولو كان فاسدا لوجب
 عليه القيمة فلو لم تأب الامنة بل تزوجت من القابل مهره حصة مهر المثل منه ان من
 الالف وهو ثلث الالف في صورتي الضم الى ضم عنى وتركه ولو اعتق امته على ان
 تزوجه نفسها فزوجه نفسها كان لها مهر مثلها عند ابي حنيفة ومحمد لان العتق
 ليس بال فلا يملك للمهر وعند ابو يوسف يجوز لانه عليه الصلوة والسلام اعتق صفة
 رضى الله عنها ونكحها وجعل عتقها مهورا قلنا كان النبي صلى الله عليه وسلم مخصوصا
 بالنكاح بغير مهر فان اثبت فعلها بغيرها في قولهم جيبا وكذا لو اعتقت المرأة عبدا
 على ان يزوجه فان فعل فلها مهرها فان لم فعله قيمته **باب التدبير هو لغة**
 النظر ايا عاقبة الامر فكان المولى نظرا ايا عاقبة امره فاخرج عبده ايا الحقبة بعد
 وشرعا يستعمل كل من لفظ التدبير والمدة في المطلق والمقيد والظاهر ان اشتراك
 بينهما معنوية لان اللفظي يحتاج الى تعدد الوضع وهو خلاف الظاهر فلا يصار
 اليه بلا دليل وليس فليس الى ليس هناك دليل فليس مصير فلا بد من بيان ذلك
 المعنى المشترك او لا ثم تقسيمه الى ذينك القسمين وبيان احكام كل منهما كما وقع
 حيث نكح هو تعليق العتق بالموت الى تعليق المولى عتق مملوك بالموت سواء
 كان موه او موه عزة كما سئل في المدة المقيد ثم قسمته الى القسمين وبيئت
 احكامها وما يؤيد ان كون اشتراك معنوية قول الامام حسن الائمة في المبسوط

في المبسوط التدبير عبارة عن العتق الواقع في المملوك بعد موت المالك فعلم من هذا
 ان قول الكنتز هو ان تعليق العتق بمطلق موت وقول شارحه الزيلعي احتراز الشيخ
 عن المدة المقيد بقوله بمطلق موت المولى ولفظ الوقاية من اعتق عن ذم مطلقا
 وقول شارحه صدر الشريعة انما قال مطلقا احترازا عن المقيد ليس كما ينبغي نعم يرد
 على المبسوط ايضا ان قوله بعد موت المالك ليس كما ينبغي لخرج المطلق المعلق
 بموت الغير عن المقيد اللهم الا ان يقال كلامه مبني على الاصح الاغلب وما ذكرنا من
 الوقوع وهو اما مطلق كاذمات فانت حر اوانت حر يوم اموت لو انت حر
 عن ذم منى اوانت مدبرة او ذم منى اوانت حر ان مائة سنة الى ان
 يموت من هذا الوقت الى مائة سنة وعقب موته قبلها بان يكون ابن ثمانين سنة
 مثلا فانه في الصورة مقيد وفي المعنى مطلق لان الغالب ان يموت قبل هذه المدة
 ثم بين حكم المطلق بقوله فلا يرهن ولا يخرج من الملك بيع او هبة او نحوهما الا
 بالاعتاق او الكتابة وعند الشافعي يجوز انتقال من ملك الى ملك ويخدمه وسوا
 والامة نوطا ويكسح والمولى احق بكسبه وارثه ومهر المدة لبقاء الملك في الجملة
 وبموت اى موت المولى يعقب المدة من الثلث ويسعى في ثلثه ان لم يترك المولى غيره
 من المال وله وارث له والى ان المولى وارثا ولم يجزه اى التدبير حتى لو لم يكن
 له وارث او كان لكنه اجازة يعقب كذا لانه في حكم الوصية فيقدم على بيت المال
 ويجوز باجازه الوارث ويسعى في كل اى كل قيمة لو كان المولى مديونا ولا يمكن
 نقض العتق فيجب ردة قيمته وولد المدة مدبرة لاجماع الصحابة ولانه يتبعها و
 واما مقيد عطف على اما مطلق كما مر في سفره هذا او مرضى هذا او مات فلان
 او مت ايا سنة او نحوها الى عشر سنين مثلا مما يقع غالبا هذه العبارة احسن من عبارة
 الوقاية مما يمكن غالبا فيباع ويوهب ويورث فان الموت على تلك الصفة ليس
 كائنا لا محالة فلم ينعقد سببا في الحال واذا انقضى مع السببية لتردده بين
 الشك والعدم بقى تعليق كاية التعليقات فلا يمنع البيع ونحوه قبل وجود

وقضى القاضي جاز بيع المدة بالطلاق سنة
 في المدة المقيدة في الوقف جاز بيع المدة بالطلاق سنة
 جاز بيع المدة المقيدة في الوقف جاز بيع المدة بالطلاق سنة
 جاز بيع المدة المقيدة في الوقف جاز بيع المدة بالطلاق سنة

المدبر اذا قتل خطا واخذ المولى قيمته
 يؤخذ ان الشك في المدبر غير مقيد ولا يستل
 حكم الاول بالبدل من وقت القتل

الشرط ويسمى من الثلث ان وجه الشرط لان الصفة لما صارت متعينة في آخر جزء
 من اجزاء الحيوة اخذ حكم المدة المطلق لوجود الاضافة الى الموت وزوال التردّد
 صحيح قال لعبد انت حر قبل موتى شهر فمات بعد شهر عتق من كل ماله بعنه رجل
 صحيح قال لعبد هذا الكلام ثم مات بعد شهر قال بعضهم يعتق من ثلث ماله وقال
 بعضهم يعتق من جميع ماله وهو الصحيح لان العتق على قول ابي حنيفة راجع يستند الى
 اول شهر قبل الموت وهو كان صحيحا في ذلك الوقت كذا في الخاتمة ولو مات قبل
 ان يبل شهر لم يعتق لانه مدته مقبلة والعقد لم يوجد ولو قال انت حر بعد موتى شهر
 مات بعده لم يعتق بالموت لعدم اهلية المولى للاعتاق عند وجود العتق به بل
 يعتقه الوصي او الوارث او القاضي لانتقال الولاية بعده اليهم كذا في الخاتمة قيمة
 المدة المطلق نصف قيمة لو كان قنأ والمقيّد يقوم قنأ اختلفوا في قيمة المدة قبل قيمة نصف قيمة
 لو كان قنأ وقبل ثلث قيمة لو كان قنأ وقبل ينظر بكم يستخدم مدة عمره من حيث الحرز
 والظن فيجعل قيمة ذلك وقال الفقيه ابو الليث نصف قيمة لو كان قنأ وهكذا
 ذكر الشيخ الامام المعروف بخوار زاده لان للعتق منعتين منفعة البيع وما
 شاكلها من التمليك بالدين والامهار وغير ذلك والثاني منفعة الاجارة والاستخدام
 والتدبير فينبوت الاول ويبقى الثاني فيكون قيمة نصف قيمة لو كان قنأ ولو كان
 التدبير مقبدا يقوم قنأ كذا في الخاتمة **باب الاستيلاء** هو لغة طلب الولد وشرعا
 طلب المولى الولد من امته بالوطئ امته متبعا خبره قوله الله لم تملك ولدت من مولا
 باقراره الى باقرار المولى بان الولد منه ولو كان اقراره حال كونها حاملا بان يقول
 حل هذه الامه مني او ولدت من زوجها بان زوجها المولى من رجل فولدت منه فاما
 فاشارة الزوج لم تملك الا لم تكن مملوكة ملكا تاما وان بقي فيها الملك في الحمل وحكمها
 الحكم المستولدة كالمدة وقدمه لغيرها الى كمن الفرق بينهما ان المستولدة يعتق
 كونه من الكل والمدة من الثلث ولم تشع له فيه والمدة تشع فان ولدت ولدا اخر
 ثبت نسب بلا دعوى اذ بدعيه الاول تعين الولد مقصودا منها فصارت فراشا كالمدة

فيما اذا كان المولى قد مات قبل ان يبل شهر لم يعتق لانه مدته مقبلة والعقد لم يوجد ولو قال انت حر بعد موتى شهر مات بعده لم يعتق بالموت لعدم اهلية المولى للاعتاق عند وجود العتق به بل يعتقه الوصي او الوارث او القاضي لانتقال الولاية بعده اليهم كذا في الخاتمة قيمة المدة المطلق نصف قيمة لو كان قنأ والمقيّد يقوم قنأ اختلفوا في قيمة المدة قبل قيمة نصف قيمة لو كان قنأ وقبل ثلث قيمة لو كان قنأ وقبل ينظر بكم يستخدم مدة عمره من حيث الحرز والظن فيجعل قيمة ذلك وقال الفقيه ابو الليث نصف قيمة لو كان قنأ وهكذا ذكر الشيخ الامام المعروف بخوار زاده لان للعتق منعتين منفعة البيع وما شاكلها من التمليك بالدين والامهار وغير ذلك والثاني منفعة الاجارة والاستخدام والتدبير فينبوت الاول ويبقى الثاني فيكون قيمة نصف قيمة لو كان قنأ ولو كان التدبير مقبدا يقوم قنأ كذا في الخاتمة

كالمدة وله الزمها العدة بثلث حين بعد العتق ولكن استغنى بنفيه لان فراشا شاهد
 ضعيف حتى يملك نقله بالتزويج بخلاف المدة حيث لا يثبت الولد بنفيه الا باللعان
 لتأكد الفراش حتى لا يملك ابطاله بالتزويج وهذا الذي ذكره حكم القضاء واما الديانة
 فان كان وطئها وحققها ولم يعتزل عنها يلزمه ان يعترف به وبه على لان الظاهر
 ان الولد منه وان عزل عنها او يحضنها جاز له ان ينفيه لان هذا الظاهر يتقابل ظاهر
 آخر وان زوجها فحيات بولد فهو حكم امته لان حق الحرة يسري الى الولد كالتيدير
 والنسب يثبت من الزوج لان الفراش له ولو ادعى المولى لا يثبت نسب منه
 ويثبت الولد ونفيه امته ام ولد له لا قراره واذا مات المولى عتقت من جميع المال
 كذا في التمهيد الهداية ام ولد المولى اذا اعلنت عرض عليه الاسلام ما ان اسلم فهي
 له والا تسلم في قيمتها وعتقت بعدها ان بعد السعاية ادعى ولدا امه مشكوك فيه
 وبين آخر ثبت نسب منه لان النسب اذا ثبت منه في نفسه لمصادفته ملكه يثبت
 في الباقي ضرورة لانه لا يجزى لانا سببه وهو العلوق لا يجزى اذ الولد الواحد لا
 ينفلق من مائتين وهي ام ولد له لان الاستيلاء لا يجزى عندهما وعند ابي حنيفة راجع
 يصير نصيبه ام ولد له ثم يملك نصيب صاحبه لانه قابل للتمليك اذ لم يحصل لها من اسباب
 الحرة شئ كالتيدير وغيره ومن نصف قيمتها لانه يملك نصيب صاحبه حين استكمل
 الاستيلاء ويمتد قيمتها يوم العلوق لان امومية الولد تثبت من ذلك الوقت سواء
 كان موسرا او مسكرا لانه ضمان التمليك بخلاف ضمان العتق كما تقرر في موضعه و
 ونصف عقده لانه وطني جارية مشكوك ان ملكه يثبت بعد الوطئ حكما للاستيلاء و
 فيتعقب الملك في نصيب صاحبه بخلاف الاب اذا استولد جارية ابنه حيث لا يجب
 عليه العقر لا قيمة ولدا لانه علقى حر الاصل اذ النسب يثبت مستندا الى وقت العلوق
 والضمان يجب في ذلك الوقت فيحدث الولد على ملكه ولم يعلق منه شئ على ملك غيره
 وان ادعى ما معاقرتها الى الولد ثابت النسب منها ومعناه اذا جلت في ملكها وكذا
 اشترى بالاجل لا يختلف في حق ثبوت النسب منها وانما يختلف في حق وجوب العقر

ولو ان يبيع هذه الابنة كان جازا
 ولو ان يبيع هذه الابنة كان جازا
 ولو ان يبيع هذه الابنة كان جازا

ولو ان يبيع هذه الابنة كان جازا
 ولو ان يبيع هذه الابنة كان جازا
 ولو ان يبيع هذه الابنة كان جازا

والولاء وضمان قيمة أم الولد حتى لا يجب على كل واحد منهما العقر لصاحبه لعدم
الوطئ في ملكه ويجب عليه نصف قيمة الولد إن كان المدعى واحدا وثبت لكل منهما
فيه الولاء لأنه تحرير على ماعرف وإنما كان منهما استواءهما في سبب الاختفاق فيفسد
فيه وإن أم الولد ولد بها لصحة دعوى كل منهما في نصيبه في الولد فيصير نصيبهما
أم ولد له تبعاً للولد وعلى كل منهما نصف عقرها قصاصاً بما له على الآخر ويرث
الابن من كل من الشريكين أرث ابن كامل لأنه أقارب بغيره كله وهو حجة في حقه
وورثا منه أرث واحد لاستواءهما في النسب كما إذا أقامها البينة على البتة أدعى
ولد أمه مكاتبه يعني إذا وطئ المولى جارية مكاتبه فجاءت بولد فادعاه وصدقه
أي المكاتب المولى تزمه عقرها لأنه وطئ بغير نكاح ولا ملك يمين وقد سقط عنه الحد
لشبهته وتزمه نسب الولد لتصادقهما على ذلك فصار كما لو ادعى نسب ولد
جارية الأجنبية فصدقه وقيمة أي قيمة الولد لأنه في معنى المذخور حيث اعتمد
دليلاً وهو أنه كسبه فلم يرض بكونه رقيقاً فيكون حرّاً بالبيعة ثابت النسب
منه كما أن المذخور اعتمد دليلاً وهو الملك ظاهر وأن لم يكن حقيقة لا ألامية إذا لا
ملك له فيها حقيقة وماله من الحنف كاف لصحة الاستيلاء فلا حاجة إلى النقل و
تقديم الملك بخلاف أمه الابن إذ ليس للاب فيها حقيقة الملك ولا حقه وإنما له
حق التملك وهو غير كاف لصحة الاستيلاء فاحتجنا إلى نقلها إلى ملك الأب ليصح
الاستيلاء وإن لم يصدقه أي المكاتب المولى في دعواه فلا يثبت نسب أي نسب
الولد منه وقال أبو يوسف يثبت لأن الجارية كسبه فصار كجارية الابن
بل أول لأن للمولى في المكاتب ملك الرتبة بخلاف الابن وجه الفرق أن للاب أن
يملك مال أمه إذا احتاج إليه ولهذا لا يجب عليه عقرها ولا قيمة الولد ونصير
أم ولد له وليس للمولى أن يملك مال مكاتبه لأنه بالعقد جرم على نفسه والحكم بها
بالأجنبي ولهذا يجب عليه عقرها وقيمة ولدها ولا نصير أم ولد له فيشترط تصديقه
بخلاف ما إذا وطئ المكاتب فجاءت بولد فادعاه حيث يثبت نسب ولا يشترط

ولا يشترط تصديقها لان رقبته مملوكة له الا اذا ملكها المولى يومئذ يثبت نسب
منه وتغير اتم ولد له ايضا اذا ملكها لان الاقرار باق وهو الموجب وزال حق
المالك وهو المانع وطعن جارية امرائه او والده او جدته فولدت فادعاه لا
يثبت النسب ويذكر عنه الحق للشبهة فان قال احدنا ان المولى لا يثبت النسب
الا ان يصدق ان المولى فيه وفي ان الولد منه ولو صدق في احد هما فقط لا يثبت
النسب وان كذب المولى ثم ملكها يومئذ يثبت النسب لبناء الاقرار كرامة كذا في الثانية

كتاب الكتابة اورده ههنا لان الكتابة من توابع العتق كالتيه والعتق والعتق
وهي لغة الضم والجمع ومنه الكتيبة للجيش العظيم والكتيب يجمع الحروف في الخط
وشرعا يجمع حرية الرقبة مالا مع حرية اليد حالما فان المالك يملك يده ومملوكه
رقبة وسيأتي بيانه وركنها الايجاب والقبول كأن يقول لعمده لان ادبت
الي الفانك حر او كاتبك على الف فقبل لانها معاوضة فلا بد من الايجاب
والقبول وشرطها كونه البذل معلوما مالا كان او عملا وانما كونه بنحيا او مؤجلا
فليس بشرط حتى يجوز الكتابة على المال الحال والمجتموع وعند الشافعي لا يجوز الا مؤجلا
بنحيين وحكمها في جانب العبد انتفاء الحجج وثبوت الحرية في حق لا الرقبة حتى يكون
احق بنافعه ومكاسبه لان الغرض من الكتابة وصول المولى الي بدلها والعبد
الي الحرية باذنه وهذا لا يتحقق الا بذلك وفي جانب المولى بقاء رقبة العبد على
ملكه وثبوت حق المطالبة ببدلها متى شاء واسترداده الي ملكه اذا عجز اذا كان
قته ولو صغيرا بقبل البيع والشراء فانه اذا عقل كان من اهل القبول والتصرف
بنافعه في حقه فيجوز بماله حال او مؤجل سنة او سنتين مثلا او بجمع الى موقت
بازمنة معينة اخذ من التوقيت بطلوع الحج ثم شاع في مطلق التوقيت او قال
جعلت عليك الف الفدية نحو ما اولها كذا واخرها كذا فان ادبته فانت حر وان
مجتزعت فقلت وقبل الالف عطف على قول كاتب شرط قبوله اذ يلزمه المال فلا بد
من الزامه صح جواب اذا كان الى صح عقد الكتابة سواء عيّن بلفظ الكتابة او بما

وَقَدْ سَمِعْتُ مِنَ الْمُصَلِّينَ فِي الْمَدِينَةِ
لَا يَخْلُفُ عَنْ كَيْفَةِ الْوُضُوءِ مَا دَامَ عَلَيْهِ

وَالْكِتَابُ سَائِلٌ وَمِنْهُ
الْكَتَابُ طَارِعٌ رَمَعٌ وَبِهِ وَبِهِ
سَائِلٌ الْحَيَّةُ فَيَوْمَ كَانَتْ إِذَا اسْتَطَاعَ
تَبَاعُ وَإِذَا اسْتَطَاعَ
فَقَوْلُ فَقِيلَ عَلَيْهِ فِي الشَّالِبِ وَبِهِ
الشَّالِبِ الْأَوَّلِ مِثْلَ الْكَتَابَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
فَبِهِ كَانَ الْعَبْدُ مَا ذُوْنَا كِتَابًا كَانَتْ
فِي بَابِ الرِّفْقِ عَلَى جَبَلٍ مِثْلِهِ

او با يودي مؤداه لوجود ركنه ومعناه الايجاب والقبول وعنف القن ان ادنى
كلمه وان وصليه لم يغل اذا اذيرها فانت حر لان موجب الكتاب به هو العتق عند
الاداء لانها تنبئ عن جميع حرية البدن بالحرية الرقبة عند الاداء وفيه خلاف ال
الشافعي فخرج عطف على صحح وفرغ له ان اذا صح عقد الكتابة خرج المكاتب من
اي المولى لان مقتضى الكتابة ما لكه اليد في حق المكاتب ولهذا لا يكون للمولى منه
من الخروج اليه السر لان ملكه لانه عقد معاوضة فيقتضي المساواة بين المتعاقدين
واصل البدل يجب للمولى في ذمته بنفس العقد كنه ضعيف لا يتم ملكه فيه الا بالقبض
لانه ثبت في ذمته مع المثل اذا المولى لا يستوجب على عبده ديناً ولهذا لا يصح الكفارة
به فيثبت للعبد بمقتضى ما لكه صيغة ضعيفة ايضاً فاذا تم للمولى الملك بالقبض
تم المالكية للعبد ايضاً وتام المالكية لا يكون الا بالحرية فيعتق لضرورة المالكية
فيحقق المساواة بذلك ابتداء وانتهاء وعنف سجانا ان بلا بدل ان اعتق مولاه
لا سقاط حقه وعزم المولى العقران وطى مكاتبه او ارش الجناية ان جنى عليها
او على ولده او مثل المال او قيمة ان جنى على مالها لانها بعقد الكتابة خرجت من
بد المولى فصار كالاجنبي وصارت احق بنفسها وولها لده ومالها اذا مات على
اذا كاتب على قيمته بان قال ان ادبت الي قيتك فانت حر او كاتبتك على قيتك
او على عين لغيره بان قال كاتبتك على هذا العبد وهو لغيره هذا في ظاهر الرواية و
عن ابن حنبل رحمه الله انها تخرج حتى اذا ملكها وسلمها عتق وان عجز رد الي الرق يقتل
بالتعين احراز عن درهم الغير ودانيره فان الكتابة عليها جائزة لعدم تعينها او
على مائة من الدراهم والدانير ليرة مولاه اليه وصيغتها ان خادما عبدا كان او امه
حتى لو شرط ان يرد عبداً معيناً او امه معينة صح او السلم عطف على ضحية كاتب وجاز
للفصل على حر او خنزير قوله قد جواب اذا كاتب الي فسد العقد في هذه الصورة
اما الاول فلان القيمة مجهولة قدر او جنباً ووصفا فتباحث الجاهل في واما الثانية
فلما عرفت عن تسليم ملك الغير واما الثالثة فلان هذا عقد اشتمل على بيع وكتابة لان ما كان

لان ما كان من المائة بازا، الوصيف الذي يرد المولى بيع وما كان منها باناً، رقبة
المكاتب كتابة فيكون صفقة في صفقة فلا يجوز للزهي عنها كذا قال الزيلعي وغيره عليه
انه يقتضي عدم صحة العقد اذا شرط ان يرد عليه عبد معين او امه معينة والقوم من حوا
بجلائه فالصواب ما في الكاف ان يدل الكتابة في هذه الصورة مجهول القدر فلا يصح
كالوكاتبه على قيمة الوصيف وهذا لان العبد لا يمكن استناده من الدانير واما يستثنى
من بدل البدل واما الرابعة فلان الحر او الخنزير ليس بال في حق المسلم فلا يصح له
للمعوض في عقد المعاوضة وعنف فيهما اي الحر والخنزير يعني في ادائها لانها مال
في الجدة فامكن اعتبار معنى العقد فيه وموجب العتق عند اداء المعوض المشروط
ثم ان بعد ما عتق باءاً المسمى سعي في قيمة نفسه وقال زفر لا يعتق الا باءاً، قيمة
فنه لان البدل هو القيمة قال في الكفالة وفي شرح الهداية لا يعتق الا باءاً، قيمة
الحر وانه مشكل جداً مخالف لعامة روايات الكتب فان فيها لا يعتق الا باءاً، قيمة
فنه لا يقتض من ويزاد عليه هذه مسئلة لها نوع تعليل بما فيها قبلها غير محتصة
بها يعني ان القيمة في الكتابة الفاسدة اذا كانت من جنس المسمى فان كانت نافضة عن
عن المسمى لا يقتض منه وان كانت زائدة زيدت عليه لان الواجب عليه رد رقبة
لنفاد العقد وقد عتق ربا لعتق فوجب رد قيمته بالكت بالغة ما بلغت لان المولى
لم يرض بالنتصان والعبد رضى بالزيادة كيلا يبطل حقه في العتق فوجب ذلك ولو
على مينة وكما يبطل الي عقد الكتابة لانها ليست بال فلا يلزم على المكاتب شيء وصحت
الكتابة على حيوان ذكر جنسه كالعبد فقط الى لانه وصفته ويؤدي الوسع او مينة
فان كل واحد اصل من وجهه اما الوسيط فظاهراً واما قيمته فلانه يعرف بالقيمة فصار
اصلاً فدفع القيمة قضاء في معنى الاداء كما تقر في الاصول ومن كافر عطف على قوله
على حيوان الى صحت الكتابة من كافر كاتب عبد امثله يعني كافر اخرج مقدرة اعتبر القدر
ليعلم البدل واما صحت لانه مال عندهم بمنزلة الخلق عندنا وان من المولى عن والعبد ام
للمولى فيمهرها لان المسلم ممنوع عن ملك الحر وتكليفه وعنف العبد يقتضي الحر لان العتق

فلا يصلح ما

معلق ببعضها لكن مع ذلك يجب عليه قيمة فقه كرامة وعلى خدمة شهر عطف على قوله
على حيوان له المولى او غيره او حفر بئر او بناء دار او ادين قدر المعجور والاخر
بما يرفع النزاع ليحصل الركن والشرط والف على ان يؤدبها الى عرية والف و
ووصيف والف وخدمة سنة وخدمة ابد الا ان لا يجوز هذا لانه مناف لمقتضى
العقد فان المقصود من الكتابة كون المملوك مالكا بيدا ولو في بعض الاوقات يكون
مالكا مطلقا بعده كما في الكتابة على الخدمة سنة وهذا ينافي فيه لانه كتابة
بشرط الا ان يكون الى الشرط في صلب العقد قال في الهداية الكتابة تشبه البيع
يعني انتهاء لانها مبادلة المال بالمال انشائها وتشبه النكاح يعني ابتداء لانها
مبادلة المال بغير المال وهو البضع ابتداء فالحقناه بالبيع في شرط يمكن في صلب
العقد كما اذا شرط عليه خدمة مجهولة لانه في البدل وبالنكاح في شرط لم يمكن
في صلبه هذا هو الاصل **فصل في تصرفات المكاتب** فتح بيعه وشراؤه وبألمجى باه
فانها من صنيع التجار فان التاجر قد يجاري في صفقة ليربح في اخرى وسفرو
وان شرط تركه لانه شرط مخالف لمقتضى العقد وهو ملكية اليد ولا تند الكتابة
بمثل هذا الشرط لانه ليس في صلب العقد ونزوح امته لانه ينفذ المال وهو المهر
لان زوج عبده لانه تنقضي العبد وتعيبه وشغل ذمته بالمهر والتفقة وصحة كتابة
رقيقه لانه عقد اكساب للمال فيملكه كتبه ويصح امته والولاء الى ولأء الثاني له
الاول ان ادى الثاني بعد عتقه الى عتق الاول لان العاقد من اهل ثبوت
الولاء وهو الاصل فيثبت له والاول وان لم يؤده بعد عتقه بل قبل فله لاه الى
مولى المكاتب الاول لانه فيه نوع ملك ويصح اضافة العقد الاعناق اليه
في الجمل فاذا اضافة الجبا شر لهدم اهلية اضيف اليه كما في العبد المأذون
اذا اشترى شيئا وان ادى الى المكاتبان بدلها جميعا معا فولاؤهما للمولى ترجيحيا
للاصل وان عجز الاول عن اداء البدل ورد الى الزوج ولم يؤد الثاني بدله في الثاني
مكاتب فان ادى البدل الى المولى عتق وان عجز رد الى الزوج كالأول لا التزوج عطف

عطف على قوله ببيعة لا يصح تزوجه بلا اذنه اي المولى ولا التشرى واتخاذ السرية
يعني اشترى جارية يستمتع بها وطيا ولو به اي باذن المولى كذا المأذون والمذبر
وذلك لان سبى التشرى على ملك الرقبة دون المتعة فالرقيق وان كان ملكا
او مائة وثمان مائة لا يملك شيئا من احكام ملك المال لكون رقبة مملوكة ولا ينفق
اذن المولى ولا الهبة ولو بموصى ونصدق الأبيرة والتكفل والافراض واعناق
عبده ولو بمال وبيع نفسه اي العبد منه اي من العبد لان هذه تصرفات فلا يملكها
المكاتب الاب والوصى في رقيق الصغير كالمكاتب اي كل تصرف يملكه المكاتب
في عبده يملكه في رقيق الصغير ومالا فلا فانها يملكه فيه تصرفا يحصل به
المال للصغير كالمكاتب يملك كسب المال فيحكم حكمه فيملكه كتابة عبده لا اعتنا
على مال وبيع عبده من نفسه ويملكه تزويج امته لا اعتنا فها على مال ويملك
شيئا منها مضارب وشريك شركة مفادضة او عتق لانها لا يملكه الا النجاة
والتزويج والكتابة ليس منها ويكاتب عليه بالشراء من بينها ولان المكاتب
من اهل ان يكاتب وان لم يكن اهلا للعتق فيجعل كل منهم مكاتباً معه تحقفا
للمصلحة بقدر الامكان واقواهم دخولا الولد المولود في كتابته في الولد المشتري ثم الابوان
وعن هذا ينفقون في الاحكام فان المولود في كتابته يكون حكمه حكم ابيه حتى اذا مات
ابوه ولم يترك وفاقا سعى على نجوم ابيه والولد المشتري يؤدى بدل الكتابة حالا والا
رد الى الزوج والوالدان برذان الى الرق كالمات ولا يؤدبان حالا ولا مؤجلا و
انما كان كذلك لان الولد المولود في الكتابة تبعية ثابتة بالملك وبالعضية بينهما حكما
في حق العقد لا حقيقة في حقه اذ لا بعضية بينهما حقيقة بعد الانفصال والوالدان
بتبعيتهما باعتبار الملك لا البعضية فانها ليس ببعض له فاختلت الاحكام
لذلك لا يجوز ولو محما كالاخ والعلم هذا عند ابي حنيفة رحمه وقال لا يملك عليه لان
وجوب الصلة يشمل القرابة المحرمية ولهذا ينفق على الحر كل ذي رحم محرم منه ويجب
نقمتهم عليه ولا يرجع فيها وبه لهم ولا ينقطع يده اذا سرق منه الى غير ذلك من الاحكام

وله ان المكاتب كسبا لا ملكا حقيقة لوجود ما يملك فيه وهو الرق ولهذا اشترى امراته
لا ينفذ نكاحه ويجوز دفع الزكاة اليه ولو وجد كثره الا ان الكلب يكتفى للصلة في الاول
الا يترك ان القادر على الكلب مخاطب بنفقة الوالد والولد ولا يكتفى في غير ما جاز في طب
الا بنفقة اخيه الا اذا كان موسرا والدخول في الكتابة بطريق الصلة فيحقق الوجوب
بجمله جاز له ان المكاتب يبيعهم لانه لم يملكهم لبيعهم كنه ان المكاتب اذا ادى اليه ل
عنفه الا ان كسب المكاتب موقوف بين ان يوافق فيقتدره وبين ان يعجز فيقتدر
للمولى وهما تقر له فقتوا عليه ولا سعاية عليهم لانه صار كسره القريب ابتداء
اشترى المكاتب ام ولد له لو كانت معه ام ولد لم يجز بيعها لان الولد لما دخل
في كتابتها امتنع بيعه لما ذكر فبعتته امه فامتنع بيعها لانها تبيع له قال عليه السلام
اعتقها ولدها والا لوان لم يكن ولدها معها جاز بيعها عند ابي حنيفة ر ج وعندهما
لا يجوز لانها ام ولد فلا يجوز بيعه وله ان الفليس جواز بيعها وان كان معها
ولدها لان كسب المكاتب موقوف فلا يتعلق به ما لا يجمل النسخ اما اذا كان معها
ولدها فامتنع بيعها بنفقة الولد للحديث وبدون الولد لو ثبت ثبت ابتداء والقياس
منه بنفقة زوج المكاتب امه من عبده فكاتبها فولدت منه ولدا دخل الى الولد
في كتابتها وكسب لها لان تبعية الام ارجح ولهذا يبيعها في الحرية والرقبة كما مر
مكاتب او ما دون ذلك بالاذن حرة لا في الواقع بل بوعدها حيث قالت انا حرة
فولدت المتكوبة ولدا فاستحقت فولد ما عبد عند ابي حنيفة ر ج وابي يوسف ر ج
وقال محمد ر ج حر بالقيمة لانه شاركه الحر في سب ثبوت هذا الحق وهو الغرور
فانه لم يرغب في نكاحها الا لئلا يبال حرية الاولاد ولها انه ولد بين رقيقين فيكون
رقيبا وقد مر ان الولد يبيع الام في الرق والحرية لكن ترك هذا الاصل في
الغرور باجماع الصحابة رضوان الله عليهم وعلمهم وهذا ليس في معناه بل يكتفى به لان حق
المولى ينال مجبور ببيعة ناجزة وهما ببيعة متأخرة ايا ما بعد العتق فبقى على
الاصل ولم يلحق به وطن المكاتب امه اشترى ما فاسد افردت على مولاه او اشترى

او اشترى ما شرى صحيحا فاستحقت ضمن عقده حاله ان يؤخذ حال الكتابة كما لا دون
بالنكاح فانه اذا فعل هكذا يضمن عقده حاله ان يملكها بلا اذن فاستحقت ضمن العقر
بعد عتقها والفرق ان في الاول ظهر الدين في حق المولى لان النكاح وتوابعها
داخلت تحت الكتابة وهذا العقر من توابعها اذ لولا الشك لم يسقط الحق وما
لم يسقط لا يجب العقر في الشك لم يظهر في حقه لان النكاح ليس من الاكساب
فلا يدخل في الكتابة قال صدر الشريعة ولقائل ان يقول ان العقر ثبت ما
بالوطئ لا بالشك والاذن بالشك ليس اذنا بالوطئ والوطئ ليس من النكاح
في شئ فلا يكون ثابتا في حق المولى اقول جوابه اننا سلمنا ان العقر ثبت به
بالوطئ لا بالشك ابتداء لكن الوطئ مستند الى الشك اذ لولا لكان الوطئ
حاشا بل بشرته فلا يثبت العقر ويجب فيكون الاذن بالشك اذنا بالوطئ و
الوطئ منه وان لم يكن من النكاح لكن الشك منها فيكون ثابتا في حق
المولى المولى يدبره اي يجوز لمولى المكاتب ان يدبره فان عجز بقى مدبره والا
يسعى في ثلثي قيمته او ثلثي البدل بموته معسر اي يبيع ان المكاتب بعد التدبير يختار
اما ان يعجز نفسه فيكون مدبره او يضمن على الكتابة فان مضى عليها فمات لا
المولى ولا مال له سواء فهو بالخيار اما ان يسعى في ثلثي قيمته لبدل الكتابة وانما
قال معسر لانه اذا مات موسرا بحيث يخرج المدين من ثلثه فانه يعتق بالتدبير
ويسقط عنه بدل الكتابة ويستولده عطف على يدبره اي المولى يجوز ان يستولده
مكاتبته بان وطئها فولدت فاذا عصى الولد فتصير ام ولد له ومضت عليها او
عجزت وكانت ام ولد اي خبرت بين ان يضمن على الكتابة وتؤدي البدل فتعق
قبل هو موت المولى وتأخذ العقر منه وبين ان يعجز نفسه فتعق بعد موت
المولى ويكاتب على يدبره او يستولده اي للمولى ان يكاتب ام ولد وعنت
بموت لتعلق عتقها بموته محاشا ان يسقط عنها بدل الكتابة لان الفرض من ايجاب
العتق عند الاداء فاذا عنت قبله لا يمكن توفير الفرض عليه ومدبره عطف
الاعوض

على اتم ولده الى يجوز له ان يكاتب مدبره وبسمي في ثلثي قيمته او اكل البدل بموته
اي مولاة معسر ابدا عند حيفه رجوعه عند ابي يوسف بسمي في الاقل من ماله وعند محمد
رجوع بسمي في الاقل من ثلثي القيمة او ثلثي القيمة البدل والخيار وعدمه فرع التخي
وعدمه كما مر وبصالح المولى مع مكانته من الغنيين مؤجل على الف حال والشك
ان لا يجوز لانه اعتياض عن الاجل بالمال وجه الاحتجاج ان الاجل في حق المكاتب
مال من وجه لانه لا يتدر على الاداء الا به وبدل الكتابة ليس بمال من وجه حتى
لا يصح الكفالة به فاعند الامات مرجح كاتب عبده في مرضه ليس له مال سوى
العبد على ضعف قيمته بان كان قيمته الف فكتابة على الغني باجل ورثة هذا
التصرف اذى المكاتب ثلثي البدل حالا وباقية مؤجلا او اشترى بغيره ان العبد
مختار بين ان يؤدي ثلثي البدل حالا والباقي مؤجلا وبين ان ياتي بغيره وهذا
عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعند محمد يؤدي ثلثي الف حالا والباقي الى
اجله لان المريض ليس له التأجيل في ثلثي القيمة اذ لا حق له فيه وفيما وراءه يصح
الشك في صحة التأخير ولهما ان جميع المسمى بدل الرقبة وحق الورثة متعلق بالبدل
فلا يجوز التأخير في ثلثي ولو كانت المريض على نفسها ان نصف قيمته بان كانت على
الف وقيمته الفان اذى ثلثيها حالا وسقط الباقي من القيمة او اشترى بغيره ان
مختار بين الامرين لان الحيازة وقعت في المقدار وفي التأخير فينقذ بالثلث لا الثلثين
حر كاتبة عن عبد بالف واذى الحر المولى العبد كاتبة بغيره عن عبد ولا يرجع
الحر عليه وان قبل العبد كاتبة صورته ان يقول حر لمولى العبد كاتبة عبدك على
الف درهم على اني اذيت اليك الف فهو حر وكاتبه المولى على ذلك يصح باذائه بحكم
الشرط واذ قبل العبد صار مكاتبا لان الكتابة كانت موقوفة على اجازته وقبوله
اجازة ولو لم يتل على اني ان اذيت اليك الف فهو حر فاذى لا يصح قياسا لان الشرط
معدوم والعق موقوف والوقوف لا حكم له ويصح احتجانا اذ لا ضرر لعبد الغائب
في تعليق عقده باذائه القابل فيصح في حق هذا الحكم ويتوقف في لزوم الف للعبد

للعبد ولو اذى الحر البدل لا يرجع العبد لانه متبرع كاتبة حاضر وغائب وقبل الى
العقد فاني منها اذى البدل قبل المولى ذلك البدل جبراً وعقفا صورة رجل بعد ان
قال للاحدهما كاتبة بالف عن نفسي وعن فلان ففضل وقبل الحاضر فالتل ان يصح
في صحة حصة الحاضر ويتوقف في صحة الغائب على قبول وجه الاحتجاج ان الحاضر ماله
بإضافة العقد اليه اتم اتم جعل نفسه فيه اصيلاً والغائب تبعاً كما مر كوثبت
دخل اولاداً تبعاً حتى يحتقوا باذائها وليس عليهم من البدل شيء فاذا صححت عن
الحاضر فلم يولى ان يأخذه بكل البدل لاصالته فانهما اذى يجبر المولى على القبول
اما الحاضر فلكون البدل عليه واما الغائب فلا ينال شرف الحرية وأن لم يكن
البدل عليه وصار كغير الرهن اذ اذى الذين يجبر المرءن على القبول لم حاجته
الي تخليص دينه وان لم يكن الدين عليه وانها اذى لم يرجع على الآخر لانه متبرع
في حق الآخر وقبول الغائب لغو فلا يوطئ بشئ لتفاذ العقد على الحاضر فان حرق
الاعتق المولى الغائب سقط عن الحاضر حصة من البدل لان الغائب دخل
في العقد مقصودا فكان البدل منتزعا عليها وان لم يكن مطالباً به بخلاف الولد
المولود في الكتابة حيث لا يسقط عن الامه شئ من البدل بعقده لانه لم يدخل
مقصودا ولم يكن يوم العقد موجودا وانما دخل في الكتابة تبعاً وكذا ولده المشرك
وان حر المولى المكاتب الحاضر او مات سقط حصة الحاضر واذى الغائب حصة
حالا والارء فاما ما مر انه داخل في العقد مقصودا بخلاف الولد المولود في الكتابة
حيث يبقى على نجوم والده اذ مات كوثبت امه وطعمان لمها وقيلت فاني اذى
لم يرجع وعقفا لامة في المسئلة الاول باب كتابة العبد المشرك احد شركي عبد
اذن للاخر بكتابة حصته الحصة الآخر بالف وقبضه ال قبض الالف ففضل
وقبض بقبضه فهو له ال للقباض ان يحجز المكاتب وقال هو مكاتب بينهما وما اذى
فهو بينهما فان الكتابة عندهما غير متجزئة فالاذن بكتابة نصيبه اذن بكتابة الكل ما
فالقباض اصيل في البعض والمقبوض مشترك بينهما في ذلك بعد العجز وعنده

متجر فيكون الاذن مقتصر على نصيبه وفائدة انه ان لم ياذن فله حق الفسخ فبا لاذن
لا يبقى ذلك واذا نه لشريكه بالقبض اذن للعبد بالاداء اليه فيكون متبرعا في نصيب
على القابض فيكون له ولو قبض كذا حق نصيبه الى القابض مكتوبة لرجلين
جاءت بولد فادعاه احداهما لم وطني الآخر فادعاه فخرجت فهي ام ولد لاول
لان احدهما لما ادعى الولد صوت دعوته لقيام ملكه نصيب ام ولد لان المالك
لا يتقبل القتل من ملك ايا ملك فيقتصر امومية الولد على نصيبه كما في المدة المدة
المشتركة واذا ادعى الآخر ولدا انما في صوت دعوته ايضا لقيام ملكه ثم تجزى
جعلت الكتابة كان لم تكن وبتين ان الامة كلها ام ولد لاول لان المانع من
من الاستئصال قد زال ووطئه سابق وضمن للآخر نصف قيمتها لانه يملك نصيب
لما استكمل الاستيلاء ونصف عقره لو طئه جارية مشتركة وضمن شريكه عقرها
بالتمام لانه وطني ام ولد الغير حقيقة فله كمال العقر وقيمة الولد يعني الولد الثاني
وهو ابنه لانه بمنزلة المفور لانه حين وطئها كان ملكه قايما ظاهرا وولد المفور
ثابت النسب منه وحر بالقيمة كما عرف وان دفع اليها العقر صح لان الكتابة
مادامت باقية فحق القبض لها لا اختصاصا بها بما فيها وابدالها واذا عجزت
ترة ايا المولى لظهور اختصاصه وان دبر الثاني ولم يطاء ما فخرجت بطلان
التدبير لانه لم يصادف الملك اما عندهما فظاهر لان المستولد يملكها قبل العجز
واما عنده فلانه بالعجز تبين انه يملك نصيبه من وقت الوطئ فتبين انه يصادف
ملك غيره والتدبير يعتمد الملك بخلاف النسب فانه يعتمد المفور كما مر وهي ام ولد
للاول لما مر انه يملك نصيب شريكه وكل الاستيلاء والولد له لما مر ان دعوته
صحيحة لقيام المصير وضمن لشريكه نصف عقره لو طئه جارية مشتركة ونصف
قيمته لانه يملك نصيبها بالاستيلاء وهو يملك بالقيمة فان حررا بعينه ان كانا كاتبين
ثم حررا احدهما غنيا فخرجت من الحرز نصيب قيمتها لشريكه ورجع الضامن عليها
عنده وعندهما لا يرجع وهذا مبني على ما مر ان الساكن اذا ضمن العتق يرجع عنه

في جارية مشتركة

عنده لا عندهما عبد لرجلين ودره احداهما فخره الآخر غنيا او عكس الا حرره
احدهما ثم دبره الآخر اعنى المذبح او استعفى فيهما الى في صورتين او ضمن شريكه
في الاول فقط وهي ما اذا دبره احداهما او لا فانه اذا دبره او لا فله شريكه نصيبه او
اعتاقا حصته او الاستعفاء من العبد عند ابي حنيفة رجم فاذا اعترف لم يبق له
ولاية التضمين والاستعفاء واذا يد نصيب المذبح فله ان يعتق او يستعفى
او يضمن قيمة مدبرة او هي نصف قيمة فتا او ثلثا كما مر وبالصمان لا يملك لانه
لا يتقبل من ملك ايا ملك وفي الصورة الثانية وهي صورة العكس اذا حرر الاول
فلاخر الخيارات الثلث عنده فاذا بر لم يبق له ولاية التضمين بل ولاية الاعتاق
او الاستعفاء فولاية الاعتاق والاستعفاء ثابتة في صورتين والتضمين لا
يختص بالاول وعندهما اذا دبره احداهما فاعتاق الآخر باطل لان التدبير لا يجزى
عندهما فملك نصيب صاحبه بالتدبير وبعض نصف قيمته قنا موسرا كان
او مصرا لانه ضمان يملك فلا يختلف بالعار والبار وان اعتقه احدهما فقد
الآخر باطل لان الاعتاق لا يجزى عندهما فيضمن نصف قيمته ان كان موسرا
وبسعي العبد ان كان مصرا لان هذا ضمان اعتاق فيختلف بالعار والبار
باب الموت والعجز مكاتب عجز عن الحج البعج الطالع ثم يسمي به الوقت لانه يوفى
به ثم يسمي به ما يودى فيه للملاسة بينهما لو كان له مال سيصل لم يعجزه الحاكم ان
لم يحكم يعجزه ايا ثلثة ايام نظرا للجانبين فانها مدة ضربت لابل لا اعذار كامبال
الحكم للرفع والمديون للقضاء والا لوان لم يكن له وجه سيصل عجزه هذا عندهما
وعند ابي يوسف لا يعجزه حتى يتوالى عليه بخان وسحقها الى فسخ الحاكم الكتابة بعد
عجز المكاتب بطلب مولاه وافسخ مولاه برضاه الى رضا المكاتب وان لم يرض به
العبد فلا بد من القضاء بالفسخ لانه عقد لازم قائم فلا بد من القضاء والرضا
كلا في الرجوع عن الهبة وفي بعض الروايات ينفذ المولى بالفسخ ولا يشترط رضاه
كما اذا وجد المشتري عيبا قبل القبض فانه ينفذ بالفسخ كذا في الكا في اعلم ان حكم

الكتابة النافذة ان يكون للمولى حق النسخ واعادة الى الورق من غير رضا
 العبد وللعبد ان ينسخ في الحائز والنافذة بغير رضا المولى كما في العبادية و
وعاد رقة لانفساح الكتابة وما في يده من الاكتاب مولاه اذا ظهر انه كسب
عبده وان مات عن ولاء لم ينسخ الكتابة وعند النسخ فتنسخ لغوات المحل
ونحن نقول تستند الحرية الى ما قبل الموت وقضى بدل منه وحكم بوجه حرا
والارث منه وعنف بينه سوا ولد وان كتابة او شرهم حال كتابة او كوت
هو وانه صغير او كبير امة الى بكتابة واحدة فان كلامهم من يتبعه في الكتابة
وبعته عتقا وان لم يترك ولاء فمن ولد في كتابة يسمى على نجوه وبدا حكم
بعتق ابيه قبل موته وبعته الى عتق الولد لانه داخل في كتابة وكسبه
لكسبه فيخلفه في الاداء وصار كما اذا ترك ولاء وترك ولد اسراه فيها الى كتابة
ادى الولد البذل حالا او رد رقيقا عنده وعندهما يؤديه الى اجل اعتبارا
بالمولود بالمولود في الكتابة وله ان الاجل ثبت شرطا في العقد فتدخل في حق
من دخل تحت العقد والمشتري لم يدخل اذ لم يصف اليه العقد ولا يبرى
حكمه اليه لانفساحه بخلاف المولود في الكتابة لانه متصل وقتها فسمى الحكم
اليه واذا دخل في حكمه يسمى على نجوه ترك ولد من حرة ودينيا بن البذل
جنباي الولد وقضى به الى بموجب الجنابة على ملة امة لم يكن تعجيز الابه لان
القضاء يقر الكتابة لانها يقتضي الحاق الولد بموالي الام وابجاب العقل
عليهم كمن على وجه يحتمل ان يعتق فينجي الولاء الى موالى الاب والقضاء
بما يقر حكمه لا يكون تعجيزا وانا قال ودينيا بن لانه ان كان عينا لا يتاقي القضا
بالالحاق بالام لان مكان الوفاء في الحال وان اخصم قوم امة وابيه في ولايه
فقتضى به لقوم امة فهو تعجيز لان معنى القضاء يكون ولا الولد لمولى الام ان
الاب مات رقيقا وانسخ الكتابة فيكون القضاء بجهد فيه فينفذ وينسخ
الكتابة طالب مولاه صدقة اذا انا الى تعجيزا ان مولاه اذا لم يكن مضرنا

مضرنا للصدقة زكوة كانت او غيرا فاخذ المالك الزكوة مثلا لكونه من المصارف
 واذا اه الى المولى عن بدل الكتابة ثم عجز فظهر ان المولى اخذ الزكوة غنيا ومع
 ذلك يطيب له لانه اخذه عوضا عن العتق زمان الاخذ والعبد قد اخذه صدقة
 ومن الاصول المقررة ان تبدل الملك قائم مقام تبدل الذات اخذ من قوله
 عليه السلام ببريرة هي كل صدقة ولنا بدين جنباي المالك جنباي او جنباي
 خطأ كان عليه حالا الى على المالك في كسبه لاعلى مولاه لان المالك مملوك
 للمولى رتبة وذا انما حريدا ونصرفا باعتبار انه مملوك رتبة يكون موجب
 جنباي على المولى وباعتبار انه حريدا وكسبا يجب ان يكون موجب جنباي
 عليه لاعلى المولى فيحصل موجب جنباي في كسبه حتى يكون موجب جنباي
 عليها لان لها حقا في كسبه وقد تقرر دفعه بسبب الكتابة وهي حقها
 فوجب القيمة في مالها الاقل من قيمته ومن الارش لان المالك عبد كمن
 تقرر دفعه بسبب الكتابة ولو كان ممكن الدفع يتخلص المولى بدفعه وان كان
 الارش اكثر من قيمة العبد فاذا تقرر دفعه يتخلص بدفع قيمة كذا في المدبر
 وان تكررت قبل القضاء لزمته قيمة واحدة ولو جنباي فقتضى عليه ثم جنباي اخرى
 يقتضى عليه بقيمة اخرى لان جنباي المالك لا تصير دينيا الا بالقضاء او الصلح
 او اليقين عن الدفع بان يعتق او يموت فيتوقف وجوب القيمة على ما يوجب
 توكيده باحد الاشياء الثلاثة اقر جنباي خطأ لزمته في كسبه يعجز لو اقر المالك
 بجنباي خطأ لزمته وحكم بها عليها عليه لان جنباي مستحقة في كسبه وهو احق
 باكسبه فتقرر اقراره كالحري واذا لم يحكم عليه حتى عجز بطلت كذا في العبادية عبد
 فكان مولاه جاهلا بجنباي فجزا او جنباي مكاتب فلم يفتض به الى بموجب جنباي
 فجزا مع المولى العبد الى ولي الجنابة او فدى لان بموجب جنباي العبد في الاصل
 ولم يكن عالما بالجنباي حتى يصير مختارا للفداء لكن الكتابة ما نفعه للدفع فاذا زال
 المانع عمدا الحكم الاصل وان قضى به عليه حال كونه مكاتبا فجزا بيع فيه لانتقال

القوي بخلاف ما اذا كان الاب عربيا لان انساب العرب قوية معتبرة في حكم
 الكفاة والقبيل تكون تناصرا بهم فاعتنت عن الولاء الام اذا كانت حرة الاصل
 بغير عدم الوق في اصلها فلا ولا على ولد الاب اذا كان كذلك فلو عربيا لا ولا
 عليه مطلقا ولو نجسيا لا ولا على لقوم الاب ويرث معتق الام وعصبته خلافا
 للبيوسف اعلم ان لفظ حرة الاصل يستعمل عند الفقهاء في معنيين احدهما من يخرج عليه
 نفسه رقي بل تولد من معتقة بعد مضي ستة اشهر من وقت النكاح والخلوق
 او ممن في اصلها رقيق والثاني من لا يكون في اصله رقيق اصله وان الولاء كما صرح به
 صاحب الهداية وغيره مبني على زوال الملك ولهذا قالوا لا تقبل الشهادة بالسامع
 في الولاء كما في العتق وزواله فرع بثبوت وثبوت على الولد فلا يكون زواله عن الولد
 الا من قبل معتق الام وعصبته في حكمه فاذا لم يكن في جانب الام رقي لا يتصور على
 الولد ولا وان اللفظ اذا كان قطعيا في معنى وجب ان يحمل عليه الظاهر المحتمل
 له وغيره وان المطلق يحمل على المعنى في الروايات اذا عرفت هذه المقدمات فاعلم
 ان صاحب الهداية ذكر فيه ان من شرط ثبوت الولاء ان لا يكون الام حرة
 اصلية فاذا كانت فلا ولا لاحد على ولدها وان كانت الاب معتقا لما ذكرنا ان الولد
 ينتج الام في الوق والحرة ولا ولا لاحد على امه فلا ولا على ولدها فانه اراد بالحرة
 الاصلية الحرة الاصلية بالمعنى الثاني بقرينة قوله ولا ولا لاحد على امه وقد عرفت
 ان الولاء مبني على زوال الملك وزوال الملك بالواسطة لا يكون الا من قبل الام
 فاذا كانت حرة الاصل بهذا المعنى لم يثبت على الولد ملك فلا يثبت عليه ولا ولا فنفى
 كلام الشيخ رشيد الدين محمد النيسابوري في شرح التكملة وكلام صاحب المحيط
 في مختصر المحيط وكلام الشيخ ابي محمد مسعود بن الحسين في مختصر المشهور بالمسعودي
 وكلامه فيما صنفه في الفرائض وسماه بالكافي وآما قال في المنية الولد وان علي
 حرة الاصل بان كانت امه حرة اصلية او عارضية يجوز ان يثبت عليه ولا ولا اما
 الولاء لقوم الاب او لقوم الام ثم قال ان كان الاب حرة الاصل لا ولا لقوم الاب

ما يكون من قبل الام لما تقر
 ان الولد ينتج الام في الوق والحرة
 ولا يثبت ملك الاب على الولد

الاب وكذا اذا كانت الام حرة الاصل لا ولا لقوم الام لان حرة الاصل لم يخرج
 عليه عتق فالمستأدر من ظاهره ان الام اذا كانت حرة الاصل مطلقا جاز ان يثبت
 على ولدها الولاء وليس كذلك بل مراده بالحرة الاصلية هي الحرة الاصلية بالمعنى
 الاول بقرينة انه جعل الولد المتولد من حرة عارضية وهي المعتقة حرة الاصل
 ثم جعل الحرة الاصلية مقابلة للعارضية فلا مخالفة بينه وبين ما سبق من الحكم
 فصوره كون الولاء لقوم الاب ما اذا لم يكن في جانب اب رقيق والولد
 ولد من معتقة او ممن ولدت من معتقة وصورة كون الولاء لقوم الام ما
 اذا كان الاب تنطبقا حرة الاصل تزوج بمعتقة انسان او ممن ولدت من معتقة
 فان ولاد الولد الاول لقوم الاب اتفاقا وفي الثاني لقوم الام عندل حنفية
 ومحمد رهما فالحاصل ان الابوين اذا كانا حريين اصليين بالمعنى الثاني فلا ولا
 على الولد فاذا كانا معتقين او في اصلهما معتق فالولاء لقوم الاب واذا كان
 الاب معتقا او في اصله معتقا والام حرة الاصل بذلك المعنى سواء كانت عربية
 او لا فلا ولا على الولد لقوم الاب واذا كانت الام معتقة والاب حرة الاصل
 حرة الاصل بذلك المعنى فان كان عربيا فلا ولا على الولد لقوم الام وان كان غير
 عربي فعند ابي حنيفة ومحمد يكون لقوم الام عليه ولا خلافا لابي يوسف وهناده
 فوايد كثيرة ذكرناها في رسالتنا المعهولة في الولاء فمن ارادنا فليرجع عنه ثم المعتق
 عصبه نسبية الشخص ياخذ ما بين من صاحب الفرض وكل المال عند عدم اقرت
 عن العصبه النسبية وهي ما تفرق في علم الفرائض اما عصبه بنسبة الى ذكر
 لا فرض له ولا يدخل في نسبه الى الميت انثى واما غيره وهي انثى فمقتضاها ذكر وانثى
 مع غيره كاخت لاب وام اولاد يصير عصبه مع البنت وكلامهم يقدم على المعتق
 وقد هت العصبه على ذل الرحم وهو من لا فرض له ويدخل في نسبه الى الميت
 انثى فان مات السيد ثم المعتق فارثه لا قرب عصبه سيده ان مات السيد ثم
 المعتق ولا وارث له من انساب فارثه لا قرب عصبه سيده على الترتيب المعروف

ويثبت به اي بالولاء العيقل وهو من العاقل وسببها بيانها في كتاب المعاقلة وولاية
 النكاح وقد مر في كتابه ادعياء الشخصان وولاء ميت وبرهن على منهما انه اعتق
 بعض بالولاء والميراث لهما يجوز اشتراكهما فيه كما في الكفر ذكره في المنية لاولاد له
 للنساء الامانة اعتقن كما في الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم ليس للنساء
 من الولا الا ما اعتقن او اعتق ما اعتقن او كاتبن او كاتبن من كاتبن او دبرن
 او دبرن من دبرن او جرت ولاء معتقن او معتق معتقن من الولا للنساء من الولا
 الاولاد من اعتقته او ولاء من اعتقه من اعتقه واما ولاء المدبر فقد عرفت بيانه
 بالوجهين وعرفت ايضا مسئلة جرت الولا الثانية ان الولا الحاصل من المولاة اذا
 حركت ان عاقل بالغ قبله لان عقد المولاة تصرف داير بين النفع والضرة
 لان فيه ايجاب الارث والتزام العمل فلا يصح بدون ذلك الا بالاذن كما سببنا
 مجهول النسب قبله لان من عرف نسبه لا يجوز ان يوالي غيره غير حرمة قبله
 لان ثامر العرب بالقبائل فان غنى عن الولا او ولى صبي عاقل قبله لانه اذا لم
 يعمل لم يعتبر تصرفه اصلاً باذن ابيه او وصية لان الصبي من اهل ان يثبت له
 ولاء العتاقة اذا ثبت سببه بان ملك قريبه او كاتبت ابوه او وصية عبده وعتق
 كان ولاءه للصبي فجاز ان يثبت له ولاء المولاة اذا صدر عنه عقد بالاذن او
 او ولى العبد بان سبه فانه يكون وكيلاً من سيده لعقد المولاة آخر مفعول والى
 على ان يورثه متعلق بقوله والى وبيانه لعقد المولاة ان ان مات المفلح ورثه
 اعلى ويعمل عنه الى ان جنى المفلح فدينه على الاعلى سواء اسلم المفلح في يده
 الى يد الاعلى او لا فان ما وقع في عبارة بعض الفقهاء من ذكر الاسلام في يده قد اخرج
 مخرج الغالب وهو ليس بشرط صحيح هذا العقد خلافاً للشافعي وعمل عليه وارثه
 في الاولين اي الحر المكلف والصبي العاقل لان كلامهما اهل للارث والتزام المال
 وللسيد في الاجرة الى العبد لانه ليس باهل لهما بل هو وكيل من الامل كانه ولو شرط
 الى ولاء المولاة من الجانبين يتوارثان اذ لا مانع من صحته بخلاف ولاء العتاقة حيث

في كتاب النكاح والارث
 في كتاب النكاح والارث
 في كتاب النكاح والارث

حيث لا يورث الا الاعلى واخر مولى المولاة عن ذي الرحم لان المولاة عقد لها فلا يلزم
 غيرهما وذا والرحم وارث شرعاً فلا يلزم ابطاله للاستقل التعلق عنه الى غيره اي يجوز
 للاستقل ان يتصل ولاءه عن الاعلى الى غيره ما لم يعقل عنه فانه اذا عقل عن الاستقل
 ليس له ان يحول ولاءه لتعلق حق الغيبة او عن ولده فانها في حق الولا كشخص واحد
 ولا على التبرأ عنه الى عن ولاء الاستقل بمحض منه الى الاعلى قال في الهداية للاعلى ان
 تبرأ عن ولاءه لعدم لزوم الا انه بشرط في هذا ان يكون بمحض من الآخر كما في عزل
 الوكيل قصد اختلاف ما اذا عقد الاستقل مع غيره بغير محض من الاول لانه في حق حكمي
 بمنزلة العزل الحكمي في الوكالة المعلق لا يوالي احداً الا ان ولاء العتاقة لازم لا يخلو ان
 التخص والى امرأه اي عقدت ولاء المولاة مع شخص فولدت مجهول النسب
 الى ولده لا يعرف له اب صح هذا العقد ويتبعها ولده وبغير ان مولى ذلك الشخص
 كذا لو اقرت به الى بعقد المولاة او امثاله وهو ان والحال ان ولده المجهول الى
 النسب معها فانه صحيح ايضا ويتبعها ولده عند اي حينة رج وقال لا يتبعها لان
 الام لا ولاءه لها ما له فاولى ان لا يكون لها في نفسه وله ان الولا كالنسب وهو
 وهو نفع محض في حق صغير لا يدري له اب فتلك الام كقبول الهبة قال في المحيط
 والى ذمى مسلماً او ذمياً جاز وهو مولاة لانه يجوز ان يكون للذمى على المسلم ولاء
 العتاقة فكذلك ولاء المولاة وان اسلم على يدى حرى وولاه هل يصح لم يذكره في
 الكتاب وفيه خلاف قيل يصح لانه يجوز ان يكون للحرى ولاء العتاقة على المسلم فكذا
 ولاء المولاة كما في الذمى وقيل لا يصح لان في عقد المولاة مع الحرى عناصر الحرى
 ومولاة وقد مر سبباً عنه بخلاف الذمى اقول ظاهره مشكل لان الارث لازم للولاء
 وقد تقرر ان اختلاف الدينين مانع من الارث اللهم الا ان يقال معناه ان سبب
 الارث ثبت في ذلك الوقت ولكن لا يظهر ما اذا ما على حالهما فاذا زال المانع يعود
 المنوع كما ان كسر العصبة او صاحب الفرض مانع من الارث فاذا زال قبل الموت
 يعود المنوع **كتاب الابحان** ذكر ما عقيب العتاق لتبسيطها في عدم تأثير المزل

جاز ولاء مولاة نوح

والأكره فيها اليمين لغة القوة وشرا أقوى الجحيم بذكر اسم الله فهو والله لا فعلن كذا
أو والله لا فعل كذا أو التعليل يعني تعليل الجزاء بالشرط نحو ان فعلت فكذا أو ان
لم تفعل فكذا والمقصود منه تقوية عزم الحالف على الفعل أو على الترك وهذا
ليس بيمين وضعاً وإنما سمي بها عند النفاذ كقولهم مع اليمين به وهو الحلف والمنع
والمعنى من القسم الأول ثلثة أي الإيمان التي اعتبرها الشرع ورتب عليها الأحكام
ثلثة أنواع والأول مطلق اليمين أكثر منها كاليمين على الفعل الماضى صادقاً والمراد
بترتيب الأحكام عليها ترتيب الموازنة الأخروية على الغوس وعدمها على اللغو
والكفارة على المنعقدة أحدها اليمين الغوس سميت به لأنها تنقض صاحبها في الأثم
في الدنيا وفي الآخرة العقبى وهي حلفه على كاذب يعلم كذب به حتى لو لم يعلم وظن صدق
يكون لغواً كما سيأتي كوالله ما فعلت كذا عالماً بفعله ووالله ما له على ديني
عالمًا بخلافه ووالله أنه زيد عالماً بأنه غير المشهور في عبارة القوم أن الغوس
حلف على فعل أو ترك ماض كاذباً عمدًا وقد صرح شراح الهداية وغيرهم أن ذكر
الفعل والمضى ليس بشرط بل هو بناء على الغالب وإيراد المثاليين الأخيرين
إشارة إلى هذا فلا حاجة إلى تكلف ارتكبه صدر الشريعة حيث قال فان قلت فإذا
قبل والله أن هذا الجحيم يصح أن يقال بهذا الحلف على الفعل قلت بقدر كلمة كان
أو يكون أن أريد في الزمان الماضى أو المستقبل على أن اعتبار الحال والاستقبال في
هذا الحلف باطل لتعنين إرادة الحال فتدبر وبين حكم الغوس بقوله وبأنهم بها إلى
الحالف لقوله عليه السلام من حلف كاذباً دخل النار وثانيها اليمين اللغو سميت به
لأنها لا يعتبر بها فان اللغو اسم لما لا يفيد يقال لفي إذا لقيت شيئاً لا فائدة فيه وهي
حلفه كاذباً بظنه صادقاً كما إذا حلف أن في هذا الكوز ماءً بناءً على أنه رآه كذلك
ثم أرى ولم يعرفه وبين حكمها بقوله ويرجى عفوها فان قيل ما معنى تعليل الموازنة
بالرجاء وقد قال الله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم قلنا نعم لا شك في نفي الكفر
الموازنة في اللغو المذكور في النص وإنما الشك في كون الصورة التي ذكرها لغواً فان

فان اللغو عند الشافعي أن يجري على لسانه بلا قصد سواء كان في الماضى أو الآتي
بان قصد التيسير فجرى على لسان اليمين مثلاً والثالث اليمين المنعقدة وهي حلفه
على شيء آتٍ في المستقبل فضلاً كان أو كان قال صدر الشريعة فان قلت الحلف كما يكون
على الماضى والآتي يكون على الحال أيضاً فلم يذكره وهو من آيات الحلف قلت
أنما لم يذكر لعينه دقيق وهو أن الكلام يحصل أولاً في النفس فيعبر عنه باللسان قال
فالأخبار المعلق بزمان الحال إذا حصل في النفس وعبر عنه باللسان فإذا تم التعبير
باللسان انعقد اليمين فزمان الحال صار ماضياً بالنسبة إلى زمان انعقاد اليمين
فإذا قال كتبت لا بد من الكتابة قبل ابتداء التكلم وإذا قال سوف أكتب لا بد من
الكتابة بعد الفراغ من التكلم بل الزمان الذي من ابتداء التكلم إلى آخره فهو زمان
الحال بحسب العرف وهو ماضٍ بالنسبة إلى الفراغ وهو انعقاد اليمين فيكون الحلف على الحال
الحلف على الماضى أقول حاصل الجواب أن ما يظن من كون الحلف على الحال فهو
في الحقيقة حلف على الماضى ولا يوجد الحلف على الحال حقيقة ولذا لم يذكره وفيه
بحث لأن الحال المقابل للماضى والمستقبل على ما ذكره رضي الدين وتبعه من بعده
من المحققين اجزاء من أواخر الماضى وأوائل المستقبل فيعتبر امتداداً بحسب العرف
حتى قالوا أن زيدا أصلي فهو في حال الصلوة مادام مصلياً وإذا كتب فهو في حال
الكتابة مادام كاتباً فإذا قال زيد حين كتابة الله أني كاتب يكون يمينا على الحال
بلا مزية ولا يكون يمكن اعتباره ماضياً فالسؤال باق بل الصواب في الجواب
أن يقال لا وجه لهذا السؤال بعد ما قال أولاً إن مطلق اليمين أكثر من الثلث فتدبر
وبين حكم المنعقدة بقوله وكثر فيه في هذا القسم فقط إلى دون الأولين لقوله
تعالى ولكن يؤخذكم بما عقدتم الإيمان فكفارته الآية والمراد به اليمين على المستقبل
بدليل قوله تعالى واحفظوا أيمانكم ولا تبصروا الحفظ عن الحنث واليهنك إلا في المستقبل
أن حنث الحالف وقوله فقط إشارة إلى خلاف الشافعي في الغوس فان الكفارة تجب
فيها أيضاً عند ولو كان الحالف مكرماً أو ناسياً أو ناسياً كما إذا اراد أن يقول

حلفه

الحلف على الحال

استغنى الماء فقال والله لا اشرب الماء وقيل ^{منه} ذاهبا عن التلفظ به بان قيل له
الا تاتينا فقال بلى والله غير خاسد للبين وانما وجب بينهما الكفارة لقوله عليه السلام
فك جدي جدي وهر لهن حد النكاح والطلاق واليمين في البين او الحنث لان الله
يجب الكفارة في المنعقدة سواء كان الاكراه او النسيان في البين او الحنث لان الله
الفعل الحقيقي لا يقدره الاكراه والنسيان كذا الاغما والجنون منجب الكفارة
بالحنث كيف ما كان واليمين بالله او بغير اسم الله تعالى كاليمين بالله والرحيم
واحق وجميع اسماء الله تعالى ذلك سواء تعارف الناس الحلف به او لا هو
الظاهر من مذهب اصحابنا وهو الصحيح وقال بعضهم كل اسم لا يسمى به غير الله تعالى
كالله والرحمن فهو يمين ومسمى به غيره كالحكيم والعليم والقادر فان اراد به يمينا فهو
يمين ومسمى به غيره كالحكيم والا فلا كذا في الكافي والحق من اسماء الله تعالى ذلك بان الله
هو الحق المبين او بصفة يختلف بها من صفاته كقوله الله تعالى وجلالة وعظمته وقدرته
فان الايمان مبني على العرف فما تعارف الناس الحلف به من صفاته تعالى يكون يمينا
وما لا فلا لان البين انما تنفذ للحمل او المنع وذا انما يكون بما يعتقد الحالف تعظيمه
وكل من يعتقد تعظيم الله تعالى وصفاته وهو يوجب صفاته معظم فصارت حرمته
ذاته وصفاته حاملا للحلف او ما نفا وهذا انما يكون اذا كان الحلف بها متعارفا
واما اذا لم يكن فلا لا لا لا يسم بغير الله تعالى كالتسبيح والقرآن والكتب لقوله صلى
الله عليه وسلم من كان منكم حالفا فليحلف بالله او ليذر هذا اذا قال والبي و
والقرآن واما قال انا بربك من القرآن او النبي فانه يكون يمينا لان البراءة من الكفر
وتعليق الكفر بالنسبة يمين ولو قال انا بربك من المصحف لا يكون يمينا ولو قال انا بربك
من المصحف يكون يمينا لان ما في المصحف قرآن فانه قال انا بربك من القرآن كذا
في الكافي ولا بصفة لا يختلف بها غير ما كونه وعلمه ورضاه وعصبه وسخطه و
وعذابه لا سبق ان مبني البين على العرف واما قوله لعمر الله جواب اما قوله الاتي
فسم وجهه كون عمر الله قسما ان عمر الله بقاؤه والبقاء صفة وهو مرفوع بالابتداء

بالابتداء والام لتوكيد الابتداء والخبر محذوف والتقدير لعمر الله قسمي ومعناه
احلف ببقاء الله ووده وانه كذا في الصحاح واما الله معناه عند الكوفيين ايمان الله وهو
جميع يمين حذف نونه لكثرة الاستعمال وعند البصريين من ادوات القسم ومعناه
والله وعهد الله وميثاقه فان العهد يمين لانه تعالى قال واوفوا بعهد الله اذا عاهدتم
ثم قال ولا تنقضوا الايمان بعد توكيده والميثاق يمين العهد واقسم واحلف في العهد
واعزم وان لم يفعل بالله فان هذه الالفاظ مستعمل في الحلف فحمل حلفا في الحال
سواء قال بالله او لا وعلى نذر او يمين او عهد فان كل ما بها يكون قسما وان لم يصف
ايما الله حتى اذا قال ان فعلت كذا فعلت نذر فان نول قربة من القرب التي يصح النذر
بها لزمت وان لم ينو فعليه كفارة يمين لقوله صلى الله عليه وسلم من نذر نذرا
ولم يسم فعليه كفارة يمين وكذا قوله على يمين لان معناه على موجب يمين والعهد
بمعنى البين كما وان فعل كذا فهو كانه قسم يستوجب الكفارة اذا حث ان
كان في المستقبل واما ان كان في الماضي لشي قد فعل فهو الغفوس ولا يكفر فيما روى
عن ابي يوسف رج اعتبار الماضي بالمستقبل لانه قصد به البين ولم يقصد به تحقيقه
بل ان يصدق في مقابله وقال محمد بن مقاتل يكفر لانه علق الكفر بما هو موجود و
التعليق بامر كائن فيجوز فكانه قال كافر والاصح ان الحالف لم يكفر في الماضي والمستقبل
ان علم انه يمين وكفر ان كان جاهلا ان اعتدائه كفر في الماضي والمستقبل لانه اذا قدم
على ذلك الفعل وعنده انه يكفر به فقد رضى بالكفر وسوكنه في حورم مجادل قسم لانه
للحال لاحقا لان المنكر يراجه تحقيق الوعد ومعناه افضل هذا لا محالة فلا يكون
يمينا ولو قال والحق يكون يمينا ولا حق الله فانه لا يكون يمينا عند ابي حنيفة ومحمد هما الله
وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله لان الحق اذا اضيف الى الله تعالى يراد به طاعة الله او
اذا الطاعات حقوقه كما ورد في الحديث فيكون يمينا بغير الله ولا حرمته اذ لا حلف
لها غير ما وسوكنه حورم مجد اي قبل لا يكون يمينا لانه وعد او يقول سوكنه حورم
بطلاق زن فانه ايضا لا يكون يمينا لعدم التعارف قوله او اشارة اليان لفظه بالناس رسية

الواقعة في عبارة الوقاية مكان أو غير صحيحة فتدبر وان فعله فعليه غضبه
أو سخطه أو لعنه أو ما نازل أو سارق أو سارق حر أو أكل ربوا فان كلامها
لا يكون يمينا لأنه دعاء على نفسه ولا يتعلق ذلك بالشرط ولأنه غير متعارف وحروفه
الحرورية القسم الواو وخو والله والباء نحو بالله والناء نحو بالله لأن كلامها مشهور
في الإيمان ومذكور في القرآن وقد يحكم بغير الحرف فيكون حالها كماله لا الفعل فان
من عادة العرب حذف حرف الجر لا يجاز ثم قيل ينصب بنزع الحافض وقيل يحذف
ليدل على الخذف ثم لما فرغ من بيان موجب اليمين شرع في بيان موجيها وهو الكفارة
لكنها موجيها عند الانقلاب لأن اليمين لم تشرع للكفارة بل تشلب اليها عند الله
الاتفاض بالحث فقال وكفارة اعتاق رقبة أو اطعام عشرة مساكين كما هي في
الظهار وقد يتناهما أو كسوتهن بحيث يكون لكل من تلك العشرة ثوب يستر
عامة بدنه فلم يجز السراويل لأن لا يستر بستر عريانا عريانا هو الصحيح المروي
عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما لا ماردى عن محمد بن أن أدنا ما يجوز به الصلوة
فإن عجز عنها إلى عن الأشياء الثلاثة وقت الأداء أي وقت إرادة الأداء صام ثلاثة
أيام ولا والأصل فيه قوله تعالى فكفارة اطعام عشرة مساكين الآية ولم يكفر
بقيل حث بعنه لا يجوز تقديم الكفارة على الحث وقال الشافعي يجوز إذا كانت
بالمال لأنها إذا أتت بعد السب وهو اليمين لأنها تضاف إلى اليمين يقال كفارة
اليمين والإضافة دليل السببية والأداء بعد السب جائز اتفاقا فاشبهه
التكفير بعد الجرح قبل الموت ولنا أن الكفارة تنزل الجناية ولا جناية مهنا لأنها
تحصيل برتك حرمة اسم الله تعالى بالحث فيكون هو السب دون اليمين لأن أقل
مرتبة السب أن يكون منضبا إلى الحكم واليمين غير منضبة إلى الكفارة لأنها تجب
نقضها بالحث وإنما أخيفت اليها لأنها تجب بحد بعد اليمين كما تضاف الكفارة
إلى الصوم بخلاف الجرح لأنه منضف إلى الموت حلف على مقصده كعدم الكلام مع
أبيه وترك الصلوة ونحوه حث وكفر إلى ينبغي أن يحث ويكفر لقوله عليه السلام

السلام من حلف على عين ورأى غيره خيرا منها فليأت بالذي هو خير ثم يكفر
بيمينه للكفارة في حلف كافر وإن حث مسلما لأنه ليس أسل لليمين لأنها تفقد
لتعظيم الله تعالى والكفر بنائه التعظيم ولا أسل للكفارة لأنها عبادة وإن تبعها معنى
العقوبة من حرمة ملك لا يحرم أي من حرمة على نفسه شيئا مما يملك لم يصح حراما عليه
وإن استباحه إلى عمل به معاملة المباح كقوله قال الشافعي للكفارة عليه لأنه
ليس يمين إلا في النساء والجوارح لأن تحريم الحلال قلب المشروع واليمين عقد
مشروع فلا ينفق بلفظ هو قلب المشروع فكيف وهو الحليل الحرام ولنا قوله
تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تحرم ما أحل الله لكم الآية قوله قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم
ثم قيل حرمة النبي صلى الله عليه وسلم الفعل على نفسه وقيل حرمة مارية على
نفسه والتك على الأول ظاهر وكذا الثاني لأن العبارة لعموم اللفظ لا يحفظ
للا خصوص السب كل حل إلى إذا قال الرجل كل حل على حرام يحل على الطعام
والشراب إلا أن ينوي غيره ذلك واليمين أن يحث عقوب فراغه لمباشرة فعلا
مباحا هو النفس أو نحو كاذب إليه زفرخ وجه الاستحسان أن المقصود هو
البر لا يحصل مع اعتبار العموم وإذا سخط اعتباره يصرف إلى الطعام والنساء
للحرف والفتوى على يسيرة امرأة بلانية لغلبة الاستعمال فيه كذا قوله حلال
بروى حرام للغلبة أيضا المنذور إذا كان له أصل في الفروض لزوم التاخر
كالصوم والصلوة والصدقة والاعتكاف وما لا أصل له في الفروض فلا يلزم
التاخر لعبادة المريض وشيخ الجذارة ودخول المسجد وبناء القنطرة وإلا
والوباد والسقاية ونحوها هذا هو الأصل الكلي تدر مطلقا نحو لله على صوم
هذا الشهر أو معلقا بشرط بريدته نحو والله على كذا أن قدم غائبي فوجد إلى الشرط
وفي أي عليه الوفاء في صورتين لقوله صلى الله عليه وسلم من نذر وسعي فعليه
الوفاء بالشيء أو نذر معلقا بما لا بشرط لا يبرده كأن زنت فعلى كذا أو في أو كذا
وبه يعني يعني أن علق نذره بشرط لا يبرده ثبوته كالزنا ونحوه فحث بتخييل الكفارة

وبين ولو فاء بما التزم وهو قول الشافعي في الجديد وروى ان ابا حنيفة رجع اليه
قبل موته بسبعة ايام وبه كان يفتي الایام سلمى الائمة السخسي وغيره من كبار الفقهاء
وذلك لان كلامه نذر بظاهرة بين بمناه لانه قصد به المنع عن ايجاد الشرط فيقبل اليه
اي الجهر بين شأ بخلاف ما اذا علق بشرط به يد ثبوت لان معنى الجهر بين وهو قصد المنع
غير موجود فيه لان قصد اظهار الرغبة فيما جعل شرطا قال صدر الشريعة اقول
ان كان الشرط حراما كان زنت مثلا ينبغي ان لا يتخير لان التخيير تخفيف والحرام لا
لا يوجب التخفيف اقول ليس الموجب للتخفيف هو الحرام بل وجود دليل التخفيف
لان اللفظ لما كان نذرا من وجه وبين من وجه لزم ان يعمل بمقتضى الوجهين ولم يجز
اهدار احدهما فلزم التخيير الموجب للتخفيف بالضرورة فتدبر واستمع نذر بعق
رغبة بملكها وفيها والا اثم ولا يجبه القاضيه يعني لو قال لله علي ان اتي هذه الرغبة
وهو يملكها فعليه ان يتي به ولو لم يتي يا اثم ولكن لا يجبه القاضيه تدفعا
مكة جاز الصنف اليه فغيره لان المقصود الترتب الي الله تعالى فذفع حاجته
انقر ولا مدخل فيه لخصوص المكان قال الفقيه وهو قول علمائنا الثلاثة و
وقال زفر لا يجوز الا التصديق بمكة نذر بصدق عشرة دراهم خيرا فصدق في غير
الجزء تمامي ساوي عشرة دراهم او تصديق بغيره جاز اما الاول فلان خصوص الجز
لا مدخل له في دفع الحاجة واما الثاني فلان الثمن المنع للفقيه قال ان يوثق من
مريض هذا اذ بك شاة لم يلزمه الا القول عليه على ان اذ جهر لان اللزوم لا يكون
الا بالنذر والدال عليه الثاني لا الاول نذر بصوم شهر بعينه لزمه متابعيا لكن
اذا افطر يوما فضاء ولا يلزمه الاستقبال يعني لو قال لله علي ان اصوم شعبان
مثال فافطر فيه يوما فضاء وحده ولا يستقبل وان قال في نذره متابعيا لان شرط
التتابع في شهر بعينه لفلان متابع الايام وايضا لا يمكن الاستقبال لانه معتق نذره
بصدق الف درهم من ماله وهو لا يملك الا ما به لزمه فقط وهو الصحيح اذ فيما لا يملك
لم يوجد النذر في الملك ولا مضانا الي سبب الملك فلا يصح كما لو قال مالي في المسكين

لا يكون

في المسكين صدقة وليس له مال لا يصح نذر ان يصدق بهذه المائة يوم كذا على فلان و
فصدق بمائة اخرى قبل ذلك اليوم على فقير اخر جاز لما عرفت ان هذه الخصوصيات
لا تقبر بعد حصول دفع حاجة الفقيه قال علي نذر فكت ولا يثبته بلزومه كفارة
بين كذا في النوازل وصل بحلفه ان شاء الله بطل اي حلفه يعني اذا حلف على فعل او
او ترك وقال بعده متصلا به ان شاء الله لا يثبت لما روى عن الصادق عليه السلام موقوف
ومرفوعا من حلف على بين وقال ان شاء الله فقد استثنى ومن استثنى فلا يثبت عليه
ولا كفارة لكن لابد من الاتصال لانه بعد الاتصال رجوع ولا يصح الرجوع في الايمان و
عن ابن عباس رضي الله عنه انه كان يجوز الاستثناء المتصل الي ستة اشهر لقوله تعالى
واذكر ربك اذا نسيت الى اذا نسيت الاستثناء المتصل او استثنى منفصلا قال
مشايخنا في تصحيح الاستثناء المتصل اخراج المعقود كلها من البيوع والاتكحة و
غيره عما ان يكون مكرمة ولا يحتاج اليه المحلل لان المطلق يستثنى اذا نذر واما قوله
تعالى واذا ذكر ربك اذا نسيت فمناه اذا لم تذكر ان شاء الله في اول كلامك فاذا ذكر في اخره
مولسولا به روى ان محمد بن ابي بصير صاحب المغازي كان المنصور وكان يقرأ عنده
المغازي وابو حنيفة كان حاضرا فاراد ان يقول الحليفة عليه فقال ان هذا الشيخ
يخالف جدك في الاستثناء المتصل فقال له ابلغ من قدرك لا يخالف جدك فقال ان
هذا يريد ان يفسد عليك ملكك لانه اذا جاز الاستثناء المتصل فليس يفسد عليك و
يجلفون ثم يخرجون ويستنون ثم يخالفون ولا يحشون فقال نعم ما نك وعظي
علي محمد بن ابي بصير واخرجه من عنده **باب حلف الفحل** الفصل الاصل ان الالفاظ المستقلة
في الايمان مبنية على العرف عندنا وعند الشافعي على الحقيقة لانها حقيقة بان يرا دون
الحجاز وعند مالك على معاني كلام الله تعالى حلف لا يدخل بيتا يحنث بدخول ضيقة
لان البيت اسم لبنى مستقيم مدخل من جانب واحد بين البيوت سواء كان حيطا نرها
اربعة او ثلثة وهذا المعنى موجود في الضمة الا ان مدخلها اوسع فيتناولها اسم
البيت فيحنث بسكنها الا ان ينوي ما سواها هو الصحيح احتراز عما قيل انما يحنث

اذا كانت الصفة ذات حوايط اربعة وهكذا كانت صنف اهل كوفه لا بدخول
 اللعبة او سجد او بيعة او كتب وقد مر بيان معناها لان البيت كما عرفت ما بني
 للبيوت وهذه ليست كذلك او دهل لانه ايضا لم يبن للبيوت فيه وقيل بحت اذا
 اذ يبات فيه عادة اقول هذا القدر لا يكفي في كونه بيتا بل لابد من كون بناء للبيوت
 كما سبق لا يقال اذا بنيت فيه عادة كان بناءه للبيوت عادة لان الملازمة ممنوعة
او ظر باب دار وهي التي تكون على باب الدار ولا يكون فوقه بناء واذا كان على باب
 الدار على السكة فلا يكون بيتا فلا يثبت وفي الحلف بانه لا يدخل دارا لم يثبت بدخولها
 فربما في هذه الدار بحت وان صارت صحرا او بنيت بعد الهدم دارا اخرى لان الدار
 اسم للعرضة عند النوب والعلم يقال دار عامرة ودار غامرة وقد شهدت اشعار
 العرب بذلك والبناء وصف فيها غير ان الوصف في الحاضر لغو وفي الغايب معتبر
 هذه عبارة الهداية وتحققها ان مراده بالوصف ليس صفة عرضية قائمة بجوهر كالمعبر
 كالشباب والشجوة ونحوها بل ما يتناول ويتناول جوهر او قايما بجوهر آخر بزيد
 قيامه به حساله وكما لا يورث انتقامه عنه فبحاله ونقصا ناحية فترقوا بين الوصف
 والقدر كما سياتي في اوائل البيوع ان شاء الله تعالى بان الاول ما يورث تشخيص
 ضررا لاصل والثاني ما لا يورث ذلك وجعلوا ما يابى الذرع في المذروعات
 وصنوا ما يابى التكيل في المكيلات قد راها اذا كانت الدار اسما للعرضة وكان
 البناء وصفا فكانت الدار منكورة كانت غايبة فيعتبر فيها البناء واذا لم يوجد
 لم يثبت واذا كانت معرفة كانت حاضرة فلا يعتبر فيها البناء واذا لم يوجد بحت اذا عرفت
 هذا فاعلم ان ما صدر من صدر الشريعة هو ايضا من الغرائب لانه خالف جمهور
 الائمة برأي غير صائب حيث قال واعلم انهم قالوا لا يدخل هذه الدار فدخلها
 من هدمه انه بحت لان اسم الدار يطلق على الخربة فهذه العلة توجب الحث في لا يدخل
 دارا فدخل دارا خربة ثم فرقه بان الوصف في الحاضر لغو وفي الغايب معتبر لان معنى اذا
 وصف المشار اليه بصفة مثل لا يتكلم هذا الثابت فكله شيئا بحت لان الوصف

هذا هو البيت
 الذي لا يدخله
 من هدمه

لان الوصف بالثاب صار لغوا وفي قولنا لا يدخل هذه الدار او لا يدخل دارا بين الوصف
 حتى يكون لغوا في احدهما غير لغو في الآخر ثم هذا المعنى يوجب الحث في يدخل هذا
 البيت وعدمه في لا يدخل بيتا ان دخل من هدمه ما صحرا لان البيوت وصف فيلغوا
 في المشار اليه فزوال اسم البيت ينبغي ان لا يعتبر في المشار اليه ثم قالوا لا يدخل هذه
 الدار فدخلها بعد ما بنيت حتما انه لا يثبت لانه لم يبق دارا فان ما قاله فاسدا ما اولا
 فلان قوله فهذه العلة توجب الحث ناش من الغفلة عن قول صاحب الهداية غير
 ان الوصف في الحاضر لغو وفي الغايب معتبر واما ثانيا فلا قوله لان معناه
 انه اذا وصف المشار اليه الحث ناش من الغفلة عن معنى الوصف وقد مر ان البناء
 وصف الدار كما مر في الهداية واما ثالثا فلان قوله ثم هذا المعنى يوجب الحث
 محض ناش من عدم التفرقة بين البيت والدار وايضا البيوت ليست بوصف
 للبيت لانه كما عرفت عبارة عن امر زائد على الذات قائم بها والبيوت ليست كذلك
 بل هي علة غائية لبناء بخلاف الدار فان البناء زائدة على الدار التي هي العرصة
 واما رابعا فلان حاصل قوله ثم قالوا لا يدخل هذه الدار ان الدار اذا كانت
 عبارة عن العرصة ينبغي ان يثبت فيما اذا بنيت حتما لوجود العرصة وهو ما سلكه
 الدار تطلق على العرصة المجردة وعلى عرصة مع مبني عليها من بناء الدار واما اذا بنى عليها
 بناء غير الدار انصرف فيها تصرفا بيزول به اسم الدار عنه عرفا فلا يكون دارا كان
 هذا الفاضل لم ينظر في الفاظ الهداية وبعبارة فضلنا عن التامل والتفكير في اعتبار
 الحد لله عليهم الصواب واليه المرجع والمآب كذا الوقوف على سطحها فانه ايضا
 يوجب الحث لان السطح من الدار لا يبرك ان المعتكف لا ينفذ اعتكافه بالخروج
 الى سطح المسجد وقيل في عرفنا لا يثبت كما لو جعلت الدار سجدا او حاما او شيئا
 او بيتا حيث لا يثبت لانها لم تبقى دارا لا عراض اسم آخر عليه او دخلها بعد هدم الحما
 واشباهه لان اسم الدار لا يعود به وهكذا البيت يعني اذا حلف لا يدخل هذا
 البيت ودخله من هدمه ما صحرا لم يثبت لزوال اسم البيت فانه لا يبات فيه حتى لو بنيت

الجيطان وسقط السقف بحيث اذبيات فيه والسقف وصف فيه او قبله بعد
 ما بنى بيتا اخر لم يحن ايضا لان اسم الدار لم يبق بعد الانهدام او حلف لا يدخل هذه
 الدار فوقه باب دار لو اعلق الباب كان خارجا لم يحن لان الباب لا حراز
 الدار وما فيها فلم يكن الخارج من الدار او حلف لا يسكنها الى هذه الدار وهو ساكنها
 او حلف لا يلبس الى الثوب وهو لابس او حلف لا يركبها الى هذه الدابة وهو راكبها
 فاحد في النقلة من الدار في الاول ونزع الثوب في الثاني ونزل من الدابة في الثالث
 بلا مك قبة للثنية فانه لا يحن في شيء من الصور وقال زفر بحيث لوجود الشرط
 وان قل ولنا ان اليمين تنفذ للبر فيستثنى منه زمان تحقيقه فان لبث على حال
 ساعة حث لان هذه الافعال لها دوام ثم تجدد امثالها حتى يضرب لها مدة يقال
 ركبت يوما وليست يوما بخلاف الدخول اذ لا يقال دخلت يوما بمعنى المدة والتوقيت
 وان جاز بمعنى الظرف ولو نوي ابداء اللبس مثلا يصح ق لانه محتمل كلامه فلا يحن
 باللبس او حلف لا يدخلها وفيها فمعه ق لانه لا يحن بالنعوذ الاجز وجه ثم دخوله
 واللبس ان يحن بالنعوذ لان الدوام له حكم الابداء وجه الاستحسان ان الدخول
 لا دوام له لانه انفعال اتصال من الخارج الى الداخل و لا يسكن هذه الدار او
 البيت او المحلة لا بد من خروجه باهله ويحجب متاعه حتى لو بقي ونذر حث هذا
 عند ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح يعتبر نقل الاكثر لان نقل الكل قد يتغير
 وقال محمد يعتبر نقل ما يقوم به كتحذاف لانه ما وراء ذلك ليس من السكنى قالوا
 هذا حسن وارفق باللبس بخلاف المهر والقرية فان البر لا يتوقف فيها على نقل
 المتاع والاهل لانه لا يبعد ساكنه الذي انتقل عنه عما بخلاف الاول وحيث
 لا يخرج ان حمل واخرج بامر لان فعل المأمور مضاف الى الامر فنصار كما ركب
 دابة فخرجت به وبدونه الى بدون الامر بان يكره عليه لا الى لا يحن لان الفعل لم
 لم ينتقل اليه لعدم الامر ولو كان راضيا بالخروج لان الانتقال يكون بالامر لا بحج
 الخروج ومثل لا يدخل اى ما وصلنا فاقام ان يخرج بامر وبلا امر اما مكره

كسب

اما مكره او راضيا واحكم الحث في الاول وعدمه في الآخرين ولا يحن في قوله والله
 لا يخرج من داره الا الى جنازة ان خرج اليها ثم اتى الى امر آخر لان خروجه لم يكن الا الى
 جنازة قال في الوقاية ان خروج اليها ثم الى امر آخر وكان سهو من النسخ الاول لانه
 يستغنى خروجه الى غير جنازة فيبطل الحصر ويحن ولذا قلت ثم اتى الى امر آخر كما قال
 في الهداية فخرج اليها ثم اتى الى حاجة اخرى وحن في لا يخرج الى مكة فخرج لها وجه
 لوجود الخروج على قصد مكة وهو الشرط لا لا يحن في لا تاتى بها حتى يدخلها لان الايتان
 انما يكون بالدخول ودنا به كخروجه يحن لو حلف لا يذهب الى مكة قيل هو كالايان
 وقيل كالخروج والاصح لانه عبارة عن الزوال وحن في ليا تين مكة فلم يات بها حتى
 حث في اخر جزء من اجزاء حيوة لان البر قيل ذلك مرجو واليائس ح يحصل وحن
 في ليا تين عدا ان استطاع ان لم يات عدا بلا مانع يعتبر ما مكره من او سلطان
 ودين بنته الحقيقة الى ان قال اردت الاستطاعة الحقيقة المعارة للنقل كما تقرر
 في الكتب الكلامية صدق ديانته لا قضاء لانها تطلق في العرف على سلامة الاسباب والآلات
 والمعنى الآخر خلاف الظاهر حلف لا يدخل دار فلان يراد به سببه السكنى بدلالة العلوة
 وهي ان الدار لا تعادل ولا تنجز لذاتها بل لبعض ساكنها الا ان السكنى قد تكون حقيقة
 وهو ظاهر وقد تكون دلالة بان تكون الدار ملكا فيمكن من السكنى فيها بحيث
 بالدخول في دار تكون ملكا لفلان ولا يكون هو ساكن فيها سواء كان غيره ساكنا فيها
 أولا لقيام الدليل السكنى التقديرية وهو الملك صرح به في الخاتمة والظهيرية لكن ذكر
 شمس الاية ان غيره لو كان ساكن فيها لا يحن لاستطاع النسبة بفعل غيره او حلف
 لا يضع قدمه في دار فلان حث بدخولها مطلقا الى سواء كان ماشيا او راكبا حافيا
 او متعلقا فان المعنى الحقيقي هنا يجوز ان لو اضطلع ووضع قدمه في الدار
 يحن يكون في باقى جسده خارج الدار لا يقال في العرف انه وضع القدم في الدار فاذا
 هجر الحقيقة اريد معنى مجازي وهو الدخول مطلقا بقربه العرف وشروطه لا يخرج
 الا باذن لكل خروج اذن لانه استثناء مفرغ معناه لا يخرج خروجا لا يذني والكفر

الحث الخفية اليقين
 في الحث

يقال يرت بينه الى صدق وتر
 الحث في بينه والبر ما الى ايضا
 على الصدق كذا في المغرب

والكثرة في سياق النفي مع فاذا اخرج منها بعض بقى ماعادة على العوم ^{القدم} الا ان قوله لا يخرج
الا ان اذن لك فانه لا يوجب الكل خروج اذا نال لا يمكن حمله على حقيقة الاستثناء لان
الاذن ليس من جنس الخروج فحمل على الغاية المتبعة بينهما فان الغاية قصه لا متداد
المقتضى وبيان لا تنهاه كما ان الاستثناء قصه للمشتى منه وبيان لا تنهاه حكمه وفي هذا
المقام مباحث شريفة اوردناها في شرح المرقاة فمن ارادها فيطلب ثم وشرط للبحث
في ان خرج مثلا لم يخرج فعل فورا يعني لو ارادت المرأة الخروج مثلا فقال
الزوج ان خرجت فانت طالق فجلس ساعة ثم خرجت لم يثبت وهذه تسمى ^{بثبوت}
الفور ففرد ابو حنيفة رجا باظهارها ووجهه ان مراد المتكلم الزوج عن ذلك الخروج
عرفا وبني الايمان على العرف وشرط للبحث في ان تعدت بعد قول الطالب
تعالى فقدمي قوله فعدت به معه قائم مقام مفعول شرط المقدر يعني اذا قال زيد
ليكر اجلس فقدمي فقال بكر ان تعدت فعدت كذا فخرج ايا منزله فتعدت
لم يثبت لان كلامه خرج خرج الجواب فينطبق على السؤال فيصرف الى الغداء
المعد عواليه وان ضم اليوم وقال ان تعدت اليوم كفي في البحث مطلق التعداد لانه
زاد على قدر الجواب فيجعل مبتدا مركب المأذون ليس لولاه في حق اليمين الا اذا
لم يسترق دينه ووجهه يعني ان حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبد مأذون له
لم يثبت عند ابي حنيفة رجا ان كان عليه دين مسترق لوقته وكسبه لانها حركت
لزيد وان لم يكن عليه دين مسترق فان نوى بكتابة زيد دابة الخاصة له لا يثبت وان
نوى دابة هي ملك زيد سواء كانت خاصة له او كانت لعبد المأذون في بحث وقال
ابو يوسف بحث مطلقا اذا نواه وقال محمد بحث وان لم ينوه يراى بالاكل من الشجر
ثمرة يعني اذا قال لا اكل من هذا الشجر يراى ثمرة لان المعنى الحقيقي الجورح ويراى
بهذا البر قصه عند ابي حنيفة رجا حتى لو اكل من خبره لم يثبت وعندهما يثبت
ايضا وهذا الخلاف مبني على خلاف آخر بينهما وهو ان اللفظ اذا كان له معنى حقيقي
مستعمل ومعنى مجازي متعارف فابو حنيفة رجا يخرج المعنى الحقيقي وهما المعنى المجازي

والكثرة في سياق النفي مع فاذا اخرج منها بعض بقى ماعادة على العوم
الا ان قوله لا يخرج الا ان اذن لك فانه لا يوجب الكل خروج اذا نال لا يمكن حمله على حقيقة الاستثناء لان
الاذن ليس من جنس الخروج فحمل على الغاية المتبعة بينهما فان الغاية قصه لا متداد
المقتضى وبيان لا تنهاه كما ان الاستثناء قصه للمشتى منه وبيان لا تنهاه حكمه وفي هذا
المقام مباحث شريفة اوردناها في شرح المرقاة فمن ارادها فيطلب ثم وشرط للبحث
في ان خرج مثلا لم يخرج فعل فورا يعني لو ارادت المرأة الخروج مثلا فقال
الزوج ان خرجت فانت طالق فجلس ساعة ثم خرجت لم يثبت وهذه تسمى
الفور ففرد ابو حنيفة رجا باظهارها ووجهه ان مراد المتكلم الزوج عن ذلك الخروج
عرفا وبني الايمان على العرف وشرط للبحث في ان تعدت بعد قول الطالب
تعالى فقدمي قوله فعدت به معه قائم مقام مفعول شرط المقدر يعني اذا قال زيد
ليكر اجلس فقدمي فقال بكر ان تعدت فعدت كذا فخرج ايا منزله فتعدت
لم يثبت لان كلامه خرج خرج الجواب فينطبق على السؤال فيصرف الى الغداء
المعد عواليه وان ضم اليوم وقال ان تعدت اليوم كفي في البحث مطلق التعداد لانه
زاد على قدر الجواب فيجعل مبتدا مركب المأذون ليس لولاه في حق اليمين الا اذا
لم يسترق دينه ووجهه يعني ان حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبد مأذون له
لم يثبت عند ابي حنيفة رجا ان كان عليه دين مسترق لوقته وكسبه لانها حركت
لزيد وان لم يكن عليه دين مسترق فان نوى بكتابة زيد دابة الخاصة له لا يثبت وان
نوى دابة هي ملك زيد سواء كانت خاصة له او كانت لعبد المأذون في بحث وقال
ابو يوسف بحث مطلقا اذا نواه وقال محمد بحث وان لم ينوه يراى بالاكل من الشجر
ثمرة يعني اذا قال لا اكل من هذا الشجر يراى ثمرة لان المعنى الحقيقي الجورح ويراى
بهذا البر قصه عند ابي حنيفة رجا حتى لو اكل من خبره لم يثبت وعندهما يثبت
ايضا وهذا الخلاف مبني على خلاف آخر بينهما وهو ان اللفظ اذا كان له معنى حقيقي
مستعمل ومعنى مجازي متعارف فابو حنيفة رجا يخرج المعنى الحقيقي وهما المعنى المجازي

المجازي فالمراد عندهما اكل باطنه مجازا فبحث باكله مطلقا عملا بعموم المجاز ويراى
بهذا الدقيق ما يتخذ منه لان عينه غير ما كونه عادة فانصرف الى ما يتخذ منه خبرا
كان او غيره قال في الوفاة باكل خبره اقول هو غير صحيح لان الباء متعلقة بقوله
يعتد واذا قيد به وجب ان لا يتناول غيره وبطلان ظاهر ولا يصح قول صدر الشريعة
اي باكل ما يتخذ منه كالحب ونحوه بل يظهر فانه لانه اذا قيد بعين يجب ان لا يصح
الاطلاق فكيف يصح التقييد به فتدبر واستمع ويراى بالشوا اللحم لا اباذ نجاش و
الجور وبالطبخ طبخ اللحم وبالرأس رأس ليس في التناهي ويبيع في مصر لانا
المتعارفة وبالشم شم البطن عند ابي حنيفة رجا وعندهما يتناول لحم الظئر ايضا
وبالحب ما اعتاده بلدة والمعاد في اكثر البلدان خبر الحنطة والشعير وان كان في
بعضها خبر الارز والذرة معنادا ايضا وبالفاكهة التفاح والبطيخ والشمس
لا لعنب والرومان والرطب والتفاح والحيار عند ابي حنيفة رجا وهما العنب
والرومان والرطب فاكهة ويراى بالشرب من هو الكرم وهو تناول الماء من مو
بالغم حتى لو حلف لا يشرب من دجلة فشرب منها بآنا لم يثبت حتى يكره فيها كوعا
خلافا لهما لا يمين ما يراى لا يراى بالشرب من ماء نهر الكرم بل يثبت بالشرب منه
بآنا ونحوه لانه بعد الاعتراف بقى مشوبا اليه وهو الشرط لا يثبت في حلفه لا ياكل
لا ياكل من هذا البر ياكل رطبه او من هذا الرطب او اللبن ياكل ثمرا او شيرا لان هذه
صفات داعية الى اليمين فتصدق بها بخلاف ما لو حلف لا ياكل لحم هذا الحجل او لا
يكره هذا الصبي او هذا الشاب فاكل بعد ما سار كشا او كلم بعد ما شاخ فانه
يبحث لان تلك الاوصاف غير داعية الى اليمين لان الشرع امرنا بالتحلل باخلاق
الغيبان ومدايات الصبيان وقد صرح في الكافي وغيره ان الصفة في المعين لغو
الا اذا كانت داعية الى اليمين كما في مثله الرجل اذ رتا يضربه الرطب لا التمر ولا
يبحث في لا ياكل ثمرا باكل رطب لانه ليس بشيء والفرق بين هذه المسئلة وبين ما
ما قبلها ان صفة البسورة وصفة الرطوبة وجدنا في المعين وكان مقتضى

مصر

قولهم الصفة في المعين لغو ان تكون لغوا لكنها لم تلغ ليكون الصفة داعية الى اليقين
وهنا وجدت في النكر والصفة فيه معتبرة فظهر من هذا ان قول المحدث الشريعة و
اعلم انه لا فرق بين قولنا لا يأكل من هذا البسر فكله رطباً وبين قولنا لا يأكل بسراً فكل
رطباً بناء على ان الرطب والبسر من اسماء الاجناس فاذا صار رطباً صار ما به اخر
كما يتبين في لا يذليتا مع كونه مبتدأ على كلامه المرفوع في اول الباب بخالف الكلام الهداية
والكاف وغيرهما ان صفة البسورة ونحوها ينافي اعتبار كون البسر ونحوه من اسماء
الاجناس وان كان البسر ونحوه اسم جنس في الواقع فذكره واستقيم ولا بحث في له
الكل المحال بالكل سلك والقياس ان بحث لانه سقى في القرآن كما وجه الاستحسان ان
السمية مجازية لان اللحم مشاؤه من الدم ولادم له كونه في الماء ولا بحث في لا أكل
لما او تحا بالكل البية لانها نوع ثالث حتى لا يستعمل استعمال اللحم والسموم ولا بحث
في لا يشترى رطباً باشراً كباية نسبة بشر فيها رطب لان الشراء يصادف الجدة والمعلو
تابع ولو كان اليقين على الاكل بحث لان الاكل صادف شيئاً فكان كل واحد
منهما مقصودا فصارت كما اذا حلف لا يشترى شعيراً او لا يأكله فاشترى حنطة فيها
حبات شعير واكلها بحث في الاكل لا الشراء لما ذكره وحلف في لا يأكل رطباً او بسراً
او لا يشترى بالكل مذهب البسر المذهب بكسر النون الذي اكثره بشر وشئ منه رطب
والرطب المذهب عكسه وانما حلف لانه اكل المحلوف عليه وزيادة فيحت وحت
في لا يأكل بالكل كيد او كرش لان شئ هذه الاشياء من الدم والاختصاص بهم
آخر لا لتقصان كالرأس والكراع قال صاحب المحيط هذا في عرف اهل الكوفة و
وفي عرفنا لا بحث لانها لا تقع كما ولا يستعمل استعمال اللحم او لحم خنزير او اسنان
لان كلامها حكم حقيقة وذكر المتأني انه لا بحث وعليه الفتوى كذا في الكافي الا دام
ما يصطبح به كالحل والملح والزيت لا اللحم والبيض والمجبن يعني لو حلف لا يأكل
ولا يشترى له فكل شئ يصطبح به الخبز فهو ادام وما لا فلا هذا عند كبة حنيفة وابي يوسف
رحمهما وقال يحد مع ما يؤكل مع الخبز غاليا فهو ادام وهو رواية عن ابي يوسف الغداء

الغداء الاكل من طلوع الفجر الى الظهر كذا العرف والعشاء منه الى نصف الليل لان
ما بعد الزوال يسمى عشاء والسجود منه الى الفجر لانه مأخوذ من السج فاطلق على يقرب
منه فمن حلف لا اتقدي او لا اتقسي او لا اشترى يراى بها هذه المعاني قال ان اكلت
او شربت ولم يذكر منعوا او نوك ما كولا او مشروبا او ملبوسا متعينا لم يصدق لان
المنق ما به هذه الافعال ولا دلالة لها على المفعول الاقضاء وتقرر مقتضى لا عموم
له عندنا ليدفع نية التخصيص اصلا لان الاقضاء ولا ديانة ولو ضم طعاما او شرابا
او ثوبا بين اي صدق ديانة لا قضاء لان اللفظ يحتمل يقبل التخصيص لكنه خلاف
الظاهر فلا يصدق قضاء امكان البسر شرط صحة الحلف يعني ان اليقين انما تنفع عند
اي صيغة ومحمد رحمهما الله تعالى اذا كان المحلوف عليه يمكن الوقوع سواء الحلف بالله
تعالى او الطلاق او العتاق خلافا لابي يوسف ر. وحاصل ان اليقين عقد كسائر العقود
الشرعية فلا بد له من محل ومحل هذه حبرة المستقبل سواء قدر عليه الحالف او لا
الا يترك ان اليقين على متي السماء او نحو بل المحذور بها منعقة لانه عقد على خبر في
المستقبل وان لم يقدر عليه وعندنا محل خبر فيه رجاء المصدق لان محل الشئ ما
يكون قابلا للحكم وحكم اليقين البر وهو لا يتحقق فيما ليس فيه رجاء المصدق فلا تنفع
اصلا كيمين الغيوس في قوله والله لا شر بين ما هذا الكوز اليوم او قوله ان لم اشرب
الماء الذي في هذا الكوز اليوم فكذا ولا ما فيه او كان فيه ما فصب الماء قبل الليل
او اطلق الحالف ولم يقل اليوم ولا ما فيه لم يثبت عندهما لعدم صحة الحلف لا تنقيا
شرطها وهو امكان البر وعند ابي يوسف يثبت لصحة الحلف عنده وان كان فيه ما
وصب حنث لان البر وجب عليه اذا فرغ من التكلم لكن توسعا بشرط ان يفوته في
عمره والبر يمكن عند الفراغ منه فانقذ اليقين حتى لو امتنع بان صب الماء عقيب اليقين
بلا تراخ لا تنفع فان قيل لم لم ينعقد اليقين على ما بوجده الله تعالى في الكوز فانه يمكن قلنا
ذلك لما ليس الماء الذي انقذ اليقين عليه فان قيل امكن القول بانقضاء موجب للبر
على وجه يظهره حق الحلف وهو الكفارة قلنا شرط انقضاء السبب في حق الحلف احتمال

الانقضاء في حق الاصل ولا احتمال الانقضاء في حق الاصل ولا احتمال بقاء العدم امكن
البر في تصديق السماء او بغيرها هذا المبحث في حال الموت وعند زفر لا يثبت
لاحتقائه البر عادة ولنا ان التصديق الى السماء ممكن حتى وقع لبعض الانبياء ولكن
حيث قال واتأملت السماء الاله وكذا قلب الحجر بها ممكن في نفسه وواقع لبعض
الاحبار فاذا امكن البر بغير اليقين فيبحث في الحال لغيره عن تحقيق البر طاهر او اذا كان
للبحث كذا البطلان فلا ناعا لما يجوز ادراج قتل بعد احيا الله تعالى وهو ممكن فينقذ
اليقين ويبحث في الحال اما اذا لم يكن عالما بجوهر فالمراد القتل المتعارف ولما كان متنا
ذلك متنا حقيقة شهر على ان سينا وحلف بقتله فهو على حقيقة فان قتل بر
والاحث لان السيف الذي له ولو شره حيا وحلف بقتله فعلى ان الحلف يقع على الابل
لاحقيقة القتل فان لم يبر والاحث لان العصا ليس الاله للقتل بل الابل بالضرب
كذا في الشرح الجامع الكبير للمصنف سليمان بن حبيب الوالي ليعلمه كل داعي الى مقيد
بحال ولا يثبت بغيره اذا حلف الوالي رجلا له شعور على اهل النار ليعلمه من يدعي
في البلدة كان ذلك مقيدا بحال ولاية الوالي وان لم يذكر فان اعلم حال ولا يثبت بر والاحث
وبعد ما عزم لم يلزم الاعلام والضرب والكسوة والكلام والدخول عليه مقيد بالحيوة
بغيره لو حلف على ضرب فلان او كسوة او الكلام معه او الدخول عليه كان ذلك مقيدا
بحيوة حتى لو فعل هذه الافعال بعد موته لا يكون بارا لان الضرب اسم لفعل مؤلم
يتصل بالبدن والابل لا يتحقق في الميت ومن بعد بغيره بوضع فيه قدراً
من الحيوة وكذا الكسوة اذ يراد به التملك عند الاحلاق وهو في الميت لا يتحقق الا ان
ينوي به السر وكذا الكلام لان المقصود منه الافهام والموت ينافيه وكذا الدخول فان
فان المقصود منه زيارته وبعد الموت يزارة لا هو لا الفعل بغيره لو حلف على غسل
فلان لا يتقيد بحيوة لان الغسل هو الاسالة ومعناه التطهير وهو يتحقق في الميت
والغريب مقيد بما دون الشهرة في بعض دينه ايا قريب بالشهر وما زاد عليه بعيد
ولهذا يقال عند العهد ما التفتك منه شهر من شهر او حلفها وعصها كصبرها بغيره لو

لو حلف لا يضرب امراته فمذ شربها او حلفها او عصها حث لانه اسم لفعل مؤلم وقد تحقق
الابل بالام وقيل لا يثبت في حال الملاعبة لانه يسمى ممازجة لا ضربا قال لامراته ان ليست
من غزلك لهدن ان فاللبس صدقة يتصدق بها في مكة فاشترى الزوج قطناً ففرضته
المراة وسج وحيط ولبس الزوج هو الالبس الهدى عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ليس
عليه ان يهدى حتى يغزله من قطن ملكه يوم حلف لان النذر انما يصح في الملك او مضافا
الي سبه ولم يوجد لان اللبس وغزل المراة ليس من اسبابه لانه ان غزل المراة عادة
يكون من قطن الزوج والمعتاد هو المراد وذلك سبب ملك ولهذا يبحث اذا غزلت
من قطن مملوك له وقت النذر لان القطن له لم يذكر حتى اذا ذكر بان اضافة اليه
وقال ان ليست من غزلك من قطن يهدى بالاجماع وان اضافة اليها وقال ان ليست
غزلك من قطنك لم يكن يهدى بالاجماع عقد لولو لم يوضع وخاتم ذهب حلي لا خام
فضة بغيره حلف لا ليس حلياً فليس عقد لولو غير مريض لم يثبت عند ابي حنيفة
رج وقال يبحث لانه حلي حقيقة حتى سمي به في القرآن وله انه لا يتحلى به عرفاً الامر متعا
ومبنى الايمان على العرف وقيل هذا اختلاف عصر وزمان وينبغي بقولها لان التحلي به
منفرد معتاد وان يختم بخاتم ذهب حث لانه حلي ولهذا لا يحل استعماله للرجال وان
يختم بخاتم فضة لا يبحث لانه حلي عرفاً ولا شرعاً حتى ابيح استعماله للرجال حلف
لا يجلس على الارض فجلس على بساط او حصير او لا ينام على هذا الفراش فنام على
فراش فوفه او لا يجلس على هذا السرير فجلس على سرير فوفه لم يبحث ولو حال بينه
وبينها البسه او جعل على الفراش فراش او على السرير بساط او حصير حث اما الاول
فلانه لا يسمى جالساً على الارض واما الثاني والثالث فلان مثل الشيء لا يكون متعاضداً فقطع
النسبة عن الاول ولو حال بينه وبينها البسه في الصورة الاولى او جعل على الفراش
فنام او على السرير بساط او حصير في صورتين الاخيرتين حث اما الاول فلان البس
يسمى له فلا يمتد حالاً واما الثانية فلان الفراش يسبق للفراش فيجوز انما عليه واما
في الصورة الثالثة فلان الجلوس على بساط او على حصير فوق السرير جلوس على سرير

لان الجلبوس عليه في العادة كذلك قوله على هذا السبب اشارة الى ان ما وقع في الهداية
 والوقاية والكنز من تنكير سريه كانه سهو من النسخ اذ على هذا الاستقيم قول الهداية بخلاف
 ما اذا جعل فوقه سريه آخر لانه مثل تلك الاول فان هذا الاستقيم الا في المعين بل الضم
 ما في الكافي من تعريف السريه فليتلأمل لا يفعل يقع على الابد يعني اذا قال والله لا افعل
 كذا وجب ان لا يفعل ابد الا في المعين كونه في سياق النفي وبفعل يقع على مرة لانه كونه
 في سياق الاثبات بعلى النبي يعني بقوله على النبي اي بيت الله او اللعبة سواء كان
 فيها او في غير ما يجب عليه حج او عمره ما شيا ودم ان ركب وفي القيلس لا يجب عليه شيء
 لا التزامه ما ليس بقرينة واجبة ولا مقصودة في الاصل لكنه مستحسن بالاشارة عنه على
 رضي الله عنه لاشي بعلى الخ ورجح او الدواب اي بيت الله او النبي اي الحرم او المسجد
 لحرام او الصفا والمروة لان التزام هذه الافعال بهذه العبارات غير متعارف ولا يمكن
 ايجابها باعتبار حقيقة اللفظ لانها ليست بقرب مقصودة قال لعبد الله ان لم اخرج العالم
 فانت حر فشهدا بحجة يكون لم يعنى العبد عندهما وقال محمد يعنى لانها شهادة على امر
 معلوم وهو النضحية ومن ضرورة انتفاء الحج فيتحقق الشرط ولهما انهما ثابت على
 النفي لان المقصود بهما نفي الحج لا اثبات النضحية اذ لا مطالب لهما فصار كما اذا شهدوا
 انه لم يخرج العالم غايته ان هذا الكافي مما يحيط به علم الشاهد ولكنه لا يميز بين نفي ونفي تنبيه
 كذا في الهداية والكافي وغيرهما من كتب الفروع لكنه مخالف لما تقرر في كتب الاصول ان
 النفي اذا كان محصورا احاط به علم الشاهد كان مثل الاثبات في لا يصوم حيث يصوم
 ساعة بنه يعني حلف بانه لا يصوم فنوى الصوم وصام ساعة ثم انظر من يومه حيث
 لوجود الشرط اذا الصوم هو الامساك عن المفطرات في النهار على قصد التقرب ولو ضم
 يوما او صوما لا يحث حتى يتم يوما لان المراد به الصوم التام المعبر شرعا وذلك بانما
 ايا آخر اليوم وفي لا يصلي حيث بركة لا يبادر بها يعني لا يحث بالقيام او القراءة او الركوع
 وان سجد مع ذلك ثم قطع حيث والنكاح ان يحث بالافتتاح اعتبارا بالشرع في الصوم
 وبه الاحتياط ان الصلوة عبارة عن الاركان المختلفة فالحال ما يات بأكملها لا يسمى صلوة بخلاف

جوب السريه سريه
 لانه سريه سريه
 لانه سريه سريه

جوب السريه سريه
 لانه سريه سريه

الصوم لانه دكن واحد وهو الامساك ويكره في باقي الاجزاء ولو ضم صلوة فليسمع لا اقل
 اذ يربها الصلوة المعبرة شرعا واقلاها ركعتان للنهي عن التكرار وبان ولدت فانت
 كذا يحث بوليد ميت يعني لو قال لامرأته ان ولدت ولدا فانت طالق فولدت
 ولدا ميتا طلقت وكذا لو قال لامرأته ان ولدت ولدا فانت حرة فولدت ميتا لان
 المولود ولد حقيقه وبسبب في الوف ويعبر ولدا في الشرع حتى ينقض به العدة والدم
 بعد نفاس واته ام ولد لم تحقق الشرط وان ولدت ولدا فهو ام الولد حرة حتى
 الحي ان ولدت ميتا لم يجزها وقال لا يعلق لان الشرط تحقق بولادة الميت كما ذكرنا
 فان حلت اليمن لا يجزا لان الميت ليس بحل الحرة وله ان يطلق اسم الولد بعيد
 بوصف الحيوة نصحي الكلام العاقل اذ لو لم يتقيد به لكانه قصد اثبات الحرية جزاء
 وهي لا تثبت في الميت فيتقيد به لكانه كما اذا قال ان ولدت ولدا حرة جزاء
 الطلاق وحرية الام لان لا يصح للتعقيب وفي بعضين دينه اليوم وقضاه ريقا
 او بهرجه او حقة او باع به شيئا وقبضه بولي يعني اذا حلف ليقضين فلانا دينه
 اليوم فقضاه ثم وجد فلان بعضها ريقا او بهرجه او حقة لم يحث لان
 الزيادة عيب والعيب لا يعدم الجنس ولهذا لو يجوز به صار مستوفيا لدينه فوجد
 شرط البر وكذا البهرجة وقبض الحقة صحيحة ولا تقع بوجه البر المتحقق وكذا
 لو باع من الدائن عبدا بدينه وقبضه بولي لان قضاء الدين طريقة المقاصة لان
 الدين تقضى باضالها لا بغيرها وقد تحققت بالبيع فكان شرط القبض ليقتر القضا به
 ولو كان ما قضاه سقوة او رصا او وهبه الى الدائن الدين له ان للمدين لا
 الاية اما السقوة والرصاص فلانها ليس من جنس الدراهم حتى يجوز التجوز بها
 في الصرف والسلم واما الهبة فلعدم المقاصة وفي لا يقض دينه درهم دون درهم
 لا يحث حتى يقض كل متفرقا غير ضروري يعني اذا حلف لا يقض دينه درهم دون
 درهم فيقضى بعضه لم يحث حتى يقض كل متفرقا لان الشرط قبض الكل بوصف التفرق
 لانه اضاف القبض الى دين يعرف بالاضافة الى نفسه فيصرف ايا كل فلا يحث الا به

فان حلت

الجزء وهو الحق

كتاب

الملك لا من شأنها لا تفق وقال زفر تفق لان التبري لا يكون الا في الملك كان ذكره
 الملك دلاله او اضار لانه لا يقول بالاقضاء وان الملك يصير مذكور اضرة التبري فيعذر
 بعذر فلا يظهر في حق صحة الحرية ويقتضي بكل مملوك في حرامها ت اولاده ومذبه وعبيده لو جود
 الاضافه المطلقة فيهم بشيئ الملك فيهم رقبه ويذا لا مكابوه الا بشيئ لهدم ثبوت الملك يذا
 ولهدم الملك كسابه ولا يحل له وطئ مكاتبه ويقتضي هذا حره وهذا العبيده الثلثه فيهم في الحال
 وجوز الاولين لان سوق كلامه لا يجاب العقيدة في احد الاولين وشريك الثالث فيما سبق له
 الكلام كاحد احواله وهذا فالمعطوف عليه هو المأخوذ من صدر الكلام لاحد المذكور
 بالتعقيد ومنها ما بحث شريفه ذكرنا في مرات الاصول كالطلاق يعني اذا قال نسوة له
 هذه طالق او هذه وهذه طلقت الاخير وخبر في الاولين والاقراء يعني اذا قال لفلان
 على الف درهم او لفلان وفلان كان للآخر خمسمائة وخمسمائة بين الاولين ولا م يتعلق
 مبتدأ خبره قوله الا في اقتضى بفعل يقبل نيابة الغير كبيع وشراء واجارة وحياطة وصيانة
 وباء اقتضى الام امره الى امر ذلك الغير للمتكلم المجتهد ان ينفذ الام اختصاص ذلك الفعل
 به الى ذلك الغير لان وضع الام للاختصاص وهو لا يتحقق هنا الا بالامر المجتهد للتوكيل فيم بحث
 في ان يعتكف كك ثوبا ان باعه بلا امره لا شفاء التوكيل سواء ملك الى المخاطب ذلك الثوب او لا
 بخلافه اذا قال ثوباك فانه يقتضي كونه ملكا له كاشياء وان تعلق الام الى ثوبان بعين او فعل
 لا يقتضيها الى النيابة كالكل وشرب ودخول وحرب الولد احترار عن الضرب الغلام فانه يقبل
 نيابة الغير اقتضى ملكا الى ملك المخاطب لانه كمال الاختصاص في ان يعتكف ثوباك ان باعه
 الى ثوبه بلا امره علم به البائع او لا بان اخفى المخوف عليه ثوبه في ثياب الخالف فباعه ولم يعلم
 هذا فظن التعلق بالغير واما نظير التعلق بفعل لا يقبل النيابة فيحذر ان اكلت كل طعاما او شربت
 كل شرابا اقتضى ان يكون الطعام والشراب ملك للمخاطب كانه قوله ان اكلت طعاما ملك
 او شربت شرابا ملك فانه وان تعلق بالكل صورة متعلق بالطعام معناه واما ضرب الولد فلا
 يتصور فيه حقيقة الملك بل يراد بالاختصاص قالت امرأة لزوجها اكلت كل امرأه فقال
 الزوج كل امرأه الى مكره اطلقت العاتلة لدخولها تحت كل امرأة وصحح بغيره لانه انما قال هذا

هذا الكلام لارضائها ومراوده غير كنه خلاف الظاهر فيصدق ديانة لا قضاء **كتاب الحدود**
 الحد لغة المنع وشرعا عقوبة مقدرة خرج به التعزير اذا لا تقدر فيه الى ليس قدر معين فان اكثره
 تسعة وثلاثون سوطا واقل ثلثة كما سياتي في حق الامام اقامتها حقا لله تعالى فان المقصد
 الاصل من شرعية الانزجار عما يتقرر به العباد خرج به العتصا من لانه حق العبد والزنا
 الموجب للحد وطني مطلق خرج به وطني المجنون والصبي والوطئ يتناول الابلاخ الحرة وعن
 الانزال فانه ليس بشرط ههنا كما في الجنابة قبل شهادة خرج به وطني غير المشتهة كصغيرة
 لا شهري والمبته والبهائم فان وطئها لا يوجب الحد حال عن ملك اعم عن ملك النكاح
 وملك البهائم وبشبهه ويدخل فيه شبهة الاشتباه والمحل وشيئة يبانها عن طوع خرج
 زنا المكره فان الاكراه يسقط الحد وشيئة تفصيل في كتاب الاكراه هذا في حق الرجل
 واما زنا المرأة فعبرة عن ثمينها بثل هذا الفصل كذا في النهاية ويشتر الزنا بشهادة
 اربعة من الرجال في مجلس واحد حتى لو شهدوا متفرقين لم تقبل ذكره الزيلعي بالوثاق متعلق
 بالشهادة ان شهادة ملتبسة بلفظ الزنا لانه الدال على فعل الحرام او ما يفيد معناه وشيئة
 بانه لا يخرج لفظ الوطني والجماع فانه لا يفيد فائدة يستلزم الامام عنه ما هو الا عن ما
 هيته فانه قد يطلق على كل وطني حرام وايضا اطلقه الشارع على غير هذا الفعل نحو العينا ن
 نزيان وكيف هو فان الوطني يقع بلا انتفاء الختانين واين ربي فان الزنا في دار الحرب لا يوجب
 الحد وسى ربي فان المتقدم لا يوجب الحد ويمن ربي فانها تكون في وطني بشبهة فان يشوه
 وقالوا رايته وطئها في وجهها كالميل في المحلة بعضهم وعاء الكحل وعبد لوارثا وعلمنا
 ولم يكتف بظاهر عدالتهم احتيا لا للدراهم الى الامام بل بثبوت الزنا وبقرار العاقل الباطل
 عطف على قوله بشهادة اشراط العقل والبلوغ اذا لا اعتبار بقول المجنون والصبي خصوصا
 في وجوب الحد لا الكلام لان الذم في حد باقراؤه عندنا خلافا لما لك ولا الحرة لان اقرار العبد بالزنا
 يوجب الحد عليه ما دون ما كان او محجوا خلافا لفرقة اربعة الى اربع مرات عندنا وعند
 الشافعي رجب بعد بالاقراء مرة كما في سائر الحقوق في اربعة مجالس من مجالس المقر لا الحكم لقصة
 ما عدا رضى الله عنه فانه صلي الله عليه وسلم اقرأه عليه الى ان اقرأه اربعة مرات في اربعة مجالس

فلو ظهر دونها لآخره لثبوت الوجوب رده لكل مرة فربعة فانه اذا اقر مرة رابعة قبل الامام
 ثم سأل كما قبل الاية السؤال عن من لا لا احراز عن التقادم وهو يمنع الشهادة لا الاقرار
 وقيل بانه لا يحتمل كونه في العصبى فان يثبت ثبوت ثلثه رجوعه بملك
 لمست او قبلت او وطئت بشبهة فان رجع قبل حجة او في حصة وسطه حلي والاحد
 وهو ان حد الزنا نوعان احدهما المحصن وثانيهما الغير المحصن والاحصان ايضا نوعان
 احدهما احصان الزنا وثانيهما احصان القذف وسبب في حد القذف وقوله هو المحصن
 مبتدأ وخبره قوله الآتي رجه ويثبت المحصن على وجه يعلم منه احصان الزنا بقوله الى الحد
 فان الاحصان يطلق عليها قال تعالى فمن لم يستطع ان ينكح المحصنات الى الحد ابو جهم
 الامانة المكلف الى العاقل البالغ فان غير المكلف ليس باهل للمعصيات السلم لقوله صلى الله
 عليه وسلم من اشرك بالله فليس بمحصى الخطى بنكاح صحيح هذا متضمن لشروطين النكاح
 والوطئ به اشراط الاول لان الاحصان يطلق عليه لقوله تعالى والمحصنات من النساء
 الى المتكولات وقال تعالى فاذا احصن الى تزوجن واشتراط الثاني لقوله الشب
 بالثبوت والنيابة لا تكون بلا دخول وهذا لا يكون على ما عليه اصل حال الاذى من الحرية
 الابتناء ويجب ان يعلم ان حصول الوطئ بنكاح صحيح شرط لحصول صفة الاحصان
 ولا يبقاؤه لبقا الاحصان حتى لو تزوج في عمره مرة بنكاح صحيح ودخل بها ثم زال
 النكاح وبقى تحت اوزني يجب عليه الرجوع وهما الى الحال ان الزوجين بصفة الاحصان
 فاحل حالهما فمما فيها من الوطئ والوطوءة ونظيره لقيت زيدا راكبين وحاصل اشتراط
 صفة الاحصان فيهما عند الدخول حتى ان الملوكن اذا كان بينهما ووطئ بنكاح صحيح حال الرق
 ثم عتق لم يكونا محصنين وكذا الكافران وكذا الحر اذا تزوج امته صغيرة او مجنونة ووطئها
 وكذا السلم اذا تزوج كتابية ووطئها وكذا الوكان الزوج موصوفا باحد هذه الصفات
 وهي حرة عاقلة بالغة مسلمة بان اسلمت قبل ان يطلقها الزوج ثم وطئها الزوج الكافر قبل
 ان يفرق بينهما فانها لا يكون محصنة بهذا الدخول لان الدخول انما شرط لكونه مسبقا اذا
 خلا عما يجلي بالوعبة كالعصبى والمجنون والرقى والكفرة في قضايا حتى يموت يدها به شهوة

للمحصن ما

على العام وان يكون
سليما صحيح

شهوده فان ابوا او عابوا او ما تواسطوا سقط الحد ثم الامام ثم يرمى الكس وفي المقتبية الامام
 ثم يرمى الكس على كمن وصل عليه وذكر النوع الثاني من حد الزنا بقوله وتغير المحصن
 حال كونه حرا احله مائة لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
 لكنه نسخ في حق المحصن بغيره في حق غيره مائة وسطا الى متوسطا بين المبرح وغير المولم
 لا قضاء الاول الى الهلاك وخلو الثاني عن المقصود وهو الاثر خارج سوط لا عقدة له
 لان عتبار رضاه تعالى لما اراد ان يعجز الحد كسر عقدة يتزوج نيا به لانه المبلغ في ايمان الام
 اليه ومن هذا الحد على الشدة في الضرب الا ان ازاله لان فيه كشف العورة ويورق
 الضرب على بدنه لان الجمع في عضو واحد يفضي الى التلف وهذا الحد زاجر لا تلف
 الاثر اسه ووجهه ووجهه لقوله عليه الصلوة والسلام لذلك لغيره ان يضرب الحد انق
 الوجه والمذاكر قايما في كل حد لان بني اقامة الحد على التمهيد والقيام ابلغ فيه بلا مة
 قيل هو ان يلقى على الارض ويعد كما يفعل في زماننا وقيل ان يده السوط فيرفعه
 الضارب فوق راسه وقيل ان يده بعد ضربه وكل ذلك زيادة على المسخ فلهذا
 يفعل وعبد اعطى على قوله حرا تصرها وهو متشون سوطا لقوله تعالى فاعليهن
 نصف ما على المحصنات من العذاب نزلت في حق الاماء ولا تجده الى العبد سبعة بلا
 اذن الامام لان الحد حق الله تعالى لان المقصود منه اخلاء العالم عن الفساد ولهذا
 لا يسقط بفساد العبد فيستوفيه النائب عن الشرع وهو الام او نائبه بخلاف التورم
 لانه حق العبد ولهذا يعز الزاني وحق الشرع ساقط عنه ولا يترفع نيا بها الا الفرو
 والكسولان في تحريم كشف العورة والغزو والخشوعين وان وصول الاثر الى المخرجة
 ونحو جالسه لانه استلها وجاز الحظر لها لارج لانه صلى الله عليه وسلم حفر للقائمة
 وعلى رضاه الله لشرائه وان تركه لا يثبت لانه عليه السلام لم يات به وهي مستورة بنياها
 لانه صلى الله عليه وسلم لم يحفر لغيره رضي الله عنه ولا يجمع في المحصن بين جلد ورجم لانه
 صلى الله عليه وسلم يجمع ولان البكر بين جلد وثق والثاني يجمع بينهما فيجلد مائة ويؤوب
 ستة لقوله عليه الصلوة والسلام البكر بالبكر جلد مائة وفريق ستة اي عام ولنا قول

المحصن ما

وهو ضرب شديد يفرق
الجميع كذا قال اهل اللغة

من الاحكام لا يجز جمعها مع الشاة الحد
 مع المهر والاجرة الضمان والقطع مع الضمان
 والعشع الحراج والوصية مع الميراث
 وركوة الفطمة مع ركوة النجاف
 والنقصان مع الدية
 والجلد مع الرجم
 خاتمة الفتنة
 ابوالبنت

تقع فاجلدوا حيث لم يذكر الغريب والسكوت في موضع الحاجة الى البيان تمام البيان كما تقرر
 في الاصول وما رواه مشوخ الاسياسة فان الامام اذا اراد فيه مصلحة غريب بقدر
 ما يبرك لانه لا يبعد في بعض الاحوال ويرجم مريض كحصى ربي لانه شرع اتلافه فلا يمنع بسبب
 المرض ولا يجلد مريض هذه الجلد حتى يبرأ لانه شرع زاجرا لامتلائها والجلد في المرض ربما
 يكون متلفا وحامل رتب لم تحدد حتى تضع لان فيه اهزارا بالولد الذي لم يكن والحلو
 من ماء الزنا محرم كغيره فان هذه الرجم توجب حين وصفت لان التأخر لاجل الولد
 وقد خرج والمرضى لا ينافي اقامة الرجم واذا كان هذا الجلد تجلد بعد النفاس لانه نوع
 مرض فينظر البواء منه **باب وطئ بوجوب الجدا ولا الشبهة دارته** للقول صلى الله
 عليه وسلم ادروا الحدود بالشبهات ما استعظم هذا حديث تلقته الامه بالقبول وانما
 اختلفوا في ثبوت الشبهة وحدها فحتاج الى تحريدها وتوابعها فتقول الشبهة ما يشبه
 الثابت وليس بثابت وهي ثلثة انواع احدها شبهة في الفعل ويسمى شبهة اشتباه
 وهي شبهة ثبتت في الفعل بظن غير الدليل اي غير دليل الحمل دليل وهي يتحقق في حق
 من اشتبه عليه لامن لم يشبه عليه فلا بد من الظن ليحقق الاشتباه كقولهم سقوا
 بحد من علم منهم انه حر لامن لم يعلم فلا يجد من ظن الحمل في ثمانية مواضع ذكرها بقوله
وطئ امه ابوه فان ابيصال الاماكن بين الاصول والفروع يفيد ظن ان للابن ولاية
 وطئ جارية الاب كما في العكس وامه امراءه فان غنى الزوج بال زوجته المستفاد
 من الحاق قوله تعالى ووجدك عاتلا فانغى الى مال حديجة رضي الله عنها قد يوجد شبهة
 ان مال الزوج ملك للزوج وامه سبهه فان احتياجه العبيد الى اموال المولى اذ ليس لهم
 مال يتفقون به مع كمال الانبساط بين ممالك مولى واحد ومع انهم معذورون بالجهل
 مظنة لا اعتقادهم حتى وطئ اماء المولى ووطئ المهر من الامه المهره فان مالكية المهر من
 المهره ملك يد يفيد ظن حتى وطئ المهره وبقاء ائوال الكاچ وهو العدة لا يبعد ان يصير
 يمينيا لان يشبه عليه حتى وطئ المعتدة ان معتدة ببلات والمعتدة بطلاق على مال
 والمعتدة باعتان وهي ام ولده والحال ان المعتدة ام ولده ولا حد في هذه المواضع الثمانية

ما استعظم

كلامه في قوله

الثمانية ان قال الجاني ظنت انها تحل لي وان قال علمت انها حرام على وجب الحد
 وثاني انواع الشبهة شبهة في الحمل ويسمى شبهة حكمية وهي تثبت في الحمل بقيام دليل
 للحرمه ذاتا اي اذا فطنا الى الدليل مع قطع النظر عن المانع تكون منافيا للحرمه
 ولا يتوقف على ظن الجاني واعتقاده فلم يجد الجاني بهذه الشبهة مطلقا اي ولو قال
 علمت انها حرام على في ستة مواضع ذكرها بقوله وطئ امه ابوه فان الدليل ان في
 الحرمه فيه قول عام انت وما لك لا يبيح ووطئ معتدة الكنايات فان الدليل منه
 قول بعض الصحابة ان الكنايات رواجع ووطئ البايع الامه المبيعة ووطئ
 الزوج الامه المهره التي جعلها صداقا لمراه تزوجها قبل تسليمها الى السيد الاول
 الى المشرك والثانية الى الزوجه فان كون المبيعة في يد البايع بحيث لو هلك انتقض
 البيع دليل الملك في الاول وكون المهر صدق اي غير مقابل بمال دليل عدم زوال الملك
 في الثانية ووطئ الشريك اي احد الشريكين الجارية المشتركة فان الملك في الجارية المشتركة
 دليل جواز الوطن واذا ادعى النكاح بين ابنتي اب في شبهة الحمل لا
 لا الاول اي شبهة الفعل لان الفعل في الاول تخضع زنا وان سقط الحد لامر
 راجع اليه وهو اشتباه الامر عليه بخلاف الثانية وثالث انواع الشبهة شبهة في
 العقد وهي تثبت بالعقد اي عقد النكاح عنده اي عند ابني حنيفة رجم ووطئ محرم نكاحها
 وان كان حرمة متفقا عليها وهو عالم به حيث لا حد عليه عنده ولكن يرجع عقوبة
 ان علم بذلك وعند غيره ان علم بحد والا فلا وسيا في بيانه وحد بوطئ امه اخيه
 او اخته وعمه لوعته وقال ظنت انها تحل لي وكذا ساير المحارم سوى الولاد اذ
 لا بسوطه له في مال هو لا فلم يستد ظنه اي دليل فلم يعبر وحد بوطئ اجنبية وجد
 على فراشه وقال حسبها امرائي اذ بعد طول الصحبة لا يشبه عليه امرائه ولو هو
 اعلم لانه بعد رجلي التميز بالحركات والهرجات الا اذا عاها فاجابنها اجنبية وفان
 انا زواجك فوطئها لان الاخبار دليل كذا في الكاچ حتى اذا اجابت بالفعل ولم تفصل
 ذلك فواقعها وجب عليه الحد كذا في الابيضاح ودمية عطف على ضربة حد وجاز للفصل

ما استعظم

كلامه في قوله

رضى بها حتى ودمى رضى بحرية كون اهل الذمة محاطين بالعقوبات لا الحرة والحرية
 والحرية لا لهم ليسوا محاطين بها ولا من وطن اجنبية رقت اليه وقلن ان عرسك
 وعليه مهر ما قضى به عمر رضى الله عنه وبالعدة ولا من وطن محرماتها عند ابي حنيفة
 رضى فانه جعل العقد شبهة في ذمة الحرة كما سبق ولا من وطن بهيمة لانه ليس في معنى الزنا
 في كونه جنسية ثم ان كانت تما لا يؤكل تذبح ثم تحرق بالنار ولا تحرق قبل الذبح ومن
 الفاعل قينة الدابة ان كانت لغيره لانها قتلت لاجله والاحراق بالنار ليس بواجب
 وانما يفعل لئلا يعثر الرجل بها ان كانت باقية فينقطع الخوض به وان كانت مما يؤكل
 تذبح فتؤكل عند ابي حنيفة رضى وعند ابي يوسف رضى تحرق او انى في ذبح عطف على
 وطن فانه لا يحد عند ابي حنيفة رضى وعندهما وعند الشافعي رضى يحد لانه في معنى الزنا
 لانه قضاء الشهوة في محل مشتهى على سبيل الكمال تحض حراما ولا لانه ليس بزنا
 فان الصحابة اختلفوا في موجه من الاحراق وحدهم الجدار عليه والتكس من
 محل مرتفع باتباع الاجار فعند ابي حنيفة رضى يعرض بانثال هذه الامور او رضى
 دار الحرب ودار البقي ثم خرج اليها لانها الى الحد ودلا تقادم هناك بالحديث ولا بعد
 ما خرج لانها لم تنفذ موجه فلا ينقلب موجه ولا بزنا غير مكلف مطلقا الى لاعم
 الفاعل والمفعول به وبعك بان زنا مكلف بغير مكلف حد هو فقط ولا بالزنا
 بمساجرة له الا للزنا بان استاجر امرأة ليترى بها لم يحد عند ابي حنيفة رضى وقال
 حد او هو قول الشافعي اذ ليس بينهما ملك ولا شبهة فكان زنا محضا وله ما روى
 ان امرأة سالت رجلا ما لا فاني ان يعطى بها حتى مكنته من نفسها فدرء عمر رضى الله
 عنهما الحد وقال هذا مهر ما ولا بالزنا بآكره سواء كان الكره زانيا او مزنية ولا باقرار
 بالزنا اربع مرات ان انكره الاخر هذه المسئلة على وجهين احدهما ان يقر اربع
 بالزنا بفلانة وقالت انه تزوجني او اقرت اربع بالزنا مع فلان وقال فلان
 تزوجتها لم يحد او ما قالوا ثانيا ان يقر اربع بالزنا مع فلان فقات ما رضى
 ولا اخره او اقرت اربع بالزنا مع فلان وقال فلان ما زنت بها ولا اعرفها

في الزنا بغير اقرار

لا يحد المقر عند ابي حنيفة رضى وفي قتل امرئ بوزن الجحد والقيمة لانه جن جناتين فيمنع على
 كل منهما موجهها الحد بالزنا والقيمة بالقتل والخلصة ان الامام الذي ليس فوقه امام لا يحد
 لان الحد حق الله تعالى واقامة اليه دون غيره ولا يحد ان يقر على نفسه ويقض ويؤخذ
 بالمال لانها من حقوق العباد ويستوفيه ولي الحق واما يملكه او بالاستعانة بمعية
 المسلمين **باب شهادة الزنا والرجوع عنها** شهد بحد متقادم بلا عذر بان يكون قريبا من
 امامه بحيث يقدر على اقامة الشهادة بلا تأخير لم يقبل لان الشاهد في الحد ومختارين
 حشمتين اداء الشهادة والسرفا لآخر ان كان لا حصار السرفا لا تقادم على الاداء بعده
 لسوء باطله من حقد او عداوة حركة فيهم فيها والاصار فاسقا انما بخلاف الاقرار
 كما ساء الاية حد قدق لان الدعوى فيه شرط فيجمل تأخيرهم على انقضاء الدعوى فلا
 يوجب تنبيههم وبضمن السرفة ان اذ اشهد شهود والسرفة بعد التقادم لا يحد
 السارق وبضمن ما يسرق لان التقادم لا يضر لانه حق العبد ولو اقر به الى الحد بعد
 التقادم يحد لانتفاء تهمة الحد والعداوة الاية السرفا كما ساء والتقادم الى السرفا
 برؤاى الرجوع والتقادم لغيره بضمي شهر هو الاصح وقبل سنة اشهدوا بزنا وهي غايبة
 حد وبسرفة من غيب لان الدعوى تنقضي بالغيب وهي شرط في السرفة لا الزنا كما ساء
 ولو اختلف اربعة في راوى البيت او اقر بزنا واهلها حد اما الاول فعناه ان يشهد
 كل من اثنين على الزنا في زانية والقياس ان لا يجب الحد لاختلاف المكان حقيقة وجه الاختصاص
 ان التوفيق ممكن بان يكون ابتداء الفعل في زانية والانتها في الاخرى بالاضطراب
 وفي الغاية هذا اذا كان البيت صغيرا بحيث يحتمل ذلك واما اذا كان كبيرا فلا واما الثاني
 فلان جهل المقر لا يدفع الحد اذ لو كانت امرأة او امته لم تخفى عليه وان كان شهد وكذلك
 الى شهدوا انه زن بامرأة لا يعرفونها او اختلفوا في طوعها الى شهدا اثنان انه زنى بفلانة
 فأكبرها واخران انها طاعة او اختلفوا في بلد زناه الى شهدا اثنان انه زنى بامرأة
 بالكلية واخران انه زنى بها بالبصرة او اثنان بجنه في وقت واحد في بلد او شهدوا
 بزنا وهي بكر او هم فسقة او شهدوا على شهود لم يحد اعداى لا المشهود عليها ولا الشهود

مطلق
 وفي قتل امرئ بوزن الجحد
 الحد والقيمة

في الزنا بغير اقرار

بسبب القذف وان شهد الاصول بعد ان بعد الفروع اما عدم الحجة في الاول على المشهور
 عليه فلان الظاهر انه زوجته او امته واما عدمه على الشهود فلا يتحقق على النسبة
 الى الزنا بلفظ الشهادة اخرج كلامهم من ان يكون قدنا واما عدمه في الثاني فلان
 الفعل المشهور به ان كان واحدا فبعضهم كاذب لان الواحد لا يكون بطوعها و
 كرها والا فلا نصاب للشهادة على كل منهما واما عدمه على الشهود فلا يتحقق بلفظ
 الشهادة واما في الثالث فلان الفعل الواحد لا يكون في موضعين ولا يجزئ الشهود
 لا ذكر واما في الرابع فلما في الثالث واما في الخامس فلان الزنا لا يتحقق مع البكارة
 فظهور كذبهم يتبين فلا يجب الحجة عليهما لان قولهن حجة في استقاط الحجة لا في ايجابه
 ولا على الشهود لتكامل عددهم ولفظ الشهادة وكذا اذا شهدوا على رجل بالزنا
 فهو محبوب فانه لا يجزئ لظهور كذبهم ولا شهود لتكامل عددهم ولفظ الشهادة كما
 اذا شهدوا على امرأة بالزنا فوجدت زنتها حيث لا حجة عليها ولا عليهم واما ان
 فلان الفاسق من اهل النحل والاداء وان كان في ادائه نوع قصور لثمة الفسق
 ولهذا لو قضى بشهادته ينفذ عندنا فيثبت بشهادتهم الزنا من وجه باعتبار الالكية
 دون وجه باعتبار القصور فيسقط الحجة عن الشهود عليهما باعتبار عدم النبوة
 ويسقط عن الشهود باعتبار الثبوت واما السابع فلان في الشهادة على الشهادة
 زيادة الشبهة لان احتمال الكذب فيها في موضعين في شهادة الاصول وشهادة
 الفروع ولا يجزئ الفروع لانهم ما نسبوا المشهود عليه بالزنا بل حكموا بشهادة الاصول
 وانما ردت شهادتهم لنوع شبهة وهي كافيته لدرء الحجة لا لثباته وان جاء الاصول
 وشهدوا على معانية ذلك الزنا بعينه لم تقبل ولم يجدوا ايضا لان شهادتهم قد ردت
 في تلك الحادثة من وجه برة شهادة الفروع لانهم قائلون مقامهم وشهادتهم شهادتهم او اصل
 وشهادة في حادثة اذا ردت لم تقبل فيها ابدا فان شهدوا بالزنا حال كونهم عيانا
 او محذودين في قذف او ثلثة وقد وجب الاربعة احداهم محذود في قذف او عيب
 او وجد كذا الى محذود في قذف او عيب بعد الحجة حدوا الى الشهود لا المشهود عليه

جميعه

عليه وهو جواب لقوله فان شهدوا او انا خص الحجة بهم لعدم اهلية الشهادة فيهم او عدم
 النصاب فلا يثبت الزنا ويحجب الحجة لكونهم قد قذفوا وارسلوا جرحه عليه يدرا ان الشهود
 بالزنا والزنا في غير محض فخلد فخرجه الجلد ثم ظهر احداهم عبدا او محذودا في قذف
 فارس الجلد يدري عنده خلافا لهما ودينه رجم في بيت المال والى شهدوا والزنا في محض
 فخرج ثم ظهر احداهم عبدا او نحوه فدينه رجم في بيت المال والى رجع من الاربعة بعد
 رجم حدة الى حد الرابع فقط حدة القذف خلافا لوفرو وعزم رجم الدية خلافا للشافعية
 وقبل اية رجع منهم قبل الرجم حدوا الى حد جميع الشهود حدة القذف لان كلامهم قد
 في الاصل واما بصير شهادته بانصال القضاء به فاذا لم يتصل بقي قذفا فيجدون لاشي
 على حاس رجع اذ بقي من يبق شهادتهم كل الحق وهو الاربعة فان رجع آخر حدة و
 عرما الربيع الى ربع الدية اذ بقي ثلثة ارباع الحق بقاء الثلثة على الشهادة لان كمال
 العدد ليس بشرط للبقاء بل يبق بكل رجل فسط فصار عليها الربيع وعلى كل واحد
 من الواجبين حدة كاملة لان الحجة لا تجزئ ضمن المزكية دية المرحوم ان ظهر واحيدا
 او كفارا يعني شهدا ربعة على رجل بالزنا فزكوا فونهم فاذا الشهود كفارا وعبيدا قالوا
 على المزكية عنده وعندهما على بيت المال قالوا معناه اذا رجعوا عن الزكية وقالوا
 ام عبيد او كفار وقيل هذا اذا قالوا نعوذ بالله من الزكية مع علمنا بحالهم كما لو قتل من امر
 بزمجه فظهر واكدك يعني شهدا ربعة على رجل بالزنا فامر القاضي بوجه فحضر رجل
 عنقه ولم يزوج ثم وجد الشهود عبيدا او كفارا فاعل القاتل الدية واليه ان يحل القضا
 لانه قتل نفس معصومة بغير حق وجه الاحتكان ان القضاء صحيح ظاهرا وقت القتل
 فاورث شبهة بخلاف ما اذا قتل قبل القضاء لان الشهادة لم تخرج بعد ويجب الدية
 في ماله لانه عند وبيانه ان العواقل لا تقبل دم العبد ومن بيت المال ان لم يزل فخرج
 لانه امثل ام الامام فقتل فعلى البه ولو باشر بنفسه يجب الدية في بيت المال كذا
 في هذا اقر شهود الزنا بغير اثم عدا قبلت لا باحثة النظر لهم ضرورة تحمل الشهادة فان
 اكمل الاحصان بعد وجود سائر الشرايط فشهد عليه رجل وامرأتان او ولدت زوجته

شاهد صح

كلامهم نسخ

او رتبة لان كل من سمي ابا وليس باب حقيقة فلا حجة في ثبته ولا بقوله بالابن ماء السماء
 فان في ظاهره ثبوت كونه ابنا لا بية وليس المراد ذلك بل التثنية في الجود والسماحة والصفا
 ولا بقوله يا بنطي لعرج فانهم جليل من الناس اسود العراق وقال ابن ابي ليلى هو قذف
 في حقه لانه نسب اليه ابيه والحجة عليه ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه سئل
 عن رجل قال لرجل يا بنطي فقال لا حجة عليه وبطل عطف على بطل القذف
 من يقع القذف في نسب بطل لا يبطال بحجة القذف للميت الامن يقع القذف
 في نسب بطل كالأولاد وان على الولد وان سئل لان العار يلحق بهم بسبب الجزئية
 فينالونهم القذف معنى وعند الشافعي حجة القذف يورث فيثبت لكل وارث حق المطالبة
 ولو كان الطالب محرما عن الميراث بالقتل او الكفر او الرق فان القذف اذا كان
 محصنا جاز لابنه الكافر والعبد ان يطالب بالحجة خلافا لمحمد ويثبت لولد الولد حال
 كقيام الولد خلافا لوفيهما او ولد بنت فان له المطالبة لتحقيق الجزئية وعند
 محمد لا يطالب الامن يرث بالعصوبة قال ابن الزائين وقد مات ابواه فعليه
 حجة واحدة لان الغلب في الكذب وعندنا حق الله تعالى فيمنع اخل حجة لو قذف رجلا مرات
 او جماعة كل واحد منهم لا يجب الا حجة واحدة كما سئل عن ابن ليلى كان قاضيا بالكو
 فسمع يوما رجلا يقول عند باب سجد لرجل بالابن الزائين فامر باخذه فادخل
 المسجد فضر به حدين ثمانين ثمانين لقذفه الولد بين فبلغ ذلك ابا حنيفة رضي فقال
 باللعينين قاض بلدا قد اخطا في مسئلة واحدة من خمسة اوجه حجة من غير خصوصية
 القذف وضر به حدين ولا يجب عليه الا حدة واحدة ولو قذف الغاوي بن الحسين
 والواجب ان ينصلي بينهما يوم او اكثر وجبة في المسجد وقد قال عليه الصلوة والسلام
 جنبوا صبيانكم ساجدكم ومجايبكم وسئل شيوخكم واقامة حدودكم والخامس
 ينبغي ان يكشف ان القذفين حيان او ميتان ليكون الخصومة اليهما او الى ولدهما
 وان اجتمعت على واحد اجناس مختلفة بان قذف وزني وشرب وسرق يقام عليه
 الكل ولا يوالي بينهما خيفة الهلاك بل ينتظر حتى يبرأ من الاول فيثبت بحجة القذف او لا

اول لان فيه حق العبد ثم الامام بالخيار ان شاء بدا بحجة الزنا وان شاء بدا بالقذف استويا
 في القوة لثبوتها بالكتاب ويؤخر حجة القذف لانه اضعف منها ذكره الزيلعي ولا يبطال احد
 من العبد سبه ولا احد من الاولاد اباه بقذف امه الحرة المسلمة لان المولى لا يعاقب
 بسبب عبده ولا الاب بسبب ابنه فلو كان لها ابن من غير له الطالب لوجود السبب
 وانتفاء المانع وليس فيه ارث اذا مات القذوف بطل كل الحجة عندنا خلافا للشافعي
 لان الارث يجري في حقوق العباد منها حق الشرع غالب عندنا ولا فيه رجوع بمعنى
 من اقر بقذف ثم رجع لا يقبل لان القذف فيه حقا فيكذب به الرجوع بخلاف حدود
 وهي خالص حق الله اذ لا مكذب له فيها ولا اعتناء من اخذ عوص عنه لانه ايضا يجري
 في حقوق العباد قال رجل لاحد ياراني قد اقر كلاله عليه بلاك بقوله لا بل انت حجة
 لان معناه لا بل انت زان ولو قال لعنه فرددت به حذت ولا لعان لان كلامها
 قذف الآخر وقذفه يوجب اللعان وقذفها يوجب الحجة فيبدا بالحجة لان في بدايته
 فابعد ابطال اللعان لان الحدود في القذف ليس باهل اللعان ولا ابطال في عكسه
 لان الملاعة تحذف لان احصائه لا يبطل اللعان والحدودة في القذف
 لا تلغى لسقوط الشهادة فيحتمل لدفع اللعان لانه في معنى الحد ويزن بك بعد ريعه
 اذا قال لها يارانية فقالت رنت بك فلا حجة ولا لعان لوقوع الشك في كل منهما لاحتمال
 انها ارادت الزنا قبل النكاح فيجب الحجة لا اللعان واحتمال انها ارادت النكاح زنا
 هو الذي كان معك بعد النكاح لانه ما كنت احدا غيرك وهو المراد في مثل هذه الى ان وعلى
 هذا يجب اللعان لا الحجة لوجود القذف منه لاسنها في الشك اقر بولد فحق اللعان وان
 عكس حجة لان النسب ثبت باقراره ثم بالنفي صار قاذفا فوجب اللعان واذا انقاه ثم اقر
 فقد كذب نفسه فوجب الحجة والولد ان يعنى ولذا اقر به ثم نجاه وولد انقاه ثم اقر
 به لم يثبت نسبهما منه لا قراره قال لامرأة ياراني حدة ورجل يارانية لا كذا في حجة
 الفقهاء لا شيء بليس يابن ولا يابنك لانه ثبوت الولادة ولا يصير به قاذفا ولا حجة بقذفه من لها
 ولد لابل لقيام اماره الزنا منها وهي ولادة ولده لابل له فثبت العفة فظن اليها

وما كنت بها

او بقذف من لا يعت بولده والولد حتى وقذفها بعد موت الولد لقيام اماره الزنا منها
كما ترى بخلاف المعتكف بلاق الولد حيث يجد قاذفه الانتفاء الامارة او بقذف رجل
وطي في غير ملكه بجل وجهه او بوجه كالاته الشكره فان الوطني في الصورتين حرام لعينه
والاصل ان من وطئ وطئا حراما لعينه لا يجب الحد بقذفه او وطئ في ملك الحرام
ابدا كانه من اخيه رضاعا او من زنت عطف على رجل وطئ الى لحد بقذف من زنت
في كونه تحقق الزنا منها شرعا لانعدام الملك والزنا حرام في جميع الاديان او بقذف
مكاتب مات عن ولاء فتمكن الشبهة في حرمة الاختلاف في الصحابة فيه رضي الله تعالى
منهم اجمعين وحد من قذف مسلم الى دار الاسلام لان فيه حق العبد وقد التزم
ايضا حقوق العباد وحق قاذف وطني عرسه حايضا لان الحرمة موقوفة او وطني
جارية مملوكة حرمت موقوفة كانه المحبوس او مكاتبه وقاذف مجوس كالحج انه
قاسم فانه يجد عند ابيه حنيفه رج خلا فالحما وهذا مبني على مطلق ان تزوج المجوسي
بالحرام له حكم الصبي فيها بينهم عنده خلا فالحما اذا اقر القاذف بالقذف يطلب الى
القاذف بالبينة على كونه المقتدوف زانيا فان اقام اربعة على رثائه او اقره به
الى الزنا كما مر في اربعة مجالس حد المقتدوف وان عجز القاذف عن اقامة البينة
للحال او استأجل لاحضار شهوده في المصر بوجع ايا قيام المجلس فان عجز ولا يكفل
ليذهب فيطلبهم بل يجب ويقال ايست اليهم من يحضهم كذا في تحفة العنقا كفى
حد واحد بجنايات الحد حبسها بخلاف ما اختلف الى جنبها وقد مر تفصيلها
فصل التعزير تأديب في الكشف العز المنع ومنه التعزير لانه منع من معاودة
البيع دون الحد الى ادنى قدر من الحد وهو قد يكون بالمجس او الصفع او تعزير
الاذن او اللام العنيف او نظر القاض اليه بوجه عبوس او الضرب فحبسه اكثره
سنة وثلاثون سوطا واقل ثلثة لان التعزير ينبغي ان لا يبلغ حد الحد واما
الحد اربعون وهو حد العبد في القذف والشرب وابو يوسف اعتمر حد الحر لانهم
الاصول وهو ثمانون ونقص عنها سوطا في رواية وخمس في اخرى وانما كان اقل ثلثة

هذا هو الحد في القذف والشرب
والمعتكف بلاق الولد حيث يجد قاذفه الانتفاء الامارة او بقذف رجل
وطي في غير ملكه بجل وجهه او بوجه كالاته الشكره فان الوطني في الصورتين حرام لعينه
والاصل ان من وطئ وطئا حراما لعينه لا يجب الحد بقذفه او وطئ في ملك الحرام
ابدا كانه من اخيه رضاعا او من زنت عطف على رجل وطئ الى لحد بقذف من زنت
في كونه تحقق الزنا منها شرعا لانعدام الملك والزنا حرام في جميع الاديان او بقذف
مكاتب مات عن ولاء فتمكن الشبهة في حرمة الاختلاف في الصحابة فيه رضي الله تعالى
منهم اجمعين وحد من قذف مسلم الى دار الاسلام لان فيه حق العبد وقد التزم
ايضا حقوق العباد وحق قاذف وطني عرسه حايضا لان الحرمة موقوفة او وطني
جارية مملوكة حرمت موقوفة كانه المحبوس او مكاتبه وقاذف مجوس كالحج انه
قاسم فانه يجد عند ابيه حنيفه رج خلا فالحما وهذا مبني على مطلق ان تزوج المجوسي
بالحرام له حكم الصبي فيها بينهم عنده خلا فالحما اذا اقر القاذف بالقذف يطلب الى
القاذف بالبينة على كونه المقتدوف زانيا فان اقام اربعة على رثائه او اقره به
الى الزنا كما مر في اربعة مجالس حد المقتدوف وان عجز القاذف عن اقامة البينة
للحال او استأجل لاحضار شهوده في المصر بوجع ايا قيام المجلس فان عجز ولا يكفل
ليذهب فيطلبهم بل يجب ويقال ايست اليهم من يحضهم كذا في تحفة العنقا كفى
حد واحد بجنايات الحد حبسها بخلاف ما اختلف الى جنبها وقد مر تفصيلها
فصل التعزير تأديب في الكشف العز المنع ومنه التعزير لانه منع من معاودة
البيع دون الحد الى ادنى قدر من الحد وهو قد يكون بالمجس او الصفع او تعزير
الاذن او اللام العنيف او نظر القاض اليه بوجه عبوس او الضرب فحبسه اكثره
سنة وثلاثون سوطا واقل ثلثة لان التعزير ينبغي ان لا يبلغ حد الحد واما
الحد اربعون وهو حد العبد في القذف والشرب وابو يوسف اعتمر حد الحر لانهم
الاصول وهو ثمانون ونقص عنها سوطا في رواية وخمس في اخرى وانما كان اقل ثلثة

هذا هو الحد في القذف والشرب
والمعتكف بلاق الولد حيث يجد قاذفه الانتفاء الامارة او بقذف رجل
وطي في غير ملكه بجل وجهه او بوجه كالاته الشكره فان الوطني في الصورتين حرام لعينه
والاصل ان من وطئ وطئا حراما لعينه لا يجب الحد بقذفه او وطئ في ملك الحرام
ابدا كانه من اخيه رضاعا او من زنت عطف على رجل وطئ الى لحد بقذف من زنت
في كونه تحقق الزنا منها شرعا لانعدام الملك والزنا حرام في جميع الاديان او بقذف
مكاتب مات عن ولاء فتمكن الشبهة في حرمة الاختلاف في الصحابة فيه رضي الله تعالى
منهم اجمعين وحد من قذف مسلم الى دار الاسلام لان فيه حق العبد وقد التزم
ايضا حقوق العباد وحق قاذف وطني عرسه حايضا لان الحرمة موقوفة او وطني
جارية مملوكة حرمت موقوفة كانه المحبوس او مكاتبه وقاذف مجوس كالحج انه
قاسم فانه يجد عند ابيه حنيفه رج خلا فالحما وهذا مبني على مطلق ان تزوج المجوسي
بالحرام له حكم الصبي فيها بينهم عنده خلا فالحما اذا اقر القاذف بالقذف يطلب الى
القاذف بالبينة على كونه المقتدوف زانيا فان اقام اربعة على رثائه او اقره به
الى الزنا كما مر في اربعة مجالس حد المقتدوف وان عجز القاذف عن اقامة البينة
للحال او استأجل لاحضار شهوده في المصر بوجع ايا قيام المجلس فان عجز ولا يكفل
ليذهب فيطلبهم بل يجب ويقال ايست اليهم من يحضهم كذا في تحفة العنقا كفى
حد واحد بجنايات الحد حبسها بخلاف ما اختلف الى جنبها وقد مر تفصيلها
فصل التعزير تأديب في الكشف العز المنع ومنه التعزير لانه منع من معاودة
البيع دون الحد الى ادنى قدر من الحد وهو قد يكون بالمجس او الصفع او تعزير
الاذن او اللام العنيف او نظر القاض اليه بوجه عبوس او الضرب فحبسه اكثره
سنة وثلاثون سوطا واقل ثلثة لان التعزير ينبغي ان لا يبلغ حد الحد واما
الحد اربعون وهو حد العبد في القذف والشرب وابو يوسف اعتمر حد الحر لانهم
الاصول وهو ثمانون ونقص عنها سوطا في رواية وخمس في اخرى وانما كان اقل ثلثة

هذا هو الحد في القذف والشرب
والمعتكف بلاق الولد حيث يجد قاذفه الانتفاء الامارة او بقذف رجل
وطي في غير ملكه بجل وجهه او بوجه كالاته الشكره فان الوطني في الصورتين حرام لعينه
والاصل ان من وطئ وطئا حراما لعينه لا يجب الحد بقذفه او وطئ في ملك الحرام
ابدا كانه من اخيه رضاعا او من زنت عطف على رجل وطئ الى لحد بقذف من زنت
في كونه تحقق الزنا منها شرعا لانعدام الملك والزنا حرام في جميع الاديان او بقذف
مكاتب مات عن ولاء فتمكن الشبهة في حرمة الاختلاف في الصحابة فيه رضي الله تعالى
منهم اجمعين وحد من قذف مسلم الى دار الاسلام لان فيه حق العبد وقد التزم
ايضا حقوق العباد وحق قاذف وطني عرسه حايضا لان الحرمة موقوفة او وطني
جارية مملوكة حرمت موقوفة كانه المحبوس او مكاتبه وقاذف مجوس كالحج انه
قاسم فانه يجد عند ابيه حنيفه رج خلا فالحما وهذا مبني على مطلق ان تزوج المجوسي
بالحرام له حكم الصبي فيها بينهم عنده خلا فالحما اذا اقر القاذف بالقذف يطلب الى
القاذف بالبينة على كونه المقتدوف زانيا فان اقام اربعة على رثائه او اقره به
الى الزنا كما مر في اربعة مجالس حد المقتدوف وان عجز القاذف عن اقامة البينة
للحال او استأجل لاحضار شهوده في المصر بوجع ايا قيام المجلس فان عجز ولا يكفل
ليذهب فيطلبهم بل يجب ويقال ايست اليهم من يحضهم كذا في تحفة العنقا كفى
حد واحد بجنايات الحد حبسها بخلاف ما اختلف الى جنبها وقد مر تفصيلها
فصل التعزير تأديب في الكشف العز المنع ومنه التعزير لانه منع من معاودة
البيع دون الحد الى ادنى قدر من الحد وهو قد يكون بالمجس او الصفع او تعزير
الاذن او اللام العنيف او نظر القاض اليه بوجه عبوس او الضرب فحبسه اكثره
سنة وثلاثون سوطا واقل ثلثة لان التعزير ينبغي ان لا يبلغ حد الحد واما
الحد اربعون وهو حد العبد في القذف والشرب وابو يوسف اعتمر حد الحر لانهم
الاصول وهو ثمانون ونقص عنها سوطا في رواية وخمس في اخرى وانما كان اقل ثلثة

ثلثة لان مادونها لا يقع به الزجر ولا يوق الضرب على الاعضاء انما الى في التعزير كايونق
في الحد لما ساء والتعزير على اربع مراتب تعزير اشرف الاشرف كالغفها والعلمة وتعزير
الاشرف كالدققة وكبار التجار وتعزير اواسط الناس وتعزير الخسائس فالاول
الاعلام لا يزعمون ان يقول القاض بلغي انك تفعل كذا وكذا والثاني الاعلام والجر
اي باب القاض وتعزير الاواسط وهم السوقة الاعلام والجر اي باب القاض
والجس وتعزير الخسائس الاعلام والجر اي باب القاض والجس والضرب وصرح
جس مع ضرب اذا احتج بازيادة تأديب وضرب اسد من ضرب الحد لان التحقيق
جرك فيه من حيث العدد فلا يخفف من حيث الوصف كيتا يؤدى الى فوت المفقود ولذا
لم يخفف من حيث التعزير على الاعضاء ويضرب قايما في ازار واحد ثم الضرب للزنا
اسد من الباقي لانه ثابت بالكتاب وحد الشرب ثابت باجماع الصحابة رضي الله عنه
عنهم حيث قال علي رضي الله عنه اذا شرب سكر واذا سكر يهدك واذا يهدك افتكر
وعلى المغيرة بن ثمانون جلدة وعليه اجمع الصحابة رضي الله عنهم ثم الشرب ثم القذف
لان جنابة الشرب مقطوع بها وجنابة القذف لا احتمال كون القاذف صادقا
في قذفه وعجزه عن اقامة البينة لا يدل على كذبه لاحتمال غيبة شهوده او ابايهم عن
ادائها ولان شارب الخمر فلا يخلو عن القذف فيصير كل شارب جامعا بين الشرب
والقذف فيحقق منه جنابتان ومن القاذف جنابة واحدة فلهذا كان ضربه
اخذ من ضرب الشارب وان كان منصوصا عليه كذا في الكافي فاضحى ما قال صدر
الشرعية اقول حد القذف ثابت بالنص وهو قولنا فاجلدهم ثمانون جلدة
وحد الشرب فيس على القذف لان حد الشرب لم يثبت بالنص بل باجماع الصحابة
غاية ان سند الاجماع هو القياس وقد تقرر في الاصول ان الحكم يستند الى الاجماع
لا سند وعز بقذف مملوك عبدا او ام ولد وكافر بولائه جنابة قذف و
قد امتنع وجوب الحد لغفد الاحصان فوجب التعزير ولهذا يبلغ في التعزير غايته
وفي الصور الاربعة الراي الى الامام وصورتان اخريان يجب فيهما البلوغ في التعزير

مطلب
التعزير على اربع مراتب

حصان سما
حصان شامخا عند التعزير فيها ما علمت من بيان
فان حبسها القاض فخذلان ان ذلك راجع الى اجتناب
بذلك غير ما اقتدا بهما فليدب احدهما لصاحبه
وصيانة النفس واجبر فان شرب ذلك صاحبه
فنهت فليدب فانه يعاقبه اذا اطلب
لان ذلك حق المجتهد عليه فتوقف على طلبه
من الواقتاب

غاية احدها ما اذا اصاب من الاجنبية كل حرام غير الجماع والثانية ما اذا اخذ
 السارق بعد ما جمع المتاع قبل الاخراج كذا في الكلاء وعمر بن قنفذ سلم بياقنسا الا
 ان يكون معلوم القسح لا يورث ذكره قاض خان ما اذا قال يازاني فاراد انبائه لمفع
 التور لا يسمع لانه شهادة على الحرام المحرم ويجوز ما اذا قال يازاني فاراد انبائه
 ثبت عليه الحق وهو حق الله تعالى فلا يكون حراما بحكمه كما ياتي في كتب الشهادة وعمر
 بياقنسا ياجيت بياسارق يا قاجر يا تحت يا حامين بالوطي يازاني يالض الا ان يكون
 لصا كذا في الثانية يادوث هو من لا يبار على زنا اهل ياقطبان هو معرب فلبان
 مراد بوث ياشارب الخ بالكل الروايات ابن النجبة في الفتاوى الظهيرية النجبة
 الزانية مأخوذة من الخاب وهو السعال وكانت الزانية في العرب اذا سربها
 رجل سعلت ليعضى منها حاجته فسميت الزانية لهذا فحبة وقيل هي من يكون منها
 الزنا وقيل هي الفحش من الزانية لان الزانية قد تفعل سرا وتناف والنجبة من
 يجاربه بالاجرة اقول يرد على ظاهره ان مقتضى هذه المعاني ان يكون في النجبة
 معنى الزنا مع زيادة امر قبيح فينبغي ان يجب فيه الحق كما يجب في باب الزانية
 كما مر انهم الا ان يقال ان الحق انما يجب اذا قذف بصرح الزنا لا بما هو في حكم
 مان يدل عليه اللغة اقتضا كما اذا قال لست لايك اولست بابت فلان في
 الغضب كما مر ونظير النجبة لم توضع لمعنى الزانية بل استعمل فيه بعد وضع
 لمعنى آخر كما مر ولا يدل عليه اقتضا ايضا وهو ظاهر بوثه ما قال الزلي لا يقال
 يجب الحق بقوله لغيرك لايك وهو ليس بصرح في الزنا لا احتمال ان يكون من غير
 بالوطي بالنبه لانا نقول فيه شبه انه الى الزنا اقتضا والمقتضى اذا ثبت جميع
 لوازمه يجب الحق اذا ثبت اقتضا كالثابت بالعبارة هذا غاية ما يمكن في هذا
 المقام لكنه بعد موضع تامل يا ابن الفاجرة فانها من تباشير كل محصية فلا يكون
 في معنى الزانية ولا في حكمه فلا حجة فيه أنك ما اول اللصوص انت ما اول الزواني
 يامين يلعب بالصبيان با حرام زادة معناه التولد من الوطي الحرام وهو اعظم من

في الزنا ما اذا اصاب من الاجنبية كل حرام غير الجماع والثانية ما اذا اخذ السارق بعد ما جمع المتاع قبل الاخراج كذا في الكلاء وعمر بن قنفذ سلم بياقنسا الا ان يكون معلوم القسح لا يورث ذكره قاض خان ما اذا قال يازاني فاراد انبائه لمفع التور لا يسمع لانه شهادة على الحرام المحرم ويجوز ما اذا قال يازاني فاراد انبائه ثبت عليه الحق وهو حق الله تعالى فلا يكون حراما بحكمه كما ياتي في كتب الشهادة وعمر بياقنسا ياجيت بياسارق يا قاجر يا تحت يا حامين بالوطي يازاني يالض الا ان يكون لصا كذا في الثانية يادوث هو من لا يبار على زنا اهل ياقطبان هو معرب فلبان مراد بوث ياشارب الخ بالكل الروايات ابن النجبة في الفتاوى الظهيرية النجبة الزانية مأخوذة من الخاب وهو السعال وكانت الزانية في العرب اذا سربها رجل سعلت ليعضى منها حاجته فسميت الزانية لهذا فحبة وقيل هي من يكون منها الزنا وقيل هي الفحش من الزانية لان الزانية قد تفعل سرا وتناف والنجبة من يجاربه بالاجرة اقول يرد على ظاهره ان مقتضى هذه المعاني ان يكون في النجبة معنى الزنا مع زيادة امر قبيح فينبغي ان يجب فيه الحق كما يجب في باب الزانية كما مر انهم الا ان يقال ان الحق انما يجب اذا قذف بصرح الزنا لا بما هو في حكم مان يدل عليه اللغة اقتضا كما اذا قال لست لايك اولست بابت فلان في الغضب كما مر ونظير النجبة لم توضع لمعنى الزانية بل استعمل فيه بعد وضع لمعنى آخر كما مر ولا يدل عليه اقتضا ايضا وهو ظاهر بوثه ما قال الزلي لا يقال يجب الحق بقوله لغيرك لايك وهو ليس بصرح في الزنا لا احتمال ان يكون من غير بالوطي بالنبه لانا نقول فيه شبه انه الى الزنا اقتضا والمقتضى اذا ثبت جميع لوازمه يجب الحق اذا ثبت اقتضا كالثابت بالعبارة هذا غاية ما يمكن في هذا المقام لكنه بعد موضع تامل يا ابن الفاجرة فانها من تباشير كل محصية فلا يكون في معنى الزانية ولا في حكمه فلا حجة فيه أنك ما اول اللصوص انت ما اول الزواني يامين يلعب بالصبيان با حرام زادة معناه التولد من الوطي الحرام وهو اعظم من

من الزنا كالوطي حالة الحيض وفي العرف لا يراد الا ولد الزنا وكثيرا ما يراد به الحب
 اللبث فلاحه فيه وانما عز فيها لانه اذى مسلا والحق الثاني به ولا مدخل للقياس
 في الحد فوجب التعزير لاني لا يعز بيا حار يا خضر بر بالكل يا يس يا قذو يا حرام
 يا ابنه ال ابن الحام وابوه ليس كذلك يا موار جفانه يستعمل فيمن يوجرا اهل للزنا لكنه
 ليس بمعناه الحقيقي المتعارف بل بمعنى الموجه فلا تعزير فيه يا بقاء فانه من شتم العوام
 ولا يتعدون به معنى معينا يا محكم بوزن القصة النقطة من يضحك عليه الناس
 وبوزن المهمة من يضحك على الناس يا محكم هو ايضا كذلك وقيل في عزنا يعز في
 بالكل يا حار يا خضر يا بقر اذ يراد به شتم وبتاؤن به وقيل ان كان المسبوب من
 الاشراف كالنقمة والعلوية يعز لان الوصية تلحقهم بذلك وان كان من العامة
 لا يعز للنفقة بكنهه وهذا حسن كذا في الكلاء ادعى رجل عند القاضي على رجل مرقه
 ومجر عن انبائه لا يعز لان مقصود المدعي تحصيل مال لا البت والشتم فحلف
 دعوى الزنا فانه اذا لم يثبت بحكمه و هو حق العبد اي حق العبد غالب فيه في
 الزنا فيجوز فيه الابراء والعفو واليمين والشهادة على الشهادة وشهادته رجل وامر
 بخلاف الحق الذي هو خالص حق الله تعالى لم يحرم فيه شيء من ذلك يعز الحولي عبده
 والزوج زوجته على تركها الزانية وتتركها على الجناية وعلى الخروج من المنزل
 وتترك الاجابة ايا الغرض لا ال لا يعز الزوج زوجته على ترك الصلوة والاب
 يعز رابته عليه قال في النهاية انه انما يضرمها لمنفعة تعود اليه لا لمنفعة تعود اليها
 الا ترى انه ليس له ان يضرمها على ترك الصلوة ولا ان يضرمها على ترك الزينة وكذا
 من حد او عز فقات قدمه يدر لانه فعل ما فعل بامر الشرع فيكون منسوبا اليه الا
 فكانه مات حتى انبه الامراء عزرا واما مثل ما ذكرنا فقات فان دمها لا يكون
 هذا لان تاديه مباح فيتعبد بشرط السلامة ادعت على زوجها ضربا فاحشا و
 ثبت ذلك يعز وكذا الملعن اذا ضرب الصبي ضربا فاحشا يعز كذا في جميع الفتاوى
 راي رجلا مع امراته اوقع حرمه وهما مطاوعتان قتل الرجل والمرأة جميعا كذا

الحد بالفتح والحد الوصل الخذاع تقول منه جيت يا رجل بالكل ايضا حد
 من الزنا ما اذا اصاب من الاجنبية كل حرام غير الجماع والثانية ما اذا اخذ السارق بعد ما جمع المتاع قبل الاخراج كذا في الكلاء وعمر بن قنفذ سلم بياقنسا الا ان يكون معلوم القسح لا يورث ذكره قاض خان ما اذا قال يازاني فاراد انبائه لمفع التور لا يسمع لانه شهادة على الحرام المحرم ويجوز ما اذا قال يازاني فاراد انبائه ثبت عليه الحق وهو حق الله تعالى فلا يكون حراما بحكمه كما ياتي في كتب الشهادة وعمر بياقنسا ياجيت بياسارق يا قاجر يا تحت يا حامين بالوطي يازاني يالض الا ان يكون لصا كذا في الثانية يادوث هو من لا يبار على زنا اهل ياقطبان هو معرب فلبان مراد بوث ياشارب الخ بالكل الروايات ابن النجبة في الفتاوى الظهيرية النجبة الزانية مأخوذة من الخاب وهو السعال وكانت الزانية في العرب اذا سربها رجل سعلت ليعضى منها حاجته فسميت الزانية لهذا فحبة وقيل هي من يكون منها الزنا وقيل هي الفحش من الزانية لان الزانية قد تفعل سرا وتناف والنجبة من يجاربه بالاجرة اقول يرد على ظاهره ان مقتضى هذه المعاني ان يكون في النجبة معنى الزنا مع زيادة امر قبيح فينبغي ان يجب فيه الحق كما يجب في باب الزانية كما مر انهم الا ان يقال ان الحق انما يجب اذا قذف بصرح الزنا لا بما هو في حكم مان يدل عليه اللغة اقتضا كما اذا قال لست لايك اولست بابت فلان في الغضب كما مر ونظير النجبة لم توضع لمعنى الزانية بل استعمل فيه بعد وضع لمعنى آخر كما مر ولا يدل عليه اقتضا ايضا وهو ظاهر بوثه ما قال الزلي لا يقال يجب الحق بقوله لغيرك لايك وهو ليس بصرح في الزنا لا احتمال ان يكون من غير بالوطي بالنبه لانا نقول فيه شبه انه الى الزنا اقتضا والمقتضى اذا ثبت جميع لوازمه يجب الحق اذا ثبت اقتضا كالثابت بالعبارة هذا غاية ما يمكن في هذا المقام لكنه بعد موضع تامل يا ابن الفاجرة فانها من تباشير كل محصية فلا يكون في معنى الزانية ولا في حكمه فلا حجة فيه أنك ما اول اللصوص انت ما اول الزواني يامين يلعب بالصبيان با حرام زادة معناه التولد من الوطي الحرام وهو اعظم من

في النية **كتاب السرقة** هي لغة اخذ الشيء من غيره خفية اي شئ كان وشرعا
اخذ مكلف اي عاقل بالغ خفية قدر عشرة دراهم مضروبة جيدة محررا صفة قدرا
وحال عنه بكان او حافظ فقد زيد على المعنى اللغوي واصاف شرعا منها في السارق
وهو كونه مكلفا ومنها في المروق وهو كونه مالا متقوما مقدرا ومنها في المروق منه
وهو كونه حرزا وسياحة بيانها ان شاء الله تعالى والمعنى اللغوي فيها مراعي فيها اما ابتداء
او انتهاء كما اذا شرب الاخذ خفية واخذ خفية او ابتداء فقط كما اذا انقب الجدار
خفية واخذ المال من المالك ككسرة على الجهاد ثم انها اما صفة وهي السرقة المشهورة
وفيها سارق عيني المالك او من يقوم مقامه واما كبرى وهي قطع الطريق وفيها
سارق عيني الامام لانه المصدي لحفظ الطريق باعوانه وشرط كون السارق
مكلفا لان الجنابة لا تتحقق دون العقل والبلوغ والقطع جزاء الجنابة وشرط كون
المأخوذ عشرة دراهم مضروبة خفية فضاغدا او قدرا قيمة لان النقص الوارد في حق
السرقة بجعل في حق قيمة المروق وقد ورد الحديث في بيان ذلك في الجملة حيث قال عليه
الصلوة والسلام لا يقطع السارق الا في ثلث الخيول وقال اصحابنا الخيول التي قطعت
اليدين على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان يساوي عشرة دراهم رواه ابن عباس
وابن عمر رضي الله تعالى عنهم وشرط كونها وزن سبعة مثاقيل لان المعية في وزن الدراهم
في غالب البلدان وكونها مضروبة لانها المتناول في كسب الدراهم وهو ظاهر الرواية
وهو الاصح حتى لو سرق عشرة "بهر" الاثنا عشر معصرة لايجب القطع لان
شرط المقدمات تراعى في وجودها بصفة الكمال والتبرر انقص من المضروب
قيمة ولهذا شرطوا الجودة حتى لو سرق عشرة ردية لم يقطع عنه اي خفية وزفر
دعها الله تعالى وشرط كون الاخذ من حرز شبهة فيه لان ما يدور بالشبهات لا يتبع
بشبهته والحرز قد يكون بالمكان وقد يكون بالحفاظ وسياحة بيان ان سارقا قد
يقطع السارق الى يمينه ان اقترع كذا في التصاص وخذ القذف ويرى عن
اي يوسف عدم القطع الا باقراره مرتين او شهد رجلان كذا في سائر الحقوق و

وساها اي الشاهد بين الامام كيف هي وما هي ومن هي واين هي ومن سرق ويناها
لزيادة الاحتياط كما مر في الحديث ويجوز ان يسئل عن الشهود وللشبهة ثم يحكم بالقطع
وان شارك جميع في السرقة واصاب كلا قدر مضارب وهو عشرة دراهم قطعوا وان اخذ
المال كل من الحرز بعضهم لان المعتادين السارق ان يتولى بعضهم الاخذ ويستعد الباقيون
للدفع فلو امتنع احد بطل لا تمتنع القطع في اكثر السارق فيؤدي الى فتح باب الفاء بقطع
بالساح حجب مقوم يجب من الهند والفا والريح والابوس حجب حجب وفي الصحاح
شجر طيب الواجبة والعود والمك والادمان والورس نبات كالشمس ليس الا باليمن
يزرع فيق فيق عشرين سنة كذا في التاموس والرعرعان والعبر والمقصود من الحظر كثرها
الزمر والياقوت والزبرجد واللؤلؤ والعقل والغير وزج وبالحكمة كل ما هو من اعز
الاموال وانقشها ولا يوجد في دار الاسلام مباحة الاصل غير مرغوب فيها واناء
وباب من حجب فان الصنعة فيها غلبت على الاصل فالحق بالاموال النقية
وانما يقطع في الباب اذا كان محرزا غير منصوب على الجدار خارج البيت وكان خفيما
لا ينقل على الواحد حمل لال لا يقطع بتأثيره اي حقه يوجد مباحا دارنا كحجب
وحشيت وقصب وسكك وصيد وزرنيخ ومغرة وهي الطين الاحمر وورقة ولا با
بعض مربعا كلبن ولحم وفاكية رطبة وغيره على شجر لعدم الاحراز ويطبخ وزرع لم
يحصد لعدمه فيها ايضا ولا في اشربة مطربة والاث لهو وصيلب من ذهب فضة
وشطرنج وزر ولا ان اخذ ما يتاوهل اكثر بخلاف دراهم عليها التمثال لانها ما اعتدت
للعباد بل للتمويل فلا يثبت فيها تاويل اكثر وباب سجد لعدم المحرر الاحراز
ومصحف لانه ليس بمحرز للتمويل واخذ يتاوهل القراءة فيه وقصبي حر لان الحر ليس
بمال ولو كان المصحف والصبي محليين لان ما فيها تابع لهما فلا يعتبر وعبد كبير لان اخذه
عصب او خذ اع لا سرقة ودعا في غير الحساب لان المقصود ما فيها وهو ليس بمال
ولانها ان كانت شرعية كلب التغير والحديث والنفقة فهي كالمصحف وان كانت
اشياء مكروهة فهي كالطهور واما ما ذكره في باب فالحذو كونه في الكاذب ان المراد في

أَمْضَى حَاسِبَهَا لَأَنْ مَا فِيهَا لَا يَنْصَدُ بِالْأَخْذِ وَتَمَّا الْمَقْصُودُ الْكَوَادِعُ فَيَقْطَعُ أَنْ يُلْفَتْ نَصَابًا
وَفِي الْمَحْطِ سَرَقٌ وَفَاتِحُ حَاسِبِ الْإِنْسَانِ وَاسْتَرْكَلَهَا بِضَمْنِ الْمَالِكِ قِيمَتَهَا وَمَا أَنْ يَنْظُرَ كَيْفَ
يَشْتَرِي ذَلِكَ وَهُوَ نَظِيرٌ مِنْ خُرْقِ صَكِّ الْإِنْسَانِ ضَمْنُ قِيمَةِ الصَّكِّ مَكْتُوبًا عَلَى قَوْلِ أَكْثَرِ
الْمُتَأَمِّجِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَى الْمَالِ وَكُلُّهُ وَفِيهِ لَأَنْهُمَا يَوْجِدَانِ مَبَاحِ الْأَصْلِ وَحَاسِبُهُ كَانَ يَجُوزُ جِلْدُ
الْمَوْذُوعِ مَا فِي يَدِهِ مِنَ الشَّيْءِ الْمَانُونِ وَجَلَسَ بِهَوَانٍ يَأْخُذُ مِنَ الْيَدِ بِسُرْعَةٍ جَهْلًا وَتَلَبُّ
بِهَوَانٍ يَأْخُذُ عَلَى وَجْهِ الْعِلَاقَةِ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا بِلَدَةِ أَوْ قَرْنَةٍ كَذَا فِي الْمَنْصُفِيِّ وَفِيهِ كَيْفَ
لَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَقْطَعُ عَلَى الْمُخْتَفِي وَهُوَ الْيَتِيمُ بِلَقْنَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَالُ الْعَالَمِ
كَأَلِ بَيْتِ الْمَالِ وَمَالُ لَدَيْهِ سِرٌّ وَمَنْ حَقَّقَ حَالَهُ أَوْ مَوْجِلًا بَانَ كَانَ لَهُ عَلَى أَخْرَجِهِمْ
حَالَتُهُ أَوْ مَوْجِلُهُ فُسْرٌ مِنْ شَيْءٍ لَا يَقْطَعُ لَأَنْهُ اسْتِغْنَاءٌ كَقِصَّةِ وَالْحَالِ وَالْمَوْجِلِ فِيهِ
سَوَاءٌ لَأَنْ النَّاجِلَ لَتَأْخِرَ الْمَطَالِبَةَ وَلَوْ أَخَذَ بِرَأْسِهِ عَلَى حَقِّهِ لَأَنْهُ بَعْدَ رَحْمَةٍ يَكُونُ شَرِّكَهَا
فِيهِ وَهُوَ شَابِعٌ وَإِنْ سَرَقَ مِنْهُ عَرُوضًا يَقْطَعُ أَذْيَبُ لَهُ وَلَا يَبِيءُ إِلَّا اسْتِغْنَاءً مِنْهُ إِلَّا
بِيعًا بِالزَّائِفِ وَمَا يَقْطَعُ فِيهِ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ بَعْنٌ مِنْ سَرَقٍ عَيْنًا فَقَطَعَ فَرْدًا ثُمَّ عَادَ فَرَقَهَا
وَيُجَالِسُهَا لَمْ يَقْطَعُ لَأَنْهُ إِذَا تَغَيَّرَ فُسْرٌ قَطَعَ ثَابِتًا كَقَوْلِهِ قَطَعَ فِيهِ فُسْرٌ وَ
فُسْرٌ وَلَا يَقْطَعُ بِسَرَقَةٍ مِنْ ذَلِكَ رَحِمَ حَرَمٌ وَلَوْ كَانَ الْمَسْرُوقُ مَالًا بِغَيْرِهِ بَعْنٌ أَنْ السَّرَقَةَ مِنْ
ذَلِكَ الرَّحِمِ الْحَرَمِ سَوَاءً كَانَ الْمَسْرُوقُ مَالًا ذَلِكَ الرَّحِمِ أَوْ مَالًا بِغَيْرِهِ لَا يَجِبُ الْقَطْعُ لِلشَّيْءِ
فِي الْحَرْزِ جَلًّا وَمَالًا كَالْمَالِ الْحَرَمِ إِذَا سَرَقَ مِنْ بَيْتِ بَغْدَادَ يَقْطَعُ لِيَتَحَقَّقَ الْحَرْزُ جَلًّا
مَالًا رَضَعَهُ مَطْلُومًا إِلَى سَوَاءٍ سَرَقَ مِنْ بَيْتِهَا أَوْ مِنْ بَيْتِ بَغْدَادَ يَقْطَعُ لِيَتَحَقَّقَ الْحَرْزُ
لَا بِسَرَقَةٍ مِنْ دُورٍ وَعَرَسٌ وَلَوْ كَانَ سَرَقَةُ الْوَسْطِ مِنْ حَرْزٍ حَاصِلًا إِلَى الدُّورِ فَإِنْ بَسُوطُهُ
الْبَيْدُ لِكُلِّ مَنَازِلٍ مَالٍ الْآخِرُ مَا نَعِيَ مِنَ الْقَطْعِ وَلَا بِسَرَقَةٍ عَيْنٍ مِنْ سِيَرَةِ أَوْ مَرَسَةٍ إِلَى عَرَسَتِهِ
أَوْ رَجُلٍ سَيِّدَةٍ لَوْجُودِ الْأَذْنِ بِالْإِذْنِ عَادَةً فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَلَا بِسَرَقَةِ الْمَوْلَى مِنْ مَكَاتِبِهِ
لَأَنْهُ لَا كِتَابَ بِهِ حَقًّا وَلَا بِسَرَقَةِ الضَّيْفِ مِنْ مَقْبِلَةٍ لَأَنْ الْبَيْتَ لَمْ يَبْقَ حَرْزًا فِي حَقِّهِ لَكُونُهُ
مَا دُونَ ذَلِكَ دَخُولُهُ وَلَا بِسَرَقَةٍ مِنْ مَعْنَى لَأَنْهُ فِيهِ نَصِيبٌ وَحَامٍ لَهَا بِالْوُجُودِ الْأَذْنِ عَادَةً
فِي الْأَوَّلِ حَقِيقَةً فِي الثَّانِي فَاصْتَلَحَ الْحَرْزُ وَكَذَا حَوَائِثُ النِّجَارِ وَالْخَنَائِثُ إِذَا سَرَقَ

الْأَسْرَقَ مِنْهَا لِيَلَا لَهَا بَيْتٌ لِأَحْزَانِ الْأَمْوَالِ وَالْأَذْنِ مَخْصَصٌ بِالنَّهَارِ أَوْ سَرَقَ شَيْئًا وَلَمْ يَخْرُجْ
مِنَ الدَّارِ لَا يَقْطَعُ فِيهِ أَيْضًا لَأَنَّ كُلَّهَا الدَّارُ كُلُّهَا حَرْزٌ وَاحِدٌ فَلَا يَدْخُلُ مِنْهَا إِلَّا خَرَجَ مِنْهَا أَوْ دَخَلَ
بَيْتًا وَتَأْوَلُ مِنْ هُوَ جَائِزٌ حَيْثُ لَا يَقْطَعُ عَلَيْهَا لَأَنَّ الْأَوَّلَ لَمْ يَخْرُجْ لَأَعْتَرَضَ يَدٌ مَعْتَبَرَةٌ عَلَى
الْمَالِ قَبْلَ حَرْزِهِ وَالثَّانِي لَمْ يَكُنْ الْحَرْزُ فَلَمْ يَخْرُجْ السَّرَقَةُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ وَتَقَبُّ بَيْتًا فَاقْتُلْ
يَدَهُ وَاقْطَعْ نَصَابًا بِحَيْثُ لَا يَقْطَعُ لِمَارُوكَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ النَّصُّ إِذَا كَانَ ظَرْفًا لَا يَقْطَعُ
يَدَهُ وَفُسْرُهُ هَذَا الْأَوَّلُ خَرَجَ مِنْهُ مِنْ كَيْفٍ قَالَ فِي النَّهَابَةِ السَّرَقَةُ وَعَاءُ الدَّرَاهِمِ
وَالْمَرَادُ بِهَا هُنَا نَفْسُ الْكَيْفِ وَتَمَّا كَانَ الْكَيْفُ مَكْنًى لَأَنَّ الرِّبَاطَ مِنْ خَارِجٍ فَيَا لَطُ يَتَحَقَّقُ الْأَخْذُ
مِنَ الظَّاهِرِ فَلَمْ يَوْجَدْ بَيْتُ الْحَرْزِ وَإِنْ كَانَتِ السَّرَقَةُ دَاحِلَةً فَطَرَفًا وَاقْطَعْ لَأَنَّ الرِّبَاطَ
مِنْ دَاخِلِهِ فَيَا لَطُ يَتَبَقَّى السَّرَقَةُ دَاحِلُ الْكَيْفِ فَيُوجَدُ الْأَخْذُ مِنَ الدَّخْلِ وَلَوْ كَانَ مَكَانَ الظَّرْفِ
حَقْلُ الرِّبَاطِ يَنْعَكُ الْكَيْفُ لَا نَفَاسَ عَلَيْهِ أَوْ سَرَقَ جِلْدًا مِنْ قَطَارٍ أَوْ جِلْدًا حَيْثُ لَمْ يَقْطَعْ
سَوَاءً كَانَ مَعَهُ سَائِقٌ يَسُوقُهُ أَمَّا لَدَيْهِ يَقُودُهُ أَوْ لَا لَأَنَّ مَقْصُودَ السَّائِقِ وَالْقَائِدِ السُّوقُ
وَالْقَوْدُ وَقَطَعَ الْمَسَاقَةَ لَا يَحْظُ وَقَطَعَ سَارِقُ الْجِلْدِ وَالْجِلْدُ أَنْ حَفِظَ صَاحِبُهُ أَوْ لَمْ
عَلَيْهِ فَإِنْ النُّومُ عَلَى الْجِلْدِ أَوْ قَرَبَ مِنْ حِفْظِهِ أَوْ سَرَقَ الْجِلْدَ وَاحِدًا مِنْ شَيْءٍ يَبْلُغُ النَّصَابَ
فَإِنْ الْجَوَالِقُ حَرْزٌ أَوْ دَخَلَ يَدُهُ صَدُوقٌ بِغَيْرِهِ أَوْ كَلِمَةً أَوْ جِسْمًا لَا خُذَ وَاحِدًا قَدْ نَصَبَ
أَوْ أَحْرَقَ مِنْ مَقْصُودٍ دَارِ فِيهَا مَقَاصِدُهَا أَوْ سَرَقَ صَاحِبُ مَقْصُودَةٍ مِنْ مَقْصُودَةٍ
أَوْ كَيْفٍ بَعْنٌ دَارِ فِيهَا جَرَاتٌ يَسْكُنُ فِي كُلِّ مَنَازِلٍ لَا تَعْلُقُ لَهُ بِالْحِجَةِ الَّتِي يَسْكُنُ فِيهَا مَقَاصِدُ
بَغْدَادَ لَأَنَّ الْوَاحِدَ بِبُيُوتِهَا مَشْغُولَةٌ بِمَتَاعِهِ وَخَدَائِهِ وَيَنْهَمُ انْبِسَاطُ أَوَّلِ شَيْءٍ مِنْ
حَرْزِ الطَّرِيقِ ثُمَّ أَخَذَ لَأَنَّ الرُّومِيَّ حَيْلُهُ يُعَادَةُ السَّرَاقِ لِأَغْرَاضٍ فَاسِدَةٍ فِيهِ وَلَمْ يَمْرُضْ
عَلَيْهِ يَدٌ مَعْتَبَرَةٌ فَاعْتَبَرَ الْكُلَّ فَعَلًا وَاحِدًا فَقَطَعَ وَإِذَا خَرَجَ وَلَمْ يَأْخُذْ فَهُوَ مُضْطَرِعٌ لَأَسَارِقُ
فَلَا يَقْطَعُ أَوْ قَتَلَ عَلَى حَرْفٍ فَاسِدَةٍ فَاحْرَجَهُ لَأَنَّ سِيرَهُ مَضَافٌ إِلَيْهِ لِسُوقِهِ فِي الْحَمِيَّةِ
لَأَنَّ مَامَ أَنْ يَقْتُلَ السَّارِقَ سِيَاسَةً لَسَعِيَةِ الْأَرْضِ بِالْفَخْرِ يَقْطَعُ بَيْنَ السَّارِقِ
أَمَّا الْقَطْعُ فَبِالنَّصِّ وَأَمَّا الْيَتِيمُ فَلَقَرَاءَةُ ابْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَاقْطَعُوا بِأَيِّمَا
وَالْعَرَاءَةُ الْمَشْهُورَةُ يَجْعَلُ بِهَا عَيْنٌ مِنْ دِينِهِ لَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِقَطْعِ السَّارِقِ

عَلَى الْأَغْرَاضِ

من الزند ويحكم لقوله صلى الله عليه وسلم فاقطعوا وأحسوا الآية خير وبرر شديد
لأنه ربما يفتني إلى التلف والخذل ناجر لا يملك ثم رجل اليسر أن عاد فان عاد ثالثا لا
أي لا يقطع وجب حتى يوب وعزرا أيضا وقال الشافعي يقطع في الثالثة بيده اليسرى
وفي الرابعة جده اليمنى لقوله صلى الله عليه وسلم من سرق فاقطعوه فان عاد فاقطعوه
فان عاد فاقطعوه فان عاد فاقطعوه ونال اجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم حين
جرحهم على رضي الله تعالى عنه بقوله اني لا أسجد من الله تعالى ان لا أدع له يدا يبطش بها ويلا
عشيها ولم يحد أحدهم بالحديث فدل على عدمه وقال الامام الطحاوي في تفسيره
اللائحة فلم يحد شيئا منها أصلا ولو صح جرح على السباسه والشخ فان كان جواب
هذا الشرط قوله اني لم يقطع أما عدم القطع فيما إذا كان يده اليسرى أو ابهامها أو
أصبعها أو رجل اليمنى مقطوعة أو مثلاً فلان فيه تقوية جنس المنفعة وهو البطش
والخشي بخلاف ما إذا كانت أصبع واحدة سوى الإبهام مقطوعة أو مثلاً لان قولها
لا يمنع القطع في ظاهر الرواية وأما عدمه فيما ذكر بقوله أو يده إلى ما ذكره قبل الخصومة
فلان الدعوى حينئذ لا يمكن فلا يظهر السرقة بقوله أو يده إلى ما ذكره به مع القبض أو يبع
أو نقصت قيمة من الثياب قبل القطع وقد استغنى في الأول وقيام كمال الثياب
الخصومة عند الاستيفاء شرط القطع أيضا وقد استغنى في الثاني وأما فيما ذكر بقوله أو يده
عند الامضاء شرط القطع أيضا وقد استغنى في الثاني وأما فيما ذكر بقوله أو يده
عليه شاهدان فادعى كونه المسروق ملكه وأن لم يبرهن فلان الشبهة دائرية للحد وثبت
بجرح الدعوى لاحتمال وأما فيما ذكر بقوله أو آخر إلى السارق فان بالسرقة وأدعى
أي الملك أحدهما وأن لم يبرهن حيث لا يقطعان فلان الرجوع عامل في حق الراجع
ومورث للشبهة في حق الآخر لان السرقة تثبت بأقرارهما على الشركة قال في الوعابة أو
سرق فادعى ملكا واحدا السارقين أقول فيه بحث لان المفهوم من العبارة غير مطلوب
والمطلوب غير مفهوم منها أما الأول فلان قوله أحد السارقين عطف على ضمير فادعى
فالغنى أو سرق سارقان أحدهما وهو ليس بمطلوب وأما الثاني فلان المطلوب أن يبرهن

العشرون

القطعة

أن يقر السارقان وأدعى الملك أحدهما كما هو المذكور في الهداية والكافي وغيرهما وهو ليس
بلازم إلا اشعاره العبارة بالقرار وأما فيما ذكره بقوله أو يده إلى ما ذكره به مع القبض أو يبع
لم يقطع فلان الدعوى شرط فلا بد من المطالبة سرقا فغاب أحداهما فمن على سرقة فاقطع
الحاكم لأن السرقة إذا لم تثبت على الغائب كان اجنبيا ودعوى الاجنبى لا يثبت الشبهة ولأن
احتمال دعوى الشبهة شبهة الشبهة فلا تعتبر وقطع السارق بخصوصه ذي يد حافظة كتاب
ووضي ومودع وعاصب وصاحب ربوا ومستفرد ومستاجر ومضارب وقابض على سوا
الشراء ومزني ومستضع وخصومة المالك أيضا من سرق منهم مفعول خصوصية أما خصوصية
ذي يحافظة فلان السرقة موجبة للقطع في نفسها وقد ظهر عند القاضي بحجة شرعية بناء
على خصوصية معتبر فيستوفي القطع وإليه يد صحيحة وهي مقصودة كالمالك فإذا أزيلت كان لهم
أن يقيموا عن أنفسهم لاسترداد أصالة لا نيابة لأنه ان كان امينا لا يمكن من أداء إلا ما
الآية وان كان ضميئا لا يمكن من اسقاط الضمان عن نفسه الآية بان يقول سرق متى
فادان أصلا في الخصومة وجب الاستيفاء عند الثبوت بلا حصر على كماله لأن القطع حق الله
تعالى بخلاف القصاص وأما خصوصية المالك من سرق منهم فلان حقيقة الملك وهي اقوى
من اليد الحافظة فإذا جازت بالثانية فلا يجوز بالاولى أو لا يقطع من سرق من
سارق قطع يبع إذا سرق رجل شاة فقطع به وبقي المسروق في يده وسرقه من السارق
آخر لا يقطع الثاني لان السرقة إنما توجب القطع إذا كانت من يد المالك أو الامين أو
الضمين لما مر آنفا ولم يوجد شيء منها هنا إذا سارق الأول ليس بمالك ولا امين ولا
لاضمين حتى لو تلفه لا يضمن كما سئل بخلاف ما إذا سرق قبل القطع حيث يكون له وارت
المال القطع لأنه في معنى الغاصب وقطع عبدا سرقة لأن أقراره صحيح من حيث أنه
أدعى لان الجراء إنما يجب عليه بسبب الجناية إنما يحقق بواسطة التكليف والتكليف إنما يحقق
من حيث أنه أوصى آدمي لامن حيث أنه مال لم يتعدى إلى المالية فيصير من حيث أنه مال
أذ لا تهمة فيه الآية أن قوله مقبول في هلال رمضان لعدمها وما قطع به مطلقا أي سواء
كان المقطوع حر أو عبدا أن يقر إلى صاحبه بقاءه على ملكه والآية لا يضمن وإن تلف لقوله

صل الله عليه وسلم لا غرم على السارق بعد ما قطعت يمينه قوله وان تلف اشارة اية سارق
 الحق عن ابي حنيفة ر2 ان الضمان يجب بالاسهلاك ولا من سرق عطف على ضميته لا يضمن وجا
 للفصل مرات قطعت ولو كان القطع ببعضها الى بعض السرقات شيئا منعول لا يضمن
 منها الى من تلك السرقات يعني ان من سرقات فخر واحد من اربابها وادعى حقه فثبت
 ففقط فيها فهو لغيرها ولا يضمن شيئا عند ابي حنيفة ر2 فان حضر واجيما فقطعت يده
 لم يضمن لغيره شيئا بالوفاء ولا لا يضمن ايضا قاطع سارق من امر يقطع يمينه
 بسرقته لانه تلف واخلف من جنب ما هو خير منه فان قيل اليمن لم يحصل بقطع اليسرى
 بل كانت حاصله قبل قلنا اليمن مستحقة الاتلاف فيقطع اليسرى سلبت فصارت كالحالة
 قال اما سارق هذا الثوب بالاضافة قطع كونه اقرارا بالسرقه ولو قال انا سارق
 هذا الثوب بدونها الى بدون الاضافة بل يتوبن سارق لا الى لا يقطع كونه عبدة
 لا اقرارا و قطع من شق ما سرق في الدار فخرجه وهو بعد السقي يساقى العشرة الى
 عشرة دراهم مضروبة قيد بقيد ان يكون الشق في الدار وان يساوى المروق عشرة دراهم
 بعد الشق في الدار لانه اذا خرج غير مشقوق وهو يساوى عشرة دراهم ثم شقه وانقص
 قيمته بالشق من العشرة فانه يقطع قولنا واحدا واذا شق في الدار وانقص قيمته ثم اخرج
 لم يقطع لان السرقة تمت على النصاب الكامل في الاول لا الثاني فظهر ان القيد الثاني لا بد منه
 ولهذا ذكر في الهداية والكل في غيرهما وقد ترك في الوقاية والكل في القطع ومن جعل
 ما سرق من الفضة والذهب قدما لنصار دراهم ودنا به قطع السارق وردت الى الدراهم
 والدرنا به الى المروق من عند ابي حنيفة ر2 وقال لا يرد بناء على انها صنعة متقنة عندهما
 خلافا وان احره الى الثوب الذي سرق فمقطع فلا رد ولا ضمان عندهما وقال محمد ر2
 يؤخذ منه الثوب ويعطى ما اذا الصبح فيه لان عينه ماله قائم من كل وجه وهو اصل
 الصبح تبع فكان اعتبار الاصل اولي ولهما ان الصبح قائم صورة ومعنى وحق صاحب
 الثوب قائم صورة لا معنى لزوال التقويم بالقطع كما ذكره فكان حق السارق احق ما
 بالترجيح وان سرق السارق الثوب ودعى المروق منه عند ابي حنيفة ر2 لان السواد

في قوله لا يضمن لغيره شيئا
 يعني ان السارق لا يضمن
 لغيره ما سرقه من ثوبه
 او من غيره من ثوبه

لان السواد نقصان فلا يوجب انقطاع حق المالك سرق في ولاية سلطان ليس سلطان
 آخر قطعه اذ لا ولاية له عليه من ليس في تحت يده **باب قطع الطريق** لما فرغ عن بيان السرقة
 البصري شرع في بيان السرقة الكبرى فقال من قصده اي قطع الطريق سواء كان جماعة
 متتبعين عن طاعة الامام فقصده او واحدا بقدر على الامتناع فقصده وهو مبتدأ
 خبره قوله الا في جنس معصوما اي حال كون القاصد معصوم الدم بان كان مسلما
 او ذميا فانه ان كان مستائنا ففي اقامته الحذ عليه خلاف على معصوم متعلق بالضمير
 البارز في قصده اي قصد القطع على مسلم او ذميا حتى لو قطع على مستائنا لا يجب عليه
 الحذ فاحذ الى مكس قبل احد شي من المارة وقبل قتل واحد منهم او اكثر حسب بعد
 التعزيز لمباشرة منكره **باب ثوب لا يجزى القول بل بان يظهر فيه سما** الصلوات وان
 اخذ الى القاصد مالا ونصيب كل من نصاب قطع يده ورجل من خلاف ان كان
 صحيح الاطراف كذا في تحفة الفقهاء وان قتل بلا احد قتل حذ الا قاصدا فلا يعفو
 ولا كفارة على كونه حذ ولو كان قصاصا لعنا ولي القصاص وان قتل واحد قطع
 ثم قتل او ضرب عطف على قتل او قتل عطف على قطع الى قتل ابتداء بلا قطع ثم قتل
 او ضرب او ضرب حيا ويوع الى شق بطنه بوجع حتى يتوب والا صل فيه قوله تعالى انا جزاء
 ما فعلتم في الذين تجارون الله ورسول الآية اي يجارون اوليا على حذ في المضام لان احد الاي رب الله
 حذ ولا ان المسافر في البوار والقباني في امان الله تعالى وحفظه فاعلم من له كانه يجازي
 الله تعالى والمراد به التوزيع على الاحوال كانه قال ان يقتلوا ان قتلوا لا التجيز كما قال مالك
 متبنا بظاهره ثبت ذلك بقوله عليه السلام من اخذ المال قطع ومن قتل قتل ومن اخذ المال
 وقيل صلب وقد روي ان جبرائيل عليه السلام نزل بهذا التقسيم في اصحاب ابي بردة ويذكر
 مصلو بالثقة ايام لبعضه به غيره لا اكثر منها لانه يتغير فينا ذلك النسخ به واما اخذ
 ثلثا وتلف لا يضمن يعني اذا قتل القاطع فلا ضمان عليه في مال اخذه اعتبارا بالسرقه
 الصوري وقد روي بقتل احد حذ لانه جزء الحاربه وهي تحقق بان يكون البعض
 رده البعض حذ اذا ذل اقدمهم انجازوا اليهم والشرط هو القتل من واحد منهم وقد وجد

في قوله لا يضمن لغيره شيئا
 يعني ان السارق لا يضمن
 لغيره ما سرقه من ثوبه
 او من غيره من ثوبه

حينئذ حصلت لها هذه الصفات الثلاث وعند ما يكتم الاشداد كما في الخمر وجرمة
الخمر أقوى من حرمة الثلثة الباقية لشبوتها بدلائل لا شبهة فيها أصلاً كما ترى فيكم سحلاً
ولم يجزيعها ولم يضمن مطلقاً إلا أن يكون لذي ومحمداً شامها ولو قطرة وشاب غيراً أن سكرها
وأما الحلال فبين الأول بقوله وحل المثلث العنب وهو ما طبع من ماء العنب حتى
ذهب ثلثاه وبقى ثلثه وأعلى أو أشد وسكن من الغليان هذا عند أبي حنيفة وأبي
يوسف رحمهما الله تعالى ومحمد وماك والشافعي قليل وكثيره حرام مثل أبو حنيفة الكبير
عنه فقال لا يحل شربه فقيل خالفنا أبا حنيفة رحمه وأبا يوسف رحمه فقال لا لأنها يحلان
لاستواء الطعام والشراب زماناً يشربون للخمر والتبلي فعملهم أن الخلاف في المقصود
التقوى فاما إذا قصد به التلذذ فلا يحل اتفاقاً والذي يثبت عليه الماء بعد ما ذهب
ثلثاه بالطلح حتى يرق ثم يطبخ طبعه حكم المثلث لأن صب الماء لا يزيده إلا ضعفاً
بخلاف ما إذا صب الماء على العصير ثم يطبخ حتى يذهب ثلث الكل لأن الماء يذهب
أولاً للطفافة أو يذهب منه فلا يكون الذائب ثلثي ماء العنب وبين الثاني بقوله
وحل بين التمر والزبيب مطبوخاً إذا طبع وان لم يصب واشد وسكن من الغليان
عندهما وعند محمد والشافعي رحمهما الله حرام والكلام فيه كاللحام في المثلث المذكور
وبين الثالث بقوله وحل الحليطان وهو أن يجمع بين ماء التمر والزبيب مطبوخاً
إذا طبع ويتركه إلى أن يغلي ويشد فإنه أيضاً يحل إذا شرب ما لم يسكره بل لا يهرق
ولا طرب وبين الرابع بقوله وبينه الصل والبن والسعد والذرة وإن لم يطبخ
وهل يجدي هذه الإشارة إذا سكر منها قيل لا يجدي قالوا الأصح أنه يجدي بلا تنصيص بين
المطبوخ والني لأن الشافعي يجمعون عليها في زماننا كاجتماعهم على سائر آلات
الخمر بل فوق ذلك وكذا الخ المخبز من الألبان إذا شرب إذا شرب فيه لقوله حل
أي حل هذه الإشارة الأربعة إذا شربته ما لم يسكر وإذا سكر واحدة منها كان القدح
الآخر حراماً لأنه الحنف بلا هو وطرب متعلق بقوله شرب وهذا القيد غير مختص
بهذه الإشارة بل إذا شرب الماء وغيره من المباحات بل هو وطرب على هيئة الفقه

الفقه حرمت أعلم أن السكر حالة يعرض للانسان من امتلاء دماغه من الابخرة
المتصاعدة اليه فيتعطل معه عقل المميز بين الامور الحسنة والقيحة وهو حرام
بالاجماع لكن الطريق المنقضى اليه قد يكون أيضاً حراماً كما في الاربعة السابقة
وقد يكون مباحاً كما في الاربعة اللاحقة وسكر المضطر إلى شرب الخمر والسكر الحاصل
من الادوية والاعذية المخبزة من غير العنب فان قيل الحل والخمر من صفات الاله فعال
الاحتياطية حتى ان الحرام يكون واجب الترك والسكر على ما ذكر ليس بفعل فضلاً
عن كونه اختيارياً قلنا معنى كونه حراماً حرمة المباشرة اليه تحصيله واكتساب
اسباب حصوله كما قالوا في بيان وجوب الايمان وحرمة الكفر فانهما من الكيفيات
النفسانية دون الافعال الاحتياطية فتدبر وحل الخمر عطف على المثلث أي
حل حل الخمر أي الحل الذي يتحول الخمر اليه ولو كان تحولاً بعلاج كالقاء الملح والخمر
مثلاً اليها ولا يكره تحليلها وقال الشافعي يكره ولا يحل الحل الحاصل به ان كان بالقاء
شيء فيه فلو لا واحد وان كان بدون ذلك الحل قولان والاشتباه في حل اتخاذ السكر
البيضاء الدباء وهو الفرع والخم وهو الجرة الخضراء والمرقت وهو الظرف المطلق
بالزفت والسم وهو ظرف يكون من الخشب المنقور فان هذه الظروف كانت مختصة
بالخمر فإذا حرم النبي صلى الله عليه وسلم استعمال هذه الظروف أما لان فيه
شربها شرب الخمر وأما لان فيها اثر الخمر فلما مضت مدة أباح النبي صلى الله عليه وسلم
استعمالها وأيضاً بما يقع في ابتداء تحريم الشيء ويشد ليلته كما مرة فإذا تركوه
واستقروا لم ينزل التشديد بذكره شرب دردي الخمر والامشاطية أراد بالكرامة الحرمة
لان فيه اجزاء الخمر وبغيره لعدم القاطع فيه كما مر في أول كتاب الكراهية والاحتحان
ولا يجدي شارب بلا سكر لان وجوب الحد في قليل الخمر لكونه داعياً إلى الكثير والذرة
ليس كذلك فاعلم حقيقة السكر **كتاب الجنايات** لا يخفى وجه مناسبة هذا الكتاب
لكتاب الحدود والإشارة والجناية اسم لفعل يخرج شرعاً سواء تعلّق بالمال أو
نفس وفي اصطلاح الفقهاء خضت بما تعلّق بالنفوس والاطراف وخص العقب

طريق السكر
تفريق السكر

الغضب والسقطة بما يتعلق بالاموال القتل وهو فعل مؤثر في انما في الروح وهو على ما
 ذكر في المبسوط ثلثة اقسام عمد وخطا وشبه عمد وكان ابو بكر الرازي يقول هو خمسة
 اقسام عمد وشبه عمد وخطا وجاري الحظا وقتل بالسب واختار المتأخرون
 والمراذبه بيان انواع قتل تتعلق به الاحكام الآتية والا فالقتل انواع كثيرة كالزجر والقتل
 وقتل الحرى والقتل صلبا في حق قطاع الطريق بين الاول بقوله اما عمد وهو قتل
 ادى قصدا احترازا به عن الخطا ولا يخفى ما في قول الوفاية ضربا قصدا من التسامح
 بخسلاحي اي سلاح ونحوه في طريق الاجراء فان القصد فعل القلب لا يوقف عليه فاقم
 استعمال الآلة القاتلة غالبا مقامه شيئا كما اقيم السفن مقام المشقة كطيطه وباري القصد
 وزجاج وحديد حطب وحديد حجر فان الآلة القاتلة غالبا هي الحديدة لانها هي المعدة
 للقتل حتى لو قتل بحجر كبير او حطب كبير او بضجة حديد او نحاس لا يجب القصاص
 عندنا حنيفة رجم وسنة في شبه العمد في الخائفة ان يخرج لا يشترط في الحديدة وما
 يشبهه كالنحاس وغيره في ظاهر الرواية وطرحه اي شرط القتل العمد كون القاتل مكلفا
 الا عاقلا بالغالامة في اول الحدود ان غير المكلف ليس اهلا للعقوبات وقال في الخلاصة
 ليس للمعتق والمجنون عمد وهو خطا منهما وكون المقتول معصوما الدم بان يكون
 مسلما او ذميا ابدا احترازا عن المتأمن فان عصية دمه وقت ايجوع بالنظر الى
 القاتل احترازا عما اذا قتل زيد بكذا عمد او خطا وجب عليه القصاص ثم قتل بشيئ زيدا
 فان زيدا لم يكن معصوما الدم بالنظر الى اولياء بكر لانه كان معصوما الدم بالنظر الى بشر
 ابدا وذا وجب عليه القصاص ان كان قتل زيدا عمدا والدية ان كان خطا كما سئل
 وان لا يكون بينهما اليقين القاتل والمقتول شبهة ولا شبهة ملك كما سئل في ان القتل
 لا يكون عمدا شبهة عليه القصاص وحكم الالم لقوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متورا فاجرا وه
 جهنم خالدا فيها ابدا وقد ورد فيه احاديث كثيرة وانفذ عليه الاجماع والقواعد
 وقال الشافعي هو غير متعين بل الولى تخير بينه وبين اخذ الدية ولنا قوله تعالى كتب عليكم
 القصاص في القتل والمراد به العمد لا اوجب في الخطا الدية لقوله ومن قتل مؤمنا خطا

في القتل العمد والخطا

في القتل العمد والخطا

خطا والآية ولانه قال النبي صلى الله عليه وسلم العمد قودا اي موجه القود فان نفس العمد
 لا يكون قودا اقول في كل من الدليلين اشكال اما في الاول فهو ان من القواعد المقررة
 في الاصول ان التحصيل بالذكر لا يدل على الحصر فتخصيص الخطا بالذكر لا يدل على قصر
 الدية على الخطا بل يجوز ان يكون الدية مشتركة بين العمد والخطا كما ذهب اليه
 الشافعي واما في الثاني فهو ان من القواعد المقررة في الاصول ايضا ان تقييد المطلق
 بنسخ هو لا يجوز بغير الواحد والظاهر ان هذا الحديث كذلك ومن ادعى الشهرة فعليه
 البيان وان تخصص عام الكتاب بخبر الواحد قبل ان يخصص بكلام مستقل موصول
 لا يجوز ولفظ القتل في الآية اما مطلق او عام وعلى التقديرين لا يجوز العمل بخبر الواحد
 بل الوجه ان يقال ان الآيات يفسر بعضها بعضا فقوله تعالى وتكم في القصاص حيوة
 يدل على ان موجب العمد هو القصاص فقط لان معنى الآية على ما ذكر في التفسير وكتب
 المعلى ان القاتل اذا لاحت انة ان قتل قتل ارتدع بالضرورة عن القتل فاذا لم يقتل
 لم يقتل فيقتل على الحيوة وظاهر ان هذا يخص بالعمد فان القاتل في الخطا لا يقتل
 بل يتخلص بالدية وبه يظهر الرواية على الشافعي فيما ذهب اليه فليأمل فانه مما تفرقت به
 الحد لله ملهم الصواب واليه المرجع والمآب الا ان يفتو وليه بل لا بدل او يصالح
 بدل لان الحق له وحكمه ايضا حرمان الارب لقوله صلى الله عليه وسلم لا ميراث لقاتل
 ولا كفارة في اي في العمد عندنا سواء كان عمدا يجب فيه القصاص او لا كالا بذا قتل
 ابنه عمدا او رجل قتل من اسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها عمدا كذا في النهاية وقال الشافعي
 يجب الكفارة لانها شرعت كاسمها ماضية للآثم والائم في العمد اكثر فكان ادعى ايجاب
 الكفارة ولنا ان الكفارة دائرة بين العادة والعقوبة لما مر في اليقين الغموس فلا يجب
 الا بسبب دايه بين الخط والاباحة كخطا فانه بالنظر الى اصل الفعل مباح وبالنظر
 الى المحل الذي اصابه حرام بسبب ترك التثبت وذكر الشافعي بقوله واما شبه العمد وهو قتل
 قصدا بغير ما ذكر في العمد كالعصا والسوط والحج الصغير واما الضرب بالحج والحب
 الكبير من قتل شبه العمد ايضا عندنا حنيفة رجم خلافا لغيره سمي به لان في هذا الفعل معنى العمدية

باعتبار قصد الفاعل الى الضرب ومعنى الخطأ باعتبار عدم قصده الى القتل لان الآلة التي
استعملها ليست بالآلة القاتلة والعاقلة انما يقصد بالكل فعل بالآلة فاستعماله غير آلة القتل
وليس عدم قصده اليه فكان خطأ شبه العمد وحكم الآلة لقصد ما هو محرم بغير عاقل الكفاية
لأنه خطأ نظر الى الآلة فدخل تحت قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ الآية وبين الكفاية بقوله
تحرير رقبته مؤمنة ان قدر عليه والا الى وان بقدر فحسبام شهري بن متابعين لقوله تعالى
ومن قتل مؤمنا خطأ فحري رقبته مؤمنة الآية والاطعام غير مشروع فيه لأنه غير مكسب
منصوص عليه واثبات الابدال بالرأى لا يجوز ويجزى به رضيع احدا بوجه مسلم لأنه مسلم لتبعية
خير الابوين ديننا والسلامة في اطرافه ثابتة ظاهرا وباطنا ولا يجزى به ما في البطن لأنه عضو
من وجه فلم يدخل تحت اسم الرقبة ودية مغلطة على العاقلة وسبب بيانها ان شاء الله
تعالى بلاقوداي ليس فيه قود لشبهه بالخطأ كما عرفت وهو ان شبه العمد فيما دون النفس
من الاطراف محذوف اذ اخرج اعضوا بالآلة جرحه وجب فيه القصاص ان كان مما يراه
فيه المماثلة كما يشاء فليس فيه ان ينادون النفس بشبهه الال شبيه العمد كما كان في النفس
لان اطلاق النفس يختلف باختلاف الآلة وما دون النفس ليس كذلك وذكر الثالث
بقوله واما خطأ وهو اما في القصد كرمية سما ولو عيدا يظنه صيدا او حربيا فانه
لم يخطأ في الفعل حيث اصاب ما قصد رمية واما خطأ في القصد الى في الظن حيث
ظن الا دمي صيدا والمسلم حربيا واما قال ولو عيدا لدفع توهم ان العمد مال وضمان الا موال
لا يكون على العاقلة فان المعتمد ادميته لا ماليتها او خطأ في الفعل كرمية غرضا فاصبا
ادمية فانه اخطأ في الفعل لا القصد فيكون معذورا لا اختلاف المحل بخلاف اذا
نعم الضرب موضع من جسده فاصاب موضع اخر منه فمات حيث يجب القصاص
اذ جميع البدن محل واحد فيما يرجع اليه مقصوده فلا يقتدر واما صار الخطأ نوعين
لان الانسان يتصرف بفعل القلب والجوارح فيجوز في كل منهما الخطأ على الاثر كما ذكر
او الاجماع بان يرمي ادمية يظنه صيدا فاصاب غيره من الناس وذكر الرابع بقوله واما جرح
مجره الخطأ لتأيم القلب على رجل او سقط من السطح عليه فقتل فان هذا ليس بخطأ

بخطأ حقيقة لعدم قصد التأيم اي شي حتى يكون مخطئا مقصوده لكن لما وجد فعل حقيقة
وجب عليه ضمان ما اتلفه كفصل الطفل فجعل كخطأ لانه معذور بالمخطي وحكمها الى
حكم الخطأ والجرح بجره الآثم دون اثم القتل اما الآثم فلهذا التحرز فان الافعال المباشرة لا يكون
مباشرة بالابشراط ان لا يؤدي الى احد فاذا ادى فقد تر التحرز فائمه واما كونه دوني فلهذا عدم
القصد والكفاية والدية اما كونها حكم الخطأ فبالنقص واما كونها حكم الجرح بجره فبالكفاية
وحرمان الارث لاحتمال ان يقصد استعمال الميراث واظهر من نفسه القصد الى محل آخر
وان يكون متناوئا ولم يكن نائما قصد الاستعمال الارث وذكر الخامس بقوله واما
قتل سبب الى كونه سببا للقتل كالتلف بجر البيرة او وضع الحجر في غير ملكه قيد للحزو
الوضع او وضع خشبة على قارعة الطريق ونحوه مما هو سبب للتلف الا ان يحشي
الهالك عليه الى على البيرة ونحوه بعد علمه بالحز ونحوه في لا يلزم شي على الحافر ونحوه
وحكم الدية على العاقلة لان الفاعل سبب التلف وهو متعمد فيه فكانه موقع في يده
البيرة ودافع على الحز فوجب الدية وهي على العاقلة بلا كفاية ولا اثم القتل لان القتل
منه معدوم حقيقة او الحز به الخطأ في حق الضمان ففي حق غيره على الاصل واما قال
ولا اثم القتل لانه ياتم بالحز في غير ملكه ولا ارث الا به لان الحرمان بنسب القتل ولا قتل
بنسب ما يوجب القود **اولا يوجب** يجب يقتل معصوم الدم عدا قيد للقتل بشرط
ذكرت من كون القاتل مكلفا يقتل الحز بالحق التمام المماثل وبالعيد وعند الشافعي
لا يقتل الحز بالعيد لقوله تعالى الحز بالحز والعيد بالعيد ولنا اطلاق قوله تعالى ان النفس
بالنفس والتحريض بالذكر لا ينبغي ما عداه لا يقال لودل وجب ان لا يقتل العمد بالحز لا في
الشافعي يجب عنه بانه تفاوت ايا نقصان فلا يمنع وبه يدفع ما قال صدر الزبيدي
على انه ان دل يجب ان لا يقتل العمد بالحز لقوله تعالى العمد بالعيد والمسلم بالذي وعند الشافعي
لا يقتل لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مؤمن بكافر ولنا ما روي انه صلى الله عليه وسلم
قتل مسلما بذمي وقول على رضي الله عنه انما اعطوا الجزية ليكون اموالهم كاموالنا واما
كدمائنا والمراد بما روي الحز في سببته ولا ذوقه في عهده والعطف للمغايرة فكانه

قال لا يقتل مؤمن ولا مؤمنة كافرا فكون مستأثرا ضرورة لا يهاك لا يقتل مسلم ولا كفار
غير معصوم الدم على التأييد كما مر بل هو يقتل المستأثرين بالمستأثرين قيا سالما
بينهما ولا يقتل أحدا بالقيام ببيع القتل ويقتل القاتل بالجنون والبالغ بالصبي
والصبي بالاعمى والزمن وناقص الاطراف والرجل بالمرأة للعمومات والفرع بال
وان عدل لعدم المسقط لا عكس ان لا يقتل الاصول الاصل بفرعه بتناول الا
والأم والجد والجدة لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقاتل الولد بولده ولا سيد بعبد و
مديره ومكاتبه وعبد بولده لانه لا يستوجب لنفسه القصاص على نفسه ولا ولده
عليه وعبد بعضه لانه ان القصاص لا يجزى ولا يلى لا يقتل قاتل عبد الرهن حتى
يجتمع عاقداه الى الراهن والمرتهن لان المرتهن لا يملك له فلا يلى القصاص والراهن
لو تولاها بطل حق المرتهن في الرهن فشرط اجتماعهما ليسقط حق المرتهن برضاه
وذكر في العيون والجامع الصغير لغير الاسلام وغيرهما ان القصاص لا يثبت لهما وان
اجتمعا كذا في الكافي ولا قاتل مكاتب قتل عمدا عن وعاء الى وقد ترك ما بقي ببدله
وعن وارث وسيد وان اجتمعا الى الوارث والسيد لان العياضة رضي الله تعالى عنهم
اختلفوا في موته حر او رقبا فعلى الاول الولي هو الوارث وعلى الثاني المولى فاجبه
من له الحق وارفع القصاص فان لم يترك وارثا غير سيد اتركه ولا ولاء افاق سيد
تعيينه لا قود يقتل مسلم مسلما ظنه مشركا بين الصديقين بل يكره ويكره الى يعطى الدية
لانه ليس بعبد بل خطا مات شخص بفعله بان شج نفسه وفعل زيد بان شج
واسد بان عقره وجبة بان لدغته ضمن زيد ثلث الدية لان فعل الاسد والحية جسي
واحدة كونه بدر في الدارين وقتل نفسه بدر في الدنيا مقبرة في العقبي حتى تأثم بالا جماع
وفعل الاجنبى مقبرة الدارين فصارت الافعال ثلثة اجناس فتوزع دية النفس
اثلاثا فيكون الثالث بفعل الاجنبى ثلثها فليز من ثلث الدية لكن في ماله لانه عمد
والعاقل لا يقتل العمد كاسيانه ان شاء الله تعالى شرا سيفا على المسلمين وجب قتله
لقوله صلى الله عليه وسلم من شارب على المسلمين سيفا فقد اطل دمه الى اهدره وانما وجب

وانما وجب لان دفع الضرر واجب ولا شيء يبرأ من القتل وانما قال بعد القول بالوجوب
بحوز ان يجب قتله لدفع الشر ويجب بقتله شيء كاذب الجمل الصائبل والجنون كاسيانه كذا
الى يجب ايضا قتل شارب سراح على رجل مطلقا الى بلاء او زها را في معروضة او شارب
عصا ليل في معروضة او زها را في غيره فقتل المشهور عليه عمدا حيث لا يجب عليه شيء لما مر تبع
سارقه المخرج سرقته ليل او قتل جاز ولا يجب بقتله شيء لقوله صلى الله عليه وسلم قاتل
دون مالك اذا تعين ان القتل لخلاص ماله واذا لم يتعين لم يجز وكذا اذا قتل قبل الاخذ
اذا قصد الاخذ ولا يملك من دفعه الا بالقتل وكذا اذا دخل رجل بالسلاح فقتل على ظن
صاحب الدار انه قاصد لقتل رجل قتل شهرا عصا زها را في معروضة من قتل عمدا لان العصا
ليس كالسلاح والظاهر حقوق الفيوض زها را في المعروضة فلا يفتى الى القتل شهرا سلاحا
فقتل فانه يفتى بقتل المعزوب بقاد القاتل لانه اذا انصرف عاد عصية الزايلة بالقر
فاذا قتل آخر قتل معصوما فعليه القود وضمن في ماله قاتل مجنون وصبي شارب
السلاح ولو كان قتلها عمدا الدية مقعول ضمن في ماله لما مر ان المواقيل لا تضمن العمد
وضمن قاتل رجل صالح عليه القيمة وذلك لان فعل المجنون والصبي والذابة غير متضمن
بالخط فلم يقع بغيره فلا يسقط العصية ومقتضى قتل النفس المعصومة في الآدمي وجوب
القصاص لكنه امتنع لوجود الميخ وهو دفع الشر فيجب الدية فيه والقيمة في الذابة به
ينقص بخرج بنت عينا او شهادة جعل محر وحاوذا واش حتى مات بغيره ان طريق
ثبوت القصاص سوى الاقرار امران احدهما ان يخرج رجل رجلا بحجر جماعة فمات
منها والثاني ان يشهد رجلان انه جعل يحطوذا فمات بغيره مات ولو كان جرحه اياه
بجرحه وهو بكر الميم وشهد بالام ابرة عظيمة يقال بالفارسية جوال دون لا يجوز
ابرة وان تعد لا يها يست في معنى السلاح الا ان يفرز الابرة في مقتله في موضع يقتل
ايضا بخرج حديته وهو بالفارسية كلنك لانه في معنى السلاح لاظهاره لانه ليس كذلك وروي
عنه اذا جرح وجب القصاص ولا يعود او يقتل او حتى وهو بكسر النون مصدر
قولك حنقه بحنقه كذا في الصحاح وتوابعه وسوط والى في ضربه فمات لان وجوب
قوله بوقن

في الكافي وجب من عطف على سلة
اي يقتل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
دروسا لمن يتفكر في آياته
وآثاره العظيمة

القصاص يختص بالعمد المحض وذات بان يباشر القتل بآلة وهي الآلة الجارية لان الجرح يعمل
في نقص البنية ظاهرا وباطنا وغيره يقتضيه باطنا لا ظاهرا او قوامها بالظاهر والباطن كل
ما هو جرح اليد كالصغير والنجاس والرماس والذهب والفضة والآنك كالحديد لو كان له
جدة تفرق لانه يكون في معنى السلاح رماه بعد ارحه يد يقتل به الى من شأنه ان يقتل
جرحه او لا فان من قتل كذا الوضعية بمضاربته مضرب بالحديد وقد احاط به الحديد
جرحه او لا ووضعية بعد جرحه او تقي او عموده فمات منه كذا في الميسر وروى الطحاوي
عن ابي حنيفة في لابي القصاص اذا لم يخرج كما لو ضربه بالعصا الكبيرة او الجرح المدور ولم يخرج
لا يجب القصاص في قول ابي حنيفة في قال ضي حان وفي ظاهر الرواية في اليد ويكفي فيه
كالنجاس وغيره لا يشترط الجرح في وجوب القصاص قتل من له ولي واحد فله ان يذبح
الولي قتل القاتل قصاصا قبل قصاص القاص بالقصاص بنفس متعلق بقوله قتل
القاتل الى ان يقتل بنفس القاتل او امر القدير ولا ضمان عليه اي على ذلك الغير اذا كان
الامر ظاهرا هذا قيد لجميع ما سبق يعني اذا قتل رجل رجلا بخنجر جماعة وكان له ولي واحد
جاز له قتل القاتل بنفسه حتى لو كان متعدد اغان انفعها كانوا كواحد والامم يخرج القتل
وجاز ايضا ان يامر آخر يقتل اما كونه قيدا لجواز القصاص له قبل القصاص فلما مر
من جواز القصاص يخرج ثبت عيانا واما كونه قيدا لجواز الامر به فلانه لما جاز له
انابة الغير منابه واما قيد عدم الضمان عليه فلان جواز القتل وهو ظهور الامر
ينافي في الضمان واما اذا قتل ابي الاجنبى وقال الولي امر به لم يصدق ويقتل الاجنبى لانتفاء
شرط جواز القتل وهو ظهور الامر وبلي القصاص من يرضى الى كل من يرضى للمقتول على
ولاية القصاص وان كان زوجا او زوجة كذا الدية لا يستحق الدية لكل من يستحق الار
وليس لبعض الورثة استيفاءه اذا كانوا كبارا حتى يجمعوا الاصل ان عفو الغائب او كفا
او حلفي ورسولي الكبير قبل كبر الصغير لانه حق لا يجزي لشوية بسب لا يجزي وهو
الغرامة واحتمال العفو اذا الصلح من الصغير منقطع فثبت لكل واحد كمالا كما في ولاية
الاكثر ولا يجوز التوكيل باستيفاء الاستيفاء القصاص بحسب التوكيل عن الجلس لانها تدرك

في جرح اليد كالصغير والنجاس والرماس والذهب والفضة والآنك كالحديد لو كان له
جدة تفرق لانه يكون في معنى السلاح رماه بعد ارحه يد يقتل به الى من شأنه ان يقتل

تدرك بالشبهات وشبهة العفو ثابتة حال غيبته بل هو الظاهر للندب الشرعي قتل رجل
عمدا رجلا لا ولي له للامام قتل والصلح لان السلطان ولي من لا ولي له لا العفو لان فيه
ضررا للعامة ويقتل ابو المعنوة قاطع يده وماتل قريه يعني اذا قطع رجل يد المعنوة عمدا
او قتل قريه كونه فاب المعنوة يقتل من جانبه لان لايه ولاية على نفسه فيلزمه كالاكثر
ويصلح لانه انفع للمعنوة يقتل من الاستيفاء فلما ملك الاستيفاء فلا نيك الصلح اولى
بهذا اذا صلح على قدر الدية او اكثر منه والا لا يصح ويجب الدية كاملة ذكره الزبيدي
ولا يعنوه لانه ابطال الحق ولو هو الصلح فقط لان ولاية القصاص تابعة لولاية القاتل
النفس وهي مختصة بالاب والصبي كالمعنوة والقاص كالا ب الاحكام المذكورة فقط
فقد نفس في ما ذكرها وروى على ابيه بان قتل ابوه انه عمدا او قطع يد عمدا لا يستوفيه
ابنه بل يستط الحرة الابوة وموت القاتل لغوات المحل ويعفو الاوليا، وحكم
على مال وان قتل لانه حرمهم فيجوز نصرهم كيف شاءوا ويجب حالا وان لم يذكر والكلول
والناجل لانه مال واجب بالمعد والاصل في امثاله المحلول كالمهر والثمن ويستط
ايضا بصلح احدهم وعقود لان القود اذا ثبت للجمع فكل منهم يتمكن من الصلح والعفو
وضرورة سقوط حق البعض في القود سقوط حق الباقيين فيه لانه لا يجزي والباقي
حصه من الدية لان استيفاء القصاص تغذ لمع في القاتل وهو يثبت عصيته بعفو
البعض فيجب المال كما في الخطاء فان العجز عن القصاص ثم لمع في القاتل وهو كونه خا طنا
ولا حصه للعاني لا سناطه حقه صالح بالغ وكيل مولى جرح قتل الى العبد والحرة
بالصلح متعلق بوكيل عن دمه الى الدم الواجب عليه اي بالالف تنصف بينهما الالف
يعني ان قتل حر وعبد رجلا عمدا حتى وجب عليهما الدم فقول الحر ومولى العبد رجلا ان
يصلح عن دمه على الف فنصل فالالف على الحر ومولى العبد نقصان ويقتل جميع بحد
يعني اذا قتل جماعة واحد اعمدا تقتل الجماعة به لاجماع الصلابة رضى الله عنه عنهم و
وبالملك يقتل يقتل واحد جماعة قتلهم عمدا او يقتل به اي يقتل للجمع وكذا في المال ان
جرحه ولهم وقال الشافعي يقتل الاول منهم ان قتلهم بالتعاقب ويقتل بالدية لمن بعده

انما قلنا اذا عفى عن العترة لا يبرأ فبما فيه وبيننا ان الله
لا يظلم عبدا من عباده ان كان عليه من الدين عترة او اخطأ
بالمال من القصاص والظلمية

بان اخذ سكينا واحدا ثم اثاره على يده حتى انصلت لا يقطع يداها وقال الشافعي تقطعا
اعتبارا بالنفس لان الاطراف تابعة لها بخلاف ما اذا اثار احد الكهين من جانب
والآخر من جانب آخر حتى اتقا السكتان في الوسط وبانت اليد حيث لا يجب القود فيه
على واحد منهما اذا لم يوجد من كل منهما امر السكينة الا على بعض العضو ولنا ان كل
واحد منهما قاطع للبعض لان ما قطع بقوة احداهما لم يقطع بقوة الآخر فلا يجوز ان يقطع
الكل بالبعض ولا الشئان بالواحدة لانعدام المساواة فصار كما اذا اثار كل واحد
من جانب آخر بخلاف النفس فان الشئ فيها المساواة في العصمة فحفظ وفي الطرفين
المساواة في المنفعة والقيمة وضمانا ليدفع اليه القاطعان دية المخطوطة لان التلف
حصل بفعلها فيجب عليها نصف الدية على كل منهما الربع من مالها لما مر مرارا وان قطع
رجل يميني رجلين سواء قطعهما معا وبالنسبة لهما اذا احضر يمينه الى قطع يمينه
ودية يداي نصف دية النفس يقتسمان بينهما نصفين اما ثبوت القطع لهما فلان ساويا
في سبب الاحتقاق بوجوب التساوي في الاحتقاق ولا علة بالتقدم والتأخر كالغريقين في الزكة
وذلك لان حق كل واحد منهما ثابت في كل اليد لتوفر السبب في حق الشاة ولهذا لو كان
القاطع لهما عبدا استويا في استحقاق رقبته واما ثبوت الدية لهما فلما عرفت ان الاطراف
هي هنا في حكم الاموال وعرفت ايضا ان القود ثابت لهما على الكمال لكن كل منهما لم يستوف
حقه كما هو حقهما فلزم بالضرورة اعتباره بالابتلا لاطرافه ايضا كيلا يبقى حق المظلوم
على الظالم ولهذا وجب الدية بخلاف ما اذا كان القصاص في النفس حيث يكتفى فيه بالقتل
لها بدون الدية قيد يميني رجلين لانه لو قطع يمين رجل وبار آخر قطع يداها وكذا
اذا قطع لهما الواحدة فان احدهما الى احد المخطوعين وقطع يداي القاطع فلا بد من الدية
الى دية يد واحدة لان الحاضر ان يستوفي في حقه ولا يجب عليه التأخير ليحضر الآخر لثبوت
حقه بيمين وحق الآخر مقوده لاحتمال ان لا يطلب او يعفو تجانا او صلحا فلا يستوفى
الاوّل تمام حقه بالقود بلحق الشاة في تمام دية يد واحدة لان الاطراف ليست كالنفس
كما ترى هذا فثبت ان الاخر فانا يقتضيان الاول لانه عند وعيل عاقلة الدية للشاة لانه

لانه خطأ قطع رجل يد رجل آخر ثم قتل اخذ اي القاطع لهما الى موجب قطعه وقتل في
عدين ومختلفين بان قطع عيدا وقتل خطأ او عكس يؤي بينهما او لا متعلق بالعددين
والمختلفين اما في العدين فان برئ بينهما يقتض بالقطع ثم بالقتل وان لم يبرأ فكذا عنده
لانه المثل صورة ومعنى وعندهما يقتل ولا يقطع فيه ظل جزاء القطع في جزاء القتل واما في
المختلفين فانه اذا قطع عيدا ثم قتل خطأ يقتض للقطع ويؤخذ دية النفس وفي عكس يؤخذ
الدية للقطع ويقتض للقتل لاختلاف الجنايتين لكون احدهما عيدا والآخر خطأ واخذها
ايضا في خطا يميني بينهما براءة الى يجب دية القطع ودية القتل واخذ بدية واحدة في
خطا يميني الى خطا القطع وخطا القتل لابرأ بينهما لان دية القطع انما يجب عند
احكام اثر الفعل وهو ان يعلم عدم الشراية والفرق بين هذه الصورة وبين عدين
لابرأ بينهما ان الدية مثل غير معقول فالاصل عدم وجوبهما بخلاف القصاص فانه
مثل معقول فالاصل ان القتل امانة او خطأ والقطع كذلك صار اربعة ثم اما
ان يكون بينهما براء او لا صار ثمانية وقد بين حكم كل منهما كما ضرب مائة سوط براء
من سبعين ولم يبق اثم ومات من عشرة حيث يكتفى بدية واحدة فانه لما براء من سبعين
لم يبق معبرة الا في حق التعزير وكذا كل جراحة ان لم يمت ولم يبق لهما اثم عند ابي حنيفة
وعن ابي يوسف في مثل حكومة عدل وعن مجازة الطبيب وعن الادوية وان بقي الى
الامر وجب حكومة عدل وسيات بيازا في الديات ودية للقتل عما المخطوع عن القاطع
لما مات من ضمن دية يمين رجل قطع يد رجل عراف من المخطوع عن القاطع ثم مات منه
فعل القاطع الدية في ماله ولو عفا عما يحدث منه ايضا او عن الجناية فهو عفو عن
النفس ولا تأكل عليه الا على القاتل فخطا من الثلث والعد من الكل يعني ان كانت الجناية
خطا فقد عفى عنها فهو عفو عن الدية فيعبر من الثلث لان الدية مال حق الورثة يتعلق
بها والعفو وصية فيخرج من الثلث واما العمد فوجب قود وهو ليس بمال فلم يتعلق به
حق الورثة فيعبر العفو عنه على الكمال هذا عنده وعندهما العفو عن القطع عفو عن
النفس ايضا كذا الشجة يعني ان العفو عن الشجة كالعفو عن القطع عنده وعندهما

عنو عن النفس ايضا قطعت امرأة يد رجل عدا فتكلمها على يده ثم مات فلها مهر مثلها
وعليها دية في مالها وعلى عاقلها لخطا هذا عندنا حنفية لان العنوة عن اليد
او القطع لا يكون عنوا بما يحدث منه فكذا التزويج على اليد او القطع لا يكون تزويجا على
ما يحدث منه عنده ثم ان كان القطع عدا كان تزويجا عن التماس في الطرف وهو ليس
بمال على تقدير الاستيفاء وعلى تقدير سقوط اولى فلا يصلح للمهر فيجب لها عليه مهر
المثل فان قيل قد سبق ان التماس لا يجري بين الرجل والمرأة في الطرف فكيف يصح تزويجها
عليه قلنا الموجب الاصل للتمسك التماس لاطلاق قوله تعالى والجور قصاص وانما
سقط للتعذر ثم تجب عليها الدية لان التزويج وان تضمن العنوة لكن عن التماس في
الطرف فاذا سري تبين انه قتل ولم يتناول العنوة فيجب الدية لعدم صحة العنوة عن النفس
وهو في مالها لانه عدا والعاقلة لا تخمل فاذا وجب له الدية ولها المهر تقاضا ان استويا
وان كان احدهما اكثر رجع صاحبه على الآخر ان كان القطع خطا كان تزويجا على ربي
اليد واذا سري الى النفس تبين انه لا ارش لليد وان المسمى معدوم فيجب مهر المثل كما اذا
تزوجها على ما في يده ولا في مالها والدية واجبة بنفس القتل لانه خطا ولا يقع المقاصة
لان الدية على العاقلة اقول ينبغي ان يقع المقاصة على القول المختار في الدية وهو عدم
وجوبها على العاقلة بل في العاقلة كاستيفاء تحقيقه ولو تكلمها على ما في يده وما يحدث منها
بغير السراية او على الجناية فان مات منها فلها مهر مثلها لو عدا لانه نكاح على التماس وهو
ليس بمال فلا يصلح للمهر فيجب مهر المثل كما اذا تكلمها على فراخه خنزير ولا في غيرها لاديه
ولا قصاص لان حقه القصاص وقد رضى بسقوطه على ان يهرأ وهو لا يصلح له فسقط
اصلا ورفع عن العاقلة قدر مهر مثلها لخطا لان هذا تزويج على الدية وهي تصلح للمهر
فان سري الى مهر المثل الدية ولا مال له سواء اى سري مهر المثل فلا شك ان عاقلها العاقلة
لان التزويج من الجوارح الاصلية فيجب من جميع المال وهو لا يفرمون شيئا منه لانهم
انما يتكلمون عنها بسبب جنايتها فكيف يفرمون لها واما اكثر ان كان مهر المثل اكثر
من الدية لم تجب الزيادة لانها رضىت باقل من مهر المثل والزيادة الاقل ان كان مهر

المرء

مهر المثل اقل من الدية يرفع عن العاقلة مهر المثل والزيادة الوصية لارمى للعاقلة وتصح
لانهم من الاجاب فان كان يخرج من الثلث يرفع عنهم ايضا والا سقط عنهم قدر الثلث
واذا والفضل الى الولي اذ لا ينفذ الوصية الا من الثلث قطعت يده بغير قطع زيد
يد بكر فابينة بكر عند القاضي فامر القاضي بالتصاوص فاقصص زيد اي بكر بان قصصه يد
زيد فانما سقطع الاول وهو بكر قبل قتل المتقصد منه وهو زيد اي بقطع سابقا
اذ تبين بالسراية ان الجناية كانت قتل عدا وان حق المتقصد له في التماس في النفس
واما استيفاء القطع من المتقصد منه فلا يوجب سقوط حق المتقصد له في القتل وتضمن دية
الدية النفس من قطع بنفسه بغيره فودا فسرى بغيره ان من له التماس في الطرف اذا
استوفاه بنفسه بلا حكم الحاكم ثم سري الى النفس فان تضمن دية النفس عندنا حنفية رز
وعندهما لا يضمن وهو قول الشافعي رز لانه استوفى حقه وهو القطع فسقط حكم سرايته
اذا احرار عن السراية خارج عن وسعها فلا يفتقد بشرط السلامة للابنة باب القصاص
فصار كالامام اذا قطع السارق سري الى النفس ومات وكالزناغ والقصاص والحجامة و
الختان ولا انه قتل بغير حق لان حقه في القطع والموجود قتل الا ان القصاص سقط
لشبهة لانه في معنى الخطي لانه قصدا استيفاء حقه لا القتل وقتل الخطا يوجب الدية
بخلاف ما ذكرنا من السائل اذ يجب الحكم فيها بالتصاوص على المتقصد القاض بتفعله والعمل
على الزناغ ونحوه بالعقد واقامة الواجب لا تنقيد بشرط السلامة كالرسم الى الحرابي وفي
وفي مستثنى هو مخير بين الاستيفاء والعفو بل العفو مندوب فيقتيد استيفاء بشرط
السلامة كالرسم الى العبد هذا ما قالوا ويرد على ظاهره ان استيفاء القصاص بنفسه في
هذه الصورة اذا اؤثر شبهة يسقط بها القصاص كان ينبغي ان يورث حكم القاضي
في الصورة الاولى شبهة يسقط القصاص لان حكم القاضي ليس ادنى من الباشرة بنفسه اقول
في دفعه ان حكم القاضي لا يورث شبهة يدفع بها القصاص بل يوجب القصاص على مدعى
القطع لانه اذا ادعاه وابنته عند القاضي كان موجبا عليه الحكم به فيكون المدعى في حكم
المكره للقاضي كما يكون المستوفى بنفسه في حكم الخطي بل يكون مكرها حقيقة يقتضى تعريض

أتمك يعني حباله جقر مق
٢٦٢ كان الجي تخشع جكمك
٢٤ سقت جى

قوله لا ينفذ الوصية
على قولنا الحكم فيها

قوله كما ينبغي ان يورث حكم القاضي
في الصورة الاولى لانه هذا هو ظاهر
لان من لم يقطع حكم القاضي حتى
وهو المتقصد فان ينفذ القتل المتقصد
او لا اقل لم يجرى بقطع حكم القاضي
حتى يورث حكم القاضي

الأكراه وهو حمل الغير على فعل ما بعد رضاه لا اختياره فاذا كان في حكم الكراه او مكرها
 وجب القصاص عليه لان القاصح يكون له ويكون ذلك كالباثرة للقتل العمد كما تقرر
 في موضعه وارش اليد عطف على قوله وبه النفس الى ضمن الارض اليد ومن قطع يد من له
عليه قود نفس فعنا عنه الى قطع وفي القتل يد القاتل ثم عفا عن القتل ضمن دية اليد عند
 ايه حيفه رج وعندهما لا يضمن لانه الحق انلاف النفس بجميع اجزائها فانلف البعض فاذا عفا
 فهو عما سوى هذا البعض وله انه استوفى غير حقه لكن لا يجب القصاص للشبهة **باب**
الشهادة في القتل واعبار حالته الى حاله القتل القود ثبت للورثة بداهة لا ارضا اعلم ان
 اهلنا طريقين احدهما طريق الخلافة وهو ان يثبت الملك للوارث ابتداء بسبب انعقد في
 حق المورث كما اذا اترك العبد فان الملك يثبت ابتداء للمولى بطريق الخلافة عن العبد
 لان العبد ليس اهلا للملك والثاني طريق الوارثة وهو ان يثبت الملك للمورث ابتداء ثم للوارث
 بالقتل منه اليه فذهب الامامان الى الثاني قولان بان القصاص موروث عن الميت حتى يخرج
 فيه سهام الورثة ويصح عفو قبل الموت ويقضي ديونه منه اذا انتقل مالا وبتقضى وصاياه
 منه كما في الدية وذهب الامام الى الاول قولان بان القصاص غير موروث لانه يثبت بعد
 الموت للتبقي وذكرنا ان الميت ليس من اهل الوارثة وانما يثبت للورثة بطريق الخلافة بسبب
 انعقد للميت ان يقومون مقامه فيستحقون ابتداء من غير ان يثبت للميت لان القصاص
 ملك الفصل في الميراث بعد موت المخرج ولا يصور الفصل من الميت ولهذا صح عفو الورثة
 قبل موت المخرج وانما صح عفو المخرج لان السبب انعقد له وقوله تعالى ومن قتل مظلوما
 فقد جعلنا لوليه سلطانا نفقه على ان القصاص يثبت للوارث ابتداء بخلاف الدية لان
 الميت اهل لك المال ولهذا الوصل شكة فتعلق به حينئذ بعد موته بملكه واصل الاختلاف
 راجع ايا ان استغنا القصاص حق الورثة عنده وحق الميت عندهما فاذا كان القصاص
 يثبت حقا للورثة عنده ابتداء فلا يصير احدهم خصما عن الباقي في اثبات حقهم بغيره كالدية
 منهم وباقائه الحاضر البينة لا يثبت القصاص في حق الغائب فلو زعم احداهم بغيره
 اوجب على قتل ابيه فحضر الاخ الغائب بعيدا فيمكن من الاستغناء ويجب القاتل اذا اقام

اذا اقام الحاضر البينة بالاجماع لانه صار منهما بالقتل والمتمم بحبس بخلاف الخطاء والدية
 متعلق بقوله بعيدا اي لو كان القتل خطا لا يحتاج الى اعادة البينة لان موجب الحال
 وطريق ثبوت الميراث وكذا الدين اذا اقام احد الورثة ببينة ان لا يثبت على فلان كذا
 فحضر اخوه لا بعيدا يورث القاتل على عفو الغائب فالجائز خصم ويسقط القود اي اذا كان
 بعض الورثة غائبا وبعضهم حاضرا فاقام القاتل ببينة على الحاضر ان الغائب قد عفا
 فالجائز خصم لانه يدعي على الحاضر سقوط حقه في القود وانتقاله الى المال فاذا قضى عليه
 صار الغائب مقضيا عليه بتعاله كذا لو قتل عبد لرجلين احدهما غائب يعني اذا قتل
 عبد عبد لرجلين احدهما غائب فاذا دعي القاتل على الحاضر ان الغائب قد عفا عنه فالجائز
 خصم ويسقط القود ان اثبت لما ذكرنا من قبله وبما قود بعفو شركهما فهو عفو للقصاص فهما
يعني ان رجلا قتل عبدا وله ثلثة اولياء فشهد اثنان منهم على صاحبهما انه قد عفى فاجازهما
عفو للقصاص منهما وهذه المسئلة على وجوه اربعة ذكر الاول بقوله فان صدقتهما الى المخرجين
القاتل والشريك علاهما لانه لا لشريك لانه يتصدق بغيره بغير نصيب ولهما ثلثا الدية لان
نصيبهما صار مالا والثاني بقوله وان كذباهما كذب القاتل والشريك المخرجين فلا شيء
للمخرجين لانها باختيارهما استقطا حقهما في القصاص وانقلب مالا ولا مال لهما لتكذيب
القاتل وهو والشريك ولشريكهما ثلثها لان حق المخرجين لما سقط في القصاص سقط حق
شريكهما وتبقى ثلث الدية والثالث بقوله وان صدقتهما القاتل وحده الى كذبهما الشريك
فلكل منهما ثلثها لانه لما صدقتهما اقر لهما بثلثي الدية فلم يرد وتبقى بطلان حق الشريك فلم
يصدق فيقتول مالا وغرم القاتل الدية اثنان والرابع بقوله وان صدقتهما الى المخرجين والشريك
فقط الى كذبهما القاتل فله الشريك ثلثها الا يغرم القاتل ثلث الدية وهو نصيب الشريك
ويصرف الباقي للمخرجين لانه زعم الشريك انه عفى لتصديق المخرجين فدل ذلك على القاتل ولهما على
القاتل ثلث الدية وما في يده وهو ثلث الدية مال القاتل وهو من جنس حقهما فيصرف اليهما
والقيس ان لا يلزمه شيء لانها ادعى المال على القاتل والقاتل ينكر فلم يثبت وما اقر القاتل
لشريكه قد بطل بتكذيبه وجه الاستحسان القاتل بتكذيبه المخرجين قد اقر للمشهد عليه

في عدم تحريمه وانتقال المال وسقط
 حقهما في المال ايضا لما ذكر في حق
 حصة شريكهما مع

ثبت الدية لوعبة ان التعاص سقط باختيارها بالعفو كما بدأ العفو منها والمقر لها
كذب حقيقة بل اضاف الوجوب الي غيره وفي مثل لا يؤخذ الاقرار كمن قال لعنان على
فقال المقر ليس لي ولكن لعنان فان المال للمقر الثاني كذا انا اختلفت شاهد القتل
في رمانة او مكانه او آلتيه بان قال احدهما قتل بعضا والاخر قال قتل بالسيف او قال
شاهد قتل بعضا وقال الآخر جهلت انه قتل لغت الشهادتهما لان القتل يختلف
باختلاف الزمان والمكان والآلة ويختلف احكامهما والمطلق يقاير المقيّد فكان على كل
قتل شهادة فرد فثبتت شهادة بقتل ولا جهلت آلتيه وجب الدية والقياس ان لا يجب
ان لا يجب شيء لان القتل يختلف باختلاف الآلة فجهل المشهود به وجه الاتقان انهم شهدوا
بقتل مطلق والمطلق ليس بمحمل ليمتنع العمل به قبل البيان فيجب اقل موجب قتل وهو
الدية ويجب في مال لان الاصل في الفصل العمد فلا يلزم العاقلة لما مر مرارا اقر كل من
رجلين بقتل ربه وقال الولي قتلناه قتلناهما لان كلا منهما اقر بانفاده بكل القتل
بالتعاص عليه والمقر له صدقته وجوب القتل عليه ايضا ككذب في انفراد به بالقتل
وتكذيب المقر المبرر في بعض ما اقر به لا يبطل اقراره في الباقي لان ذلك يوجب تضيعة
وفسق المقر لا يمتنع صحة اقراره ولو كان مكان الاقرار شهادة لغت اي شهادة بقتل زيد
علا واخران بقتل بكر اياه لغت الشهادتان لان تكذيب المشهود له الشاهد في بعض
ما شهد به يبطل شهادته لان التكذيب تضييق ايشايد يوجب رد شهادته شهد اعلى رجل
بقتل خطاء وحكم بالدية فجاء المشهود بقتل جانيه العاقلة الولي لانه قضى الدية بغير
حق او الشهود لان المال تلف بشهادتهم ورجعوا الى الشهود عليه اي على الولي لانهم ملكوا
المضرون وهو ما في يد الولي كالتعاص ^{بغالب} الغاصب والعمد كخطاء الا في الرجوع اي ان كان
الشهادة على العمد فقتل به ثم جاء جانيه بغير النورثة بين تضييع الولي الدية والشهود فان
ضمنوا الشهود لم يرجعوا على الولي عند اي حنيفة رجح لانهم اوجبوا هذا للولي ما ليس
بمال وهو التعاص فلا وجه لان يرجعوا بمال اذ لا مماثلة بينهما وعند ما يرجعون
على الولي كما في الخطاء ولو شهد اعلى اقر امه اي اقرار القاتل بالخطاء او العمد ثم جاء جانيه

ط القاتل صح

كالغاصب

جاء بضمنا اذ لم يظهر كذبهما في شهادتهما او شهد اعلى شهادة غيرهما في الخطاء وقضى بالدية
على العاقلة ثم جاء جانيه بضمنا ايضا اذ لم يظهر كذبهما في شهادتهما لان المشهود به شهادة
الاصول على القتل لانفس القتل ضمن الولي الدية في الصور بين العاقلة او ظهر انه اخذ
منهم بغير حق ثم فزع عن مسائل الشهادة في القتل شرع في مسائل اعتبار حالة القتل فقال
العبرة بحالة الولي لا الوصول اعلم ان الاصل ان العبرة لو ثبت الرمي في حق الضمان
والجمل لان الضمان انما يجب بالجناية وانما يغير الشخص جانيه بفعل يدخل تحت اختياره
وهو الولي لا الوصول فيجب الدية على من رمى سحاما رتد المرحم اليه فوصل السهم اليه
فمات فعلى الواو الدية لورثة المرحم عند اي حنيفة رجح وقال لا شيء على الراي لان التلف
حصل في حمل غير معصوم واختلف غير المعصوم بدرو له ان المرحم اليه وقت الولي هو
معصوم والعبرة به ويجب القيمة لسيده عدي رمى اليه بصفيحة المجهول اصاب رما اليه
فانصت فوصل السهم اليه فمات لانه وقت الولي ملوك وقال محمد يجب عليه فضل ما بين
قيمة رما اليه بغير رمي ويجب الجراح على محرم رمى صيدا فحمل الى فخرج من الاحرام فوصل
السهم لانه وقت الولي محرم لانما خلال رماه كاحرم فوصل لانه وقت الولي غير محرم
ولا يضمن من رمى مقبلا عليه برجم فزجج مشاهد فوصل لانه وقت الولي مباح الدم لا
كتاب الديات جمع دية مصدر وروي القاتل المقتول اذا اعطى ولية المال الذي بدل
النفس ثم قيل لذلك المال دية تسمية بالمصدر وروى ما يحد وفيه كاذبة كذا في المغرب
والارشاحم للواجب على ما دون النفس الدية الف دينار من الذهب وعشرة آلاف درهم
من الفضة ومائة من الابل فقط يعني ان الدية عند اي حنيفة لا يكون الا من هذا الاموال الثلاثة
وقال لا يؤمن النعم الشاة ومن الحلل ما شاة فكل حية ثوبان وهذه الابل في شبه العمد
ارباع بين الارباع بقوله من بنت مخاض حسن وعشرون ومن بنت لبون حسن وعشرون
ومن حقة حسن وعشرون ومن جذعة حسن وعشرون وهي الدية المعظمة قتل في غايه
البيان عن شرح القندوري ان تغليظ الدية روى عن عمر وعلي وابن مسعود وزيد وابي
مولى الاشعرى والمغيرة بن شعبه رضي الله عنهم وان اختلفوا في كيفية التغليظ فغداي حنيفة

منها ومن البقر ما شاة بقره

واني يوسف ما ذكرها وعند محمد والثاني ثلثون حقة وثلثون جذعة واربعون
 شية كلها خلقت في بطونها اولادها وفي الخطاء عطف على تشبيه العدال الابل في الخطا
 احاسل منها الا من المذكورات الاربع ومن ابن مخاض عشرون بنت مخاض وعشرون
 بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون ابن مخاض وهذا قول ابن مسعود
 رضي الله عنه فاخذنا بذلك وكنا نراها ما ذكر في النص وهو عن مؤمن وان عجز عنه صام
 شهرين ولا ولا يفتح الا طعام اذ لم يرد به نص والمعادير يترقب خوف بالتوقين و
 والجنتين اذ لم يعرف جودته ولا سلامته ويصح رضيع احد ابويه سلم لانه سلم بتعاو
 الظاهر سلامة اطرافه ودية المرأة نصف دية الرجل في النفس وما دونها وقدره
 هذا اللفظ موقوف على علي رضي الله عنه ومن فوعا الي النبي صلى الله عليه وسلم والذي
 فيها الدية كالمسلم لقوله صلى الله عليه وسلم دية كل ذي عهد في عهده الف دينار وبه قضى
 ابو بكر وعمر رضي الله عنهما وفي النفس هو وما عطف عليه خبر لقوله الآتي دية والمارن
 والسان ان منع النطق او اداء اكثر الحروف والذكر والحشة والعقل والسمع
 والبصر والشم والذوق واللحم ان خلقت ولم يمت وشعر الواس ايضا ان خلق
 ولم يمت دية اعلم ان الجاني ان قوت في الاطراف جنس منفعة على الكمال اذ زال ما
 نقص في الادنى من كمال الجبال يجب عليه كل الدية لانلافه النفس من وجه وهو حق
 بالاتلاف من كل وجه فخطا لا ادى اصل قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية
 كلها في اللسان والاذن وقد قضى عمر رضي الله عنه لرجل على رجل باربوع ديات بضرته
 واحدة وقعت على راسه ذهب بها عقل وسمع وبصره وكلامه كذا كل ما في البدن
 انسان كالحاجبين والعينين واليدين والرجلين والشفقين والاذنين والاشقين
 وتديري المرأة فان الواجب في كل اثنين منها دية كاملة وفي احداهما نصفها كذا روي في
 حديث سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف
 الدية وفيما كتب النبي عليه السلام لعروب بن حرم رضي الله عنه وفي العينين الدية وفي احدهما
 نصف الدية ولان في تقويت الاثنين منها تقويت جنس المنفعة او كما انها يجب كمال

في الدية ما ذكرها وعند محمد

في الدية ما ذكرها وعند محمد

في الدية ما ذكرها وعند محمد

كمال الدية وفي تقويت احدهما تقويت النصف فيجب نصف الدية وكذا اشعار العين
 حيث يجب في كلها دية كاملة وفي الاثنين منها نصفها وفي احداهما اي احد الاشعار ربعها
 الاربع الدية لما ذكر وفي كل اصبع يدا ورجل عشرة لقوله صلى الله عليه وسلم في كل اصبع
 عشر من الابل وما فيها من مفاصل ثلثة في احد ثلث دية اصبع لانه ثلثها ومصرها اي نصف
 دية لوجها معصان كالاهام لانه نصفها وهو نظير انقام دية اليد على الاصابع كما قيل
 سن يعني يجب في كل سن نصف عشر الدية وهو خمس من الابل لقوله صلى الله عليه وسلم في
 حديث ابي موسى الاشعري رضي الله عنه وفي كل سن خمس من الابل ومن الدراهم خمسمائة
 درهم فان قيل لو قلنا بذلك يرد على دية واحدة اذا اختلف كل الانسان لانها في
 الغالب اثنان وثلثون سنا وفي اختلف كلها اختلف النفس من وجه لتقويت جنس
 المنفعة لانها تعبر كالحكمة معنى وحكم الاتلاف من وجه لا يجوز ان يرد على الاتلاف من كل
 وجه قلنا هذا ثابت بخلاف القيس بالنص فلا يرد السؤال كذا في غايه البيان واذا ثبت
 هذا بخلاف القيس كان غير معقول المعنى فلا يجب ان يذكر له وجه معقول وان ارد ذلك
 بطريق التبرع فالوجه ما ذكر صدر الشريعة ان عدد الاسنان وان كان اثنين وثلثين
 فالاربعة الاخيرة وهي اسنان الحكم قد لا تثبت لبعض الناس وقد ثبت لبعضهم بعضها
 والبعض كلها فالعدد المتوسط للاسنان ثلثون ثم للاسنان منقعتان الزينة والمضغ
 فاذا سقط سن بطل منفعته بالكليته ونصف منفعته السن التي يقابلها وهو المضغ
 وان كان النصف الآخر وهو الزينة باقيا واذا كان النصف المتوسط ثلثين فثلاثة
 السن الواحدة ثلث العشر ونصف المنفعة سبعم العشر ومجموعها نصف العشر وفي عضو
 زال ثقله بضر دية كيد سلت وعين عميت وصلب انقطع سلة لان وجوب الدية
 يتعلق بتقويت جنس المنفعة ولا عبرة للصورة بلا منفعة الا اذا تجردت عن المنفعة عند
 عند الاتلاف فيجب فيه حكومة عدل ان لم يكن فيه جمال كاليد الشلاء او ارشه كاملا
 ان كان ذلك كالاذن الشاحصة ذكره الزيلعي **فصل** لا فودع الشيء الا في الموضحة مما
 وهي التي توضح العظم الى تبينه لا مكان اعتبار المساواة فيها بان يشترط غورها بالمبار

كذا في رواية

في الدية ما ذكرها وعند محمد

ثم نجد حديدية بقدر ذلك فيقطع بها مقدار ما قطع وفي ظاهر الرواية يجب التقصاها فيما
 دونها ايضا ذكره بحمد الاصل وهو الاصح لا مكان لاعتبار الما واه فيه ايضا ذكره في
 الموضحة ذكره الزيلعي وفيها خطأ نصف عشر الدية وفيها تسعة عشر في انفس العظم
 في المنقلب عشر ونصف عشر في انفس العظم بعد الكسر والامة وهي التي فصل اليام
 الدماغ وهي جلدة رقيقة تجتمع الدماغ وبعد الامة شجة تسمى الدامغة بالعين الجعنة
 وهي التي فصل اليام الدماغ لم يذكر هنا لان النفس لا تبقى بعد عاده فتكون قتلا لان
 الشجاج والكلاب فيها او الجائفة وهي التي فصل اليام الجوف ثلثها كل ذلك ثبت بالحدوث
 وفي جائفة نذرت ايا جانب الآخر ثلثا لان ابا بكر رضي الله عنه هكذا حكم ولاها جائفتان
 وفي الجائفة هو وما عطف عليه خبر لقول الآتي حكومة عدل وهي بالجاء المهملة التي يخرج
 الجلاء الحذنة ولا يخرج الدم والامة بالعين المهملة وهي التي تظاير الدم ولا تشبه
 في موضع الجراحة كالمع في العين والامة وهي التي تسيل الدم والباصعة وهي
 التي تبضع الجلد الى تقطعه والملاحمة وهي التي تأخذ في اللحم وتقطعه والسمي في الجلد
 التي فصل اليام جلدة رقيقة بين اللحم والعظم الوتر تسمى سمي فاحكومة عدل اذ ليس فيها
 ارش مقدار شرعا ولا يمكن اهدار ما يجب فيها حكومة عدل وهو ما ثور عن ابراهيم
 النخعي وعمر بن عبد العزيز فيمن الحكومة بقوله فيقوم عبدا بلاء هذا الاثر ثم يقدّر
 التفاوت بين العتبان من الدية هو الحكومة فيفرض ان هذا الحر عبد وقيمته بلاء هذا الاثر
 الف درهم ومعه تسعة فالتفاوت بينهما مائة درهم وهو عشرة الف فيؤخذ هذا التفاوت
 من الدية ويؤخذ من الف درهم فمئة الف درهم فهو حكومة العدل وبه يعني احرار
 عما ذكر الكرخي انه ينظر مقدار هذه الشجة من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية
 وقال شيخ الاسلام قول الكرخي اصح لان عليا رضي الله عنه بهذا الطريق اعتبره فحين قطع
 طرف اسنانه ذكره الزيلعي وفي اصابع يد بلاك وفيها نصف الدية يعني ان الاثر لا يزيد
 بسبب الكف لانه تابع بل الواجب في كل اصبع عشر من الابل فيكون في الحنة خسون
 ضرورة وهو نصف الدية ومع نصف الساعد نصف دية الاصابع والحكومة لنصف

وهي التي تبضع الجلد الى تقطعه والملاحمة وهي التي تأخذ في اللحم وتقطعه والسمي في الجلد
 في موضع الجراحة كالمع في العين والامة وهي التي تسيل الدم والباصعة وهي
 التي تبضع الجلد الى تقطعه والملاحمة وهي التي تأخذ في اللحم وتقطعه والسمي في الجلد
 في موضع الجراحة كالمع في العين والامة وهي التي تسيل الدم والباصعة وهي

لنصف الساعد وفي كفتها اصبع عشر الا اصبع وان كان اصبعان فحسب بالاصبعين
 ولا في الكف ثمانية اصبع رابطة هو وما عطف عليه خبر لقول الآتي الحكومة وعين
 صبي وذكره ولان لم يعلم صحة اي صحة كل من النذرة بما دل على نظارة العين وحركة
 ذكره في الذكر وكلاهما في اللسان الحكومة وان علمت اي صحة فالدية فان حكم بعد ذلك حكم
 البالغ في العمد والخطا ودخل ارش موطئة او قطعت عقل او شعر راسه في الدية يعني اذا جرح
 رجلا موطئة فذهب عقله او شعر راسه ولم يثبت دخل ارش الموضحة في الدية لان فوات
 العقل يبطل منفعة جميع الاعضاء اذ لا يشفع بدونه فصار كما اذا اوضح فمات وارش
 الموضحة يجب بفوات جزء من الشرحة لو ثبت الشر سقط ارشها والدية وجبت لفوات
 الشر وقد تعلقها جميعا بسبب واحد وهو فوات الشر فدخل الجزء في الكل كمن قطع
 اصبع رجل فثقت به يد بخلاف اذ مات بالسمع والبصر والنطق او لو شج موطئة
 فذهب احد هذه الاشياء لا يدخل ارش الموضحة في ارش الواحد منها لان كل منها جائزة
 فيما دون النفس والمنفعة مختصة به فاشبه الاعضاء المختلفة بخلاف العقل لان منفعة
 عابدة ايا جميع الاعضاء كما في طريق معرفة ذهاب السمع ان يترك المجنى عليه حتى
 يعمل ثم ينادي ان احب او الفقه علم انه لم يذهب كذا في الفتاوى الصغرى وطريق
 معرفة ذهاب البصر ان يركب اهل البصرة فان قالوا يذاهب وجب الدية وان قالوا لا
 لا تدرك اجرة الدعوى والانكار بان يقول المجنى عليه للجاني اذهب بعري فاذا انكر يطلب
 المدعي بالينة فاذا جرح فيكون القول للصارب مع بينة على البينات دون العلم الى الجلف
 بان هذه الجناية لم تصدق رعيته فان نكل حكم ذكره في الصغرى ايضا لا فودد اذ مات بسببه
 بل دية الموضحة والعينين يعني شج رجلا موطئة فذهب عينا فلا قصاص فيه بل الدية فيها
 لان سراية العقل مع ابتداء الفعل كشي واحد فان السراية لا تنفصل عن الجناية وقد
 اتحد المحل من وجه بواسطة اتصال احدهما بالآخر واذا لم يكن آخر الفعل موجبا للقتل
 لا يكون اوله موجبا له بالنظر الى الابدان ان كان عمدا فبالاثر في الاثرها خطأ فصار خطأ
 من وجه دون وجه فلا يكون موجبا للقتل للشبهة ولا يقطع اصبع شل جارة لانه ايضا

وهي التي تبضع الجلد الى تقطعه والملاحمة وهي التي تأخذ في اللحم وتقطعه والسمي في الجلد
 في موضع الجراحة كالمع في العين والامة وهي التي تسيل الدم والباصعة وهي
 التي تبضع الجلد الى تقطعه والملاحمة وهي التي تأخذ في اللحم وتقطعه والسمي في الجلد
 في موضع الجراحة كالمع في العين والامة وهي التي تسيل الدم والباصعة وهي

وفي حين الامة نصف غيرة في الذكر وعشر غيرة في الانثى لان القيمة في الامة كالدية في
 الحرة ولا يلزم منه كون الواجب في الانثى اكثر من الواجب في الذكر فيما اذا كان قيمة الحرة
 اكثر من قيمة العلام لانه نادر والغالب ان قيمته تزيد على قيمتها بكثير حتى ان قوتها جارية
 بالث درهم بقوم علام مثلها في الصفات المردية بالث درهم فلا يلزم الاكثرية هذا اذا
 كان الجاني من غير مولاه من غير المهر واما اذا كان من احداهما ففيه الغرة المذكورة
 في حين الحرة ذكر ان الانثى لانه حركه الرطب فان ضربت فاعق سيدة وقوع في عبادة
 الوفاية سيدة كانت سره من النسخ لان الضمير للمحل وهو مؤخر مطلقا حملها فالقيمة مات
 وجب قيمته حيا لادبته لان قتل بالضرر السابق وهو كان التوق وقد مر ان العترة كالماله
 التي لا الوصول ويلزم منه كون القيمة للمولى لا موروثه وما استبان بضمه كالتام
 الى الجنين الذي استبان بعض خلقه بمنزلة الجنين التام فيما ذكر من الاحكام لاطلاق
 ما روي ان امرأة استعطت ميتا بدوا او فعلت كضربها بطنها مثلا ففيه الغرة يجب على
 عاقلتها في سنة واحدة الا ان يكون بان الزوج في لا يلزم شي ولو امرت امرأة فقتله
 ففعلت لا تضمن المأثورة كذا في الخلاصة **باب ما يحدث في الطريق وغيره احد في**
طريق العامة كسيفا وهو السراج او ميوا با وهو بحري الماء او جرح ضنا وهو بحري ما
يركب في الحائط وقبل خذع يخرج من الحائط ليس عليه اودا ناجاز احدا ان لم يضرهم
ولكل من المارة يفتيه لان كلامهم صاحب حق بالمرور يفسد وبدواة فكل من حق النقص
كما في الملك المشرك وفي طريقه الحائط بان يكون غير نافذ لا لا يجوز احداث شي منها
بلا اذن الشرط وان لم يضر لانه كالمالك الحائط بهم وضمن دية من مات بسقوطها عليه
لانه صار بها الموت كما لو وضع حجر او حفر بين الطريق او في غير ملكه فقتل به نفس من
قيمة بهيمة تلت بواحدة من المذكورات ان لم ياذن به الامام فان الضمان في جميع ما
ذكر باحداث شي في طريق العامة انما يكون اذا لم ياذن به الامام لان اذن او مات في
بئر طريق جوعا او غما بضم الغين الكرية والمراد بهما اختناق من هو في البئر وغنا في
يوسف ان مات غما يجب الضمان لان الغم بسبب الوقوع في حرج او وضعه آخر ففقطبت
 او هلا

في طريق العامة كسيفا وهو السراج او ميوا با وهو بحري الماء او جرح ضنا وهو بحري ما
 يركب في الحائط وقبل خذع يخرج من الحائط ليس عليه اودا ناجاز احدا ان لم يضرهم
 ولكل من المارة يفتيه لان كلامهم صاحب حق بالمرور يفسد وبدواة فكل من حق النقص

ففقطبت رجل من الخبي لان فعل الاول افسح بفعل فالضمان عليه كمن حمل على نفسه
 او ظهر شيئا الطريق فسقط شيء من على آخر فقتل به فانه يضمن او اذ حل حصارا او قنطرة
 او حصاة في سجد غيره فسقط شيء منها فقتل به انسان ضمن قنطرة سجد غيره لانه ان كان
 سجد حية لم يضمن لان التدبير فيما يتعلق بالمسجد لا يبرأ كمن نصب الامام واختيار
 المولى وخوذه وكان فعلهم مباحا مطلقا بغير مقيد بشرط السلامة وفعل غيرهم تعديا
 او مباحا مقيدا بشرط السلامة او جلد في سجد سوا كان سجد حية او سجد غيره
 حال كونه غير متصل ففقطبت به احد بان سقط عليه اعم فقتل يضمن قيد بكونه غير متصل
 لانه لو كان مصليا سوا صلى الفرض او النفل لم يضمن لان المسجد انما يضمن للصلوة وان لم يكن
 مصليا سوا جلد لقراءة القرآن او للتعليم او للتعليم او للصلوة او انما فيه اثنان الصلوة
 ضمن الا لا يضمن من سقط منه رداء **باب ما يحدث في الطريق** لانه
 ان كان حاملا لم يسقط على انسان ففقطبت به او سقط فقتل به انسان ضمن والفرق
 ان حامل الشيء بقصد حفظه فلا حرج في التقيد بوصف السلامة بخلاف الايسر فلو
 فلو قيد بما ذكر لزوم الحرج فحمل مباحا مطلقا وضمن ذو حائط مال اي طريق العامة
 وطلب مقصده شتم او دمي رجل وامرأة او مكاتب لان الناس في المروية الطريق شركا
 وطريق الطلب يقول ان تقدمت الي هذا الرجل لهدم حائطه وهذا القدر يكفي ولا حاجة
 الى الاشهاد وذكره في الكتب ليتمكن من الاثبات عند الانكار بمن متعلق بطلب يملكه ان النقص
 كالواحد للمحيط فانه يملكه بقله انك الوهن وارجاع المهر من ايده واب الطفل و
 الوصي فان لها ولاية التصرف في مال الصبي والمكاتب لانه مالك يد اولاية النقص له و
 العبد التاجر وتو مد يوتا لان ولاية النقص له ثم ماتت بالسقوط ان كان مالا فله ورفقه
 وان كان نفسا فعلى عاقله المولى لو كان له عاقله لان الاشهاد من وجه على المولى وضمان
 المال البقي بالعبد وضمان النفس بالمولى فلم يضمن من يملكه مدة يمكن ان يفتيه فيها الى
 في تلك المدة مالا منقول ضمن وعاقلة عطف على ضمير من وجاز للفصل نفسا منقول
 ضمن المقدر تلقا الى المال والنفس به ان يملك الحائط لا ان لا يضمن من اشهد عليه فباع داره

هو سجد وقيل عطف على فاعل من

وقبض المشتري أو لا كذا في الكلام ويستثنى الهدية لفظاً أو لا فسطح الحائط بعد البيع فتلف
به مال أو نفس وإنما لم يضمن لأن الجناية بترك الدم مع تمكنه وقد زال بالبيع بخلاف اشترى
الجناح لأنه كان جانباً بالوضع ولم ينسج بالبيع ولا ضمان على المشتري إذ لم يشهد عليه إلا
أن يشهد عليه بعد شرائه في ضمن تركه التفرغ مع تمكنه بعد الطلب أو طلب ممن يملكه فتضمنه
اللا يضمن من لا يملك فتضمنه وأن طلب منه كالمهرين والمساخر والمودع والسكن لعدم
قدرتهم على التعرف مال الحائط إلى دار رجل فله الطلب لأن الكف لا يصح تأجيل وإبراء
منها إلى من الجناية لأن مال إلى الطريق فاحمل القاضي أو الطالب لأنه حق العامة فلا يجوز
لها الإبطال وإن بني ما يلا بداء ضمن بلا طلب كما في اشترى الجناح وهو أخرج الجذوع من
الجدار إلى الطريق والبناء عليه وكجوه كالكنيف مثلاً حايط بحجة طلب فتضمنه من أحل
فقط على رجل فغضب به ضمن عاقلة ال عاقلة المطلوب منه حمس الدية لأن الطلب
صح في الحين فيكون متعدياً فإن قيل الواحد من الشركا لا يقدر أن يهدم شيئاً من الحايط
فكيف يصح الطلب منه قلنا إن لم يمكن يهدم فصبه يمكن من إصلاحه بوجه وهو
الرافعة إلى الأحكام وبه يحصل الفرض فإذا تركه ضمن العاقلة كما ضمنوا إلى العاقلة فليتها
أن حفر أحد ثلثة ديارهم بيرة أو بني حايطاً فغضب به إنسان لأن الحافر والثاني في الثلثة
متعدياً **باب جناية البرية والجناية عليها** الأصل أن المروءة طريق المسلمين مباح بشرط
السلامة لأنه يتصرف في حقه من وجه وفي حق غيره من وجه ككونه مشتركاً بين كل الناس فقلنا
بالإباحة بشرط السلامة لعدم النظر من الجانبين فيما يمكن الاعتراض عنه لا فيما لا يمكن لأن
تقييدها مطلقاً يؤدي إلى إبطال المنع من التصرف وسد باب وهو مفتوح إذا تقرر هذا
ففتقول ضمن الراكب في طريق العامة ما وطئت دابته وما أصابته بيده أو رجلها أو رأسها
أو كدمت أو عشت بمقتضى سننهما أو جطت أو ضربت بيده أو صدمت أو ضربت
بغيرها شيئاً يقال اصطدم الفارسان إذا ضرب أحدهما الآخر بنفسه فإن الاعتراض عن هذه
الاشياء يمكن لأنها ليست من ضرورات السير فبقية بشرط السلامة عنها فلو حدثت هذه
الاشياء في السير لم يمكن يملكه لم يضمن لأنه غير متعدي إلا إلى الوطني وهو ركبها لأن الإبطاء مباشرة

مباشرة لأنه قتل يقتل حتى يحرم الميراث ويلزم الكفارة وغيره بسبب وفيه بشرط التقاضي
فصار كحجر البيعة مكره في المباشرة لا بشرط وتوحدت في البيعة ملك بغيره فلو كان سيره
بأذنه إلى باذن الغير كان ذلك الملك كملكه والسير فيه كالسير في ملكه حيث لا ضمان عليه ولا
إلزام لم يكن بأذنه ضمن ما تلف مطلقاً لأنه متعدي لما فتح عطف على قوله ما وطئت
دابته فتح الدابة بالحيا، الماهل ضربها بحافر ما إلى لا يضمن ما فتحت رجلها أو ذنبها
سائرة إذا لم تكن الاعتراض عنها مع تبرأته ولو وقعها في الطريق ضمن لأن المكان الاعتراض
عن الإيقاف وإن لم يكن عن النخبة فصار متعدياً بالإيقاف أو حطبت جوف ثوب أو بات
في الطريق سائرة فإنه لا يضمن أيضاً لأنه من امتناع الاعتراض أو وقعها في مكان بعض
الدواب لا يضمن ذلك إلا بعد الوقوف ولو وقعها لغيره ضمن لأنه متعدي بالإيقاف إلا
أن يكون الإيقاف في موضع أذن من قبل الإمام بإيقافها فيه في لا يضمن لعدم التقدي
وإن أصابت يدها أو رجلها حصاة أو نواة أو أثارت غباراً أو حجر أصغر من قبضة يدها
وأفسد ثوباً لا يضمن لتعدى الاعتراض وبالكسيرة يضمن لأن الاعتراض ضمن السابق للديانة
والقائد لها ما أصابت يدها أو رجلها إلى كل صورة يضمن فيها الراكب يضمن فيها السابق
والقائد لأنها مسبان كالراكب في غير الإبطاء فيجب فيها الضمان بالتعدي كالراكب
وهذا الحكم مطرد وشعكس في الصحيح وذكر القدوري أن السابق يضمن النخبة بالرجل
لأنه يركب أي عنبه فيمكن الاعتراض عنها مع السير وعنايته بغير الراكب والقائد فلا يمكنها
الاعتراض عنها وعليها بعض المشايخ أكثرهم على الأول وعليه الراكب الكفارة لأنه
مباشرة وهي حكم المباشرة ولا يثبت أن كان المقتول مورثه لذلك أيضاً بخلافها إلى السابق
والقائد حيث لا كفارة عليهما ويزان لأنها مسبان والكفارة وحرمان الأرض ليسا
من أحكام التسيب ضمن عاقلة كل حمار أو راجل ذكر الراجل في الميسر وغيره دية الإ
أن اصطدم ما وقد مر معنى الاصطدام وما لا يكون من العجم حتى لو كانا منهم وجب الدية
في مالهم كما مر مراراً وكان إلى الاصطدام خطأ لأن موت كل منهما مضاف إلى فعل صاحبه
لأن فعله في نفسه مباح وهو المشي في الطريق فلا يعقل في حق الضمان بالنسبة إلى نفسه

لانه ما كان مطلقا في حق نفسه ولو اعتبر لوجب نصف الدية فيها اذا وقع في يده قايعة الطريق
 اذ لو لا مشيئة وتعلق في نفسه لما يهوى في اليأس وفصل صاحبه وان كان مباحا لكنه مفيد
 بشرط السلامة في حق غيره فيكون سببا للضمان عند وجود التلف به وفيه خلاف زفر
 واذا فوجر ولو كان الاصل طدام عدا قصصها الى الواجب نصف الدية اتفاقا لان كلا
 منهما مات بفعل وفعل الآخر فيعتبر نصف الدية ويهدر النصف كما اذا جرح كل منهما
 نفسه وصاحبه ولم يذكر في الهداية والكلا في صورة العدم يحايل ضمن دليل الخصم ولهذا
 قال في الكفاية الى تجب نصف الدية في العمد على عاقلة كل واحد في الخطاء تجب الدية الكا
 على ما ذكر في الكتب خلافا لانه ذكر الخطاء في وضع السئلة والعمد في بيان قول الخصم ولو كان
 المصطدمان عبد بن عبد ردهما لان الجناية تعلقت برقبتهما دفعا وفدا وقد فأت لا يابا
 خلف ولو كان احدهما حرا والآخر عبدا فعلى عاقلة الحرة المقتول قيمة العبدية الخطاء
 في اخذ ثار ورثة الحرة المقتول اذ على اصل ابي حنيفة ومير ردهما يجب القيمة على العاقلة لانه
 ضمان الادنى عندهما فقد خلف العبد الجاني بدلا لهذا القدر في اخذه ورثة الحرة المقتول
 ويبطل ما زاد عليه لعدم الخلف وتضمنها في العمد الى يجب على عاقلة الحرة نصف قيمة
 العبد لان المضمون في العبد النصف وهذا القدر يأخذه ولي المقتول وماله العبد في
 رقبته وهو نصف دية الحرة بسقط الا قدر ما خلف من البذل وهو نصف القيمة و
 ضمنها الى الدية عاقلة سابق دابة وقع بعض اديها كالسرج والعمامة ونحوهما على رجل
 فمات لانه مما يمكن الخرز عنه اذ سقوطه اتا لعدم شدة او لعدم احكامه وضمن ايضا
 عاقلة قايمة قطار وطير بغير منه رجلا فمات لان القايمة عليه حفظ القطار كالسابق و
 قد امكنه الخرز عنه فصار متعديا بالتصغير فيه الا ان ضمان النفس على العاقلة وضمان
 المال في ماله كذا في الكا ولو معه امة مع القايمة سابق في جانب الابل فمات ضمانا لم
 يكن لها عاقلة وان كانت ضمن عاقلة لان قايمة الواحد قايمة للكل وكذا سابقه لانصال
 الائمة واما اذا لم يكن في جانب الابل بل توسطها اذ دخل بين الابل وواحد من امة واحد
 منها ضمن وحده ما عطب بما هو خلفه ويضمنان ما عطب بما بين يديه لان القايمة لا يتقود

لا يتقود ما خلف السابق لانقطاع الزمام والسابق بسوق ما كان امانة قتل
 بغير ربط على قطار يبر بلا علم قايمة متعلق بربط رجلا معمول قتل ضمن عاقلة
 القايمة لانه لا ية قايمة للكل فيكون قايمة لذلك البعير والقود سبب لوجوب الضمان
 ومع تحقيق سبب الضمان منه لا يسقط الزمان جهلا ورجوعا الى العاقلة بها الى بالدية
 على عاقلة الرباط لان الرباط هو الذي اوقعه في هذا الضمان حيث وبطة بالقطار
 وهو متعدي مناصح فصار في التقدير هو الجاني فلو ربط والقطار واقف ضمنها الى الدية
 عاقلة القايمة بلا رجوع لانه قايمة بغير غيره بلا اذنه لا ضرحا ولا دالة ولا رجوعون
 بالحقهم على احد غاية الا انه لا يتعدى بالربط والابقاف على الطريق لكنه زال بالقود
 فصار كما لو وضع حجر او حوله غيره كذا اذا علم القايمة بالربط لا يرجعون على قلة الرباط
 بما حكمهم من الضمان لان القايمة رضى به والتلف قد انصل بفعل فلا يرجع به اربط
 كلبا او طيرا وساقه الى شئ خلفه معه وان لم يمش خلفه فادام في قوره فهو سابق له
 في الحكم فليكن بالسوق وان تراجى انقطع السوق ذكره الزيلعي فاصابه في قوره ضمن في
 الكلب ما التفتد لانه محمول عليه من جهة فاضيف فعل اليه كالكرة يضاف فعله اليه
 الكرة فيما يصلح له لانه لا يضمن في الطير الى البازي والفرق ان الكلب يحتمل السوق
 فاجبة سوقه والطير لا يحتمل فصار وجود السوق وعنده سوا ولا كلب لم يسمع
 لعدم سبب الضمان ولاداية متعلقة باصاب قات او مالا ليل او نهارا لقوله عليه
 الصلوة والسلام جرح العجاء جاز الى يدر ويهي المتعلقة ولان الفعل لم ينفذ
 اليه اذ لم يوجد منه ما يوجب النسبة اليه من الارسال والسوق ونحوهما له كلب يا كل
 عتب الكروم فاشهد عليه فيه فلم يحفظ حتى اكل العنب لم يضمن وانما يضمن اذا اشهد
 عليه فيما يخاف تلف بني آدم كالحايطة الى ايل وتطير الثور وعقر الكلب المقتور قودوز
 فيضمن اذا لم يحفظ ضرب دابة عليها راكبا الى او حياها او طعمها بعمود ونحوه فمات
 او ضرب بيد شخص اخر غير الطاعن او فرت من ضرب او تحم قصديه وقيل
 ضمن هو اكل الضارب او ان حصى لا اراكب لانه المروى عن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما

كذا في الكلب الضارب
 كذا في الكلب الضارب

ولأن الناحي متعد في السبب والركب في فعل غير متعد فيخرج جانبه في التوهم للتعدي
 حتى لو كان موقفاً دابة على الطريق يكون الضمان على الراكب والناحي ضامن لأنه متعد
 في الاتفاق أيضاً وإن نجت الناحي فاهلكية كان دمه يدر لأنه كالجاني على نفسه وإن
 التت الراكب فقتله كانت دية على عاقله الناحي لأنه متعد في سببه ثم الناحي
 إنما يضمن إذا كان الوطن في فور الناحي حتى يكون السوق مضافاً إليه وإذا لم يكن في فور
 فالضمان على الراكب لا يقتطع أثر الناحي في السوق مضافاً إلى الراكب وضمن في فقاء
 على شاة العصاب ما تضمنه لان المقصود منها التمس فلا يغير فيها التمس لان الحسبة
 وضمن في عين بجرأراً وجروءاً أي ابله والحار والفل والعرس ربع القيمة لما روى انه
 صلى الله عليه وسلم قضى في عين الدابة بربع القيمة وهكذا قضى عمر رضي الله عنه لأن أقاله
 العمل بها إنما تمكن بربع العين عينا وعينا المستعمل لها فصارت كاتها ذات اعين
 اربع فيجب الوبع بغوات احد هما **باب جنابة الوفيق والجنابة على** جنة عبد عدا في
 العنكب القود كما مر الا ان يصالح الكيفع الصلح بين الولي والمولى أو يبعث الى
 يقع المقصود الولي ولم يجز الاسترقاق لكونه مباح الدم وبيئت الى القود باقرا الى
 ان العبد لا اقرار المولى لأن هذا الاقرار من العبد لا تراه فيه لكونه عابداً عليه بالضرر
 فيقبل وهو يكره على اصل الحرية باعتبار الادمية فيما يوجب الى الدم فلهذا لا يقبل اقرار
 المولى عليه بحد ولا قصاص وان كان هذا الاقرار يصادف حق المولى لكنه ضمني فلم يجب
 مراعاته وفيما عطف على في امر النفس دونها كدون النفس كالحطاء الى يكون كالتقتل له
 الخطأ في الحكم وبين الحكم بقوله **قيمة سيدة** بها الى بقا بله الجنابة وبملكه وليها الى ولي
 الجنابة او فداء بارشها يعني ان سيدة مختار بين دفع العبد والفداء بالارش لتحلص عبده
 لكن الواجب الاصل هو الدفع في الصحيح وهذا سقط الواجب بموت العبد لغوات محلي
 الواجب بخلاف موت الحر الجاني حيث يجب الارش على عاقلة حاله الى كاشا كل من الدفع
 او الفداء على الحلول اما الدفع فلا يضمن ولا تأجيل في الاعيان واما الفداء فلا بد العيان
 فيكون حكمه وان لم يجز شيئا حتى مات العبد بطل حق الجنابة عليه لغوات محلي حقه كما مر
 اعتبار العبد ارجا والنور

هذا هو الوجه في جنابة الوفيق والجنابة على جنة عبد عدا في العنكب القود كما مر الا ان يصالح الكيفع الصلح بين الولي والمولى أو يبعث الى يقع المقصود الولي ولم يجز الاسترقاق لكونه مباح الدم وبيئت الى القود باقرا الى ان العبد لا اقرار المولى لأن هذا الاقرار من العبد لا تراه فيه لكونه عابداً عليه بالضرر فيقبل وهو يكره على اصل الحرية باعتبار الادمية فيما يوجب الى الدم فلهذا لا يقبل اقرار المولى عليه بحد ولا قصاص وان كان هذا الاقرار يصادف حق المولى لكنه ضمني فلم يجب مراعاته وفيما عطف على في امر النفس دونها كدون النفس كالحطاء الى يكون كالتقتل له الخطأ في الحكم وبين الحكم بقوله قيمة سيدة بها الى بقا بله الجنابة وبملكه وليها الى ولي الجنابة او فداء بارشها يعني ان سيدة مختار بين دفع العبد والفداء بالارش لتحلص عبده لكن الواجب الاصل هو الدفع في الصحيح وهذا سقط الواجب بموت العبد لغوات محلي الواجب بخلاف موت الحر الجاني حيث يجب الارش على عاقلة حاله الى كاشا كل من الدفع او الفداء على الحلول اما الدفع فلا يضمن ولا تأجيل في الاعيان واما الفداء فلا بد العيان فيكون حكمه وان لم يجز شيئا حتى مات العبد بطل حق الجنابة عليه لغوات محلي حقه كما مر اعتبار العبد ارجا والنور

كما مر وان مات بعد اختيار الفداء لم يبرأ، **لحقول الحق من رغبة العبد بالزينة المولى فان فداه**
 فجنبي فهي كالأولى فانه اذا فدى خالص الجاني عن الأولى فصارت كأن لم يكن فيجب بالثانية
 الدفع او الفداء وان جني جانيين دفعه **لها** ولها يقسم به بسببه حصما الى
 قدر ارش الجنابيين او فداء بارشها لان تعلق الأولى برقبته لا يمنع تعلق الثانية بها كما ليدون
 المتلاحقة الا يترك ان ملك المولى لم يمنع تعلق الجنابة بحق الجنابة عليه الاول او ان لا
 يمنع وان كانو جماعة يسمون العبد المدفوع على قدر حصصهم وان فداه جميع اربوهم
 لما ذكر ان تعلق الأولى برقبته لا يمنع تعلق الثانية بها وان وسبه الى المولى العبد الجاني
 او باعة او اعنفه او دبره او استولده الى الجارية الجنابة ولم يعلم بها الى الجنابة
 ضمن الاقل من قيمته ومن الارش وان علم غرم الارش فان المولى قبل هذه التفرقات
 كان مختاراً بين الدفع والفداء، ولما لم يبق محلاً للدفع بلا علم المولى بالجنابة لم يصح
 مختار الارش فقامت القيمة مقام العبد ولا فائدة في التجيز بين الاقل والاكثر فوجب
 الاقل بخلاف ما اذا علم فانه يصير مختار الارش كما لو تعلق عنقه بقتل زيد او رميه
 او شجته فقتل الى قال ان قلت ريداً فانت حر فقتل او قال ان ريت ريداً فانت حر
 فري او قال ان شجيت راسه فانت حر فشج غرم الارش لانه يصير مختاراً للفداء حيث
 اختاره على تقدير وجود الجنابة قطع عبدي حر عدا او دفع اليه بقتله او لا فاعنفه فمات
 فمات منه فالعبد صلح بها فانه اذا اعتق دل على ان قصده بقتل المولى اذ لا صحة له الا ان
 يكون صلحاً عن الجنابة وما يحدث منها وان لم يعنفه بقتله لانه اذا لم يعنفه وركب
 ظهرا ان الواجب ليس اكمال بل القود فكان الدفع باطلاً فيه العبد على سيدة فيعقل
 الولي او يعفو ان تجزى الولي بين القتل والعفو لانه مباح الدم كما مر جنة ما دون مدبول
 خطأ فاعنفه سيدة بلا علم بها غرم لوب الدين الاقل من قيمته ومن دية ولوليتها الى
 غرم لولي الجنابة الاقل منها الى من القيمة ومن الارش فان السيد اذا اعتق المأذون
 المكذوب غرم لوب الدين الاقل من قيمته ومن الدين واذا اعتق العبد الجاني جنابة
 خطأ غرم الاقل من قيمته ومن الارش فكذلك عند الاجتماع لعدم المزام بينهما اذ لو لا الاعتاق

ربيعي

يدفع الجاني ثم يباع للدين ولدت ماء ذنونة مديونة ولد لا يدفع معها جنايتها
ويباع لغيرها لان دينها في ذمتها متعلق بغيرها فيسرى الى الولد والدفع للجناية في ذمة
المولى وانما يلاقبها اثر الفصل الحقيقي وهو الدفع والسرية تكون في الامور الشرعية
الحقيقية عبد لرجل رجم رجل آخر ان مولاه اعتقه فقتل الى العبد المقتق ولبا الى
الزاعم خطأ فلا يملك له الزاعم لانه لما زعم ان مولاه اعتقه فقد اقر انه لا يستحق على المولى
دفع العمد ولا الفداء بالارش وانما يستحق الدية على العاقل لانه في صدق الزاعم
في حق نفسه فيسقط الدفع والفداء ولا يصدق في دعواه الدية عليهم الا بجهة قال
فقلت احارب قبل عتقي خطأ وقال زيد بل بعده صدق الاول لان زيدا يدعي عليه
شيئا لو اقر به لزم عليه الضمان لا على العاقل لانه يدعي عليه القتل الخطأ بعد
العتق فلو اقر به لزم عليه الضمان لان الثابت بالاقراء لا يجمل العاقل قبل فداءه
بقوله قتله قبل عتقي ما قتله بعده حذرا عن لزوم الضمان عليه لا معناه الظاهر
ليتهم لزوم الضمان على المولى بالاقول من قيمته ومن الدين ان لم يعلم بالجناية والدين
ان علم بها مع ان قوله ليس بجهة على المولى وان قال قطعت يدا قبل عتاقها وقات
كان بعده صدقة وكذا اذا اخذه منها الى اعتقه امته ثم قال لها قطعت يدا واخذت
منك هذا المال قبل ما اعتقك وقالت بل بعده فالقول لها لانه اقر بسبب الضمان
ثم ادعى البراءة وهي تنكر فالقول للنكر لا الجماع والعلة يعني اذا قال جامعها قبل الا
عتاق او اخذت الفدية قبل فالقول له لان الظاهر كونها حال الرق امر عبد محجور او
صبيا يقتل رجل فقتل ماله دية على عاقله القاتل لان المباشرة هو الصبي المأمور فيضين
عاقلته ورجعوا على العبد بعد عتقه لانه اوقع الصبي في هذه الورطة لكن قوله
غير معتبر بحق المولى فيضين بعد العتق لا على الصبي الامر لتصور اهليته ولو كان مأمورا
العبد المحجور رجم رجلا فقتل السيد العبد القاتل او فداءه في الخطأ بلا رجوع
حالا لان الامر قول وقول المحجور غير معتبر فلا يواخذ به في الحال بل بعد عتقه لو وال
المانع وهو حق المولى بالاقول من قيمته ومن الفداء لانه مختار في دفع الزيادة لا مضطر

لا مضطر كذا الحكم في العداي دفع السيد القاتل او فداءه ثم رجع على العبد الامر باقتل
من قيمته ومن الفداء ان كان العبد القاتل صغيرا لان عمد الصغير كالحطاء ولو كان كبيرا
اقصص لانه يحرم بين الحر والعبد قتل من عدا من الكل وليان فمعا احد وبي كل
منها دفع نصفه الى الآخرين او فدية بدينه عشرة آلاف درهم لان الرقبة بحكم القود
صارته بينهم لكل واحد ربعه فاذا عفا اثنان بطل حقهما وبقى حق الآخر في النصف فلهذا
قبل له ادفع نصفه واما الفداء فقد كان بعشرين الفا فاذا عفا اثنان بطل حقهما
فبقى حق كل من الباقيين في خمسة آلاف فلهذا فداء بعشرة آلاف ان شاء وان قتل القاتل
احدهما الى احد الحرين خطأ والاخر عدا وعفا احد ولى العمد فدية بدينه ولى الخطأ و
بصمها للاحد ولى العدا الذي لم يعف لان نصف الحق بطل بالعتق في النصف وصار
مالا ويكون خمسة آلاف ولم يبطل شيء من حق ولى الخطأ وكان حقهما في كل الدية عشرة
الاف ودفع الى القاتل اليهم يعني ان سيده كان مختارا بين الفداء والدفع فان دفع اليهم
اثلاثا لثلاثة لولى الخطأ وثلاثة للذي لم يعف من ولى العمد عدا عند ابي حنيفة فيضرب
ولى الخطأ بالكل وغير العاقل بالنصف لان حقه في النصف وحقهما في الكل فصار كل نصف
سهما فصار حق ولى الخطأ في سهمين وحق العاقل في سهم فيقسم بينهما اثلاثا واربعا فمنازعة
عندهما ثلثة اربعة لولى الخطأ وربعه لاحد ولى العدا لان النصف سلم لولى الخطأ بلا
منازعة واستوت منازعة الفريقين في النصف الاخر فينصف فلهذا يقسم اربعا قتل
عبد فمنازعة بينهما وعفا احد فبطل كل لان ما يجب من المال يكون حق المقتول لانه بدل حقه
ولهذا يقضي منه ديونه وينفذ وصاياه ثم الورثة يحلفونه فيه عند الفراغ من حاجته و
المولى لا يستوجب على عبده دينا فلا يخلف الورثة فيه **فصل** دية عبيد او امة قيمته فان
بلغت اى قيمتها دية حر وهي عشرة آلاف درهم او حرة وهي خمسة آلاف درهم تقص من كل منهما
عشرة اى عشرة دراهم اشتعرا بالخطا ط درجة الرقيق عن الحر وتعين العشرة باثر عبد الله
بن عباس رضي الله عنهما ولو كان القيمة اكثر من عشرة آلاف من الدراهم في العبد ومن خمسة آلاف
في الامة وعند ابي يوسف والثاني رحمها الله يجب قيمته بالغة ما بلغت وفي العصبه بعينه

قيمة اي قيمة كل منها بالقيمة ما بلغت فلو غصب عبد قيمته مائة دينار وملك في يده يلزمه تلك
القيمة وما قدر من دية الحر قدر من قيمة العنق لان القيمة في العنق كالدية في الحر لانه بدل الدم في
يده اي اطلاق يد العنق يلزم نصف قيمته كما في دية الحر بالقيمة ما بلغت في الصحيح الا في رواية
عن محمد انه يجب في قطع يد العبد خمسة آلاف بعد قطع يده عمدا فاعتق فمرا فمرا ان ورثه
سيده فقط اي ان كان وارث المقتول سيده فقط اقا عند ابى حنيفة وابي يوسف وعند
محمد في الاصل القود يجب بالموت مستند الي وقت الجرح فان اعتد وقت الجرح فبالبوالة
المكذوب وان اعتد وقت الموت فبغيرها الوارثة بالوالة فمرا لانه سبب الاحتياق تمنع القود كماله
المستحق ولهما ان جهالة السبب لا تغني عن يمين من له الحق والا فلا اي وان لم يكن الوارث
السيد فقط بل له وارث غيره لم يقد بالاتفاق لان المعبر ان كان وقت الجرح فالمستحق
السيد وان كان وقت الموت فذلك الوارث او يورث السيد فمرا لانه المقتول له يمين الحكم قال
المولى لعبد واحد كما هو في حق المولى صارا مسجونين فعتق المولى واحدا للحرية بل ان قال ارث
هذا فمرا لانه المولى وان قتلها رجل وجب دية حر وقيمة عبد والفرق ان البيان انشاء
في حق المولى اظهر في حق المولى ولهذا اذا مات المولى قبل البيان بشيعة العتق بينهما
وبعد الشيعة بقى محلا للبيان فاعتد انشاء في حقهما وبعد الموت لم يبق محلا للبيان فاعتد
اظهارا محضا واحدا محرا يمينين فيجب قيمة عبد ودية حر ولو قتل كلاهما رجل فقيمة
العبدين لاننا لم يمتنع بقتل كل واحد حرا وكل من القاتلين يكره ذلك فعليهما قيمتهما وفي حق
محمدي عبد دفعه سيده واخذ قيمته او اسكر بلا اخذ النقصان يعني اذا افتقر رجل عيني عبد
فان شاء مولاه دفعه اليه واخذ قيمته وان شاء اسكر ولم ياخذ النقصان وقال لا يجوز بين
الادفع والاسكر مع اخذ النقصان لان معنى المالية لما كان معتبرا او فاقا وجب ان يتجوز المولى
على الوجه المذكور كما في سائر الاموال فان من خرق ثوب غيره حرقا فاحشا يتجوز المالك بين
دفعه اليه وقضيه قيمته وبين اسكر الثوب وقضيه النقصان وله ان المالية ان كانت
معتبرة في الفات قال دمية غير مارة فيها وفي الاطراف ايضا ولهذا لو قطع عبد يد عبد فمرا
المولى بالادفع او الفداء ولو كان مالا محضا لوجب ان يباع فيها ثم من احكام الادمية ان لا ينقسم

ان لا ينقسم الضمان على الاجزاء ولا يملك الجثة ومن احكام المالية ان ينقسم وينتلك فمرا
على الشرايين حظه من الحكم **فصل** في مدبر او ام ولد لم يذكر المكاتب اذ علم حكمه فيما سبق من
كن به جناية خطأ لم يجز ولا شيء عليه اي على واحد منهما ولو بعد العتق لان موجب جناية
الخطأ منه على سيده واقراره لا ينفذ عليه وبعد انشائها بالبيعة ضمن مولاه الاقل من الارش
والقيمة لما روي ان ابا حنيفة بعبد الجراح رضي الله قضى لجناية المدبر على مولاه وكان امير
بالشام يحضر من الصحابة رضي فصارا جميعا ولا لانه بالتدبير والاستيلاء صار ما نفاذ دفع
الرقبة عند الجناية ولم يصير به محارا للدية لانه غير عالم بان يجهن فصار كما فعل بعد الجناية بغير
علمها وانما وجب الاقل من قيمته ومن الارش لان الاصل وجوب الدفع بالجناية وقد نذر
الدفع بسبب من المولى فيجب القيمة عليه لمنعه منه ولا منع من المولى في اكثر من القيمة
ولا حق لولي الجناية في اكثر من الارش ولا يثبت الخيارات الاقل والاكثر في متحد الجنس
بخلاف العنق حيث خير بين الدفع والفداء وجسمهما مختلف وان جنى المدبر جنايات لم يلزمه
الاقيمة واحدة بمقابل عين واحدة فيشارك في الجناية الثانية وفي الاولى في قيمة دفعت
اليه اي اية ولي الجناية بقضا ولا يطلب من المولى شيئا لانه مجبور في الدفع ويبيع مولاه
او ولي الاولى لو دفعت اليه بدونه الى بدون القضاء لانه لم يكن مجبورا في الدفع حتى
مدبر خطأ فمرا لم يسقط القيمة عن مولاه لانها يثبت عليه بسبب تدبيره وبالموت لا يسقط
ذلك فكل المدبر مولاه خطأ سعى في قيمته لان التدبير وصية برغبة وقد سلمت له لانه عتق
بموت سيده ولا وصية للقاتل فوجب عليه دية رقبته وقد عجز عنه فعليه ردة بدلها وهي
القيمة ولو قتل عمدا قتل الوارث او استعاه قيمته ثم قتل اما الاول فظاهر واما الثاني
فلما ذكر من ان التدبير وصية اليه اخره غصب عبدا فقطع سيده يده فسر في قيمته او
اقطع وان قطعه سيده في يد غاصبه فسر كغصبه لم يضمن لان الغصب يوجب ضمان ما
غصب ويبرأ الغاصب باسترداد المقتصوب والاستيلاء عليه ففي المسئلة الاولى لما قطع
المولى يده فتقت قيمته بالقطع فوجب على الغاصب قيمتها قطع وفي الثانية لما قطع
المولى يد عبده في يد الغاصب صار مستردا له لا سبيلا يده عليه ويبرأ الغاصب من ضمانه

لوصول ملكه اليه وضمن عبد محجور غصب شركته بيده فان المحجور يواخذ بافعال حتى لو
 ثبت الغصب بالبيعة يباع فيه دون اقراره حتى لو اقر به لا يباع بل يواخذ بعد عتقه حتى
 مدبره عند غاصبه ثم عند مولاه ضمنا فبعضه لهما يعني اذا غصب رجل مدبره اخرجني عنه ثم رده
 اليه مولاه في غيبته اخرجني المولى لولي الجانيين فيكون بينهما فضيلان لان موجب جنابة
 المدبر وان كثرته قيمة واحدة فتجب على المولى لانه اخرج نفسه عن الدفع بالتدبير السابق
 من غير ان يصير مختارا للقاء كاذب القن اذا اعتقد بعد الجنابات من غير ان يعلمها وانما كانت
 القيمة بينهما فضيلان استوائهما في السب ورجع بضرهما الى رجح المولى بنصف ما ضمن من
 قيمة على الغاصب لانه ضمن بالقيمة بالجانيين بضرهما بسبب كان عند الغاصب والنصف
 الآخر بسبب كان عند من رجح عليه بسبب الحق من جهة الغاصب فصار كانه لم يرد نصف
 العبد لانه المحض بسبب كان عند الغاصب كذا رد ودفعه اليه الاول الى دفع المولى
 نصف القيمة الذي اخذه من الغاصب اليه لولي الجنابة عند ايا حيفه واما يوسف ربهما الله
 وقال محمد ربه لا يدفعه اليه لان الذي رجح به المولى اليه الغاصب عوض ما سلم لولي الجنابة
 الاول لانه انما رجح على الغاصب بسبب ذلك فلا يدفع اليه لئلا يجمع البدل لان في ملك واحد
 ولهما ان حق الاول في جميع القيمة لانه حين جرح عليه لا يراحمه احد فسحق كلها وانما ينقص
 باعتبار راحة الشاة فاذا وجد شيئا من بدل العبد يرد المالك فارغيا خذ منه ليعم حقه و
 فعليه يعني حينئذ عند المولى خطأ ثم غصب رجل في غيبته لا يرجع المولى لان الجنابة الاول
 كانت في يده والقن في الفضيلين يعني اذا جرح غاصبه ثم عند مولاه او بالعكس
 كالمدبر لكن الفرق بينهما لان المولى يدفع القن ثمة وقيمة المدبر فاذا دفع القن يرجع بنصف
 قيمة على الغاصب وسلم للمالك عند محمد وعندهما لا يسلم له بل يدفعه اليه الاول واذا دفع اليه
 يرجع في الفصل الاول على الغاصب وفي الثاني لا مدبر غصب مرتين مخفي في كل مرة يعني
 رجل غصب مدبره اخرجني عنه ثم رده على مولاه ثم غصب مخفي عنه جنابة اخره حتى مولاه
 قيمة لهما الى لولي الجنابيين لانه منع عين العبد عن الدفع بالتدبير فوجب عليه قيمة
 كما مر ورجح بها ان يتكفى بذلك القيمة على الغاصب لان الجنابيين كانتا في يده فاحتقه المولى

المولى كل سبب كان في يد الغاصب فيرجع عليه بالكل بخلاف المسئلة السابقة فان هناك استحقاق
 النصف بسبب كان عند من رجح عليه والنصف بسبب كان في يد الغاصب ودفع الى المولى بضرهما
 الى نصف القيمة الماخوذة من الغاصب ثانيا الى الاول الى لولي الجنابة الاول لانه استحق
 كل القيمة لعدم المزاحم عند وجود جنابته وانما انتقص حقه بحكم المزاحمة من بعد ورجح المولى
 به الى النصف الذي دفعه ثانيا الى لولي الجنابة الاول على الغاصب لان احتقاق هذا النصف
 ثانيا بسبب كان في يد الغاصب فيرجع به عليه وسلم ذلك ولا بد دفعه اليه لولي الجنابة الاول
 لانه استوفى حقه ولا ياتي لولي الثانية اذ لا حق له الا في النصف لسبق حق الاول عليه وقد وصل
 ذلك اليه واما الولد في كلها الى كل الاحكام المذكورة كالمدبر لانه لا يبرأ منهما كون المانع
 من الدفع للجنابة من قبل المولى غصب صبي حرا فمات عنه في اية او جرح لم يضمن
 ولو مات بصاحبه او بغيره ضمن عاقلة الدية هذا الاحتقان والقياس ان لا يضمن
 في الوجهين كما قال زفر والساقع لعدم تحقق الغصب في الحر الا يبرأ انه لا يتحقق في
 المكاتب وان كان صغيرا لكونه حرا يد مع انه رقيق رقة فالحريه او رقة او لي ان
 لا يضمن به وجه الاحتقان انه ليس بضمان الغصب بل ضمان الاتلاف بالنسبة لتقل
 اليه مكان فيه الصواعق والحيات حتى لو نقل اليه موضع يغلب فيه الحمض كذا في الكافي
 كما في صبي او دغ عبد افصل اي اذا اودع مولى العبد عبده صبيًا فقتل ضمن عاقلة
 الصبي قيمة وان ائلف مالا بايداع لا يضمن عند ابي حنيفة وعند محمد ربهما الله تعالى
 ويضمن عند ابي يوسف والشافعي ربه لانه ائلف مالا معصوما واما ان غيبه العبد معصوم
 كحق السيد وقد فوته لدفعه اليه الصبي واما العبد فعصمة كحقه لبقائه على اصل
 الحرية في حق الدم وبدونه يضمن لما مر انه مواخذ بافعال **باب القاتل** هي ايمان
 قسم على اهل المحلة الذين وجد القاتل فيهم قوله ميت به جرح مبتدأ خبره قوله الا ان
 خلف له او اضره ضرب او ضيق بكسر النون او جرح دم من اذنه او عينه وجد في محله
 او كثره عطف على صير وجد وجاز للفصل الى اكثر البدن سواء كان معه رأسه او لا
 او نصفه مع رأسه لا يعلم فانك اذ لو علم كان هو الخضم وسقط القاتل وادعى

م
 م
 م

وليه القتل على اهلها اي كلام او على بعضهم على او خطأ ولا يثبت له اى لاجل
 ذلك الميت خون حرامهم اي من اهل المحلة لما روى ابن عباس رضي الله عنهما ان
 النبي صلى الله عليه وسلم كتب الي اهل خيبر ان هذا قتيل وجد بينكم فاما الذي
 يخرجكم عنكم فكتبوا اليه ان مثل هذه الحادثة وقعت في بني اسرائيل فانزل الله تعالى
 على موسى عليه الصلوة والسلام ارا فان كنت نبيا فاسئل الله مثل ذلك فكتب صلى الله
 عليه وسلم اليهم ان الله ارا ان اختاركم حين رجلا فخلعوهن بالله ما قتلنا ولا
 علمنا له قاتلا ثم يرمون الية قالوا لقد قضيت فينا بالناسوس اي بالوصي مختارهم
 الولي اشارة الي ان خيار قبيحين اليهم اي لاولي لان اليمين حق والظاهر ان مختار
 من بينهم بالقتل وهم القصة والشبان او صالح اهل المحلة لان نحرهم عن اليمين
 الكاذبة البغ فظهر القاتل قاتلا كل منهم بالله ما قتل ولا علمت قاتلا لاولي اي
 لا يخلت ولي المتقول فانهم قتلوه وقال الشافعي اذا كان هناك لوث استخلف الاوليا
 حين يمينا فان خلفوا يقضي بالدية على المدعي عليه عما كانت الدعوى او خطأ
 في قول وفي قول يقضي بالتعدي اذا كانت الدعوى في العمد فان نكل المدعي عن اليمين
 خلف المدعي عليهم فان خلفوا نكروا ولا شيء عليهم وان نكلوا فعليه التعاض في
 قول والدية في قول واللوث الذي ذكره قرينة حال توقع في القلب صدق المدعي
 بان يكون هناك علامة القتل على واحد بعينه كالدعوى او ظاهر يشهد للمدعي من
 عداوة ظاهرة او شهادة عدل او جماعة غير عدول ان اهل المحلة قتلوه وان لم
 يشهد له الظاهر خلف اهل المحلة لثا فني في البداية بيمين الولي قوله عليه الصلوة
 والسلام لا ولياء فيقسم منكم خون انهم قتلوه ولان اليمين حجة لمن يشهد له
 الظاهر كاذبا في سائر الدعوى فان الظاهر يشهد للمدعي عليه لان الاصل في الذم
 البراءة والظاهر يشهد للمدعي عند قيام اللوث وقرب العهد فيكون اليمين
 حجة له ولكن في هذه المحلة نوع شبهة والقصاص عقوبة تسقط بها فلهذا
 اوجب الدية في الجديد ونأ قوله عليه الصلوة والسلام البينة على المدعي واليمين

في قوله عليه الصلوة والسلام البينة على المدعي واليمين
 في قوله عليه الصلوة والسلام البينة على المدعي واليمين
 في قوله عليه الصلوة والسلام البينة على المدعي واليمين

في قوله عليه الصلوة والسلام البينة على المدعي واليمين
 في قوله عليه الصلوة والسلام البينة على المدعي واليمين
 في قوله عليه الصلوة والسلام البينة على المدعي واليمين

واليمين على المدعي عليه وروى ابن المسيب رضي الله تعالى عنهما انه صلى الله عليه وسلم بدأ
 باليهود بالقسم وجعل الية عليهم لوجود القليل بين اظهريهم ولان اليمين ليست بحجة
 لا حقائق فليست فكيف يكون حجة لا حقائق نفس واليمين عندنا بظهر القتل نحرهم
 عن اليمين الكاذبة فيقر واجب القصاص واذا خلفوا حصل البراءة عن القصاص
 يقضي على اهلها اي اهل المحلة بالدية لوجود القليل بينهم وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم
 جمع بين الية والقصاص وكذا عمر رضي الله تعالى عنه وان ادعى وليه القتل على واحد من
 غيرهم سقط القصاص عنهم يعني اذا ادعى ولي القليل القتل على رجل من غير اهل المحلة
 كان ذلك ابراء منه لاهل المحلة حتى لا تسمع دعواه بعد ذلك عليهم كذا في الحاشية وان
 منهم فلا اي ان ادعى على واحد منهم بعينه لا تبطل القصاص والدية من اهلها وعن ابي
 حنيفة روى رواية يكون ذلك ابراء منه لاهل المحلة كذا في الحاشية وان لم توجد الية الحجة
 فيها اي المحلة كثر الخلف عليهم اي ان يتم الية الحجة ومن نكل منهم حين يخلت
 لان الخلف فيه واجب تعظيما لدم الدم ولهذا يجمع بينه وبين الية بخلاف النكول
 في الاموال لان الخلف فيها بذل عن اصل حقه ولهذا يستطاع بذل المدعي وسنا لا يستطاع
 بذل الية وسنخلف قال قتادة ريد خلف بالله ما قتل ولا عرفت قاتلا غير ريد لانه
 يريد استفاضة الخصومة عن نفسه بقوله فلا يقبل فيخلف على ما ذكر لانه لا اقر بالقتل
 صار مستثنى عن اليمين فبقى حكم من سواه فيخلف عليه ولا قسامة على صبي ومجنون
 لانها ليس من اهل القول الصحيح واليمين قوله وامرأة وعبد لانها ليس من اهل
 النقرة واليمين على اهلها ولا قسامة ولا دية على احدى حق ميت لا اثر به او خرج دم من
 او اتبعه او دبره او ذكره لانه ليس بقتيل اذ لا يثبت من اثر يستدل به على كونه قتيلا وهو
 ما ذكر في اول الباب بخلاف ما ذكره هنا لان الدم يخرج من هذه المواضع عادة بلا فصل
 احدى ولم تخلقه كالكيه اي اذا وجد سقيط تام الخلق برأيه من الاثار المذكورة فهو كالكيه
 في الاحكام المذكورة لان الظاهر ان تام الخلق ينقض حجة رجل يسوق دابة عليها قتل
 ضمن عاقلة الرجل دية الية القليل لاهل المحلة لانه في يده فصار كانه في داه

في قوله عليه الصلوة والسلام البينة على المدعي واليمين
 في قوله عليه الصلوة والسلام البينة على المدعي واليمين
 في قوله عليه الصلوة والسلام البينة على المدعي واليمين

البلدان وهذا ما قال في الهداية ومن وجد في الجاه والشارع الا عظم فلات فيه هكذا
 يجب ان يعلم هذا المقام حتى يندفع الشبهة ويصحح الاوامر وفي قوم التقوا بالسيف اجلوا ايرل
 عن قبيل ان تفرقوا فظهر في موضع اجتماعهم قبيل على اهل المحلة لان حفظ المحلة عن مثل ذلك
 واجب عليهم فاذا لم يعرف من يباشره جعل عليهم القسامة والدية الا ان يدعي الولي على القوم
 او على بعض منهم فلم يكن على اهل المحلة شيء لان هذه الدعوى تضمنت برأهم عن القسامة ولا
 على القوم حتى يقيمون البينة اذ يحج الدعوى تضمنت لا يثبت الحق لكن بسقط الحق عن اهل
 المحلة لان قولهم حجة على نفسه وجبة قبيل في بوية لا عارة بقولها معنى القرب على ما سبق سماع
 الصوت اوفي تركيز وهو ما ليس في بداحد ولا يمكنه كالفرات مثلا بخلاف النهر الذي
 يستحق به الشفقة لاختصاص اهلها به لقيام يدوم عليه فيكون القسامة والدية
 عليهم فقول الوقاية او ما يبره ليس على اطلاقه فلهذا لانه اذا كان بهذه الحالة
 لا بالحكمة القوت من غيره فلا يوصف بالتعدي ولو كان القبول محسباً بالاطمئني
 اقرب القرى من ذلك الموضع على التعدي المذكور للقرب ولو في ارض او دار موقوفة
 على ارباب معلومة فغيرهم لانهم احق الناس بالتدبير فيها ولو كانت موقوفة على محمد
 فكان الجدة اى كالموجود في المسجد وقدم ولو وجد في مملكة غير مملوكة في مملكة
 والقطاط على ساكنها وفي خارجها ان كانوا اى ساكنوا خارجها قابيل فعلى
 قبيلة وجد القبيل فيها ولو بين القبيلتين كان كما بين القرينين وقدمت بيانه وان
 شملوا جملته فكل من على اهل العسكر كلهم لانهم لما نزلوا جملته صاروا لا يمكنه كلها بجزئية
 محلة واحدة منسوبة اليهم فيجب غرامته ما وجد في خارج الجباية عليهم ولو كانت الارض
 التي نزل فيها العسكر مملوكة فعلى المالك اى القسامة والدية بالاجماع لانهم سكان ولا يراهم
 المالك في القسامة والدية جرح في حق قبيل اهل قبيلة ذافراش فلات بالقسامة
 والدية على الحج خلافا لابي يوسف ر2 لان الجرح اذا اتصل به الموت صاغتلا وهذا
 وجب التعاصم بخلاف ما اذا لم يكن صاحب فراش رجل معه جرح به رفق فخلد آخر
 اى اهل فكلت زمانا لم يضمن الحامى في قول ابي يوسف ومحمد وفي قبيل اى حنيغ ر2

هذا ما قال في الهداية ومن وجد في الجاه والشارع الا عظم فلات فيه هكذا

وان كان في ارض مملوكة فكل من على اهل العسكر كلهم لانهم لما نزلوا جملته صاروا لا يمكنه كلها بجزئية

هذا ما قال في الهداية

ر2 يضمن لان يده بمنزلة المحلة فوجوده جرحا في يده كوجوده فيها رجلا في بيت بلات ثالت
 وجد احد هما قبيل اى الاخر دية عند ابي يوسف ر2 خلافا لمحمد ر2 فانه لا يضمن عنده
 لاحتمال انه قتل نفسه ولا يضمن ر2 ان الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه وجد
 قبيل في قرية اى اى كالموجود في مملكة غير مملوكة في مملكة
 اى يوسف ر2 القسامة ايضا على العاقلة لانها على اهل النصرة والمراة ليست
 منها فاشبهت الصبي ولها ان القسامة ثلث التهمة والتهمة من المراة متحققة بطل شهادة
 اهل المحلة بقتل غيرهم يعني اذا ادعى الولي على غير اهل المحلة وشهد شاهدان من اهلها
 لم يقبل عندي حنيغ ر2 وقال لا يقبل لانهم كانوا بصدان بصير واخصاء وقد تجمل بذكور
 الولي القتل على غيرهم فقبل شهادتهم كالموكيل بالخصوصية اذا عزل قبل الخصوصية
 وله انهم خصما بانزالهم قاتلين للتعصير الصادر منهم فلا يقبل شهادتهم وان خرجوا من
 الخصوصية كالوصى اذا خرج من الوصاية بعد ما قبلها ثم شهدا وعلى واحد منهم اى بطل
 شهادتهم على واحد منهم بعد ما ادعى الولي القتل عليه بعينه لان الخصوصية قائمة
 مع الكل على ما ذكر والشاهد يدفعها عن نفسه فيكون مثلهما **كتاب المعاقلة جمع**
 معقل بفتح الميم وضم القاف بمعنى العقل اى الدية سميت لانها تعقل الدماء
 من ان تسفك ومنه العقل لانه يمنع القبايل العاقلة هم الذين يقسم عليهم دية القبيل
 حفاظ اهل الديوان من هو منهم يؤخذ من عطائهم في ثلث سنين من وقت القبايل
 وهم الجيش الذين كتب اسماهم في الديوان هذا عندنا وعند الشافعي على العشرة لا
 ان النبي حكم عليهم ولا نسخ بعده ولا نها صلة فالاقارب اولي بها كالألث والنفا
 ولنا قضية عمر رضي الله عنه فانه لما دون الديوان جعل الدية على اهل الديوان
 بخفض من الصحابة من غير نكير منهم فكان اجماعا وليس ذلك بشي بل تقرير معنى لان العقل
 كان على اهل النصرة وقد كانت بانواع كالولاء والجلف والعذ وهو ان يعد رجل من
 قبيلة وفي عهد عمر رضي الله عنه صار بالديوان فجعلها على اهلها اى ابناء المعنى و
 لهذا قالوا لو كان اليوم قوم يتناصرون بالجرف فمما قبلهم اهل الحرفة وان كانوا

هذا ما قال في الهداية

وان كان في ارض مملوكة فكل من على اهل العسكر كلهم لانهم لما نزلوا جملته صاروا لا يمكنه كلها بجزئية

هذا ما قال في الهداية

الجلف بكسر الحاء وسكون الهمزة
 العهد والمراد به هنا ولا
 الحولة من النهاية

يتناصرون بالجلف فاهله والدية صلة كما قال الشافعي لكن ايجابها فيما هو صلة وهو
 العطاء او من ايجابها في اصول اموالهم لانها اخف وما تحلت العاقلة الا للثمنين
 والتقدير ثلث سنين مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وحكى عن عمر رضي الله عنه كذا
ما يجب في مال القاتل من الدية يعني يؤخذ في ثلث سنين عندنا ويجب حاله عن الشافعي
وسواء امثله ان شاء الله تعالى وان جرح اى العطايا لاكثر منها اى من ثلث سنين
او اقل منها يؤخذ منه الاكثر والاقل والحى عطف على اهل الديوان اى العاقلة
 القبيلة لمن ليس منهم اى من اهل الديوان وقع عبارة ولو قاتله بكنة او حبه لمن ليس
 منهم وكان سهو من السج لان ضمير حبه لمن ولا وجه لارجاعه اليه فالصواب والحى
 لمن ليس منهم يؤخذ من كل اى كل واحد من احاد العاقلة في مجموع ثلث سنين ثلثة
 دراهم او اربعة فقط بحيث يؤخذ من كل واحد منهم في كل سنة درهم ليكون المأخوذ
 في ثلث سنين ثلثة دراهم او مع ثلث اى ثلث درهم ليكون المأخوذ في ثلث سنين
 اربعة دراهم وان لم يسع الحى ضم اليه اقرب الاحياء سببا الاقرب فالاقرب
 كلمة العصباء واما الاءاء والابناء فاختلف في دخولهم والقائل كاحد من الجاني
 فلما معنى لاخراجهم وفي خلاف الشافعي والعاقلة للمعنى حتى مولاه لان نصرته
 بهم يؤيده قوله صلى الله عليه وسلم مولى القوم منهم ومولى المولاه مولاه الذي
 عاقده وحده اى قبيلة مولاه لان العرب يتناصرون بهم فاشبه مولى العتاقة
 ويحمل العاقلة ما يجب بنفس القتل الاصل في ايجاب الدية على العاقلة بالخطا
 وشبه العدم قوله صلى الله عليه وسلم لا وليا الضاربة قوموا فدوه قاله حين ضرب
 امرأة بطن امراة فالتت جنبها فافعلوا الامر اليه صلى الله عليه وسلم ولان الخاطي
 معذور وكذا المباشرة شبه العدم لان الالة للتأديب لا للقتل وللنفس احترام لا يجوز
 اهدارها ولا وجه لا يوجب القود عليه وفي ايجاب مال عظيم يستعمله فضم اليه العاقلة
 لانه انما تصرفه فيه وهي بانصاره وهم العاقلة فكانوا مقصرون في تركه مراغبة
 فخصوا به وقدر ارش موضحة فصاعدا لما مر في فصل الشجاج ان الواجب في الموضحة

على كل من اثم القصد
 في تركه

في الموضحة فصاعدا الدية وهو العاقلة لا اى لا يتحمل العاقلة ما يجب بصلح او ارش
 لم يصدقه العاقلة او عفا سقط قوده بشبهة او قبل ابنه عدا ولا جناية عيدا وعيد وسادون
 ارش موضحة لما روى انه صلى الله عليه وسلم قال لا يعقل المواقل عدا ولا عيدا ولا جناية
 ولا صلحا ولا اعترافا ولا مادون ارش الموضحة ولان الرجل للتحرز عن الاستيصال
 في القتل والتقدير الفاصل عرفا بالسمع وما تنقص عنه لا يتحمل العاقلة بل الجاني
 ولو صدق العاقلة الجاني لزمهم الدية لانها ثبت بتصادقهم والامتناع كان حكمهم وهم
 ولاية على انفسهم فوجب عليهم ومن ليس له ديوان ولا حى فصاعدا بيت المال في ظاهر
 الرواية وعليه الفتوى كذا في الخلاصة وقال عصام روى عن محمد بن ابي يوسف عن
 ابي حنيفة انه يجب في مال الجاني ولا يجب في بيت المال بالاجماع كذا في الخلاصة و
 لا عاقلة للرجل في الخلاصة لو كان الرجل من العجم عن شمس الائمة الحلوان ان الائمة
 اختلفوا فيه قال بعضهم لا عاقلة لاهل العجم وهو اختيار الفقهاء اى جعفر قل وب
 كان يعني الشيخ الامام ظهر الدين المغربي في كتابه الابق لا يخفى مناسبة كتاب
 الجنابات وتوابعها وهو مملوك فر من ماله اخذه قصدا ليدب اجدته لعل عليه لان فيه
 اجبا مالهية وللمال حرمة كالنفس واعانة لمولاه واختلف في الصل قبل اخذه افضل
 اجبا له لاحتمال الصباع وقبل وقبل تركه افضل لانه لا يوجب مكانه فيلقاه مولاه
 وان عرف الواجدية مولاه فالاولى ان يسل اليه قبلي اى الاخذ به اى بالابق الى القاتل
 فيجبه تعزيره لانه لا يؤمن من الاباق ثانيا ولهذا لا يوجره ان كان له منفعة وينفق
 عليه من بيت المال ويجعلها ديناً على ماله فيأخذه منه اذا جاء او من ثمنه اذا باع ولا
 الصل لانه لا يستحق التعزير ولا يابق وان كان له منفعة اجرة وانفق عليه من اجرة
 الجاني مولاه فاذا جاء واقام البيعة انه لا قبل على القاتل وقبل على من ينصبه القاتل
 لحفظ الاوابق ونحو ما يكتفه اى القاض او من ينصبه المولى بالله ما اخرج عن ملكه بوجه
 من الوجوه فيدفعه اليه قبل يدفعه بالكفيل لزيادة الاحتياط وقبل لا يكون الرفع بعد
 الاثبات وان لم يتمها عطف على اقام البيعة وافر الى العبد انه عبده او وصف المولى علما

على كل من اثم القصد
 في تركه

على كل من اثم القصد
 في تركه

على كل من اثم القصد
 في تركه

من جهة المالك في الدين فان ادعى احد من المتقود حقاً من الحقوق لم يلتفت اليه دعواه و
لم يقبل منه بيته ولم يكن وكيل القاض ولا احد من الورثة خصماً وان رأى القاض سماع
البيته وحكم بذلك لم ينفذ حكمه لان الاختلاف في نفس القضاء ذكره الزيلعي وينبغي على
اقرانه بالولاة ذكره وابويه وعمره كما مر في باب النفقات الاصل ان كل من سخط
النفقة في مال المتقود حال حضوره بلا قضاء القاض ينفق عليه من ماله عند غيبته
لان القضاء يكون امانة وكل من لا يحكمها في حضوره الا بالقضاء لا ينفق عليه من
ماله لان النفقة تجب بالقضاء على الغائب لا يجوز لا يفرق بينه وبينها الى بين المتقود
وعمره لقوله صلى الله عليه وسلم انها امر الله حتى ياتى البيان ولو لم يبع سنين وعند
مالك اذ مضى اربع سنين يفرق بينها ونفقة عدة الوفاة ثم تزوج ان شئت وبنت
عطف على حجة في حق غيرها فلا يرث من غيرها ولا يحق ما اوصى له اذا مات الموصي بل يورث
قسط من مال مورثه وموصيه اية موت اقرانه في بلدة اختلف في تقدير مدة جنة
وظاهر الرواية ما ذكره هنا فان ما يقع الحاجة اليه معرفة فطرته في الشرع الرجوع
الي امثاله كعلم المتلفات ومهر مثل النساء وبقاؤه بعد كل اقرانه نادر وبناء الاحكام
الشريعة على الظاهر الغالب واعتبار اقرانه في بلد لان الشخص عن حال الاقران في كل
البلدان خارج عن الامكان وقال الزيلعي المختار ان ينقض اية راي الامام لانه يختلف
باختلاف البلاد وكذا غلبة الظن يختلف باختلاف الأشخاص فان الملك العظيم اذا
انقطع خبره يغلب على الظن في ادنى مدة انه مات لا سيما اذا دخل مملكة ولم يكن سبب
اختلاف الكسب في مدة الاختلاف اراهم فيه فلا معنى لتقدير المدة له فان ظاهراً في
قبل موت اقرانه حياً فلا ذلك القسط الموقوف وبعده اى بعد موت اقرانه بحكم بونه
في حق ماله يوم تمت المدة الظرف متعلق بماله الى حكم بونه في حق ماله الذي في يده
وتحت تصرفه حقيقة او حكماً يوم تمام المدة وتعتبر عمره لانه كان في الآن مات للموت
يعني اربعة اشهر وعشر او يسلم ماله بين من يرثه الآن ولا يرثه وارث مات قبل
المدة وفي مال غيره عطف على ما في ماله الى حكم بونه في حق مال غيره من حين فقده

والقضاء

بما حكمه في ايامه
سنة ١٠١٥
سنة ١٠١٦
سنة ١٠١٧
سنة ١٠١٨
سنة ١٠١٩
سنة ١٠٢٠
سنة ١٠٢١
سنة ١٠٢٢
سنة ١٠٢٣
سنة ١٠٢٤
سنة ١٠٢٥
سنة ١٠٢٦
سنة ١٠٢٧
سنة ١٠٢٨
سنة ١٠٢٩
سنة ١٠٣٠

فقده حتى لا يكون بعد ذلك الحين مال المال الغير لانه كان ميت والميت لا يملك مالا فمرو
ما وقف له اية مورثه عند موته لانه المستحق لهذا المال الموقوف اية الآن وذلك لما تقر
في الاصول ان الاستصحاب وهو ظاهر الحال حجة رافعة لامتثاله المتقود قبل المدة حتى
فلا يرثه الوارث الذي كان حياً وقت فقده ومات قبل الحكم بموته لان الظاهر انه كان
حياً فصلى حجة لدفع ان يرثه الغير وفي مال غيره ميت لان الظاهر لا يصلح للمحج لا يوجب
ارثه من الغير فمرو ما وقف للمتقود اية من يرث مورثه يوم موته ليس للقاضي تزويج
امه الغائب والمجنون ولحمدهما ولد ان يكاتبهما او يسيرهما كذا في الفصول العادية
كتاب القبط وهو لغة ما يملط الى برقع من الارض فصيل بمعنى منقول ثم غلب
على الصبي المنبؤ باعتبار ماله لانه يملط وشرعاً مملود طرخه اهل خوف من العيلة
او فرار من التهمة تدب رفعه ان لم تجف هلاكه بان يوجد في الامصار لان فيه اظهر
الشفقة على الاطفال وهو من افضل الاعمال ووجب ان حيف هلاكه بان وجد في
منازة وكونه من المهاك كن رأى اعمى يقع في البيوت وكونه يجب عليه حفظ من الوقوع وهو
فرض كفاية لحصول المقصود بالبعث ووجه الالتماس رقة لان الاصل في بني آدم الحرية لكونهم
اولاد آدم وحواء ولان الاصل في دار الاسلام ايضا الحرية ثم انحر في جميع احكام حتى
ان قد فقه جده لا قاذف انه لوجود ولد منها لا يعرف له اب فتفقه وجنابته في بيت
المال وارثه له لان الغرم بالغم اتفاق الملتقط عليه تبرع لا يكون ديناً عليه اى
القبط وان امره الى الملتقط القاض به الى بالاتفاق في الاصح الا ان يقول على ان يكون
ديناً عليه يكون ديناً على القبط يرجع به على الملتقط عليه لان للقاضي ولاية عليه وانما
قال في الاصح لان حجة امر القاض بالاتفاق عليه يكفى في الرجوع على القبط فيما ذكره الطحاوي
كما اذا قضى ديناً على شخص بامر فانه يرجع عليه وفي الاصح لا يرجع الا اذا صرح بما ذكر لان
مطلقة قد يكون للحث والترغيب فلا يرجع بالاحتمال فان ادعى الملتقط الاتفاق
كما ذكر الى بقول القاض على ان يكون ديناً عليه فكله الى القبط الملتقط لا يرجع الا
بخلاف الوصي اذا اتفق على الصغير حيث يصدق في الاتفاق المتعارف ولا يحتاج

بما حكمه في ايامه
سنة ١٠١٥
سنة ١٠١٦
سنة ١٠١٧
سنة ١٠١٨
سنة ١٠١٩
سنة ١٠٢٠
سنة ١٠٢١
سنة ١٠٢٢
سنة ١٠٢٣
سنة ١٠٢٤
سنة ١٠٢٥
سنة ١٠٢٦
سنة ١٠٢٧
سنة ١٠٢٨
سنة ١٠٢٩
سنة ١٠٣٠

بيته

من الموت بعد التعليق ليعقبه وذكر الثالث بقوله او بقوله وقسمه في حيوتى وبعد
 مما في مؤبد فانما جائز عندهم لكن عند ابي حنيفة رجح ما دام حيا كان هذا نذرا بالصدق
 بالعتل فكان عليه الوفاء بالنذر وله ان يرجع عنه ولو لم يرجع حتى مات جاز من
 الثالث ويكون سبيل سبيل من الوصي يخدمه عبده لان فان الخدمة يكون
 للموصي له والوقبة على ملك المالك حتى اذا مات الموصي له بالخدمة يعيد العبد ميراث الورثة
 المالك الا ان في الوقف لا يتصور انقطاع الموصي لهم فيتأبد هذه الوصية وذكر الرابع
 بقوله او بناء مسجد وافراره بطريق شرط الا فراره لان المسمى لابد ان يكون خالصا
 لله تعالى لقوله تعالى وان الماسجد لله ان يختص به تعالى فلا يخلص له تعالى والاذن للناس
 للصلوة فيه وصلوة جماعة وقيل لا حاجة الى صلوة جماعة بل كفى واحد اذا صلى فيه
 شرط الاذن لهم بها لان التسليم شرط لصيرورة مسجدا عند ما خلا لابي يوسف و
 بشرط في كل نوع تسليم يليق به وهو في المسجد بالصلوة فيه وهذا الوجه والوجه الاول
 مع انادتها للزوم بالنظر الى الواقف ووارثه فينبغي ان خروج الوقف عن ملك الواقف
 والوجه الثاني فينبغي ان الواقف لزوم الوقف بالنظر اليه وخروجه عن ملكه ايضا
 ولزومه بالنظر الى الوارث ان خرج من الثلث والوجه الثالث لا يبعد خروجه عن ملكه
 ما دام حيا ولا لزومه بالنظر اليه لجواز رجوعه عنه بل بالنظر الى الوارث ان خرج من
 الثلث ثم انهما بعد ما حالفا الامام في عدم زوال ملك الواقف وقالوا لا يخلو
 فيما يتم به الوقف فذكره بقوله ولم يتم عطفا على قوله لم يلزم يعني بعد ما لازم باحدا
 المذكورة لم يتم الا بذكر مصرف مؤبد عند محمد لانه قصد في المنفعة او العلة وذا قد يكون
 موقتا وقد يكون مؤبدا فطلقه لا يدل على التبايد فلا بد من التخصيص فلو وقف
 على اولاده مثلا بان قال وقفته على اولادي ولم يزد عليه وانرضوا الى الاولاد
 عاد الوقف الى الملك عنده لكونه منقطع الآخر ولو وقف بان قال وقفته على عشرة سنين
 مثلا بطل اتفاقا لانه كالتوقيف في البيع وعند ابي يوسف يتم بدونه اي بدون ذكر التبايد
 لان المقصود التفرغ الى الله تعالى وهو تارة يكون بالصرف الى جهة يتوهم انقطاعها

لو كان وقف على اولاد
 فلو كان وقف على اولاد
 فلو كان وقف على اولاد

انقطاعها واخرى بالصرف الى جهة لا يتوهم ذلك فيصح في الفصلين تحصيل المقصود
 الواقف واذا انقطع الموقوف عليه كالا ولاد مثلا صرف الوقف عنده الى الفقراء فالصحيح
 ان التبايد شرط اتفاقا لكن ذكره ليس بشرط عند ابي يوسف لان قوله وقف وقفته
 يقتضي الارادة الى الله تعالى وهو مقتضى التبايد فلا حاجة الى ذكره كالا عتاق كما سبقت
 وعند محمد بشرط ذكره عامر وهو ان الواقف عنده اي عند ابي يوسف اسقاط اي شرع
 لا سقاط ملك الواقف عن العبد كالا عتاق فانه اسقاط بحق المولى لا بملك لله تعالى
 لاستغناء تعالى عن ذلك لانه المالك للواقف والوقف ولا للعبه والاحراز بيده وسائر
 نقره فانه فيجرحه اي ابو يوسف الوقف عن الملك بنفس القول بلا حاجة الى القضا
 وغيره ويجوز الشيوع لان القسمة من ثمة القبض لانه للحيارة وتامها فيما يستقيم
 بالقسمة واصل القبض عنده ليس بشرط فكذا انتمه وقد عرفت ان الوقف عند
 اسقاط الملك كالا عتاق والشيوع لا يمنع الاعتاق فلا يمنع الوقف ايضا وبه يعني
 مشايخ العراقي وعند محمد صدقة لقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه قصدت
 باصلها لا بتابع ولا توب ولا تورث فيشرط ان يحمد التسليم اي تسليم الواقف
 الى المتولى والقبض اي قبض المتولى الوقف كما في الصدقة المنفذة دون الموصي
 بها فانها لا تزول عن ملك المصدق فيجوز القول بل بتسليمه وقبض الفقير وذلك لان
 التملك من الله لا يتحقق قصد المارة الا ان ما يثبت له تعالى من الحق في الصدقة ويثبت
 في ضمن التسليم الى العبد فيستقر منزلة الصدقات والزكوة ولو تم قبل التسليم لصاحبه
 به مستحقا عليه والتبرع لا يكون سببا للاحتقاق على المتبرع ويمنع الشيوع فيما
 قبل القسمة لان اصل القبض عنده شرط فكذا ما يتم به القبض وتامه فيما يحتمل
 القسمة بالقسمة وفيما لا يحتملها يصح مع حتى لو وقف نصف الحرام جاز كالصدقة
 المنفذة فانه اعتبر الوقف بها لا يتم في مشايخ التسليم كما اذا قال قصدت نصف
 هذه الدراهم العشرة لهذا الفقير فانها لا تتم ما لم يقبض ذلك الفقير وتتم في مشايخ
 لا يتم كنصف الحرام وبه يعني مشايخ بخاري قال في جميع الفتاوى ثم عا قول

لا تملك

فان وقف على الفقير
 فلو كان وقف على الفقير
 فلو كان وقف على الفقير

محت لو كانت الارض بين رجلين فتصدقاها صدقة موقوفة على المسكين او على وجه
من وجوه البر التي يجوز الوقف عليها ودفعها الى قيم يقوم عليها كان جائزا لان المانع
من الجواز على قوله هو الشيوع وقت القبض لا وقت العقد وبنا لم يوجد الشيوع
عند العقد لانها تصدقا بالارض حلة ولا وقت القبض لانها سلمت بالارض حلة ولو
تصدق كل واحد منهما بنصف هذه الارض مشاعا صدقة موقوفة وجعل كل واحد
منها لوقفه متوليا على حدة لا يجوز لوجود الشيوع وقت العقد لان كل واحد منهما
باشرة عقدا على حدة ويمكن الشيوع وقت القبض ايضا لان كل واحد من المتولين
قبض نصفا شايعا وان قال كل واحد منهما لمتوليه قبض نصيب مع نصيب صاحبه
جاز ولو تصدق احدهما بنصف الارض صدقة موقوفة على المسكين ثم تصدق
الآخر بنصفها كذلك وجعل ذلك قسيما واحدا جاز لانه وجد الشيوع وقت العقد
لم يوجد وقت القبض لان المتولى قبض الارض حلة وهما سلمتا اليه حلة وكذا لو جعل
التولية لرجلين معا لانها صار اكتول واحد وكذلك لو اختلف جهة الوقف جاز
وكذا لو كان الوقف واحدا فجعل نصف الارض وقتا على الفقراء مشاعا والنصف
الآخر على امرأ آخر جاز كل على قول محمد اما على قول ابي يوسف يجوز الوقف في
كلها لان الوقف عنده يجوز غير مقبوض وغير مقسوم وبعض مشايخ زماننا
افتوا بقول ابي يوسف وبديهة واداء الزم الوقف ولم لا يملك ان لا يكون مملوكا
لصاحبه ولا يملك ان لا يقبل التملك لغيره بالبيع لا تحالة تملك الخارج من مكر ولا يعار
ولا يرهين لاقتضاها الملك ولا يقسم الا عند ما اذا كانت اى القسمة بين الوقف
والملك ان اذا قضى القاضي بجواز وقف المشاع ونفذ قضاؤه وصار متفقا عليه
كسائر المختلفات فان طلب بعضهم القسمة ففنده لا يقسم ويتهايون وعند ما
يقسم واجمعوا ان الكل لو كان موقوفا على الارباب فارادوا القسمة لا يقسم
كذا في المحيط وهو معنى قوله لا الوقوف عليهم لان القسمة تسمية وافراز لا بيع و
تمليك فيجوز ولما بيع معنى لاشتمالها على الافراز والعبادة وجهه المبادلة راجحة

راجحة في غير المثلث اراد ابو يوسف المسمى عن ملك الوقف بقوله جعلته سبيلا لان
التسليم ليس بشرط عنده لانه اسقاط كالاغتاف وشرط الصلوة كما مر اعاد ذكر
المسجد لان ذكره اولاً في تعداد موجبات الزوم وذكره هنا لانه احكامه سائر
الاوقاف في عدم اشتراط التسليم الى المتولى عنده ومنع الشيوع عند ابي يوسف و
خروجه عن ملك الوقف عند ابي حنيفة ر2 وان لم يحكم به الحاكم وان جعل تحت سدا بابا
وهو موعب سدا به وهو بيت يتخذ تحت الارض للتبريد لمصالحه جاز كما جاز
في بيت المقدس ولو جعل لغيره او جعل موقفاً فوق المسجد بنا وجعل باب
المسجد الى الطريق وعزل عن ملك فلا ان لا يكون مسجداً وله بيعه ويورث عنه اذا اش
لان المسجد يجب بخلوصه لله تعالى ولم يخلص هنا لبقاء حق العبد متعلقا باستغله
او باعلاء فلا يشتر احكامه وعن ابي يوسف انه يجوز الوجهين حين قدم البعداد
ضرورة ضيق المقاميل وعن محمد انه حين دخل الرقة اجاز ذلك كل للضرورة كما لو جعل
وسط داره سجداً او اذن للصلوة فيه حيث لا يكون مسجداً وله بيعه ويورث عنه
لان ملكه يحيط بجوانبه كان له حق المنع والمسجد لا يكون فيه لاحد فيه حق المنع قال الله
تعالى ومن اظلم من منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه ولو حارب ما حوله واستغنى عنه
يبقى مسجد الله ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى ولا يعود الى ملك بانيه ان كان
حيّاً او الى ملك وارثه ان كان ميتاً وعاد الى الملك عند حجة لانه غيبة لقربة معينة فاذا اذن الله
انقطعت عاد الى ملكه كالحجر في الحج اذا بعث بالهدية ثم زال الاحصار وادرك الحج كان له
ان يصنع بهدية ماشاء ولهما ان القرية التي لم تنزل بخراب ما حوله اذ ان مسجد المسجد
سواء فيصل فيه المسافرون والمارة وهدى الاحصار لم يزل عن ملك قبل الذبح
ومثل حصير المسجد وحشيشه اذا استغنى عنهما حيث لا يدخلان في الملك عند ما خلا
الحرم والرباط والبيرة اذا لم يتقعا بهما فاهما ايضا على هذا الخلاف فيصرف وقف المسجد
والرباط والبيرة الى اقرب مسجد او رباط او بيرة الى تفرج على قولهما اذا اذن الوقف
والجهة بان بنى رجل مسجدين وعين لمصالح كل منهما وقفاً وقل رسوم بعض الموقوف

في المساجد

عليه بان انتقص رسوم امام احد المسجد بن او مؤذنه مثلا بسبب كون وقفه خرابا
 جاز للحاكم ان يبرف من فاضل الوقف الاخر اليه لانها ح كشي واحد وان اختلف احد
 بان بن رجلان مسجد بن اورجل مسجد او آخر مدرسة وقفوا لها او قانا فلان لا يجوز
 للحاكم ان يبرف من فاضل وقف احدهما الي الآخر كذا في البرازية وقف ضبعة على الفقراء
 وسماها المتولي ثم قال لو صبة اعطى من علمها فلان كذا او فلان كذا افضل ما رأت
 من الصواب فحصل لهم باطل لان الوقف بعد التسجيل خرج عن ملكه فلا يقدر وصية
 على التصرف فيه الا اذا كان شرط في الوقف قبل التسجيل ان يبرف الى الواقف عليها
 اي من شاء كذا في الخانية جاز جعل شي من الطريق مسجد او عكة كذا في كتاب الكرامية
 من الخلاصة وفي الفصل العاشر من العاديه وجاز ايضا جعل الطريق مسجد الا
 عكس اذ يجوز الصلوة في الطريق لا المرو في المسجد كذا في العاديه وجاز ايضا احد
 ارض حبيب المسجد اذا صادق على الناس بالقيمة كونا كذا في بيع الفناوي وجاز ايضا
 جعل الواقف الولاية لنفسه لان المتولي يستفيد الولاية منه فيكون له ولاية ضرورة
 لكنه بعد ذلك ان كان غير مأثور على الوقف فلتلقاض ان ينزعه من يده فطر الفقهاء
 وكذا لو شرط ان يخرجه سلطان او قاض من يده ويولي غيره لانه شرط مخالف لحكم
 الشرع واجاز ابو يوسف جعل علة الوقف لنفسه يعني اذا وقف وشرط الكل او
 البعض لنفسه مادام حيا وبعد للفقهاء بطل الوقف عند محمد وهلال لغوات
 معنى القرية بزاله الملك ايا الله تعالى وقال ابو يوسف بيعه اعتبار بالابتداء بالانتهاء
 فانه يجوز على جهة تنقطع فيعود ايا ملك المالك وشايخ بلخ اخذوا بقول ابو يوسف
 وعليه الفتوى ترجيحاً للناس في الوقف كذا في الخانية وغيره وجاز ايضا شرط
 الواقف ان يستبدل به او يبيعه ويشتري بثمنه ايضا اخرى اذا شاء فاذا فعل
 صارت الثانية كالاولى في شرائطها بلا ذكر ثا ثم يستبدلها بالثالثة لانه حكم ثبت بالشرط
 والشرط وجد في الاولى والثانية واما بدون الشرط فلا يملك الا الاستبدل الا القاض
 كذا في الخانية صحيح وقف العمار بيرة واكرية وام عبدة وسائر الولايات الخاتمة تبعا

عليه بان انتقص رسوم امام احد المسجد بن او مؤذنه مثلا بسبب كون وقفه خرابا
 جاز للحاكم ان يبرف من فاضل الوقف الاخر اليه لانها ح كشي واحد وان اختلف احد
 بان بن رجلان مسجد بن اورجل مسجد او آخر مدرسة وقفوا لها او قانا فلان لا يجوز
 للحاكم ان يبرف من فاضل وقف احدهما الي الآخر كذا في البرازية وقف ضبعة على الفقراء
 وسماها المتولي ثم قال لو صبة اعطى من علمها فلان كذا او فلان كذا افضل ما رأت
 من الصواب فحصل لهم باطل لان الوقف بعد التسجيل خرج عن ملكه فلا يقدر وصية
 على التصرف فيه الا اذا كان شرط في الوقف قبل التسجيل ان يبرف الى الواقف عليها
 اي من شاء كذا في الخانية جاز جعل شي من الطريق مسجد او عكة كذا في كتاب الكرامية
 من الخلاصة وفي الفصل العاشر من العاديه وجاز ايضا جعل الطريق مسجد الا
 عكس اذ يجوز الصلوة في الطريق لا المرو في المسجد كذا في العاديه وجاز ايضا احد
 ارض حبيب المسجد اذا صادق على الناس بالقيمة كونا كذا في بيع الفناوي وجاز ايضا
 جعل الواقف الولاية لنفسه لان المتولي يستفيد الولاية منه فيكون له ولاية ضرورة
 لكنه بعد ذلك ان كان غير مأثور على الوقف فلتلقاض ان ينزعه من يده فطر الفقهاء
 وكذا لو شرط ان يخرجه سلطان او قاض من يده ويولي غيره لانه شرط مخالف لحكم
 الشرع واجاز ابو يوسف جعل علة الوقف لنفسه يعني اذا وقف وشرط الكل او
 البعض لنفسه مادام حيا وبعد للفقهاء بطل الوقف عند محمد وهلال لغوات
 معنى القرية بزاله الملك ايا الله تعالى وقال ابو يوسف بيعه اعتبار بالابتداء بالانتهاء
 فانه يجوز على جهة تنقطع فيعود ايا ملك المالك وشايخ بلخ اخذوا بقول ابو يوسف
 وعليه الفتوى ترجيحاً للناس في الوقف كذا في الخانية وغيره وجاز ايضا شرط
 الواقف ان يستبدل به او يبيعه ويشتري بثمنه ايضا اخرى اذا شاء فاذا فعل
 صارت الثانية كالاولى في شرائطها بلا ذكر ثا ثم يستبدلها بالثالثة لانه حكم ثبت بالشرط
 والشرط وجد في الاولى والثانية واما بدون الشرط فلا يملك الا الاستبدل الا القاض
 كذا في الخانية صحيح وقف العمار بيرة واكرية وام عبدة وسائر الولايات الخاتمة تبعا

عليه بان انتقص رسوم امام احد المسجد بن او مؤذنه مثلا بسبب كون وقفه خرابا
 جاز للحاكم ان يبرف من فاضل الوقف الاخر اليه لانها ح كشي واحد وان اختلف احد
 بان بن رجلان مسجد بن اورجل مسجد او آخر مدرسة وقفوا لها او قانا فلان لا يجوز
 للحاكم ان يبرف من فاضل وقف احدهما الي الآخر كذا في البرازية وقف ضبعة على الفقراء
 وسماها المتولي ثم قال لو صبة اعطى من علمها فلان كذا او فلان كذا افضل ما رأت
 من الصواب فحصل لهم باطل لان الوقف بعد التسجيل خرج عن ملكه فلا يقدر وصية
 على التصرف فيه الا اذا كان شرط في الوقف قبل التسجيل ان يبرف الى الواقف عليها
 اي من شاء كذا في الخانية جاز جعل شي من الطريق مسجد او عكة كذا في كتاب الكرامية
 من الخلاصة وفي الفصل العاشر من العاديه وجاز ايضا جعل الطريق مسجد الا
 عكس اذ يجوز الصلوة في الطريق لا المرو في المسجد كذا في العاديه وجاز ايضا احد
 ارض حبيب المسجد اذا صادق على الناس بالقيمة كونا كذا في بيع الفناوي وجاز ايضا
 جعل الواقف الولاية لنفسه لان المتولي يستفيد الولاية منه فيكون له ولاية ضرورة
 لكنه بعد ذلك ان كان غير مأثور على الوقف فلتلقاض ان ينزعه من يده فطر الفقهاء
 وكذا لو شرط ان يخرجه سلطان او قاض من يده ويولي غيره لانه شرط مخالف لحكم
 الشرع واجاز ابو يوسف جعل علة الوقف لنفسه يعني اذا وقف وشرط الكل او
 البعض لنفسه مادام حيا وبعد للفقهاء بطل الوقف عند محمد وهلال لغوات
 معنى القرية بزاله الملك ايا الله تعالى وقال ابو يوسف بيعه اعتبار بالابتداء بالانتهاء
 فانه يجوز على جهة تنقطع فيعود ايا ملك المالك وشايخ بلخ اخذوا بقول ابو يوسف
 وعليه الفتوى ترجيحاً للناس في الوقف كذا في الخانية وغيره وجاز ايضا شرط
 الواقف ان يستبدل به او يبيعه ويشتري بثمنه ايضا اخرى اذا شاء فاذا فعل
 صارت الثانية كالاولى في شرائطها بلا ذكر ثا ثم يستبدلها بالثالثة لانه حكم ثبت بالشرط
 والشرط وجد في الاولى والثانية واما بدون الشرط فلا يملك الا الاستبدل الا القاض
 كذا في الخانية صحيح وقف العمار بيرة واكرية وام عبدة وسائر الولايات الخاتمة تبعا

تبعا للعقار لا المتقول لانه لا يثبت في حق من تحت في المعارف وقعية كالفاس والمز
 والقديوم والمشار والجنابة وثباها واليدور والراجل اذا وقف على اهل مسجد
 لقراءة القرآن ان كانوا يخصصون جاز وان وقف على المسجد جاز وبقراء فيه ولا
 يكون مقصورا عليه واما وقف الكتب فكان محمد بن سلمة لا يجيزه ونصيب بن يحيى
 يجيزه ووقف كتبه والفقهاء ابو جعفر يجيزه وبه نأخذ كذا في الخلاصة وعن الانصاري
 وكان من اصحاب زفر بن وقف الدرام او الطعام او كمال او ما يوزن ايجوز ذلك
 قال نعم قيل وكيف قال يدفع الدرام مضاربة ثم يتصدق بفضله في الوجه الذي وقف
 عليه وما يكال ويوزن يباع فيدفع ثمنه مضاربة او بضاعة كالدراهم فيعمل بهذا الكثرة
 من الخطة كذا في الخلاصة بني على ارضه فوقفه اى البناء بدونها اى الارض لم يجز
 لان الارض فيه العقار لانه ثابتا بالثبوت والحق به ما ينعى وما ورد فيه الاثار وما فيه
 التعامل فيبقى الباقي على اصل القيل وقيل جاز في الكاغ ولو وقف البناء قصدا
 لم يجز في الصحيح وفي القاعدة عن ابي حنيفة ر ج انه اجاز وقف المقبرة والطريق
 كما اجاز المسجد وكذا القنطرة يتخذها رجل للمسلمين ويظهر قون فيها ولا يكون بناوا
 ميراثا لورثته ثم قال وهذه المسئلة دليل على جواز وقف البناء بدون الاصل و
 ذكر في الاصل ان وقف البناء بدون اصل الدار لا يجوز وبني على ارض موقوفة
 بجهة فوقفه اى البناء لها اى تلك الجهة جاز بالاجماع لا تخاد الجهة ولو وقف لغيره
 اختلف فيه قيل لم يجز ثم الوقف اذا احتاج الى العمارة يجب عمارة سواء شرط الواقف
 العمارة او لا فانها ان لم يكن مشروطة نصا فهي مشروطة اقتضاء لان مقصود الواقف
 ادرار الفلذة مؤبدا على المصارف وهذا انما يحصل باصلاحها وعمارته فيثبت شرط
 العمارة اقتضاء والثابت به كالثابت نصا على الموقوف عليه متعلق يجب اى
 يجب عليه عمارة بمال نفسه ولا يؤخذ من الفلذة شي لو كان معينا بان وقف دارا
 على سكنى اولاده مثلا لانه المنقطع به والفرع بالعلم ولهذا يكون ثمنه الموصى
 بخذ منه على الموصى لهما وان لم يكن معينا يبيد بها اى بالعمارة من ثمنه اى من ثمنه

عليه بان انتقص رسوم امام احد المسجد بن او مؤذنه مثلا بسبب كون وقفه خرابا
 جاز للحاكم ان يبرف من فاضل الوقف الاخر اليه لانها ح كشي واحد وان اختلف احد
 بان بن رجلان مسجد بن اورجل مسجد او آخر مدرسة وقفوا لها او قانا فلان لا يجوز
 للحاكم ان يبرف من فاضل وقف احدهما الي الآخر كذا في البرازية وقف ضبعة على الفقراء
 وسماها المتولي ثم قال لو صبة اعطى من علمها فلان كذا او فلان كذا افضل ما رأت
 من الصواب فحصل لهم باطل لان الوقف بعد التسجيل خرج عن ملكه فلا يقدر وصية
 على التصرف فيه الا اذا كان شرط في الوقف قبل التسجيل ان يبرف الى الواقف عليها
 اي من شاء كذا في الخانية جاز جعل شي من الطريق مسجد او عكة كذا في كتاب الكرامية
 من الخلاصة وفي الفصل العاشر من العاديه وجاز ايضا جعل الطريق مسجد الا
 عكس اذ يجوز الصلوة في الطريق لا المرو في المسجد كذا في العاديه وجاز ايضا احد
 ارض حبيب المسجد اذا صادق على الناس بالقيمة كونا كذا في بيع الفناوي وجاز ايضا
 جعل الواقف الولاية لنفسه لان المتولي يستفيد الولاية منه فيكون له ولاية ضرورة
 لكنه بعد ذلك ان كان غير مأثور على الوقف فلتلقاض ان ينزعه من يده فطر الفقهاء
 وكذا لو شرط ان يخرجه سلطان او قاض من يده ويولي غيره لانه شرط مخالف لحكم
 الشرع واجاز ابو يوسف جعل علة الوقف لنفسه يعني اذا وقف وشرط الكل او
 البعض لنفسه مادام حيا وبعد للفقهاء بطل الوقف عند محمد وهلال لغوات
 معنى القرية بزاله الملك ايا الله تعالى وقال ابو يوسف بيعه اعتبار بالابتداء بالانتهاء
 فانه يجوز على جهة تنقطع فيعود ايا ملك المالك وشايخ بلخ اخذوا بقول ابو يوسف
 وعليه الفتوى ترجيحاً للناس في الوقف كذا في الخانية وغيره وجاز ايضا شرط
 الواقف ان يستبدل به او يبيعه ويشتري بثمنه ايضا اخرى اذا شاء فاذا فعل
 صارت الثانية كالاولى في شرائطها بلا ذكر ثا ثم يستبدلها بالثالثة لانه حكم ثبت بالشرط
 والشرط وجد في الاولى والثانية واما بدون الشرط فلا يملك الا الاستبدل الا القاض
 كذا في الخانية صحيح وقف العمار بيرة واكرية وام عبدة وسائر الولايات الخاتمة تبعا

عليه بان انتقص رسوم امام احد المسجد بن او مؤذنه مثلا بسبب كون وقفه خرابا
 جاز للحاكم ان يبرف من فاضل الوقف الاخر اليه لانها ح كشي واحد وان اختلف احد
 بان بن رجلان مسجد بن اورجل مسجد او آخر مدرسة وقفوا لها او قانا فلان لا يجوز
 للحاكم ان يبرف من فاضل وقف احدهما الي الآخر كذا في البرازية وقف ضبعة على الفقراء
 وسماها المتولي ثم قال لو صبة اعطى من علمها فلان كذا او فلان كذا افضل ما رأت
 من الصواب فحصل لهم باطل لان الوقف بعد التسجيل خرج عن ملكه فلا يقدر وصية
 على التصرف فيه الا اذا كان شرط في الوقف قبل التسجيل ان يبرف الى الواقف عليها
 اي من شاء كذا في الخانية جاز جعل شي من الطريق مسجد او عكة كذا في كتاب الكرامية
 من الخلاصة وفي الفصل العاشر من العاديه وجاز ايضا جعل الطريق مسجد الا
 عكس اذ يجوز الصلوة في الطريق لا المرو في المسجد كذا في العاديه وجاز ايضا احد
 ارض حبيب المسجد اذا صادق على الناس بالقيمة كونا كذا في بيع الفناوي وجاز ايضا
 جعل الواقف الولاية لنفسه لان المتولي يستفيد الولاية منه فيكون له ولاية ضرورة
 لكنه بعد ذلك ان كان غير مأثور على الوقف فلتلقاض ان ينزعه من يده فطر الفقهاء
 وكذا لو شرط ان يخرجه سلطان او قاض من يده ويولي غيره لانه شرط مخالف لحكم
 الشرع واجاز ابو يوسف جعل علة الوقف لنفسه يعني اذا وقف وشرط الكل او
 البعض لنفسه مادام حيا وبعد للفقهاء بطل الوقف عند محمد وهلال لغوات
 معنى القرية بزاله الملك ايا الله تعالى وقال ابو يوسف بيعه اعتبار بالابتداء بالانتهاء
 فانه يجوز على جهة تنقطع فيعود ايا ملك المالك وشايخ بلخ اخذوا بقول ابو يوسف
 وعليه الفتوى ترجيحاً للناس في الوقف كذا في الخانية وغيره وجاز ايضا شرط
 الواقف ان يستبدل به او يبيعه ويشتري بثمنه ايضا اخرى اذا شاء فاذا فعل
 صارت الثانية كالاولى في شرائطها بلا ذكر ثا ثم يستبدلها بالثالثة لانه حكم ثبت بالشرط
 والشرط وجد في الاولى والثانية واما بدون الشرط فلا يملك الا الاستبدل الا القاض
 كذا في الخانية صحيح وقف العمار بيرة واكرية وام عبدة وسائر الولايات الخاتمة تبعا

ثم الفقراء كالوقف على الاولاد الاغنياء وبعد انقضاءهم على الفقراء او يسوى فيه الفقراء
 الى الفقراء والاعنياء كالباطات والمخانات والمقابر والمساجد والسفريات و
 القنابر ونحو ذلك **فصل** في بيع شرط الوقف في اجارة حتى اذا شرط ان لا يوجر اكثر من
 سنة والناس لا يرغبون في اجارة سنة وكان اجارتها اكثر من سنة او ربع الوقف
 وانفع للفقراء فليس للقيم ان يخالف شرطه ويوجر اكثر من سنة بل يرفع الامر الى القاضي
 حتى يوجه القاضي اكثر من سنة لان للقاضي ولاية النظر للفقراء والغائب والميت وان
 لم يسطر له الوقف فله قيم ان يوجر اكثر من سنة بلا اذن القاضي كذا في الخانية فلو اكل
 الوقف منها ان لم يبيها قبل بطلان الوقف على اطلاقها ولا يقيد بحد فليقيم ان يوجر
 كيف شاء جريا على سنن الوقف وقيل يقيد بسنة سواء كان الوقف دارا او ارضا
 لزيادة احتياط في امر الوقف وبها الى بالسنة يعني في الدار لان المدة اذا طالت يؤدي الى
 ابطال الوقف فان من رآه يتصرف فيه تصرف المالك على طول الزمان يرفع ماله
 ويترك سبيل في الارض يعني ان الارض ان كانت مما يزرع في كل سنة لا يوجر اكثر
 من سنة وان كانت مما يزرع في كل سنتين مرة او في كل ثلاث سنين مرة كان له ان يوجر
 مدة يتمكن فيها المستاجر من الزراعة وبالمثل يوجر لا باقل من اجر المثل دفعا للضرورة
 عن الوقف فلو رخص اجره بسبب من الاسباب بعد العقد على مقدار لا يفسخ
 العقد للزوم الضرر ولو زاد اجره على اجره قبل يقيد به اي باجره ثانيا لا في
 من الزمان واما الماخذ وله حصص من الاجر الاول وقيل لا الا لا يقيد به ثانيا كزيادة
 واحد ثقتنا في الخير اذا استاجر ارض وقف ثلاث سنين باجرة معلومة بها اجر
 المثل حتى جازت الاجارة فرخصت اجرتها لا يفسخ الاجارة واذا ازداد اجرها بعد مضي
 مدة فعلى رواية فتاوى سمرقنديين لا يفسخ العقد ورواية شريفي الصمدي لا يفسخ ويجوز
 العقد واما وقت الفسخ يجب المسمى وزيادة الاجرة ففسخه اذا زادت عند الكل حتى لو زاد
 واحد ثقتنا لا نقدر على رواية الشريفي لو ازدادت الاجرة ففسخ المستاجر الاول بالزيادة
 هو اولى من غيره ولا يوجر الموقوف عليه كالامام والمدرس والاولاد ونحوهم لعدم فصلهم

مذهبنا في وقف الفقراء
 ان وقف على الفقراء
 لا يفسخ بزيادة الاجر

في بيع شرط الوقف

في اجارة وقف الفقراء
 ان وقف على الفقراء

ان وقف على الفقراء
 لا يفسخ بزيادة الاجر

في بيع شرط الوقف

ثم الفقراء كالوقف على الاولاد الاغنياء وبعد انقضاءهم على الفقراء او يسوى فيه الفقراء
 الى الفقراء والاعنياء كالباطات والمخانات والمقابر والمساجد والسفريات و
 القنابر ونحو ذلك **فصل** في بيع شرط الوقف في اجارة حتى اذا شرط ان لا يوجر اكثر من
 سنة والناس لا يرغبون في اجارة سنة وكان اجارتها اكثر من سنة او ربع الوقف
 وانفع للفقراء فليس للقيم ان يخالف شرطه ويوجر اكثر من سنة بل يرفع الامر الى القاضي
 حتى يوجه القاضي اكثر من سنة لان للقاضي ولاية النظر للفقراء والغائب والميت وان
 لم يسطر له الوقف فله قيم ان يوجر اكثر من سنة بلا اذن القاضي كذا في الخانية فلو اكل
 الوقف منها ان لم يبيها قبل بطلان الوقف على اطلاقها ولا يقيد بحد فليقيم ان يوجر
 كيف شاء جريا على سنن الوقف وقيل يقيد بسنة سواء كان الوقف دارا او ارضا
 لزيادة احتياط في امر الوقف وبها الى بالسنة يعني في الدار لان المدة اذا طالت يؤدي الى
 ابطال الوقف فان من رآه يتصرف فيه تصرف المالك على طول الزمان يرفع ماله
 ويترك سبيل في الارض يعني ان الارض ان كانت مما يزرع في كل سنة لا يوجر اكثر
 من سنة وان كانت مما يزرع في كل سنتين مرة او في كل ثلاث سنين مرة كان له ان يوجر
 مدة يتمكن فيها المستاجر من الزراعة وبالمثل يوجر لا باقل من اجر المثل دفعا للضرورة
 عن الوقف فلو رخص اجره بسبب من الاسباب بعد العقد على مقدار لا يفسخ
 العقد للزوم الضرر ولو زاد اجره على اجره قبل يقيد به اي باجره ثانيا لا في
 من الزمان واما الماخذ وله حصص من الاجر الاول وقيل لا الا لا يقيد به ثانيا كزيادة
 واحد ثقتنا في الخير اذا استاجر ارض وقف ثلاث سنين باجرة معلومة بها اجر
 المثل حتى جازت الاجارة فرخصت اجرتها لا يفسخ الاجارة واذا ازداد اجرها بعد مضي
 مدة فعلى رواية فتاوى سمرقنديين لا يفسخ العقد ورواية شريفي الصمدي لا يفسخ ويجوز
 العقد واما وقت الفسخ يجب المسمى وزيادة الاجرة ففسخه اذا زادت عند الكل حتى لو زاد
 واحد ثقتنا لا نقدر على رواية الشريفي لو ازدادت الاجرة ففسخ المستاجر الاول بالزيادة
 هو اولى من غيره ولا يوجر الموقوف عليه كالامام والمدرس والاولاد ونحوهم لعدم فصلهم

ان وقف على الفقراء
 لا يفسخ بزيادة الاجر

في بيع شرط الوقف

في عينه الابولية اي بان يجعل الوقف متوليا فيكون له حق التصرف فيه متوليا
بدون اجر المثل لزم تمامه كذا اب اجر منزل صغير بدونه الى بدون اجر المثل يعني لزم
ايضا تمامه اذ ليس لكل منهما ولاية الخط والاستقاط كذا في العادة لا تسحق الى اجارة
الوقف بموت المورث لان العقد لغيره كالوكيل والاب والوقف لا يعار ولا يرهن رعاية
لحق الوقف عليه لان فيها ابطال حقه فلو سكن الميراث فيجب عليه الاجر ويعني
بالضمان بالتالي متابعه يعني اذا سكن رجل دار الوقف او اسكن المتولي بلا اجر
قبل الاثبات على السكن وعامة المتأخرين على ان عليه اجر المثل وعليه الفتوى وكذا
منافع مال اليتيم كذا في العادة وعصب عقارة يعني ان الفتوى في عصب العقار
والدور الموقوفه بالضمان نظر الوقف ومتى قضى عليه بالقيمة تؤخذ منه القيمة
فيشترى بها ضيعة اخرى فيكون على سبيل الوقف لان هذه بدل الاولى كذا في
الاشترؤ وشيئة وتقبل فيه ال الوقف الشهادة على الشهادة وشهادة الرجال بالنسبة
والشهادة بالشهرة لا تثبت اصل وان صرحوا به ال شهدوا بالتامع وقالوا عند
القاضي شهيد بالتامع تقبل بخلاف ساير ما يجوز فيه الشهادة بالتامع كالنسب
فالهم اذا صرحوا بانهم شهدوا بالتامع لا تقبل لان الوقف حق الله تعالى وفيه تجوز
القبول بتصریح التامع حفظ للاوقاف القديمة عن الاستهلاك وغيره ليس
كذلك لا تثبت شرط في الاصح فان الشهادة على اصل الوقف بالشهرة تجوز على الجواز
المختار وان كان الوقف على قوم باعبارهم واماعى الشرايط فلا هو المختار كذا في
العادة وبيان المصروف من الاصل يعني اذا شهدوا ان هذه الضيعة وقف على كذا تقبل
فيه الشهادة بالتامع متولى بني في عرفة الوقف فهو ال البناء يكون للوقف
فيصرف عنه الى مصارف الوقف ان بناء من مال الوقف او مال نفسه ونواه
لوقف او لم يتوليا وان بني نفسه واشهد عليه كان له ال المتولى نفسه والاجبتي
اذا بني ولم يتوليا ذلك وان تولى كونه للوقف كان وقفا كذا في الغرض يعني انه
كالتبني في جميع ما ذكرنا والغرض في المسجد للمسيح مطلقا الى سواء تولى او لم يتوليا

باع دارا ثم ادعى اني كنت وقفها او قال وقف على لا يصح للتناقص وليس ان يكتف
المشترى ولو قامت البينة قبلت كما لو شهدوا على عتق امه تقبل بلا دعوى الولاية
في امر الوقف للوقف وان لم يشترطها لانه احق من الاجبتي ويعزل لو خان كالوصي
رعاية لمصلحة الوقف وان شرط الوقف ان لا يعزل لانه شرط مخالف لمقتضى الشرع
ولاه الى الوقف المتولى واخرجه صح وان لم يكن له جزيه وان شرط ان لا يخرج لانه
في معنى التوكيل ولا جزيه للشروط طالب التولية لا يولي كما لا يولي طالب القضاء مرض
المتولى مرض الموت وقضى التولية الى غيره جاز لان المتولى بمنزلة الوصي وللوصي
ان يوصي الى غيره كذا في الثانية ولو مات ال المتولى بلا تفويضها الى غيره او به فالرأي
في نصب المتولى الى الوقف لا القاض ثم ان مات الوقف فالرأي فيه الى وصيه ثم
ان مات وصيه فالرأي فيه الى القاض ويجعل المتولى من اهل الوقف ما يمكن الا لا جانب
الباني للمسيح اولى بنصب الامام والمؤذن في المختار الا اذا عين القوم اصله من
عينه ال الباني اشترى المتولى بال الوقف دارا له ال للوقف لا يكون وقفا الاصح
لان في صحة الوقف والشرايط التي يصير بها الوقف لازما كذا في كثير ولم يوجد هنا
كذا في العادة جاز للحاكم تزويج امه الوقف لاجل عده وتو من امته وجانية عده في مال
اي مال الوقف كذا في الخلاصة **فصل** فيما يتعلق بوقف الاولاد قال ارضى من موقوفه
على ولد كان الفلانة لولد صليبه يسكن في الزكرو والاشي لان اسم الولد مأخوذة من
الولادة وهي موجودة فيها الا ان يقيد بالذكور بان يقول على الذكور من ولدي فلا
يدخل فيه الاناث واذا جاز هذا الوقف فيما يوجد واحد من الولد الصليبي كانت
الفلانة لا لغيره واذا انتفى الى الصليبي صرفت الى الفلانة لا لولد الولد كما
لا ينقطع الموقوف عليه هذا اذا كان حين الوقف ولد صليبي وان لم يكن حين الوقف
ولد صليبي بل ولد الابن ذكر كان او انثى كانت الفلانة خاصة لابن ذكر فيها من دون
من البطون ويكون ولد الابن عند عدم الصليبي بمنزلة الصليبي ولا يدخل فيه ولا البنت
في الصحيح وهو ظاهر الرواية وبه اخذ المال لان اولاد البنات ينسبون الى اباؤهم لا لآباء

بيع دارا ثم ادعى اني كنت وقفها او قال وقف على لا يصح للتناقص وليس ان يكتف
المشترى ولو قامت البينة قبلت كما لو شهدوا على عتق امه تقبل بلا دعوى الولاية
في امر الوقف للوقف وان لم يشترطها لانه احق من الاجبتي ويعزل لو خان كالوصي
رعاية لمصلحة الوقف وان شرط الوقف ان لا يعزل لانه شرط مخالف لمقتضى الشرع
ولاه الى الوقف المتولى واخرجه صح وان لم يكن له جزيه وان شرط ان لا يخرج لانه
في معنى التوكيل ولا جزيه للشروط طالب التولية لا يولي كما لا يولي طالب القضاء مرض
المتولى مرض الموت وقضى التولية الى غيره جاز لان المتولى بمنزلة الوصي وللوصي
ان يوصي الى غيره كذا في الثانية ولو مات ال المتولى بلا تفويضها الى غيره او به فالرأي
في نصب المتولى الى الوقف لا القاض ثم ان مات الوقف فالرأي فيه الى وصيه ثم
ان مات وصيه فالرأي فيه الى القاض ويجعل المتولى من اهل الوقف ما يمكن الا لا جانب
الباني للمسيح اولى بنصب الامام والمؤذن في المختار الا اذا عين القوم اصله من
عينه ال الباني اشترى المتولى بال الوقف دارا له ال للوقف لا يكون وقفا الاصح
لان في صحة الوقف والشرايط التي يصير بها الوقف لازما كذا في كثير ولم يوجد هنا
كذا في العادة جاز للحاكم تزويج امه الوقف لاجل عده وتو من امته وجانية عده في مال
اي مال الوقف كذا في الخلاصة **فصل** فيما يتعلق بوقف الاولاد قال ارضى من موقوفه
على ولد كان الفلانة لولد صليبه يسكن في الزكرو والاشي لان اسم الولد مأخوذة من
الولادة وهي موجودة فيها الا ان يقيد بالذكور بان يقول على الذكور من ولدي فلا
يدخل فيه الاناث واذا جاز هذا الوقف فيما يوجد واحد من الولد الصليبي كانت
الفلانة لا لغيره واذا انتفى الى الصليبي صرفت الى الفلانة لا لولد الولد كما
لا ينقطع الموقوف عليه هذا اذا كان حين الوقف ولد صليبي وان لم يكن حين الوقف
ولد صليبي بل ولد الابن ذكر كان او انثى كانت الفلانة خاصة لابن ذكر فيها من دون
من البطون ويكون ولد الابن عند عدم الصليبي بمنزلة الصليبي ولا يدخل فيه ولا البنت
في الصحيح وهو ظاهر الرواية وبه اخذ المال لان اولاد البنات ينسبون الى اباؤهم لا لآباء

الوقف على اولاده لا ينبغي كسبها في الحكة
لا يكون وصية والوصية للولث لا يصح قال في
الوقف على اولاده لا ينبغي كسبها في الحكة
لا يكون وصية والوصية للولث لا يصح قال في

أسماءهم بخلاف ولد الابن ولو زاد على العبارة الأولى وقال وولد ولدي فقط أو لم يزد
على هذا يدخل فيه الصبي وأولاد ابنته يستكون في الغلة ولا يقدم الصلب على ولد الابن
لأنه سوى بينهما في الذكر وهل يدخل فيه ولد البنت قال هلال يدخل ولو قيد بالذكور أو
قال ارضى منه موقوف على ولدي وولده ولد الذكور قال هلال يدخل فيه الذكور
من ولد البنين والبنات وهو الصحيح لأن اسم الولد كما يتناول أولاد البنين يتناول
أولاد البنات لما قال الامام الرضا إن ولد الولد اسم لمن ولدت له وله وابنة وله
ومن ولد ثابته يكون ولد وله حقيقة بخلاف ما إذا قال على ولدي فإن ثم ولد
البنت لا يدخل في ظاهر الرواية كما ترى لأن اسم الولد يتناول ولده الصبي وإنما يتناول
ولد الابن لأنه ينسب إليه عرفاً إذا انقضت الأولاد وأولادهم في صورتين المذكورتين
صرفت الغلة إلى الفقراء لانقطاع الموقوف عليه ولو زاد البطن الثالث وقال على
ولدي وولد ولدي وولد ولدي صرف إلى أولاده ماتوا سلاوة الفقراء ما بقي من
أولاده واحد وان سفل يستوي فيه الأقرب والأبعد الآن يذكر ما يدل على الترتيب
بان يقول الأقرب فالأقرب أو يقول بطننا بعد بطن أخي يبدأ بما بدأ به الواقف لأنه
لما ذكر البطن الثالث فحشي التفاوت فتعلق الحكم بنفسه الانساب لا غير والانساب
موجود في حق من قرب ومن بعد بخلاف البطن الثاني لأن الواسطة له واحد كذا
في الخلاصة كذا أي صرف إلى أولاده ماتوا سلاوة الفقراء إذا قال على ولدي وأولاد
أولادي أو قال ابتداء على أولادي يستوي فيه الأقرب والأبعد إلا أن يذكر ما يدل
على الترتيب كما مر وقف ضيقة على أولاده ثم الفقراء فأت بعضهم صرفت الغلة إلى
الباقي لأنه وقف على أولاده ثم الفقراء فما بقي منهم أحد وان سفل لا تصرف إلى الفقراء
ولو وقفها على أولاده وسماهم فقال على فلان وفلان وفلان وجعل آخره للفقراء
فأت أحدهم صرف نصيبه إلى الفقراء لأنه وقف على كل واحد منهم وجعل آخره للفقراء
فاذا مات واحد منهم كان نصيبه للفقراء بخلاف المسئلة الأولى فان الوقف هناك على
الحلل لا على كل واحد ولو وقف على امرأة وأولاده أي أولاد الواقف ثم مات امرأة

اَوْ يَقُولُ عَلِيٌّ وَلَدِي ثُمَّ
عَلِيٌّ وَلَدِي وَلَدِي

لا يكون نصيبها لأبنائها المتولد من الواقف خاصة إذا لم يشترط أي الواقف رد نصيب
الميت أي من مات منهم أي ولده حتى إذا شرط كان نصيبها لأبنائها بل يكون للجميع أي جميع
الأولاد ولو قال علي ولدي وولد ولدي أبدأ ما تسلسلوا ولم يقل بطناً بعد بطن كلف
الشرط المذكور ومرة نصيب الميت أي ولده فالقصة للجميع ولده وسلسلهم على
السوية ولو مات بعض ولد الواقف وترك ولداً لم جات القصة تقسم على والد وولد
الولد وإن تسلسلوا بمقتضى عبارة الواقف وعلى الميت لأنه استحق النصيب قبل موته
في أصابه أي الميت من القصة كان لولده بالأثر فيصير له الأولاد الميت سهمه الذي
عنه الواقف يحكم نصيبه وسهم والده بالأثر ولو وقف على ولده فإذا انقرض
فعل الأولاد إما أبدأ ما تسلسلوا فإذا مات أحدهما خلف ولداً صرف نصف غلته
إلى الباقي والنصف الآخر إلى الفقراء كما مر في صورة شمية كل من الأولاد فإذا مات الآخر
صرف الكل إلى الأولاد الأولاد تقسم بين ولد واحد وما وكل واحد من الأولاد الآخر على السوية
وقف على ذوق قرابته لم يدخل والده وجده وولده رجل قال ارضني بهذه موقوفة علي
أقارب أو علي قرابتي أو علي ذوق قرابتي قال المال يصح الوقف ولا يفضل الذكر على الأنثى
ولا يدخل فيه والد الواقف ولا جده ولا ولده كذا في الحاشية دارية يده برهن آخرها
وقف عليه وبرهن قيم الوقف أهل المسجد فإن أرحم الناس بقى والأقربهم نصيبان كما هو
الحكم في دعوى الملك وقف بين أخوين مات أحدهما وبقي في يد الحي وأولاد الميت ثم الحي برهن
على واحد من الأولاد الآخر أن الوقف بطناً بعد بطن والباقي غيب والوقف واحد يقبل
وينتصب خصماً عن الباقي ولو برهن الأولاد الآخر أن الوقف مطلق عليك وعلينا
فتبين مدعى الوقف بطناً بعد بطن أولى كذا في الحاشية **كتاب البيوع** هو أي البيع الذي
دل عليه البيوع لغة مبالغة للمال فيقال مطلقاً وهو من الأضداد يقال باع الشيء
إذا شراه واشتراه وتعدى إلى المفعول الثاني بلا حرف وبها يقال باع الشيء وباعه
منه وإنما جمع لكونه أنواعاً أربعة باعتبار الجميع لأنه ما يبيع سلعته بثمنها ويسمى مقايضة
أو بيعاً بالتقديس ويسمى بيعاً لكونه أشبه الأنواع أو بيعاً لمن يثنى كبيع النعدين ويسمى

مطلقا اي في النفس والخمس هو الصحيح لا ما قال الكرخي ينعقد به في الخمس فقط
كالقول ونحوه ويتعقد ايضا باللفظ واحدا كما في بيع الاب من طفله بان يقول بعت هذا
منه بكذا وشراؤه منه بان يقول اشتريت هذا من ابني فان عبارة الاب كمال شفقة
اقبمت مقام العبارتين فلم يحجج الى القول وكان اصيلا في حق نفسه ونائبيا عن طفله
حتى اذا بلغ كان العهدة عليه دون ابيه بخلاف ما اذا باع مال طفله من اجنبي فبلغ
كان العهدة على ابيه فاذا الزم عليه الثمن في صورة شراؤه لا يبايع عن الابن حتى ينصب
القاضي وكلاهما يقتضيه للتصغير فتروا على ابيه فيكون امانة عنده وكذا لو قال بعت منك
هذا بدينهم فقبضه المشتري ولم يقبل شيئا ينعقد البيع ويجوز القابل في المجلس لانه
لو لم يجتزئه حكم العقد جيرا وهو مستف من قبول الكل بالكل والشرك يعني ان البايع
اذا اوجب في شيء فقبل المشتري في بعض ذلك او اوجب المشتري في شيء فقبل البايع
في بعضه لم يجز لان فيه تفرق الصفة واحد المتعاقدين لا يملك ذلك لان فيه ضرر للمشتري
او البايع لان المبيع ان كان واحدا الزم ضرر الشرك للمشتري وان كان متعديا فالعاهة
ضم الجيد الى الردى ونقص عن الجيد للترويج الردى فلو ثبت جوار قبول العقد في البعض
قبل المشتري العقد في الجيد وتوكل الردى فزال الجيد عن يد البايع باقل من كس منه وفيه
ضرره واذا لم يجز اخذ البعض بالبعض فلان لا يجوز اخذ الكل بالبعض اولى وان تعدت
الصفة فلا ذلك لانشاء الضرر عن البايع واليه اشار بقوله الا اذا كثر اى البايع لفظ
بعت وفصل الثمن اشارة الى ما ذكر في الكافي ان قوله في الهداية الا ان يبين ثمن كل واحد
لانه صفحات بمعنى لا يتم الا ان يدرج تكرار لفظ العقد اذ به يتعد والصفحة لا يجر بيان
كل واحد وقال الزهلي وليس له ان يقبض بعض المبيع دون البعض وان فصل الثمن
الا اذا كثر البايع لفظ بعت مع ذكر الثمن لكل واحد عند اى صيغة وعند هاهنا ذلك ان
فصل الثمن بان قال بعتك هذين كل واحد بكذا او بعتك هذه العشرة كل واحد منها بكذا
او رضى اى البايع بقوله اى قول المشتري اشتريت هذا بكذا قال القدوري ان رضى
البايع في المجلس بتفرق الصفة يصح ويكون ذلك من المشتري في الحقيقة استيفاء ايجاب.

حه فاو بيع دين بعين ويسمى سلا وباعتبار الثمن ايضا لان الثمن الاول ان لم يعتبر
 يسمى سلا ومنه واعتبر مع زيادة يسمى مراجه او بدونها يسمى تولية او مع النقص يسمى
 وضيفه وشرعا مبادله مال بمال بطريق الكتاب اى التجارة خرج به مبادله رجلين
 بالمال بطريق التبرع او الهبة بشرط العوض فانه ليس يبيع ابتداء وان كان في حكمه
 بقاء لم يقبل على سبيل التراضي ليتناول بيع المكره فانه منعقد وان لم يلزم بفقد الاثبات
 تعلق كلام احد العاقدين بالآخر شرعا على وجه يظهر اثره في المحل بالايجاب وهو الاثبات
 يسمى به اول كلام احد العاقدين سواء كان بعت او اشتريت لانه ثبت للأخر خيار القبول
 والقبول وهو ثاني كلام احدهما سواء كان بعت او اشتريت اما ضيق قال في الهداية
 البيع يفقد بالايجاب والقبول اذا كانا بلفظ الماضي ثم قال لان البيع انشاء تعرف
 والاثبات يعرف بالشرع والموضوع للاخبار قد استعمل فيه فينقذه واراد بالموضوع
 للاخبار لفظ الماضي اذا التأم فيه للعهد فملا وجه للاعتراض عليه بانه لا بد من ضم شئ الى ذلك
 وهو ان يقال وكان استعمال بلفظ الماضي والآلم يتم الدليل ثم قال ولا يفقد بلفظين
 احدهما لفظ المستقبل بخلاف النكاح وقدرة الفرق هنا واراد بلفظ المستقبل صيغة
 الامر نحو بيعه متى بكذا فقال بعت لانه قال هناك مثل ان يقول زوجني فبقول زوجتك
 فلا وجه لحمله على المضارع كاذب اليه بعض شراعه نعم يفقد البيع اذا قارنه النية
 كما نقل صاحب النهاية عن الطحاوى ونحوه الفقهاء وينقذه ايضا بانه معناه ما الى
 الماضيين نحو رضى واعطيتك بكذا وخذه يعنى ان كل ما اول على معنى بعت واشتريت
 يفقد البيع به ايضا فاذا قال بعت منك هذا بكذا فقال رضى او قال اشتريت هذا منك
 فقال خذه يعنى بعت بذلك خذه فانه امر بالاخذ باليد وهو لا يكون الا بالبيع فكانه قال بعت
 منك خذه فقد رضى البيع اقتضا فثبت العقد باعتباره لا بلفظين احدهما الامر لينا في
 ما مر فان المعنى هو المعبر في هذه العقود وان اعتبر اللفظ في بعضها كتمسك المتفاوضة
 حيث لا تصح اذا لم يثبتا جميع ما يقتضيه حتى التعاطي اى اعطاء المبيع والثمن من الجانبين
 فان البيع يفقد به بلا وجود لفظ فضلا عن الماضيين لوجود المقصود وهو التراضي مطلقا

لا قبول ورضى البائع قبولا واعتراض عليه بأنه انما يبيع اذا كان للمعص الذي قبل المشتري
 حصته من الثمن كالصور المذكورة وفي قنطين باعها بعشرة لان الثمن ينقسم عليها باعتبار
 الاجزاء فيكون حصته كل بعض معلومة فاما اذا اضاف العقد الى عبد بن اوثوبين فلم يبع
 العقد بقول احدهما وان رضى البائع لانه يلزم البيع بالخصه ابتداء وان لا يجوز قول
 مشاوة الفضل عن مراد القدرين فان تسمية عبارة المشتري ايجابا ورضى البائع
 قبولا تدل على انه اعتبر في عبارة المشتري والبائع ذكر الثمن في مقابل بعض البائع فان
 مجرد قول المشتري اشتريته بلا ذكر الثمن لا يكون ايجابا ولا قول البائع رضى قبولا
 لعدم صدق تعريف البيع عليه وهو مبادله مال بمال فظهر عدم لزوم البيع بالخصه
 ابتداء ولهذا قلت او رضى بقوله اشتريته هذا بكذا ويؤكد ايجاب القول الآخر
 المجلس فلا يبطل بالتأخير اليه وان طال لان المجلس جامع للمقتضات كما مر في كتاب
 الطهارة فاذا عدت الامور المتعددة بسببه واحدة فلا تعتبر ساعاته واحدة
 او في دفعها للصبر وتحتمل ليس وانما لم يكن الخلع والعقد على مال كذلك بل توقف
 الايجاب فيهما على ورا المجلس تمامهما اشتلا على اليقين من جانب الزوج ولو لم يكن
 فكان ذلك مانعا عن الرجوع في المجلس والكتاب والرسالة كالحطاب يعني اذا كتب
 اما بعد فقد بعثت عبدك فلانا بكذا او قال لرسول له بعث هذا من فلان الغائب
 بكذا فاذهب واخبره فوصل الكتاب الى المكتوب اليه واخبر الرسول المرسل اليه
 فقال في مجلس بلوغ الكتاب والرسالة اشتريته به او قبلته نعم البيع بينهما لان الكتاب
 من الغائب كالحطاب من الحاضر والرسول مقبلة وسفير كلامه كلام المرسل فلان الرسول
 وم كان يبلغ تارة بالحطاب وتارة بالكتاب ويبطل الايجاب قبل القول بالرجوع
 الى رجوع الموجب لان المانع من الرجوع لزوم ابطال حق الغير وهو مستف هنا
 لان الايجاب لا يبيد الحكم بدون القول باعتراض بان الحق غير مختص في الملك بل حق
 التملك ايضا حق فيه ابطاله وانه بان الايجاب اذا لم يند ملكا للمشتري لم يكن له بلا
 ملك البائع فحق التملك للمشتري لا يعارض حقيقة الملك للبائع لكونها اقوى منه

هذا هو الوجه في صحة البيع بالخصه
 وهو ان يبيع بثلثي ثمنه او بثلثي قيمته
 او بثلثي ما كان له في ذلك الموضع
 او بثلثي ما كان له في ذلك الموضع

منه ولا ينقص باذا دفع الزكوة قبل الحول الى الساعي فان المكي لا يقدر على الاسترداد
 لتعلق حق الفير بالدفوع لان حقيقة الملك زالت من المكي فحق الفير لا ينشأ ما هو
 اقوى منه ويبطل ايضا الايجاب قبل القول بقيام ايها من الموجب والقابل عن
 بطلان لان القيام دليل الرجوع والى لانه فعلى عمل المصريح انما يتبع عملها اذا
 لم يوجد صريح يعارضها وهما لو قال بعد القيام قبلت وجد المصريح ولم يعتبر ورويان
 المصريح انما وجد بعد الدلالة ولذا لم يعارضها ولم يزم الى البيع بهما الى بالايجاب والقول
 بلا خيار لاحدهما في المجلس وقال الشافعي لكل منهما خيار المجلس لقوله عم المتبايعان
 بالخيار ما لم يتفرقا وان في الفسخ ابطال حق الآخر فلا يجوز قول يرد على ظاهره
 انه ان اريد بحق الآخر حق التملك فسلم كنه لا يبيد لانه وان اريد حقيقة الملك فممنوع بل هو
 اول المسئلة ويمكن دفعه بان حق التملك ثابت قبل القول ولو لم يثبت حقيقة الملك
 بعده لم يكن للقول فائدة زائدة بل كان وجوده وعدمه سواء مع كونه ركن فلاحسن
 ان يقال ولنا ان الايجاب والقول يفيدان حقيقة الملك لما قال الله تعالى الذين امنوا
 لاننا نكفوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم فاباح الاكل وتوفي
 المجلس بوجود التجارة ان شئ من التراضي والبيع تجارة فدل باطلاقة على نفي الخيار
 وضحة وفوق الملك للمشتري والقول بالخيار تقييد وهو نسخ فلا يجوز والجواب عن الحديث
 انه يحول على خيار القول الى قبول كل واحد من المتعاقدين العقد في المجلس وفائدة
 دفع توهم ان الموجب بعد ما وجب لا يكون له ان يرجع لا خيار الفسخ بعد الايجاب والقول
 وفي الحديث اشارة اليه لان الاحوال ثلث حال لم يوجد فيها الايجاب والقول وحال
 وجد فيها وانقضى وحال وجد فيها احدهما والآخر موقوف واطلاق اسم المتبايعان
 عليهما في الاولى مجاز باعتبار ما يؤل وفي الثانية مجاز باعتبار ما كان وفي الثالثة حقيقة
 لما تفرق في موضعه ان اسم الفاعل حقيقة في الحال بمعنى اجزاء من او آخر الماضي واو ابل
 المستقبل وهي حال المباشرة بان يقبل احدهما في المجلس والآخر متوقف فيه لاما قبلها
 ولاما بعد فاما او يجهلها فيجمل عليها بل يلزم ابطال حق الآخر والتفرق المذكور في الحديث

لا قبول المتعاقدين المتبايعين
 الايجاب لانه ظاهر لا يحتاج
 الى البيان

بحول على تفرق الاقوال بان يقول احد هاتفت ويقول الآخر لا اشترى او بالعكس حيث
لا يبقى الخيار بعده فان قيل التفرق يكون بعد الاجتماع وهو لا يتصور ههنا قلنا المراد
بالتفرق عدم الاجتماع ابتداء وهذا مبني على قاعدة مقرر في المفتاح والكشف انهم يقولون
ضيق في الركية او وشع كم الثوب والمراد في الاول جعل في الركية ضيقا ابتداء وفي
الثاني جعل كم الثوب واسما ابتداء فلا تغفل وكذا في حجة البيع الاشارة في اعراض
اعم من المبيع والثمن غير ربوية احراز بيع درهم ودينار وحظلة ونحوها يجنبها
فان الاشارة فيه لا تكفي بل لابد من مساواتها قدر الاحتمال ولو كانا شيئا وانما كانت
الاشارة كونها يبلغ طرق التعريف فلا يحتاج الى بيان القدر والوصف بخلاف
السلم فان معرفة قدر السلم فيه ووصفه واجبة فيها كونه غير مثار اليه كاشية
وسرط معرفة مبيع سلم اي يحتاج الى التسليم احراز عما اذا اقر ان لنيلان عند
متاعا فاشترى منه ولم يعرف فانه يجوز لعدم احتياجه الى التسليم ذكره الزاهد
كما يتعلق بمعرفة رفع الجهالة المفضية الى النزاع المفضي الى فساد البيع بان باع
غائبا واثارا في مكانه وليس فيه سمي بذلك الاسم غيره فانه جازي كاشية في خيار
الروبة وسرط ايضا معرفة قدر ثمن كعشرة مثلا كاي في التهمة احراز عن المثار اليه
كاسبق وما يحصل فيها هو الكليات والعديدات المتعارضة والموزونات كالأهم
والدناير وسائر ما يوزن اذا قبلت بالاعيان القيمة ومعرفة وصفه كونه
بخاريا او سرقيا لان جهاتهما تفضي الى النزاع فيعبري العقد عن المقصود ووجه
البيع بحال اي ثمن حال وموجل لا اطلاق قوله تعالى واحل الله البيع وعنه صلى الله
عليه وسلم انه اشترى من يهودي ثوبا بالاجل ورهنه درهم ولا بد ان يكون الاجل
معلوما لان الجهالة فيه مانعة من التسليم الواجب بالعقد فهذا بطلان في قرب
المدة وذلك سلم في بعيد فاكذابة الهداية والكافي وغيرهما قول في اشكال لان نص
البيع مطلق كما قالوا واشترط معلومية الاجل بالدليل العقلي تقييد المطلق بالراه
وهو غير صحيح لما تقرر في الاصول ان تقييد المطلق بنسخ ونسخ الكتاب بالوفا لا يجوز

لا يجوز ويمكن دفعه بان اطلاق الثمن انما هو بالنظر الى نفس الاجل وهي لم تقيد بالم
بالمعلومية لما سئل في خيار الشرط انه اذا قال بعتك هذا بالاجل وموجل صح
وصرفا بالنصف يوم او ثلثة ايام او شهر فالمقيد بالمعلومية انما هو وقت الاجل
والنقص ليس بمطلق بالنظر اليه ولهذا قلت معلوم الوقت حتى اذا جهل وقته قيد
البيع كالبيع الى الحصاد ونحوه وتحقيقة ان البيع مطلق والمطلق هو المتقضى للذات
دون الصفات لا بالنفي ولا الاثبات وذات البيع وحقيقته كما عرفت مباداة المال
بالمال الثمن معتبر في مفهوم البيع والتأجيل من صفات الثمن فيكون من صفات البيع
ولهذا يقال بيع موجل فبالنظر الى التأجيل يكون البيع مطلقا لا يجوز تقييده بظن
واما تعيين وقت الاجل فليس من صفات البيع بل امر لم نوع تعلق بصفتها نظر
اليه لا يكون البيع مطلقا فيجوز تقييده بالوفا فيندفع الاشكال وبعد ما علم الاجل
ان مات الباع لا يبطل الاجل وان مات المشتري حل المال لان فائدة التأجيل انما تجز
فيؤدي الثمن من ثاء المال فاذا مات من له الاجل تعين المزدك لقضاء الدين فلا يند
التأجيل واذا منع الباع السلعة سنة الاجل فللمشتري اجل سنة ثانية يعني
اذا اشترى ثمن موجل الى سنة غير معينة ولم يقبض المبيع حتى مضت السنة فللمشتري
سنة اخرى بعد قبضه وقال ليس له ذلك وبطلان اي صح البيع بثمن مطلق عن ذكر الصفة
لا القدر لو جوب ذكره لما عرفت فالعقد اي فالعقد حين يقع على غالب العقد اي
غالب لنقد البلدة في الرواج لانه الى المتعارف فان استوى الى لم يوجد الغالب بل استوى
الرواج في التقوى لا المالية بل تناوت فيها فساد البيع ان لم يبين اي الثمن انه من
اي نوع لان الجهالة تفضي الى النزاع كما او استوى المالية اي كما استوى الرواج واختلف
الاسم كالا حادي والثاني والثالث صح ان اطلق اسم الدرهم على كل منها حيث يطلق
على الواحد من الاول والثنين والثالث من الثالث اسم الدرهم اذ لا نزاع عند عدم الاختلاف
في المالية وهو المانع من الجواز وصرف الى ما قدره من كل نوع مثلا اذا باع عبد ابان
درهم فلان يعطى الثمن من الاحادي او الثنين من الثنائي او ثلثة آلاف من الثلاثي هذا

ما ذكره الكافي واراد صاحب الهداية وان كان في عبارة نوع غرض ولا يتعين الثمن
الثمن ما ليس مصنوعا من الذهب والفضة يسكو كما اولوا العلوس النافعة كذا في الق
في صحيحه الى صحيح البيع وان عينا بغيره اذا عين العاقدان درهما مثلام ازاو المشتري
تبدل بدرهم آخر جاز عندنا ولا يسمع نزاع البائع وعند الشافعي يتعينان بالتعين حتى
لا يجوز تبدل به باخر ولو ملك قبل التسليم او اخفق بعده او قبل ينقض البيع عنده لا عندنا
بل يطالب بالتسليم مثله وانما كان في صحيحه لما ذكر في العادة ان الدرهم والدينارين يتعينان
في البيع الفاسد من الاصل ولا يتعين فيما ينقض بعد الصحة صورة الاول ما اذا باع
عبدا وقبض الثمن فظن انه ثمن الحر او باع حرة فظن انها ام ولد يتعين دراهم الثمن للرد
لان لهذا القبض حكم الغصب وصورة الثاني ما اذا باع عبدا وملك قبل القبض التسليم
فالثمن المقبوض لا يتعين في رواية وهو الاصح وصحح البيع في الطعام وهو الحنطة و
ودقيقها لانه يبيع عليها عمرها وسبائك في الوكالة والجوب وهي غيرهما كالعدس والحب
ونحوهما ولو كان البيع جرا قال بطريق الجارفة معرب كذا في صحيحه بغير حصة لقوله
صل الله عليه وسلم اذا اختلفا النوعان فبيعوا كيف شئتم بخلاف ما اذا باع عينه
بجائزة فانه لا يبيع لاجتماع الربوا وصحح ايضا بيع المكيال والموزونات بانه او محرم
معين كل منهما جهل قدره لان المانع من الصحة جهالة فمضي ايا النزاع وساليت كذلك
لان التسليم في البيع متجه فيندر، ملك الاناء، والجر بخلاف السلم فانه التسليم فيه
متاخر فالملك ليس بناور قبل فيحقق المنازعة وعن ابو يوسف ان الجواز فيما اذا كان
المكيال مما لا يكتسب بالكيس كالقصعة ونحوها وما اذا كان كالزبيب ونحوه لا يجوز وكذا
اذا كان الحبوب يفتت او باعه بوزن شيء اذا جف تخلف وصحح ايضا في القدر المسمى واحدا
كان او اكثر اذا بيع صبوة كل قفيز او قفيزين مثلا بكذا في صحيحه اذا قال بعتك هذه الصبرة
كل قفيز او قفيزين او ثلثة بكذا فابيع جاز في القدر المسمى من عدد القفز ان عندنا في حصة
الباقي الا اذا زالت الجهالة بعلم جميع القفران ببيعتهما او بالكيل في الجسد قبل الاخر
وقال لا يجوز مطلقا لاجتماع ان لا يبيع البيع عندنا في حصة في القدر المسمى اذا بيع

اذا بيع صبرتان من جنين كصبرق بر وشعير كل قفيز او قفيزين بكذا حيث لم يبيع البيع
عنده في قفيز واحد لتفاوت الصبرتين وعندنا يبيع فيها ايضا وذكر في المحيط والابيض
ان العقد يبيع على قفيز واحد منها ولا يبيع ايضا البيع عنده في القدر المسمى
اذا بيع متفاوت كالثلثة وهي قطع غنم كل شاة او شاتين بكذا او العدل المشتمل
على الاثواب المتفاوتة كل ثوب او ثوبين بكذا لان التفاوت في ابعاضها ينقض الجهالة
المؤدية الى النزاع بخلاف الصبرة وان سمي الجملتين او جملتي المبيع والثن بان قال
بعت هذه الثلثة وهي مائة تالف درهم او بعت هذا العدل وهو عشرة اثناب بمائة
بلا تفصيل الى لا يقول كل شاة بكذا او كل ثوب بكذا صحح البيع في الكل اجماعا متناوئا
او لا معلومة المبيع والثن فان باعها هذا تفصيل لقوله وان سمي الجملتين ولم يفسرها
فان باع الصبرة على انها مائة الى مائة قفيز بمائة صحح البيع ولا يتفاوت الحكم بينهما
بين ان سمي لكل قفيز ثمانا بان يقول كل قفيز درهم وبين ان لا يسمي لعدم التفاوت بخلاف
العدديات المتفاوتة كما ساء وهي الى الصبرة اقل من المائة اخذ الى المشتري الاقل
بحصة من الثمن او صحح العقد يعني انه يختار بين الامرين لتفرق الصفقة عليه فلم يتم
رضاه بالموجود او هي اكثر من المائة قالوا لا يد على المائة للبائع والمائة للمشتري لان المبيع
وقع على مقدار معين وقد وجد فصح العقد والقدر ليس بوصف حتى يدخل البيع كما في
الثوب فيكون للبائع وان باع المذروع بكذا الى سمي الجملتين ولم يقل كل ذراع او ذراعين
بكذا صحح البيع فان وجد المشتري تاما اخذ به الثمن بلا خيار وان وجد اقل خيرا ان شاء
اخذ الاقل بالكل الى كل الثمن او تركه لان الذرع وصف في الثوب لا ينع كونه صفة عرضية
له بل هو في اصطلاح الفقهاء ما يكون تابعا لشيء غير منفصل عنه اذا حصل فيه بزيادة
حسا وان كان في نفسه جواهر كذراع من ثوب وبنا، من دار كما سبق في الايمان فان ثوبا
هو عشرة اذرع ويساوي عشرة دراهم اذا انقص منه ذراع لا يساوي تسعة بخلاف
المكيال والعدديان فان بعضا منها يسمى قدرا واصلا ولا ينفذ انقصا الى بعض
آخر كما لا يجوز فان حصة هي عشرة اقفره اذا ساوت عشرة دراهم كانت التسعة

منها تساوى تسعة وقد اختلفوا في تفسير الوصف والاصل والكل راجع الى ما ذكرنا
والوصف بهذا المعنى لا يقابل شي من الثمن كاطراف الحيوان الا اذا كان مقصودا بالتناول
كما سئل واخذوا المشتري الاكثر بلا خيار للبائع لا يوصف مكانه كما اذا باعه معيبا
فاذا هو سليم واذا باع المتفاوت بهذا المعنى اسمى المتعين ولم يفصل في البيع في الكل حتى اذا
تساوى المبيع والثمن لزم البيع لمعلومية كل منهما لا الاقل والاكثر قال في الغاية البيان نقلنا
عن الايضاح اذا قال بعثك هذا القطيع على انه خسون راسا وهذا القول على انه خسون
ثوبا بكذا فان بيع جاز لان جلة المبيع والثمن صار معلوما بالتسمية فاذا وجد المبيع زائدا
او ناقصا فالمبيع فاسد لان الزيادة لم يقع عليها العقد فيصير كانه باع ثوبا من احد وجهين
وهذا فاسد لانه مجهول متفاوت وان كان ناقصا فيحتاج الى ان يحيط حصته الثوب النقص
وهي مجهولة فيفسد ايضا وهكذا في سائر ما يختلف قيمة وان زاد في بيع المذروع بعد
ذكر الجملتين كل ذراع بدرهم لم يتعرض لذكر الصورة لما ذكر ان الحكم لا يختلف هناك بين ذكر
هذا القيد وبين تركه لعدم التفاوت في الكل لما ذكر فان وجد اقل او اكثر اخذ الاقل
بالاقل او ترك في الصورة الاولى لان الوصف وان كان تابعا لا يقابل شي من الثمن جاز
انها اصل بافراده بذكر الثمن فانهم قالوا الوصف يتقابل بشي من الثمن اذا كان مقصودا
بالتناول حقيقة كما اذا قطع البائع يد العبد المبيع قبل القبض بسقط نصف الثمن
او كما حقق البائع كما اذا حدث عيب عند المشتري او كلف الشارع كما اذا خاطب المشتري
الثوب المبيع ثم اطلع على عيب يكون للوصف فقط من الثمن فاذا صار اصلا ووجده ناقصا
ثبت الخيار ان شاء اخذه بحصة وان شانه تركه لفرق الصفقة عليه او لغت الوصف
المرغوب فيه وفي الصورة الثانية اخذ الاكثر بالاكتر اوضح لانه ان حصل له الزيادة
في المبيع لزم زيادة في الثمن لما ذكر فكان نفعنا في بيعه ضرر في بيعه فلو اخذه بالاقل لم يكن
عالمنا بمقتضى النظر والنا قال في الاول او ترك وقال انها اوضح لان المبيع لما كان ناقصا
في الاول لم يوجد المبيع فلم ينفذ البيع حقيقة وكان اخذ الاقل بالاقل كالمبيع بالتعاطي
وفي الثانية وجد المبيع مع زيادة في ثابته في الحقيقة فذهب وان وجد له المذروع عشرة

في بيعه بالثمن
في بيعه بالثمن
في بيعه بالثمن

اربعة وصناعات

عشرة ونصف اخذ في الاول بعشرة بلا خيار وفي الثانية بتسعة به اي بالخيار وقال ابو يوسف
في الاول ياخذ باحد عشر بالخيار وفي الثانية بعشرة به وقال محمد في الاول ياخذ بعشرة
ونصف بالخيار وفي الثانية بتسعة ونصف به لان من ضرورة مقابلة الزرع بالدرهم مقابلة
نصف بنصف فيجري عليه حكمها ولا يبيع يوسف انه لا فرق كل ذراع بيدل ثوب ذراع منزلة
ثوب وقد انتقص وله ان الزرع وصف في الاصل وانما اخذ حكم المقدار بالشرط
هو مقيد بالذراع فاذا اعدم عاد الحكم الى الاصل وقيل في الكريش الذي لا يتفاوت جوا به
لا يطيب للمشتري ما زاد على المشروط لانه كالخودون حيث لا يضره الفصل فيجوز
بيع زراع منه وان زاده اي القيد المذكور في مقابلة في بيع المتفاوت صحيح في الاول بقدر
لانه لا يبين لكل منهما ثما كان كل منهما مبينا فصح في العدد الموجود لكنه خلو لفرق الكسرة
الصفقة عليه وفيه الاكثر لانه اذا كان زائدا يبقى الجاهل في المردود والمتفاوت
فيؤخذ في الزرع صحيح بيع عشرة اسهم من مائة من دار اجاعا لا عشرة اذرع من مائة ذراع
منها عند ابي حنيفة رز وعندهما جاز ذكر في غاية البيان نقلنا عن الصدر الشريف و
والامام العتاي ان قولها يجوز البيع اذا كانت الارام مائة ذراع وبيعهم هذا من تعليلها
ايضا حيث قال لان عشرة اذرع من مائة عشرة الدراهم فاشبه عشرة اسهم من مائة
سهم وله ان البيع وقع على قدر معين من الدراهم لا على شاي لان الزرع في الاصل
اسم الخشب يزرع بها واستعمل منها لا يحل وهو معين لا مشاع لان المشاع لا يتصور
ان يزرع فاذا اراد به ما يحل وهو معين لكنه مجهول الموضوع بطل العقد ولا ثوبين
على انهما يرويان فاذا احدثا برؤى يسكون الرأى وان بين ثمن كل لانه جعل القبول
في الجواز شرط جواز العقد في المروى واشترط قبول المعلوم في العقد فيفسده
فصل اعلم ان هنا اصولا الاول ان كل ما هو متناول اسم المبيع عرفا يدخل في المبيع
وان لم يذكر صرحا والثاني ان كل ما كان مقصدا بالمبيع اتصال قرار كان تابعا له واخلا
في المبيع وما لا مثالا قالوا ان ما وضع لان يفصل البس بالافرة ليس بانصال قرار وشرح
لان يفصل فهو اتصال قرار والثالث ان ما لا يكون من القسمين ان كان من حقوق

المبيع ومراقبه يدخل في البيع بذكره والا فلا اذا تقرر هذا فنقول لا يدخل العلو ببناء
 بيت بلحق له ونحوه المرافقة او بكل قليل وكثير هو فيه او منه لان البيت اعم لما يات
 فيه العلو مثل والشئ لا يستجيب مثل فلا يدخل فيه الا بالتخصيص عليه ولا يدخل العلو
 ايضا ببناء منزل الا به ان بالقيء المذكور لان المنزل بين الدار والبيت اذ يتألف
 فيه مرافق السكنى بنوع قصور بانتقاء منزل الدوابه فيه فليشبهه بالدار يدخل
 العلو فيه تبعاً عند ذكر الحقوق ولشبهه بالبيت لا يدخل فيه بدون ويدخل بهو
 العلو والبناء ومفتاح علق متصل بباب الدار بخلاف المنفصل وهو القفل فانه
 ومفتاحه لا يدخلان بهذا القيد والكيف ببناء دار بجودها بدون ان يكون ذكر
 ذلك القيد اما العلو فلان الدار اسم لا يدار عليه الحدود والعلو منها وكذا البناء
 واما المفتاح فلان العلق المتصل جزء منها والمفتاح يدخل في بيع العلق بلا شبهة
 لانه كالجو من ادما ينتفع به الابواب والقفل ومفتاحه لا يدخلان والسلم المتصل
 بالبناء يدخل ولو من حشب لا غير المتصل والسرير كالم كذا في الكافي لا يدخل
 في بيع الدار الطلة والطريق واليثر والمسيل الا به انما الطلة فلا يابى منه على هو
 الطريق فاخذت حكمه واما الطريق واليثر والمسيل فلا يابى خارجة عن الحدود لكنها
 من الحدود الحقوق فيدخل بذكره ويدخل في الاجازة بذكره لانها تعدل لانتفاع ولا
 يحصل الا به بخلاف البيع لانه قد يكون للتجارة ويدخل الشئ وان لم يسمى لا الزرع الا
 بالتسمية ببناء الارض لان الشئ متصل بها للقرار فاشبه البناء والزرع متصل به
 للفصل فاشبه متاعاً فيها ولا التسمية ببناء شجرة لان الاتصال وان كان خليقاً للقطع
 لا للبناء فصار كالزرع الا بطل ما فيها او منها لانه يكون من المبيع لا يجمع فيها
 ليس منها لا يجمع بيع الزرع قبل صيرورة بطلانها لانه يستفاد به وتابع لارض فيكون
 كالوصف فلا يجوز ايراد العقد عليه بانزاده وان باع على ان يتركه حتى يتركه لم يخرج وكذا
 الرطبة والبقول وبعد ما يجمع ان شرط تخلية المبيوع ان تخلية ارض البطل بان يقطع
 او يرسل عليه وابنه فكل من يجمع لان الشرط مقتضى العقد فلا يفسد ويجوز بيع

بيع حصته من شريكه لوجود مقتضى وعدم المانع لانه بالنظر اليه كالاصل لا كحظ ولا خلاط
 ملكهما مطلقاً سواء كان ببيع أو ان الحصاد او لا ومن غيره بغير اذنه ان لم يفتح اليه
 الحصاد فانه ينقلب اليه الجواز كما اذا باع المخرج في السقف ولم يفتح البيع حتى اخرج
 وسلم ولو كان الارض والزرع مشتركة فباع نصف الارض مع نصف الزرع من
 شريكه او اجبى بغير رضا شريكه جاز وقام المشتري مقام البائع ثم يبيع نصف الزرع
 بدون الارض انما لا يجوز في موضع كان لصاحب الزرع حق القرار فيه بان يزرع في ملكه
 نفسه اما اذا كان متعدياً في الزراعة كالغصب فجاز بيع النصف كذا في الخلاصة كذا
 منفرد باع كل ان جاز ببيعة ايضا ان لم يفتح اليه الحصاد اذ قد يمنع الفاد باع حكمه
 فيها ورة لم يدخل في البيع يعني اصطلاص سكة في بطنها ورة فلك السكة والورة بشئ
 اليد عليها فلو باع السكة لم يدخل الورة في البيع لانها ليست من اجزائها كذا في الهداية
 والكافي في باب الركا زصح بيع البرية سبيل والباقي يشهد بالآدم والعقود اذا فلت
 ابا فداء بالمدح خفف الام كذا في الضحى والارز والسم في فقرة الاول وكذا
 الجوز واللوز والفسق وقال الشافعي لا يجوز ذلك كله في بيع السبيل قولان و
 عندنا لو غدا نبيع بجوز بيع ذلك كله ان المقصود عليه مستور بما لا منفعة له فاشبه
 تراب الصيانة اذا بيع بحسه ولنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن بيع
 الخيل حتى يروى عن بيع السبيل حتى تبين وبان العامة وحكم ما بعد الغاية خلاف
 حكم ما قبلها قال في الغاية وفيه نظر لانه لا يجهل الغاية والاولى ان يستدل بقوله
 نهى فان النهى يقتضي المشروعية **اقول** فيه بحث لان المشروعية التي يقتضيها النهى عن الا
 المشروعية هي مشروعية الاصل مع عدم مشروعية الوصف وهو عين الفساد فالدليل ينفذ
 خلافاً للمدعى لان المدعى صحة البيع والدليل ينفذ ساد بل الصواب ان يقال ان الاستدلال
 به على ما قال صاحب الجمع في البديع ان الغاية عندنا من قبيل الاشارة لا المفهوم او على
 ما قال صاحب التلويح في بحث المعارضة والزيح ان مفهوم الغاية متفق عليه وصح
 بيع مرة وان لم يبدصلها لانها مال متقوم حالاً او مالا ولزم على المشتري قطعها اذا اشتراها

لا يبيد

كذلك

ظاهر

مطلقا او بشرط القطع وبشرط ابقائها على الشجر حال البيع بفد لانه شرط لا يقتضي
العقد وفيه نفع للمشتري وجده الى الثمن زوف فليس له استرداد السلعة وجبها به
الى الثمن يعني اذا اخل بالبيع سلعة بشئ فله حق حبسها حتى يستوفي ثمنها فان سلمها الى المشتري
بطل حقه في الحبس وليس له استرجاع السلعة وانما له المطالبة بالثمن فلو قبض الثمن
وسلم المبيع ثم وجد الثمن زوفا لم يكن له استرجاع السلعة وانما له المطالبة بحقه وقال
زفر له ذلك قبض زوفا بدل الجداد يعني كان له على آخر درهم جيا د فاستوفى زوفا
على ظن انها جيا د فالتفتها ثم علم انها زوفا ان كانت قائمة برة وما وبستره الجيا د والآن
اي وان لم يكن قائمة سواه كانت ملكه او ستهلك فلا اله لبره ولا يسترد وقال ابو يوسف
بره مثل الزوفا ويرجع بالجيا د لان الرجوع بالنقصان باطل لاستزاده الربوا
لا وجه لابطال حقه في الجودة لعدم رضاه فكان النظر فيما عساه ولهما ان قضاء الدين
حصل بقبض جنس حقه وبعد العلم حقه في فسخ ذلك القضاء وهو ممتنع لملكه ما به
حصل القضاء انما قال زوفا لانها لو كانت رصا او مستوفة تود اتفاقا وانما قال
ثم علم لانه لو علم عند القبض لانها مستوفة سقط حقه في شيئا وقبضه ومات
ملك قبل فسخه فالبائع اسوة للفرما يعني اشترى شيئا وقبضه ولم يقبض الثمن
حتى مات ملك فالبائع اسوة للفرما يقتسمونه ولا يكون البائع احرى به وعند
الشافعي هو احرى به وانما قال قبضه اذ لو لم يقبضه فالبائع احرى به اتفاقا **باب**
خيار الشرط والتعيين اعلم ان البيع تارة يكون لازما واخرى غير لازم واللازم مالا
خيار له فيه بعد وجود شرط شرط وغير اللازم ما فيه الخيار ويكون اللازم اقوى
قد تم ذكر خيار الشرط والتعيين واراد بالاول ان يكون العاقد مختارا بين قبول اصل
العقد ورده واراد بالثاني ان يشترى احدا من الشيئين او الثلثة على ان تعين ايها شاء
وقدمها على باقي الخيارات لانها بمنع ان ابتداء الحكم ثم ذكر خيار الرؤية لانه يمنع تمام
الحكم واخر خيار البيع لانه يمنع لزوم الحكم وخيار الشرط انواع فاسد وفاقا كما اذا قال ان
اشترى علي بن ابي طالب او علي بن ابي طالب او علي بن ابي طالب او علي بن ابي طالب او علي بن ابي طالب

وهو ان يقول علي بن ابي طالب او علي بن ابي طالب او علي بن ابي طالب او علي بن ابي طالب او علي بن ابي طالب
شرا او شيئا من فانه فاسد عندنا في حنفية وزفر والشافعي جائز عند ابي يوسف ومحمد جاز
اي خيار الشرط للمبتاعين اي لكل منهما معا فلا يوجد البيع مالم يرضيا ولا احدهما ولو فترهما
كما سياتي في المثلثة ايام الى اخره لقوله ام جابر بن منقذ انما يفت فقل لا خلاصة ولا خيار
ثلثة ايام وجه الاستدلال ان شرط الخيار مخالف لمقتضى العقد وهو اللزوم فيكون مقتضى
لكنه جواز هذا النص الدال على الخيار في البيع والشراء بل حفظ باعيت على خلاف القياس فيجوز
فيقتصر على المدة المذكورة فيه لا اكثر وقال اكثر يجوز اذا سمي مدة معلومة وان اجاز ان من له
الخيار ان يبيع بعد العقد ايام اكثر من ثلثة ايام فيها اي في ثلثة ايام جاز البيع لزوال المفسد قبل
تقرره ان يترك لم يذكره بالنسبة كما ذكر في الوقاية اشارة الى انه ليس من صور خيار الشرط
حقيقة ليعتبر عليه بل اوردته عقيب لانه في حكمه على انه ان لم يقبض الثمن ايام
فلا بيع صح وانما اكثر الا ان يقبضه في الثلثة قالوا لان هذا في معنى اشراط الخيار اذ انما جاز
مست الى الانفاخ عند عدم التقدير راعى الماطلة في الفسخ فيكون ملحقا به **اقول**
يرد على ظاهرة انك قد عرفت ان النص الوارد في شرط الخيار مخالف للقياس وقد تقررت كتب
الاصول ان ما ثبت على خلاف القياس فغيره عليه لا يقاس ودفعه ان المقررة كتب الاصول
عدم جواز القياس الجلي على ما ثبت بخلاف القياس الخفي اذ تقررت فيها ايضا جواز الحاق حكم
بما ثبت على خلاف القياس بغيره بطريق دلالة النص وطريق الاحتسان الذي هو القياس الخفي
وكل منهما محتمل بهما كما لا يخفى على الناظر المتأمل ولا يخرج البيع بخيار البائع عن ملكه لان
تمام هذا السبب بالرضا ولا يتم مع الخيار والذو اعنته البائع نفذ ولا يملك المشتري
التصرف فيه وان قبضه باذن البائع فان قبضه المشتري فملك في يده في مدة الخيار **صحيح**
قيمة لانفاخ البيع بالهلاك لانه كان موقوفا ولا نفاذ بدون الخلف فيقبضه في يده على
سوم الشراء وفيه القيمة ولو ملك في يده البائع ملك عليه وانفسخ البيع ولا شيء على المشتري
كما في البيع المطلق ويجوز المبيع عن ملك البائع بخيار المشتري يعني اذا كان الخيار للمشتري
فقط يخرج عن ملك البائع لزوم البيع في جانبه بانتفاء الخيار فان ملك المبيع عنده ضمن

اختلاف بين المالكين في دفع الامم كمنه والدمق

أي المشتري ضمن الثمن فان الهلاك لا يخلو عن مقدرة عيب وسبب أي انه اذا دخل عيب يمتنع
الرد واذا امتنع لزوم العقد وتم قبله ثم الثمن المسمي بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع لان
الخيار اذا كان له يملك والبيع موقوف كما في المذموم والقيمة لا يملك أي لا يملك المشتري
المبيع وقال لا يملك لأنه خرج عن ملكه البائع فلم يدخل في المشتري كان ملكا بلا مالك و
ولا نظير في الشرع وله أن الثمن لم يخرج عن ملكه فلم يدخل المبيع في ملكه لا جمع البدلان
في ملك شخص واحد حكما للمعاوضة ولا نظير ايضا في الشرع وخرج هذا بان الخيار انما
شرع نظر المشتري ليتوكل فيقف على المصلحة فلم يدخل في ملكه رتبما كان عليه لانه بان كان
المبيع قريبا فيعتق عليه وله أن لعدم ملك المشتري المبيع فروع الاول لو اشتري
زوجته بثلث النكاح لعدم ملك البعین المزبل له الثاني ان وطئها أي وطئ المشتري
بالخيار زوجته جاز له رد لان وطئه بالنكاح لا يملك البعین ليمتنع الرد الآية اكبر
لانه قبيح وسبب انه يبطل الرد الثالث قربة لا يعتق عليه في المدة لعدم الملك
فيها والعقود مرتبة عليه الرابع كذا لا يعتق ايضا من شره القابل ان ملكك
عبد فهو عدم وقوع الشرط الخامس حبسها في المدة لا يعتق من الاستبراء لانه
انما يجب بعد ثبوت الملك ولم يثبت التمسك ان ردت الامة المشتراة به أي بالخي
على البائع فلا استبراء عليه اذا لم يملكها المشتري بتمتع الملك يجب الاستبراء السابع
من ولدت في المدة بالنكاح لم تصرا ثم ولد يعني ان اشتري زوجة بالخيار فولدت
في أيام الخيار في يد البائع لا تصير ام ولد للمشتري فيملك الرد وانما قلنا في يد البائع
لانها لو ولدت في يد المشتري لزوم البيع ويبطل الخيار لان الولادة عيب انما من انه
أي المبيع بالخيار يملك على البائع ان قبضه المشتري باذنه واودعه عنده أي عند البائع
لارتفاع القبض بالرد ولعدم الملك التاسع بقى خيار ما دون شري وابراء بايعه
عن ثمنه في المدة أي ان اشتري عبدا ما دون شيئا بالخيار وابراء بايعه عن ثمنه في مدة
الخيار بقى خياره لانه لا يملك كان رده في المدة امتناعا عن التملك ولما دون ولاية
ذلك فانه اذا وهب له شيء فلا ولاية ان لا يقبل العاشر يبطل شراء ذمي من ذمي خمران

بالبخار

ان اسلم لئلا يملكها سلبا باسقاط خياره ومن له الخيار سواء كان بايعا او مشتريا او خبيثا
فلان يفسخ وله ان يجيزه فانما اراد الاجازة يجيز بلا علم صاحبه ولا يقضى بدونه
أي بدون علمه ولو كان غائبا وقال ابو يوسف والشافعي في النقص ايضا بدونه كالاجارة
ولا يملك عليه من قبله ولهذا لا يشترط رضاه كالكوكل بالبيع فان كان يتصرف فيما وكل
بلا علم الموكل لا يملك عليه من قبله ولها ان تصرف في حق الغير بالرفع ولا يعرض عن الضرب
لان الخيار ان كان للبائع جاز ان يعتد المشتري تمام العقد فتصرف فيه فيلزم غرامة
القيمة بهلاك المبيع وان كان للمشتري جاز ان لا يطلب البائع لسلفه مشتريا وهذا نوع
خريف متوقف على علمه كقول الكوكل بخلاف الاجازة اذ لا الزام فيها مع انه موافق له فيها و
لا سلم انه مسلط عليه من قبله كيف وهو بنفسه لا يملك النقص وانما يقضى ككون العقد
غير لازم وعوض بان ما ذكرتم من الزام الضرر وان دل على اشتراط العلم ولكن عندنا ما
ينفيه وبه ان لم ينفرد بالنقص لرتبما اخفق من ليس له الخيار في المدة فيلزم البيع
اجيب بانه ضرر من جهة من حيث توكلا الاستباق باخذ الكفيل بخافة الغيبة وان نقص
العقد من له الخيار فلو علمه انه علم الآخر النقص في المدة انقص العقد لحصول العلم والا
أي وان لم يعلم به في المدة بل بعد ثلثم العقد لمضي المدة قبل الفسخ ولا يورث هذا الخيار
الشرط بمعنى ان العقد لا يفسخ بفسخ الوارث كما لا يفسخ المورث حال حيوة فاذا كان
الخيار للبائع ومات ملك المشتري المبيع ولا يورث البائع واذا كان المشتري
ومات ملك الوارث وارث المشتري بالخيار فان قيل كيف يملك الوارث والمورث
لم يكن مالكا قلنا العقد الموجب للملك كان موجودا في حقه ولكن الخيار كان مانعا
فاذا بطل الخيار في حق الوارث ظهر ان الموجب فندبر وقال الشافعي يورث عنه لانه
حق من حقوق البيع كخيار العيب والتعيين واجمعوا انه لو مات من عليه الخيار
وهو من لا خيار له يبقى الخيار ولنا ان الارث فيما يقبل الانتقال والخيار ليس الا مشية
وارادة ولا ارث في خيار العيب والتعيين لا سببا ولا يورث ايضا خيار الوضوء
لانه ايضا ليس الا مشية واردة حتى ان المشتري لو مات قبل الردة فليس لورثه

بأنه قد تقرر في الأصول

المرتب بعد ما كان له ولا خيار التعيين لما ذكر بل يثبت للوارث ابتداء لا خلاط ملكه ملك
الغير اذا بطل الخيار كونه البيع وتم ولا خيار العيب بل المورث استحق البيع سالما
فكذلك الوارث لقيامه مقامه ولهذا يثبت له الخيار فيما تقيت في يد البائع بعد موت المورث
وان لم يثبت للمورث شرط اي الخيار احد ما بين ان احد العاقدين اذا شرط الخيار لغيرهما
جاز قال من العاقدين والغير جاز او نقض صحيح استحسانا والقبول ان لا يصح وهو قول
زفر لان الخيار من احكام العقد فلا يصح اشتراطه للغير كالتمن وجه الاستحسان ان الخيار
لغير العاقدين يثبت بالنيابة عنه فيقدم الخيار للعاقدين اقتضاء فيجعل هو نايبا عنه
تضيحي التفرقة فيكون لكل منهما الخيار واما جازة احدهما من الاصيل والنايبة هو
الغير ونقص الآخر الاول اولى لوجوده في زمان لا يزاحمه غيره فيه وفي المعية ان يخرج
الكلامان منها معا بغير تصرف العاقدين رواية لان الغائب يستفيد التصر من تصرف
الناقص في اخره لان الخيار يلحقه النقص والنقص لا يلحقه الاجازة فاذا اجتمعا كان
نكاح الحرة اولى لانه يرد على نكاح الامة بلا عكس ولان الاحتياط فيه اذا الفسخ بوجوب
الحرة على المشتري والاجازة توجب الاباحة والمحرّم راجع على المبيع باع عبد مكي
بالي في احد هما ان فصل الثمن وعين اي ما يحل الخيار صحيح ان العقد والا فلا وهذا
على اربعة اوجه احدها ان لا يفصل الثمن ولا يعين ما فيه الخيار وهو باسد لجهالة
المبيع والثمن لان ما فيه الخيار كالتالي راجع عن العقد لانه مع الخيار لا ينعقد في حق الحكم
فبقي الداخل فيه احدهما وهو مجهول وثانيها ان يفصل الثمن ويعين ما فيه الخيار وهو
جائز لكون المبيع والثمن معلومين وقبول العقد فيما فيه الخيار وان كان شرط لا يقتضيه
العقد في الآخر لكنه غير معتد لكونه محلا للبيع كالجوع بين فن ومدبر والثالث ان يفصل
ولا يعين والواحد عكس وهو فاسد فبما جهالة المبيع او الثمن وان اشترى كلبا او
او زنيا او عبدا او احداهما بالخيار في نصفه صحيح فصل الثمن اولا لان النصف من
الشيء الواحد لا يتفاوت بقيمة ايضا لا تفاوت فاذا كان ثمن الكل معلوما كان ثمن
النصف ايضا معلوما فالبيع معلوم اذا الشروع لا يمنع الجواز كذا في الكافي وصح التعيين

ن
النقص اولى كنكاح الحرة
مع نكاح الامة اذا اجتمعا كان
صحيح

التعيين فيما دون الاربعة وهذا خيار التعيين يعني اشترى ثوبين على ان ياخذ اتهما
شاة بعشرة جاز وكذلك الثلثة استحسانا وان كانت اربعة فسد وهو القياس
في الكل لجهالة المبيع وهو قول زفر والشافعي وجه الاستحسان انه في معنى شرط الخيار اذا جاز
ثم للحاجة الى التاميل لخيار الاربعة والافق مع انه مخالف لمقتضى العقد فكذلك الاحتياج
هنا الى اختيار من يثق به او من يشتريه له يجوز البيع على هذا الوجه دفعا للحاجة
والجهالة انما توجب الفداء اذا كانت منقضية الى النزاع واذا شرط الخيار للمشتري
فهي لا ينعني الى النزاع لان الامر صار مفوضا اليه فيختار ايا شاء ويرة الآخر والحاجة
تدفع بالثقة لاشتمالها على الجيد والردى والوسط وفي الاربعة لم يوجد النزاع لكن
لم يوجد الحاجة وهذه الوصفة قائمة بهما فلا يحصل باحدهما ثم قبل يشترط ان يكون
في هذا العقد خيار الشرط وقبل لا يشترط واذا لم يذكر خيار الشرط لا بد من توقيت خيار
التعيين بالثالث عنده ومدة معلومة عندهما اشترى بالخيار فوضي احداهما ليرة
الآخر يعني اشترى رجلا ن عبدا على انها بالخيار ثلثة ايام فوضي احد هما دون الآخر
فليس للآخر ان يرد عنده ايا حبيفة رج وقال له الامة وكذا خيار العيب يعني اشترى
عبدا فظهر عيبه فوضي احدهما لا الآخر والرؤية يعني اشترى بيا شيتا لم يرباه فراه احدهما
فوضي للآخر فانها ايضا على هذا الخلاف لهما ان اثبات الخيار لهما اثباته لكل واحد
منهما لانه شرط لدفع العيب وكل منهما يحتاج الى دفعه عن نفسه فلو بطل هذا باطل
الآخر خياره لم يحصل مقصوده ويلحق به ضرورة ان المشروط خيارهما لا خيار كل
منهما بالانفراد فلا ينفرد احدهما بالرد اقول تحقيقه ان الخيار يتصرف يحتاج فيه الى
الرى كالبيع والخلع ونحوهما وكل ما هو كذلك اذا فوض الى رجلين لا يشية واحد منهما
فيه كالوكالة فانه اذا وكل رجلين بالبيع ونحوه لا يقدر احدهما على التصرف بدون
الآخر لان الموكل رضي برباها لاراي احدهما بخلاف التوكيل بطلاق زوجته بلا عوض
اوردة الوديعه او نحوها فانه لا يحتاج الى الرأي بل بتقدير شخص وعبرة الواحد والاثنين
فيه سواء ويبطل اي خيار الشرط الاخذ بالشفعة دارا منعول الاخذ ببعث شفعة دار

يجب حال من دار او صفة لها ما شرط الخيارية والى الدار المشتراة يعني من اشترى
 دارا على انه بالخيار فبعت دارا غيرها فاحد ما بالشفعة فهو رضى لان طلب الشفعة
 دليل اختياره الملك فيها لان ثبوته لم يقع ضرر الدخيل وهو بالاستدانة فتضمن
 سقوط الخيار ما بقا عليه فثبت الملك من وقت الشراء بالاستدانة فثبت اذا جواز
 كان ثابتا بخلاف خيار الوثوية فانه لو اشترى دارا ولم يرد فبعت دارا غيرها فاحد
 بالشفعة لان يرد الدار الاولى بخيار الوثوية ولو عرض على بيع لا يبطل ايضا
 خيار الوثوية ويبطل خيار الشرط لانه لو قال ابطلت خيار الشرط سقط الخيار ولو قال
 ابطلت خيار الوثوية لم يبطل خيار الوثوية لان ثبوته موقوف على الوثوية كاستيائه
 كذا في غاية البيان ويبطل ايضا تعيبه الى تعيب ما شرط فيه الخيار بما الى تعيب
 لا يرفع كقطع يده فان الرد حيث يتبع حتى لو مرض وزال جاز وده ويبطل ايضا
 مضي المدة لان الخيار لم يثبت له الا فيها كالجحفة وقت مقدم لم يبق لها الخيار بعد
 مضيها ويبطل ايضا تصرف لا يفسخ كالاتفاق والله يرد تصرف لا يجل الا في الملك
 كالوطي والتعيل والتمسك بشروطه او تصرف لا يفسخ الا فيه الى في الملك كالبيع والارضا
 والاجارة والرهبة فان كلا منها دليل اختيار للملك واستبقائه لا للبيوع والروية
 وخوفا لك فانه يفعل للاختيار والتجربة فلا يدل على الاستبقاء اشترى بالخيار الى
 العقد دخل الى العقد فيكون اختيارا في العقد ايضا وكذا اذا قال ابي الظاهر والليل
 عند ان حنفية رة وعندهما لا يدخلان لان العقد وخوفا جعل غاية والغاية لا تدخل
 في الغيا كالليل في الصوم وله ان الغاية اذا كانت لمدة الحكم اليها لا يدخل كالليل
 في الصوم فانه تناول صوم ساعة فاذا قيل ابي الليل مدة الحكم الى موضع الغاية
 واذا كان لاخراج ما ورا فابقى موضع الغاية داخل كما في المرافق فان مطلق
 الايدي ينظم الاصل وكان ذكر الغاية لاخراج ما ورا فابقى موضع الغاية داخل
 وبما لو اقتصر على ان بالخيار رتب الخيار مؤبدا فيفسد البيع فاسقطت الغاية
 ما ورا بخلاف ان تجيل فانه لو باع مؤجلا الى رمضان لم يدخل رمضان فان مطلق

الفضل
 في آخره
 في قوله
 دفع

يعني في قوله
 ابي الليل
 في قوله

فان مطلق التجيل بان قال بعتك مؤجلا ولم يوقت لا يتأبدل بصرف المصنف يوم
 او ثلثة ايام او شهر او شهرين فبعتي فكانت الغاية لمدة الحكم اليها فلم تدخل والقول للملك
 في الخيار يعني اذا اختلف العاقدان في اشراط الخيار فالقول لمن ينكره مع اليقين
 في ظاهر الرواية لان الخيار لا يثبت الا بشرط فكان من المعارض فيكون القول لمن ينفي
 كما في دعوى الاجل والمضي الى اذا اختلفا في مضي المدة فالقول لمنكره لانها تصادقا
 على ثبوت الخيار ثم ادعى احدهما السقوط بمضي المدة فكان القول لمنكره والزيادة يعني
 اذا اختلفا في قدره فالقول لمن يدعي له اقل الوقتين لان الاخر يدعي زيادة شرط
 عليه وهو ينكر اشترى بمبدأ بشرط حنفية او كسبية ووجد بخلافه اخذ به حنفية او كسبية
 لانه وصف مرغوب فيه فيستحق بالشرط في العقد فواته يوجب التجيز لانه لم يرض به
 دون ذلك بان لا يقدر على الخبز والكسابة قدر ما يطلق الخيار والكاتب في تجيز
 بين القول بجميع الثمن وبين الوثا اذ لم يمنع الرد بسبب من الاسباب كشرائه
 شاة على انها حلوب اوليون ولم توجد كذلك فانه تجيز لما ذكر خلاف شرائها
 على انها حامل او تحلب كذا رطل حيث يفسد العقد لان ذلك ليس من قبيل
 الوصف بل من قبيل الشرط الفاسد اذ لا يصرف ذلك حقيقة اشترى جارية
 بالخيار فمعه جارية فابدا بها المشتراة فباعت البايع والمشتري فقال البايع
 غيرت والمبيعة ليست هذه وانكر المشتري التغير وليس للبايع بینه فالقول له
 ان المشتري مع اليقين وجاز للبايع وطرفها لان المشتري لما رده رضى بملكها من
 البايع بذلك الثمن فكان للبايع ان يملكها كذا في الواقعات **باب خيار الوثوية**
 جاز البيع والشراء ما لم يرد الى البايع والمشتري يعني يجوز ان يبيع رجل شيئا ملكه
 ولم يرد له اذا اوردته وكذا يجوز ان يشتري رجل شيئا لم يرد له لما روى ان عثمان رضي الله
 عنه باع ارضا له بالبصرة من طلحة بن عبد الله رضي الله عنه فقيل لطلحة انك قد عشت
 فقال لي الخيار لاني اشتريت ما لم اره وقيل لعثمان رضي الله عنه انك قد عشت
 فقال لي الخيار لاني بعت ما لم اره فحكى جبير بن مطعم رضي الله عنه فقضى بالخيار لطلحة

انما عشت

مطعم

رضي الله عنه وكان ذلك بحضرة من الصلابة رضوان الله تعالى عليه اجمعين حضرة كماله سواء
 حضر المبيع الغير المسمى بالجلس بان يكون زينا في رقب او ثوبا في جوارق او درة
 في حبة او ثوبا في كم او جارية مستقيمة او ثوبا في موكمة ولم ير المشتري
 شيئا منه او غاب المبيع عن المجلس واشتروا بمكان الحالى عن تسمية الى ليس في ذلك
 المكان يسمى بذلك الاسم غيره وللمشتري الخيار عند ما الى الروية ان شاء اخذ وان شاء
 رد وقال الشافعي اذا لم ير لم يصح العقد بجهة المبيع ولنا القوميات الجوزة بلا قيد
 الروية فلا يرد قيد الروية عليها لانها كالنسخ وقد روي انه قال من اشترى
 شيئا لم يره فلما اراد ان يراه ولان الكمال انما تكف اذا اخذت الى الشراخ كما في شاة
 من القطيع واما اذا لم ينض اليه فلا تكفي من الصيرة والجماله بعدم الروية لا تنض
 اليه اذ لو لم يوافق يوده فصار سحابة الوصف في التعاين المشار اليه بان اشترى
 ثوبا ولم يعلم عدده زراعية وان رضي قبلها بغيره اذا قال رضيت ثم رآه له ان يوده
 لان الخيار معلق بالروية لا رويها فلا يثبت قبلها كذا قالوا **اقول** فيه بحث انا اول
 فلما تفرغ الاصول ان كل ما دخل في الشرط لا يجب ان يكون شرطاً بغيره ما يتوقف
 عليه وجود الشيء حتى يلزم من انتفاء انتفاء الشرط واما ثانياً فلان هذا
 استدلال بمفهوم الشرط ونحن لا نقول به بل نوجه ان يقال لو لم يصح العقد بالرضا
 قبل الروية لزم امتناع الخيار عند ما وبه ثابت بالنص فما يورثه ليا بطلان كان
 باطلا دون البايع الى ليس له خيار الروية لما من قضا جيبون بن مطعم رضي الله
 عنه ولا يتوقف الى ليس له وقت معين لان الحديث ورد بخيار مطلق للمشتري فالتوقيت
 فيه زيادة على النص فيبقى الى ان يوجد مطلق ولا يثبت الا في الشراء والاجارة والقبض
 والصالح عن دعوى المال على شيء معين لان كلاهما معاوضة وكفى روية ما يعلم به
 المقصود فان روية جميع المبيع غير لازم لتعذره فيكون روية ما يدل على العلم بالمقصود
 فان كان المبيع اشياء كان لم يتفاوت احاده كالتكليف والموزون وعلامة ان تفرض
 بالثمن في كل روية واحدة منها الا اذا كان الباقي اداء مما راى في مح يكون مختارا وان

ومستقيمة شاة

او دلة

المح

وان تفاوتت كالثياب والدواب لزم روية كل واحد منها والجوز والموزون هذا القبيل
 فيما ذكره الكرخي وقال صاحب الهداية ينبغي ان يكون مثل الحظنة والشعير لكونها متقاربة
 اذا تفرقت هذا فنقول ما لم يعلم به المقصود كوجه الصيرة لانه يعرف حال البقية وان
 وجدت اداء منه خير ووجه الوقوف لان الوجه هو المقصود في الادى ووجه الدابة
 وكذا لانها المقصود ان في الدابة وشرط بعضهم روية القوائم والاول هو المروي عن
 ابي يوسف وكيف شاة القبية عطف على كوجه فانه ايضا ما يعلم به المقصود فكيف
 روية وظاهر ثوب مطوي غير معلوم لانه ايضا يعرف بالبقية انا اذا كان في بطنه
 ما يكون مقصودا كوضع العلم فلا بد من روية موضع علمه قوله وحسب عطف
 على روية الكرخي حاشا للجم لان المقصود وهو العلم يعرف به ووقوفه مستطعم لانه المرف
 للمقصود لا الى لا يكفي خارج الدار وصحتها بل يجب روية جميع بيوتها وما روي من
 عدم الخيار لمن راى حش الدار وخارجها فانما هو على عادة القديما في الابنية فان
 دورهم يومئذ لم يكن متفاوتة فالنظر الى الظاهر كان يوقع العلم بالداخل فاما اليوم
 فليس الامر كذلك اذ روية الدارين في الرجاء فانها لا يكون روية للدين حقيقة
 لوجود الحائل وكفى نظركم بالقبض كوكيل بالشراء لانظر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يراه
 وكيل بالشراء وكيل بالقبض ورسولا صورة التوكيل بالشراء ان يقول الموكل
 كن وكيلنا في شراء كذا او صورة التوكيل بالقبض ان يقول كن وكيلنا بقبض ما اشترىته
 وما رايته وصورة الرسالة ان يقول كن رسولا عني بقبضه فروية الوكيل الاول
 يسقط الخيار بالاجماع وروية الوكيل الثاني يسقط عند ابي حنيفة اذا قبضه ناظرا
 اليه في ليس له ولا للموكل ان يوده الا من عيب واما اذا قبضه مستورا ثم رآه فاسقط
 الخيار فانه لا يسقط لانه اذا قبضه مستورا ينتهي التوكيل بالقبض الناقص فلا يملك
 استقاط قصد الصيرورة اجنيا وان ارسل رسولا بقبضه فقبضه بعد رآه فللمشتري
 ان يوده وقال الوكيل بالقبض والرسول سواء في ان قبضها بعد الروية لا يسقط
 خيار المشتري في كل الا على ان يبعه وشراؤه وسقط خياره اذا اشترى بحسبه فيما يذكر

وان اشترى شاة فانا ان يكون له الخيار في كل روية
 او ان يسل في الاول لا بد من الخيار انما المقصود
 انما يعرف به ووجه انتفاء خياره في كل روية

بالحسن وشمه فيما يدرك بالشم ووقفه فيما يدرك بالذوق ووصف العقار ولاجرة لوقوفه
 في مكان لو كان بصيرة الرايه كما روى عن ابي يوسف ونظر وكيد لانه كنظره راي احد الثوبين
 فاستراهما ثم راي الاخر فوجده معيا فلزمه لانه لا راي له المعبى وحده لئلا يلزم
 تفريق الصفقة قبل تمامها فانها لا تتم مع خيار الرؤية قبل القبض وبعده شري ما راي
 اى ما راه قبل الشراء ان تغيره لانه اشترى ما لم يره اذ بالتغير صار شيئا آخر والا
 الا وان لم يتغير فلا اى لا خيار له لانه اشترى شيئا راه الا اذا لم يعرف انه الذى راه قبل
 العقد لانه لم يرض به وان اختلفا في التغير فقال المشتري قد تغير وقال البايع
 لم يتغير فالقول للبايع مع يمينه وعلى المشتري البينة لان سبب لزوم العقد وهو الرؤية
 البتة ظاهر والتغير حادث والقول لمن يتمك بالظاهر هذا اذا كانت المدة
 قريبة يعلم انه لا يتغير في مثل تلك المدة فان بعدت بان راي امة شابة ثم اشتراها بعد
 عشرين سنة وزعم البايع انها لم تتغير فالقول للمشتري لان الظاهر شاهد له او اختلفا
 في الرؤية فللمشتري اى القول له مع يمينه لانه ينكر امر احادنا وهو الرؤية شري عدل
 ثوب وقبض فيباع ثوباً منه او ويبس وسلم لم يره اى العدل بخيار رؤية او شرط
 بل يجب لان الرؤية تقدر فيما خرج من ملكه وفي رد ما بقى تفريق الصفقة قبل تمامها
 لان الخيارين يمنعان تمامها كما مر واتا خيار العيب فلا يمنع تمامها بعد القبض وفيه
 وضع المسئلة لانها لو كان قبل القبض لما جاز التصرف فيه فان عاد الثوب الذى
 باعه المشتري اليه بسبب هو فسخ بان راي المشتري الثاني اليه بالعيب بالقضاء
 او وجع الاول في الهبة فهو على خياره فجاز ان يرد الكل بخيار الرؤية لا رفقار لما راع
 من الاصل وهو لزوم تفريق الصفقة وعن ابي يوسف ان خيار الرؤية لا يعود بعد
 سقوطه بخيار الشرط وعليه اعتمد القدرى وبطل اى خيار الرؤية مبطل بخيار
 ما لا يوجب حق البايع بالخيار والمساومة والهبة بلا تسليم بعد الرؤية لا قبلها
 لان هذه التصرفات لا تزيد على صريح الرضا وهو انما يبطل بعد الرؤية واما التفرقة
 الاول فهو اقوى لان بعضها لا يبطل الفسخ وبعضها اوجب حق البايع فلا يمكن ابطاله

ان الشرط وقدره لم يملك
 الا سواء كان قبل الرؤية
 او بعد ما يبطل خيار الرؤية

ابطاله كذا اطلب الصفقة بالم يره اى يبطل بعد الرؤية لا قبلها **باب خيار العيب** المشتري
 وجد بسترته ما ينقص منه عند التجار وهو العيب المعبر به عما والمراد به عيب كان عند
 البايع ولم يره المشتري حين البيع ولا عند القبض لانه رضا اخذه بكل الثمن اوردته لان
 مطلق البيع يقتضى سلامة المبيع فاذا فاتت خيرة لئلا يتضرر بلزوم ما لا يرضى به لا غير اى
 لا امسكه واخذ نقصانه لان الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن الا اذا كان مقصودا بال
 بالتناول كما مر وسبب كالا باق ولو ايا ملوون السور والبول في الراس والسرقة وكلها
 يختلف بالصغر والكبر فان شيئا من هذه الاشياء اذ اوجد من صغر غير ميت لا يكون
 عيبا وان كان ميتا فيكون عيبا وبزول البلوغ فان عاوده بعد البلوغ كان عيبا
 حادثا فيكونان مختلفين لاختلاف سببهما فاذا حصل عند البايع في الصغر وعند
 المشتري في الكبر لاي رده المشتري على البايع بناء على انه عيب قديم وكالجنون وهو
 لا يختلف بهما الى الصغر والكبر يعني اذ حصل في يد البايع في الصغر وعاد في يد المشتري
 في الكبر يكون عيبا واحدا يرد به على البايع لانه لفساد في الباطن لان العقل مقدته او
 القلب وشعاعه في الدماغ والجنون انقطاع ذلك الشعاع وهو لا يختلف باختلاف
 السبب وكالجنون رايحة النغم والذوق بالذال المعية وتحريك الفاء نثر رايحة الابطا
 والزنا والتولد منه اى من الزنا فبها اى في الالة متعلق بالمعصية الاربعة يعني انها
 عيب فيها لان المقصود قد يكون الافرش وهى محلة به دون الضلام فانها ليست
 بعيب فيه المقصود منه الاتخدام وهى لا تحل به الا ان تحل الاولان فيه بحيث لا يكون
 في الناس مثل الا نادرا فانه يكون لفاء في البدن وهو ينقص الثمن ويكون الزنا عا دة له
 لان اتباعه نحل بالخدمة والكفر اى وكالكفر فيها لان طبع المسلم ينزع عن صحته ولانه يمنع
 صرفة في بعض الكفارات فيجوز الرغبة ولو اشتراه على انه كافر فوجده مسلما لاي رده لانه
 زوال العيب السعال القديم لانه مرض ينقص الثمن والدين لان ما لينة يكون
 مشغولاً بحق الغرما والشعر والماء في العين لانها يضعفان البصر وارتفاع حوض
 بنت سبع عشرة والا حاشية لان كلا منهما لداء في الباطن فلو حدث متعلق بقوله

لان الفعل معدة

مشروجه بشراة الحاي بعد ما ظهر العيب القديم لو حدث عيب آخر عند المشتري
 رجع الى المشتري بنقصان اى بنقصان العيب بان يقوم وبه عيب ويقوم ولا عيب
 به فان كان تفاوت ما بين العيتين العشر رجع بعشر الثمن وان كان نصف العشر رجع
 بنصف عشر الثمن اورده على البايع برضى البايع الا مانع من ردة المشتري واخذ البايع
كثوب شراة فقطعه فظهر عيبه وجاز لبايعه اخذه كذلك اى مقطوعا فلا يرجع به
 ان باعه اذ للبايع ان يقول انا اخذه معتبا فالمشتري يبيعه يكون حاسب المبيع
 فلا يرجع بالنقصان وانه وطهرها عطف على كثوب شراة اى كانه شراة ولم يشرا
 من عيوبها فوطرها بكر اكانت او ثوبا او قبلا بشرة او لمساها بشرة فوجدها
 عيبا حيث يرجع بالنقصان ولا يرد الا برضى البايع اذ له ان يقول انا اخذت
 مع ذلك العيب في ليس بها مانع من الاخذ كما كان فيها فمساها ثم يثنى المانع من الرد برضى
 البايع بقوله فان خاط اى المشتري المقطوع او صبغه بغير سواد قديم ليكون الزيادة
 في المبيع اتفاقا فانه لو صبغه اسود فكذا الجواب عندهما لان السواد عند زيادة
 كاللثة والصورة وعند السواد نقصان اولت السويق سمن وبالجلد خلط المشتري
ملكه ملك البايع فظهر عيبه القديم لا ياخذ اى البايع ويرجع به الى يرجع المشتري به
 بنقصان العيب ولا يقول البايع انا اخذه معتبا لا خلط ملك المشتري بالمبيع ولا
 الخيط والصبغ والسمن في العادة ان الرد تمتع من جهة الشريعة لان المشتري يرد
 والبائع يقبل الا ان الشريعة تمنعه عن الرد والعيب حصول الربو كما لو باعه اى
 المشتري الثوب الخيط وكحه بعد روية عيبه او مات العبد واعتقه قبلها اى قبل روية
 عيبه جانا او ديرة او استولده فانه يرجع بالنقصان في هذه الصور اما في البيع بعد روية
 فلان الرد كان متمعا قبل البيع فلا يكون المشتري بالبيع حاسب للمبيع حتى لو كان
 البيع قبل الخياطه كان حاسب واما في الموت فلان الملك ينتهي به وامتناع الرد يثبت
 حكما للموت لا بفعل فلا يمتنع الرجوع واما في الاعتاق فالتقاس فيه ان لا يرجع بالنقصان
 وهو قول الشافعي لان امتناع الرد بفعل فصار كالقتل وفي الاحتقان يرجع لان الاعتاق

الخياطه

او صار فاعل المشتري

لان الاعتاق انها للملك اى اتمام له بخلاف البيع قبل الخياطه فانه قاطع ملك البايع الى
 غيره لا ينتهي للملك في العبد ولهذا ملك المشتري فصار كما لم يمتنع للملك فلم يرجع بالنقصان
 واما قلنا ان الاعتاق انها للملك لان الملك في الادنى ثبت على منافاة الدليل الى غاية
 العتق والشئ ينتهي بمضى مدته والمنتهي متقرر في نفسه ولهذا ثبت الولاء بالعتق وهو من
 اثار الملك فبقاؤه كبقاء اصل الملك فالاعتاق لا يكون كالقتل بل كالموت واما في التذرية
 والاستيلاء فانهما لا يزيلان الملك لكن الخلق لها يخرج من ان يكون قابلا للنقل من ملك
 فقد تعذر الرد مع بقاء الملك المستفاد بالشئ حقيقة او حكما فيرجع بنقصان العيب لانه مشتري
 استحق ذلك الملك بوصف لسلالة كما لو عيب عنده وان اعتق على مال او قتل او اكل
 قتل الطعام او بعضه او لبس الثوب فخرق لم يرجع اما في الاعتاق على مال فلا يرجع
 بدله وجب البديل كبس البديل منه عن اى حصة انه يرجع لانه انها للملك وان كان
 بعوض واما الكسبة فلانها كالاعتاق على مال لحصول العوض فيها وان عجز المكاتب
 ينبغي ان يرد بالبيع لزوال المانع وهذا كما قالوا اذا ابقى العبد المبيع ثم ظهر عيبه لا يرجع بان
 بالنقصان لان الرجوع حلف عن الرد فلا يصار الى الخلف مادام حيا لان رجوعه محتمل
 فيكون فيمكن رده فاذا رجع ردة لزوال المانع واما في القتل وما بعده فالاصل فيه ان
 امتناع الرد اذا كان بفعل مضمون من المشتري لا يرجع بشئ لانه اذا كان مضمونا كان حكما
 للمبيع معنى ومن شرط الرجوع بالنقصان ان لا يكون ممكالا واذا امتنع الرد لا بفعل
 منه بان ملكه او بفعل غير مضمون منه يرجع لانتفاء امساكه ثم القتل فعل مضمون اذ لو اقر
 في ملكه لغير مضمون واما براءه عن الضمان هنا بل كونه فيجعل سقوط الضمان عنه بسبب الملك
 فصار كالمستفيد بالملك عوضا واما الاكل واللبس فليس الخلف لا يرجع عنه اى حنيفة و
 عندهما يرجع لانه صنع في المبيع ما يفتاد فعل فيه ويشترط لاجل فلا يمنع من الرجوع كالا
 ولانه تعذر الرد بفعل مضمون منه في المبيع فلا يرجع كالا حرق والقتل شرعا كخوضه
 بطيح ووجهه فاسد يستحق به في الجمل ولو بالنظر الى الدواب فله نقصان اى لا يرد لانه لا يملك
 عيب حادث ولكنه يرجع بالنقصان دفعا للضرر بقدر الامكان والا اى وان لم ينتفع به

اصلا فكل الثمن ان فلتشركي كل الثمن لانه ليس بالمال فالبيع باعلل ولا يعتبر في الجوز اصلاح
 فشره كما قيل لان ما لينة باعتبار اللب باع مشترية ورد عليه بعيب بمقتضى متعلق بقوله
 رة بعد ما تعلق به قوله بعيب رة على باعه يعني باع عبد ابا عبد الله المشتري ثم رة عليه
 بعيب فاما ان قيل بمقتضى القاض او لا فان كان الاول فاما ان يكون باقرا بعيب ان
 المشتري الثاني اذ على البايع الثاني اقراره بالعب والبايع انكره فاشته المشتري
 بالبيعة وانما اخرج الى هذا التأويل لانه اذا اقر باقراره لا يكون الرقة محتاجا الى القضاء
 بل رة عليه باقراره بالعب فلا يكون له ان يرد رة على باعه لانه اقاله واما ان يكون
 بيعة او يتكول وفي كل منهما ان يرد رة على باعه لانه فسخ من الاصل فمحل البيع الثاني
 كالمعوم والبيع الاول قائم فلا خصوصية والرة بالعب غاية الامر انه انكر قيام
 العيب فلم يتناقض لكنه صار مكذبا شرعا بمقتضى القاض فارتفع التناقض و
 صار كمن اشترى شيئا واقر ان البايع باع ملكه ففسخ فظهر المستحق لا يبطل حقه في الرجوع
 على البايع بالثمن وان كان الشاة وهو ان يكون الرقة برضى من المشتري لا ان ليس له
 الرقة على باعه لانه اقاله وبيع جديد في حق ثالث والبايع الاول ثامنها هذا اذا رة
 المشتري الثاني على الاول بعد القبض اما اذا رة قبل فلا فرق بينهما سواء كان الرقة
 بمقتضى او بغيره لان الرقة بالعب قبل القبض ففسخ من الاصل في حق الكل فصار كالا
 بخيار الرؤية او بخيار الشرط ثم اذا رة عليه بغير قضاء بعيب لا يحدث مثله كالا ببيع
 الزائدة ليس له ان يجامع البايع هو الصحيح فبعض مشريه وادعى عيبا لم يجز المشتري
 بعد دعوى العيب دفع ثمنه اذ لو دفعه فمحل العيب بظهر فيستقضى القضاء فلا يقضى به
 صونا لقضاءه عن الانتقاض بل به من عيب ثبوت العيب فيرد العيب ان امكن
 والا يرجع بالتقصان كما رة او يحلف ان المشتري البايع على عدم العيب ان لم يكن له
 شاهد ويدفع الثمن وان كان له شاهد غاب شهوده دفعه ايضا الثمن ان حلف بايه
 لان في الانتظار ضررا بالبايع وليس في الدفع كثر ضرر بالمشتري لانه متى اقام البيعة رة
 عليه المبيع واخذ ثمنه ولزم عيبه ان ينكل لانه حجة في الزام العيب قد وقعت العبارة

مشتري

لا بد من الثمن

في تمام الشك على التسليم
 عند اقامته في العيب
 ٥٧٢

العبارة في الهداية هكذا ان اشترى عبدا فقبضه فادعى عيبا لم يجز عليه دفع الثمن حتى
 يحلف البايع او يقيم المشتري بيعة وقد تكلفوا في توجيهها ما تكلفوا واخبرناهم من
 قبيل القضاة الشراة التقديريكة تقديره لم يجز المشتري على دفع الثمن ولا يكون للمشتري حق
 الرقة على البايع حتى يحلف البايع او يقيم المشتري بيعة وهذه فائدة افادها صاحب
 كشف الكشاف في تحقيق قوله فقام يوم يات بعض ايات ربك لا ينفع نفائما لم تكن
 امت من قبل او كسبت في ايمانها خيرا لانه من قبيل القضاة التقديريكة والمعنى لا ينفع
 نفائما لانه لا عملها لم تكن امت من قبل او كسبت في ايمانها خيرا اذ هي ابا قايعة شري
 عبدا فادعى انه ابق واراد تخليف البايع على انه لم يات بقوله اى المدعى لم يحلف البايع حتى
 يثبت المدعى انه ابق عنده اى عند نفسه لان القول وان كان قول البايع لكن انكاره انما
 يقترن بعد قيام العيب به في يد المشتري ومعرفة تكون بالبيعة ثم اذا اشبه حلق اى
 البايع على البتة مع انه فعل الغير قال تعالى الاية اخلوا في التحليف على فصل الغير
 يكون على العلم مطردا في جميع المسائل الا في دعوى الاباق حيث يحلف على البتة لان البايع
 يدعى تسليم المبيع سليما فالأختلاف يرجع الى ما نحن بنفسه ويقال في التحليف بآية ما ابق
 فطأ او ما رة حق الرقة عليك من دعواه هذه اوله سلم وما به هذا العيب لا بآية ما ابق عندك
 فطأ فان هذه العبارة وان وقعت في الكتب لكن قال المتأخرون فيه ترك النظر للمشتري
 لانه باعه وقد كان ابق عند غيره وبرة رة عليه وفيه ديهول عنه ولا بآية لقد باعه وما به
 هذا العيب لان فيه ترك النظر للمشتري ايضا لان العيب قد يحدث بعد البيع قبل التسليم
 وهو موجب للرقة ولا بآية لقد باعه وسلم وما به هذا العيب لانه يوم تعلقه بالشرطين
 فيستأول في اليقين عند قيامه في احدى اليقين وهي حالة التسليم واذا لم يثبت متعلقا
 بقوله حتى يثبت يعني اذ لم يثبت انه ابق عند نفسه يحلف بايه عند ان البايع
 لا يعلم انه اى العبد ابق عنده لان الدعوى صحيحة حتى يترتب عليها البيعة فكذا اليقين
 واختلفوا على قول الامام وله على ما قال البعض ان الدعوى لا تنجح الا من خصم ولا
 خصما الا بعد قيام العيب اذا نكل عن اليقين فعند ما يحلف ثانيا لطلب المشتري الرقة

على البتات

على ان ليس به هذا العيب فمحموع
 الى ابق حالت البيع وحالة
 التسليم بل حالة واحدة وهي
 حالة التسليم بان ابق بعد
 البيع قبل التسليم والى

عليه فان نكول ثبت العيب عند المشتري فاذا اراد الرد على البايع بهذا العيب يحتلف
 على البائع كما تقدم من قوله بالله ما له حق الرد عليك فان حلف لا يرد وان نكل
 يرد عليه ثم الدعوى ان كانت في اباق الكبير يحتلف بالله ما ابق منذ بلغ مبلغ الرد
 الرجال لان الباقي في الصف لا يوجب رده بعد البلوغ كذا في الهداية **اقول** ينبغي
 ان يكون الحكم في البطل في الغش والسرقة ايضا كذلك لا يشتركها في العلة والله
 اشارة في غاية البيان بقوله وذلك لان اتحاد الحاله شرط في العيوب **الثاني** اصلنا
 اي البايع والمشتري بعد التسليم قدر المبيع يعني اشترى عبدا وتقا بوضعه
 عينا فقال البايع بعثك هذا واخر معه وقال المشتري بعثني وحده وفائدة ان المشتري
 دعوى البايع جرت نفع تخفيض الثمن على تقدير الرد ولهذا قال وتقا بوضعه او المقبوض
 بان اشترى عبدين فقال البايع قبضتهما وقال المشتري ما قبضت الا احدهما قال قول
 في الصورتين للمشتري لانه قابض والقول للبايع كما في الغصب **اشترى** عبدا من صفقة
 واحدة وقبض احدهما ووجد به او بالآخر عيبا اخذ بهما او ردتهما ولو قبضهما ردا
 العيب فخط لان تمام الصفقة بالقبض وقبل القبض لا يجوز تفريقها لانه يكون
 بيعا بالحمزة ابتداء وهو لا يجوز وبعد القبض يجوز لانه يكون بيعا بالحمزة بقاء
 وهو جائز كما تقرر في كتب الاصول قبض كليا او جزئيا ووجد بعضه عيبا رده
 فلا او اخذ لان الكيل او الموزون اذا كان من جنس واحد كان كشي واحد قبل
 هذا اذا كان في وعاء واحد وان كان في وعاءين كان بمنزلة عبدين حتى يرد الوعاء
 الذي فيه العيب لا الآخر ولو استحق بعضه اي بعض الكيل او الموزون
 لم يجز بعد القبض في رد ما بقي اذ لا يضره التبعض والاتحاق لا يمنع تمام الصفقة
 لان تمامها برضى العاقد لا المالك واما اذا كان قبل القبض فله ان يرد الباقي لتفرق
 الصفقة قبل التمام وفي الشوب خير لان التبعض فيه عيب وقد كان وقت البيع
 وظهر بالاتحاق اشترى جارية ولم يتوكل من عيوبها فوطئها او قبلها او سهاها
 ثم وجد بها عيبا لم يرد ما مطلقا الى سهاها كانت بكر او ثيبا فوطئها او لالان كلاما

منه في رد العيب

في رد العيب

لان كلامها عيب حادث ويوجب بالتقصان لامتناع الرد الا اذا وصى البايع باخذها
 لان الامتناع كان لحقه فاذا رضى زال الامتناع الحادث من العيب اذا زال فالقديم
 يوجب الرد يعني اذا اشترى شيئا فحدث فيه عيب ثم اطلع على عيبه القديم لم يرد
 لان حدوث العيب عنده مانع من الرد واذا زال جاز الرد لعود المنوع بزوال
 المانع فظهر عيب مبيع العايب عند القاض فوضعه عند العدل فملك كان اي الهلاك
 على المشتري الا اذا قضى بالرد على البايع يعني اشترى جارية من رجل وغاب البايع
 فاطلع المشتري على عيب الجارية فرفع الامر الى القاض وابنت عنده النساء والعيب
 واخذ القاض ووضعها على يد عدل فماتت يده وحضر البايع ليس للمشتري ان يسترد
 الثمن لان الرد على العايب لم يثبت لكان خيبة فكان الهلاك على المشتري قال في
 الخلاصة قلت ينبغي ان يكون هذا ايضا اذا لم يقبض القاض بالرد على البايع بل اخذ
 منه ووضعها عند عدل اما اذا قضى على البايع بالرد فينبغي ان يملك من مال البايع
 ويسترد المشتري الثمن لان اقصى ما في الباب ان هذا قضاء على العايب من غير
 خصم ولكنه ينبغي في اظهر الروايتين من اصحى بنا مدواة العيب وعرضه على البايع
 ولله واتخاذا وركوبه في حاجته رضا لان كلامها دليل الاستبراء ولو كان ركوبه
 للرد لا اي لا يكون رضا لانه وسيلة الى الرد كالمسح والعلف في ضرورة فانها
 اذا كانا عن ضرورة بان لا تناسق ولا تنقاد او يكون العلف في عدل واحد لا يكون رضا
 واذا اعدم الضرورة كانا رضا قطع المقبوض اي قطع يد المبيع المقبوض او قتل سبب
 كان عند البايع رد المقطوع لبقاء عينه واخذ ثمنها اي ثمن المقطوع والمقتول يعني
 اشترى عبدا قد سرق ولم يعلم به فقطع عند المشتري له ان يردّه وبأخذ ثمنه وقالا له
 لا يردّه بل يرجع بما بين قيمة سارقا وغير سارقا وعلى هذا الخلاف اذا قتل في المشتري
 بسبب وجده يد البايع وهو بمنزلة الاتحاق عنده وبمنزلة العيب عندها الهان
 الموجود يد البايع سبب القطع والقتل وهو لا ينافي المالية فينبغي العقد فيه لكنه
 نقيب فيرجع بتقصانه لتعدا الرد وله ان سبب الوجوب حصل في يد البايع و

في الرجل

رضى

ثبت بتحول كل الناس او بعضهم اياه والتقوم انما ثبت بابادة الانتفاع به شرعا وقد ثبت
صفة التقوم بلاصفة المالية فان الحق من الخطأ ليس بمال حتى لا يمتح بيعها وان
أبج الانتفاع بها لعدم تحول الناس اياها كذا في الكافي ومزول التسمية عامدا فان قيل
ينبغي ان يجوز العقد فيما ضم اليه لانه مجزئ فيه بخلاف الشافعي فيه كالمدة فينفذ فيه البيع
بقضاء القاض فلتأخر منه منصوص عليها ولا يساغ للاجتهاد في مورد النص فلا يجوز
خلافه ولا ينفذ بالقضاء كذا في الكافي وساير حكمه ان حكم ماله بمال عطف على ماله
بمال كالم الولد والمكاتب والمدة فان بيع هؤلاء ايضا باطل لكن ليس كبطلان بيع
الحرة فانه باطل ابتداء وبقاء لعدم حلية للبيع اصلا بثبوت حقيقة الحرية وبيع هؤلاء
باطل بقاء حتى الحرية لا ابتداء لعدم حقيقتها ولهذا جاز من انفسهم فبطل ما قيل
لو بطل بيع هؤلاء لكان كبيع الحر ولزم بطلان بيع الثمن المضموم اليهم في البيع
كالمضموم الي الحر وذلك لانهم دخلوا في البيع ابتداء لكونهم محلا في الجدة ثم خرجوا
منه لتعلق حكمهم بقي الثمن بحصة من الثمن والبيع بالحصة بقاء جائز كما مر بخلاف
الحرة فانه لما يدخل في البيع لعدم الحلية لزم البيع بالحصة ابتداء وانه باطل كما مر
سنة وبيع مال عطف على بيع ماله بمال بغير مفهوم كالحرة والحرة يروى فيتمت
حيث انفسها قيدت به ليكون مالا كالحرة والحرة يروى حيث لو ماتت حرة انفسها لا يكون مالا
عند اهل الذمة ايضا بالثمن ايا الدرهم والدينار والفلوس النافعة متعلق بقوله وبيع
مال وانما بطل بيعها بالثمن لانه لا ينفذ الحكم في طرف المبيع فان المبيع هو الاصل في البيع
لتوقف البيع على وجوده بخلاف الثمن والاصل ليس محلا للملك كذا الشافعي لان ثبوته
في الذمة انما يكون حكما للملك بمقابلته ملك مال آخر فاذا لم يوجد ذلك لا يثبت في الذمة
فلا يثبت فيه الملك لا تحال بثبوت الملك في المعلوم وان قولت بعين فذلك البيع حتى
يملك ما يتبادلها وان لم يملك عين الحر والخنزير كاسنانه ويبطل ايضا بيع قن ضم اليه
وذلكية ضمت اليه ميتة ماتت حيث انفسها قيدت به ليكون كالحرة وانما بطل بيع الثمن
والذكية وان سمي ثمن لكل لان الحر غير داخل في البيع اصلا كونه بغير مال وبضعة ايا قن
الثمن

اي قن جعل شرط القبول الثمن وجعل غير المال شرط القبول المبيع مبطل للبيع و
صح بيع قن ضم اليه مدبرة او قن غيره وملك ضم اليه وقفلانها محل البيع عند البعض فبطلانها
لا يبرئ المدبرة او بيع لا يجزئ له حال العقد كبيع الصبرة او وصية ماله بعين فاحش
قال في العمادية فان كان بيعهم واجارهم يعني الاب والجد ووصيتهم والقاضي بثل القيمة
او باقل بقدر ما يتغابن الناس في مثل جاز وان كان قد رما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز
ولا يتوقف على الاجازة بعد الادراك لان هذا عقد لا يجزئ له حال العقد وبيع ثمن فيه
الثلث فانه اذا نفى فقد نفى الركن فلم يكن بيعا وقيل ينعقد لان ثمنه لم يمتح لانه نفى العقد
واذا لم يمتح ثمنه صار كانه سكوت عن ذكر الثمن ولو باع وسكت عنه ينعقد البيع ويثبت
الملك بالقبض كما سياتي وحكمه ان حكم البيع الباطل ان المبيع به لا يملك الا ليكون
ملك المشتري لان الباطل لا يترتب عليه الحكم بخلاف الفاسد لما مر فان ملك المبيع
عند المشتري لم يضمن لان المقبوض امانة عنده لان العقد اذا بطل يرد القبض باذن
المالك وهو لا يوجب الضمان الا بالتعدي وقيل يكون مضمونا لانه يصير كالمقبوض
على سوم الشراء وهو ان يسمي الثمن فيقول اذهب بهذا فان رضيت به اشترته بما ذكر
انما اذا لم يسمه فذهب به فملك عنه لا يضمن نص عليه الفقيه ابو الليث قتل وعبد الفتوى
كذا في العناية ثم لما فرغ عن بيان البيع الباطل شرع في بيان الفاسد فقال وقد اى
بيع ما سكت اى وقع السكوت فيه عن الثمن فان البيع لا يبطل به بل ينعقد ويثبت الملك
بالقبض لان مطلق البيع يقتضي المعاوضة فاذا سكت كان عرضه القيمة فكانه باع بغيره
فينفذ ولا يبطل وقد ايضا بيع عرض بالحر وعكسه لان مشتري العرض انما يقصد
ملك العرض بالحر وفيه اعراض للعرض لا الحر فيبقى ذكر الحر معتبرا في ملك العرض لا في حق نفسه
الحر حتى فدت التسمية ووجبت قيمة العرض لا الحر وكذا اذا باع الحر بالعرض بان ادخل
البايع في العرض اذ يغيره شراء العرض لا الحر كونه معاوضة وقد ايضا بيعه الى العرض
بام الولد والمكاتب والمدبر حتى لو تقابضا ملك مشتري العرض لانهم يدخلون في العقد
حتى لا يبطل العقد فيما ضم اليه واحد منهم وبيع معه ولو كان كالحرة كالحرة لبطل وقد يبيع ملك

لم يصد لانه بيع ما لا يملك او صيد والى فيما لا خطرة لا يوجد منه الاجابة لانه غير مقدور
 التسليم وان اخذ به وبيعها صح لانه مقدور التسليم الا اذا دخل في الخطرة بنفسه ولم يصد
 مدخل لعدم الملك وقد بيع طيرة الهولاء قبل الاخذ غير مملوك فيكون الفساد يفتى
 البطلان وبعده غير مقدور التسليم وانما قال لا يرجع لما قال الزبلي اذا كان البطر يطير
 في الهواء ولا يرجع لم يجر بيعه واما اذا كان له ولد عنده يطير منه في الهواء ثم يرجع
 اليه جاز بيعه والحكم اذا علم عددا واكن تسليها جاز بيعها لانها مال مقدور
 التسليم وقد ايضا بيع الحمل جعل بيع النجاس باطلا وبيع الحمل فاسد لان عدم
 الاول مقطوع به وعدم الثاني مبكوك فيه وقد ايضا بيع امة الاجلها لما تقرر
 ان ما لا يبيع اذ اذ بال عقد لا يبيع استثناءه من العقد والحمل كذلك لانه بمنزلة
 اطراف الحيوان لا اتصال بها خلقة وبيع الاصل يتناولها فالاستثناء يكون على
 خلافه فلو لم يصب فيه شرط فاسد او البيع بنفسه وقد ايضا بيع لبن
 في صرغ للعذر لا احتمال كونه انتفاخا ولو لو في صدق للعذر وصوف على ظهر الغنم
 لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه وجذع في سقيف وذراع من ثوب اذا باع جذعا في سقيف او ذراعا
 من ثوب يعني ثوبا يضره التبعض كالقميص لا الكرايس فالبيع لا يجوز ذكر القطع او الا
 اذا يكتسب التسليم الا بضر لم يوجب العقد وشبه لا يكون لازما فيمكن من الرجوع
 ويتحقق المنازعة بخلاف ما لا يضره التبعض كببيع عشرة دراهم من نقرة فضة
 وذراع من كرايس وبيع جارية لا انتفاء المانع وهذا التقدير يندفع ما يقال ان هذا الضرر
 مرضي به فينبغي ان لا يكون مفسدا ولو لم يكن الجذع معينا لا يجوز للزوم الضرر والجهالة
 ايضا ولو قطع البايع الذراع او قلع الجذع قبل ان يفسخ المشتري عاد البيع صحيحا
 لزوال المفسد قبل التقرر وصد به القاتل وهو ما يخرج من ما بضرب السكة مرة لا
 مجهول والمزاينة وهو بيع الثمر بالثاء المنقولة بثلاث على الخيل بغير الثاء المنقولة
 بشتين مجزوء ومثل كبل حصا للنهي عنه وشبه الزبوا والملاسة والمنازعة والقالب
 فانها يبيع كانت في الجاهلية بان يتسامم الرجلان على سبعة فاذا المسم بها المشتري او بغيره

الشملة
 بالحق فدا

او بصد اليه البايع او وضع المشتري عليها حصاة لزوم البيع فالاول الملاسة والثاني
 المنازعة والثالث القالب الخ وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاولين والحق بهما الثالث بدلالة
 النبي صلى الله عليه وسلم وقد ايضا بيع الكلاء بالعتق وهو ما يجوز به الارض من النبات كذا لا يفسد
 ايضا اجارته اما فاد بيعه فلا يرد على ما ورد ليس بملوك للبائع اذ يجره نبات
 الكلاء في ارضه لا ينقطع شركة النمس عنه ولا يبيع مملوكا فيبقى على اصل الاباحة
 ما لم يوجد الاجاز قال عليه الصلوة والسلام النمس شركا في الثلاث في الماء والكلاء
 الكلاء والنار واتا فاد اجارته فلورود على استهلاك العين ومحل الاجارة
 المتافع دون الاعيان ولا يلزم الصبح والليل في استجار الصباغ والظلم لان
 العين ثمرة لا قامة العمل المستحق بالاجارة واجبة فيه ان يستاجر موضع من
 الارض لضرب فيه فيسقط او ليجعلها خطرة لغرضه فيصح الاجارة ويصح صاحب الماع
 الانتفاع له بالبرعي فيحصل مقصودهما كذا في الكافة والحمل فان بيعه فاسد عند
 ابي حنيفة وابي يوسف وصححه عند محمد اذا كان يحجز الالة حيوان منتفع به حقيقة و
 وشرا وان كان لا يؤكل كالنمل والحار ولما ائمن من الهوام فلا يجوز بيعه كالزنا بغيره
 والانتفاع ليس به بل بما يخرج منه فلا يكون منتفعا به قبل الخروج الامع كوارات
 فيها العمل فحجته يجوز بيعه تبعالها لما ذكره القدوري في شرحه وقال الكرخي لا يجوز
 معها ايضا لان الشئ انما يدخل في البيع تبعالغيره اذا كان من حقوقه كالشرب والطريق
 كذا في الكافة ودود القمل وبيضة فان بيعها لا يجوز عند ابي حنيفة واليوسف معهما في الدود
 ومع محمد في بيضه وقبل فيه ايضا مع ابي حنيفة ان الدود من الهوام وبيضه لا ينتفع به
 فاشبه الخنافس والوزغيات وبيضاها ولحق ان الدود ينتفع به وكذا ابيضه في المال فصح
 كالا ستصناع وبيع كذا في الكافة والابق لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيعه ولانه
 غير مقدور التسليم الا بضر لان الغنم عنه بيع ابق مطلق وهو ان يكون ابقا
 في حق المتعاقدين وهذا الجواب في حق المشتري فلو قال هو عند فلان فبعت مني لم يجز لانه
 ابق في حق المتعاقدين ولو باعه ثم عاد من الابق لا يتم العقد وقبل يمينه ولبس امرأته حرة

حاشية
 كالحشيش والمهر وان الناس
 قد تعاملوا بشت الضرورة
 اليه فصار صح

كانت اوامه لانه جزء الادنى وهو يبيع اجزائه مكرم مصون عن الابتدال بالبيع وعن
 اليوسف انه يجوز بيع لبن الامة اذ يجوز ايراد العقد على نفسها فكذلك اجزؤها قلنا نفسها
 محل للرق لاختصاصها محل القوة التي هي حصة وهو الحي ولا جوده في اللبن ويعاين حيا
 كان او غيره قيد به دفعا لما عسى يتوهم ان يبيع في الضرع لا يجوز كسائر اللبان الحيوانا
 في الوعاء يجوز وسر الحنظل لانه نجس العين فلا يجوز بيعه وجاز الانتفاع به للحز
 ونحوه للضرورة فان الاساكفة يحتاجون في حرز النعال والاحفاف اليه لانه لا يتأتى
 الا به ولا ضرورة في شرايه لوجوه مباح الاصل ولو وقع في الماء القليل افسد عنه يابوس
 وعند محمد لان اطلاق الانتفاع به دليل طهارته ولا يوجب يوسف ان الاطلاق للضرورة
 فلا يظهر الا في حالة الاستعمال وحالة الوقوع في غير طهارة وشعر الانسان لان الادنى مكرم
 غير مبتذل فلا يجوز ان يكون شيء من اجزائه مهانا مبتذلا كذا الكا لا يجوز الانتفاع به
 لما ذكره جلد الميتة قبل الدبح لانه غير متنع به لقوله عليه السلام لا تتنعموا من الميتة
 بائنا وهو غير المدبوغ منه ويباع ويبسح به بعده لانه طاهر بالبيع كعظم الميتة و
 عصبها وصوفها ووبرها وقرونها فان كلامها يباع ويبسح به كونه طاهرا باصل الخلقة
 لعدم حلول الجحوة فيها كما مر في كتاب الطهارة والعسل كالسبع حتى يجوز بيع عظم
 والانتفاع بعظمه وعند محمد نجس العين وفدا يباع رتب على ان يجوز ان يطره
 ويطره عنه بكل ظرف كذا رطل بخلاف شرط طرج وزن الطرف لان الشرط الاول
 لا يقتضيه العقد والثاني يقتضيه وذلك لان مقتضى العقد ان يخرج عنه وزن الطرف
 فاذا طرج كذا رطلاً يحمل ان يكون اكثر من الطرف او اقل الا اذا عرف ان وزنه كذا
 رطلاً فحينئذ يجوز لانه مقتضى العقد اختلاف الزنق يعني اشترى سمنا في رنق ورنق الطرف
 فوزن في عشرة ابطال فقال البايع الرنق غير هذا وهو حصة ابطال قال قول للمشتري
 لان هذا الاختلاف اما ان يعتبر في تعيين الزنق المقبوض او مقدار السمن فان كان الاول
 فالمشتري قابض والقول قول القابض ضمنا كالمصائب او مبنا كالودع وان كان
 الثاني فهو في الحقيقة اختلاف في السمن فيكون القول للمشتري لانه ينكر الزيادة والقول

والضرورة

والقول للمكرم يبيعه وشراء ما يباع عطف على قوله ويبع عرض الكف شراء ما يباع بالاقبل
 ان باقل مما يباع قبل العقد ان قبل العقد الاول صورته اشترى جارية بالن حاله او نسبه
 فقبضها ثم باعها من البايع بخمس مائة درهم قبل نقد الثمن الاول فسد البيع الثاني وقال
 الشافعي يجوز لان الملك قد تم فيها بالقبض فصار البيع من البايع وغيره سواء وصار كالمو
 بثل الثمن الاول او بالزيادة او بالعرض ولنا ان الثمن لم يدخل في ضمان البايع فاذا وصل
 اليه المبيع ووقعت المقاصة بقى له حصة ما هو به لا عوض بخلاف ما اذا باع بالعرض
 لان الفضل انما يظهر عند المجامعة بخلاف ما ظم اليه ويبع المجموع بالثمن الاول قبل نقد
 صورته اشترى جارية بخمس مائة ثم باعها واخرى معها من البايع بخمس مائة قبل نقد الثمن
 الاول فالبيع فاسد في التي اشترى منها من البايع وصحيح في التي لم يشتريها منه اذ لا بد ان
 يجعل بعض الثمن بمقابل التي لم يشتريها منه ليكون مشتريا لآخر باقل مما يباع وهو كما
 ولم يوجد هذا المعنى في صاحبها ولا يبيع الفداء لانه باعتبار شبهة الربوا فلو اعتبر
 فيما تمت البرها كان اعتبار شبهة الشبهة وهي غير معتبرة صحح بيع الطريق حد آل يتيقن له
 طول وعرض او لا آل لم يجد اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه اذا لم يتيقن بقدر يعرض
 باب الدار العظمى كذا في النهاية وعلى التقديرين يكون عينا معلوما فيصح بيعه وبه
 وفي التارخانية الطرق ثلثة طريق الى الطريق الاعظم وطريق الى سكة غير نافذة وطريق
 خاص في مكانان فالطريق الخاص في ملك الاف لا يدخل في البيع من غير ذكره اما
 فصا او يذكر الحقوق او المرافق والطريقان الاخران يدخلان في البيع من غير ذكر لا يبيع
 مسيل الماء وبه لانه مجهول اذا لا يدرك قدما يشغل من الماء وصح بيع حق المرور
 تبع للارض بالاجماع ووجه رواية ابن سماعه وفي رواية الويادات لا يجوز
 وصحح الغيبة ابو البيث بانه حق من الحقوق ويبع الحقوق بالانفراد لا يجوز والشراء
 كذلك صح بيعه تبع للارض بالاجماع ووجه رواية وهو اختيار مشايخ بلخ لانه
 نصيب من الماء ولم يجز في اخره وهو اختيار مشايخ بخار اللجباله لا يبيع حق النسيب
 وبه لانه ان كان على السطح كان حق النسيب وقدره ان يبيعه باطل وان كان على الارض

كان مجهولاً لهما كحل وجه الفرق بين حق المرور على احدى الروايتين وحق التعليق
 ان حق التعليق يتعلق بعين لا بغيره وهي البناء فاشبه المانع وحق المرور يتعلق
 بعين بغيره وهي الارض فاشبه الاعيان ولا البيع الى النور ومرتب نور ومرتب
 اول يوم من الربيع والمهر جان وهو الخريف وانما لم يحجز لان النور يختلف بين نور
 السلطان ونور الدنيا فنور النور والجوس كذا في الكفاية واما صوم النصارى
 وفطر اليهود واداء الميعات الى المتبايعان خصوصاً اليوم لهما الاجل فاذا غرما
 جازاً فطر النصارى بعد ما شرعوا في صومهم لان مدته بالايام معلومة وهي ثمانون
 يوماً كما ذكره الترمذي وقدم الحاج والحصاد بفتح الحاء وكسرة طاء قطع الذرع والد يمين
 وهو ان يوطئ الطعام بقوائم الدواب او نحوها والقطاف قطع العنب والجار
 قطع ثمرة النخل والصوف وانما لم يحجز لانها تقدم وتتأخر ويقتل بها الى هذه الاوقات
 لان الجاهل البيرة مخز في الكفاية وهذه الجاهل بسيرة لاختلاف الصحابة رضوان الله
 عليهم اجمعين في انه يمنع جواز البيع او لا ويصح الى البيع ان اسقط الاجل
 قبل حلوله لزوال المنع قبل تفرقه ولو باع مطلقاً اجل الثمن الى هذه الاوقات
 صح لان هذا اجل الدين والجاهل في الدينون مخز. وبشرط عطف على النور والبيع
 البيع بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد من احدى العاقدين او لغيره بحقه
 الى النفع بان يكون ادماً وانما فسد البيع بهذا الشرط لانها اذا قصد القابلة بين
 المبيع والثمن فقد خلا الشرط عن العوض وقد وجب بالبيع بالشرط فيه فكان زيادة
 مستحقة بعقد المعاوضة خالية عن العوض فيكون ربوا وكل عقد بشرط فيه
 الربوا يكون فاسداً بشرط ان يقطعه الى المبيع وهو ثوب البائع ويحيط ثباً
 فانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد من احدى العاقدين او لغيره الى المبيع وهو ثوب
 فلا يقال جذاً الى ثبته الى عملها او كشرط ان يشتركا في النفع من التبرع الى يضع
 عليها الشرأ وهو سيرة الذي على ظهر القدم كذا في المغرب وصح البيع في النفع لخاصة
 للتعامل فيه فصار كصنع الثوب وكشرط ان يشتركا في البيع وهو عيب هذا فطر بشرط

شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبائع وانما قال شرط المارة ان الجار اذا كان ثلثة ايام
 جازان يشترط فيه الى استخراجه او يدبره او يكاتبه او يسوله او لا يخرج القن عبداً
 كان او امته عن ملكه هذا مثال بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للمبيع وهو يستحقه
 فان الثمن يوجب ان لا يتداوله الايدي فيوجد زيادة خالية عن العوض فبغض البيع
 وفرع على الاصل المذكور بقوله صح الى البيع بشرط يقتضيه العقد كشرط الملك
 للمشتري او لا يقتضيه ولا نفع فيه لاحد كشرط ان لا يبيع الدابة المبيعة فانها ليست
 باهل للنفع جازاً امر السلم وفيما يبيع خمر او خنزير وشراهما وامر المحرم غيره الى غير
 المحرم يبيع صبيده وقال لا يجوز لان الموكل لا يملكه بنفسه فلا يملكه غيره كموكل السلم بجوز
 بتزويج مجوسية لان ما يثبت للوكيل ينتقل الى الموكل فصار كأنه باشره بنفسه وله
 ان المعبر في هذا الباب اهلتيان اهلية الوكيل وهي اهلية التصرف في المأمور به واهلية
 والنصراني ذلك واهلية الموكل وهي اهلية بثوث الحكم له وللموكل ذلك حكماً للعقد
 بل يلزم انشكال الماروم عن اللازم الا يبرأ الى صحة ثبوت ملك الخمر للمسلم اذا سلم
 مورث النصراني ومات عن خمر وخنزير وايضا العبد المأذون له النصراني اذا اشترى
 خرايبت الملك فيها مولاه المسلم اتفاقاً واذا ثبتت الاهلتيان لم يمنع العقد بسبب
 الاسلام لانه جازب لا سالب ثم الموكل به ان كان خراً خذله وان كان خنزيراً اسببه
 وقد قالوا هذه الوكالة مكروهة واشتد الكراهة وحكمه ان المشتري اذا قبض المبيع
 برضى بائعه صريحاً او دلالته بان قبضه لانه حرام فلا ينال به نفع الملك ولان النهي
 للشرعية لتناف بينهما وهذا لا يفيد قبل القبض وصار كما اذا باع بالبيعة او باع
 الخمر بالدرهم ولان ركن البيع صدر عن اهل ووقع في محل فوجب القول بانها
 ولا سكت في اهلية والمخيلة وركن مبادلة المال بالمال وهو حاصل والنهي عن الافعال الشرعية يقتضي تفرقة الشرعية لانه
 الشرعية ما ذكرت في مرات الاصول ان مدار الامر والنهي المقدورية فالنهي عن الافعال
 المحسنة يقتضي كونها مقدورة حتماً وعن الامور العقلية يقتضي كونها مقدورة
 عقلاً وعن الافعال الشرعية يقتضي كونها مقدورة شرعاً والا كان عبثاً كحضانة فان

في محل العقد بحضرة ومينه
 ملكه وقال الشافعي لا يملكه
 وان قبضه

في محل العقد بحضرة ومينه
 ملكه وقال الشافعي لا يملكه
 وان قبضه

الطيران

من الامور الحسية فاذا قلت لشخصي لا تقطع يديك كل من سمعه لا يتقاع القدرة وكذا اذا
قلت للاعي لا تبصر والبيع من الافعال الشرعية فاذا نهى عنه وجب ان يكون مقدورا
شرعا وهو المحض بقول علمائنا النهي عن الفعل الشرعي يقتضي المشروعية باصل وغير
المشروعية بوصفه فان الاول ناظر الى المقدورية شرعا والثاني الى النهي فنفس البيع
مشروع وبه يقال نعم الملك انما الحرمة لامر عارض وعدم ثبوت الملك قبل القبض بخلاف
تقرير الفساد المحال ولانه واجب الرفع بالاسترداد فبالا متناع عن المطالبة اولى
لان الدفع اسهل من الرفع والمصلحة ليست بالبال فانه لم يردم الوكن وان كان الحر مضمنا
فقد مروجه ولو لم يكن ان ملك المقبوض في يد المشتري لزمه مثل حقيقة وهو الذي
يماثل صورة ومعه كان الهالك مملوكا او مشرقة فقط وهو القيمة ان كان الهالك قيميا
لانه مضمون بالقبض كالغصب ويقترب قيمة يوم القبض وان زادت قيمة في يده
فالتلف لانه دخل في ضمانه بالقبض فلا يقتدر كالمغصوب كذا في الكافي ويجب
على كل منهما ان يتبايعا لم يقل لكل منهما اشارة الى وجوب الفسخ والامتناع
الحجاز فسخ قبل القبض ففساد كذا بعد البيع مادام ان المبيع
في يد المشتري لم يقل ان كان الفاسد في صلب العقد كبيع درهم بدرهمين ولما لم يشرط
ان كان بشرط زاي لا نقل صدر الشرعة عن الذخيرة وصاحب الخلاصة عن التجريد
انه قول محذور واما عندنا فملك كل منهما حق الفسخ لان الفسخ حق الشرع لا حق احد المتبايعين
المتعاقدين فانها راضيان بالعقد فان باعته اي باع المشتري شراء فاسدا ما قبضه
او وهبه وسلم او اعنته فقد بيعه وهبه واعنته لانه لا ملك له بالتصرف فيه فلا يتصور
الفسخ فيه لتعلق حق العبد بالتصرف الثاني وفسخ البيع الاول كان حق الشرع
وحق العبد يقدم كاحقة فعلية فتمت كانه مضمون بالقبض كالغصب في الكتابة
والرهن كالمبيع لانها لازمان فيثبت عجزه عن رد العين فبذلك القيمة الا ان حق الا
ستراد بعبود بغير المكاتب وحكم الرهن لزوال المانع قبل تحول الحق الى القيمة كذا
في الكافي ولا يشترط الغصا في فسخ الفاسد لان الواجب شرعا لا يحتاج الى القضاء

الى القضاء ولا يبطل حق الفسخ بموت احد المتبايعين او احد من البايع والمشتري وبه يفتح
كذا في الخلاصة وفيه زيادة تفصيل فمن اراده فليست له ولا ياخذ البايع اي لا ياخذ
بايعة بعد الفسخ حتى يرد ثمنه لان المبيع مقابل به فيصير مجوسا به كالرهن فان ملك
اي البايع فالتشريك احق به اي بما اشتراه حتى ياخذ ثمنه لانه تقدم عليه في حيوة فكذا
على ورثته وعرضه بعد وفاته كالمهرين ثم ان كانت دراهم الثمن قائمة ياخذها بعينها
لانها متعين في البيع الفاسد الاصح وان لم يملكها اخذ مثلها لانها مثلية طاب
للبايع ما ربح في الثمن لا المشتري في المبيع صورة اشترى جارية ببيع فاسدا و
تقابضا فباعها ووربح فيها تصدق بالربح ومطيب للبايع ما ربح في الثمن قال
في الهداية والفرق ان الجارية مما يتعين فيعلق العقد بها فيمكن الحث في الزبح
والدراهم والدنانير لا يصحان في العقود فلم يتعلق العقد الثاني بعينها فلم يتمكن
الحث فلا يجب التصديق وقال صدر الشرعة فان قيل ذكر في الهداية في المسئلة
السابقة فيما اذا كانت دراهم الثمن قائمة ياخذها بعينها لانها متعين بالتعيين في بيع
الفاسد وهو الاصح لانه بمنزلة الغصب فهذا يتحقق ما قلتم من عدم تعيين الدراهم
والدنانير قلنا يمكن التوفيق بينهما بان لهذا العقد شبهة بشبه الغصب وشبه البيع
فاذا كانت قائمة اعتبر شبه الغصب سيما في رفع العقد الفاسد واذا لم تكن قائمة فالتشريك
بها شيئا بعينه شبه البيع حتى لا يفسد الفاسد بالبدل لما ذكرنا من شبهة الشبهة **اقول**
لا يفتي على المتأمل النصف ان ما ذكر لا يفيد التوفيق بين كلامي الهداية وانما يفيد دليلا
للمسئلة لا يرد عليه ما يرد على الهداية فالوجه ما قال في العناية انه انما يستقيم على الرواية
الصحيحة وهي انها لا تتعين لا على الاصح وهي ما مر انهما متعين في البيع الفاسد اعلم
ان الحث في المال نوعان حيث لعدم الملك ظاهرا او حيث لفساد في الملك والمال ايضا
نوعان ما يتعين كالعروض وما لا يتعين كالنقود فالحث لعدم الملك يعمل في النوعين
كالنوع والفاسد اذا تصرف في العروض او النقود ورجح بتصديق بالربح عندنا في
حينئذ ويحتمل لتعلق العقد بالغيره ظاهرا فيما يتعين فيمكن حقيقة الحث وفيما لا يتعين

يمكن شبه الخبث لتعلق العقد به من حيث يكون سلامة المبيع أو تفرق بغير فساد
 ملك الغير وسبيل إلى الرجوع من وجه فيمكن فيه شبه الخبث وأما الخبث لفساد الملك
 فيعمل فيما يتعين لا فيما لا يتعين لأن فساد الملك دون عدم الملك فينقلب حقيقة الخبث
 فيما يتعين ثم شبهه هنا فيعتبر وبشبهه فيما لا يتعين ثم ينقلب شبهه هنا فلا يعتبر
 كما طالب ربح مال أو عاهة فمضى ثم ظهر عدمه بالتصادق وصورة أدمى على جبل مالا
 ففضاه فربح فيه المدة ثم تصادق على أن هذا المال ليس على المدة على فالربح طيب
 لأن الخبث هنا لفساد الملك لأن الدين وجب بالأقرار ثم استحق بالتصادق وبدل
 المستحق مملوك فلا يعمل فيما لا يتعين بغيره فإنما فاسدا أو غرسا أو أرضا
فاسدا لزم قيمتها إلى قيمة الدار والأرض وقالوا ينقض البناء ويرة الدار وكذا
 الغرس لأن حق الشئ ضعف من حق البائع إذا احتاج فيه إلى القضاء أو الرضا
 ويبطل بالتأخير ولا يورث بخلاف حق البائع والاضعف إذا لم يبطل شيء فالأقوى
 أولى أن لا يبطل به وحق الشئ لا يبطل بالبناء والغرس فحق البائع كذلك
 أن البناء والغرس حصل للمشتري بتسليم من جهة البائع فكل ما هو كذلك ينقطع به
 حق الاسترداد كالباع الحاصل من المشتري بخلاف الشئ إذا التسلط لم يوجد
 ولهذا لو وهبها للمشتري لم يبطل حق الشئ وكذا لو باعها من آخر فانه يأخذ بالشئ
 بالبائع الثاني بالثمن أو بالأول بالقيمة وإن لم يكن في الناس شفعة لأن حق البائع
 قد انقطع به هنا وعلى هذا صار حق الشئ لعدم التسليم من أقوى من حق البائع
 لوجوده منه ثم لما فرغ من بيان البيع الفاسد وأحكامه شرع في بيان البيع الموقوف
 وأحكامه فقال ووقف بيع مال الغير على إجازة بيع العبد والعبيد المحجورين
على إجازة مولاه وعلى إجازة الأب أو الوصي وبيع ماله من فاسد محلل غير مكيد
على إجازة القاضي وبيع المهرين والمستاجر وأرضه مزارعة الغير على إجازة
المهرين والمستاجر والمزارع ولو فاسدا إجازة لزمه أن يسلمه إلى المشتري وكذا
لوقضى الراهن المال وإبراهه المهرين وردة الرهن عليه ثم البيع وبيع شيء بوجهه والبيع
 يارفع

والبائع يعلم والمشتري لا يعلم توقف أن علم المشتري في مجلس البيع نقد وان تفرق قبل العلم
 بطل وبيع المبيع من غير المشتري بغيره ببيع شيئا من زيد ثم باعه من بكر لا ينقض الثاني حتى لو نقل
 الأول لا ينقض بغير الثاني لكن يتوقف على إجازة المشتري أن كان بعد القبض وإن كان
 قبله المنقول لأثر العقار فعلى الخلاف المعروف الذي سبناه وبيع المرء عند أبي حنيفة
 وقدمه بابه والبيع بائع فلان والبائع يعلم والمشتري لا يعلم أن علم في المجلس صح والآ
 بطل وبيع بطل ما يبيع الناس به أو بطل ما أخذ به فلان ذكره في شرح الشافعي أنه لا يجوز
 وفي نسخة الإمام الرضا هذا إذا لم يعلم المشتري بذلك فان علم في المجلس فعند أبي حنيفة
 فيه روايتان وبيع الشيء بغيره ثم يجرى له الجاه ولو عيئت في المجلس جاز وبيع بغيره خيار
 المجلس وقدمه في أول البيوع وبيع الفاسد فانه موقوف على إجازة المالك إن أقر به
 الفاسد ثم البيع وإن جرد للمفوض منه بغيره فذلك وإن لم يكن ولم يسلمه حتى يملك
 ينقض البيع وحكمه أي حكم البيع الموقوف أنه لا يبطل الإجازة إذا كان البائع والمشتري
 والبيع قابلا المراد يكون المبيع قابلا أن لا يكون متغيرا بحيث بعد شيئا آخر فانه لو باع
 ثوب غيره بغيره ففسده المشتري فاجازت ربة الثوب البيع جاز ولو فسخه وخاط
 ثم اجاز البيع لا يجوز لأنه صار شيئا آخر كذا الثمن لو كان عرضا أي كما يشترط قيام البيع
 بشرط قيام الثمن أيضا إذا كان عرضا وصاحب المتاع أيضا أي كما يشترط قيام البيع
 والثمن المذكورين بشرط قيام صاحب المتاع المبيع حتى لو باع متاع غيره فمات صاحب
 المتاع قبل أن يجير البيع فاجاز واره لا يجوز وحكمه أيضا أن أخذ الثمن إلى أخذ المالك
 الثمن أو طلبه من المشتري ليس بإجازة للبيع الموقوف وأختلف في أحسن قبيل إجازة
وقبل لا وقوله لا أجيز ذلك أي للبيع المبيع الموقوف بخلاف المستاجر فانه إذا قال لا أجيز
 بيع الأجر ثم اجاز كل ذلك من الخلاصة ثم لما فرغ من البيع الموقوف أحكامه شرع في بيان
 بيع المكره وحكمه فقال وكره البيع عند الأول للجمعة لأن فيه أخلا لا يوجب السعي
 إذا قعد أو وقفا بتبايعان وأما إذا اشتمل بستان فلا كراهة وكره النخس وهو أن يزيد
 في الثمن ليرغب غيره ولا يريد الشراء لقوله عليه السلام لا تاجشوا وكره السوم على

على سوم غيره بعد رضاها الثمن نقول عدم الاستام الرجل على سوم اخيه ولا يخطب على
خطبة اخيه فانه من بصفته النهر وهو المبيع فاما اذا ساءه بشئ ولم يكن احد من اهل البلد
فلا يئس للغير ان يساومه ويستزيم فانه بيع من يريده ولذا قال بخلاف بيع من يريده فانه
جائز لورود الارث وهو كل النهر في الخطبة ايضا وكذا ايضا في الجلب ان يتلقى
بعض اهل البلد المخلوب من خارج البلد اليه من الطعام المضرا لاهل البلد للثمن عنه ولا يئس
نقيض الامر على الخاضعين فان كان لا يئس فلا يئس به الا اذا التمس السعر على الواردين
واشترى باقل من القيمة وبيع الحاضر للبادي زمان الخطبة نقول عدم لبيع الحاضر للبادي
وهذا اذا كان اهل البلد في حقه وبيع من اهل البلد ورغبة في الثمن العالي فيكره لانه اضرار
فان لم يكن كذلك فلا يئس به لعدم الاضرار وقبل صورته الى بيع البادى بالطعام
الي مصر فيقول كل الحاضر عن البادي وبيع الطعام وبغاي السعر على الناس فانه منهي
عنه فانه لو تركه لبيع بنفسه وخص في السعر والتفريق بين صغير وذل رحم محرم
لقوله عليه السلام من فرق بين والدته وولد فافرق الله فقه بينه وبينه حتى
يوم القيمة وروى عن علي بن علقمة عن صغير بن ثم قال لما فعل الغلامان فقال
بعت احدهما فقال لم ادركه ويروي اردو واولان الخضر بن سنان
بالصغير والكبير يتفق على الصغير ويقوم بجوابه باعتبار الشفعة الثانية
من قرب القربة فكان في بيع احدهما قطع الاستيناس والمنع من التعاقد وفيه
تركه المرحمة على الصغير وقد اوعده عليه بخلاف الكبير بن اذ ليس هناك تركه المرحمة عليهم
والزوجين لان النص معلول بالقراءة المرحمة للشكاح حتى لا يدخل فيه محرم غير قريب
ولا قريب غير محرم ولا بد من اجتماعهما في ملكه حتى لو كان احدهما صغيرا والآخر غيره
لا يئس ببيع واحد منهما ولو كان التفريق بحق مسحق لا يئس به كدفع احدهما بالجناية و
بيع بالدين ورواه بالغيب لان المنظور اليه دفع الضرر عن غيره لا الاضرار به وحكم
الحكم البيع المكره ان لا يئس لان النهر باعتبار معنى مجاور للبيع لا في صلبه ولا في شرايط
صحته ومثل هذا النهر لا يوجب الفاسد بل الكراهة ولا يوجب فسح لان وجوبه في الفاسد

في الفاسد لدفع الحرمة ولا حرمة به هنا ويملك المبيع قبل القبض فاما ان عدم ثبوت الملك
قبل القبض في البيع الفاسد جذا وتقدر الفاسد الجواز ولا فاسد هنا ويجب الثمن لا القيمة
ان يملك المقبوض في يد المشتري لان وجوب المثل او القيمة في البيع الفاسد لكونه في
حكم الغصب وهذا ليس كذلك **باب الاقالة** هي لغة الاسقاط والرفع وشرعا رفع
البيع وتصح بلفظين احدهما مستقبل في شريح القدور والاقالة تثبت بلفظين احدهما
بعبره عن الماضي والآخر عن المستقبل كقول الرجل اقلني ويقول صاحبه اقلت وقال محمد
هو كالبيع لا يصح الا بلفظين بعبرهما عن الماضي وفي الفتاوى اختار قول محمد كذا في الخلاصة
ويوقف على قبول الآخر في المجلس في الترخيد يتوقف قبول الاقالة على المجلس وكما يصح
قبولها في مجلسها نصا بالقول يصح قبولها دلالة بالفصل كما اذا قطعته تمصا فورا يقال
المشترى وهي في فسخ فيما هو من موجبات العقد قال الزبيدي قوله فسخ في حق المتعاقدين
بغير حجة على اطلاقه لانه لا يكون فسخا فيما هو من موجبات العقد من غير شرط واما اذا
لم يكن منها بل وجب شرط زائد فالاقالة فيه تعتبر بعبارة جديدة في حق المتعاقدين ايضا
كما اذا اشترى بالدين الموهل عينا قبل حلول الاجل ثم تقابل عاود الدين حال كانه باعه
منه وكما اذا تقابل اذ اعى رجل ان المبيع ملكه وشهد المشتري بذلك ثم يقبل شهادته
كانه هو الذي باعه ثم شهد انه لغيره ولو كانت فسخا قلنا لا يبرئ ان المشتري لو رد
المبيع بعبارة بقبضه وادى المبيع اجل وشهد المشتري بذلك يقبل شهادته اذ الفسخ عاود
ملكه القديم فلم يكن مطلقا من جهة المشتري لكونه فسخا من كل وجه وفرض كونها فسخا
فروعا ذكر الاول بقوله فطلت الاقالة بعد ولادة المبيعة لا امتناع الفسخ بسبب
الزيادة ولو كانت بيعا محضاً لجاز قالوا هذا اذا اولدت بعد القبض واما اذا اولدت
قبله فالاقالة صحيحة عنده وذكر الثاني بقوله وصحت بثلثي الثمن الاول الا اذا باع المتولى
هو الوصي شيئا بكثر من قيمته حيث لا يجوز اقالته وان كان بثلثي الثمن الاول رعاية لجانب
الوقف وحق الصغير وان وصليه شرط غير جسد الى جنس الثمن الاول او اكثر منه
الى من الثمن الاول او الاقل الى صحت الاقالة بثلثي الثمن الاول وان شرط غيره اما الاول

فلان الاقالة فسخ والفسخ لا يكون الا على الثمن الاول واما الثاني فلان الشرط فاسد
والاقالة لا تفقد بالشرط الفاسد كما سبنا في الا اذا نصيب الى المبيع عند المشتري استثناء
من قوله او الاقل فان الاقالة حينئذ يجوز باقل من الثمن الاول لان مقتضى الثمن يكون
بتقابل الغائب بالمعيب وذكر الثالث بقوله ولا تفقد بالشرط لان فساد البيع به لزوم
الربوا كما مر ولا ربوا في الفسخ وذكر الرابع بقوله وجاز للبائع بيع المبيع قبل قبضه
يعني اذا تقابلا ولم يرد المشتري المبيع حتى يباعه منه ثانيا جاز ولو كانت بيعا لنفسه
لان باعه قبل القبض ولو باعه من غير المشتري لم يجز لانه بيع جديد في حق غيرهما وذكر
الخامس بقوله وجاز بيع الكيل والموزون بلا إعادة الكيل والوزن يعني اذا كان
المبيع مكيلا او موزونا وقد باعه منه بالكيل او الوزن ثم تقابلا واسترد المبيع من
غيره ان بيع الكيل او الوزن جاز ولو كان بيعا لم يجز وذكر السادس بقوله وجاز بيع
المبيع للمشتري بعد الاقالة قبل القبض يعني اذا اوجب المبيع من المشتري بعد الاقالة
قبل القبض جازت الهبة ولو كانت بيعا لم يجز لان البيع يفسخ بهبة المبيع للبائع
قبل القبض وبيع في حق ثالث عطف على قوله فسخ قال في النهاية الخلاف فيما اذا
ذكر الفسخ بلفظ الاقالة ولو ذكر بلفظ المفاضة او المشاركة لا يجعل بيعا اتفاقا
اعمالا لموضوعة اللغو وقد فرع على كونها بيعا في عا ذكر الاول فسلم الشفعة
في البيع لا ينافي احدا في الاقالة يعني لو كان المبيع عقارا فسلم الشفعة الشفعة
ثم تقابلا يقضي له بالشفعة لكونه بيعا جديدا في حق كانه اشتراه منه وذكر الثاني بقوله
ولا يرد البائع الثاني على الاول بيبع عليه بعد ما اى بعد الاقالة يعني اذا باع المشتري
المبيع من آخر ثم تقابلا ثم اطلع على عيب كان في يد البائع فادان يرد به على البائع
ليس له ذلك لانه بيع في حق كانه اشتراه من المشتري منه وذكر الثالث بقوله وليس للواهب
الرجوع اذا باع الموهوب له الموهوب من آخر فتقابل يعني اذا كان المبيع موهوبا
فباعه الموهوب له ثم تقابلا ليس للواهب ان يرجع في هبته لان الموهوب له في حق
الواهب كالمشتري من المشتري منه وذكر الرابع بقوله والمشتري اذا باع المبيع من آخر قبل

قبل التقدير جاز للبائع شراؤه منه بالاقل يعني اذا اشترى شيئا فقبضه ولم ينفذ الثمن
حتى يباعه من آخر ثم تقابلا وعاد الى المشتري فاشتراه منه قبل نقد ثمنه باقل من الثمن
الاول جاز وكان في البائع كالمملوك بشرا، جديد من المشتري الثاني وذكر الخامس
بقوله واذا اشترى بعروض التجارة عبد الخدم بعد الحول ووجده عيبا فرده
بغير قضاء واسترد العروض فملك في يده لم يسقط الزكوة يعني اذا اشترى
بعروض التجارة عبد الخدم بعد ما حال عليها الحول فوجده عيبا فرده بغير
قضاء واسترد العروض فملك في يده فان الزكوة لا تسقط عنه لانه بيع جديد
في حق الثالث وهو الفقير لان الرد بغير قضاء اقالة وهكذا المبيع بينهما الا قاله
لا يملك الثمن لانها رفع البيع والاصل فيه المبيع لا الثمن ولهذا اذا اهلك المبيع
قبل القبض يبطل البيع بخلاف اهلاك الثمن وملك بعضه اى بعض المبيع بينهما
بندرة اعتبار البعض بالكل ولو تقايضا جاز الاقالة بعد اهلاك احدهما ولا يبطل
بهلاكه لان كل واحد منهما مبيع فكان البيع باقيا **باب المراجعة والتولية والوصية**
الاولى بيع ما ملكه لم يقبل بيع المشتري ليتناول ما اذا اصاب المقتضوب عند القابض
وضمن قيمته ثم وجده حيث جاز له ان يبيعه مراجعة وتولية على ما ضمن وان
يكن فيه شرك يملك ما قام عليه لم يقبل ثمنه الاول لان ما يأخذه من المشتري ليس ثمنه
الاول بل شرك وقال بطل ما قام عليه لما سبنا ان له ان يضم اجر القصار ونحوه الى الثمن
ويقول قام على كذا بزيادة على ما قام عليه وان لم يكن من جنس الثانيه يبيعه به
ان ما قام عليه بدونها الى بدون الزيادة والثالثة بيبع باقل منه الى ما قام عليه ونسرها
الى البيوع الثلاثة شراؤه او شراء ما يبيعه مراجعة او نحوها يملك من الموزونات و
المكيلات والعديات المتقاربة او مملوكا من البائع الاول واللام في المشتري متعلق
بملكه والرجوع متى معلوم جله حاله يعني ان هذه البيوع لا يفسخ اذا كان عوضا للمبيع
الذي اشتراه البائع سابقا فيما لان مبنا على الاحراز عن الحيثية بان امكن فخلا يمكن
الاحراز عن شهرتها لان المشتري لا يشتري المبيع الا بقيمة ما دفع فيه من الثمن اولا يمكن

والثالثة
مساوى
المراجعة
على اذينة
فانها
لا يملك
الرجوع
الاولى

في رقبته
في رقبته
في رقبته

دفع عنه حيث لم يملك ولا دفع مثله اذا الغرض عدمه فثبت القيمة وهي مجهولة تعرف
بالظن والتخمين فيمكن فيه شبهة الحياة الا اذا كان المشتري مراجه ممن يملك كالمبدل
من البايع الاول بسبب من الاسباب فاشتره بمراجه بوزن معلوم من درهم او مثلي
من الكيل او الموزون الموصوف لا قدره على الوفاء بالتزام واما اذا اشتره
بمراجه باذنه فانه لا يجوز لانه اشتره برأس المال وبعض قيمته لانه ليس من ذوات
الامثال فصار البايع بايضا للبيع بذلك الثمن الغني كالشوب مثلا ويجزى من احد عشر
جزء من الشوب والجزء الحادي عشر لا يعرف الا بالقيمة وهي مجهولة فلا يجوز ولا
للبايع ضم اجر الفصار والصبح بالقيمة مصدر وبالكسر ما يضيغ به والبطار علم
الشوب والبطار العلم وطعام البيع وكسوة وسوق الغني والسيار المشرط
اجرة العقد فان اجرة السمار ان كانت مشروطة في العقد بضم و لا فاكتر
المشايخ على انها لا تضم بخلاف اجرة الدال فانها لا تضم اتفاقا لانها متعلق
بقوله ضم وانما ضمت اليها لانها تزيد في عين البيع كالصبي واخواته او في قيمة
كالجمل والسوق لان القيمة يختلف باختلاف المكان فليحق اجرتها برأس المال
وان فعل المشتري بيده شيئا مما ذكر من الفتل ونحوه لا يضم وبالجمل كل ما يزيد
في البيع او قيمة بضم وما لا فلا ذكره الزبيدي لا ييسر له ضم اجر الطبيب لانه لا يزيد شيئا
في العين ولا القيمة واجر المعلم لان اجرة لم يزيد ماله البيع فانه التعليم حصل فيه له
وشغل غايته ان يكون تعليمه شرطا وهو لا يكتفي في الضم والدال والراعي ونفقة نفقة
فانها لا تزيد في البيع شيئا بخلاف اجرة السمار المشروط ونفقة المبيع كما مر وجعل
الابن وكرايت الحفظ لانها ايضا لا يزيد ان شيئا بخلاف كراء المبيع فانه يضم لان فائدة
زيادة في القيمة ويقول البايع حين البيع وضم ما يجوز ضم على بكذا الا ان شبهة
بكذا تخبر عن الكذب فان البايع في المراجعة ان ظهر خيانه بالبينة او باقراره وبكوله
حيث المشتري ان شاء اخذ في البيع بمثله او رده وفي التولية خط اذ لو لم يحط في التولية
لم يبق تولية لانه يزيد على الثمن الاول فيصير مراجه فيتغير به التصرف ولو لم يحط في المراجعة

في المراجعة يقع مراجه على حالها وان كان الزوج اكثر مما ظنه المشتري فلا يتغير التصرف
ويثبت له الخيار لغوات الرضاء ولو ملكه المبيع او استهلكه في المراجعة قبل الرد او
حدث به مانع من اى من الرد لزمه بكل الثمن المسمى وسقط خياره لانه مجرد اختيار
لا يقابل شيئا من الثمن كخيار الوضوء والشرط بخلاف خيار العيب لان المشتري منه له
للمشتري الجزاء الثالث وعند العجز عن تسليم يسقط ما يقابل من الثمن شيئا ثانيا
بعد بيعه بوزن فان راجح اى اراد المشتري ان يبيع مراجه طرعا عنه ما يوزن الى كل
مراجه كان قبل ذلك وان استغرق الزوج الثمن لم يواجح صورته اشترى ثوبا بعشرين
ثم باعه مراجه بثلاثين ثم اشترى به عشرة فان يبيعه مراجه على عشرة ويقول قام
على عشرة ولو اشترى بعشرين وباعه باربعةين مراجه ثم اشترى به عشرة باربعةين
مراجعة اصل لان شبهة حصول الزوج الاول بالعقد الثاني ثابتة لانه تاه كدبه بعد
كونه على شرط الزوال بالوقوف على عيب والشبهة في بيع المراجعة كالحقيقة احتيا
بخلاف ما اذا تخلل ثالث بان اشترى من مشتري من مشتريه لان التاكيد حصل بغیره
يراجح اى جاز ان يبيع مراجه شيئا من ما ذونه المحيط بديه بوقته قديما اذ لو
على العبد دين فباع من مولاه شيئا لم يبيع لانه لا يفيد المولى شيئا لم يكن له قبل البيع
لا ملك الوقبة ولا ملك التصرف على ما شرى المادون متعلق بقوله راجح صورته
اشترى عبد ما ذون له في التجارة ثوبا بعشرة وعليه دين يحيط فباعه من المولى
بخمسة عشر فانه يبيعه مراجه على عشرة كعكسه وهو ان يشتري المولى ثوبا بعشرة
فباعه من عبده المادون له المديون بخمسة عشر فانه ايضا يبيعه مراجه على عشرة
لان في هذا العقد وان كان صحيحا في نفسه شبهة العدم لان العبد ملكه وما فيه لا
لا يخلو عن حقه فاعتبره عما في حق المراجعة لانتهاها على الامانة فبقى الاعتبار للمشتري
الاول فصار كان العبد اشترى المولى بعشرة في الاول ويبيعه للمولى في الفصل
الثاني فيعتبر الثمن الاول ويراجح ربح المال على ما شرى مضاربة بالنصف متعلق به
بمضاربة او لا متعلق بشراء وعلى نصف ما ربح بشرائه ثانيا منه اى من مضاربة

متعلق بقوله بشرائه يعني اذا كان مع المضارب عشرة دراهم بالنصف فاشترى ثوبا
 بعشرة وباعه من ربح المال خمسة عشو فانه يبيعه مائة باثني عشر ونصف لان هذا
 البيع وان قضى بجوازه عندنا اذا اعدم الزوج كما هو كذلك هنا لان الزوج انما يحصل
 اذا بيع من الاجنبى ففيه شبهة العدم لان المضارب وكيل عن ربح المال في البيع
 الاول من وجه فاعتبر البيع الثاني عدم ما في حق نصف الزوج يوافق بلا بيان بالتب
 ووطئ السبب يعني اشترى جارية فاعورت او وطئها وهي شبت ولم ينقصها الوطئ
 يبيعها مائة ولا يجب عليه البيان اذ لم يجس عنه بشئ يقابل الثمن لان الاول
 لا يقابلها الثمن الا اذا كان مقصودا بالاتلاف كما مر مرارا ولهذا قال ولم ينقصها
 الوطئ قال الزوج المراءى بقوله لم يبيع مائة بلا بيان انه اشترى سلبا بكذا من
 الثمن ثم اصابه العيب عنه بعد ذلك واما نفس العيب فلا بد من بيانه بالثمن او
 العيب والثمن من غير ان يبين انه اشترى سلبا ثم حدث به العيب عنده كقوله الفار
 ورجى النار للثمن فان ما ضاع بالفرض او الحرق وان كان جزءا بقاء يقابلها ثمن
 من الثمن كالعذرة لم يجس عنه ويوافق بيان بالتب بان فناء عينها بنقص
 او فناء ما اجسبى فاخذ ارشها لانه صار مقصودا بالاتلاف فيقابلها بشئ من الثمن
 ووطئ البكر لان العذرة جزء من العين يقابلها الثمن وقد جسدتها ككسرة بقره
 ووطئ لانه صار مقصودا بالاتلاف بشرى شبهة ورايح بلا بيان يعني اشترى شيئا
 بالف درهم نسبية وباعه بربح مائة ولم يبين حكم فعل المشتري حيث مشيئة ان شاء
 قبل وان شاء رد لان الاجل شبه البيع حتى يراى في المبيع لاجل الاجل والشبهة هنا
 ملحقة بالحقيقة فصار كأنه اشترى وباع احداهما مائة بمئتيها فيثبت له الخيار عند
 علمه بالحياة فان ائلفه ثم علم لومته كل كسرة وهو الف ومائة لان الاجل لا يقابل
 بشئ من الثمن كذا التولية يعني ان كان ولاه اياه ولم يبين خيرة لان الحياة في التولية
 مشاهة المراجعة لانه بناء على الثمن الاول وان كان استهلكه ثم علم لومته بالف حال ملكه
 ان الاجل لا يقابل بشئ من ثمن رجل شيئا بما قام عليه ولم يعلم مشيئة قدره ان قدر

سبب

ان قدر ما قام عليه فالباع لهما في الثمن وان علم المشتري قدره في المجلس صح البيع
 لزول المف قبل تفرقه وخبر المشتري ان شاء قبل وان شاء رد لان الرضا لم يتم
 قبل اعدم العلم فيشترى كما في خيار الروية **فصل** صح بيع العقار قبل قبضه لا المنقول
 عندنا في حنفية والى يوسف وعند محمد لا يجوز لقوله ام اذا اشترى شيئا فلا تبعه حتى
 يقبضه ولانه لا يقدر على تسليمه قبل قبضه فلا يجوز بيعه بالمنقول ولهما ان ركن البيع
 صدر عن اهله ووقع في محل والحديث معلول باحتمال الهلاك وهو العقار نادرا حتى لو
 لو تصور هلاكه قبل القبض بان كان على شط النهر ونحوه قالوا لا يجوز بيعه قبل فلا ينافى
 على المنقول وقد اضطرب هنا كلمات شراح الهداية وغيرهم والاظهر الموافقة لقوله
 الاصول ما ذكر في الفناية وهو ان الاصل ان يكون بيع المنقول وبغير المنقول قبل
 القبض جازي لقوله نعم واحل الله البيع لكن خص منه الربو ابدليل مستقل متا رن
 وهو قوله نعم وحرم الربو والعامة المخصوص يجوز تخصيصه بحال واحد وهو
 ما روى انه من بيع ما لم يقبض ثم لا يخلو ان يكون معلولا بغير الانفساء
 اولا فان كان يثبت المطلوب حيث لا يتناول العقار وان لم يكن وقع التعارض بينه
 وبين ما روى في الثمن من الاخراج عن اياه ريرة رضي الله ان النبي صلى الله عليه وسلم من بيع
 بيع الغرور بينه وبين ادلة الجواز وذلك يستلزم الزكاة وجعل معلولا بغير الاعمال
 بثبوت التوقيف حيث والاعمال متعين لا محالة ويكون مختصا بمقد يفسد بهلاك
 المعقوض قبل القبض شره الكيل لئلا يجرأ فاقدره انه معرب كذا في ويجوز في الجيم
 الحركات الثلاث لم يبعه ولم يأكل حتى يكمل لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يحرك
 فيه صاعان صاع الباع وصاع المشتري ولانه يحتمل ان يزيد على المشروط وذلك
 للبائع بخلاف ما اذا باع جزا فان الزيادة للمشتري وبخلاف ما اذا باع الثوب
 من اذعة لان الزيادة له اذ الزرع وصف في الثوب بخلاف القدر كما ذكره المشتري
 لانه اذا ملك مكيلا او موزونا بهيمة او حمية جاز للمالك ان يتصرف فيه قبل القبض
 وقبل الكيل وقيد يكون الكيل مبيعا لانه اذا كان ثوبا جاز التصرف فيه مطلقا كذا

في النهاية الا ان يكيل البائع بعد بيعه عند المشتري لان المبيع يصير معلوما بكيل واحد
ويحقق معنى التسليم ويحل الحديث اجتماع الصفقتين كما سبنا في السلم ان شاء الله
تعا فاذ اكال البائع قبل البيع وان كان بحضرة المشتري لم يعتبر لانه ليس صاع البائع
والمشتري وهو شرط وكذا لو كان بعد البيع بغية المشتري لان الكيل من باب التسليم
اذ يعلم المبيع ولا تسليم الا بحضرة كذا الموزون والمعدود لا يبيع ولا ياكل
حتى يوزن او يقيس ثانيا ويكنى ان وزنه او عدده بعد البيع بحضرة المشتري لا المذروع
ال لا يشترط ما ذكر في المذروعات وان اشتراه بشرط انذراع ثمانية اذ ان الذراع
وصف لا يقابل بشئ من الثمن فيكون للشئ قال الزيلعي هذا اذا لم يستعمل لكل ذراع
ثمنا وان سمي فلا يحل له التحرف فيه حتى يذرع جاز التحرف في الثمن قبل قبضه سواء
كان مما لا يتعلق كالنقد او يتعلق كالكيل والموزون حتى لو باع ابلا بدينار او بقرين
الخط جاز ان يأخذ به لما شيا آخر لوجود المجوز وهو الكيل وان شاء المانع وهو غرر
الانفاج بالهلاك كما ان الاصل في البيع هو البيع وبه لا يفسخ البيع بخلاف
الثمن اما اذا كان من النقود فظاهر واما اذا كان من الكيل او الموزون فلا يفسخ
من وجه وثمن من وجه ولهذا لا تبطل الا قال في صورة المعاوضة بهلاك احداهما وقدر
وجاز زيادة المشتري فيه ان الثمن ان قام المبيع لانه ان لم يقع لم يبق بحالة يصح الاعيان
عنه لانه انما يكون في موجوده والشيء يثبت لم يثبت الزيادة لعدم ما
يقابل فلا يستند اليه لا يلحق باصل العقد بالاستناد وجاز حط البائع عنه لانه
بحال يمكن اخراج البديل عما يقابل لكونه اسقاطا والاستقاط لا يستلزم ثبوت ما
يقابل فيثبت الخط في الحال ويلحق باصل العقد استنادا وجاز زيادة البائع
في المبيع لانه تصرف في حقه ومكسبه ويعلق الاحتقاق بالبائع والمشتري بالكل الى كل
الثمن والمبيع والزائد والمزيد عليه فالزيادة والخط يلحقان باصل العقد لانهما
المتبايعان بالخط والزيادة بغير ان العقد من وصف مشروع ايا وصف مشروع
وهو كونه راجحا او خاسرا او عدا لهما ولا يلاية الرفع فاولى ان يكون ولاية التغير قال

قال صدر الشريعة ويمكن ان يقال اذ الاحتقاق مسحق المبيع او الثمن فالاحتقاق يتعلق بجميع
ما يقابل من المزيد عليه فلا يكون الزائد حله مبتدأة كما هو مذهب زفر والساجي **اقول**
لا يمكن ذلك لان مدار هذا الاحتقاق على الدعوى والبينة فان ادعى المحتق حصة المزيد عليه
واشته اخذه وان ادعاه الزيادة واشته اخذه وكذا ان ادعى الزيادة فقط ثم ان حكم
الاحتقاق يظهر في التولية والمراجعة فيرجح ويولى عليه الى الكل ان زيد وعلى الباقي
ان حط فان البائع اذا خط بعض الثمن عن المشتري والمشتري قال لا خير وليستك هذا
الشئ وقع عند التولية على ما بين من الثمن بعد الخط فكل ان الخط بعد العقد ملحقا
باصل العقد فكل ان الثمن في ابتداء العقد هو ذلك المقدار وكذا اذا زاد المشتري
على اصل الثمن او البائع على اصل المبيع والسليم يأخذ بالاقبل فيهما في الزيادة
على الثمن والخط وان كان مقتضى الاحتقاق بالاصل ان يأخذ بالكل في صورة الزيادة
لان حقه تعلق بالعقد الاول وفي الزيادة ابطال له وليس لهما ابطاله قال رجل لا خير
بيع عبدك من زيد بالثمن على اني ضامن كذا من الثمن سوى الالف اخذه الى مولى العبد
الالف من زيد والزيادة من الضامن ولو لم يقل من الثمن قال الف على زيد لانه ثمن
العبد ولا شيء عليه الى على القابل اصل ان الزيادة في الثمن والمثمن جارية عندنا وتلحق
باصل العقد كان العقد ورثة ابتداء على الاصل والزيادة كما مر وان اصل الثمن لم
لم يشرع بغيره مال يقابل له ولهذا لا يصح ايجابه على الاجنبى لانه لا يستفيد بآرائه ما
مالا فاما فصول الثمن فيستعني عنه حتى يصح الزيادة من الاجنبى كما يصح من المشتري
اذ لا يسلم لهما شيئا يقابل له الزيادة وصارت كبذل الخلع فانه يصح على غير المرأة اذ
لها شي اذا البضع عند الخروج غير مقوم كمن شرط الزيادة المتقابل تسمية وصورة
حتى يجب حسب وجوب الثمن بواسطة المتقابل فاذا قال من الثمن فقد جعل المائنة
بمقالة المبيع صورة فوجد شرطها فصحة واذا لم يقل من الثمن لم يوجد المتقابل صورة
ولا معنى فلم يوجد شرطها فلا يصح وبني التمرام المال ابتداء البيع داره من غيره وهو
رشوة وهي حرام حتى تاجيل الديون وان كانت حالة في الاصل لان الدين حقه فله

لا يسلم

ولو مع التساو كقضية بغير منه احدهما او كلاهما نسبة وان عدما ل كل منهما حلا
الى الفضل والنسبة وان وجد احدهما فقط حل الفضل كما اذا بيع خطبة بغيري
شعير يدا بيد حل فان احدهما جزئي العلة وهو الكيل موجودا هنا لا الجزاء وهو الجنس
وان بيع خمسة ازرع من الثوب بستة ازرع منه يدا بيد حل ايضا لوجود الجنبية
وان عدم القدر لا النسبة الى لا يحل النسبة في طائفتين الصورتين ولو بالنسبة او بخرقة
ربا الفضل الوصفين وربوا النسبة باحدهما لان جزء العلة لا يوجب الحكم لكنه يورث
الشبهة وهي باب الربو المحقة بالحقيقة وان كانت ادنى منها فلا بد من اعتبار الطرفين
ففي النسبة احدهما البديلين معدوم وبيع المعدوم غير جائز فصار هذا المعنى مجرما
لنكسب الشبهة فلم يحل وفي غير النسبة لم يعبث الشبهة لما ذكرنا ان ادنى من الحقيقة
كسليم ثوب بروي في بروي فانه لم يحل لاتحاد الجنس وبتوخي شعيرة فانه ايضا لم يحل
لوجود القدر والجنبة والردى سواء لقوله عليه السلام جنة ما وردها سواء و
لان في اعتبارها ستة باب البيعات ثم فرغ على قوله فان وجد احدهما الفضل والنسبة
قوله فحرم بيع الكيل والوزن في بيع الكيل بالكيل والوزن بالوزن متفاضلا
ولو غير مطعوم كالجنس فانه من الكليات والحد فانه من الموزونات والطعم غير
معتبر عندنا بل عند الشافعي وبالنسبة عطف على متفاضلا وبه يتم التفرغ الا ان لا يتفقا
الى العوضان استثناء من قوله فحرم بيع الوزن في بيعه في صفة الوزن بان يوزن
احدهما بغير ما يوزن به الآخر كالنقود والزعفران والقطن والحديد وكهلهما فان
الوزن في جمعها ظاهرا لكونها يختلفان في صفة الوزن ومعناه وحكمه اما الاول
فلان الزعفران يوزن بالامانة والنقود بالسجلات واما الثاني فلان الزعفران
مثنى يمين باليمين والنقود مثنى لا يمين باليمين واما الثالث فلانه لو باعه بالنقود
موازنة بان يقول اشترى هذا الزعفران بهذا النقد المشار اليه على انه عشرة دنانير
مثلا وقبضه البائع صح التصرف فيه قبل الوزن ولو باع الزعفران على انه منوان
مثلا وقبل المشتري لا ان يتصرف فيه حتى يعيد الوزن واذا اختلفا في صفة

ان يؤخره تيسر اعلم المدبون كما لو ابرؤا الى اجل معلوم او مجهول جهالة بديهة كانت خيل
الى الحصاد بخلاف ما كانت فاحشة كهبوب الروح سوى الوض فان تأجيل لا يبع
لانه يصير بيع الدرام بالدرهم لانه معاوضة انتهاء وان كان اعارة وصله ابتداء
الا اذا اوصى به فانه اذا اوصى ان يقرض من ماله الف درهم فلانا الى سنة لزم
من ثلثة ان يقرضوه ولا يطل بوجه قبل السنة لانه وصية بالتبرع والوصية
يتباح فيها نظر الموصي ولما اجوزت بالحزمة والكنى ولزمت او احوال المستقرض
المقرض على اخر دينه فاجل المقرض مدة معلومة فانه يصح حتى لو اراد المقرض ان
يطلب المستقرض وكذا الدين ليس كذلك لان احواله مبرأة براءة الدين في روايته و
وبراءة المطالبة في اخره كذا في العادة **باب الجبر** هو لغة الفضل مطلقا ونحو
فصل احد المتجانسين على الآخر ففضل قفيز شيعر على قفيز بوز لا يكون ربوا
لانتفاء المجاسة بالمعيار الشرعي وهو الكيل والوزن ففضل عشرة اذرع
من الثوب الهروي على خمسة اذرع منه لا يكون ربوا لانتفاء المقدار الشرعي
تحالفا عن عوض اخر اذ عن بيع كوز بوز وكوز شيعر بكوز بوز وكوز شيعر فان الثاني
فاضل على الاول لكن غير حال عن العوض بصرف الجنس ايا خلافا لجنس شرط لاحت
المتعاقدين حتى لو شرط لغيرهما لا يكون ربوا بالمعاوضة حتى لم يكن الفضل التحالي
عن عوض في الهبة ربوا وعلية القدر بالجنس لان الاصل فيه الحديث المشهور
وهو قوله عليه السلام الحنطة بالحنطة مثلا بمثل يابيد والفضل ربوا الا هو
مثلا بمثل او بيع الحنطة بالحنطة مثلا بمثل والخبر يجمع الامر ولما كان الامر للوجوب
والبيع مباح صرف الوجوب ايا رعاية المماثلة كما في قوله تعالى فمكون فربان
مقبوضة حيث صرف الايجاب ايا القبض فصار شرط للربن والمماثلة بين الشئين
يكون باعتبار الصورة والمعنى معا والقدر يستوي الصورة والجنس سوى
المعنى فيظهر الفضل الذي هو الربوا ولا يفتقر الوصف لقوله ثم جديا ودرتها سواء
فان وجد الالف والجنس هم الفصل كقفيز بوز بقفيزين منه والالف ولو مع

قوله غنوا وادوا استلزام ان لا ينفكوا
 والعطى سواء في ذلك نعم غنوا
 الزايد من

الوزن ومعناه وحكمه لم يجمعها القدر من كل وجه فيوزل الشبهة فيه بالمشبهة الشبهة
 فان الموزونين اذا اتفقا كان المنع للشبهة واذا لم يتفقا كان ذلك شبهة الوزن والوزن
 وحده شبهة فكان ذلك الشبهة الشبهة وهي غير معتبرة وحل عطف على حرام الحل
 بيع الكيل والوزن متساويا بلا تفاضل وحل ايضا بيعهما بلا قدر كما ان بيع ما دون
 نصف صاع فان المعتبر في قدر المكيلات نصف الصاع لا ما دون ذلك لا تقدير في الشرع
 بما دونه باقل منه متعلق بالبيع المقدرا كبيع ما دون نصف صاع باقل منه كحفتين
 من برنجية منه فان بيعها بها جاز وان وجد الفضل لا ينتفع القدر الشرعي الا ان يكون
 الا ان يكون استثناء من قوله بلا قدر انما يحل بيع الاقل من القدر الشرعي باقل منه
 اذا كان حالا اما اذا كان بالنسياء فلا يحل لوجود جزء من العلة فحرم للنسياء وهو
 الجنس حتى اذا انتفى الجنس ايضا حل البيع مطلقا ولو بالنسياء لان استثناء كل واحد
 من جزئي العلة كبيع حفنة من برنجية من شجرة كذا حكم كل عدول يتقارب فان
 بيع العدول المتقارب يحسنه متفاضلا جاز ان كانا موجودين لانعدام المعيار
 وان كان احدهما نسياء لا يجوز لان الجنس بانزاعه يحرم النسياء والمعتبر في غيره
 الصنف التعيين لا التقابل حتى لو باع برأيه بغيره او نفا قبل القبض جاز وقال
 الشافعي يعتبر التقابل قبل الافتراق في بيع الطعام بالطعام كذا الصنف لقوله صلى الله
 عليه وسلم في الحديث المعروف بدأ بيد ولنا انه مبيع متعين فلا يشترط فيه القبض كالنسياء
 ومعنى بدأ بيد عينا بعين كذا رواه عباد بن صامت رضى الله عنه والبر والتمر والمخ
 كيلة والذهب والفضة وزني فان كل ما نقص رسول الله عليه السلام على تحريم التقا
 فيه كيلا فهو كيل ابدان وان ترك الناس الكيل فيه مثل الحنطة والشعير والتمر والمخ وكل
 ما نقص على تحريم التفاضل فيه وزنا فهو وزني ابدان وان ترك الناس الوزن فيه كذا
 والفضة لا يعتبر ان يعرف لان النسياء اقوى من العرف والاقوى لا يترك بالادنى خلاف
 ما عدا ذلك ما عدا الاشياء الستة فان ما لم ينص عليه فهو محمول على عادات الناس
 لقوله صلى الله عليه وسلم ما رواه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن فلم يجز بيع البر

البر بالبر متساويا وزنا والذهب بالذهب متساويا كيلا كالمخ جازفة وان تعارفوا
 ذلك لاحتمال الفضل على ما هو المعيار فيه الا ان السلم يجوز في الحنطة ونحوها وزنا لوجود
 لوجود السلم في معلوم وجاز بيع القليل بالقليل باعيا لهما عندهما وقال مجاهد لا يجوز
 لان الثمنية يثبت باصطلاح الكل فلا تبطل باصطلاحهما واذا بقيت انما لا يتعين
 فصار كبيع الدرهم بالدرهمين ولهما ان الثمنية في حقهما ثبت باصطلاحهما اذ لا ولاية
 للغير عليهما واذا تبطلت يتعين بالتعيين بخلاف النقود لانها للثمنية خلقة وجاز بيع
 الوطء بالوطء وبالتمر ببيع التمر بالبر ببيع العنب بالذبيب وبيع البر بطبا او مبلو لا
 بشر او باليوس وبيع التمر او الذبيب بالمنع بالمنع منها وبيع الدقيق بثلثه نقل عن
 محمد بن الفضل ان بيع الدقيق بالدقيق انما يجوز اذا كانا مكسوسين والآن لم يجز قوله
 متساويا قيد لجواز البيع في الاشياء المحدودة ووجه الجواز انه ان كان بيع الجنس
 بالجنس بلا خلاف الصفة جاز متساويا وكذا مع اختلاف الصفة لقوله عليه السلام
 جديا ورديها سواء والآن جاز كيف ما كان لقوله عليه السلام اذا اختلف النوعان
 فيمنع كيف شئت وجاز بيع اللحم بالحيوان وبيع اللحم والالبان المختلفين اذ بيع لحم
 الغنم بلحم البقر والعكس وكذا البزما بمصها ببعض وبيع الكبر باسد بالقطن وبالنول
 وبيع خل الدقل وهو اودا التمر بثلث العنب وبيع شح البطن بالالية او بالحم وبيع
 الحنظل بالبر والدقيق متفاضلا هذا قيد لجواز البيع في الاشياء المحدودة من اللحم الى
 ههنا وجه جوازه متفاضلا اختلاف اجناسها وبالنسياء عطف على متفاضلا او
 جاز البيع بالنسياء ايضا في الاخير وهو بيع الخبز بالبر والدقيق وبيع بقية الحاجة التي
 لكن يجب ان يتحاطب وقت القبض حتى يقبض من الجنس الذي يسمى لئلا يصير استبدال
 بالسلم فيه قبل القبض لا بيع البر بالدقيق او بالسويق او بالحي الى فان بيعها
 لا يجوز مطلقا لبقاء الحاشية من وجه لانها من اجزاء البر والمعارف فيها الكيل كونه
 غير مسوية ما بين البر لاكتنازه في الكيل او تخلف جبات البر فلا يجوز وان كان كيل
 بكيل ولا بيع الدقيق بالسويق مطلقا ايضا اذ لا يجوز بيع الدقيق بالمشوية ولا بيع

البر بالبر متساويا وزنا والذهب بالذهب متساويا كيلا كالمخ جازفة وان تعارفوا
 ذلك لاحتمال الفضل على ما هو المعيار فيه الا ان السلم يجوز في الحنطة ونحوها وزنا لوجود
 لوجود السلم في معلوم وجاز بيع القليل بالقليل باعيا لهما عندهما وقال مجاهد لا يجوز
 لان الثمنية يثبت باصطلاح الكل فلا تبطل باصطلاحهما واذا بقيت انما لا يتعين
 فصار كبيع الدرهم بالدرهمين ولهما ان الثمنية في حقهما ثبت باصطلاحهما اذ لا ولاية
 للغير عليهما واذا تبطلت يتعين بالتعيين بخلاف النقود لانها للثمنية خلقة وجاز بيع
 الوطء بالوطء وبالتمر ببيع التمر بالبر ببيع العنب بالذبيب وبيع البر بطبا او مبلو لا
 بشر او باليوس وبيع التمر او الذبيب بالمنع بالمنع منها وبيع الدقيق بثلثه نقل عن
 محمد بن الفضل ان بيع الدقيق بالدقيق انما يجوز اذا كانا مكسوسين والآن لم يجز قوله
 متساويا قيد لجواز البيع في الاشياء المحدودة ووجه الجواز انه ان كان بيع الجنس
 بالجنس بلا خلاف الصفة جاز متساويا وكذا مع اختلاف الصفة لقوله عليه السلام
 جديا ورديها سواء والآن جاز كيف ما كان لقوله عليه السلام اذا اختلف النوعان
 فيمنع كيف شئت وجاز بيع اللحم بالحيوان وبيع اللحم والالبان المختلفين اذ بيع لحم
 الغنم بلحم البقر والعكس وكذا البزما بمصها ببعض وبيع الكبر باسد بالقطن وبالنول
 وبيع خل الدقل وهو اودا التمر بثلث العنب وبيع شح البطن بالالية او بالحم وبيع
 الحنظل بالبر والدقيق متفاضلا هذا قيد لجواز البيع في الاشياء المحدودة من اللحم الى
 ههنا وجه جوازه متفاضلا اختلاف اجناسها وبالنسياء عطف على متفاضلا او
 جاز البيع بالنسياء ايضا في الاخير وهو بيع الخبز بالبر والدقيق وبيع بقية الحاجة التي
 لكن يجب ان يتحاطب وقت القبض حتى يقبض من الجنس الذي يسمى لئلا يصير استبدال
 بالسلم فيه قبل القبض لا بيع البر بالدقيق او بالسويق او بالحي الى فان بيعها
 لا يجوز مطلقا لبقاء الحاشية من وجه لانها من اجزاء البر والمعارف فيها الكيل كونه
 غير مسوية ما بين البر لاكتنازه في الكيل او تخلف جبات البر فلا يجوز وان كان كيل
 بكيل ولا بيع الدقيق بالسويق مطلقا ايضا اذ لا يجوز بيع الدقيق بالمشوية ولا بيع

البر بالبر متساويا وزنا والذهب بالذهب متساويا كيلا كالمخ جازفة وان تعارفوا
 ذلك لاحتمال الفضل على ما هو المعيار فيه الا ان السلم يجوز في الحنطة ونحوها وزنا لوجود
 لوجود السلم في معلوم وجاز بيع القليل بالقليل باعيا لهما عندهما وقال مجاهد لا يجوز
 لان الثمنية يثبت باصطلاح الكل فلا تبطل باصطلاحهما واذا بقيت انما لا يتعين
 فصار كبيع الدرهم بالدرهمين ولهما ان الثمنية في حقهما ثبت باصطلاحهما اذ لا ولاية
 للغير عليهما واذا تبطلت يتعين بالتعيين بخلاف النقود لانها للثمنية خلقة وجاز بيع
 الوطء بالوطء وبالتمر ببيع التمر بالبر ببيع العنب بالذبيب وبيع البر بطبا او مبلو لا
 بشر او باليوس وبيع التمر او الذبيب بالمنع بالمنع منها وبيع الدقيق بثلثه نقل عن
 محمد بن الفضل ان بيع الدقيق بالدقيق انما يجوز اذا كانا مكسوسين والآن لم يجز قوله
 متساويا قيد لجواز البيع في الاشياء المحدودة ووجه الجواز انه ان كان بيع الجنس
 بالجنس بلا خلاف الصفة جاز متساويا وكذا مع اختلاف الصفة لقوله عليه السلام
 جديا ورديها سواء والآن جاز كيف ما كان لقوله عليه السلام اذا اختلف النوعان
 فيمنع كيف شئت وجاز بيع اللحم بالحيوان وبيع اللحم والالبان المختلفين اذ بيع لحم
 الغنم بلحم البقر والعكس وكذا البزما بمصها ببعض وبيع الكبر باسد بالقطن وبالنول
 وبيع خل الدقل وهو اودا التمر بثلث العنب وبيع شح البطن بالالية او بالحم وبيع
 الحنظل بالبر والدقيق متفاضلا هذا قيد لجواز البيع في الاشياء المحدودة من اللحم الى
 ههنا وجه جوازه متفاضلا اختلاف اجناسها وبالنسياء عطف على متفاضلا او
 جاز البيع بالنسياء ايضا في الاخير وهو بيع الخبز بالبر والدقيق وبيع بقية الحاجة التي
 لكن يجب ان يتحاطب وقت القبض حتى يقبض من الجنس الذي يسمى لئلا يصير استبدال
 بالسلم فيه قبل القبض لا بيع البر بالدقيق او بالسويق او بالحي الى فان بيعها
 لا يجوز مطلقا لبقاء الحاشية من وجه لانها من اجزاء البر والمعارف فيها الكيل كونه
 غير مسوية ما بين البر لاكتنازه في الكيل او تخلف جبات البر فلا يجوز وان كان كيل
 بكيل ولا بيع الدقيق بالسويق مطلقا ايضا اذ لا يجوز بيع الدقيق بالمشوية ولا بيع

البر بالبر
متساويا وزنا

البر بالبر
متساويا وزنا

السوق بالخط وكذا بيع اجزاها لقيام المجامعة من وجه ولا الويتون بالزيت
والسمسم بالشيرج حتى يكون الزيت والشيرج اكثر مما في الزيتون والسمسم
ليكون الدهن بثلث الزيادة بالشيرج ولا يلزم الربوا وان لم يعلم مقدار ما فيه لم يجز
لاحتال الربوا وقد مر ان الشبهة فيه كالحقيقة ويستقرض الجوز بوزن لا عدد
عند ابي يوسف لان احاده متفاوتة بالعدد دون الوزن وبه يعني ذكره الزيلعي
ويستقرض الفلوس بهما الى بالوزن والعدد بالعرف اذ لا نص فيها والدرهم و
الدينار يستقرض بالوزن فقط لانها من الموزونات بالنص كذا ما لثناه حاله
لان الحكم للغالب ومائته خالص يستقرض بعد ان تعاملوا به وبورن ان
تعاملوا به لانه ليس مما ورد فيه النص فيجعل على العرف كما مر ولا يستقرض الفهمي
لانه مختص بالثمن وهو كل شئ يكال او يوزن نحو الخطه والشير والسمسم
والزيت والزيت ونحو ذلك وفي الجوز يد ويجوز في العدد يات اليه لا يتفاوت تفاوتاً
فاحسب كالبعض والجوز وفي الكاف لان الوض اعارة شرعاً لاطلاق الانتفاع بالعين
بغيره لا يمكن الانتفاع بالملك والموزون والعددي المتقارب الا يستهلك انما هي
وكانت المنفعة عابدة اليها فقام المثل في الذمة مقام العين كانه استفع بالعين
ورده وهذا انما يثبت في ذوات الامثال يمكن ايجاب المثل في الذمة لانه الحيوان و
الشيء اذ لا مثل لها ولا ربوا بين السيد والعبد ما دون ما يجزمه يكون لان العبد
وفي يده ان يكون ملك مولاه فلا يكون بينهما بيع فليتحقق الربوا حتى اذا كان عليه
دين بتحقيق الربوا بتحقيق البيع ولا ربوا بين مسلم وحرى ثم ان في دار الحرب
لقوله لا ربوا بين المسلم والحرى في دار الحرب وكذا اذا ابتاعها فيها ببيعها
ذكره الزيلعي فان مالهم مباح ويعقد الامان لم يصير معصوما لكنه التزم ان لا يخذل
ولا يتعزز لما في ايديهم بل ارضاهم فاذا اخذه بوضاهم اخذ مالا مباحا بلا عذر او
او من امن ثم فان اكرهى اذا اسلم ثم لا يكون بينه وبين مسلم متان في دار الحرب
ربوا عند ابي حنيفة لان مال من اسلم ثم لا عصية له فصارت كمال الحرى ويجوز اخذ مال

بوجه من بيعه

مال اكرهى برضاه للمسلم المتان وقال انه ربوا حرى بين مسلمين وهو حرام كذا في الكافي
بالاستحقاق لم يذكر الحق كذا في سائر المتون لانها ذكرت في اوائل البيوع فوعان
احدها بطلان الملك لم يزل له بالكلية بحيث لا يبقى لاحد عليه حق النكاح الاصلية
والعقود وفروعه كالنكاح والكتاب والاستيلاء وثانها ما قل له ان الملك من شخص الى شخص
لا استحقاق بالملك بان ادعى زيد على بكر ان ما في يده من العبد ملك له وبورن عليه والنوعان
بعد اتفاقهما في انهما يجعلان المستحق عليه ومن ملك ذلك الشئ من جهته مستحقا عليهم
حتى ان واحدا منهم لو ادعى واقام البينة على المستحق بالملك المطلق لا يقبل بينة بكتفان
بوجه اخر اذا النوع الاول يوجب الفسخ العمود الجارية بين الباعة بلا حاجة في الفسخ
كل منهما اليه حكم القاضي بلا اختلاف رواية و فرع عليه بقوله فكل من الباعة الرجوع
على بائعه وان لم يرجع عليه بصفة الجهول الى وان لم يحصل الرجوع عليه ويرجع
هو ايضا كذلك على الكليل وان لم يقض على الكليل عنه فان توقف رجوع البعض على البعض
على حكم القاضي انما يكون اذا بقي اثر العقد وهو الملك كما في النوع الثاني واذا لم يبق لم
يجز اليه وايضا بدل الحر ليس بملك ولا يجمع ثمان في ملك واحد بخلاف الاستحقاق
بالملك كما ساءه والحرى بالحرى الاصلية حكم على الكافة ان كافة الناس حتى لا يسمع دعوى
الملك من احد كذا العتق وفروعه فان الحرى حق الله فله نيابة عنه فله كلوازم عبيده
فكان حضور الواحد حضور الكل بخلاف ملك لانه حق العبد خاصة فلا ينتخب
الحاضر خصما عن الغائب لعدم ما يوجب انتصابه خصما الا ان من تلقى الملك من
جهته قصير مقتضيا عليه ايضا لتعد اثر القضاء اليه لا اتحاد الملك من قضى عليه في
حادثة لم يصير مقتضيا له فيها بملك الحرى واما الحكم في الملك المورث فعلى الكافة من
الشارح لا قبل بغيره اذا قال زيد لبكر انك عبيد لملكك منذ سنة اعوام فقال لبكر اني
كنت عبيد لبكر منذ سنة اعوام فاعتقني فبورن عليه اندفع دعوى زيد ثم اذا قال
عمر لبكر عبيد لملكك منذ سنة اعوام وانت ملكي الآن فبورن عليه يقبل وينسخ
الحكم بحرية ويجعل ملكا لعمر ويدل عليه ان قاضي خان قال في اول البيوع من شرع

بكتفان

الزيادات بعد ما حقق المسئلة حق التحقيق فصارت مسائل الباب على قسمين احدهما
عقود في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الاصل والقضاء به قضاء كالمع كافة الناس
والثاني القضاء بالعقود في ملك موزع وهو قضاء على كافة الناس من وقت التوزيع
ولا يكون قضاء قبل فليكن هذا على ذكر منك فان الكتب المشهورة حاله عن هذه الغاية
والنوع الثاني لا يوجب انفسها اي انفسها في العقود في ظاهر الرواية لانه لا يوجب بطلان
الملك والحكم به ان هذا النوع من الاحتقاق حكم على ذي اليد حتى يؤخذ الدعوى من يده وعلى
من تلقى ذواليد الملك من بلا واسطة او وسائط فلا يسمع دعوى الملك منهم كونه
محكوم عليهم تفرج على قوله والحكم به حكم على ذي اليد الى اخره بل دعوى الشايج بان يقول
بائع من الباعة حين رجوع عليه بالثمن انا لا اعطي الثمن لان المسحق كاذب لان البيع
نسخ في ملكي او ملك بايعي بلا واسطة او بها فيسمع دعواه ويبطل الحكم ان ثبت او تلقى
الملك من المسحق بان يقول انا لا اعطي الثمن لاني اشتريته من المسحق فيسمع ايضا
ولا يعاد البينة للرجوع هذا ايضا تفرج على قوله والحكم به ان يبيع اذا كان الحكم للمسحق
حكما على الباعة فاذا اراد واحد من المشتري ان يرجع على بايعه بالثمن لا يحتاج الى
اعادة البينة ولكن لا يرجع احد من المشتري على بايعه قبل الرجوع عليه حتى لا يكون
للمشتري الاوسط ان يرجع على بايعه قبل ان يرجع عليه المشتري الاخر ولا يرجع
بصفة المجهول الى لا يحصل رجوع المحكوم عليه على الكفيل اي الضامن بالوراء قبل اعادة
القضاء على المكفول عنه لانه الاصل ومنه يسرى الحكم الى الكفيل وانما يرجع قبل الرجوع
عليه لئلا يجتمع ثمنان في ملك شخص واحد لان بدل المسحق مملوك ثم الرجوع الى رجوع
المشتري بالثمن على البائع ان يكون اذا ثبت الاحتقاق بالبينة كما عرفت انما هي مقدمة
اما اذا ثبت باقرار المشتري او بكوله عن اليقين او باقرار وكيل المشتري بالخصوص
او بكوله فلا يوجب الرجوع بالثمن لان اقراره لا يكون حجة في حق غيره وفي زيادات اي
بكر ابن حامد البخاري اشترى دارا واشترى رجل باقرار المشتري او بكوله عن اليقين
لا يرجع على بايعه بالثمن فان اقام المشتري البينة ان الدار ملك المسحق للرجوع على بايعه

على بايعه بالثمن لا يسمع بينة اموال اقام البينة على اقرار البائع ان البيع ملك المسحق يقبل
ويأخذ البائع بالثمن ولو لم يقيم بينة على اقرار البائع بذلك ولكنه طلب بينة بالله ما هي للذي
كان له ذلك لانه يحتمل ان يتكلم عن اليقين فيصير بكوله كالمقر وبسنة من الثمن بعد ذلك
كذا في العمادية وهذا ما يجب حفظه والناس عاقلون عنه وقد فرغ عليه بقوله ببيعة
ولدت عند المشتري لا باستيلاده ما حكمت بينة يتبعها ولدا له يأخذ المسحق ولو لدا
وان اقرها لم يرجع لاني لا يتبعها ولدا بل يأخذ المقر لا ولدا والفرق ان البينة تثبت
الملك من الاصل والولد كان متصلا بها يومئذ فيثبت بها الاحتقاق فيها والاقرار حجة
قاصرة يثبت به الملك في المخبر ضرورة صحة الخبر وما يثبت بالضرورة بقدر الضرورة
التناقض بين دعوى الملك لانه يكون من ثمنها فيها لا دعوى الحرية اما الحرية الاصلية و
فلحقها حال العلق فان الولد يجب من دارا كحب صغيرا ولا يعلم بحرية ابيه
وانه فيقر بالرق ثم يعلم بحرية ابيه وانه فيدعي الحرية والتناقض فيما في طريق خفا
لا يمنع صحة الدعوى واما العارضية فلان المولى يتفرد بالاعتناق والتدبير بلا علم
العبد فيجوز فيه ايضا الحفا فيجعل التناقض فيه عفوا واذا اقام المكاتب بينة
على اعتناق سيده قبل الكتابة يقبل لاستقال سيده بالخبر والطلاق فان المرأة
اذا اختلفت ثم اقامت بينة على انه طلقها ثلثا قبل الخلع فانها تسمع وان تناقضت
للخفاء في تطبيقه لاستقلاله به والسبب كما اذا قال ليس هذا ابني ثم قال هذا ابني
يسمع وكذا اذا قال لست انا بوارث فلان ثم ادعى انه وارثه وبين جهته انه يسمع
وفرغ عليه بقوله فلو قال رجل لا اراشتوني فاني عبيد فاشترته ثم ادعى الحرية فثبت
جهرية ضمن العبد ان لم يعلم مكان بايعه لان المقر بالعبودية ضمن سلامة نفسه او
سلامة الثمن عند تعذر استيفائه من البائع فحصل المشتري مغورا والتخفيف
في المعاضة بسبب الضمان دفعا للضرورة بقدر الامكان فاذا ظهر حرية واسلمية
للضمان وتعذر الاستيفاء من البائع حكم عليه بالضمان ورجع الى العبد عليه ان
البائع اذا وجد لانه قضى دينه على البائع وهو مضطرب فيه فلا يكون مبرعا كغيره من

اذا قضى الدين لتخليص الرهن حيث يرجع على المدين ولولم يقل اشترى او قالو
ولم يقل اني عبد ليس على العبد شيء وان علم ان كان بايعه فلا ال لا يضمن العبد
بجلاء الرهن فانه اذا قال ارهنني فاني عبد لا يجعل ضمانا لانه مختص بعقد المعاوضة
والرهن ليس كذلك بل حسب بلا عوض بقابل وقابلة ذكر المسئلة بطريق التفرع
على ذلك الاصل دفع اشكال من اول الامر ذكر في الكتب المشهورة ان الدعوى شرط
في حرية العبد عند اي صيغة وفي التناقض بين الدعوى لاجرة لتاريخ العتية
بل العتية لتاريخ الملك فلو قال المشتري غابت عني منذ سنة يعني اشترى رجل
دابة من يداخر وقال المشتري عند الدعوى غابت عني هذه الدابة منذ سنة
فقبل ان يقضي القاضي بالدابة للمشتري اخبر المشتري عليه البايع على القضية
فقال البايع لي بيعة انها كانت ملكي منذ سنتين لا بدفع الخصومة بل يقضي
القاضي بالدابة للمشتري لان المشتري ما ذكر تاريخ الملك بل ذكر تاريخ غيبة
الدابة فثبت دعواه الملك بل تاريخ والبايع ذكر تاريخ الملك ودعواه دعوى المشتري
في المشتري تلقى الملك منه فصار كان المشتري يملك بايعه بتاريخ سنتين الا ان التاريخ
لا يعتبر حالة الا افراد كما سبقت فخط اعتبار ذكره وثبت الدعوى في الملك
المطلق فيقضي بالدابة العلم بالاحتقاق لا يبيع صحة الرجوع يعني اذا اشترى شيئا
من رجل يعلم انه ليس ملكا له بل لغيره فبعد ما اشترى ذلك الغير واخذ المشتري
من يد المشتري جميع المشتري على البايع ولا يبيع علم بالاحتقاق صحة رجوعه فاذا
استولد مشتريه يعلم غصب البايع اياها كان الولد دقيقا ويرجع بالثمن يعني اشترى
جارية مضمومة وهو يعلم ان البايع غاصب فاستولد كان الولد دقيقا
لانعدام الغرور فعلى حقيقة الحال ولكن يرجع بالثمن على البايع ولو اقام البايع
بيعة ان المشتري اقر بعد الشراء بملكه المبيع للمشتري لا يبطل حق الرجوع بالتقاضي
كذلك العادة لا يحكم بسجل الاحتقاق بشهادة انه كتاب كذا بل بالشهادة على
مضمونه يعني اذا اشترى دابة من يد المشتري بخارا وقبض المشتري عليه السجل

السجل ووجد بايعه بسرقة واراد الرجوع عليه بالثمن واظهر سجل قاضي بخارا واقام
البيعة ان هذا كتاب قاضي بخارا لا يجوز لقاضي سرقة ان يعمل به ويقضي للمشتري
عليه بالرجوع بالثمن ما لم يشهد الشهود ان قاضي بخارا قضى بخارا على المشتري عليه
بالدابة التي اشترىها من هذا البايع واخرجها من يد المشتري عليه هذا لان الخطأ
الخطأ فلا يجوز الاعتماد على نفس السجل بل بشرط ان يشهدوا على قضاء القاضي
وعلى قبضه يد المشتري عليه كذا في العادة كذا ما سبق في نقل الشهادة والوكالة المراد
بما سواهما الحاضر والسجلات والصكوك فان في كل منهما يجب الشهادة على مضمون
الكتاب لان المقصود بكل منهما كونه حجة على الخصم وهو لا يكون الا به بخلاف نقل
الوكالة والشهادة فان المقصود بهما حصول العلم للقاضي ولهذا لا يجوز كون شهود
الطرفين كفارا وان كان الخصم كافرا قبض كل المبيع فاشترى بعضه بطل البيع وقد
ال قدر ذلك البعض فان اوردت الغيب ان احتقاق البعض الغيب في الباقي او كان
المشتري شيئين كشي واحد كالسيف بالغير والقوس بالثمن فاشترى فيه الباقي
وهو ظاهر والا اي وان لم يورث عيبا في الدابة ولم يكن شيئين كشي واحد لونه او لونه الباقي
المشتري بحصة من الثمن توضيح ان البيع اذا بطل في قدر البعض المشتري ينظر ان كان
استحقاق ما اشترى يورث الغيب في الباقي كما اذا كان للمعتود عليه شيئا واحدا تبعضه
ضرر كالدار والارض والكرم والعبد ونحوها فاشترى الباقي ان شاء رضى بحصته
من الثمن وان شاء رده وكذا اذا كان للمعتود عليه شيئين وفي الحكم كشي واحد فاشترى احد
فلا خيار في الدابة وان كان استحقاقا ما اشترى لا يورث عيبا في الباقي كما اذا كان للمعتود
عليه ثوبين او عبيدين فاشترى احدهما او صبرة حنطة او حملا وزني فاشترى بعضه فانه
لا ضرر في تبعضه فلزم الباقي المشتري بحصته من الثمن وليس له الخيار وكذا في شراء
الطماوى او بعضه عطف على كل المبيع فاشترى المعبوض او غيره او غير المعبوض
بطل البيع فيه الا فيما اذا قبض البعض ايضا الا كما بطل في قدر المشتري في صورة
قبض الكل وخبر المشتري في الباقي سواء اوردت احتقاق البعض الغيب فيه او لا

اي بالوزن فصح في السلم المكيح اي القدير بالمكيح يقال سكا مكيح ومملو ولا يقال
 مكيح الا في لغة رديه والطريحين يوجد غير مقيد بوقت دون وقت حتى لو كان في
 بلد لا ينقطع يجوز مطلقا وزنا وضربا له نوعا معلومين قيد للمكيح والطريحين وصح
 في الطيئت والغنة والحنين اذا عين كل منها بما يرفع النزاع لا فيما لا يعلمان
 اي ان قدره وصفه عطف على قوله فيما يعلم قدره وصفه كالحيوان واطرافه و
 اللحم والجلود عدد اقيد للجلود والخطب جازع حزمة وهي بالفارسية بنديز
 والارطبة جازع حزمة وهي بالفارسية دست توه والجور والحزب بالتحريك
 الذي ينظم فان في كل منها تفاوتا فاشايح السلم حتى ان بين الطول والعرض
 والصفة في الجلود وقد رما بشدة الحزمة جاز والمقطوع اي ولا فيما انقطع ولم
 يوجد من حين العقد الى حين الحل اي الاجل بان استغرق العدم جميع الوقت
 من العقد الى الاجل ولا بيل او ذراع معين لم يعلم قدره لان التسليم يتأخر فيه
 فربما يضيع فيؤدي الى المنازعة ولا يبرق في او لم تحله معينة اذ قد يعتبه
 آفة فلا يقدر على التسليم ويشترط صحة بيان الجسد كبر وشعر والنوع
 كسقية وبخية والصفة كجدة وردى والقدر نحو كذا كيدا لا يقبض ولا ينقطع
 والاجل واقله شهر في الاصح وقبل ثلثة ايام وقبل اكثر من نصف يوم وقد
 رأس المال في الكيل والوزن والعقد في بعضه بشرط بيان قدر رأس المال و
 ان كان مشارا اليه فيما يتعلق العقد على مقداره كالكيل والموزون والمعدود
 المتعارف كالجوز والبعض وقالا لا يشترط معرفة القدر بعد التعيين بالاشارة
 حتى لو قال ليغز اسلت ايك هذه الدراهم كزبر ولم يدروا وزن الدراهم او قال اسلت
 ايك هذا البرز كذا منا من الزعفران ولم يدروا قدر البرز لا يصح عنده وعندهما
 يصح واجمعوا ان رأس المال اذا كان ثوبا او حيوانا يصير معلوما بالاشارة و
 مكان ايقاعه محل مؤنة والا اي وان لم يكن محل مؤنة فيؤنه حيث شاء وهو
 الاصح لان الاماكن كلها سواء ولا وجوب في الحال كذا الثمن الما قبل بان باع عبدا

هذا هو المسمى
 في حزمة من حزمة
 في حزمة من حزمة
 في حزمة من حزمة
 في حزمة من حزمة

حز
 حز
 حز

عبدا حاضرا بغير موصوف في الذمة الى اجل حيث يشترط بيان مكان ايقاعه والتسليم
 بيان اقتسامه اراو شرط احدهما على صاحبه شيئا له حل ومؤنة الزيادة غرس او ثياب
 في نصيبه يشترط بيان مكان الايقاع والاجر بان استأجر دارا ودابة بالحل مؤنة
 دين في الذمة يشترط بيان مكان الايقاع وشرط بقائها له بقاء صحة التسليم قبض رأس
 مال قبل الافتراق فانه ينقصد صحيحا ثم يبطل بالافتراق لا عن قبض فان لم يملكه
 نقد او ما يملكه المسلم اليه كزبر يبطل في حصة الدين لا نقفا القبض في المجلس
 وجاز في حصة النقد لاجتماع شرائطه ولا يشيع الف والانه طار فوقع السلم
 صحيحا ابتداءه لو نقد في المجلس رأس المال صح لا يتصرف في رأس المال والمسلم فيه
 قبل القبض اما الاول فلان فيه نفوت القبض الواجب بالعقد واما الثاني فلان
 المسلم فيه بيع والتصرف فيه قبل قبضه لا يجوز كامة بشركة متعلق بقوله لا يتصرف
 بان يتصرف رب السلم اعطى نصف رأس المال ليكون نصف المسلم فيه كذا
 او تولية بان يقول اعطى مثل ما اعطيت السلم اليه ليكون المسلم فيه كذا وكذا
 واما خضمها بالذكر لانها اكثر وقوعا من المراجعة والوضيعة ووقع على قوله
 لا يتصرف ايا آخره بقوله وان تقابل السلم بغيره الى رب السلم من السلم
 اليه شيئا برأس المال حتى يقبضه كل ليدل على التصرف في رأس المال قبل قبضه شتره
 كز او امر رب السلم بقبضه فضاء لم يصح يعني السلم كز او فلما حل الاجل اشترى
 المسلم اليه من رجل كز او امر رب السلم بقبضه فضاء لم يكن قضاء وان امره ان
 يقبضه لم يحم يقبضه لنفسه فكتاله ثم اكتاله لنفسه جاز لاجتماع الصفتين بشرط
 الكيل فلا بد من الكيل مرتين انتهى النبي م عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان وان
 امره بقبضه صح يعني ان لم يكن سلما وكان قرضا فامر مفرضه بقبض اكثر جاز لان القرض
 اعارة ولهذا ينقصد بلفظ الاعارة فكان المردود عين المأخوذ مطلقا حكما فلا يجمع
 الصفتان كذا اي يصح ايضا في الصورة الاولى لو اشترى السلم اليه كز او امر رب
 السلم بقبضه له الاجل السلم اليه ثم تلف ففصل ان اكتاله للسلم اليه ثم اكتاله لنفسه

المسلم
 المسلم
 المسلم
 المسلم

وانما يصح لاجتماع الكيلين ولو امره رب السلم الى لو امر رب السلم اليه ان
يكيل السلم فيه في ظرف رب السلم فكل في ظرفه بغيره او امر المشتري البايع فكل
في ظرفه اي ظرف البايع لم يكن قبضا لان الامر بالكيل لم يصح لعدم مصادفة ملك
الامر لان حقه في الدين لا العين فصار السلم اليه مستعير الظرف رب السلم ووا
في نفسه فيها بخلاف كبر في ظرف المشتري بامر يبيع لو اشترى مثلا حنطة معينة
فامر المشتري البايع ان يكيل في ظرف المشتري بغيره صار قابضا لانه ملك الحنطة
بالشراء فامر مصادف ملك يكيل العين ثم يكيل الدين في ظرف المشتري قبض وعكس
صورة رجل السلم في ظرف حنطة فلما حل الاجل اشترى رب السلم من السلم ليه كونه
حنطة بغيرها ودفع رب السلم ظرفا الى السلم اليه ليكمل الكمية السلم فيه واكثر المشتري
في ذلك الظرف فان بدا بكيل العين المشتري في ظرف صار قابضا للعين لصحة الا
فيه وللدين السلم فيه لمصادفة ملكه كمن استقرض حنطة وامر المقرض ان يوزعها في
ارضه وان بدا بالدين لم يضر قابضا شي منهما اما الدين لعدم صحة الامر فيه واما
العين فلا حنطة بملكه قبل التسليم فصار مستهلكا عند ابي حنيفة فيستقض الباع وهذا
الخلط غير مرضي به لجوار ان يكون مراده البداية بالعين وعندهما بالجوار ان شاء نقض
الباع وان شاء شاركه في الخلط لان الخلط ليس باستهلاك عندهما اسم الله في كونه
وقبض الا قبضها السلم اليه فتقابلا فماتت بقى ال التعاقيل او ماتت فتقابلا صح ال
التقابل وعليه ان يكيل السلم اليه قيمتها يوم قبض فيهما في الموت بعد التعاقيل وقبل
يعني اشترى كذا بعقد السلم وجعل رأس المال امة وسلمها الى السلم اليه ثم ماتت الامة
في يد السلم اليه بقى التعاقيل ولو ماتت فتقابلا صح التعاقيل لان الجارية رأس المال و
هو في حكم الثمن في العقد والمبيع هو السلم فيه وصحة الاقالة بعينه قيام المبيع لا الثمن
كما في هلك الامة لا يغير حال الاقالة من البقاء في الاولى والصحة في الثانية فاذا
انقضى العقد في السلم فيه انقضى في الجارية تبعا فوجب عليه رد ثمنه وقدمه عنه
فوجب رد قيمتها كذا القايضة وهي بيع العين بالعين كما مر في وجهه يبيع في الاقالة

والاقالة وتصح بعد هلك احد العوضين لان كل واحد منهما مبيع من وجهه ففي الباقي
يعتبر المبيعة وفي الهلك الثمنية بخلاف الشراء بالثمن فيهما يبيع اذا اشترى امة بالف
فتقابلا فماتت في يد المشتري بطلت الاقالة ولو تقابلا بعد موتها خالاقالة باطلا لانه
الامة هي الاصل في البيع فلا تبقى بعد هلكها فلا تصح الاقالة ابتداء ولا تبقى انشراء
لعدم محلها القول لمع الرواية والاجل اي اذا اختلف عاقد السلم في الشرط الرواية
والاجل فالقول لمع الرواية انما الرواية فان يقول السلم اليه شرطنا الرواية وقال
رب السلم لم تشتر شيئا ليكون العقد فاسدا فالقول للسلم اليه لان رب السلم
متعنت في انكاره الصحة لان السلم فيه زايدي زاس المال عادة ولو ادعى رب السلم
السلم شرط الرواية وقال السلم اليه لم تشتر شيئا فالقول لرب السلم لانه يدعي
الصحة وبالحل فالقول في الصورتين لمع الصحة ولكن عندهما الاستصناع وهو ان يقول
فانما اذعاه فالقول له عنده لانه يدعي الصحة ولكن عندهما الاستصناع وهو ان يقول
للصانع كالحق في اصنع لي من ما كذا خفا من هذا الجنس بهذه الصفة بكذا باجل كان
يقول اليه شرا مثل سلم سواء تعا مولا كخف وطشت وقوة ونحوها او لا لثياب
ونحوها واما كون الاستصناع باجل سما اذ لم يتعا مولا خبا لا اتفاق واما اذا تعا مولا
فغند ابي حنيفة يصير سما وعندهما لان اللفظ حقيقة للاستصناع فيحافظ على
مقتضاه ويحل الاجل على التعجيل بخلاف مالا تعامل فيه لانه استصناع فاسد
فيحل على السلم الصحيح وله ان يدين بجملة السلم وجواز السلم باجماع لا شبهة فيه وفي
تعا مولا الاستصناع نوع شبهة فكان الحل على السلم اولا والاستصناع بدونه
اي بدون الاجل صح استحسانا للاجماع الثابت بالتعامل من زمن النبي وم الى يومنا
وفي القياس لا يجوز لانه بيع المعلوم والصحيح انه يبيع ببعال عينة كما فعل عن الحكماء
الشرايد وفتح على قوله صح ببعال بقوله فالصانع يجبر على عمله ولو كان عدة لم يجبر
وبقوله والامر لا يرجع عنه ولو كان عدة لحاز رجوعه المبيع هو العين لا العمل
كما ذهب اليه ابو سعيد البرقي قولان الاستصناع الاستعمال من الصنع وهو العمل

فبالوفاق

وفرع على كونه العين بقوله فلو جاء أي الصانع بما يصنع قبل العقد أو غيره عطف
على ضميره وجاز للفصل صح ولو كان البيع على ما صح ولا يتعين أن البيع كذا
لأنه لا رضاء فصح بيعة قبل رؤية الأمر ولو تعين له ما صح بيعة وله أن لا يرضى
بعد رؤيته لأنه اشتري ما لم يره ولم يصح أن السلم لا غير المتعامل كالشوب الأباليل
يعني لو اشترى كأن يبيع له ثيابا بغير مال من عنده بدراهم معلومة لم يجز إذ لم يجز
فيه التعامل فبقى على أصل القياس إلا إذا شرط فيه الأجل وبين شرط السلم
في يجوز بطريق السلم **مسائل** شيء جمع شئيت بمعنى المتفرق صح بيع كل ذي ناب
أو كلب أو كلب أو نهد أو تسباع والطيور الجوارح غنم أو لآل مال متقوم
إله الأصطياد إلا الخنزير لأنه نجس العين والدمي فيه أي في البيع كالمسلم لقوله
فأعلمهم أن لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين ولا لهم مملكون محتاجون كالمسلمين
إلا في بيع الحر والخنزير فإن عقدهم فيها كعقد المسلم على العبد والنساء ومسته
لم تكت حنف أنها نازها كالمستزير وإنما قال لم تحت حنف أنها نازها لومات كذلك
بطل بيعها اتفاقا لأنها ليست بمال عنه أحد وقدر في البيع الفاسد وفرع على قوله
والمسلم فيه كالمسلم بقوله فإذا اشتري العبد المسلم أو مملوكا بوجه لدخول
تحت إطلاق الحديث ويجوز على بيعه لأن إبقائه في يده أو لآله أو لغيره زوج
المستزاة قبض لانكاحها يعني إذا اشتري جارية وزوجها قبل قبضها صح فإن
وطئها زوجها فقد قبضت للمثرك والأصل يكون بحره وتزوجها قابض لها اشتري
شيئا فغاب فبرهن البايع على بيعه وعدم قبض ثمة أن علم مكانه لم يجر لديه أي
دين البايع لا مكان أن يصل البايع إلى حقه بدون البيع وفيه إبطال حق المشتري
والآل وإن لم يعلم مكانه بيع العبد وأدى الثمن لأن ملك المشتري ظهر بأقرار البايع
فيظهر على الوجه الذي أوجب مشغولا بحقه وإذا تقرر استبناؤه ببيعه القاضي كالوا
إذا مات مملوك يبيع القاضي الرهن ويقضي الدين وإن اشتري أن كان المشتري
اشتبى فغاب أحد المالكين فرفع كل الثمن وقبضه أي البيع وجب حتى ينفذ شريكه

شريكه لأنه مضطرب الدفع أو لا يمكن الانتفاع بنصيبه الأباة جميع الثمن لأن البيع
صفحة واحدة وله حق الجبس ما بقى شيء والمضطر يرجع كعبد الرهن وإذا كان له أن
يوضع عليه كان له حق الجبس عنه إلا أن يستوفي حقه كالتوكيل بالشراء إذا قضى الثمن
من مال نفسه باع شيئا بالثمن مثقال ذهب وفضة نصفها من الذهب والفضة
أي بالمثقال بأن يجب خمسة مثقال من الذهب وخمسة مثقال من الفضة
لأنه أضاف المثقال إليهما على السواء وباع شيئا بالثمن من الذهب والفضة نصفها
أي الذهب والفضة بممثقال ودرهم وزن سبعة أي يجب من الذهب مثاقيل ومن
الفضة دراهم وزن سبعة لأنه أضاف الألف إليهما فنصف إلى الوزن المعروف
في كل منهما قبض ربعا من جيد بلا علم وثلف أو تلف كان قصا يعني إذا كان له على
آخر عشرة دراهم جيا د فمقتضاه زبونا وهو لا يعلم فأنفقها أو هكت فهو قصا عند
المصدق ومحمد وقال أبو يوسف يرد مثل زبونه ويرجع بجياده لأن حقه في الوصف
مرعى كحقه في الأصل ولا يمكن رعايته بإيجاب ضمان الوصف إذا قيمه له عند التقابل
بحقه فوجب الرجوع إلى ما قلنا ولها أنه من جنس حقه حتى لو جوز به فيما لا يجوز
الاستبدال جاز فيقع به الاستبناؤه ولا يبقى حقه إلا في الجودة ولا يمكن ندادها بإيجاب
ضمانها لما مر ولا بإيجاب ضمان الأصل لأنه إيجاب له عليه ولا نظير له كذا في الكتب المشهورة
قال صدر الشريعة يرد عليه أن مثل هذا في الشرع كغيره فان جميع تكاليف الشرع من
هذا القبيل لأنها إيجاب ضرر قليل لأجل نفع كثير أقول ليس شيء من تكاليف الشرع
من هذا القبيل فان الضرر فيها دينوي والنفع أخروي ولا يجوز للعبد ترك النفع الأخروي
لأنه حق الله تعالى بخلاف ما نحن فيه فان الضرر والنفع فيه دنيوي وبأن يجوز للعبد
ترك نفع الدينوي لأنه حقه ولهذا جاز الجوز به كما مر وبالعشور على صدر أمثال هذا
عن هذا الغاضل يتبادر إلى الظن أنه كثير ما تفضل عن دقائق هذا الفن أخرج طبراني
أو كلف ظلمي أرضه قيد للجمع كان لكل من الفرج والبض وولد الظبية لأحد الأب
الأرض لأنه مباح سبقت يده إليه كصيد ثبت بشكته نصبت للحناف ودرهم أو

أقول قوله لا يجوز

او سكرته فوقع على ثوب لم ينعكس الى سابقا ولم ينعكس الى لاحقاً حتى اذا اعد الثوب لذلك
 فهو لصاحب الثوب وكذا اذا لم ينعكس لما وقع فيه كنه صار هذا الفعل له بخلاف
 ما عيّل النخل في ارضه لانه عد من انزاله بملكه تبعاً لارضه كالشجر النابت فيها والشراب
 المجموع فيها بجره بان الماء ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط ههنا اطلاق
 احدهما ان كل ما كان مبادلة مال بمال يفسد بالشرط الفاسد لان الشرط الفاسد من
 باب الربوا هو الفضل الخالي عن العوض وحقيقة الشرط الفاسد كما مر في زيادة
 ما لا يقتضيه العقد ولا يلزمه فيكون فيها فضل خال عن العوض وهو الربوا ولا يتصور
 ذلك في المواضع الغير المالية كالنكاح والطلاق والخلع ونحوها ولا في التبرعات
 كالهبة بل يفسد الشرط ويصح التصرف وثانيهما ان التعليق بالشرط المحض لا يجوز
 في التمليكات لانه من باب التماز وما هو من باب الاسقاط المحض الذي يختلف ويجوز
 تعليقه مطلقاً وذلك كالطلاق والعاق وما هو من باب الاطلاق والولايات
 يجوز تعليقه بالشرط الملايم وكذا التبرعات قال عليه الصلوة والسلام من قتل قتيلاً
 فله عليه وهو اربعة عشر البيعة وقدمت بيانه بالبيع الفاسد واجازته البيع كالبيع
 حتى لو قال ان زاد فلان في الثمن فقد اجرت البيعة بطلت الاجارة والفسخ والاجارة
 فان في الاولى معنى المبادلة وفي الثانية معنى التملك المنفعة والاجارة والرجعة فانها
 استدانة الملك فيكون معتبراً بائناً فلا يجوز تعليقه بالشرط والصلح عن مال
 بمال فيكون معاوضة مال بمال فيكون بيعاً والابراء عن الدين فانه تملك من وجه
 حتى يرد بالردة وان كان فيه معنى الاسقاط فيكون معتبراً بالتمليك الا اذا علق بكاف
 اي بشرط واقع حتى لو قال لم يرد مال بئذ دة فقال بشرتك ثوداده ام فقال
 المدعي اكر داه بئز ارشدتم از ثوداده است صححت البراءة لان هذا تعليق البراءة
 بشرط كائن كذا في الاستروشنية وعزل الوكيل والاعتكاف فانها ليس بما يختلف
 فلا يجوز تعليقها بالشرط والمزارعة والمعاملة فانها اجارة لان من يجزها لم يجزها
 الا على اعتبار الاجارة فيكونان معاوضة مال بمال فتفقد ان بالشرط والاقرار فانه

في البيع والرجعة والفسخ والاجارة
 في البيع والرجعة والفسخ والاجارة
 في البيع والرجعة والفسخ والاجارة

فانه اخبار من دبين الصدق والكذب وان كان كذا بالايكون صدقاً لغوات
 الشرط ولا بالعكس وانما التعليق في الايجابات ليعتبر ان ليس بواقع قبل وجود
 الشرط والوقف بان فيه تملك المنفعة والتملك فانه تولية صورة وصلاح معنى اذا
 اليه الا بتراضيها لقطع الخصومة بينها فاعتباراً به صلح لا يصح تعليقه ولا اضافته
 وباعتباراً به تولية يصح فلا يصح بالتك وما لا يبطل به اي بالشرط الفاسد
 وعشرون الغرض والهبة والصدقة والنكاح والطلاق والخلع والعنق والرهن
 والايضاء والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة والكنافة والحوكمة
 والوكالة والاقالة والكتابة الا اذا كان الفداء في صلح العقد صلح الشيء ما
 يقوم به ذلك الشيء وقيام البيع بالمعوضين فكل فاد يكون في احد المعوضين
 يكون فاداً في صلح العقد قال الزيلعي الكتابة انما تفقد بالشرط الفاسد اذا كان
 الشرط غير داخل في صلح العقد بان كاتبه على ان لا يخرج من البلد او على ان لا يباع
 فلا فان اتمها الكتابة على هذا الشرط تفقد ويبطل الشرط واما اذا كان الشرط داخل
 داخل في صلح العقد بان كاتبه المسلم على خرا وخشيرة فانها تفقد به وانما كانت
 كذلك لان الكتابة تشبه البيع من حيث ان العبد مال في حق المولى وتشبه النكاح
 من حيث انه ليس بمال في حق نفسه فعلمنا بالشبهين فليشبهها بالبيع تفقد
 اذا كان الفداء في صلح العقد وليشبهها بالنكاح لا يبطل بالشرط الزابط اقول
 بهذا يعلم ان ما قال في الاستروشنية والعمادية او لا وتعليق الكتابة بالشرط
 الزايد لا يجوز وانها تبطل بالشرط الفاسد مبني على كون الفداء في صلح العقد
 وما قال ثانياً الكتابة بشرط متعارف وغير متعارف يصح ويبطل الشرط مبني على
 كون الشرط زائداً ليس معه فاد في صلح العقد ولهذا قيد الشرط في الاول باننا
 دون الثاني فلا وجه لما قال بعض المتصنفين هذا الكلام لا يتم على اطلاقه لانه لو
 لو كانت عبده بشرط ان لا يخرج من المدينة صح الكتابة وبطل الشرط ففي هذه الصورة
 لم يبطل الكتابة بفاد الشرط واذن العبد في التجارة بان ياتي المولى لعبده بشرط

في البيع والرجعة والفسخ والاجارة

ما يقع قوله في الكتابة تبطل
 بالشرط الفاسد

ان يوقت بشهر او سنة او نحوهما ودعوة الولد بان يقول المولى ان كان لهذه الامة
 حمل فهو مني والصلح عن دم العبد وكذا الابرار عنه ولم يذكره اکتفاء بالصلح اذ ليس
 بينهما كثير فرق فان المولى اذا قال المقابل عمدا ابرأته فمك على ان لا يعيد في هذه
 البلدة مثلا وصالح معه عليه صح الابرار والصلح ولا يعيد الشرط ومن الجراحة التي
فيها القصاص فان الصلح اذا كان عن القتل الخطاء او الجراحة التي فيها الارش
 كان من القسم الاول والصلح عن جناية الفصل في المقتضوب وجنابة الودعة
العارية اذا ضمنها الى موجبات الصلح في الصلح في الصورة المذكورة رجل وشرط
 فيها الكفالة او الحراسة فان الصلح صحيح والشرط باطل وعقد الامة فان الامام
 اذا فتح بلدة واقراها على املاكهم وشرطوا مع الامام في عقد الامة ان لا يسطروا
 الجزية بطريق الامة كما هو المشروع فالعقد صحيح والشرط باطل والودع بالعب
ونحوه الشرط بان يقول المشتري ان لم ارده هذا الثوب المحب عليك اليوم فقد رضى
 بالعب وكذا الودع بالخيار الشرط كان يقول ابطلت خيارك غدا وله الخيار اكثر
 من ذلك بطل الشرط وله الودع بالعب وخيار الشرط وعزل القاض بان يقول الامام
 للقاضي اذا وصل كتابي اليك فانت معزول قبل بيع الشرط ويكون معزولا وقيل لا يصح
 الشرط ولا يكون معزولا وبه يفتي كذا في العبادية والاستروائية وانما لم تبطل هذه
 التصرفات بالشرط الفاسدة فانها اما من معاوضات غير مالية او من تبرعات
 او من اسقاط وما يصح اضافته الى المستقبل اربعة عشر الاجارة ونحوها
 اما الاجارة فلا يملك المانع وجوده لا يتصور في الحال فيكون مضافا
 ضرورة وهو معنى قول علماء الاجارة ينفق ساعة فاعية على حسب حدودها
 وانما سنها فاعتبر بها فيجوز مضاعفها كما ان فتح البيع وهو الاقالة معتبرة به من
 لا يجوز تعليقه بالشرط ولا اضافته الى زمان كالبيع اقول هكذا وقعت العبا
 منضمات فتح الاجارة الى الاجارة في النصولين وغيرهما من المعينات ووجهه
 ما ذكره بعد ذلك فقل في النصولين ما يخالفه حيث قيل ذكر في فتاوى القاض

هذا هو الوجه في الاجارة
 انما هو ان يفتح البيع
 او يفتح الاجارة
 او يفتح النصف
 او يفتح الثلث
 او يفتح الربع
 او يفتح النصفين
 او يفتح الثلثين
 او يفتح الربعين
 او يفتح النصفين والثلثين
 او يفتح الثلثين والربعين
 او يفتح النصفين والثلثين والربعين

في فتاوى القاض ظهير الدين او قال اخرجك دارك هذه زاس كل شهر كذا جازية قولهم ولو قال
 اذا جاء رأس الشهر فقد فاسخك لم يصح اجماعا كذا ذكر في نوادر صاحب المحيط ولو قال
 فاسخك غدا هل يصح الفسخ المضاف كذا رواية لهذا واختلف المشايخ فيه واخيار
 ظهير الدين انه لا يصح فبين الكلامين تناف ظاهر فليتأمل والمرارة والمعاملة فانها
 اجارة حتى ان من يجيزها الا بطريقها ويراعى فيها شرطها والمضاربة والوكالة فانها
 من باب الاطلاق والاستقاطات فان تصرفا لمضارب والوكيل قبل العقد والتوكيل
 في مال المالك والموكل كان موقوفا حقا للمالك والموكل كان موقوفا حقا للمالك فهو
 بالعقد والوكيل استقطه فيكون اسقاطا فيقبل التعليق والكفالة فانها من باب
 الالتزامات فيجوز اضافتها الى الزمان وتعليقها بالشرط الملائم كما تقرر في موضع
 بخلاف الوكالة حيث يجوز تعليقها بالشرط مطلقا لما ذكره والابصاء الى جعل الشخص
 وصيا او الوصية بالمال فانها لا يفيدان الا بعد الموت فيجوز تعليقهما واضافتهما
 والقضاء والامارة فانها تولية وتغيبض محض فجاز اضافتهما والطلاق والعناق
 فانها من باب الاطلاقات والاستقاطات وهو ظاهر والوقف فان تعليقه الى ما بعد الموت
 جازي وما لا يصح اضافته الى المستقبل عشرة البيع واجازة وشركة والتمتع والقرعة
 والهبة والسكاج والرجعة والصلح عن مال والابرار عن الدين فان هذه الاشياء
 تملكها فلا يجوز اضافتها الى الزمان كما لا يجوز تعليقها بالشرط لما فيه من معنى التنازل
باب المروق عشرة الاكثر من بالكتاب وهو لا ينافي بسكون الصرف من انواع البيع
 كالربوا والسلم فالاحسن ما حير به من موقعة بمعنى الفضل فسمي به هذا العقد اولا
 بعينه ولا يطلب منه الا بزيادة وبمعنى النقل فسمي به لاحتياجه في بدلية الى النقل من يد
 اليه قبل الافراق وشرعا بيع الثمن بالثمن ال ما خلف للتمتع كالذهب والفضة سواء
 كان جنسا بجنس او بغيره كبيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة او الذهب بالفضة
 او بالفضة فانما تجازى الى الثمنان بان يكونا ذهبيين او فضيين لزم الشاوي والفقهاء
 لما روي في الربوا من قوله هم الذهب بالذهب والفضة بالفضة مثلا يثقل يد بيد والفضل ربوا

قبل الافراق بالابدان حتى لو ذهب بمشيان في جهة واحدة او نأما او اغم عليها في المجلس
 ثم تقابضا قبل الافراق صح وقد قال عمر رضي الله عنه وان وثب من سطح قتب معه
 بخلاف خيار الخيرة اذا التخبية عليك فيبطل بما يدل على الرد والقيام وليك ولو ضل
 احلنا الى المتخاضان جودة وصباغة اذ لا عبرة لهما لما مر في الرد والاكوان
 لم يتجاسا فالتقايض لا سر ان احد جزئي العلة يحرم الشاء فلو باع احداهما
 بالآخر الى احد مختلف الجنس يعني الذهب بالفضة او بالعكس جزا او بفصل و
 تقايضا في المجلس فتح لم يذكر التساوي لانه ليس محل الاشباه ولا يتعينان
 اي لا يتعين العوضان في الصرف كسائر العقود حتى اذا لم يكن عند العاقدين شيء
 فاستقرضا فاذ با قبل افترقا او اتحق كل من العوضين فاعطى كل منهما صاحبه
 بدل ما اتحق من جنسه او امسا ما اشار اليه في العقد واعطيا مثلها جاز وبس
 الى الصرف بخيار الشرط او يمنع به استحقاق القبض ما بقي الخيار لان استحقاقه
 مبني على الملكية الخيار بمنعه والاجل لانه يمنع القبض الواجب ويصح الصرف اذا
 ان خيار الشرط والاجل في المجلس لا ارتفاع المفد قبل تقرر تقرر قبض البدل زوفا
 فاذ انتقض فيه فقط اي انقضى الصرف في المردود ويبقى في غيره لا ارتفاع القبض
 فيه فقط لا تصرف في ثمن الصرف قبل قبضه لانه واجب حقا فانه في جوزه فوات
 فلو شرك به الى ثمن الصرف فلو باع بالدينار بعشرة دراهم ولم يقبضها حتى
 اشترى بها ثوبا فاشترى امة مع طوق ذهب قيمة كل الف درهم بالتقنين نسبة
 فدر الكل اما في الصرف فلفوات التقايض واما في الامة فلان المفد متاوان به
 لعقد وقد تقرر في الكل معنى من حيث ان قبول العقد في القبض شرط لقبوله في الباقي
 ولو تعد العايق في المسئلة السابقة او استؤاها الى الامة والطوق بالعين احدهما
 نقد والاخر نسبة فهو ثمن الطوق اما في الاولى فلان قبض حصة الطوق في المجلس واجب
 لكونه بدل الصرف والظاهر من الاتيان بالواجب واما في الثانية فلان الاجل
 باطل في الصرف جاز في بيع الجارية والمباشرة على وجه الجواز مع الظاهر من العاقدين

من العاقدين فان وصليته لم يبين انه ثمن الطوق او قال خذ هذا من ثمنها اما اذا لم يبين
 فظاهر لانه للبايع قصد العمة ولا صحة الا بان يجعل المقبوض في مقابلة العضة واما اذا
 قال خذ هذا من ثمنها فلان معناه خذ هذا على انه بعض ثمن مجموعها الظهور ان الالف ليس
 ثمن المجموع وثن الفضة فيجعل عليه تحريا للجواز كذا اذا باع سيفا حلية خمسون بائة
 ولقد حكي من هو حصرها الى الحلية ان يخلص بلا ضرر وكان المقبوض حصة الحلية و
 وان لم يبين ذلك كما ذكرنا وكذا اذا قال خذ هذا من ثمنها لما مر فان لم يتقايضا حتى افترقا
 بطل العقد في الحلية لانه لا صرف فيها والاى وان لم يخلص بلا ضرر بطل العقد فيها الى
 السيف والحلية اما الحلية فلما مر واما في السيف فلانه لا يمكن تسليمه بغير ضرر ولهذا
 لم يجز افراجه بالعقد كالجذع في السقف باع انا فضة وقبض بعض ثمنه وافر فاصح
 فيما قبض واشترى كاي الامة لانه صرف كل وصح فيما وجد شرطه وبطل فيما لم يوجد فالف
 ظاهر لانه يصح ثم يبطل بالافراق فلا يشيع وان اتحق بعض اخذ المشتري باقية
 بقسط او ردة لان الشك عيب في الامة وان اتحق بعض قطعة بقرعة بيعت اخذ
 الباقي بقسط بلا خيار لان التبعيض لا يفرق بين بيع درهمين ودينار بدرهم ودينارين
 وبيع كروكوت شعير بضعفها الكروكوت شعير وعند زفر والشافعي لا يفرق
 لانه قابل للجمل بالجمل ومن ضرورة الانقسام على الشيوع وفي صرف الجنس الى خلافه فيقتل
 تصرفه قلنا المقابلة المطلقة يحتمل الصرف المذكور فيجعل عليه نصحي للتصرف وليس فيه
 تغيير اصل التصرف بل وصفه او موجه ثبوت الملكية في الكل بمقابلته الكل وهو حاصل
 بهذا الوجه وصح بيع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار بان يكون عشرة بعشرة دراهم ودرهم
 بدينار بالطريق المذكور وصح بيع درهم صحح ودرهم عشرة وهي ما يورده بيت المال و
 ياخذ به التجار بدرهمين صحح من درهم عشرة كتحقق التساوي في الوزن وسقوط اعتبار
 الجودة من له على اخر عشرة دراهم فباع من هي عشرة فقلبه دينار اياها بعشرة عليه صح
 بالاجماع ويقع المقاصة بنفس العقد وان باع الدينار بعشرة مطلقة الى غير مقيدة بكونها
 عليه ودفعه الى الدينار وتعاضا العشرة بالعشرة صح ايضا اذا صار لكل واحد منهما على

على الأربعة دراهم فقاها العشرة بالعشرة فيكون التقاض فسيبيع الدينار بالعشرة
المطلقة ويباع الدينار بعشرة على عمر واذا لم يحل عليه لكان استبدال العرف
الغالب الغنمة من الدراهم والغالب الذهب عن الدنانير فبعضه ذهب حكما
وبعضه فيها من تحريم التقاض ما يعتبر في الجيا فلا يبيع بيع الخالص به أي
بالخالص ولا يبيع بعضه أي بعض الغالب الغنمة والذهب ببعضه من الآ
مساويا وزنا وكذا لا يجوز الاستقراض بها الا وزنا وذلك لان التقود لا تخلو
عن قليل غش عادة فيلحق التقليل بالرداءة والجيد والروى سواء والغالب
الغش منهما أي الدراهم والدنانير في حكم العروض اعتبارا للغالب فبعضه
أي بيع الغالب الغش بالخالص من الدراهم والدنانير ان كان الخالص أكثر
من الغشوش صرنا للجنس إلى الجنس وغيره إلى الزايد وصرح ببعضه ايضا بحسب
متفاضلا صرنا للجنس إلى خلاف الجنس بشرط التقاض في الجلب في الصوريين
وانما شرط لان القبض في الخالص شرط فشرط في الغش لعدم التميز وان كان
الخالص مثلا كمثل الغالب الغش أو أقل منه أو لا يدرك فلا يبيع البيع
للبوا في الاولين ولا حتما في الثالث واذا راجع بيع الغالب الغش لم يتعين ما
بالتميز والاول اذا لم يبرح يتعين به لانه ما دام يروج كان ثمنا فلا يتعين بالتميز
والا لانه فلو سلمه فيتميز بالتميز وان كان يقبل البعض دون البعض فهو كالزبوف
لا يتعلق العقد بعينه بل بجنسه زينا ان كان البايع يعلم حاله لتحقيق الرضاء منه
وبجنسه من الجباة لم يعلم لعدم رضاه فالجباة والاستقراض بما يروج منه يكون
وزنا او عددا او بهما وان كان يروج بالوزن فالبايع والاستقراض فيه يكون
بالوزن وان كان يروج بالعدد فالعدوان كان يروج بهما فكل واحد منهما
لان المعتمد هو المتعارف فيما لا ينقض فيه والتساوي كغالب الخالص في الجباة و
والاستقراض حتى لا يجوز البيع بهما والا فراضها بالوزن بمنزلة الدراهم الروبية ولا
يتقضى العقد بها قبل التسليم ويعطيه مثلها لان الخالص موجود فيها حقيقة

حقيقة ولم يصرفوا با في اعتبارها بالوزن شرعا الا ان يشار اليها كما في الخالص وكغالب
العشر في الصرف حتى اذا باعها بجنسها جاز على وجه الاعتبار ولو باعها بالخالص لم يخر
حتى يكون الخالص أكثر مما فيه من الخالص فان احدهما لم يغلب على الآخر وجب اعتبارهما
اشترى شيئا به الغالب في بعلوس نأفة فكل واحد منهما قبل التسليم بطل البيع عند
البايع لان الثمن يملك بالكد لأن التميز بالاصطلاح ولم يبق فبقية بيعا بل ثمن
فبطل واذا بطل قيمة البيع ان قام ولم يملك والا فكل ان كان مثليا او قيمة ان كان فيها
صح أي البيع بعلوس نأفة فلا يتعين لانه بالاصطلاح وبكأسه به أي بالتعيين لانه سلفه
فلا بد من تعيينه استقرض فلوكا فكل رة مثلها عند أي حصة لانه اعادة وموجها
رة العين معنى وذا بالمثل والتميز فضل فيه اذ حصة استقرضه لم تكن باعتبار ثمنه بل لانه
مثلي وبالكس لم يخر من كونه مثليا ولذا صح استقرضه بعد الكس بشرط نصف درهم
فلوس او دأين فلوس او قراط فلوس صح وقال زفر لا يبيع لانه اشترى بالفلوس فاتها
بغير بالعدد ولا بالانق والدرهم فلا بد من بيان عددا قلنا ما يباع بنصف درهم من الفلوس
او الدأين معلوم عند الناس فأنزع عن البيان وعلمية أي على المشتري ان يدفع اليه البايع
قدر ما يباع بها أي بنصف درهم او دأين او قراط منها أي من الفلوس قال مشير بن اعطاء
درهما من الصيارفة اعطني بنصفه فلوسا ونصفه فصا ان ما ضرب من النصف يبيع
على وزن نصف درهم الاحبة قد أي البيوع الكل للزوم الربوا محلا واعطني نصف درهم
فلوسا ونصف الاحبة اذ يكون النصف الاحبة بمثل وما بقي بالفلوس ولو كرر اعطني بان
قال اعطني بنصفه فلوسا واعطني نصف الاحبة صح أي البيوع في الفلوس فقط ولم يبيع في
نصف درهم الاحبة لانه لا كره صار عقدين والثاني ربوا وفاد احدكما التعيين لا يوجب
فاد الآخر تنبيه كتاب البيوع الوفاء قيل رهن قال الشيخ الامام نجم الدين
السنوسي فتاواه البيوع الذي تعارف اهل زماننا احتيا لا للربوا وسموه بيع الوفاء
هو في الحقيقة رهن وهذا البيوع في المشتري كالرهن في يد المثلين لا يملك ولا يطلق له في
الاتقاع الا باذن مالكه وضامن لما اكل من ثمره او استهلك من شجره والدين يسقط بهما كره

اذا كان به وفاء بالدين ولا ضمان عليه في الزيادة اذ اهلك من غير صنعه والبايع استرداده
 اذا قضى بينه لافرق عندنا بينه وبين الرهن في حكم من الاحكام لان المتعارف قد بينا
 بيعا ولكن غرضها الرهن والاستيثاق بالدين لان البايع يقول لكل واحد بعد هذا العقد
 رهن ملكي فلانا والمشتري يقول ارهنتم ملكي فلان والعبرة في التصرفات للمقاصد
 والمعاذ لا الالفاظ والمباني فان اصحابنا قالوا الكفالة بشرط براءة الاصل حواله والحوالة
 بشرط ان لا يبرأ كفالة وبه الحجة نفسها بحجة الشهود مع تسمية المهر نكاحا والاستصناع
 الفاسد اذا ضرب فيه الاجل سلم ونظائره كثيرة وكان الامام السيد ابو شجاع على هذا
 وقيل بيع ذكر في مجموع النوازل اتفق مشايخنا في هذا الزمان على صحة بيعه على ما كان
 عليه بعض السلف لانها تلفظا بلفظ البيع من غير ذكر شرط فيه والعبرة للمعظ نصا
 دون المقصود فان من تزوج امرأة ومن نية ان يطلقها بعد ما جاعلها مباح العقد
 وقيل فائز فاضح ان الصحيح انه الى العقد الذي جرى بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون
 رهن لان كلاهما عند مستقل شرعا لكل منهما احكام مستقلة بل يكون بيعا فان شرطنا
 الى العاقدان الفسخ فيه اذ في العقد قد لان البيع يفسد به كذا الى بعضنا
 ان لم يشترط الفسخ ولكن تلفظ بلفظ البيع بشرط الوفاء لان هذا الشرط مفاد
 او تلفظا بالبيع الحائز وعندنا ان والكال ان في زعمهما هو بيع غير لازم فانه ايضا يفسد
 ح على ما زعموا وان ذكر الى العاقدان البيع من غير شرط ثم ذكره الى الشرط على وجه المعية
 جاز الى البيع لخلوه عن المفسد ويلزم الوفاء به لان المواعيد قد يكون لازمة فيجعل
 هذا المعية لازما لحاجة الناس صح بيع الوفاء في العقار احسانا للتعامل واختلف
 في المنقول قيل يصح للعموم الحاجة وقيل لا يصح لخصوص التعامل **كتاب الشفعة**
 لما فرغ من البيع بالتواضع شرع فيما يترتب عليه وهذا احسن من تأخيرها الى اواخر
 الكتب كما وقع في سائر الكتب هي لغة من الشفع وهو الضم سمي بها لما فيها من ضم
 المشتري الى ملك الشفع وشرعنا ملك العقار وهو الضم وقيل ماله اصل من دار
 اوضيعة كذا في المعرب وما في حكمه كالعلو قال في الكافي العلو يستحق بالشفعة في
 وبسحق به الشفعة ح

في السند وان لم يكن طريق العلو في السند لانه الحق بالعقار بما له من حق القرار
 جازا على مشترية بمن شغل بالتكليف فقام عليه من الثمن وثبتت له الشفعة
 بعد البيع للخلط ان الشريك في البيع ثم اى بعد ما سلمها تثبت للخلط
 في حق اى حق البيع كالشرب والطريق الى اثنين معنى حصصها ان يكون الشرب
 من نهر لا يجري فيه السفن وان لا يكون الطريق نافذا ثم اى بعد ما سلمها تثبت لجار
 ملاصق ولو دمي او ما دونها او مكائبا لاطلاق ما روى من قوله ثم الشفعة لشريك
 لم يقسم وقوله ثم جار الدار حق بالدار والارض ينتظر له وان كان غايبا اذا كان
 طريقها واحدا والمعاد جار هو شريك في الطريق وثبت الحكم في الشرب دلالة لان
 الشفعة انما تثبت بالشركة في الطريق باعتبار الخلطة وقد وجد في الشرب
 بابه في سكة اخرى فان بابه ان كان في تلك السكة كان خليطا في حق البيع فلا يكون
 جارا ملاصقا صورة منزل مشترك بين اثنين في دار هي تقوم في سكة غير نافذة **مسألة**
 اذا باع احد الشريكين نصيبه من المنزل فالشريك في المنزل احق بالشفعة فان سلم
 فالشركة في الدار احق من الشركة في السكة لانهم اقرب للشركة بينهم في صحن الدار فان
 سلموا فاهل السكة احق للشركة في الطريق فان سلموا فلجار الملاصق وهو الذي
 على ظهر هذا المنزل وباب داره في سكة اخرى ولو وصل الى ولو كان الجار الملاصق
 واجتمع الجديع على حائطه الى حائط المبيع او شريكه للبايع في حصة عليه اى على
 الحائط فان الجار بهذا المقدار لا يكون خليطا في حق المبيع ولا يخرج عن كونه جارا
 ملاصقا كذا في الهداية والكا في غيرهما وهذه العبارة احسن من عبارة الوقاية لان
 التبادر منها تغايرها للجار على عدد الرؤوس متعلق بقوله وثبت لا قدر الملك
 عند الشافعي تثبت على قدر الملك صورة دار بين ثلثة لاحد منهم نصيبها والاخر سدسها
 والثلث ثلثها فباع صاحب النصف نصيبه وطلب الاخران الشفعة قضى بالشفعة
 المبيع بينهما عند الشافعي اثنان بقدر ملكهما وان باع صاحب السدس قضى بينهما اثنان
 وان باع صاحب الثلث قضى بينهما ارباعا وعندنا يقضى بينهما نصفين في الكل وسفر

بسم الله الرحمن الرحيم

بالاعراض

وتستقر عطف على ثبت الـ شفع الشفعة بالاشهاد لابد من طلب الوائبة لان حق الشفع
ضعيف يبطل بالاعراض فاذا شهد ابناء على طلبها يتخذ المقصود بحكم القاضي ولم يتبق
حاجة الى البين على ما سبقت وبذلك العقد وحكمه بالقضاء او الاخذ بالرضا بين
الشفيع والمشتري وقال في الوقاية والكثرة وبذلك بالاخذ بالتراض او بقضاء القاضي و
شاهد بان قوله او بقضاء القاضي عطف على الاخذ في التراض لان القاضي اذا حكم ثبت
الملك للشفيع قبل اخذه ولما كان عبارة المتين موصوفة لعطف بقضاء القضاء القاضي
على التراض بل ظاهرة فيه في عبارة الامام الحسن بن ميمون ثم اذا ثبت الملك للشفيع قبل
اخذ بعد حكم القاضي كان هذه العبارة احسن من عبارة الهادي ايضا حيث قال وبذلك
بالاخذ اذا استمر المشتري او حكمها حكم حاكم لان قوله او حكم عطف على سلم قبل ان
يكون الاخذ معتبرا في كل من تسليم المشتري وحكم القاضي وليس كذلك الثاني وبطلانها
اي الشفع الشفعة اعلم ان الطلب هنا طلب الوائبة وطلب الاشهاد والتقرير و
طلب الاخذ والتكليف ذكر الاول بقوله وبطلانها الشفع في مجلس علمه بالبيع بسماء
متعلق بالعلم من رجلين او رجل وامرأتين او واحد عدل وقال لا يكون حرا كان او عبدا
صبيا او امرأة اذا كان الخبر صدقا وان امتد الى المجلس لانه لما ثبت له خيار التملك احتج
الزمان التام كماله في الخيرة فلو قال بعد ما بلغه البيع الحمد لله او لا حول ولا قوة الا
بالله او سبحان الله لا يبطل شفعته لان الاول حمد على الخلاص من جوار البائع مع الا من
من جوار ضرر الدخيل بالشفعة والثاني تعجب منه بقصد اضراره والثالث لافتتاح
الكلام كما هو عرف بعض الناس فلا بد من شيء منه على الاعراض بلفظ متعلق ببطلانها بهم
منه طلبها كطلبت الشفعة وانا طالبها او اطلبها ونحو ذلك فان العبرة للمعنى وفي الوقت
يراد بهذه الالفاظ الطلب للمحال لا الخبر عن امر ماض او مستقبل حتى قال الشيخ ابو بكر
محمد بن الفضل اذا سمع بيع ارض بجنب ارضه فقال شفعة شفعة كان ذلك من طلبها
كذا في الكافي وقيل يبطل بادي سكوت حتى لو اخبر بكتاب والشفعة في اوله او وسطه
فقرء الكتاب بالآخره بطلت شفعته قال في الايضاح الاول اصح وبسم هذا الطلب طلب

طلب موثبة كيد على غاية التعجيل كان الشفع يشب وبطلت الشفعة والاشهاد
فيه ليس بلازم واما الاشهاد للخافة المحو كذا في الهداية والكافي وسبقت له زيادة تحقيق
ان شاء الله تعالى وذكر الثاني بقوله لم يشهد عند الدار لان الحق متعلق بها او على البائع
ان كان الدار في يده ولم سلم اليها المشتري فانها اذا سلمت اليه لم تنفع الاشهاد عليه
لخوجه عن ان يكون حصلا اذ لا يد له ولا ملك او المشتري وان لم يكن ذا يد لانه ما لك
قابلا حال من ضمير يشهد اشترى فلان هذه الدار وانا شفيعها وكنت طلبت الشفعة
واطلبها الان فاشهد واعليه ويسمى طلب اشهاد وهذا الطلب واجب حتى اذا تمكن
من الاشهاد عند الدار وعلى ذي اليد ولم يشهد بطلت شفعته فاذا كان في مكان بعيد
فسمع فطلب طلب موثبة وعجز عن طلب الاشهاد عند الدار وعلى ذي اليد يוכל وكيل
ان وجد والابو بسل رسولا او كتابا فان لم يجد فهو على شفعته فاذا حضر طلبه ان وجد
ولم يفعل بطلت شفعته كذا في الذخيرة واذا اشهد في الاول بمعنى طلب الوائبة عند
احد من الدار او البائع او المشتري استغنى عنه اي عن الاشهاد في الثاني لقيام
مقام الطلبين نقل في الكافي عن المناول الظهيرية وفي شروح الهداية عن مبسوط شيخ
الاسلام واما قال عند احدكما لان الاشهاد على محو طلب الوائبة بلا حضور واحد مما ذكر
لا يقوم مقام الطلبين بلا خفاء ثم يطلب عند قاضي قابلا اشترى فلان دار كذا وانا
شفيعها بدرك كذا مرة سلم الي ويسمى طلب تملك وخصومة وبنائة مطلقا ان شهدا
كان او اكثر لا يبطل اي الشفعة عند اي خيفة وقال محمد اذا تركه شرا بلا عذر بعد الاشهاد
بطلت وهو قول زفر لانها لو لم تسقط به تضرر المشتري اذ لا يمكن التصرف في داره فمقتضى
من جهة الشفع فقد شهد لانه اجل وما دونه عاجل كما مر في الايمان قال شيخ الاسلام
الفتوى اليوم على هذا لتغير احوال الناس في قصد الاضرار بالغير واختاره في الوقاية
وجه قول ابو يوسف الحنفية وهو ظاهر المذهب ان حقه قد تقرر شرعا فلا يبطل
بنائة كسائر الحقوق الا ان يسقطها بلسانه وما ذكر من الضرر يمكن ان يرفع بان يرفع
الامر الى القاضي حتى يامر الشفع بالاخذ او التمسك فلي لم يفعل فهو المضر بنفسه وبه يفتي
حنفي

كذا في الهداية والكافي ولو علم انه ليس في البلدة قاض لا يبطل شفعة بالتأخير اتفاقا
 اذ لا يمكن من الخصومة الا عند القاضي فكان عذرا واذا اطلب الى الشفيع الشفعة
 عند القاضي بسأل القاضي الخصم عن ملكية الشفيع لما يشفع به فان اقر بها او تكفل
 عن الحلف على العلم بان يحلف بالله ما يعلم انه ما كلفه الدار التي يشفع بها او برهان
 الشفيع بكونه مالكا لما يشفع به سأل القاضي المدعي عليه عن الشفيع فان اقر
 او تكفل عن البين على الحاصل او السب فان ثبوت الشفعة ان كان متفقاً عليه يحلف
 على الحاصل بالله ما يشق هذا الشفيع الشفعة على وان كان مختلفاً فيه كشفعة
 الجوار يحلف على السب بالله ما اشترت هذه الدار لانه ربما يحلف على الحاصل
 بذهب الشافعي او برهان الشفيع كضمان الشفيع بها الى الشفيع وان وصلته
 لم يحضر الى الشفيع الثمن وقت الدعوى وبعد القضاء لزمه الى الشفيع احضار الثمن
 وللشريك حبس الدار لمقبضه الى الثمن وتباعد اذ ان الثمن لا يبطل الى الشفعة يعني
 اذا قيل للشفيع اذ الثمن فاخر لا يبطل الشفعة والخصم للشفيع البايع قبل تسليم
 الى تسليم المبيع الى المشتري لانه ذواليد ولكن لا يسمع البينة الى بينة الشفيع عليه
 الى البايع بغيره المشتري ويصح اي البيع بحضرة الى المشتري لانه المالك ويقضي
 بالشفعة والعهد على البايع حتى يجب تسليم الدار عليه وعند الاحتقاق يكون عهده
 ان ثمن عليه فيطلب منه بخلاف ما اذا قبض المشتري المبيع من يده حيث لا يعتبر حضوره
 ولا يكون العهده عليه لانه صار اجنبيا الوكيل بالشراء خصم للشفيع لانه العاقد والاخذ
 بالشفعة من حقوق العقد ما لم يبرأ بالموكل فاذا سلم اليه يكون هو الخصم اذ لم يبق له
 يد ولا ملك فيكون الخصم الموكل للشفيع خيار الرجوع والعيب وان شرط المشتري الرجوع
 منه الى من العيب لان الاخذ بالشفعة شراء من المشتري ان كان الاخذ بعد القبض وان كان
 قبل فخره من البايع لتحول الصفة اليه فيثبت له الخيار ان كان اذا اشترى منها ولا يصح
 خياره برؤية المشتري ولا يشترط البراءة منه لان المشتري ليس بنايب عن الشفيع
 فلا يعمل شرطه ورؤيته في حقه اصلها الشفيع والمشتري في الثمن قال المشتري الف

ط
 وهو الحليط في
 نفس المبيع في
 الحليط في حقه كالأشياء
 والطريق الخلقين

الف ومائة وقال الشفيع الف قال قول للمشتري مع بينة لان الشفيع يدعي احتقاق
 الدار عند نقد الاقل والمشتري ينكره ولو برهانها فالشفيع اولى لان بينة اكثر اثباتا
 منها وان كان بينة المشتري اكثر اثباتا صورة لان البينات للالزام وبينة الشفيع ملزمة
 بخلاف بينة المشتري فان بينة الشفيع اذا قبلت وجب على المشتري تسليم الدار
 اليه بالف شاء او ابي واذا قبلت بينة المشتري لا يجب على الشفيع شيء بل يتخير
 بين الاخذ والترك ادعى المشتري ثمنه وبايعه اقل منه بل قبضه قال قول له الى
 للبايع وبه الى بالقبض للمشتري يعني ان ادعى المشتري ثمنه او ادعى بايعه اقل منه ولم
 يقبض الثمن اخذ الشفيع بالبايع لان الامر ان كان كما قاله البايع فالشفيع
 يأخذه وان كان كما قاله المشتري يكون حطاً عن المشتري بدعواه الاقل وحط
 البعض بظاهر في حق الشفيع كما مر وسنة في اخذه به وان كان البايع قبض الثمن
 اخذ الشفيع بما قال المشتري اذا ثبت ذلك بالبينة او بيمينه لان البايع يستفيد الثمن
 خرج من البين والحق بالايجاب في حق الاختلاف بين الشفيع والمشتري وقد ثبت
 ان القول فيه للمشتري حط البعض في حق الشفيع حيث يأخذ المبيع بالاقل لا يلحق
 باصل العقد فكان الثمن ما بقي لاحط الكل لان العقد حنك يكون بيعا باطلا او هبة
 وعلى التقديرين لا يصح الشفعة ولا الزيادة على الثمن الاول لان احتقاقه الاخذ
 بما دونه وفي الشراء يملك يأخذ الشفيع بثمنه فيحتمل ياخذ بالقيمة ففي بيع عقار بعقار
 ياخذ بالقيمة الاخر يعني اذا بيع عقار بعقار ياخذ الشفيع كل من العقارين كلامهما
 بقيمة الآخر لانه بدل وهو من ذوات القيم وفي ثمن الى في البيع بثمن موجد ياخذ بحال
 او يطلب الا ان ياخذ بعد الاجل يثبت بالشرط وليس من لوازم العقد واشتراطه
 في حق المشتري لا يكون اشتراطه في حق الشفيع كالجواز والبراءة من العيوب وضمان
 البايع به في حق المشتري لا يدل على رضاه في حق الشفيع لتفاوت احوال الناس
 ولو لم يطلب الشفيع الا ان وسكت عن طلبها وجبر لطلبها عند الاجل بطلت شفعة
 لان حق الشفيع قد ثبت ولهذا كان له ان ياخذ الا ان يثن حال والسكوت عن

يظهر

عن الطلب بعد ثبوت حقه تبطل الشفعة وفي شراء ذي بخرا وحضره ياخذ الشفع
بمثل الخوصية الحزيرة لو كان الشفع دما وقيمتهما لو كان الشفع سما وقيمة
المشترى في الدار والارض ويجزى بالثمن وقيمتهما حال كونهما مستحقين القلع او كلف
المشترى قلعها يبيع اذا بين المشتري او الغرس لم يقضي للشفع فهو بالخيار ان شاء
اخذ بالثمن وبقية البناء والغرس مستحق القلع وان شاء كلف المشتري قلعها كما في
العصب ان قلعها الى البناء والغرس الشفع فاحت رجع بالثمن فقط ولا يرجع
بقية البناء والغرس على من اخذه منه بايعا كان او مشتريا بخلاف المشتري فانه
يرجع بغيره على البايع لانه سلطان قبل بخلاف الشفع لانه اخذ جبرا وان حرت
الدار واخرق بنا واما وجف شجر البستان بلا فعل احد كما فالشفيع بالخيار ان
شاء اخذ ما يتام الثمن لان البناء والغرس تابع حتى دخلا في البيع بلا ذكر فلا يتاها
بشي من الثمن الا ان يكون مقصودا بالاتلاف كما مر او ترك لانه ان يبيع عن ملك الدار
بالرخصة عطف على تمام الثمن ان نقص المشتري البناء يعني ان نقص ان
المشترى البناء قبل للشفع ان شئت فخذ الرخصة بخصتها وان شئت فذع لانه صار
مقصودا بالاتلاف فيقال بها شيء من الثمن بخلاف الاول لان الهلاك فيه باقة سما وية
والنقص الى المشتري لا للشفع لانه صار منقوصا فلم يبق تبعه حتى يكون للشفع
وفي شراء ارض نخل عليها ثم يبيع اذا اشترى ارضا نخل عليه ثم ذكر ثم النخل اذا لا يخل
بدون الذكر او شراها ولم يكن على النخل ثم واثرت عنده ان عند المشتري ياخذ ما في
الشفيع الا ارض والنخل بكل الثمن فيهما الى الفصلين اما في الاول فلا ينعى بالاعتقال والاتصال
كان تبعا للمعارك كبناء في الدار واما في الثاني فلا يبيع تبعا لان البيع شركه اليه
كما اذا اشترى حاملة فولدت عنه كان ملكه تبعا واذا اخذ المشتري ثم جاء الشفع لا ينفذ
الثمن فيهما لانعدام تبعته للمعارف وقت الاخذ بالاتصال لكن في الاول وهو ما اذا
شترى ارضا نخل عليها ثم سقط حصته من الثمن لانه دخل في البيع قصد اوكال له قسط
من الثمن فينفوت قسطه بفواته لا الثاني لانه لا يتا بل شيء من الثمن لحدوثه بعد القبض

نقص الدار يتاين

نقص الدار يتاين
اعطى بوجه

القبض فلم يرد عليه العقد ولا القبض الذي له شبه بالعقد ففواته يوجب سقوطه بشي
من الثمن **باب** ما يكون في الشفعة فيه او لا يكون وما يبطلها لا تثبت قصد الا
في العقار عينا راما قال قصد لانها تثبت في غير العقار بتبعية العقار كالشجر والثر
وما في حكمه كالعلو وقد مر بيان ذلك بالصفة عقار الى بموضع مالي حتى اذا لم يكن
بموضع بل بهية لم تثبت فيه الشفعة وكذا اذا كان الموضع غير مالي حتى لو خولع
على دار لم تثبت وان لم يبيع الى العقار ولا حكمه ذكره لان الشفعة لا تثبت فيه عند
الثافي لانها عنده لدفع ضرر القسمة وعندنا لدفع ضرر الجوارح كما مر ورجى كذا
ويؤيد بيت صغير بحيث لا يتنفع به اذا قسم وهو طريق مملوكين لانا ونخل فانها
بسا بمعار ولا في حكم بيعا مقصدا وقد عرفت انها اذا بيعا للمعار لا تثبت فيها
الشفعة ويخرج من ذلك خلافا لما ذكره وارث الى موروث فان الدار اذا ملكت بآث
لا تثبت فيها الشفعة وصدقه وبه الا بشرط عوض بلا شيوخ فيهما الى الموهبة
وعوضه لانها بهية ابتداء وان لم يكن العوض مشروطا فلا شفعة فيها ولا في دار
فست بين الشركاء لان القسمة فيها معنى الافراز ولهذا يجري فيها الجبر والشفعة
لم تشرع الا في المبادلة المطلقة او جعلت اجزا او بدل عنق او بدل صلح عن دم محمد
او مهر او ان قبول بعضها مال بان تزوج امرأة على دار على ان ترة هي على الزوج
الف درهم فلا شفعة في شيء منها لانها عندنا تخضع بمعاوضة مال بال مطلق لانها
تثبت بخلاف القياس بالاثارة معاوضة مال بال مطلق فينقص عليها او يبيع عطف
على جعلت الى الشفعة في دار بيعت حيا والبايع ولم يسقط خياره لانه يبيع زوال
الملك عن البايع فان اسقط وجب لزوال المانع عن زوال الملك لكن بشرط الطلب
عند سقوط الخيار في الصحيح لان البيع يجبر سببا لزوال الملك عند ذلك او يبيع تبعا
فاسد يبيع اذا اشترى دارا فاسدا فلا شفعة فيها اما قبل القبض فليتنا ملك
البايع فيها واما بعده فلا حتمال الفسخ لان كل واحد من المتبايعين سبيل من
فسخه ولم يسقط فسخه فانها اذا بيعت تبعا فاسدا وسقط حق الفسخ بان يني

في لا تثبت الشفعة

في لا تثبت الشفعة

الصدقة اعطى القدر
والهبة اعطى العتيق

... او بدل خلع مع

المشترى فيها ثبت الشفعة او ردك للبائع خيار روية او شرط او عيب بقضاء
متعلق برة بعد ما كنت بغيره اذا بيع و سلمت الشفعة ثم ردة المبيع باخذ ما ذكر
بقضاء القاضي فلا شفعة لانه فسخ لا بيع بخلاف ردة بقضاء لان الرد لما لم يجب
فاخذه بالرضا مما ركانه اشتراه او باقالة فانها بيع في حق الثالث والشفعة ثالثها
وثبت ان الشفعة للعبد المسترق بالدين بحيث يحيط برفقه وكسبه في بيع عبده
وله ان له سبعة في بيعه ان العبد لان ما في يده حينئذ ليس ملك مولاه وثبت ايضا
لمن شركه سواء شركه اصالة او وكالة او شريكه ان من وكل آخر بالشرك فاشترى لاجل
الموكل والموكل شفيع كان له الشفعة صورة دار بين ثلثة ولله ارجار ملاقص
فادبيع الدار واشترى احد الشركاء ثبت الشفعة للشركه سواء اشترى اصالة
او وكالة وكذا ثبت للموكل اذا اشترى الموكل لاجل وثبت ايضا للشركه الآخر وثبت
انها لا تثبت للمجار لان الشريك مقدم عليه لا ان لا تثبت لمن باع وكيل كان او اصيلا
لان اخذه بالشفعة يكون سعيًا في نقض ما تم من جهته وهو الملك واليد للمشتري وسعي
الانسان في نقض ما تم من جهته مردود او بيع له وهو الموكل لان تمام البيع به اذ لولا
توكيل لما جاز بيعه او ضمن الدركه ان من ضمن الدركه عن البائع وهو شفيع لا تثبت له
الشفعة لانه انما ان الدركه تقرير البيع فكان كالبائع كذا ان لا تثبت الشفعة فيما ذكر
لا تثبت ايضا فيما بيع الادراج ما وقع في حواله وقاية من قوله الا ذراعًا بالنصب كانه
سهم من الناح من طول حد الشفع ان الاستدراج عرض ذراع او شبر او اصبع وطوله
تمام ما يلاصق دار الشفع فان ما يلاصقها اذ لم يبع لا تثبت الشفعة لانقطاع الجوار
وهذه حيلة لاسقاط شفعة كذا اذا و بيب للشركه هذا المقدار وقبضه وله حيلة اخرى
ذكرنا بقوله او شركه سها لمن ثم باقها بين آخر فالج رشفيع في الاول لانه المبيع او لا في
الثاني بل هو فيه جارو المشركه شريك في الثاني والشريك مقدم على الجار وهذه حيلة لابطال
حق الشفعة ابتداء ومنها حيلة فنيه تقليل رغبة الشفع في الشفعة وهي انه اذا اراد
ان يشرك الدار بان اشركه سها واحدا من الف سهم منها بالف الادرها لم اشركه الباقي

الباقي بدرهم فالشفيع لا يأخذ بالشفعة الا الاول ثم لا الباقي لان المشتري صار شريكًا
وهو احق من الجار وله حيلة اخرى ذكرنا بقوله او شركه اي الدار بين عال كالف مثلاً ودفع
ثوباً ديناً قيمة عشرة به ان يعايله الثمن فالشفعة بالثمن لا الثوب لانه عقد آخر والثمن هو
الموضع عن الدار وهذه حيلة بيع الشركه والجوار فيشترى المنزل الذي قيمته مائة بالف و
يعطى عن الالف ثوباً بقيمة عشرة لكن المنزل اذا اشترى يرجع المشتري على البائع بالف لبقاء
العقد الثاني فيشترى البائع فالاول ان يباع بالدرهم الثمن ديناً حتى اذا اشترى المنزل
يبتل الصرف فيجب ردة الدين فقط اذا ظهر ان الالف لم يكن عليه فصار كمن اشترى من
آخر دينار بعشرة ثم تصادق ان لا دين عليه فانه برة الدينار وله حيلة اخرى احسن والاصل
ذكرنا بقوله او شركه بدرهم معلومة اما بالوزن او بالشارية بقبضة اي مع قبضة
فلوس اشترى بها وجهه قدره وضيع الفلوس بعد القبض فان الثمن معلوم
حال العقد ومجهول حال الشفعة وجهه ان الثمن تمنع الشفعة كره الجبل لا سقاط
الشفعة الثابتة وما قال بان يقول المشتري للشفيع بعد اقباضه انما ابيعها منك
بما اخذت فلا فائدة في اخذها فبم الشفع ولا يأخذها بعد الاثبات فيسقط
الشفعة لكن يكره واما الجبل لعدم ثبوتها ابتداء فعند اي يوسف لا يكره لانه
يحتمل لدفع ضرر عن نفسه لان في ملك الدار عليه بلا رضاه ضرر عليه والجبل يدفع
الضرر عن نفسه جازية وان تضرر الغير في ضيقه وعند محمد يكره لان الشفعة انما تثبت
لدفع الضرر وفي اباحة الجبل ابقاء الضرر وبالأول يفتح بينهما وبالثاني بالذروة
قال صدر الشريعة الشفعة انما شرعت لدفع ضرر الجوار فالمشترى ان كان ممن يتضرر
به الجيران لا يحل اسقاطها وان كان رجلاً صالحاً يشتمع الى روافد الشفع متغلب
لا يجب جواره فحينئذ يحل في اسقاطها بطلبها الى الشفعة ترك طلب الموأنة او ترك
الاشهاد عليه او طلب الموأنة قادر عليها اما الاول فبان يترك طلب الموأنة حين علم بالبائع
قادر عليه بان لم يأخذ احد منه او لم يكن في الصلوة فان شفيعه يبتل بالاعراض وهو ان
ثبت حالة الاختيار وهي بالقدار واما الثاني فبان يترك الاشهاد على طلبها حين علم بالبائع قادر عليه بان كان عنده

تمت خ

رجل او رجل وامرأة ففكت
ولم يشهدا على طلبة فانه
ايضا دليل الاعراض قال في الهداية
اذ لم يزل الشفع الاكراهية طلب
الموأنة حين علم

وهو يقدر على ذلك بطلت شفعته وقد قال قبل هذا في باب طلب الشفعة الاشهاد
 في طلب الموائمة ليس بلام واعترض عليه بان بين كلاميه تناقض ومثاواه
 الغفل عن قوله وهو يقدر على ذلك فان مراده ان الشفع ان اسمع البيع في مكان
 حال عن الشهود فكنت تبطل شفعته واذا قال طلبت الشفعة وان سمع احد
 لا تبطل حتى اذا حضر عند القاضي وقال الشفع طلبت الشفعة ولم اشكرها وحلف
 على ذلك كان بارا في بيعة ويثبت طلب الموائمة وسببا لهذا زيادة تحقيق عن قريب
 ويبطلها ايضا صلح الشفع منها الى الشفعة بعوض لا بغيره فبطلت الى العوض
 لبطلان الصلح لانها مجرد حق التملك بلا ملك فلا يصح الاعتراض عنه لانه رشوة فبطلت
 ويبطلها ايضا موت الشفع بعد البيع قبل القضاء بها الى بالشفعة ولم يكن لورثته
 حق الاخذ بالشفعة حتى اذا مات بعد القضاء بها ولو قبل نقد الثمن وقبضه لا تبطل
 لقرره بالقضاء وجه بطلانها انها مجرد حق التملك وهو لا يبقى بعد موت صاحب الحق
 فكيف يورث لا ان لا يبطلها موت المشتري لان الحق باق بموت المشتري عليه لا يتغير
 سبب الاحتياق ويبطلها ايضا ببيع ما يشفع به قبل القضاء بها يعني اذا باع الشفع
 داره الى بشفع بها بعد شراء المشتري قبل ان يتقضى له بالشفعة وهو يعلم بالشراء او لا
 بطلت شفعته لان الاحتياق بالجوار والشركة وقد زال قبل التملك ويبطلها ايضا جعل
الرجل ما يشفع به سجدا او مقبرة او وقتا سجلا قال قاضي حان شرطه في الشفع فيما
 يستحق به الشفعة وقت القضاء فلو جعل داره التي يستحق بها الشفعة مسجدا او مقبرة او
 او وقتا سجلا لم يقضى له بالشفعة لم يكن شفعها للبيعة فان المسجد والمقبرة والوقت
 المسجل بمنزلة الزايل عن ملكه قال الشفع طلبت حين علمت قال لقول له بيعة قوله قال لقول
 له يدل على ان الاصل ان يقيم المشتري البيعة اتماما ان يقول للشفع تركت الطلب ليكون
 صورة الاثبات او يقول ما طلبت لانه وان كان نقيضا لظاهره لكنه متى محصور فيكون حكم
 الاثبات كما تقرر في الاصول وعلى التقديرين ان اقام البيعة فقبل ولا يحلف المشتري
 بانه لم يترك او طلب ان لم يكن له بيعة على تركه و اقام الشفع البيعة على طلبه وقبل وان كان

ما حجب

وان كان لها بيعة يزوج بيعة المشتري لان الشفع منكم بالطاهر وهذا كان القول له
 ولم يحلف باقامة البيعة بخلاف قوله علمت اسس وطلبت كما سبنا ويدل على ذلك ما
 ذكر في بعض شروح تلخيص الجامع ان الشفع لو لم يكن بخبرة احد يسمع ينبغي ان
 يطلب لانه يصح بلا اشهاد وانما الاشهاد لئلا يكره فيمنع ان يطلب حتى اذا حلف المشتري
 يمكنه ان يحلف انه طلب كما يسمع فظهر ان الحكم هنا ان المشتري ان اقام البيعة يحكم بها والا
 فان اقامها الشفع حكم بها وان لم يكن لواحد منهما بيعة حلف الشفع فحكم بالشفعة
 ولو قال علمت اسس وطلبت كلف فانه البيعة ولا يقبل قوله لانه اضاف الطلب الى وقت
 ماض فقد حكمي مالا يملك استينافه للحال ومن حكمي مالا يملك استينافه للحال لا يصدق فيما
 حكمي بلا بيعة واذا لم يصف الطلب الى وقت ماض بل اطلق الكلام اطلاقا فقد حكمي مالا يملك
 استينافه للحال لانا جعله كانه علم بالشراء الآن وطلب الشفعة الان فلذا جعل
 القول قوله كذا في العارضية وغيره اسمع اي الشفع شركا فسلمها الى الشفعة فظهر شرعا
غيره او سمع بيعة بالفاسم وكان باقل او يكيل او وزني او عددي متقارب فبيته الف
 او اكثر فهي له الى الشفعة يكون للشفع ولا يكون تسليمه مانعا وبعض ذلك ان اذا علم
 انها بيعت بعرض قيمته الف واكثر لا ان يكون له الشفعة والاصل فيه ان الغرض
 في الشفعة يختلف باختلاف قدر الثمن وجنس والمشتري فاذا سلم على بعض الوجوه
 ثم تبين خلافه بقيت الشفعة جارية لان التسليم لم يوجد على الوجه الذي اشتهر بانه ان
 اذا اخبر ان الدار بيعت بالف درهم فسلم الشفعة ثم علم انها بيعت بكثر فالتسليم صحيح لانه
 انما سلم لاستكمال الثمن فاذا كان اكثر من ذلك كان ارضى بالتسليم وان علم انها بيعت
 باقل او بجنس او بغير قيمتها الف او بغير جنسها فسلمه لان تسليمه عند كثرة الثمن لا يدل
 لا يدل على تسليمه عند القلة وكذا تسليمه في احد الجانبين لا يكون تسليمه في الآخر فربما يسر له
 عليه اداء احد هما ويتعذر الآخر وكذا الكل توزن او يكيل او عددي متقارب بخلاف ما اذا
 علم انها بيعت بعرض قيمته الف او اكثر فانه تسليم لانه انما يخذ قيمته وراهم او دنائروا
 بيعت بدناير قيمتها الف واكثر صح التسليم وكذا هذا وان كان اقل فهو على شفعة بشفع

اي انما كان العرض قيمته اقل من الف

على حصة احد المشتري لا حصة احد الباع بل اخذ الكل او ترك يبيع اشترا جماعة
 من واحد فليس فيه ان يأخذ فضل جدم وان باع جماعة من واحد لا يأخذ حصة احد
 الباع لان في الاول دفع ضرر الجار لا الثاني وينفع ايضا نصا بغير ما يبيع مشاعا
 من دار فقاما يبيع اشتري رجل نصف دار فقام اليه الباع والمشتري فليس فيه
 ان يأخذ النصف الذي صار للمشتري او يدع ويبذل ان يبيع القسمة لانها
 من ثمة القبض لان القبض لا تنفع ولا يتم الانتفاع في اشياء الا بالقسمة صح لا
 والوصي تسليمها الى الشفعة على الصغير لانه ترك للتجارة فيصح من ملك التجارة
 كما اذا اذنتها بغيرها اشتراها وارجوا الصبي فكت فان السكوت عن
 الطلب من ملك التسليم بغيره التسليم الوكيل يطلبها اذا سلم او اقر على الموكل
 بتسليم الشفعة صح لو كان التسليم او الاقرار عند القاي وان كان في غيره فلا يجوز
 اتا انه يجوز من الخصومة وقال ابو يوسف يجوز مطلقا وقال زفر لا يجوز مطلقا
كتاب الهبة لما فرغ من البيع الذي هو ملك عين بعوض وما يبيع من الشفعة
 شرع في الهبة التي هي ملك عين بلا عوض فقال في لغة تبرع وتفضل بما ينفع
 الموهوب له مطلقا قال الله تعالى حكاية فبلى من لذك ولها وقال تعالى هبة
 يشاء انا واهب لمن يشاء الذكور وشرعنا ملك عين بلا عوض اي بلا شرط عوض
 لان عدم العوض شرط فيه لينتقض بالهبة بشرط العوض فتدبر وتخرج بايجاب
 كونه هبة فانه صريح فيها وتحت ايضا كذلك يقال بخلافه اي اعطاء اياه بطريق
 بلا عوض واحطيت واطونك هذا الطعام فاقبضه قال صاحب الهداية الاطعام
 اذا ضيق اليه ما يطعم عينه يراو به ملك العين بخلاف ما اذا قال اطونك هذه الارض
 حيث يكون عارية لان عينية لا تطعم وقال صاحب المحيط الاضافة الطعام اليه ما يطعم
 عينه تحتل التملك والاباحة فاذا احتمل الامر من فاذا قال اقبضه ذلك على ان
 المراد التملك ولهذا زيد هبة فاقبضه وجعلت هبة لك فان الام للتملك
 واعلم ان قوله دم من اعمر عمره فهو للمورث ولو رثته من بعده وسبب ان تمام بيانه

بيانه وجعلت لك عمرى وملكك على هذه الدابة لو نول الى نول بالجل الهبة لانه ليس
 بصريح فيها فيحتاج الى النية لانه قد يراد به الهبة يقال حمل الابر فلا ناعا على الفرس
 يراد به التملك وكسوة يبيع هذا الثوب فان الكسوة يراد بها التملك قال الله تعالى
 او كسوتهم ودارك كسوة وخبر هبة نصبت على الحال غير الظرف والام في ملك
 للتملك سكنها هذا الاين في الهبة بل تنبيه على المقصود بمنزلة قوله هذا الطعام
 لك تأكل وهذا الثوب لك تلبس لا في دارك كسوة سكني فان قوله سكني تيمية فيكون
 تنبيها لما قبل فيكون عارية لا هبة او ملك وهو دارك كسوة سكني هبة فان معناه
 دارك كسوة سكني حال كون السكني هبة فيكون عارية لا هبة او دارك كسوة سكني
 سكني حال كون السكني صدقة او دارك كسوة عارية الى حال كونها صدقة بغير
 العارية فعارية تيمية يفرق من هذه المنفعة او دارك كسوة عارية هبة الى بطريق العارية
 حال كون منافعها هبة كذا فان هذه العبارات تدل على العارية لا الهبة وقبول
 عطفت على ايجاب فانها كالبيع لا تصح الا بالايجاب والقبول وتتم عطفت على نفع
 بالقبض قال الامام حميد الدين ركن الهبة الايجاب في حق الواهب لانه يتوعد فيه
 من جهة المتبرع اما في حق الموهوب له فلا يتم الا بالقبول ثم لا ينفذ ملكه فيه الا بالقبض
 الكامل المكن في الموهوب والقبض الكامل في المتقول ما يناسبه في المقاربات
 قبض متاع الدار قبض لها والقبض الكامل فيما تحتل القسمة بالقسمة في بيع
 القبض على الموهوب بالاصالة من غير ان يكون بتسليم قبض الكل وفيما لا تحتل
 القسمة بتسليم الكل وتوصليه شاعرا لك الواهب لا مشغولا به فتم تبرع على
 قوله وتم بالقبض الكامل بالقبض في مجلسها الى مجلس الهبة بلا اذنه الى الواهب
 وبعده الى بعد المجلس به الى باذنه ولو نهاه الى ان الواهب الموهوب له عن القبض
 لم يصح القبض مطلقا في المجلس وبعده اذ لا يبره لانه لا يقابل التبرع في يجوز
 متعلق بقوله يتم بالقبض والمراد به ان يكون مفرغا عن ملك الواهب وحقة واحترز
 عن هبة التبرع على التحيل وكذا كسبائه مقوم الى تعلق به القسمة ولم يبق مشاعا

فان قد يرد محلهما عليه
 بقوله سكني تيمية او دارك
 لك كسوة اي بطريق
 السكني صح

يجوز

ومشا لا يتم الا ان يشاء ان يتم بمعنى انه لا يبقى منتفعا به بعد التسمية صلا
 كعب واحد واداة واحدة او لا يبقى منتفعا به بعد التسمية من جنس الانتفاع الذي
 كان قبل التسمية كالبيت الصغير والحام الصغير والثوب الصغير لا يتم
 بالقبض فيما ان مشا يتم الى من شاء التسمية كالارض والثوب المذروع و
 نحو ذلك ولو وصل الى ولو كانت الهبة لشئ بكماله شريك الواهب لان القبض الكافي
 لا يتصور فيه فان تسمية اى افرز الجوز الموهوب المشا وسلم الى الموهوب
 تمت الهبة لان تمامها بالقبض وعنده لا شيوع فيه ولو سلم شيئا لا يملكه حتى
 لا ينفذ تصرفه فيه ويكون مضمونا عليه وينفذ فيه تصرف الواهب ذكره قاضي حان
 كليلين في صريح وصوف على علم وزرع ونخل في ارض وتمر في نخل هذه نظاير المشا
 لا مثلها اذ لا شيوع في شيوع في شئ منها كغيرها في حكم المشا حتى اذا فصلت هذه
 الاشياء عن ملك الواهب وسلمت صح بغيرها كما في المشا بخلاف دقيق في بر
 ودين في سم وسم في لبن حيث لا يقع اصلا الى سواء افرزنا وسلمها او لا لان
 الموهوب في حكم المهدوم وسره ان الخطأ احتمل وصارت دينا وكذا غيرنا
 وبعد الاحتمال هو عين آخر على ما عرف في الغصب بخلاف المشا فانه محل للملك
 حتى يجوز بيعه لكن لا يمكن تسليمه فاذا زال المانع جاز وتتم عطف على قوله فتم بالقبض
 وتفرغ على قوله ولو شاغلا لملك الواهب لا مشغولا به في مشا في داره وطعام
 في جرابه اذا سلمها بما فيها بخلاف العكس يعني لو وهب مشا في داره او طعاما في
 جرابه وسلمها الى الدار والجراب بما فيها صحت الهبة في المشا والطعام ولو وهب
 دارا فيها مشا الواهب وسلم الكل الى الموهوب له او وهب جرابا وفيه طعام الى
 الواهب وسلم الجراب لا يقع الهبة والاصل ان الموهوب متى كان مشغولا بملك الواهب
 يمنع التسليم فيمنع صحة الهبة ومتى كان شاغلا لا يمنع التسليم فيصح الهبة في الفصل
 الاول الموهوب شاغل لا مشغول وفي الثاني الموهوب مشغول بملك الواهب
 وهذا لان المظروف يشغل الظرف واما الظرف فلا يشغل المظروف الا اذا وهب

الا اذا وهب المشا والطعام ايضا فقبض الكل باذنه فيصح في الكل يعني لو وهب الدار
 ولم يسلم حتى وهب المشا او وهب الجراب ولم يسلم حتى وهب الطعام وسلم الكل صحت
 الهبة في الكل لانه اذا سلم الكل جملته صار كانه وهب الكل بخلاف ما اذا تفرق التسليم
 وانما قال باذنه لانه ان لم ياذنه لم يملك بالقبض فقبضه صحت لانه اذ ملكه غيره كذا في الكافي
 وينوب القبض في المجلس شأب القبول يعني اذا صدر الايجاب من الواهب فقبل قبول
 الموهوب له المقادير قبض الموهوب باذنه صح الهبة لان القبض في المجلس دليل القبول
 ثم ان القبض في المجلس هل يحصل بالتخلية بين الموهوب له والموهوب اختلف فيه المشا بخ
 حتى قال الامام ابو الليث بن قبض عند مير لا عند ابي يوسف والخيار انه يصح في صحيحها
 الى الهبة بالتخلية لانه كما في الفتاوى الظهيرية وهب دارا بمشاعها وسلمها فالحق انه
 المشا صحت الدار اذ بالاحتقاق ظهر ان يده في المشا كان يد غصب وصار كالمو غصب الدار
 والمشاع ثم وهب له الدار او اودعه الدار والمشاع ثم وهب له الدار فانه يصح ولو وهب
 ارضا وزرا وسلمها فاستحق الزرع بطلت الهبة في الارض لان الزرع مع الارض بحكم
 الاتصال كشي واحد فاذا استحق احد ما صار كانه استحق البعض الشايع فيما يحتل التسمية
 فيبطل الهبة في الباقي كذا في الكافي قال صدر الشريعة المفيد هو الشيوع المقارن لا الشيوع
 الطاري كما اذا وهب ثم رجع في البعض الشايع او استحق البعض الشايع بخلاف الوهب فان
 الشيوع الطاري ينفذ في الفصولين ان الشيوع الطاري لا يفسد الهبة بالاتفاق وهو ان
 يرجع في بعض الهبة شايعا اما الاحتقاق فيفسد الكل لانه مقارن لا طاري كذا ذكر شيخ الاسلام ابو بكر
 في بستان المحيط **اقول** عنه ان صدر الشريعة صورة الاحتقاق من امثلة الشيوع الطاري غير
 صحيح والصحيح ما في الكافي والفصولين لان الاحتقاق اذا ظهر بالبيعة كان مستندا الى ما قبل
 الهبة فيكون مقارنا لها لا طاريا عليها الهبة الفاسدة تفيد الملك بالقبض وبه يعني كذا في الفصولين
 وبني الوهب الرجوع فيها الى الهبة الفاسدة يعني اذا ثبت الملك فيها هل ثبت ولاية الرجوع
 للواهب فيما وهب هبة فاسدة لذي رحم محرم منه قال بعض المشايخ كانت المسئلة واقعة
 القول وفرقت بين الهبة الصحيحة والفاسدة فاقبت بالرجوع وقال الامام الاسير وشي

وسلمها

والامام عماد الدين هذا الجواب مستقيم اما على قول من لا يترك الملك بالتبضع في الهبة الفاسدة
 فظاهر واما على قول من يترك ملكا من قبض بكم الهبة الفاسدة مضمون على ما تقر فان
 فاذا كان مضمونا بالقيمة بعد الهلاك كان سخي البر قبل الهلاك فيملك الرجوع والاعتداء
 قال وبهت ك هذه الفارة الخطأ والرق السمن فقط لما عرفت ان كلا منهما شاغل
 لملك الواهب لا مشغول به وبهت دارا لزوجها واما بما سألنا فيها جازت الهبة
 وبغير الزوج قابضا للدار لان المرأة ومناعها في يد الزوج فتصح التسليم ذكره قاضي خان
 وبهت باء صدوق معتقل ودفعه الى الصدوق لا يكون قبضا فلا يتم الهبة لان
 الهبة القبض النما يحصل اذا صح الاستناع به ولا استناع مع القفل وتم بهت ما مع الوهب
 له بلا قبض جديد يعني اذا كانت العين الموهوبة في يد الموهوب له ودبقة او عارية
 او امانة ملكها بالهبة والقبول وان لم يجد فيها قبضا لان القبض في باب الهبة غير
 مضمون فبغيره في اصل القبض وهو موجودا هنا فتاب عن قبض الهبة بخلاف البيع
 يعني اذا باع الودبقة او نحوها من في يده يحتاج الى قبض جديد لان البيع يقتضي قبضا
 مضمونا وقبض المودع قبض امانة فلا ينوب عن قبض الضمان بل يحتاج الى تجديد
 القبض والاصل فيه ان القبضين اذا اتجا سنا تاب احدهما من باب الاخر لا اتحادهما
 جتا واذا اختلفا تاب الاقول عن الاضعف بلا عكس لان في الاقوة مثل الاواني
 وزيادة وليس بالادنى ما في الاقوة ولم ايضا ما وهب الاب لطفل بالعتق
 لانه قبض الاب فينوب عن قبض الصغير لانه وليه فيشترط قبضه سواء كان في يده
 حقيقة او يد مودعه لان يد المودع كيد المالك بخلاف ما اذا كان في يد الغاصب والمستاجر
 او المزارع حيث لا يجوز الهبة لعدم قبضه لان كل واحد منهما قابض لنفسه اذا كان في
 الموهوب معلوما قال في النهاية لفظ البسوط وكل شيء وبهت لابنه الصغير واشهد عليه
 وذلك الشيء معلوم فهو جائز والقبض فيه بالاعلام ما بهت له والاشهاد عليه ثم قال
 والاشهاد ليس بشرط بل الهبة تتم بالاعلام الا انه ذكر الاشهاد احتياطا عن جود سائر الورثة
 بعد موته وعن جوده بعد ادراك الولد وتم ايضا ما وهب اجنبي له ان للطفل بقبضه

في باب قبض
 في باب قبض

في باب قبض

قبضه الى الطفل مما لا لانه في ان دفع المحض ملحق بالبالغ او قبض ابيه او جده
 او وصي احدهما لانه قائم مقامهما او قبض ام هو الى الطفل معها او قبض اجنبي
 يريته وهو الى الطفل معه او قبض زوجها اليها للصغيرة لكن بعد الزفاف لان الاب
 اقامه مقام نفسه في حفظها وقبض الهبة لها ولو قبض الاب ايضا صح لان اصل الولاية
 له وولاية الزوج منه ولم تجز بهت الحمل كونه وصفا لانه لا تقا له بها بمنزلة اطرافها
 ولانه ان لم تجز الهبة للحمل وان جاز الاقرار له ان بين سببا صالحا له وسببا بياضا في
 الاقرار ان شاء الله تعالى بهت اثنين دارا الواحدة لانها سلمتا فاجله وهو قد قبضها فلا
 شيوع وعكس وهو بهت واحد لاثنين لا اي لا يقع لانها بهت النصف من كل واحد
 فيلزم الشيوع كصدقة عشرة على عشرين فانه لا يجوز لان الصدقة على الغني بهت فلا يكون
 للشيوع وجه هو الى الصدقة العشرة وبهت على فقيرين لان الهبة للفقير صدقة يستحق
 بها وجه الله تعالى وهو واحد والفقير تائب عنه بخلاف الهبة وبهت نصف الدار وتم
 ثم ابا في لم تجز ولو وهب الى ابا في قبل التسليم وسلم الكل جلة صححت في الكل لانه اذا سلم
 الكل جلة صار كانه وبهت الكل جلة بخلاف ما اذا تفرق التسليم بهت دار مشتركة
 قبل القبض متعلق بالهبة تجوز يعني اذا اشترى دارا فقبل ان يقبضها وبهت الآخر
 جازت الهبة لما عرفت ان التصرف في العقار قبل القبض يجوز كذا في يجوز بهت درهم
 صحيح لرجلين لانه بهت مشاع لا يقسم وانما قال صحيح لان المقتسوس في حكم العروض كما عرفت
 فيكون مما يقسم فلا يصح بهت لرجلين للشيوع معه درهمان قال لرجل وبهت لك دارا
 منها ان استويا الى قدر لم تجز والاجازت والفرق ان الهبة في الوجه الاول تناولت
 احدهما وهو مجهول فلا يجوز وفي الثاني تناولت قدر درهم منها وهو مشاع لا يحتل احد
 القسم فيجوز ويجوز ايضا بهت ابق من درهم او ارا الاسلام لطفل لان يد المولى باقية عليه
 حكما لقيام يد اهل الدار عليه فتصح ظهور بهت كلهم ان دخل فيها ولو وهب بعد دخوله فيها
 لم تجز وقد مر في باب استيلاء الكفار وكذا يجوز بهت البنا دون العروة اذا اذن له ان
 للموهوب له الواهب في نفسه وبهت ارض فيها ربح دونه الى دون الزوج او محل فيها ربح دون

ان دون الشراذم الى الواهب الموهوب له بالخصاصة في الذرع والجذاذ في التران
 المانع للجواز الاستغال بملك المولى فاذا اذن المولى في النقص والخصاصة والجواز وفصل
 الموهوب له زال المانع فجاز الهبة **باب الرجوع فيها صحيح** ان الرجوع في اجنبي اذ
 من لم يكن ذارحم محرم منه فخرج به من كان ذارحم وليس محرم ومن كان محرمًا وليس بذ
 رحم ولذا قال ومنعه المحرمية بالقرابة واحترمه عن المحرمية بالمصاهرة كما هي التمس
 والرباب وازواج البنين والبنات وقال الشافعي لا رجوع فيها لقوله ثم لا يرجع
 الواهب في هبة الا لواله فيما يهب لولده ولما ماروى من قوله ثم الواهب احق بهبة
 ما لم يثبت منها الى ما لم يقوض والمراحق الرجوع بعد التسليم لانها لا يكون به حقيقة
 قبل التسليم والمرا دياروى ان لا يفرق بالرجوع بلا قضاء ولا رضا الا لواله اذا احتاج
 اليه ذلك فانه يفرق بالاخذ حاجته الى الاتفاق وسمى ذلك رجوعاً نظر الى الظاهر وان لم يكن
 رجوعاً حقيقة على ان هذا الحكم غير مختص بالهبة بل الاب احتاج فله الاخذ من مال
 ابنه ولو غاييكما ذكر في باب النفقات قال صدر الشريعة ونحن نقول به الا لا ينبغي ان
 يرجع الا لواله فانه يملك للحاجة فتوهم بعض الناس من قوله ونحن نقول به ان الاب
 ان يرجع فيما وهب لابنه عندنا ايضا مطلقاً وهو باطل مشأوه الفعلة عن قوله الا لواله
 فانه يملك للحاجة فتوهم بعض الناس من قوله ونحن نقول به ان الاب ان يرجع فيما وهب
 لابنه عندنا ايضا مطلقاً وهو باطل مشأوه الفعلة عن قوله فانه يملك للحاجة فان مراده
 ما ذكرناه لو لم يحجج لم يجز له الاخذ من مال ابنه فان ما توهموا مخالفته لنصريح علماء
 كفاضحان وغيره ان قرابة الولاء من جملة الموانع كما في الاباء والامهات وان علوا
 والاولاد وان سفلوا والاخوان والاخوات واولادهم وان سفلوا والاعمام و
 العتات والاخوان والحيالات فقط فان اولادهم ليسوا بحارم كما مر في كتاب النكاح ثم
 ان موانع الرجوع في الهبة سبعة ذكر الاول بقوله ومنعه المحرمية بالقرابة ووجه كونها
 مانعة ان المقصود وهو صلة الرحم يحصل بها واجبة في الحارم وكل عقد اذا مقصود
 بلزم وذكر الثاني بقوله وزيادة مقصود عطف على قوله المحرمية بالقرابة كبناء وعربا ومن

وسمى وجه كونها مانعة ان الرجوع الى ما يقع في الموهوب والزيادة ليست بموهوبة
فلم يقع الرجوع فيها والعرض غير ممكن ليرجع في الاصل لا الزيادة فاستغنى الرجوع اصلا
وذكر الثالث بقوله وموت احدكما اما اذ مات الموهوب له فلان الملك قد انتقل الى
الورثة واما اذ مات الواهب فلان النص لم يوجب حق الرجوع الا للواهب والوارث
ليس بواهب وذكر الرابع بقوله وعوض فان حق الرجوع في الهبة كان خلت في مقصوده و
قد عدم ذلك بوصول العوض اليه اضيف اليها اي الهبة بان قال خذ عوض بيتك
او بدلا عنها او بنات بلتها او مكانها فقبض لم يرجع فلو وهب وعوض ولم يصف رجوع
كل الهبة مطلقا الى سواء كان العوض من الموهوب له او الاجنبي بامر الموهوب له او لا
لان العوض سلم له فلم يبق حق الرجوع وكذا ليس للاجنبي الم عوض الرجوع في عوضه
لان منبرع عن الموهوب لا سقط حق الرجوع عليه وذلك جائز ولا يرجع الم عوض على
الموهوب له اذا كان بغير امره لانه منبرع وكذا اذا امره الا اذا قال عوض عني على اتني ضا
كذا في الايضاح وذكر الخامس بقوله وخرجهما من ملكه فان تبدل الملك كتبدل العين
وقد تبدل السبب وذكر السادس بقوله والزوجية فانها فظير القرابة المحرمة في التواصل
بدليل جريان التوارث بينهما بلا حجب وبطلان مكان المقصود الصلة وقد حصل وقت
الهبة حتى لو وهب لارادة ثم نكحها له ان يرجع فيها ولو وهب لامرأة ثم ابانها فليس له
ان يرجع لعدم العلاقة بينهما في الاول وقت الهبة ووجودها في الثاني وقتها وذكر السابع
بقوله وهلاك الموهوب فانه اذا هلك تعذر الرجوع فلو ادعى الموهوب له الهلاك صدق
بلا حلف كذا في الكاغ وضابطها اي ضابط الموانع حروف دمع خرقة مأخوذ مما قبل
ومانع عن الرجوع في الهبة يا صاحب حروف دمع خرقة فالدال الزيادة والميم موت
احدهما والعين العوض والحاء الخرج عن الملك والزاء الزوجية والقاف القرابة والهاء
الهلاك المحرق الطعن والحاء زق السنان فكانه شبه الدمع بالسنان وهب لاجنبي واجنبي
عبدا فقبضاه الى الاخ والاجنبي العبد له اي للواهب الرجوع في نصيب الاجنبي لان الهبة
صححة في حق كون العبد مالا يقسم ولا مانع من الرجوع بخلاف الاخ فان القرابة فيه مانعة

[illegible]

عنه ذهب لرجل سيفا وقبضة الرجل فوهبه اليه الرجل السيف لآخر ثم رجع الثاني اورد
عليه فلما اول الرجوع فيه لان الموهوب لما عاد اليه الثاني بالرجوع لاسبب جديد كان لا
الرجوع فيه ولو تصدق به الثالث على الثاني ان كان فقيرا او باعه منه ان كان غنيا لم يرجع
الاول لان هذا ملك جديد لعوده اليه بسبب جديد وحق الرجوع لم يكن ثابتا في هذا الملك
فلا يرجع كذا في الحيط يرجع في احتياق نصيبها الى نصف الهبة والمراد الموهوب بنصف
عوضها لانه لم يدفعه اليه الا بسم الموهوب لولا فاذ اذات بعضه رجع عليه بقدر
كبره من المعاوضات لانه احتياق نصفه يعني اذا احتق نصف العوض لا يرجع شي حتى
يرد ما بقي من العوض لانه يصلح عوضا عن الكل ابتداء وبالاحتياق ظهر انه لا عوض الا هو
فيكون مخيرا لان حقه في الرجوع لم يسقط الا بسم لعل العوض ولم يسم فان شاء رده
ما بقي ورجع في الكل وان شاء امسك ما بقي ولم يرجع شي بخلاف ما اذا كان العوض
مشروطا لانها لا تتم تبعا فيوزع البذل على البذل فاذا احتق بعضه يرجع بما يقابل من
العوض كذا في الاسرار ولو عوض نصيبها رجع بالتمام بعوض لان التقويض مانع فاذا وجد
في النصف يمتنع بقدره ولو باع نصيبها او لم يبع رجع في النصف لان الرجوع في الكل
ففي البعض اولى ولا يمنع بيع النصف ودال الرجوع انما يمتنع بحيث يؤخذ الموهوب
من يد الموهوب له براض من الطرفين او حكم قاض لان الرجوع في الهبة يختلف فيه فمنهم
من رآه ومنهم من ابي وجب اصله لان الواجب ان طالب بحقه فالموهوب له يمتنع بكل
وفي حصول المقصود وعدمه خفاء اذ من الجائز ان يكون مراده الثواب والتواضع
هذا لا يرجع لحصول مقصوده ومن الجائز ان يكون مراده العوض فعلى هذا يرجع فلا بد
من الفضل بالرضا او القضا فصح احتياق الموهوب اي احتياق الموهوب له العبد للموهوب
بعد الرجوع متعلق بالاحتياق قبل القضا لانه لا يخرج عن ملك الموهوب له الا بالقضا
فصح احتياق قبله ولم يضمن اليه الموهوب له بل ملكه اليه الموهوب بعد الرجوع وقبل القضا
بعد المنع عن الواجب لقيام ملكه فيه وكذا اذا ملكه في يده بعد القضا لم يضمن لان اصل قبضه
لم يكن موجبا ضمان المقبوض عليه وهذا دام عليه واستدامة الشئ معتبرة باصله ولكن ضمن

ضمن به اي بهلاك بعد القضا والمنع ان منعه بعد القضا وطلب الواجب فان الموهوب
حيث يكون امانة عند الموهوب له والمنع بعد الطلب بوجوب الضمان في الامانة ومع احد
عطف على قوله براض الى الرجوع براض او حكم قاض فصح لعقد الهبة من الاصل واعادة الملك
القديم لا الهبة للواهب فلم يشترط قبضه اي قبض الواهب لان القبض انما يعتبر في انتقال
الملك لافي القود الملك القديم وفتح الى الرجوع في المشاع القابل للتقسيم كنصف دار وهبت
ولو كان هبة تامه فيه تلف الموهوب في يد الموهوب له فاحتق فضمن لم يرجع على الواهب
لانها عقد تبرع فلا يضمن فيه السلامة قضى بطلان الرجوع لما لم يزل الى المانع عاد الرجوع
بيانه انه اذا بقي في الدار الموهوبه وابطل القاض رجوع الواهب بسبب البناء وهدم الموهوب له
البناء وعادت الدار كما كانت فلا يرجع فيها بخلاف ما لو اشترى عبد بالخير ثلثة ايام
فتم العبد في مدة الخيار وخاض المشتري البايع في الرد وابطل القاض حقه في الرد بسبب الخي
في مدة الخيار ليس له ان يرد كذا في الحيط وهي بشرط العوض هبة ابتداء هذا اذا ذكره بملكه على
بان يقول وهبت لك هذا العبد الثوب بعدك هذا او بالف درهم وقبل الاخر يكون بيعا ابتداء
وانتهى بالاجماع كذا في شرح الهداية وغيره فشرط قبضها الى العاقدين للعوضين لكون لكل
منهما هبة وبطلت بالشيوع كما هو حكم الهبة ولم يجز هبة الاب مال طفل بشرط كماله يحجز
هبة به وبيع انتها فترد ما غيب وخيار الردية ويستعقب الشفعة كما هو حكم البيع
هذا عندنا وعند زفر والشافعي بيع ابتداء وانتهى لان العبرة للمعاز ولنا انه لا يخلو على
جهتين فيجمع بينهما ما امكن عملا بالشبهين فان قلت الهبة عليك عين بلا عوض والبيع عليك
عين بعوض فكيف يجمع بينهما وايضا التملك لا يجري فيه الشرط وكله على ينفذ الشرطية قلت
قد عرفت ان معنى كونها عليك بلا عوض كونها عليك بلا شرط عوض لا بشرط عدم العوض فلا يتا
كونه بيعا وعرفت ايضا ان الشرط المناهض للتملك شرط فيه معنى الربوا او القمار لا مطلق الشرط
حتى لو قال بعت هذا منك على ان يكون ملكا كصح البيع فيكون ما نحن فيه شرطا ابتداء نظرا
ايا العبارة حتى لا يصير كالبيع لانه ما قبل القبض بشرط بيع العوض نظرا لما يقول اليه حتى
يوفر عليه احكام البيع حاله البقاء وهبت كروبا سا فقهره الموهوب له لا يرجع فرق بين هذا

نوشت

فمن ضرورة التراضي في جانب المنفعة التراضي في البذل بل بتجديد بان يعطيه قبل حلول
الاجل فانه يكون هو الواجب بالعقد حتى لا يكون له حق الاسترداد او شرطه الى
شرط تجديد حال العقد فانه حينئذ يجب او الاستيفاء الى استيفاء المنفعة المعقود
عليه فان الاجر حينئذ يجب ايضا ولكنه منه ان من الاستيفاء وفرغ على هذا بقول
فيجب ان الاجر لا يقبض ولم تكن لوجود التمكن من الاستيفاء وبقوله ويستحق
الاجر بالعيب اذا غصبها غاصب من يده يسقط الاجر للموثر طلب الاجر للدار
والارض لكل يوم وللداية لكل مرحلة والقياس ان يطلب في كل ساعة بحسب حاجتها
للساواة كما عرفت لكنه يقتضي الى الحرج اذا لم يعلم حصته الا بمقتضى فرج الى ما ذكر
والحجاسة وكذا يقع للموثر طلب الاجر في هذه الصناعات اذا فرغ من العمل لكل
يوم وان عمل في بيت المتاجر حتى اذا عمل في بيت المتاجر ولم يفرغ من العمل لا يستحق
شيئا من الاجر على ما في الهداية والتجريد وذكر في المبسوطين والفوائد الظهيرية
والذخيرة وشروح الجامع الصغير انه اذا حاط البعض في بيت المتاجر يجب
الاجر له بحسب ما اذا سرق الثوب بعد ما حاط بعضه يستحق الاجر بحسب ما
والخبر فيه الا انما يطلب الاجر للخبز في بيت المتاجر بعد اخراجه من التنور فان
احترق بعده فله الاجر ولا غرم له شيئا ان الاجر والضمان لا يجتمعا وقبل الاجر
ويغرم قال في الوقاية فان احترق بعد ما اخرج فله الاجر وقبل لا ولا غرم فيها وقال
صدر الشريعة الى الاحتراق قبل الاخراج وبعد الاخراج **اقول** فيه بحث اما او لا
فلانه مخالف لما في شروح الهداية ان فيما قبل الاخراج غرم ما حتى قال في غاية البيان
انما يقيد بعدم الضمان في صورة الاحتراق بعد الاخراج من التنور لانه اذا احترق
قبل الاخراج فعليه الضمان في قول اصحابنا جميعا واما ثانيا فلانه مخالف للقاعدة
المعروفة الا في ذكرنا من ان الاجر المشترك يضمن ما تلف بعمله فان قبل وضع المسئلة
فيما اذا اخبزه في بيت المتاجر وذلك يمنع ان يخبزه لغيره فيكون اجيرا خاصا وسجيا
ان ما تلف بعمله لا يضمن قلنا قد صرح الشراح بانه اجير مشترك حيث قالوا اجير الواحد

الظهيرية

الواحد من وقع العقد في حقه على المدة بالتخصيص كما سيأتي لكن استوجب شهر الخدمة
لا يخدم غيره وما نحن فيه مستاجر على العمل بلا بيان المدة ولا مدخل للمعتل في بيته فكان
اجيرا مشتركا ولهذا غيرت العبارة الى ما ذكره ومنه ان هذه المهنة ان صاحب
الهداية قال فلو احترق او سقط من يده قبل الاخراج فلا اجرة له لانه لا قبل التسليم
فان اخرجته ثم احترق من غير فعله فلا اجرة له حارسا بالوضع في بيته ولا ضمان عليه
لان لم يوجد منه الخيانة فجعل صاحب الوقاية قوله ولا ضمانا ضمانا عليه متعلقا بما
قبل الاخراج ايضا فلزم ما لزم الحارس من الصواب واليه المرجع والمآب من العمل
اثرة العين كالصباغ وقصار بقصر بالتأخير وكذا قديم يكون لعمله اثرا واحترقه
عن غاسل الثوب كما سيأتي بحسب العين للاجر لان المعقود عليه وصفه في العمل
فكان حق الجب الاستيفاء البذل كما في البيع فلا غرم ان صاغ العين بعده لانه انما
في يده ولا اجر لان المعقود عليه يملك قبل القبض ومن لا اثر لعمله كالحال والملاح وغاسل
الثوب بغير ما ذكر لا يحبس له اي للاجر ذكر في النهاية ان القصار اذا لم يكن لعمله الاثارة
الدرن اختلفوا فيه والراجح ان له حق الجبس على كل حال لان البياض كان مستترا
وقد ظهر بفصل بعد ان كان في الكفا بالاستئثار فصار كانه احدث بالاطهار وعرضه الى
الجامع الصغير لقاضي خان بخلاف راد الا بق حيث يكون له حق جبه وان لم يكن
لعمله اثر في العين فانه كان على شرف الهلاك فكانه احياه وباع منه بالجمل ان شرط
عمله لا يستعمل غيره لان المعقود عليه العمل من محل معين فلا يقوم غيره مقامه بخلاف
السلم فان المعقود عليه هناك العين لا العمل فجاز ان يعمل غيره والا اي وان لم بشرط عمل
جاز استعمال غيره لان الواجب عليه احدث المعقود عليه ويملكه الا بقاء بنفسه وبالا
بغيره استاجر رجلا ليحج بعباله فمات بعضهم فجاء بمن بقي فله الاجر بحسب ما لو كان
محياله معلومين لانه اوفى بعض المعقود عليه فيستحق العوض بقدره والا اي وان لم يكن
عباله معلومين فكل ان له كل الاجر واستاجر رجلا لا يصال قط او راد الى زيدان رده
القط والواد لموته اي زيدا وعيبة ذكره في النهاية لا سيما له ان لا يجبر لان المعقود عليه

في الكتاب نقل لانه المعقود او وسيله اليه وهو العلم بما في الكتاب كمن انكم تعلق
وقد نقضه بالعود فيسقط الاجر ويصير كالخياط اذا خياط الثوب ثم نقضه فانه
لا اجر له وكذا التواذ فانه بالعود نقض تسليم المعقود عليه فان دفع القطر اليورثه
في صورة الموت او من سلم اليه اذا حضره صورة الغيبة وجب الاجر بالكتاب بالا
جماع وهو نصف الاجر المستحق لانه اني باقضي ما في وسعه وان وجد ولم يوصل اليه لم يجب
شي لانثناء المعقود عليه وهو الاصل في صحيح استيجار دار وروكان بلادكم ما يعمل فيه
لان العمل المتعارف فيهما السكني فيصرف اليه وانه لا يتفاوت فيصح العقد ولو كل عمل
لا اطلاق سوى موطن البناء كالتجارة لان فيه ضررا ظاهرا فيستفيد العقد بما ورد
ولانه اراض عطف على دارك صحيح استيجار ارض لبناء او حوض لانه منفعة معلومة
يقصد بعقد الاجارة عادة فاذا مضى المدة قلعه الى البناء ونحوه وسلم الارض
فارغه الا ان يضمن الموجه قيمته الى قيمة البناء ونحوه استحق الفلح فاذا ضمن بتملكه
بلا رضى المستاجر ان نقص الفلح الارض والا فبرضاء او يرضى الى الموجه بتركه فيكون
البناء والفرن لصاحبهما والارض لصاحبها والزرع اذا انقضت مدته لا يجبر
على قلعه بل بتركه باجر المثل الى ان يدركه لان له نهاية معلومة فامكن رعاية الجانبين
فيه والروية كالشجر لان لها بقاء في الارض ليست كالزرع وقد علم حكم الشجر اودابة
عطف على ارضه الى صحيح استيجار دابة للوكوب او الحمل بنحو الحاء او استيجار ثوب
لللبس ان بين الراكب والحمل بكسر الحاء واللابس قال في الكثرة والدابة للوكوب
والحمل والثوب لللبس عطف على الدور في قوله صحيح اجارة الدور ففهم منه ان اجارة
الدابة وما عطف عليه جائزة مطلقا وقد قال في الكافي فان لم يبين من يركبها او ما يحمل
عليها او من يلبسها فلا اجارة فاسدة ولهذا قلت ان بين الراكب والحمل فان عم بان قال
على ان يركب او يلبس من شاء او يحمل ما شاء اركب والبس من شاء وحمل ما شاء لو جرد
الاذن من الموجه ولكن اذا ركب بنفسه او اركب واحدا ليس له ان يركب غيره لانه
تعيين مراد من الاصل فصاركانه نص على ركوبه ابتداء كذا في الكافي وان حصص براكب

براكب ولا يسر مخالف ضمن لانه فقه كذا كل ما يخلف بالمستعمل كالفسطاط حتى
لو استأجره فدفعه اليه بغيره اجارة او اعادة فقصه وسكن فيه ضمن عند ان يوصف
لتفاوت الناس في نفسه واختيار مكانه وضرب اوتاده وعند تحمله لا يضمن لانه
للكسي فصار كالدار وفيما لا يخلف به الى بالمستعمل بطل التقييد لانه غير مفيد فان
سعى في الحمل نوعا وقد راكبو قوله الى للمستاجر حمل شجرة الضرر وان شاربوا ونا
والاحق كالسهم والشجرة لا الاثر كالمخ والحد يد حتى اذا استأجر ما يحمل عليها
قطنا سماء فليس له ان يحمل عليها مثل وزنه حديد لانه ربما يكون اضر بالدابة لان الحديد
يجتمع في موضع من ظهرها والقطن ينسبط على ظهرها وضمن بارادف رجل ان ذكر ركوبه
الى ركوب نفسه نصف قيمتها بلا اعتبار بها ذكر الارادف لانه لو ركبها وحمل على
عائنه غيره ضمن جميع القيمة وان كانت الدابة تطيق حملها لان ثقل الراكب مع الذي
حمله يجتمعان في مكان فيكون اشق على الدابة اما اذا كانت لا تطيق فيجب عليه جميع
الضمان في الاحوال كلها وقد بقوله رجلا لانه لو اردف صبيلا بسنك ضمن ما زاد
الثقل وان كان صبيلا بسنك فهو كالرجل كذا في الكافية وضمن بالزيادة على حمل معلوم
ما زاد ان اطاق الحمل الى ضمن قدر ازاو على قدر الحمل المعلوم في الثقل لانها يمكن
بما دون فيه وغير ما دون فيه والسبب الثقل فانهم عليها والا لان لم ينطق حمل شجرة
فيضمن كل قيمتها لعدم الاذن فيه فيكون اهلا كالمالكها بغيره الى الراكب وكجه وهو
ان يجذبها الى نفسه ليقتل ويجري فانه يضمن بهما لان الاذن مقيد بشرط السلامة لتحقق
السوق بدونه وجوازها اليها الى الدابة عما الا عن مكان استوجرت اليه ولو وصلته دابة
وجايتها الى للذئب والحي وروى الى عطف على جوارها يعني اذا استأجرها الى موضع
فجاء بها الى موضع آخر ثم ردها الى الاول ثم نفقت فهو ضامن على قيل تاويل هذه المسئلة
اذا استأجرها دابة لاجلها لغيرها العقد بالوصول الى الاول فلا يصير بالعود مردودة
إليه المالك معني اما اذا استأجرها دابة وجايتها يكون بمنزلة المودع اذا خالف في الوعد
ثم عاد الى الوفاق وقيل الجواب بجركه على اطلاقه والفرق ان المودع مأمور بالمحافظة

مقصودا فبقى الامر بالحفظ بعد العود الى الوفاق فيحصل الرد الى نائب الملك وفي
 الاجارة والعارية يصير الحفظ مأثورا به تبع الاستعمال لا مقصودا فاذا انقطع
 الاستعمال لم يبق هو نائبا فلا يبرأ بالعود قال في الهداية هذا صحيح وقال في الكافي
 الاول صحيح ونوعه الا ضمن نوع سرج حار مكنوزا ويكافئه بعينه اذا اكره حار صرجا
 ونوع سرجه واوكفه بضمن مطلقا الى سواء كان الا يكافئ مما يوكف هذا كما روي
 اولاما الثاني فظاهر واما الاول فلان الا يكافئ ليس من الجهرج لا خلافا في صورته
 ومعنى فضمن القيمة اذا عطيته كما اذا حمل الحديد مكان الحنطة واسرجه بالاسرج
 الكا ربحه حيث بضمن كل قيمة لانه بعد اطلاقه لا يثبت له بدل الحنطة بالحديد وسلكوا
 الى بضمن الحال قيمة متاع حله ان يهلك بسلكه طريقه ما عتبه المتاجر كمن الناس
 يسلكونه ايضا وقد تناووا الى الطريقان بالطول والعرض الصعوبة والسهولة
 ان لم يتناووا فلا ضمان عليه ان يهلك اذا فائدة في تعيينه حنطة او سلكا ما لا يملك الناس
 لصحة التقييد وحصول الخالفه وحله في البحر معناه اذا حمل في البحر فيما يحل التمسك اذا تلف
 لان البحر متلف حيث ان للووع ان يسافر بالوديعه في البر لا البحر وله ان يحل الاجرة في الصور
 المذكورة ان بلغ المنزل سالما لحصول المقصود واستاجر ارضا لزوع برزوز رطبه
 ضمن ما نقصت لان الرطبه اعظم ضررا من البول لا تشارع وحقها وكثرة الحاجة اليها
 فكان خلافا الى شرط فبضمن ما نقصت بلا اجرة لانه حار غاصا حيث اشغل الارض
 بجفن آخر غير ما امر به دفع ثوبا الى خياط ليحيطه قميصا بدينار فحاطه قبا خيرا الدافع
 ان شأ ختمه قيمة ثوبه او احد الثياب باجره من ثوبه ولم يرد على المسمى قبل معناه الفرقان الذي
 هو وطلاق لا يستعمل استعمال القيص وقيل هو مجردي على اطلاقه لانها يتعاربان في
 المنفعة لانه يشترط وسط وينتفع به انتفاع القيص فيه الموافقة ولا يجاوز به الدرهم المسمى
 كما هو حكم الاجارة الفاسدة دفع علامه الى حاكم مدة معلومة يعلم البيع على ان يعطى الكفا
 الحول كل من كان اجاز ولو لم يشترط على اخذ اجرة فبعد ثقله طلب الاستاد من الحول اجرا
 وهو منه ان الحول من الاستاد ينظر الى عرف البلدة في ذلك العمل فان كان العرف يشهد بالاستاد

انما الخالفه فيميل
 الى ان يجهل فيشكك
 لكن يجب ان يميز
 انفسه بجهة الموافقة

للاستاد يحكم باجره مثل تعليم ذلك العلم العمل وان كان يشهد للحول فباجر مثل الغلام على الاستاد
 وكذلك لو دفع ابنه ذكره قاضي خان **باب الاجارة الفاسدة** نفسه بامور ذكر الاول بقوله
 بالشرط المنفرد للبيع لان النافع يكون لها قيمة بالعقد وتضيق به ما لا يفتقر الاجارة بالمعاوضة
 المالية دون ما سواها من النكاح والخلع والصلح عن دم العبد ونحوها وذكر الثاني بقوله
 والشيوع بان يورث فصيها من داره او نصيبه من داره من شركته وانما قدت
 لان المقصود منها الانتفاع وهو امر حسي لا يكتسب بالمشاع ولا يتصور تشبها فلا يجوز بخلاف
 البيع لان المقصود به الملك وهو امر حكي يكتسب بالمشاع فيجوز الاصل اجرة من عن الشيوع
 الظاهر فانه لا ينفذ الاجارة في ظاهر الرواية كما اذا اجر كل الدار لم فسخا في النصف
 او اجر رجلان دارا لواحدهما احد هما او بالعكس الا من شريكه فان كل المنفعة حصة
 يحدت على ملكه فالبعض يحكم الملك الحقيقي والبعض يحكم الاجارة فلا يظهر معنى الشيوع وانما يظن الخلاف في حواتب ولا عبرة
 صح العقد على انه لا يصح في رواية عن ابي حنيفة كذا في الكافي وذكر الثالث بقوله وجهالة
 المسمى بان جعل الاجرة ثوبا او دابة بلا تعيين وذكر الرابع بقوله وعدم التسمية
 بان قال اجرتك داري شهر او سنة ولم يقل بكذا او نفد ايضا اذا استاجر حائوتا او دارا
 سنة بثمانه درهم على ان يورثها المتاجر ويكون على المتاجر اجر المثل بالغاما بلع لانه
 لما شرط المدة على المتاجر صارت المدة من الاجر فتصير الاجر مجهولا ذكر قاضي خان و
 انما لم يذكر ههنا لدخوله تحت قوله وجهالة المسمى فان قدت بهما الى ههنا من الاخرين
 وجب اجر المثل بشتى المعنى اذ قبل استيفائها لا يثبت حق الاجر بالغاما بلع والا الى
 وان لم ينفذ بهما بل بشرط او الشيوع لم يرد الى اجر المثل على المسمى ان اذا كان اجر المثل
 زائدا على المسمى لا يجب الزيادة لانها رخصا باسقاط حقها حيث سمي لاقول وينقص
 عنه ان اذا كان اجر المثل ناقصا على المسمى في الفساد وبغيرهما لان النافع لا قيمة لها في
 انفسها عندنا وانما يتقدم بالعقد او شهرته فاذا لم تقوم في انفسها وجب الرجوع
 الى ما قومت به في العقد وسقط ما زاد عليه لرضاها باسقاطه واذا جعل المسمى او حكم
 التسمية انتفى المرجع ووجب الموجب الاصل وهو وجوب القيمة بالغة ما بلغت بكذا

ولا عبرة
 باختلاف السبب مع اتحاد الحكم
 واذا لم يظهر الشيوع صح

لا يجب قلة المسمى
 وانما لزم اجر المثل بالفساد بهما بالغاما بلع
 ما بلغ ولم ينفذ على المسمى صح

ينبغي ان تقرر هذا الكلام فان عبادة القوم مضطربة في هذا المقام فان اجر داره تفرع
على قوله وجهه المسمى بعبد الله عبد جهول فكن مدة كسنة شهر مثلاً ولم يدفعه الى
العبد عليه لمدة اجر المثل بالغا ما بلغ ويفسخ في الباقي من المدة اجر داره اكل شهر كذا
صح في واحد فقط وقد الباء اذ لا يكون تصحيح العقد على جملة الشهور بل بها كلها ولا على
ما بين الادنى والكل لعدم اولوية بعضها من البعض فتعين الادنى واذا تم الشهر الاول
فلكل منهما ان ينقص الاجارة لانها العقد الصحيح وفي كل شهر سكن في اوله فانه
اذا سكن ساعة من الشهر الثاني صح العقد فيه ولم يكن للموخر ان يخرج منه الى ان تنقضي
الا بعذر وكذا اكل شهر سكن في اوله لان الرضا في شهرها بالعقد يتم بالسكن في الشهر الثاني
وهذا هو الفيس وقد مال اليه بعض المتأخرين وفي ظاهر الرواية لكل منهما الخيار
في اللبس الاول من الشهر الداخل ويومها لان ذلك راس الشهر وفي اعتبار الاول
نوع خرج الا ان يسمى الكل بان يقول اجرها سنة اشهر كل شهر بكذا متعلق بالسنة
بالمستلزم معاً يعني اذ ادين جملة الشهور وعين حصة كل منها جاز العقد لان المدة
صارت معلومة فارتفع المانع من الجواز اجراً سنة بكذا صح وان لم يسم اجر كل شهر
لان المدة معلومة الا يرى ان اجارة شهر واحد تنفع فان لم يسم قسط كل يوم
واول المدة ما سمى بان يقول من شهر رجب من هذه السنة والآل وان لم يسم شيئاً
فوقت العقد لان الاوقات كلها في حكم الاجارة سواء وفي مثل يتعين الزمان الذي
يعقب السبب كما في الآجال بان باع الا شهر والايمان بان حلف لا يكلم فلانها حث
اعتبر فيها الا ابتداء بعد الفراغ من التكليم فان كان الى العقد عين يهل الهلال اعتبر
الا بهل اشهر السنة كلها بالا بهل لان الا بهل اصل في الشهور قال تعالى قل من موافقت
الناس والا فلا يام لان الاصل اذا تعذر بصر اليه اليه البهل اشهر عبد اباجر معلوم
ويقطع ما لم يخرجها بعض الاجراء جاز اجارة الحمام فجاز اخذ اجرة لما روى انه عم
دخل الحمام في الخنفة وتعارف الناس والحجامة لما روى انه عم احجم واعطى اجرة
وايطر باجر معين والفيس ان لا يصح لانها تزود على استعمال العين وهو اللين فصار كاستجار

كاستجار البقرة او االثاة ليشرب لبنها او البتان لياكل ثمرها وجه الاستحسان قوله تعالى
فان ارضعن لكم فأتوهن أجورهن وعليه انفق الاجماع وقد جرى به التعامل في الاعضا
بلا تكمية ولا تسليم ان العقد ورد على المستهلك العين بل على المنفعة وهي حصانة الصبي
وتلقيه ثديها وتربيته وحذمته واللبن تابع وانما لا يستحق الاجرة اذا ارضعت لبنين
الثاة لانها لم تأت بالعمل الواجب عليها لانه ايجار وليس بارضاع وطعامها وكسوها
وعند هذا لا يجوز لغيرها له وله ان ايجارها لانه انما نفسه العقد لا فضاها اليه المأزعة وبها ليس
كذلك لان العادة بين الناس التوسعة على الاطهار لان منفعة ذلك ترجع اليه اولادهم
والزوجة وطبها لانه يبت المستاجر بالآباء فيعفى ليس للمستاجر ان يمنع زوجها من وطئها
لان الوطن حق الزوج فلا يتمكن من ابطال حقه لكن المستاجر يمنعه من وطئها في منزله
لان المنزل ملكه فلا يجوز له ان يدخل بها اذنه وله ان للزوج في مكانه فلا يهر بين الناس
او عليه شهود فصحها ان فسخ اجارة الظئر لو بغير اذنه ان سواء كان الزوج ممن
يشينه ان تكون امراته ظئرا او لالا لان هذه الاجارة توجب خللا في حق الزوج و
للزوج ان يمنع امراته عما يوجب خللا في حقه وبما ان في مكانه غير ظاهر بل باقرارها
لا ان ليس له ان يفسخ الاجارة لان العقد قد لازمها وقولها غير مقبول في حق من استلج
وجاز للمستاجر فصحها ان حرمت او حلت لان لبنها نضج بالولده وعليها غسل الصبي
وبما به واصلاح طعامه وهذه لان العادة ان الظئر هي التي تتولى هذه الامور فصار
ذلك كالمشروط لا من شئ منها ان من الثياب والطعام والدين وهو ان ثمة واجره ان
اجر العمل للرضعة وارضاعها على اسمها ابيه وفتح على هذا بقوله فان ارضعته بلبن
شاة وعذرة بطعام ومضت المدة فلا اجر فان اجر الارضاع لما كان على الاب كان ترك
الارضاع حرمانا عن الاجر فان الارضاع هو اشرب الصبي لبنها بادخال حلمة ثديها
في فمها وهذا قال صاحب الهداية فان هذا ايجار وليس بارضاع فقولهم فان ارضعته
يكون من قبيل المشاكلة بخلاف ما اذا دفعته اليه حاد منها حتى ارضعته حيث يستحق الاجر
كذا في الكفاية ولم يفسخ الاجارة للاذان والامانة والحج وتعليم القرآن والعفة والعفاف

والملاهي والنوح وفي المحيط في كتاب الاستحسان اذا اخذ المال بلا شرط بياح لانه
اعطاء مال عن طوع بلا عقد وعيب التيسر وهو ان يوجر فجلا ينزوعا على الاثر والمرا
اخذ الاجرة عليه والاصل ان الاجارة لا تجوز عندنا على الطاعات والمعاشية لكن لما وقع الفتوى
في الامور الدينية جوزها المتأخرون ولذا قال وفيه اليوم بصحتها الا اجارة لتعليم القرآن
والنقمة والامانة والاذان ويجبر المستاجر على دفع الاجر ويجس به وعلى الحكومة المرسومة
وهي مبدية يتهد كما في المعاملين على رؤس بعض سور القرآن سيما بها لان العادة جرت
بأهله الجلاوي تفقد الا اجارة ان دفع اليها آخره لا يسجد بنصفه او استاجر
حمارا ليجل رآه ببعضه الى بعض الزاد او ثورا ليطحن ثوبه ببعضه وفيه هذا الاخير
يسمى تغير الطمان وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم لانه جعل الاجر بعض ما يخرج من عمله والا لان في
معناه او من يجزله كذا اليوم بكذا ال اذا استاجر رجلا بجزله هذه العشرة الاصوع
من الدقيق اليوم بدرهم فعد عذبا حنيفة لجماله المعقود عليه لان ذكر الوقت يقتضي
كونه المنفعة وذكر العمل مع تقدير الدقيق يقتضي كونه العمل ولا توجب لاحد على الآخر
مع ان نفع المستاجر وقوعها على العمل لانه لا يستحق الاجر الا به لكونه اجرا مشتركا وقوع
الاخيرة وقوعها على المنفعة لانه يستحق الاجرة بمفعلة عمله او لا ففقد العقد ولو كان
المعقود عليه كليهما ايجل هذا العمل مستقرا لهذا اليوم فهو غير مقدور عادة وعمل
حنيفة انه اذا سمي عملا وقال في اليوم جازت الاجارة لانه في اللفظ لا يقتضي المدة فلا يقتضي
الاستغراق وكان المعقود عليه العمل وهو معلوم او ارضا بشرط ان يبيها او بكرة اهازار
او سيرة فانه لان اثر هذه الافعال يبقى بعد انقضاء المدة وليست من مقتضيات العقد
وفي نفع صاحب الارض فقد كالبيع بخلاف استجاره على ان يكرها او يزرعها او
يسقيها ويوزعها لانه شرط يقتضيه العقد لان الزراعة مستحقة بالعقد وهي لا يثبت
الا بالسقي والكرية فلا تفيد وبلا ذكر زراعتها او ما يوزع فيها لم يصح اما الاول فلان الارض
يساجر للزراعة والبناء والغرس فاما يبين شيئا منها لم يعلم المعقود عليه واما الثاني
فلتفاوت انواع الزراعات واخر بعضها بالارض فاما يبين شيئا منها لم يعلم المعقود

المعقود عليه الا ان يعم الموزع بان يقول على ان تزرع مثبته فحينئذ يصح لوجود الاذن منه
ولو زرعها بلا ذكر الزراعة او ما يزرع فمضى الاجل بما دأى العقد صحيحا ولا كسر لا ارتفاع الجهار
بالزراعة قبل تمام العقد استاجر رجلا ليعمل له ولم يسم حله محل معناه انه لم يسم لان الاجارة
فاسدة والعين امانة ولم يوجد العقد وان بلغ المكان الممهور فله المسمى من الاجر استخاناو
النسب ان يجب اجر المثل لانه وقع فاسدا وجه الاستحسان ان الجهار ارتفعت قبل تمام العقد
فان ما رعاها العاقدان قبل الرجوع في الصورة الاولى او العمل في الصورة الثانية فحينئذ
الاجارة ينعى فسختها القاضي فاعل الفاسد وان تعدى الى المستاجر على الدابة وضمن او حمل طعاما
مشركا بينه وبين آخر فاستاجر احدهما الآخر او حارة الى مكان كذا تحمل الطعام كله فلا اجرة
للمسمى ولا اجر المثل اما في الاول فلما تقرر ان الاجر والضمان لا يجتمعان واما في الثاني فلان العقد
ورد على ما لا يحتمل الوجود فبطل كاجارة ما لا ينفع له لان المعقود عليه حل النصف الشايع
وحله غير مقصور لانه فعل حتى لا يتصور في الشايع من حيث انه شايع بخلاف البيع لانه
تصرف شرعي ولا يحتمل كذا في المحجوز في الطريق فيعبر استجاره اية ثم تحدد الاجارة في بعض الطريق
وجب اجر ما ركب قبل الانكار ولا يجب الاجر لما بعده عند ابي يوسف لانه بالجحود صار غاصبا
والاجر والضمان لا يجتمعان عند محمد يجب الاجر كله لانه سلم من الاستعمال فسقط الضمان كذا
في الكافي وزاد في شرح المحجوز للمص بعد قوله فسقط الضمان قوله وعقد الاجارة قائم لان الاجارة
لا تسقط بوجه واحد فوجب له الاجر المسمى على المستاجر لا التزامه بذلك اجارة النفع بالبيع فحوزه
اذا اختلفا واذا اختلف الا يعني اذا اجر داره يسكنها بسكنى دار اخرها او دابة ليوكمها بركوب اية
اجرة او ثوبه ليلبسها بلبس ثوب اخر لم يجز عندنا لان المعقود عليه ما يحدث من المنفعة
وذا لم يوجد في الحال فاذا اختلف الجنس كان كيان الشيء بجنس نسبة واجنس بانفراده
بحرم النسب عنه فاجل ما اذا اختلف الجنس لان النسب في الجنس المختلف ليس بحرام
كذا في الكافي **اقول** يرد على ظاهره ان قوله لان النسب في الجنس المختلف ليس بحرام مخالف لما قال
في باب الربو ان وجد القدر والجنس حرم الفضل والنسب لوجود العلل وان وجد احدهما
وعدم الآخر حل الفضل وحرم النسب مثل ان يسلم به وبان يروي او يرا في شعيرة شعيرة

وان عدا حائل الفضل والنساء فان البر والشعير حبان مختلفان وقد جرم النساء فيه
ودفعه ان مراده بالجسد المختلف لا يكون فيه قدر تسبيع خصة برخصته شعير حبان
فيه النسبة لا خلافا للجسد واستثناء القدر كما مرته بانه وبهنا كذلك فان جسد النفع اذا اختلف
وليس النفع من المعدلات الشرعية لم يجرم النساء لاستثناء جزء العلة فيكون هذا خلافا في قوله
وان عدا حائل الفضل والنساء هذا وقد عطل في الحيط عدم الجواز اذا اختلف الجنس بان النافع
معدوم في الطرفين فكانت نساء لا عينيا والشيء من غير الكمال بالمال في الآلة خصة عنه
خلافا لجنس الاجماع والله اعلم **باب الاجارة الاجيرة نوعان** احدهما الاجيرة المشتركة وثانيها
الاجيرة الخاصة وسبب بيان الاول من اجل لواحد كالتأجير وكخوة او يعمل له ان لواحد عملا
غير موقت فانه اذا استأجر رجلا وحده للتأجير او الجزية في بيته غير موقت بيوم او يومين
كان اجيرا مشتركا وان لم يعمل لغيره او موقفا بلا تخصيص يعني اذا استأجر رجلا ليعمل عنده
شرا بدارهم فهو اجير مشترك الا ان يقول ولا تزعم غنم غنم فحينئذ يصير اجيرا وحده وسبب
تحقيقه وانما لا يستحق ان لا يستحق الاجير المشترك الاجارة لا يعمل كالصباغ وكخوة لان
الاجارة عقد معاوضة تقتضي المساواة بين العوضين فاما لم يستحق المعاوضة عليه للمساواة
وهو العمل لا يسلم للاجيرة العوض وهو الاجر ولا يضمن ما يملك في يده سواء يملك بسبب
يمكن الترخيص عنه كالسرقه او بما لا يمكن كالخربق الغالب والغارة لان العين امانة عنده لانه
قبضه باذن المالك لم يضمنه وهي امانة العمل فيه له فلا يكون مضمونا عليه كالمودع واجير
الواحد وان وصلي شرط عليه الضمان لانه شرط لا يقتضي العقد وفيه نفع لاحد المتعا
اما فيما لا يمكن الترخيص عنه فالاجماع واما فيما يمكن فعلى الخلاف فعند ما يجوز لانه يقتضي
العقد عندهما وعنده نفسه لا ذكر واما المتأخرون بالصالح على النصف لا خلافا للصحة
رضيه فيه كذا في العا دية بل يضمن ما يملك بعمله كالحرق او حرق الثوب الحاصل من الدق
او دق القصار وورق الحمال فان التلف الحاصل من زلفه حصل من تركه التثبيت
في المشروا فطاع جيل شدة الجمل فان التلف الحاصل به حصل من تركه التوثيق في شدة
الكل وغرق السفينة من مدة الا اذا غرق الا يضمن اذا غرق من مدة السفينة او

كثارة يمتد

السفينة او سقط من دابة وان كان يسوقه او فوده لان ضمان الادنى لا يجب بالعقد
بل بالكتابة وما يجب بهما يجب على العاقل والعاقل لا يتحمل ضمان العقود وهذا ليس
بجناية لكونه ماذونا فيه او يملك من حياجه او قصده لم يجر المقادير اذ اذ اذ لا يضمن ايضا
دابة يملك من قصده وكخوة لم يجر المقادير لانه التزم بالعقد فصار واجبا عليه والواجب
لا يجامع الضمان كما اذا اذ احد القاض او عزز ومات المضروب الا ان يمكن الترخيص عنه
كدق الثوب وكخوة اذ بقوة الثوب ورقته يعلم ما يجتهد من الدق بالاجتهاد فامكن
تقييده بالسلامة منه بخلاف القصد وكخوة فانه يمتنع على قوة الطبع وضعفه ولا يعرف
ذلك بنفسه وما لا يجتهد من الجرح فلا يمكن تقييده بالسلامة فسقط اعتباره الا اذا
جاوز المقادير فيضمن الزايد كل اذ لم يملك واذا يملك يضمن نصف دية النفس لانه يملك
بما دون فيه وغير ماذون فيه فيضمن بحسبه وهو النصف حتى ان الختان لو قطع الج
الحشفة وبرء المقطوع يجب عليه دية كاملة لان الزايد هو الحشفة وهو عضو كامل
فيجب عليه دية كاملة وان مات يجب عليه نصف الدية وهي من الغرايب حيث
يجب الاكثر بالبراء والاقول بالهلاك ذكره الزيلعي فان اكره في الطريق ضمن الجاني قيمة
في مكان حمله بلا اجر او مكان كسره بحسبه اجرة اما الضمان فلانه تلف بفعله لان الدخول
تحت العقد على تسليم والمفد غير داخل واما الجوار فلانه اذا اكره في الطريق والجمل
شيء واحد بين انه وقع فدية با من الابتداء من هذا الوجه وله وجه آخر وهو ابتداء الجمل
حصل بامره فلم يكن فدية با وانما صار فدية با عند اكره فيميل الى ان الاجيرتين شيان فان
مال الى كونه متعديا ضمن قيمته في الابتداء ولا الى الاجارة بين ان كان متعديا من الابتداء و
وان مال الى كونه ماذونا ولا وانما صار متعديا عند اكره ضمنه قيمته عند اكره واعطاء اجرة
بحسبه وثاني النوعين الاجير الخاص ويسمى اجيرا واحدا ايضا وهو من يعمل لواحد عملا
موقفا بالتحصيل وفوايد القود عرفت مما سبق ويستحق الاجر بسلم نفسه مدته
وان لم يعمل كاجير شخص كخدمته او رعي غنمه وليس له ان يعمل لغيره لان مائة فيه صارت
مستحقة له والاجر مقابل بها فيستحقه ما لم يمنع من العمل مانع كالمريض والمطر وكخوة ذلك

اجير

تأمنح النكاح من العمل اعلم ان الاجير للخدمة او الوحي الغنى انما يكون اجيرا خاصا اذا شرط
عليه ان لا يخدم غيره ولا يرعى غيره او ذكر المدة او لا ان يستاجر راعيا شريرا ليرعى له غنما مستأجرة
باجر معلوم فانه اجير خاص باول الكلام **اقول** ثمرة انه اوقع الكلام على المدة في اوله
فيكون منافعه للتاجر في تلك المدة فيمتنع ان يكون لغيره فيها ايضا وقوله بعد ذلك
ليرعى الغنى يحتمل ان يكون لا يتقاع العقد على العمل فيصير اجيرا مشتركا لانه من يقع عنه
على العمل وان يكون لبيان نوع العمل الواجب على الاجير الخاصة في المدة فان الاجارة
على المدة لا يصح في الاجير الخاص ما لم يبين نوع العمل بان يقول استاجر منك شهرين للخدمة
او للحصاد فلا يتغير حكم الكلام الاول بالاحتمال فيجب اجير واحد ما لم ينص على خلافه
بان يقول على ان ترعى غنمي غنمي مع غنمي وهذا ظاهر او اخر المدة بان استأجره ليرعى
غنما مستأجرة باجر معلوم شهرين فيكون اجيرا مشتركا باول الكلام لا يتقاع العقد
على العمل في اوله وقوله ثمرة انه اخر الكلام يحتمل ان يكون لا يتقاع العقد على المدة فيصير
اجيرا واحدا ويحتمل ان يكون تقدير العمل الذي وقع العقد عليه فلا يغيره قول كلام
بالاحتمال ما لم يصح بخلافه ولا يضمن ما سلك في يده او جعله اما الاول فلان العين
امانة في يده بالاجماع اما عنده فظاهر واما عندهما فلان تضمن الاجير المشترك نوع
استحسان عندهما صيانة لاموال الناس لانه يتقبل الاعمال من خلق كثير طمعا في كثرة الاجر
قد يعجز عن القيام بها فيملك عنده طوبى فيجب عليه الضمان اذا سلك ما يمكن التجرز
عنه فلا يتسأل في حفظها واجير الواحد لا يتقبل الاعمال فاخذ فيه بالقياس واما الثاني
فلان المنافع صارت مملوكة للتاجر فاذا امره بالصرف الى ملكه صح وصار نايبا منابه
فصار فعله منقولا اليه كانه فعله بنفسه ووقع عليه بقوله فلا يضمن ظن بصي صاع الى
الصبي في يده او سرق ما عليه الى على الصبي من الحلي كلونها اجير واحد صح وتريد الاجر
بالترديد في العمل نحو ان خطبه فارسي فدرهم وان خطبه روميا فدرهمين ورمانية
نحو ان خطبه اليوم فدرهم وان خطبه غدا فنصفه ومكانه نحو ان سكت في ليلة الدار فدرهم
او هذه فدرهمين والعامل نحو ان سكن فيه عطارا فدرهم وان سكن جدا فدرهمين

فدرهمين **والساقه** نحو ان تذهب اليك كوفة فدرهم وان تذهب اليها واسط فدرهمين
والكل نحو ان تحمل عليها شعيرا فدرهم او بوزا فدرهمين وكذا اخيره بين ثلثة اشياء
ولو بين اربعة لم يجز كما في البيع والجامع دفع الحاجة لكن يجب اشتراط اخبار التبعين
في البيع لا الاجارة لان الاجارة انما تجب بالعمل واذا وجد يصير المتقود عليه معلوما
وفي البيع يجب الثمن بنفس العقد فيتحقق الجهالة بحيث لا يرتفع النزاع الا بان
الحجارة ويجب اجرا ما وجد من الامر من المدة فيها قليلا كان او كثيرا لكن اذا كان
ان التزديد في الزمان نحو ان خطبه اليوم فدرهم وان خطبه غدا فنصفه يجب في
الاول الذي يجب اذا وجد العمل في يوم الاول الى يجب اذا وجد العمل في اليوم الاول
من اليومين المدة فيها ما سمي من الاجرة الثاني الى يجب اذا وجد العمل في اليوم الثاني
منها اجرا مثل عجرة يد على المسمى وعندهما الشرطان جائزان وعند ذفر فاسدان
لان ذكر اليوم للتعجيل وذكر الغد للتأخير فيجمع في كل يوم شيئا من الواجب احدهما
ويستعمل كالموت قال خطبه اليوم بدرهم او نصف درهم ولما ان كل واحد منهما
مقتضى فصار كاختلاف النوعين كالرومية والفارسية ولان العقد المضاف
الي الغد لم يثبت في الاول فلم يجمع في اليوم شيئا فلم يكن الاجر مجهولا في اليوم
والمضاف الي اليوم يبقى الي الغد فيجمع فيجمع في الغد شيئا من درهم او نصف درهم
فيكون الاجر مجهولا وهي تنوع جواز العقد بين المسافر بنورا او كان يوما في الدار المستأجرة
واحرى بعض بيوت الجيران او الدار لاضمان عليه مطلقا الى سواها بنى باذن صاحب
الدار او لا لان هذا الانتفاع بظاهر الدار على وجه لا يغير بينة الباقي الى النقصان
الا يصنع ما لا يصنع الناس من ترك الاحتياط وضعه وايقاد نار لا يوقد شيئا
في الشور والكانون كذا في العادة استاجر حمارا فحصل عن الطريق ان علم انه لا يجد
بعد الطلب لم يجد اراحه في شاة من قطعة خي على الباقي ان يبيعها كذا في الخاتمة كما
لا يجر بعد موت الاجير بلا شرط لان خدمته السفر زيادة مشقة فلا ينظمها الا
لا يسود مساجرا اجرا على عميد بحور يعني اذا استأجر عبدا بحورا اعطاه الاجر

فليس المتأجر ان يأخذ منه الاجر لان هذه الاجارة بعد الفراغ صحيحة استحيانا لان فساد
 لرعاية حق المولى بعد الفراغ رعاية حق في الصحة ووجوب الاجر له ولا يضمن الكل على عبد
 غصبه فاجر هو ان العبد نفسه يعني رجل غصب عبدا فاجر العبد نفسه وسلم عن
 العمل تحت الاجارة لكونه نفعاً حق المولى فان اخذ العبد الاجر فاخذ الغاصب الاجر
 منه فكل لا يضمن عند اي حيفه وقالوا يضمن لانه تلف مال الغير بلنا وويل لان الاجر مال
 المولى وله انه تلف ما لا غير متقوم في حق التلف فلا يضمن كمنصب السرقة بعد القطع
 كما اذا اجرة العاصب فانه اذا اجر عبدا غصبه واخذ الاجرة والتلف لا يضمن لان الاجر له
 وحق للعبد قبضها الى الاجرة الحاصلة من اجارة نفسه اتفاقا لانه نافع كحق ماذون
 فيه كقبول الهبة وفائدة تظهر في حق خروج المتأجر عن عملة الاجرة فانه يحصل بالاداء
 اليه ويأخذ ما مولاه قائمه لانه وجد عين ماله ولا يلزم من بطلان التقوم بطلان الملك
 للمالك استأجر عبدا شهرين شهر اربعة وشهر اربعة يصح على الترتيب المذكور لان الشهر
 المذكور او لا ينصرف الى ما يلي العقد تحري بالحوار فيصرف الثاني الى ما يلي الاول ضرورة
 حكم الحال اذا اختلفت ايام في العبد ومرضه وجرى ماء الرعي يعني ان استأجر عبدا اكل
 بدسم فقبضه في اول الشهر ثم جاء آخر الشهر والعبد مريض او ابق واختلفا فقال المتأجر
 مريض هو وابق من اول المدة وقال المورج آخر ما حكم الحاكم فان كان العبد ابنا او مريضا
 يحكم بانه كذلك من اول المدة فلا يجب الاجر وان لم يكن ابنا او مريضا يحكم بانه كذلك من اول
 المدة فيجب الاجر وكذا الاختلاف في جرى ماء الرعي القول لرب الثوب في القيمة والقبض
 والصرة والحرة يعني اذا قال رب الثوب للحياط امرتك ان يحيط ثوبي قباً فحظته قبما
 او للصباغ امرتك ان تصبغ ثوبي احر فصبغته اصفر وقال الحياط والصباغ ما امرتني
 هو الذي فعلته فالقول في الصورتين لرب الثوب مع اليقين لان الاذن يستفاد من قبل فكان
 القول قوله فيما اذن فيه فاذا لم يكن لهما بيعة فحلف رب الثوب في الصورة الاولى خلو
 ان شاء ضمنه قيمة الثوب غير معمول ولا اجرة وان شاء اخذه واعطاه اجر مثله ولا يجوز
 به الحسم لانه امثل امره في اصل ما امر به وهو القطع والحياط خالفه في الصفة فيختار

كما في نصاب الرعية بعد القطع فانما غير متقوم ومثل ذلك

فيختار ايها شاء وفي الثانية خيرا ان شاء ضمنه قيمة ثوب ابيض وان شاء اخذ
 ثوبه واعطاه اجر مثله لا يجاوز به المسمى ايضا والقول لرب الثوب في الاجر وعده
 اي صدق رب الثوب مع بيعة في قوله علفت لي ثوباً ابيضاً قال بل باجر لانه يترك العقد
 ووجوب الاجر وتقوم عليه **باب فتح الاجارة** **فتح** الى المتأجر ولاية الفسخ
 لانها تنفس لاحتمال الانتفاع بوجه آخر ولهذا لم يقبل تنفس خيار الشرط بان استأجر
 دار سنة على ان ياتي المورج بالخيار فيها ثلثة ايام وانما تنفس به لانها عقد معاوضة
 ولا يجب قبضه في الحبل ويجوز الفسخ بالاقالة فيجوز شرط الخيار فيه كالبيع وخيار
 الروية لانه عم قال من اشترى شيئا لم يره فله الخيار اذا رآه والاجارة شراء المنفعة
 فيتناول ظاهر الحديث لفظا ودلالة وخيار عيب حاصل قبل العقد وبعده اما جواز
 الروة بعيب حاصل قبل العقد فظاهر واما جوازه بما بعد العقد فلان المعقود عليه هو
 المنفعة فلهذا يوجد شيئا فشيئا وكل ما كان كذلك فكل جزء منه بمنزلة الابتداء فكان العيب
 حاصل قبل القبض وذلك يوجب الخيار كذا البيع وعلى هذا الفرق بين ان يكون العيب
 حادثا بعد قبض المتأجر او قبل لان الذي حدث بعد قبض المتأجر كان قبل قبض المعقود
 عليه وهو المنافع كذا في شرح الهداية بقوت النفع صفة عيب كحباب الدار وانقطاع
 الرعي وما الارض فان كلا منهما يفتوت النفع فيثبت خيار الفسخ او يحل عطف على بقوت
 به ان النفع يعني ان العيب لا يفتوت النفع بالحلية بل يحل به بحيث يجوز ان يستفاد به في الحلة
 كمرض العبد ودر الدابة فان الاجارة تنفس به فلو لم يحل اي العيب به اي بالنفع واستفاد
 ان المتأجر بالمحل بالنفع واستوفى المنفعة وقد رضي بالعيب او ازاله الى الاضرار المورج
 سقط خياره لزوال سببه ولذا قالوا ان العيب اذا لم يحل بالنفع المقصود لم يكن محجوزا
 للفسخ نحو ما اذا كان في الدار حيايط للحال ولا يستفاد به في سكناء وسقط ذلك الحيايط
 ليس له ولاية الفسخ لان المعقود عليه المنفعة فاذا لم يتمكن الحلال فيها لم يثبت الخيار
 وبعذر عطف على خيار الشرط لزوم ضرورة استحقاق العقد ان يبقى العقد كما يكون
 وجع مرض استوجب حدا لقلعه فان العقد ان يبقى لزوم قلع سن صحيح وهو غير مستحق

شرح جفاري
 خرس ماه
 ديبق

بالعقد وموت عرس أو اختلاعا ^{تج} أو استوجرا كطباخ ^{تج} ولغيرها فان العقد ان ينفذ
 فخر المستاجر بالتلاف مال في غير الولية ولو روم دين عطف على لزوم ضرر لا يقضي
 الا بغير الموجر فانه اذا اجره كانا او دارا ثم افلس ولزمه ديون لا يقدر على قضاها الا
 بئس ما اجره واراد فسخها ففسخ والا يلزمه ضرر الجبس وسفر عطف على لزوم مستاجر
 عبد للخدمة الى في المصرا ومطلقا ان غير مفيد يكونها في المصرا وان كان نحو لاعل الخدمة
 في المصرا فان منع ما كره عن السفر فملك المستاجر الفسخ لوجود العذر وان اراد المستاجر
 سفره فلما كره الفسخ لوجود العذر وان رضى المالك بسفره فليس للمستاجر الفسخ
 لانقاذ العذر ووافلاس مستاجر وكان ليحجر فان الاجابة ان بقيت لزوم اداء اجر المالك
 وهو يمتنع بالافلاس ووافلاس جياط يعمل باله استاجر عبد الجياط فله حكمة فقه بقوله
 يعمل باله لان من ليس له مال ويعمل بالاجر فأس مال ابرة ومقراض فلا يتحقق العذر
 في حقه وبدا يمكن الدابة من سفره فانه عذر لانه لو مضى على موجب العقد لزوم ضرر
 زائد لاحتمال كون قصده سفر الحج فذهب وقته او طلب غريم له ففسخ او التجارة ما
 فافتر كلاف متعلق بقوله وخطا يعمل باله استاجر عبد امته مستاجر اله مستاجر
 عبد له ان يخطب ليعمل متعلق بالترك في العرف فانه لا يكون عذرا اذ يمكنه ان يعقد الغلام
 للخدمة في ناحية ويعمل في العرف في ناحية وبدا المكارى متعلق بقوله وبدا المكارى
 فانه ايضا ليس بعذر اذ يمكنه ان يعقد ويبعث دوابه على يد تلميذه او اجيره ويبيع ما اجره
 متعلق بقوله ولزوم دين فانه ايضا ليس بعذر بدون حقوق دين كامة وفسخ الاجارة
 بلا حاجة الى الفسخ بموت احد المالكين احد العاقدين لو عقدت لنفسه لانها لو بقيت نصيب
 المنفعة المملوكة او الاجارة المملوكة لغير العاقد مستحقة بالعقد لانها لا تنتقل الى الوراث وهو لا يجوز
 ولو عقدت لغيره لا الى لا تنتفع كالوكيل والوصي والمتولي لبقاء المسمى عليه والمسمى
 حتى لو مات الموقوف له بطلت لما ذكرنا وانتفع بموت احد المستاجر في او الموجر في
 حصته فقط وبقيت في حصته الحج وقال زفر بطل فيها لان الشيوع مانع قلنا الشرط
 تراعى وجوده في الابد لا البقاء كالشهادة في النكاح **مسائل شتى** احرق حصا يد ارض



والاذا كان مستاجر ارض
 المستاجر المستاجر

ارض وهي جمع حصيد وحصيدة وهما الزرع المحصول في الارض استاجرة او مستغارة فاحترق
 ما في ارض غيره لم يقضي لان هذا السبب وليس مباشرة فلا يكون متعده بالحرق الشرع ملك
 ان لم تضرب الرياح قال الامام شمس الابنة عدم الضمان اذا كانت الرياح ساكنة ثم تغيرت
 اما اذا كانت مضطربة فبعض لان موقد النار يعلم انها لا تستقر في ارضه فيكون مباشرة او وضع
 جرة في الطريق فاحترقت شئنا ضمن لانه متعده بالوضع ولو رفعها الريح الي شئ فاحترقت
 لا يضمن لان الريح فسخت فعله كذا في النهاية **سقي ارضه** سقيا لا يحتمل اه لا يحتمل تلك
 الارض ذلك السقي فمعه الى الماء المجارة ضمن لانه مباشرة لا سبب افعه جياط ونحوه
 في كانه من يطرح عليه العمل بالنصف جازا فاحترق الدكان قد يكون ذاجاه وحرمة
 ولكن لا يكون حاد فانه العمل فيقعد حاد فاطرح عليه العمل وكان القياس ان لا يجوز
 لانه استاجره بنصف ما يخرج عمله وهو مجهول كقفير الطمان لكنه جاز استحسانا لانه
 شركة الوجود في الحقيقة فان هذا ابو جاسم يقبل وذاك بخلافه يعمل فيستظم المصلحة
 ولا يضره الجهالة فيما يحصل كما يستجار رجل ليجعل عليه محلا ورأى البين وحمل محلا معناه اداء
 فانه جاز استحسانا وفي القياس لا يجوز وهو قول الشافعي لان الحمل متفاوت بمجهول فيفرض
 الى النزاع وجه الاستحسان ان الجهالة تزول بالعرف الى المعاد واما استحسانا لانه اداء العمل
 الكمال احسن لان المشاهدة انفي للجهالة استاجره ارجل المحل قدر زاد فاعل منه زاد **مسألة**
 لانه استحق عليه محلا مقدرا في جميع الطريق فلان يستوفيه قال القاضي دارة ورعا
 والاعا جرها كل شهر بكذا علم يورع وجب المسمى لانه اذا عتق الاجارة والغاصب رضى بها
 ظاهر العقد بالمعقود اجارة الا اذا انكر الغاصب ملكه فانه اذا انكره لم يكن راضيا
 بالاجارة وان وصليته انبته اه اثبت صاحب الدار كونها ملكا له او اقر ان الغاصب
 به ان انتاب ملكه ولم يرض بالاجارة صرح بعدم رضاه به فحسنة لا يعين رضاه ظاهر التمسك
 ان جاز له ان يجره الاجير من غير موجه ولا يجوز ان يوجه لان الاجارة تملك المنفعة
 والمستاجر في حق المنفعة قائم مقام الموجر فيلزم تملك المالك ويغير ويودع فيما لا يختلف
 الناس في الانتفاع به لانه لا ملك منافع جاز له ان يملكها لكن لا فيما يختلف الناس في الا

في الاستعارة
في الاستعارة
في الاستعارة

في الاستعارة بها والا كان متعديا فاذا استأجر دار ففصل وقبض ولم سلمها اليه حتى
 مضت المدة رجع الوكيل بالاجر على الامر كذا ان شرط تعجيل الاجر وقبض ومضت المدة
 ولم يطلب الامر وان طلب وان لم يعجل الا بالجر لا ان لا يرجع على الامر ولا حتى مضت
 يعني لو وكل رجلا باستأجر له دارا معينة فاستأجر وقبضها ومنعها من الامر ولا حتى مضت
 المدة فالاجر على الوكيل لانه اصيل في الحقوق ورجع الوكيل بالاجر على الامر لانه في القبض
 نائب عن الموكل في حق ملك المنفعة فصار قابضا للحكم فان شرط الوكيل تعجيل الاجر
 وقبض الدار ومضت المدة ولم يطلبها الامر منه رجع الوكيل بالاجر عليه لان الامر صار
 قابضا بقبضه ما لم يظهر المنع ولو طلبها فاني حتى تعجل لا يرجع به على الامر لانه لما حبس
 الدار من الامر وحقق جس خرجت يد الوكيل من ان يكون يد نيابة فلم يصير الموكل قابضا
 حكما ولم نصرا لما فيه حادثة في يد الموكل حكما فلم يجب الاجر على الموكل كذا في الكافة للمعاشرة
 الاجرة على كتب المكاتب قدر ما يجوز لغيره لان كتبها ليس من افعال المتضا بل محرم
 المستأجر لا يكون خصما للدين الاجارة والرهن والشراء لان الدعوى لا يكون الا على مالك العين
 بخلاف الشراء لانه ما كان لعين ذكره في العارية **كتاب العارية** لما فرغ من كتاب تملك
 النفع بعوض شرع في كتاب تملك النفع بلا عوض في الصحاح هي بالشدة بانها تنسب
 الى العار لان طلبها عار وجب وفي الهداية هي من العربية وهي العطية وفي الكافة هي من النعا
 والتناوب فكانه يجعل للغير نوبة في الاستعارة بكونه ان يعود اليه هي لغة ما ذكره في تملك
 طبع بلا عوض وهذا يخرج الاجارة ونفع باعترتك لانه خرج فيها واظهرتك ارضي لان
 لان الطعام الا طعام اذا اضيف اليه ما لا يطعم كالارض يراد به اكل غلتها اطلاقا لا اسم
 الحمل على الحال ومثلك يعني هذا او جازي هذه اذا لم يرد به الهبة فان المنح تملك العين
 عرفا وعند عدم ارادة يحمل على تملك النافع واصل ان يعطى ناقة او شاة يشرب لبنها
 ثم تود وكثر استعمال في تملك العين فاذا اراد به الهبة افاد ملك العين والابقى على اصل
 وضعه وملكك على دأبي هذه اذا لم يرد به الهبة فان هذا اللفظ يستعمل في عرفا في الهبة
 لما سبق من قولهم حمل الامير فلانا على الفرس ويراد به التملك ومعناه لغة هو الاركان في

وهو مستعمل فيه ايضا فاذا نوى احد ما صحت وان لم يكن له نية حمل على الادنى مثلا يلزم الا على
 بالشك **اقول** بهذا التفسير يدفع ما اعترض صاحب الكافي على الهداية بوجهين احدهما انه
 جعل في كتاب العارية هذين اللفظين يعني مثلك وملكك حقيقة لتملك العين وبجار التملك
 المنفعة ثم ذكر في كتاب الهداية الهبة في بيان الفاظها وملكك على هذه الهداية اذا نوى
 بالجلال ان الهبة وعلى بان الحمل هو الاركان حقيقة فيكون عارية كمنه يحتل الهبة ويايها
 انهما اذا كانا لتملك العين حقيقة والحقيقة يراد باللفظ بلانية فعند عدم ارادة الهبة
 لا يحمل على تملك المنفعة بل على الهبة اما ان دفع الاول فلا اراد يحمل هذين اللفظين
 حقيقة لتملك العين في العارية جعلها حقيقة له عرفا فيكونان مجازين لتملك المنفعة
 عرفا ضرورة و اراد يجعل الحمل حقيقة الاركان جعل حقيقة له لغة فيكون لتملك العين
 مجازا لغير ضرورة فلا منافاة واما اندفاع الثاني فلان الحقيقة انما تراد باللفظ بلا قرينة
 اذا لم يعارضها مجاز يستعمل فان النية اذا انتفت كان المعنى العرفي واللفظي المستعمل
 مستويين في الارادة فيجب حمل اللفظ على الادنى كبل يلزم الا على بالشك واحدهم عبد
 فانه اذن له في الاتحاد فيكون عارية وداري كسكني وداري كسكني فان لفظ سكني
 يحكم في ارادة النفع فيصرف اللام في قوله كسكني عن افادة الملك ويرجع المعبر من شاة لان النافع
 تملك شيئا فشيئا بحسب حدوثها فانه لم توجد له ملك ففتح الرجوع ولا تضمن اذا ملكت بلا نفع
 لانها امانة ولا توجر الى العارية ولا ترين لان العارية الاعارة دون الاجارة والرهن والشع
 لا تضمن ما فوقه فان اجر او رهن المستعير فملك العارية ضمنه المعبر عن ضمن المعبر المستعير
 لانها اذا لم تتناولها كان كل منهما غصبا ولا يرجع الى المستعير على احد اذ ظاهرا الضمان انه اجر
 او رهن ملك نفسه او ضمن المستأجر ويرجع الى المستأجر على الموجود فعلا لغير الضرر وعنه ان
 لم يعلم انه عارية معه وان علم فلا يرجع لانه لم يفره فصار كالمستأجر من الغاصب عالما بالغصب
 ويعار الى العارية مطلقا سواء اختلف استعماله او لا ان لم يعين مستغنا لانها لما كانت لتملك
 النافع جاز ان يعبر لان المالك يملك التملك كالمستأجر يملك ان يوجر والموصى له بالخزنة يملك
 ان يعبر ويعار ما لا يختلف استعماله ان عينة آل مستغنا وفرغ على قوله وقصار مطلقا بقوله

فمن استعار دابة مطلقا بجل عليها ماشاء وبعبارة الالحول ويركب بنفسه ويركب غيره
 واما فصل ثمين وضمن بغيره حتى لو ركب بنفسه ليس له ان يركب غيره اذا ائتمن ركوبه
 واركب غيره ليس له ان يركب بنفسه حتى لو فضل ضمن وان اطلق المعتبر الاستماع
 في الوقت والنوع استمع ماشاء ان وقت شاء لانه يتصرف في ملك الغير فيملك التصرف
 على الوجه الذي اذن له فيه وان قيد ضمن الاستعارة بخلافه ايا شرط فقط التقييد
 اما في الوقت والنوع او بالعكس او بجهتها فانه يعمل على وفاق القيد فظاهر وان
 خالف ايا شرط يضمن واليه مثل اختيار لا عارية الثمين والملكي والموروث والمعدود
 المتعارف فرض لان العار الا عارية تملك المنفعة ولا يستغنى بهذه الامور الا بالتملك
 عينها ولا يملك استهلاكها الا اذا ملكها فاقضت تملك عينها ضرورة وذلك بالهبة او
 القرض والوض او اناهما ضررا لكونه موجبا لردة المثل هذا اذا لم يضمن الجهة اما اذا
 عينها لاستعارة الدابة ليعبر بها الميزان او يوزن بها الدكان وكذا ذلك من الانتقاعات
 فيصير عارية امانة ليس له الاستماع باهلاكها فكان نظير عارية الحلي والسيف
 الحلي وفرغ على كونها قرضا بقوله فيضمن يملكها قبل الاستماع كما هو حكم القرض في
 الاعارة ال اعارة الارض للبناء والغرس لان منفعتها معلومة تملك بالاجازة
 فتملك بالاعارة وله ان للمعير ان يرجع لان الاعارة ليست بلازمة ويكلف قلمها ال
 البناء والغرس لانه شاغل ارضه بملكه فيومر بالتفريق الا اذا شاء ان ياخذها
 بغيرها اذا استقرت الارض بالقلع فحينئذ يضمن له قيمتها مقلوبتين ويكونان له
 كيلا يلف ارضه عليه ويستبد ذلك به لانه صاحب اصل واذا لم يستطع به لا يجوز الزك
 الا باتفاقها ولا يشترط الاتفاق في القلع بل ايهاا طلبه اجيب وضمن رتب الارض
 ما نقص البناء والغرس بالقلع ان وقت العارية لانه مغرور من جهة حيث وقت له
 والظاهر هو الوفاء بالعهد فرجع عليه دفعا للفرور عن نفسه وكراهة الرجوع قبل
 ال قبل وقت عتيق لان فيه خلف الوعد ولو اعار ال ارضه للزرع لا تؤخذ ال الارض
 حتى يحصد ال الزرع ال جاز له ان يحصد دفعا مطلقا ال سواء وقت اول ال ال

ليست ح

التي هي

لان له نهاية معلومة وفي الزك مراعاة الحقتين بخلاف الغرس اذ ليس له نهاية معلومة
 فيقلع دفعا للضرر عن المالك واذا كنت يكتب قد اطلق في رصك لا اعترضني يعني
 اذا اعار ارضا بغيرها لم يزرعها يكتب المستعير انك اطمعني ارضا كذا الا زرعها عندني
 حينئذ وقالا يكتب انك اعترضني لان الاعارة هي الموضوع لهذا العقد والكتبة
 بالموضوع اولى وانه ان لفظ الاطعام اولى على المراد من الاعارة لانهما يختص بالزراعة
 واعارة الارض تارة تكون للزراعة وتارة للبناء ويوجب القسطا فكانت الكتبة
 بلفظ الاطعام اولى ليعلم ان غرضه الزراعة في التوكيل برد العارية والمقصود لانه
 التزم فعلا واجبا ولو توكيل به اى بالرد لا يجبر التوكيل على النقل على من له بل يدفع اليه
 حيث يجده لان التوكيل لم يضمن شيئا بل وعده ان يتبرع على الامر بخلاف التوكيل لا يضمن
 كالوكيل بقبض الدابة فانها اذا امتنع عنه لا يجبر عليه رد المستعير الدابة بمته خذ قوله
 الاتي تسليم ولو وصليح عبده اى عبد المستعير واجبه ما يرد او شيئا من الاما ومرة
 اى متلف باردة اجيب على ما لهما لان نفس مالها او النعمة عطف على الدابة اى دار مالها
 لا عليه تسليم حتى اذا اهلكا لم يضمن استحقاقا والقياس ان يضمن لانه رد العارية على مالها
 ولا على ما لهما بل ضمها وجه الاحسان انه انى بالتسليم المتعارف لانه رد العارية الى المر بط
 اولى دار المالك وجماعه يد المالك حكما فكان رد ما ايا يد المالك كردها مع عبد المعير مطلقا
 اى سواء يقوم على دابة او لا هو الصحيح او اجيره كما امر اى مشاهرة او سانهة لان المالك
 رضى به عادة لو كان المستعار غير نفسه يعني ان جواز رد المستعار على يد غلام صاحبه
 او وضعه في داره او اصطبله انما يكون في الاشياء التي يكون في يد الغلام عادة وكذا اعيره
 واما اذا لم يكن كذلك كعقد لؤلؤ او نحوه فاذا رده المستعير ايا غلام صاحبه او وضعه
 في داره او اصطبله يضمن لان العادة لم تجز به وهذا الود دفعه المدفع ايا غلامه يضمن
 بخلاف الاجبي اى بخلاف ما اذا رده فامع الاجبي فانه يضمن وبخلاف رد الود دفعه والمقصود
 ليدار المالك فانه اذا ردها اليها ولم يسلمها اليه ضمن واما الود دفعه فلا يضمن له لم
 يرض حكمه بخلاف غيره والاولا الود دفعه عنه واما الغضب فلان الواجب عليه ابطال

ضمن ح

وكيل ح

فعل وذلك بالودايا المالك العبد المادون يملك العارية كذا في الخلاصة والمحرر اذا استعار
واستهلكه يضمن بعد العتق لان المعبر سيطر على التلاوة وشرط عليه الضمان فصح تسليم
وبطل الشرط في حق المولى ولو اعاد هذا المحرر مثل قاسم فاستهلكه ضمن الثاني لان المحرر
عليه يضمن بالتلاوة ما لا استعار ذهباً ففقد شيئاً فسرقت الى ان يهرب منه فان كان الضبي
يضمن ما عليه لم يضمن ان المستعير لانه لم يضيح اذ لم يستعير ان يعيد ولا يضمن لانه ضيقه
حيث وضعه عند من لا يعقل حفظه كذا في الحفظ وصحها الى وضع المستعير العارية بين
يديه فقام فصاحت لم يضمن لو كان نومه جائلاً لان هذا حفظ عادة وضمن لو مضطجماً
لنذكر الحفظ ليس للاب اعارة مال طمعه كذا في الخلاصة واجرة الرد ال رد العارية والوديع
والعين المتأجرة والمنصوب والرهن على المستعير والمودع والموجر والغاصب والمالك
لان المنفعة حصلت لهم **كتاب الوديع** لا يخفى وجه مناسبتة كتب العارية بين كفة مطلق
الترك وشرعاً امانة تركت للحفظ وركبها الايجاب من المودع كما ودعك او ما ينوب عنه
قوله لو فسد فان من وضع ثوبه بين يدي رجل سواء قال هذا الوديع عندك او سكت
وذهب صاحب الثوب ثم غاب الآخر وترك الثوب ثم فضاغ صار ضامناً لان هذا الوديع
عمر فصرح به قاضي حان والقول عطف على الايجاب حقيقة بان يقول قبل او اخذت
او نحو ذلك وعرفنا بان يسكت حين يضع الثوب ولو قال لا اقبل الوديع فوضع بين
يديه وذهب فيضاع الثوب لا يضمن لانه صرح بالرد فلا يبرم مودعاً بلا قول ذكره
قاضي حان وشرطها كون المال قابلاً لاثبات اليد عليه لان الوديع عقد احتفاظ وحفظ
الشيء بدون اثبات اليد عليه حال فائدة الطير في الهوا والعبد لا يبق والمال الساكن
في البحر غير صحيح وحكمها وجوب الحفظ على المودع وصيرورة المال امانة عنده وفتح عليه
بقوله فلا يضمن ان المودع ان يسكت او سرق عنه لقوله عليه السلام ليس على المستودع
غير المقتضض ضمان والمقتضض الحامين والاغلال الحبان وتكون عليه وحده ان لم يشرع مع ما مال
المالك المودع وقال مالك يضمن للثوب والحجبة عليه ما تفكاه الا ان يموت المودع بمجهلاً
اي لم يبين حال الوديع فانه حينئذ يكون متعة يضمن كذا الامثال كل امين مات

مات مجهلاً حال الامانة يضمن الامتوليا احد الغلة ومات مجهلاً او سلطاناً او دوع
بعض العائنين بعض القيمة ومات مجهلاً ان البيان المودع وقاضيا او دوع مال اليتم ومات
بجهلاً ان بيان المودع كذا في الخاتمة ويحفظها بنفسه وعياله الى زوجته ثم يبرهن
وولد ووالديه واجيره ويضمن ان يحفظ بعيرهم او او دوعها لان المالك يضمن بحفظ
في يده دون غيره فيضمن ان يحفظ بعيرهم بالتسلم اليه الا اذا خاف حرقاً او غرقاً فسلم
الى جاره او فلتك آخره لا يمكن ان يحفظها في هذه الحالة الا بهذا الطريق فصار ضامناً
فيه ولا يصدق عليه الايمنة لانه يدعى ضرورة يسقط الضمان بعد تحقق سببه فصار
كما اذا ادعى الاذن في الوديع كذا في يضمن اذا اطلب ربه الى رب الوديع فتح اي المودع
قادراً على تسليمها فانه اذا طالبه بالرد لم يكن راضياً بما سكر بعده فيكون متعة يبايع
فيضمن او تعدى المودع وفتر التعدي بقوله فليس ثوبها او ركب دابتها او انفق
بعضها فان المودع اذا اتفق ببعضها ضمن ما اتفق منها ولم يضمن كلها او خلط مثل ما ياتي
فانه اذا جامل ما اتفق فخلط بالباقي صار ضامناً لجميعها لانه صار مستهلكاً للكل بالخلط
كذا في الكافي او يجد له عنده يفي اذا اطلبها صاحبها في كفا عنده ثم اقره ولا يضمن لان المالك
عزله عن الحفظ حين طالبه بالرد فهو بالامسك بعده غاصب فيضمن فان عاد الى الاقرار
لم يبرأ عن الضمان لان العقد ارتفع ولا يعود الا بالتجدد ولم يجدد وانما قال عنده
لانه لو انكره عنده بان قال اجبني اعندي وديعة لفلان فقال لا لا يضمن لان الحجر وعنده
غيبته المالك من الحفظ لانه يقطع به طمع الطامعين عنها فلا يضمن به او يحفظ الى الوديع
في دار امره اي يحفظها في غير داره فيضمن للحا الغنة امره او خلط بما له حتى
لا يميز سواء خلطها بجنسه او بخلاف جنسه فان الخلط استهلك عنده اي ضيقه مطلقاً
وان اختلطت الى الوديع به اي مال المودع بلا صنع منه كما اذا اشق الكلبان فخلطتا
اشتركا ولا ضمان اذ لا تعدى منه وهذا اتفاق وان اراد التعدي يفي اذا تعدى المودع
في الوديع بان او دوعها عنده ثم ازال التعدي فردة الى يده زال الضمان بيمينه ان الوديع
اذا ضاعت بعد العود اليه لم يضمن خلافاً لما في هذا الذي ذكره حكم الوديع

ايضا المودع مح

واختلف في سائر الاماكن قال في العارية لو استعار دابة الى مكان مستحق فجزاها
 المستعير المالك المستحق ثم عاد الى موهبته من ان يرد دابة المالك قبل هذا اذا استعار
 دابة لا جانيا ما اذا استعارها دابة وجاها لا يرد هذا القائل يتوكل بين المودع
 والمستعير والمستاجر اذا خالفوا ثم عادوا الى الوفاق برؤا عن الضمان اذا كانت
 مدت الايداع والاعارة باقية ومن الشايع من قال في العارية لا يبرأ عن الضمان
 ما لم يرد دابة المالك سواء استعارها دابة او وجاها وهذا القائل يقول ان
 المستعير والمستاجر اذا خالفوا ثم عادوا الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان بخلاف
 المودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق حيث يبرأ والقول الاول اشبه واليه مال شيخ
 الاسلام خويزرادي ولو كان المودع السعير بها الى الوديعة وان كان بها حمل ومؤنة ان
 الى الطريق بان لا يقصده احد غاليا وان قصده امكنه دفعه بنفسه وبغيره
 ولم يهية الى المودع عن السفر فان لم يأت من اونها فضاغت ضمن او دعة الى اودع
 رجلا رجلا مثليا يعني الكليات والموزونات والعدديات المتعارفة لم يدفع
 الى المودع اياها حصة بحسب الاخر ولو دفع ضمن وقال يدفع ولا يضمن قبل الخلاف
 في المثليات والقيمت معا والصحح انه في المثليات فقط ولذا قال كما في القمي اودعها
 ما يقسم القسما القسما وحفظ كل نصفه وان كان تما لا يقسم جاز ان يحفظ
 احدهما بان الاخر ودينه لانه رضى بحفظها ولم يرض بحفظ احدهما كله فان الفعل
 كالحفظ متى اضيف الى اثنين فيما يقبل التجزئ يتناول البعض دون الكل فيقع
 التسليم الى الآخر بلا رضا المالك وضمن دافع كله لا فاقصة لان مودع المودع لا يضمن
 عنه بخلاف ما لا يقسم فان دافع كله لا يضمن لانه لما اودعها مع عمله بامتناع اجتمعا
 عليه ليدل ونهرا واجتهدا الما ياقه كان راضيا بدفع الكل الى احدهما في بعض الاحوال
 كذا الرهيمان والوكيلان بالشر اذا استم احدهما اياها اخر ما يقسم حيث يضمن بخلاف
 ما لا يقسم نهى عن الدفع الى احدهما فمفعول اياها الى انشكاك منه مع انه من عياله
 ضمن ودفع اياها من لا بد له منه كدفع الدابة الى عبدة وبما يحفظه النساء اياها عرسه لا
 اهل

لا اى لا يضمن بعت اودع رجلا وديعة وقال لا تدفعها الى امرائك وعبدك واشكوك لك
 واجبرك وهم في عيال فان دفعها ايا واحد منهم فهلك فان كان يحجب بدأ من الدفع
 اليه بان كان له سواه اهل وخدم فهو ضامن والا لم يضمن لان هذا الشرط مفيد
 فقد يأتى الانسان الرجل على المال ولا يأتى عياله لكن انما يلزم مراعاة شرطه
 بقدر الامكان فان كان يحجب بدأ من الدفع ايا من نهى عنه وهو يمكن من حفظها على
 الوجه المأمور به فيضمن بحفظها على الوجه المأمور به وان كان لا يجد بدأ منه لم يضمن
 اذ لا يمكنه الحفظ الا به فلم يكن العمل به مع مراعاة هذا الشرط فلم يغيره التقييد بقابل
 فصار كانه قال لا تحفظ فصار من اقصا الاصل وهذا كما اذا اودع دابة وقال لا تدفعها
 ايا غلامك ونهيه عن الدفع ايا امواته والوديعة شيء يحفظ على يد النساء والرجل
 ممن لا يجد بدأ منها فخذ شرط ينقض اصله فصار باطلا كما لو امر بحفظها في بيت معين
 من دار او صندوق معين فيه الى البيت فحفظ في بيت اخر منها اذ من تلك الدار او
 صندوق اخر منه اى من ذلك البيت فانه حينئذ لم يضمن بخلاف الدارين الا ان الشرط
 انما يصح اذا كان مفيدا والعمل به يمكن والنهي عن الوضع في اراخرى مفيد لان الدارين
 تختلفان في الامن والحفظ فصح الشرط فامكن العمل به واما الثاني في دار واحدة
 فقلما يختلفان في الحفظ الحرج فامتنع من الاخذ من احدهما فيمكن من الاخذ من الآخر
 فصار الشرط غير مفيد وتقدر العمل به ايضا ولا يعتبر وكذا الصندوقين فان تعيين
 الصندوق في هذه الصورة لا يفيد فان الصندوقين في بيت واحد لا يتفاوتان طاهرا
 الا ان يكون لهما الى البيت والصندوق حلل طاهرا فحينئذ يفيد الشرط ويضمن بالخلاف
 اودع المودع فهلك ضمن المودع المودع الاول فقط وقال لا يضمن ايتها شاة فان ضمن
 الاخر رجح على الاول وان اودع الغاصب ضمن المالك ايا شاة من الغاصب والمودع
 اما الغاصب فظاهر واما مودعه فلقبضه منه بلا رضا ما كره ثم انه ان يعلم انه غاصب
 رجح على الغاصب قولا واحدا وان علم فكذلك في الظاهر وحكى ابو اليسر انه لا يرجح واليه
 اشار شمس الاية كذا في النهاية كما في الغاصب وغاصبه والغاصب والمستره فان

فان غاصبه والمشتري صار مشتركا بالثمن من ابتداء العقد ان المالك فكذا بقا معه الي
 ادعى رجلا ان كل منهما اياه او دعي اياه فكل لهما فهو اى الالف لهما وعليه الف اخر
 بينهما لان دعوى كل منهما صحت فتقرت اليقين لهما وانما يختلف لكل منهما بانفاده لان
 كلاهما ادعاه بانفاده والمثله على اربعة اوجه لانه اما ان يختلف لكل منهما فلا شيء لهما وان
 الاول ويكمل الثاني فالالف لهما وبالعكس ويكمل الثاني وان يقرر او يقرر او يقرر وان يقرر فالالف
 خلافا للاول ولا شيء للثاني وان يقرر الثاني ايضا فالالف بينهما لانه اوجب الحق
 لكل منهما عليه بيده او اقرره وعليه الف اخر بينهما لان يكون اوجب لكل منهما كل الالف
 كان ليس معه غيره فاذا صرف اليها فقد صرف نصف نصيب هذا الى ذلك الى هذا فغير ذلك
 او دعي حرجا بحجر او دعي حجر بحجر او دعي موصاع المودع ضمن الاول لانه سلفه على
 اتلافه ومطرد عليه الضمان بضم التسلط وبطل الشرطه حق المولى فقط الى لا يضمن
 الثاني لان مودع المودع لا يضمن عند اى حيفه اذا لم يضمن بعد التصرف رعاية حق المولى
 ولو صاع المودع عند ثالث يضمن اذا او دعي الحجر الثاني عند الحجر الثالث فذلك عند
 الثالث فلا ضمان عليه وان عتق لانه مودع المودع وهو غير ضامن عند اى حيفه وعزم الاول
 بعد عتقه لما مر من قوله لانه سلفه الى آخره وعزم الثاني في الحال لانه استهلكه بدفعه الى
 الثالث ومودع المودع يضمن عنده اذا جنى **كتاب الرهن** مناسبة لكتاب الودعة
 ان عين الرهن امانة في يد المرتهن كما سياتي فيكون كالودعة بهولقة الحبس مطلقا
 وشرعا **حجب المال** احراز عن رهن المحر والمدير والخمر ونحوها **يكن اخذ** اى
 الحق منه اى من المال وهو اى ذلك الحق الدين حقيقة وهو دين واجب ظاهرا وباطنا
 او ظاهرا فقط فانه يبيع بتمن عبده وثن خل وثن ذبيحة وبدل صلح عن انكار وان استحق
 او وجد حرا او خرا او مية او تصافا على ان لا دين لان الدين واجب ظاهرا وهو كاف
 لانه اكد من دين موعود كما سياتي **اوصاف** كالايمان المضمونة بالمثل او القيمة والقوم يستوفونها
 الايمان المضمونة بنفسها ووسياتي تحقيق وجه التسمية ان شاء الله تعالى **ينفقد** حال

فيكون

حال كونه غير لازم لانه تبرع كالرهن والصدقة **يا حيا** وقبول كما في الهبة **فلله الرهن**
والرجوع عنه تفرج على قوله غير لازم فاذا سلم الى الراهن الرهن وقبض من قبل
 المرتهن **نحو** اى يجوز احراز عن رهن الثمر على الشجر ورهن الزرع في الارض لان
 المرتهن لم يجز **مفرقا** اى عن ملك الراهن وهو احراز عن عكسه وهو رهن الشجر
 دون الثمر ورهن الارض دون الزرع ورهن دار فيها مشاع الراهن **متممة** احراز
 عن رهن المشاع كرهن نصف العبد او الدار كذا في غاية البيان وهذه المعاني هي ما
 المناسبة لهذه الالفاظ لا ما قيل ان الاول احراز عن رهن المشاع والثاني عن رهن
 ثم على الشجر دون الشجر كما لا يخفى على اهل النظر **لزم** اى الرهن هو جزء القول اذا سلمه
والتمليك فيه اى رفع المانع من القبض في زمان يكن فيه قبض اى في حكم قبض المرتهن
 حتى اذا وجدت من الراهن بحضرة المرتهن ولم ياخذ ففزع ضمن المرتهن فلا وجه
 لما قال الرزليعي بناء على ظاهر المعنى القوي ان الصواب ان التمليك تسليم لانه عبارة
 عن رفع المانع من القبض وهو فصل المثل دون المثل والقبض فصل المثل **كالباع**
 اى كما ان التمليك فيه قبض اخر من على القوم بان التمليك ينبغي ان لا تكفى في قبض الرهن
 اذ القبض منصوص في الرهن بخلاف البيع حتى استدلوا على شرطية القبض في الرهن
 بقوله تعالى فان مقبوضة **وجوه** والاصل ان المقبوض يراعى وجوده على اكمل الجهات
 اقول المقبوض انما يراعى وجوده على اكمل الجهات اذ انص عليه بالاستقلال واما اذا
 تبع المقبوض فلا يجب ان يراعى وجوده كما ذكر فان الرضا في البيع منصوص عليه
 بقوله تعالى الا ان تكون تجارة عن راض فلو صح ما قال المعتبر لبطل بيع المكره ولم يفسد
 وليس كذلك كما سياتي **ولو يملك** اى لو يملك اى الرهن اعلم ان الرهن امانة محضة عند الثالث فحق
 لو يملك لم يجعل مقبوضا وعنده امانة لكن يد المرتهن استيفاء ويتقرر بالهلك لان يد
 الاستيفاء يحصل من المانية دون العين فالاستيفاء بالعين كاذب اليه استيفاء الا بالمرتهن
 مستوف لا مستبدل وانما يحصل الاستيفاء بحسن الحق والمجانسة بين الاموال باعتبار
 صفة المانية دون العين فكان هو ايضا في العين كالدين في حقيقة الاستيفاء ولهذا كان

ايضا

ذكر

نقطة الرهن على الراهن في حياته وكفنية بعد مائة ونهذ من قوله صلى الله عليه وسلم عليه
عزله فاذا هلك الرهن ضمن اي المهرين **بالاقل** يجب تعريفه باللام لئلا يهوطم كون من في قوله
من قيمته ومن الدين تفصيلا وليس كذلك بل ببيانها والمعنى بالاقل الذي هو من
هذين المذكورين انهما كان وقد وقع في نسخ الوقاية منك **اولوا استويا** اي الذين
وقته الرهن سقط دية اي صار المهرين مستويا لدية ولو كانت **قيمة** اي الرهن
اكثر من الدين فالفضل امانة لان المضنون بقدر ما يقع به الاستيفاء وهو بقدر
الدين ولو كانت اقل منه تسقط من الدين قدره **ورجع المهرين بالفضل** مثلا
اذا رهن ثوبا بقيمة عشرة عشرة فهلك عند المشتري سقطت دية فان كانت قيمة الثوب
خمس يرجع المهرين على الراهن بخمس اخرى وان كانت خمس عشرة فالفضل امانة **ضمن**
اي المهرين بدعوى الهالك **بلا بينة** يعني اذا ادعى المهرين هلاك الرهن ضمن ان لم يقع
البينة عليه مطلقا اي سواء كان من الاموال الظاهرة كالحيوان والعبيد والعقار او
من الاموال الباطنة كالنقدين والحلي والعروض وقال مالك بضم في الاموال الباطنة
فقط لاي للمهرين طلب دية من رهنه لان الرهن لا يشترط طلب الدين وله **جسم** به
اي الراهن بالدين وان كان الرهن في يده لان حقه باق بعد الرهن والجسم جزء الظلم
فاذا ظهر مظهر الغرض بجسم دفعا للظلم وله ايضا **جسم رهنه بعد الفسخ** حتى يقضى
دينه او يراه لان الرهن لا يبطل بمجرد الفسخ بل برده على الراهن بطريق الفسخ فانه يبقى
مضمونا ما بقي القبض والدين لا **الانتفاع** به اي بالرهن عطف على قوله طلب دية مطلقا
اي لا بالاحتزام ولا سكنى ولا لبس ولا اجارة ولا اعاره سواء كان من المهرين او الراهن
الا بالاذن اي اذن الراهن ان كان المنتفع المهرين او اذن المهرين ان كان المنتفع الراهن
فلو فصل ان انتفع بالرهين قبل الاذن **تعدى** ولم يبطل اي بالرهن به اي بالتعدى واذا
طلب اي المهرين دية ولو لم يغير بلد العقد **مر باحضار الرهن** لان قبضه قبض استيفاء
فلا وجه لقبض ما لم يقيم يد الاستيفاء لان هلاكه محتمل فاذا هلك في يد المهرين تكرر الاستيفاء
ان لم يكن لحمل مؤنة متعلق بقوله ولو لم يغير بلد العقد فان الاماكن كلها في حق التسليم مكان

ككان واحد فيما ليس لحمل مؤنة فان **احضره** اي المهرين الرهن سلم الراهن الدين ثم
المهرين الرهن ليتعين حق المهرين كما في تعين حق الراهن بحضور الرهن تحقيقا
للتسوية كما في المبيع والثمن **يخصر المبيع** ثم يسلم الثمن وان كانت اي لحمل مؤنة مسلم
اي الراهن الدين بلا **احضار الرهن** اي لا يكلف المهرين احضار الرهن لان الواجب
عليه التسليم بمحض التخلي لا النقل من مكان الى مكان ولكن للراهن ان يخلفه بالثمن
هالك كذا في الكافي **مهرين طلب دية** لا يكلف اي المهرين احضار رهنه **وضع عند**
عدل بامر الراهن كونه في يد الغير بامر الراهن ولا اي لا يكلف ايضا المهرين احضار
ثمن باعه المهرين بامره اي بامر الراهن حتى يقبضه لانه صار دينا بالامر ببيع الرهن
فصار كان الراهن رهنه ويهودين واذا قبضه يكلف احضاره لقيام البذل مقام
المبدل ولا يكلف ايضا **مهرين رهنه** اي يمكن الراهن من بيعه اي الرهن
ليقبض دية يعني لو اراد الراهن ان يبيع الرهن ليقضى الدين ثمنه لا يجب على المهرين
ان يمكنه من البيع لان حكم الرهن الحبس الدائم الى ان يقضى الدين فكيف يصح القضاء
من الثمن ولا يكلف ايضا من قضى **بعض دية** تسليم **بعض رهنه** حتى يقبض البقية
من الدين لان له ان يجس كل الرهن حتى يستوفي البقية كما في حبس المبيع **ويحفظ**
بنفسه وعياله كزوجه وولده وحامه واجيره مشاهرة او مساندة يسكنون معه
فان العبرة بالسكنة لا النفقة حتى ان المرأة لو دفعت اليها زوجها لا تقضى ذكره ولا يبيع
وضمن بحفظه يعني لا ترك الحفظ الواجب وتعبه اي صريحا وابداعه لما تقرر ان
عيه امانة وجعل خاتم الرهن في خضه اليمنى او اليسرى لانه استعمال وجعل
في اصبع آخر **حفظ** **تقيد** **سيفي الرهن** لانه ايضا استعمال **لا الثلاثة** فانه حفظ
فان الشحمان يتقلدون في العادة بسيفين لا الثلاثة والضممان في هذه الصور ضممان
الغصب بخمسة القيمة لان الزيادة على مقدار الدين ايضا امانة والامانات تضمن بالاطلاق
وفي لبس خاتم اي خاتم الرهن فوق آخر **تزوج** اي العادة فان كان ممن يتجمل بلبس خاتمين
ضمن والا كان حافظا فلا يضمن وعليه اي على المهرين مؤنة **حفظ** كاجريت الحفظ واجبر
حفظه

واجب الحافط فان تمامه على المهرين وان كان قيمة الرهن اكثر من الرهن لان وجوبه بسبب الحبس
وصحة الحبس في الكل ثابت له **واما مؤن رده** او **جزء منه الى يده فيقسم الى المضمون**
والامانة يعني ان مؤنة رده الى مؤن ان كان خرج من يده كجعل الا بقا على المهرين ان كان
قيمة الرهن مثل الدين وكذا مؤنة رده جزء منه الى يد المهرين كذا واجه الخروج ان كان قيمة
مثل الدين اما اذا كانت اكثر منه فيقسم على المضمون والامانة فالمضمون على المهرين والامانة
على الراهن وكذا امداواة القروض ومعالجة الامراض والغدا من الجناية **وعلى الراهن**
خراج الرهن ومؤنة تبيقية واصلاح منافع كنفقة الرهن وكسوته واجرة راعيه
وظهوره لد الرهن وسقي البستان والقيام باموره فالحاصل ان ما يرجع اليه بقائه فهو
على الراهن سواء كان في الرهن فضل او لا لان العين بقيت على ملكه وكذا منافع مملوكة
له وما يرجع اليه حفظه فهو على المهرين اما خاصة او بالقسيم كما مر **وكل ما وجب على احد**
من الراهن والمهرين فاداه الآخر كان متبرعا لانه قضى دين غيره بغير امره الا ان يار
به القاضي لان له ولاية عامة فكانت صاحبه امر به **باب ما يبيع رهنه والرهن به**
اولا يبيع رهن المحجرين يعني الذهب والفضة والمكبل والموزون لكونها محلة الاستيفاء
فلو رهن المذكورات بخلاف جنسها هلكت بقيمتها كسائر الاموال وهو ظاهر ولو رهن
بجنسها هلكت هلكت بثلثها من الدين ويعتبر المائنة في القدر وهو الوزن والكيل بلا عبارة
للجودة ولا للقيمة فان الدين زايده اسقط قدر الرهن منه وبقي الزايده رهنه وان
عكس سقط قدر الدين منه والفضل للراهن لا اي لا يبيع رهنه **مشاع** لان حكم الرهن
كما عرفت بثبوت يد الاستيفاء وهو لا يتصور في المشاع من حيث انه مشاع مطلقا اي
سواء كان مما يحتمل القسمة او لا وسواء رهن من شركة او من اجنبي والطارق كالتقارن
هو الصحيح كذا في الخلاصة **وعلى شجرة دون** اي دون الشجر وزرع او نخلة دونها دون
الارض لان الرهون متصل بما ليس به رهون خلقة فكان في معنى المشاع كذا العكس وهو
رهن الشجر لا الثمر ورهن الارض لا النخل او الزرع لان الاتصال يقوم بالملفين فالاصل
ان الرهون اذا امتد بما ليس به رهون لا يجوز لامتناع قبض الرهون وحده ولا يبيع ايضا

الخروج

بجنسها

ايضا رهن حرمه ومكاتب وام ولد ووقف **وخ** لان حكم الرهن بثبوت يد الاستيفاء
ولا يثبت الاستيفاء منها لعدم المائنة في المحر وعدم جواز بيع ما سواه ولا يبيع رهنها
من مسلم او زمني واللام في المسلم متعلق بقوله رهن حرم او رهنها اي لا يجوز للمسلم ان
يرهن حرمه او اماله او ميراثها من مسلم او ذمي لتعذر الاستيفاء والاستيفاء حق المسلم **ولا**
يعتق له اي للمسلم رهنها الذي يعني ان كان المهرين ذميا لم يضمنها للمسلم كما لا يضمنها بالقبض
منه لانها ليست بمال في حق المسلم **وفي عكس الضمان** يعني ان كان الراهن ذميا والمهرين
مسلم فيضمن المحر للذمي كما اذا غصب لانها مال للذمي ولا يبيع ايضا **بامانات** كالوديعة
والعارية ومال المضاربة والشركة لان موجب الرهن بثبوت يد الاستيفاء للمهرين فكان
قبض الرهن مضونا فلا بد من ضمان ثابت ليقع القبض مضونا وبثبت استيفاء الدين
منه وقبض الامانات ليس بمضمون ليصح الرهن بها **ومبيع** في يد البايع لما عرفت ان الرهن
يجب ان يكون في مقابل الدين حقيقة او حكما لانه والمبيع في يد البايع ليس بدين حقيقة
وهو ظاهر ولا حكما لانه يجب ان يكون مضونا بالمثل او القيمة والمبيع في يده ليس كذلك بل اذا
سقط الثمن وهو حق البايع وليس فيه ضمان والقوم يسمونه بالعين المضمونة بغيره ويشأت
تحقيقه ان شاء الله تعالى **وذكر** تغيير الرهن بالدرك ان يبيع رجل سلعة وقبض ثمنها وسلمها
وخاف المشتري الاستحقاق واخذ بالثمن من البايع رهنا قبل الدرك فانه باطل حتى لا يملك حين
الرهن حل الدرك او لم يحل واذا هلك الرهن كان امانة عنده حل الدرك او لا اذا عقد
حين حيث يقع باطلا كذا في الكافي **واجرة نايحة ومغنية** وثمن حرة لو هلك الرهن لم يكن مضونا
اذا لا يقابل شي مضمون وكفاية بالنفس لتعذر الاستيفاء **وشفعة** لان المبيع غير مضمون
على المشتري **وعبد جان او مديون** لانه غير مضمون على المولى فانه لو هلك لا يجب عليه شيء
وقصاص مطلقا اي في النفس وما دونها لتعذر الاستيفاء **بمخلاف الجناية خطا** لان الاستيفاء
الارش من الرهن يمكن ويبيع بعين مضمون بالمثل او القيمة كالخصوب وبدل الخلع والمهر
وبدل الصلح عن دم عمدا علم ان الاعيان ثلاثة اقسام احد بعين غير مضمون اصلا كالامانة
فان الضمان عبارة عن رد مثل الهالك ان كان مثليا او قيمته ان كان قيميا فالامانة ان هلكت

هك

حين

بلا قيد فلا شيء في مقابلتها او يتعد فلا يبقى امانة بل يكون مقصودا وثانها عين مضمونة
 بنفسها كالعضوب ونحوه والقوم يصونها الا عيان المضمونة بنفسها ويريدون الا عيان
 المقصود المضمونة في حد ذاتها ووجه ان الضمان كالمعرف عبارة عن رد مثل الهالك او قيمة
 فانه اذا كان مثليا او قيميا بحيث لو هلك فعين المثل او القيمة فيكون مضمونة في حد ذاتها
 مع قطع النظر عن الموارض وثانها عين ليست بمضمونة ولكنها شبه المضمونة كبيع في يد
 البائع فانه اذا هلك لم يضمن احد بطله او قيمته لكن الثمن يسقط عن ذمة المشتري وهو غير
 المثل والقيمة فيجوز هذا الاعتبار سموه بالعين المضمونة بغيره فانه من قبيل المثل كونه
 ويصح بدنه كما هو الاصل وهو توطئة لقوله ولو موعود **افهك في يد المترين عليه الى على**
المترين باوعد من الدين يعني ان رهن ليقضه الف درهم وهلك الدين في يد المترين فهلك
 على المترين بمقابلته الا ان الموعود فيجب عليه تسليم الا ان المترين اذا لم يكن الدين اكثر
 من قيمة الرهن بل كان مساويا او اقل منه اذا كان اكثر لم يكن مضمونا بالدين بالقيمة و
 يصح ايضا براس مال السلم وثن الصرف لان المقصود ضمان المال والمجانسة ثابتة
 في المالية فيثبت الاستيفاء من حيث المال فان هلك اي الرهن براس المال او ثمن الصرف
 ثم العقد اي السلم والصرف واخذ حقه اي صار المترين مستوفيا لدينه لتحقيق القبض
 حكما وان افترقا قبل نقد وهلك بطل اي عقد السلم والصرف لغوات القبض حقيقة
 وحكما ولما لم يثبت هذا التفصيل في السلم فيه افترقه بالذکر فقال **وبالسلم فيه وان هلك**
اي الرهن ثم العقد وصار الى الرهن عوضا للسلم فيه فيصير كانه استوفاه وان فسخ
اي عقد السلم وصار الى الرهن رهنا به له وهو راس المال فيجب فيضار كالمضروب
 اذا هلك وبه رهن يكون رهنا بقيمة وهلك رهنا به بعد الفسخ هلك اي بالسلم فيه
 حتى يجب عليه رد مثل السلم فيه لقبض راس المال لانه رهنا به وان كان مجبوسا بغيره وهو
 راس المال ويصح ايضا بدنه عليه الى الاب عبدا **طفلا** مقصود الرهن المقدرة لانه يملك
 الايداع فهذا اولى منه في حق العبيد لان قيام المترين بحفظه ابلغ حقا من العامة ولو هلك
 يهلك موهونا والوديعه تملك امانة والوصي كالأب وكذا وعن ابي يوسف وزفرانه لا يجوز

لا يجوز منها ويصح ايضا بدين عبدا **او غل او ذكبة** ان ظهر العبد حرا واغتسل خرا **او الذكبة**
ميتا ومبدل النكح عن النكاح ان اقر ان لا دين صورة رجل صالح عن الكار ورهن
ببدل النكح ثم تصادقا على ان لا دين فالرهن مضمون والاصل في هذه المسائل ما مر ان
 وجوب الدين ظاهر ايكلي لصحة الرهن ولا يستلزم وجوب حقيقة شئ على ان يرهن
شيئا او يعطى كفيلا حال كون الرهن والكفيل **معنيين** **لثمن** متعلق ببعطي **واي**
 اي المشترك ان يرهن ماسماه او يعطى كفيلا **سماه** صح اي الشرا **الحسانا** لا قياسا
 لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد المتعاقدين ولا نه صفقة في صفقة وهو
 منهي عنه كما مر وجه الاحتسان ان شرط سلايم للعقد لان الكفالة والرهن للاستيثاق
 وهو سلايم وجوب الثمن فاذا كان الكفيل حاضرا والرهن معينا اعتبر معنى الشرط وهو الا
 فسخ العقد والاعتبر عين الشرط ففسده **ولا يجبر** اي المشترك **على الوفاء** لان عقد الرهن
 تبرع من جانب الراهن ولا جبر على المتبرع وانما صار حقا من حقوقه اذا اوصاه ولم يوجد
 بعد الوعد بالرهن لا يكون فوق الرهن ولو رهنه لا يلزم ما لم يستلم فلا تن لا يصير
 لازما بالوعد اولى **فللبايع** فسخه الا اذا سلم منه حالا او قيمة الرهن رهنا اي اذا ابي
 المشترك ولم يجبر على الوفاء جاز للبايع ان يفسخ العقد لان رضاه بالبيع كان بهذا الشرط
 فيه وانه لا يكون راضيا واذا لم يرض رضاه كان له ان يفسخ او يرضى بترك الرهن الا اذا
 كان كما ذكره لحصول المقصود حيث ان يد الاستيفاء انما تثبت على المعنى وهو القيمة لان
 الصورة امانة **قال** اي المشترك **لبايعه** وقد اعطاه شيئا غير المبيع **امسك** هذا حتى اعطى
ثمنه كان رهنا لانه ذكر ما يدل على الرهن لان العبرة للمعاني وفيه خلاف زفر رهن
 عينا من رجلين بدنه لكل منهما **فح** **وكل رهن عنه كل منهما** الا ان نصفه رهن لاحد ونصفه
 لآخر لان الرهن اضيف ايا جميع العين بصفقة واحدة ولا شيوخ فيه وموجب الجبس بالدين
 وهو لا يجزئ فصا يجبوسا بكل منهما فلا تنافي فيه كما اذا قتل واحد جماعة فحضر اولياءه
 المقتولين واستوفى يكون مستوفيا لنفسه وللباقين بخلاف الهبة من رجلين حيث لا يجوز
 عند اي حينة لان المقصود منها ايجاب الكفيل والعين الواحدة لا يتصور كونها ملكا لكل منهما كالا
 الملك ساه

سيتاق

فلا بد من الانقسام وهو نيا في المقصود وفيها **كلية** نوبة كالعديل في حق الآخر
هكك فمن كل حقيقة اي حصة دينه اذ عند الهلاك يصير كل منهما مستوفيا حصة لان الاستيفاء
يجزى فان قضى دين احدهما فكله **رهن** للآخر لان جميع العين رهن في يد كل واحد منهما
بلا تفرق **رهنا** من رجل **رهنا** بين عليهما **رهنا** بلكل اي كل الدين **يمسك** اي
المرتهن **اي قبض الكل** اي كل الدين لان قبض الرهن يحصل في الكل بلا شيوخ بطل
حجة كل من شخصين انه **رهن** عبده وقبضه هذه مسئلة مستقلة لا تعلق لها بما سبق
يعني اذا استقام **واحد** اقام كل واحد من رجلين على رجل انه **رهن** عبده الذي في يد
قبضه فهو باطل لان كل منهما لا يشبه بيته انه **رهن** كل العبد ولا وجه للقضاء لكل منهما
بالكل لان العبد الواحد يستحيل كون كل **رهنا** بهذا وكل **رهنا** بذلك في حالة واحدة ولا
للقضاء بكل واحد بعينه لعدم الاولوية ولا للقضاء لكل منهما بالنصف للزوم الشيوخ
فتعين التهار ولو مات **راهنه** والرهن معها **فبرهن** **لك** كذلك ان باه **رهنه** عبده
وقبضه **كان** نصفه اي نصف العبد **كل** منهما **رهنا** بحقه لان حكمه في الحياة الجسد
والشيوخ يفرقه وبعدها مات الاستيفاء بالبيع في الدين والشيوخ لا يفرقه **باب رهن يوضع**
عند عدل سمي به لعدالة ربح الراهن والمرتهن **وضعا** اي وضع الراهن والمرتهن
الدين **عنه** **فج** حلا فالملك ولا **ياخذ** منه **اي** الرهن من العدل **احدهما** لتعلق حق
الراهن في الحفظ بيده وامانه وحق المرتهن به **استيفاء** فلا يملك احدهما ابطال حق الآخر
ويجوز اي العدل **بدفعه** اليه اي دفع الرهن اليه **احدهما** لانه مودع الراهن في حق العين
ومودع المرتهن في حق المانية **واحد** **اجبني** عن الآخر والمودع يضمن بالدفع **اي الاجبني**
ويملك على المرتهن ان هكك الرهن في يد العدل هكك في ضمان المرتهن لان يده يد المرتهن
وكل اي الراهن المرتهن او العدل او غيره **ببيع** اي بيع الرهن **حلول الاجل** **فج** لانه
توكيل ببيع ماله فان شرطه اي التوكيل في عقد الرهن لم **يعمل** بالعدل وبموت الراهن
او المرتهن **الاموت** **التوكيل** سواء كان التوكيل المرتهن او العدل لو غيرهما واذا مات التوكيل
لا يقوم وارثه ولا وصيه مقامه لان الوكالة لا يجزى فيها الارث ولان الموكل رضي برأيه لا يبرأ

٣٢٨
لا يبرأ غيره ولا اي للتوكيل **بيع** اي الرهن **بغيره** ورثته اي الراهن كما يبيعه حال
حيوة بعينه وان مات المرتهن فالوكيل على وكالته لانها لا تبطل بموتها ولا بموت احدهما
ويجوز اي التوكيل عليه اي على البيع ان حل الاجل **والراهن** عايب **لثلا** يتضرر المرتهن
وكيفية الاجار ان يجسه القاض ايا ما يبيع فان لم يبعه فالقاضي يبيعه عليه **توكيل**
بالخصومة غايب **موظف** حيث يجبر عليها لدفع الضرر ولو لم يبيع مطلقا ثم نهاه عن
النسيئة لم **يعد** كذا الكافي ولا يبيعه الراهن او المرتهن الا بمرضا الآخر لان كل منهما
حقاؤه الرهن للراهن حق الملك والمرتهن حق الاستيفاء **بائع** اي الرهن **العدل** **فج** يخرج
من الرهن **فالرهن** **رهن** مقامه وان لم **يقبض** لقيامه مقام المقبوض **فهكك** اي هكك
الثن **هكك** على المرتهن لبقاء عقد الرهن في الثمن لقيامه مقام المبيع المرهون كذا قيمة
عبد **رهن** **قتل** اي اذا قتل العبد الرهن وغرم القاتل قيمة صارت رهنا بدل العبد وكذا
عبد **قتل** اي العبد الرهن **فدفع** به فانه ايضا يكون رهنا بدل العبد المقتول فاذا توفي
اي ان باع العدل الرهن فاوفي ثمنه الى ثمن الرهن **المرتهن** **فاستحق** اي الرهن ففيها **لك**
اي اذا هكك الرهن في يد المشتري قد وقع فيما رايناه من نسخ صدر الشريعة بدل المشتري
المرتهن فكانه سريه من النسخ **فمن المستحق** **الراهن** قيمة الرهن لانه غاصب في حقه
وجع **البيع** **والقبض** اي قبض الثمن لان الراهن ملكه باداء الضمان او ضمن **المستحق** **العدل**
القيمة لانه متعده بالبيع والتسليم **فهو** **اي** فحيت يكون العدل محبرا ان شاء **حق الراهن**
قيمة الرهن لانه وكيل فيرجع عليه بالحقة من الغرور من جهته **وفج** اي البيع والقبض
لان ملكه بالضمان فتبين انه باع ملك نفسه فلا يرجع المرتهن على العدل بدينه او ضمن **المرتهن**
غنه الذي اذاه اليه اذ تبين بالاستحقاق انه اخذ الثمن بغير حق لان العدل ملك العبد
بالضمان **فهو** **اي** ذلك **الثن** **له** اي للعدل لانه بدل ملكه وانما اذاه اليه المرتهن على ظن ان المبيع
ملك الراهن فاذا تبين انه ملك لم يكن راضيا به فلان يرجع به عليه **ورجع** **المرتهن** **على** **راهنه**
بدينه لان العدل اذا رجع بطل قبض المرتهن الثمن فيرجع المرتهن على راضيه بدينه ضرورة
وفي **القاع** عطف على قوله ففيها **لك** اي اذا كان الرهن قابلا في يد المشتري **اخذه** اي

من شرطه لانه وجه عين ماله ورجع هذا الى مشرب على العدل بثمنه لانه العاقد
 وحقوق العقد يتعلق به ثم يرجع هذا الى العدل على الراهن به اي بثمنه لانه الذي ادخل
 في العهدة بتوكيده فيجب عليه تخليصه واذا رجع عليه صح قبض المرتهن الثمن وسلم المقبوض
 له او رجع العدل على المرتهن بثمنه لان العقد لما انتقض بطل الثمن وقد قبضه المرتهن
 ثمنه فاذا بطل وجب نقض قبضه ضرورة ثم يرجع هو الى المرتهن على الراهن بدينه لانه
 اذا رجع عليه وانتقض قبضه عاد حقه في الدين كما كان فيرجع به عليه وان لم يشترط
 الى التوكيل في عقد الرهن عطف على قوله فان شرط بل وكل بعده يعني ان ما ذكر من التفصيل
 انما يلحق اذا شرط التوكيل في عقد الرهن واما اذا لم يشترط فيه بل وكل الراهن العدل
 بعد العقد مما لحق العدل من العهدة رجع به العدل على الراهن فقط الى لا على المرتهن
 لان التوكيل اذا كان بعد العقد لم يتعلق به حق المرتهن فلا يرجع عليه كما في الوكالة المحذرة
 عن الرهن بان وكل انسانا بان يبيع شيئا ويقضي دينه من ثمنه ففصل ثم لحقه عهدة لم يرجع
 به على القابض بخلاف الوكالة المشروطة في الرهن اذا تعلق بها حق المرتهن وكان البيع
 واقعا لحقه وقد سلم له ذلك فجاز ان يلزمه الضمان قبض المرتهن ثمنه او لا صورة
 عدم قبضه ان العدل باع الرهن باموال الراهن وضاع الثمن في يد العاقل بلا تعديته ثم
 استحق المرهون فالضمان الذي يلحق العدل يرجع به على الراهن هلك الرهن مع المرتهن
 فاستحق ومن الراهن قيمة هلك بدينه يعني اذا استحق الرهن الهاك رجل فلان ضا
 ضمن الراهن قيمة وان ضا ضمن المرتهن لان كلاهما متعدي في حقه بالتسليم او بالتقصير فان
 ضمن الراهن هلك بدينه لانه ملكه بادا الضمان فصح الا ايضا وان ضمن المرتهن رجع على الراهن
 بقيمة التي ضمنها وبدينه اما بالقيمة فلا ضرورة من جهة الراهن بالتسليم واما بالدين فلا
 انتقض قبضه فيعود حقه كما كان بالتحريف والنجاسة في الرهن وقبض الراهن
 اي اذا باع الراهن الرهن بلا اذن المرتهن فالبيع موقوف لتعلق حق المرتهن به فيوقف
 على اجازته ان اجاز المرتهن او قضى اي الراهن دينه فقد اما الاول فلان التوقف لحقه
 وقد رضى بسقوطه واما الثاني فلان المانع من التنفيذ قد زال والمقتضى وهو التصرف الصادر

فقد

المصادر من الاهل في المحل موجود **والثمن رهن** فان البيع اذا نفذ باجازه المرتهن
 ينتقل حقه اليه بدل وان فسخ اي المرتهن عقد الرهن لم يفسخ في الاصح لان التوقف
 مع المقتضى للنفاذ انما كان لصيانة حقه وحقه بضمان بان عقده موقوف او ابقى موقفا
 صبر المشتري اليه فله او رفع الامر الى القاضي ليفسخ الى القاضي العقد بحكم عجز الراهن عن
 عن التسليم باع اي الراهن الرهن من رجل ثم باع من آخر قبل الاجازة الى اجازة المرتهن
 وقف البيع الثاني على اجازته ايضا ان كما وقف الاول فان الاول موقوف والموقوف
 لا يمنع توقف الثاني فلو اجازته اي اجاز المرتهن البيع الثاني جاز الثاني لا الاول ولو باع
 الراهن الرهن ثم اجر اي الرهن او رهن او وهب من غيره اي غير المشتري فاجازها اي
 هذه التصرفات من البيع وغيره المرتهن جاز الاول وهو البيع لا البواقي والفرق بين
 المستثنى حيث جاز البيع الثاني بالاجازة في الاولى ولم يحجز التصرفات المذكورة بعد البيع
 في الثانية سوى البيع مع وجود الاجازة للكل ان المرتهن فائدة في البيع لتعلق حقه
 به بخلاف المقود المذكورة اذ لا بدل في الهبة والرهن وما في الاجازة بدل المنفعة لا العين
 وحقه في مالية العين لا المنفعة فكانت اجازته استقاطا لحقه فنال المانع ففقد البيع
 وصح اعتنا في الرهن الرهن وتديبه واستيلاده لانه تصرف صدر عن الاهل
 ووقع في المحل فبطل الرهن لغوات محله ولو كان الراهن موسرا طوب بدينه الحال اذا لم يضمن
 لالزام قيمة الرهن مع حلول الدين وفي الموقبل اخذ منه اي الراهن قيمة وجعلت ههنا
 بدله حتى يحل الدين لحقق سبب الضمان وقاية في التضمن وهي حصول الاستيفاء
 ويجبرها الى حلول الاجل فاذا حل استوفى حقه اذ كانت من جهة لان الغريم ان يستوفي
 حقه من مال غيره اذ ظهر بجنس حقه فان كان فيها فضل رده لانها حكم الرهن بالاستيفاء
 وان كانت اقل من حقه رجع عليه بالزيادة لعدم ما يسقطه ولو كان الراهن مهنرا ففي
 الصنف سعي العبد للمرتهن في الاقل من قيمته ومن الدين ان كان القيمة اقل من الدين
 سعي القيمة وان كان الدين اقل منها سعي في الدين ورجع على سيده اذا صار غنيا لانه
 قضى وهو مضطر فيه بحكم الشرع فيرجع عليه بما تحل عنه وفي اخيه يعني التدبير والاستيلاء

سعى كل من المدين والمستولدة للمرتبة في كل الدين بل لا رجوع على سببه لأنها أدباه من فاعل
المول لأن كسبه ما مال وان لا في اي اتلاف الراهن رهنه كاعتاقه غنيا ان كان الدين
حالا اخذ منه الدين وان كان مؤجلا اخذ قيمته فيكون رهنا الى حلول الاجل واجنبى اتلفه
ضمن المرتبة في اخذ مثل او قيمة وكان اي الماخوذ رهنا بدله كما مر اعارة اي الرهن
مرتبة راعنه او اعارة احد من الراهن والمرتهن باذن صاحبه آخر فقبضه سقط
ضمانه اي ضمان الرهن حالا كمنافاة بين يد العارية ويد الرهن وان وصلية بقي الرهن
فولذا كان المرتبة ان يترده اليه وفرع على قوله سقط ضمانه بقوله فهلك
الرهن مع مستعيره اي راعنه ان كان هو المستعير ومع اجنبى ان كان هو المستعير
هكلك بلا شيء لغوات القبض المضمون ولكل منهما الى من الراهن والمرتهن رة اي
رد الرهن المستعار رهنا كما كان لان لكل منهما حقا محترما فيه فان مات الراهن
قبل رة اي قبل رة الي المرتبة في صورة الاعارة فالمرتبة احق به اي بالرهن من ساير
الفرمان لان العارية ليست بلا زمة والضمان ليس من لوازم الرهن قطعا فان
حكم الرهن ثابت في ولد الرهن مع انه غير مضمون بالهلاك واذا بقي الرهن فاخذ عداد
الضمان لعود القبض فيعود بصفته واذا اجر او هب او باع احدهما باذن الآخر
من اجنبى خرج عن الرهن ولا يعود الا بعقد مبداه ولو مات الراهن قبل الرد الي
المرتبة فالمرتبة اسوة للفرمان ان تعلق بالرهن حق لازم بهذه التصرفات فيقبل
به حكم الرهن بخلاف الاعارة حيث لم يتعلق بها حق لازم فافترقا رهنا عبد الغصب
ثم اشتراه من ماله لا ينفذ الرهن لانه توقف على اجازة المالك فلا ينفذ باجازه غيره
ولا يسقط الدين بهلاكه لان ملك الراهن ثبت بعد عقد الرهن بخلاف ما اذا هلك
في يد المرتبة واختار المالك قضيتين الراهن لانه ملكه بالضمان من وقت الغصب فكان
ملك الراهن سابقا على الرهن كذا في القاعدة من بين اذن يستحق اي اذن لا للرهن
بلا طلب منه في غير الاستعارة وان كان الرهن عارية او استعارة اي الرهن من راعنه
لعمل ان هلك اي الرهن حال العمل في صورتي الاذن والاستعارة لم يضمن اي المرتبة

فمنه

اي المرتبة لثبوت يد العارية بالاستعمال وهي مخالفة ليد الرهن فانفق الضمان وفي طريقه
اي قبل العمل وبعد الفراغ منه حتى كالرهن اي ضمن المرتبة ضمانا كضمان الرهن وهو معلوم
صح استعارة شيء ليرهن لان المالك رضى بتعلق دين المستعير به وهو يملك كما يملك
ان يتعلق بذمة بالكفالة واذا صح في رهن المستعير بما شاء من قليل او كثير فان الاطلاق
واجب الاعتبار خصوصا في الاعارة لان الجاهل فيها لا تغني الى المنازعة وان عتق
المعير تقيده بما عتق من قدر خانه اذا عتق قدر الاجرة للمستعير ان يرهنه بأكثر
منه او اقل لان التقييد مفيد وهو يفي الزيادة لان غرضه الاحتباس بما يتسدد اذ هو وفي
النقصان لان غرضه المعير ان يصير المرتبة مستوفيا للاكثر بقا بلته عند الهلاك ليرجع
عليه فلورهن باقل منه يهلك الباقي امانة فلا يرجع عليه وجب من مرتبة وبله فان
كل ذلك مفيد لتيسر البعض بالنسبة الى البعض وتفاوت الأشخاص في الامانة والحفظ فان
اي بعد ما اعتبر التقييد ان خالف المستعير المعير فمضى اي المستعير المعير لمخالفة ويتم
الرهن لانه ملك بالضمان فبين انه رهن ملك نفسه او ضمن المعير المرتبة لانه ايضا
متعير فصار الراهن كالعاصب والمرتهن كغاصب العاصب ورجع الى المرتبة بما ضمن
من القيمة ويدين على الراهن اما رجوعه بالقيمة فلا ضرورة من جهة الراهن واما رجوعه
بالدين فلا فقبضه انتقض فعاد حقه كما كان وان وافق بان رهنه بمقدار ما امر به
وهلك اي الرهن عند المرتبة استوفى اي المرتبة كل دينه لوقمة كالدائن او اكثر لتتمام
الاستيفاء بالهلاك ووجب مثل اي مثل الدين للمعير على المستعير وهو الراهن لانه قضى بذلك
القدر دينه ان كان كل مضمونا والا يضمن قدر المضمون والباقي امانة لا القيمة لانه قد
وافق فليس بمعير وبعض دينه عطف على كل دينه اي استوفى المرتبة بعض دينه
لوقمة اقل اي اقل من الدين وباقي الباقي دينه على الراهن المرتبة اذ لم يقع الاستيفاء
بالزيادة على قيمة لوافك المعير يعني ان المعير اذا اراد ان يقضي دين المرتبة لفك ملكه عن
الدين ليس للمرتبة ان يمتنع عن تسليم الرهن لان المعير غير متبرع بقضا الدين لما فيه
من تخليص ملكه فصار اذ هو كاداء الراهن فيجبر المرتبة على القبول ويرجع على الراهن

بما أدى ان تساوى الدين بالقيمة لانه قضى دينه وهو مضطرب فيه فلا يوصف بكونه متبرعا
وانما قال اذا تساوى لانه ان كان اكثر من القيمة يكون في الزيادة على القيمة متبرعا فلا يرجع
بذلك القدر وان كان اقل من القيمة فلا يجبر المهرين على تسليم الرهن ذكره تاج الدين
الشريعة هلك الى الرهن عند الرهن قبل رقبته او بعد فكله لا يضمن وان وصلبه
نصف فيه من قبل بالاستخدام والركوب او نحو ذلك لانه امين خالف ثم عاد الى الوفاق
فلا يضمن خلافا للشافعي جناية الرهن على الرهن مضبوته لانه تقويت حق لازم محرم
وتعلق مثل المال بحمل المالك كالا جناية في حق الضمان وجناية المهرين عليه الى الرهن
سقط من دينه الى المهرين بقدر ما ادى الجناية لانه ائتلف ملك غيره فله من ضمانه واذا
لزمه وكان الدين قد حل سقط من الضمان بقدره ولزمه الباقي لان ما زاد على قدر
الدين من القيمة كان امانة وانما ضمنه بالانكاف لا بعقد الرهن فهو بمنزلة الوديعة اذا
اتلفها المودع يلزمه الضمان كذا في غاية البيان وجناية الرهن عليهما وعلى مالهما
والمراد بالجناية على النفس ما يوجب المال بان كانت الجناية خطأ في النفس او في اموالها
واما يوجب القصاص فهو معتبر بالاجماع كذا في النهاية اما كون جناية على الرهن هدر
فلا جناية المملوك على ماله هدر فيما يوجب مال هدر لانه المسحق فلا يثبت الاحتجاج
له عليه واما كون جناية على المهرين هدر فلا في هذه الجناية لو اعتبرنا المهرين كان
عليه النظر منها لانها حصلت في ضمانه فلا يفيده وجوب الضمان مع وجوب التخصيص
عليه رهن عبه ابعد الفأ بالي موجب فصارت قيمته مائة فقتله حر فمزم مائة
وحل اجله اخذ من مائة من حقه وبسقط باقيه وهو تعميما لانه نقصان ال
السفر لا يوجب سقوط الدين لانه عبارة عن فتور رغبات الناس بخلاف نقصان
العين فاذا كان باقيا وبالمهرين يد الاستيلاء صار مستوفيا للكل من الابد ولولا
بامره بماية الى باع المهرين العبد بامر الرهن بها وقبضها رجع بما بقى وهو تعميما لانه
الرهن اذا باعه صار كانه استرده وباعه بنفسه في يبطل الرهن ويبقى الدين الا بقدر
ما استوفى فكذا هو قتل العبد ابعد الفأ عبه ابعد مائة فذبح به قتل الى الرهن

أصله ما

الرهن بكل دينه لان العبد الباقي قائم مقام الاول فصار كات الاول قائم وتراجع
بشعره جنى الى العبد المهرين بغير رهن رجل رجلا عدا قيمة التي درم بالفرع
او اقل منه فقتل العبد قتيلا خطأ فذاه من مائة لان ضمان الجناية على المهرين والعبد
كله ضمانه ودينه مستغرق لرقبه فيقال للمهرين اقد العبد من الجناية فان ذاه اخرج
رهنه وكان دينه على الراهن بحاله والعبد رهن كما كان ولم يرجع الى الرهن بشئ
من الغداء لان العبد كله مضمون وجناية المضمون كجناية الضامن فلو رجع الى الراهن
رجع الراهن عليه ولا يفيده ولا يدفعه الى ليس للمهرين ان يدفعه الى ولي الجناية
لانه لا يملك التمليك فان ابي اى امتنع المهرين عن الغداء دفعه الراهن فذاه فيسقط
الدين اى يقال للراهن ادفع العبد او اذ به بالدين فان دفع او فدى سقط دين
المهرين واخذ الراهن العبد وبطل الرهن ان لم يكن الى الدين اكثر من قيمة اى قيمة
الرهن بل يكون مساويا او اقل منها واما اذا كان اكثر فيسقط من الدين مقدار
قيمة العبد ولا يسقط الباقى مات الراهن باع وصية الرهن وقضى الدين لانه قائم
مقامه فان لم يكن له وصي نصب اى وصي لبيعه اى نصبه القاضى رهن الوصي بعض
الشركة لدين على الميت عند غريم من غريمه توقفت على رضى الاخرين ولهم ردة لانه
ايشار بعض الغرماء بالايضا الحكم لان موجب عقد الرهن ثبوت يد الاستيلاء للمهرين
حكما فاشبه الايشار بالايضا الحقيقي فان قضى دينهم اى دين ساير الغرماء قبل الرد
اى قبل ان يردوه فقد لزوال المانع وهو حق بغير الغرماء ولو انفرد الغريم الى لم يكن
للميت الا غريم واحد جاز هذا الرهن اعتبارا بالايضا الحقيقي وبيع في دينه لانه يباع فيه
قبل الرهن فكله بعده واذا اراد المهرين اى الوصي بد ين للميت على اخرج جاز لانه استيلاء حكما
وهو يملك ذلك وفي رهن الوصي تفصيلات تاتي في كتاب الوصايا ان شاء الله تعالى فصل
رهن عصبير قيمته عشرة بها اى بعشرة فتمت وتخلل وهو يساويها الى العشرة بقى رهنها
بها اى بالعشرة وكان ينبغي ان يبطل الرهن اذا بالتمخرج من كونه صالحا للايضا اذ لم يبق
مالا متقوما وانما لم يبطل الرهن لانه بصد ان ينفذ بالتخلل ولهذا اذا اشترى عصبير

فتم قبل القبض لا يبطل لاحتمال صيرورته خلا فكذا هذا **ورهن شاه كذلك** اي قيمتها
عشرة بمائة **فانت** بلا زح فديع جلد فساو **ورهنها** اي الجلد **ورهن** به اي بدرهم
لان الرهن يتقرر بالهلاك فاذا اصل بعض المحل يعود حكمه بقدره بخلاف ما اذا ماتت
الشاة المبيعة قبل القبض فديع جلد حيث لا يعود البيع لان البيع ينتقض بالهلاك
قبل القبض والمستفاد لا يعود قيل ويعود البيع ايضا **نأ الرهن** كولد له ولبنه وصوفه ونحوه
لله لتولده من ملكه **ورهن مع اصل** لانه له والرهن حق لازم فيسرى اليه **ويهلك**
مجانا اي ان هلك هلك بلا شيء لان الاتباع لا تسقط لها بما يتبادل بالاصل لعدم دخولها
تحت العقد مقصودا وان بقي اي النماء **وهلك الاصل فكن بقسطه** اي افكر الرهن
بقسطه **يقسم الدين على قيمة** اي قيمة النماء **يوم الفكاك** بالفتح والكسر **وقية الاصل**
اي اصل الرهن **يوم القبض** لان الرهن يصير مضمونا بالقبض والزيادة مقصودا
بالفكاك اذا بقي اي وقته والتبع يتبادل شي اذا كان مقصودا كولد البيع فانه قبل القبض
لاحصة له من الثمن فاذا قبضه المشترك وصار مقصودا بالقبض صار له حصه من الثمن
ويستقط من الدين حصه الاصل اي ما اصاب الاصل يسقط من الدين لانه يتبادل بالاصل
مقصودا **ويهلك النماء بحصه** اي ما اصاب النماء افكر الرهن به **الزيادة تنجح في الرهن**
مثل ان يرهن ثوبا بمائة تساوي عشرة ثم يزيد الرهن ثوبا اخر ليكون مع الاول رهنا
بالعشرة **لا الدين** مثل ان يقول الرهن اقرضني خمسين على ان يكون العبد الذي
عنده رهنا بالثمن والفرق ان الاصل المقرر بينهم ان الحاق باصل العقد انما يتصور اذا
كان الزيادة في المعقود عليه والمعتقده به فالزيادة في الدين ليس شيئا منها اما كونها غير
معتقود عليه فظاهر واما كونها غير معتقود به فلو جوده بسببه قبل الرهن بخلاف الرهن
فانه معتقود عليه لانه لم يكن محبوسا قبل عقد الرهن ولا يبقى بعده **ورهن عبد ايساوي الفا**
فدفع مثلا اي عبد ايساوي الفا **ورهنه** بدل فهو اي الاول **ورهن صحيح حتى يرد اليه** اي الرهن
والمرتهن اسير في الثاني حتى يجعل مكان الاول لان الاول دخل في ضمانه بالقبض والدين
فلا يخرج عنه ما بقيا لا يستثنى القبض فاذا كان الاول في ضمانه لا يدخل الثاني فيه لانها

لانها رضى بدخول احدهما فيه فاذا زال الاول دخل الثاني في ضمانه ثم قيل بشرط تجريد
القبض فيه لان يد المرتهن على الثاني امانة ويد الراهن يد استيلاء وضمان فلا ينوب عنه
وقيل لا يشترط لان الرهن تبرع كالهبة وعينه امانة كما عرفت وقبض الامانة ينوب
عن قبض الامانة **ابرا المرتهن الراهن عن دينه فقبل** اي قبل الراهن الا برادة
او وهبه له فهلك الرهن في يد المرتهن بلا منع من صاحبه **يهلك** **مجانا** احسانا وقال
زفر يضمن قيمة للرهن وهو القياس لان القبض وقع مضمونا فبقى كذلك ما بقي القبض
وجبه الاحتسان ان ضمان المرهن باعتبار القبض والدين لانه ضمان استيلاء وذا
لا يتحقق الا باعتبار الدين وبالابراء لم يبق احدهما وهو الدين والحكم الثابت بعلة
ذات وصفين يزول بزوال احدهما ولهذا الوردة الرهن سقط الضمان لعدم القبض
وان بقي الدين فكذا اذا ابراء عن الدين سقط الضمان لعدم الدين وان بقي القبض
ولو استوفاه اي المرتهن دينه بالتام **او بفضه** بايضا **الرهن امس طوع او شرا**
عينا به اي بالدين او صالى عنه اي الدين على عين او احواله **مستوفاه** بدية على اخر
فهلك في يده اي المرتهن **هلك بالدين** لان نفس الدين لا يسقط بالاستيلاء ونحوه لما تقرر
ان الدينون تقضى بامثالها لا انفسها لكن الاستيلاء يتعذر لعدم الفائدة لانه يعقب مطالبة
مثل فاذا هلك الرهن تقرر الاستيلاء الاول فانتقض الثاني **ورده ما قبض الى من ادرك**
في صورة ابقاء الراهن او المملوك او الشرا او المملوك **وبطلت الحوالة** وهلك الرهن
بالدين اذا بالحوالة لا يسقط الدين ولكن ذمة المحتال عليه تقوم مقام ذمة المحيل ولهذا
يعود الي ذمة المحيل اذا مات المحتال عليه **مغلا** كذا اي كايها الرهن بالدين في صورة
المذكورة يهلك به ايضا **اذا هلك بعد تصادقهما على ان لا دين لان الرهن مضمون بالدين**
او بجهته عند توهم الوجود كما في الدين الموعود وقد بقيت الجهة لاحتمال ان يتصادقا
على قيام الدين بعد تصادقهما على عدم الدين بخلاف البراء لانه سقط به **كتاب الغيب**
اورده عقيب كتاب الرهن لان في الاول جبا شرعا وفي الثاني جبا غير شرعي هو
لغة اخذ الشيء من الغير بالتقلب متقوما او لا يقال غيب روضة فلان وخر فلان وشرا

في الصورة

اخذ مال هو بمنزلة الجنس **متقوم** احتراز عن **الحزب** **مكرم** احتراز عن مال الحزبي فانه غير محترم
 من يد ما كره بلا اذنه احتراز عن اخذه من يد المالك باذنه وشارة ايمان ان الله عن يد المالك
 معتبرة في الغصب عندنا وعند الشافعي بوثبات يد العدو وان عليه وثقة الخلاف في ظهور
 في زوايد المصنوب كولد المصنوبة وثمة البستان فانها ليست بمضمونة عندنا لعدم
 اليد وعنده مضمونة لا ثبات اليد فالجاصل ان المعتبر في الغصب عندنا ازالة اليد المحقة
 واثبات اليد المبطله وعند الشافعي المعتبر هو الثاني فقط **لاحقية** احتراز عن السرقة
فاحتمل **العبد** **وتجمل الدابة** اي وضع الحمل عليها **غصب** لو جرد ازالة اليد المحقة واثبات
 اليد المبطله فيها لا جلت **سواء** **البسط** لعدم ازالة اليد بالاستيلاء ان لم يوجد منه النقل
 والتحويل والبسط فعل المالك وقد بقي اثر فعله الاستعمال فلم يكن اخذا عن يده **وحكم**
 الاثم لمن علم انه مال الغير ورؤ العين **قائمة** **والفرم** **هناك** **ولغيره** اي لغيره من علم الاخبار
 لانه حق الغير فلا يتوقف على علمه ولا اثم لانه خطأ وهو مرفوع بالحديث **ويجب المثل في**
المثل كالكيل والموزون والعددي المتقارب لقول تعالى فاعندوا عليه بمثل ما اعندي
 عليكم الآية المراد بالمثلي ما يوجد له مثله في الاسواق بلا تفاوت بل ان اجزاءه يعتد به وما
 لا يكون كذلك فهو قيمي ثم المثل قد يكون مصنوعا بحيث يخرج الصنعة عن المثلية بحمل
 نادر بالنسبة الى اصله كالتميز والقدرة والابريق فيكون قيميا وقد يكون مصنوعا
 بحيث لا يخرج الصنعة عن المثلية لبقا كشرقه وعدم تفاوته كالدرهم المضروبة والدنانير
فان انتطع اي المثل **فقيمة يوم الخصومة** وعند ابي يوسف يوم الغصب وعند محمد
 يوم الانقطاع لابي يوسف انه لما اتى بالمثل لم يعتبر قيمة يوم انقطاع السبب
 لانه الموجب ولحق ان الموجب المثل في الزمة وانما ينقل الى القيمة بالانقطاع فيعتبر قيمة
 يوم الانقطاع ولا يبي حينة ان النقل لا يثبت بحمد الانقطاع ولهذا اوصى ان يوجد
 مثل فذلك وبمقتضى القاض ينقل فيعتبر قيمة يوم الخصومة والقضاء **ويجب القيمة في**
القيمة كالعرض والحيوانات والعددي المتفاوت **يوم غصب** لانه مطالب بالقيمة حين
 غصب فيعتبر قيمة عند ذلك **فان ادعى** اي الغاصب **الهالك** **حين** **حتى يعلم** انه اي المصنوب

انتطع

اي المصنوب **لوبي** **لظهور** **ثم قضى** عليه بالبدل لان حق المالك ثابت في العين خلا
 يقبل قوله فيه حتى يغلب على ظنه انه صادق كما اذا ادعى المديون الا فلاس **برهن** اي
 المالك انه مات **عنه** **غاصب** **وقلب الغاصب** اي برهن انه مات عند ما كره **في بيته**
 اي بيته الغاصب **اولى** **عنه** **محمدة** لان وجوب الضمان بالغصب ثابت فلا بد واثبات
 الرد عارض والبيته لمن يدعي حلا والظاهر **وبيته المالك** **اولى** **عند ابي يوسف** لان حاصل
 اختلافهما في الضمان وفي بيته اثباته **وهو** اي الغصب انما يخفف **فيما ينقل** ويجوز
 للمعرف انه ازالة المال عن يد ما كره باثبات اليد عليه ولا يمكن تحقيقة الا في المنقول
 لا العقار الذي لا ينقل ولا يجوز **فلو اخذ عقارا** **وهلك** **في يده** بان غلب السبل على
 الارض فبقيت تحت الما ١٠ وغصب دار فهدمت باقعة سماوية او جاسيل فذهب
 بالبناء لم يضمن لان بناء شرط وهو الغصب **فيل** **قاي** **لعماد الدين** **والاستروثني** في
 فصولهما **الاصح** انه يضمن **بالبيع** **والسليم** **وبالحجر** **والود** **بعد** **يقع** اذا كان العقار
 وديعة عنده فحي كان ضامنا بالاتفاق **وبالرجوع** **عن الشهادة** بان شهد على رجل
 بالدار ثم رجعا بعد القضاء **ضمنا** **ومن** **فيها** **اي العقار** **والمنقول** **ما نقص** **مفعول** **ضمن**
بنقل **متعلق** **بنقل** **نقص** **وسكنه** **هذا** **بيان** **في** **العقار** **العبارة** **الصادرة**
 عن المشايخ ههنا ما ذكرنا وبين شرح الهداية وغيره من النقل بالهدم والسكنى بالسكنى
 الخصوصية وهي ان تكون مقارنة بعمل يقضي اياها الهدم اثار كالحداثة والعصاة
 حتى قالوا في شرح قول الهداية ويدخل فيما قاله اذا الهدم الدار بسكناه وعمل انما يقيد
 بعمل لانه اذا الهدمت الدار بعد ما غصب وسكن فيها لا بسكناه وعمله بل باقعة سماوية
 فلا ضمان عليه عند ابي حنيفة وابي يوسف فظهر ان مرادهم بيان سببي النقص الاول
 ما يوجب ابتداء وهو الهدم والثاني ما يقضي اليه بالاجرة وهو السكنى الخاصة وقد
 صاحب لوقاية هذه العبارة فقال وما نقص بنقل كسكناه فلمزم عليه ان السكنى ان
 قبلت بالعمل الموصوف لم يقع للسبب الاول اعني الهدم نقصان والا لزم كون السكنى
 المجردة عن العمل الموصوف سببا للضمان وعرفت ان الدار مع السكنى اذا الهدمت

ابناء

فانما هما وية ليس فيه ضمان وعندى نسبه مقبولة من خط المصنف وكانت العبارة
الكتوبية فيها ولا كما في الهداية وغيره ثم غيرت في وقت صدر الشريعة والصواب ما وافق
الهداية **وزعمه** فان الارض المفضوبة اذا انتقصت بالزراعة يعرف نقصان لانه
انكف البعض **وابا جارة عبد غصبه** عطف على بفعل وبيان للضمان المفضوب
المفقول الى ضمن ايضا ما انتقص با جارة عبد غصبه فحصل له في مدة الاجارة نقص
استغلا **في المبيع** يعني اذا انتقص شيء من قيمة المبيع في يد البائع بفوات وصف
منه ان تقبضه المشتري لا يضمن البائع شيئا لانتقصه حتى لا يسقط شيء من الثمن وان
فحص النقصان وتراجع السعر اذا كان في مكان الغصب يعني اذا اراد الغاصب المفضوب
ليما كان بعد نقصان السعر فان كان الزرع في مكان الغصب فلا ضمان عليه لان تراجعه
بفوات الرعيات لا بفوات جزء وان لم يكن فيه تحجير المالك بين اخذ القيمة وبين
الانتظار الى ان يذهب ذلك المكان بسنوده لان النقصان حصل من قبل الغاصب
بفوات الى هذا المكان فكان له ان يلزم الضرر ويطالبه بالقيمة وله ان يتنظر **وتصدق**
باجرة عطف على ضمن اي اذا غصب عبد امثلا واجره واخذ اجرة فقصد بالاستعمال
وضمن ما انتقص تصدق باجر اخذه عند اي حيفه وحده واصل ان القلة للغاصب عندنا
خلافا للشافعي لان النافع لا تقوم الا بالعقد والعاقبة هو الغاصب فهو الذي
جمل منافع العبد لا يعقده فكان هو اولى ببدلها ويؤمن ان يتصدق بها لاستفادتها
بدل حيث وهو التصرف في مال الغير واجره مستعارة اي اذا استعار شيئا واجره
واخذ اجره ملكه ويجب عليه تصدقه لما ذكره **ورجح** اي تصدق ايضا برجح حصل
بالتصرف في مودعه ومقصود به تعيينا بالاشارة او بالشراء بدراهم الوديعه او
الغصب ونقد فان اشار اليها ونقد غير ثا او الي غير ثا او اطلق ونقد لا يعنى
ان المودع او الغاصب اذا تصرف في الوديعه او المفضوب ورجح يتصدق به عند اي
حينه ويحرم وهذا واضح فيما يتعين بالاشارة اليه كالعروض ونحوه لان العقد يتعلق
بشيء لو صدق قبل القبض يبطل البيع فيستفيد الرقبة والبدل في المبيع بملك حيث يتصدق

باجره سان
الاستغلا

فيتصدق به اما في ما لا يتعين كالدرهم والدنانير فقد ذكر في الجامع الصغير اذا اشترى بها
فانه يتصدق بالرجح فظاير هذه العبارة يدل على انه ادله اذا اشار اليها ونقد
منها واما اذا اشار اليها ونقد من غير ثا او اطلق ونقد منها او اشار الي غير ثا ونقد منها ففي
كل ذلك يطيب له لان الاشارة اليها لا تفيد التعيين فيستوى وجودها وعدمها الا ان يتأكد
بالنقد منها وبه كان يفتي الامام ابو الليث وفي الكافي قال ما يحتاج لا يطيب بكل حال
ان يتناول من المشتري قبل ان يضمن وبعد الضمان لا يطيب الرجح بكل حال وهو الحق
لاطلاق الجواب في الحامدين والمضاربة **آجره** اي الغاصب **فاجر مأكلة في المدة** يعني
يوسف **أجر ما مضى قبل الاجارة وما بقى لما كره** لان الغاصب فضولي في حقه وعند
مجره ما مضى لغاصبه لانه العاقبة وما بقى لما كره لانه فضولي في حقه ما كره كذا الى على
اي على هذا الخلاف **لو آجره فاستحق في المدة واجاز المستحق** لانه كالمالك غصبه في كل
مالا وغيره اي المفضوب احتراز عما اذا اعتبر بغير فعل مثل ان صار العبد زيبسا
بنفسه او الرطب ثم ارفان المالك فيه بالخيار ان شاء اخذه وان شاء تركه **وضمنه قول**
اسم فقات اعظم منافعهم احتراز عما اذا غصب شاة فذبحها فان ملك ما كرها
لم يزل بالذبح المجره اذ لم يزل اسمها حيث يقال شاة مذبوحة ولم يقل واعظم منافعهم
لان من قاله قصد تناوله الحنطة اذا غصبها وطحنها فان المقاصد المتعلقة بعين الحنطة
كجعلها مربية ونحوها يزول بالطحن ولا حاجة اليه لان قول زال اسمه معن عنه
لانه يلزمه **واختلط** اي المفضوب **بملك الغاصب** ولم يتميز اصلا كاختلاط برة بيرة
او شعيرة بشعيرة **او لم يتميز الا بخرج** كاختلاط برة بشعيرة او بالعكس **ضمنه** اي الغاصب
المفضوب **وملكه** اما الضمان في صورة التغيير وزوال الاسم فلكونه متعديا واما
الملك فلا في احد صنعة متقوية لان قيمة الشاة تزاد بمطبخها وشبهها وكذا قيمة
الحنطة تزاد بمجملها دقيقا واحدها صيرت للمالك هالكا من وجهه حتى تبدل الاسم وثا
اعظم النافع وحق الغاصب في الصنعة قائم من كل وجه فيكون راجحا على الهاك من وجه
على ما تقر به الاصول ان ضري الرجحان اذا تعارض كان الرجحان في الذات احق منه

في الحال واما الضمان في الاصل ط فلكونه مستعدا فيه ايضا واما الملك فليلا يجتمع البدل
 في ملك المقتضوب منه بلا حل متعلق بملكه قبل الرضا اي رضا المالك اما بادل او بانه
 او تضمن القاطن وهذا استثنان والقياس ان يحل لان ملكه ثبت بكسبه والملك يجوز
 التصرف بلا توقف على رضا غيره ولهذا الوجه وباعه صح وجه الاحتسان قوله عليه
 الصلوة والسلام في الشاة المذبوحة المضحية بلارضها صاحبها الطموية الاشارة فان الامر
 بالنصف افاد زوال ملك المالك وحرمة الانتفاع للغاصب قبل الارضا ولان في اباحة
 الانتفاع فتح باب الغصب فيخرج قبل الارضا من المادية الفاد ونفاذ بيعه وحبته مع
 الحرمة لقيام الملك كالمبيع الفاسد كذبح شاة وطبخها او شيتها وطحن بر او زرع
 وجعل خبثا يد تبيخا والبناء على مساجده وهي شجر عظيم جدا ولا يثبت الا ببلاد الهند وان
 ضرب الحجرين درهما ودينارا او اوانا فلما كره بلكشي لان العين باق من كل وجه ومعناه
 الاصل الثمنية وكونه معزونا وبها باق ان يخرج في الربوا باعتبار هذا ذبح شاة
 غيره طرحها الى ذلك الغير بخير ان شافته قيمتها وسلم الشاة اليه وان شاء اخذها و
 ضمن نقصانها لانه ان كان من وجه لغوات بعض المنافع كالحمل والدر والنسل وبقاء بعضها
 وهو اللحم وان كانت الدابة غير مأكول اللحم ففقط الغاصب طرفها يضمن المالك جميع قيمتها
 لوجود الاستهلاك من كل وجه كذا لو خرق ثوبا وفوت بعضه وبعض نفعه يعني ان
 المالك يخرجه ايضا ان شاء ضمن الغاصب كل قيمة ثوبه وكان الثوب للغاصب وان
 شاء اخذ الثوب وضمنه النقصان لما ذكر ولو فوت كل ضمن الى الغاصب كلها الى كل القيمة
 وفي عرف يسير نقصه بلا تفويت شيء منه يضمن ما نقص واخذ رب الثوب ثوبه لان
 العين قائم من كل وجه يبي في ارض غيره او غرس قلسا اي البناء والغرس وردت
 لان الارض لا تغصب حقيقة فيبقى فيها حق المالك كما كان والغاصب جعلها مشغولة
 فيومر بتغيرها كما لو شغل طرف غيره بطعامه ولا يملكها الى الارض ان يضمن له اي
 لباني او الفارس قيمتها اي قيمة البناء والغرس ان نقصت الى الارض به اي بالبناء او الغرس
 وبين معرفة قيمتها بقوله ففقوم اي الارض بدونها اي بدون البناء والغرس ومعها

حتمام

ان نقصت ما

احدها حال كونه مستحق القلع فيضمن الغصب قيمة الشجر والبناء المستحق القلع اقل
 من قيمته مقلوعا فقيمة المقلوع اذا نقصت منها اجرة القلع كان الباقي قيمة الشجر المستحق
 القلع فاذا كانت قيمة الارض مائة وقيمة الشجر المقلوع عشرة واجرة القلع درهم بقي تسعة
 درهم فيضمن المالك التسعة بهذا اذا كانت قيمة الساحة اكثر من قيمة البناء والغرس
 واذا العكس فللغاصب ان يضمن له قيمة الساحة فيأخذها اي الساحة كذا في النهاية حرم
 الثوب الذي غصبه او صفرا وت السويق الذي غصبه بسمن فالمالك بالخيار
 ان شاء ضمنه اي الثوب حال كونه ابيض يعني اخذ منه قيمة ثوب ابيض ومثل سويقه
 وسلم الى الغاصب لانه من المثليات او اخذها الى الثوب والسويق وضمن ما اذا
 النسيج والسمن لان الصبغ مال متقوم بالثوب وبغضيه وصبغه لا يستطرحه مال
 ويجب صيانتهما ما امكن وذا في اتصال مع مال احدهما اليه وبقاء حق الاخر في عين
 مال وهو ضمانا من التجبر الا اننا اثبتنا الخيار لرب الثوب لانه صاحب اصل والغا
 صاحب وصف وان سواد اي الغاصب ضمنه اي المالك ابيض او اخذه ولا شئ للغا
 من اجرة التسويد لانه نقص فحصل غيب اي الغاصب ما غصب وضمن قيمة ملكه
 اي الغاصب ملكا مستدا الى وقت الغصب وقال الشافعي لا يملكها لان الغصب تعد
 محض فلا يكون موجبا للملك لانه حكم شرعي فيستحق سببا مشروعا ولنا ان المالك
 ملك بدل المقتضوب بكماله اي رقبته ويؤا فوجب ان يخرج المقتضوب عن ملكه لئلا يجتمع
 البدل والمبدل في ملك شخص واحد ووجب ان يدخل في ملك الغاصب والا لزم ثبوت
 الملك بلا ملكه وصدق اي الغاصب في قيمة اي المقتضوب بيمينه ان لم يبرهن
 المالك للزيادة يعني ان ادعى المالك زيادة قيمة المقتضوب واكثره الغاصب فان برهن
 المالك قبل والا صدق الغاصب بيمينه في ثبوت الزيادة كما في ساير الدعاوى فان ظهر اي
 المقتضوب وهي قيمة اكثر مما ضمن الغاصب وقد ضمن بقوله مع يمينه اخذه اي
 المقتضوب المالك ورد حوضه او امضى اي المالك الضمان لان رضاه بهذا القدر
 لم يتم حيث ادعى الزيادة وانما اخذ وزها لعدم البينة ولو ضمن الغاصب بقول ما كره

المستحق

صب

او حجة اي حجة تاكله او كمول الغاصب فهو له اي للغاصب ولا خيار للمالك لانه
 بالمبادلة بهذا القدر حيث ادعى هذا القدر فقط نقض بيع غاصب ضمن بعد بيعه لا
 كذلك اي اذا ضمن بعد الاعتراف لان الملك الثابت للغاصب ناقص لثبوته مستدا
 وان ثبت مستدا اثبات من وجه دون وجه والمالك الناقص يكفي لنفاذ البيع دون
 العتق زوايد المضمون مطلقا اي سواء كانت متصلة كالسنة والحسن او منفصلة
 كالولد والثمن لا تضمن الا بالتعدي او المنع بعد الطلب لانها مائة وحكمها هذا وما
 نقصت الجارية بالولادة مضمون ويجوز تولد في الاولاد الجارية المفضولة
 ولذا كان النقصان مضمونا على الغاصب فان كان في قيمة الولد وفاء به جبر النقصان
 بالولد ويسقط ضمانه عن الغاصب والا فيسقط بحسب زني بامية غضبها فجلت
 فردت حاملا فولدت فماتت ضمن قيمتها لانه لم يرد كما اخذ لانه اخذ ولم ينقص
 فيها سبب التلف ورد في وفيها ذلك فصار كما اذا جت جناية في يد الغاصب فقتلت بها
 او دعت بها بعد الرق فانه يرجع بقيمتها على الغاصب كذا هذا بخلاف الحرة يعين
 اذا زنا بها رجل مكرهه فجلت فماتت فماتت نفاسها فانها لا تضمن بالغضب ليقى عند فساد
 الرضخان الاخذ زني بها اي بامية غضبها واستولده اي جلست منه وادعى ثبت
 النسب بعد ارضاء المالك لان التضمن ممن له حق التضمن او رث شجره والنسب
 يثبت بها كما لو زنت به غير امواته والولد رقيق لان الحرة لا تثبت بالسرقة كذا
 في الكافي المتافع كركوب الدابة وسكنى الدار واخذ ام المملوك لا تضمن بالغضب
 والاتلاف صورة غضب المتافع ان يغضب عبدا مثلا ويسكر شهرا ولا يستعمل ثم يرد
 على سيده وصورة اتلاف المتافع ان يستعمل العبد شهرا ثم يرد على سيده كذا في الكافي
 بل يضمن ما ينقص باستعماله فيخدم النقصان الا ان يكون اي المضمون استثناء
 من قوله لا تضمن وقفا او مال يتيم فان منافعها تضمن كذا في العارضة وغيرها
 ولا يضمن ايضا خر السهم وخنزيره بان اسلم ذمي وفيه الخ والخير فاقطعها
 الاخر لانها ليس بالمال في حق المسلم بخلاف الذي من الخ والخير حيث يضمنان بالاتلاف

سمعنا

بالاتلاف لانها مال في حق غضب حر مسلم فحلتها بغير مقوم كالنقل من الظل الى الشمس
 ومنها اليه او جلد ميتة فبغيره اي بغير مقوم كالنقاب والشمس اخذت المالك
 مجانا اذ ليس فيه مال مقوم للغاصب وكانت الدبابة اظهار الدابة والنقص فضات
 كفضل الثوب ولو اتلفها ضمن لا تلافه ملك الغير ولو حلتها بمقوم كالحلح ملك الغاصب
 الخ ولا شيء للمالك عليه اي على الغاصب لان الخ لم يكن مقوما والمحلح مثلا مقوم فتخرج
 جانب الغاصب فيكون له بغير شيء ولو دفع به اي بمقوم كالقطر والعقصة ونحوهما الجلد
 اخذه المالك ورد ما زاد الدرع اذ هو هذا الدرع باع اتصل بالجلد مال مقوم للغاصب
 كالصنف في الثوب فتخرج جانب الغاصب ولو اتلفه لا يضمن لانه لم يلف مال الغير
 فمن بكمه معروف وهوالة اللهو كبريط ومزمار ودف وطبل وطنبور قيمة صالحا
 لغير اللهو ففي الطنبور يعني الحث المخرج ونحو البواني وميضن بارقة يسكن ومنقش
 وقدر معناهما كتاب الاشارة قيمتها لا المثل لان المسلم ممنوع عن ملك غيرها ولو كان
 فعل جاز وان اتلف صلب بضرائق ضمن قيمته صليبا لانه مال مقوم في حقه وهو مقوم عليه
 فلا يجوز التعرض له ويصح بيعها اي بيع هذه المذكورات وقالا لا يضمن ولا يضمن ببيعها
 وقيل بخلافه في الدف والطبل اللذين يضربان للهو فاما طبل الغزاة والدف الذي
 يساجض به في العرس فيضمنه بالاتلاف بخلاف لهما ان هذه الاشياء اعدت للمعصية
 فيبطل تقومها بالخروج وانها اموال لصلاحيها لما يحل من وجوه الانتفاع وان صلحت
 لا لا يحل ايضا وصارت كالامة المفضية ونحوها كالكبش النطو والحمامة الطيارة و
 والديك المقاتل والعبد الحصى حيث يجب فيها القيمة غير صالحية لهذه الامور والفتوى
 على قولها كثر الفساد فيما بين الناس كذا في الكافي حلق قيد عبدا او حلق رباطا
 او فتح اصطلحها اي الدابة او فتح قفص طائره قد ثبت هذه المذكورات وفي الدابة
 والقفص خلاف محمد اوسعي الى سلطان من يورثه ولا يدفع اذيابه بل يدفع اليه
 اوسعي اليه من يفسق ولا يمتنع عن الفسق بنهبه اي نهب الساعي او قال عند سلطان
 قد يغرم وقد لا يغرم القول قول الله وجهه ما لا فخره لا يضمن لوجود السبب

على السبب الى السلطان

لا يضمن لانه
 لا يضمن لانه
 لا يضمن لانه

كذلك اي يضمن السامع لو بيع بغير حق عند محمد زجره عن السفاية وبه يفتى **أمر عبي**
غيره بالابق او قال اقتل نفسك ففعل اي ابق وقتل نفسه وجب عليه اي
الامر قيمة ولو قال له ائتلف مال مولاك فأتلف لا يضمن لانه بالامر بالابق
او القتل صار عاصيا لانه استوفى ذلك الفعل اما بالامر بأتلف فمال المولى فلا
يصير غاصب العبد والعبد المضمون قائم لم يهلك وانما التلف بفعل العبد كذا
في العادة **استعمل عبيد الغير لنفسه** كان يقول ان يرق هذه الشجرة وانثر الثمر لثاقل
انت وانا وان لم يعلم انه عبد او قال ذلك العبد **اني حر ضمن قيمة** ان هلك لانه
استعمل في منفعة ولو استعمل لغيره كان يقول ان ترق الشجرة وانثر الثمرة لثاقل
انت لا اي لا يضمن لانه لا يصير به غاصبا كذا في العادة **كتاب الاكراه** وجه
المناصفة بينه وبين الغصب ظاهر وهو لغة حمل الفاعل على امر بغيره وشرا
حمل الغير على فعل اعم من النظم وعمل ساير الجوارح بما يتعلق بالحمل وهو اعم من
القتل والتلاف الغصود والجس والضرب والقيء **يعدم رضاه** به اي رضى الغير
بذلك الفعل **لا اختياره** لا يعدم اختياره كذا اي ما يعدم الرضا قد يفسد اي
الاختيار وقد لا اي لا يفد فالحاصل ان عدم الرضا معتبر في جميع صور الاكراه
فما في الاختيار ثابت في جميع صوره لكن في بعض الصور يفسد الاختيار وفي بعضها لا يفد
اقول هذا هو المستطوع في جميع كتب الاصول والفروع حتى قال صدر الشريعة في التتبع وهو
اما ملجئ بان يكون بفوت النفس او العضو وهذا معدوم للرضا مفد للاختيار فاما
غير ملجئ بان يكون بجس او قيء او ضرب وهذا معدوم للرضا غير مفد للاختيار فاما
ما قال في الوقاية فهو فعل يوقعه بغيره فيفوت به رضاه او يفد اختياره فان فيه
جمل قسم الشئ قسما كاملا لا يخفى على من يعرف معنى القسم والقيء والجس
ان صدر الشريعة بعد ما قال فيه ذلك قال في شرح الوقاية الاكراه نوعان احدهما ان
يكون مفوتا للرضا وهو ان يكون بالجس او الضرب والثاني ان يكون مفدا للاختيار
وهو ان يكون بالقتل او قطع العضو ففوت الرضاء اعم من فساد الاختيار فقي
بالتدبر

ففي الجس او الضرب يفوت الرضا ولكن الاختيار الصحيح باق وفي القتل لا رضا
ولكن له اختيار غير صحيح بل اختيار فاسد ثم قال وتحققه الاخر ما قال والشجرة
تبنى عن الثمر مع بقاء **امهلية** وعدم سقوط الخطاب عنه لان الكره مبتلى والابتلاء
يحقق الخطاب الاية انه متروك بين فرض وحظر وخصه وثاني مرة ويوجد اخرى
وهو دليل الخطاب وبقاء الامهلية **وشروط** اربعة امور **الاول قدر الحامل**
على تحقيق ما عهد به سلطانا او غيره يعني لقنا او نحوه هذا عهدا وعندا في حقيقة
لا يتحقق الا من سلطان لان القدرة لا تكون بلا منفعة والمنفعة للسلطان قالوا
هذا اختلاف عصر وزمان لا اختلاف في جهة وبرهان لان في زمانه لم يكن لغير السلطان
من القوة ما يتحقق به الاكراه فاجاب بناء على ما شاهدته وفي زمانها ظهر الفساد
وصار الامور الى كل متقلب فيتحقق الاكراه من الكل والفتوى على قولها كذا في الخلاصة
والثاني **خوف الفاعل وقوعه** اي وقوع ما عهد به الحامل بان يرضى على ظنه انه
يتمتع ليصير به محولا على ما دعي اليه من الفعل والمباشرة **والثالث كونه** اي الفاعل
مستعاضا كرهه عليه كحق ما اي الحق نفسه كبيع مال او تلاف او عناق عبده او كحق
شخص آخر كاتلاف مال الغير او الحق الشرع كشراب الخمر والزنا ونحوهما **والرابع كون**
الكره به متلف نفس او عضو او موجب غم **يعدم الرضا** وهذا الذي مررت به وهو
ايضا متفاوت بحسب الاشخاص كما سيأتي وهو اي الاكراه اما ملجئ **بنفسه** الاختيار
لو كان باطلا في نفس او عضو او ما غير ملجئ لا يفد له لو بجس او قيء مهيد او ضرب
شديدا بالمسوط الحدة الجس الذي هو اكراه ما يجي الاعتماد البتة به وفي الضرب
الذي هو اكراه ما يجي منه الالم الشديد وليس في ذلك حد لا يزد عليه ولا ينقص منه لان
المقادير لا تكون بالرأى ولكنه على قدر ما يرى الحكم اذ ارجع اليه **بخلاف جس يوم**
او قيء اي قيء يوم او ضرب غير شديد فانها لا تكون اكراها اذ لا يبالي لمثل عادة فلا
يعدم الرضا **الذي جاه** يعني انها تكون اكراها لرجل له جاه وعزة لان ضرره شديد
من ضرر الضرب الشديد لغيره فيفوت به الرضا **فالاول** يعني الملجئ **رخص الكل** مية

ودم ولم خنزير وشرب خمر لان حرمة هذه الاشياء مقيدة بحالة الاختيار وفي
 حالة الضرورة مبقاة على اصل الحمل بقوله تعالى الا ما اضطررتم اليه فانه استثنى حالة
 الضرورة والاستثناء كالم بالباقي بعد الشيا والاضطرار يحصل بالاكراه الملبى وبالغنى
 على القتل اتم في هذه الصورة كما في المحضة لانه ما ابيع كان بالامتناع معاونا لغيره
 على اهلاك نفسه وخص ايضا تلفظ كلف وقلبه مطين بالايان لحديث عائشة
 يا سر رضى الله عنه حيث ابتلى به وقال صلى الله عليه وسلم كيف وجدت قلبك قال
 مطينا بالايان فقال عليه السلام فان عادوا فعد وفيه نزل قوله تعالى الا من اكراه
 وقلبه مطين بالايان الآية **وبالغنى** اي القتل في هذه الصورة اجراى صار مجرا
 ان صبر ولم يظهر الكفر حتى قتل لان حبس رضى الله عنه صبر على ذلك حتى صلب وسماه
 النبي عليه السلام سيد الشهداء وخص ايضا **اتلاف مال مسلم** لان اتلاف مال الغير
 يستباح للضرورة كما في المحضة وقد ثبتت **وكن صاحب المال ضمن الحامل** لان النا على
 آفة الحامل فيما يصلح الزل والاتلاف من هذا القبيل بان يلقه عليه فيقتل **لا قتل**
 عطف على اتلاف اي لا يرخص قتل مسلم بل يصبر على ان يقتل فان قتل كان اتلا لان
 قتل المسلم لا يستباح للضرورة ما الا ان يعلم انه لو لم يقتل قتل وبقائه **الحامل**
فقط عند ابي حنيفة ويحرم لان الفاعل آفة وقال ابو يوسف لا يقاتل واحدهما للشبهة
 وقال زفر يقاتل الفاعل لانه مباشر وقال الشافعي يقاتل كل منهما الفاعل بالمباشرة والى
 بالنسيب ولا يرخص بالاول **نفي الرجل** لانه كالتقتل لان ولد الزنا هالك حكما
 لعدم من يرثه ولا يستباح للضرورة ما كالتقتل **وكن لا يحد استحسانا** يعني اذا
 لم يرخص زناه بالملبى كان مقتضى القياس ان يحد لان انتشار الآفة دليل الطواعية
 ولكن لا يحد استحسانا فان انتشار الآفة **بالحمل** الطواعية اذ قد يكون طبعها كما في
 النائم **وبالثاني** عطف على الاول يعني باكراه غيره لم يلج الاى لا يرخص الامور المذكورة
 لكنه اي الثاني من الاكراه اسقط الحد في زناها لانها وان لم تكن مكرهة فلا اقل من
 الشبهة كذا في الحاشية **لان زناه** اي لم يسقط الحد في زناه لان الاكراه الملبى لم يكن رخصة

في المحضة

فيلفه

رخصة في حقه كما كان في حق المرأة حتى يكون غير الملبى بشبهة ليندر الحد **مقر فاني المكره**
قولا يعني ان الاصل ان التصرفات القولية للمكره سواء كان مكرها بالملبى او بغيره
تفقد عندنا كما في البيوع الفاسدة **وما يحتمل النسخ بفسخ** ان فسخ المكره **وما**
يحتمل فلا يفسخ الاول وهو ما يحتمل النسخ كبينه **وشرايه واجارته وصليبه**
وابوابه مدبونه او كفيه وصبيته فانه اذا اكراه على واحد منها باحد نوعي الاكراه
 خبر الفاعل بعد زوال الاكراه ان شاء امضاه وان شاء فسخ لان الاكراه مطلقا
 بعدم الرضا والرضا شرط صحة هذه العقود فتفقد بفواته **واقراؤه** فانه خبر يحتمل
 الصدق والكذب وانما صار حجة لرجحان جانب الصدق والاكراه دليل على كذبه فيما
 يقر به قاصدا الى دفع الشر عن نفسه **وعلمك** اي المبيع بالاكراه **المشتري ان قص**
 كما في سائر البيوع الفاسدة **ويصح اعتاقه** اي اعتاق المشتري لكونه ملكه **وزنه**
 اي المشتري **قيمة** لانه اتلف ما ملكه بعقد فاسد **فان قص** اي البايع المكره **الثمن**
او سلم المبيع طوعا قبل المذكورين **نقد البيع** لوجود الرضا **وان قبضه** اي الثمن
مكرها لا اي لا ينفذ لعدم الرضا **ورقة** اي رد البايع الثمن الذي قبضه مكرها **ان بقي**
 في يده **ولم يقض ان هلك** لان الثمن كان امانة عند المكره لانه اخذ باذن المشتري و
 القبض اذا كان باذن المالك فانما يجب الضمان اذا قبضه للملك وهو لم يقبضه لكونه
 مكرها على قبضه فكان امانة كذا في الحاشية **فان خلاص ما اذا اكراه على الهبة بلا ذكر الدفع**
فوهب ودفع حيث يكون فاسد الذي يوجب الملك بعد القبض كالهبة الصحيحة
 بناء على اصلنا ان الاكراه على الهبة اكراه على الدفع والاكراه على البيع ليس اكراه على التسليم
هلك المبيع في بد مشتر غير مكره **والبايع مكره** حتى اي المشتري **قيمة للبايع** لانه
 قبضه بحكم عقد فاسد فكان مضمونا عليه كما في اعتاق المشتري **ولا ان البايع ان يقضى**
ايا شاء من الحامل والمشتري كالفاسد وغاصب الفاسد فالمكره كالفاسد
 والمشتري كغاصب الفاسد **فان ضمن الحامل رجح على المشتري بعينه** لانه قام
 مقام البايع باذنه الضمان لان المضمون يصير ملكا للضامن من وقت سبب الضمان

وهو الغصب **وان ضمن احد المشتريين** وقد تداولته الايدي **نفذ كل شراء كان بعده**
 اي بعد شرايه لانه ملكه باء الضمان فظهر انه باع ملك نفسه ولا ينفذ ما كان قبله لان استناد
 ملك الغير المشتري وقت قبضه بخلاف ما لو اجاز المالك المكره عقدا منها حيث ينفذ ما
 كان قبله وبعبه لان المانع من النفاذ حقه فيعود الكل جازيا **والثاني** وهو لا ينفذ
 الفسخ **بشكاح وطلاق واعتاقه** وسائر ما يسيى في فان هذه العقود تنفذ عندنا
 مع الاكراه قياسا على صحة ما مع الهزل وعند الشافعي لا تنفذ **ورجع** اي الفاعل على
 الحامل **بنيان المسمى في الطلاق ان لم يبطا** وكان المهر مسمى في العقد وان لم يسم فيه
 يرجع عليه بما لزمه من المنة لان ما عليه كان على شرفه في سقوطه بوقوع الفرقة
 من جهته بالمعصية كالارتداد وتقبل ابن الزوج وقد تأكد ذلك بالطلاق وكان تقريراً
 للمال من هذا الوجه فيضاف تقريره الى الحامل والتقرير كالاجاب فكان متلفاً فيرجع
 عليه بخلاف ما اذا دخل بها لان المهر يقرر صفها بالدخول **والطلاق** ورجع الفاعل
 على الحامل **بقيمة العبد في الاعتاق** لانه صلح المثل فيه من حيث الاتلاف فيضاف اليه
 فله ان يضمنه موصرا كان او موهوماً لكونه ضماناً للاتلاف كما مر ولا يرجع على الحامل على العبد
 بالضمان لانه مواخذ بالاتلاف **ونذره** فانه اذا اكره على النذر صح ولزم لانه لا ينفذ
 الفسخ فلا يعمل فيه الاكراه وهو من الآتي فعزلهن جد ولا يرجع على الحامل بما لزمه
 اذ لا مطالبة له في الدنيا **وبيمية وظهاره** حيث لا يعمل فيها الاكراه لعدم احتمالها
 الفسخ **ورجعت واغتلابه وفيه فيه** اي في الاغتلاص باللسان بان يقول فبت اليها
 فانها لما صححت مع الهزل صححت مع الاكراه ايضا **واسلامه** فانه اذا اكره عليه صار مسلماً
 اذ وجد احد الركنتين قطعاً وفي الآخر احتمال فوجبنا جانب الوجود احتياطاً **بلا قتل لوجع**
 يعني اذا سلم بالاكراه ثم رجع عنه لا يقتل لكن الشبهة لاحتمال عدم الاسلام من الابداء فيكون
 كفره اصلياً فلا يكون مرتداً **ولا يعتبر ردة** لانها تتعلق بالاعتقاد الا ترى انه لو نوى ان
 يكفر بصيرته كافراً وان لم يكلمه والاكراه اذ لم يسم فيه الاعتقاد **فلا يبين عريسه** لعدم
 الحكم بالردة **صادرة السلطان** اي طلب منه ما لا يكره **ولم يعين بيع ماله** اي لم ينفذ

بيع ماله واعطى ثمنه **فباعه صح** اي ذلك البيع لعدم الاكراه بالنظر اليه كذا في الخلاصة خوفاً
 الزوج **بالغيب حية وصحت مهرها لم يفسخ** **الرهان** ان قدر اي الزوج **على الغيب**
 لوجود الاكراه **كتاب الحج** هو لغة المنع مطلقاً وشراً **فيما اذا التحرف** القول خصه بالذکر
 لان الحج لا يتحقق في افعال الجوارح وسره ان اثر التصرف القول لا يوجد في الخارج
 بل امر بغيره الشرع كالبيع ونحوه فاذا لم يوجد في الخارج جاز ان يعتبر عدمه بخلاف
 التصرف الفعلي الصادر عن الجوارح فانه لما كان موجوداً خارجاً لم يحل اعتبار عدمه كالقتل
 واتلاف المال والاکال سبب **الصغر** بان يكون غير بالغ فان كان غير مميز
 كان عديم العقل فظاهر وان كان مميزاً فعقله ناقص فالضرر فيه محتمل واذا اذن له الوقي
 صح تصرفه لتخرج جانب المصلحة **والجنون** فان عديم الاقامة كان عديم العقل
 كصبي غير مميز وان وجدت في بعض الاوقات كان ناقص العقل كصبي عاقل في تصرفاته
 واما المعتوه فاختلاف في تفسيره واحسن ما قيل فيه هو من كان قليل الفهم مختلطاً
 الكلام فاسد الذهن لا انه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل المجنون **والوق** فان الرقيق
 له اهلية في نفسه لكنه محجور رعايته لحق المولى كماله يبطل ما يقع عبده بايجارته نفسه
 لاخر ولا يملك رقبته بتعلق الدين به لكن المولى اذا اذن حتى بفوات حقه **فلم يفسخ**
 طلاق صبي **ومجنون مغلوب** اما المجنون فلعدم عقله واما الصبي فغير العاقل
 كالمجنون والعاقل على المصلحة في الطلاق لعدم الشهوة ولا وقوف المولى على عدم
 التوافق باعتبار بلوغه هذه الشهوة ولهذا لا يتوقف ان على اجازته ولا ينفذ ان عساه
 ولم يفسخ **اعتاقها** التحصية في الضرر ولا اقرارها لان اعتبار الاقوال بالشرع والاقوال
 بحتمل الصدق والكذب وقيل الشارع شهادة البعض دون البعض فامكن رده فيرد
 نظرهما **وتج طلاق العبد** لانه اهل ويعرف وجه المصلحة فيه وليس فيه ابطال ملك المولى
 ولا تقويت منافع فنفذ **واقاراه** في حق نفسه لقيام اهلية لا في حق مولاه لرياسته
 جانباً لان نفاذه لا يقرى عن تعلق الدين برقبته او كسبه وكلاهما اتلاف ماله فان اقر على
 آخر الى عتقه لوجود الاهلية وزوال المانع ولم يلزمه في الحال لقيام المانع هذا اذا اقر

لا ينفذ

لغو المولى بال واما قوله به ولم يلزمه شيء بعد عتقه لما تقر بان المولى لا يستوجب على عبده
 مالا ولوا فوجده وقود عجل ولم يؤخر الى عتقه لانه متيق على اصل الحرية في حق الدم ولهذا
 لم يبيع اقرار المولى عليه فيها الى الحد والقود اذا عتقه منهم اي المجرمين من يعقل
 اي يعقل العتق بان البيع سالب للثبوت والشرا جالب له احتراز به عن المجنون المطلوب
 والصبي الغير المتميز خيره وله بين النسخ والامضاء ايراد بالعقد ما دار بين النسخ
 والقر بخلاف الاتهاب حيث يصح بلا اذن المولى وبخلاف الطلاق والعناق حيث
 لا يصح ان وان اذن المولى وان اتلفوا الى المجررون سواء عقولوا ولا شيئا صنفوا
 لما رانه لا حجة في افعال الجوارح لان اعتبار الفعل لا يتوقف على قصد فان النائم
 اذا انقلب على ماله انسان واتلفه ضمن وان غدر القصد كنه لا يخاطب بالاداء الا عند
 القدرة كالمصر لا يطالب بالدين الا اذا ايسر وكالنائم لا يومر بالاداء الا اذا استيقظ لا يحجر
 حر مكلف بغيره فهو يقدر على الايمان فمحمل على العمل بخلاف موجب الشرع والعقل
 مع قيام العقل وقد غلب في عرف الفقهاء على تذكير المالك واسرافه على خلاف مقتضى
 الشرع والعقل **وفيق ودين** عند اي حيلة وعندهما وعند الشافعي يحجر على السفيه
 واذا اطلب غرما للمفلس المحجر عليه حره القاضى ومنعه من البيع والاقرار وعندهما وعند
 الشافعي يحجر على القاسق زجوال **بل مفيت ما جبن** وهو الذي يعلم الناس الكيل و
متطبب جاهل ومناظر مفلس هو الذي يكارى الدابة وياخذ الكرا فاذا جاء او ان
 السفر لا دابة له فانتطع الكثيرين عن الرقعة فان في بحر كل منها بخرر العادة فالمفني
 الما جبن بفعل الناس دينهم والمتطبب الما جمل ابدانهم والمناظر المفلس يتلف اموالهم
 فانابته اذا ماتت في الطريق وليس له اخرى ولا يمكن شرا اخرى ولا الاستجار فيؤدي
 الى انكار اموال الناس **بمعنى المنع عن التصرف** حقا قال في ابدان ليس المراد به حقيقة
 الحجز واصاب في الفتوى جاز ولو افتى قبل الحجز واخطا لم يجر وكذا الطبيب لو باع الادوية
 بعد الحجز نفذ بيعه فدل على انه ما اراد به الحجز حقيقة وانما اراد به المنع المحسنى اي يمنع هؤلاء
 الثلاثة عن عظمهم علم حقا لان المنع عن ذلك من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر **بلغ**

في بيان ان المولى لا يستوجب على عبده مالا
 في بيان ان المولى لا يستوجب على عبده مالا

بلغ الصبي غير رشيد الرشيد عندها هو الرشيد في المال فاذا بلغ مصلحا الماله لا يحجر عليه ولو
 فاسقا وعند الشافعي في الدين ايضا لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خسا وعشرين سنة
 لما روى عن عمر رضي الله عنه قال يمتلئ لبي الرجل اذا بلغ خسا وعشرين ولو وصلته مع
 تصرفه قبل ان لو تصرف في ماله قبل ذلك نفذ **وبعد** اي بعد بلوغه خسا وعشرين **يسلم**
يسلم ماله اليه ولو بلا رشد وقال لا يدفع حتى يوشى رشده ولا يجوز تصرفه فيه **يحد**
القاضي المدينون لبيع ماله لدينه لان قضاء الدين واجب عليه والمماطلة ظلم فيجب
 الحكم دفعا للظلم وايضا للحق الي مستحقه **وقضى** اي القاضي **بلا امر** امر المدينون **ولا**
دينه من ذراعه لان للداين ان ياخذ بدينه اذا ظفر بخص حقه بلا رضا المدينون فكان
 للقاضي ان يبيعه وباعه **دنا يره** **لدراعه دينه** وبالعكس والقياس ان لا يجوز كلالا امين
 لان الدراعه والدنا يره متجانسان وجاز استحقاقا وجه انهما متحدان جنس في التمنية
 والمالية حتى يضم احدهما الى الاخر في الذكوة مختلفان في الصورة حقيقة وحكما اما الاول فظلم
 واما الثاني فلم يدم جريان ربوا الفصل بينهما لاختلافهما في النظر الى الاتحاد يثبت للقاضي
 ولاية التصرف وبالنظر الى الاختلاف يثبت عن الداين ولاية الاخذ عملا بالشبهة لا اي
 لا يبيع القاضي عرفته **وعقاره** **لدراعه دينه** لان المقاصد تتعلق بصورهما واعيانهما
 ليس للقاضي ان ينظر لغير ما له على وجه يلحق به الضرر واما النقود فوسائل لان المقصود
 المقصود فيها المالية لا العين فافتقرت **فليس** **ومعه عرض شرا** **فقبض** **بالاذن**
 اي اذن بايعه **فبايعه** **اسوة للعرما** وان كان قبل القبض فلا يبيع ان يحبس المتاع
 حتى يقبض الثمن وكذا اذا قبضه المشتري بغير اذنه كان له ان يسترده ويجب بالاش
حجر قاض **ورفع** الى قاض اخر فاطلقه الثاني **جاز** اطلاقه وما صنع المحجر من ماله من بيع
 او شرا قبل اطلاق الثاني **وبعد** كان جاز الا حجة الاول بحجته فيه فيتوقف على امضاء
 قاض اخر كذا في الثانية **فصل** **بلوغ الصبي باختلاف** **والاجبال** **والانزال** **وبلوغ**
الصبي **بالاختلاف** **والحيض** **والجمل** **الاصل** ان البلوغ يكون بالانزال حقيقة ولكن
 غيره مما ذكر لا يكون الا مع الانزال فعمل كل واحد علامة على البلوغ **والا** **اي وان لم يوجد**

شي من الحق اي لا يحكم بالبلوغ حتى يبلغ له اي للصبي ثمان عشرة سنة ولها اي للصبي
 سبع عشرة سنة عند اي حنفية لقوله لا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن
 حتى يبلغ اشده واشد الصبي على ما قاله ابن عباس وتبعه القسبي ثمان عشرة سنة
 وقبل اثنان وعشرون وقبل خمسة وعشرون واول ما قالوه هو الاول فوجب ان يدار
 الحكم عليه لاحياط الا ان الحارثي اسرع ادراكا من الغلام فقص سنة من اشتغالها
 على الفصول الاربعة التي توافق المزاج وقال فيها بتمام خمس عشرة سنة وهو رواية
 عن الامام وبه يعني للعادة الغالبة اذ علامات تظهر في هذه المدة غالبا فحملوا
 المدة علامة في حق من لم يظهر له العلامة وادنى مدته اي البلوغ له اثنا عشر سنة ولها
 تسع سنين اذ قد يحصل لها في هذا السن علامة البلوغ فان رافعا اي قريبا الى
 البلوغ بان يبلغها هذا السن لا قريبا بالبلوغ كانا كالبالغ حكما لان البلوغ لما كان حاصل
 في هذا السن ولو نادرا وكان مما يعرف منها كالحيض قبل اقرارها في هذه السنة كذا في المأذون
 الاذن لغة الاعلام وشرا فلك الحق مطلقا وهو نوعان احدهما اذن العبد وهو كك
 الحق بالرق الثابت شرعا على العبد واستقاط الحق اي حق المولى فان الاصل في الانسان
 كونه مائلا للتصرفات متعلق حق المولى بعروض الرق صار مائلا لمالكية لها فاذا
 استقط المولى حقه يعود المنوع فيتصرف في اذ كان اذن العبد فلك الحق واستقاط الحق
 فيتصرف العبد لنفسه باهليته فلا يرجع بالعهدة على المولى فانه اذا اشترى شيئا لا يطلب
 الثمن من المولى لانه مشتق لنفسه والوكيل يطلبه من الموكل ولا يتوقف بيعه اذا اذن لعبه
 يوما او شهر كان ما ذونا ابدا الي ان يحجر عليه لان الاستقطاعات لا يتوقف ولا يتخصص
 بنوع فاذا اذن بنوع عم اذنه انواع فكذا اذا قال اقطع صبيك فانه اذن بشره مالا يبر
 منه في هذا العمل وكذا اذا قيل اذني في الغلة كل شهر كذا بخلاف ما اذا اذن بشره شي معين لانه
 استخدام لا اذن وبشيت اذ الاذن دلالة اذ اذني المولى يبيع عبده ملك الاجنبي احتراز
 عما اذا رآه يبيع ملك مولاه فانه اذا رآه يبيع ملكا من اعيان المالك فكس لم يكن ذلك
 اذنا له كذا في الحاشية وبشترى ما اراده وسكت اي المولى يكون اذنا له في التجارة دفعا للضرر

للضرر ولا يكون اذنا له في بيع ذلك الشيء او شرايه كذا في الاسترويشية وبشترى
 فلو اذن اي العبد مطلقا بان يقول مولاه اذنت لك في التجارة صح كل تجارة منه لان
 التجارة اسم عام يتناول الاعيان فيبيع ويشترى ولو بغير فاحش خلافا لهما
 وبالفنن اليسر جاز اتفاقا لقدر الاحتراز عنه لهما ان البيع بالفنن الفاحش منه يتولى
 التبرع حتى اعتبر من الثلث فلا يتناول الاذن وله ان تجارة والعبد منصرف باهليته
 لنفسه فصار كالحرة وعلى هذا الخلاف الصبي المأذون ويؤكل بها لانه قد لا يتفرغ بنفسه
 وبرهن وبرهن ويتقبل الارض اي ياخذة قبالة بالاستجار والمساقات وياخذة
 مزارعة ويشترى به ويأخذ ويشتري اجيرا مشايخا او مساهمة وغيره
 ويضارب اي يدفع الحال مضاربة وياخذ ويشترى غنانا لانه من صنعة التجارة
 ويقر بين لان الافوار به من توابع التجارة اذ لو لم يبيع لم يعامل احد غير زوج وولد
 وولد فان اقره لهم بالدين باطل عند اي حنفية خلافا لهما وهو كالاختلاف في بيع الوكيل
 منهم ذكره الزيلعي ويقر ايضا بنفسه ودعيه لان الافوار بها ايضا من توابع التجارة اما
 الثاني فظاهر وما الاول فلان ضمان الغصب ضمان معاوضة لانه يملك المقصود بالضمان
 ويهدى طعاما يسيرا تحقيقا لمعنى الاذن ويضيف من يطعمه لانه من ضرورات
 التجارة استجلا بالقلوب اهل حرفته ويحيط من الثمن بعيب مثل ما يحيط التجار
 لانه من صنعتهم وربما يكون الخط انظر له من قبول المعيب ابتداء بخلاف الخط بلا عيب لانه
 تبرع محض وياذن لعبه ذكره الزيلعي ولا يتزوج الاباذن المولى لان الاذن بالتجارة
 ليس اذنا له ولا يشترى وان اذن له كذا في تحفة الفقهاء وفي التلويح في بيان العواض
 على الاهلية ولا يتزوج رقيقه ولا يكتسبه لانها ليس من التجارة ولا يعقق لانه فوق
 الكسبة مطلقا اي على مال او لا ولا يقرض لانه تبرع ابتداء ولا يهب لانه تبرع محض مطلقا
 وبعضه او لا ولا يبرأ لانه كالهبة ولا يكفل لكونه ضررا محضا مطلقا اي لا بالنفس ولا بالمال
 دين وجب بتجارته مبتدأ خبره قوله الاتي يتعلق برقبته او بما هو معناه كبيع وشراء
 واجارة واشجار وغرم ودبغة وغصب وامانة وتجدة وعقير وجب بوطئ مشرته بعد الاحتياط

يتعلق برقبته لانه دين ظهر وجوبه في حق المولى فيتعلق برقبته كدين الاستهلاك
 والمهر ونفقة الزوجة **بياع فيان** **حضرة مولاه** قال في الهداية ببيع الغرماء الا ان
 المولى وقال شرآه هذا اشارة الى ان البيع انما يجوز اذا كان المولى حاضرا لان اختيار
 الغداء من الغائب غير متصور لان الخصم في رقبة العبد هو المولى فلا يجوز البيع الا
 بحضوره او كونه نائبه بخلاف بيع الكلب فانه لا يحتاج الى حضور المولى لان العبد
 خصم فيه **ويقتضيه بالخصم** ويتعلق **بكسب مطلقا** اي سواء حصل قبل الدين
 او بعده ويتعلق **بما اربى وان لم يحضر** اي مولاه بهذا قيد للكلب والانه لا يربى
 بين تعلقه بالكلب وتعلقه بالرقبة فيتعلق بها ولكن يبدل بالاستيفاء من الكلب
 لا مكان توفير حق الغرماء به مع تحصيل مقصود المولى فان لم يوجد الكلب يستوفى
 من الرقبة كذا في الكافي لا اي لا يتعلق الدين بما اخذه منه **مولاه قبل الدين** لوجود
 شرط الخصوص له **ويطالب بباقيه بعد عتقه** تأييدا لتقرر الدين في ذمته وعدم وفاء
 الرقبة ولا يباع ثانيا لان المشتري يمتنع حينئذ عن شراءه فيؤدي الى امتناع البيع
 بالكلية فيتضرر الغرماء **ولمولا اخذ غلة** مثل وجود دينه وما زاد للغرماء يعني لو كان
 المولى يأخذ من العبد كل شهر عشرة دراهم مثلا قبل حقوق الدين كان له ان يأخذ ما بعد
 لحوقه استحقاقا والقياس ان لا يأخذ لان الدين مقدم على حق المولى في الكسب
 وجه الاستحسان ان ذلك يقع الغرماء لان حقهم يتعلق بكاسبه ولا يحصل الا
 المكاسب الا ببقاء الاذن في التجارة ولو منع من اخذ الغلة تخلف عليه فيسبب بالاكسب
 ولو اخذ اكثر من غلة شرد الفضل على الغرماء لتقدم حقهم ولا ضرورة فيها **وتجرحه**
 اي يقول المولى له حجرتك عن التصرف وايسال خبر حجرتك اليه **ان علم اكثر اهل سوق**
 حتى لو حجرت عليه في التسوق وليس فيه الا رجل او رجلان لا يبيح اذا اعتبر اشهرها
 الحج وشيوعه في مقام ذلك مقام الظهور عند الكل هذا اذا كان الاذن الاول سابقا
 اما اذا لم يعلم الا بعد ثم حجرت عليه بغيره فيجوز لانتفاء الضرر ويصح ايضا **بباقيه** يعني
 لان المولى لا يرضى بنظر غيبته الخارج عن طاعته عادة فكان حجرا عليه دلالة **وتجرحه**

لان خصمه

وموت مولاه وجنونه مطبقا **لحقه بدار الحرب** **موت مولاه** **موت مولاه** **موت مولاه**
 الاذن ليس امرا لازما وما لا يكون لازما من التصرفات يكون لدوامه حكم **الابدية**
 كانه ياذن له ابتداء في كل ساعة تمكنه من الفسخ والحج عليه في كل ساعة فتكون عينا ما
 عليه كانشاء الاذن فيه فيشترط قيام الاصلية في تلك الساعة كما يشترط في الابتداء
 وقد زالت بالموت والجنون وبالحاق ايضا لانه موت حكما حتى يعتق مدبروه
 وامهات اولاده ويقسم ماله بين ورثته فصار حجرا عليه في ضمن بطلان الاصلية
واستيلادها **مما ان تلحق الامه المأذونه** باستيلادها فانه يخصها بعد الولادة فيكون
 الاستيلاد دلالة على عادة **لا بالتبديل** اي اذا استدان الامه المأذون لها اكثر من قيمتها
 فدمر المولى في ما ذون لها على حالها لعدم دلالة الحجر اذ لم تجر العادة بتخصيص المديونة
 وضمن اي المولى بهما اي بالاستيلاد والتبديل **بقيمة الغرماء** لان لافه تحللا يتعلق به
 حقهم اذ هما يتبع البيع وبه كان يقضى حقوقهم اقراى المأذون **بعد حجته ان ماله**
امانة او غصب او بدين عليه صح اقراره ويقضى عما في يده وقال لا يصح لان محج
 اقراره ان كان الاذن فقد زال بالحج وان كان اليد فالحج ابطالها لان اليد بالحج عليه
 غير معتبرة وله ان المصير هو اليد ولهذا لا يصح اقراره قبل الحج فيما اخذه المولى من يده
 واليد باقية حقيقة وشروط بطلانها بالحج حكما فراغ ما في يده من الاكساب عن حاجته
 واقراره دليل تحقيقها **احاط دينه بماله ورقبته لم يملك مولاه ماله فلم يعتق عبده**
كسبه باعتاق مولاه وقال لا يملك المولى يعتق العبد وعليه قيمة لوجود سبب الملك
 في كسبه وهو ملك رقبته ولهذا يملك اعتاقه ووطئ الجارية المأذون لها وهو دليل كمال
 الملك وله ان ملك المولى انما يثبت خلافة عن العبد عند فراغه عن حاجته والمحيط به
 الدين المشغول بها فلا يخلف فيه والعنف وعدمه فرع بثبوت الملك وعدمه **وعتق**
ان لم يحيط اي دينه بماله ورقبته بخلاف اماعنه فما فظاها واما عنده فلا لا يبرى
 عن قليل دين فلو جعل ماله لا يملكه بابل لا تتقاع بكسبه اذا كان عليه دين ولا يبيع منه
 بنقصان لانه منعه في حقهم كونه مولاه ويبيع **مولاه** منه به اي بمثل القيمة **وبالاقول**

فحجرتك

فحجرتك
 لا يبيح من ماله
 لا يبيح من ماله
 لا يبيح من ماله

لان مولاه اجنبي عن كسبه اذا كان عليه دين كما متروا له فيه **وله** اي للمولى جبه
اي المبيع بالثمن اي مقابلة استيفاء الثمن من العبد لان البيع لا يزول ملك اليد ما
لم يتصل اليه الثمن فيبقى ملك اليد للمولى على ما كان عليه حتى يستوفي الثمن ولهذا
كان اخص به من سائر الغرما **ولو باع المولى من الاكسب خط الزايد اوضح العقد**
اي يؤمن مولاه بان له الحماية اوضح العقد لان الزيادة تعلق بها حق الغرماء وبطل
اي الثمن **وسمى** اي مولاه **المبيع قبل قبضه** اي الثمن فلا يطالب العبد بشئ لانه لما سلم
المبيع سقطت حقه في الجسد ولا يجب له على عبده دين فخرج بمجانحه اي
المولى العبد الماذون مديونا لبقاء ملكه **وضمن** المولى للغرماء **الاقل من دينه** و
قيمة اي اذا كان الدين اقل من القيمة يضمن الدين اذ لا حق لهم الا في الدين وان عكس
ضمن القيمة اذ تعلق حقهم بالرقبة وهو تلغيا وذا اي الماذون ضمن **فضل دينه** على
قيمته لان الدين في ذمته وهو يلزم المولى لا بقدر ما تلف ضمانا فحق الباقي عليه
كما كان **بيع عبده** ماذون له **يحبط دينه برقبته** وغيبه **المشتري** بعد ان قبض **اجاز**
الغرم اي خيرا الغرم ان بشا اجاز بيعه **وله** ثمة لان الحق له والاجازة اللاحقة
كالاذن السابق **او ضمن المشتري او البايع قيمة** لان حقه تعلق بالعبد حتى كان
له ان يبيعه الا ان يعرض المولى دينه والبايع متلف بالبيع والتسليم والمشتري ماله
بالقبض والتغيب فيخبره التضمن فان ضمن **المشتري** رجع الى المشتري بالثمن على
البايع لان اخذ القيمة منه كاذن العين وان ضمن **البايع** سلم المبيع للمشتري وتم البيع
لزوال المانع ثم اي بعد ما ضمن البايع ان رد اي العبد على مولاه **بعيب** رجع الى مولاه
على الغرم بغيره وعاد حقه اي حق الغرم في العبد لارتفاع سبب الضمان وهو البيع
والتسليم فصار كالمصاحب اذا باع وسلم وضمن بالقيمة ثم رد عليه بعيب كان له ان
يرد على المالك ويسترد القيمة كذا هنا كذا في **وايهما اختار** **تضمنه** **بوي الاخر**
حتى لا يرجع عليه وان تويت القيمة عند الذي اختاره لان المختارين متساويان اذا اختار
احدهما تعين حقه فيه وليس له ان يختار الاخر **ولو ظهر** اي العبد المغيب بعد التضمن

التضمن بعد ما اختار تضمن احدهما لا سبيل له اي للغرم عليه اي العبد ان قضى
له بالقيمة بيته او نكول لان حقهم تحول الى القيمة بالقضاء وقضى له بالقيمة بقول
الجسم بيمينه وقدا دعى الغرم اكثر منه فهو بالخيار ان شاء رضى بالقيمة او رد
واخذ العبد فيبيع له اذ لم يصل اليه تمام حقه بزعمه كذا في النهاية وان باعه مغلما
دينه فللغرم رد بيعه ان لم ينف بدينه ثمة لانه اذ لم ينف به له نقض البيع كيف كان
وان وفي ثمة بدينه ولا محاباة في البيع لا اي ليس للغرم ان يرد البيع لان حقه
قد وصل اليه فنفذ البيع لزوال المانع ولا يخاصم الغرم **مشتريا بغير دينه ان**
غاب بالبيع يعني لو باع المولى عبده المديون وقبضه المشتري ثم غاب البايع لا يكون
المشتري حاضرا للغرم اذ انكر المشتري الدين لان الدعوى تتضمن فسخ العقد وهو
قائم بالبايع والمشتري فيكون الفسخ قضاء على الغائب والحاضر ليس بحكم **مشتري**
عبدا او باع ساكتا عن اذنه وحجه **فوما ذون** يعني ان عبدا اذا قدم بصرا فبايع
وامتري فالمسئلة على وجهين احدهما ان يخبر ان مولاه اذن له فيصدق استحسانا
عده لا كان اولا والقياس ان لا يصدق لانه مجرد دعوى منه ولا يصدق الا بحجة لقوله
عليه السلام البيعة على المدعي وجه الاستحسان ان الناس تعاملوا ذلك واجماع
المسلمين حجة يخصص بها الاثر ويترك القياس والنظر وثانيهما ان يبيع ويشترى ولا يخبر
بشئ والقياس فيه ايضا ان لا يثبت الاذن لان السكوت محتمل وفي الاستحسان يثبت
لان الظاهر انه ماذون لان امور المسلمين بحولته على الصلاح ما امكن ولا يثبت
الجواز الا بالاذن فوجب ان يحل عليه والعمل بالظاهر هو الاصل في المعاملات دفعا
للضرر عن الناس ولا يباع له **الا اذا اقر مولاه باذنه** لان الاذن بالتجارة وصفا
بيعه رقبته الماذون بالدين او اثبت الاذن الغرم يعني ان قال المولى هو بخبر
فالقول له لتمك بالاصل فلا يباع الا اذا اثبت الغرم اذنه في يباع والنوع الثاني
اذن الصبي والمعتوه المعتوه اختلال العقل بحيث يختلط كلامه فيشبه تارة بكلام
العقل وتارة بكلام الجنان وحكم حكم العبد مع العقل وهو فك **الحجج والاثبات**

لهما ساه
الولاية لها وتصرفهما ان نفع كالا سلام والاتهاب صح بدونه اي بدون الاذن
وان تصرفه كالاتفاق والعناق لاوان وصلة اذنا به وما نفع تارة وتارة اخره كالباع
والشراحي به اي بالاذن لان الصبي العاقل يشبه البالغ من حيث انه عاقل مميز وبنيته
طفلا لا عقل له من حيث انه لم يتوجه عليه الخطاب وفي عقله قصور وللغير عليه ولاية
فالحق بالبالغ في النافع المحض وبالطفل في الضار المحض وفي الدائر بينهما بالطفل عند
عدم الاذن يكون منعقد موقوف على اجازة الولي لان فيه منفعة لصبر ورية مهتديا
الى وجود التجارات حتى لو بلغ فاجازة نفعه عندنا خلافا لفرقة لا توقيت على اجازة
وليته وقد صار وليا بنفسه **وشرط الصحة** اي الاذن ان يعقلا **الباع** سالب الملك
عن الباع **والشراحي** اي للملك اي المشتري **الولي** الاب ثم وصية ثم اجبة الاب ثم وصية
ثم القاضى او وصية دون الام او وصيتها وقد سبق الاشارة اليه في كتاب النكاح في باب
الولي ولو اقر اي الصبي والمعتوه **لا انسان** بما معهما من **الكب** والارث يعني اقران
ماورثاه من ابيه من النول صح في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة انه لا يصح فيما ورثه لان محبة
اقرانه في كسبه حاجته ايا ذلك في التجارات ولا حاجة في الموروث وجه الظاهر انما انما
راى الولي الحق بالبالغ وكل من الماين ملكه فيصح اقراره فيما كان **ب الوكالة** وجه
المناسبة بين الكتابين ان في كل من الوكالة والاذن معنى الرضا بتصرف الغير وعلى لغة
الحفظ ومنه الوكيل في اسماء الله تعالى ولهذا قلنا فيمن قال وكلتك في مالي يملك الحفظ
فقط وقيل التوكيل يدل على معنى التفويض والاعتماد ومنه التوكيل يقال على الله توكلنا
اي فوضنا امورنا وسلمنا وعلمنا **التوكيل** لغة تفويض الامر الى الغير بشرعا تفويض
التصرف في امره الى غيره واقامة مقامه **والرسالة** تبليغ الكلام الى الغير بلا دخل
في التصرف بشرط جواز كونه **الموكل** اهل تصرفه يقبل اهل التصرف لئلا يفهم ارادة التصرف
المذكور فانها باطلة لا مستلزامها بطلان توكيل المسلم كافر ببيع الخمر **وكون الوكيل يعقل**
اي يعقل ان الباع سالب والشراء جالب ويعرف الغبن اليسير والناقص **ويقتضه**
حتى لو تصرف هازلا لا يقع عن الامر ففرغ على قوله كون الموكل اهل تصرف بقوله **فصح** **توكيل**
بلاش

فصح توكيل المسلم كافر ببيع الخمر وفرغ على قوله والوكيل يعقل ويقتضه بقوله
والخمر اي صح ايضا توكيل الخمر البالغ والمأذون عبد كان او صبيا مثلها محبة
فبتنا اول الصور الاربع **وصبيا يعقل** وعبد حال كونهما **محرورين** لوجود الشرط
المذكور في كل مما ذكرنا لم يقل مهننا ويرجع حقوق العقدايا موكلهما لانه قال فيما بعد
ان لم يكن محررا **والتوكيل** عطف على توكيل المسلم **بكل ما يعقله بنفسه** فان الانسان
قد يعجز عن المباشرة بنفسه فيحتاج الى توكيل غيره فلا بد من جواز دفعها الى جهة لنفسه
احتراز عن التوكيل حيث لا يجوز له ان يوكل فيها وكل فيه لانه امتداد التصرف عن غيره
وهو مقيد بما امر به حتى لو صرح به ايضا جاز **وبالخصوصية** عطف على بكل في كل حق
اذ ليس كل احد يهتدي الى وجوه الخصومات فيحتاج الى توكيل غيره كما مر ولم يلزم
اي التوكيل بالخصوصية لم يقل لم يحجز لان الجواز تفائي والخلاف في الزوم **بلا رضا خصمه**
المتأخرون اختاروا للتوكيل ان القاضى اذا علم من الحكم التعت في اداء الوكيل لا يمكنه
في ذلك وتقبل التوكيل من الموكل وان علم من الموكل القصد الى الاضرار لصاحبه في التوكيل
لا تقبل منه التوكيل من الموكل الا برضا صاحبه وبما اختار لنفسه الابعة المرحسى كذا
في الكافي **الا لموكل مريض** او مسافرا في غائب مسافة ثلاثة ايام فصاعدا **او مريد**
للسفر بان ينظر القاضي حاله وفي عدة ثمانية لا ينبغي هيبة من يسافر ولا تقبل قوله
ان اريد ان اسافر **او محدرة** لم تجز عاداتها بالبروز وحضور مجلس الحاكم وصح ايضا
التوكيل **بايضا** اي ايضا كل حق **واسيغابة الالة** **ووقد فانه** لا يجوز بصيغة **موقلة**
عن المجلس لانها بسقطان بالشبهات فلا يستوفى بما يقوم مقام الغير لما فيه من نوع
شبهة قال انت وكيل في كل شيء كان وكيل في الحفظ فقط ولو زاد جاز امره
كان وكيل في جميع التصرفات حتى الطلاق والعناق قال في الفتاوى الصغرى
لو زاد جاز امره فهو وكيل في الحفظ والبيع والشراء بقضاء ديونه وحقوقه والهبة و
الصدقة وغير ذلك لانه فوض اليه التصرف عاتقا فصا ركا لو قال ما صنعت من شيء
فهو جاز فيملك جميع انواع التصرفات حتى لو اشترى على نفسه جاز لانه اجاز صنيعة

وهذا من صنيعه ثم قال وهذا التعليق يقتضي انه اذا اطلق امرأته جاز فيفتي بهذا حتى يتبين
خلافه **حقوق عقده** متبادله قوله الا في يتعلق به **بضمير الوكيل الى نفسه** في عرف
اهل المعامله **بيع واجارة و صلح عن اقرار** امثله للعقد فان الوكيل بالبيع يقول
بعث هذا منك ولا يقول بعث هذا منك من قبل فلان وكذا الوكيل بالشراء يقول اشتريت
هذا منك ولا يقول لا اجل فلان **تعلق** اي تلك الحقوق به اي بالوكيل ان لم يكن اي
الوكيل **محمول** الاحتراز عن الصبي والعبد المحجور فان توكيله ما جاز لكن حقوق عقدهما
ترجع الى الموكل ومثل حقوق العقد بقوله **كتسليم المبيع** ان وكل بالبيع وقبضه ان وكل
بالشراء وقبضه ان ثمن مبيعه **والمطالبة بشئ** شئ مبيع ان الوكيل بالشراء اذا اشترى
شياء يطالبه البايع بثمنه **والرجوع** به اي بالثمن عند الاستحقاق اي استحقاق ما باع
او رجوعه هو بالثمن على بايعه عند استحقاق ما اشترى **والمخاصمة** اي الخصامه **والتجاصم** في
شفعة ما يبيع وفي العيب فيرة اي المبيع المعيب الي البايع لو كان بيده **وبعد تسليمه**
الى الموكل فيرة اي اذن الموكل والمشتري منه الثمن من موكل بايعه يعني اذا وكل
رجلا يبيع شئ فباعه ثم الموكل طلب الثمن من المشتري له منه لان المشتري اجبني عن العقد
وحقوقه كما يتبين **وان دفع اليه اي الموكل صلح ولا يطالبه بايحه** يعني الوكيل ثانيا
لان المقبوض حقه فلا فائدة في نزعه منه ثم رده اليه وبوت ذمة المشتري لو وصل الثمن
الى مستحقه **والمالك يثبت للموكل ابتداء** لكن خلافة عن الوكيل جواب عن سؤال
مقدر كذا ذكرنا في النهاية وهو ان يقال اذا ثبت للموكل ينبغي ان يكون الحقوق
راجعة اليه لانها تابعة للملك فاجاب عنه بهذا وقال نعم الملك يثبت للموكل ابتداء لكن
يثبت له خلافة عن الوكيل وحاصل ان الوكيل خلف عن الموكل في حق استفادة
التصرف والموكل خلف عن الوكيل في حق الملك كالعقد اذا قبل اليه يثبت للموكل **القولين**
ابتداء وقيل الملك يثبت للوكيل لكن لا يتقرر بل ينتقل الى الموكل بلا مهلة **وعلى القولين**
لا يصح قرب شراء اي الوكيل ولو كان اي المشتري **بمسه** لا يفسد النكاح اما على الاول
فقط لان المشتري لم يملك واما على الثاني فلان العقد وفساد النكاح يقتضيان تقرر الملك

الملك على ما ذكر في الزيادات وغيره فاذا لم يوجد لم يحصل ^{للمنفعة} واعترض عليه بانه مخالف
لاطلاق قوله عليه السلام من ملك دارم محرم منه حتى عنه واجيب بان المطلق منصرف
الى الكامل وهو الملك المقرر والمجتهد غير غافل وانما فرغها الاكثر من على القول الاول
لانه الاصح عندهم **وحقوق عقده بضمير الوكيل الى الموكل كنكاح وخلع و صلح**
عن انكار او دم عده وعنف على مال وكتابة وهبة وتصدق واعارة وايداع و
وهن واقرار يتعلق بالموكل وسره ان الحكم فيها لا يقبل الفصل عن السبب ^{ان المذكور}
من قبيل الاستقاطات والوكيل اجنبى عن الحكم فلا بد من اضافة العقد الى الموكل
ليكون الحكم مقارنا للسبب اما النكاح فلا ان الاصل في البضع المحرمه وكان النكاح
استقاطا لها والساقط يتلوا شي فلا يتصور صدور السبب عن شخص على سبيل
الاصالة وقوع الحكم لغيره فحمل سفيرا ليقترن الحكم بالسبب حتى لو اضاف النكاح
الى نفسه وقع له بخلاف البيع فان حكمه لا يقبل الفصل عن السبب كما في البيع بخيار
فجاز صدره والسبب عن شخص اصالة ووقوع الحكم لغيره خلافة واما الخلع فلا
استقاط النكاح والنكاح المبرور والمنكوحه المرأة والوكيل اما منه او منها وعلى التقديرين
يكون سفير محض فلا بد من الاضافة الى الموكل واما الصلح عن انكار فانه ايضا استقاط
محض لا يشوبه معاوضة بل فداي عيني في حق المدعى عليه ولا بد من الاضافة الى الموكل
الموكل وكذا الصلح عن دم العرف فانه استقاط محض والوكيل اجنبى سفير فلا بد من
الاضافة وكذا الحال في البواقي هذا الشخص ما ذكر القوم في هذا المقام ويصحح له
ما قال صيد الشريعة واما الصلح فلا فرق فيه بين ان يكون عن اقرار وانكار
في الاضافة فان زيدا اذا دعى الدار على عمر وبالمائة ويقبل الوكيل هذا الصلح يتم الصلح
سواء كان عن اقرار وانكار لانه اذا كان عن اقرار يكون كالبيع فتزجح الحقوق
الى الوكيل كما في البيع فتسليم بدل الصلح على الوكيل واذا كان عن انكار فهو فداي عيني
في حق المدعى عليه فالوكيل سفير محض فلا يرجع اليه الحقوق وذلك لانه ان اراد بقوله
يتم الصلح سواء كان عن اقرار وانكار تمامه بلا اعتبار اضافة في صورة الاقرار الى الوكيل

وفي صورة الانكار الى الموكل فلا نكاح فانه عين النزاع وان اراد عامة باعتباره
تلك الاضافة كان اعتبارا فالصحة كلام القوم فلا وجه لانكار الفرق والقول بالتسوية
وافترج على كون الوكيل في هذه الصورة سفيرا محضا بقوله **فلا يطالب من قبل المرأة**
وكيل اي وكيل الزوج **بالمهر ووكيلها بتبليها وببذل الخلع** لما مر من كون الوكيل
في هذه الصورة سفيرا محضا التوكيل بالاستفراغ باطل رجة لا يثبت به الملك لان تفويض
التصرف في ملك الغير لا يجوز ونوقض بالتوكيل بالشراء فانه امر ببعض المبيع وهو ملك
الغير واجب بان التصرف في ملك الغير انما يجوز اذا لم يكن بعض وفي التوكيل بالشراء
عوض فافتقر **قال الرسول** فانها غير باطلة لا تنفك تفويض التصرف فيها لان الرسول
سفيرا محض وقد مر ان التوكيل بالاقرار صحيح لانه تفويض التصرف في ملكه **باب**
الوكالة بالبيع والشراء ان عمت اي الوكالة بجزء الشرط قوله الا في صحة قال في الهداية من
وكل بشرأ شيئا فلا بد من تسمية جنسه وصفته او جنسه ومبلغ ثمنه ليحيز الفعل
الموكل به معلوما يمكن الاجراء الا ان يوكله وكالة عامة فيقول ابتع لي ما رايت
لانه فوض الامر الى رايه فاني شئ يشترى به يكون تمثلا **واعلم** بصيغة المجهول ان يكون
معلوما بين الوكيل والموكل ما **وكل بشرأ او جهل جهالة بسيرة** وهي جهالة النوع
صحت اي الوكالة وان وصليته لم يبين الثمن لان الوكيل يقدر على الامتثال وان شرطية
جهل الى ما وكل به جهالة فاحشة وهي جهالة الجنس لا اي لا تفصح الوكالة وان وصليته
بين الثمن لان الوكيل لا يقدر على الامتثال وان شرطية جهل اي ما وكل به جهالة متوسطة
وهي ما بين النوع والجنس فان بين النوع او ثمن عتين نوعا صحت لان الوكيل حينه
يقدر على الامتثال لكون الجهالة بسيرة **والا** فلا لان التوكيل ههنا ايضا لا يقدر على
الامتثال لكون الجهالة فاحشة **الاول** وهو ما جهل جهالة بسيرة كالفرس والبغل
والحمار والثوب الهروي او المروي والثاني وهو ما جهل جهالة فاحشة كالنوب و
اللابة والرفيق والثالث وهو ما جهل جهالة متوسطة كالعبد والامة والدراخاذا
وكل بشرأ فرس ونحوه مما ذكر صح وان لم يبين الثمن لانه من القسم الاول واذا وكل

في مكرههم
ممتداه

وكل بشرأ عبدا ونحوه صح ان بين النوع كالنوب او ثمن عتين نوعا من انواع العبد
وجعل ملحقا بجهالة النوع وان لم يبين ثمنه لم يصح والحق بجهالة الجنس لانه
يمنع الامتثال واذا وكل بشرأ ثوب ونحوه لا اي لا يصح وان بينه اي الثمن اذ يجرد
بيانه لا ترتفع الجهالة **التوكيل بشراء طعام** يقع على البرود دقيقة بمعنى دفعه الى آخر
دراهم وقال اشترى طعاما يشتري البرود دقيقة والقياس ان يشتري كل مطعم
اعتبار الحقيقة كما في اليمن على الاطلاق اذا الطعام اسم لما يطعم به وجه الاحتسان
ان الطعام اذا قرن بالبيع والشراء يحل على ما ذكرنا عرفا ولا عرف في الاكل فبقى
على الوضع وقيل يقع على البرد او كثره والخبز قليل والدقيق في متوسطة
دعابة للنسب بين الثمن والمثل ونحوه **الوكيل** يقع على الخبز مطلقا بمعنى قلت
الدراهم او كثرته لدلالة الحال **وكل بشرأ** هذا العبد بدين له على الوكيل صح بمعنى
اذا وكل كان لرجل على آخر الف فامره ان يشتري بها هذا العبد فاشتراه صح ونزح
الموكل حتى لو مات مات عليه **وان اطلق** يعني وكل بان يشتري له بالالف عبدا غير
معين **واشترى عبدا كان** اي ذلك العبد للوكيل **الا ان يقتضيه** للموكل حتى لو مات
قبل قبض الموكل مات على الوكيل ولو بعد مات على الموكل وقال هو للموكل في الوجهين
اذا قبضه الوكيل لهما ان الدراهم والدنانير لا يتعينان في المعامضات دينا كانت او
عينا حتى لو تبايعا عينا بدين ثم مضاد قان لا دين لا يبطل العقد فصار لا إطلاق
والتقييد في الدين سواء فيصح التوكيل ويلزم للموكل ولا انها تتعين في الوكالات حتى
بالدين **لوقيد** الوكالة بالعين منها او بدين منها ثم استهلك العين او اسقط الدين باسقاط
وبالدين عن المديون بطل الوكالة واذا قصت كان هذا تملك الدين من غير عين
الدين بلا توكيل بقبضه او كان امرأ بدفع شي لا يملكه الموكل الا بالقبض وهو الدين
وكلاهما غير جائز واذا لم يصح التوكيل نفذ الشراء على الوكيل فيملك من ماله الا ان
يقبضه الموكل من الوكيل فيصير مباحا بالتصاطي فيملك من مال الموكل **وكل عبدا بشرأ**
نفسه من مولاه له اي للموكل فان قال له يعني نفسي للان فباع صح فيكون للموكل

لان العبد يصلح ان يشتري نفسه لنفسه وبغيره بالوكالة لكونه اجنبيا عن ماليتها
والبيع يرد عليه من حيث انه مال لان ماليتها في يده فاذا اضافه الى الامر صح فكل
لا امثال فيقع العقد الامر وان لم يقل **فلان** بل قال بعني نفسي لنفسي او قال
بعني نفسي ولم يقل لي او **فلان عتق** امانه الاول فلما مر انه يصلح شراء نفسه واما
في الثاني فلان المطلق يحتمل الوجهين ولا يقع الامثال بالاحتمال فيصير التصرف واقعا
لنفسه **والثمن على العبد** فيها الى الوجهين لان الامر اذا وقع الشراء لنفسه
فظاهر واما اذا وقع الامر فلان المباشرة هو العبد فيرجع الحق اليه فيطالب بالثمن
لكنه يرجع على الامر فان قبل العبد منها جرح وقدم ان العبد اذا كان محجرا عليه
لا يرجع الحق اليه قلنا زال الحجر عنها بالعقد الذي باشره مقتربا باذن للمولى
وكل عبد من يشتري نفسه من مولاه اي العبد بالف دفع اليه وكيل **فان قال** اي وكيل
له اي مولاه **اشترى نفسه فباعه عتق** عليه اي على ذلك المال لان بيع نفس العبد
اعتاق وشراء العبد لنفسه بمال قبول الاعتاق بديل والوكيل سفير عنه فصار كأنه
اشترى بنفسه فلو لم يولاه للمولى **وان لم يقل** وكيل **اشترى نفسه** كان اي العبد
وكيل لان اللفظ حقيقة للمعاوضة وامكن العمل بها اذا لم يبين ما يباعه ذلك فيراى ذلك
بخلاف شراء العبد لنفسه ليعين المجاز فيه **وعليه** اي على الوكيل **ثمن** لانه العاقد والالف
الذي دفعه العبد للمولى لانه كسب عبده **قال** اي المأمور بشراء العبد **شريت عبدا**
للامر فبات اي العبد وقال اي الامر بل شريت لنفسك **فان كان** اي العبد معينا
فلو كان حيا فالقول للمأمور مطلقا الى سواء كان الثمن منقودا او لا ولو ميتا فان كان
الثمن منقودا فكذلك اي القول للمأمور والا اي وان لم يكن منقودا **فلان** اي القول
له وان كان غيره اي ان كان العبد غير ميت فكذلك اي القول للمأمور ان كان الثمن
منقودا سواء كان العبد حيا او ميتا والا اي وان لم يكن الثمن منقودا **فلان** اي القول
العبد حيا او ميتا قال في الثاني هذه المسئلة على ثمانية اوجه لانه اما ان يكون مأمورا بشراء
عبد بعينه او بغير عينه وكل وجه على وجهين اما ان يكون الثمن منقودا او لا وكل وجه

قوله

وجه على وجهين اما ان يكون العبد حيا حين اخبر الوكيل بالشراء او ميتا فان كان
مأمورا بشراء عبد بعينه فان اخبر عن ثرائه والعبد حي فالقول للمأمور بالاجماع ما
منقودا كان الثمن او غير منقودا لانه اخبر عن امر يملك استينافه والمخبر به في التحقيق
والشئ يستغنى عن الاشهاد فيصدق وان كان العبد ميتا حين اخبر فقال هلك
عندك بعد الشراء وانكره الموكل فان كان الثمن غير منقود فالقول للمأمور لانه يخبر
عما يملك استينافه وغرض الرجوع بالثمن والامر منكروا ان كان الثمن منقودا
فالقول للمأمور مع بعينه لان الثمن كان امانة في يده وقد ادعى الخروج عن عهده الا
من الوجه الذي اشر به فكان القول له وان كان العبد بغير عينه فان كان حيا فقال
المأمور اشتريته لك فقال الامر لا بل هو عبدك فان كان الثمن منقودا فالقول
للمأمور لانه يخبر عما يملك استينافه وان لم يكن منقودا فالقول للمأمور عني حية
وعندما القول للمأمور وان كان العبد ميتا فان لم يكن الثمن منقودا فالقول للمأمور
لانه اخبر عما يملك استينافه وغرض الرجوع بالثمن والامر منكروا ان كان الثمن منقودا
فالقول للمأمور لانه امين ادعى الخروج عن عهده الا امانة فيكون القول قوله قال في
الهداية من امر رجلا بشراء عبد بالف فقال قد فعلت ومات عندك وقال الامر اشتريته
لنفسك فالقول قول الامر فان كان دفع اليه الالف فالقول قول المأمور لان في الوجه
الاول اخبر عما لا يملك استينافه وهو الرجوع بالثمن على الامر وهو منكروا القول
لكنكره في الثاني هو امين يدعى الخروج عن عهده الا امانة فيقبل قوله وقال صدر الشريعة
كل واحد من التعليلين شيئا للصورتين فلا يتم به الفرق اقول الامر ليس كما قال لان
التعليل الثاني لا يجري في الصورة الاولى اذ لا يجوز ان يقال المأمور امين يدعى الخروج
عن عهده الا امانة لانه انما يكون امينا اذا كان قابضا للثمن والغرض انه لم يقبض له
للكيل بالشراء الرجوع بالثمن على امره اذ افضل ما امر به سواء دفعه اي الثمن اليه **يا**
اولا وله ايضا حبس المبيع منه اي من امره ليقبض منه وان لم يدفعه اي الثمن اليه
البائع لما تقرر من انعقاد مبادلة حكيم بينهما ولهذا اذا اختلفا في الثمن يتخالفان

وبه الموكل على الوكيل بالعيب فان هلك اي المبيع في يده الى الوكيل قبل الجبس فله الامر
 اي هلك من ماله ولم يسقط الثمن لان يده كيد الموكل فاذا لم يجس يصير الموكل قابضاً
 بيده وان يجسه حتى يستوفي الثمن لما ذكره وبعد اي بعد جسه فعليه ان المأمور
 ويسقط اي الثمن لان الوكيل كالبائع منه فكان جسه لاستيفاء الثمن فيسقط هلاك
 كماله المبيع وليس للوكيل بشيء بعينه شراؤه لنفسه لانه يؤدي الى تعريض الامر
 حيث اعتد عليه الا اذا شراه بغير جنس ما سمي او بغير النقود او بشيء غيره بامره
 بعينه فحينئذ يكون المشتري للوكيل الاول لانه خالف امر الموكل فنقد عليه فان حضر
 اي الوكيل الاول فلا امره اي يكون المشتري للموكل الاول لحصول رأي وكيل وعدم
 المخالفة وفي غير عيني الا اذا وكل شراؤه شي غير معين فهو له اي ما شراه للوكيل الا اذا
 اطلق ونواه ان يكون المبيع لامره اي اشترى بالمال مطلقاً بلا تقييد كونه ملك الموكل
 لكن نواه الشراؤه فيكون للموكل واما العقد الي ماله اي مال امره بان يقول اشتريت
 بهذا الالف وهو مال الموكل وان لم يقدر الثمن فان اضافته الي مال نفسه كان لنفسه
 حلالاً حاله على ما يحل شراؤه او بفعل عادة اذ الشراء لنفسه باضافة العقد الي مال
 غيره مستكر شراؤه عادة صح اي الوكيل بعقد الصرف والاسلام العبارة المذكورة
 في كتب القضاة بعقد الصرف والسلم قال صاحب الهداية والكافي وسائر المتأخرين المراد
 الاسلام اي شراؤه بعقد السلم لا اي لا يصح التوكيل بقول السلم لانه توكيل ببيع
 البر بعقد السلم وهو لا يجوز اذ الوكيل يبيع طعاماً في ذمته على ان يكون الثمن لغیره
 ولا نظيره في الشرع العبرة لمخارقة الوكيل فيهما اي الصرف والسلم لا مخرقة
 الامر يعني ان فارق الوكيل صاحبه قبل القبض في العقدين بطل الوجود الافتراق
 قبل القبض ولا عبرة لمخارقة الموكل لانه ليس بعاقده والمعتبر قبض العاقده وهو الوكيل
 فيصح قبضه وان لم يتعلق به الحق كالصبي والعبد المحرر وعليه بخلاف الرسول
 لان رسالته في العقد لا القبض قال يعني هذا لزيد فباعه فانكر المشتري اي امر
 زيد بعد اقراره بقوله لزيد فان كذب اي كذب المشتري زيد في انكاره وقال انا

يقول ما

انا امرته اخذه اي زيد لان قوله يعني لزيد اقراره بالوكالة فاذا انكر الامر بعده
 صار منقضا والمناقض لا قول له فيكون للموكل وان صدق اي صدق المشتري زيد
 في انكاره لا اي لا يافذه زيد لان اقرار المشتري ارتد بمرور الا برضاه لان المشتري له
 لما جحد الامر او مرة بطل اقرار المقر ولزم الشراء للمشتري فاذا سلم واخذ صار سحاً
 بالتعاطي امر بشراء من لم يدرهم فشرى منوين به مما يباع من يوزن الامر من نصف لانه
 امره بشراء من ولم يامر بشراء الزيادة فنقد شراؤه الثمن على الموكل والزيادة على الوكيل
 ولو بشراء عشرين معينين بلا ذكر ثمن فشرى احداهما او امره بشراء اثني عشر فشرى
 سوا فشرى احداهما بنصفه او اقل وقع عنه اي عن الامور في صورتين اثني عشر اولي
 فلا نه قابل الالف بهما وقيمتها سواء فينقسم بينهما بنصفين دلالة فكان امره بشراء
 كل واحد بحسب مائة ثم الشراء بهما موافقة وباق من مخالفة اي خير وبالكثرة مخالفة
 اي شراؤه فيقع عن المشتري الا اذا اشترى الباقي بالباقي قبل الخصومة لان الشراء الاول
 باق وقد حصل غرضه المصروف به وهو تحصيل العبدين ولم يثبت الانقسام الا
 والصريح بقوله تعالى قال الوكيل شريته بالف وقال الامر بنصفه فان كان الامر
 الف اي اعطاه الالف صدق المأمور ان ساواه اي المشتري الالف يعني اذا وكل
 رجل اخر بشراء عبد بالف فقال اشتريته بالف وقال الامر اشتريته بنصفه فان
 كان الامر اعطاه الالف وهو يساويه فالقول للمأمور لانه امين فيه وقد ادعى
 الخروج عن عهدة الامانة والامر يدعي عليه خمسمائة وهو منكروا لا اي وان لم يساوه
 بل مساوي خمسمائة فالامر اي صدق الامر بلا عين لانه امره بشراء عبد بالف والمأمور
 اشتراه بعين فاحش فيقع فيضمن خمسمائة وان لم يالفه ويساوي نصفه
 اي خمسمائة صدق الامر بلا عين وان ساواه تحال لان الموكل والوكيل هناك كالبائع
 والمشتري وقد وقع الاختلاف في الثمن فيجب التحالف ويصح العقد فيلزم المشتري
 الوكيل كذا معين لم يسلم له ثمنه فشراه واختلفا في ثمنه فيعني اذا قال لا اشتري هذا العبد لي
 ولم يسلم ثمنه فاشتراه فقال الامر اشتريته بخمسمائة وقال المأمور بالف وصدق

الباع المأمور بها فلا يملكها اختلافاً مقدار الثمن وليس لها بينة فوجب المضى الي
 النجاة كلف المسئلة الا قبل الوكيل اذا خالف امر الامران كان خلافاً الى خريف
 الجنس بان وكل بينه عليه بالف درهم فباعه بالف ومائة ينفذ ولو وكل ببيع
 كذلك فباعه بمائة دينار لا ينفذ عليه وان كان خيراً كذا في الخلاصة **فصل الوكيل**
بالبائع والشراء لا يتحقق من ثمة شهادته كاصد وقرعة وزوج وعريس وسيد
 لعبده ومكاتبه وشركته فيما يشتركانه لان مواضع التهم مستثناة عن الوكالات
 وهذا مواضع التهم بدليل عدم قبول الشهادة بهذا اذا لم يظن له الموكل وانما اذا اطلق
 بان قال له بيع من شئت فخذ بجزء بضع لهم بثل القيمة ذكره الزيلعي وفي النهاية ان
 الوكيل بالبيع اذا باع منهم ان كان باكثر من القيمة يجوز بلا خلاف وان كان
 باقل منها بغير فاحش لا يجوز بالاجماع وان كان بغير يسير لا يجوز عنده و
 يجوز عندهما وان كان بثل القيمة فعن ابي حنيفة روايتان **وصح بيع الوكيل**
بما قل او اكثر والعرض والنسيئة لان التوكيل بالبيع مطلق فيجوز على
 اطلاقه في غير موضع التهمة **وصح ايضا اخذه** اي اخذ الوكيل **رهنه وكفيله**
 بالثمن فلا يضمن ان ضاع الرهن في يده او تولى ما على الكفيل لان الجواز الشرعي
 ينافي الضمان **وبقيت شراؤه بثل القيمة** ^{هنا} **وعين يسير** هو ما يقوم به مقوم
 من اهل الخبرة حتى لا يجوز شراؤه بغير فاحش بالاجماع قال في النهاية هذا التحديد
 فيما لم يكن له قيمة معلومة في تلك البلدة كالعبيد والدواب ونحوهما فاما ما له قيمة معلومة
 في البلدة كالخبر والحم وغيرهما فاد الوكيل بالشراء لا ينفذ على الموكل وان كان
 الزيادة شيئاً قليلاً كالنفس ونحوه وكل ببيع عبد فباع نصفه **صح** لان اللفظ مطلق
 عن قيد الاجماع **وفي الشراء يتوقف على شراء الباقي** فان اشترى باقية قبل ان يختصا
 لزم الموكل والالزم الوكيل لان شراء البعض قد يقع وسيله فينفذ على الامرا **اد**
مبيع معيوب على وكيل بيمينه او تكوله اي الوكيل او اقراره فيما لا يحدث رده
 اي الوكيل على الامر باقراره فيما يحدث لا الى لا يرد على الامر بل يبقى عليه يعني ان

بينة تمام

يعني ان الوكيل يبيع شي بيمينه اذا باعه فز عليه بالعيب فان كان تما لا يحدث مثل كالا
 الزيادة اذا لا يحدث مثله في هذه المدة يرد على الامر سواء كان الرد على الوكيل باليمين
 او التكلول او الاقراره عيب لا يحدث مثل الاصل **في الوكيل المخصوص** ولهذا لو
 قال جعلتك وكيلاً في مالي يصير حافظاً لماله فقط وفي المضاربة **(العموم)** ولهذا
 لو قال جعلتك مضارباً كان مضارباً في جميع الانواع **فان باع اي الوكيل نفسه فقال**
امره امرتك بنقد وقال اطلقت حصتي في الامر بناء على كون التقييد اصلاً في الوكالة
وفي المضاربة يعني اذا باع المضارب شيئاً فقال رب المال امرتك بنقد وقال اطلقت
صدق المضارب بناء على كون الاطلاق اصلاً فيها وسبقاً في حقيقة في آخر كتاب المضاربة
 ان شاء الله تعالى **لا يتصرف احد الوكيلين وحده** لان الموكل رضي برأيها لا برأي احدهما
 وان كان البديل مقدراً الا ان تقديره لا يمنع استعمال الراي في الزيادة والنقصان
 وفي اختيار البائع والمشتري ونحو ذلك وهذا في تصرف لا مانع فيه عن الاجتماع و
 يحتاج فيه الى الراي ولم يكن توكيله باللفظ واحداً ذكره الا قبل بقوله **الا في خصوصية**
 فان الاجتماع منها متعذر لافضائه الى التعميت في مجلس القضاء وذكر الثالث في بقوله
ورده وديعة وقضاء دين وطلاق وعتيق لم يعوضا اذا لا يحتاج في شيء منها الى
 الراي بل هو تعبير محض وعبارة الواحد والمثنى سواء بخلاف ما اذا قال لها طلقا
 ان شيئاً او قال امرتا بايديكما لانه تفويض الى مشيئتهما فيقتصر على المجلس او كان الطلاق
 والعتيق يعوض لانه يحتاج حينئذ الى الراي وذكر الثالث بقوله **ولم يكن توكيله بالكلية**
واحد بل على التعاقب فيجوز للاحدهما ان يفرد بالتصرف لانه رضي برأي كل
 منهما على الانفراد وقت توكيله فلا يتعين ذلك بخلاف ما اذا وكلهما بالكلية واحداً فلا
 يفرد به احدهما وان كان احدهما حراً بالغا عاقلاً والآخر عبداً او صبيّاً محجوراً عليه لانه
 رضي برأيها وقت توكيله فلا يتغير ذلك فان تصرف احدهما بحضرة صاحبه فان اجاز
 صاحبه جاز والا فلا ولو كان غائباً فجاز لم يذكره الزيلعي **الوكيل بقضائه الدين**
لا يجوز عليه لانه لم يضمن شيئاً بل وعد ان يتبرع على الامر بخلاف الكفيل لانه ضمن لا يتبرع

الشعب خريد الشر

اي الوكيل الا باذن امره او باعمل برأيت ونحوه كاصنع ما شئت مثلاً فان وكل به
اي باذن الامر كان وكيل الامر لا ينقل بفعل موكل او موته وينقل بان يموت
الاول وسبب تحقيقه في ادب القاضي ان شاء الله تعالى وكل الى الوكيل بلا اذن من
الموكل فعقد اي وكيل عنه اي عند الموكل الثاني وعقد بعينه قبله فاجاز العقد
او كان الموكل **الاول قدر الثمن** صح اما الاولان فلان المقصود وهو حضور رأي
قد حصل في الصورين واما الثالث فلان الاحتياج الى الراي فيه لتقدير الثمن ظاهر
وقد حصل بخلاف ما اذا وكل وكيلين وقدر الثمن لانه لما فوض اليهما مع تقدير الثمن
ظهر ان غرضه اجتماع رأيهما في الزيادة واحتيار المشتري كما مر قال **فوتشت البكر** امر
امراتي صار وكيل بالطلاق وتقبه بالمجلس فان طلق في المجلس صح والا فلا بخلاف
قوله وكلتك في امراتي حيث لا يتقبه بالمجلس فان طلق بعده صح من لا يلى غيره
لم يجز تصرفه في حقه لان حجة التصرف بعينه على الولاية فاذا انتفت الثانية انتفت
الاولى فاذا باع عبداً ومكاتباً او ذى مال صغيره **الحكم المسلم** وشرك به واجيد منهم
اي بذلك المال لم يجز لان نقاء ولايتهم عليه كذا تزويج صغيره كذلك اي حرة مسلمة
حيث لم يجز لواحد منهم ذلك لانتفاء الولاية **باب الوكالة بالخصومة والقبض**
اعلم ان الوكالة كسل بالخصومة وكيل بالقبض عند الائمة الثالثة خلافاً لفرقاء على
ان القبض غير الخصومة وقد رضى بها دونهم ان من ملك شيئاً ملك اتمامه وتام
الخصومة وانتهى وقت القبض وقالوا الفتوى اليوم على قول زفر لفساد الزمان
ولهذا قلت **الوكيل بها وبالتقاضي لا يملك القبض** وبه يقتضى لظهور الحياة في
الوكالة وقد يؤمن على الخصومة من لا يؤمن على المال وكذا الوكيل بالتقاضي يملك القبض
على اصل الرواية لانه في معناه وضعياً يقال اقتضيت حق اي قبضته فانه مطاوع
قضى لكن العرف بخلافه وهو قاض على الوضع والفتوى على انه ايضا لا يملك والوكيل **قبض**
الدين يملكها الى الخصومة عند ابي حنيفة حتى لو اقام المدعى عليه البيعة ان الدائنين استوفوا
منه او ابرأ يقبل بيعة والوكيل **قبض العين** لا يملكها فلو برهن ذوال اليد على الوكيل

حضوره

على الوكيل قبض عبداً ان الموكل باع وقبض الامر حتى يحضر الغائب صورة
وكل وكيل قبض عبداً وغاب فاقام ذوال اليد البيعة انما اشترطه ممن وكله
بالقبض لم يقبل البيعة في اثبات الشرا وتقبل في دفع الخصومة فيتوقف حتى يحضر
الموكل وبيعة البيعة كذا **الطلاق والعاق** يعني اذا اقامت المرأة البيعة على الطلاق
والعقد والامة على العاق على الوكيل ينقلهم من مكان الى مكان لا يقبل هذه البيعة
على اثبات العتق والطلاق وتقبل في قصر يد الوكيل حتى يحضر الغائب **الوكيل** بها
اي بالخصومة اذا اتى اي امتنع عن الخصومة لا يجبر عليها لانه لم يضمن شيئاً بل
وعداً ينتزع بخلاف **الكفيل** حيث يجبر عليها لانه ضامن كما مر اذا وكل **بخصومة** **نه**
واخذ حقوقه من الناس على ان لا يكون وكيلاً فيما يدعى على الموكل جاز فلو
اثبت المال له ثم اراد الخصم الدفع لا يسمع على الوكيل كذا في الصغير صح اقرار
اقرار الوكيل بالخصومة يعني اذا ثبت وكالة الوكيل بالخصومة واقرب على موكل
سواء كان موكل المدعى فاقرب باسبغ الحق او المدعى عليه فاقرب بثبوت عليه فان
كان ذلك عند القاضي صح دون غيره اي ان كان اقراره عند غير القاضي فشهد به
شاهدان عند القاضي لا يصح وان انزل به حتى لا يدفع اليه المال ولو ادعى
بعد ذلك الوكالة واقام بيعة لم يسمع لانه زعم انه مبطل في دعواه كذا **اذا استثنى**
الاقرار واقرعنه يعني اذا استثنى الموكل الاقرار بان قال وكلتك غير جاز الاقرار
واقرار الوكيل عند القاضي لا يصح لصحة الاستثناء ولكن يخرج عن الوكالة فلا يسمع
خصومة لا يصح **توكيل كفيل** بالقبض صورة كفيل عن رجل بمال فوكلا صاحب
المال بقبضه من الغريم لم يصح لان الوكيل من يعمل لغيره ولو صح هذا صار عاملاً
لنفسه في ابوابه فمكة زمة فانه قدم الركن **بخلاف الرسول ووكيل الامام** **حيث**
الغنيام والوكيل بالتزويج حتى يصح ضمانهم بالثمن والمهر لان كل واحد منهم صغير
محض ومعتبر ذكره الزليحي **الوكيل بقبض الدين اذا كفل صح وبطلت الوكالة** لان كل
الوكالة اقوى من الوكالة لكونها لازمة فتصلح تاسخها لها بخلاف العكس والوكيل

استثنى

عدلا كان او فاسقا رجلا كان او امرأة حبيبا كان او بالغا وكذلك العزل عندهما
وعند اي حنيفة لا يثبت العزل الا بالعدد والعدالة وينعزل ايضا بموت الموكل
هكذا وقعت عبارة القدرين ووقفت في الكافي والوقاية هكذا بموت احدهما و
لما لم يكن لذكر الوكيل بهنا فائدة فركته وينعزل ايضا **بجنون احد** من الوكيل
والموكل جنونا **مطلقا** لان قليل عجزه الاغناء وهو شر عند اي حنيفة وحول كامل
عندهما محمد رحمهما الله وهو الصحيح **والحكم بالحق** اي لحق احدهما بدار الحرب **موتدا**
فان لحوقه لا يثبت الا بحكم الحاكم فاذا حكم به بطلت الوكالة بالاجماع واما قبل فموقوفة
عند اي حنيفة وانما ينعزل بهذه الاشياء لان الوكالة عقد غير لازم فكان بطلانه حكم
الابتداء فيشترط لتمام الامر في كل ساعة ما يشترط للابتداء **وذا** اي انعزال الوكيل
في الصور المذكورة **اذا لم يتعلق** به اي بالوكيل **حق الغير** واما اذا يتعلق به فذلك
فلا ينعزل كما اذا شرطت الوكالة في بيع الوهن كما ترا وجعل امرأته في يدك فحين
الزوج وينعزل ايضا **بتصرفه بنفسه** اي تصرف الموكل بحيث يخرج الوكيل عن الامثال
به كما اذا وكل باعتاق عبده او كتابة او تزويج امرأة او بشراء شيء او طلاق او خلع
او بيع عبده فاعتق او كاتب او زوج او اشترى او اطلق ثلاثا او واحدة ومضت
عدها او خالفها او باع بنفسه فانه لو فعل واحدا منها بنفسه عجز الوكيل عن ذلك الفعل
فتبطل الوكالة ضرورة حتى ان الموكل اذا اطلقها واحدة والعدة قائمة بقيت الوكالة
لا مكان تنفيذ ما وكل به ولو تزوجها بنفسه واما ان لم يكن للوكيل ان يزوجهما من لزوال
حاجة بخلاف ما لو تزوجها الوكيل واما ان لم يكن له ان يزوجه الموكل لان
الحاجة باقية **وتعود الوكالة اذا عا د اليه** اي الموكل **قديم ملكه** يعني اذا وكل ببيع
عبده ثم باعه الموكل ثم رده عليه بعيب بقضاء كان للوكيل ان يبيعه وكذا لو وكل
كل واحد من رجلين ببيع فباعه احدهما فردة عليه بعيب فلكل واحد منهما ان يبيعه
ثانيا كذا في الصغير **او بقي اثره** اي اثر ملكه كما اذا اطلق امرأته واحدة وهي في العدة
وتصرف الوكيل غير متعذر بان يوقع الباقي وينعزل ايضا بافتراق الشريكين وان لم يعلم

وان لم يعلم الشريكين وهذا يحتمل امرين احدهما ان يكون الافتراق بهلاك المالين او
مال احدهما قبل الشراء فان الشريكة تبطل به وتبطل الوكالة التي في ضمنها علمية او لا
لانه عزل حكمي اذا لم يكن الوكالة مصرحاً بها عند عقد الشريكة وثانيهما ان احدهما او كلاهما
لو وكل من يتصرف في المال جاز فلما افتراقا انعزل هذا الوكيل في حق غير الموكل منهما
اذ لم يصحح بالاذن في التوكيل وانما ذكرنا الوجهين اذ لو بقي الافتراق على ظاهره
لم يصح قولهم وان لم يعلم الشريكين اذ لا يصح ان ينفرد احدهما بفسخ الشريكة المستترة
للكالة بلا علم صاحبه وينعزل ايضا **بموت موكل لو كان الموكل مكاتبا وحقه لو كان**
ما ذونا لما مر ان بقاء الوكالة معتبرا بابتدائها لكونها غير لازمة فيشترط في حاله
ابقا قيام الامر كما في الابتداء وقد بطل بالبحر فتبطل الوكالة علم الوكيل او لا لان
البطلان امر حكمي كما مر **اذا وكل** يعني ان ما ذكر من انعزال وكيل المكاتب بحجته ووكيل
وكيل الماذون بحجته اذا وكل كذلك الوكيل في **العقود والخصومات لا قضاء**
الدين او اقتضائه لان العبد مطالب بايفاء ما وليه وله مطالبة استيفاء ما وجبه له
لا وجوبه كان بعقده واذا بقي حقه بقي وكيله على الوكالة كما لو وكل ابتداء بعد الحج بعد
انقضاء العقد بآشربة **لا ينعزل بعزل المولى** وكيل عبد الماذون لانه بحج خاص
والاذن في التجارة لا يكون الا عاماً فكان العزل باطلا لا ترى ان المولى لا يملك
نهيه عن ذلك مع بقاء الاذن ذكره الزيلعي **قال وكلت بك كذا على اني متى عزلتك**
فانت وكيلي فانه اذا عزل لا ينعزل بل كان وكيله وهذا يسمى وكيل دوريا واذا
اراد ان يعزله بحيث يخرج عن الوكالة يقول **عزله عزلتك ثم عزلتك** فانه اذا قال
عزلتك كان معزولا نظرا الى ظاهر اللفظ ومنصوبا بوجود الشرط حيث قال متى
عزلتك فانت وكيلي واذا قال ثم عزلتك ينعزل عن الوكالة الثانية بهذا اللفظ لان
متى تفيد عموم الاوقات لا عموم الافعال **ولو قال كلما عزلتك فانت وكيلي** لا يكون
معزولا بل كلما عزله كان وكيله لان كلما يفيد عموم الافعال واذا اراد ان يعزله
يقول **عزله رجعت عن الوكالة المطلقة** فاذا رجع عنها لا يبقى لها اثر فيما يقول

بما

بعد ما وعزتك عن الوكالة المخيرة الحاصلة من لفظ كلما يعزل **كتاب الكفالة**
 هي لغة الفهم مطلقا وشراعتهم ذمة الى ذمة في مطالبة النفس او المال او التسليم
 قال في الهداية والكافي وغيرهما في ذمة الى ذمة في المطالبة وقيل في الدين والاول
 اصح اقول لا صحة للثاني اصلا ليكون الاول اصح لخرج الكفالة بالنفس عن
 انهم قسموها بعد التعريف الى الكفالة بالنفس والمال ثم ان تقسيم الكفالة الى
 القسمين يشعر باختصارها فيها مع انهم ذكروا في اشياء المسائل ما يدل على وجود
 قسم الثالث وهو الكفالة بتسليم المال كما سياتي ولهذا اخترت تعريفا صحيحا
 متناولا لجميع الاقسام **صريحها وكنتها لا يجاب** اي اجاب الكفالة الكفيل بقوله
 كنت عن فلان فلان بكذا **والقبول** اي قبول الطالب وهو المكفول له **وشروطها**
 مطلقا **كون المكفول به نفسا** كان او مالا مقدورا **للتسليم** من الكفيل حتى لا تقع
 الكفالة بالحودود والتعاصم كما سياتي **وحكمها لزوم المطالبة على الكفيل** بما هو على
 اصله نفسا كان او مالا **واهلها اهل التبرع** بان يكون حرا مكلفا فلا يصح من
 العبد والصبي والمجنون لكن العبد يطالب بعد العتق كذا في الخلاصة **فالمدعي**
مكفول له لان فائدة الكفالة ترجع اليه **والمدعي عليه** مكفول عنه ويسمى الاجل
 ايضا والنفس في الكفالة بالنفس او المال في الكفالة بالمال **مكفول به** فالكفول عنه
 وبه في الكفالة بالنفس واحد ومن لزوم عليه **المطالبة الكفيل** فالكفالة اما بالنفس
 وان تعدت الى الكفالة بالنفس والنفس ايضا الا قول ان يأخذ منه كفيل ثم كذا ثم
 والثاني ان يتعدا النفوس المكفول بها فانه جائز كما لا يخوز بالديون الكثيرة او بالمال
 وما يتعلق به وهو التسليم **اما الاولى** اي الكفالة بالنفس فتصح بكفالت بنفس
 وبما يعتد به عنها اي عن النفس كالرأس والوجه والرقبة والجسد والبدن
 ككفالت برأسه ووجهه **وبجزء شائع** ككفالت بنصفه او ثلثه او ربعه ويصح ايضا
 بضمته **وعلى** فان على الالتزام فعناه انما ملتزم تسليمه **والى** تستعمل في معنى على
 وانا به زعيم فان الرعامة هي الكفالة او قبيل هو معنى الزعيم **لابا** انما ضامن لمعرفته

وفي الدين كونه صحيحا حتى لا يجوز الكفالة بتسليم المال به كذا في

لمعرفة لان موجب الكفالة التزام التسليم وهو ضمن المعرفة لا التسليم **واختلف**
 في انما ضامن لتعريفه او على تعريفه كذا في الخلاصة فان عتق وقت التسليم **احسن**
 فيه اذا طلب رعاية لما لزمه **كذا** احضره ايضا اذا اطلق بان قال انا كفيل
 بنفسه اذا طلبتة استلم اليك او ان طلبتة ونحو ذلك **وان عتق** بان قال انا كفيل
 كلما طلبتة او متى ما طلبتة استلم اليك **وان لم يحضره حبه الحاكم** لا امتناعه عن
 ايضا حق لازم عليه لكن لا يجبه **اقول** ما دعي لعنه لم يعلم لماذا دعي **وان غلب**
 اي المكفول عنه **وعلم مكانه** امهل اي الحكم الكفيل مدة ذهابه وايابه فان مضت
 ولم يحضر حبه **وان لم يعلم** اي مكانه لم يطالب اي الكفيل به اي المكفول به لانه
 عاجز وقد صدق الطالب مضار كالمليون اذا ثبت اعساره وان اختلفا فقال
 الكفيل لا اعرف مكانه وقال الطالب تعرفه ينظر فان كانه حرجة معروفة يخرج
 الى موضع معلوم للتجارة في كل وقت فالقول قول الطالب ويؤثر الكفيل بالذات
 الى ذلك الموضع لان الظاهر مشهده الطالب والا فالقول قول الكفيل لانه متمسك به
 بالاصل وهو الجاهل ومكسر لزوم المطالبة **وان شرط تسليمه في مجلس القاض**
 سلم فيه ولم يخرج غيره وبه يعني في زمانها لها وان الناس في اقامة الحق ذكره
 الزبلي وغيره **كفيل بالنفس** اي شهر يطالب بها بعدد يعني لو قال كنت ككفيل
 فلان الى شهر فانه لا يطالبه بتسليم النفس في هذا الشهر ويطالبه به بعد مضي الشهر
 قال شمس الابنة الحلواني هذا يدل على خلاف ما يظنه العوام فانهم يقولون اذا قال
 الرجل بالنارسية لاخر من فلان اريد رفعتم قرا تامين سبيل انه يطالبه بتسليم
 النفس في السنة قبل مضي الاجل ولا يطالبه بتسليمها بعد مضي الاجل قال وليس
 الامر كما يظنون بل الجواب على العكس الا ان يزيدوا فيقولوا في الكفالة كراهه
 بخبري بتوسيعا **فحيث** يطالبه في السنة وبعد كذا في الخلاصة وفيه ايضا
 الجدية سقوط المطالبة ان يزيد الكفيل كفاية فيقول انا كفيل بنفسه فلان
 الى كذا من الاجل ثم لا كفالة لك به على بعد ذلك وانما جازي فاذا قال ذلك فانه لا يطالبه

في الحال ولا بعد مضي الاجل **برئ الكفيل بعبوة** اي يموت الكفيل لحصول الحجر الكلي
عن تسليم المطلوب من الكفيل بعد موته وورثته لم يكفلوا له بشئ وانما يحلفونه
في حاله لا فيما عليه ولا يفي الكفالة باعتبار تركته لا متاعه لا استيفاء النفس من
المال بخلاف الكفالة بالمال **وبرئ الكفيل بالنفس ايضا بعبوته** اي النفس المطلوبة
لا متاعه التسليم ولو كان النفس المكفول بها **عبد الكفيل** وانما قال هذا فاعلم ان
ان العبد مال فاذا تعذر تسليمه لزمه قيمته فان هذا اذا كان على العبد مال مطالب به
وكفيل بنفسه رجل وانما اذا كان المطالب به رقبة العبد فيأتي انه اذا مات
واثبت الخصم دعواه ضمن الكفيل قيمته لا اي لا يبرأ الكفيل **بموت الطالب** بل واثرة
او وصية يطالب الكفيل وبرا الكفيل ايضا **بتسليم الكفيل او ما موره** وكذا
كان او رسولا **المطلوب** او تسليم ذلك اي المطلوب **نفسه** الى الطالب
متعلق بقوله وتسليم حيث يمكن **بخاصة** متعلق به ايضا يعني اذا سلم
الكفيل من كفيل به الى الطالب في موضع يمكن بخاصة برئ وان لم يزل اذا سلمته
اليك فانما برئ حتى لو سلمه في برية او سوادا وسجن حبسه فيه غير الطالب
لم يبرأ فان لا سلمته اليك عن طرف الكفيل في صورة تسليم المأمور **او سلمت**
نفسه عنه اي عن الكفيل في صورة تسليم المأمور نفسه قال قاضي حان المكفول
بالنفس اذا سلم نفسه الى المكفول له وقال سلمت نفسي اليك عن الكفيل برئ وان لم
يقبل عن الكفيل لا يبرأ الكفيل وكذا الوامر الكفيل رجلا ان سلم نفسه المكفول به
الى الطالب ان قال المأمور للطالب سلمت اليك نفسه عن الكفيل برئ الكفيل وفي
تسليم الاجنبي بشرط معه اي ما ذكر من قوله عن الكفيل **قبول الطالب** قال قاضي
حان لو ان رجلا اجنيا ليس بمأمور سلم المكفول به الى الطالب وقال سلمت
عن الكفيل ان قبل الطالب برئ الكفيل وان سلمت الطالب ولم يقبل قبلت لا يبرأ الكفيل
كفيل بنفسه عا ان لم يسلمه غدا فهو ضامن لما عليه من المال ولم يسلمه غدا ضمت
الكفالتان اي بالنفس والمال يعني رجل لا على غيره مائة درهم فكفل اخر بنفسه على

المالك

على الوجه المذكور حتى الكفالتان وان لم يوافق به غدا فله فاعليه المائة لانه علق الكفالة
بالمال بعدم الموافقات وهذا التعليق صحيح لتعامل الناس آياه وان كان القياس
بآياه وبالجملة يتبرك القياس في البيع كما لو اشترى ثوبا على ان يحرقه البائع مع
ان يابيه اضعف من الكفالة فلا يتبرك هنا ولا يابها او يسع لانها من التبرعات اولي واذا لم يوافق
حتى لزمه الدين لا يبرأ من الكفالة بالنفس اذ لا تنافي بين الكفالتين **وان مات المطلوب**
ضمن الكفيل المال بحكم الكفالة او مات الكفيل فمورثه اي ضمن وارثه او مات الطالب
فكذا اي طلب وارثه هو اوعى على رجل مائة دينار لم يبيته باهاجدة او ردية او رقة
او افرنجية ليصح الدعوى فكفيل بنفسه **آخرا** ان لم يسلمه غدا فاعليه المائة
صحى اي الكفالتان عندهما وقال محمد لم يصح اذ لم يصح الدعوى ببيان فلم يجب احضا
النفس لعدم صحة الكفالة بها فلم تصح الكفالة بالمال لا بقتلها عليها ولا لها ان المال ذكر
معرفا فنصرف الى ما عليه فتصح الدعوى على اعتبار البيان فاذا بين الحق باصل
الدعوى فظهر صحة الكفالة الاولى فيترتب عليها الثانية **والقول** اي للكفيل
في البيان اذا اختلفا في وجوده وعدمه لانه يدعي الصحة **لا جبر على اعطاء كفيل**
في حقه وقود مطلقا عنه وعند ما يجبر في حد القذف لان فيه حق العبد وقود القود
لانه حاله حق العبد بخلاف الحدود والحالصة لله تعالى وله ان يضيء الكل على الدر
فلا يجب فيها الاستيثاق بخلاف سائر الحقوق لانها لا يندرك بالشبهات فيلحق بها الاستيثاق
واعطى حاز لا مكان ترتب موجه عليه وهو المطالبة بالنفس **ولا حبس فيها** اي
الحد والقود حتى **يشهد مستورا** او عدل لان الحبس ههنا للقرينة وهي تثبت باحد
شطري الشهادة اما الحد او العدالة بخلاف الحبس في الاموال لانه غاية عقوبة فيها
فلا يثبت الا بحجة كاملة **واما الثانية** اي الكفالة بالمال **فتصح ولو جهل المكفول به**
اذا صح دين الدين الصحيح دين لا يستطاع الا بالاداء او الابرأ احتراز به عن بدل
الكتابة وشيئا بكفالت عنه بالنسبة **وبما كان عليه** وبما يدينه في هذا البيع وهذا
يسمى ضمان الدرك وهو ضمان الاستحقاق اي يضمن المشتري اذا اشترى المبيع وبما يابا

هذا ما
يبحث

فلان اى ما يفت منه فاني ضامن لثمنه لا ما اشتريته منه فاني ضامن للبيع لان الكفا
 بالبيع لا يجوز كما سياتي وقد مر تمام تحقيقه في كتاب الوهن **او ما ذاب اى** وجب
 كلف عليه وما في هذه الصور شرطية معناه ان بايعت فلانا فيكون في معنى التعيق
او علق عطف على صحيح وبننا بشرط يعنى صريح الشرط والافنى الامثلة السابقة
 مع الشرط ملام اى مناسب للكفالة بان يكون شرطا لوجوب الحق **ان اشترى**
المسح او لا مكان الاستيفاء ان قدم زيد وهو مكفول عنه او لتقدر الاستيفاء
ان غاب زيد المكفول عنه عن المص فان كلا منهما مناسب للكفالة كالشرط المتفاوت
 من الامثلة المذكورة فانها اسباب لوجوب المال فبنا سبب ضم الذمة الى الذمة لا اى
 لا تقع الكفالة ان علقته نحو اى بشرط غير ملام نحو **ان يبت الرجح او جاء المطر**
 قال في الهداية لا يصح التعيق بمجرد الشرط كقوله ان يبت الرجح او جاء المطر الا انه
 يصح الكفالة ويجب المال حالاً لان الكفالة لما صح تعليقها بالشرط لا تبطل بالشرط
 الفاسد كالطلاق والعتاق وتبعه صاحب الكافي وقال الزليقي هذا سهو
 فان الحكم فيه ان التعيق لا يصح ولا يلزمه المال لان الشرط غير ملام فصار كما لو علقه
 بدخول الدار ونحوه مما ليس بملام ذكره قاضي حان وغيره اقول قوله سهو خطأ
 لان المذكورة العادة والاستروضية ان الكفالة مما لا تبطل بالشرط الفاسد
 فالظاهر ان فيه روايتين يؤيده ان المصدر الشهيد ينقل مسئلة هي ان العبد الماذون
 اذا ائتمه دين وحاف صاحب المال ان يعتقه المولى فقال رجل لصاحب المال ان
 اعتقه المولى فانا ضامن له نيك عليه صح الكفالة ثم يقول هذه المسئلة دليل على
 ان تعليق الكفالة بشرط غير متعارف جائز ولا يصح ايضا **بجها له المكفول عنه و**
بجها له المكفول له الاول نحو ما ذاب لك على الناس او واحد منهم فعلى واننى
نحو ما ذاب للناس او واحد منهم عليك فعلى كذا في العادة ولا بنفسه حيد وقصا
 لما مر ان شرطها كون المكفول به مقدرا للتسليم من الكفيل وهذا ان ليس كذلك وانما قال
 بنفسه حدا وقصا احترازاً عن الكفالة بنفسه من عليه الحد والعصا فانما يجوز كما مر

ولا يجعل دابة معينة مساجرة او حذمة عبد معين مساجر لها عن التسليم
 لانه اسحق عليه الحمل على دابة معينة والكفيل لو اعطى دابة من عنده لا يسحق
 الاجر فصار عاجزاً ضرورة وكذا العبد للخدمة بخلاف ما اذا كانت الدابة غير معينة
 لان الواجب على الموجه الحمل مطلقاً والكفيل يقدر عليه بان يجعل على دابة نفسه
ولا بالثمن للموكل ورب المال اى اذا باع رجل لرجل ثوباً بامره ثم ضمن الثمن
 عن المشتري لا امر او باع المضارب مال المضاربة ثم ضمن الثمن لرب المال لا يصح
 لان حق القبض للموكل والمضارب ولهذا لا يبطل بموت الموكل حتى لو مات كان له
 ان يقض الثمن وكذا الوضوء الموكل عن قبض الثمن حال حيوانه لا يعمل به فلو صح
 الضمان صار ضامناً لنفسه وانه لا يجوز **وللشريك اذا بيع عبد صفقة** يعنى باع
 رجلاً من عبد الرجل صفقة واحدة ومن احد هما لصاحبه حصته من الثمن بطل
 الضمان لان الصفقة اذا اتحدت فالثمن يجب لهما مشتركاً بينهما فلو صح ضمان
 احدهما لصاحبه بنصيبه شاعيا صار ضامناً لنفسه وهو باطل ولو صح نصيب
 صاحبه خاصة يؤول الى قسمة الدين قبل القبض وهو باطل لان القسمة تقتضى
 ان يصير حق كل واحد منهما مفقوداً في حيز واحد وهو لا يتصور في الدين وان باع
 العبد صفقتين بان باع كل واحد منهما نصفه بعقد على حدة فضمن احدهما لصاحبه
 حصته من الثمن لا لان العقد الصفقة اذا تعدت فالحق لكل منهما بعقد يكون له
 خاصة **ولا بالعبد** لانه لا يملك بيعه على الصك القديم والعقد وحقوق العقد
 والدرك وخيار الشرط فتعذر العمل بها قبل البيان ولذلك بطل الضمان **ولا بالخلاص**
 عند اى حنفية لان معناه عنده تخليص المبيع عن المسحق وتسليمه الى المشتري
 وهو غير مقدور له وصح عندهما لان معناه عندهما ضمان الثمن ان يخرج عن تسليم
 العين بورد الاحتقاق فيكون كالدرك ولا يبدل **الكتابة** لانه في معرض الزوال
 بالبيع فلا يكون ديناً صحيحاً **ولا عن ميت مقل** يعنى اذا مات من عليه دين ولم
 يترك شيئاً فكفل عنه لاغرماء رجل لم يبع عند اى حنفية ومحمد رحمه الله لا كفيل بدين

معينة

ساقط عن ذمة الاصيل لان الدين عبارة عن اشتغال الذمة بددين يجب ادائه
لكن في الحكم مال لانه يؤل اليه المال وقد عجز بنفسه ويختلفه ففاته عاقبة الاستيفاء
فسقط ضرورة **ولا بلاقبول الطالب في المجلس** اي في مجلس عقد الكفالة الا في مثله
واحدة هي ان يكفل وارث المريض عنه **بغية الغرماء** بان يقول المريض لورثته
او بعضهم تكفلوا عني بما علي من الدين لغرمائي فضموا به مع غيبته فان جاز
احتسنا وان كان القيس ان لا يجوز لان الطالب غائب ولا يتم الضمان الا بقبول
بقوله وجه احتسنا ان يثني وصية منه لورثته بان يقضوا دينه ولهذا يصح
وان لم يسم المريض الدين وغرماءه لان الجهالة لا يمنع صحة الوصية ولهذا قال
الا اذا ترك مالا **وصح** اي الكفالة بلاقبول الطالب **عند ابي يوسف** وابي
حنيفة مطلقا رواية وفي اخرى اذا بلغه الخبر واجاز **وبه يفتي كذا في تالخيص**
الجامع الكبير وفي التتوي البرازية **واجمعوا** اي الكفيل اذا قال بطريقه **لا جاز**
بان يقول انا كفيل بفلان على فلان **جاز** كذا في الخلاصة **ولا بالامانات**
كالوديعة والمستعارة والمستاجر ومال المضاربة والشركة **ولا بالمبيع** قبل
القبض **والمرهون** بعد القبض لان من شرط صحة الكفالة ان يكون المكفول به
مضمونا على الاصيل بحيث لا يمكن ان يخرج عنه الا بدفعه او دفع بدل ليحقق
معنى الضم فيجب على الكفيل والامانات ليست بمضمونة **والمبيع** قبل القبض ليس
بمضمون بنفسه بل بالثمن كما مر وكذا الوهن ليس بمضمون بنفسه بل بسقط الدين
اذا هلك فلا يمكن ايجاب الضمان على الكفيل في هذه الصور لعدم وجوبه على
الاصيل **ويجوز** اي الكفالة **بتسليم** اي تسليم الامانات والمبيع والمرهون
فان كانت قائنة وجب تسليمها وان هلك لم يجب على الكفيل شيء كالكفيل بالنفس
وقيل ان وجب اي تسليمها **على الاصل** كالعارية والاجارة **جازت** اي الكفالة به اي
بتسليمها والا وان لم يجب تسليمها عليه كالوديعة **فلا** اي لا يجوز الكفالة بتسليمها
وتصح اي الكفالة بالثمن لانه دين صحيح فهو مضمون على المشتري **والمقصود**

والمقصود والمقبوض على سوم الشريك **او المبيع** **بمعا فاسدا** فانها مضمونة حتى
اذا هلك عنه يجب الضمان عليه فامكن ايجابه على الكفيل **وتصح** بالمعراج لانه دين
مطالب من جهة العباد فصار كسائر الديون بخلاف الزكاة في الاموال الظاهرة والباطنة
لان الواجب فيها فعل بعبادة والمال محل ولهذا لا يؤخذ من تركته بعد موته **طنة**
الابوصية والنوايب قيل هي ما يكون بحق كاجرة الجارس وكوى النهر المشتركة
والمال الموظف لجهيز الجيش وفداء الاسرى وقيل هي ما ليس بحق كالجبايات التي في
زماننا ياخذ الظلم بغير حق فان اريد الاول جاز الكفالة بها اتفاقا لانه واجب
كالمضمون وان اريد الثاني ففيه اختلاف **والقسم** هي النوايب الا
ان القسم ما يكون راتبا والنوايب ليست كذلك وانما يوظف الامام عند الحاجة
اذا لم يكن في بيت المال شيء وقيل هو ان يمتنع احد الشريكين من القسمة بينه وبين
صاحبه فيضمنه شخص لانها واجبة **والدرك** قد مر بيانه **والشجة** وهي الحراصة
والكفالة بها ان يقول كفلت بمجيرها وهو الارش **وقطع الاطراف** اذا لم يكن
موجب القصاص بل الدية اذا الواجب حينئذ مال واجب الاداء **قال ادفعه**
اليك او اقصيه لا يكون كفالة الا ان يذكر ما يدل على الالتزام **او علق** قال
في الخلاصة وفي فتاوى النسفي لو قال لصاحب الدين الدين الذي لك على فلان
انا ادفعه اليك او اقصيه لا يكون كفالة ما لم يتكلم بما يدل على الالتزام بان يقول
كفنت او ضمنت او عني او الى امالوقال تعليقا يكون كفالة نحو ان قال ان لم يؤد
فلان فانا اؤدتي **يصح للطالب مطالبة الاصيل مع الكفيل** لانه معلوم الكفالة وهو
ضم ذمة لادته في المطالبة بضم ذمة الاصيل في الامانة **الا اذا شرط**
البراءة فيكون اي الكفالة **حوالة** حينئذ اعتبار للمع كمان **الحالة بشرط عدم**
البراءة فيكون اي الكفالة اي براءة المحل كفالة وله ايضا مطالبة احدهما ولو بعد
مطالبة الآخر لان مقتضاها الضم لا التملك بخلاف المالك اذا اختار احد القاصدين
حيث يتضمن التملك منه اذا قضى القاضى به فلا يمكن التملك من الثاني كقول مالك عليه

اي قال كملت بمالك عليه فان برهن الطالب على الغلظة اي الالف الكفيل لان
 الثابت بالبرهان كالثابت بالبيان ولا اى وان لم يبرهن صدق الكفيل فيما يبرهن
 محتمل لانه منكر للزيادة **لا الاصل في الزيادة عليه في حق الكفيل** يعني اذا اعترف الاصل
 بانزاي على ما اقر به الكفيل لم يصدق على كفى لانه اقرار على الغير ولا ولاية له عليه بل
 يصدق في حق نفسه **كفل بامر** يعني يجوز الكفالة بامر المكفول عنه وبلا امره لا اطلاق
 قوله صلى الله عليه وسلم الزعيم غارم فاذا كفل بامر وادى **يرجع عليه** اي المكفول عنه
بما ادى اذا ادى ما ضمنه لانه قضى دينه بامر وادى ف يرجع عليه واذا ادى خلا ف يرجع بما
 ضمن لا بما ادى حتى لو كفل بالحياد وادى الزيف وتجاوز من له الدرع على المكفول عنه
 رجع بالحياد ولو كفل بالزيف وادى الحياد رجع عليه بالزيف لان رجوع الكفيل بحكم
 الكفالة فانما يرجع بما يدخل تحت الكفالة بخلاف المأمور باداء الدين فانه يرجع بما
 ادى اذ لا يجب عليه شيء حتى يملك بالاداء بل كان مقرضا فيرجع بما ادى **ولا يطالبه اى**
 الكفيل المكفول عنه بالمال قبل الاداء الى المكفول له لانه لا يملك ما في ذمة المكفول عنه
 ويملكه بعده فيرجع **وبدونه** اي بدون امره لم يرجع بما ادى لانه متبرع فيه **وان وصية**
اجاز اى المكفول عنه بعد العلم لان كل كفالة تنفذ غير موجبة للرد لا تنقلب موجبة
 ابد كذا في القاية **قال ضمن فلان الغالى** فضمن فادى لم يرجع عليه **الا اذا قال**
 كما مر في الكفالة بالنفس فان لم يرض اى لانه الطالب الكفيل لطلب المال لازم اى الكفيل
 المكفول عنه **وان حبس اى** صار الكفيل محبوسا **حبس** هو المكفول عنه اذ لم ياحقه
 ما حلقة الامن جهته فيجوزى **ببراء الطالب الاصيل ان قبل اى الاصيل** البراء
 بريا اى الاصيل والكفيل معا واخره اى الطالب عنه اى الاصيل **تاخر عنها الاصل**
 والكفيل تابع بلا عكس فيها لاستلزامه ببيعة الاصل للفرع **ولو ابرأ اى الطالب**
الكفيل فقط برون وان لم يقبل اذ لا دين عليه ليجتاح الى القبول بل عليه المطالبة
 وهي تسقط بالابراء **وان لم يقبل لو وهب الدين له اى الكفيل** ان كان غنيا وتصدق
 عليه ان كان فقيرا **يشترط القبول** كما هو حكم الهبة والصدقة وهبة الدين لغير من عليه

الغاية

عليه الدين تصح اذا سلط عليه والكفيل مسلط على الدين في الجور كذا في الكافي **وبعد**
 له الرجوع على الاصيل كذا في التتارخانية **صالح احد هاتين الاصيل او الكفيل الطالب**
عن الف على حتمية برون اى الاصيل والكفيل لانه اضاف الصلح الى الالف الدين
 وهو على الاصيل فيبرأ عن حتمية وبرائة توجب براءة الكفيل **وان ادى الكفيل**
رجع على الاصيل بما اى بحتمية **اذا ادى ان كفل بامر** اذ بالاداء يملك ما في ذمة الاصيل
 فاستوجب الرجوع **ولو صالح على خفي آخر رجوع بالالف** لانه مبادلة فملك ما في ذمة
 الاصيل فيرجع بكل على صالح اى عن موجب الكفالة **لم يبرأ الاصيل** لان
 موجبه المطالبة وبراء الكفيل عنها لا يوجب البراء الاصيل قال الطالب للكفيل برئت
 الى من المال رجع على الاصيل لانه اقرار بقبض المال من الكفيل لانه اسند البراءة الى
 الكفيل وغناها الى نفسه بقوله اى والبراءة اى ابتداء من الكفيل وانتهائها الى الطالب
 لا يكون الا بالاباء فكان هذا اقرارا بالقبض منه فيرجع ان كانت الكفالة بامر و
في ابرائه اى لا يرجع لانه ابرأ الا اقرارا بالقبض من الكفيل **واختلف في برأت**
 يعني اذا قال الطالب للكفيل برئت ولم يقبل اى فهو ابرأ عنه محرم وعند ابي يوسف
 اقرار بالقبض هذا اذا غاب الطالب **وان كان حاضرا يرجع اليه في البيان** لصدور
 الاجمال عنه **لا يصح تعليق البراءة عنها** اى الكفالة بالشرط مثل ان جاء غدا فانت
 برون مني لان في الابراء معنى التملك كالابراء عن الدين وهذا على قول من يقول بثبوت
 الدين على الكفيل ظاهر **وعلى قول من يقول بثبوت المطالبة فقط** فلا فريها عليك **المطالبة**
 وهي كالدين لانها وسيلة اليه والتمليك لا يقبل التعليق بالشرط وقيل يصح لان
 الثابت فيها على الكفالة الكفيل المطالبة لا الدين في الصحيح فكان استقانا حضا
 كالطلاق والعاق وقيل اذا كان الشرط مما لا منفعة فيه كطلب اصلا حواذجا
 غدا لا يجوز واذا كان ملايا مستعارا فيه نفع للطالب يجوز كما اذا كفل بالمال والنفس
 وقال ان وافيتك به غدا فانا برون من المال فقبل الطالب فوافاه الكفيل في الغد
 فهو برون من المال كذا في القاية **مات الكفيل قبل الاجل حل اى الدين عليه فان ادى**

بما

وارثه لم يرجع قبل حلوله لان الكفيل التزم الدين موجلا فلو رجعا بالمحل
وهو اكثر من الموجبة المالية يكون ربوا وان مات المطلوب قبل الاجل حل عليه
فقط وان مات اى الكفيل والمكفول عنه فالطالب ياخذ من اى الترتين بشاه
لان دينه ثابت على كل واحد منهما كماله في حال الحياة لا يسترد اصيل ما ادى الى
كفيل ليدفع الى طالبه **وان لم يعط** او تعلق به حق على احتمال قضاء الدين فلا يجوز
الاسترداد ما بقى هذا الاحتمال كمن عجل زكوة ودفعها الى الساعي **وان ربح** اى
الكفيل به اى بالمال الذى قبضه الكفيل من المطلوب قبل ان يعطى الطالب **طالب**
اى للكفيل لانه ملكه بالتبض وكان الربح بدل ملكه **ونزب ردة** اى الراجح على قاضيه
وهو الاصيل **فما يتعين** بالتعيين كالشعير والخطوة وهذا اذا قضى الاصيل الدين
وهو قول ابي حنيفة رحمه الله وعنه انه يتصدق به وقال لا يطيب له الربح وهو رواية
عنه امر **كفيل ببيع العينة** ففضل فالمبيع للكفيل والرجح الذى حصل للبائع
يكون عليه اى الكفيل لا الامر بانه ان الاصيل امر الكفيل ببيع العينة وهو ان
يقول له اشتر من الناس نوعا من الاقمشة ثم بعه فارجح البائع منك وحسنه
انت فعلى وهو ياتي اى تاجر فيطلب منه القرض ويطلب التاجر الربح ويخاف
من الربوا فيبعه التاجر ثوبا يساوى عشرة مثله بخمسة عشر نسبة فيبعه هو في
السوق بعشرة فيحصل له العشرة ويجب عليه للبائع خمسة عشر اى اجل معلوم
او يقرضه خمسة عشر درهما ثم يبيعه المقرض ثوبا يساوى عشرة مثله بخمسة عشر فياخذ
الدرهم الذى اقرضه على انها ثمن الثوب فيبقى عليه خمسة عشر قرضا فاذا فعل
ذلك نعت عليه الربح الذى ربحه التاجر بلزمه ولا يلزم الامر شي لان اما ضامن
لما يحسنه كما قال بعضهم نظرا الى قوله على فانها تلجوب فلا يجوز كما اذا قال لرجل
ببيع في السوق فاخترت فعلى واما توكيل بالشرا كما قال بعضهم نظرا الى الامر به
فلا يجوز ايضا لانه نوع الثوب وعنه ويسمى هذا النوع من البيع عينة كما فيه
من السلف يقال باعه بعينة اى عينة ذكره الربيعي **كفيل بما ذاب له او قضى له عليه**

عليه او بما لزمه اى كفيل رجلا عن رجل لرجل بما ذاب له عليه **فطالب الاصيل** فحين
المدعى على الكفيل ان له على الاصيل **كذا ردة** اى لم يقبل برضائه على الكفيل حتى يحضر الغائب
فيقضى عليه لان شرط وجوب المال على الكفيل ان يرضى بما ذاب له الاصيل وهو لم يوجد
لكونه غائبا برضاه ان له على زيد الغائب **كذا** وهذا **كفيل قضى على الكفيل** لان المدعى بها
مال مطلق فامكن اثباته بخلاف ما تقدم فانه مقيد بكون المال مقضيا به على الاصيل
ولو زاد بامره قضى عليها لان الكفالة بامره تبرع ابتداء ومعاوضة انتهاء وبغير امره
نكت تبرع ابتداء وانتهاء فالقضاء باحدهما لا يكون قضاء بالآخر فاذا قضى بها
بالامر ثبت وهو يضمن الاقرار بالمال فيصير مقضيا عليه والكفالة بغير امر لا يثبت
جانبه لان صحته تعتمد قيام الدين في ذم الكفيل فلا يتعدى عنه وفي الكفالة بالامر
يرجع الكفيل بما ادى على الامر **كفالة بالدرك** تسليم للبيع واقرار منه بانه لا حق له
في البيع حتى لا يجوز بعد دعوى ملكية **ككتب شهادة** في حيك كتب فيه باع منك او
باع بيانا فاذا بائنا فانه ايضا تسليم للبيع واقرار منه بانه لا حق له في البيع لا كتب
شهادة في حيك بيع مطلق عن قيد الملكية وكونه نافذا بائنا فانه لا يكون **تسليما**
بل يسمع بعده دعوى الملكية اذ ليس فيه ما يدل على اقراره بالملك للبائع لان البيع
قد يصدر من غير المالك ولعل كتب الشهادة ليقضه الواقعة بخلاف ما تقدم فانه مقيد
بما ذكر **ككتب شهادة على اقرار العاقرين** فانه ايضا لا يكون تسليما اذ لا يتعلق به
حكم وانما هو مجرد اخبار ولو اخبر بان فلانا باع شيئا كان له ان يدعيه **قال ضمنية**
لك الى شهر وقال **الطالب حال** فالقول للضامن يعني اذا قال الكفيل للطالب
ضمنت لك عن فلان الغالى شهر فلا تطالبني الآن وقال الطالب هو حال فالقول
للكفيل **وعكس في لك على مائة الى شهر** اذا قال **الاخر حال** والفرق ان الكفيل لم يقر
بالدين او لا دين عليه في الصحيح كما مر مرارا بل اقبح المطالبة بعد الشهر والطالب
يدعى المطالبة في الحال وهو يكتفى بالقول والمقر اذا اقر بالدين ثم ادعى حقا لنفسه
وهو تاخير المطالبة الى شهر فلا يقبل قوله الابينة لا يؤخذ ضامن من الدرك اذا احتج

المبيع قبل الغناء على البائع بالثمن لان البيع لا يستقضي بحد الاستحقاق ما لم يقض
 بالثمن على البائع فلا يجب رد الثمن على الاصيل فلا يجب على الكفيل قال **الآخر** **اسلك هذا الطريق**
 فانه آمن فسلوك واخذ واماله لم يقض ولو قال ان كان محققا واخذ مالك فانا ضامن
 وثيق المصلحة بحالها ضمن وصار الاصيل ان المخور انما يرجع على الغار اذا حصل الغرور
 في ضمن المعاوضة او ضمن الغار صفقة السلامة للمخور نصا حتى لو قال الطحا ان لمصاحب
 الحطة اجعل الحطة في الدين لو جعلها في الدين فذهب من ثمنه ما كان فيه الى المادو
 الطحا ان كان عالما به يقض لانه صار غاراة ضمن العقد بخلاف المسئلة الاولى لان ثمنه
 ما ضمن السلامة بحكم العقد وهذا العقد يقضي السلامة كذا في العاديه **فصل لهادين**
على آخر فكل واحد من المصاحبه بنصيبه لم يجز يعني اذا كفل احد الشريكين لمصاحبه بنصيبه
 من الدين لم يجز لانه لو انصرف الى نصيبه يكون قسم الدين وهو باطل ولو انصرف
 الشايع يكون ضامنا لثمنه فلو قضى بحكم الضمان لانه يسترد للاداء بعقد فاسد
 كما مر ولو ادعى متبرعا جاز لان التبرع لا يتم الا بالقض وبه يصير عينا ويتم نصيب
 شريكه بصيرورته عينا بغير كذا في الوجيز شرح الجامع الكبير **عليهما دين اخر** بان
 اشتريا عبدا بالثمن **وكل كل عن الآخر جاز** لعدم المانع ولم يرجع على شريكه الا
 بما ادى **لا بد اعلى النصف** لان كلاهما الاصيل في النصف وكفيل في النصف الآخر
 فيما يؤديه ينصرف الى ما عليه اصاله او لا معاوضة بين ما عليه اصاله وبين ما عليه
 كفالة لان الاول دين ومطالبة والثاني مطالبة فقط واما التزايد فينصرف الى ما عليه
 كفالة ولانه لو وقع في النصف عن صاحبه كان لمصاحبه ان يرجع عليه بان يجعل المؤدى
 عنه لان المؤدى نايبه واداء نايبه كادائه فيؤدي الى الدور **كفلا بشئ عن رجل**
بالعاق وكفل كل به اي بذلك الشئ عن الآخر بامر يعني اذا كان على رجل ان
 درهم مثلا فكفل عن رجل ان كل منهما يجيبه على الا نفاد ثم كفل كل منهما عن صاحبه
 بما لم يزمه بالكفالة اذا كفالة بالكفيل جائزه **فما ادى اي احد هما رج بنصفه على**
شريكه ثم يرجع على الاصيل او رج هو الكل على الاصيل لان ما عليه مستويا

وباقى

المتوكل

مستويا ان يلا ترجع او الكل كفالة فيكون المؤدى شايعا بينهما فيرجع بنصفه على
 شريكه اذ لا يؤدى الى الدور هذا اذا كفل كل منهما عن صاحبه بالجميع **واما كفل كل**
منهما بالنصف ثم كفل كل عن صاحبه فهي كما قيلها ان كالمسئلة الاولى في الصحيح
 حتى يرجع على شريكه بما ادى فالم يرجع على النصف كذا لو كفل عن الاصيل بالجميع معا
 ثم كفل كل عن صاحبه لان الدين ينقسم عليها نصفين فلا يكون كفيل عن الاصيل
بالجميع او كل به بالجميع متعاقبا ثم كفل عن صاحبه بالنصف لما ذكره وان ابراه
 الطاب احد هما اخذ الآخر **بكل** لان ابراه الكفيل لا يوجب برادة الاصيل ففي المال
 كل على الاصيل والآخر كفيل عنه فبأخذه افرق **المعاوضتان** اي الشريكان شريكة
 معاوضة اخذ العزم ايا شاء **بكل الدين** لان كلاهما كفيل عن الآخر كما سياتي
 في كتاب الشريكة **ولا يرجع حتى يودي اكثر من النصف** لما ذكره كفالة الرجلين **كتاب**
عبدية بعقده بان قال كاتبا بالثمن الى ستة مثله **وكفل كل عن صاحبه جاز**
 استحسانا والقياس ان لا يجوز لان فيه كفالة المكاتب والكفالة بيد الكتابية و
 كل منهما بائنا فراه باطل وعند الاجتماع اولى فصار كما اذا تعاقبت كتابتهما فانه باطل
 ولهذا قال بعقده وجه الاحتسان ان تصرف الانسان يجب بقبحه بقدر الامكان
 وقد امكن بهنا بان يجعل كل المال على كل منهما في حق المولى وحق نفسه وعق
 الآخر معلقا بادائه لان معنى قوله كاتبا بالثمن ان ادبهما الف درهم فانتما حران
 فكانه قال لكل منهما ان ادبته الالف فانت حر فيكون عتق كل واحد معلقا باداء
 الالف ولا يحصل عتقه باداء نصفه اذ الشرط يقابل المشروط جملة ولا يقابل اجزاء
 فيطالب المولى كلاهما بالجميع المال بحكم الاصاله لا الكفالة فايهما ادى عتق وعق
 الآخر تبعاله كما في ولد المكاتب **فما ادى اي احد هما رج** على الآخر بنصفه لا استوائهما
 ولو رجع بالكل اولى بوجه بشئ انتفى المساواة **وان اعتق احد هما قبل ان يوديا**
 شيئا جاز لمصادفة ملكه وبرئ المصق عن النصف لانه لم يرض بالمال الا ليكون
 وسيلة الى العتق ولم يبق وسيلة فيسقط النصف ويبقى النصف على الآخر لان

بكل ص

لان المال في الحقيقة مقابل برقيتها حتى يكون موزعا منقسما عليها وانما جعل على كل
 واحد منهما التصحيح الضمان فكان ضروريا لا يتعدى غير موضعها واذا اعتق استغن
 عنه واتفق الضرورة فاعتبر مقابلا برقيتها ولهذا يتصف واذا اعتق المولى احدهما
اخذا باثبات حصته من لم يعتق اما اخذ المعتق فبالكفالة واما اذا اخذ صاحبه فبال
قبالة اذ لا يرضى بان اخذ المعتق بالكفالة تصحيح للكفالة ببدل الكفالة وهو باطل
 واجيب بان كلاهما كان مطالبا ببيع الالف والباقي بعض ذلك فيبقى على تلك الصفة
 لان البقاء يكون على وجه الشك فان **اخذ المعتق رجعا صاحبها ادي**
لا اذ اده عنه بامره وان اخذ الآخر لا ادي لا يرجع عليه لانه اده عن نفسه مال لا يجب
على عبده حتى يعتق وهو دين لم يظهر في حق المولى كما اذا ازمه باقراره واستقرضه
 او وطئه بشبهة او استلذذ وديعة فانه لا يظهر في حق المولى بل يؤخذ بها العبد
 بعد عتقه **حال على من كفله بكفالة مطلقة** عن قيد الحلول والتأجيل لان المال
 حال عليه لوجود السبب وقبول الزمة لكنه لا يطالب لان ما بيده لم يولد ولم يرض
 بتعلقه به والكفيل غير معسر بخلاف ما اذا كفله بدين مؤجل حيث لا يلزم الكفيل
 حالا لانه التزم المطالبة بالدين المؤجل وان ادرك رجعا عليه بعد عتقه لو كفله
 بامره لان الكفيل بالاداء ملك الدين وقام مقام الطالب فلا يطالب قبل الحرية
 ادعى على عبده مالا وكفله بنفسه رجل فمات العبد بركة الكفيل لبراءة الاصيل
 بموته كما اذا كان المكفول بنفسه حر اما مات عبد مكفول برقبته وبرهقن انه
 لمعيبه ضمن الكفيل قيمة يعني ادعى رجل رقبته عبد فكفله به آخر فمات العبد وقام
 المدعى البينة انه كان له ضمن الكفيل قيمة اذ كان على المولى ردة على وجه مختلفه قيمة
 وقد التزم الكفيل ذلك وبعد موته تبقى القيمة على الاصيل فكذلك الكفيل كفله عبدا عن
 مولاه بامره فصنف فاداه **وعكس** ان كفله مولى عبدا عنه واداه بعد عتقه لم يرجع
 واحدهما على الآخر مع الاول ان لا يكون على العبد دين لان امره يتكفيل ببيع اذ لم يكن
 عليه دين مستغرق وان كان فلا يصح لتضمنه ابطال حق العبد وما كفالة المولى

المولى عبده فصح مطلقا وانما لم يرجع لان الكفالة وقعت غير موجبة للرجوع لان
 لا يستحق على الآخر دين فلا يتقلب موجبة بعده كما اذا كفله رجل عن آخر بغير امره
 فجاز فانها لا يتقلب موجبة للرجوع كما مر فكذلك هذا ثم فائدة كفالة المولى عن عبده
 وجوب مطالبة باثبات الدين من ساير امواله وفائدة العكس تعلقه برقبته العبد
كتاب الحوالة هي لغة اسم بمعنى الاحالة وهي النقل مطلقا وشرا نقل الدين
من ذمة الى ذمة اي من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه وانما حصلت بالدين لانها نقل
 شرعي والدين وصف شرعي يظهر اثره في المطالبة فالنقل الشرعي جاز ان يؤثر
 في الوصف الشرعي كما ان البيع الشرعي جاز ان يؤثر في نقل الملك الذي هو الوصف
 الشرعي ويتبعه نقل العين الذي هو المبيع **الديون محيل والدين مختال**
ومختال له ومحال له يعني يعلق عليه هذه الالفاظ الاربعة في الاصطلاح
ومن قبلها الى الحوالة مختال عليه ومحال عليه يعني يعلق ايضا عليه هذا
 الشغلان والمال محال له بشرط ايضا صحة الحوالة **رضا الكل** اما رضا الاول
 فلان ذوي المروآت قد يأنفون بتحمل غيرهم ما عليهم من الدين فلا بد من رضاه واما
 الثاني وهو المحال فلان فيها انتقال حقه الى ذمة اخرى والذم متفاوتة فلا بد من
 رضاه واما رضا الثالث وهو المحال عليه فلا بد من التزام الدين والزوج لها بلا التزام
بلا خلاف الا في الاول حيث قال في الزيادات الحوالة تصح بلا رضا المحيل لان
 التزام الدين من المحال عليه تصرف في حق نفسه والمحيل لا يتصرف بل فيه نفع
 لان المحال عليه لا يرجع اذ لم يكن بامره **وشروط حضور الثاني** يعني لا تصح الحوالة
 في غيبة المحال له **الا ان يقبل** اي الحوالة **فيضوي** له اي لاجل الغائب كذا في الحاشية
لان حضور الباقيين اما عدم اشتراط حضور الاول وهو المحيل فبان بقول
 رجل للدين لك على فلان بن فلان الف درهم فاحصتها بها على فوضي الدين فان
 الحوالة تصح حتى لا يكون له ان يرجع واما عدم اشتراط حضور الثالث وهو المحال عليه
 فبان بحيل الدين على رجل غائب ثم علم الغائب فقبل صح الحوالة كذا في الحاشية **واذا**

واذا تمت اى الحوالة برئ المحيل عن الدين بقبول المحال والمحتمل عليه لان مع الحوالة
 النقل كما هو مقتضى فرائض ذمة الاصيل لان من المحال بقاء الدين الواحد في محلتين في
 زمان واحد ولا يرجع عليه المحال **الا بالتوى** لانها مقيدة بسلامة حقه لانه المقصود
 فيرجع عند عدم السلامة ويثبت التوى بقوله **بوت المحال عليه مفسدا او حلفه حال**
 كونه منكر حوالة **ولا يثبت عليه** لان العجز عن الوصول الى حقه يتحقق بكل منها وهو
 التوى حقيقة وعند هذا زمان وثالث وهو ان يحكم القاضي بافلاسه في حياته **تصح**
 اى الحوالة **بالدرهم المودعة** يعني اذا اودع رجلا الف درهم واحال عليه آخر صح لا
 اقدر على التسليم فكانت اولى بالجوار **وتصح ايضا بالدرهم المخصوصة** اى الدرهم
 الذى خصها المحال عليه من المحيل **وبالدين** اى كان المحيل على المحال عليه **وتبطل** اى الحوالة
بهلاك الاولى اى الوديعه لتقيد الكفالة لانه ما التزم الاداء الا منها **واستحقاقها** لانه
 كمالها **ويبرك المودع** ويعود الدين على المحيل **وتبطل ايضا باستحقاق الثانية** اى
 الدرهم المخصوصة لعدم ما يحلها **ويبرك الناصب** ويعود الدين **لا يهلكها** اى لا
 لا تبطل الحوالة بهلاك الثانية **اذا كان فيه** اى في هلاكه **وفاء** اى ما بقى بمال الحوالة
 ويكون الضمان قايما مقام المخصوص **وفيه** اى في هذه الصور المحدودة **لا يبطل**
المحيل المحال عليه بالعين او الدين اللذين قيدت الحوالة بهما لتعلق حق المحال له
 بهما **ولا يقدر المحال عليه ان يدفعها الى المحيل** يعني كما لا يملك المحيل مطالبة المحال
 عليه لا يملك المحال عليه ايضا ان يدفعها الى المحيل حتى لو دفع صار ضمانا للمحال له
 لانه استهلك ما تعلق به حق المحال له **ان المحال اسوة لغرماء المحيل بعد موته**
 يعني ان هذه الاموال اذا تعلق بها حق المحال كان ينبغي ان لا يكون المحال اسوة
 لغرماء المحيل بعد موته كما في الرهن مع انه اسوة لهم لان العين الذى بيد المحال عليه
 للمحيل والدين الذى له عليه لم يصير مملوكا للمحال بعقد الحوالة لا بد او هو ظاهر ولا رقة
 لان الحوالة ما وضعت للتمليك بل للنقل فيكون بين الغرماء واما المرهون فملك المرهون
 يد او جبا فثبت له نوع اختصاص بالمرهون شرعا لم يثبت لغيره فلا يكون لغيره ان

الحوالة
 عند الكفالة
 وفيه الاصل
 وهو

ان يشاركه فيه **بخلاف الحوالة المطلقة** اعلم ان الحوالة اما مطلقة واما مقيدة اما
 المطلقة فهى ان يرسلها ارسلها لا يقيد بها دين له على المحال عليه ولا بعين له في يده او
 على رجل ليس له عليه دين ولا في يده عين له واما المقيدة فهو ان يكون للمحيل مال
 عند المحال عليه دين ولا في يده عين له واما المقيدة فهو ان يكون للمحيل مال عند المحال
 عليه من وديعة او غصب او عليه دين فقال احلت الطالب عليك بالالف الذى له
 على فلان ان توديتها من المال الذى لي عليك وقبل المحال عليه فلما بين حكم المقيدة اراد
 ان يبين حكم المطلقة بانها مخالفة له حيث يطالب فيها المحيل المحال عليه بالعين او الدين
 وبعد المحال عليه ونفى ان يدفعها الى المحيل اذ لا تعلق لحق المحال بما عنده او عليه
 بل حقه في ذمة المحال عليه وفي ذمة سعة **لا تبطل باخذها عنده** من العين كالمفوض
 والوديعه **او عليه** من الدين سواء كانت الكفالة مطلقة او مقيدة اما الاول فلان
 الاطلاق ينافي في تعلق الحق لخصوصيات ما عنده او عليه والمبطل تعلقه واما الثاني
 فلان المحيل ليس له حق الاخذ من المحال عليه فان دفع اليه المحال عليه فقد دفع
 ما تعلق به حق المحال فيضحق المحال عليه **لا يقبل قول المحيل احلت بدني لي عليك**
للمحال عليه اذا طلب مثل ما احال يعني وجعل احال رجلا على آخر بالف فدفعه المحال
 عليه الى المحال ثم طلب الدافع الف من المحيل فقال المحيل احلت بالف لي كان عليك و
 والمحال عليه انكره فالقول له لا للمحيل ولا يكون الاقرار من المحال عليه بالحوالة اقرا
 منه بالدين عليه ولا بقوله الحوالة دليل على ان عليه دين لان الحوالة تصح وان لم يكن
 للمحيل على المحال عليه دين **ولا قول المحال للمحيل اذا طلب احلتي بدني لي عليك**
 يعني اذا قال المحيل للمحال اعطني ما قبضته من فلان فاني احلتيك لتقبضه لي وكنت و
 كيلى في قبضه فقال المحال احلتي بدني لي عليك فالقول للمحيل لان المحال يدعي عليه الدين
 وهو منكر فالقول للكر ولا يكون الاقرار من المحيل بالحوالة واقدمه عليها اقرارا منه
 بان عليه دين للمحال لان لفظ الحوالة تستعمل في الوكالة **يجوز المحال اذا ادعى المحيل**
فلم تقبل لاحتمال عود الطالب الى المحيل بالتوى **احال غريمه على رجل عما ان يعطيه**

الظاهر الحوالة
 بدل الكفالة

من ثمن داره اي دار المحال عليه فقبل صحت الحوالة لانه حال بما يقدر على ايمانه لانه
 يملك بيعها ولا يجبر على البيع لعدم وجوب الاداء قبل البيع ولو باع يجبر على الاداء
 ليحقق الوجوب ولو حال على ان يعطى من ثمن دار الجبل لا اي لا تنجح لانه لا يقدر
 على بيعها الا اذا امره بالبيع فحينئذ تنجح لوجود القدرة على البيع والاداء باع بشرط
 ان يحل على المشتري بالتثمين غير محال اي للبايع بطل البيع لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه
 نفع للبايع ولو باع بشرط ان يحال بالثمن صح لانه يؤكد موجب العقد اذ الحوالة في العادة
 تكون على الائتم والاحسن قصدا فصار كشرط الجودة كره السخية بضم السين وفتح
 التاء واحدة السناج تعريب سفته وهي شئ يحكم وسمي بذلك هذا القرض للاحكام
 امره وصورة ان يدفع الى تاجر مبتعا قرضا ليدفعه الى صديقه في بلد اخر ليستفيد به
 سقوط خطر الطريق **كتاب المضاربة** وجه المناسبة بين الكتابين وجود معنى نقل
 المال في الحوالة والمضاربة في الجمل هي لغة مفاعلة من الضرب في الارض وهو التبرع بها
 على هذا العقد بها لان المضارب يسير في الارض غالبا لطلب الربح وشرعا عقد شركة
 في الربح بمال من رجل وعمل من آخر وركنها الايجاب بان يقول رب المال دفعت
 هذا المال اليك مضاربة او معاولة اوخذ هذا المال واعمل به على ان مازقه الله تعالى
 بينا نصنا او تحركك من الفاظ تثبت بها المضاربة **والقبول** بان يقول المضارب
 قبلت ونحوه وحكمها انواع الاول انها ابداء او لانه قبض المال باذن ماله لا على وجه
 المبادلة والثانية بخلاف المعبوض على سوم الشرا لانه قبضه بدلا ونحوه والوجه لانه
 قبضه وثيقة وتوكيل عند عمله لانه يتصرف فيه له بامر حتى يرجع بالحكمة من العهدة
 على رب المال وشركة ان نصح لانه يحصل بالمال والعمل فيشتركان فيه **وعصب ان خالف**
 لتعديبه على مال غيره فيكون ضامنا ولو وصليه **اجاز يده** اي المضارب اذا اشترى
 ما نهى عنه ثم باعه وتصرف فيه ثم اجاز رب المال لم يجز وكذلك المستضع **واجارة**
فاسدة ان قيدت فان الواجب للمضارب فيها اجر المثل كالاجارة الفاسدة وهو بدل
 عمله لانه لا يستحق المسمى لعدم الصحة ولم يرض بالعمل بخلافه فيجب اجر المثل **فلان زح جنيذ**

جنيذ لانه يكون في المضاربة الصحيحة ولما فسدت صارت اجارة بل اجر مثل عمل كما هو حكم
 الاجارة الفاسدة مطلقا اي سواء ربح او لا بل لا زيادة على المشروط كما هو حكم الاجارة
 الفاسدة وقيل من فلا ضمان فيها اي المضاربة الفاسدة كالصحيحة لانه امين فلا يكون
 ضينا واماد فح المال الى آخره وشرط الزح للمالك قبضه وشرط للعامل فقرض ولنا
 غير اسلوب الوقاية حيث لم ينعقد البضاعة والقرض في سلك الابداع وغيره لما يرد عليه
 من قول صدر الشريعة ان المضاربة اذا كانت عقد شركة في الربح فكيف يكون بضاعة او
 قرضا وشرطها خمسة الاول كون رأس المال من الاثمان فلا تنجح الا بمال تنجح به الشركة
 لانها تصير شركة بحصول الربح فلا بد من مال تنجح به الشركة وهو الدراهم والديناريون
 والبر والفلوس والثانية كاسباتي ولود فيه عرضا وامر ببيعه وعمل مضاربة في ثمنه
فقبل بجم لانه لم يصف المضاربة الى الارض العرض بل الى ثمنه وهو مما يصح به المضاربة
 والاضافة الى المستقبل يجوز لانها وكالة او ودية او اجارة فلا يمنع شئ منها الاضافة
 والثاني كونه عينا لا دينا لان المضارب امين ابتداء ولا يتصور كونه امينا فيما عليه
 من الدين فلو قال اعلم بالدين الذي في ذمتك مضاربة بالنصف لم يجز بخلافه **والمال** كان
 له دين على ثالث فقال اقض مالي على فلان واعمل به مضاربة حيث يجوز لانه اضاف
 المضاربة الى زمان القبض والدين فيه يصير عينا وهو يصلح ان يكون رأس المال و
 الثالث تسليمه الى المضارب حتى لا يبقى لرب المال فيه يد بل لان المال يكون امانة عنده
 فلا يتم الا بالتسليم اليه كالودية بخلاف الشركة لان المال في المضاربة من احد الجانبين
 والعمل من الجانب الآخر فلا بد ان يخلص المال للعامل ليتمكن من التصرف فيه واما العمل
 في الشركة فمن الى اثنين فلو شرط خلوص اليد لاحدهما لم ينعقد الشركة لانتفاء شرطها وهو
 العمل منها فشرط العمل على رب المال بنفسه ان شرط ان يعمل المالك مع المضارب فسد
 المضاربة لان هذا الشرط يمنع من التسليم المال الى المضارب والتخيم بين المال والمضارب
 شرط صحة العقد فاما بابه كان مفسدا ضرورة والربح كون رأس المال معلوما لا يتبعها
 في المنازعة **تسمية** بان يعقد على قدر معين من مال تنجح به الشركة او اشارة كما اذا دفع

المقدرة ففقدت
 او ذهب لاسمها

فلا بد من المضارب

مضاربة اي رجل دراهم لا يعرف قدرها فانه يجوز ويكون القول في قدرها وصفها للمضارب
مع بيعة والبينة للمالك والحامس كون نصيب المضارب من الربح معلوما عنده
اي عند العقد لان الربح هو المعقود عليه وجهاته فوجب فساد العقد والسادس
شيوع الربح بينهما حيث لا يستحق احدهما دراهم مسماة لقطعة الشركة في الربح لا يتحقق
المضاربة لانها لا احتمال ان لا يحصل من الربح الا قدر ما شرط له واذا اتفق في الشركة في الربح
لا يتحقق المضاربة لانها جازت بخلاف القياس بالنص بطريق الشركة في الربح فيقتصر بنصف
على مورد النص فيفسد بشرط زيادة قدر معين لاحدهما فلا اجر مثل لانه لم يرض
بالعمل مجانا ولا سبيل الى المسمى المشروط للفساد فيصار الى اجر المثل ضرورة والربح
لرب المال لانه نماء ملكه كذا في هذه المضاربة كل شرط يوجب جهالة الربح كالمو قال
لك نصف الربح او ثلثه او ربعه لما مر ان الربح هو المعقود عليه فجهالة نقد العقد
وبغيره لا اي غير ذلك من الشروط الفاسدة لان نقد المضاربة بل يبطل الشرط كاشتراط
الخبر ان على المضارب لانها جزء من المال فلا يجوز ان يلزم غير رب المال كقوله شرط
نايذ لا يوجب قطع الشركة في الربح والجهالة فيه فلا تنفذ المضاربة لانها لا تنفذ
بالشروط الفاسدة كالو كاذب ولان محتملا تتوقف على القبض فلا تبطل بالشرط كالبينة
واذا صححت فله اي للمضارب في مطلقها وهو ما لم يقيد بزمان او مكان او نوع من
التجارة بخلاف ان يقول دفعت اليك هذا المال مضاربة ولم يزد عليه البيع مطلقا اي
بنقد ونسيئة انما جاز لم يعد عند التجار كعشرين سنة وله ايضا الشراء والتوكيل
بهما ان بالبيع والشراء والسفر والابضاع وهو دفع المال بصلعة وثو رت المال
وسياق انه لا تبطل المضاربة والابداع والرهن والالتزام والاستجار والاحتيا ل
اي قبول الحوالة بالتمسك مطلقا اي على الايسر والاعسر لان كل ذلك من صنيع التجار
لا المضاربة عطف على البيع في قوله فله في مطلقها البيع اي ليس له فيه ان يضارب مع
الاجنبى الا باذنه او بعمل برأيه لان الشيء لا يستبيع مثل لاسوا لهما في القوة
كالوكيل لا يملك التوكيل بخلاف المستعير والمكاتب لانهما يملكان الاعارة والكتابة لان
يملكان

لان الكلام في التصرف بناية وبها يتصرف فان يحكم المالكية لا النيابة اذا استعير ملك
المنفعة والمكاتب صار حرا يذ او المضارب يعمل بطريق النيابة فلا بد من التصريح به
او التفويض العام اليه والابداع والابضاع دون المضاربة فيقتصر بها ولا يفيد ان
اي الاذن والعمل برأيه في الاقراض والاستدانة بخلاف ان يشتري بكثر من مال المضاربة
بل يحل التصريح بهما لانها ليس من صنيع التجار ولا يحصل منها الغرض وهو الربح
اما الدفع مضاربة فن صنيعهم وكذا الشركة والخلط بال نفسه فيدخل تحت هذا
القول وفروع على الاستدانة بقوله فلو شري بها لهما اي المضاربة ثوبا وقصر بالماء
او نقل متاع المضاربة من موضع الى آخر بماله لا بماله با بعد ذلك القول كان متوطعا
لانه استدانة في حق المالك بلا اذن انما قال بالماء لانه اذا قصر بالنشأ تحكيم الصبي
وان صبغه احمر شرك بآزاد ودخل في عمل برأيه وانما قال احمر لانه ان صبغه
اسود لم يدخل تحت عمل برأيه عند اي صبغة لما مر ان السواد عيب عنه بخلاف سائر
الالوان كالخلط اي خلط مال المضاربة بماله نفسه فلا يضمن اي اذا دخل في عمل
برأيه لا يضمن المضارب بهما اي بصبغة احمر وبالخلط لانه فصل ما فصل باذنه
حصة في صبغة ان بيع وحصة الثوب في ماله اي يبيع بغير المضارب شركا في الثوب
بعد رماله من الصبي فاذا بيع الثوب كان حصة قيمة الصبي في الثوب للمضارب
وحصة الثوب الابيض من مال المضاربة ولا تجاوز عطف على قوله لا المضارب
اي ليس له في مطلقها تجاوز ببلد او سلعة او وقت او شخص عينة المالك
لانه لم يملك التصرف بالاتفاق فيقيد بما فوض اليه وهذا القيد يفيد لان التجار
يختلف باختلاف الامكنة والامتنعة والاوقات والاشخاص وكذا ليس له ان يدفع
بصلعة الى من يخرج من تلك البلدة لانه لا يمكن ان يتصرف بنفسه في هذا المال
في غير هذا البلد فلا يمكن ان يستعين بغيره ايضا فان تجاوز بان خرج الى غير ذلك
البلد او اشتوى صلا سلعة غير ما عينته او في وقت غير ما عينته او بايع مع غيره
من عينة ضمن وكان ذلك له وله ربحه وعليه خسارته لانه تصرف في مال غيره بغير اذنه

وان لم يتصرف فيه حرة الى البلد الذي عتبه برأى من الضمان لانه امين حالت
ثم عاد الى الوفاق ورجع المال مضاربة على حاله لان المال باق في يده بالعقد
السابق **ولا** اي ليس له ايضا **زوج قين من مالها** وعنه اي يوسف انه يزوج
الامة لانه من الاكساب اذ يستفيد به المهر وسقوط النفقة من مال المضاربة ولها
انه ليس من التجارة والعقد لا يتضمن الا التوكيل بالتجارة فلا يلزم وان كان اكسابا
كالكاتب والاعتاق على ضعف قيمة **ولا شراء من يعتق عا رب المال** بقراءة او عين
بان قال ان ملكه فهو حر لان المضاربة اذن يتصرف يحصل به الزوج وهذا انما يكون
بشرا ما يمكن بيعه وهذا ليس كذلك **ولا من يعتق عليه اي المضارب ان كان**
في المال زوج لان نصيبه يعتق عليه فينفذ نصيب رب المال **فان فعل اي**
اشترى من يعتق على واحد منها **صار اي شراؤه لنفسه** دون المضاربة لان
الاشتراء متى وجد فنادا على المشتري ينفذ عليه كالوكيل بالشراء اذا خالف وان
لم يكن زوج صح اي شرا من يعتق عليه لان ثناء المفسد **فان ظهر اي الزوج** بزيادة
قيمة بعد الشراء **اعتق حظه اي المضارب من العبد** لانه ملك قريب **ولم يضمن للمالك**
شيئا لانه اعتق عند الملك لا يصنع منه بل سبب زيادة قيمة بلا اختيار فصار
كالموثر مع غيره بان اشترت امواة ابن زوجها ثم ماتت وترك هذا الزوج
واعتق نصيب الزوج ولا يضمن شيئا لآخرها لعدم الصنع منه **وسعى العبد**
في قيمة نصيب المالك من العبد لاجتناب ما يثمة عنده معه اي مع المضارب **الف**
بالنصف فاشترى به امة قيمتها الف فوطئها فولدت ولدا مساويا للفان
فادعاه حال كونه موسرا فبلغت قيمة الفان وخمس مائة سعى للمالك بالف
وربعه او اعتقه اي اشاء المالك استسعى الغلام في الف ومائتين وخمسين
وان شاء اعتقه **فان قبض اي المالك الالف من الغلام ضمن المدعي نصف قيمتها**
الامة وذلك لان دعوة المضارب وقعت صحيحة ظاهرا لانه يحل على انه ولده من
النكاح بان زوجها البائع له ثم باعها منه وهي جدي منه حمل لامة على الصلاح لكن

لكن لا يفيد هذه الدعوة لعدم الملك وهو شرط فيها اذ كل واحد من الجارية و
ولدها مشغول برأس المال فلا يظهر الزوج فيه لما عرف ان مال المضاربة اذا
صارت اجناسا مختلفة كل واحد منها لا يزيد على رأس المال لا يظهر الزوج عندنا
لان بعضها ليس باولى به من البعض فحينئذ لم يكن للمضارب نصيب في الامة ولا في الولد
وانما الثابت له بحرق الحق التصرف فلا ينفذ دعوة فاذا زادت قيمة وصارت
الفان وخمس مائة يظهر الزوج فذلك المضارب منه نصف الزيادة فنفذت دعوة
لوجود شرطها وهو الملك بخلاف ما اذا اعتق الولد ثم ظهر الزوج حيث لا ينفذ اعتقا
السابق لانه انشاء فاذا بطل لعدم الملك لا ينفذ بعده مجرد وثا وما الدعوة
فاخبار فاذا زادت في حق غيره فهو باق في حق نفسه فاذا ملك بعد ذلك نفذه
دعوته كما اذا اخبر بحرية عبد لغيره يرد اخباره فاذا ملكه بعد ذلك صار حرا
باب مضارب بلا اذن اي دفع المضارب المال الى غيره مضاربة بلا اذن
المالك لم يضمن بالدفع مالم يعمل الثاني واذا عمل ضمن الدافع زوج الثاني اولا
وهو قولهما وظاهر الرواية عنه **وفي رواية لم يضمن مالم يزوج** وهو رواية لكن
عنه لانه يملك الا بضاع فلا يضمن بالعمل مالم يزوج فاذا زوج فقد ثبت له شركة
في المال فيصير كحظ مالها بغيره فيجب الضمان وجه ظاهر الرواية ان الزوج
انما يحصل بالعمل فيقام سبب حصول الزوج مقام حقيقة حصوله فيصير كزوجة
المال فيكون له وبهذا اذا كانت المضاربة الثانية صحيحة فان كانت فاسدة لا يضمن
الاول وان عمل الثاني لانه اجير فيه والاجير لا يضمن شيئا من الزوج فلا يثبت
الشركة له بل له اجر مثله على المضارب الاول ولاول ما شرط له من الزوج وان
اذن اي المالك قد دفع بالثلث وتصرف الثاني ورجع وقيل له ما رزق الله تعالى
فبيننا نصفاً يعني بعد ما دفع اليه رب المال مضاربة بالنصف واذن له ان
يدفعه بالثلث وتصرف الثاني ورجع فان كان رب المال قال له على ان ما رزق الله
فبيننا نصفاً فللمالك **النصف والاول السدس والثاني الثلث** لان دفع

الاول الى الثاني مضاربة صحح حيث كان باذن المالك الا ان المالك شرط لنفسه نصف
 جميع ما رزق الله تعالى وما رزقه به جميع الربح لكان له نصف جميع الربح فلا يكون
 للمضارب الاول ان يوجب شيئا من ذلك لغيره بل ما اوجب للثاني مضاربة وهو
 ثلث الربح ينصرف الى نصيبه خاصة فبقى له السدس وتطير لهما ذلك لان عمل الثاني
 وقع له كمن استأجر رجلا على حياطة ثوب بدرهم فاستأجر الخياط من يخطه
 بنصف درهم طاب للاول الفضل كذا **ولو قيل ما رزقك الله فهو بيننا نصفان**
فلعل ثلث اي للمضارب الثاني الثلث والثالثان بين المضارب الاول وبين
 رب المال نصفان لان المالك ما شرط لنفسه نصف جميع الربح بل نصف ما يحصل
 للاول والمالك شرط لنفسه نصف ذلك ولذا كان الباقي بينهما **ولو قيل ما ربح**
من شيئين فيبي وبينك نصفان وقد دفع الى غيره بالنصف **فللثاني نصفه لهما**
 اي الاول والمالك **نصف** لان الاول شرط للثاني نصف جميع الربح وهو ما دون
 فيه من جهة المالك فاستحقه والمالك شرط لنفسه نصف ما ربح الاول ولم يربح الاول
 الا النصف فكان بينهما **ولو قيل ما رزق الله تعالى على نصف** او قال ما فضل
 فيني وبينك نصفان وقد دفع الى آخر مضاربة بالنصف فنصف للمالك و
نصف للثاني ولا شيء للاول لان المالك شرط لنفسه نصف جميع الربح فانصرف
 شرط المضارب الاول النصف للثاني الى نصيبه فيكون للثاني بالشرط فلا شيء للاول
 لانه جعل ما كان له للاول كمن استأجر اجيرا لخطه ثوبا بدرهم فاستأجر الاجير من
 يخطه له بدرهم فانه لا يسلم للاول شيئا حيث عقد على جميع حقه **ولو شرط للثاني ثلثه**
 اي للمضارب الثاني ثلثي الربح **فللمالك والمضارب الثاني النصفان** وبضمن المضارب
الاول للثاني السدس من الربح لانه شرط للثاني شيئا هو مستحق للمالك وهو السدس
 فلم يبق في حق المالك ووجب عليه الضمان بالتسمية لانه التزام السلامة فاذا لم يسلم
 ربح عليه كمن استأجر رجلا لخطه ثوبا بدرهم فاستأجر الاجير رجلا لخطه بدرهم
 ونصف فانه يضمن لزيادة الاجر **صح شرط للمالك ثلثا وللعبد اي عبد المالك ثلثا ليعمل**

المالك

ليعمل معه اي مع المضارب **ونصف ثلثا وللعبد اي عبد المالك** لان اشتراط
 العمل على العبد لا يمنع التخييه والتسليم لان للعبد يد امتهن خصوصا اذا كانت
 مأذونا له واشتراط العمل اذن له ولهذا لا يبلى المولى لا خذما او دعه العبد وان كان
 محجورا عليه واذا لم يمنع التخييه لم يمنع الصحة ولا كذلك اشتراط العمل على المالك لانه يمنع
 التخييه فيمنع الصحة واذا صحت كان ثلث الربح للمضارب لان المشروط له هذا القدر
 والثالثان للمالك ان لم يكن على العبد دين لان ما شرط للعبد فليس له وان كان
 عليه دين فللعبد **وتبطل اي المضاربة بموت احد** هما اي المالك او المضارب
 لانها توكيل وموت الوكيل او الموكل تبطل الوكالة **وحقوق المالك بدار الحرب**
موتها وحكم القاضي به لانه كالموت **لا حقوق المضارب بها** لان تصرفاته انما توقفت
 بالنظر الى ملكه ولا ملك له في مال المضاربة وله عبارة صحيحة فلا توقف في ملك
 المالك فبقيت المضاربة على حالها **ولا تبطل بالدفع الى المالك بضاعة او مائة ربة**
 فان قيل ينبغي ان يكون الا بضاعة للمالك مفد للعقد لان الربح حيث يكون
 للمالك وقد اعتبر في مفهومه الشركة في الربح وشرط كونه مشاعا بينهما قلنا العقد
 اذا صح ابتداء باعتبار شفع الربح بينهما لا تبطل بتخصيص احدهما بالربح وعند
 زفر سبط **ويغزول اي المضارب يغزله اي عزل المالك اياه ان علم عزله لانه وكيل**
 من جهته فيشترط علمه بعزله كما مر في الوكالة **واذا علم والمال عروض يبيعها ولا**
 يغزله غيره لان له حقا في الربح ولا يظهر ذلك الا بالنقد فثبت له حق البيع ليطهر
 ذلك **ولا يصير في غيرها** لان البيع بعد العزل كان للضرورة ليطهر الربح ولا حاجة
 اليه بعد النقد **ولا في نقد من جنس رأس المال** لانه مغزول في حقه **ويبدل به**
خلافه اي اذا غزله والمال نقود لكن من خلاف جنس رأس المال فليس له ان يبيع بحسن
 رأس المال قياسا لان النقدين جنس واحد من جنس حيث التهمة وفي الاستحسان في ذلك
 لان الواجب على المضارب ان يرد مثل رأس المال وانما يتحقق ذلك بوجبه فكان له
 بيعه ضرورة افتقر الى المضارب والمالك وفي المال دين **وربح لونه اي المضارب**

طلبه لانه كالاجير والزوج كلاجرة له وقد سلم له ذلك فيجب عليه ذلك تمام حكمه كما في الاجرة
الحقة كالدلال فانه يعمل بالاجرة والتمار هو الذي يجب اليه العروض والحيوانات
ليبيعها باجر من غير ان يستاجر فهو ايضا يعمل بالاجرة ويجعل ذلك بمنزلة الاجارة
الصحيحة بحكم العادة فيجوز ان على طلب الثمن **وبلا ربح** لا اي ان لم يكن في المال ربح
لم يلزم المضارب طلبه لانه وكيل محض ومتبرع ولا جبر على المتبرع **وبكل** اي المضارب
المالك به اي بالطلب لان حقوق العقد يتعلق بالعاقدة والمالك ليس بعاقدة فلا يمكن
من الطلب الا بتوكيد فيومر بالتوكيد لئلا يضيع حقه **كذا** **اسباب الوكلا** اي كل وكيل
بالباع اذا امتنع عن التقاضي لا يجبر عليه بل يجبر على ان يجعل صاحب المال ولا يضيع
حقه **المالك من الزوج** يعني ان ما يملك من مال المضاربة فهو من الزوج ودون راس المال
والهلاك يصر في التبع الاصل كما يصر في الهلاك في مال الزكوة الى العفو لا النصاب
فان زاد اي زاد الهلاك على الزوج لم يضمن المضارب لانه امين فلا يكون ضمينا **قسم**
الزوج والعقد باق وهلك المال او بعضه **تراد الزوج** لياخذ راس مال
يعني اقتسام الزوج والمضاربة بما لها ثم هلك المال او بعضه **تراد الزوج** لياخذ المالك
راس ماله لان الاصل ان القسمة لا يبيع حتى يستوفي المالك راس ماله لان الزوج زيادة
على الاصل وهي لا تكون الا بعد سلامة الاصل فاذا هلك ما في يد المضارب امانة ظهر
ان ما اخذه من راس المال فيضمن المضارب ما اخذه لانه اخذه لنفسه وما اخذه
المالك محسوب من راس المال واذا استوى راس المال **فما فضل يقيم** بينهما
لانه ربح **وما نقص لم يضمن** المضارب لانه امين **وان** اقتسم الزوج **فما فضل** الى
المضاربة ثم عقد اخر فملك المال **لم يترا** الزوج الاول لان المضاربة الاولى
قد انتهت والثانية عقد جديد فملك المال في العقد الثاني لا يوجب انتفاض الاول في
العقد الثاني كما لو دفع اليه مالا اخر **نفقة مضارب في الحصة** متبدا من ماله جنبه
كداية فانه اذا مرض كان دواؤه من ماله سواء كان في السفر والحضر لانه لم يجس
من مال المضاربة فلا يجب به النفقة فيه بل هو ساكن بالسكنى الاصل ووجوب النفقة

النفقة على الغير بسبب الاحتباس به فلم يوجد فكانت في ماله وفي السفر طعاما
وشرا به وكسوة واجرة خادمه وغسل ثيابه والدفن اذا احتج اليه وركوب
كراء وشراء وعلفه من ماله اي مال المضاربة فانه اذا سافر صار محسوبا بالعمل
للمضاربة فوجبت النفقة في ماله لاجل الاحتباس به **بالمعروف** اي بخبر زايدها
الحاجة الاصلية ولانا نقص عنها **وضمن الزايد** على المعروف **وردة الباقي** من الطعام
وغیره **بعد الاقامة** الى لها اي مال المضاربة لتتمام الحاجة وما دون سفر يغدو
اليه ولا يبيت باهل كالسفر والاقول **لان** ربح المضارب اخذ المالك من الزوج قد
المنفق اي قدر ما انتفق المضارب من راس المال حتى يتم راس الما ماله فان فضل
شيء قسم بينهما **وان ربح** اي باع المضارب متاع المضاربة **مراجعة** **حسب نفقة**
اي ما انتفق على المتاع من اجرة الحمل واجرة القطار والحمل والسمار لان هذه الاشياء
تزيد في القيمة وتعارف التجار الحافها براس المال في البيع المراجعة لا اي لا تحب
نفقة نفسه في سفره وتقلباته في المال لانهم لم يتعارفوا ذلك ولا يزيد ايضا في قيمة
المتاع معه اي مع المضارب **الف بالنصف** فاشترى به برأ فباعه بالغين واشترى
بهما اي بالغين عبدا ولم ينقذ الاغني **فصاعا** اي الا لغان عنده اي المضارب عزم
اي المضارب خمس مائة **والمالك الباقي** وهو الف وخمس مائة وربع العبد للمضارب
وباقي وهو ثلاثة ارباع لها اي للمضاربة ورأس المال لغان وخمس مائة لان المال
لما صار الغني ظهر ربح في المال وهو الف فكان بينهما نصفين فنصيب المضارب منه
خمس مائة فاذا اشترى بالغين عبدا صار العبد مشترك بينهما فربعه للمضارب
وثلاثة ارباعه للمالك ثم ضاع الا لغان قبل ان نقد كان عليهما ضمان ثمن العبد على قدر
ملكهما في العبد فربعه على المضارب وهو خمس مائة وثلاثة ارباعه على المالك وهو
الف وخمس مائة فنصيب المضارب خرج عن المضاربة لانه صار مضمونا عليه ومال
المضاربة امانة وبينهما تناف ونصيب المالك على المضاربة لعدم ما ينافيها **وربح**
على الغني فقط يعني لا يبيع العبد مراجعة الا على الغني لانه اشتواه بهما **فلو بيع** اي

الى العبد بضعها وهو اربعة الاف فخصها اي حصة المضارب بثلاثة الاف قالوا
 وخمس مائة منها رأس المال والربح فيها خمس مائة بينهما نصفان **شري من المالك**
بالف عدا شراة بنصفه راجح بنصفه لا يتمم الالف لان بيعه من المضارب كبيع
 من نفسه لانه وكيله وان حكم بجوازها لتعلق حق المضارب به فلا يجوز بناء المراجعة
 عليه لانها مبنيّة على الامانة والاحتراز عن شبهة الجناية فثبتت على ما اشتراه به المالك
 فيكون المضارب كالوكيل له في بيعه ولو كان بالعكس اي اشترى المضارب من الآخر
 بحماية عدا فباعه من ربه المال بالف يبيعه مراجعة بحماية لان البيع الحاركة
 بينهما كالمعذور لما ذكر فثبتت المراجعة على ما اشتراه به المضارب كانه اشتراه له وناول
 اياه ببيع **شري بالف عدا يعدل الفين فقتل رجلا خطاء** فأمير بالدفع
 او الفداء فان دفعا العبد اثمرت المضاربة لان العبد بالدفع زال عن ملكها بلا بدل
 فان قد باخرجه العبد عن المضاربة اما حصة المضارب فلا ان ملكه فيه فقرر
 بالفداء فصار كالقسيمة واما حصة المالك فلا ان العبد بالجناية صار كالزاني عن
 ملكها اذ الموجب الاصل هو الدفع وبالفداء صار كأنهما اشترياها ثم الفداء عليها
 بالارباع فربح **الفداء عليه اي المضارب وباقيه** وهو ثلاث الارباع **على المالك**
 لان الفداء مؤنة الملك فيقدر بقدره وقد كان الملك بينهما ارباعا لان المال اذا
 صار عينا واحدا اظهر الربح وهو الف بينهما والف للمالك برأس ماله واذا فديا
 صار العبد لهما وخرج عنها اي المضاربة فيخدم المضارب يوما والمالك ثلاثة
 ايام بقدر حقهما **شري عدا بالفها وهلك الالف قبل نقده** دفع المالك عنه ثم
 ونم اي كلما هلك الالف دفع المالك الف الى مالائه حتى وجميع ما دفع رأس ماله
 فرق بين هذا وبين الوكيل بشراة عبيد بعينه بالف دفعه اليه فاشترى فملك الالف
 قبل ان ينقده للبايع فان لم يرد الربح على الموكل مرة فقط بان المال في يد المضارب
 امانة لما مر والاستيفاء انما يكون بقبض مضمون فلو حمل قبضه على الاستيفاء صار
 ضمانا وهو ينافي الامانة فيجب قبضه ثانيا على جهة الامانة لا الاستفاء فاذا هلك

فاذا هلك كان الهلاك على المالك بخلاف الوكيل لا مكان جعله مستوفيا لان الضمان
 لا ينافي الوكالة فان الغاصب اذا تولى كل بيع المقصود جاز حتى اذا هلك في يده بعد
 ما صار وكيله ضمن فاذا اشترى العبد بالف وجب للبايع على الوكيل الثمن ووجب
 للوكيل على الموكل مثل فاذا استوفى حقه على الموكل حمل قبضه على جهة الاستفاء لا الامانة
 فاذا استوفاه مرة لم يبق الحق اصلا فاذا هلك المقبوض كان الهلاك عليه لا محالة
معه الفان فقال دفعت الفاء وربحت الفاء وقال المالك دفعت الفين او
ادعى المضارب العموم او قال ما عينت لي تجارة والمالك ادعى الخصوص يعني
 في صورتين الاخيرة **قال القول للمضارب** اما في الاولى فلا ان حاصل اختلافهما
 في مقدار المقبوض والقباض احق بمعرفة مقداره لاستصحابه المال وفي مثل القول
 للقباض ضمينا كان او امينا وايتها برهن على ما ادعى من الفضل قبل لان ربه المال
 يدعي فضلا في رأس ماله والمضارب فضلا في الربح والبيئات للاثبات واما في الاخيرة
 فلا ان الاصل فيهما العموم والقول لمن يتمك بالاصل **ولو ادعى كل نوعا فله المالك**
 ان القول له لاتفاقهما على الخصوص فاعتبار قول من يستفاد الاذن من جهة اولى
 والبينة للمضارب لاحتمال اية نفي الضمان كما لو قال من معه الف هو مضاربة
زيد وقدر ربح وقال زيد بضاعة حيث يصدق زيد مع اليمين لانه يكره دعوى
 الربح او دعوى تقوم على المضارب **وكما لو قال من معه الف هو قرض وقال زيد**
بضاعة او ودعة حيث يصدق زيد مع اليمين لانه يكره دعوى التملك والوقت
 وقتا بان قال رب المال دفعت اليك في رمضان وقال المضارب دفعت في سوال
 فصاحب الوقت **الاخيرة اولى** لان الآخر يفسخ الاول **كتاب الشركة** لا يخفى وجه
 المناسبة بين الكتابين هي اختلاط شئ بشئ ومنه الشركة بالتحريك جبال القايده
 لان فيه اختلاط بعض جهل ببعض ثم اطلقت على العقد مجازا لكونه سببا له ثم
 صارت حقيقة عرفية ومعنى **أما شركة ملك** وهي ان يملك عينا بآراء او شرا او اتمها
 او استبلا على مال حربي او اختلاط مال بينهما بلا صنع من احدهما او خلطهما حتى

بضاعة

تعد التميز كالخطة بالحطة والشعير بالشعير وتكون ذلك **وتنصر** كالخطة بالشعير
وتكون ذلك **وكل اجنبي** في مال صاحبه حتى لا يجوز له التصرف فيه الا باذنه كالاجابة
فصل في بيع حظه اي نصيبه من المال من شركه وتبين غيره بلا اذن شركه **الا في صورة**
الخلط والاختلاط فانه لا يجوز الا باذنه والفرق ان خلط الجنس بصفة التعدى
سبب لزوال الملك عن الخلوط الي الخلط واذا حصل بغير تعدى حصل سبب
الزوال من وجه دون وجه فاعتبر نصيب كل منهم زايلا عن الشريك في حق البيع
من غير الشريك فلا يجوز الا برضاء الشريك غير زايلا في حق البيع من الشريك على
الشريكين وهذا اولى من عكسه لان التصرف مع الشريك اسرع نقاذ من التصرف
مع الاجنبي بدليل جواز تعليق معتق البعض للشريك لا الاجنبي وكذا اجارة
المشاع من الشريك جازية **واما شركة عقد** عطف على قوله اما شركة ملك **وكيفية**
الاجاب بان يقول احدهما شريك في كذا وفي عامة التجارات **والقبول**
بان يقول الاخر قبلت فانها عقد من العقود الشرعية فلا بد لها من ركن كسائر
وشرطها كون المعقود عليه اي التصرف الذي عقد الشركة عليه **قابلا للوكالة**
ليقع ما يحصل به كل منهما مشتركا بينهما فيحصل لنفسه بالاصال ولشريكه بالوكالة
ولا يمكن ذلك فيما لا يقبل التوكيل كالاخطاب ونحوه من المباحات فان التوكيل
لا يقع فيه بل ما يكتب يكون له خاصة **وعدم ما يقطعها** اي الشركة كشرط **درهم**
مستأمة من الربح لاحدهما فانه يقطع الشركة في الربح لاحتمال ان لا يبقى بعد هذا
الدراهم المستأمة لربح يشتركان فيه **وهي** اي شركة العقد **ثلاثة الاول شركة بالاموال**
والثاني شركة بالاعمال وتسمى هذه الشركة اصطلاحا **شركة الصنائع** وشركة
التقبل وشركة الابدان ووجه التسمية ظاهر **والثالث شركة الوجوه** وقال في
الهداية ثم هي على اربعة اوجه اي شركة العقود على اربعة اوجه **مفاوضة** وعنان
وشركة الصنائع وشركة الوجوه وقبضه صاحب الكافي وقال في غاية البيان هذا
التقسيم التقسيم فيه نظر لانه يوضع ان شركة الصنائع وشركة الوجوه معايران للاموال

المفاوضة والاولى في التقسيم ما ذكره الشحان ابو جعفر الطحاوي وابو الحسن الكوفي
في مختصرهما بقولهما الشراكة على ثلاثة اوجه شركة بالاموال وشركة بالاعمال وشركة
وشركة بالوجوه وكل واحدة على وجهين مفاوضة وعنان وفي الهداية اشارة الى هذا
حيث قال في بيان شركة الوجوه وانها تنجح مفاوضة لانه يمكن تحقيق الكفالة والوكالة
في الابدان واذا اطلقت يكون عنوانا فلما عثرت على هذا اختوته وبينه على طبق
غاية البيان وقلت **وكل منها اما مفاوضة** وهي بمعنى المساواة سمي هذا العقد بها
لاشتراط المساواة فيه من جميع الوجوه كما سبقت **او عنان** مأخوذ من قولهم عنت
اي عرض سمي هذا العقد به لما قال ابن السكيت كانه عن لهما شئ فاشتركا فيه او من
عنان الفرس كما ذهب اليه الكسائي والاصمعي لان كلا منهما جعل عنوان التصرف في
بعض المال اي صاحبه **اما المفاوضة في الشركة بالاموال** **فبان تضمنت وكالة**
اي يكون كل منهما وكيل للآخر لتحقيق المقصود وهو الشركة في المثلثة لانه لا يقدر ان
ان يدخل في ملك صاحبه الا بالوكالة منه لعدم ولايته عليه لا يقال قدس ان الوكالة
بالجهول لا يجوز فوجب ان لا تنجح هذه الشركة لتضمنها الوكالة بالجهول الجس كذا وكل
بشرائه ثوب ونحوه لانا نقول الوكالة بالجهول لا يجوز فضا ويجوز ضمنا كما مر في
المضاربة **وكفالة** بان يكون كل منهما كفيلا للآخر لتحقيق المساواة بينهما وطلب كل
منهما فيما باشره احدهما لا يقال قدس ان الكفالة لا تنجح الا بقبول المكفول له في المجلس
ككيف جازت ههنا مع جهالة لانا نقول قدس ايضا ان الفتوى على صحتها ولو سلم ذلك
في الكفيل القصدى وههنا ضمنى كالوكالة **وتساويا** اي الشريكان **مالا** يعني مالا يصح به
الشركة كما سبق بخلاف العروض والعقار حيث لا يضر في التفاضل فيها **وتصرفا**
بان يقدر احدهما على ما يقدر عليه الاخر من التصرفات والافاق معنى المساواة **فلا يبيع**
تفريع على قوله وكفالة بين عبد بن وصييين **ومكاتبين** فانهم ليسوا باهل الكفالة
ولا بين حرم وملك وصي وبالغ ومسلم وذمى تفريع على قوله تصرفا فان الحر ابا له
يستقل بالتصرف والكفالة والعبد لا يملك شيئا منها الا باذن مولاه والصبي لا يملك

الكفالة وان اذن له الولي ويملك التصرفات باذنه والكافر اذا اشترى حيا او
خنزيرا لا يقدر المسلم ان يبيعه ومن شرطها ان يقدر على بيع ما اشتراه شريكه
لكونه وكيله في البيع والشراء وكذا المسلم لا يقدر على شراءها كما يقدر الكافر عليه
ولم يتردد بينا كما سائر الكتب لان ادراج ما يفيد تحت قوله وتصرفا كما ذكرنا فهو مضمون
عنه ولا بد في انعقاد شركة المعاوضة من **ذكر لفظ المعاوضة او بيان معناه** الى
معنى ذلك لان اكثر الناس لا يعرفون جميع شرائطها فيجعل التصريح بالمعاوضة
قايما مقام ذلك كل وان يتنازع ما يقتضي المعاوضة صححت اذا العبرة باللفظ لا
بشرط كل لهما الى اذا ذكر اللفظ او بين المعنى يكون ما اشتراه كل واحد منهما مشتركا
بينهما لان مقتضى المعاوضة المساواة **الا طعام اهل والادام وكسوتهم** الى كسوة
اهل وكسوة فانها يكون له خاصة استحسانا والقياس ان يكون على الشركة لانها
من عقود التجارة فكان من جنس ما يتناول عقد الشركة وجه الاستحسان انهما
مستثناة من مقتضى المعاوضة اذ كل منهما حين شارك صاحبه كان عالما بحاجة
الي ذلك في مدة المعاوضة ومعلوم ان كل منهما لم يقصد بالمعاوضة ان يكون نفقة
ونفقة عياله على شريكه وان لا يتمكن من تحصيل حاجة الا بالشراء فصار كل منهما
مستثناة بهذه القدر من تصرفه مما هو مقتضى المعاوضة فالاستثناء المعلوم
بدلالة الحال كالاستثناء المشروط واللبايع ان يطالب بثلث الطعام والكسوة
ايتها شاة المشتركة بالاصالة وصاحبه بالكفالة ويرجع الكفيل على المشتري ان ادى
من مال الشركة بقدر حصته لان الثمن كان عليه خاصة وقد قضى من مال الشركة
وكل دين لازم احدهما بايحه فيه الشركة وسياق بيانه وهو احتراز عن لزوم
دين بالايحه فيه الشركة كالحناية والصلح عن دم عمد والكاذب والخلع والنفقة
كالشراء والبيع والاستجار وكفالة **بأمره** الى بما هو المكفول عنه **فمنه** الى ذلك
الدين الآخر وانما ضمن فيها تحقيقا للمساواة **وبلا امر** الى لا يضمن شريكه لانها
تبرع بحض الكفالة بالنفس واذا كانت بامكانات معاوضة كاستياني **واما العا**

٣٤٩
واما العنان في الشركة بالاموال عطف على قوله اما المعاوضة فهو شركة في كل
تجارة او نوع منها كالبيع والطعام ونحوهما ويتضمن الوكالة ليحقق المقصود
بالشركة وهو التصرف في مال الغير فقط الى دون الكفالة لانها تثبت في المعاوضة
ضرورة المساواة التي يقتضيها اللفظ وهذا اللفظ لا يثبت عن كماله **ويجوز ببعض**
المال لان الحاجة ماسة اليه والمساواة ليست شرطا فيه فوجب القول بصحة
ومع **انفضل** احدهما لعدم اشتراط التساوي فيه **وتساوي ما لهما لا الربح**
وبالعكس الى تساوي الربح لا المالكين لقوله صلى الله عليه وسلم الربح على ما شراهما
والرخصة على قدر المالكين مطلقا بلا فضل بخلاف شرط كل الربح لاحدهما الخروج
العقد عن الشركة **ويجوز ايضا يكون احدهما الى احد المالكين دراهم والاخر**
ودنانير او من احدهما دراهم بيضا ومن الآخر سود **ولا خلط** وقال زفر وانشا في
رحمها الله لا يبيع بدونه لان الربح فرع المال ولا يتصور وقوع الفرع على الشركة
الا بثبوت الشركة والاصل ولا اشتراك بلا خلط ولنا ان الشركة عقد توكيل من
الطرفين يشترى كل منهما بما له على ان يكون المشتري بينهما وهذا لا يقتضي الخلط
والربح يسحق بالعقد كما يسحق بالمال ولهذا يسمى العقد شركة وهذه الشركة
مستثناة الى العقد حتى جاز شركة الوجه والتعقل فاذا استندت الى العقد لم بشرط
فيها المساواة والاتحاد والخلط **وكل يطالب بثلث مشتركة** **لا الاخر** لامرأة متضمن
للكفالة لا الكفالة والوكيل هو الاصل في الحقوق ثم يرجع على شريكه بخصته من
ادى من الثمن **ان اداه من مال** لان مال الشركة لانه وكيل من جهته في حصته فاذا
ادى من مال نفسه رجع عليه **ولا يصح ان** الى المعاوضة والعنان بالشركة
بالاموال **الا بالنقد** الى الدراهم والدنانير **والفلوس النافقة** الى الراية
والنبر وهو ذهب غير مضروب **والنفقة** وهي النفقة الغير المضروبة **ان تعا** **مل**
الناس بهما الى بالنبر والنفقة **والصحيح** ان عقد الشركة على الفلوس النافقة يجوز
اتفاقا لكونها غنما باصطلاح الناس واما بالنبر فقد جعل في شركة الاصل و

وفي الجامع الغير بمنزلة العروضة فلا يصلح ان لرأس مال الشركة والمضاربة وحمل
 في صرف الاصل كالائمان والا قول ظاهر المذهب قالوا المعتبر فيه العرف في كل بلدة
 جرت التعامل بالمباينة بالتبرع فهو كالمنقود ولا يتعين بالمعقود ويصح الشركة به وتزال
 التعامل باستعمال ثمن بمنزلة الضرب المخصوص وكل بلدة لم يجز التعامل بها فهو كالعروضة
 يتعين في المعقود ولا تصح به الشركة كذا في الكافي ولا يصح ان الابداء **وبالعروض** لكن
بعد بيع كل من الشريكين نصف عرضه بنصف عرض الآخر يعني لو باع كل منهما نصف
 مال من العروض بنصف مال الاخر منه صار الشريكين في الثمن شركة ملك حتى لا يجوز
 لاحدهما ان يتصرف في نصيب الآخر ثم بالعقد صار شركة عقد حتى جاز لكل منهما ان
 يتصرف في نصيب الآخر وهذه جمل لمن اوداد الشركة في العروض **وان ملك احد المفا** وضمن
 بارت او حصة **ما صح فيه الشركة** كما مر آنفا وقبض عطف على ملك صارت المفا
عنانا الزوال المساواة المعتبرة في المفاوضة هلاك مالهما او مال احدهما قبل
الشراء يبطلها لانها من المعقود الجائزة فيشترط لدوامه ما يشترط لابتدائه وهذا
 ظاهر في هلاك المالكين وكذا اذا هلك احدهما لانه لم يرض شركة صاحبه في ماله الا لشركته
 في ماله فاذا فات ذلك لم يكن راضيا بشركته فيبطل العقد لعدم الفائدة وهو الذي هلك
على صاحب اى صاحب المال قبل الخلط هلك في يده او بعد الآخر اما اذا هلك في
يده فظاهرا وما اذا هلك في يد الآخر فلكونه امانة عنده وبعده اى بعد الخلط يهلك
 عليها لانه لا يتبين فيه هلك من المالكين فان هلك مال احدهما بعد شراء الآخر **بالقضية** ^{لها}
 غنا ما شرط لان الملك حين وقوع وقع مشترك بينهما لقيام الشركة وقت الشراء فلا يتغير
 الحكم بهلاك مال الآخر والشركة شركة عقد حتى ان ايرها باعها جاز بيعه لان الشركة
 قد تمت في المشتري فلا ينقض بهلاك المال بعد تمامها **ورجوع على الآخر بخسنة من ثمنه**
 لانه اشترى نصفه بوكالة ونقد الثمن من مال نفسه فيصح رجوعه كما مر وان هلك
 قبل اى قبل شراء الآخر فان وكل حين الشركة **صريحاً** ^{لها} **شريعة** لها على ما شرط في رأس
 المال لا الرجوع مثلاً ان كان رأس المال بينهما اثلاثاً فالمشترك يكون اثلاثاً وان كان انصافاً

انصافاً فلكذلك لان الشركة ان بطلت فالوكالة المصريح بها قايمة فكان مشتركة
 بحكم الوكالة ويكون شركة ملك حتى لا يملك احدهما ان يتصرف في نصيب الآخر **والا**
 اى وان لم يوكلا صريحاً فلا اى لا يكون المشتركة لهما بل للمشتري خاصة لان الوقوع
 على الشركة حكم وكالة تثبت في ضمن الشركة وقد بطلت الشركة بهلاك مال احدهما فيبطل
 ما في ضمنها من الوكالة **ولكل من هذين الشريكين** الى المفاوضة **وشريكي العنان**
ان يبضع من الوكالة لانه يعتاد في عقد الشركة **ويودع** لانه من عادات التجار
وبضارب اى يدفع المال مضاربة لانه دون الشركة فيجوز ان يتضمنها بخلاف
 الشركة لان الشئ لا يتضمن مثل **ويوكل** من يتصرف فيه بيعاً وشراء لانه من عادة التجار
والمال في يده اى يد كل من الشريكين امانة حتى اذا هلك لم يضمنه **واما المفاوضة**
في شركة الصنایع فان يشترک صانعان متساويان فيما يحى فيه المساواة في
 المفاوضة المذكورة وهي المفاوضة في الشركة باموال بان يكونان من اهل الكفاية
 وان يشترطا بان يكون مارزق الله تعالى بينهما نصفين وان يتلفظا بلفظ المفا
 وقد مر بيان سوي المال لاحصاص المساواة فيه بالمفاوضة السابقة **كصباغين**
او جباط وصباغ اشارة الى اتحاد الصنعة والمكان ليس بشرط في شركة الصنایع
 ويقتل العمل عطف على يشترک لاجر بينهما اى يكون كل ما يحصل احدهما من الاجر
 مشترك بينهما كما هو حكم المفاوضة **وضحت وان** وصليته شرط العمل نصفين **والمال**
اثلاثاً استحساناً وفي القياس لا يصح لان الصنان بقدر العمل فالزيادة عليه ^{ارجح}
 ما لم يضمن فلم يجز العقد لافضائه اليه وصار كشركة الوجوه وجه الاستحسان ان ما يملكه لا يكون
 ربحاً لان الربح عند اتحاد الجنس وقد اختلف لان رأس المال عمل والربح مال فكان
 بدل العمل والعمل يتقوم بالتقوم فيقدر بقدر ما يقوم به فلا يحرم بخلاف شركة الوجوه
 كما سبق ان شاء الله تعالى **ولزم كلاً عمل قبل** احدهما وبطال الاجر الى كل منهما **وبين**
الدافع بدفعه اليه والكسب بينهما نصفين وان عمل احدهما قايماً واستحساناً لان هذا
 مقتضى المفاوضة المتضمنة للكفالة **واما العنان في شركة الصنایع** فان يشترک

وضمنت وكالة لا اعتبارها في جميع انواع الشركة كذا لا تحتية للمعاوضة

صانغان بلاثاوينها فيما ذكر وتضمنت وكالة فقط ويثبت به الاحكام المذكورة
اختصاصا والقياس ان لا يثبت لان الشراكة وقعت مطلقة عن قيد الكفالة والاحكام
 المذكور من موجباتها وجه الاختصاص ان هذه الشراكة مقتضية لوجوب العمل في ذمة
 كل منهما ولهذا يستحق الاجر بسبب نفاذ تقبل عليه في جري المعاوضة في ضمان العمل
 واقتضاء البدل حتى قالوا اذا اقر احدهما بدين من ثمن صابون او اثنان مستهلك
 لم يصدق على صاحبه ويلزمه خاصة لان التخصيص على المعاوضة لم يوجد ونفاذ
 الاقرار يوجب التصريح بها **واما المعاوضة في شركة الوجه** سميت به اذ لا يشترى
 بالنسبة الامن له وجاهته عند الناس **فان يشترى مشتركا فيما ذكر بلا مال**
ليشترى متعلق بقوله يشترى بوجوبهما وبيعهما **ويشترى** وكالهما لان
 التعرف على الغير لا يجوز الا بوكالة او ولاية ولا ولاية فحقين الاول وكفالة تحقيقا
 لمعنى المعاوضة **واما العنان** فيها الى شركة الوضوء **فان لا يعتبر التاوي** فيها الى
 في الامور المذكورة في المعاوضة وتضمنت وكالة فقط **لما مر** وان شرط الى الشريكان
 شركة الوجه مناصفة المشتري او مثاله فالزوج كذلك وشرط الفضل باطل
 لان الزوج لا يثبت الا بالعمل كالمضارب او بالمال كرب المال او بالعنان كالاستاذ الذي
 يتقبل العمل من الناس فيلقيه على التلميذ باقل مما اخذ فيطلب له الفضل بالعمارة
 ولا يثبت ثبنا لعدم هذه المعاني **فصل في شركة الفاسدة** لا شركة في الاحتطاب **والا**
والاصطياد وسائر المجامع لان الشركة تتضمن التوكيل وبيع الثبات ولاية التعرف
 فيما هو ثابت للموكل وهذا المعنى لا يتصور هناك لان الموكل لا يملكه فلا يملك اقامته
 الغير مقامه وما حصل احد منهما فلا اثر عمل وما حصله معا فلا اثر عملها
 فصفين تحقيقا للباوادة وما حصل احدهما باعانة الآخر فلا اثر للمحصل لانه الاصل
 في العمل ولا يخرج مثل بالغاما بالغ عند محمد رضي الله عنه ولا يزاد على نصف ثمة عنه
 اي يوسف كما هو حكم الاجارة الفاسدة على خلاف بينهما ولا في الاستقبان كان لا يجرى
 فضل ولا اخر رواية واستثنى احداهما والكسب للعامل للكونه عاملا وعليه اجر المثل للاجر

منها ما لا يثبت لان الشراكة وقعت مطلقة عن قيد الكفالة والاحكام المذكور من موجباتها وجه الاختصاص ان هذه الشراكة مقتضية لوجوب العمل في ذمة كل منهما ولهذا يستحق الاجر بسبب نفاذ تقبل عليه في جري المعاوضة في ضمان العمل واقتضاء البدل حتى قالوا اذا اقر احدهما بدين من ثمن صابون او اثنان مستهلك لم يصدق على صاحبه ويلزمه خاصة لان التخصيص على المعاوضة لم يوجد ونفاذ الاقرار يوجب التصريح بها

بالعلم

في الشركة

لاخر لانه اجبره اجارة فاسدة الزوج في الشركة الفاسدة على قدر المال وان كان الفضل
 لان الاصل ان الزوج تابع للمال كالزوج ولم يعدل عنه الا عند صحة النسبة ولم يفسد
 شرط الفضل لان استحقاقه بالعقد يكون فيه تقرير العياد وهو واجب الرفع و
تبطل ان الشركة مطلقا بموت احدهما ولو حكما بان يرد ويلحق بدار الحرب ويحكم
 به القاضي لان الوكالة لازمة للشركة والموت يبطل الوكالة ومبطل الا لازم مبطل
 للملزم ولا يترك احداهما مال الاخر بلا اذنه اي ليس لاحد الشريكين ان يودي ذكاة مال
 الاخر بلا اذنه لانه ليس من جنس التجارة **فان اذن كل لصاحبه فاذ باولاء** اي بالتقارب
 ضمن الثاني وان جهل باداء الاول لانه انما يغير المأمور به لانه اسقاط الغرض عنه ولم
 يسقط فصار محالنا فيضمن علم او لم يعلم لانه صار معزولا باداء الموكل حكما لغوات المحل
 وهذا يختلف بالعلم والجهل كالوكيل يبيع العبد اذا اعتقه الموكل بفعل علم به او لم يعلم
 وان اذ باع ما ادى كل واحد بغيره صاحبه وانفق اداؤه في زمان واحد ولا يعلم
 التقدم والتأخر ضمن كل قسط الاخر ويتقاضان فان كان مال احدهما اكثر يرجع بالزيادة
 شري معاوضا امة باذن شريكه ليطاء فمضى له مجا نابع اذا اذن احد المعاوضين لصاحبه
 بشراء امة ليطاء فاشترى المأمور وادى الثمن من مال الشركة فمضى له بغير شيء اي لا يقوم
 لشريكه شيئا عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يرجع عليه بنصف الثمن لان الشراء
 وقع للمأمور خاصة فكان الثمن واجبا عليه وقد اداه من مال الشركة فيرجع عليه بنصف
 الثمن كما في ثمن الطعام والكسوة وله ان الجارية تدخل في ملكها جريا على مقتضى الشركة ثم
 الاذن يضمن به نصيب لان الوطن لا يحل الا بالملك فصار كما اذا اشترى بالثمن قال احد
 للاخر قبضها لك كان بهبه وبهبة المشاع فيما لا يبيع جارية بخلاف طعام الابل وكسوتهم
 لان ذلك مستثنى عن الشركة للضرورة كما مر بيانه ولا ضرورة في مثلثا واخذ البايع بثمنها
 ايا شاة المشتري بالاصالة وصاحبه بالكفالة كما مر في الطعام والكسوة كتاب المزارعة
 هي لغة مفاعلة من الزوج وشرعا عقد على الزوج ببعض المخرج ولا تصح عند ابي
 حنيفة رحمه الله الحديث رافع بن حديد انه صلى الله عليه وسلم نهى عن الخيا برة وهي مزارعة

ياد

شراء

الاجرة

الأرض على الثلث أو الربع من الخبز وهو الأكار لمعالجة الخبز وهي الأرض الرخوة ولا يها
 استجار أرض ببعض ما يخرج من عمل فكان في معنى فقير الطمان كما مر في الإجارة
 وتصح عندهما لأنه صلح الله عليه وسلم دفع ثمنه خبزاً إلى أهلها معاملة وأرضها مزارعة
 على نصف ما يخرج من ثمر وزرع وبه عمل الصحابة والتابعون والمحدثون الصالحون
 إلى يومنا هذا ويترك خبر الواحد والقياس ولهذا قالوا **وبه يقع وركنها الأيجاب**
والقبول كسائر العقود وشرطها ثمانية أمور الأول اهلية العاقدين إذا صحته لعقد
 بينهما والثاني صلاحية الأرض للزراعة ليحصل المقصود والثالث بيان مدة متعارفة
 بأن يقول إلى سنة أو سنتين مثلاً لأن العقد يرد على منفعة الأرض أن كان البذر
 من قبل العامل أو على منفعة العامل أن كان البذر من قبل صاحب الأرض والمنفعة
 لا يعرف مقداراً إلا ببيان المدة فكانت المدة معياراً للمنفعة فيجب أن يكون المدة
 مما يمكن فيها من الزراعة حتى إذا بقت مدة لا يمكن فيها من الزراعة لعدم حصول الله
 المقصود وكذا إذا بقت مدة لا يعيش أحد إلى مثلها عادة كذا في الذخيرة والرابع
بيان رتب البذر أي من كان البذر من قبله لأن المقصود عليه يختلف باختلاف
 فان البذر أن كان من قبل العامل فالمعقود عليه منفعة الأرض وإن كان من قبل
 صاحب الأرض فهو منفعة العامل ولا بد من بيان المقصود عليه لأن جزمها لله نقض
 أي النزاع والخامس بيان جنس البذر أي جنس البذر إذا لم يرد من بيان جنس الإجارة وهو
 لا يعلم إلا ببيان جنس البذر والسادس بيان حفظ الآخر أي بيان حفظ من لا يذر من قبل
 لأنه يستحق عوضاً بالشرط فلا بد أن يعلم إذا لم لا يعلم لا يستحق شرطاً بالعقد والسابع
 التحلية بين الأرض والعامل حتى إذا شرط في العقد ما يؤول به التحلية وهو عمل صاحب
 الأرض مع العامل نفسه والثامن **الشركة في الخارج** عند حصوله لأنه يفقد إجارة
 ابتداء ويتم شركة انتهاء وكل شرط يورث إلى قطع الشركة في الخارج يكون مفقداً للعقد
 وانما يقع عندهما إذا كان الأرض والبذر لواحد والبقر والعمل للآخر لأن صاحب
 الأرض استأجر العامل للعمل والبقر آلة العمل فجاز شرطه عليه كما لو استأجر خياطاً

في ميسر البذر

خياطاً ليحيط بأجرة نفسه أو الأرض لواحد والباقي للآخر لأن رب البذر استأجر
 الأرض بخير معلوم من الخارج ولو استأجره بأجر معلوم من الدراهم والدنانير صح فكذا
 إذا استأجره بذلك أو العمل لواحد والباقي للآخر لأن صاحب الأرض استأجر العامل
 ليحل باله المتأجر فيصح كما لو استأجر خياطاً ليحيط بأجرة رب الثوب وانما يقع أيضاً
 إذا كان نفقة الزرع عليها بقدر حقها كإجراء الحصاد والرياء والدوس والتدبير
 لأن الغرم بالغنم حتى لو شرطت لأحدهما فسد العقد لأنه شرط لا يفتقنه العقد وفيه
 نفع لأحدهما أي العاقدين فيفسد أن كان الأرض والبقر لواحد والبذر والعمل
 للآخر لأن رب البذر استأجر الأرض والبقر واستأجر البقر بخير من الخارج مقصوداً
 لا يبعث لأن منفعة البقر ليست من جنس منفعة الأرض فان منفعتها قوة في طبعها
 تحصل بها الخارج ومنفعة البقر صلاحية يقيم بها العمل فلمد المجانسة لا يمكن جعل
 البقر تابعاً لمنفعة الأرض ولا يجوز استحساناً في منفعة الأرض مقصوداً بالمزارعة
 كما لو كان البقر مشروطاً على أحدهما فقط بخلاف جاب العمل لأن البقر آلة العمل
 فحصلت تابعة لمنفعة العامل أو كان البذر لأحدهما والباقي للآخر لأن كل واحد
 من البذر والبقر لأن الشرع لم يرد به أو كان البذر والبقر لواحد والباقي وهو الآخر
 والعمل للآخر لأن كل واحد من البذر والبقر لما لم يبعث عند الأفراد لم يبعث عند الاجتماع
 أو شرطاً لأحدهما ففقدنا مسأمة فانه أيضاً مفقود لا احتمال أن لا يخرج الأرض
 إلا هذه القفزة أن يكون هذا الشرط قاطعاً للشركة أو شرطاً لأحدهما ما يخرج من
 موضع معين أو ما على الماذاينات وهي أوسع من السواقي أو السواقي جمع ما فيه
 وهي أكبر من الجدول وأصغر من النهر فانه أيضاً يفقد لا احتمال أن لا يخرج الأمن
 ذلك الموضع فيكون الشرط قاطعاً للشركة أو شرطاً يكون نفقته على العامل عامراً
 أنه شرط لا يفتقنه العقد وفيه نفع لأحد المتعاقدين أو شرطاً رفع رب البذر بذر
 أو رفع الخراج الموطئ وتنصيف الباقي حيث يفسد في صورتين لا احتمال أن
 لا يحصل الأذن القدر وأما إذا كان خراج مقاسمة نحو الثلث أو الربع فيجب كلاً للشرط

لا يفتقنه

رفع العشر وقسمه الباقي والارض عشرة او شرطت البذر عشرة الخارج لنفسه
او لآخر والباقي بينهما لانه مشاع فلا يؤول الى قطع الشركة او شرط كون التبن احدهما
والحب للآخر لانه يقطع الشركة في الحب وهو المقصود او شرط تصيف الحب والتبن لغير
رب البذر حيث يفسد لانه شرط محال لمقتضى العقد وهو يؤول الى قطع الشركة اذ يفسد
بفساده فلهذا يفسد الحب فلا يخرج الا التبن ولو شرط الحب نصفين ولم يتعرضا للتبن
او شرط الحب نصفين وجعل له اي التبن **رب البذر** صححت اما الاولى فلا نهما شرطا
الشركة فيما هو المقصود والسكوت عن التبع لا يوجب فساد العقد في الاصل والثانية فلا نه
شرط موافق لحكم العقد لانه غناء ملكه واذا فسدت اي المزارعة فالخارج **رب البذر**
لانه غناء ملكه والفرع يملك بملك الاصل وانما يستحق الآخر بالتسمية فاذا فسدت كان
الغناء كله **رب البذر** **والاخر اجر مثل عمله او اجر مثل ارضه** يعني ان كان البذر من صاحب
الارض فللعامل اجر مثل وان كان من قبل العامل فلصاحب الارض اجر مثل ارضه
فلو كان رب البذر صاحب الارض فللعامل اجر مثل لا يؤول الى المسمى لانه رضى بسقوط
الزيادة ولو كان رب البذر العامل فلصاحب الارض اجر مثل ارضه لاستيفائه مثله
الارض بعقد فاسد فيجب عليه قيمتها اذ لا مثل لها فاذا صححت فالمشروط اي الواجب
هو المشروط للصحة لا للترام ولا شيء للعامل ان لم يخرج اي الارض شيئا لانه يستحق شركة
ولا شركة في غير الخارج ويجبر العامل ان ابي لا رب البذر يعني اذا عقدت المزارعة
فامتنع من العمل رب البذر فله ذلك لانه لا يتوصل الى الوفاء بالعقد الا باطلاق البذر
وفيه ضرر يلزمه فلا يجبر عليه كما لو استأجر اجيرا لهدم داره وفي الكفاية هذا **قبل القايمة**
وبعد يجبر وان امتنع العامل اجبره الحاكم على العمل لان القاء الوفاء به ممكن بلا ضرر
بالحقه فلزم العقد كما سائر الاجارات الا اذا كان له عذر يفسخ به الاجارة كالمرض
ففسخ به المزارعة ولو ابي رب البذر والارض له وقد كثر العامل فلا شيء له
في عمل الكراب قضاء لان عمله انما يتقوم بالعقد والعقد يقوم بالعمل بخلافه من الخارج
ولا خارج بعد ويسترضى ديانته يعني انما ذكر جواب في القضاء فاما فيما بينه وبين رب

بشرط ان يكون له ما يملكه

شئت

ربته فيلزمه ان يعطى العامل اجر مثل عمله لانه انما اشتغل باقامة هذه الاعمال ليحصل
له نصيبه من الخارج فاذا اخذ الارض منه فقد غرره والتزمه مد فروع فيفتي بان
يطلب رضاه **ويطلى الى المزارعة بموت احد هما الى العاقدين كلفه الاجارة فلو**
ثلاث سنين فلما ثبت في الاول ومات صاحب الارض قبل ادراكه ترك الى الزرع
في يد المزارع ادراكه وقسم على الشرط وبطلت اي المزارعة في السنين **الاخر**
بين لان في ابتداء العقد في السنة الاولى مراعاة حق المزارع والورثة وفي القطع ابطالا
لحق العامل لانه كان الابقاء اولى واما في الاخرين فلا حاجة الى الابقاء اذ لم يثبت
الحق للمزارعة في شيء بعد فعلها بالقياس فتمت المدة قبل ادراكه فعلى المزارع اجر
مثل نصيبه من الارض حتى يدرك الزرع لانه استوفى منفعة بعض الارض للتربية
حصته فيها الى وقت الادراك ونفقته اي نفقة الزرع كاجر السقي والحفاظة
والحصاد والوقاع والدروس والتذرية عليها بقدر حقوقها حتى يدرك كنفقة
العبد المشتركة العاقر عن الكلب وفي موت احد هما قبل ادراك الزرع **تولى الى**
الزرع في مكانه الي ادراكه ولا شيء على المزارع لانا ابقينا عقد الاجارة ههنا استخانا الله
بقضاء مدة الاجارة فامكن استمرار العامل او وارثه على ما كان عليه من العمل امانا في
الاول فلا يمكن الابقاء لانقضاء المدة انفق احد هما على الزرع بلا امر صاحبه او
امور قاض فهو مستطوع في الاتفاق لان كل واحد منهما غير مجبور على الاتفاق فصار
كالدار المشتركة بينهما اذا استمرت فانفق احد هما في مرتها بلا امر كان مستطوعا
ونفسخ اي المزارعة بدين **يخرج الى بيعها** اي بيع الارض كما في الاجارة وليس للعامل
ان يطالبه بآل رب الارض وحفر الآبار وسوى مسناة بشئ اذ لا يجوز ان يطالبه
بالمسمى وهو الخارج لانه معدوم ولا باجر المثل لانه انما يجب عند فساد العقد ولم يفسد
ولو ثبت اي الزرع لم تبع اي الارض **قبل استحصاده** اي الزرع لان في البيع ابطال
حق المزارع والتخير اولى من الابطال ويخرج العاقد ان جبه لانه جزء الظلم
لانه ممنوع عن بيع الارض فلم يكن ظالما **كتاب المساقات** هي لغة مفاعلة من

فعلها

من السقي وغيره يدفع الشجر الى من يصلح بجزء من ثمره وهي كاللزارة في انها باطلا
عندنا في حصة رمة الله خلافا لما وان التوى على ححتها وشروطها كشر وطها الممكنة
ههنا كالمسئلة العاقدين وبيان نصيب العامل والتخلف بين الاشجار والعامل
والشركة في الخارج وما عدا ذلك من الشروط المذكورة فيها لا يجري ههنا فتصح بلا ذكر المدة
والقياس ان لا تصح لانها اجارة بمعنى كاللزارة وتصح استحسانا ويصح على اول غير
يخرج اذ لا دورك التمر وقت معين قلما يتفاوت ونفسه ان لم يخرج الى هذه الا
السنة لعدم تناول العقد غير هذه السنة فكلما نصا على ذلك ذكره تاج الشريعة
الا اذ دفع استثناء من قوله فيصح بلا ذكر المدة غير انما في ارض لم تبلغ الى تلك الغراس
التمر على ان يصلحها فخرج كان بينهما نصين حيث يفسد ان لم يذكر سنين معلومة
ذكره قاضي خان اودفع اصول رطبة في ارض مساقاة ولم يسم الوقت فانها
تفسد لان اصول الرطبة لا لغراس بخلاف رطبة لبذاتها غاية كسنة اشهر مثلا
حيث يجوز ويصح على اول جرة الى قطع يكون الى يحصل ذلك الاول لا ما بعده دفع
رطبة انتهى جزاها على ان يقوم عليها حتى يخرج بذرها ويكون الى البذر بينهما
نصين جاز بلا ذكر وقت استحسانا لان الادراك وقما معلوما عند المزارعين و
البذر انما يحصل بعمل العامل فاشترط المناصفة فيه يكون صحيحا والرطبة لصاحبها
اذ لا اثر فيه لعمل العامل ولو شرط تنصيفها فسدت لاشترط التمر فيها وهو حاصل
قبلها ذكر مدة لا يخرج التمر فيها بان دفع الارض لغيره الكرم سنة او سنتين
بعض الخارج فانه يعلم قطعا ان الكرم لا يخرج التمر فيها **يفسد** لان المقصود
بالمساقات الشركة في الخارج وهذا الشرط يمنع المقصود فيكون مفسد للعقد
وذكر مدة قد يخرج التمر فيها وقد لا يخرج لا الى لا يفسد فاعلم بعقوبات المقصود
بل هو متواتر في كل لزارة ومساقات بان يصطلم الزرع او التمر افة سواوية **فلو خرج**
الى التمر في وقت سمي فعلى الشرط لصحة العقد **والا** ان لم يخرج فيه بل تأخر عنه فسد
العقد اذ يتبين انها سمي ملة لا يخرج التمر فيها فلو علم ذلك ابتداء لان العقد فاسدا هكذا

كذا اذا تبين انتهاء واقف فللعامل اجر المثل كلف المزارعة تصح الى المساقاة في
الكرم والشجر والبقول واصول الباذنجان والحنبل والوصلية فيه عمران لم يدركت
حتى لو كان مدركا لم تصح العقد اذ لا يكون حبيزة لعمل العامل اثر كاللزارة وعند
الشافعي لا يجوز المساقات الا في الحنبل والكرم دفع ارضا سنين معلومة على ان يغير سها
اشجارا وتكون هي الى الاشجار والارض بينهما نصين فسدت لاشترط لهما الشركة
فيما كان حاصلا قبل الشركة لا يعمل وهو لارض فان غرسها الى العامل الارض غراسا
من عنده فاخرجت غراسا كان الكل لصاحب الارض وللغراس عليه قيمة غراسه
واجر مثل عمله لان صاحب الارض استاجر العامل ليحصل ارضه بستانا بالآلات نفسه
على ان يكون اجره نصف البستان الذي يظهر بعمل والآلة له فيكون في معنى قفيل
الطمان انتهى عنه فيكون فاسدا ثم الغراس ملك للغراس وقد تعذر رده فاعليه
لا تصالها بالارض فيجب قيمتها واجر مثل عمله لانه لا يدخل في قيمة الغراس لتقومها
بنفسها تبطل الى المساقاة بموت احدهما ومضى مدتها والتمري ينفذ في صورة الموت
ومضى المدة وانما بطلت لان صاحب الارض استاجر العامل فيقتضى الخارج ولو استأجر
بدرهم بطلت الاجارة بموت احدهما فكذا اذا استأجره ببعض الخارج **فلو مات صاحب**
الارض فللعامل القيام عليه حتى يدرك التمر وان وصليته كرمه ورثة صاحب الارض
لان في انتقاض العقد بموته اضرارا بالعامل وباطلا لانما كان مستحقا له بالعقد وهو
ترك الثمار في الاشجار الى وقت الادراك واذا انتقض العقد تكلف الجذر قبل
الادراك وفيه ضرر عليه واذا جاز نقص الاجارة لدفع الضرر فلان يجوز ابتداء
لرفعها كان اولى فان مات العامل فلورثته القيام عليه وان كرمه صاحب
الارض لانهم قانئون مقامه وكذلك كان وفيه نفع للجانبين فان ماتا فالخيار في
القيام عليه او تركه الى ورثة العامل لقيامهم مقامه وقد كان يتقوى حتى يبلغ التمر
ويكون بينهما على السواء لان في الامور بالجذر قبل الادراك اضرارا بهما والضرر مدفوع
كما هو ولا يفسخ الا بعد تركها في الاجارات ومنه كون العامل عاجزا عن العمل

والا لم يثبت احد جانبي العقد فاسدا في المساقاة
على ما كان عليه

فانها لو لم تفسخ لزمه استجار الاجراء فيلحق به ضرر لم يلزمه بعقد المساقاة وقد مر
ان الضرر مدفوع او كون العامل سارقا يخاف على ثمنه او ثمر الشجر او سقفه السقف
بالتركيب جمع سقفة وهي غصن النخل كذا في الصحيح **كتاب الدعوى** اورده عقيب
المعاملات لانها يترتب عليها في الوجود وهي لغة قول يقصد به الانسان ايجاب
حق على غيره والتمها للتأنيث فلا تنقون وجمعها دعاوى تسكن بفتح الواو كفتوى
وقناوى وشرعا **مطلوبة حق** من حقوق العباد **عند من** وهو القاضي له **الخلاص**
اي تخليصه من المدعى عليه اذا ثبت **والمدعى من اذا ترك ترك** اي لا يجبر على الخصم
اذا تركها ولما كان هذا متناولا للاغلب من المتنازعين فعلا احتزر عنه بقوله
من المتنازعين قولا ولما كان هذا متناولا للمتنازعين في المباحة احتزر عنه بقوله
في الحق اي حق العبد والمدعى عليه **بخلافه** اي يجبر على الخصومة اذا تركها فانطبق
الحق على الحدود وقد اختلف عبارات المسارح المشايخ في حقه والصحيح ما
ذكره هنا قيل المدعى عليه وهو المتكسر والآخر هو المدعى قالوا هذا صحيح ولكن الثاني
في معرفة لان العبرة للمعان دون الصورة والمباني فان الكلام قد يوجد من الشخص
في صورة الدعوى وبها تكاثر معنى كالمدعى المدعى اذا ادعى رد الوديعة او غيرها
انه لا يلزم رد ولا ضمان ولا يخلو انه رد لان العين ابدأ يكون على النفي **وكذا**
ال دكن الدعوى **اضافة الحق الى نفسه** ان كان اصلا او اتي من نائب الى المدعى
منابه كاذن الوكيل واب الصغير ووصيه **عند النزاع** متعلق باضافة الحق وابطالها
اي الدعوى **العاقل** خرج به المجنون **المجتز** خرج به الصبي الغير المميز قال الاكثرون
في جامع احكام الصغار الدعوى من الصبي المجز عليه غير صحيحة اما الصبي المأذون
له فدعواه صحيحة وان كان مدعا عليه فمما اياه ايضا صحيح بشرط جوازها في مجلس
القاضي فان الدعوى في مجلس غيره لا تصح **ولا يجب** على المدعى عليه جوابه **وحكمها**
جواب الجواب على الخصم وهو المدعى عليه حتى اذا امتنع عنه اجبره القاضي عليه
وانما تصح اي الدعوى اذا **الزمت** شيئا على الخصم بعد ثبوتها والا كان عبثا لا يقدم

فانها لو لم تفسخ لزمه استجار الاجراء فيلحق به ضرر لم يلزمه بعقد المساقاة وقد مر ان الضرر مدفوع او كون العامل سارقا يخاف على ثمنه او ثمر الشجر او سقفه السقف

من المتنازعين قولا

لا يقدم عليه عاقل **وعلم المدعى** عطف على الزمت اي صار ما يدعيه معلوما وبين
ذلك بقوله **فلو كان** ما يدعيه منقولا **في يد الخصم** ذكر اي مدعيه **مطلوبة** اي في يده
بغير حق فان الشيء قد يكون في يد غير المالك بحق كالرهن في يد المهرن والمبيع في يد
البائع لاجل قبض الثمن قال صدر الشريعة بهذه الكلمة تشمل العقار ايضا فلا ادري
ما وجه تخصيص المنقول بهذا الحكم اقول دراية وجهه موقفه على مقدمتين سكتين
احدهما ان دعوى الاعيان لا يصح الا على ذي اليد كما قال في الهداية انما ينتصب حقا
اذا كان في يده والثانية ان الشبهة معبرة يجب دفعها لا الشبهة الشبهة كما قالوا ان
شبهة الربو ملحق بالحقيقة لا الشبهة الشبهة اذا عرفتها فاعلم ان في ثبوت اليد على
العقار شبهة تكون غير مشايخ بخلاف المنقول فانه فيه شاهد فوجب دفعها في
دعوى العقار باثباته بالبيينة لتصح الدعوى وبعد ثبوتها يكون احتمال كون اليد لغير
المالك شبهة الشبهة فلا يعتبر واما اليد في المنقول فلكونه مشاهدا لا يحتاج الى اثبات
لكن فيه شبهة كون اليد لغير المالك فوجب دفعها ليصح الدعوى **وطالب** عطف على ذكر
احضاره اي احضار ما يدعيه **ان امكن لشاره في الدعوى والشهادة** لان
الاعلام باقصى ما يمكن شرط وذا في المنقولات بالاشارة لانها تبلغ اسباب التعريف
حتى لو قالوا في المنقولات التي يتعذر نقلها كالرخام مثلا حضر الحاكم عنده او بعث امينا
وذكر قيمة ان تعذر اي احضاره ليصير المدعى معلوما لان الاعيان تتفاوت
والشرط ان يكون الدعوى في المعلوم وقد تعذر مشاهدته فوجب ذكر قيمته لانها
خلف عنه قال الفقيه ابو الليث بشرط مع ذكر القيمة ذكره الذكورة والاثوثة قال
قاضي حان وصاحب الذخيرة ان كان العين غائبا وادعى انه في يد المدعى عليه فافكر
ان يبين المدعى قيمة وصفته تسع دعواه وتقبل بيئته **ولو قال غصبت مني عين**
كذا ولا ادري قيمته قالوا يسمع قال في الكافي وان لم يبين القيمة وقال غصبت مني
عين كذا ولا ادري اثمها حال او قائم ولا ادري كم كانت قيمته ذكره عامة اكلت انه
تسعة دعواه لان الانسان ربما لا يعلم قيمة ماله فلو كلف بيان القيمة لتضرر به

بالحق الذي لا يملكه الا الله وحسبنا الله ونعم الوكيل

اقول فائدة صحة الدعوى مع هذه الجملة الفاحشة توجه اليه على الخصم اذا انكر والجبر
على البيان اذا اقر ونكل عن البين فليتأمل فان كلام الكافي لا يكون كافيا لانه لا يثبت
الحكم على التوفيق ولو كان ما يدعيه **عقاراً ذكره** هذه الاربعة لتعذر التعريف
بالاشارة لانه مما لا ينقل فيصار الى الجبر لان العقار يعرف به **وكفى الثلاثة** وقال
ذفر لان التعريف لم يتم ولنا ان للاكثر حكم الكل **الا ان يغلط في احد الرابع** لان الله
يختلف به بخلاف تركه **كذا الشهادة** ان يشترط التحديد في الدعوى يشترط في الشهادة
وان ذكروا ثلاثة من الحدود في الشهادة قبلت شهادتهم عندنا خلافا لفرق وان كان
الرجل مشهورا يكتفى بذكره وفي الدار لابد من التحديد وان كانت مشهورة عندنا جنة
وعندنا لا يشترط لان الشهرة مغنية عنه وله ان قدرنا لا يصير معلوما الا بالتحديد
وذكر ايضا ان يطالبه لان المطالبة حق المدعي فلا بد من طلبه **وذكر ايضا انه في**
يد المدعى عليه لانه انما يصير خصما بكونه في يده **وهو ان كونه في يده لا يثبت بتبصا** **دعوا**
على انه في يده بل يثبت **بالبينة او علم القاضى** لاحتمال كونه العقار في يد غيرهما
وقد تضاد قاعدا ذلك بخلاف المنقول لان اليد فيه مشاهدة كما مر في العادة ادى
عينه في يد رجل واراد احضاره في مجلس الحكم فانكر المدعى عليه ان يكون في يده
فجاء المدعى بشاهدين شهدا ان هذا العين كان في يد المدعى عليه قبل هذا التاريخ
بسنة هل سمع وهل يجبر المدعى عليه على احضاره بهذه البينة ام لا كانت
واقعة الفتوى وينبغي ان يقبل لانه ثبت في زمان المانع ولم يثبت خروجه من
يده وقد وقع الشك في زوال اليد فيثبت اليد مالم يوجد المزيل قال شمس الاية
الكلوى ومن المنقولات مالم يكن احضاره عند القاضى كالصبرة عن الطعام والقطيع
من الغنم والقاص فيه بالخيار ان شاء حضر ذلك الموضع لو تيسر له ذلك وان تيسر له
الحضور وكان مأذونا بالاستخلاف يبعث حليفه الى ذلك الموضع وهو قاطع
ما اذا كان القاضى مجلس في داره ووقع الدعوى في محل ولا يصح باب داره فانه يخرج
الى باب داره ويأمر نائبه حتى يخرج ليشير اليه الشهود بحضرة وفي القدوري اذا كان

اذا كان المدعى شيئا يتعذر نقله كالرحا فالحكم فيه بالخيار ان شاء حضر وان شاء بعث
امينا كذا في الذخيرة وذكر القاضى امام ظهر الدين ان هذا انما يستقيم اذا كان العين المدعى
في المصرا اما اذا كان خارج المصركيف يعقن به القاضى والمصير شرط لجواز القضاء في قلنا
الرواية فطريقه ان يبعث واحدا من اعدائه حتى يسمع الدعوى والبينة ويعقن ثم بعد
ذلك يعقن قضاءه ولو كان ما يدعيه **دينا في الذمة ذكر جنة** كالدراهم والدنانير والبر
والسعر ونحوها **وقدرة** كما به والن وقعن وقعنين ونحوها فان الدين لا يعرف
الا بذلك **وذكر ايضا مطالبته** بمعامرانه **حقه واذا حجت** اي الدعوى **القاضى عنها**
ليفتح وجه الحكم اذا الحكم بالبينة يخالف الحكم بالاقرار ومعنى سؤاله ان يقول ان خصمك
ادعى عليك كذا او كذا فاذا اتفق **فان اقر** اي الخصم **الزم** اي القاضى **بموجب** لم يمتل قضي
او حكم لما قاله الكافي ان اطلاق لفظ القضاء يوجب لان الاقرار حجة بنفسه ولا يتوقف
على القضاء فكان الحكم من القاضى الزاماً للخروج عن موجب ما قرره بخلاف البينة
على دعواه لان الاصل في فصل الخصومة البينة **وان انكر** اي الخصم **سأل** اي القاضى
المدعى بينة لان البنى على الله عليه وسلم قال للمدعى انك بينة فقال لا فقال لك بينة
سأل ورث البين على عدم البينة فلا بد من السؤال عنها ليتمكن من الاستحلال **فان**
اقامها اي البينة **فرضي عليه** لانه تورد دعواه بالبينة فهي فعل من البيان فانها دالة و
واضحة بظهورها الحق عن الباطل **والا** اي وان لم يقرها بل عجز من اقامتها **حلفه** اي
القاضى **الخصم بطلبه** اي طلب المدعى لان الحلف حقه ولهذا اضيف اليه بحرف اللام
في الحديث وجه كونه حقا لان المنكر قصد انواء حقه على رعه بالانكار فكيف انشأ من
انواء نفسه باليمين الكاذبة وصح الغفوس ان كان كاذبا كما يزعم وهو اعظم من انوار
المال ويحصل للحالف الثواب بذكر الله تعالى وهو صادق على وجه التعظيم فلا بد
ان يكون النكول في مجلس القضاء لان المتعبر بعين قاطع للخصومة ولا عبرة لليمين
عند غيره وهل يشترط القضاء على فور النكول فيه اختلاف ثم اذا حلف المدعى عليه فانه
فالمدعى على دعواه ولا يبطل حقه بيمينه لكن ليس له ان يخاصم مالم يقر البينة على وفق دعواه

سأل مح

مدعى عليه

فان وجد لها قايما وقضى له بها وبعض القضاة من السلف كانوا لا يسمعون بها بعد اليمين
ويقولون يترجح جانب صدقه باليمين فلا يقبل بيته المدعى وهذا القول ليس بشئ
لان عمر رضي الله عنه قبل البيعة من المدعى بعد اليمين المنكر وكان مخرج رضي الله عنه يقول
اليمين الفاجرة احق ان ترد من البيعة العادلة وهل يظهر كذب المنكر باقامة البيعة
والصواب انه لا يظهر حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ذكره الربيعي **فان نكل** اي قال
لا اختلف مرة **وسكت بلا آفة** من طريقتين او خريست فانه نكل حكما **وقضى صح** لان اليمين
واجبة عليه لقول صلى الله عليه وسلم واليمين على من انكر ترك هذا الواجب بالنكول
دليل على انه باذل او مقر واللا لا قدّم على اليمين بتقصيا عن عمدة الواجب ودفعاً له
للخبر عن نفسه بهذا المدعى او الاقرار به والشرح الزم التورع عن اليمين الكاذبة
دون الترفع عن اليمين الصادقة فتترجح هذا الجانب على جانب التورع في نكوله
وهو ان القضاء بعد عرض اليمين اي عرض القاضي اليمين على الخصم بان يقول
ان لم تخلف احكم عليك **ثلاثا احوط** لاحتمال ان يخلف بعد مرة او مرتين **ولا عبرة**
بعد القضاء لقول اختلف لانه ابطال حقه بالنكول فلا يتقضى به القضاء **ويعبر**
اي قوله اختلف قبل الحكم **وتوقع العرض ثلاثا** اذ لا يلزم منه نقض القضاء ولا
فساد آخر **ولا يرد اليمين على المدعى وان نكل خصمه** وعند الشافعي رضي الله عنه
ان لم يكن للمدعى بيعة اصلا وخلف القاضي المدعى عليه فنكل مرة اليمين على المدعى فان
خلف قضى به والا انقطعت المنازعة بينهما لان الظاهر صار شأنا للمدعى بنكوله
فيعتبر بيمينه كالمدعى عليه وكذا اذا اقام المدعى شاهدا واحدا وعجز عن اقامة شاهد آخر
فانه يرد اليمين عليه ان حلف قضى له بما ادعى وان نكل لا يقضى له بشئ لانه صلى الله عليه
وسلم قضى بشاهد ويمين وعندنا يستخلف المدعى عليه فقط ويقضى عليه بالنكول لقوله
صلى الله عليه وسلم البيعة للمدعى واليمين على من انكر ومطلق التقيم يقتضي انتفاء مشاركة
كل واحد منهما عن قسم صاحبه فيدل على ان جسد الايمان في جانب المدعى عليه ولا يمين
في جانب المدعى اذ اللام في اليمين للاستغراق فمن جعل الايمان جهة للمدعى فقد خالف

غنيات

حالف النقص وحدث الشاهد واليمين غريب ومار وبناه مشهور تلقته الائمة بالقول
حتى صار في حيز التواتر فلا يعارضه عيان يحيى بن معين قدرة كذا في الكافي **ويقال**
اي المدعى عليه **لا اقر ولا انكر حبه** القاضي حتى يقر او ينكر لانه ظالم فخر او له الجبس
ادعى اي رجل على آخر ما لا فانكر اي المدعى عليه فاصطلى عيان ان يخلف المدعى عليه ويؤا
من المال يخلف فالصلح باطل وهو اي المدعى على دعواه ان اقام بيعة تسمع وان
لم يبقها وان خلف يخلفه القاضي لولا ان لو لم يكن الخلف الاول حين الصلح عنده فان
التخلف عند غير القاضي لا يعتبر كما ان النكول عند غيره لا يوجب الحق لان المعتبر على
قاطعة الخصومة واليمين عند غير القاضي غير قاطعة ولو كان الخلف الاول عنده كفى و
لا يخلف ثانيا كذا لو اصطلى ان للدي لو حلف فالخصم ضامن وحلف اي المدعى
لم يضمن اي الخصم كذا في العادة لا تخلف في نكاح بان ادعى رجل على امرأة او على غيره
نكاحا والآخر منكر **ورجعة** بان ادعت عليه او هو عليها بعد العدة انه راجعها في
العدة وانكر الآخر وفي ابلاء بان ادعى المولى عليها او هو عليها بعد العدة انه فاح المدة
وانكر الآخر **واسيلا** بان ادعت امه على سيدها انها ولدت منه هذا الولد او ولدت
ولدا فدمات او اسقطت سقطا مستبين الخلق منه وانكر المولى ولا يثبت من الجانب
الآخر اذ لو ادعى المولى ثبت الاسيلا باقراره ولا يعتبر انكاره **ورق** بان ادعى على
مجهول النسب انه عبده او ادعى المجهول انه عبده وانكر الآخر **ونسب** بان ادعى على مجهول
النسب انه ابنه او هو يدعى عليه والآخر ينكر **ولاء** بان ادعى على معروف الرق انه
معتقه او مولاه او ذل المعروف ذلك عليه او كان ذلك في ولاء المولاة والآخر ينكر
وحدة سواء كان ذلك حذوا هو خالص حق الله تعالى كحذو الزنا وشرب الخمر وحذو السرقة
او ذرا بين الحتين كحذو القذف حتى ان من ادعى على آخر انه قذفه وانكر القارفي لا يستخلف
لان الغالب فيه حق الله عندنا فالحق بالحدود الحاصلة لله تعالى واما في السرقة فلان السا
يستخلف لاجل المال اذا اراد المالك اخذ المال لا القطع فيقال له دعي ذكر السرقة وادعي
تناول مالك فيكون لك عليه يمين قال في النهاية لا يستخلف في الحدود بالاجماع الا اذا تضمن

حقاً بأن علق عتق عبده بالزنا وقال إن زنت فانت حر فادعى العبد انه ذني ولا يثبت
 له عليه يستحق المولى حتى اذا نكل يثبت العتق لا الزنا **وللعان** بان تدعى المرأة القذف
 بالزنا وجوب اللعان وهو ينكر جميع ما ذكر قول اي حنيفة وقال يستحق فيها كلها
 الا في الحد واللعان لان هذه حقوق يثبت بالشهادتين فيجري فيها الاختلاف كالا موال
 بخلاف الحدود وهذا لان فائدة الحلف ظنوا الحق بالنكول والنكول اقرار لان الحلف
 لما وجب فتركه دليل على انه باذل ومقر ولا يمكن ان يحمل باذلاً لان النكول يعتبر من
 الماذون والمكاتب وهما لا يمكن ان البذل فيحمل مقراً ضرورة والاقرار يجري في
 هذه الاشياء كغير اقرار فيه شبهة لانه سكوت في نفسه والسكوت محتمل فلا يكون
 حجة فيما يسقط بالشهادتين واللعان حد الا زواج فاشبه حد القذف وتكأن النكول
 بذل واباحة اذ لو حمل على الاقرار كذبناه في الانكار ولو جعل بذلاً قطع الخصومة
 بلا تكذيب فكان هذا اول صيانة المسلم عن ان يظن به الكذب وهذه حقوق لا يجرى
 فيها البذل فلا يقضى فيها بالنكول كالتصاص في النفس بخلاف الاموال وذلك لان
 المرأة لو قالت مثلاً لا لكاح بيني وبينك ولكني بذلت نفسي لك لم يصح كلامها وكذا ساير
 الامثلة فالحاصل ان كل حمل يقبل الاباحة بالاذن ابتداء يقضى عليه بنكوله وما لا فلا
 قال قاضي حان الفتوى على قولها وقيل ينبغي للقاضي ان ينظر في حال المدعى عليه فان راى
 معتقاً يحلفه وبأخذ بقولها وان كان مظلوماً لا يحلفه اخذاً بقوله كذا في الكافي
وحلف السارق وان نكل ضمن ولم يقطع لانه في السرقة يدعى المال والحد واجب
 الحد لا يجامعه الشبهة بخلاف ايجاب المال فيثبت به كما يثبت بشهادة رجل وامرأتين
 حيث لا يثبت القطع ويضمن المال كذا الزوج اذا ادعت طلاقاً قبل الدخول
 يعني اذا ادعت الزوجة طلاقاً قبل الدخول وكحلف الزوج فان نكل ضمن نصف
مهرها عند الم لان الاختلاف يجري في الطلاق اتفاقاً خصوصاً اذا كان المقصود المال
 لانه دعوى المال حقيقة فيثبت بنكوله المال لا لكاح **وكذا النسب اذا ادعى حقاً**
 يعني يحلف في دعوى النسب اذا ادعى حقاً **كالث** ونفقة بان ادعى رجل على رجل انه اخو

اخوه ومات ابوهما وترك مالا في يد المدعى عليه او طلب من القاضي فرض النفقة
 على المدعى عليه بسبب الاخرة فانه يستحق على النسب بالاجماع فان حلف برأوان نكل
 قضى بالمال والنفقة لا النسب **وحجة التقيط** بان كان صبي في يد رجل التقيط وهو
 هو لا يعتبر عن نفسه فادعت امرأة حرة الاصل انه اخو فانه تقيط فصر به الملتقط
 لما لها من حق الحضنة وادعت استخلافه فنكل يثبت به لها حق نقل الصبي الى حرمها
 ولا يثبت النسب **وعتق بالملك** بان ادعى عبداً على مولاه انه معتق لانه اخوه واختلف
 فان حلف برأوان نكل قضى بالعتق لا النسب **وامتناع الرجوع في الهبة** بان اراد الوهب
 الرجوع في الهبة فقال الموهوب له انا اخوك فان المدعى عليه يستحق على ما يدعى عليه
 من النسب بالاجماع **فان نكل في الصورة المذكورة ثبت الحق** لا يصح الاقرار به **والا**
 يعني الارث والنفقة والمهر والعتق وامتناع الرجوع لا النسب **ان كان** اي النسب
 نسباً لا يصح الاقرار به **والا** اي وان كان نسباً يصح الاقرار به **فعلى الخلاف** يعني
 يستحق في النسب المجرى عندهما اذا كان نسباً يثبت باقراره بانه ان اقرار الرجل
 يصح بالاب والابن والزوجة والمولى واقرار المرأة يصح بالاب والزوج والمولى
 ولا يصح بالابن اذ فيه تحيل النسب على الغير فكان اقرارها على الغير فلا يصح فلو ادعى
 رجل انه ابوه او ابنه ولم يدع مالا يستحق عندهما لانه لو اقر به يثبت فيستحق
 لزوجته النكول الذي هو اقرار وان ادعى انه اخوه او عمه او نحو ذلك لا يستحق المدعى
 عليه لانه لو اقر به لا يثبت لان فيه تحيل النسب على الغير **يحلف منكر القود** يعني ادعى
 على غيره قصاصاً في النفس او في ماله فانكر استحق اجماعاً **فان نكل في**
النفس لم يقتض بقتل ولا دية بل يحبس حتى يقرأ ويحلف وفيما دونها يقتض عند
 اي حنيفة وعندهما يقره الدية فيما فيها ولا يقتض بالقصاص لان المقاص فيما دون
 النفس عقوبة تدبر بالشهادتين ولا يثبت بالنكول كالتصاص في النفس لان النكول
 وان كان اقراً عندهما ففيه شبهة العدم لانه امتنع عن اليمين فوجه العين الصادقة
 لا يكون اقراً بل يكون بذلاً واذا امتنع التوديع الدية وله ان الطرف محل البذل

فسوف بالتكول كالمال فان الاطراف يسكن بها مسك الاموال لانها خلقت وقامت
 لنفس كالمال فيجري فيها البذل بخلاف الانسان **ويختلف في التعزير** يعني اذا ادعى على آخر
 ما يوجب التعزير واراد تخليفه اذا انكر فالقاضي يحلفه لان التعزير يحض حق العبد
 ولهذا يملك العبد اسقاطه بالعفو ولا يمنع الصغر وجوبه ومن عليه التعزير اذا
 تمكن صاحب الحق منه اقامه ولو كان حق الله تعالى فكان هذه الاحكام على عكس
 هذا والاستحلاف في حجة في حقوق العباد سواء كانت عقوبة او مالا فان **نكح عذر**
 لان التعزير يثبت بالشبهات في زمان يقتضي فيه بالتكول **قال** اي المدعى اليه **حاشا**
 في المصداق **استحلف الخصم لا يحلف** قيد بالمصرح لانها اذا حضرت في مجلس الحكم لا
 يحلف اتفاقا كذا في النهاية **ويكفل بنفسه ثلاثة ايام** لا يفتي وبطل حق المدعى
 ويجب ان يكون الكفيل معروفا للدار لتحصل فائدة التكفل ولا بد للتكفل من قوله
 لي بيته خاضعة في المصداق لو قال لا بيته في او شهودي غيب لا يكفل اذا فادع فيه
فان اتي ان يعطيه كفلا لازم اي دار مصر حيث سارحت لا يفتي **ولازم الغيب**
 اي ان كان الخصم غيبا **ولا يكفل** اي الغيب **الا في آخر المجلس** لان في اخذ الكفيل والملازمة
 زيادة على قدر المجلس اضرارا بالغيب لمنعه عن السفر ولا ضرر في هذا القدر ظاهر
والحلف بالله تعالى دون غيره لقوله عليه الصلوة والسلام لا تحلفوا بآبائكم ولا
 بالطوائف فمن كان منكم حالفا فليحلف بالله وليذر **الطلاق والعناق** لمار وينا
الا اذا اتى الخصم يعني جاز للقاضي ان يحلفه بالطلاق والعناق لقوله المبالاة باليمين
 بالله تعالى زمانا **كن اذا نكل لا يقتضي** **واذا قضى لم ينفذ** ذكره الزيلعي وشره الهادي
ويحلف اي اليمين **بصفاته** تعالى كان يقول قل والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب
 والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من ما تعلم من العلية ما الغلان هذا عليك ولا قبلك
 هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شئ منه وللحلف ان يزيد في التخليط على
 هذا وان ينقص منه لكنه يحاط فلا يذكر بلفظ الواو ولا يكرر عليه اليمين اذا لازم
 عليه يمين واحدة ولا ان يحلف ويقول بالله تعالى والله لان المقصود منه التكول

كن

التكول واحوال الناس فيه مختلفة فمنهم من تمنع اذا غلط عليه اليمين ويتجاسر اذا لم
 يحلف فكان الراي فيه الى القاضي وقيل لا يحلف على المعروف بالصلوة ويحلف على
 غيره وقيل يحلف في الخطير من المال لا الحقيق لا لا يحلف **بالزمان والمكان** وعند
 الشافعي يحلف بهما اما الاول فان يكون بعد صلوة العصر يوم الجمعة واما الثاني فان
 يكون في المسمى الجامع عند المنبر وحلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى
 والنصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق النار
 فيحلف على كل واحد بما يعتقد فحلف اليمين به ليكون رادعا له عن الاقدام على اليمين
 الكاذبة وعن اي حيلة انه لا يحلف الا بالله حالما يتبادر عن شريك الغير معه في التعظيم
 وذكر الحنفية انه لا يحلف غير اليهودي والنصراني الا بالله وهو اختيار بعض مشايخنا لما
 في ذكر النار في اليمين من تعظيم النار لان اليمين مشربة ولا ينبغي ان تعظم النار بخلاف
 التوراة والانجيل لان كتب الله تعالى واجبه التعظيم **ولا يحلف الوثني الا بالله** الا
 الكفرة كلهم مع افتراق مللهم يقررون بالله تعالى قال الله تعالى ولئن سألتهم من خلق
 السموات والارض ليقولن الله كذا في الكافي **ولا يحلفون** في معايدهم لان فيه تعظيمها
ويختلف على الحاصل في سبب يرتفع كالبيع والنكاح والطلاق والغضب والتعزير
وبين الحلف بقوله بالله ما ينكح ما يبيع قائم او نكاح قائم الان او ما هي باين منك الان
او ما يجب عليك ردة الان او ما يجب عليك حق التعزير الان لا اي لا يحلف على
 السب وبينه بقوله ما بعتة ونحوه اي ما نكحها وما طلقها وما غضبت وما شتمت
 الاصل ان الدعوى اذا وقعت في سب يرتفع بعد وقوعه كالبيع ونظائره فان
 اليمين تكون على الحاصل لا على السب عند اي حيلة وصحة ردها الله حجة اذا ادعى انه
 ابتاع من هذا عبدا بالبيع فحلف بالله ما ينكح ما يبيع قائم ولا يحلف بالله ما بعتة ولا
 فلعنه باع ثم قال كذا النكاح وغيره ثم الخلف على الحاصل لا السب هو الاصل عند
 اذا كان سببا يرتفع بواقع الا اذا كان فيه اي في الحلف على الحاصل **ترك النظر للمدعي**
 فيحلف على السب اجماعا كدعوى شفعة بالجوار ونفقة مستوتة فانه اذا ادعى

عندنا

شفعة بالجوار والمشتري من لابرأه بان كان شافعيًا فإنه يحلف على السبب اذ لو
حلف على الحاصل بالله ما هو مستحق للشفعة يصدق في عينة في اعتقاده فينفوت النظر
في حق المدعي وكذا ادعت مبتوتة نفقة والزوجه ممن لا يبرأه كونه شافعيًا فإنه يحلف
على السبب اذ لو حلف على الحاصل بالله ما لها عليك النفقة يصدق في عينة في اعتقاده
فينفوت النظر في حق المدعي **ويحلف على سبب لا ترتفع** برفع بعد ثبوته لا على
الحاصل اجماعا **كعبد مسلم يدعي عتقه** فإنه اذا ادعى عتقه على مولاه وحججه المولي يحلف
على السبب بالله ما اعتقه لعدم الضرورة الي التحليف على الحاصل اذ لا يجوز ان
يعود الورق بعد العتق **مسلم بخلاف الامة والعبد الكافر** حيث يحلف فخرها على
الحاصل اي ما هو حرة او ما هو حر في الحال لا مكان تكرر الورق على الامة بالردة
والحقاق والسبي والعبد الكافر ينقض العهد والحقاق ولا يتكرر على العبد المسلم
استحلف خصمه فقال حلفتني مرة فقام البينة تقبل يعني ادعى على آخر ما لا فائدة
واراد المدعي تحليفه فقال المدعى عليه انك حلفتني على هذه الدعوى عند قاضي
بلد كذا فأنكر المدعي ذلك فاقام المدعى عليه بينة على ذلك **تقبل ولو لا** اي ان
لم يكن له بينة **واستحلفه** اي اراد تحليف المدعي **جاز** اي تحليفه **قال** اي المدعي لا يستره
ثم برهن او لا شهادة لي ثم شهد معنى الاول ان يقول المدعي ليس لي بينة على دعوى هذا
الحق ثم جاء بالبينة ومعنى الثاني ان يقول الشاهد لا شهادة لغلان عندي في حق
بعضه ثم شهد به فيه **روايتان** في رواية لا تقبل لظاهر التناقض وفي رواية **تقبل والاصح**
القبول يجوز ان يكون له بينة او شهادة فخيرها ثم ذكرها وان لا يعلمها ثم علمها قبل
تقبل ان وفق وفاقا ذكره في المتن كذا اذا قال **لا دفع لي ثم اتى بدفع** اي فيه روايتان
وقبل لا يصح دفعه اتفاقا لان معناه ليس لي دعوى الدفع ومن قال **لا دفع لي قبل**
فلان ثم ادعى عليه لا يسمع كذا هنا وبعضهم قال يصح وهو الاصح لان الدفع يحصل بالبينة
على الدفع لا بدعوى الدفع فيكون قوله **لا دفع لي** بمنزلة قوله لا بينة لي كذا في العمادية **البينة**
بحر في الاختلاف يعني يجوز ان يكون شخص نائبا عن آخر له حق على غيره في طلب البينة

البينة عن المدعى عليه اذا عجز عن اقامة البينة **لا يحلف** يعني لا يجوز ان يكون شخص نائبا
عن شخص توجه عليه البينة ليحلف من قبله وفتح على الاول بقوله **قالوكيل والوصي و**
المتولي وابو الصغير يستحلف اي يطلب الحلف من الخصم **ولا يحلف** اي واحد من الوكيل
وغيره الا اذا صح **اقراره** اي اقرار واحد منهم **على الاصل لا لو كين بالبيع او الخصومة**
في الرد بالعيب فان الوصي اذا خصم في عيب بعين باعه للصغير لا يستحلف والوكيل
بالبيع او الخصومة في الرد بالعيب من جهة المالك يستحلف لان البينة لرجل الكول ولو
لواقر الوصي صريحا لا يصح فكذا لا يستحلف واما الوكيل فاقراره صحيح على الموكل فكذا
كقول التحليف **على فعل غيره يكون على البينات** اي انه ليس كذلك والبنات القطع
والتحليف **على فعل غيره يكون على العلم** اي انه لا يعلم انه كذلك وجه الاول ظاهر واما
وجه الثاني فلانه لا يعلم ما فعل غيره ظاهرا فلو حلف على البينات لامتنع عن البينة مع
كونه صادقا فيها فيستعز به فطلب العلم فاذ لم يقبل مع الامكان صار باذلا او مقرا
بذا اصل مقرره عندنا وكان الامام في الاسلام يزيد عليه حرفا وهو ان التحليف
على فعل غيره على العلم **الا اذا كان** اي فعل الغير **يتصل به** اي بالخالف وفتح
عليه بقوله **فاذا ادعى بركة العبد وابا قه يحلف** اي البايع **على البينات** مع انه
فعل الغير يعني ان يشتري العبد اذا ادعى انه سارق او ابق واثبت ابا قه او سرقة
في يد نفسه وادعى انه ابق او سرق في يد البايع واراد التحليف يحلف البايع بالله ما ابق بالله
ما سرق في يدك وهذا تحليف على فعل الغير وانما صح **لان تسليم** اي تسليم البايع
البيع **سليما عن العيوب واجب عليه** اي البايع **فالتحليف** يرجع الى ما ضمن البايع
بنفسه فيكون على البينات **فاذا ادعى سبب الشراء** تفريع على قوله وفصل غيره على
العلم يعني اذا اشترى زيد من عمر وشيئا ثم ادعى بكونه اشتراه قبل ويجوز عن البينة
يحلف خصمه وهو زيد **على العلم** اي انه لا يعلم انه شره قبل لما مر **كذا ادعى ديننا وعينا**
على وارث اما الاول فبان يقول رجل لاخر ان لي عينا بورك لك الف درهم فأت عليه
الدين واما الثاني فبان يقول ان هذا العبد الذي ورثت من فلان ملكي ويسكن بي

حق ولا يثبت لواحد منهما فان الوارث **يخلف على العلم** لا البتات ما ذكرنا **اعلم المصنف**
 كونه ميراثا او اقرته المدعي او يوصف **الحكم عليه** كذا في العادة ولو ادعى الميراث
 الذين او العين **يخلف** اي المدعى عليه **على البتات** لا العلم لما ذكرنا **الموهم** ل
 والمشتري اي ولو ذهب رجل لرجل عبدا فقبضه او اشترى رجل من رجل عبدا
 فجاء رجل وزعم ان العبد عبده ولا يثبت له فاراد اختلاف المدعى عليه **يخلف على**
 البتات ادعى رجل مكوحة الغيرة انها مكوحة **فان حلف** ولا يثبت له **اي للمدعي**
يخلف الزوج على العلم اي انه لا يعلم انها مكوحة **فان حلف** **انقطع النزاع** و
ان نكل حلفت اي المرأة **على البتات** اي انها ليست امرأته **فان نكلت قضى بئها** 2
المدعي كذا في العادة اعلم ان كل موضع وجب فيه اليقين على البتات فحلف على العلم
 لا يكون مقبولا حتى لا يقضي عليه بالتكول فلا يثبت فلا يسقط اليقين عنه وكل موضع
 وجب فيه اليقين على العلم فحلف على البتات يعتبر اليقين حتى يسقط اليقين عنه
 ويقضي عليه اذا نكل لان الحلف على البتات أكد فيتعين بخلاف العكس ذكره الترمذي
ادعى شيئا مختلفا يخلف على الكل مرة في العادة ادعى اعيانا مختلفة الجنس و
 النوع والصفة وذكر قيمته الكل جلة ولم يذكر قيمة كل عين على حدة اختلف المشايخ
 فيه بعضهم شرط التفصيل وبعضهم اكفى بالاجمال وهو الصحيح لان المدعي لو ادعى
 غصب منه الاعيان لا يشترط لصحة الدعوى بيان القيمة لكل ان ادعى ان الاعيان
 قائمة في يومه باحضارها فيقبل البيعة بحضرتها وان قال انها قد هلكت في يده
 او استهلكها فثبت قيمة الكل جلة بسم دعواه وتقبل بيعة وان لم يكن له بيعة
 حلف على الكل مرة لان وجوب الخلف مبنى على صحة الدعوى وقد صححت فوجب
 على الكل مرة اقرب من او غيره ثم قال كنت كاذبا في اقرارى حلف المقر انه اي
 المقر لم يكن كاذبا فيه **ولست بمبطل في دعواك** عليه عند ابي يوسف وهو آخذان
 وعندهما يؤمر بتسليم المقر الى المقر له وهو القياس لان الاقرار حجة ملزمة شرعا
 كالحجة لبيته بل اولى لان احتمال الكذب فيه ابعد وجه الاحتقان ان العادة جرت

على العلم ساه

جرت بين الناس انهم اذا ارادوا الاستدانة يكتبون الصك قبل الاخذ ثم ياخذون
 المال فلا يكون الاقرار دليلا على اعتبار هذه الحالة في حق المدعي **عليه الفتوى** لتغير احوال
 الناس وكثرة الخداع والخيانات وهو يتقرر والمدعي لا يضره اليقين ان كان صادقا فيما
 اليه ذكره الترمذي **صح فداء اليمين والصلح عنه** يعني اذا ادعى رجل على آخر مالا فاكفر
 فأكلف فافدى يمينه بمال وصالح عن يمينه على مال صح لما روى عن عثمان رضي الله عنه
 انه ادعى عليه اربعون درهما فاعطى ثوبا وافتدى يمينه ولم يخلف وعن حذيفة رضي الله
 عنه انه افتدى يمينه بمال ولانه لو حلف وقع في القيل والقال فان بعض الناس يصدق
 وبعضهم يكذب فاذا افتدى يمينه صان عرضه وهو حن قال صلى الله عليه وسلم
دعوا عن اعراضكم باموالكم ولا يخلف بعد اي ليس للمدعي ان يخلف بعد ذلك لانه اسقط
 خصوصية باخذ البذل منه بخلاف ما اذا اشترى يمينه بعشرة دراهم مثلا حيث لم يجر وكان له
 ان يستخلف لان الشراء عقد يملك المال بالمال واليمين ليست بمال كذا في العتابة **باب**
التخلف اختلفا اي المتبايعان في قدر الثمن بان ادعى المشتري ثمنه وادعى البايع
 اكثر منه **او وصفه** بان ادعى البايع انه بدرام رايحه وادعى المشتري انه بدرام كاسية
او جنسه بان ادعى البايع انه بالدنانير وادعى المشتري انه بالدرام **او اختلفا في قدر**
المبيع بان اعترف البايع بقدر من المبيع وادعى المشتري اكثر منه **حكم لمن برهن** اي
 انهما اقام البيعة تحكم له لانه قد رد دعواه بالحجة فبقى في الجانب الآخر مجرد الدعوى والبيعة
 اقوى لانها تلزم على القاضي الحكم والدعوى لا يلزم وان برهنها حكم لمثبت الزيادة لان
 البتات للاثبات ومثبت الاقل لا يعارض مثبت الاكثر **فان اختلفا فيهما اي الثمن**
والمبيع جميعا بان قال البايع بعت العبد الواحد بالعين وقال المشتري لابل بعت
 العبدين **بالفحش البايع في الثمن والمشتري في المبيع** اولى لان حجة البايع في الثمن
 اكثر ثباتا وحجة المشتري في المبيع اكثر اثباتا فان عجز اي ان لم يكن لكل واحد منهما بيعة
 قبل للمشتري اما ان ترضى بالثمن الذي يدعيه البايع **والافسخا المبيع** وقبل للبايع اما
 ان تسلم مالا دعاه المشتري بالمبيع **والافسخا المبيع** لان العرض قطع لخصوصية وقد امكن

ذلك رضا أحدهما بما يدعيه الآخر فيجب أن لا يجعل القاض ^{بجعل} بالفسخ حتى يبال كلامهما
 باختاره **ون** لم يرضيا بدعوى أحدهما تخالفان استخلف القاض كلامهما على دعوى
 الآخر أصدا ان التخالف قبل القبض حال قيام السلعة على وفق القياس لان البائع
 وجوب تسليم المبيع بما ادعاه ثمة والبائع ينكره فكان كل منهما منكرا وتحليف المنكر
 موافق للقياس واما التخالف بعد القبض فعلى خلاف القياس عند أبي حنيفة وأبي
 يوسف لان المبيع سلم للمشتري فلا يكون مدعى على البائع شيئا فبقى دعوى البائع
 على المشتري زيادة الثمن وهو ينكر فيكتفى بحلفه وانما ثبت التخالف بعد القبض بقوله
 صلى الله عليه وسلم اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة تخالفا وترا **وإذا**
بين المشتري لانه اقواهما انكارا لانه المطالب او لا بالثمن فيكون هو البادي بالانكار
 فيه **ابن حنبل** لو سلمه **بثمن** اي هذا اذا كان يبيع عين بدين **والا** اي وان لم يكن كذلك
 ببيع عين بعين حتى يكون مقايضة او ثمن بثمن حتى يكون صرافا **فأما** **شأ**
 اي بدء القاض بين ايهما شاء لاستوائهما في قاعدة التكرول وصفه التخالف ان يحلف
 المشتري بالله ما اشتراه بالعين ويحلف البائع بالله ما باعه **بالف** **وفسخ** **القاضي**
 الفسخ القاضى البيع بينهما **بطلب** **احدهما** او طلبهما **ولا يفسخ** وقيل يفسخ بيمين
 التخالف والصحيح هو الاول لانها لا حلفا لم يثبت ما ادعاه كل منهما فبقى بيعا ثمن
 مجهول ويفسخ القاضى قطعا للنزاع بينهما وفرع عليه ما ذكره في المبسوط بقوله
قلو وطى **المشتري** **الجارية** **المبيعة** **بعد التخالف** **وقبل الفسخ** **يجل** اي وطؤه لانها
 لم تخرج عن ملكه ما لم يفسخ القاضى **ومن نكل** عن اليمين من المتبايعين **لومة**
 دعوى الآخر **بالمقضاء** لانه صار مقرا بما يدعيه الآخر او باذلاله **لا تخالف** في اصل
 المبيع والاجل وشرط الخيار وقبض بعض الثمن ومكان دفع المسم فيه **وختلف**
 المنكر اي منكر المبيع والاجل وغيرهما لان هذا اختلاف في غير المبيع والثمن فاقرب
 الاختلاف في الخط والابراء بخلاف الاختلاف في وصف الثمن او جنسه حيث يكون
 بمنزلة الاختلاف في القدر **ولا بعد** **هلاك** **المبيع** **او خروجه عن ملكه** **او تغيره**

وإذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة تخالفا وترا وإذا بين المشتري لانه اقواهما انكارا لانه المطالب او لا بالثمن فيكون هو البادي بالانكار فيه ابن حنبل لو سلمه بثمن اي هذا اذا كان يبيع عين بدين والا اي وان لم يكن كذلك ببيع عين بعين حتى يكون مقايضة او ثمن بثمن حتى يكون صرافا فأما شأن اي بدء القاض بين ايهما شاء لاستوائهما في قاعدة التكرول وصفه التخالف ان يحلف المشتري بالله ما اشتراه بالعين ويحلف البائع بالله ما باعه بالف وفسخ القاضي الفسخ القاضى البيع بينهما بطلب احدهما او طلبهما ولا يفسخ وقيل يفسخ بيمين التخالف والصحيح هو الاول لانها لا حلفا لم يثبت ما ادعاه كل منهما فبقى بيعا ثمن مجهول ويفسخ القاضى قطعا للنزاع بينهما وفرع عليه ما ذكره في المبسوط بقوله قلوطى المشتري الجارية المبيعة بعد التخالف وقبل الفسخ وجل اي وطؤه لانها لم تخرج عن ملكه ما لم يفسخ القاضى ومن نكل عن اليمين من المتبايعين لومة دعوى الآخر بالمقضاء لانه صار مقرا بما يدعيه الآخر او باذلاله لا تخالف في اصل المبيع والاجل وشرط الخيار وقبض بعض الثمن ومكان دفع المسم فيه وختلف المنكر اي منكر المبيع والاجل وغيرهما لان هذا اختلاف في غير المبيع والثمن فاقرب الاختلاف في الخط والابراء بخلاف الاختلاف في وصف الثمن او جنسه حيث يكون بمنزلة الاختلاف في القدر ولا بعد هلاك المبيع او خروجه عن ملكه او تغيره

بالتصاياه

او تغيره بالعيب يعني اذا هلك المبيع او خرج عن ملكه او تغير بحدوث العيب عنده
 وصار بحال لا يقدر على رده بالعيب **ثم اختلفا في الثمن** **لم يتخالفا** عند أبي حنيفة ولا
 يوسف بل القول للمشتري وعند محمد والثاني في ثمن الفان فيفسخ البيع على قيمة
 الهالك لان كلامهما يدعى حقا ينكره الآخر فيتحالفان ولهما ان التخالف بعد قبض
 المبيع مخالف للقياس فلا يتعدى اياه حلف حال هلاك السلعة **كذا بعضه** اي اذا
 هلك بعض المبيع او خرج عن ملكه **اختلفا في الثمن** **لم يتخالفا** **الا ان يرضى البائع**
بتروك حصة الهالك اي عدم اخذ شيء من ثمن الهالك وجعل العقد كأن لم يكن
 الاعلى القيام **ولا في بدل الكتابة** اي لا تخالف ايضا بين المولى والمكاتب اذا اختلفا
 في قدر بدل الكتابة لان التخالف يكون في المعاوضات عند تجا حد الحقوق الا لومة
 وبدل الكتابة بغير لازم لجواز العجز واذا انعدم التخالف وجب اعتبار الدعوى
 والانكار فيكون القول قول العبد مع يمينه لانكاره الزيادة وان اقاما البيعة
 فبيعتة المولى اولى لانها ثبتت الزيادة **ولا في راس المال** **بعد اقالته** اي اذا اقال
 عفا السلم واختلفا في راس المال لم يتخالفا اذ لو تخالفا تفسخ الاقالة ويعود
 السلم وهو لا يجوز لان اقالته اسقاط الدين والساقط لا يعود **بل صدق السلم**
عليه لو حلف لان رتب السلم يدعى عليه زيادة وهو منكر **ولا يعود السلم** لما ذكر
 ان الساقط لا يعود **بخلاف البيع** يعني اذا اختلفا في قدر الثمن بعد الاقالة وقبل
 قبض المبيع يحكم بالتخالف وعاد البيع والفرق ان الغرض من التخالف فسخ ال
 العقد حتى يعود كل منهما الى اصل ماله واليه الاشارة بقوله صلى الله عليه وسلم تخالفا
 وتوادا والتخالف في الاقالة في السلم لا يفيد هذا الغرض لان الاقالة في السلم بعد
 نقاذا لا يحتمل الفسخ بسائر اسباب الفسخ حتى لو قال نقضنا الاقالة لا
 لا ينقض فلا يحتمل الفسخ لما مر ان الساقط لا يعود واما الاقالة في البيع فما يحتمل
 الفسخ بسائر اسباب الفسخ حتى لو قال نقضنا الاقالة تنقض فاحتمل الفسخ
 بالتخالف ايضا لا تنقأ المانع ههنا لان ملك العين يحتمل العود **اختلفا في قدر**

المهر قضى لمن برهن ان اقام البينة لانه نور دعواه وصح كاسمها مبينة وان برهن
فلها اي قضى للموادة ان شهد مهر المثل له اي للزوج بان كان مثل ما يدعي الزوج
او اقل لان الظاهر يشهد للزوج وبينة الموادة ثبت خلاف الظاهر وقضى له اي
للزوج ان شهد اي مهر المثل لها بان كان مثل ما يدعيه اليه او اكثر لانها ثبت الخط وهو
والكثير مما ادعى خلافه بخلاف الظاهر وان شهد اي مهر المثل لهما اي لو احدى مناهما بان كان الكل مما ادعته
تبارتا اي تافطتا لاستوائهما في الاثبات لان بيتهما ثبتت الزيادة وبينة ثبتت الخط
فلا يكون احدهما اولى من الآخر وان عجزا عن البرهان تخالفا واثباتا كل لزمه دعوى
الآخر لانه صار مقررا لما يدعيه خصمه او باذلا ولا يصح **بمنح النكاح** لان عين كل منهما
يبطل ما يدعيه صاحبه من التسمية فيبقى العقد بلا تسمية وهو لا ينفذ النكاح اذا
المهر تابع فيه بخلاف البتة فان عدم تسمية الثمن بفسخ كالمهر في البيوع ونفسه
القاضي قطعاً للمنازعة بينهما بل حكم **مهر المثل** اي يجعل حكماً فيقضى بقوله اي الزوج
لو كان مهر المثل كما قال او اقل منه ويقضى بقوله لو كان مهر المثل كما قالت او اكثر
منه ويبر اي يقضى بمهر المثل لو كان مهر المثل بينهما بان كان اكثر مما قاله واقل مما قالت
اذ لم يثبت الزيادة على مهر المثل ولا المحط منه للتخالف **اختلاف بدل الاجارة**
بان ادعى الموجه انه اجرة شهر او عشرة دراهم وادعى المستاجر انه استاجره بجنة
او المنفعة بان ادعى الموجه انه اجرة شهر او وادعى المستاجر انه استاجره شهرين
قبل قبضها اي قبض المنفعة او اختلافها اي في بدل الاجارة والمنفعة معاً
تخالفا وتراد اي يذكر الاجل لعدم جريان التخالف فيه بل القول لمكثرة الزيادة ذكر
في النهاية ووجه التخالف ان الاجارة قبل قبض المنفعة كالبيع قبل قبض المبيع
فيكون كل من المتعاقدين يدعي على الآخر وهو يتكرر وكون كل من العقدين معاوضة يحرك
فيها الفسخ فالتحقق به واعتراض بان قيام المعقود عليه شرط لصحة التخالف والمنفعة
معدومة واجيب بان الدار مثلاً اقيمت مقام المنفعة في حق ايراد العقد عليها فكانها
قائمة نقدية **وختلف المستاجر** او لا لو اختلف في الاجرة وختلف الموجه لو اختلف في

نكاح

في المنفعة وان نكل ثبت قول الآخر وان برهن قبل وان برهن في المجر
او لي لو اختلفت في الاجرة ووجه **المستاجر** او لي لو اختلفت في المنفعة نظر في زيادة
الاثبات ووجه كل في زايدي عليه او لي لو اختلفت فيهما اي الاجرة والمنفعة بان ادعى
الموجه شهر او عشرة والمستاجر شهرين بجنة فيقضى بشهرين بعشرة **ولا تخالف لو**
اختلف بعد قبض المنفعة والقول للمستاجر مع بينة لان جريان التخالف لاجل
الفسخ والتمايز المستوفاة لا يمكن فسخ العقد فيها وبعد قبض بعضها اي المنفعة
تخالفا وفسخت اي الاجارة فيما بقي والقول للمستاجر فيما مضى لان الاجارة
تتعد ساعة فساعة على حسب حدوث المنفعة فيصير كل جزء من المنفعة
كالمعقود عليه ابتداء فصار ما بقي من المدة كالمعقود بالعقد فسخا الثاني فيه بخلاف
ما اذا هلك بعض المبيع لان كل جزء منه ليس بمعقود عليه عقد ابتداء بل الجمل
معقود بعقد واحد فاذا تعدد الفسخ في بعضها بالهلاك قصرت في كل ضرورة **اختلف**
الزوجان في متاع البيت سواء قام النكاح بينهما او لا وادعى كل منهما ان المتاع
كله ولا بينة لهما فالقول لكل منهما فيما يصلح له يعني ان القول فيما يصلح للرجال
كالعمامة والقباء والقميص والبطيان والسلاح والمنطقة والكت والدرع
والقوس والسياب ونحو قول الزوج مع بينة بشهادة الظاهر **وفيما يصلح**
للنساء كالدرع والخمار وثياب النساء وخمرهن ونحو قول الموادة مع بينة لانه
شاهد لهما الا اذا كان كل منهما يفعل او يبيع **ما يصلح للآخر** اي الا ان يكون الرجل
صانعاً له اساور وخواتيم النساء والحلي والخيل ونحوه فلا يكون لهما وكذا اذا
كانت الموادة دالة ببيع ثياب الرجال او تاجرة بجنة ثياب الرجال والنساء او
او ثياب الرجال وحدها كذا في شرح الهداية والقول له اي للرجل فيما يصلح لهما كـ
كالفرش والامتعة والاواني والرفيق والمنزل والمقار والمواشي والنفود لان
الموادة وما في يد الزوج واذا تنازع اثنان في شيء وهو في يد احدهما كان القول له
كذا هنا بخلاف ما يخفى به لان لها ظاهراً آخر اظهر من اليد وهو يد الاستعمال فحصل

القول قولهما كرجلين اختلاف ثوب أحدهما لابس والأخر متعلق بكم قال لا يسلي
هذا إذا كانا خائفين فإذا مات أحدهما فالمشكل **للحي** **بيمينه** حرا كان أو رقبا إذا نأى
الليت فقيت **يد الحي** بلا معارض هكذا ذكر في الهداية والجامع الصغير للمصدر الشريف
وصدور السلام وتسمى الأئمة الخلوون وقاضي حان وقال شمس الأئمة السرخسي في الجامع
الصغير وقع في بعض النسخ **للحي** منها وهو سهو وفي رواية محمد وزعفراني للحزب
بالراء ولو كان أحدهما مملوكا فالمتاع **للحر في الحيوة** لأن **لكن** أقول **والحي في الميت** إذا لا يد
الليت فحلت يد الحي عن المعارض وفي هذا عذاي حنيفة وقال العبد المأذون و
المكاتب كالحل لأن لهما يدا معتبرة في الخصومات حتى لو اختصم لهما والمكاتب في شيء هو
في أيديهما يقضي بينهما لاستوائهما في اليد بخلاف ما لو كان محجورا حيث يقضي به **للحر** إذا لا
يد **فصل** فمن يكون خصما ومن لا يكون قال المدعي عليه **هذا الشيء** أو **دعني**
زيدا أو **أجرني** أو **وصية** أو **أعاريه** أو **غصبته** و **برهن** عليه **أنه** دفع **خصومة**
المدعي يعني ادعى رجل عبداً يد رجل أنه له فقال ذواليد هو فلان الغائب أو **دعني**
إلى آخر ما ذكرنا فأقام على ذلك **بيته** أو أقام أن المدعي أقرا **بيته** فلان **أنه** دفع
عنه **خصومة** المدعي لأنه ثبت **بيته** أنه وصل إليه من جهة فلان وأن يده ليست
بخصومة وقال ابن شبرمة لا يخرج من الخصومة بأقامة البيته لأنه خصم بيده
فما رما قضاء دفع الخصومة عن نفسه وقال ابن أبي ليلى يخرج منها **بحد** قوله
بغير بيته إذا لا أئمة فيما يقرب على نفسه وقال أبو يوسف أن كان ذواليد رجلا
صالحا تندفع عنه الخصومة إذا أقام البيته وإن كان معروفا بالكي لا تندفع
رجوع إليه حين أنشئ بالعتقاء وعرف أحوال الناس فقال المحتال من الناس
قد يأخذ مال **أنسان** غصباً ثم يدفعه **شراً** إلى **مريد** سفر ويودعه بشهادة **الشهود**
حتى إذا جاء المالك وأراد أن يثبت ملكه فيه أقام ذواليد **بيته** على أن فلانا أودعه
في بطن جفه وقال **بحد** لا تندفع إذا قالوا بوجهه لا باسمه ونسبه وقال أبو حنيفة
تندفع إن قال **الشهود** نعرفه **باسمته** ونسبه **أبوجه** لأن ذواليد يحتاج إلى

الى دفع الخصومة عن نفسه وانما تدفع اذا ثبت ان يده ليست يده ملك وخصومة
 وقد حصل ذلك لانه ثبت انه ليس بجسم لهذا المدعى فاننا نعلم ان مودعه ليس
 المدعى اذا الشهود يعرفون المودع بوجهه **وان قالوا ودعه من لا نعرفه لاي لا يكون**
 دفعا لاحتمال ان يكون المودع هذا المنازع كما قال اي ذواليد سرقته من الغائب حيث
 لا يدفع الخصومة لانه يزعم ان يده يملك صار معتزا باكونه خصما **وقال المدعى عليه**
غصبته او سرقة او سرق مني حيث لا تدفع به الخصومة وان وصليته بوجه ذواليد
علي ايداع زيد اما الاولان فلان المدعى انما صار خصما بدعوى الفصل عليه لا يده
 فلا يدفع دعواه باحالة الملك الي غيره لانه لم يدع الملك عليه بل ادعى الفصل عليه وهو
 الغصب او السرقة واما الثالث ففيه خلاف فمخبر حيث قال تدفع به لانه لم يدع انه
 الفصل عليه بل ادعى الفصل على مجهول وصلى باطلا فالحق بالعدم فبقي دعوى الملك
 ولهما ان هذا كالمعين ذي اليد للسرقة ولو جئته لم تدفع كذا هنا لان ذلك الفصل يستدعي
 فاعلا والظاهر انه الذي في يده وانما ابراهمه **ورأى** للحجة فنزل ذلك منزلة قيسية **خلاف**
غصب مني على البناء للمفعول حيث تدفع به الخصومة اذ لاحد فيه فلا يجتزئ عن كشفه
 فلو قضى عليه ثم حضر الغائب فاقام البيعة على ملك يقبل لانه لم يصير مفضيا عليه وانما
 قضى على ذي اليد فقط **ولو قال اشترية من زيد وقال ذواليد هو اي زيد او دعي**
دفع اي الخصومة بلا حجة لتصادقهما على ان اصل الملك فيه لزيد فالظاهر ان وصوله
 الى يده في اليد من جهة فلم تكن يده بد خصومة بل يد نيابة والدعوى انما يتبعه على من
 يكون له يده ملك الا اذا برهن المدعى ان زيدا وكله بقبضه فحينئذ يصح دعواه لانه
 يثبت بحجة انه احق باسماه فان طلب المدعى عليه ما ادعى من الايداع حلف على ان
ولو قال ذواليد او وكيل لم يصبه ق الا بيعة لان الوكالة لا تثبت بقوله باب دعوى
الرجلين حجة الخارج في الملك المطلق اول من حجة ذي اليد لان الخارج هو المدعى
 والبيعة بيعة المدعى بالحديث كما مر وفيه خلاف الشافعي رحمه الله فاذا نكل المدعى عليه
 قضى بالمال عليه للمدعى خلافا لغيره الملك بالمطلق احراز عن المقيد بدعوى الشا

والمستدعي
خلف
لشفه
رواغا
وعنى
وصوله
من
بني
البتان
ملوك
على
جليل
بناج
نحو

والله اعلم بالصواب

عن أبي بكر بن محمد بن عثمان بن كثير

وعن المقيد بما اذا ادعى تلقي الملك من واحد واحد بما قابض وبما اذا ادعى الشراء
من اثنين وتاريخ احدهما سبق فان في هذه الصورة قد تقبل بيعة ذي اليد بالا
كما سبقت في الاثر **واذا ادعى البيع** لان للتاريخ عبرة عند الى حنيفة في دعوى
مطلق الملك اذا كان من الطرفين وهو قول ابي سفيان واولا وعلى قول ابي
يوسف اولا وهو قول محمد بن ابراهيم لا بل يقضي للخارج ادعى ان هذا العبد لي غاب
عن منته شهر وقال **ذو اليد من سنة** يقضي للمدعي ولا يلتفت الى بيعة المدعى عليه لان
ما ذكر المدعي تاريخ غيبه العبد عن يده لا تاريخ مملكه فكان دعواه في الملك مطلقا خاليا
عن التاريخ وصاحب اليد ذكر التاريخ لكن التاريخ حالة الافراد لا يعتبر عند ابي
حنيفة فكان دعوى صاحب اليد دعوى مطلق الملك كدعوى الخارج فيقضي بيته
الخارج **برهننا** اي الخارج بان عينا في يد آخر يعني ادعى اثنان عينا في يد آخر كل
منهما يزعم انها له واقاما البيعة **قضى به لهما** بطريق الاشتراك بينهما لما روي
ان رجلين احضما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ناقة واقام كل منهما
البيعة فقضى بها بينهما نصفين **وبرهننا على الشراء** اي من آخر فلكل نصفه **بيده**
وذكر يعني اذا كان عبدا في يد رجل ادعى اثنان كل منهما انه اشتراه منه واقام بيعة
بلا توقيت فلكل منهما الخيار ان شاء اخذ نصف العبد بنصف الثمن الذي يشتره
بيته ورجع على البايع بنصف ثمنه ان كان دفعه اليه لاستوائهما في الدعوى المحجة
كما لو كان دعواهما في الملك المطلق واقاما البيعة وان شاقرك لان شرط الذي
يتبعه وهو اتحاد الصفقة قد يفتر عليه ولعل رغبة في تملك الكل فلم يحصل العقد
فيروى وياخذ كل الثمن **وبترك** احدهما بعد القضاء لم يأخذ الآخر **كل** يعني اذا قضى
القاضي بينهما بنصفين فقال احدهما لا اختار لم يكن للآخر ان يأخذ جميعه لانه صار
مقتضا عليه بالنصف فانسخ العقد فيه والعقد منقسخ بقضاء القاضي لا
يعود الا بتجديده ولم يوجد وذكر بعض الشارحين ناقلا عن مسوط شيخ الاسلام **فلا خيار**
زاده انه لا خيار وهو الظاهر كذا في العناية **وهو** اي ما ادعاه شخصان **للسابق**

خياره

للسابق ان ارجا الى ذكر كل منهما تاريخا فهو الاول منهما لانه اثبت الشراء في زمان
لا ينافيه فيه احد فاندفع الآخر **ولذي يد** ان لم يورجها اي ان لم يذكر تاريخا
لكن في يد احدهما فهو اولى لان تمكنه من قبضه يدل على سبق شرايه وتحقيقه بتوقف
على مقدمتين احدهما ان الحادث يضاف اليه اقرب الاوقات والثانية ان ما مع
ابعد بعدية زمانية فهو بعد اذا تقرر تاقيض القابض مبني على شرايه ومتأخر
عنه ظاهر فكان بعد شرايه ويلزم من ذلك ان يكون شرايه القابض بعد شرايه القا
فكان شراؤه اقدم تاريخا وقد تقدم ان التاريخ المقدم اولى **واذا ادعى احدهما**
يعني ان المدعي لذي يد ان ادعى احدهما لان التاريخ حالة الافراد غير معتبر كما مر
فيقضي اليد الدال على سبق الشراء كما عرفت **ولذي وقت** ان وقت احدهما فقط
لشئ مملكه في ذلك الوقت مع احتمال الآخر ان يكون قبل او بعده فلا يقضي له
بالسك **بلا يد لهما** بان كان المبيع في يد ثالث يعني اذا ذكر بيعة الخارج وقتا قد و
اليه اولى اذ يذكر الوقت لا يزول احتمال سبق ذي اليد لان تمكنه من قبضه يدل
على سبق شرايه الا ان يشهد شهود الخارج ان شرايه قبل صاحب اليد اذ يتقضى
بها اليد لان الصريح يفوق الدلالة **وعلى كذا** عطف على قوله على تمامي يد آخر يعني
ان برهن كل من الخارجين ان هذه زوجة سقطا اي البرقانا ان لم يورجها او
استوى تاريخهما لتقدير القضاء بهما اذا النكاح لا يقبل الاشتراك **فهي لمن صدقة**
منهما لان النكاح مما يحكم به بتصادق الزوجين فيرجع اليه تصديقهما فيجب اعتبار
قولها ان احدهما تزوجها **الا ان تكون** اي المرأة في بيت الآخر او دخل بها فيكون
هو اولى ولا يعبر قولها لان تمكنه من نقلها او من الدخول بها دليل على سبق عقده
الا ان برهن الآخر انه تزوجها قبل فيكون هو اولى لان الصريح يفوق الدلالة
فالخاص انهما اذا تنازعا امرأة واقاما البيعة فان ارجا وتاريخ احدهما اقدم
كان هو اولى وان لم يورجها واستوى تاريخهما فان كان مع احدهما قبضه كالدخول
بها او نقلها الى منزله كان هو اولى وان لم يوجد شيء من ذلك يرجع الى تصديق المرأة

وان صدقت غير ذي برهان يعني ان ما ذكر كان فيما اذا صدقت احدا المبرهينين و
 ان صدقت غير ذي البرهان في نفسه لا اذ اقوى من التصديق ثم لا يقتضي لغيره اولاً
 اقوى من البرهان الا اذا ثبت سبقه لان البرهان مع التاريخ اقوى من البرهان بدونه
 كما يقتضي **الخارج على ذي بد ظاهر الشكاح** الا باثباته الى اثبات سبق نكاحه
 على نكاح ذي اليد بينة **الشراء او المهر او من هبة وصدقة مع قبض** يعني اذا
 ادعى احد هما شراء من شخص وادعى الآخر هبة وقبضاً من ذلك الشخص واقاما
 البينة ولا تاريخ معهما كان الشراء اولاً لانه اقوى كونه معاوضة من الجانبين
 ومثبتاً للملك بنفسه بخلاف ما اذا اختلف المالك لهما او كان معهما تاريخ حيث
 لا يكون الشراء فيه اولاً عند اختلاف المالك بصير كل منهما خصماً عن حكمة حاجته
 الى اثبات الملك وهما في ذلك سواء وفيما اذا اتحد المالك لا يحتاجان الى اثبات
 الملك لثبوت باتفاقهما وانما يحتاجان الى اثبات سبب الملك لنفسهما وفيه
 تقدم الاقوى وفيما اذا كان فيهما تاريخ والمالك لهما واحد كان لا قدمهما تاريخاً
 لثبوت ملكه وقت لا ينازع فيه احد بخلاف ما اذا كان المالك مختلفاً حيث لا يضر
 بغيره من سبق التاريخ كما سياتي ان شاء الله وكذا الشراء والصدقة مع القبض
 في جميع ما ذكر من الاحكام وانما كون المهر او من هبة وصدقة مع قبض فنعناه
 ان رجلاً ادعى عبداً مثلاً يد رجله ومعه له او تصدقه عليه وقبض وادعت
 امرأته اذا اليد تزوجها على ذلك العبد وقبضته كان المهر او من هبة كالشراء اذ كل
 منهما عقد معاوضة يثبت الملك بنفسه **ورهن معه اي مع قبض اول من هبة**
 معه احتسنا والقياس كون الهبة اولاً لانها تثبت الملك والرهن لا يثبت وجه
 الاستحسان ان المقبوض بحكم الرهن مضمون وبحكم الهبة غير مضمون وعقد القبض
 اقوى لانه يثبت اكثر اثباتاً بخلاف الهبة بشرط العوض لانه بيع انشأه والبيع ولو
 بوجه اقوى من الرهن **برهن خارجان على ملك مطلق مودع او شراء مودع من**
 واحد غير ذي يد اخر زهنا عما اذا برهن على ما في يد اخر كما مر او برهن خارج على

نما عرفنا ان النكاح ان صدقت غير ذي البرهان في نفسه لا اذ اقوى من التصديق ثم لا يقتضي لغيره اولاً
 يشتبه بتصديق الرهنين فانما برهن آخر فمضى له صح

لان البيع بعد بالعقد والهبة لا تصح الا بالقبض فكان البيع اسبق

لا يملك

على ملك مطلق مودع وذو يد على ملك اقدم تاريخاً فالسابق اولاً لانه اثبت انه
 اول المالكين ولا يملك الملك الا من جهته ولو برهن تاريخاً متفقاً تاريخاً من رهن
 او وقت احدهما فقط فمضى لهما نصفين في الصورتين اما في الاولى فلان كلاهما اثبت
 الملك لبايعه وملك بايعه مطلق ولا تاريخ فيه فصار كما اذا حضر البايعان فاوجب
 الملك بلاتاريخ فيكون بينهما نصفين واما في الثانية فلان توقيت احدهما لا يدل على
 تقدم الملك لكونه ان يكون الاخر اقدم بخلاف ما اذا كان البايع واحداً لانهما اتفقا على
 ان الملك لا يملك الا من جهته فاذا اثبت احدهما تاريخاً يحكم له به حتى يتبين ان غيره تقدم
 ولم يتبين برهن خارج على ملك وذو يد على الشراء منه بان كان عبداً مثلاً يد زيد فادعاه
 بكر بانه ملكه وبرهن عليه وبرهن زيد على الشراء منه **فد واليد اول** لان التاريخ ان
 كان يثبت اولية الملك فذو اليد يملك من ولا تاريخ فيه فصار كما اذا اقر بالملك له
 ثم ادعى الشراء منه **كذا اذا برهن كل من الخارج وذو اليد على التنازع ونحوه** وهو كل سبب
 للملك لا يتكرر فانه في معنى التنازع في الشيا لا تنسج والامور كمنع الشيا
 القطنية وغزل القطن وحمل اللبن واتخاذ الجبن واللبد والمرغري وجر الصوف
 ونحوها وان كان سبباً يتكرر لا يكون في معنى التنازع فيقضي به للخارج كالمالك المطلق ولو
 مثل الحز والبنا والغرس وزراعة الحنطة والجوب فان اشكل يرجع الى اهل الخبرة
 لا زهم احرف به فان شكل عليهم قضى به للخارج لان القضاء ببينة هو الاصل والعدل عنه
 بحديث التنازع فاذا لم يعلم يرجع الى الاصل **ولو كان التنازع ونحوه عند بايعه** فان كلاهما
 اذا تلقى الملك من رجل واقام البينة على سبب ملكه عنده لا يتكرر فهو بمنزلة اقامتها على
 ذلك السبب عند نفسه **فد واليد اول** من الخارج لان بينة قامت على اولية ملكه فلا يثبت
 للخارج الا بالثبوت منه **الا اذا ادعى الخارج عليه فعلا** قال في الذخيرة الى اصل ان بينة ذي
 اليد على التنازع انما ترجح على بينة الخارج على التنازع او على مطلق المطلق الملك بان
 ادعى ذو اليد التنازع وادعى الخارج التنازع او ادعى الخارج ملكاً مطلقاً اذا لم يدع الخ
 عما ذي اليد فعلاً نحو الغصب او الوديعة او الاجارة او الوهن او العارية او نحوه فان

اي كالصوف تحت شعر المرأة

الخبرة
 في الجدل

رج

فاما اذا ادعى الخارج فعلا مع ذلك فبيته الخارج اولى وانما قال في رواية لما قاله العامة
 بعد نقل كلام الذخيرة ذكر الفقيه ابو الليث في باب دعوى التنازع من المبسوط ما يخالف
 المذكور في الذخيرة فقال دابة في يد رجل اقام آخريته انهاء دابته نتجت عنه فانه يقضي بها
 الذي اليد لانه يدي ملك التنازع والاخر يدعى الاجارة والاعارة فالتنازع اسبق منهما فيقضي
 الذي اليد هذا خلافا لما نقل عنه ولو برهن احداهما من الخارج وذي اليد على الملك المطلق
 والاخر على التنازع والنتيجة اولى لان برهانه قام على اولية الملك فلا يثبت للآخر الا بالنتيجة
 منه برهن كل من الخارج وذي اليد على النشأ من الآخر اي صاحبه بلا وقت سقطا و
 ترك في يد غيره عند اي حنفية واي يوسف وعند محمد يقضي بالبيتين ويكون للخارج لا مكان
 العمل بهما بان يجعل ذوا اليد كانه اشترى من الآخر وقضى ثم باع لان القبض دليل
 الشراء كما مر ولا يعكس لان البيع قبل القبض لا يجوز عنده وان كان في العقار ولهما
 ان الاقدام على النشأ اقرار منه بالملك له فصار كما اذا قاما على اقرارين وفيه التمايز
 بالاجماع فكذا هنا وان وقت البيتين في العقار ولم يثبتا قبضا وقت الخارج
 اسبق يقضي الذي اليد عندهما فيجعل كانه اشترى من الخارج اولا ثم باع قبل القبض من ذي
 اليد وهو جائز في العقار عندهما وعند محمد يقضي للخارج اذا لا يصح عنده بيعه قبل القبض
 فيبقى على ملكه وان اثبتا قبضا قضى الذي اليد بالاجماع لكون البيعتين جابزين على القوة
 وان كان وقت ذوا اليد اسبق قضى للخارج فيجعل كانه اشترى من ذي اليد اشتراه وقضى ثم باع
 ولم يسل او سلم ثم وصل اليه بسبب آخر ولم يرجح بكثرة الشهود والاعمال لانه يعني اذا
 اقام احد المدعين شاهدين والاخر اربعة مثلا او احدهما عدلين والاخر اعدلين فلما
 سواه اما الاول فلان الترجيح لا يقع بكثرة العمل حتى لا يترجح القياس بقياس آخر وكذا
 الحديث واما الثاني فلان المقبرة الشاهد اصل العدالة ولا حجة للاعدلية فلا يقع التكرار
 الترجيح بها ادعى احد الخارجين نصف دار والاخر كلها يعني اذا كانت دار في يد رجل
 ادعى اثنان احدهما كلها والاخر نصفها وبرهنا فالرجح الاول والباقي وهو ثلاثة ارباع
 للثاني عند اي حنفية فان صاحب النصف لا ينزع الاخر في النصف الاخر فلم له وصارت

نأجرها من ذوا اليد
 او اعادها منه او هبها
 اياه وذوا اليد اقام
 بيته انهاء دابته صح

او التنازع

وصارت منازعة بينهما في النصف الاخر فيستصف بينهما وعندهما في بيتهما اثلاثا فدى
 الجميع باخذ سهمين ومدى النصف سهم واحد فيقسم بينهما اثلاثا وان كانت اي
 الدار معهما اي في يد أحدهما في الثاني وهو مدى الكل لانه اذا برهن كان نصفها له على وجه
 القضاء وهو الذي كان بيد صاحبه اذا اجتمع فيه بيته الخارج وبيته ذي اليد وبيته
 الخارج اولى فيقضى له بذلك ونصفها لآخر وجه القضاء وهو الذي كان بيده لان صاحبه
 لم يدعه ولا قضاء بلا دعوى فيتوكل في يد برهنه على تنازع دابة اي تنازع عا في دابة
 واقام كل منهما البيته انهاء نتجت عنه او عند بايعه مطلقا او سواه كانت في يد أحدهما او
 يد أحدهما او في يد ثالث لان المعنى لا يختلف ذكره الزيلعي وارجح قضى لمن وافق
 سنها وقت شهادة الظاهر وان اشكل اي سن الدابة بان لم يوافق التاريخين
 فلهما اي قضى لهما به لان احدهما ليس باولى من الآخر ان يكن في يد احدهما فقط
 بان كانا خارجين والدا بر في يد ثالث او في يد أحدهما والآي وان كان في يد احدهما فل
 اي قضى بها الذي اليد لان الامر على شكل سقط التاريخان فصار كأنهما لم يورخا
 ذكره الزيلعي وان خالف في سنها الوقتين بطلت البيتان لظهور كذب التاريخين
 فيتوكل في يد من كانت في يده كذا في الهداية والكافي قال الزيلعي الاصح انهما لا يبطلان
 بل يقضى بهما بينهما ان كانا خارجين او كانت في يد أحدهما وان كانت في يد احدهما يقضى
 بها الذي اليد لان اعتبار ذكر الوقت لحقهما وحققهما مينا في اسقاط اعتبار لان
 في اعتبار اسقاط حقهما فلا يعتبر فصار كأنهما ذكر التنازع من غير تاريخ وفيه صاحب
 اليد اولى ان كانت في يد احدهما والاخر في سنها كما اذا اشكل في موافقة سنها احد التاريخين
 وهكذا ذكره محمد رحمه الله والا اول ذكره الحكم رحمه الله وهو قول بعض المشايخ وليس
 بشئ ولهذا قلت كانت لهما يشتركان فيها يقضى بها لو كان المدعيان خارجين او
 ذوي يد ولو في يد احدهما كانت له لما ذكر برهنه احداهما على غضب شئ والاخر على يد
 نصف اي اذا كان عيين في يد رجلين فبرهن احدهما على الغضب والاخر على الودعة
 يقضى بهما بينهما نصفين لان الودعة نصير غضبا بالجموع حتى يجب عليه الضمان و

في

ولا يسقط بالرجوع الى الوفاق بخلاف ما اذا خالف بالنقل بلا جرم ثم عاد الى الوفاق
كما اذا تقرر في موضعه ادعى الملك في الحال وشهد الشهود ان هذا كان في ملكه **يعقل** معنى
اذا ادعى الملك في الحال وشهد الشهود ان هذا العين كان في ملكه تعقل لان شهادتهم
ثبتت الملك في الحال الماضي وما ثبتت في زمان يحكم ببقائه ما لم يوجد المزيل كذا في
العمادية نقلا عن المحط **الراكب والابن اولى من اخذ للحمام واكلم** اي اذا تنازعا
في الدابة احدهما ركبها والاخر متعلق بلجامها وتنازعا في ثوب احدهما لابس
والاخر متعلق بكلمه كان الراكب والابن اولى من المتعلق باللجام واكلم لان تصرفهما
اظهر اختصاصه بالملك فكانا صاحبي يد والمتعلق خارج وذو اليد اولى واما اذا اقام
البينة فيبينة الخانج اولى لغيره **الراجح في السرج اولى من ربه** لان ملكه من
ذلك الموضع دليل على تقدم يده بخلاف ما اذا كانا ركبين على السرج حيث يكون بينهما
لاستواءهما في التصرف ولو تعلق احدهما بذنبها والاخر بحمك للحمام كان للملك
لا يملك الحمام غايبا الا المالك بخلاف المتعلق بالذنب **وذو جملها اولى من متعلق**
كونه اي تنازعا في دابة عليها حمل واحد هما وللآخر كوز فالاول اولى لانه اكثر تصرفا
فيها وينصف البساط بين جالس **والمتعلق به يحكم الاستواء** بينهما لا بطريق القضا
لان الجلوس ليس بيد عليه لان اليد يكون بكونه في بيته او نقله من موضعه بخلاف
الركوب واللبس حيث يكون بهما غاصبا لثبوت يده عليه ولا يصير غاصبا بالقعود
على البساط كن معه اي في يده ثوب وطرفه مع الآخر حيث ينصف بينهما لان يد كل منهما
ثابت فيه وان كان يد احدهما في اكثر ولا يوزج به لعموم الترجيح لا يكون بالاكثارية
لا يدرى اي لا يكون قد ثبت مع الآخر حتى لو كانت معه لا يوجب التصفيف لانها ليست
بثوب لانها غير منسوجة فلم يكن يتبها يده شيء من الثوب فلا يوزج الآخر بخلاف **جالس**
دار تنازعا فيها حيث لا يقضي بها بينهما لا بطريق التوك ولا غيره لان الجلوس لا يدل
على الملك **الحايط لمن جده وعلم عليه او متصل به اتصال تربع** الاتصال نوعان احدهما
اتصال ملازقة وهو ان يلازق احد الطرفين بالآخر والثاني اتصال تربع وهو ان

الخروج
بوجود
الحايط

وهو ان يكون لبنات الحايط المتنازع فيه متداخلة في انصاف لبنات الحايط
الذي لا نزاع فيه وان كان الحايط من حطب والتربيع ان تكون اطراف حشبات
احدهما موكبة في الاخرى وهذا هو المراد بهنا لانه شاهد ظاهر لصاحبه لان الظاهر
انه هو الذي بناه مع حايطه اذ متداخلة انصاف البنات واطراف الحشبات لا
يتصور الا عند بناء الحايطين معا فكان اولى وكذا اذا كان لاحد اعتنازعين
جذوع على الحايط كان له لان صاحب الجذوع يستعمل للحايط بما وضع له الحايط
وهو وضع الجذوع عليه **لائي عليه هراوى** ومع حشبات توضع على الجذوع ويلقى
عليها ثوب فانها غير معتبرة وكذا البوارى لانه لم يكن استعماله وضعا اذا الحايط لا يبنى
له بل للتسقيف وهو لا يمكن على الهراوى والبوارى بل بين الجارين **لو تنازعا في**
اذا تنازعا في حايط ولا حد هما عليه هراوى وليس للاخر عليه شيء فلهما ولا يختص به
صاحب الهراوى **وذو بيت من دار كذا بيوت منها في حق ساكنها** يعني اذا كان
بيت من دار فيها بيوت كثيرة يد زيد والبيوت الباقية يد غيره **فهي** اي الساحة
تكون بينهما حال كونها **نصفين** لاستعمالهما استعمالا واحدا وهو المرور فيها والتوضي وكذا
الخطب ووضع الامتعة ونحو ذلك فصارت نظير الطريق **بخلاف الشرب** اذا تنازعا فيه
فانه بقدر الارض اي يقسم بينهما بقدر ارضيهما لان الشرب يحتاج اليه لاجل
سقى الارض فعند كثرة الارض يكثر الحاجة اليه **برهنا** اي حارجان **على يد في ارض**
اي على ان لكل منهما يدا **فهي قضى بيدها** لان اليد فيها غير مشاهدة لتعذر حضارها
والبينة تثبت ما غاب عن علم القاض **ولو برهن عليه احدهما وكان تصرف**
فيها يان بتن منها او بنى او جفر **قضى بيده** اما الاول فلقيام الحجية فان اليد حق
مقصود واما الثاني فلو جود التصرف والاستعمال فيها صبي **يعتبر** اي يتكلم ويعلم
ما يقول **قال انا حر** **فالتقول له** لانه اذا كان يعتبر عن نفسه فهو يد نفسه فلا يقبل
دعوى احدهما عليه انه عبده عند انكاره **الابينة** كالبايع **فان قال انا عبد فلان** وهو
غير ذك **اليد قضى لمن معه** يعني ذاك اليد لانه اقرانه لا يد له حيث اقر على نفسه بالرق

انصاف

فكان ملكاً لمن في يده كالتعاش فان قيل الاقرار بالرق ضار فكان الواجب ان لا يعتبر في
حق الصبي قلت الرق لم يثبت بقول بل بدعوى ذي اليد لعدم المعارض لدعوى الحرية
لانه لما صار في يد المدعي بقي كالتعاش في يده فيقبل اقراره عليه **فلوكبر وادعى الحرية بسبع**
الادعاءوه **بالبيته** لان التناقض في دعوى الحرية لا يمنع صحة الدعوى كما سباني تحفة
ان شاء الله تعالى **باب دعوى النسب** اعلم ان الدعوة نوعان احدهما دعوة الاستيلاء
وهي ان يكون العلوق في ملك المدعي والثاني دعوة التحرير وهي ان لا يكون العلوق
في ملك المدعي والاول اولى لانه اسبق لاستناده الى وقت العلوق واقتصار دعوة
التحرير على الحال وسباني توضيح ان بناء الله تعالى **باعت امه فولدت لافل من سته**
اشهر مذنبت فادعاه ثبت نسبه واميتها وقال زفر واث في رحمة الله لا يثبت
لان بيعه اقراره بانها امه فبالدعوة يصير منافضاً ولنا ان مبنى النسب على الكفا
فيحفي فيه التناقض كما سبذكر فقبل دعوته اذا تعين بيقن بالعلوق في ملكه بالولادة
لاقل فانه كالبيته العادة في اثبات النسب منه وإظهار عدم الزنا منها وامر النسب
على الكفا فقد يظن المراء ان العلوق ليس منه ثم يظهر انه منه فكان عذاله في استقاط
اعتبار التناقض واذا صحت الدعوة استندت الى وقت العلوق فيظهر انه باع امه
ولده **فبفسخ البيع** لعدم جواز بيع ام الولد و**بردة الثمن** لان سلامة الثمن مبينة
على سلامة البيع بخلاف دعوى اب البائع لعدم انقضاء العلوق على ملكه اذ كان له
حق التملك على ولده وقد زال ذلك بالبائع وان ادعاه المشتري قبل ثبت اي نسبة
منه ويجل على انه نكحها واستولدها ثم اشتراها ولو ادعاه معه اي مع البائع او بعده
لا اي لا يثبت نسب المشتري لان دعوة البائع دعوة استيلاء تكون اصل العلوق
في ملكه ودعوة المشتري دعوة تحرير اذ اصل العلوق لم يكن في ملكه والاول اقوى لما مر
كذا اي يثبت النسب من البائع ان ماتت الام فادعاه البائع وقد ولدت لافل و
ياخذ ويستره المشتري كل الثمن لان الولد هو الاصل في النسب لانها تستفيد الحرية
منه الا تزل الي قول صلى الله عليه وسلم اعترها ولدها فالثابت لها حق الحرية ولا حقيقة

حقيقة الحرية والحقيقة اقوى من الحق فيستجيب الادنى ولا يضره فوات البيع بخلاف
الولد فانه اذا مات دون الام فادعاه البائع وقد ولدت لافل لم يثبت نسبه لا يستغنى
بالموت عن النسب ولم يصير امه ولد لان الاستيلاء فرع النسب فلو ثبت لكان اصله
وهو باطل بخلاف بيعه فانه اذا باع عبداً ولد عنه ثم باع المشتري من آخر ثم ادعاه البائع
الاول انه ابنه فهو ابنه وبطل البيعان لان اتصال العلوق بملكه كالبيته العادة
والبيع يحتمل النقص وماله من حق الدعوة لا يحتمل فينقض البيع لاجل **واعتاقتها**
اي اعتاق المشتري الام ولولده **كلمتهما** حتى لو اعتق الام لا الولد فادعى البائع الولد
انه ابنه صحت دعوه وثبت نسبه منه ولو اعتق الولد لا الام لم تصح دعوته لاني حق
الولد ولا حق الام اما الاول فلانها لو صحت بطل اعتاقه والعنف بعد وقوعه لا
يحتمل البطلان واما الثاني فلانها تبطل له فاذا لم يصح في حق الاصيل لم يصح في حق
البيع ضرورة **والثبير كالاتاق** لانه ايضا لا يحتمل النقص لثبوت بعض انا
الحرية كاستناع التملك للغير وفيما اذا اعتق المشتري الام او دبره برة البائع
على المشتري حصته من الثمن عندهما وعنه برة كل الثمن في الصحيح كما في الموت كذا
ذكر في الهداية وذكر في المسوط برة حصته من الثمن لا حصته بالالاتاق وفوق على
هنا بين الموت والعنف بان الاتاق كذب البائع فيما زعم حيث جعلها بمقتضى من المشتري
فبطل زعمه ولم يوجد التلذيب في قتل الموت فيؤخذ بزعمه فيستره بحصته ايضا كذا
في الكافي **ولو ولدت لاكثر من سنتين** من وقت البيع لم يصح دعوة البائع اذ لم يوجد
اتصال العلوق بملكه يقيناً وهو الشاهد والحجة **وصدقة المشتري** اي صدق المشتري
البائع **ثبت النسب** اذ عدم ثبوته لرعاية حقه واذا صدقه زال ذلك المانع ولم يطل
بيعه للحزم بان العلوق ليس في ملكه فلا يثبت حقيقة العتق ولا حقه لانه دعوة تحرير
وغير المالك ليس من اهله **وكايت ام ولده نكاحاً** هي امه ولدت من زوجها فملكها
او امه ملكها وزوجها فولدت فادعى الولد ولو ولدت فيما بين الاقل والاكثر **وصدقة**
المشتري كان الحكم **كالاول** يعني يثبت نسبه واميتها وينسخ البيع وبردة الثمن

ثم لما بين حكم ولادة ولدت بعد ما باعها ثم ادعاه اراد ان يبين حكم ولد عنه
بقوله **باع المولود عنه فادعاه بعد بيعه مشتريه ثبت نسبه ورده بيعه** لان
اتصال المولود بملكه كالبيته كما هو والبيع يحتمل النقص وماله من حق الدعوة
لا يحتمل فينقص البيع لا جليل كذا لو كانت الولد **اورهه او آجره او كاتب الام**
اورهه او آجره او زوجه **ايمان** حيث ثبت النسب ويرة هذه التفرقات
بخلاف الاعتناق على ما مر **باع احد التوامين** وبما ولدان بين ولادتهما اقل من
سنة اشهر فيكونان من ماء واحد اذ لا يتصور علق الثاني حادثا اذ لا جليل
اقل من سنة اشهر والعلوق على العلوق متعذر لانها اذا جلت ينسد في الرحم
واذا كان كذلك ادعى نسب احدهما يثبت نسبهما منه لانهما لا ينفصلان نسباً
فتثبت نسب احدهما يستلزم ثبوت نسب الآخر علوقهما وولادتهما عنه
واعتقه مشتريه ثم ادعى البائع الآخر ثبت نسبهما منه وبطل عتق المشتري
لان الذي عنه ظهر انه حوالا اصل فاقضى كون الآخر ايضا كذلك لا سيما كونهما
حوالا اصل والآخر رقيقا وقد خلفا من ماء واحد وكان هذا نصيب الاعتناق باير
فوقه وهو حرة الاصل **قال لصبي هذا الولد متى ثم قال ليس متى ثم قال هو متى يصح**
اذا الاقرار بانه ابني تعلق حق المقر والمقر له اما حق المقر له فانه يثبت نسب من
رجل معين حتى يثبت كونه مخلوقا من ماء الزنا فاذا قال ليس هذا الولد متى لا يملك
ابطال الولد فاذا عاد الى التصديق يصح ولو قال هذا الولد متى ثم قال ليس متى لا يصح
النفي لان النسب يثبت واذا ثبت لا يتفق بالنفي وهذا اذا صدق الابن اما بغير التصديق
فلا يثبت النسب لانه اقرار على الغير بانه جزئي لكن اذا لم يصدق الابن ثم عاد الى التصديق
ثبت النسب لان اقرار الاب لم يبطل بعدم تصديق الابن فيثبت النسب ولو انكر
الاب الاقرار فاقام الابن البيه انه اقر ابي ائمه تقبل بيته والاقرار بانه ابني
مقبول لانه اقرار على نفسه بانه جزوه اما الاقرار بانه اخوه لا تقبل لانه اقرار على
الغير كذا في العادة **قال لصبي هو ابن زيد ثم قال هو ابني لم يكن ابني وان محمد وصلي**

فاذا ج

وصلي **زيد بنقوة** وهذا عند ابي حنيفة وقالوا اذا جحد زيد بنقوة فهو ابن للمقر
واذا صدق زيد او لم يدر مقصده يقره ولا تكذيب لم تنجح دعوة المقر عندهم لما كان
الاقرار اريد برة زيد فصار كأن لم يكن والاقرار بالنسب يرتد بالولد اذ تعلق به
وان لم يحتمل النقص وله ان النسب لا يحتمل النقص بعد ثبوت والاقرار بمثل لا يرتد
بالولد اذ تعلق به حق المقر له حتى لو صدقه بعد التكذيب يثبت النسب منه وايضا
تعلق به حق الولد فلا يرتد بورد المقر له **قال له اي لصبي كان في يد مسلم وكافر**
مسلم هو عبيد وكافر هو ابني كان ابنا وحراً ان ادعيا معاً لانه يكون حراً حالاً
ومسماً حالاً لظهور دلائل التوجه لكل عاقل وفي المكشيت الاسلام تعاو
لا يحصل له الحرية مع عجزه عن تحصيلها وان سبق دعوى المسلم كان عبد الكذا
في النهاية وان ادعيا البتة كان ابنا للمسلم لاستوائهما في دعوى البتة وترجح المسلم
بالاسلام وهو اولى للصبي لحصول الاسلام له حالاً تبعاً لابنه **قال زوج امرأة**
لصبي معها هو ابني من غيره وقالت ابني من غيره فهو ابنيها لو كان غير معتبر
والا وان كان معتبراً فهو لمن صدقه لان كلا منهما اقر بلولده بالنسب وادعى ما يبطل
حق صاحبه غيره قوله ولا يتزوج احداهما على الآخر لا استواء ابديهما فيه وقيام ايديهما
عليه وقيام الفرائض بينهما دليل ظاهر على انه منهما **ادعت ذات زوج بنوة صبي**
لم يخر حتى يشهد امرأة على الولادة لانها تدعى بحمل النسب على الغير فلا تصدق الا بحجة
بخلاف ادعاء الرجل فان فيه تحيل النسب على نفسه ثم شهادة القابل حجة فيها لان
الحاجة الى تعيين الولد اذ النسب يثبت بالفرائض القايم **وان كانت معتدة ولم**
حجتها عند ابي حنيفة رحمه الله وهي رجلان او رجل وامرأتان الا اذا كان هناك
حبل ظاهر واعترف من قبل الزوج وقال لا يكفي في الحجج شهادة امرأة واحدة وقدر
في الطلاق **ولو لا النكاح والعدة كان ابنها** اذ ان لم تكن ذات زوج ولا معتدة
ثبت النسب منها بقولها لان فيه الزاماً على نفسها كما في الرجل **ولدت امه تزوجها**
رجل على انها حرة او اشتراها او تهرها واستحققت يعني من وطئ امرأة معتدداً

على ملك عين او كاح فولدت ثم استحققت الوالد غريم **الاب قيمة الولد** باجماع الصحابة
رضي الله عنهم ولان النظر من الجانبين واجب فيجعل الولد حرة الاصل في حق ابيه
ورقيقته حق مدعيه فظالم هائم الولد حاصل في يده بلا تعد منه فلا يضمن الاب المانع
كما ولد المقتضوية فلها باعتبار قيمته يوم يخاصم لانه يوم المانع **وهو حر عامر**
انه خلق من ماء الحرة ولم يررض الولد برقيقته كما رخص في الامة المنكوسة **وان مات**
فلا شيء على ابيه لانعدام المانع وبره ان يكون الاب وارثا لانه حر الاصل في حق
ابيه فمات ترك يكون ميراثا لابي **وان قتل ابوه او قتل غيره اخذ ابوه قيمته** في
الصورتين اما في الاولى فلتحقق المانع من الاب بقتل وامائه الصورة الثانية
فلسلامة الولد له اذ لا يرد بدل الحمل شرعا فصار الولد سالما له بسلامته فيعرف
قيمه للمحقق كالمولود حيا **ودفع بها** اي بقيه التي ضمنها كمنها اي كارجع بمن
الجارية **على بايعه** اي بايع الولد يبيع امه لانه ضمن له سلامة لانه جزء المبيع والبايع
يضمن للمتزك سلامة المبيع بجميع اجزائه لان العزير يشملها **بالعقر** اي لا يرد
به عليه لانه لزمه باستيفاء منافعتها وهي ليست من اجزاء المبيع فلم يكن البايع ضامنا
لسلامته **فصل الاستبراء والاستبراء والاستبراء** والاسْتِبْرَاءُ والاستبراء طلب
شي من غيره وطلب مهبة منه وطلب ابداعه عنده وطلب اجارته له **يدعي دعوى**
الملك للطالب لان كلامهما اقرار بان ذلك الشيء ملك لذي اليد فيكون الطلب بعد
تناقضا والاستكاح في الامة يمنعها دعوى الملك وفي الحرة يمنع دعوى النكاح كذا
في جميع الفتاوى ادعى على آخر ما لا فقال الخصم المدعى عليه على وجه الدفع ابواني عن
دعواه وبرهن فادعى ثانيا انه اي المدعى عليه اقر بعد الابراء فلو كان قال اي
الخصم ابواني وقبلته او قال صدقته في ذلك لم يصب **دفع الدفع** يعني دعوى الاقرار
وان لم يكن قال قبلت الابراء صحه لانه اذا لم يقل ذلك جاز ان يكون المال عليه ليرة الابراء
لانه يرتد بالرد بخلاف ما اذا قال قبلت الابراء لانه بعد القبول لا يرتد بالرد كذا في الفتاوى
النظر برب ادعى رجل على آخر ما لا قال اي الآخر ما كان لك على شيء قط معناه نفى

دعيه غريم اي ابوه

فصل

في الوجوب عليه في الماضي على سبيل الاستعراق **فبرهن** اي المدعى على الف وبرهن
المكر على القضاء او الابراء قبل هذا اي صار برهان المكر مقبولا وقال زفر لا
يقبل لان القضاء يتلو الوجوب وقد انكره فكان مناقضة دعواه ولنا ان
التوفيق ممكن لان غير الحق قد يقضى ويراه منه دفعا للخصوصية **الا ان يزيد**
اي المدعى عليه بان يقول **ولا اعرفك** او ما اشبهه كقوله ولا رايتك ولا جرى بيني
وبينك بخالطة فلا يقبل بيته على القضاء ولا الابراء لتعذر التوفيق اذ لا يكون
بين اثنين اخذ واعطاء وقضا واقضاء ومعاملة بلا اختلاط ومعرفة و
قيل يقبل به ايضا نقل القدرى عن اصحابنا انه ايضا يقبل لان المحقق او المحقق
قد يودى بالشك على بايه فياخذ بعض وكلاءه بادعاءه ولا يعرفه فيعرفه
فكان التوفيق ممكنا قالوا وعلى هذا اذا كان المدعى عليه ممن يتولى الاعمال
بنفسه لا يقبل بيته وقيل يقبل البيته على الابراء في هذا الفصل باتفاق الروايات
لانه يحقق بلا معرفة كذا في النفاية وقال في العينة المدعى عليه قال للمدعى لا
اعرفك فلما ثبت الحق بالبيته ادعى الايضال لا يسمع ولو ادعى اقرار المدعى عليه
بالوصول او الايضال يسمع **قال احد الورثة** لا دعوى لي في التركة لا تبطل
دعواه لان ما ثبت شرعا من حق لازم لا يقطع بالاسقاط كما لو قال لست انا
ابن لابي قال لست انا بوارث فلان ثم ادعى ارثه وبين الجهة صحه لما سألني
ان التناقض في موضع الحفاء لا يمنع صحه الدعوى قال ذو اليد ليس هذا في وخو
او قال ليس ملكي او لاق لي فيه ونحو ذلك ولا منازع ثم ادعاه فقال ذو اليد هو
لي صحه والقول قوله لان هذا الكلام لم يثبت حقا لاحد لان الاقرار للجهول باصل و
التناقض انما يبطل اذا تضمن ابطال حق على احد ولو كان ثم منازع كان اقراره
وهي رواية الجامع الصغير **وفي آخره** لا وهو رواية دعوى الاصل لكن قالوا القاضي
يسأل ذا اليد هو ملك المدعى فان اقر به امره بالتسليم اليه وان انكر امر المدعى با
باقامة البيته عليه **ولو قال** اي قال ليس هذا في وخو **الخارج** لا يدعي ذلك الشيء

خارج

بعده للتناقص وانما لم يمنع ذاليد على ما من اجتناب الغيام اليه كذا في العادة ادى
 زيد **مألا ولم يثبت فادعاه على آخره** سمع كذا في القضية **اقرارا لغيره كما يمنع و**
دعواه لنفسه يمنعها اي دعواه لغيره **بوكالة او وصية** يعني اذا اقر رجل بمال ابنه
 لفلان ثم ادعاه لنفسه لم يمنع وكذا اذا ادعاه بوكالة انه لو كره او وصاية انه لو
 موصيه لان فيه تناقضا لان المال الواحد لا يكون لشخصين في حالة واحدة
 بخلاف ابراهه عن جميع الدعاوى في الدعوى بهما اي بوكالة او وصية حيث يقع لعدم
 التناقص لان ابراهه الرجل عن جميع الدعاوى المتعلقة بماله لا يقتضي عدم صحة
 دعوى مال لغيره على ذلك الرجل ادى **دارا لنفسه** ثم ادى انها وقت عليه **سمع**
كدعوى صالحة اي لنفسه ثم دعواؤها لغيره **ولو عكس** اي ادى انها وقت لفلان
 ثم ادى لنفسه لم يخبر في رواية وهي رواية قاض حان وجاز في رواية اخرى ان وفق
 وهي رواية الذخيرة حيث قال فيه ومن ادى لغيره بوكالة او الوصية ثم ادى
 لنفسه لا يقبل الا ان يوافق فيقول كان فلان ثم اشتريته منه واقام البينة
 على ذلك فثبت يقبل ادى العصبية وتبين النسب وبرهن الخصم ان النسب بخلاف
 ان قضى بالاول لم يقتض به والا تناقضا للتناقص وعدم الاولوية برهن
 انه ابن عمه لا بية وبرهن الدافع انه ابن عمه لانه فقط او على اقراره ان
 بانه ابن عمه لانه فقط كان دفعا قبل القضاء بالاول لا بعده لتاكده بالقضاء
 بخلاف الاول ادعاه ميراثا بالعصبية فدفعه ان يدعي خصمه قبل الحكم اقرارا
 مفعول يدعي بانه من ذوى الارحام اذ يكون حينئذ بين الكلامين تناقص
 قال هذا الولد مني ثم قال هذا الولد ليس مني ثم قال هو مني صح اذ باقراره بانه
 معلق حق المقر اذ ثبت نسب من رجل معين حتى ينتهي كونه مخلوقا من ماله الزنا
 فاذا قال ليس مني هذا لا يملك ابطال حق الولد فاذا عاد الى التصديق بوجه اقول
 قد وقع العبارة في العادة والاستراشية هكذا قال هذا الولد ليس مني ثم قال هو مني
 صح اذ باقراره بانه من ذوى الارحام الظاهر انه سهر من الناسج الاول يدل عليه التعليل
 كذا في كذا

التعليل الذي ذكرناه لانه يقتضي ان يكون ههنا ثلاث عبارات تفيد الاول اثبات
 البينة والثانية بغيرها والثالثة العود الى الاثبات والمذكور فيها العبارتان فقط
ولو عكس اي قال هذا الولد مني ثم قال ليس مني لا ان لا يصح النفي لان النسب يثبت و
 اذا ثبت لا يستغنى بالنفي برهن على قول المدعي انا مبطل في الدعوى او مشهود كذبه
 وليس عليه شيء **الرفع** ولو برهن على قوله بدروغ كوا ان ارم لا ان لا يصح
 الرفع اذ لا يلزم منه كذب مشهود ياتي بهم الخصم المدعى عليه جاء بخط البراهه يعني
 اذا ادى رجل على آخر قد رآه من المال فاقربه المدعى عليه ثم قال قد ابرأت ذمتي عنه و
 اظهر كتاب الابراء فقال المدعي نعم كنت ابرأت ذمتك كذا كنت صبيا وقت الابراء
 فالتقول والبيته على خصمه لانه اسند الى حاله منافية للضمان فالخصم اذا اثبت
 بلوغه في ذلك الوقت اندفع كلامه ادى **فيمه** جارية مستهلكه فبرهن الخصم انها
 حية واثباتا في بلد كذا لا يقبل الا ان يجي بها حية كذا في الذخيرة ادى الاخوة
 ولم يذكر اسم الجدة صح بخلاف دعوى كونه ابن عمه حيث يشترط فيها ذكر اسم الجدة
 كما في العادة التناقص في موضع الحقا لا يمنع صحة الدعوى وقبل يمنع ولهذا الأصل
 فروغ كنية ذكر بعضها سابقا وسند ذكر بعضها وذكر ههنا واحدا منها فقال فافادك
الوصية وانكروا الوارث واقام اي الموصي له بينة فادعى الوارث الرجوع تقبل
 وهو الصحيح لان هذا تناقص في طريقتي حقا اذ لعل الموصي قد اوصى ولم يعلم الوارث
 ورجع الموصي ولم يعلم به الوارث فجد بناء على ذلك وقيل لا ان لا تقبل لظاهر التناقص
 وايضا اذا استاجر دارا من رجل ثم ادعى على الابحان هذه الدار ملكي لان ابي كان اشتراها
 لاجلي صغيري وهي ملكي واقام البينة **سمع** ولا يكون هذا التناقص مانعا صحة الدعوى
 لما فيه من الحقا لان الاب يستقل بالشراء للصغير ومن الصغير لنفسه والابن لا يعلم
 له بذلك وهذا كما لو اقامت المرأة بينة على الطلاق ثلثا بعد ما اختلعت نفسها بالها ان
 تسترد بدل الخلع وان كانت متناقضة لاستقلال زوجها في ايقاع الطلاق عليها
 من غير علمها ولها نظائر ذكرت في العادة وغيره **انه نيب الكفيل ينصب خصما عن**
 معنى نيب

عن الاصيل بلا عكس اي الاصيل لا ينتصب خصما عن الكفيل لان القضاء على الكفيل
قضاء على الاصيل والقضاء على الاصيل ليس قضاء عليه صورة كان لرجل على آخر الف
درهم وله كفيل بامر المطلب فلقى الطالب الاصيل قبل ان يلقى الكفيل واقام عليه بيعة
ان لي عليك كذا وفلان كفيل بامر كذا فانه يقتضي على الاصيل بالف درهم ولا يكون هذا
قضاء على الكفيل حتى لو لقي الكفيل ليس له ان ياخذ منه شيئا بلا اعادة البيعة عليه ولو
لقى الكفيل اولا وادعى ان لي على فلان الف وانت كفيل بهالي عنه بامره واقام البيعة
ثبت المال عليه وعلى الغائب وينتصب الكفيل خصما عن الاصيل **اذا شترك الذين**
بين شركتين لا تجزى الارث فاخذت من لا ينتصب خصما عن الآخر عند ابو حنيفة رحمه الله
بخلاف ما اذا اشترك برها يعني اذا اشترك بينهما بجهة الارث فاخذت من ينتصب خصما
عن الآخر وعند ابو يوسف ينتصب خصما على كل حال قال محمد ما قاله ابو حنيفة
قاس وما قاله ابو يوسف استحسان ومحمد اخذ بالاحتسان كما يري يوسف كذا المتفق
ثم على قولها اذا حضر الغائب وصديق الجاهل فيما ادعى كان بالخيار ان شأنا
المدعى فيما يقضي ثم يشعان المطلب وان شاء يتبع المطلب وياخذ نصيبه كذا
كتاب الاقرار او رده بعد الدعوى لان الدعوى ينتظم به ولا يحتاج بعده
الى شيء اخر حتى اذا لم يوجد يحتاج الى الشهادة ولهذا عقبه بها **هو مشتق من القرار**
فهو لغة اثبات ما كان متوكل لا وشرا **اخبار بحق لاخر عليه** لا اثبات له عليه لما
سباني وشروطه ستذكر في انشاء الكلام ان شاء الله تعالى **وحكم ظهور المقر به**
بلا تصديق وقبول من المقر له فانه ملزم على المقر ما اقر به لو قدمه **والا على المخبر به**
لان مدلوله التصديق والكذب احتمال عقلي كما تفرغ في موضعه **الان نسب الوالد** يعني
اذا اقر رجل بيعة غلام مجهول النسب صح اقراره وكذا اذا اقر هو وامراة بالوالد بن
والولد صح ونحوه وان يقر رجل وامراة بالزوج او المولى حيث صح ويشترط
تصديق هؤلاء وسباني في تحقيق بيان ان شاء الله تعالى **ولكن يرد اي الاقرار بردة** اي المقر له
الابعد اي بعد تصديقه فانه لا يرد حيث لا **بشوة** ابتداء عطف على قوله ظهور المقر به

عقبها

المقر به اي لا بثبوت المقر به للمقر له لانه ليس بناقل بل كالمقر الى المقر اقول سره ان الاقرار
اخبار يحتمل الكذب فيجوز تخلف مدلوله الوضعي عنه بخلاف الانشاء كالبيع والهبة
ونحوهما لانه ايجاد معنى بل غلط بقاؤه في الوجود فيمتنع فيه التخلف فقد فرغ عما كون
حكم الاقرار ظهور المقر به لا بثبوت ابتداء او لا بقوله **فتح الاقرار بالخمس** حتى
يؤمر بالتسليم اليه ولو كان تلكا مبتدئا لما صح وثانيا بقوله **لا الاقرار بطلاق او عتق**
مكره لقيام دليل الكذب وهو الاكراه ولو كان حكمه ثبوت ما اقر به بان كان انشاء
لما صح لان انشاءها مع الاكراه يصح عندنا وثالثا بقوله **ولو ادعاه** اي الاقرار ابتداء
بان يقول اقرت لي بكذا فادفعه الي **او جعل** اي الاقرار سببا بان يقول ان لي
عليك كذا لانك اقرت لي به لم يسمع عند عامة المشايخ لان نفس الاقرار ليس ناقلا
للملك لما عرفت **بخلاف دعواه** اي الاقرار في الدفع فانهم اختلفوا انه هل يصح دعوى
الاقرار في طرف الدفع حتى لو اقام المدعى عليه بيعة ان المدعى به لا يحلف على المدعى عليه
او اقام بيعة ان المدعى اقر ان هذا العين ملك هذا المدعى عليه فهل تقبل قال بعضهم
لا تقبل وعائتهم انها على انه تقبل واجمعوا على انه لو قال هذا العين ملكي واقر به صاحب
اليه او قال لي عليه كذا وهكذا اقر به هذا المدعى عليه يصح الدعوى به ويسمع البيعة
على اقراره لانه لم يجعل الاقرار سببا للوجوب وفي هذه الصورة لو انكر هل يحلف على عدم
اقراره فيه خلاف بين ابو يوسف ومحمد وقبل يحلف لانه لو نكل ثبت الاقرار والفتوى
على انه لا يحلف على الاقرار وانما يحلف على المال كذا في العادة ولا يعا بقوله **ولو كذب**
المقر به في اقراره بالمال لم يحلف اي للمقر له اخذ المال **الا بطيب نفسه** اي نفس المقر
ولو كان حكمه اثبوت بكل اخذه **وهو اي الاقرار حجة قاصرة** اما حجية فلان النبي صلى
الله عليه وسلم قد رجم ما عزا باقراره على نفسه بالزنا والعامة بما اقراره فلما جعل الاقرار
حجة في الحدود التي تندرى بالشهاد فلا يكون حجة في غير ذلك اولى وعليه انفق اجماع
الامة واما قصورة فليقصور ولاية المقر عن غيره فيقتصر عليه **بخلاف البيعة** فانها
تصير حجة بالقضاء وللقاضي ولاية عامة فيتعدى الى الكل ما الاقرار فلا يقتصر الى القضاء
حجته

وله ولاية على نفسه دون غيره فيقتصر عليه حتى لو اقر مجهول النيب بالرق لرجل جاز
ذلك على نفسه وماله ولم يصدق على اولاده وامهاتهم ومدبره ومكاتبه اذ ثبت حق
الحرية او اتفقوا بها لهؤلاء فلا يصدق عليهم **اقر مكلف** اي عاقل بالغ **حر او عبد ماذون**
لم يعلم متعلق باقر صح اي اقرار كل من الحر والعبد الماذون اما الاقل فظاهر واما الثاني
فلا يصدق بالاحرار حق الاقرار لان المولى اذا اذن له فقد رضى بتعلق الدين برقبته
فكان مسلطا عليه من جهة **مطلقا** اي سواء كان تصرة فالاشتراط لصحة وكففة اعلام
ما صادف ذلك التصرف او لا كما سياتي ويشترط التكليف لان الصبي والمجنون لا يتعلق
باقرارهما حكم **ولو اقر مجهول صح** ايضا لان الحق قد يلزمه مجهولا بان اتلف مالا لا يدرى
قيمة او جرح جراحة لا يعلم ارشها لو كان ذلك التصرف **نصر** فالاشتراط للصحة و
تحققه اعلام ما صادف ذلك التصرف كالغصب **والودعة** فان اجهالة لا تمنع تحقيق
الغصب فان من غصب من رجل مالا مجهولا ليس او اودعه مالا ليس صح الغصب
والودعة وبثبت حكمها بخلاف ما **اشتراط له ذلك** فان كل تصرف يشترط لصحة اعلام
ما صادف ذلك التصرف فالأقرار به مع الجهالة لا يصح **كالبيع والاجارة** فان من اقر انه
باع من فلان شيئا واخر من فلان شيئا واشترى من فلان كذا بشئ لا يصح اقراره
ولا يجبر المقر على تسليم شي **ولزمه** اي المقر بمثل الغصب او الودعة **بيان ما**
جهل بماله قيمة يعني اذا قال لفلان على حق او شئ لزمه ان يبينه بماله قيمة لانه اجبر
عن الوجوب في ذمته وبما لا قيمة له لا يجبه في الذمة فاذا بين لغير ذلك كان رجوعا
فلا يصح **وصدق المقر بيمينه ان ادعى حصة اكثر منه ولم يبرهن** يعني ان المقر اذا
بين المجهول بماله قيمة وادعى المقر اكثر منه فان برهن عليه حكم به والا صدق المقر
بيمينه على عدم الزيادة عليه **ولم يصح** اي الاقرار للمجهول **اذا اختلفت جهالتان** بان
يقول هذا العبد لواحد من التمس لان المجهول لا يكون مستحقا وان لم تفحص بان اقر
بانه غصب هذا العبد من هذا او من هذا فانه لا يصح عند شمس الايئة الرخبي لانه اقرار
للمجهول وانه لا يفيد وقيل يصح وهو الاصح لانه يفيد وصول الحق الى المسحق لانها اتفقا

اتفقا على اخذه فلهما حق الاخذ ويقال له بين المجهول لان الاجمال من جهة وبیان
المجل على المجل وصار كما لو اعتق احد عبديه وان لم يبين اجبره القاضي على البيان
ايضا لا للحق الى المسحق كذا في الكافي **كذا** الاشارة الى عبد ماذون له في قوله اقر مكلف
حر او عبد ماذون **لم يحجز اقراره بالانتماء فيه كنه** **وقود** يعني اقراره به صحيح لان اقراره
عنده موجبا لتعلق الدين برقبته وهو مال المولى فلا يصدق عليه للزمت وقصور المحبة
بخلاف الماذون لانه مستقط على الاقرار من جهة المولى لان الاذن بالتجارة اذن بما يلزمه
وهو دين التجارة بخلاف القود والحق لانه يبق على الاصل الحرية فيها لانها من خواص
الادمية ولهذا لا يصح اقرار المولى عليه بالحق والقود **فيؤخذ به الآن** ولا يؤخر الى العقد
وكذا المحجز اقراره بما فيه تامة كالمال نظر الى اصل الادمية **فيؤخر الى عتقه** وعامة الحق
المولى **ولزم في عتق ماله** **ورفع** يعني لا يصدق في اقل منه لانه لا يفتد مالا عادة **ولزم في**
على مال عظيم نصاب في مال الزكاة وقدر النصاب قيمة في غيره اي غير مال
الزكاة يعني لا يصدق في اقل من مائتي درهم في الفضة واقل من عشرين مثقالا في الذهب
وفي اقل من خمسة وعشرين في الابل ولا في اقل من قدر النصاب قيمة في غير مال الزكاة
لان النصاب عظيم حتى صار صاحبه به غنيا **ولزم في على اموال عظام ثلاثة نصاب**
من جنس ما سماه اعتبارا لادنى الجمع حتى لو قال من الدراهم كان ستمائة درهم **وفي درهم**
ثلاثة اعتبارا لادنى الجمع وفي درهم كثيرة عشرة **اي لا يصدق في اقل منها عند اي حبيقة**
لانها اقصى ما ينترى اليه اسم الجمع **وكذا درهمان** لانه تغيبوا للبرهان كذا في الهداية
وقال قاضي حان لو قال كذا دينار عليه ديناران لان كذا كناية عن العدد واقل العدد
اثنان **وكذا درهمان** **لزم احد عشر درهما** اي لم يصدق في اقل منه لان كذا كناية
عن عدد مجهول فقد اقر بعدد بين مجهولين ليس بينهما حرف عطف واقل عدد بين
كذلك من المفسر احد عشر **وفي كذا وكذا** **لزم احد عشر** اي لم يصدق في اقل منه
لانه ذكر عدد بين مبرهين بينهما حرف العطف واقل ذلك من المفسر احد وعشرون
وجوب الاقل في الغضلين ليقسنا به والاصل في الذم البرائة **ولو ثلث** اي قول

كذا **بلاوا** وان يقول كذا كذا كذا **فاحد عشر** محلا للواحد منها على التكرار اذ لم يجمع
بين ثلاثة اعداد بلا عطف فلا بد من حمل الواحد على التكرار ثم حمل الاثنين على اقل عدد
يقتاد للتعبير عنه بذكر عدد من بلا عطف وهو واحد عشر **ومعها** اي لو نلت لعطف كذا
مع الواو **فما واحد وعشرون** لانه اقل ما يعبر عنه بثلاثة اعداد مع الواو **ولور** **يج**
اي قوله كذا **مع** **ثلاث الواو** بان يقول كذا وكذا وكذا **زيد الف** على العدد
الذي قبل فليزم الف ومائة واحد وعشرون لانه نظيره **على قولي اقرار بالدين** يعني
اذا قال لي علي من مال كذا او قولي كان اقرارا بالدين لان علي للايجاب والالتزام و
قولي بنيتي عن الضمان يقال قبل فلان عن فلان اي ضمني وسمي الكفيل قبلة لانه ضامن
للمال **وان وصل به وديعة** اي ان قال المقر بلا تراخ وهو وديعة صدق لان المضمون
عليه الحفظ والمال محله فقد ذكر المحل واراؤه الحال واحتمل اللفظ مجازا فيصح
موصولا لا مفعولا عندك **مع في بيتي في صدوقي في كسي اقرار بالامانة** لان
الكل اقرار يكون الشيء في يده وذا يكون امانة لانه قد يكون مضمونا وقد يكون
امانة وهذه اقلها **جميع مالي او جميع ما املكك** **لا تقبله** لا اقرار لانه مال او مملك
يمتنع ان يكون لاخره تلك الحال فلا يصح الاقرار واللفظ يحتمل الانشاء فيحل عليه
ويكون هبة **يقضي التسليم** فان وجد حث والافلا **قوله ياتي الالف** مبتدا خبره
قوله الاتي اقرار يعني لو قال له رجل لي عليك الف درهم فقال **اتزن او انتقم** او
احلني به او قضيتك او ابرأتني منه او تصدقت به علي او وطعت لي او اخلتلك
به **فما زيدا اقرارا وبلا ضمير** **لا امانة** **الاربعة** الاولى اقرارا فلان الضمير راجع
الي الالف المذكور وهو موصوف بالوجوب فكانه قال **اتزن او انتقم** او اجل
او قضيتك الالف الواجب لك علي حتى لو لم يذكر الضمير بان قال **اتزن او اجل**
مثلا لا يكون اقرارا اذ لا دليل على انصرفه الي المذكور واما الخامس فلان دعوى الابراء
كالقضاء لان الابراء استيفاء وهو انما يكون في مال واجب عليه واما السادس واما
السابع فلان هذا دعوى التملك منه وذا لا يكون الا بعد وجوب المال في ذمته واما

واما الثامن فلان تحويل الدين من ذمة الى ذمة لا يكون بدون الوجوب **وقوله نعم**
اقرار يعني اذا قيل له هل لي عليك كذا فقال نعم يكون اقرارا لانه موضوع للحواب و
لا يحتاج الى الرابطة **لا الالباء** برأسه **نعم** جواب هل لي عليك كذا لان الاشارة من الا
قاية مقام الكلام لان غيره **اقربدين مؤجل** وقال **المقر له حال** **ضيق** في يمينه يعني
اذا اقربدين مؤجل فصدقه المقر له الدين وكذبه في التاجيل لزمه الدين حال لانه
اقربدين على نفسه وادعي لنفسه حقا فيه فيصدقه في الاقرار بلا حجة دون الدعوى
كما لو اقربدين في يده انه لفلان اسبحة منه فصدقه المقر له الملك لا الاجارة **و**
لزم في له على مائة **ودرهم دراهم** اي اذا قال له على مائة ودرهم لزم مائة درهم ودرهم
ولزم في مائة **وثوب ثوب** **ويغير المائة** اي يوجه في تفسير المائة اليه **الالف** والقبيل
في مائة ودرهم كذلك وهو قول الشافعي رحمه الله لانه عطف مفسر على مفسر في الفصلين
والمطف لم يوضع للبيان فبقيت المائة مبرمة فيها وان كان قوله ودرهم بيان للمائة
عادة لان الناس استعملوا تكرار الدراع واكتفوا بذكر مرة وهذا فيما يكثر استعماله
وهو عند كثرة الوجوب بكثرة اسبابه وذا في المقدرات كالمكيات والموزونات لانها
ثبت دينها في الذمة سلم وقرضا ومناجلا في الثياب وما لا يكال وما لا يوزن ك
فان وجوبها لا يكثر في الذمة لان الثياب فيها لا ثبت الا في السلم والسكاج وذا لا يكثر
فيقي على الحقيقة **كذا وثوبان** اي اذا قال له على مائة وثوبان ويغير المائة **وفي الحج**
اي اذا قال له على مائة وثلاثة اثواب كلها ثياب لانه ذكر عدد دين ثم لم يكن اعني مائة
وثلاثة واعقبها تفسيرها فانصرف اليها لاستوائها في الحاجة الي التفسير لا يقال
الاثواب لا يصلح ميراثا لانه لا يثبت بالثلاثة صار كعدد آخر واحد
ولزم في على نصف درهم **ودينار وثوب ونصف هذا العبد** **وبنه الجارية**
نصف كل منها لان الكلام كذا وقع على شيئين بغير عينة او بعينه فينصرف النصف
الي الكل كانه قال على نصف هذا ونصف هذا **اقرب عشرة دراهم** **ودانيق**
او قبرا ط كان من النصفة لان الاكتفاء بالتفسير الاول شائع عندهم قال تعالى

ولشوا كهنهم ثلاث مائة سنين وازدادوا تسعين من السنين **واقر بنمير في قوصة**
لزماءه الى التمر والقوصة فستره في المبسط بقوله غصبت تمر في قوصة ووجهه ان
القوصة وعاء وظرف له وغصبت الشئ وهو منظوف لا يتحقق بدون المظرف فيلزم
وكذا الطعام في السبينة والحظنة في الجوالق بخلاف ما اذا قال غصبت من قوصة
لان من لا يتزاع فيكون اقرار بغصبت المتزوع **ودابة** اي اقرب دابة **اصطبل** **لزمته** اي الدابة **فقط** اي بلا اصطبل لان غير المنقول لا يضمن بالغصبت عندهما
خلا فالج **كذا الطعام في البيت** يعني يلزم الطعام لا البيت الاصل في جنس هذه المسائل
ان الظرف ان امكن ان يجعل ظرفا حقيقة فينظر فان امكن نقل لزمه والالزم الى
المظروف فقط عندهما لان الغصبت الموجب للضمان لا يتحقق في غير المنقول ولو ادعى
انه لم ينقل لا يصح في لانه اقرب غصبت تام لانه مطلق فيحمل على الكمال وعند محمد لزمه
جميعا لان غصبت غير المنقول متصور وان لم يكن جعل ظرفا حقيقة لم يلزمه الا الاول
كقوله درع في درع ولم يلزم الثاني لانه لا يصلح ان يكون ظرفا له **واقر بنجاء له خلقه**
وفضيه لان الامم بينهما **واقر بسيف له فصل وجفنه** وحامل لان اسم السيف
يطلق على الكل الفصل حديثه والجفن غيره والحامل جمع حارة بكسر الحاء وصي
علاقته **واقر بجمله له عيانه وكسوتها** لا يطلق الاسم على الكل عرفا لانها ليست ترتب
بالثبات والابدية **واقر له ثوب في ثوب** او في منديل **لزماءه** لانه ظرف له
حقيقة وامكن نقل كاسر **واقر ثوب في عشرة اثواب** له ثوب عند ابي يوسف وقال محمد
عليه احد عشر ثوبا لان الثوب من الثياب قد يلف في عشرة فامكن جعل ظرفا كقوله
حظنة في جوالق ولا يي يوسف وهو قول ابي حنيفة **اولا** ان العشرة لا تكون ظرفا لواحد
عادة والمتنع عادة كالمتمنع حقيقة **واقر بحبة في حبة بنية الضرب له حمة** لان
اثواب الضرب في كثير الاجزاء لانه كثير المال **وبنية في حمة** اي لو قال اردت حمة مع حمة
لزمه عشرة لان اللفظ يحتمل قال تعالى فادخلني في عبادي قيل مع عبادي فاذا حمل الله
اللفظ ولو جاز او نواه صح لا سيما اذا كان فيه تشديد على نفسه كما عرف في موضعه وفي

وفي من درع في عشرة وما بين درع في عشرة تسعة عن ابي حنيفة وقال لا يلزمه
عشرة وقال زكريا لزمه ثمانية وهو القياس لانه جعل الدرع الاول والاخر حدا والحد
لا يدخل في الحد ودولهما ان الغاية يجب ان يكون موجودة اذ المعدوم لا يجوز
ان يكون حدا للموجود وجوده بوجوبه فيدخل الغايتان وله ان الغاية لا تدخل
في المقيلا لان الحد يغاير الموجود ولكن ههنا لانه من ادخال الاولى لان الدرع الثاني
والثالث لا يتحقق بدون الاول فدخلت الغاية الاولى ضرورة ولا ضرورة في الثانية
في **ومن دارى ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط ما بينهما** لما ذكر ان الغاية لا تدخل
في المقيلا اقرب **الحمل لرجل** اي حمل جارية او حمل شاة **صح** اقراره لزمه لان له وجهها
صحها وهو ان رجلا اوصى به لرجل ومات الموصي فمروا رثته للموصي له **مطلقا** اي
سواء بين سييا صالحا ولا **اولا** اي اقر للحمل صح ايضا لكن لا مطلقا بل **ان بين سببا**
صالحا كارت ووصية بان قال مات ابوه فورثه او اوصى له به فلان قال اقرارت
صح لانه بين سييا الوعائنه حكما به فكذا اذا ثبت باقراره ثم اذا وجد السبب الصالح
فلا بد من وجوه المقر له عند الاقرار او محتملا وذلك بان تبضعه لاقل من سنة اشهر
مذمات المورث او الموصي اذا كانت ذات زوج او لاقل من سنتين من وقت الفراغ
اذا كانت معتدة **فان ولدت حيا لاقل من سنة اشهر في الصورة الاولى او من سنتين**
في الصورة الثانية فله ما اقر لوجوده في البطن حين مات المورث او الموصي **او ميتا** اي
ان ولدت ميتا **فالموصي والمورث** اي يرث المال الى ورثة الموصي والمورث لان هذا
الاقرار لها في الحقيقة وانما يستقل ايا الجين بعد ولادته ولم يستقل فيكون لورثتها
او ولدت **حيين فلها ما اقر نصفين** ان كانا ذكرا او انثيين وان كان احدهما ذكرا
والاخر انثى ففي الوصية كذلك وفي الميراث للذكر مثل حظ الانثيين **وان بين بغير صالح**
للسببية كبيع واقرار **وصية** بان قال الحمل باع مني او اقرضني او وهب لي **او اقر**
الاقرار ولم يبين سببا بان قال على رجل فلانة كذا **فاما** الاولى فلا بين مستحيلة لعدم
نصورها من الجين لاحقيقة وموفاها ولا حكما لانه لا يولي عليه واما الثاني فكان

مطلق الاقرار بنصف في الالبسب التجارة ولهذا حمل اقرار الماذون واحدا
 المتقاضين عليه فيصير كما اذا صرح به **اشهد اي جعل رجلين شاهدين علي**
الذي في مجلس واشهد رجلان **اخران في مجلس آخر** **لزم الثاني** يعني لو اراد صك
 على الشهود فاقترعهم من اثنين او اكثر بالف في ذلك الصك فالواجب ان يواحد
 اتفاقا لان الثاني هو الاول لكونه مضمنا بالمال الثالث في الصك وان لم يقيد بالصك
 بل اقترعوا الشاهدين بالف في مجلس آخر بخضرة شاهدين بالف بلا بيان السبب
 فعند اي حقيقة يلزمه الثاني بشرط مغايرة الشاهدين الآخرين للاولين في رواية
 بشرط عدم مغايرتهما لهما في اخرى وهذا بناء على ان الثاني غير الاول كما اذا كتبت
 لكل الف صكاً واشهد علي كل صك شاهدين وعندهما لم يلزمه الا الف واحد لدلالة
 واحدة العرف على ان تكرار تأكيد الحق بالزيادة في الشهود وان اتحد المجلس فاللزام
 الف واحد اتفاقا على خروج الكرم لان للجلس تائيدا في جمع الكلمات المتفرقة و
 جعلها في حكم كلام واحد اتفاقا **الامر بكتابة الاقرار** يعني لو قال للصك ان كتب
 فلان خط اقرارى بالف على يكون اقرار ويجل للصك ان يشهد بالمال عليه
 وكذا لو قال كتب ببيع هذه الدار يكون اقرارا بالبيع كتب او لم يكتب ولو قال للصك ان
 كتب طلاق امرأتى تطلق كتب او لم يكتب كذا في العادة وانما قال **حكما لان الامران**
 والاقرار اخبار فلا يكونان متحدين حقيقة بل المراد ان الامر بكتابة الاقرار اذا حصل
 حصل الاقرار احد الورثة **اذا اقر بالدين قبل يلزمه كله** وقبل يلزمه خمسة يعني
 اذا دعي رجل ديناً على ميت واقترع بعض الورثة في قول اصحابنا يؤخذ من خمسة المقر
 جميع الدين قال الفقيه ابو الليث هو القياس لكن الاحتمار عندك ان يؤخذ منه ما
 يخصه من الدين وهو قول الشعبي والبصري وابن ابي ليلى وسفيان الثوري وغيرهم
 ممن تابعهم وهذا القول ابعد من الضرر وذكره شمس الابنة الخلو في ايضا قال
 مشايخنا بزيادة شيء لا يشترط ان يكتب وهو ان يقضي القاضي عليه باقراره اذ يجزى
 الاقرار لا بجمل الدين في نصيبه بل بجمل بقضا القاضي ويظهر ذلك بمسألة ذكرها في الزيارات

في الزيارات وهو ان احد الورثة اذا اقر بالدين ثم شهد هو ورجل ان الدين كان على الميت
 فانه تقبل وتسمع شهادة هذا المقر فلو كان الدين بجمل في نصيبه يجزى اقراره لزم ان لا تقبل
 شهادة لما فيه من الغرم قال رحمه الله وينبغي ان يحفظ هذه الزيادة فان فيها فائدة عظيمة
 عظيمة كذا في العادة **باب الاستثناء وما يعضاه** في كونه مغتبطا كالشرط ونحوه **استثنى**
بعض ما اقر به متصلا باقراره لزمه باقية يعني اذا قال له على عشرة دراهم الا واحد لزمه
 تسعة لما تقر به الاصول انه يكلم بالباقي بعد الشئ الذي الاستثناء فكانت له اربعة
 له على تسعة وشرط الاتصال عند عامة العلماء لكونه مغتبطا وتقبل من ابن عباس
 رضي الله عنه جواز التاخير **ولو كلفه** اي لو استثنى كذا **فكلمه** اي لزمه **كله** لو كان الاستثناء
بمعين لفظه نحو علماني كذا الا علماني لانه قد عرفت انه يكلم بالباقي بعد الشئ ولا
 باقي بعد الكل فيكون رجوعا والرجوع بعد الاقرار باطل موصولا كان او مفصولا
 فان استثنى الكل لزمه الكل وبطل الاستثناء **بخلاف** ما اذا كان الاستثناء بغير ذلك اللفظ
 نحو علماني كذا **الا فلانا وفلانا** **ولا فلانا ولا فلانا** **لا يلزمهم** فانه اذا كان بغير اللفظ
 الاول امكن جعل تكلم بالباقي بعد الشئ لانه انما صار كذا ضرورة عدم ملكه فيما سواه
 لا امر يرجع الى اللفظ فبالنظر الى ذات اللفظ امكن ان يجعل المستثنى بعض ما تناول
 الصدر والامتناع من خارج بخلاف ما اذا كان بمعين ذلك اللفظ حيث لا يمكن جعله
 بكلمة بالباقي بعد الشئ كذا اذا قال علماني كذا **الا فلانا** فانه يبيع ايضا لوجود التباين
 اللفظي **استثنى وزنيا او كيليا من درهم حتى قيمة** يعني لو قال له على ما به درهم
 الا دينارا والا فغير حنطة يعني عند اي حنطة درهم واني يوسف ورسمايه درهم الا
 قيمة الدينار او القفيز والقياس ان لا يبيع هذا الاستثناء وهو قول محمد وزمزان **الا**
 اخراج بعض ما يتناول صدر الكلام على معنى انه لو لا الاستثناء لكان داخل تحت الصدر
 وهو لا يتصور في خلاف الجنس كلفهما صحته استثنانا بان المقدرات جنس واحد
 معنى وان كانت اجناسا صورة لانها ثبتت في الذمة ثنائيا اما الدينار فظاهر وكذا غيره لان
 الكل او الورثي يبيع باعيانها ثمن باوصافها حتى لو عينا تعلق العقد باعيانها ولو

ولست بدلو وصف ولم يقتض صا حكمها كالمال الذي لا يتولى الجدة والتدري فيها
 وكانت في حكم الشبهة التي لا يتولى واحد منكم بالاستثناء تكلم بالباقي معنى لا صورة **ولو**
غيرها أي غير الوتر والكيل **منها** أي من الدراع لا يصح عندنا خلافا للشافعي رحمه الله
 له أنها لا تتحد اجساما من حيث المالمية ولنا أن ذلك القدر لا يفيد الاتحاد الجسدي بل لا بد من
 وصف الثنية ولو لمعنى كما عرفت **إذا وصل** **بأقراره** **استثناء** **بطل** أي بطل الأصل
 الأقوال لأن التعليق بمشبه الله تعالى بطلان عند محمد فيبطل قبل انعقاده للحكم وتعليق
 بشرط لا يوقف عند أي يوسف فكان أعدا من الأصل **أقر بشرط الخيار** بأن قال
 لفلان على ألف درهم على أني بالخيار ثلاثة أيام **لزم المال** لصحة الأقرار لوجود الصيغة
 الملزمة **وبطل شرطه** لأن الأقرار أخبار ولا مدخل للخيار في حق الأخبار لأنه إن كان
 صدقا فهو واجب العمل به وإن لم يختر وان كان كذبا فهو واجب الرد فلا يتغير باختيار
 وعدم اختياره وإنما تأثير شرط الخيار في العقود ليختار من الخيارين فسبحه
 وامضاء **أقر بدار واستثنى بناؤه** بأن قال هذه الدار لفلان **أنا** أي الأرض
 والبناء **للمقر** إذ لم يصح استثناءه لأن اسم الدار لا يتناول البناء مقصودا إذا دار
 اسم لما ادبر عليه الحائط من البقعة والبناء يدخل تحتها لفظا ولهذا لو اتفق البناء
 قبل القبض لا يقطع شئ من الثمن بمقابلته بل تخير المشتري والاستثناء إنما يكون مما
 يتناول الكلام نصا لأنه تعريف لفظي أقول يرد على ظاهره أن كون البناء جزءا من الدار
 مما لا يخفى على أحد ولهذا يضمن بالتلف فيكون كواحد من العشرة فأوجه عدم صحة الاستثناء
 وتحقيق معرفته وجهه موقوف على مقدمة مقررة في علم الكلام والأصول وهي أن
 الركن قسمان أحدهما أصلي وهو الذي دخل في مدلول الاسم بحيث إذا انتفى لم يصح إطلاق
 الاسم على الباقي كواحد من العشرة وأسس من الجيعان وثانيهما زايدي وهو الذي يدخل
 في مدلول الاسم لكن إذا انتفى لا ينتفى إطلاق الاسم على الباقي كيد زيد ورجله إذا قال هذا
 العبد لزيد الأبدية أو رجلا لم يجز وهذا التحقيق يظهر دفع ما يرد على ظاهر قولهم الأقرار
 في الأيمان ركن زايدي لأن الركنية تقتضي الدخول والزيادة تقتضي الخروج فكيف يجتمعان

يجتمعان ووجه الدفع أن الدخول بالنظر إلى تناول اللفظ ظاهر أو الخروج بالنظر
 إلى التبعية حقيقة فلا منافاة **وفض الخاتم ونخل البستان وطوق الحارثية**
كبنائها أي بناء الدار كونهما من تناول اللفظ تحتها لفظا حتى لم يصح استثناءه
 أيضا بخلاف ما إذا قال **الآن** أو **بيتا** لفظا منها لأنه دخل فيه لفظا فصح الاستثناء
كذا إذا قال بناؤه **أرضها لفلان** يعني إذا قال هكذا كانت الأرض والبناء لفلان
 إذا الأقرار بالأرض أقرار بالبناء تبعها كالأقرار بالدار **ولو قال وعوضتها لفلان**
 بعد أن قال بناؤه **كان كما قال** لأن العوض عبارة عن البقعة الخالية عن البناء
 والشجر فكانه قال بياض هذه الأرض دون البناء لفلان **وصح** أي الأقرار **بالقن**
من قن عينة **وانكر قبضه** يعني لو قال له على ألف درهم من ثمن قن اشتريته منه
 ولم أقبضه فإن ذكر قننا بعينه قبل للمقر أنه شئت فسلم القن وخذ الألف والآلاف
 لك **فلو سلم لزم الألف والآلاف** هذه المسئلة على وجه واحد هذا وهو أن يصدق
 وسلم القن وجوابه ما ذكرنا لأن ما ثبت بقضاءها كالثابت عيانا والثاني أن يقول
 المقر له القن فتنك ما بعته وإنما بعته فغيره وفيه المال لازم على المقر أنه أقروا
 المال عليه عند سلامة القن له وقد سلم حين أقروا ذوا اليد بانه ملكه فيلزمه المال والأسباب
 مطلوبة لأحكامها لا لا عيانها فلا يعتبر الكلام في السبب بعد اتفاقهما في وجوب حمل
 المال والثالث أن يقول القن قني ما بعته وحكمه أن لا يلزم المقر شئ لأننا
 أقول بالمال إذا سلم له القن ولم يسلم له والرابع أن يقول القن قني ما بعته وإنما بعته
 غيره وحكمه أن يتخالفان لأن كلا منهما مدعي ومنكر لأن المقر يدعي تسليم قن عينة والآخر
 ينكر والمقر يدعي على المقر الثاني بيع غيره وهو ينكر وإذا تخالفا انتفى دعوى كل منهما
 عن صاحبه فلا يقتضي عليه شئ والعبد سالم لمن في يده هذا إذا عين القن **وان لم بعته**
لزم أي الألف ولغا الكاره أي لا يصدق في قوله ما قبضت عند أي حينه **وصل**
أو فصل لأنه رجوع عما اقرب والرجوع عن الأقرار باطل كقول من ثمن خرا وحضر
 يعني لو قال لفلان على ألف درهم من ثمن خرا وخني بولزمه الألف وصل أو فصل كقول

زجوا بعد الأثر وقالوا ان وصل صدق وان فصل لم يصدق لانه بيان تغيير فصيح
موصول لا مفصولا كالاستثناء والشرط **وقال من متاع اقرض وقرضه او بهرجة**
او ستوقه او صياص لزمه الجبة يعني لو قال له على الندر مع من متاع او قال اقرضني
الند درج ثم قال زبوف او بهرجة او ستوقه او رصاص او قال الا انهار زبوف او قال
فلان على الند درج زبوف من ثمن متاع وقال المقر له جبا لزمه الجبا عند اي حنفية
وصل او فصل لما مر وقالوا ان وصل صدق والا فلا لما مر ايضا **وفي من غضب او ودعه**
عطف على قوله وفي من ثمن ان ادعى متعلق بقوله وفي من غضب او ودعه احد هذه المذكورة
الاربعة يعني اذا قال له على الند درج من غضب او ودعه الا انهار زبوف او بهرجة صدق
اي المتعدي وصل او فصل اذا احتصاص للغضب والودعة بالجبا دون الزبوف
لان الغاصب يغصب ما يجد والمودع يودع ما يحتاج الى حفظ فلم يكن قوله زبوف
مغيرا لاول كلامه بل هو بيان النوع فصح موصول لا مفصولا **الفصل في الاخير**
يعني ان قال له على الند درج من غضب او ودعه الا انهار ستوقه او رصاص فان وصل
صدق وان فصل لا اذا استوقه لست من جنس اليراع ولهذا لا يجوز بها الخوض في
الصرف والسلم لكن الامم يتناولها مجازا فكان بيان تغيير فصيح موصول لا مفصولا
قال غضبت ثوبا وكجا بجيب صدق يعني ان لم يثبت الخصم سلامة لان الغضب
لا يقتضي السلامة كما في قوله على الف الا انه ينقص كذا متصل لما عرفت ان الاستثناء
يصح متصلا لا منفصلا قال رجل لآخر اخذت منك الف او دعة فهلك وقال الامم
بل غضبا ضمن الالمقر لانه اقرب سبب الضمان وهو اخذ مال الغير ثم ادعى ما يوجب
البراءة عنه وهو الاذن بالاخذ والآخر يكره فكان القول قوله مع يمينه الا ان ينكر عن
اليمين فيجوز لا يلزمه المال بخلاف قوله **غضبت في رة قوله اعطيتيه ودعة** او لو قال المقر
اعطيتني الف درهم ودعة فهلك وقال المالك لابل غصبته مني لا يضمن المقر لانه لم يقر
بسبب الضمان والمقر له يدعي عليه سبب الضمان وهو يكره فكان القول قوله قال كان
هذا ودعة لي عندك فاخذته فقال هو لي ياخذته يعني اذا اخذ رجل من رجل شيئا

اي صح

شيئا فقال الاخذ كان هذا ودعة لي عندك فاخذته فقال الماخوذ منه هو لي ياخذته الخ
منه لان الاخذ اقرب اليه ثم الاخذ منه وهو سبب الضمان كما بين وادعى استحقاقه
عليه فلا تقبل بل يجب عليه رد عينه قائما بقيمة هالكه **صدق من قال اجرت فرسي**
او ثوبي اي فلانا **فركب اولسه وردة الى** وقال كذبت بل الفرس والثوب
لي وقد اخذتهما مني ظلما فالقول للمقر وللآخر البينة او خاط ثوبي هذا بكذا فقبضت
اي لو قال خاط فلان ثوبي هذا بنصف درهم ثم قبضته وقال فلان الثوب ثوبي ما
فالقول للمقر ايضا قال هذا الالف **ودعة** الزيد لابل بكر فالالف لزيد وعلى
المقر مثل بكر لانه لما اقر لزيد حج اقراره له وصار ملكا له وقوله بعد ذلك لابل بكر خروج
عنه فلا يقبل قوله حق زيد ويجب عليه ضمان مثلها بكر **اقرب بين لسان ثم قال كنت**
كاذبا فيه اي في اقراره **حلف المقر على عدم كذبه** اي على ان المقر ما كان كاذبا فيما
اقره به ولست بمبطل فيما تدعيه عليه عند اي يوسف وعندهما يؤمر بتسليم المقر
الى المقر والغتوى على انه يحلف المقر لجران العادة بين الناس انهم يكتبون حكت
الاقرار ثم ياخذون المال كذا في الكافي **باب اقرار المريض** يعني مرض الموت
دين صحة مطلقا اي سواء علم سببه او علم باقراره او دين مرضه بسبب فيه
ان مرضه معروف كبذل ما يكره او اهلكه او مهر مثل عورته وعلم معاينة بمقدار ما
علم ما اقرب فيه الي مرضه وعند الشافعي رحمه الله هذا يساوي الاولين لا يستواء
السبب وهو الاقرار ولنا ان المريض يحجر عن الاقرار بالدين ما لم يفرغ عن دين
الصحة فالدين الثابت باقرار المحجور لا يبرأ من الدين بل لا يحجر كعبه ما ذون اقرب الدين
ثم اقرب الدين بعد المحجور الثاني لا يبرأ من الاول **والكل** اي كل دين الصحة ودين المرض سبب
فيه معروف ودين المرض الذي علم يحجر الاقرار فيه **مقدم على الارث** لان قضاء الدين
من الكوليج الاصلية وحق الورثة يتعلق بالتركة بشرط الفراغ ولهذا تقدم حاجته في
التكفين ولم يحجر تخصيص عمره بقضاء دينه ولا اقراره لوارثه سواء اقرب دين او
عين لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى اعطى كل ذي حق حقه الا وصية لوارث **الاد**

لا يتصدق بالبقية اي بقية الغرماء او بقية الورثة لان المانع من التخصيص تعلق
حقهم بالتركة فاذا صدقوه زال المانع وجاز التخصيص **وجاز** اي اقرار المريض
لغيره اي غير الوارث لوجود مقتضى واستثناء المانع اما الاول فلانه تصرف في خالص
ماله وهو يقتضي الجواز واما الثاني فلان المانع من الجواز كان الارث وقد استغنى ولو
وصية كان اقراره **بكل مال** لما روي عن ابن عمر رضي الله عنه قال اذا اقر الرجل في مرضه
بدين لرجل غيره وارث فانه جائز وان احاط بما له والقياس ان لا يصح اقراره الا في الثلث
لان الشرع قصر تصرفه على الثلث وتعلق بالثلثين حق الورثة ولهذا لو تبرع بجميع
ماله لم ينفذ الا في الثلث فكذا الاقرار وجب ان لا ينفذ الا في الثلث ولكن ترك القياس
لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما **اقراره** اي لاجنبى **بماله** في اقر بينة ثبت **نسبه** و
بطل اقراره واقر لاجنبى **في ماله** صح اقراره لها وعند من يثبت هذا الاقرار ايضا
للزوجة ولان اقراره ليس بينهما سب الزمة فلا يبطل بسبب يحدث بعده بخلاف
المثل الاول لان دعوة النسب تستند الى زمان العلوق فيظهر ان البينة ثابتة
زمان الاقرار فلا يصح اما الزوجة فيقتصر على زمان التزوج فلا يظهر ان اقراره
كان لزوجة بخلاف **الزوجة** اي بخلاف مال الوهب لها شيئا او وصى لها
بشيء ثم تزوجها فانها يبطلان اتفاقا فان الوصية تملك بعد الموت وهي وارثة
حينئذ فلا يصح واليه في المرض وصية حتى لا ينفذ الا من الثلث كما سبقت بيانه في كتاب
الوصية فصارت كالوصية **ولو اقر بدين لمن طلقها فيه** اي مرض موته **فلهما الاقل من**
الارث اي ميراثهما منه **والدين** لقيام الزمة ببقاء العدة وباب الاقرار كان مستقلا
لبقاء الزوجية فربما اقدم على الطلاق ليصح اقراره لها زيادة على ارثها ولا تهم في
اقلها فيثبت اقراره بدين غلام حيث قال هذا النبي **في ماله** في مولده و
قد مر بيان فائدة هذا القيد **ويولد مثل لئلا** وصدق اي الغلام ذلك المقر وهو من
اهل اهل التصديق ثبت **نسبه** اي نسب الغلام منه **اي المقر** وشارك اي الغلام
الورثة شرط جهالة السب لانه لو علم لم يثبت من غيره وان يولد مثل لئلا يكون

ليلا يكون مكذبا ظاهرا وان يصدق الغلام لان المسئلة في غلام يعتبر عن نفسه
فلا بد من تصديقه لانه يد نفسه حتى اذا كان صغيرا لا يعتبر بمعتبر تصديقه و
لذا قال وهو من اهل وشارك الورثة لانه لما ثبت نسبه منه صار كالوارث المعروف
صح اقراره اي الرجل **بالولد والوالدين** لانه اقر على نفسه وليس فيه حمل النسب
على الغير **والزوجة والمولى** لان موجب اقراره يثبت بينهما بتصادقهما بلا اقرار
بأحد فينفذ **صح اقراره** بالوالدين **والزوج والمولى** لان اصل اقرار الانسان
جعله على نفسه لا على غيره وبالاقرار بهؤلاء لا يكون الا اقرار على نفسه **فيقبل** **وشرط قصد** **يتم**
لان اقرار غيره لا يلزمهم لان كلامهم في يد نفسه الا اذا كان المقر صغيرا في يد المقر
وهو لا يصبر عن نفسه او عبدا لم يثبت نسب لغيره الا اقرار ولو كان عبد الغير بشرط
تصديق مولاه كما بشرط تصديق الزوج في دعوى المراجعة الولد او شهادة امرأته
قابلة كانت او غير في اقرار امرأته ذات زوج بالولد وعدم العدة في غير ما في اقرار
امرأته غير ذات الزوج يعني دون غيرها فينفذ عليها **صح التصديق** بعد موت المقر
الا من الزوج بعد موتها مقرة يعني صح التصديق في النسب بعد موت المقر بقاء النسب
بعد الموت وان اقر بنكاح المرأة ومات فصدقته بعد موته يصح حتى تكون لها المهر و
الارث ببقاء حكم النكاح وهو العدة وان اقرت بنكاح رجل ومات فصدقها الزوج لم
يصح تصديقه عند أبي حنيفة لانها لما مات زال النكاح بعلانية حتى يجوز له ان يتزوج
اخرها واربعها سواء ولا يحل له ان يضاها فبطل اقراره فلا يصح التصديق بعد بطلان
الاقرار **قرب نسب من غير ولد كاخ وعم لم يثبت** اي النسب ولا يقبل اقراره في حق
لان فيه تحمیل النسب على الغير فاذا ادعى نفقة او حضنة يعتبر في حقها **ويوث** **اي**
مع وارث وان بعد يعني ان كان للمقر وارث معروف قريب او بعيد فهو احق بالارث
من المقر حتى لو اقر باخ وولعه او حاله قال ارث للعمة والحالة لان نسب لم يثبت فلا يوثق
الوارث المعروف مات ابوه فاقرباخ شارك في الارث **بلا سب** لان مقتضى **بلا سب** **مقابل**
اقراره شيان حمل النسب على الغير ولا ولاية له عليه وشركته في الارث ولا فيه ولاية فيعتبر

الثاني لا الاول **اقرا** اي ثبت له اي لذلك الميت على آخر دين بيقين متعلق باقر
 ابيه نصفه لا شئ **والنصف** لاخر يعني ان من مات وترك ابين وله على رجل
 الف درهم فاقرا احد الابين ان اباه قبض منه نصفه وكذا الاخر فلا شئ للمير والمكذب
 طمعه لان الاقرار باستيفاء الدين اقرار بالدين على الميت لان قبض الدين انما يكون
 بيقين عين مضمون حتى يصير دينا فيقتاضان فاذا كذب اخوه استغرق الدين نصيبه
 فلم يقض جميع الدين لا يكون له من الميراث شئ **ولا يوجب المقر على اخيه نصف**
ما قبض وان تصادقا على اشتراكه اي المقبوض بينهما لا يورث على اخيه لوجع
 اخوه على الغريم فيخرج الغريم على المقر بقدر ذلك لانتقاض المقاصة في ذلك القدر
 وبقي دين على الميت والدين مقدم على الارث فيؤدي الى الدور **فصل حرة اقرت**
بدين فكذبها زوجها اي اقرارها في حقه اي حق زوجها عند اي حينه حتى
تجسس وتلازم كالمدين الثابت بالمعينة بالاسم لا كالمشرك او بالشراء او بالبيعة **وعندها**
 لا اي لا تصدق في حق الزوج فلا تجسس ولا تلازم لان فيه منع الزوج عن غشائها
 واقرارها لا يبيع فيما يرجع اليه بطلان حق الزوج **بجهول النسب اقرت بالرق لا**
لانسان وصدقها المقر ولم يزوج **واولاد منه** اي من الزوج وكذبها اي الزوج صح
 في حقها اي حق المرأة حتى اذا علق بعد الاقرار ولد يكون رقيقا **لاحق** **حق الاولاد**
 ففرع على قوله **حقه بقوله حتى يبطل النكاح** وفرع على قوله **حق الاولاد بقوله** **واولاد**
حصل قبل الاقرار وما في بطنها وقت اي وقت الاقرار **احرار** لم يحصل لهم قبل اقرار
 بالرق واما ولد علق بعد الاقرار فانه يكون رقيقا عند اي يوسف اذ حكم بوقتها وولد
 الرقيقة رقيق وحر عند محدة لانه تزوجها بشروط حرية اولاده منها فلا يصدق على ابطال
 هذا الحق **بجهول النسب حرر عبده ثم اقر بالرق لانسان** وصدق صح **حقه حتى صار**
رقيقا دون ابطال العتق حتى بقي مصنفه حرا فان مات العتق اي العبد
 الذي اعتقه بجهول النسب بونه وارثه ان كان له وارث والآي وان لم يكن له وارث
 فالقر له اي بونه المقر لانه كان للمقر وقد اقر للمقر فان مات المقر ثم العتق فارثه

مصلحة

فارثه لعصبته المقر لانه لما مات انتقل الولاء اليهم بخلاف ما لو كان حيا قال
 لي عليك الف فقال الحق او الصدق او البقين او تكراي قال حقا وصدقا
 او يقينا او كورا قال الحق الحق او الصدق او البقين البقين او حقا
 حقا وصدقا صدقا او يقينا يقينا او قرن بها البر بان قال البر الحق او الحق
 البر اي اخوه كان اقرارا لانه مما يوصف به الدعوى فصلح للجواب ويستعمل في
 التصديق عرفا فكانه قال ادعيت الحق اي اخوه **ولو قال الحق حق او الصدق**
صدق او البقين يقين لا اي لا يكون اقرارا لانه كلام تام بخلاف ما تقدم لانه لا
 يصلح للابتداء قال **لانه يا سارقة يا زانية يا مجنونة يا ابقة** او قال **هذه السا** **رقة**
فعلت كذا او باعها فوجب اي المشتري بها اي بالجارية **واحد اسمها** اي من هذه القيوب
 لا ترد الى الامة بعد البيع به اي بواحد من هذه العبارات لان غير الاخير نداء وقصد
 المتأدي اعلام المتأدي واحضاره لتحقيق الوصف الذي ناداه به ولهذا لو قال
 لامرأة يا كافرة لا يفرق بينهما والاخبر شيئا **بخلاف منه سارقة او منه ابقة**
او منه زانية او مجنونة حيث ترد بواحد من هذه العبارات لانه اخبار وهو تحقيق
 الوصف **وبخلاف باطالق او منه المطلقة فعلت كذا** حيث تطلق امرأته لانه
 يتمكن من اثبات هذه الوصف شرعا فيجعل كلامه ايجابا ليكون صادقا فيما يتكلم به
 ونه لا يتكلم يتمكن من اثبات تلك الاوصاف فيها وكان نداء وشتما لا تحقيقا ووصفا
 كذا في الكافي **كتاب الشهادات** اورده عقيب كتاب الاقرار لما مر من ان الحاجة
 الى الشهادة بعد عدم الاقرار فيكون متأخرا عنه في الاعتبار **وهي** **الشهادة اجبار**
بحق للغير على آخر سواء كان حقا انه معه او حق غيره **عن علم** **لا يقين** اي ناشئا
 عن يقين لا عن حسيان **وتحسين** واليه الاشارة بقوله صلى الله عليه وسلم اذا رايت مثل
 الشمس فاشهدوا لا فرغ ولهذا قالوا انما مشتقة من المشاهدة التي بمعنى المعايينة **وشطرها**
العقل الكامل بان يكون عاقل بالغا فلا تقبل شهادة المجنون والقصي **والضبط**
 وهو حسن السماع والفهم والحفظ الى وقت الاداء **والولاية** بان يكون حرا فلا تقبل

شهادة الفتن **وركنها** الداخل في حقيقتها **لفظ** **اشهد** بمعنى الخبر دون القسم ذكره الزبي
 حتى اذا ترك لم تقبل الشهادة **وحكمها وجوب الحكم على القاضي بوجوبها بعد التركية و**
 القياس ترك بالنصوص والاجماع **وجب** اي الشهادة **بالطلب** اي طلب المدعي في
حق العبد وانما اعتبر طلبه اي طلب المدعي في حق العبد لانها حقه فيستلزم طلبه كما في
 سائر الحقوق **ان لم يوجد به** ولا يجوز كتمانها لقوله تعالى ولا ياتي بالشهاد اذا ما دعوا
 ثم انه انما ياتي اذا علم ان القاضي يقبل شهادته وتعين عليه الاداء وان علم ان القاضي لا
 يقبل شهادته او كانوا جماعة فادى غيره من يقبل شهادته فقبلت لانيته وان ادى غيره ولم يقبل
 شهادته ياتي من لم يؤدي اذا كان ممن تقبل شهادته لان امتناعه يؤدي الى مضيق الحق **دون**
حق الله تعالى فانها تجب فيه بلا طلب **كعقوبة الامة وطلاق المرأة** فان فيها تحريم
 الفرج وترك الشهادة فيها رضى بالنسب والرضى به فسق **وسنن في الحدود والفضل**
 لقوله صلى الله عليه وسلم الذي شهد عنده وتوسرته بتوبك فكان خيرا لك وتلقينه للدرء بين
 بقوله صلى الله عليه وسلم لعلك لشهادتها او قبلتها آية طاهرة على وجهان **الستر** **وبقول**
الرفقة اخذ لا سرق احياء الحق المروق منه ورعاية لحجاب الستور **ونصاها للزنا** **اربعة**
رجال لقوله تعالى واللاتي ياتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم ولقوله
 تعالى لم ياتوا بربعة شهداء ونصاها للبقية **الحدود والقود** **رجال** لقوله تعالى
 واستشهدوا شهيدين من رجالكم ولا تقبل فيها شهادة النساء لما فيها من شبهة البدلية
 ونصاها للولادة **واستللال الصبي للصلاة** **عليه** **والبكاره** **وعيوب النساء** **موضع**
 لا يطلع عليه الرجال **امراء** **واحدة** لقوله صلى الله عليه وسلم شهادة النساء جائزة فيما لا
 يستطيع الرجال النظرة فيه **والجح المحلى باللام** يراد به الجنس اذا لم يكن ثم منعه اذا الكل
 ليس يراد به الاقل لتيقينه ونصاها لغيره **من الحقوق** سواء كان مالا او غيره **كنكاح**
وطلاق **ودكالة** **وصية** **واستللال الصبي** **الرجال** **اورجل وامرأتان** لما روي ان عمر وعليا
 رضي الله عنهما اجازا شهادة النساء مع الرجال في النكاح والفرقة كما في الاموال وتوابعها **ولزم**

بأن كونهما جديلا من جهة خبره لا من جهة خبره

يعني رد دعوى وقدة جاني دكالي

ولزم في الكل من الصور الاربع المذكورة لفظ **اشهد** للمقبول حتى لو قال الشاهد اعلم او
 اتيقن لا تقبل شهادته لان النصوص وردت بهذه اللفظة وجواز الحكم بالشهادة على خلاف
 القياس فيقتصر على مورد النص **ولزم ايضا العدالة** وهو كون حسنة الرجل اكثر
 من سيئة وهذا يستلزم الاجتناب من الكبار وترك الاحرار على الصغار لان الصغير
 تكون كبرية بالاصرار على ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا صغيرة مع الاصرار
 ولا كبيرة مع الاستغفار **لوجوبه** اي وجوب القبول لقوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم
 ولان الجح يحتمل الصدق والكذب والحج هو الجح الصدق وبالعدالة يتوجه جهة الصدق
 اذ من ارتكب غير الكذب من المخطورات يرتكب الكذب ايضا وفيه اشارة الى ان العدالة
 شرط وجوب العمل بالشهادة لا شرط اعلية الشهادة لان القاسق اعلل للولاية و
 القضاء والسلطة والامانة والشهادة عندنا وعنا اي يوسف ان القاسق اذا
 كان وجهه في الناس ذامرة تقبل شهادته والاصح ان شهادته لا تقبل الا ان القاضي
 لو قضى بشهادة تميم عندها كذا في الكاذب **وصي** اي الشهادة لو كانت على حاضره **تجب الا**
 اي اشارة للشاهد اليه **بما وضع اعني الخصمين المدعي والمدعى عليه والمشهد به لو**
 كان عبدا احترار عن الدين ولو كانت على غائب او ميت **فتموه ونسبه** اي ابيه
فقط بان قالوا على فلان بن فلان لا تقبل حتى ينسبه اليه **ولا ينوبه صناعته** اي
 ان ذكره واسمه واسم ابيه وصناعته لا يكفي الا اذا كان معروفا بها بان يكون في بلدته
 له في تلك الصناعة وان كان ذكره واسم ابيه وقبيلة وحرفة ولم يكن في محلة رجل
 اخر هذا الاسم وهذه الحرفة يكفي وان كان اخر مثله لا يكفي حتى يذكر شيئا اخر يفيده التميز
 ولو ذكر اسم واسم ابيه وقبيلة او صناعته ولم يذكر اسم الجح تقبل فتموه **التعريف** ذكر
 ثلاثة اشياء فعلى هذا لو ذكر لفته واسم واسم ابيه قيل يكفي والصحيح انه لا يكفي وفي اشتراط
 ذكر الجح خلاف **ولو قضى بلا ذكر الجح** فقد كذا في العادة **ولا يسأل عن شاهد بلا**
طعن الخصم يعني القاضي يقتصر على ظاهر الادلة في المسم ولا يسأل ولا يتحقق ان
 الشاهد عدل او لا اذا لم يطعن فيه **الخصم** واذا طعن سأل القاضي عنه في السرة وزكاه

قد افحده وهي قبيلة مخصوصة والحق

لان وقتها فضل محمد بن

في العلانية **الا في جدي وقود** فانه يسأل في السر وتزكي في العلانية فيها بالاجماع طعن الخصم
اولا لانه يحتاج لاسقاطها فيشترط الاستقصاء فيها **وعندهما يسأل في الكل سؤالا**
وعملانية وان لم يطعن الخصم لان بناء القضاء على المحرقة وهي شهادة العدل فيعرف
على العدل **وبه يفتي** ثم ان التزكية في السر ان يبعث قطعة قسطا من كسب فيه اسما او
الشهود وحليتهم ويطعن من المزكي تعريف حالهم والتزكية في العلانية ان يجمع القاضي
بين المزكي والشهود في مجلس القضاء فيسأل المزكي عن الشهود بحضرة الشهود هؤلاء
عدل مقبولوا الشهادة لغير كبرهم او يجرهم ووقع الاكتفاء بتزكية السرة زمانا لان
تزكية العلانية بدلاء وقتة اذ الشهود والمدعي يقابلون الجارح بالاذى والاضرار
وكفى بالتزكية ان يقول المزكي او يكتب في ذلك القسطا تحت اسمه **هو عدل** ومن
عوفه بالنسبة لا يكتب شيئا احسن من ان يكتب الله اعلم **وان لم يقبل جازر**
الشهادة قاله الكافي ثم قيل لا بد ان يقول المصدق هو عدل جازر الشهادة اذ العبد
او المحذور في قذف اذا اتاه قد يصدق والاصح ان يكتب بقوله هو عدل بثبوت الحرية
بالدار قول فيه اشكال لان المحذور في القذف التائب قد يكون معه لا كما ذكره فلا بد
من قول جازر الشهادة يخرجه وهذا لا يورد على عبارة الهداية اذ لم يذكر فيها المحذور
في القذف لكن لا بد فيه ايضا من اعتبار هذا القيد لخرجه فحينئذ لا يكون الاكتفاء بقوله
عدل اصح ولا يصح تعديل الخصم هكذا قال ابو حنيفة رحمه الله يعني ان تعديل المدعى
عليه الشهود لا يصح لان من زعم المدعى وشهوده ان المدعى عليه ظالم كاذب في الانكار
وتزكية الكاذب الفاسق لا يصح وعندهما يصح ان كان من اهله بان كان عدلا لكن
عنده لا بد من ضم اخرايه لعدم جواز تعديل الواحد وابو يوسف يخرجه كما
والمراد بتعديل تزكيته **بقوله عدول كنهم اخطاوا او سوا او هم عدول**
ولم يرد على هذا ما لو قال **صدقا او عدولا صدقة** فقد **لزم الحكم** لانه اقرار منه
بثبوت الحق بخلاف ما لو قال هم عدول ولم يرد عليه حيث لا يلزم شي لانهم مع كونهم عدولا
يجوز منهم النسيان والخطا فلا يلزم من كونه عدلا ان يكون كلامه صوابا **واحد**

واذا كان المدعي يقر بالشهادة لا يكتفي بغير جازر
في قوله او عدول صدقة
جمع صادق ككاتب
اكتبة

اذا كان المدعي يقر بالشهادة لا يكتفي بغير جازر
في قوله او عدول صدقة
جمع صادق ككاتب
اكتبة

واحد للتزكية ولتوجه الشاهد والرسالة الى المزكي لان التزكية من اموال الدين
فلا يشترط فيها الا العدل حتى يجوز تزكية العبد والمواة والاعمى والمحرور في القذف
التائب لان خبرهم مقبول في الامور الدينية **والاحوط اثنان** لان فيه زيادة
طمأنينة هذا كله في تزكية السرة اما تزكية العلانية فيشترط فيها جميع ما يشترط في
الشهادة من الحرية والبر وغير ما سوى لفظ الشهادة بالاجماع لان معنى الشهادة فيها
اظهر ولهذا يختص بمجلس القضاء **لسامع** اي يجوز لسامع ما يتعلق **بالاقوال**
كالبيع بان سمع قول البائع بعث وقول المشتري اشترت **والاقرار** بان سمع قول
المقر فلان على كذا **او اى ما يتعلق بالافعال** حكم قاض او غصب او قتل
يشهد فاعل قوله يجوز المقدر في قوله **لسامع** وان لم يشهد عليه ويقول اشهد انه
باع او اقرا لا دعان السب فوجب عليه الشهادة به كما عاين وهذا اذا كان البيع بالعقد
ظاهر وان كان بالتعاطي فكذا لان حقيقة البيع مبادلة المال بالمال وقد وجد
قيل لا يشهد من على البيع بل على الاخذ والاعطاء لانه بيع حكمي لا حقيقي **ويقول**
لا يشهد في كذا لا يكون كاذبا ولا يسمع الشهادة **بسماعه من وراء الحجاب** اي لو سمع
الشاهد صوت من يشهد عليه من وراء الحجاب لا يسمع ان يشهد لاحتمال ان يكون
غيره اذ الغيبة تشبه النعمة **الا اذا تعين القابل** بان يكون في البيت وحده وعلم
الشاهد انه ليس فيه غيره ثم جلس على الميك وليس فيه مسك غيره فسمع اقرار الداخل
ولم يره اذ حينئذ يحصل به العلم لكن ينبغي للقاضي ان لا يقبل لو فتر له اذ ليس من جواز
ضرورة الشهادة القبول عند التفسير فان الشهادة بالسامع تقبل في بعض الاحوال
لكن اذا صرح به لم تقبل كما سباني **او يورث شخص القابل ويشهد عنده اثنان** انها فلا
بنت فلان بن فلان قال الفقيه ابو الليث اذا اقرت امرأة من وراء الحجاب وشهد
عنده اثنان انها فلا بنت فلان بن فلان لا يجوز لمن سمع اقرارا ان يشهد عليها الا
اذا رأى شخصها يعني حال ما اقرت فحينئذ يجوز ان يشهد على اقرارها بشرط رؤية شخصها
لا رؤية وجهها وقال ابو بكر الاسكاف المواة اذا حست عن وجهها فقالت انا فلا بنت
كشفت

فلان بن فلان وقد وصفت لزوجه ميري فان الشهود لا يحتاجون الى شهادة عدلين
 انها فلانة بنت فلان مادامت حية اذ يمكن للشاهدين ان يشيروا اليها فان ماتت فحينئذ
 يحتاج الشهود الى شهادة عدلين انها فلانة بنت فلان بن فلان كذا في العادة **ولا يشهد**
على الشهادة ما لم يشهد عليها لانها تصرف على الاصل بازالة ولايته في تنفيذ قوله على
 المشهود عليه وازالة الولاية التامة للغير ضرر عليه فلا بد من الالة والتحمل منه **ولا**
يشهد ايضا من رأى خطه الذي كتب فيه شهادته **ولم يذكر** اي شهادته **كذا القاض**
 يعني اذ اراد في ديوانه اقرار رجل بحق او شهادة بشهود والرجل على رجل بحق وهو
 لا يذكره لا يحكم به ولا ينفذ حتى يذكره **وكذا الراول** يعني اذا لم يذكر لا يحل له الرواية لان
 كلامها لا يحل الا لمن علم ولا علم بها لان الخط يشبه الخط **ولا بالتسامع الا في النسب**
والموت والنكاح والدخول وولاية القاض واصل **الوقف** فان الشهادة بالت
 جارية فيها اذا خبر بها رجلان او رجل وامرأتان عدولا والقياس ان لا يجوز
 لان الشهادة لا تجوز الا بعلم كما هو ولا يحصل العلم الا بالمشاهدة والعيان او بالخبر
 المتواتر ولم يوجد فصار كالبيع والاجارة بل اولى لان حكم المال اسهل من حكم النكاح
 وجه الاحتسان ان هذه الامور يختص بعناية اسبابها حواش من الناس ويتعلق
 بها احكام تبقى على انقضاء القرون وانقراض الاعصار فلم يزل تقبل فيها الشهادة
 بالتسامع اذ اى الى الخرج وتعطيل تلك الاحكام بخلاف البيع والهبة والاجارة ونحوها
 لانه كلام يسمع كل واحد وانما يجوز ان يشهد بالتسامع اذا حصل العلم بالتواتر
 بالاشهاد او باخبار من يثق به ويشترط ان يخبر رجلان عدلان او رجل وامرأتان
 لانه اقل نصاب يفيد العلم الذي ينبغي عليه الحكم في المعاملات وقيل يكفي في الموت اخبار
 واحد او واحدة لان الناس يكرهون مشاهدة تلك الحالة فلا يحضرون غالبا الا واحدا وواحدة

قوله ان يشهد بالتسامع مع مفعول
 فسر اي لو قال اني اشهد بموت
 فلانة مثلا بالتسامع لا يقبله
 القاض وذلك في النهاية انه لو لم
 يحضر الموت لا يختص واحد
 فاراد ان يشهد بموت عند الحاكم
 اخذ بذلك رجلا عدلا ثم يشهد انه بذلك
 عند الحاكم وهو اعجب المسائل واكثر

فاما شرايطها التي شرطها الواقف فلا يشترط قال الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني
 لا بد من بيان الجهة بان يشهدوا ان هذا وقف على العسيرة والمقبر ونحو ذلك حتى لو لم يذكر
 ذلك في شهادتهم لا تقبل شهادتهم وتماويل قولهم لا تقبل شهادتهم على شرايط الواقف
 ان بعد ما ذكرنا ان هذا وقف على كذا لا ينبغي لهم ان يشهدوا انه يبدأ من غلته فيصير
 ايا كذا ولو قالوا ذلك في شهادتهم لا تقبل شهادتهم كذا في الكافي **وبشهادة راي جالس مجلس**
القضاء يتروى اليه الخصوم انه قاض وان لم يعاين تقليد الامام اياه وبشهادة
 ايضا راي رجل وامرأة يسكنان بيتا بينهما انبساط الازواج انتهاء
 عمره كما لو راي عينا في يد غيره عملا بظاهر الحال وبشهادة ايضا راي شئ يسوق الرقيق
 المعترفان غير المعبر حكمة العروص في يد متعلق بالراي المقدر متصرف كالملاك
 كما يتصرف الملاك انه له متعلق بشهادة المقدر صورة رجل راي عينا في يد انسان ثم راي
 ذلك العين في يد آخر والاول يدعي الملك وسعه ان يشهد بانه للمدعي لان الملك في الاشياء
 لا يعرف يقينا بل ظاهرا فاليد بلا منازعة دليل الملك ظاهرا **اذا شهد به اي بانه ملك قلبه**
 فان وقع في قلبه انه ملك الفيل لا يحل له الشهادة بالملك لان الاصل اعتبار اليقين في
 جواز الشهادة لما مر من قوله صلى الله عليه وسلم اذا علمت مثل الشئ فاشهدوا به فخرج
 فان تقرر ذلك بصره الى ما يشهد به القلب فان فسر اي الشاهد للقاضي شهادته بالت
 في الصورة الاولى **وبحكم اليد** في الصورة الاخيرة بطلت فانه اذا اطلق وقع في قلب
 القاضي صدقه فيكون شهادته مشعنة علم ولا كذلك اذا فسر وقال سمعت كذا وعن هذا
 كان المواسيل من الاخبار اقوى من المنا **نذكر كذا في الكافي** **الوقف** فان الشاهد
 اذا فسر شهادته بالتسامع يقبل ذكره في العادة **انه يشهد اي حضره** في زيد
 او صلى عليه فهو مصابة حتى لو فسر للقاضي يقبل اذ لا بد من الالة ولا يصلح الاعلى
 الشهادة بالايجاب شهادة بالقبول في المعاوضات كالبيع والاجارة والنكاح ونحوها
 حتى لو شهد على تزويج الاب فقط اي بلا ذكر القبول تقبل الشهادة بخلاف الهبة

ان المسلمين لا يحضرون موت النصارى والوصاية تكون عند الموت غالباً وسبب
ثبوت النسب النكاح ونسبهم لا يحضرون نكاحهم فلم يقبل شهادة النصارى على
المسلم في اثبات الابطال الذي بناؤه على الموت والنسب الذي بناؤه على النكاح
اذ لا يضياع الحقوق المتعلقة بالابطال فقبلت ضرورة كما قبلت شهادة القابلة
للضرورة ولان **اعلم** لان الاداء يقتضي التمييز بين الخصمين والشهود وان كان
منقولاً ولا يثبت الاعمال بالغير وفيه شبهة يمكن التحرز عنها بحسب الشهود **ومرئياً** اذا شهدا
من باب الولاية ولا ولاية له على احد فلا تقبل شهادته **ولو على كافر ومملوك وصبي**
اذ لا ولاية لهما على انفسهما فغيرهما اولى **الا ان يجزلا** اي الشهادة في الوقوف
الصنف وادبا بعد الحربة والبلوغ فقبل لان التحمل بالمعاصرة او اليمين
وبما لا ينافيانها وعند الاداء هما من اهل الشهادة **ومحدود في قذف وان تاب**
لنقله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة **ابداً الا ان يجزلا كافر قبل** فان الكافر اذا حلف في
القذف ولم تجز شهادته على اهل الذمة لان له شهادة على حقه فترد تحت الحجة فان سلم
قبل شهادته عليهم وعلى المسلمين لان هذه شهادة استغناء بالاسلام ولم يلحقها رد
وصح الشهادة على اهل الاسلام لانها لم تكن ثابتة زمان الرد والحديث فلما جازت شهادة
على اهل الاسلام جازت شهادته على الكافر ضرورة بخلاف العبد اذا حلف بالقذف ثم
عتق حيث ترد شهادته اذ لا شهادة للعبد اصل حال رقة فيتوقف الرقة على حدوثها
فاذا حدث كان رد شهادته بعد العتق من تمام حقه **ومسجون في حادثة السجن** يعني
اذا حدث بين اهل السجن حادثة في السجن واداد بعضهم ان يشهد في تلك الحادثة
لم تقبل لكونهم شريكين كذا في الجامع الكبير **واصل وفرع وزوجه وعوبه وسيد**
لعبد ومكاتبه الاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل شهادة الولد لوالده ولا
الوالد لولده ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته ولا العبد لسيد ولا المولى لعبده
ولا الاجير لمن استأجره والمراد بالاجير على قول المشايخ التلميذ الخاص الذي يعد ضرر استاده
ضرر نفسه او نفسه نفع نفسه وهو مفعول قوله صلى الله عليه وسلم لا شهادة للنافع لاهل

المراد التلميذ والعبد والخادم

لاهل البيت وقيل هو الاجير مسانده **ومشاهدة** لانه يستوجب الاجر بمناقضة فاذا
شهد له في مدة الاجارة فكأنه استأجره عليها **ويشترط فيها يشترط ان فيه** لانها شهادة
لنفسه من وجه فلو شهد فيها لا يشترط ان فيه تقبل لعدم التهمة **ومحذوف** **فعل الردي**
لاصراره على الفسق وامان في كلامه لين وفي اعضائه كسر ولم يشترط بشئ من الافعال
الرديّة فلا ترد شهادته **وناحية ومضنة** لا تركابهما الحرام طمعا في المال بالناحية **المراد**
تزوج في مضنة غيرك واتخذت منك سبب والتغنى للوجوه في جميع الاديان خصوصاً
اذا كان من المرأة فان نفس رقيق الصوت منها حرام فضلاً عن ضم الفتن اليه ولهذا
لم يقبله هنا بقوله للناس وقيد به فيما سبناه **ومذنب الشرب** اي الاشارة الى المحرمة فان
ادمان شرب بغيره لا يسقط الشهادة ما لم يسكر **على الله** شرط الادمان ليكون ذلك
ظاهراً امه فان من شرب الخمر سراً ولا يظهر ذلك لا يخرج من كونه عدلاً وان كان شرب
الخمر كبيرة وانما يسقط عدالة اذا كان يظهر ذلك او يخرج سكراناً وتلعب الصبيان
اذ لا ضرورة لكسر ولا يجوز عن الكذب عادة كذا في الكافي **وعدوب** **الدين** قال في
المحيط لا يجوز شهادة رجل على رجل سبها عداوة في شئ من امور الدنيا وقال الزاهد
ما ذكر في المحيط اختيار المتأخرين واما الرواية المخصوصة فمخالفة فاذا كان عدلاً لا تقبل
شهادته قال وهو الصحيح وعبد الاعتماد **ومن يلبس بالظهور** لشدة غفلة واضرار
على نوع لهو ولان الغالب انه ينظر الى العورات في السطوح ويغتر بها وهو فسق فاما اذا
امسك الحام للاستيناس ولا يظفر بالبرزول عدالة لان امسكها في البيوت مباح
او الظنور لانه من الهوا **وبغى للناس** لانه يصير على نوع فسق ويجرم على ارتكاب
كبيرة ولا يمنع عادة عن المجازفة والكذب واذا كان لا يسمع غيره ولكن يسمع نفسه لازالة
الوحشة فلا يقدر في الشهادة **او يركب ما يجد** اي يأتى نوعاً من الكبار الموصية للحد
لوجود يقاطعه بخلاف اعتقاده واذ ادل قلد ياتيه فلعلم يجوز على شهادة زور كذا في
الكافي اقول ظاهر هذا مخالف لما قلنا عنه في شرب الخمر سراً لكن التوفيق بينهما ان المراد
بارتكاب ما يجد به ليس ارتكاب ما من شأنه ان يجد به بل ارتكاب ما يجد به بالفعل

ولا يكون ذلك الا باظهاره واطلاعه الشهود عليه او يدخل الحام بلا ارادة ولا كشف
المعوضة حرام ومع ذلك يدل على عدم الجبالة او بالكل الربو لانه فاسق وشرط
في المبسوط ان يكون مشهورا بالكل الربو لان التجارة فلا يختصون عن الاسباب
المفسدة للمنفعة وكل ذلك ربوا فلا بد من الاشتهار او يلعب بنزد او يقامر بشرط
او يترك به اي بالشرط **العقلاء** لان كلامها كبيرة تدل على الذنابة فاما مجرد
اللعب بالشرط بدون قمار وفرك صلاة فليس ينفق مانع للشهادة وان كان
مكروا عندنا لان للاجتهاد فيه مساعيا لكونه مباحا عند الشافعي رحمه الله واما من يلعب
بالنرد فهو مردود الشهادة مطلقا **او يقول او ياكل على الطريق فيذكرها او يظهر**
سب السلف وهو الصحابة والعلماء المجتهدون رضوان الله عليهم اجمعين لان هذه
الافعال تدل على قصور عقده ومروته ومن لم يتبع عنها لا يتبع عن الكذب عادة بخلاف
من لا يتركها **شهادته** اي ابنا الميت ان اباها **وصي الوصي** اي جعل هذا الشخص وصيا
وهو اي ذلك الشخص **يتبعه** اي كونه وصيا **وصي الوصي** اي شهداها احسانا وان انكر الوصي
ذلك لم تقبل والقياس ان لا تقبل وان ادعى **كشهادة ابني الميت** اي غريمين لهما على الميت
دين **ومدبونية** اي غريمين للميت عليهما دين **والوصي لهما** اي رجلين اوصى لهما الميت
وصيه على الابصار اي نصب الوصي وهو متعلق بقوله كشهادة وكان القياس
ان لا تقبل شهادة هؤلاء لانها يجزأ الى انفسهما فمعا شهداها فبذلك لان الوالي
قصد لهما نصب من يتصرف لهما ويقوم باحياء حقوقها والغريمين قصد انصب من
يستوفيان منه حقوقها او يبرأ بالرفع اليه والوصيين قصد انصب من يقسمها على
التصرف في مال الميت والوصي لهما قصد انصب من يدفع اليها حقوقها وجه الاحسان
انها ليست بشهادة حقيقة لانها توجب على القاضي ما لا يمكن منه بدونها وهذه ليست كذلك
لتمكن من نصب الوصي اذ ارضى الوصي والموت معروف حقتا لاموال الناس عن الضمان
لكن عليه ان يتأمل في صلاحية من ينصب واهليته وبؤلا شهداها كفوه مؤنة التعيين
ولم يشواها شيئا فصار كالقرعة كونها ليست بحجة بل واقعة مؤنة تعيين القاضي

القاضي ولو شهد ان اباها الغائب وكل يقبض دينه رقت اي شهداها سواء اذ
اي الوكيل الوكالة **اولا** لتمكن الشبهة في شهداها لانها يشهد ان لا يبرأها وقد مر بطلانها
كالشهادة على الشهادة جرح مجرد وهو ما يفتق الشاهد ولا يوجب عليه حق الشرع
او العبد فانها لا تقبل كفا سق **او اكل الربوا او انه استاجرهم** ونحو ذلك كما سبقت
لانها انما تقبل فيما يدخل تحت الحكم وفي وسع القاضي الزام والفتق ليس كذلك لان يبرأ
بالتوبة والاستجار وان كان امرازا يدعي الجرح لكن لا خصم في اثباته اذ لا تعلق له
بالاجرة حتى لو اقام المدعي عليه البيعة ان المدعي استاجرهم بكذا واعطاهم ذلك من مالي
الذي عنده تقبل كما سبقت قال صدر الشريعة اذا اقام البيعة على العداة فاقام الخصم
البيعة على الجرح ان كان الجرح جرحا مجردا لا يعتبر عنه بيعة الجرح وانما قلت ان صورة
المسئلة هذا لان ان لم يقع البيعة على العداة فاجزأ خبر الجرح ان الشهود فساق او اكل الربوا
فان الحكم لا يجوز قبل ثبوت العداة لا سيما اذا اخبر بخبرين ان الشهود فساق اقول
تحقيقه ان جرح الشاهد قبل التعديل دفع للشهادة قبل ثبوتها ومن باب الديانات
ولهذا قبل فيه جزا الواحد لما مر في كتاب الكرامة والاحسان وبعد التعديل دفع للشهادة
بعد ثبوتها حتى وجب على القاضي العمل بها ان لم يوجد الجرح المعتبر ومن القواعد المقررة
ان الدفع اسهل من الرفع وهو السري تكون الجرح الجرح مقبولا قبل التعديل ولو من واحد
وغير مقبول بعده بل يحتاج اليه فاضاب الشهادة واثبات حق الشرع او العبد فاضل
بهذا التحقيق ما اعترض عليه بعض المتصنفين بلا مشور على مواد القابل ومع ذلك
ذا اهل عن القواعد وغافل حيث قال اقول فيه نظر اذ الفرض ان مثل هذه الشهادة
لا يصبر سواء كان قبل تعديل الشهود او بعده فلا حاجة اليها ما ذكر من الصور المعقدة
ولذلك قلت بعد التعديل وقبل قلت مثل ان يشهد واعلم ان شهود المدعي فسقة
او زناة او اكل الربوا او شرية ثم اوعى اقراهم انهم شهدوا بالزور او على اقراهم
اجر في هذه الشهادة او على اقراهم ان المدعي مبطل في هذه الدعوى او انه لاشهادة
لهم على المدعي عليه في هذه الحادثة وانما لم يقبل هذه الشهادات بعد التعديل لان

لان العبد بعد ما ثبت لا ترتفع الا باثبات حق الشرع او العبد كما عرفت وليس
 في شيء مما ذكر اثبات واحد منها بخلاف ما اذا وجدت قبل التعديل فانها كافية في
 الرفع كما مر وقيل على اقرار المدعى بنفسه او اقراره بشهادتهم بالزور او بانه
 استأجرهم على هذه الشهادة او محدودون لعذري او انهم زورا وصفوا
 الزنا او سرقوا مني كذا او شربوا الخمر ولم يتقدم العهد بان لم يزل الرجح في الخبر
 ولم يعض شهر في الباقي فيه بعدم التقادم اذ لو كان متقادما لا يقبل لعدم اثبات الحق
 به لان الشهادة بحد متقدم مردودة او شركا المدعى والمدعى مالي مع يشتركون فيه
 او قذفه والمقذوف يدعيه او انه استأجرهم بكذا واعطاهم اياه مما كان لي
 عنده او اتى صاحبهم على كذا ودفعته اليهم على ان لا يشهدوا علي زورا
 وشهدوا له زورا فانما اطلب ما اعطيتم وانما قبلت في هذه الصورة لان في بعضها حق
 الله تعالى وبعضها حق العبد والحاجة ما سألني احياء هذه الحقوق من اى شاهد
 رده قاض في حادثة اى لم يقبل شهادته فيها ليس لآخر اى قاض غيره قبوله فيها لان
 الظاهر ان رد الاول لوجه شرعي ولا يجوز مخالفة الثاني له شهادة قاصرة بتمها غيرهم
 قبل في مثل ان شهدوا بالدار بلاد كذا انما في بد الخضم فيشهد به آخران فانها يقبلان
 لان الحاجة الى الشهادة لا تثبت بد المدعى عليه حتى يصير خصما في اثبات الملك للمدعى
 ولا فرق في ذلك بين ان يثبت كلا الحكمين بشهادة فريق واحد او فريقين ثم اذا شهدا
 انها في يد المدعى عليه سألهم القاضي عن سماع شهدون انها في يده او عن معاينة لانهم
 ربما سمعوا اقراره انها في يده وظنوا ان ذلك يطلق لهم الشهادة كذا في العادة وان
 شهدا بالملك في المردود وآخران بالحدود حيث يقبلان لما ذكر وان شهدوا على الناس
 لا ولم يعرفوا الرجل بعينه فيشهد آخران انه المسمى به اى بذلك الاسم وسياق نظائرها
 شهد عدل فقال او طقت بعض شهادتي لم يقض ما شهدت ذكر لفظا تركه في شهادته
 فذكره يقبل اذا لم يكن فيه مناقضة واطلق في الجامع الصغير والمحيط انه اذا لم يبرح
 عن مكانه جاز ذلك اذا كان عدلا ولم يشترط عدم المناقضة وانه شرط حسن ذكره الزاهد

في شهادته
 في شهادته
 في شهادته

والنبي

الزاهد بيته الموت من المرح اولى من بيته الموت بعد البراء يعني رجل جرح
 انسانا ومات المرح فاقام اولياؤه بيته انه مات بسبب المرح واقام الضابط
 بيته انه برأ ومات بعد عشرة ايام في بيته اولياؤه المقتول اولى **وبيته الغيب اولى**
 من بيته كون القيمة مثل الثمن يعني ان وصيا باع كرم الغيب وبلغ المبي وادعى غيبا
 واقام بيته واقام المشتري بيته ان قيمة الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن في بيته الغيب
 اولى لانها ثبت امر ازيد اولا لان بيته الفساد ارجح من بيته الصحة **وبيته كون الم**
المصرف عاقلا اولى من بيته كونه مخلوطا العقل او مجنونا يعني ان امه اقامت
 بيته ان مولاه دبر في مرض موته وهو عاقل واقامت الورثة بيته انه كان مخلوط
 العقل في بيته الامه اولى وكذا اذا خالغ امراته ثم اقام الزوج بيته انه كان مجنونا وقت
 الخلع واقامت بيته على كونه عاقلا حينئذ او كان مجنونا وقت الخصومة فاقام
 وليه اولى لان مجنونا والمرأة على انه كان عاقلا في بيته المرأة اولى في الفصلين **وبيته**
الاكره اولى من بيته الطلوع يعني لو اثبت اقرار انسان بشئ طائعا فاقام المدعى
 عليه بيته اى كنت مكروها في ذلك الاقرار في بيته الاكره اولى لانها تثبت خلاف الظاهر
باب الاختلاف في الشهادة اعلم ان مبنى الباب على اصول مقررة منها ان الشهاد
 على حقوق العباد لا تقبل بلا دعوى من مدعى لان ثبوت حقوقهم يتوقف على
 مطالبهم وتوابع التوكيل بخلاف حقوق الله تعالى حيث لا يشترط فيها الدعوى لان اقامته
 حقوقه واجبة على كل احد وكل احد خضع لاثباتها فصار كان الدعوى موجودة و
 منها ان الشهود اذا شهدوا باكثر من المدعى كان المدعى مكذوبهم فيبطل شهادتهم واذا
 شهدوا بالاقل تقبل للاتفاق فيه ومنها ان الملك المطلق ازيد من المعقيد لثبوت من
 الاصل والملك بالسبب مقتصر على وقت السبب ومنها ان الاختلاف بين الشاهدين
 ليس كالاختلاف بين الدعوى والشهادة لان شهادة الشاهدين ينبغي ان يكون كل منهما
 مطابقة للآخر في المعنى وفي لفظ لا يوجب اختلاف المعنى اما المطابقة بين الدعوى
 والشهادة فينبغي ان تكون في المعنى فقط ولا عبوة باللفظ كذا في الفصول وسبب زيادة

توضح له وبه يعلم ان عبادة الوفاة ليست كما ينبغي حيث قال شرط موافقة الشهادة
الدعوى كاتفاق الشاهدين لنظام ومعنى ولهذا قلت **يجب مطابقة الشهادة للدعوى**
للفظ ومعنى معاً بل معنى فقط **فلو ادعى ملكاً مطلقاً فشهد بملكك بسبب كدعوى**
الملك بالارث مثلاً **قبلت** لانهم شهدوا باقل مما ادعى وذلك لا يمنع قبول الشهادة للمطالبة
مع كاسر **وبعكس** ان لو ادعى ملكاً بسبب وشهدوا بملك مطلق لا اى لا يقبل لانها شهادة
بأكثر مما ادعى فتقبل كاسر **ويجب تطابق الشهادتين في المعنى واللفظ لا يوجب اختلافاً**
اي اختلاف المعنى بان يتطابق لفظهما على افادة المعنى بطريق الوضع لا التضمنين
يكنى الاتفاق في المعنى حتى اذا ادعى رجل مائة درهم فشهد شاهد بدرهم وآخر بدرهمين
وآخر مثلاً ثم وآخر بأربعة وآخر بخمسة لم يقبل عنه لعدم المطابقة لفظاً وعند بعض
بأربعة لان اتفاق الشاهدين الآخرين فيها معنى خلوشه **احدهما بالكاهج والآخر بالترجمة**
قبلت لاتحاد معناهما كذا الهمزة والعطفية ونحوهما ولو شهد احدهما بالف والآخر بـ
بالعين او مائة ومائتين او طلقة وطلقتين او ثلاث ردت لاختلاف المعنيين
كما اذا ادعى غصباً وقتلاً فشهد احدهما بالف والآخر بالقرار به حيث لا تقبل بخلاف
ما اذا شهدا بالقرار به حيث يقبل **وقبلت على الف في الف ومائة في مائة** في شهادة احدهما
بالف والآخر بالف ومائة **ان ادعى المدعى الاكثر وهو الف ومائة لاتقاهما في الف**
وتفرد احدهما بمائة بخلاف ما اذا كان يدعى الف فقط حيث لا يقبل لان المدعى كذب
من شهد بالزيادة هذا الذي ذكرنا هو في الدين وفي العين **يقبل على الواحد كالمشهد**
واحدان هذين العبدان له و**آخران هذا قبلت على العبد الواحد الذي اتفقا**
عليه بالاجماع كذا في باب الشهادة في الشرب من الجبط وفي العقد لا اى لا يقبل مطلقاً
ان سواء كانت على الاقل والاكثر او كان المدعى هو البائع او المشتري **فلو شهد واحد**
بشراء عبد او كتابة بالف وآخر بالف وخمسائة ردت لان المقصود اثبات السب
وهو العقد فالباع بالف غير الباع بالف وخمسائة فاختلف المشهود به لاختلاف الثمن
فلم يتم النصاب على واحد منهما ولان المدعى يكذب احد شاهديه كذا العتق بمال و

بمال والصلح عن قود والرهن **والخلع ان ادعى العبد في الصورة الاولى والعا** **تل**
في الثانية **والراهن في الثالثة والمرأة في الرابعة** لان هؤلاء لا يقصدون اثبات المال
بل اثبات العقد وهو مختلف لما عرفت **وان ادعى الآخر بان قال مولى العبد اعتقك**
على الف وخمسائة والعبد يدعى الالف او قال ولي النصاص صالحك على الف وخمسائة
والقاتل يدعى الالف وكذا الباقيان **فكدعوى الدين في وجوبها** اذ ثبت العقد
والعتق والطلاق باعتراف صاحب الحق فبقى الدعوى في الدين كذا في الهداية والمذموم
في الرهن اذا كان المرتهن كان دعواه في الدين بلا حقا لان الرهن لا يكون الا بعد الدين
فتقبل البيعة في حق ثبوت الدين كما ثبت في الدينون ويثبت الرهن بالالف ضمناً وبنياً
للمدين كذا في كفاية قال صدر الشريعة ليس هذا كدعوى الدين لان الدين يثبت باقرار
المدينون فيمكن ان يقر عند احدا الشاهدين بالف والشاهدين وعند الآخر بأكثر ويكون
ايضاً ان يكون الحق هو الاكثر لكنه قضى الزايد على الالف او يبرأ عنه عند احدا
الشاهدين دون الآخر فالتوفيق بينهما ممكن اما هنا فالمال يثبت بتسمية العقد
والعقد بالف غير العقد بالاكتر فبقى على كل واحد شهادة فرد فلا يقبل كمال في الطرف
الآخر اقول جوابه ان المشبه لا يجب ان يكون في حكم المشبه به بجميع الوجوه بل المراد
بكونه كدعوى الدين ان الشاهدين اذا كانا مختلفين لفظاً لا يقبل عنده اي حيلة وان
كانا متفقين فان ادعى المدعى الاقل لا يقبل شهادة الشاهد بالاكتر وان ادعى الاكثر
يقبل على الاقل وانما كان كذلك لان المال في هذه الصور الاربع وان كان ثابتاً بالعقد
حين العقد وتابعاً له لكن الامر صار بالعكس حين الدعوى لما عرفت ان صاحب
الحق اذا اعتوف بالعقد والعتق والطلاق والمدعى في الرهن اذا كان هو الموثق
كان الدعوى في الدين ولا يعتبر العقد وان اعتبر اعتبره بالبائع للمدين كما في الرهن فظاهر
ان قوله فالمال يثبت بتسمية العقد انما نشأ من عدم التفرقة بين ثبوت العقد وزواله
فتدبروا **الاجارة كالباع في قول المدة للحاجة** اي اثبات العقد وكذا **لدين بعد ما**
والمدعى هو الموجه اذا لا حاجة هنا اي اثبات العقد **والشكاح يصح بالاقول مطلقاً اي**

سواء كان الدعوى من الزوج او المرأة والمدعى يدعى الاقل والاكثر عندهما تبطل الشهادة
ولا يقضى بشئ كذا البيع لان المقصود من الجانبين اثبات التكليف والسبب والتكليف بالت
غير التكليف بالت وخمسائة وله ان المال في التكليف تابع ولهذا يصح بالاستحبة المهر ومن
حكم التابع ان لا يغير الاصل الا يورى انه لا يبطل بغيره ولا يفسد بفساده فكذا لا يختلف
باختلافه اذا اتفقا على ما هو الاصل وهو الملك والحل فوجب القضاء به واذا وجب بقي
المهر مالا منفردا فوجب التضام في المقدارين كما في المال المنفرد **شهادا باللف وقال**
احدهما قضى خمسمائة قلت باللف لانها اتفقا عليه كما اذا شهد بقرض الف وقال
احدهما قضاها اي ذلك القرض قلت الشهادة على القرض لا تقاها عليه **وردة قوله**
قضى كذا اي قضا خمسمائة في الاول وقضى القرض في الثاني لانه شهادة فرد **الا اذا شهد**
معه اخر اذ يوجد نصاب الشهادة **ولا يشهد من علمه** اي القضاء في التصورين حتى
يقول المدعي بما قبض لئلا يكون اعانة على الظلم **شهادا بقبول زيد يوم كذا بكذا وشهد اخر ان**
بشئ فيه اي في ذلك اليوم **يكوف ردة** تابع ان اربعة رجال اجتمعوا عند قاض فشهد
اثنان منهم بما ذكر اوله والاخران بما ذكرنا ثانيا ردة شهادتهما لان احدي الطائفتين كاذبة
يقين فان قضى باحدهما ردت **الاخرى** لرجحان الاول بالسبق **شهادا بمرقة**
بقرة واختلفا في لونها بان قال احدهما كانت بيضاء والاخر كانت سوداء او قال احدهما
كانت صفراء والاخر خرا **قطيع** وقال لا يقطع لانها اختلفا في المشهور به فيتمتع به القول
كما اذا اختلفا في الذكورة والانوثة او اختلفا في اللون في الغضب بل اول لان الثابت
بالغضب ضمان لا يستط بالثبوت والاثبات هنا حد يستط بها وله انهما اختلفا فيما ليس
من صلب الشهادة ولهذا لو سكتا عن ذكر اللون يقبل شهادتهما والتوفيق ممكن لان اللونين
قد يجتمان بان يكون احدهما الكود والاخر ابيض ويرى احدهما شاهدين احدهما قطعا و
الاخر **الاخر خلاف الذكورة والانوثة** لانه لا يعرف الا بالقرب منه وعند القرب لا يقع الا
شبهة فلا يشغل بالتوفيق وبخلاف الغضب لانه يقع في النهار غالبا فيمكن التا
الشاهد من القرب من الغاصب فيشتمل في جميع الوان المصنوب فلا يشغل بالتوفيق

في

بالتوفيق ملك المورث لا يقضى لوارثه **بلا جرة الشاهدين** وبتين معن الجرة بقوله **بقولهما**
مات وترك ميراثا له او وذا ملكه او في يده اعلم انهم اختلفوا في ان الشهادة بالميراث هل
يحتاج الى الجرة والنقل وهو ان يقول ما ذكر في المتن او لا قال ابو حنيفة ومحمد لا بد منه خلافا
لابي يوسف هو ان يقول ان ملك المورث ملك الوارث لكون الوراثة خلافة ولهذا يورث
بالعيب وبرودة عليه به فصارت الشهادة بالملك للمورث شهادة للوارث **وهو ما يقولون** ملك
الوارث يتجدي في حق العين ولهذا يجب عليه الاستبراء في الجارية الموروثة ويجوز للوارث
الغنى ما كان صدقة على المورث الفقير والمجترى يحتاج الى النقل لئلا يكون كسحب كسحاب
الحال مبتا لكن يكفى بالشهادة على قيام ملك المورث وقت الموت لثبوت الانتقال حينئذ
ضرورة وكذا الشهادة على قيام يده لان الايدي عند الموت ينقلب يده ملك بواسطة الضمان
اذ الظاهر من حال المسلم في ذلك الوقت ان يستوي اسبابه وبتين ما كان بيده من المصنوع
والودائع فاذا لم يبين فالتظاهر من حاله ان ما في يده ملك فحتمل ليد عند الموت دليل الملك
كذا في الجرة فائدة فائدة **قولهما** اي الشاهدين **كان** اي ما يدعيه هذا الوارث **لا يبرأ اعما ردة**
او اودعه او اجرة ذا اليد يعني اذ مات رجل فاقام وارثه بيته على دار انها كانت لايه
اعدا او اودعها الذي هي في يده فانه ياخذها ولا يكلف البيعة انه مات وتركها ميراثا له
بالاتفاق اما عند ابي يوسف فلا لانه لا يوجب الجرة الشهادة واما عندهما فلان قيام اليد عند
الموت يفتح عن الجرة وقد وجدت لان يد المستعير والمودع يد المعير والمودع **شهادا بيدي**
مذ كذا ردت يعني اذا كانت دار في يد رجل فادى اخر انها له واقام بيته فيها كانت في يده
مذ شبرا وسية لم يقبل وعن ابي يوسف انها تقبل لان الثابت بالبيعة كالثابت باقرار الخصم
ولو اقر المدعى عليه بدفعته الى المدعي اتفقا ولهما ان هذه شهادة قامت على مجهول وهو اليد فانها
الآن منقطعة ويجعل انها كانت يده ملك او وديعة او اجارة او غصب فلا يحكم باعادتها بالشك
الا ان يقولوا اي الشاهدين **وانه** اي المدعي عليه **احد ث اليد فيه فيقضى له** اي المدعي باليد
ويؤمر اى المدعى عليه بالتسليم اليه اي المدعي لكن لا يصير اى المدعى عليه به اى بنزول اليد عنه
مقضيا عليه حتى لو برهن اى المدعى عليه بعد على انه ملكه تقبل كذا في العادة وان اقر

ملك

والمسألة

المدعى عليه به اى يكونه يد المدعى او شهد له اخو المدعى عليه اقرب المدعى الى
بانه كان في يده او اقرب ملكا او شهد له المدعى عليه اخذ من يده اى المدعى دفع الى المدعى
كذا في الكافي **باب الشهادة على الشهادة** اعلم ان جواز استحسان والقياس لا يقتضيه
لان اداء في عبادة بدنية لم يمت الاصل لاحق للشهود لعدم الاجبار والنيابة لا تجزى في
العبادات البدنية لكنهم احتسوا جوازها في كل حق لا يسقط بشبهة لشدة الحاجة اليها لان
الاصل قديم عجز عن ادائها الموت وسفره او خذ ذلك فلو لم يجز لاداء الى ضياع كثير من الحقوق
ولهذا جازت وان كثرت اعني الشهادة على الشهادة للفروع ثم وثم كثر فيها شبهة البدلية لان
البدل ما لا يصار اليه الا عند العجز عن الاصل على الشهادة وهذه كذلك ولذا لا يقبل فيما يسقط
بالشبهات كشهادة النساء مع الرجال **ويقبل فيما لا يسقط بشبهة بشرط تعدد حضور الاصل**
اي اصل الشاهد على القضية **موت او مرض** اى يكون مرضا لا يستطيع به حضور مجلس
الحاكم او سفره اى يكون غائبا مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا فان جوازها للحاجة وانما عسى
عند الاصل وهذه الاشياء يتحقق العجز بلامرية وعن ابي يوسف انه ان كان في مكان
لوعده لاداء الشهادة لا يقدر ان يبيت باهل صحبه الا شهدا حيا لمحقق الناس قالوا الاول
احسن والثاني اوفق وبما اخذ الفقيه ابو الليث **وبشرط شهادة عدو عن كل اصل لقول**
علي رضي الله عنه لا تجوز على شهادة رجل الا شهادة رجلين **وان لم يغاير فرعا مما يقع** لا يجب
ان يكون لكل شاهد شاهدان مغايران بل يكفي شهادة شاهدين عن كل اصل ثم بين كيفية الشهادة
على الشهادة بقوله **بان يقول الاصل مخاطبا للفروع** **اشهد على شاهدي ابي اشهد بكذا**
اي بان فلان بن فلان بن فلان الفلاني اقرعندي بكذا مثلا **ويقول الفروع** **اشهد ان**
فلانا اشهدني على شهادة بكذا وقال اى فلان اشهد على شاهدي بذلك اذ لابد من شهادة
الفروع وذكر شهادة الاصل وذكر التحيل والعبارة المذكورة تنفي بذلك كروحي وسطي العبارة
ولها عند الاداء لفظ اطول من هذا وهو ان يقول الفروع عند القاضي **اشهد ان فلانا شهد**
عندي ان فلانا على فلان كذا من المال واشهدني على شهادة خاموني ان اشهد على شهادته
وانا اشهد على شهادته بذلك الآن فذلك ثمانى شهادات والمذكور اولها خمس شهادات والا فمئة

منه وهو ان يقول الفروع عند القاضي اشهد على شهادة فلان بكذا وفيه شهادات ولا يحتاج
الى زيادة شئين وهو اختيار الفقيه ابو الليث واستاذ ابو جعفر كذا في العناية **صح تعديل**
الفروع للاصل لانه ان كان عدلا صحيحا للتركية والام بطلان الشهادة لا يقال هو منهم لان شهادة
نفسه لا يصح الا بتعديل لاننا نقول العدل لا يترحم بكلاما لا يترحم في شهادة نفسه مع احتمال
انه انما يشهد ليصير مقبول القول **كاحد** اى كما يصح تعديل احد **الشاهدين** **للاخر** المذكور
انه ان كان عدلا الى آخره **وان سكت** اى الفروع عن تعديل الاصل **صح نقلها** اى نقل
شهادة الاصل وان كان مستورا كذا في المحط **وعدوا** اى يتعرف القاضي الذي يسمع شهادته
الفروع عدالة الاصول ممن هو اهل للتركية كما اذا حضروا وشهدوا فان ثبت عدالتهم حكم
والا فلا **انكر الاصول شهادة** بطل **شهادة الفروع** قال في الكافي معنى المسئلة انهم
قالوا ما لنا شهادة على هذه الحادثة وما تواتر او غابوا ثم جاء الفروع يشهدون على شهادتهم
بهذه الحادثة امامهم فحضرتهم فلا يلتفت الى شهادة الفروع وان لم يذكروا وهذا لان تحيل
شرط وقد فات للتعارض بين الخبرين يعنى خبر الاصل وخبر الفروع وقال الزبيدي
معناه اذا قال شهود الاصل لم يشهد مع على شهادتنا فواتوا او غابوا ثم جاء الفروع وشهدوا
عند الحاكم لم يقبل شهادتهم لان التحيل شرط ولم يثبت للتعارض بين خبر الاصول وخبر
الفروع لان الاصول يحتمل ان يكونوا صادقين فلا يثبت التحيل مع الاحتمال اقول قد
وقعت العبارة في الدراية وشروط وسائر المعنويات بكذا وان انكر شهود الاصل
الشهادة موافقة لما في الكافي ولا يخفى على احد مغايرة الاشهاد للشهادة فكيف يصح تعديل
ولعل منشأ غلطهم قولهم لان التحيل لم يثبت للتعارض فان معنى التحيل هو الاشهاد وخفى
عليه ان التحيل لا يثبت ايضا اذا انكر اصل الشهادة بل هذا يبلغ من انكار الاشهاد كولا
كناية وحي يبلغ من الصريح **شهادتنا** **اشهد على فلانة بنت فلان الفلانية** و
قالا **اخبرنا بعرفتها** وجاء المدعى بما رواه لم يعرفها انها هي قيل للمدعى معات شاهدين
انها هي لان التعريف بالنسبة قد تحقق بشهادتهما والمدعى يدعى ان تلك النسبة للحاضرة و
يحتمل ان يكون لغيره فلا بد من اثباتها للحاضرة فهذا من قبيل ما مر من شهادة قاصرة بتمها بغير

التي هي من

كتاب

كذا الحكمي يعني ان القاضي اذا كتب الى قاض آخر ان فلانا وفلانا شهدا عندنا بكذا من المال على فلانة بنت فلان الفلانية واحضر المدعي امراءه عند القاضي المكتوب اليه وانكر المراءه ان تكون هي النسوة بتلك النسبة فلا بد من شاهدين اخرين يشهدان انها هي النسوة بتلك النسبة ولو قال اي الشاهدين فيهما اي في المسئلتين المذكورتين لبيان النسبة التعمية لم يخرج من بابا الى محذاه بسكون الحاء القليل الخاصة او جدها اذ لا بد من التعريف وهو لا يحصل بالنسبة العامة والنسبة الى بني عم عامة اذ لا يخصى عدد من بخلاف النسبة الى الفخذ لانها خاصة حتى انكره يقوم مقام ذكر الجدة لانه اسم الجد الاعلى فقام مقام الجد الادنى اشهد اي الاصل على شهادة ثم نهاه الى الفرع عنها اي عن الشهادة على شهادته لم يصح اي نهية كافرين شهدا على شهادة مسلمين كافر على كافر لم يقبل كذا شهدا تهما على القضاء لكافر على كافر وقبل شهادة رجل على شهادة ابيه و على قضاء ابيه في الصحيح هذه المسائل الاربعة من الحائنة من ظهر انه شهد زورا بان اقرب على نفسه انه شهد زورا او شهد بقتل رجل او مودة فجاء حيا او شهد برؤية الهلال فحضي ثلاثون يوما وليس بالسنة على ولم يوافق الهلال يجوز بالشهر قال في الكافي اعلم ان شاهدا الزور يمتزجا معا في فصل القضاء بشهادته او لانه اركب كبيرة افضل ضررا بالمسلمين وليس فيها حد مقدر فيعز زورا او تكبيل الا انهم اختلفوا في كيفية فقال ابو حنيفة تعزيره تشهيره فقط وقال لا يضرب ويحبس وهو قول الشافعي لا يروى عن عمر رضي الله عنه انه ضرب شاهدا الزور اربعين سوطا وسمي وجهه ولا ان شريحا رضي الله عنه كان يشهر ولا يضربه فيبسه الى السوق ان كان سوقيا والى قوله ان كان غير سوقي بعد العصر في الجمع ما كانوا او يقبل انا وجدنا هذا شاهدا زورا فاحذروه وحذروه الناس وشرع كان قاضيا في زمن الصحابة ومثل هذا التشهير لا يخفى على الصحابة رضي الله عنهم ولم ينكر عليه احد منهم فحل الاجماع باب الرجوع عن الشهادة هو ان يقول كنت مبطلا فيها الشهادة ونحوه لان يقبل رجعت عما شهدت به او شهدت بزور فيما شهدت فلا يكون انكاري رجوعا لان الرجوع عنها يقتضي سبق وجودها

حكم القاضي

وجودها لا يصح اي الرجوع الا عند القاضي سواء كان هو الاول او غيره لان الرجوع عنها قوة والتوبة على جيب الجناية فالسبب بالسر والاعلان بالاعلان وشهادة الزور جناية في كفاية مجلس الحكم فالتوبة عنها تقتضي الرجوع في غير مجلس القاضي فاذا ادعى المنيشود عليه رجوعها واقام عليه بيته او عجز عنها واراد تخلف الشاهد لم يقبل القاضي بيته عليها ولا يحل لها لان البيته واليمين يتربان على دعوى صحيحة ودعوى الرجوع في غير مجلس القاضي باطله حتى لو اقام البيته انه رجع عند قاض فلان وضمنه المال قبلت بيته له في السبب وحكمه بعد القضاء وقبض المال التعزير والتضييع اما التعزير فلما مروا اما التضييع ان التضييع ما تلفاه بشهادته مما لا يفرار بها على انفسها بسبب الضمان وهو الشهادة الباطلة والتناقض لا يمنع حكم اقاربه على نفسه وانما قال وقبض المال لان القاضي اذا قضى ولم يقبض المدعى مدعا له لا يجب الضمان لعدم الاتلاف ولم ينقض اي القضاء لانه كما لا يخفى بالكلام المتناقض لا ينقض بالكلام المتناقض وحكم قبل ان قبل القضاء التعزير فقط وقدر العبرة في حق الضمان للباقي لا الرجوع بهذا هو الاصل وقد فرغ عليه بقوله فان رجع احدهما ضمن النصف اذ بشهادة كل منهما يقوم نصف الحجة فبما احدهما على الشهادة يبقى الحجة في النصف فيجب على الرجوع ضمان ما لم يبق الحجة فيه وهو النصف ويجوز ان لا يثبت الحكم ابتداء ببعض العلل ثم يبقى بقاء بعض العلل كابتداء الحول لا ينفقه على بعض النصاب ويبقى منقضا ببقاء بعض النصاب وان رجع احدهما لم يضمن اي الرجوع اذ بقي من يبق بشهادة كل الحق وان رجع آخر ضمنا الى الرجوعان النصف اذ بقي على الشهادة من يبقى به نصف المال وان رجعت امراءه من رجل وامراءتين ضمن الرجوع اذ بقي على الشهادة من يبقى ثلاثة الارباع وان رجعتا ضمن النصف لبقاء من يبقى به النصف وان رجعت ثمان من رجل وعشرة نسوة فلا ضمان لبقاء من يبقى بشهادة كل المال وهو رجل وامرأتان فان رجعت اخرى ضمن السبع الرجوع لبقاء من يبقى به ثلاثة ارباع الحق اذ النصف يبقى بالرجل والرجوع بالباقية وان رجع الكل الى النساء فعليه السبع عشرة والرجل

برشا هو ايد استأجر ثابت او ملازم
الحق اي شهادة ايد حكم ثابت او لا قد
معه يدق السنوك رجوع بسبيل آخر حكم
بالطراز ملازم اول آخر في حكم باق دورا رجوع
ابتداء حصره لئلا يظن من اوله

فقلوا شهدائهم بأمرهم **وضمن التزكي بالرجوع** يعني ان المزكي ان رجوع عن التزكية
 ضمن عندنا حصة لان الحكم انما يضاف الى الشهادة والشهادة انما يصير حجة بالعدالة
 وهي انما يثبت بالتزكية فيصيرت في معنى علة العلة كالزكي فانه سبب لمقتضى التزكية في
 الهوى وهو سبب الوصول الى المرمى اليه وهو سبب الجرم وهو سبب تروا في العلم
 وهو سبب الموت ثم اضيف الموت الى المرمى الذي هو العلة الاولى حتى يحل عليه
 احكام القتل من القصاص والدية والكفارة وعندنا لا يضمنون لانهم استوا على الشهادة
 خبرا فصاروا كالمواثيق على المشهود عليه بان شهدوا باحصائه **لا شاهد الا حصا**
 يعني لو شهدوا بالا حصان ثم رجعوا لم يضمنوا لانه شرط محض **كما ضمن به** اي بالرجوع
شاهد اليقين لا الشرط يعني ان شهد شاهدان باليمين وقالا انه قال لعبد ان
 دخلت الدار فانت حر او قال لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق وهي غير مدخولة
 بها وشهد آخران بوجود الشرط اي دخول الدار ورجع الفريقان بعد الحكم فالقضا
 على شهود اليقين لان وجود الشرط لا يدخل في الظاهر وهو قديم العبد ونصف المهر
 لانهم شهدوا العلة اذ التلف انما حصل بالاعتاق والتطليق وهم الذين استوا تلك
 الكلمة والتعلق بالشرط كان مانعا فعند وجود الشرط اضيف التلف الى علة لانه سببه
 لا ذوال مانع **كتاب الصلح** اورده ههنا لانه انما يصار اليه اذا لم يكن
 من المدة عليه اقرار ولا للمدعي شاهد فالمناسب ان يورد بعد الاقرار والشهادة
هو لغة اسم يعني المصالحه وهو خلاف الخصامة واصول من الصلاح يعني استقامة
 الحال وشرعا عقد **برفع النزاع وركنه الايجاب والقبول** بان يقول
 المدعي عليه صالحك من كذا على كذا او من دعوى كذا على كذا ويقول الآخر قبلت
 او رضيت او ما يدل على رضاه وقبوله **وشرطه العقل** وهو شرط في جميع
 التصرفات الشرعية فلا يصح على المجنون وصبي لا يعقل **لا البلوغ** فصح من الصبي
المأذون ان ينع او عرى عن ضرر بيتين يعني اذا ادعى الصبي المأذون على انسان
 دينا فصالحه على بعض حقه فان لم يكن له عليه بيعة جاز الصلح اذ عندنا انما لا

لاحق له الا الخصومة والحلف والمال انفع له منهما وان كانت لم تجر لان الخط يتوخ وهو
 لا يملك وان اقر الدين جاز سواء كان له بيعة او لانه من اعمال التجارة والصبي المأذون
 في التجارات كالبالغ **ولا الحرية** يعني ان حرية المصالح ليست بشرط ايضا **فصح** اي الصلح
من العبد المأذون اذا كان له فيه منفعة لكنه لا يملك الصلح على حصة بعض الحق اذا كان
 له عليه بيعة ويملك الوصل مطلقا وحط بعض الثمن للعبد لما ذكره ولو صالحه البايع على حصة
 بعض الثمن جاز لما ذكره في الصبي المأذون ومن **المكاتب** فانه نظير العبد المأذون في
 جميع ما ذكرناه عبيدا يبيع عليه ورطع فان عجز المكاتب فادى رجل عليه دينا فاصطلى على
 ان يأخذ بعضه ويؤخر بعضه فان لم يكن عليه بيعة لم يجز لانه لما عجز صار مجبورا فلا يصح
 صلحه وشرط ايضا **كون المصالح عنه حقا للمصالح ثابتة في الحقل** لاحقا لله تعالى ففرغ
 على قوله ان يكون المصالح عنه حقا للمصالح بقوله **فلو اذنت مطلقة على زوجها ان**
صبيته يدها منه وجه فصالح من النيب على شئ يبطل لان النيب حقه
 الصبي لاحقا فلا تملك الاعتياض عن حقه غيرا وفرغ على قوله **ثابتة في الحقل بقوله ولو**
صالح الكفيل بالنفس على مال تجل ان يبرئ من الكفالة يبطل لان الثابت للطلاب
 قبل الكفيل بالنفس حق المطالبة بتسليم نفس المكفول بنفسه وذلك عبارة عن ولاية المطا
 وانهما صيغة الوالي فلا يجوز الصلح عنها بخلاف الصلح عن القصاص لان الحقل هناك يصير
 مملوكا في حق الاستيفاء فكان الحق ثابتا في الحقل فيملك الاعتياض عنه بالصلح **كذا الصلح**
من الشفعة يعني اذا صالح الشفيع من الشفعة التي وجبت له على شئ على ان يسلم الدار
 للمشتري كان الصلح باطلا اذ لا حق للشفيع في الحقل سوى حق التملك وليس بامر ثابت في
 الحقل بل هو عبارة عن الولاية كما مر وفرغ على قوله **لاحقا لله تعالى بقوله ولو صالح عن حقه**
يبطل يعني لا يجوز ان يكون المصالح عنه حق الله تعالى سواء كان مالا عينا او دينا او حقا
 ليس بمال حتى لا يجوز الصلح عن حد الزنا والسرقة وشرب الخمر بان اخذ زانيا لو سارقا من
 غيره او سارقا بغيره فصالحه على مال على ان لا يرفعه الى ولي الامر لانه حق الله تعالى ولا يجوز
 الصلح من حقوق الله تعالى لان المصالح بالصلح يتصرف في حق نفسه اما باستيفاء كل حقه

او باستيفاء بعضه واستقاط الباء او بالمعاوضة وكل ذلك لا يجوز في غير حقه وكذا اذا
صلح من حد القذف بان قذفه فصالحه على مال على ان يصنع عنه لانه وان كان للعبد فيه
حق فالغالب فيه حق الله تعالى والمطلوب للمحق بالمعدوم شرعا **بخلاف التبرير** حيث يصح
الصلح عنه لانه حق العبد **والنصاصة** في النفس وما دونها لانه ايضا حق العبد وشرط
ايضا **كون البديل** مالا الاصل في هذا الفصل ان الصلح يجب حمل الى اقرب العقود اليه
واشبهه بارو ما يصح تصرف العاقل بقدر الامكان فان كان عن مال بمال كان في معنى
البيع فلا يصح الصلح عن الحر والميت والدم وحيد الاحرام والحرم ونحو ذلك لان في الصلح
معنى المعاوضة فما لا يصلح للمعوض في البيع لا يصلح عوضا في الصلح **معلوما ان**
احتج الى قبضه واللام يشترط معلومية فان من ادعى حقا في دار وادعى المدعى عليه
قبلا حقا في حانوته فصالحا على ان يترك كل واحد منهما دعواه قبل صاحبه صح وان لم يتبين
كل منهما مقدار حقه لان جهالة الساقط لا تغني ايا المتنازعة كذلك **الكاذب او منقعه** بان
صلح على حذمة عبد بعينه سنة او ركوب دابة بعينها او زراعة ارض او سكنى دار
وقتا معلوما جاز الصلح ويكون في معنى الاجارة لانها عليك المنفعة بعوض وقد جاز
وحكم وقوع البرائة عن الدعوى لما رآه عقد يرفع النزاع **وهو** الصلح
اما باقرار من المدعى عليه او سكوت منه بان لا يقر ولا ينكر **وانكاره** وكل ذلك
جائز لقوله تعالى والصلح خير عرفه باللام فالظاهر العموم **الاول** اي الصلح باقرار
كبيح في احكامه لو وقع عن مال بمال لان حقيقة البيع مبادلة مال بمال كما مر في غير
اي في هذا الصلح **احكامه** اي احكام البيع وهي الشفعة والرد ببيع وخيار روية
وخيار شرط والفساد بجهالة البديل لانها على المفضية الى المتنازعة دون جهالة المصالح عنه
لان بسطه والساقط لا ينقض البها **وان احتج المدعى او بعضه رجع المدعى عليه**
على المدعى **بالبديل** في الصورة الاولى **او بعضه** في الثانية يعني اذا ادعى زيد على بكر دارا
او بعضا منها وصالح بكر في الاول على الف وفي الثانية على خمسين فاستخت الدار كلها او
بعضها رجع بكر على زيد في الاول بالف وفي الثانية بخمسين **وان احتج البديل او بعضه**

او بعضه رجع المدعى وهو زيد على المدعى عليه وهو بكر بالمدعى وهو الدار وبعضها
لان كلامهما عوض عن الآخر فاتيما اخذ منه بالاحتقاق رجع بما دفع ان كلاهما الكل وان
بعضا فالبعض كما هو حكم المعاوضة **وكا جارة** عطفت على قوله كبيع لو وقع الصلح عن
مال **بمنفعة** لان العبرة للمعان والاجارة تملك المنفعة بعوض وهذا الصلح كذلك
فشرط التوقيت فيه وبطل بعت احداهما في المدة كما هو حكم الاجارة وقدم **والا**
اي الصلح بسكوت وانكار معاوضة في حق المدعى لانه يأخذ عوضا عن حقه في ربحه
وفدا بين وقطع نزاع في حق الآخر اذا لولا لبقى النزاع ونزاع البين وهذا الانكار
ظاهر واما في السكوت فانه يحتمل الاقرار والانكار فلا يشترط كونه عوضا في حقه بالشك
مع ان حمل على الانكار اولى لان فيه دعوى تفريغ الذمة وهو الاصل **فلا شفعة في صلح**
عن دار مع احد يعني اذا ادعى رجل على آخر داره فسكت الآخر وانكر فضالحه عنها بدفع
شيء لم تجب الشفعة لانه يزعم انه يشتري الدار المملوكة له على نفسه بهذا الصلح ويدفع خصم
المدعى عن نفسه لانه يشتريها وزعم المدعى لا يلزمه **وتجب** الى الشفعة لو وقع الصلح
عليها الى على الدار بان يكون بدلا **باحد** اي الانكار والسكوت لان المدعى يأخذ عوضا
عن حقه في ربحه فيعامل بربحه والاقرار بهما **فان استحق المدعى او بعضه**
في صورة الصلح بسكوت وانكار **ببرء المدعى البديل** اي بدل المدعى او بعضه
وتجاص مع المستحق لان المدعى عليه لم يدفع العوض الا ليدفع خصومه عن نفسه
ويبقى المدعى في يده بلا خصومة احد فاذا استحق لم يحصل له مقصوده ويظهر ايضا ان
المدعى لم يكن له خصومة فيرجع عليه **وان استحق البديل او بعضه رجع الى الدعوى**
في كل ان استحق كل العوض او بعضه اي ان استحق بعضه لان المدعى لم يترك الدعوى
الا ليلزمه البديل فاذا لم يسلم له رجع بالمبديل **فان استحق البديل قبل التسليم** الى المدعى
كاستحقاقه في الفصلين اي فصل الاقرار وفصل السكوت والانكار فان كان عن
اقرار رجع بعد الهلاك الى المدعى وان كان عن انكار رجع بالدعوى **صالح على بعض ما**
يدعيه لم يرجع يعني اذا ادعى رجل على آخر دارا فصالحه على قطعة منها لم يرجع الصلح

وهو على دعواه في الباقي لان الصلح اذا كان على بعض المدعى كان استثناء لبعض الحق
 واستقاطا للبعض والاستقاط لا يرد على العين بل هو مخصوص بالدين حتى اذا مات واحد
 وترك ميراثا فبعض الورثة عن نصيبه لم يجز لكونه براءة عن الاعيان **الا بزيادة شئ**
في البذل او البراءة عن دعوى الباقي هذا كما قالوا من الجيلة في جواز الصلح على
 بعض المدعى وهو ان يزيد على بدل الصلح درهما مثلا ليكون مستوفيا بمحض حقه واخذ
 العوض عن البعض او باحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي لان البراءة عن دعوى العين جاز
صح اي الصلح عن دعوى المال لانه في معنى البيع فما جاز بيعه جاز صلحه **وعن دعوى**
المنفعة كان يدعى في دار سكني سنة وصية من صاحبها في الوارث او اقر فصالحه على مال
 او منفعة جاز لان اخذ العوض عنها بالاجارة جاز فكذا الصلح لكن انما يجوز الصلح عن
 المنفعة على المنفعة اذا كانت مختلفة الجنس بان يصلح عن السكنى على خدمة العبد مثلا
 واما اذا اتحد جنسهما كما اذا صلح عن السكنى على السكنى مثلا فلا يجوز وقد مر في كتاب الاجارة
 وعن دعوى الرق اذا ادعى على مجهول الحال انه عبده فصالحه المدعى عليه على مال جاز
وكان عتقا بمال مطلقا اي في حق المدعى والمدعى عليه حيث يثبت الولاء لو وقع الصلح
 باقرار من المدعى عليه والاى وان لم يكن باقرار **فقطعه نزاع في زعم المدعى عليه**
وعتق بمال في زعم المدعى حيث لا يثبت الولاء الا ان يقيم المدعى البينة فيقبل ويثبت الولاء
 وعن دعوى الزوج النكاح **وكان خلعا** يعني صح الصلح اذا كان الرجل المدعى والمرأة
 تنكروا لكان اعتبار العتق فيه بان يجعل في حقه في معنى الخلع لان اخذ المال عن ترك البضع
 خلعه والصلح يجب حمل على اقرب سبب عقود اليه كما مر وفي حقها لا فتاء اليهين وقطع للخلع
 الخصوصية **لا عن دعوى النكاح** اي لا يجوز الصلح اذا كان المدعى المرأة بان تدعى نكاحا
 على رجل فصالحهما على شئ وانما لم يجز لانه بذل لها لترك الدعوى فان جعل ترك الدعوى
 لا منها بفرقة فلا عوض على الزوج في الفرقة كما اذا مكنت ابن زوجها وان جعل فرقة
 فالحال على ما كان عليه قبل الدعوى لان الفرقة لما لم توجد كانت دعواها على حالها لبقاء
 النكاح في زعمها فلم يكن ثمة شئ يتقابل بالعوض فكان رشوة وقيل يجوز لانه يجعل كانه رجل

و

كانه زادا في ميراثه حالها على اصل الميراث لا الزيادة فسقط الاصل لا الزيادة **ولا عن**
دعوى حدة لما عرفت ان الصلح لا يكون في حق الله تعالى ودعوى نسب لان الصلح
 اما استقاط او معاوضة والنسب لا يحتملها **ولا اذا قتل ما دون رجلا** **او صالحا**
عن نفسه لان نفسه ليست من كسبه فلا يجوز له التصرف فيها ثم صلح العبد المأذون
 له وان لم يصح لكن ليس لولي القتل ان يقتل بعد الصلح لانه اذا صالحه فقد عفى
 عنه ببدل فصح العفو ولم يجب البذل في حق المولى بل تأخر الى ما بعد العتق لان صلحه
 عن نفسه صحيح لكونه مكلفا ولم يصح في حق المولى فصار كانه صالحه على بدل مؤجل بل
 يؤاخذ به بعد العتق ولو فصل ذلك جاز الصلح وان لم يكن له ان يقتل فكذا هذا اذا
 في العتابة **وصح اي الصلح** يعني صلح المولى عن نفسه **عبد له ففعل ذلك اي القتل** عدا
 لان عبده من كسبه فيجوز التصرف فيه واستخلاصه **وصح صلح المكاتب عن نفسه** لانه
 كالحرة وجهه عن يد المولى وهذا اذا ادعى احد رقبته فانه يكون خصما فيه واذا جنى عليه
 كان الاورش له واذا قتل لا يكون قيمته للمولى بل لورثته حتى يؤدى بها كتابته ويحكم بحرية
 في آخر حياته ويكون الفضل لهم فصار كالحرة فيجوز صلحه عن نفسه ولا كذلك العبد المأذون
 ذكره الزبلي **وصح الصلح عن مغبوب تلف باكثر من قيمة او عرض** يعني ان
 من غصب ثوبا وعبد قيمته الف واستهلكه فصالحه على الفين او عرض جاز وعندهما
 لا يجوز اذا كان بعين فاحش لان حقه في القيمة فالزايد عليها ربوا وله ان حقه في الهالك
 باقي ما لم يحكم القاضي بالضمان حتى اذا ترك الضمان بلى العبد ما كان عليه ملكه حتى يكون له
 الكفن عليه فاعتباضه باكثر من قيمة لا يكون ربوا اذا الزايد على المالية يكون في مقابلة
 الصورة الباقية حكما لا القيمة حتى لو قضى القاضي بالقيمة ثم تصالحا على اكثر لم يجز لان
 الحق قد انتقل بالتقضاء الى القيمة وكذا الصلح بعرض صح وان كان قيمة اكثر من قيمة
 مغبوب تلف لعدم الربوا **وصح في العبد باكثر من الدية والارش وفي الخطاء** لان
 الدية في الخطاء مقهورة والزيادة عليها يكون ربوا فيبطل الفضل والواجبة العبد هو
 القصاص وهو ليس بمال فلا يتحقق فيه الربوا فلا يبطل الفضل بهذا اذا صالح على احد

صح صلح المكاتب عن نفسه

مقادير اليد فان صالح على غير صالح لا يبادر بها لكن يشترط العقب في المجلس ليجز
عن ان يكون ديناً بدين كذا في الكفاية **كأن موبر اعققت بفسا له وصالح عن باقيه**
بأكثر من نصف قيمة يعني عبد بين رجلين اعقده احدهما وهو موبر فصالح عن باقيه
بأكثر من نصف قيمة بطل الفضل اتفاقاً لان القيمة في العتق منصوص عليه كما مر في باب
وتقدير الشرع ليس اذ في من تقدير القاض ولا يجوز الزيادة عليه **ولو صالح عن باقيه**
بمرض مطلقاً اي وان كانت قيمة أكثر من قيمة نصف العبد لان الفضل لا يظهر
عنه اختلاف الجنس **وكل بالصلح عن دم عداو على بعض دين يديعه من المكيلات**
او الموزونات **لزم بدله الموكيل دون الوكيل** لانه اسقاط محض وكان الوكيل صغير
محضاً ولا ضمان عليه كالوكيل بالنكاح **الا ان يضمن** اي الوكيل البذل فانه جنيته يكون
مؤاخذاً بالضمان لا بالصلح **وفيما هو كبيع** وهو اذا كان الصلح عن مال بمال لزم
وكيل لان الحق جنيته ترجع الى الوكيل هذا اذا كان الصلح عن اقرار وما اذا كان
عن انكار فلا يجزى البذل على الوكيل كذا في الكفاية **صالح ففضولي وضمن البذل**
او اضاف الى ماله بان قال على الفتي هذا **او اشار الى نقد او عرض بلا نسبة الى**
الى نفسه بان قال على هذا الالف او على هذا العبد او اطلق بان قال على الف
ونقد اي سلم على الصلح في هذه الصورة **وصار الى المصالح متبرعاً بها** اي في
الصورة الرابعة لانه فعل بلا اذن المدعى عليه **وان لم ينقد** اي لم يسلم الفضولي البذل
وقف اي صار الصلح موقفاً على الاجازة **فان اجاز المدعى عليه صح الصلح ولزم**
البذل والا ان لم يجز رد اي الصلح هذه صورة خمس لان الفضولي اما ان يضمن
المال او لا فان لم يضمن فاما ان يضيف الى ماله او لا فان لم يضيف فاما ان يشتر الى نقد او
عرض او لا فان لم يشتر فاما ان يسلم العرض او لا فالصلح جائز في الوجوه كلها الا الوجه
الاخير وهو ما اذا لم يضمن البذل ولم يضيف الى ماله ولم يشتر اليه ولم يسلم الى المدعى حيث
لا يحكم بجوازه بل يكون موقفاً على الاجازة اذ لم يسلم للمدعى عوض فلم يسقط حقه بجائز
لعدم رضاه به فان اجاز المدعى عليه جاز ولزمه المشروط للترامه باختياره وان رده

وان رده بطل بخلاف سائر الوجوه فانها جائزة اما الاول فلان الحاصل للمدعى عليه
جنيته في حقه الاجنبي والمدعى عليه سواء ويجوز ان يكون الفضولي اصيلاً اذا ضمن كما
كالفضولي بالخلع اذا ضمن البذل واما الثاني فلانه اذا اضاف الى نفسه فقد التزم
تسليم فصح الصلح واما الثالث فلانه اذا عتق للتسليم فقد شرط له سلامة العوض فخطأ
العقد تامة بقوله ولو اشترى هذا العبد او وجد به عبناً فرده او وجهه حراً او مبدتراً او
مكتاباً فلا يسيل له على المصالح ولكن يرجع في دعواه لان المصالح لم يضمن واما الرابع
فلان دلالة التسليم على رضى المدعى فوق دلالة الضمان والاضافة الى نفسه على رضاه
والخامس ما يكون كباقي الوجوه لم يند صحت الصلح **عن الصلح عن جنس ماله على**
اي اذا كان بدل على الصلح من جنس ما يستحقه المدعى على المدعى عليه بعقد مدانية جرت
بينهما فالصلح **أخذ لبعض حقه وحطاً لباقيته** لان تصرف العاقل البالغ يصح ما أمكن
ولا يمكن تصحيحه معاوضة لما فيه من الربوا **فصح** اي الصلح **عن الف على خمس مائة**
وعن الف جواد على خمسين مائة زبوف فحمل خطأ للبعض في المسئلة الاولى ولللبعض
والصفة في الثانية لان عين هذه الخمسة كانت مستحقة بذلك العقد الذي الدين به **وعن**
الف حال على الف مؤجل اذ لا يمكن جعل معاوضة لان بيع الدراهم بالدراهم نسبية لا
يجوز فلا بد من حمل على خبرية معناه الاسقاط **وعن عشرة دراهم وعشرة دنانير على خمسة**
دراهم حارة او مؤجل اذ يعتبر خطأ للدنانير كلها وبعض الدراهم وتاجيلاً للبعض لا معاوضة
لان معناه الاسقاط لان في الصلح فاذا امكن ان يجعل خطأ واسقاطاً لم يعتبر معاوضة
لا عن **دراهم على دنانير مؤجل** لان الدنانير غير مستحقة بعقد المدانية فلا يمكن حمل
على تأخير حقه فيجعل على المعاوضة وبيع الدراهم بالدنانير نسبية لا يجوز **ولا عن الف مؤجل**
على نصفه حالاً لان المعجل غير مستحق بعقد المدانية اذ المستحق به هو المؤجل والمعجل خير
منه فقد وقع الصلح على ما لم يكن مستحقاً بعقد المدانية فصار معاوضة ولاجل كان
حق المديون وقد تركه بازاء ما حط عنه من الدين فكان اعراضاً عن الاجل وهو حرام الا
ان ربوا النسبة حرام لشبهه مبادلة المال بالاجل فلان يحرم حقيقة اولى **ولا عن الف سود**

على نصف **بنيضا** لان البيضا غير مستحقة بمقدار الداية فكان معاوضة لان من السوء
 لا يستحق البيضا فقد صالح على ما لا يستحق بمقدار الداية فكان معاوضة الالف بخمسة
 وزيادة ونصف الجردة وكان ربوا ولا عن دين عليه **على جنس غيره** بغير عينه لان
 الصلح على غير جنس الحق لا يكون الا معاوضة وجهالة البدل تبطلها **صالح على كونه حطية**
على عشرة دراهم فان قبض اي بعشرة في المجلس **جاز** اي الصلح لما عرفت ان الصلح في
 صورة اختلاف الجنس في معنى البيع فيجب قبض احد العوضين في المجلس **والا فلا** اي ان
 لم يقبض العشرة فلا يصح الصلح لانه حينئذ يكون بيع الدين بالدين وهو باطل **وان قبض**
خمس وبقي خمسة فتفرق صح في النصف فقط لوجود الصلح في ذلك القدر **كذلك العكس**
 يعني لو صالح عن عشرة عليه على مكيل او موزون **فان قبض في المجلس جاز** **والا فلا** لما
 عرفت **قال ادفع الى خمسمائة غدا على انك بوني** من الباقي **فان دفع غدا بوني** و
الا فلا اي ان لم يدفع لم يبرأ عند اية حينة ومحمد وعنده اي يوسف يبرأ لان البراءة
 حصل مطلقا فثبت البراءة مطلقا كما براء بالابراء كما سبأ ولهما ان ابرأ مقيده بالشرط
 والمقيده يفوت عند فواته وذلك لانه بدأ بأداء خمسمائة في الغد وانه يصلي غرضا
 جازا فلا يبرأ وتوسلا اليه تجارة اخرج فصله ان يكون شرطا يجب المعنى وكلامه
 على وان كانت للمعاوضة لكنها قد تكون بمعنى الشرط كما في قوله تعالى يبايعكم على ان
 لا يشركن بالله شيئا وقد فسر العمل بمعنى المعاوضة فحل على الشرط فصح تصرفه
 هذه المسئلة على وجه واحد ما ذكره والثاني ما ذكره بقوله **ولو قال حال حلتك** اي عن
 الالف **على خمسمائة تدفعها الى غدا وانت بوني** من الفضل على انك ان لم تدفعها
غدا فالكل عليك كان الامر كما قال يعني ان قبل وادى بوني عن الباقي **والا فالكل**
 عليه كما في الوجه الاول وهذا بالاجماع لانه اني بصريح التقييد فاذا لم يوجد بطل والناس
 ما ذكره بقوله **وان قال ابرأ انك عن خمسمائة من الالف على ان تعطيني خمسمائة**
غدا براء وان وصليته **بطل** لانه اطلق الابراء وادى خمسمائة غدا لا يصلي غرضا
 ويصلح شرطا مع الشك في تقييده بالشرط فلا يتقيد بالشك بخلاف ما اذا بدأ بأداء

يعني على الزم لا تنقل مثله

بأداء خمسمائة لان الابراء حصل مقرونا به فمن حيث انه لا يصلح عوضا يقع مطلقا
 ومن حيث انه يصلح شرطا لا يقع مطلقا فلا يثبت الاطلاق بالشك فافترا واذكر
 الرابع بقوله **واذا لم يوقت** اي لم يذكر لفظ غدا بل قال ادفع الى خمسمائة **تلك** انك
 بوني من الباقي **بوني** لانه لما لم يوقت للأداء وقتا لم يكن الاداء غرضا صحيحا لانه واجب
 عليه في كل زمان فلم يتقيد بل حمل على المعاوضة ولا يصلح عوضا بخلاف ما مر لان الاداء
 في الغد فيه غرض صحيح كما مر وذكر الخامس بقوله **وان علق صريحا لم ينع** يعني اذا قال
 ان اديت الي او متى او اذا فانت بوني لم يصح الابراء لانه علقه بالشرط صريحا وهو
 باطل للمرة بيان ما يبطل بالشرط وما لا يبطل **قال** اي المديون **سرا للدين لا اقر** **لك**
بمالك حتى تؤخره عن او تحل ففعل اي التاخير او الحط **صالح** اي التاخير والحط لا
 ليس بمكروه عليه اي الدين حتى انه بعد التاخير لا يتمكن من مطالبة في الحال وفي الحط
 لا يتمكن من مطالبة ما حطه ابدا **ولو اعلن** اي ما قاله **سرا اخذ** **الا** ان اخذ المال من
 المقر في الحال بلا تأخير **وحط الدين المشتري** اذا قبض احدهما **شأنه يشاؤك**
الاخر فيه هذا الاصل كلي يتفرع عليه فروع يعني اذا كان لرجلين دين على آخر فقبض احدهما
 شيئا منه ملكه مشاعا كما حصل فلصاحبه ان يشاؤك في المقبوض لانه يزاد بالقبض اذ
 ماله الدين باعتبار عاقبة القبض لكن هذه الزيادة راجعة الى اصل الحق فيعتبر كزبارة
 الثمرة والولد فلحق المشاركة ولكنه قبل المشاركة باق على ملك القابض لان العين
 غير الدين حقيقة وقد قبضه بدلا عن حقه فيملكه حتى ينفذ تصرفه فيه ويضمن لشريكه
 حصته والدين المشترك ان يكون واجبا بسبب متحد كتمن المبيع اذا اخذ الصفقة
 وعن المال المشترك ونحو ذلك ووجهها على الغريم بالباقي لان المقبوض اذا كان مشتركا
 بينهما فلا بد ان يكون الباقي كذلك وفروع على الاصل المذكور بقوله **فلو صالح احد**
عن نصيبه على ثوب اخذ الشريك الاخر نصفه اي نصف الدين من غيره لانه كان عليه
 ولم يستوفيه فيبقى في ذمته **واخذ نصف الثوب من شريكه** لان الصلح وقع عن
 نصف الدين وهو مشاع لان قسمه الدين حال كونه في الذمة لا يصح وحق الشريك

يتعلق بكل جزء من الدين فيتوقف على اجازته واخذ النصف دال على اجازة العقد
فيصح ذلك **الا ان يضمن** اي شريك له **بيع الدين** لان حقه فيه **ولو لم يصالح**
احدهما بل اشترى بنصفه اي بنصف الدين **شياض** اي ضمن احدهما **الاخر الربح**
اي بيع الدين لانه صار قابضا حقه بالمقاصة بلا حط لان مبي البيع على الماكسة فصا
كقبضه نصف الدين فيكون لشريكه ان يرجع عليه بالربح بخلاف الصلح لان مباد
على الحط والاعراض ولهذا لا يملك بيعه من جهة فكان المصالح بالصلح ابراه عن بعض
نصيبه وقبض بعضه فاذا الزمنا دفع ربح الدين تعذر بيع المصالح لانه لم يستوف
تمام نصف الدين فلذا احتراه **والا برأه عن حصته** اي اذا ابراه احد الشريكين
دنه المديون عن حصته **وفي المقاصة بدين سبق** اي اذا كان المطلوب على احد
الطالبين دين بسبب قبل ان يجب لهما عليه فصار قصاصا لم يرجع الشريك
على المديون بحصته في صورتين اما الاولى فلان ابراه اتلاف وليس بقبض فلم
يزد نصيب المشترك بالبراه فلم يرجع واما في الثانية فلا فضي دينا كان عليه ولم
يصب لان الاصل في الدينين اذ التقيا قضا ان يصير الاول مقضيا بالثاني والشاركة
انما تثبت في الاقتضاء **وفي بعضها قسم الباقي على سهامه** اي لو ابراهه عن بعض حصته
كان قسم الباقي على ما بقى من السهام لان الحق عاد الى هذا القدر حتى لو كان لهما على
المديون عشرون درهما فابراه احد الشريكين عن نصف نصيبه كان له المطالبة بالخمسة
ولساكت المطالبة بال عشرة **صالح عن عيب فظهر عدمه او زال بطل الصلح** قال
في العمادية ادعى عيبا في جارية اشتراها واكثر البايع فاصطلحا على مال على ان ابراه
المشتري البايع من ذلك العيب ثم ظهر انه لم يكن لها عيب او كان ولكنه قد زال فللبايع
ان يسترد بدل الصلح **صالح احد ربي سلم عن نصيبه على ما دفع فان اجازة الاخر**
نقد عليها مودة اي بيعه اذا سلم رجلان الى اخر في طعام ثم صلح احدهما مع المسلم اليه
على ان ياخذ نصيبه من رأس المال وينسخ عقد السلم في نصيبه لم يجز عند الخليفة
ومحمد الا باجازه الاخر فان اجاز جاز وكان المقبوض من رأس المال مشتركا بينهما وما

وما بقى من السلم مشترك بينهما ايضا وان لم يجز فالصلح باطل وقال ابو يوسف جاز
اعتبارا بسيار المديون فان احد الدينين اذا صلح المديون عن نصيبه على بدل جاز فكان
الاخر مختارا بين ان يشاركه المقبوض وبين ان يرجع على المديون بنصيبه كذلك ههنا ولها
انه لو جاز فاما ان يجوز في نصيب خاصة او في النصف من النصيبين فعلى الاول لزوم قسم
الدين قبل القبض لان خصوصية نصيبه لا تظهر الا بالتبني ولا تثنى الا بالقسم وقد تقدم
بطلانها وان كان الثاني فلا بد من اجازة الاخر لانه فسخ على شريكه عقده فيفقرا با رضاه
اخرج احد الورثة عن عرض او عقار بمال او اخرج عن ذهب بفضة او بعكس اي
عن فضة بذهب او عن نقدين بهما اي بالنقدين بان كان في التركة دراهم ودينارين
وبدل ايضا دراهم ودينارين اي الصلح صرفا للجنس الى خلافه كما في البيع **قل بدلا او لا**
اي لا يعتبر في النقدين التساوي بل يعتبر التقابض في الجنس لانه صرف فاذا وجد صحيح والا
فلا وفي النقدين وغيرهما باحد النقدين لا الى اذا كانت التركة ذهبا وفضة وغير
ذلك فصالحه على ذهب وفضة لم يجز لاحتمال الربوا **الا اذا كان المقتضى اكثر من**
خصيته من ذلك الجنس ليكون حصته بمنزلة الزيادة بمقار حقه من بقية التركة هو
عن الربوا فلا بد من التقابض فيما يقابل حصته من الذهب والفضة لانه صرف في هذه
القدر **وبطل ان شرط لهم الدين من التركة** يعني اذا كان في التركة دين على الناس
فادخلوه في الصلح على ان يخرجوا المصالح عنه ويكون الدين لهم بطل الصلح لانه يصير
مملكا حصته من الدين لسيار الورثة بما ياخذ منهم من العين وتمليك الدين من غير من عليه
الدين باطل وان كان بعض واذا بطل في حصته الدين بطل في الكل **الا اذا شرطوا**
براهة الغرماء منه اي من الدين ولا يرجع عليهم بنصيب المصالح فيجوز بيع الصلح لانه
حيث يكون عليك الدين عن عبد الدين او قرضوا نصيب المصالح منه اي من الدين
تبرعوا ثم صلحوا عما بقى من التركة فانه يجوز ولا يخفى ما فيها من ضرر لبقية الورثة فالاولى
ما ذكره بقول **او اقرضوه** اي المصالح قدر حصته منه اي من الدين وصالحوه عن غيره
واحالهم اي احوال المصالح الورثة بالقرض الذي اخذ منهم **على الغرماء** ويقبلوا الحوالة

او بالعكس

واختلف في صحة الصلح عن تركه مجهولة لادين فيها قوله على مكيل او موزون
متعلق بالصلح يعني اذا لم يكن في التركة دين واعيانها غير معلومة واريد الصلح على مكيل
او موزون قبل لا يتبع لاحتمال ان يكون في التركة مكيل او موزون ونصيبه من ذلك مثل بدل
الصلح فيكون ربوا وقيل يصح لاحتمال ان لا يكون في التركة مكيل او موزون وان كان فمخجل
ان يكون نصيبه اقل من بدل الصلح فكان القول بعدم الجواز مؤدبا الى اعتبار شبهة
الشبهة ولا عبرة بها **وصح في الاصح عن تركه مجهولة في يد البقية من الورثة غير المكيل والموزون**
لانه لا يفتنى الى المنازعة لقيام المصالح عنه في يد البقية من الورثة وقيل لا يصح لانه يبيع
لان المصالح عنه حين ومع الجهالة فيه لا يصح البيع **كتاب القضاء** اورده بعد
الصلح لانه انما يحتاج اليه اذا لم يكن بين المتخاصمين صلح هو لغة الاحكام وشرعا الزام
على الغير بمبينة او اقرارا وكقول لان حقيقة فصل الخصومة وهو انما يكون به
واهل اهل الشهادة لان كلا منهما من باب الولاية لانه تنفذ القول على الغير ولان
كلا منهما الزام اذا الشهادة ملزمة على القاضي والقضاء ملزم على الخصم فما يشترط لا
لاهلية الشهادة يشترط لاهلية القضاء **وشرط اهليتها شرط اهليته** وقدم ذلك
في كتاب الشهادة **والفاسق اهلها فيكون اهله كنه لا ينفذ** اذ لا ينفذ عليه لعله مبالاة
بواسطة فسقة حتى لو قلد كان المقلد انما كما يصح قبول شهادته لوجود اصل الاهلية
ولا تقبل لما ذكره لو قيل القاضي وحكم بها كان انما كنه ينفذ وفي الفتاوى القاعدية
هذا اذا غلب على ظنه صدقه وهو يحفظ **اختلف في كون المصير شرط النفاذ وكون**
القسم من اعمال المصير شرط النفاذ في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر ليس بشرط
وكثير من مشايخنا رحمهم الله اخذوا برواية النوادر باعتبار الحاجة ولو امر وجوب بالقسم
في الرضا في جاز باتفاق الروايات لان القسم ليست من اعمال القضاء وكذا اذا خرج
الى القوي ونصب فيما في امور القضاء الصغار والوقف او نكاح الصغار كذا حكى
فتوى ظهير الدين المرغيناني لانه ليس بقضاء ولا من اعمال القضاء قال في الفصل الحادي
والثلاثين من شهادات المحيط ان هذا مشكل عندي لان القاضي انما يفتل ذلك بولاية

٤٢٠
بولاية القضاء الا يوثق انه لو لم يوثق له بذلك لم يملك فكان من جملة القضاء **اخذ**
القضاء برشوة لا ينفذ حكمه قال في العمادية القاضي اذا اخذ القضاء برشوة هل
يصير قاضيا اختلف فيه المشايخ والصحيح لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ قضاؤه
وان كان عدلا ففسق **باخذة بسحق بالعدل** لوجود سبب الاستحقاق وقيل يغير ل
لان المقلد اعتمد عدالة فلم يرض بقضائه بدونها وقال قاضي حان اجمعوا على انه
اذا ارشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارشى **وينبغي ان يكون موثوقا به في عفاة وهو**
الاختراز عن الحرام وعقله وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنة وهي ما يروى عن النبي
عليه السلام **والاثار** وهي ما يروى عن الصحابة رضي الله عنهم **ووجوه الفقه** اي
مسائل متعلقة باحكام الوقايح **والاجتهاد شرط للاولوية** لا الجواز كذا المفتي يعني
ينبغي ان يكون موضوعا بالصفات المذكورة ولا يشترط فيه ايضا الاجتهاد ولا يطلب
القضاء اي بالقلب **ولا يثبت** اي باللسان لقوله عليه السلام من سأل القضاء
وكل الى نفسه ومن اجبر عليه نزل عليه ملك يستده اي يلهي الرشيد ويوقفه للصواب
الاقدار **ويجوز الاقوال والاولى** اي ينبغي للمقلد ان يختار للقضاء من هو اقدر واولى به
ولا يكون فظا غليظا جبارا عنيدا لانه خليفة رسول الله عليه السلام في القضاء قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من قلد غيره عملا وفي رعيته من هو اولى به فقد حان الله
ورسوله وحان جماعة المسلمين وعمل القضاء من اعمال امور الدين واعمال المسلمين
ويكره التقليد اي اخذ القضاء لمن حاف **الحيف** اي الظلم والجور على غيره وان امن
من لا يكره وقيل يكره بلا كراه لقوله عليه السلام من اثنى بالقضاء فكانا ذميج بغير
سكين وقيل قد اذ ذرا به يعني القضاء وقال كيف يكون هكذا ثم دعي في مجلسه بمن يستوي
شعره فجعل الخلاق تجلق بعضا شعرا ذقينة فعطى قاصاب الموصى حلقه والقي
واسه بين يديه كذا في الكافي **ويجوز تقلد عن الجابر** كما يجوز من العادل لان الصحابة
رضوان الله عليهم اجمعين تقلدوا القضاء من معاوية بعد ان ظهر الخلاف لعلي كرم
الله وجهه مع ان الحق كان معه وتقلدوا من يزيد مع فسقه وجوره والتابعون تقلدوا

من الحجاء مع كونه اظلم زمانه **ومن اهل البغى** قال في العادة التقدر من اهل البغى بفتح
 ويجوز استثناء الباغي لا ينفذ قضاء العدل ويصح عزل الباغي لهم حتى لو اظهروا
 الباغي بعد ذلك لا ينفذ قضاياه بعده ما لم يقدره السلطان العدل **فان يقدر طلب**
ديوان قاض قبل وهو الخابط التي فيها نسخ السجلات والفتوك ونحو ذلك لان
 القاضي يكتب نسختين احدهما يكون في يد الخصم واخرى في ديوان القاضي اذ ربما
 يحتاج اليها يفتي من المعاني ويأخذ يد الخصم لا يؤمن عليه من الزيادة والنقصان
 ثم الورق الذي كتب عليه القاضي المعزول هذه النسخ ان كان من بيت المال يجبر
 على دفعه لانه انما كان في يده لعم وقصار العمل لغيره وكذا ان كان من مال او مال
 الخصوم في الصحيح لانه ما اخذه للموت بل للتدوين وكذا الخصوم تركوه في يده في عمل
 وقد انتقل العمل الي غيره **والزم مجوسا اقربى** او قام عليه بيته يعني نظره في حال
 المجوسين لانه نصب ناظر للمسلمين فمن اقربى او انكر فقامت عليه بيته الزمة اياه
 ولا تقبل قول المعزول عليه الا بيته لانه صادك واحد من الرعايا وشهادة الواحد
 ليست بحجة خصوصا اذا كانت بمقتضى نفسه **والا** اي وان لم يقر ولم يقر عليه بيته
نادى عليه اي لم يجعل بحليته حتى ينادى عليه اي باثر مناديا ينادى كل يوم اذا جلس
 من كان يطلب فلان فلان المجوس الغلاتي حتى فيلحقه حتى يجمع بينهما فاذا لم يظهر
 خصم اخذ منه كفيلا بنفسه **وخلاه** اي اطلقه **ونظرة الودايح** وغلات الوقوف
 التي وضعها المعزول في ايدي الامنا وعمل بالبيته او اقراد ذي اليد لان كل ذلك
 حجة **لا يقول المعزول** لما امر **الا ان يقر** و **اليد** بالتسليم منه اذ ثبت باقراره ان
 اليد كانت للقاضي فيصح اقرار القاضي كانه في يده في الحال لان من في يده مال اذا اقره
 لانه ان يقبل اقراره **وجلس للحكم** في مسجد والجامع **اولى** لانه اشهر مواضع البلدة
 او يجلس في داره واذن للناس بالدخول فيها ويجلس معه من كان يجلس قبله
 لان المجلس في داره وحده يورث التهمة ورواى لم يقبل هذه التهمة لان قبولها يؤدى الي
 مراعاة المتهمة **الا من ذي رحم محرم** او ممن اعتاد منها ذابته الى الابد ومنها قدرا

قدرا اي جرت عادة قبل القضاء بهادته لان الاول صلح الروح والثاني ليس للقضاة
 بل جرى على العادة ان لم يكن لهما خصوصية اذ لو كانت لكانت اكلها بقتضائه **وشهد الحارة**
 لانه من حقوق المسلم **لا الدعوة الخاصة** ومع لوعلم المضيف ان القاضي لا يحضره الا بالضرورة
 لان الخاصة لاجل القضاء بخلاف العامة **ويجوز مرضا** لانه ايضا من حله الحقوق
وسوى بين الخصمين جلوسا و **اقبالا** لقوله عليه السلام اذ ابتلى احدكم بالفضاء
 فليسوى بينهم في المجلس والاشارة والنظر **ولا يسار** احدهما **ولا يشير اليه** ولا يلقنه
حجة للتمه **ولا يضحك في وجهه** لانه اغتراب على خصمه **ولا يخرج مطلقا** الى اماكن
 ولا واحدا منهما ولا غيرهما لانه يزيل مهابة القضاء وهذا احسن مما قال في الوقاية ولا يخرج
 معه لما قال في الكاذب ولا يخرج معه ولا مع غيره **ولا يلقن الشاهد شهادته** بان يقول
 له اشهد بكذا وكذا لانه اعانة لاحد الخصمين فيكون كالتلقين لخصم **واسكنه ابو يوسف**
فيما لا تهمة فيه لان الشاهد قد يحصر مهابة المجلس فكان تلقينه احياء الحق بمنزلة احضار
 الخصم والتكليف **واذا ثبت الحق على الخصم باقراره او بيته امره** اي القاضي المقر
 بدفعه **اي الحق فان** اي امتنع عن الدفع **حبه** شرط الاباء بعد امره ولم
 يفرق بين ما اذا ثبت الحق عليه بيته او اقراره و فرق بينهما في الهداية فقال اذا ثبت
 بالبيته يحبه كما اذا ثبت لظهور المظلل بانكاره وان ثبت باقراره لم يحبه اذ
 لم يعرف كونه محاطا لاول الوصل فلم يطلع في الامهال فلم يستصحب المال فان امتنع
 بعد ذلك حبه لظهور مظهره وحكي عن الصدر الشهيد والحكي عن شمس الائمة عكسه
 لانه اذا ثبت بالبيته يعتذر ويقول ما علمت ان له علي دين الا الساعة فاذا علمت **عنه**
 قضيت ولا ينافي ذلك في الاقرار والاحسن ما ذكره هنا كما قال الزيلعي **قدرا ما يري**
 اختلف في تقدير مهدة المجلس والصحيح انه مفوض الى راي القاضي لان المجلس لا يبداء
 واحوال الناس فيه متفاوتة **بطلب ذي الحق** متعلق بقوله حبه وكذا قوله فيما لزمه
 متعلق به بدلا عن مال حصل له كمن مبيع وقروض او التهمة بغيره كالمهر المعجل و
 بدل الخلع ودين الكفارة لان المال اذا حصل في يده ثبت غناؤه به واقدامه على التزاد

باختياره دليل سياره وفي غير ذلك من الديون لا لايجب ان ادعى الفقر اذ لا دليل على
 اليسار الا اذا اثبت غريمه غناة فيجب قدر ما يراه كماله لان دليل اليسار اذا
 لم يوجد كان القول لمن عليه الدين وعلى المدعي اثبات غناة فيجب ثم يسأل عنه
 فان لم يظهر له مال اطلقه لقوله تعالى فخذوا الى سيرة فجبه بعد يكون ظلالا ولم يمنع
 غناؤه عنه لان ثبوت حقه عليه لا يمنع طلب الآخر حقه منه ولا يقبل بيئته على
 افلاسه قبل حجه لانها بيئته على النفي فلا يقبل ما لم تتأيد بمؤيد وهو الجس وبعد
 تقبل على سبيل الاحتياط وبيئته اليسار اولي يعني اذا اقام المدعي بيئته على اليسار
 والمدعى عليه على الاعسار فيبيئته اليسار اولي لانه عارض والبيئته للاثبات وابد
 جس المومر لان الجس جزء الظلم فاذا امتنع من اداء الحق مع القدرة عليه ظهر
 ظلمه فيجوز بتأيد حجه لايجب لنفقة ما ضية لزوجته وولده لانها تسقط
 بعض الزمان وان لم تسقط بان حكم الحاكم بها واصطلاح الزوجان عليها فلا جس ايضا
 لانها ليست ببذل من مال ولا لزمته بعقد على ما ذكرنا بل يجس في الاتفاق عليها اذا
 ابي عن الاتفاق لان النفقة لحاجة الوقت وفي تركه قصد اهلاكها فيجب له دفع
 اهلاكها تقضي المرأة في غير حجة وقود لما مر ان القضاء يستقي من الشهادة وشهادتها
 جائزة في غير حجة فكذا قضاؤها فيه ولا يجوز فيها لما فيه من شبهة البدلية ولا يتخلف
 قاض اي لا ينصب نائباً لان المنقوض اليه القضاء لا التقليد ولا يتصرف في غير ما قوض
 اليه كالوكيل لا يوكل بلا اذن الموكل الا اذا قوض اليه الاستخلاف اليه بان قيل لمن
 قبل السلطان وكل من شئت بخلاف المأمور باقامة الجمعة وهو الخطيب فانه
 يستخلف في الصلوة للضرورة لكونها على شرف الفوات فلو لم يجز لفات الجمعة
 من سماع الخطبة مفعول يستخلف وقد مر تحقيقه في باب صلاة الجمعة وقرع على
 قوله الا اذا قوض اليه بقوله فتاب القاضى المنقوض اليه نائب عن الاصيل
 يعني السلطان فلا يعزله اي اذا كان نائباً عن الاصيل لا يعزله القاضى الا اذا قوض
 اليه بان قيل لمن قبل السلطان استبدل من شئت فيجوز له العزل ولا يعزل

بيئته

ولا يعزل اي نائب القاضى بخبر وجهه اي القاضى عن القضاء هذا ايضا قرع على ما
 قبل ونائب غيره اي غير المنقوض اليه ان قضى عنه او اجازة اي لم يقض عنه لكن سمع
 انه قضى في غيبة واجازة هي قضاؤه لان المقصود حضوره في الاول وقد وجد بعض
 حكم قاض اخر يعني اذا رفع اليه حكم قاض امناه اذا كان مجتهدا فيه الا ما خالف الكتاب
 او السنة المشهورة او الاجماع اذ لا مزية لاحد الاجتهاديين على الآخر وقد تأيد الاول
 باتصال القضاء به فلا ينقض بما هو دونه فلو قضي قاض بشاهد ويمين المدعي او بشي
 حق الوطني بحجة النكاح في مطلقة الثلاث او بحوز بيع متروك التسمية عند الوجوز
 بيع درهم بدرهمين لا ينقض اما الاول فلي لانه الكتاب لا ينفذ قال واستشهدوا شهادتين
 من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان هذا لما يذكر لتقرر الحكم عليه ولانه قال
 ذلك ادنى ان ترتابوا ولا مزيد على الادنى واما الثاني فلانه محالف للحديث المشهور
 وبوحدية العيلة واما الثالث فلانه مخالف لما تنقوا عليه في الصدر الاول فكان
 قضاؤه بخلاف الاجماع واما الرابع فلان الخلاف فيه منقول عن ابن عباس رضي الله
 عنه فقد انكر عليه الصحابة ولا يعتبر خلافه كذا في الكافي وقد قرع على قوله بعض حكم قاض
 آخر بقوله فان امضى جزء الشرط قوله الا في نفقة قضا من حجة في قذف وتاب او قضا
 الاعم او قضا امرأة قوله حجة او قود متعلق بقوله قضا او قضا قاض لامرأة
 وقاض شهادة المحرور والتاب وشهادة الاعم وقضا لامرأة بشهادة زوجها
 او قضا حجة او قود بشهادتها اي بشهادة امرأة نفذ لان كلا منها مجتهد فيه ولم يخالف
 ما ذكره لو ابطر ثانياً نفذه ثالث لان الاجتهاد الاول والثاني والاوّل تأيد باتصال
 القضاء فلا ينقض باجتهاد لم يتأيد به لانه دونه والقضاء حق الشرع يجب صيانته ومن
 صيانته ان يلزم ولا يعرض عليه واما قضا عجم وصبي مطلقا اي سواهما كان على مسلم
 او كافر وقضا كافر على مسلم فلا ينفذ ابدأ الانتقاء اهلية الشهادة فيهم عليه يوم
 الموت لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم القتل يعني اذا ادعى رجل ان اباه مات في يوم
 كذا وقضى به فادعت امرأة ان الميت تزوجها بعد ذلك اليوم يسمع ويقضى بالنكاح ولو

وقاض

ولو ادعى قتل فيه وقضى به لم يسمع دعواه النكاح بعده كذا اذا ادعى ان فلانا مات وترك
 هذا اميرا انا لامي ومات وترك ميراثا لي وقضى له بالبينة فقال المدعى عليه ان امك
 التي تدعى الارث عن ماتي قبل فلان التي تدعى انه مات اولا واقام البينة لم يسمع الدفوع
 ومرة ان القضاء بالبينة عبارة عن دفع النزاع والموت من حيث انه موت ليس محلا
 للنزاع ليرتفع بانثاء بخلاف القتل فانه من حيث هو محمل للنزاع كما لا يخفى **القضاء**
بجمل اوجرمه بشهادة زور بنقطة ظاهرة او باطنا اذا اذاعه بسبب معين يعني انه
 العقود كالبيع والشراء والاجارة والنكاح والفسخ كالاتا والفرقة بطلاق وكونه
 فانه ينفذ فيها عند اي حيفه ظاهر او باطنا وعند الباقين بنقطة ظاهرة لا باطنا **بخلاف**
الاصل المرسلة وهي التي لم يذكر فيها سبب معين فانهم اجمعوا انه ينفذ فيها ظاهرا
 لا باطنا لان الملك لا بد له من سبب وليس بعض الاسباب اولى من البعض لغيرها فلا
 يمكن اثبات السبب سابقا على القضاء بطريق الافتضاء والنكاح والشراء يقدم النكاح
 والشراء تصحى للقضاء وفي الهبة والصدقة روايتان عن اي حيفه والمراد بالنفاذ
 ظاهرا ان يسمع القاضي المرأة نفسها ايا الرجل ويقول سلمي نفسك اليه فانه زوجك
 وبالنفاذ باطنا ان يحل له وطؤها ويجل لها التمكين فيما بينها وبين الله فمعهم ان
 شهادة الزوج حجة ظاهر لا باطنا فينفذ القضاء كذلك لان القضاء بنقطة بخلاف
 ولما روي ان رجلا ادعى على امراته نكاحا بين يدى على رضى الله عنه واقام شاهدين
 وقضى بالنكاح بينها فقالت ان لم يكن بدي يا امير المؤمنين فزوجني منه فقال على شاهدك
 زوجاك ولهم بنقطة العقد بينهما بقضائه لما امتنع من تجديد النكاح عند طلبها ورغبة
 الزوج فيها وقد كان في ذلك تحصيلها من الزنا وكان الشهود زورا بدليل **القصة القضاء**
في مجتهده في الباء في قوله بخلاف رايه متعلق بالقضاء المراد بخلاف الروايات خلافا
 المذهب الحنفي اذا حكم على مذهب الشافعي او حقه او بالعكس واما اذا حكم الحنفي بمذهب
 اليه ابو يوسف او محمد او نحوهما من اصحاب الامام ليس حكما بخلاف رايه لو كان قضاؤه
 ناسيا مذهب نفعه عند اي حيفه ولو عامدا فغيره **روايتان** وجه النفاذ انه ليس

على القضاء

ليس بخطا بيقين وعندما لا ينقد في الوجهين لانه قضى بما هو خطأ عنه **قيل عليه**
الفتوى قاله في الهداية **وقيل الفتوى على النفاذ فيها في الفتاوى الصغرى** اذا قضى
 في محل الاجتهاد وهو لا يري ذلك بل يري خلافه بنقطة عند اي حيفه وعليه الفتوى كذا في
 الكافي لا يقضى على عيائب **ولا** لقوله عليه السلام لعلي رضي الله عنه لا تقض لاحد الخطين
 حتى تسبح الآخر ولان القضاء لقطع المنازعة ولا منازعة بها لعدم الانكار فلا يسمع القضاء
 الا بحضور نائبه حقيقة كوكيل ووصية او شرعا كوصي القاضي او حكما بان يكون
 ما يدعى على الغائب سببا لما يدعى على الحاضر فيقتضب الحاضر خصما عن الغائب و
 يصير القضاء عليه كالقضاء على الغائب كما اذا بوهن على ذي يد انه اشترى المدعى
 من فلان الغائب فحكمه على الحاضر كان حكما على الغائب يعني اذا ادعى عينا في يد غيره
 انه اشترى من فلان الغائب واقام البينة على ذي اليد وقضى به ثم حضر الغائب
 وانكر ذلك لا يلتفت اليه انكاره ولا يحتاج الى اعادة البينة لانه صار مقضيا عليه فان
 المدعى لا يتوسل باثبات حقه على الحاضر الا باثباته على الغائب **ولو كان** ما يدعى
 على الغائب **شرطا** لما يدعى على الحاضر لا الا لا يكون الحكم على الحاضر حكما على الغائب
اذا كان فيه ابطال حق الغائب كمن قال لامرأة ان طلق فلان امرأته فانت طالق
 فقامت زوجة الحالف ان فلانا طلق امرأته ووقع الطلاق على لا يقبل مسترها في
 الاصح لان فيه ضررا على الغائب لا بطلان النكاح بخلاف ما لم يتضح ضررا كما لو علق طلاقها
 بدخول فلان الدار فانه تقبل لعدم تضمنه ابطال حق الغائب وبما زيادة تفصيل
 ذكرت في المسئلة فمن اراد ما فليست فيها **واما اذا قضى عليه** اي على الغائب متعلق بقوله
 لا يقضى على غائب **فقبل بنقطة وقيل** لا قال في العادة الحكم على الغائب بنقطة عند الشافعي
 وينفذ عندنا في احدي الروايتين **التركة** اذا استغرقت بالدين فولاية البيع للقاضي
للورثة اذ لا ملك للورثة فيها فلا يكون لهم ولاية البيع **يقرض** اي القاضي مال الوقت
 والغائب واليتم ويكتب الصك لذكر الحق لا الاب والوصي اي لا يقرض الاب مال
 ابنه والوصي مال اليتيم والفرق ان في الاقراض مصلحتهم لبقاء الاموال محفوظة مضمونة

ما يتصل بالانذار من مملوكي قاضي شريف من عروق
 والفرق بين بيع الحكم على الحاضر باثبات
 وبين بيع الحكم على الغائب بان

للورثة

والقاضي بقدر على التحصيل بخلاف الاب والوصي **قضى بالجور متعديا واقرب فالغرم**
عليه في مال ولو قضى بالجور خطأ فعلى المقتضى له كذا في التارخانية والواقعات
للمصدر الشهيد حكما اي جعل الخصمان بينهما حكما من صلح قاضيا اي لم يقصدا بما بنا في
 القضاء حكم بينهما **بيته او اقرارا** يعني الحكم بالبيته دفع نزاع بينهما بها ومعنى الحكم بالاقرار
 الالتزام على المقر بوجبه ذكره في النهاية **او توكولا في غير حجة او قودا ودية على العائلة**
ورضا بحكمه صح الاصل ان حكم الحاكم بمنزلة الصلح فلا يجوز استحقاقه بالصلح يجوز
 التحكيم فيه وما لا فلا ويستثناء الحدة والقود والدية لا يجوز بالصلح فلا يجوز التحكيم فيها
ولا يقضى به اي يصح في غير ما ذكر لا يتجاسر العوام فيه كذا اي يصح اخباره **يا قرار**
احد الخصمين وبعدة لا يشأ به **حال ولا يثبت** اي بقاء حكمها لا اي لا يصح اخباره **بعدم**
بحكمه لا نقضاء ولا يثبت كالتقاض المعزول اذا قال قضيت عليك بكذا **ولكل منهما الرجوع**
قبل حكمه لانه حكم من جهتها فستوقف حكمه على رضاها فان قبل التحكيم ثبت بانفاها فثبت
 ان لا يصح الاخراج الا بانفاها قلنا شرط وجود الشيء لا يجب ان يكون صحيح اجزاء فطلبا
 بقاء ذلك الشيء كما في البناء **لا بعد** اي لا يصح الرجوع بعد حكمه لانه صدر عن ولاية عليها
 كالتقاض اذا قضى ثم عزل لا يبطل قضاؤه **لا يصح حكمه لا بويه وولده وزوجه** حكم
 القاضي المولى اذا قبل شهادته لهم للشبهة فاولى ان لا يصح قضاؤه لهم **بخلاف حكمها** اي
 المولى والمحكم **عليهم** حيث يجوز لعدم الشهادة فيه **وان حكما رجلين فلا يثبت من اجتماعهما**
 حتى لو حكم احدهما بدون الآخر لم يثبت لانه امر يحتاج فيه الى الراي والرضا برأي المثنى فيها
 يحتاج فيه الى الراي لا يكون رضاي الواحد كافي البيع والخلع ونحوهما **رفع حكمه**
الى المولى ان وافق مذهب امضاء اذا لا فائدة في نقضه ثم احكامه **والاى وان**
 خالف **ابطل** فرق بين هذا وبين ما اذا رفع الى القاضي قضية قاض آخر فانه لا يردده و
 ان خالف رايه اذا كان ذلك في فصل مجتهد فيه ووجهه ان الحكم له ولاية على المحكمين دون
 غيرهما والقاضي الذي رفع اليه حكم غيرهما فلا يكون حجة عليه وكان كالصلح فلا يردده
 اذا خالف رايه واما القاضي فله ولاية على كل الناس فكان قضاؤه حجة في حق الكل فلا يكون

فلا يكون لهذا القاضي ان يردده اذا صادف القضاء بحل بان يكون فصلا مجتهدا فيه
 فائدة اذا غاب المدعى عليه بعد ما سمع القاضي البيته عليه او غاب الوكيل بالخصومة
 بعد قبول البيته قبل التقدير او مات الوكيل ثم عدلت تلك البيته قبل لا يقضى وقيل
 يقضى وقال شمس الابنة وهذا رفق بالناس ولو اقر المدعى عليه ثم غاب يقضى عليه باقرا
 في قوله وان غاب الوكيل او مات بعد ما اقيمت عليه البيته ثم حضر الموكل يقضى عليه
 بتلك البيته وكذا لو غاب الموكل ثم حضر الوكيل فانه يقضى عليه بتلك البيته وكذا لو مات
 المدعى عليه بعد ما اقيمت عليه البيته يقضى بها على الورث وكذا لو اقيمت البيته على
 احد الورثة ثم غاب يقضى بها على الورث الاخر وكذا لو اقيمت البيته على نائب الصغير
 ثم بلغ الصغير يقضى بها عليه ولا يكلف باعادة البيته كذا في الحاشية **باب كتاب**
القاضي قال في الهداية باب كتاب القاضي اما القاضي ثم قال فان شهد واعلى خصم حكمه
 بالشهادة لوجود الحجة وكتب بحكمه وهو المدعى سجلا وقال في النهاية المراد بالخصم هو
 الوكيل عن الغائب او المتخ الذي جعل وكيله لا يثبت الحق ولو كان المراد المدعى عليه
 لما احتج الى كتاب قاض آخر لان حكم القاضي قد تم على الاول اقول لا يخفى ما فيه من انه
 التكلف والاضمان ان يقال ان قوله فان شهد واعلى خصم ليس بمقصود بالذات في
 هذا الباب بل توطئة لقوله وان شهد واعلى خصم لم يحكم ونظايره كثيرة وترك ههنا قوله
 اما القاضي لان هذا الباب غير مختص به بل بين فيه السجل والمحضر والصك والوثيقة
شهد اعلى خصم حاضرا حكم القاضي بها اي بشهادتهما وكتب به اي بحكمه وهو السجل في
المغرب السجل كتاب الحكم وقد سجل عليه القاضي به فالسجل كتاب قاضيه ذكر فيه حكمه سواء
 كان منه اية قاض آخر او لا الثاني ظاهر والاول يكون في صورة الاتخفاق فان المدعى عليه
 اذا كان محكوما عليه واداد الرجوع على بايعه وهو ببلدة اخرى فطلب من القاضي ان
 يكتب حكمه الى قاض تلك البلدة ليحصل حقه يكتب القاضي ويكون ايضا سجلا لتضمنه
 الحكم **او شهد اعلى خصم غائب لم يحكم بتلك الشهادة** لما مر ان القضاء على الغائب لا يصح
وكتب بها اي بتلك الشهادة اية قاض يكون الخصم في ولاية **ليحكم المكتوب اليه** وهو

بالخصم هو

وهو الكتاب الحكمي يسمى به لان المقصود به حكم المكتوب اليه وكتاب القاضي الى القاضي
ونقل الشهادة حقيقة لان مضمونه ذلك وتقبل فيما لا يسقط بشبهة احتراز عن الحكم
والقود لما سياتي كالدين فانه يعرف بالقدر والوصف لا يحتاج فيه الى الاشارة
والمقار فانه يعرف بالتخديد ولا يحتاج فيه الى الاشارة **والنكاح** بان ادعى رجل
نكاحا على امرأة او بالعكس واداد كتاب القاضي بذلك الى قاض آخر **والطلاق**
بان ادعت طلاقا على زوجها **والعتاق والوصية والنسب من المحي والميت و**
المفخوب والامانة والمضاربة المجرى **والشفعة والوكالة والوفاء**
والقتل اذا كان موجبه المال لما سياتي انه لا يتقبل في القود **والوراثة** فان ذلك
بمقتضى الدين **والمنقول في المختار** قال في المختار لما قيل انه لا يتقبل في الاعيان المنقولة
كالنكاح والعبيد والامانة ونحوها للحاجة الى الاشارة فيما ينقل عند الدعوى والشهادة
وقال في المحيط رجع ابو يوسف عن القول الاول وقال انه يتقبل في العبد لانه
لان الباقي يغلب في العبيد دون الامانة وعنه انه يتقبل فيها بشرائط وعن محمد انه
يتقبل في جميع ما ينقل وعليه المتأخرون وقال القاضي السجستاني وعليه الفتوى كذا
في الكافي **لا في حجة وقود** اي لا يتقبل فيها لان فيه شبهة البديهة عن الشهادة ولا يجنبها
على الاعتلال وفي مقبول سعي اثباتها وذكر عطف على قوله وكتب بها اسمي اي اسم
القاضي الكاتب ونسبه واسم المكتوب اليه ونسبه واسم الشهود واسماهم
وان كل واحد منهم شهد عن الدعوى الصادرة عن فلان بن فلان ولا يصح
الاقتصار على قوله غيب الدعوى ولا يكفي ان يكتب عن ذلك **وغيب الاستشهاد**
حتى اذا شهد شاهد قبل الاستشهاد لا يتقبل **شهادة هيمنة متفقة اللفظ والمعنى**
قد مر في كتاب الشهادة بيان المراد بالاتفاق لفظا ومعنى وقراء اي القاضي الكتاب
على من اشهدتم ليعرفوا ما فيه او يعلمهم به ان لم يعرفوا عليهم اذ لا شهادة بلا علم و
كتب اسماهم واسماهم اي اسما شهود الطريق واسماهم فيه اي في الكتاب الحكمي فان
كونه كتاب القاضي لا يثبت بمجرد شهادتهم بدون الكتاب كذا في الخلاصة وكتب تاريخه

تاريخ الكتاب ولو لم يكتب فيه التاريخ لا يتقبل وان كتب بنظره وكان قاضيا في
ذلك الوقت ام لا ولا يكتب بالشهادة اذا لم يكن مكتوبا **وختمه عندهم وسلم اليهم**
ليلا يتوهم التغير وهذا عند ابي حنيفة ويحذرهما الله اذ عندهما علم الشهادة في الكتاب
شرط جواز القضاء به **وابو يوسف لم يشترط ذكر اسم المكتوب اليه ونسبه بل**
جوز ان يكتب ابتداء الى كل من يصل اليه كتابي هذا من القضاة ولا الغرامة عليهم و
وختمه فسر في ذلك حين استل بالقبض وليس الجرح بالمعاضة وعليه المتأخرون
توسعة على الناس فالخاص ان سجل القاضي الى القاضي لا يكون الا بعد الحكم وكتاب
القاضي الى القاضي الذي هو نقل الشهادة لا يكون الا قبل الحكم ويشترط ان يكون الكتاب
من معلوم الى معلوم في معلوم اي المدعي لمعلوم اي المدعى على معلوم اي المدعى عليه
والقياس ياتي جواز العمل بكتاب القاضي لان كتابه لا يكون اقوى من خطابه ولو حضر
بنفسه مجلس القاضي المكتوب اليه وعبر بلسانه ما في الكتاب لم يعمل به القاضي لانه صادر
واحد من الرعايا فكذا اذا كتب اليه كنه جوز فيما يثبت بالشهادة الحاجة الناس اليه
اذ قد يكون الشاهد للمدعى على حقه في بلدة وخصمه في بلدة اخرى فيستعذر بالجمع بينهما ولا
يمكن من ان يشهد على شهادتهما اذ اكثر الناس يعرجون عن اداء الشهادة على وجهها فيحتاج
اي نقل الشهادة بالكتاب ايا مجلس ذلك القاضي **لا يتقبل اي نقل الشهادة الا من قاض**
مولى من قبل السلطان احراز عن الحكم **يملك الجمعة** اي يقدر على اقامة الجمعة فلا يتقبل
من قاضي ريساق ولا يجوز كون شهود الطريق كفارا وتوكان المدعى عليه كافرا لان
شهادتهم ملزمة للحكم على القاضي فيكون حجة عليه ولا جرة بالختم اذ على غائب ما لا
واراد بيعت وكيل لتحصيل **تختلف** اي المدعى القاضي بائنه ما قبضته فلا او بعضا
وما ابوات ذمت وما تعلم ان رسولا او وكيلك قبض منه لان ذلك الغائب
يحمل ان يدعى بعد وصول الكتاب اليه اذ ادى ذلك المال اليه ولا يكون ربيته فحينئذ
يتوجه اليه المدعى فاذا حلف قبل يدفع ذلك ويقتصر المسافة فان انقطع الشهود
اي شهود الطريق ولم يصلوا الى المكتوب اليه او وصلوا الى المكتوب اليه ووجد الختم
اي قاضي آخر

في ولاية قاض آخر شهد على شهادتهما رجلين آخرين كما الشهادة على الشهادة وكثيرهما
على طريقها الى الشهادة على الشهادة بدلها الى بدل الشاهدين الاصلين فانها اه اى ما
كتب اليه الى من انتهى اليه الاصل اى اصل المكتوب ان كان الخصم في بلدة او الى قاض
آخر ان لم يكن فيه ثم الى اخره الى آخر الى ان يصل الى من يكون الخصم تحت ولايته
لما فرغ عن بيان الاحكام المتعلقة بجانب القاضي الكاتب شرع في بيان الاحكام المتعلقة
بجانب المكتوب اليه فقال ثم انه اى من كان الخصم في ولاية سواء كان ابتداء وانتهاء
لا يقبل اى نقل الشهادة الا بخصوص الخصم لانه بمنزلة اداء الشهادة على الشهادة اذ الكاتب
ينقل الفاظ الشهود بكتابه الى المكتوب اليه كما ان شاهد الفرج ينقل شهادة شهود الاصل
بعبارة وكما لا يستعج الشهادة على الشهادة الا بحضرة الخصم فكذلك لا يفتح الكتاب الا بحضرة
الخصم بخلاف سماع القاضي الكاتب الشهادة لانه للنقل لا للحكم وهذا الحكم قبل ولم يشترط
ايضا ابو يوسف في شرحه الا قطع قال ابو يوسف يقبل من غير حضور الخصم لان الكتاب
يخص بالمكتوب اليه فكان له ان يقبل والحكم بعد ذلك يقع بما علم من الكتاب فاعتبر
حضور الخصم عند الحكم به كذا في غاية البيان ولا يقبل ايضا الا بشهادة رجلين او
رجل وامرأتين لان الكتاب قديم وقد اذا الخط يشبه الخط والخاتم يشبه الخاتم فلا
يثبت الا بحجة ثالثة وايضا كتاب القاضي ملزم اذ يجب على المكتوب اليه ان ينظر فيه و
يعلم به ولا الزام الا باليمين فاذا شهد عنه اى شاهد الطريق عند القاضي المكتوب اليه
انه كتاب القاضي فلان بن فلان وعقدوا فيه قال في الكافي الصحيح انه انما يفتح الكتاب
بعد ثبوت العدالة فربما يحتاج الى زيادة الشهود واداء الشهادة انما يكون بعد قيام
الخصم وقراءه على الخصم والزعم ما فيه ان بقى كاتبه قاضيا فيبطل اى كتاب القاضي
ان زال عن القضاء بموت او عزل او زوال اهلية القضاء قبل وصوله الى الكتاب
اليه لان الاصل ان خبر الواحد لا يقبل وانما قبلوه باعتبار الولاية الشرعية فاذا لم يبق
عاد الاموال الاصل ولهذا لو اتفق قاضيان على احدهما او في مصر ليس من عملهما فقال
احدهما لآخر قد ثبت عندي كذا فاعلم به لم يقبل لا انتفاء الولاية كذا زوال المكتوب

بغيرها

المكتوب اليه عنه اى عن القضاء بما ذكر من الاسباب فانه ايضا سب بطلان كتاب
القاضي الكاتب الا اذا كتب بعد اسير اى ام المكتوب اليه والى كل من يصل اليه من
قضاة المسلمين فانه لما عرف الاول صحت كتابته القاضي اليه فيجعل غيره تبعاله
وكم من شئ ثبت تبعه ولا يثبت قصدا وان كتب اى قوله الى كل من يصل اليه من قضاة
المسلمين ابتداء اى بلا تسمية القاضي المكتوب اليه جوزه ابو يوسف فانه توسع بعد
ما ابتلي بالقضاء فان قال الخصم بعد وصول الكتاب لست الذي كتب فيه فعلى
المدعى اثباته باقامة اليمين على انه هو او طعن اى الخصم عند هذا القاضي في القاضي
الذي كتب او في الشهود الذين شهدوا عليه بالحق عند القاضي الذي كتب الكتاب
وقال لهذا القاضي اتى اتيك بما اوضح به هذا عندك او قال له سئل عن ذلك فانك تجده
على ما قلت ذلك لو قال فيهم ما يسقط بغير التهم بان قال ان الشهود الذين شهدوا عند
القاضي الكاتب عليه بالحق عبيد او محدودون في قذيف او من اهل الذمة سمع
القاضي هذا الطعن فان اقام على ذلك شاهدين لم يقبل القاضي ذلك الكتاب لان
هذه الاشياء ليست بحجج مفردة فلا يمنع قبول الشهادة عليها وبه تبين ان ما ذكره في
شرح الجامع الصغير في كتاب القضاء ان قبل ان الخصم ذكر ان الشهادة على الجرح او
المفردة مقبولة غير صحيحة لان هذه الاشياء ليست بحجج مفردة اذا اقام شاهدين وانما قام
شاهد واحد اذ كثر الكتاب ان هذه شبهة بمعنى انه عكست التهمة بشهادة الواحد فيقع اليه
الشبهة في القضاء والقضاء مع الشبهة لا يجوز فيتحقق فان وجد الامر على ما قاله هذا
الواحد فلا يقضى بالكتاب كذا في شرح ادب القاضي للخصف وان مات اى الخصم نقده
اى القاضي الكتاب على وارثه او وصيه لقيامهم مقامه جاز نقل شهادة شاهد واحد
يعني اذا كان لرجل على آخر في بلدة اخرى دعوى وله شاهد واحد في بلدة واخرى في بلدة
المدعى عليه واداد ان ينقل شهادة من في بلدة ويدعى على ذلك الشخص ويمسك بكتاب
الشهادة وبشاهد هناك جاز وجاز كتب توكل غائب يعني اذا كان لرجل على آخر في
بلدة اخرى دعوى واراد ان يقول رجلا في تلك البلدة ليحكم من جانبه مع ذلك الرجل

جاز ايضا واختلف في حكم اي القاضي يعلم قالوا ان يجزاه الله اعتبر علم القاضي
 حتى قال اذا علم القاضي ان زيدا غصب شيئا من المدي بآخذه من زيد ويدفعه الى المدي
 وهنا جواب رواية الاصول وروى ابن سماعة عنه ان القاضي لا يقضي بعلمه وان
 استغاد العلم في حالة القضاء حتى يشهد معه شاهد واحد قال لعل القاضي يكون
 غالطا فيما يقول فيشروط مع علمه شاهد آخر حتى يكون عليه مع شهادة آخر شاهد آخر
 بمعنى شاهدين كذا في العادة ثم لما فرغ عن ذكر السجل وبيان نقل الشهادة شرع في بيان
 المحضر وما اعتبر فيه وفي السجل من تمام التبين وبيان الصك والحجة والوثيقة
 فقال والمحضر ما كتب فيه حضور المحامي المتحاضرين عند القاضي وما جرى
 بينهما من الاقراء من المدي عليه او الاثبات منه والحكم بعد انكاره بالبيته من المدي
 او التناول عن اليمين من المدعى عليه وجه يرفع الاستدعاء وكذا السجل قال
 في المحيط البرهان في ان الاشارة في الدعوى والمحاضر ونقطة الشهادة من اعم ما يحتاج
 اليه وانما كانت اعم قطعا لاحتمال لان المدعى بدعواه يستحق المدعى به على المدعى عليه
 والشهود بشهادتهم يثبتون استحقاقه ولا يثبت الاستحقاق مع الاحتمال وكذا في السجلات
 لا بد من الاشارة حتى قالوا اذا كتب في محضر الدعوى حضر فلان مجلس الحكم واحضر مع
 نفسه فلانا فادعى هذا الذي حضر عليه لا يعني بصحة المحضر وينبغي ان يكتب فادعى
 هذا الذي حضر على هذا الذي حضره او بدون توقيع اذ حضر هذا وادعى على غيره و
 كذلك عند ذكر المدعى والمدعى عليه في اثناء المحضر لا بد من ذكر هذا فيكتب المدعى هذا
 والمدعى عليه هذا لان بعض المشايخ كانوا لا يفتنون بالصحة بدون ذلك قالوا في
 السجلات اذا كتب قضيت لمحرم هذا على احد هذا لا بد ان يكتب قضيت لمحرم هذا المدعى على
 احد هذا المدعى عليه وكذا قالوا اذا كتب في المحضر عند ذكر شهادة الشهود واسموا الى
 المدعين لا يعني بصحة لان الاشارة المعبرة هي الاشارة عند الحاجة اليها في موضعها
 ولعلم اشاروا الى المدعى عليه عند الحاجة الى الاشارة الى المدعى واسموا الى المدعى
 عند الحاجة الى الاشارة الى المدعى عليه ويكون ذلك اشارة الى المدعى والمدعين ولا يكون

المحضر

ولا يكون معتبرة فلا بد من بيان ذلك بايخ الوجه قطعا للوضع والصك ما كتب فيه
 البيع والوصف والاقراء ونحوها في المغرب الصك كتاب الاقراء بالمال وغيره
 معربة والحجة والوثيقة يتناولان الثلاثة يعني السجل والمحضر والصك لان في كل
 منها معنى الحجية والوثيقة مسائل مشتملة على جميع شئ من متفرق لا يتبدل وسئل
 فيه اي في السفلى ولا ينفك كوة بلا رضى ذي العلو عند ابي حنيفة رحمه الله يعني اذا
 كان علو لرجل وسفل لآخر فليكن لصاحب السفلى ان ينفذ فيه وتداولا ان ينفذ كوة
 بلا رضى ذي العلو عند ابي حنيفة رحمه الله سواء كان مضر الذي العلو ولا وقال لا يصنع فيه
 ما لا يضر بالعلو وعلى هذا الخلاف اذا اراد صاحب العلوان يبنى في العلوية او يصنع
 جدوعا او يحدث كنفارا في سفلى مستعمل تشييد عنها اذ ايفت بحكمه لا يفتح
 اهل الاولى من حايطة دارهم بابا في الثانية لان فتحه للمورور وليس لهم حق المورور
 في الوايفة السفلى بل هو مختص باهلها لا يباح اجزاها ملك لاربها حتى لو بيع فيها
 دار لا يكون لاهل الاولى حق الشفعة فاذا اراد واحد ان يفتح بابا فقد اراد ان
 يحد طريقا في ملك الغير ويحدث لنفسه حق الشفعة فيها فيمنع من ذلك بخلاف
 النافذة لان حق المورور فيها للامة بخلاف وايفة مستديرة لرق طرافها حيث
 يجوز ان يفتح بابا في حايطة اى جانب شاء لان هذه سكة واحدة وهي بمنزلة سكة
 مشتركة في دار وكل واحد منهم حق المورور في كلها ولهذا لو بيعت فيها دار كانت
 الشفعة لكل على السواء فيفتح الباب لا يحدث لنفسه الشفعة فلا يمنع ادعى هبة
 في وقت قبل بيته فبرهن على التمسك بعد وقت الهبة قبل وقبل لا يعني ادعى
 دارا في يد رجل انه ومعهها وسلمها اليه في وقت كذا فسال القاضي البيته فقال انه
 حجة في الهبة فاشتريتها منه وادعى وقتا بعد وقت الهبة وبرهن عليه تقبل ولو ادعى
 وقتا قبل وقت الهبة فبرهن عليه لا يقبل والفرق ان التوفيق في الوجه الاول
 ممكن فلا يتحقق التناقض لجواز ان يقول وهب لي منذ شهر ثم حجة في الهبة فاشتريتها
 من منذ اسبوع وفي الوجه الثاني لا يمكن التوفيق فيحقق التناقض قال رجل لآخر

مطلب مسائل

الاشارة بمصاغة

ثم حجة في

اشترت مني هذه الجارية فانكراي الاخر الشراء للقابل اي جاز من قال اشترت
 وطهرها وكان الظاهر ان لا يجوز لاقراءه بملك الغير ان **ترك** اي البائع **الخصومة**
 لان المشتري لما وجد كان فسخا من جهة اذ الفسخ يثبت به فاذا ترك البائع الخصومة
 ثم الفسخ باقتران العمل به وهو اسكان الجارية ونقلها **اقرب قبض عشرة دراهم**
ثم ادعى انها زبوف او بنهرجة صدق مع يمينه وفي السقفة لا اي لا يصح لان
 اتم الدرع يقع على الجياد والزبوف والبنهرجة دون السقفة ولهذا يجوز التجوز في القرف
 والبسم بالزبوف والبنهرجة لا بالسقفة والقبض لا يخص بالجياد فلا تناقض بين دعوى
 الزيادة والبنهرجة وبين الاقرار بقبض الدراع فيقبل **اقرب قبض** الجياد وحقه او الثمن
 او الاستيفاء اما الاقرار بالثلاثة الاول فظاهر واما الاقرار بالاستيفاء فلا بد عبارة عن
 القبض بوصف التمام فكان عبارة عن قبض حقه الزبوف ما يورده لبيت المال والبنهرجة
 ما يورده التجار والسقفة ما غلب عليه الغش **قال رجل لآخر لك على الف فرده**
 اي قال ليس لي عليك شيء **ثم صدقه** اي قال في مجلسه بل لي عليك الف **لغا تصد بطلا**
حجة اي لا يكون على المقر شيء لان المقر اذا قال لا شيء لي عليك فقدره اقراره والمقر لا ينفذ
 برة الاقرار فيملك ابطاله بنفسه فاذا بطل بوجه الحق اقراره بالعدم فاذا ادعى بعده فلا بد
 من الحجة او تصديق حقه **ادعى حية دنا نير** فقال المدعى عليه **او فتيكها نجا** **بشهاد**
بشهادون انه دفع اليه حية دنا نير لكننا لا ندرى انها من هذا الدين او غيره
جاء شهادتهم وروي المدعى عليه كذا في العادة اقام البينة على شرا واداد الرد
بعيب ردت بينة **بابه** على بوانه من كل عيب بعد انكاره **يبع** يعني انه ادعى
 على رجل انه اشترى منه هذه الامة وانكر المدعى عليه البيع فبرهن المشتري عليه ثم وجد بها
 عيبا قديما واراد ردّها فبرهن البائع انه بوي اليه من كل عيب لم يقبل للتناقض بين الكلامين
 اذ شرط البراءة من العيب تصرف في العقد بتغييره عن اقتضاء صفة السلامة الي غير ذلك
 وتغيير العقد من وصفه الي وصف بلا عقد محال واذا بطل التوفيق ظهر التناقض
 وعن ابي يوسف انه يقبل اعتبار بعض الدين ولهما ان الدين قد يقضى وان كان باطلا

بينة

وان كان باطلا كما مروا كذلك هنا **بطل صدك كتب** ان شاء الله في اخره اي اذا كتب
 رجل اقراءه بدينه في صدك ثم كتب في اخره ومن قام بهذا التوكيد الحق فهو ولي ما فيه يعني
 من اخراج هذا الصدك وطلب ما فيه من الحق فله ولاية ذلك ان شاء الله فبطل الذكر
 كل عند الامام وعندهما يصرف الاستثناء الي قول من قام ايا اخره وقولها احسان لان
 الاصل ان يصرف الاستثناء الي ما يلبه لان الذكر للاستيفاء ولو صرف الي الكل يكون لا يبطال
 ولا ان الكل كنه واحد حكم العطفت فيصرف الي الكل ككلمة الكلمات المصطوفة كقول عبده
 حر وامرأة طالق وعليه المثنى ايبست الله ان شاء الله تعالى ولو ترك فوجبة قالوا لا يلحق
 به ويصير كفاضل السكوت **مات ذمي فقالت عرسه اسلمت بعد موته وقال**
ورثته بل قبل صدقوا لان الاسلام ثابت في الحال والحال يدل على ما قبلها كما في المستبر
 الطاحونة اذا اختلف الموجر والمستاجر في جرب الماء وانقطاعه حيث يحكم الحال و
 يستدل بها على الماض وهذا ظاهر يصير للذمي وان لم يعتبر للاحتقاق **كلمة مسلم** **فقلت**
عرسه اسلمت قبل موته وقالوا بعد قال قول للورثة ايضا لانها تدعى امرا
 حادثا والاصل في الحوادث ان يضاف حدوثها الي اقرب الاوقات **قال هذا ابن مودعي**
الميت لا وارث له غيره دفعها اليه يعني من مات ورثه بدينه مائة درهم وديعة فقال
 المدعي لرجل آخر هذا ابن الميت لا وارث له غيره فالتاخر يقضي بدفع الوديعة اليه لانه
 اقرب بان ما يدع حق الوارث بطريق الخلافة فصار كما اقراءه حق الموت وهو حي بطريق
 الاصل **فان اقربا بن آخر لم يقبل اذا كذب الاول** بل يكون المال للاول لان هذه
 شهادة على الاول بمدايق طاع يده عن المال فلا يقبل كما لو كان الاول ابنا مودعا فاقتركت
قسمت بين الورثة **لوا الغرماء** بشهود لم يقولوا لا فعل لوارثا **او غير ما اخر لم يقبلوا**
 ان لم يؤخذ منهم كقيل بالنفس عند الامام وقال لا يؤخذ لان القاضي نصب ناظر للغيب
 والموت قد يقع بغيره فلا يمكن له بيان كل الورثة او الغرماء فيجوز ان يكون له وارث
 غائب او غير غائب فيجب على القاضي الاحتياط بالتكليف بالغة في الاحياء وتغاديا
 عن الاتوا وله ان جهاز المكفول لا تبطل الكفالة كما مر في كتابها **ادعى داره** بدينه رجل

فوجبة
 يعني هذه اخره بدينه
 الاولين بدينه المدعي
 ان شاء الله كتب اياه

علا

لنفسه ولا فيه الغائب **ورفع عن عليه اخذ نصف المدعى وترك باقية مع ذي اليد بلا تكليف حتى دعواه اولها** ولا اذا اجد ذوا اليد اخذها القاضيه من وجعلها في يد امين حتى يقدم الغائب وان لم يجد ترك النصف الاخر في يده حتى يقدم الآخر لان الجاحد خائن فيؤخذ منه والمقر امين فيترك في يده وله ان اليد الثابتة لا تنزع بلا ضرورة ولا ضرورة لان القضاء وقع للميت بالكل لان الوارث قال هذا ميراث ولا وارث الا بشعور الملك للموت واحتمال كونه مختار الميت ثابت فلا ينقص يده كما لو كان مقرا وبطل محوده بقضاء القاضيه والظاهر انه لا يجزى فيما يستقبل لان الحادثه صارت معلومه للقاضيه ولذي اليد ومحوده باعتبار اشتباه الامر عليه وقد زال كذا **المنقول في الامح** اي اذا كانت الدعوى في المنقول فقبل يؤخذ منها اتفاقا لا احتياجا المنقول الى الحفظ والنزع من يده ابلغ في الحفظ كبايئله واما العقار فيحفظ بنفسه وقبل المنقول على الخلاف ايضا يعني يترك النصف في يده وهذا صحيح لانه يحتاج الى الحفظ والترك في يده ابلغ في الحفظ لان المال في يد الضمين اشد حفظا وبالاتكال صار ضامنا ولو وضع في يد عدل كان امينا فيه ولو تلف لم يضمن وانما لا يؤخذ الكفيل لانه انشاء خصوصه والقاضيه وضع لعلمها لا لانشائها وصية بثلث مال يبيع على كل شئ **واذا قال مالي او مال كره صدقة يبيع على مال الزكوة** والقياس فيها واحد وهو قول زفر رحمه الله لان اسم المال عام فيلزمه التصديق بكل مال كما في الوصية ولنا ايجاب العبد معتبر بايجاب الله تعالى ثم ما اوجب الله تعالى من الصدقة المضافة الى مال مطلق لقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة تصرف الى الفضل لا الى كل المال فكذا ما بوجبه العبد على نفسه بخلاف الوصية لانها اخت الميراث كونها خلافا كالوارثه والارث يحرم في جميع الاشياء فكذا الوصية فان لم يجد غيره اي غير مال الزكوة **امسك منه قوته فاذا ملك تصدق بقدره** لان حاجته مقدمه ان كان صاحب حرفة يمك قوت يوم وان كان صاحب دور وجوانيت يمك قوت شهر وان كان صاحب ضيعة يمك قوت سنة وان كان تاجر ايمك مقدار ما يصل اليه **ماله صحيح الا ايضا بلا علم القاضيه الوصية لا التوكيل**

فان ذال اليد قد اختار الميت فلا ينقص يده

لا التوكيل بلا علم الوكيل نعم اذا اوصى رجل ايا آخر ولم يعلم الوصي حتى باع شيئا من التركة فهو وصي ويعد جائزا ولا يبيع بيع الوكيل حتى يعلم والفرق ان الوصية اختلاف بعد انقطاع ولاية الموصي فلا يتوقف على العلم كتصرف الوارث والتوكيل اثبات ولاية التصرف في مال لا اختلاف بعده بقاء ولاية المصوب عنه فلا يبيع بلا علم من ثبت له الولاية فلو علم الوكيل وتوهم فاسق صح تصرفه لان الاعلام بالوكالة اثبات حق للوكيل ليسوفيه ان شاء وليس فيه الزام بشرط شرط ايط الازام **وبشرط لغزل خبر عدل او مستورين كعلم السيد بخباية عبده والشيخ بالبيع والكبر بالكا** 2 **ومسلم لم يهاجر بالشرايع** لان الجزية هذه الجملة يشبه التوكيل من حيث ان المتصرف يتصرف في ملكه ويشبه الازامات لما فيه من ضرر يلزم الآخر من حيث منه عن التصرف فوجب ان يشترط احد شطري الشهادة وهو العدد او العدالة فوفوا على الشهادتين حقهما باع القاضيه او امينه عبدا للفرما **واخذ المال فضاء واحق العبد من يد المشتري** لم يضمن اي القاضيه او امينه بقره الامام فانهم يحتاجون الى ائمال هذا كذا فلو وجع الحقوق اليهم لتقاعدوا عن اقامتها فيجمل مصالح الناجح **ورجع المشتري على الغرماء** لانه عقد لم يرجع عهده على العاقد فيجب على من يقع العقد والبيع واقع للغرماء فيكون العهده عليهم كما لو كان العاقد صبيا او عبدا محجورا وقد توكل عن غيره بما بالبيع فان الحقوق ترجع ايا الموكل وان باع الوصي لهم اي للغرماء **بامر القاضيه وقبض منه وضاع من يده واحق العبد اومات قبل قبضه اي الثمن رجوع المشتري على الوصي** لان الرجوع بالثمن من حقوق العقد وحقوقه ترجع ايا العاقد وهو الوصي نيابة عن الميت لانه وان نصيب القاضيه فانما نصيبه ليكون قابلا بمقام الميت لا يكون قابلا بمقام القاضيه وحقوق العقد ترجع له لو باشره في حيوة فكذا يرجع ايا من قام مقامه وهو الوصي عليهم اي يرجع على الغرماء لانه باع لهم فكان عاملا لهم ومن عمل لغيره عملا ولحقه فيه ضمان يرجع على من وقع عليه العمل ولو ظهر عبده للميت مال رجع الغريم فيه بدنه لانه لم يصل اليه وقبل لا يرجع ايضا بما غرم الوصي من الثمن لان الضمان و

قبضه من

وجب عليه بفعله لان قبض الوجه كقبض والاصح انه يرجع لانه قضى ذلك وهو مضطرب فيه
كذا في الكافي القاضي اخرج الثالث للفقهاء **او لم يعطهم اياه حتى هلك كان من**
مالهم اى الفقهاء والثلاثان للورثة كذا في الواقعات ووجه ما مر امرك **قاضي**
عالم عدل **برج او قطع او ضرب قضى به على شخص وسكك فعله** وقوله **محدث**
آخر لا تقبل قوله حتى يعاين الحجة لان قول القاضي بجعل الغلط والتدراك لا يمكن وكبر
من مشايخنا اخذوا به وقالوا ما احسن هذا زمانا لان القضاة قد فسدوا فلا يؤتمنون
على نفوس الناس ودمائهم واموالهم الا كتاب القاضي ايا القاضي فانهم اخذوا فيه بظاهر
الرواية للضرورة وجه ظاهر الرواية في الاولى ان القاضي امين فيما فوض اليه ونحن امرنا
بطاعة اولى الامر وطاعته في تصديقه وقبول قوله وقال الشيخ ابو منصور ان كان
القاضي عالما عادلا يجب قبول قوله لظاهر الامر وعدم تهمته الخطاء والحيانة **وصدق**
عدل جاهل شئ فاحسن تفسيره بان يقول في الزمان اني استغفرت المقرب كما هو
المعروف فيه وحكى عليه بالرجوع ويقول في حد السرقة انه ثبت عندي بالحجة انه اخذ
نصابا من حرز الاشياء فيه وفي القصاص انه قتل عدلا بلية فحينئذ يجب تصديقه وقبول
قوله **ولم تقبل قول غيرهما** وهو جاهل فاسق وعالم فاسق لانه الخطاء بالجهل والحيانة
بالفسق الا ان يعاين سبب **الفسق الحكم** يعنى سببا شرعيا فحينئذ يقبل قوله لانتفاء
التهمه **حديث** **مروى** **قال** **لزيد اخذت منك الف قضيت به ليكره ودفعت اليه**
قال قضيت بقطعه يدين في حق واقرى زيدا اخذه وقطعه ظلما واقرى زيدا بكونها
في قضايه يعنى اذا قال قاض مروى لرجل اخذت منك الف درهم ودفعت الي زيدا
وقضيت به لى عليك فقال الرجل اخذت ظلما قال القول للقاضي بلا عيب وكذا لو قال
قضيت بقطعه يدين بحق وقال فعلت ما فعلته ظلما قال القاضي يصدق بكل حال اذا كان
الحاخذ منه مالا او المقتطوع يده مقرا بكونه حال قضايه لانه لما اقر به صار مقرا بشهادة
الظاهر للقاضي لان فعل القاضي على سبيل القضاء لا يوجب عليه الضمان فجعل القول قوله
بلا عيب اذ لو لم يقر به لزم صاخصا وقضا الخصم لا ينفذ ولو انكر كونه قاضيا يومئذ و

يومئذ وقال فعلت قبل التقليد او بعد العزل فالقول قول القاضي ايضا الصحيح
لانه اذا عرف انه كان قاضيا صح اضافة الاخذ الى حاله القضاء لانها معهودة وهي منافية
للضمان فصار القاضي بالاضافة اليك الحالة منكرا للضمان فكان القول قوله كما لو
قال طلقت او اعتقت وانا مجنون وجنونه كان معهودا **كتاب القسمة** لا يخفى
وجه المناسبة بين كتاب القضاء وكتاب القسمة هي لغة اسم للاقتسام كالقدوة لا قضاة
وشرعا يتميز بين الحقوق الشائعة بين المتقاسمين **وركنها فصل يحصل به التميز**
بين الانصاف كالكيل والوزن والعد والوزع في الكيل والوزن والعد والوزن والعد والوزن
وسببها طلب التزكاه او احدى الانتفاع بحصة حتى اذا لم يوجد منهم الطلب لم
يصح القسمة **وشرطها عدم فوت المنفعة** فانها اقراز مال لكل واحد قبل القسمة بين
الملك والمنفعة وانا يتحقق هذا اذا بقى المهر على ما كان قبل الافراز باصل ومنا
واما اذا تبدل فيكون تبديلا لا افرازا **وحكمها تعيين نصيب كل فريق على حدة**
لانه الاثر المترتب عليها **ولا تعري مطلقا** اى سواء كانت في المثليات او القيميات
عن معنى افراز وهو اخذ عين حقه ومعنى مبادلة هي اخذ عوض عنه اى عن
حقه اذا ما من جزء معين الا وهو شتمل على النصيبين وكان ما ياخذ كل منهما نصف
ملكه ولم يستفد من صاحبه فكان افرازا والنصف الآخر كان لصاحبه فصار له عوضا
عما في يد صاحبه فكان مبادلة وان وصلي غلب الاول اى معنى الافراز والتعيين
في المثليات وهي الكيل والموزونات والعدديات المتقاربة لان ما ياخذ من حقه
صورة ومعنى وامكن ان يحمل عين حقه وان غلب الثاني اى معنى المبادلة **في غير**
معنى الحيوانات والعروض لوجود التفاوت ابعاضها فلا يمكن ان يجعل كانه اخذ
حقه وفروع على ما ذكر بقوله **فياخذ شريك حصته** بعينه صاحبه في الاول كونه
عين حقه **لا الثاني** كونه غير حقه **ولمغنى الافراز** يجبر عليها في مجتمعة الجنس من
غير المثليات **فقط عند طلب احدى** يعنى ان المبادلة لما كانت غالبية القيميات كال
الحيوانات والعروض كان ينبغي ان لا يجبر على القسمة فيها لكن يجبر عليها لما فيها

من معنى الافراز فان احدهم يطلب القسمة يسأل القاض ان يخصه بالانتفاع
بنصيبه ويمنع الآخر عن الانتفاع بمكسب القاض اجابته وان كانت اجناسا مختلفة
لا يجز القاض على قسمتها لتعذر المبادلة باعتبار فحش التفاوت في المقاصد ولو تولا
جاز لان الحق لهم **ويجب نصب قاض برزق من بيت المال** لان الاصح ان
القسمة من جنس عمل القضاء لتماثل قطع المنازعة بها فاشبه برزق القاض **وصح**
نصب باجر على عدد الرؤوس اي رؤس المتقاسمين عند الامام لان النفع لهم على
الخصوص وعندهما على قدر الانصاف لانه مؤنة الملك فيقدر بقدره ولان الاجرة
مقابل بالتميز وانه لا يتفاوت وربما يصعب الحساب بالنظر الى القليل وقد ينكس
الامر فتعذر اعتباره فيتعلق الحكم باصل التمييز ثم ان الاجر هو اجر المثل وليس له
قدر معين فان باشر القاض بنفسه القسمة فعلى رواية كون القسمة من جنس عمل
القضاء لا يجوز له اخذ الاجر وعلى رواية عدم كونها مائة جاز **ويجب كونه عدلا عالما بها**
اي بالقسمة لانه ان كان من جنس عمل العمل القضاء فلا بد من القدرة وهي بالعلم
ومن الله اعتماد على قوله وهي بالعدالة **ولا يمتنع واحد لها** اذ لو تعين الحكم بالزيادة
على اجر مثل **ولا يشترك القسام** لئلا يتواضعوا على مخالفة الاجر فيؤدي الى الاختلاف
بالناس وصحت برضا الشركاء ولو لايتهم على انفسهم وانوالهم الا عند سفر احدهم فيجوز
لا يبع بل يحتاج الى امر القاض لتصور ولايتهم عنه **قسم نقليا ادعوا له وعقارا**
ادعوا له او ملكا مطلقا ولو ادعوا له عن زيد لا اي لا يقسم حتى يبرهنوا على
موتة وعدد ورثة لا خلاف في الاولين في هذا خلاف للامامين لهما انه في يد هما
وهو دليل الملك والاقرار امانة الصدق ولا مانع لهم فيقسم بينهم كل ما المنقول
الموروث والعقار المشترك والبيت لا تنفذ لانها على المنكر لكنه يذكر في حكم القسمة
انه قسمها باقرارهم ليقصر عليهم ولا يكون قضاء على شريك آخر لهم ولا ان الميت يصير
مقضيا عليه بقسمة القاض وقول الشركاء ليس بحجة عليه فلا بد لهم من اقامة البيعة
ليثبت بها القضاء على الميت فان الشك قبل القسمة بمقاة على ملك الميت بدليل ثبوت

ثبوت حقه في الزيادة وابد كا ولا د ملكه وار با حقه تقضي منها ديونه وتنفذ وصاياه
وبالقسمه ينقطع حق الميت عن الشركة حتى لا يثبت حقه فيما يحدث بعده من الزيادة
كان هذا قضاء على الميت بقطع حقه فلا بد من البيعة وبصير بعضهم حينئذ مدعيها
البعض خصما وان كان مقرأ **ولا ان يبرهنوا ان القاض معهما حتى يبرهنوا ان لهما**
يعني اذ ادعى الملك في العقد ولم يذكر وكيف انتقل اليهم لم يقسمها حتى يبرهنوا البيعة انه
لها لاحتمال ان يكون لغيرهما قل هذا قول ابي حنيفة رحمه الله خاصة وقيل هو قول المال
وهو الاصح لان القسمة ضربان حق الملك كمال للمنفعة وحق اليد يتيمم للحفظ والبيع
الاول بنا عدم الملك وكذا الثاني للاستعانة عنه لانه محفوظ بنفسه كذا في الملك **وهنا**
على الموت وعدد الورثة وانما العقار معهم وفيهم صغيرا وغائب قسم **ونصب**
قاضي لهما هو وصي من الطملى ووكيل من الغائب لان في هذا النصب نظر للغائب
والصغير فلا بد من اقامة البيعة على اصل الميراث في هذه الصورة عنده ايضا بل
اولى لان في هذه القسمة قضاء على الغائب والصغير بقولهم وعند ما يقسم بينهم
باقرارهم ويعزل حق الغائب والصغير وبشهادتهم باقرار الكبار المحض
وان الغائب او الصغير على حجة **وان يبرهن واحد من الورثة او اشترى الى الشركاء**
وعاب احدهم او كان اي المقار مع الورثة الصغير والغائب او كان معه شيء
منه اي من العقار لا اي لا يجوز القسمة اما الاول وهو عدم جواز القسمة اذا برهن
واحد فلانه ليس معه خصم وهو ان كان خصما عن نفسه فليس احد خصما عن الميت و
عن الغائب وان كان خصما عنهما فليس احد يخاصم عن نفسه ليقم البيعة عليه بخلاف ما لو
الحاضر من الورثة اثنين حيث يكون القسمة قضاء بحضرة المتقاسمين واما الثاني وهو
عدم جواز القسمة اذا شرى او غاب احدهم فللفرق بين الارث والشر فان ملك الورثة
ملك خلافة حتى يرد بالعيب على بايع المورث ويرد عليه بالعيب وبغيره مقرر ان المورث
حي لو وطئ امته اشتراكا مورثة فولدت فاستحق رجوع الوارث على بايع مورثة بغيرها و
قيمة الولد المفعور من جهته فان نصب احدهم خصما عن الميت فيما يده والآخر عن نفسه

فصار القسمة قضاء بحضرة المتقاسمين واما الملك الثابت بالشراء الكل واحد منهم
فلك جديد بسبب بآشور في نصيب ولهذا لا يرد بالبيع على بايعه ولا ينتصب الحاضر
خلفا عن الغائب فينبذ تكون البينة في حق الغائب قائمة بلا خصم فلا تقبل واما
وهو عدم جواز القسمة اذا كان العقار مع الوارث الصغير والغائب او شيئا من فلان
هذه القسمة قضاء على الغائب او الصغير الحاضر باخراج شئ مما كان في يده عن يده بلا
خصم حاضر عنهما **وقم بطلب احدهم ان انتفع كل حصته وبطلب ذي الكثرة**
فقط ان لم ينتفع الآخر لقله حصته يعني اذا انتفع كل من الشركاء بنصيبه قم بطلب
احدهم لان في القسمة تكيل المنفعة وكان حقا لازما فيما يجتمعا اذا طلب احدهم وان
انتفع احدهم بنصيبه اذا قم وتضرر الآخر لقله نصيبه فان طلب صاحب الكثرة قم
ان طلب صاحب القليل لم يقم كذا ذكر الخصاف وذكر الحصان عكسه وذكر الحكم في
مختاره ان اتما طلب القسمة قم القاض قال في الخاتمة وهو اختيار الشيخ الامام
المعروف بنجر اهرازده وعليه الفتوى قال في الكفاية ما ذكر الخصاف في صحيحه والذخيرة
وعليه الفتوى لا اى لا يقسم **ان تضرر كل للقل لا بطلبهم** لان الجرح على القسمة
لتكبير المنفعة وفي هذا تنويرها فيعود على موضعها بالنقص ويجوز بالتراضى لان
الحق لهم **ولا الجنتين بالتداخل** يعني لا يقسم الجنتين باحوال بعضها بعض بان
اعطى احد المتقاسمين بغيره والآخر شائين مثلا جاعلا بعض هذا في مقابلة ذاك
اذلا اختلاطين الجنتين فلا يقع القسمة تمييزا بل يقع معاوضة فيعقد التراضى دون
الجبر لان الاجبار للقاض يثبت بمعنى التمييز لا المعاوضة **ولا الرقيق** يعني اذا كان الرقيق
وهو العبد والامانين اثنين وطلب احدهما القسمة فلا تجلوا اما ان يكون مع الرقيق
الرقيق شئ اخر تنجح منه القسمة جبر الكلف والنياب او لا فان كان صحيح القسمة في
قولهم جميعا على الاظهر اما عندنا فظاهر واما عندنا في حيفه فيجعل الذي مع الرقيق
اصلا في القسمة جبر او يجعل الرقيق تابعا في القسمة وقد ثبت الحكم لشيء تبعا وان
لم يثبت قصدا كالشرب في البيع والمقولات في الوقف وان لم يكن فان كانوا ذكورا واناثا

واناثا لم يقسم الا برضاها وان كانوا ذكورا واناثا لا يقسم القاضى بينهما عندا في حيفه
ولا يجبرهما على ذلك وقال لا يجبرهما عليها لا اتحاد الجنس كذا في الابل والغنم وكذا ان التفاوت
في الادى فاحش لتفاوت المعانة الباطنة كالدهن والكياسة ونحوهما فلا يكون ذلك
قسمة وافرازا بخلاف سائر الحيوانات فان التفاوت فيها يقبل عند اتحاد الجنس الا
يورد ان الذكر والانثى من بني ادم جنسان ومن سائر الحيوانات جنس واحد **ولا الجواهر**
قبل اذا اختلف الجنس كاللآلى والياقوت لا يقسم لان الجنس لا اختلف لم ينفق
معنى القسمة وهو تكيل المنفعة وقيل لا يقسم الكبار منها لخش التفاوت ويقسم
الصغار لقله التفاوت وقيل الجواب بجري على اطلاقه لان جهالة الجواهر الخش من
جهالة الرقيق ولهذا التزوج على لولوة او باقوت او خالغ عليها لا يصح التسمية
ولو تزوج او خالغ على عبد بجهه فاو لى ان لا يجبر على القسمة **ولا الحمام والبيرو والركى**
الابرضاهم وكذا الحايض من الدارين لان القسمة لتكيل المنفعة فاذا لم يكن كل نصيب
متغايبة انتفاعا مقصودا لا يخفف معنى القسمة فلا يقسم القاضى بخلاف التراضى لا لغيرهم
لان التزام الضرر **ور مشركة (ودار وضعة او دار وحانوت قسم كل واحد منها**
امور ثلاثة الدور والبيوت والمنازل فالدور متلازمة كانت او متفرقة لا يقسم
عنده قسمة واحدة الا بالتراضى والبيوت تقسم مطلقا لتغايبها في معنى السكنى والكنان
ان كانت مجتمعة في دار واحدة متلاصقا بعضها ببعض قسمة واحدة والا فلا لان
المنازل فوق البيت ودون الدار فالحقت المنازل بالبيوت اذا كانت متلازمة وبالدور
اذا كانت متباينة وقال في الفصول كلها ينظر القاضى الى اعدل الوجوه ويمضي على ذلك
واما الدور والضيعة والدار والحانوت فيقسم كل منها وحدها لا اختلاف الجند ثم لما
فرغ من بيان القسمة وبيان ما يقسم وما لا يقسم شرع في بيان كيفية القسمة فقال
ويصور القاسم ما يقسم اى ينبغي للقاسم ان يصور ما يقسمه على القرائن ليتمكن
حفظه **ويعدل** اى يسوية على سهام القسمة **ويذكر** اى يعرف قدره **ويقوم** بناءه اذ
ربما يحتاج اليه بالآخرة **ويوزن كل قسم** اى يميزه عن الباقي **بطرفه** وشربه ليلا يكون

المنفعة في القسمة

لئلا يكون نصيب بعضهم متعلق بنصيب الآخر فيحقق معنى التمييز والافراز على الكمال
فاذا كان اي ما يقسم بين جماعة لهم سدس وثلاث ونصف مثلا يجعل الى عمل
ما يقسم ستة اسهم ويلقب الاول بالسهم الاول وما يليه بالثاني والثالث
الى السادس ويكتب اسامهم ويجعلها قسمة فمن خرج اسمه او لا فله السهم الاول
فان كان صاحب السدس اخذ حصة وان كان صاحب الثلث اخذه وما يليه وان
كان صاحب النصف اخذه والذين يليانه ولا يدخل دراهم ليست من الشركة
في القسمة الا برضا جميع صورته دارين جماعة فارادوا قسمتها وفي احد الجانبين
فضل بناء فارادوا احد الشركاء ان يكون عوض البناء دراهم واراد الآخر ان يكون
عوضه من الارض فانه يجعل عوض البناء من الارض ولا يكلف الذي وقع البناء في
نصيبه ان يرد بازاء البناء من الدراهم الا اذا اعتذر فحينئذ للقاضي ذلك لان القسمة
من حقوق الملك المشترك والشركة بينهم في الدار لا في الدراهم فلا يجوز قسمة ماليين
بمشترك فان وقع مسيل قسم هذا مرتبط بقوله وبغير ذلك قسم بطريقه وشربه
وما بينهما من مميزات الاول او طريقه في قسم الاخر بلا شرط فيها اي في القسمة
صرف اي المسيل او الطريق عنه الى القسم الاول انما يمكن لمحصل معنى القسمة وهو
قطع الشركة وتكميل المنفعة بلا ضرورة والافسحت اي القسمة لان المقصود وهو
ما ذكرنا لم يحصل فيفتح ويستأنف على وجه يمكن لكل منهما ان يجعل مسيل او طريق
جاز شهادة القاسمين عند اختلاف المتقاسمين في القسمة عند ابي حنيفة وابي يوسف
وعند محمد والشافعي رحمهم الله لا يجوز لانها شهادة على فضل نفسها ولها انها شهادة على
فضل غيرها باستيفاء حفرها سفلى وعلو وسفلى وعلو مجرد ان عن العلو والسفلى
قوم كل واحدة وقسم بها اي بالقسمة لان السفلى يصلح لا يصلح له العلو كاليثرو
الرداب والاصبل وغير ذلك فصارا كالجنتين فلا يمكن التحديد الا بالقيمة اقرا احد
المتقاسمين المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى الغلط في القسمة وزعم ان بقضا
مما اصابه في يد صاحبه وقد كان اشهد على نفسه بالاستيفاء لا بصدق الالبحة لان القسمة

لان القسمة بعد تمامها عقد لازم فمدعى الغلط يدعى لنفسه حق الفسخ بعد لزوم
سبب ظهور العقد فلا تقبل الالبحة فان لم يوجد استخلف الشركاء لانهم كانوا قروا
لزمهم واذا انكروا حلفوا عليه لرجاء النكول فمن حلف منهم تخلص ومن نكل جمع بين
نصيبه ونصيب المدعي فيقسم بينهما على قدر نصيبهما لان التاكل كالمقر واقرا حجة عليه
دون غيره قالوا ينبغي ان لا يستمع دعواه اصلا للتناقض واجيب بان القاسم امين
وهو اعتمد على قوله فاقروا لما ناكل حق التاكل ظهور الغلط في فعل فلا يواخذ بذلك
الاقرار عند ظهور الحق وان قال اي احد الشركاء قبضت يعني نصيب فاحذر شريك
بعضه وانكر اي شريك حلف لانه يدعى عليه الغصب وهو منكروا القول للمنكر
مع اليقين وان قال قبل اقراره بالاستيفاء احببني من كذا الي كذا ولم يستلم الي
تحالفا وفسخت اي القسمة لان الاختلاف في مقدار ما حصل له بالقسمة فصار
نظر الاختلاف في مقدار المبيع كما ذكر في احكام الخالف في الدعوى ولو اختلفا في
التقويم لم يلتفت اليه لانه دعوى الغبن ولا اعتبار به في البيع فكذا القسمة لوجود
الراضي الا اذا كانت القسمة بمضاء القاضي والغبن فاحش لان تصرفه مقيد بالعدل
ولو اقسما دارا واجاب كلاً طائفة فادعى احدهما بيتا في يد الاخر اية من نصيب
وانكر الاخر فعليه البيعة لانه يدعى عليه حقا وهو منكروا ان اقاما في العبرة لبيعة
المدعى لانه خارج ان الحق بعض معين من نصيب لا تنسخ القسمة اتفاقا و
في استحقاق بعض شايع في الكل تنسخ اي القسمة اتفاقا وفي استحقاق بعض شايع
من نصيبه لا تنسخ عند ابي حنيفة اي لا يفسخ كمن له ولاية الفسخ بل يرجع في
نصيب شريكه خلافا لابي يوسف فانه يقول تنتقض القسمة وما بقي في ايديهما يكون
بينهما نصيبين وقول محمد مضطرب والاصح انه مع ابي حنيفة كذا في الخلاف ظهور دين في
الشركة المشققة تنسخ اي القسمة الا اذا قضوه اي الورثة الدين او ابراء الغرماء
ذمم الورثة او بقي منها ما بقي به اي بالدين يعني اذا قسمت الشركة بين الورثة ثم ظهر دين
يحيط قبل الورثة اقضوه فان قضوا صحت القسمة والافسحت لان الدين مقدم على الاثر

فيمتنع وقوع الملك لهم فيها الا اذا قضوا الدين او ابوا الغرماء ذمهم فحينئذ يبيع القسمة
لزوالم المانع فكذلك اذا لم يكن محبطا لتعلق حق الغرماء بها الا اذا بقي منها ما يفي بالدين
فحينئذ لا تنسخ لعدم الاحتياج اليه **ولو ظهر غيب فاحش في القسمة بالقضاء تبطل**
عند الكل لان تصرف القاضى مقيد بالعدل ولم يوجد وان كانت بالتراضي لم ان يبطل
القسمة فقد قيل لا يثبت القول من يدعي لانه دعوى الغيب ولا عبرة به في البيع فكذلك
في القسمة لوجود التراضي وقيل تنسخ وهو الصحيح كذا في الكفا **ادعى احد المتقاسمين**
دينا في الزكاة صححه اذا قام اليقينة ان ينقض القسمة ولم يكن قسمة ابرار من
الدين لان القسمة تصارف الصورة وحق الغريم يتعلق بالمعنى **ولو ادعى عينا**
لا يلقى لوجود التناقض اذا اقام على القسمة اقراره بان المقسم مشترك
وصححت المهايأة وهي لغة مفاعلة من الهبة وهي الحالة الحاصلة الظاهرة للمعطي **حاز المنيح**
للمنح والتهابؤ فاعل منها وهي ان يتواضعوا على امر فيتراضوا به وحقيقته ان
كل منهم رضي بهيمة واحدة ويجازها وشرعا قسمة المنافع والقياس ان لا يجوز لانها
مبادلة المنفعة بخسرها لكنها جازت بالاجماع **في سكون هذا بعضا من دار وذاك**
بعضا وسكون هذا علوة وذاك سفلا وفي حزمة عبد بان يخدم العبد هذا
الشريك يوما وذاك الشريك يوما كسكنى بيت صغير بان يسكنه هذا الشريك يوما
وذاك يوما وحزمة عبيدين بان يخدم زيد هذا العبد ويخدم بكر العبد الاخر
اذا كانت المهايأة في المكان كانت افراد من كل وجه ولا لهذا لا يشترط فيها التتابع
وجاز لكل منهم ان يستقل ما احابه بالمهايأة شرط ذلك في العقد او لا حدوث المنافع
على ملكه ولا كذلك العارية والاجارة وفي المهايأة في الزمان افراد من وجه ويجعل
كالمتقضى لنصيبه كانه كان مبادلة من وجه وانما قلنا ذلك لان معنى الافراز
يتحقق في المهايأة في المكان دون الزمان وكذا لو تهايا في الزمان في عبيد واحد لانها
منعينة فيه لتعذر التهايا في المكان والبيت الصغير كالعبد لا غلة عبيد او عبيدين
او غلة بغل او بغلين او ركوب بغل او بغلين او ثمة شجرة او لبن شاة الى لا يجوز

اي لا يجوز المهايأة في هذه الاشياء اما في عبد واحد او بغل واحد فلان النصيبين يتعاقبان
في الاستيفاء فالظاهر التغير في الحيوان فينفوت المبادلة بخلاف المهايأة في استغلال دار
واحدة حيث يجوز في ظاهر الرواية لان الظاهر عدم التغير في العقار فافترقا واما في
عبيدين او بغلين فلان التهايا في الخدمة يجوز للضرورة لا امتناع قسمتها ولا ضرورة
في الغل لانها تقسم واملأ ركوب بغل او بغلين فلان الركوب يتفاوت بتفاوت
الراكبين فلا يتحقق التسوية فلا يجبر القاضى عليه واما في ثمة شجرة او لبن شاة وكخه
فلان التهايا تختص بالمنافع فلا يوجد في الاعيان والضرورة يتحقق في المنافع لا امتناع
قسمتها بعد وجودها بسرعة فذايها بخلاف الاعيان **كتاب الوصايا** ووجه ايراد
هذا الكتاب في آخر الكتاب ظاهر لان آخر احوال الائمة في الدنيا الموت والوصية معامل
وقت الموت ولز زيادة اختصاص بكتاب القسمة لان القسمة بين الورثة تكون بعد
الموت والوصية اسم يعنى المصدر ثم سمي به الموصى به والا ايضا لغة طلب شئ من غيره
ليفعل في غيبة حال حيوة وبعد وفاته وشرعا يستعمل تارة باللام يقال اوصى فلان
لفلان بكذا بمعنى ملكه بعد موته ويستعمل اخرى بالي يقال اوصى فلان ايا فلان بمعنى
جعل وصيا له يتصرف في ماله واطفال بعد موته والقوم لم يتصرفوا للفرق بينهما وبيان
كل منهما بالاستقلال بل ذكرهما في اثناء تقرير المسائل وقد بين هنا كل منهما بانفراده و
لما امتنع تعريف اللفظ المشترك بين المعنيين بمعنهم واحد عرف كلاهما بالاحمال
او المنقسم بينهما فقال **الا ايضا جعل الغير مال له بعد موته او تفويض التفريق**
في ماله ومصالح اطفاله الى غيره بعد موته فهنا بيان المعنيين **الاول**
في بيان الوصية بالمال وكخه وهو المنفعة فان الوصية قد تكون بالمنفعة كما يشاء
وكنهها قوله **اوصيت بكذا فلان وكخه** من الفاظ المستعمل فيها وشرطها كون الموصي
اهلا للتملك فلا يجوز من المملوك ولو مكاتب والصغير والمجنون وعدم استعراقه ما
بالدين لانه مقدم على الوصية كما سياتى وكون الموصي حيا وقها اذ لو كان ميتا بطلت
الوصية وكونه غير وارث ولا قاتل لما سياتى من عدم جواز الوصية للوارث والقاتل

وكون الموصى به قابلاً للتملك بعد موت الموصى ما لا كان او منفعة وحكمها كون
 الموصى به ملكاً جديداً للموصى له لا قامة الموصى اياه مقام نفسه حتى وجب الاستبراء
 عليه للجارية الموصى بها جازت بالثالث الاجنبى وان لم يجز الوارث لقوله صلى الله عليه
 وسلم ان الله تصدق عليكم بثلاث اموالكم في اعماركم زيادة لكم في اعمالكم تضمنوها
 حيث شئتم وعليه الاجماع ويعتبر كونه وارثاً او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية
 لانها تملك مضاف الى ما بعد الموت فيعتبر وقت التملك حتى اذا اوصى لاجنه وهو وارث
 ثم ولد لابن وصى الوصية للاخ ولو عكس بان اوصى لاجنه ولد ابن ثم مات الابن قبل
 موت الموصى بطلت الوصية للاخ لما ذكرنا **الزيادة عليه** اي على الثالث لان حق الورثة
 تعلق بالمال لا بفقد سبب زواله اليهم وهو استغناؤه عن المال لكن الشرع جوزه
 في حق الاجانب بقدر الثالث ليتدارك نقصه كما مر ولم يجزه في حق الورثة لئلا يثاقل
 بعضهم باثبات البعض **الا ان يجزى ورثته بعده** اي بعد موته وهم كيار لان الامتناع
 لجمعهم وهم استقطوه ولا يعتبر اجازتهم حال حيوة لانها قبل ثبوت الحق لان ثبوت
 عند الموت فكان لهم ان يردوه بعد وفاته بخلاف ما بعد الموت لانه بعد ثبوت الحق
 لهم فليس لهم ان يرجعوا عنه لان الساقط لا يعود **ونذبت باقل منه** اي من الثالث
 عند غنى ورثته **واستغناهم بحصتهم** لانه يتوحد بين الصدقة على الاجنبى و
 الهبة للقرىب والاولى اولى اذ يتخير بها رضاء الله تعالى **ولو لا ما** اي لو لا غناهم ولا
 استغناهم بحصتهم **فالترك اولى** لان ترك الوصية صدقة على القرىب بقدر الوصية
 والوصية تصدق على الاجنبى فالأولى اولى لقوله عليه الصلوة والسلام افضل الصدقة
 على ذي الرحم الكاشح **كترها مع احد** هما ان لم يكن الورثة اغنياً او لا يستغنون بحصتهم
 من التركة فترك الوصية اولى **وجبت اذا كان عليه حق الله تعالى كالزكاة والحج**
 لانه لما قصر عنه في حيوة وجب عليه التدارك بعد مماته تخليه لذمته **ونؤخر الى الوصية**
عن الدين لانه اتم الحاجتين فانه فرض والوصية تبرع **الا ان يبرأه الغرماء** فيحذف
 لزوال المانع **وصحة** اي الوصية بالكل الى بطلان مال عند عدم وارثه لان المانع من الصحة

للحمل

من الصحة تعلق حق الوارث فاذا انتفى تفتت وصية لمملوكه **ثالث** ماله في الخلاصة
 الوصية للعبد معين من اعيان ماله لا تصح اما لو اوصى بثالث ماله مطلقاً فيصح ويكون
 وصية للعق فان خرج من الثالث قيمة العبد عتق كل بغير سببية وان خرج بعضه
 عتق وسعى في بقية قيمة ولو اوصى بشئ من الدلام او الدنا بغير امر من قال الامام
 الشافعي الاصح انه لا يصح كالوصية بالعين وقال في المنية لو اوصى لعبد العتق اولامة
 القنة جازت الوصية وهذا مخالف لما في الخلاصة فاما ان يقيد هذا بما سوى العين
 او يطلق ويحل على غير الاصح وفي الثانية لو اوصى لمالك نفسه او لام ولد نفسه او
 لمدير نفسه جاز الكل استحساناً ولو اوصى لعبد العتق اولامة القنة ثم مات جازت
 الوصية في كلهم الا ان عندنا في حنفية في الوصية للعتق يعتق ثلثه بجاناً وعليه ثلثا قيمته
 وثلث ماله من سائر التركة فتقاصان ويتراذان الفضل وعند صاحبنا يعتق
 العبد ويصرف اولاً الى العتق فان فضل من الثالث شئ كان الفضل للعبد وصحة
الحمل بان يقول اوصيت لحمل فلانة كذا درهما **وبه** اي بالحمل ايضا بان يقول اوصيت
 بحمل جارية هذه لفلان فان الوصيتين تقسمان لان الوصية اخت الميراث والارث
 يحرك في الصورتين فيصح الوصية ايضا لكن الثانية انما تصح **ان ولد الحمل لاقل**
من ستة اشهر من وقتها اي وقت الوصية فان تصح وصية الحمل موقوفة على وجوده
 وانما يتبين وجوده اذا ولد في هذه المدة **وبالامة الاحملها** فانها ايضا تصح لان الأصل
 انما يصح اقواله بالعقد يصح استناده ومالا فلا كما مر في البيوع ويصح افراد الحمل
 بالوصية فيصح استناده **ومن المسلم للذمي وبالعكس** فالاول لقوله تعالى لا ينهاكم الله
 عن الذين لم يقاتلوكم في الدين والثاني لانه يعقد الذمة بساكن المسلم في المعاملات
 جاز التبرع من الجاهلين في الحياة وكذلك المكات **لا حرجي في دار** وفي داره الصغير
 الوصية للحرجي وهو في داره باطل لا نهائياً وصل وثمنها عن بر من يقاتلنا لقوله تعالى
 انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين واخرجوكم من دياركم الآية وفي السيد الكبير ما يدل
 على الجواز ووجه التوقيف انه لا ينبغي ان ينحل وان فضل جاز كذا في الكافي والنهاية

اقول لا يحق بغيره بل وجه التوفيق ما يدل عليه قول الجامع الصغير وهو في دراع
 فانه احراز عن حربي ليس في دراع وهو المستامن فان الحربي مادام في دار الحرب
 من يقاتلنا بخلاف المستامن فانه ليس كذلك وهو المراد بما ذكر في السير الكبير **والاشارة**
 لقوله عليه السلام لا وصية لوارث **وقال مباشرة** سواء كان عامدا او خطاء لقوله
 عليه السلام لا وصية للقاتل ولانه قصد الاستيصال بفعل خطور فغوب بالجرمان
 عن مقصوده وهو الارث وقوله مباشرة احراز عن التسيب كوضع الحجر في غير ملكه
الا باجازة ورثة وهو كبار الاستثناء متعلق بالمستثنين او يكون القاتل صبيا
 ذكره في الاسرار **ولا من صبي** لا يميز لانه تبوع وهو ليس من اسلاف الالة تجهيزه وامر
 وفنه فانه يجوز عندنا استحسانا حتى اذا لم يكن يميز لم يميز **وان وصله مات بعد**
الادراك متعلق بقوله ولا من صبي يميز يعني اذا اوصى ثم مات بعد الادراك لم يميز
 لعدم الاهلية وقت المباشرة **او اضافها اليه** بان قال اذا ادركت قلتي لفلان وصية
 فانه لا يجوز لقصور الولاية فلا يملك تقييدا وتعليقا كما في الطلاق والعقاق **ولا من عبيد**
 لانه ليس من اهل التبوع **ومكاتب وان ترك وفاء** لانه ايضا ليس من اهل التبوع
 وقبل عندهما يصح في صورة ترك الوفاء **الا اذا اضاف** اي اضاف العبد والمكاتب
 الوصية **اي العتق** فحينئذ يصح لان اهليتها تامة والمانع حق المولى فيصح اضافته
 الى حال اسقاط **ولا من معتقل** **اللسان** بالاشارة اعلم ان ابناء الاحرس وكتابه
 كالبيان بخلاف معتقل اللسان في وصية ونكاح وطلاق وبيع وشرء وقود والترك
 ان الاشارة انما تقوم مقام العبارة اذا كانت معهودة وذلك في الاخرس دون معتقل
 اللسان حتى لو امتد ذلك وصارت له اشارة معهودة كان بمنزلة الاخرس وقد رالا متداد
 بسية وقبل ان دامت العقل الى الموت يجوز اقاربه بالاشارة ويجوز الاشهاد عليه
 لانه يخرج عن النطق بغير لا يبرح زواله فكان كاللاخرس قالوا وعليه الفتوى ذكره الزيلعي
قوله بعد موته اي قبول الوصية لا يعتبر لا بعد موت الموصي لان اوان ثبوت
 حكمها بعد الموت **فيبطل قبولها وردها** قبل اي قبل الموت كما اذا قال لامواته انت

د معتقل ساق

لامواته انت طالق غدا عياد ربح فردا وقبولها باطل قبل الفد كما مر **وبه** اي بالقبول
يملك اي الموصي به ولا يملك قبل لان الوصية اثبات ملك جديد ولهذا لا يرث الموصي
 بالعيب ولا يملك احد اثبات الملك لغيره بلا اختياره بخلاف الميراث فانه خلافها
 حتى يثبت فيه هذه الاحكام جبر من الشارع بلا قبول لولاية عليه **الا اذا مات موصيه**
ثم هو اي الموصي له بلا قبول فهو اي الموصي به بلا قبول لورثته ان ورثة الموصي له استخسا
 والقياس ان تبطل الوصية لما ذكر ان الملك موقوف على القبول فصار كمنه قبل قبوله
 بعد ايجاب البايع وجه الاستحسان ان الوصية من جانب الموصي قدرت بموته تاما لا يلحق
 الفسخ من جهته وانما توقفت لحق الموصي له فاذا مات دخل في ملكه كما في بيع شرط فيه الحيا
 للشركة اذا مات قبل الاجازة **وله** اي يجوز للموصي الرجوع عنها اي الوصية **بقوله**
صريح يخرج من اوصيت لانه تبوع لم يتم فصار كالابنة **وفصل بقطع حق المالك**
عن المقتضوب كقطع الثوب وخياطة او يزيد في الموصي به ما يمنع تسليمه **بدون**
كالبناء او يزيل ملكه كالباع فان كل تصرف واجب زوال ملك الموصي كان رجوعا كما
 اذا باع الموصي به ثم اشتراه او وهبه ثم رجع فان الوصية لا تنفذ الا في ملك فاذا زال عنه
 كان رجوعا واذبح الشاة الموصي بها رجوع لانه للمصرف الحاجة عادة فصار هذا المانع
 اصلا ايضا بخلاف غسل ثوب اوصي به فانه لا يكون رجوعا لان من اراد ان يعطي
 ثوبه غيره بفعل عادة فكان تقرير **الحكم** **ليس** **برجوع** لان الرجوع اثبات في الماضي
 ونفي في الحال والحكم نفي في الماضي والحال في نفسها تناف ولهذا لا يكون رجوعا لنكاح فرقة
كذا كل وصية اوصيت بها فمات او ربا فانه ايضا ليس **برجوع** لان وصف الحرية
 والربوبية يقتضي بقاء الاصل فلا يتحقق الرجوع **وقوله كل وصية اوصيت بها اخرتها**
بخلاف تركتها فان الاول ليس برجوع والثاني رجوع لان ترك الشيء اسقاط والتأخير ليس
 باسقاط فان الدارين اذا قال لعدوته تركت لك دينك كان ابوا ولو قال اخرت عنك لا يكون
 ابوا كذلك المحيط بخلاف كل وصية اوصيتها فهي باطله فانه ايضا رجوع لان الباطل
 ذاهب مثل ان لا اصل له **والذي اوصيت به لو زيد فهو له** **واول فلان وارثي** فان

خلافه

لا يبرح

فان كلاهما يكون رجوعاً لان اللفظ يدل على قطع الشركة وان ثبت التخصيص له فافقضى رجوعاً عن الاول ثم الورثة بالخيار ان شاءوا الجازوا وان شاءوا ردوا بخلاف ما اذا وصى به لآخر ايضا فانه لا يكون رجوعاً لان اللفظ صالح للشركة والمحل تقبيلها فيكون العبد مشتركاً بينهما **ولو كان فلان مياً وقرباً فالأولى** من الوصيتين **بحا لها** لا بظلال الوصيتين لانه لما ثبت للثالث كان رجوعاً عن الاول فبطلت في حق الاول وصحت في حق الثالث ثم بطلت بموته قبل موت الموصي **يبطل وصية المريض ووصيته لمن نكحها** بعد حال بعد الهبة والوصية الاصل في هذا الفصل ان كون الموصي له وارثا او غير وارثا يكون الوصية وفسادها يعتبر يوم الموت لا يوم الوصية وفي الاقرار يعتبر كون المقر وارثا او غير وارث يوم الاقرار كجواز فسادها فاذا وصى المريض لامرأة بشئ او وصى بها شيئا ثم تزوجها ثم مات بطلت الوصية والهبة اما الوصية فلانها ايجاب مضاف الى ما بعد الموت وهي وارثته حينئذ والوصية للموثر باطل واما الهبة وان كانت بمنحة صورية فهي كالمضافة اليها ما بعد الموت حكما لانها وقعت موقع الوصايا لانها تبوع بتقرر حكمه عند الموت بخلاف اقراره فان المريض اذا اقر لامرأة بدين ثم تزوجها ثم مات جاز اقراره لما مر ان المعتبر فيه كون المقر وارثا او غير وارث يوم الاقرار وصحي اجنبية فيه **ويبطل وصيته وصيته واقاروه لابنه كافر او عبدا او مكاتبان** اسلم او عتق بعد ذلك ان بعد الوصية والهبة وغيرهما اما الوصية والهبة فلما ان المعتبر فيها حال الموت واما الاقرار فانه وان كان ملزما بنفسه لكن بسبب الارث وهو البتة قائم وقت الاقرار فيورث تامة الا يثار فصار باعتبار التامة ملزما بالوصايا **المقعد** وهو العاجز عن المشي لا في رجله **والمنفلوج** الفلج داء يعرض نصف البدن فيمنعه عن الحس والحركة الارادية **والاشل** وهو الذي في يده ارتعاش وحركة **والسلول** وهو الذي يكون له علة السل وهو قرح يكون في الرية **ابن طال** مدة سنة كالصبي **والأفكالمريض** يعنى ان هذه امراض مدمنة فمن عرض له في واحد منها وتصرف بشئ من التبرعات ثم مات قبل تمام سنة مشتملا على الفصول الاربعة

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, written in red ink. The text is partially obscured by the binding and appears to be a list or a series of entries.

الاربعة كان المريض مرض الموت فيعتبر تصرفاته من الثلث وان مات بعد تمامها لم
 يكن مرض الموت لانه اذا سلم في الفصل الى كل منها مخططة الميراث صار المرض بمنزلة
 طبع من طبياعه وخرج صاحبه من احكام المرض حتى لا يشتغل بالتداوي **اجتمع ال**
الوصايا وكان بعضها فرضا وبعضها نفلا وضايق الثلث في الفرض والنفل قدم
 الفرض سواء قدمه الموصي او اخره كالجهاد والزكاة والكفارات لان الاصل ان يقدم الاصل
وان تساوت في القوة قدم ما قدم اي الموصي في الذكر لان الظاهر من حال الانسان
 ان يبذل ما هو الاصل عنده والثابت بالظاهر كالثابت بالنص ولو نص على تقديم ما بدا
 به لزمنا تقديمه كذا هنا **اوصى بجزء من ماله ان يتركه لولده** ان كفي نفقته لان الواجب
 الج من بلده ولهذا يعتبر فيه من المال ما يكفيه من بلده والوصية لاداء ما كان واجبا
 عليه ويحج وراكبا اذ لا يلزمه ان يحج ما شيا فانصرف اليه على الوجه الذي وجب عليه **والا**
اي وان لم يكف فمن حيث يكفي والقياس ان لا يحج عنه لانه اوصى بالجزء بصفة وقد عُدَّت
 وجه الاحتسان انا نعم ان غرضه تنفيذ الوصية فتعذ ما امكن **ما حاج في**
طريقه واوصى به بان يحج عنه كذلك اي من بلده ان كفي نفقته والا فمن حيث يكفي
 وقالوا وهو قول زفر بن محمد عن من حيث يبلغ وعلى هذا الخلاف اذا مات الحاج عن غيره
 في الطريق وامان لا وطن له فيحج عنه من حيث مات بالاجماع ذكره الزبيلي **اوصى بان**
يحج عنه هذه المائة فهلك منها درهم يحج عنه بما بقي من حيث يبلغ احتسانا وان
 لم يهلك شئ الحج بها فان بقي منه شئ رد على الورثة لان التركة حق الورثة الا ما
 اشتغل بحق الوصية بخلاف الوصية باعتناق عبد عنه اي هذه المائة فهلك منها درهم
 حيث لم يعقق بالباقي لان الوصية اذا وجبت لمسحوق لم يصح تنفيذها لغيره ومناو
 صي بالعق لغيره يشتري باسمي فلم يصح تنفيذها في عبد يشتري باقل منه لانه غير الاول
 فكان فيه تنفيذ الوصية لغير الموصي له وذا لا يجوز **اوصى بان يشتري بثلث ماله عبد**
 فيعق عنه ولم يحج الورثة بطلت لما مر ان العبد المشتري بالثلث ماله لم يشتري بالثلث
 كذا اذا اوصى بان يشتري له عبد بالف درهم وزاد الالف على الثلث لم يحج للغير

مراد طریقه حرجنا، انچه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اجازت دہرے ارشاد

بينهما ايضا **باب الوصية بالثلث او بثلثي ثلثه** ولاخر بثلثه فان اجاز الوصية
 فلهما الثلثان ولهم الثلث وان لم يجزوا الى الوصية **فالثلث بينهما** نصفين لانها
 استويا في نسب الاحتقاق فيستويان في الاحتقاق والثلث يضيف عن حقها فيكون
 بينهما ولو اوصى له بثلثه ولاخر بثلثه **ولم يجزوا فكل واحد الى حصة** الى الثلث ينصف
 بينهما **وعندهما يورث** اي يجعل اربعة اسهم ثلث للموصي له بالكل وواحد للموصي له
 بالثلث لان الزايد على الثلث انما يبطل بمحض ان الموصي له لا يستحق حقا على الوارث
 لكن يعتبر ان الموصي له ياخذ من الثلث بحصة ذلك الزايد اذ لا موجب لابطال هذا
 المخرج يخرج الثلث ثلثه فالثلث واحد والكل ثلاثة صارت اربعة فيقسم الثلث بهذه
 الاسهام **ولو له بثلثه ولاخر بنصفه ولم يجزوا فالثلث بينهما** نصفان **عنده وعند**
على حصة اي سهم سهمان لصاحب الثلث لانه يجعل كل سدس سهمًا **وثلثة اسهم**
لصاحب النصف لانه اذا حصل بالضرب ولو له بالثلث ولاخر بالسدس فالثلث
 بينهما اثنان **عندهم** بلا خلاف ثم هذا الخلاف مبني على خلاف مقررينهم ذكره بقوله
ولا يضرب ابو حنيفة للموصي له بما زاد على الثلث قال في العناية ان لا يجعل
 من ضرب في مال سهمًا ارجع ومفعول لا يضرب محذوف اي لا يضرب شيئا و
 قال صدر الشريعة المراد بالضرب الضرب المصطلح بين الحساب فاذا اوصى بالثلث
 والثلث الكل فخذ الى حصة سهمان الوصية اثنان لكل واحد نصف يضرب النصف
 في ثلث المال فالنصف في الثلث يكون نصف الثلث وهو السدس فلكل سدس
 المال وعندهما سهمان الوصية اربعة والواحد من الاربعة ربع فيضرب الربع في ثلث
 المال فالربع في الثلث يكون ربع الثلث ثم لصاحب الكل ثلاثة من الاربعة وفي ثلثة
 ارباع الثلث فيضرب ثلاثة الارباع في الثلث يعني ثلثة ارباع الثلث ولصاحب
 الثلث واحد من الاربعة فيضرب الواحد في الثلث وهو الربع يعني ربع الثلث **الا**
الحجيات صورتهما عند ان لرجل قيمة احداهما الف ومائة وقيمة الاخر ستمائة واوصى
 بان يباع احدهما الفلان بمائة والاخر فلان بمائة فان الحجابة حصلت لاحدهما بالف

عنه في ثلث المال
 في طرح اربعة
 مائة ثلثين
 نصف الور

بالف والاخر بمائة والكل وصية تكون في حال المرض فان لم يكن غيرهما ولم تجز الوصية
 جازت الحجابة بقدر الثلث فيكون بينهما اثنان يضرب الموصي له بالف بحجب وصية
 ومع الف والموصي له الاخر بحجب وصيته وهي خمسة فلو كان هذا كسائر الوصايا
 على قول ابي حنيفة وجب ان لا يضرب الموصي له بالف باكثر من خمسة **والسعاية صورة**
 ان يوصي بمقتضى عشرين قيمة احداهما الف والاخر الفان ولا مال لغيرهما ان اجازت
 الوصية عتقا جميعا وان لم يجزوا عتقا من الثلث وثلث ماله الف والالف بينهما على قدر
 وصيتهما ثلثا الف للذي قيمة الفان وبقي في الباقي والثلث للذي قيمة الف وبقي
 في الباقي **والرابع المرسلة** الى المطلقة عن كونها ثلثا ونصفا او نحو صورتهان
 يوصى لرجل بالفلين ولاخر بالف وثلث ماله الف ولم تجز الوصية فانه يكون بينهما اثنان
 لكل واحد منهما يضرب بحجب وصيته لان الوصية في مخرجها صحيحة لجواز ان يكون له مال
 آخر يخرج هذا قدر القدر من الثلث ووجه فرق الامام بين الصور الثلاث وبين
 غيرها ان الوصية اذا كانت مقدرة بما زاد على الثلث صريحا كالنصف والثلثين ونحوهما
 والشرع ابطال الوصية في الزايد يكون ذكره لغوا فلا يعتبر في حق الضرب بخلاف
 ما اذا لم تكن مقدرة حيث لا يكون في العاقل ما يكون مبطلا للوصية كما اذا اوصى بحج
 بحسن درهما واقف ان ماله مائة درهم فان الوصية غير باطلة بالكلية لا مكان ان يظهر
 له مال فوق المائة واذا لم يكن باطلا بالكلية تكون معتبرة في حق الضرب **ولو اوصى**
بنصيب ابنه بطل لان الوصية بما هو حق الابن لا يبع لغيره **ولو اوصى بمثل** اي
 مثل نصيب ابنه لا يبطل اذ لا مانع منه **ولو اوصى بسهم او جزء** اي لو قال اوصيت
 بسهم من مالي او جزء منه **له بيتن وان** اي ينال للوارث اعط ما شئت لانه مجهول ولها
 لا يمنع صحة الوصية فالبيان اي الوارث هذا ما اختاره المشايخ بناء على الفرق بان السهم
 كالجزء واما اصل الرواية فيجوز وهو المذكور في الوقاية **ولو اوصى سدس ماله ثم بثلثه**
اجيز له ثلثه اي يكون السدس داخل في الثلث قال صدر الشريعة فان قلت قوله ثلث
 مالي ان كان اخبارا فكاذب وان كان انشاء يجب ان يكون له النصف عند اجازة

ان ما بين كل ستة ثلث برز اول بيتن

الورثة وان كان في السدس اخبارا وفي الثلث انشاء فهذا متع ايضا ورد هذا السؤال ولم
 يجب عنه اقول وبالله التوفيق بخارانه انشاء وانما يجب له النصف عند الاجازة لو كان
 النصف مدلول اللفظ وليس كذلك فان الثلث والسدس في كلاهما شايح وضم الشايح الى
 الشايح لا يغيرا زيدا في المقدار بل يبعين الاكثر مقدما كان او مؤخرا ولهذا قال الجمهور
 في تعليق لان الثلث متضمن للسدس فان التضمين لا يتصور الا في الشايح وضم السدس
 الشايح الى الثلث الشايح لا يغير زيادة في العدد فلا يتناول لاكثر من الثلث وقاية
 الاجازة انما تظهر فيما يكون متناول اللفظ والا كان بؤا مستافا لا اجازة ويقرب من
 هذا قول اهل العقول ان ضم الكل الى الكل يبيد الجزئية **وفي سدس مالي مكررا**
 يعني اذا قال سدس مالي لم ثم قال في ذلك المجلس او في مجلس اخر سدس مالي لم كان لسدس
 واحد لان المعرفة احدث معرفة **وبثلث دراهم او غنم وهلك ثلثاه ما بقى**
 يعني اذا اوصى بثلث دراهم او ثلث غنم فهلك ثلثا كل منهما وبقي ثلثه وهو يخرج من
 ثلث ما بقى من مال فللموصي اجمع ما بقى وقال زفرانك بقى لان كل واحد منهما مشترك
 بين الورثة والموصي والمشارك يتولى ما تولى منه على الشركة ويبقى ما بقى منه عليها و
 صار كما اذا كانت الزكاة اجناسا مختلفة ولنا ان في الجنس الواحد يمكن جمع حق اعدام
 في الواحد ولهذا يجزى فيه الجبر على القسمة واذا امكن جمع حق الموصي له فيما بقى تقديرها
 للوصية على الارث لان الموصي جعل حاجته في هذا المعين مقدمة على حق ورثته بقدر
 الموصي به وكان حق الورثة كالتابع وحق الموصي له كالاصل والاصل في مال استعمل
 على اصل وتبع اذا هلك شيء منه ان يجعل الهالك من التبع كما في مال الزكاة حيث
 يصرف الهالك الى العفو ولا ثم الى نصاب يلبس ثم **ولو اوصى بثلث رقيقة**
او ثياب مختلفة او دراهم او الى الموصي لثلث ما بقى لان الظاهر منها التفاوت
 بين افرادها فيكون اجناسا مختلفة فلا يمكن جمع حق اعدام في الواحد **ولو اوصى**
بثلث او الى الموصي نقد ودين على الغير من جنس الالف **هو** الالف الموصي به
 نقد ان خرج الالف من ثلث النقد لا مكان ابناء كل ذي حق حقه بلا تجسس **فصل**
 في نقد

فيضار اليه **والا فثلث النقد وثلث المأخوذ من الدين** يعني كلما خرج شيء من الدين
 اخذ ثلثه حتى يستوفي الالف لان الموصي لم يترك الوارث وفي تخصيصه بالعين بخس
 في حق الورثة لان العين اولى من الدين **ولو اوصى بثلث لزيد وبكر المثلث كان**
لزيد مطلقا اي سواء علم موت بكر او لا لان المثلث ليس باهل للوصية فلا يراحم الحي
 الذي هو من اهلها كما اذا اوصى لزيد وحيار وعن ابي يوسف انه اذا علم الموصي موت بكر
 نصف الثلث لان الوصية صحيحة عنده لغيره فلم يرضى الحي الا في نصف الثلث بخلاف
 ما اذا علم موت لان الوصية ليكره لغيره فكان راضيا بكل الثلث **لزيد كذا اوصى له**
لزيد ولين كان في هذا البيت ولا احد فيه لان الثلث لزيد لان المردوم لا يحق
 مالا **او اوصى له لزيد ولعقبه** كان الثلث لزيد لان العقب من يعقب بعد موته
 فيكون معدوما في الحال اولى لزيد ولولد بكره فوات شرط عند موت الموصي فالثلث
 ولغيره ولديه او لمن اقترن من ولده وفات شرط عند موت الموصي فالثلث
 لا لزيد في هذه الصور لان المردوم والميت لا يحق شيئا فلا يثبت المراجعة لذلك لزيد
 فصار كما اذا اوصى لزيد ولجدا وان قل ثلث مالي بينهما اي بين زيد وبكر ميت
فنصفه اي نصف الثلث لزيد لان مقتضى هذا اللفظ ان يكون لكل منهما نصف
 الثلث اوصى لزيد مثلا بثلثه وهو الموصي **فغيره** اي الموصي له **ثلث مالي** اي الموصي
 عند موته لان الوصية عقد اختلاف مضاف الى ما بعد الموت ويشت حكمه بعده فيشرط
 وجود المالك عند الموت لا قبل وكذا اذا كان له مال فهلك ثم اكتب **ولو اوصى بثلث**
غنم ولا غنم له او هلك قبل موته بطل الاصل لما ذكرناه ايجاب بعد الموت فيعتبر
 قيامه حينئذ فان هذه الوصية تعلقت بالعين فتبطل بالعين بغوانة عند الموت
 وان لم يكن لغنم فاستفاده ثم مات فالصحيح ان الوصية صحيحة **كذا انشاء من غنم ولا غنم له**
 فان الوصية باطله لانه لما اضاف الى الغنم علم ان مراده عين الشاة حيث جعل جزاء
 من الغنم وفي قوله اوصيت ببشاة من مالي لقيمته من مالي لانه لما قال من مالي دل
 على ان غرضه الوصية بالية الشاة ولو اوصى بثلث مالي لامهات اولاده وهن ثلث

الثلث

والفقراء والمساكين لهم اي لامهات الاولاد **ثلاثة اجناس من الثلث والتمام**
اي للفقراء والمساكين **الباقين** من ثلاثة الاجناس بالمناصفة هذا عند
تقديم الثلث على سبعة اسهم ثلث منها لامهات الاولاد واثنان منها للفقراء واثنان
للمساكين لان المذكور في الفقراء والمساكين لفظ الجمع واقله الميراث اثنان والوصية
اثنان الميراث ولهما ان الجمع المحلى باللام يراد به الجنس ويبطل الحصة كقول تعالى
لا تملك النساء يراد به الواحد فيقسم على خمسة ولهن ثلث منها ولو اوصى **بثلث**
لزيد وللغراء نصف بينهما عند ما وعند محمد يقيم الثلث اثلاثا ولو اوصى **بمائة**
لزيد ومائة لكذا واوصى بها اي بمائة **لزيد وخمسين لكذا** ان اشرك اخرهما
اي قال لا اخر اشركت معهما فلا اي لذلك **الاخر ثلث كل مائة في الاول** لان نصيب
زيد وبكر متساويان فيه وقد اشرك اخر معهما فيكون شريكا لهما فلما كان
منهما مائة وثلث المائة **ونصف الكل** منها في **الثاني** لان تحقيق المساواة بينهما
غير ممكن لتفاوت المالين ولا بد من العمل بمفهوم لفظ الاشتراك فحملناه على مساواة
لكل واحد منهما كما هو وجه القياس عملا باللفظ بقدر الامكان وفي **له علي دين فصدقوه**
صدقوا الي الثلث يعني اذا قال المدين مخاطبا لورثته فلان علي دين فصدقوه
فيما قال صدق فلان اي الثلث والقياس ان لا يصدق لانه امرهم بخلاف حكم الشرع
وهو تصديق المدعي بلا حجة ولان قوله فلان علي دين اقوال بالمجهول وهو ان كان
صحيحا لكنه لا يحكم به الا بالبيان وقد فات وجه الاحسان انه سئل على مال بما اوصى
وهو يملك هذا التسليط بمقدار الثلث بان يوصيه له ابتداء فيصح تسليطه ايضا
بالاقوال بدين مجهول والموت قد يحتاج الي ذلك بان يعرف اصل الحق ولا يعرف
قدره فيصدق في ذلك رتبة هذا الطريق فيحصل وصية في حق التقييد وان كان دينا
في حق المسحق وجعل التقدير فيها اي الموصي له فلها يصدق في الثلث لا في الميراث
فان اوصى بالثلث معه اي مع المقر الاول بلارجوع عنه عن اي الثلث لهما
اي للفقراء والمساكين **والباقي** وهو الثلثان **للورثة** لان ميراثهم معلوم وكذا

وكذا الوصايا معلومة وهذا مجهول فلا يوزح المعلوم فيقدم عن المعلوم فيقال
اي بعد ما عزل يقال **لكل من اصحاب الوصايا والورثة صدقة قوه فيما شئتم وما بقي**
من الثلث فلا يحجب الوصايا لا يشاركون فيه صاحب الدين في العزل فائدة اخرى
وهي ان احد الفريقين قد يكون اعرف بقدر هذا الحق وابصر به والاخر اكدر والاحق
وربما يختلفون في الفضل اذا ادعاه الخصم فاذا عزلنا قلنا علمنا ان في الشركة دينا
شايعا في كل الشركة فامراصحاب الوصايا والورثة يساوي واذا بينوا شيئا يؤخذ
اصحاب **الثلث** بثلث ما اقر والباقي لهم ويؤخذ الورثة بثلثي ما اقر وانه ينفذ
اقوال كل فريق في قدر حقه ويختلف كل اي كل فريق منهم **عليه العلم في دعوى الزيادة**
اي اذا ادعى المقر زيادة على ذلك لانه تخليف على ما جرى بينه وبين غيره وفيه بالغ
لوارث واجبني لى نصفه وخاب الوارث يعني اذا اوصى لوارثه ولا جني فلا جني
نصف الوصية ويبطل وصية الوارث لانه اوصى بما يملك الا بصا به وبما لا يملك صح
في الاول لا الثاني وفي **الحق والميت الكل للحق** لان الميت ليس باهل الوصية فلا يملك
من اجماع فيكون الكل للحق والوارث من اهلها ولهذا يصح باجازه الوارث لكنه جرم
لعارض وبثلاثة اوثاب متفاوتة بكل رجل ان ضاع ثوب ولم يدري اي **هو**
الورثة تقول لكل قولي حقك بطلت يعني اذا كان له اوثاب جيد وردى وسط
فاوصى بكل واحد لرجل وضاع ثوب ولا يدري ايها هو والورثة تقول لكل واحد
منهم **الثوب الثوب** الذي هو حقك قد ضاع وكان المستحق مجهولا وجهاته تمنع
صحة القضاء وتحصيل المقصود فيبطل الوصية كما اذا اوصى لاحد هذين الرجلين
الا ان يسم الورثة الثوبين الباقيين وان **سلموا الباقيين** زال المانع وهو
الجور وصحت الوصية **اخذوا الجيد ثلثي الجيد وذو الردى ثلثي الردى وذو**
الوسط ثلث الكل من الجيد والردى لان الثوبين انما يقسمان بين الثلاثة على هذا
الوجه وهو ان ياخذ كل واحد منهم ثلثي الثوب وانما تعين حق صاحب الجيد في
الجيد اذا صحت له الردى يفتن ويحتمل ان يكون حقه في الجيد بان يكون هو الجيد الا صلي

ويحتمل ان يكون حقه في الضايح بان يكون هو الاجود وكان تنفيذ وصيته من
 محل يحتمل ان يكون حقه اولى وانما يتعين حق صاحب الردي في الردي اذ لا حق له
 في الجيد يتعين ويحتمل ان يكون حقه في الردي بان يكون هو في الردي الاصل ويحتمل ان
 يكون حقه في الضايح بان يكون هو الارداء فكان تنفيذ وصيته من محل يكون حقه
 اول وانما يتعين حق الاخر في ثلث كل من التوئين لان صاحب الجيد لما اخذ ثلثي الجيد
 وصاحب الردي ثلثي الردي لم يبق الا ثلث لكل واحد منهما فقد تعين حقه في ذلك ضرورة
 كذا في الكافي **وبيت معين من دار مشتركة قسم فان اصاب احد البيت المعين**
الموصى فهو للموصى له والاى وان لم يقبضه فله قدره يعني اذا كان دار بين رجلين
 فامضى احدهما الرجل بيت منها بعينه فانها تقسم فان وقع البيت في نصيب الموصى
 فهو للموصى له عندهما وعند غير نصيب الموصى له وان وقع في نصيب الاخر فله الموصى له
 مثل زراع البيت فيما اصاب عندهما وعند غير مثل زراع نصف البيت **كذا في الاقوال**
 يعني اذا كان مكان الوصية اقوال فالحكم كذلك قبل بالاجماع وقبل فيه خلاف محمد
 وبالف معين من مال زبده **لا اجازة بعد موت الموصى والمنع بعد ما يقع اذا**
 اوصى من مال رجل لآخر بعينه فاجاز صاحب المال بعد موت الموصى فان دفعه اليه
 جاز وله ان يبيع لانه يبيع بالغير فيتوقف على اجازته فاذا اجاز كان متبرعا
 منه ايضا ولا ان يمتنع من التسليم لانه لم يتم بعد فاشبه الهبة قبل التسليم بخلاف
 ما اذا اوصى بالزيادة على الثلث واجازت الورثة لان الوصية في مخرجها صحيحة
 لمصادقتها ملك نفسه والامتناع بحق الورثة فاذا اجازوا سقط حقهم فيمنع
 من جهة الموصى اقوال **الاثنين بعد القسمة بوصية ابيه دفع ثلث نصيبه لانه**
اقوله بثلث شايخ في التركة وهو في ايديهما فيكون مقرأ بثلث ما فيه به بخلاف ما اذا
اقراهما بدين لغيره لان الدين مقدم على الميراث فيكون مقرأ بقدره فيقدم عليه
اما الموصى له بالثلث فشركن الوارث فلا يسم له شيء الا ان يسم للورثة مثله ولد
الموصى به لا يزيد بعد موت الموصى وقبل القسمة وقبل الموصى له فيها ان اخر جا

فيقتل

ان خرجا من الثلث والاخذ الثلث منها ثم من بعد اذ اوصى لرجل بامه فولدت
 بعد موت الموصى ولدا قبل القسمة وكلاهما يخرجان من ثلث مالهما للموصى له لان الام
 دخلت في الوصية اصالة والولد تبعاً لا اتصال بالام واذا ولدت ولدا قبل القسمة
 والتركه قبلها بمساقاة على حكم ملك الميت بدليل ان ينفذ وصاياه منه ويقضى ديونه
 دخل في الوصية كانه اوجب فيها الوصية وكانا للموصى له وان لم يخرج من الثلث
 بنفذ وصيته او لامن الام ثم من الولد اذا ولدت قبل القسمة وقبل قبول الموصى
 له ولو ولدت بعدهما اي بعد القول وبعد القسمة فهو للموصى له لان التركة ما
 بالقسمة خرجت عن حكم ملك الميت فحدث الزيادة على حالص ملك الموصى له ولو ولدت
 بعد القول وقبلها اي القسمة ذكر القدوري انه لا يكون موضع به ولا يعتبر خروج
 من الثلث وكان للموصى له من جميع المال كالوولدت بعد القسمة ومشاخا قالوا
 بغير موضع به حتى يعبر خروجه من الثلث كالوولدت قبل القول ولو ولدت قبل
 موت الموصى لم يدخل تحت الوصية بل بقي على حكم ملكه اي ملك الميت لانه لم يدخل
 تحت الوصية قصدا ولا سراية واكتب كالولد في جميع ما ذكرنا كذا في الكافي **باب**
العق في المرض الاعتراف في المرض من انواع الوصية لكن لما كان له احكامهم
 مخصوصة افوده بباب على حدة واخره عن صريح الوصية لان الصريح هو الاصل لا
 المعتبر حال العقد في تصرف الاشياء فيه **معنى التبرع** احترار عن تصرف اخبار
 فانه اذا اقر بالدين في المرض نفذ من كل المال وكذا النكاح فيه مهر المثل نفذ من كل المال
 ولو كان ذلك التصرف الاشياء في الصحة في اي يعتبر من كل مال والا فمن ثلث
 بخلاف الاخبار وما ليس بتبرع فانه ليس كذلك والمعتبر حال الموت في الاضافة
 اليه فيكون ذلك التصرف الاشياء من ثلث مطلقا اي سواء كان في الصحة او المرض
 بعد ان كان مضافا الى الموت اذ مات لوجود المضاف اليه **ومرض صح منه كالصحة**
 لان حق الوارث او الغريم انما يتعلق بماله في مرض الموت وبالبرء يظهر انه ليس كذلك
 واعترافه اي المبريق ومجاهاة وصيته وضمانه من الثلث لانها في حكم الوصية لكونها

يعني فيمنع
 اشياء بغيره

ت

في المرض فان حابا واعتق فهي الى الحيازة احق من العتق وبها الى الحيازة والعتق
 في عكس اي اذا اعتق في باسواء صورة الحيازة ثم الاعتاق ما اذا باع عبدا قيمة ما يتان
 بانه ثم اعتق عبدا قيمة مائة ولا مال له سواهما يصرف الثلث الى الحيازة وبسبب العبد
 في كل قيمة وصورة العكس اعتق العبد الذي قيمة مائة ثم باع الذي قيمة مائة فان بانه
 يقسم الثلث وهو المائة بينهما نصفين فالعبد المعتق يعتق نصفه تجانا ويسعى في
 نصف قيمة وصاحب الحيازة ياخذ العبد الآخر بانه وحسين وعندهما عتقه اولى
 فيها اذا لا يحقه الفسخ ولا ان الحيازة اقوى لانه في ضمن عقد المعاوضة لكن اذا وجد
 العتق اولا وهو لا يحتمل الرفع بزاج الحيازة ففي عتقه بين الحيازة نصف
 من الثلث لا اولى من الحيازة نصف وللآخرين يعني العتق والحيازة الثانية لان
 العتق يتقدم عليها فتساويان وفي عكس يعني اذا اعتق ثم حابا ثم اعتق لها الى الحيازة
 نصف ولها الى العتقين نصف يعني يقسم الثلث بين العتق الاول والحيازة و
 ما اصاب العتق قسم بينه وبين العتق الثاني بطل اي الوصية يعتق عبده ا
 ان جنى بعد موته فدفع يعني اذا اوصى بعتق عبده ثم مات فجنى العبد جنابة ودفع
 بها بطلت الوصية لان الدفع قد صح لان حق ولي الجنابة مقدم على حق الموصي وحق
 الموصي له لانه يتلقى الملك من جهة الا ان ملكه فيه باق وانما يزول بالدفع فاذا خرج به
 عن ملكه بطلت الوصية كما اذا باع الموصي او واره بعد موته بان ظهر على الميت دين
 وقد اوصى بعتق العبد وبيع العبد بدينه وان فدى لا اذ ان فدىه الورثة كان
 كان الفداء في مالهم لانهم هم الذين التزموا وجازت الوصية لان العبد ظهر عن الجنابة
 بالفداء كما انه لم يكتسب الوصية اوصى لزيد بثلث ماله وتوك عبدا فادى زيد عتقه
 في صحة والوارث في مرضه يعني اذا اوصى رجل له وارث لزيد بثلث ماله وتوك عبدا
 فاقر كل من الوارث وزيد انه اعتقه لكن ادعى زيد اعتاقه في صحة لئلا يكون وصية يعتق
 من الثلث وادعى الوارث اعتاقه في مرضه ليكون وصية صدق الوارث وحرم زيد
 لان الموصي لم يدعى اعتقا قاتل ما بقي من التركة بعد العتق لان الاعتاق في الصحة ليس بوصية

بوصية ولهذا يستفاد من جميع المال والوارث بنكوه لان مدعاه العتق في المرض وهو و
 صية ايضا لكنه مقدم على الوصية بثلث المال وكان منكرا والقول للمكره اليمين الا ان
 بغضل من ثلثه شيء على قيمة العبد اذا مزاج ابراهيم او زيد على دعواه اي ان الاعتاق
 في الصحة ولا مال لان الثابت بالبيعة كالنكاح عيانا وهو خصم في اقامتها بالاثبات حقه
 ادعى زيد دينه على ميت وادعى عبده اعتاقه في صحة وصدقها واره سعي العبد
 في قيمته ويدفع اي تلك القيمة الى العزم وقال لا يعتق ولا يسعى في شيء لان العتق
 والدين ظهر امعا بتصدق الوارث في كلام واحد فصار كأنها بثنا بالبيعة ومن
 اعتق عبدا في صحة فمات وعليه دين لم يسع العبد له في شيء فهذا مثله ولا ان الاقرار
 بالدين اقوى ولهذا يعتبر من كل المال في جميع الاحوال وهو ليس بوصية من المريض
 والاقرار بالعتق في المرض بمنزلة الوصية حتى اعتبر من الثلث والاقرى يدفع الادنى
 فعتقه ان يبطل العتق اصلا لكنه بعد الوقوع لا يحتمل الانتفاض فعتقه معنى
 بايجاب السعاية مات وتوك ابنا وال دفعه فقال رجل لي عليه الف درهم
 وقال رجل آخر الالف المتروك وديعة لي وصدقها الابن قبل الوديعة عنده
 اقوى وعندهما سواء هذا مختار صاحب الهداية وقيل الالف بينهما نصفان عنده
 وعندهما الوديعة اولى بهذا مختار صاحب الكافي باب الوصية للاقارب وغيرهم
 اقاربهم هذا وما عطف عليه مبتدأ خبره قوله الا في محرمات فضايدا واقرباؤه وذووا
 اقربته وذووا النسب محرمات فضايدا من ذوي رحم الاقرب فالاقرب
 يعني لو اوصى بواحد محمدا ذكر فهي عندني حنيفة للاقرب فالاقرب من كل ذي رحم محرم
 منه سوى الوالدين والولد اذ لا يطلق عليها اسم القريب ومن سمي والده قريبا كان
 عاقلا لان القريب في العرف من يتقرب اليه بواسطة غيره وتقرب الوالد والولد
 بنفسهما لا بغيرهما ويدخل فيه الجدة والجدة وولد الولد في ظاهر الرواية لما ذكرنا
 اعتبر الاقرب لان الوصية اخت الميراث وهي تعتبر في الميراث فكذا فيها والجمع المذكور
 في الميراث اثنان فكذا في الوصية وانما اعتبر المحرمية لان المقصود من الوصية صلاحه

صلة القريب فيحقق بها من يستحق الصلة من قرابة ويستوى فيه الصغير والكبير
 والحرة والعبد والذكر والانثى والمسلم والكافر وعندنا يدخل في الوصية كل قريب ينسب
 اليه من قبل الاب او الام ايا اقصى اب في الاسلام ويستوى فيه الاقرب والابعد والواحد
 والجمع والكافر والمسلم واختلف في اشتراط اسلام اقصى الاب وقد فرغ على قوله
 الاقرب فالاقرب بقوله **فلوله عمار** وحالان فهو اى الموصى به لعينه اذ اوصى
 لاقربه ولعمارة وحالان والموصى به لعينه لانه يعتبر الاقرب فالاقرب كذا الارث
 وعندهما يقسم بينهما ارباعا لان اسم القريب يتناولهم ولا يعتبر ان الاقرب في
في عم وخالين نصف بينه وبينهما اى نصف الموصى به للعم ونصف للخالين لان
 اللفظ جمع فلا بد من اعتبار معنى الجمعية وهو الاثنان في الوصية كما عرف فيعم لعم
 الحالان ليصير جمعا فياخذ هو النصف لانه اقرب وياخذ ان النصف لعدم من
 يتقدم عليهما فيه بخلاف ما اذا اوصى لذي قرابة حيث يكون جميع الوصية للعم لانه
 لفظ مفرد فيخرج جميع الوصية لانه الاقرب **وفي عم نصف** لما ذكر من اعتبار معنى الجمعية
 واخذ النصف **وفي عم وعمه استويا** لان قرابتهما مستويان ومعنى الجمع قد تحقق
 لهما فاحتقوا **وجبراته ملاصقوه** عند ابي حنيفة وزفر وهو القياس لان الجار
 عند الاطلاق انما يتناول الجار الملاصق وقد قال النبي عليه وسلم الجار احق بسبقه
 اى بقربه والمراد هو الملازق وفي الاختسان وهو قولنا هو من يسكن تحلة الموصى
 ويجعلهم سجد تحلة لان الكل يسمى جيرا ناعرفا **واصهاره كل ذي رحم محرم من امراته**
 لانه صلى الله عليه وسلم لما تزوج صفية اعتق كل من ملك من ذى رحم محرم منها كوامالها
 وكانوا يستنون اصهار النبي صلى الله عليه وسلم **واختاته زوج كل ذات رحم محرم منه**
 كازواج البنات والاختوات والعمات والحالات وكذا كل ذي رحم محرم من ازواج هؤلاء
 قبل هذا في عرفهم واما في عرفنا فلا يتناول الا ازواج الحارم ويستوى فيه الحر والعبد
 والاقرب والابعد لان اللفظ يشمل الكل **واصل امراته** لانها المرادة به لغة وعرفا قال
 تعالى اذ قال لاهل اى لامرأة يقال تاهل اى تزوج وعندهما من كان في عياله **والاهل**
 ثم اتموه بقرنه ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠

ثم اتموه بقرنه ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠

بية لان الال القبل التي تنسب اليه فدخل فيه كل من ينسب اليه من قبل آباءه الى
 اقصى اب في الاسلام الاقرب والابعد والذكر والانثى والمسلم والكافر والصغير والكبير
وابوه وجده منهم لان الاب اصل البيت وكذا الجد **وجنه اهل بيت ابيه** دون امه
 لان الانسان يتجنس بابيه بخلاف قرابته حيث يكون من جانب الاب والام واهل
 بيتها وجنسها يعني اذا اوصيت امرأة لاهل بيتها ولجنسها لا يتناول ولداتها الا اذا
 كان من قوم ابيها كذا في الكافي **وولد زيد يتناول الذكر والانثى** لوجود مبدء
 الاشتقاق فيها **ورثة الذكر كائنين** يعني اذا اوصى لورثة فلان فهي بينهم للذكر
 مثل حظ الانثيين لانه لما نص على لفظ الورثة علم ان قصده التفضيل كما في الميراث
وايتام بنى فلان وعبائهم وزمناهم واراسهم يتناول مقيومهم وغيرهم وذكرهم
واناتهم ان اخصوا اذا لم يكن تحقيف التملك في حقهم والوصية تملك والا اى وان
 لم يخصصوا **فلنقر انهم** لان المقصود من الوصية القرابة وهي في سدة الحلة ورثة الجوعة
 وهذه الاسامي تشترط تحقق الحاجة فجاز حملها على الفقراء بخلاف ما اذا اوصى لشيان
 بنى فلان وهم لا يحصون او لا ياتي بنى فلان وهم لا يحصون حيث تبطل الوصية اذ ليس
 في اللفظ ما يبيّن عن الحاجة ولا يمكن تخصيصه بملك كذا حق الكل للجهاالة القاضية بالمصلحة
 عن الصرف انهم وفي الوصية للفقراء والمساكين يحى الصرف الى اثنين منهم اعتبار المعنى
 الجمع واقل اثنان في الوصايا كما مر **وبنو فلان يخص بذكرهم** قال في الهداية ولو
 اوصى لبنى فلان يدخل فيه الاناث في قول ابي حنيفة او لا وهو قولهما لان جمع الذكور
 يتناول الاناث ثم ر

ثم الفضل ثم العاير ثم البطن ثم الخنز كذا في الصحاح **فيتناول الاناث ومولى العتاق**
والموالاة وحلفائهم اذ ليس المراد بها اعيانها بل مجرد الانتساب كبنى ادم ولهذا دخل
 فيه مولى العتاق والموالاة وحلفائهم **اوصى من لم يعتقدون ومعتقون بطلت**
 لان المولى لفظ مشترك بين معينين احدهما مولى العتاق والاخر منع عليه فلا يستظهر
 لفظ واحد في موضع الاثبات بخلاف ما اذا حلف لا يكلم مولى فلان حيث تناول الا على
 والاسفل لانه مقام النفي ولا تنافي فيه **الا ان يتيقن في حصة** قال في الكافي فوجب
 الوقف حتى يقوم البيان ولم يوجد فبطل ضرورة **ويدخل فيه** اي في المولى من اعتقه
في صحته وفي مرضه لتناول اللفظ اياهم **لا مدبروه وامهات اولاده** لا يعتقهم يحصل
 بعد الموت والوصية تضاعف ايا حال الموت فلا بد من تحقيق الكمال قبل وعنه ابي يوسف
 انهم يدخلون لان سبيل الاحتقاق لازم في حقهم فيطلق اسم المولى عليهم **باب الوصية**
بالخدمة والسكنى والتمرة مع الوصية بخدمته عبده وسكنى داره مدة معينة
وابدا لان المنافع يصح تملكها في حال الحيوة ببدل او بدون فكذا بعد المات في حصة
 كذا في الاعيان ويكون محبوسا على ملكه في حق المنفعة حتى تملكها الموصي له على ملك
 الموصي كما يستوفي الموقوف عليه منافع الوقف على حكم ملك الوقف ويحرم موقفا
 ومؤبدا كذا في العارية فانها تملك على اصلنا بخلاف الميراث فانه خلافة فيما يملك للورث
 وهو عين يبقى والمنفعة عرض لا تبقى حتى ان الموصي له بالخدمة اذا مات لا يورث
 عنه **وبطلت** اي حصة الوصية بغير عبده وغلة دار لانها بدل المنفعة فاحذت حكمها
فان حرجت رقبتهما اي رقبته العبد والدار **سلت اليه** اي الموصي له **لها** اي للوصية
 لان حق الموصي له في الثلث لا تراجعه الورثة **والا** اي وان لم يخرج رقبتهما من الثلث **بأبواب**
العبد اي يخدم الورثة يومين والموصي له يومان لان حقه في الثلث وحقهم في الثلثين
 كذا في الوصية بالعين ولا يمكن قسمة العبد اجزاء لانه لا يخرج فيصيرنا الى المهاداة ابقاء
 للحقين **ويقسم الدار اثلاثا** يعني اذا اوصى بسكنى الدار ولم تكن يخرج من الثلث فيقسم
 عين الدار اثلاثا للانتفاع لا مكان القسمة بالاجزاء وهو اعدل للتسوية بينهما زمانا واذانا

وذا تانا وفي المهاداة تقديم احد زمانا **وامهاداة** اقسمو الدار مهاداة من حيث الزمان
 لان الحق لهم الا ان الاول اولى **وليس للورثة بيع ما في ايديهم من ثلثها** اي الدار
 وعن ابي يوسف ان لم ذلك لانه خالص ملكهم وجه الظاهر ان حق الموصي له ثابت
 في سكنى جميع الدار بان يظهر للثب مال آخر وكذا الحق المزاحمة فيما ايديهم لو خرب ما في
 يده والبيع يتضمن ابطال ذلك ففهموا عنه **وتبطل** اي الوصية **بموت** اي موت الموصي له
في حصة موصيه لما تقر ان ايجاب الوصية يكون بعد الموت فاذا مات الموصي
 لم يصح الا ايجاب كمالا يصح ايجاب البايع للمستوي بعد موته **وبعد موته** اي موت
 الموصي له **يعود** اي الموصي له الى الورثة لان الموصي اوجب الحق للموصي له يستوفي المنافع
 على حكم ملكه فلو انتقل الى وارث الموصي له استحقها ابتداء من ملك الموصي له رضاه وهو
 غير جائز **وليس للموصي له بالخدمة والسكنى ان يواجر العبد او الدار** لان المنفعة ليست
 بالاصلنا وفي تملكها بالمال احداث صفة المادية فيها تحقيقا للمساواة في عقد
 المعاوضة فانما ثبت منه الولاية لمن يملكها بتعاين ملك الرقبة او لمن يملكها بعقد المعاوضة
 حتى يكون مملكا لها بالصفة التي يملكها بها اما اذا تملكها مقصودة بغير عوض ثم ملكها
 بعوض كان مملكا اكثر مما يملكه مفعن وهو لا يجوز **ولا للموصي له بالغلة استخدام**
 اي العبد **وسكنى** اي الدار **في الاصح** لانه اوصى له بالغلة وهي رابع او دنانير و
 هذا استيفاء المنفعة نفسها ولا شك انها متغايران ويتفاوتان في حق الورثة فانه
 لو ظهر دين يملكهم اداؤه من الغلة باسترادله من بعد استقلالها بخلاف ما اذا استوفى
 المنافع نفسها **ولا ان يخرج العبد من البلدة الا ان يكون هو واهله** في غير
في حصة للخدمة ان خرج من الثلث لان الوصية تنفذ على ما يعرف من مقصود الموصي
 فاذا كان الموصي له واهله في موضع آخر مقصوده ان يجعل العبد اياهم لخدمتهم واذا
 كان في موضع مقصوده ان يملكه من خدمته العبد من غير ان يلزمه مشقة السفر فلا يكون
 له ان يخرج من بلده **والا** اي وان لم يخرج من الثلث **فلا** اي لا يخرج العبد للخدمة **الا**
الاباد ان الورثة بقا، حقهم في اوصى لرجل بخدمته عبده سنة ولا يخرج خدمته

سنتين ولم يجزوا اي الورثة خدمهم اي العبد الورثة سنة ايام وخدم الموصي
لها ثلاثة ايام يوما لصاحب السنة ويومان لصاحب السنتين حتى يمضي
سنتين لان عين العبد لا تقسم بقسم بالنهاية واما ما توفاه كحقه او
صلى هذا العبد فلان وخدمته لاخر وهو يخرج من الثلث صحاح ايضا لانه
اوجب لطلبها شيئا معلوما وما اوجب لطلبها محتمل الوصية بانفراده فلا يتحقق
بينها مشاركة فيما اوجب لطلبها ثم اذا صحت الوصية لصاحب الخدمة فلو لم يوص
في الرقبة بشئ لصارت الرقبة ميراثا للورثة مع كون الخدمة للموصي فكذا اذا وصى
بالرقبة لانسان آخر لان الوصية كالحيوان فيكون الملك بينت بعد الموت واوصى
لرجل ثمرة بستان فان مات الموصي وفيه ثمرة يكون له اي للموصي له هذه الثمرة
فقط لا ما يحدث بعدها وان ضم الموصي ابا ان قال ثمرة بستان له ابداء فلا معها
اي مع ثمرة الاولى ما يحدث بعدها مطلقا كما في غلة بستانه يعني اذا وصى بغير
بستانه فلا الغلة القابضة وغلة فيما يستقبل وان لم يقل ابداء والفرق ان الثمرة اسم
للموجود عرفا فلا يتناول المعدوم لا بد لانه لا يدرى كالتنصيص على الابد لانه لا يتأبد
الا بتناول المعدوم والمعدوم مما يذكر وان لم يكن شيئا واما الغلة فتناول الموجود
وما هو بغيره الوجود مرة بعد اخرى عرفا يقال فلان بالكل من غلة ارضه او
داره فاذا اطلقت يتناولها بلا توقف على دلالة اخرى بخلاف الثمرة اذا اطلقت
جاء لا يراد بها الا الموجود فلذا يقتصر الصرف على دليل زائد واوصى بصوف غنمه
وولداه ولبنها لم يلف وقت موته ضم ابداء ولا يعني اذا وصى بصوف غنمه او
باولادها او بلبنها مات فلما في بطونها من الولد وما في ضرعها من اللبن وما على
ظهورها من الصوف يوم يموت الموصي سواء قال ابداء او لم يقل لانه ايجاب عند الموت
فيعتبر قيام هذه الاشياء يومئذ بخلاف ما تقدم والفرق ان القياس يأتي بملك المعدوم
الا ان في الثمرة والغلة المعدوم جاء الشرع بورد العقد عليها كالمعاملة والاجازة
فاقتضى ذلك جوازها في الوصية بطريق الاولى لان بابها اوسع واما الولد المعدوم والصوف

فيه ما

والصوف واللبن فلا يجوز ايراد العقد عليها اصلا ولا يستحق بمقدارها فلا يدخل تحت
الوصية بخلاف الموجود منها لانه يجوز استحفاها بمقدار البيع متعاضدا بمقدار الخلع
مقصودا فكذا بالوصية اوصى بحمل داره مسجد او لم يخرج من الثلث واجازوا
اي الورثة بحمل مسجد اذ رعاية الجانب الوارث والوصية واوصى بظهر مركبة في
سبيل الله تعالى بطلت اي الوصية عند اي حنيفة لان وقف المنقول غير جائز
عنده فكذا الوصية وعند ما يجوز اوصى بشئ للمسلم يخرج الا ان يقول بنفق عبد
لانه ليس باهل للثالث والوصية تملك وذكر الفقهاء بمنزلة الوقف على مصالحه وعند ما
يجوز لانه يحمل على الامر بالمعروف والنهي عن المنكر نصيبا للكل قال اوصيت بثلاثي لفلان
او فلان بطلت عند اي حنيفة لجواز الوصية لغيره من الورثة فايها ما شاء
كما لو قال لفلان او لفلان على الف اعطوا لقيامهم مقامهم به فصل وصايا الذي
على اربعة اوجه لانها اما بعصية عنده او عندهم كالمفقيات والتايجات
فصح لو كانت لقوم معينين تملك من الثلث فانهم لما تعينوا اجازت لغيرهم و
الا اي وان لم يكونوا معينين فلا اي لا يصح اصلا ما تملك فلان التملك للجمهور
لا يصح واما قرينة فلا انها معصية عند الكل فكيف يصح قرينة واما بعصية عندهم
وقرينة عند كل واحد داره مسجد او الاسراج في المساجد فلا يصح اعتبار الاعتقاد
لانا نعمل معهم بديانتهم الا ان يكون لقوم باعياهم فحينئذ تصح تملكها منهم وذكر الجهة
مشهورة واما بقرينة عندهم كجمل ثلثه للفقراء او اعترف الرقبة او الا
في بيت المقدس فيصح اتفاقا لان الديانة متفقة من الكل واما بقرينة عندهم ومعصية
عندنا كجمل داره بيعة لليهود او كنيسة للنصارى او بيت نار للجهنم فيصح مطلقا
اي سواء عين قوما او لا وعند ما لا اي لا يصح الا ان يوصى لمعينين لهما امة وصية
بالمعصية وفي تنفيذها تقرير المعصية والسبيل في المعصية رد ما لا تنفذ ولا ان المعصية
ديانتهم في حقهم لانا امرنا بان يتكلمهم وما يدعونون وصي قرينة عندهم فصح وتورث
اي البيعة والكنيسة والبيت النار ان صنعت في الصحة اي اذا صنعت يهودي

لان المانع من الجواز تعلق
حقهم فاذا اجازوا زال
المانع وان لم يجزوا
جعل ثلثها مسجد اصح
وعند اي يوسف لهما
ان يطلعا على اخذ الثلث
كما لو قال لفلان او لفلان
على الف صح صح

فصل



او نفي كنية او محوسى بيت ناري في حجة ثم مات فهو ميراث لان هذا بمنزلة الوقف
عند ابي حنيفة والوقف عنه يورث ولا يلزم ما لم يستحل فكذا هذا واما عند ابي حنيفة
معصية فلا تنفذ **ودونهم** اي من يتبع هوى نفسه ميلا الى البدع **ان الكفر** اي
حكم بكفره كطائفة منهم يقولون لعلي رضي الله عنه **الاكبر فكلما لم ترد** اي فيكون
على الخلاف المعروف في تصرفاته بين الامام وصاحبه وفي المروية **الاصح** انه تنفذ و
صاها لانها تبقى على الردة بخلاف المردة لانه يقتل او يسل **والا** اي وان لم يكفر **مكا**
فكالمسلم في وصاياه لانا امرنا باتباع الاحكام على الظاهر **تنبيه** لما كان ههنا مسائل
مهمة فتمت مما سبق ضمنا وكان مما يجب حفظها والاهتمام بها صالة كثره وقوسها
ونغفل كثره من الناس عنها اوردها ههنا وصدرة بالتنبيه اشارة الى ما ذكره **الوصية**
المطلقة بان يقول مثله هذا القدر من مالي او ثلث مالي وصية او وصيت بهذا
القدر من مالي او ثلث مالي **لايجز للغني** لانها صدقة وصية على الغني حرام **وان**
وصية **عميت** بان يقول الموصي يا كل من هذا الفقير منها الفقير والغني لان الكل الغني من
الوصية لا يصح الا بطريق التملك والتمليك لا يصح **الغني** لا يعين ولا يجزي
واذا حصصت اي الوصية **بغني** بان يقول مثله هذا القدر من مالي او وصية لزيد
وبوغني او بقوم **اغنياء محصورين حلت لهم** التملك لهم لتعنيهم **كذا**
الحال في الوقف يعني ان الوقف المطلق يخص بالفقر لايجز للغني وان عم اذا خص
بغني معين او بقوم محصورين اغنياء حل لهم ويملكون منافعه لا عينه حتى اذا اتوا
بتقرر عينه في ملك الواقف او ورثته واذا ماتوا يكون للفقر **الباب الثاني**
في الابطال بمعنى جعل الغير وصيا او وصي **لازيد** اي جعل وصيا وقبل عنده **جاز**
فان رده عنده ردة لانه متبرع في ذلك فان شاء دام عليه وان شاء رجع اذ ليس للموصي
ولاية الزام التصرف على الغير وليس في الرجوع تعريض لملكه ان يوصي غيره **والا** اي و
وان لم يرده عنده سواء رده عنده او بعد مائة **فلا** اي لا يورده لانه لا قبل في وجهه اعتمد
الموصي على قوله فلم يوص اي غيره فلو جوز نارة في حيوة او بعد مائة لصار الميت مغفورا

تنبيه

باب

مغفرا وذلك باطل **وان سكت** اي لم يقبل ولم يرد **فمات الموصي فله ردة وقوله** لانه
متبرع في التصرف للغير فلا يلزم ذلك بلا قبوله كالوكالة ولا تغير به ههنا لان الموصي هو الذي
اغتر به حيث لم يتعرف عن حاله انه تقبل الوصاية **اولا** **وان ردة ثم قبل صح** **الا اذا انقذ**
اي الموصي اليه ان لم تقبل حتى مات الموصي ثم قال لا قبل ثم قال قبل صح ان لم يكن القاضي
اخرجه حين قال لا قبل لان الابطال لا يبطل بمجرد قوله لا قبل لان في ابطاله ضرر بالمت
والضرر واجب الدفع فان كان القاضي اخرجه عن الابطال حين قال لا قبل فاذا قبل
بعده لا يصح لان اخرجه قد صح لانه موضح الاجتهاد اذ الرد صحيح عند زفر **ولزم** اي
الابطال **يباح** شئ من التركة **وان جهل** اي الوصي به اي يكون وصيا لوجود دليل القبول
اذ المقصود به هو التعرف وهو معتبر بعد الموت لان اوان ولاية بعده وينفذ البيع
لصدوره عن الوصي وان لم يعلم كونه وصيا بخلاف مالو وكل رجل بالبيع فباع شيئا
من متاعه وهو لا يعلم وكالت حيث لا ينفذ لان الابطال اثبات خلافة لشبهة اولى
انقطاع ولاية واذا كان استخلافا صح بغير علم كالولاية فاما التوكيل فاثبات
الولاية وليس بالتخلاف لشبهة في حال قيام الموكل فلا يصح بغير علم من ثبت عليه كاثبات
الملك بطريق البيع والهبة **واوصى الى عبد لغيره او كافرا** **واسق** **بالقاضي**
بغيره هذا اللفظ يشير الى صحة الوصية لان الاخراج المفهوم من التبدل انما يكون
بعد ثبوت الابطال وذكر كونه في الاصل ان الوصية باطله قبل معناه سيبطل في جميع هذه
الصور وقبل في البعد معناه باطل لعدم ولاية وعدم استبداده وفي غيره سيبطل و
قبل في الكافر باطل ايضا لانه لا ولاية على المسلم ووجه الصحة ثم الاخراج ان الابطال الى
الغير انما يجوز شرعا ليم به نظر الموصي لنفسه ولا ولادته وبالا يضا اي هؤلاء لا يتم معنى
النظر وان وجب اهل النظر لكون العبد اهلا لتصرف ليس بولي عليه من جهة من يتصرف
عليه وكون الفاسق من اهل الولاية والخلافة ارثا ونصفا حتى لو تصرف فنقد
تصرفه ولشبهة ولاية الكافر في الجمل حتى نفذ شراره عبدا مسلما ولكن يجبر على بيعه
انما قال لا يتم معنى النظر لتوقف ولاية العبد على اجازة سيده ويكفي من الحجج بعدا و

وشتغال بمجدة المولى فيتوسع التقصير في استيفاء حقوق الميت وتوسع الحياة من الكمال
للمعاداة الدينية ومن الفاسق لفسقه فيخرج القاض من الوصاية ويجعل مكانه
صيا آخر تيمم بالنظر **واوصى المعبود في ثورته صفار حجة لو كان فيهم كبير لم يصح**
عنده وعندهما لا يصح مطلقا لان فيه اثبات الولاية للملوك على المالك وهو قلب المملوك
وله انه اوصى اليه من هو اهل فيصح كالمالواوصى اليه مكاتب نفسه او مكاتب غيره وهذا
لان مكلف مستند بالتصرف وليس لاحد عليه ولاية فان الصفار وان كانوا مملوكا لكن
لما قام لهم ابوهم مقام نفسه صار مستند بالتصرف مثل بلا ولاية لهم عليه بخلاف عبد
الغير فانه مولى عليه وبخلاف ما اذا كان فيهم كبير لانه يسبح نفسه او ينفذ فيخرج الوصي
عن الاداء بخلافه فاستخضع الجواز **واوصى الماعا جرح عن القيام بها** اي بالوصاية لم يعزل
القاضي بل ضم اليه غيره لان في الضم رعاية الحقين حق الموصى وحق الورثة فان تكبد
النظر يحصل به لان النظر يتم باعانة غيره ولو شكى الوصي اليه ذلك فلا يجيبه حتى
يعرف ذلك حقيقة لان الشاكي قد يكون كاذبا تخفيا على نفسه ولو ظهر للقاضي
بحجته اصلا استبدل به غيره رعاية للنظر من الجانبين **وبقي على الوصاية امين بقدر**
اي لا يجوز للقاضي اخراجه لانه ان اختار غيره لكان دونه لانه مختار الميت الا ترى انه
يقدّم على الميت مع كمال شفقة فلان يقدم على غيره احق **واوصى الى اثنين**
لا ينفرد احدهما بالتصرف بدون الآخر ولو وصية اي ولو كان ايضا واه الى كل منهما
بالانفراد عند اي حيلة ومجر الاغ اشياء شئتين وقال ابو يوسف يتصرف كل
في الجميع لان الايصاء من باب الولاية وصي اذا ثبت للاثنتين شرعا ثبت لكل واحد كلاً
على الانفراد كالأخوين في ولاية الانكاح فكذا اذا ثبت شرطا فان الولاية لا تتحد تحتل
البحر في كونها عبارة عن القدرة الشرعية والقدرة لا تتحد ولهما ان الموصي انما رضي
بأيهما لا يراى احدهما والفرق بين بينهما بخلاف الاخوين في الانكاح لان السبب في الاختار
وصي فائده بكل منهما على الكمال والسبب الايصاء وهو اليها لا الي كل منهما ثم استثنى من قوله
لا ينفرد احدهما بقوله **الا بشرا كنفه او بجهره** فانه لا يستثنى عن الولاية وربما يكون احدهما

هنا

احدهما غائبا في اشتراط اجتماعهما فساد الميت ولو فعل عند الضرورة جيرانه جاز
والخصوصية في حقوقه لانها لا يجتمعان عليه عادة ولو اجتمع لم يتكلم الا احدهما غائبا
وبشرا حاجة الطفل لانه في تأخير خوف خوف الضرر والالتباس له اي
قبول الرهبة للطفل فانه ليس من باب الولاية ولهذا انكر الامة وطلب من غيباله **واك**
واعناق عبد معين ورثة وديعة وتنفيذ وصية معينين لعدم الاحتياج اليه
الرأى ويج ما يخاف تلفه وجمع اموال ضايعة لان فيه ضرورة وان مات
احدهما فان اوصى اليه الحي او اليه آخر فلا يلى من اوصى اليه الوصي سواء كان الحي
او آخر **التصرف في التركة وحده ولا يحتاج اليه نصب القاض وصيا والا ان وان**
لم يوص الوصي ضم الى القاضي اليه غيره لان الموصي قصد ان يخلقه وصيان متصرفان
في حقوقه وامكن تحقيقة بنصب وصي آخر نصب القاض وصيا اميناً كافياً لم ينفرد
بغيره لانه اشتغال بما لا يفيد الا ان لا يكون عدلاً فيعزل وينصب عدلاً ولو عدلاً
لا ينفرد كاف ضم اليه كافيا وينفرد بغيره وقبل قائل السرقي في مجموعة **وينفرد به**
ايضا اي بعزل القاض العدل الكافي واستبعد استبعده ظهير الدين المورغاني بانه
مقدم على القاضي لانه مختار الميت فاذا انفرد وصي الميت وأن كان عدلاً كافياً فكيف
وصي القاضي وصي الوصي وصي لهما بعض اذ مات الوصي واوصى اليه آخر فهو وصيه في تركته
وتوكل الميت الاول لان الوصي يتصرف بولاية مستقلة اليه فيملك الايصاء اليه غيره كالجد
وقسمه اي قسم الوصي نائباً عن ورثته غيب مع الموصي **بمع** يعني اذ مات
رجل ورثته غيب واوصى اليه زيد وكبر مبلغ جاز لزيد الوصي ان يقيم تركته بين
ورثته الغيب وبين بكون الوصي له بان ياخذ حق الورثة ويسلم الباقي اليه الموصي له
لان الوارث خليفة الميت حتى يرد بالعيب ويرد عليه به ويصير مخروراً بشرا المورث حتى
يكون الولد حراً والوصي خليفة الميت ايضا فيكون خصماً للوارث اذا كان غائبا فصحت
قسمته عليه **فلا يجمعون** اي الورثة عليه اي الموصي له ان ضاع قطعه اي حصته
الورثة معه اي مع الوصي لان الهلاك بعد تمام القسمة يكون على من وقع الهلاك في

في قسمة وقسمه الى الوصي على الوصي له الغائب معهم اي مع الورثة لا الى الحاج
لان الموصل ليس خليفة عن الميت من كل وجه لانه ملكه بسبب جدية لا يرد بعيب
ولا يرد عليه ولا يصير مفزورا بشرائه الوصي فلا يكون الوصي خليفة عنه عند غيبته **فيخرج**
الى الموصل ان ضاع قسطه مع الوصي بثلاث ما بقي لانه شريك الوارث فيتوي ماتوا
من المال المشترك على الشراكة ويبقى ما بقي عليها **وللقاض قسمة با واخذ قسطه** اي يجوز
للقاض ان يقسم الشراكة عن الموصل له الغائب مع الورثة واخذ قسط الموصل له لان القاض
نصب ناظر الاستماع الموقف والغيب ومن النظر افراز قسط الغائب وقبضه فنقد
ذلك وصح حقه لو حضر الغائب وقد ضاع المقبوض لم يكن له على الورثة سبيل **تأجيل**
الى الوصي مع الورثة في الوصية **تج** واخذ الوصي المال **فهلك المال في يده او يد**
من حج عن الموصل حج بثلاث ما بقي من الشراكة لان العسمة لا تزداد ازاها بل المقصود ما
وهو تادية الحج فلم يعتبر دونه فصار كما اذا هلك قبل القسمة **صح بيعه** اي الوصي
بعدها من الشراكة بغية الغرماء لان الوصي قائم مقام المصروع ولو تولى حيا بقتله
بنفسه بغيتهم جاز وان كان مريض موة فكذا من قام مقامه وسره ان حق
الغرماء تعلق بالمالية لا بالصورة وهي باقية ببقاء الثمن باع الوصي ما **او وصي**
بيعه وتصدق بثمنه فاستحق اي المبيع بعد ان هلك ثمنه معه اي مع الوصي
ضمن اي الوصي لانه العاقد فيكون العهدة عليه وهذه عهدة لان المشتري منه ما
رضي ببدل الثمن الا لیس له العبد ولم يسل فمداخذ الوصي البايع مال الغير بلا رضاه
فيجب عليه رده **ورجع في الشراكة** لانه عامل له فيرجع عليه كالوكيل كوصي باع حصه
الصغير **وهلك ثمنه** معه اي مع الوصي فاستحق اي العبد فانه اي الوصي يرجع
في ماله اي مال الصغير لانه عامل له **وهو اي الصغير يرجع على الورثة بحصته**
لانتقاض القسمة باسحقاق ما اصابه وله اي الوصي ان يسافر بالالصغير ويرجع
مضاربة وبضاعة ويوكل ببيع وشراء واستجار ويودع ماله ويكاتب قسمة
ويزوج امته لاقته ويرهن ماله بدينه وبدين نفسه فلو هلك ضمن قدر المودع

المودع من دينه وله ان يجعل مضاربة وينبغي ان يشهد عليه ابتداء والا
صدق ديانة ويكون المشتري كله للصبي قضاء وبائنه الاب في ذلك كله
ليس للاب حصة بوقته ولو بال ولا ان يهب ماله ولو بموضع كذا في العادة وله
اي للوصي التجارة بمال اليتيم لليتيم لا لنفسه به اي لا يجوز له التجارة لنفسه بمال اليتيم
سواء ورثه من ابيه او ملكه بوجه آخر لان المقوض اليه الحفظ لا التجارة **ولا بمال**
الميت فان فعل وزح ضمن المال وتصدق بالزوج عند اي خبثه ومخرجها الله
وعند اي يوسف رسل له الزوج ولا يتصدق بشئ كذا في الحائبة **ويحتمل** اي يقبل
الحالة على الاملاء لا الاعسر لما فيه من الضرر **ولا يقرض** اي الوصي مال اليتيم لانه
تبرع وهو عاجز عن التخلص بخلاف القاض فانه قادر عليه وكذا ان يقرضه
ومال الوقف والغائب **ولا يشتري ولا يبيع** الا بما يتقايين الناس لان تصرفه
نظري ولا نظري الغبن الفاحش بخلاف السبواذ لا يمكن التحريم عنه غنى اعتباره
انسد ادباب البيع وبيع على الكبير الغائب **الا العقار** لان الاب يبيع ما سواه
ولا يملكه فكذا وصية وكان القياس ان لا يبيع الوصي اذ لا يملكه الاب على الكبير كغيرهم
استثنوا لانه مما يتسارع اليه الساد فيحتاج الى الحفظ بخلاف العقار فانه محصن
بنفسه **اذ لم يكن دين** في الفتاوى الظهيرية عدم جواز بيع العقار للوصي اذ
لم يكن على الميت دين واما اذا كان فيملك بقدر الدين **وبيعه** اي الوصي العقار
وان لم يكن دين **بضعف قيمته او للدين** كما نقلنا عن الظهيرية **او النفقة** اي
نفقة الصغير قال في الهداية في او اخر باب النفقة الاب اذا باع العقار والمنقول
على الصغير جاز لكمال الولاية ثم لا ان ياخذ منه نفقة لانه جسد حقه **او وصية**
مرسلة اي مطلقة بان يقول ثلث مالي اربعة مثلاً وصية فيجوز بيع ال
العقار اذا كان في المال او زيادة خرجه على غلته او اشرافه اي قربه على الخوا
حتى اذا لم يبع كان خراباً فله اعذاره لا يجوز اقراءه اي الوصي بدين على الميت
ولا بشئ من تركته انه لئلا يكون اقراءه على الغير الا ان يكون المقر وارثاً فيصح

في حصة لانه اقرار على نفسه اقرار الوصي بعين لاخر ثم ادعى الصغير لا يسمع
 كذا في العادة **شهد وصيان ان الميت اوصى اليه زيد معها او ابنا ان اباهما**
اوصى اليه زيد بطلت اي شهادتهم لانهم متهمون اما الوصيان فلا يثبتان لانفسهما
 معينا الا ان يدعيه المتهود له فيقبل استحسانا لان للقاضي ولاية نصب الوصي ابتداء
 وولاية ضم اقرارهما فاما استقطا مؤنة التعيين عن القاضي واما الابنان فلم يثبتا الى
 انفسهما نفقا بنصب حافظ للتركة **كذا شهادتهما للصغير بحال** سواء انتقل اليه
 من الميت او غيره **او كبير بحال الميت** فانها ايضا باطله اما الاولى فلان التصرف في
 مال الصغير للوصي سواء كانت من التركة ام لا واما الثانية فلان مال الكبير ان كان
 من التركة فلا يجوز شهادة الوصي عند اية حصة لان له ولاية الحفظ وولاية البيع ان
 كان الكبير غائبا وصحت الشهادة **في مال غيره** اي غير الميت فان مال الكبير ان لم يكن من
 التركة فلا تصرف للوصي فيه فيجوز شهادته وصحت **شهادة رجلين لاخرين بمبلغ**
دين على الميت والاخرين للاولين بمثل مجاز في الشهادة بوصية الف هذا
 قولهما وقال ابو يوسف لا تقبل في الدين ايضا لان الدين بالموت يتعلق بالتركة
 اذ الذمة خربت بالموت ولهذا لو استوفى احدهما حقه من التركة شاركه الآخر في ذلك
 الشهادة مثبتة حق التركة فحققت التهمة ولهما ان الدين يجب في الذمة وعلى قايده
 لحقوق شتى فلا شركة ولهذا لو تبرع اجني بقضاء دين احدهما ليس للآخر حق المشاركة
 بخلاف الوصية لان الحق فيها لا يثبت في الذمة بل في العين فنصار المال مشتركينهم فاوثر
 شبهة او شهادة **الاولين بعد والاخرين بنك** مال جث لم ينصح ايضا لان الشهادة
 توجب شركة في المتهود به **اضعف الوصيتين مبتدأ** وخبره قوله الاتي كاقوى الوصيتين وهو
 وصي الام والاخ والعلم في اقوى الحالين وهو حال صغر الورثة كاقوى الوصيتين
 وهو وصي الاب والجد والقاضي في اضعف الحالين وهو حال كبر الورثة لان
 الوصي انما يستفيد التصرف من الوصي فيكون تصرفه على مقدار تصرف موصيه فوصي
 الام حال صغر الورثة كوصي الاب حال كبرهم **لا اضعف كوصي الام مثلا ببيع المنقول**

المنقول وغيره لقضاء الدين عند فقد الاقوى للضرورة ولا يشترى الا الا
 الا ما لا بد للصغير منه من نفقة او كسوة ولا يتصرف مطلقا فيما استفاد
 الصغير من غير ابيه لما وان تصرفه على مقدار تصرف موصيه **وصي الاب اولى**
من الجد لان وصيه قائم مقامه وهو اولى من الجد فكذا اختياره ولان اختياره
 مع وجود الجد يدل على ان تصرفه انفع لبيته من تصرف ابيه **وان لم يوص الى لم**
ينصب وصيا فالجد مثل اي مثل الاب قائم مقامه التصرفات حتى ملك التكاليف دون
 الوصي ومن هنا مسائل مهمة نقلنا من الخاتمة منها رجل مات وترك ورثة فبلغهم
 ان اباهم اوصى بوصايا ولا يعلمون ما اوصى فقالوا اجزنا ما اوصى به ذكره المتنفذ
 انه لا يجوز وانما يجوز اذا اجازوا بعد العلم وفي المتن اذا دفع الوصي الى اليتيم مال بعد
 البلوغ فاشهد اليتيم على نفسه انه قد قبض جميع تركته والده فلم يبق له تركته والده عنده
 من قبل وكثير الا قد استوفاه ثم ادعى شيئا في يد الوصي وقال هو من تركته ابي واقام البيعة
 قبلت بيعة وكذا لو اقر الوارث انه قد استوفى جميع ما ترك والده من الدين على الناس
 ثم ادعى دين على رجل يسمع دعواه ومنها وصي انفذ الوصية من مال نفسه قالوا ان
 كان هذا الوصي وارث الميت يرجع في تركته الميت والا فلا وقيل ان كانت الوصية
 للعباد يرجع لان لها مطالبا على كل حال من جهة العباد فكان كقضاء الدين وان كانت
 الوصية لله تعالى لا يرجع وقيل لا ان يرجع على كل حال وعليه الفتوى وهو كالموكيل به
 بالشراء اذا ادى الثمن من مال نفسه كان له ان يرجع وكذا الوصي اذا اشترى كسوة للصغير
 او اشترى ما ينفق عليهم من مال نفسه فانه لا يكون متطوعا ولو قضى دين الميت
 من مال نفسه بغير اموال وارث واشهد على ذلك لا يكون متطوعا وكذا بعض الورثة
 اذا قضى دين الميت او كفن الميت من مال نفسه او اشترى الوارث الكبير طعاما او
 كسوة للصغير من مال نفسه لا يكون متطوعا وكان له الرجوع في مال الميت وكذا الوصي
 اذا ادى خراج اليتيم او عشرة من مال نفسه لا يكون متطوعا ولو كفن الوصي الميت
 من مال نفسه قبل قوله في ذلك ومنها وصي باع شيئا من مال اليتيم ثم طلب منه باكره مما باع

فان القاضي يرجع الى اهل البصرة ان اخبره ثنان من اهل البصرة والامانة باع
 بقيمة وان قيمته ذلك فان القاضي لا يلتفت اليه من يزيد وان كان في الزيادة يشترى
 بكثر وفي السوق باقل لا ينقص بيع الوصي لاجل تلك الزيادة بل يرجع الى اهل
 البصرة والامانة فان اجتمع رجلان منهم على شيء يؤخذ بقولهما وهذا قول محمد
 اما على قولهما فقول الواحد يكفي كماله الزكاة وعلى هذا قيم الوقف اذا اجر مستعمل
 الوقف لم جاء آخر يزيد في الاجر ومنها وصي باع تركه الميت لانفاذ وصيته فمحمد
 المشترى فخلق الوصي فخلق الوصي يعلم انه كان كاذبا في بيعة فان القاضي يقول
 للوصي ان كنت صادقا فقد فسخت البيع بينهما فحوز ذلك وان كان تعديقا بالخط
 وانما يحتاج الى فتح الحاكم لان الوصي لو عزم على ترك الخصومة كان فسختها بمنزلة
 الاقالة فيلزم الوصي كما لو تقايلا حقيقة فاذا فسخ القاضي لم يكن اقالة فلا يلزم
 وصي هذا اخر ما من الله تعالى على بلطفه من شرح غور الاحكام المسمى بدير الحكام
 جث وفقني لجمعه وتحريره وعلى احسن الصور تصويره • جاو بالمهمات خلت
 عنها الكتب المشهورة وان كانت في بعض المختبرات مسطورة • ولقد بذلت
 مجهودي في التفسير والتفصيل والتهديب والتوضيح • وتبع اقوال الائمة الكوام • و
 واستلأع اراء فضلاء الامة العظام • حتى عثرت على ما صدر عن بعض الافاضل
 من العثرات على مقتضى البشرية ووقفت على ما وقع من بعض الاماثل من زلات
 ليس نفس الانسان عنها عوية ولا عيب • فان ساير العلوم بالنسبة الى هذا العلم
 كنسبة القطرة الى البحر المتلاطم الامواج لا يفيض على فوائده كل غواص قوي فضلا
 عن الرجاء • ولذا ترى العلماء المتأخرين مع كمالهم في الفنون الالهية وتضيفهم فيها
 كتباً معتبرة لم يجزوا حول هذا العلم ولم يقتفوا فيه ولورسالة مختصرة وهذا
 العبد الفقير الى الله الغني مع مطارحة معهم في قصايفهم فيما نسبوا اليه ومعارضة
 اياهم في مؤلفاتهم فيما اعتمدوا عليه بحيث جعلها علماء العصر وفضلاء الدهر امتاز منهم
 بكتب هذا المتن اللطيف المشتمل على الفوائد والشرح الشريف المملوء بالفوائد الحمد لله

الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله واعاننا عليه وما كنا نقدر
 عليه لولا غناية الله ليس الغرض الاصل من هذه الكلمات المدح بل الامتنان
 بما فهم من قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث وحبنا الله ونعم الوكيل
 وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليم كثير والحمد لله
 تمت الكتاب بعون الله الملك الوهاب في يد عبد الضعيف بالي
 عفر الله اليه ولوالديه واحسن اليهما واليه وكان
 الاحتتام في وقت الضحى في شهر ربيع الاول
 في آخر اليوم الجمعة سنة ثمان واربعمائة

والف
 ربيع الاول سنة ثمان واربعمائة
 تمام اولدي بوكاتيب

١٠٠٨

منه في الرواية الثانية عقيب كل صولة عشرين مرة والله تعالى اعلم
 وحسن حاله قد اراه في رستم خراسان في سنة ثمان واربعمائة
 ابواب الخيرات والفتوح في الالباب والمسببات وامن من حوادث
 الدهر وكثرة نعمات الجمع والنفوس في الجنة والقلوب واللبات الى الله
 في الدنيا والآخرة قال بعض الحكماء بالله في الف خاتمة ظاهره والذ
 خاتمة باطنه ونعم خاتمة في الدنيا والآخرة في بعض خاتمة في بعض
 فكم الخاتمة في الدنيا والآخرة في بعض خاتمة في بعض خاتمة في بعض





عَلَّمَ الْفَقِيرَ الْيَسِيرَ سُبْحَانَهِ وَتَعَالَى
أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدٌ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ
وَإِحْسَنَ إِلَيْهِمَا وَالْيَسِيرُ
لَقَدْ





فان القاضي يرجع الى اهل البصرة ان اخبره اثنان من اهل البصرة انهم باع
بقيمة وان قيمته ذلك فان القاضي لا يلتفت اليه من يريه وان كان في التوبة يشتري
بالشر وفي السوف باقل لا ينقص بيع الوصي لاجل تلك الزيادة بل يرجع الى اهل
البصرة والامانة فان اجتمع رجلان منهم على شئ يؤخذ بقولهما وهذا قول محمد و
اما على قولهما فقول الواحد يكفي كذا التركة وعلى هذا قيم الوقف اذا اجر مستغل
الوقف ثم جاء آخر يزيد في الاجر ومنها وصى باع تركته لانتفاء وصيته فمحمد
المشتري في خلفه الوصي في خلف الوصي يعلم انه كان كاذبا في بيعه فان القاضي يقول
للوصي ان كنت صادقا فقد فسخت البيع بينهما فحوز ذلك وان كان تعليقا بالخط
وانما يحتاج الى فتح الحاكم لان الوصي لو عزم على ترك الخصومة كان في
الاقالة فيلزم الوصي كالتوقيلا حقيقة فاذا فسح القاضي لم يكن اقا
وصى بهذا احراما من الله تعالى على بلطفه من شرح غور الاحكام المس
جث وفقني لجمعه وتحريره وعلى احسن الصور تصويره • جاد بالهماء
عنها الكتب المشهورة وان كانت في بعض المعبرات مسطوذة • ولقا
بمهودي في التفسير والتفج والتهديب والتوضيح • وتبع اقوال الائمة الكا
واسطلاع اراء فضلاء الامة العظام • حتى عثرت على ما صدر عن بعض
من العثرات على مقتضى البشرية ووقفت على ما وقع من بعض الاماثل
يس نفس الانسان عنها عورية ولا عيب فان ساير العلوم بالنسبة اليها
كنسبة القطرة الى البحر المتلاطم الامواج لا يغوص على فوايده كل غواص قوي
عن الرجاء ولذا اتى العلماء المتأخرين مع كلالهم في الفنون الالهية ونسب
كتبا معتبرة لم يجزوا حول هذا العلم ولم يقتفوا فيه ولورسالة مختصرة وبدا
العبد الفقير الى الله الغني مع مطارحة معهم في قصايتهم فيما انتبوا اليه ومعارضة
اياهم في مؤلفاتهم فيما اعتمدوا عليه بحيث قبلوا علماء العصر وفضلاء الدهر اماز منهم
بكتب هذا الحق اللطيف المشهور بالفوائد والشرح الشريف المملوء بالفوائد الجردة النقا



الذي هذا لهذا وما كنا نتردد لولا ان هذا ناله الله واعاننا عليه وما كنا نقدر
عليه لولا عناية الله ليس الغرض الاصل من هذه الكلمات المدح بل الامتثال
بما فهم من قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث وحبنا الله ونعم الوكيل
وصل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله
نعت الكتاب بعون الله الملك الوهاب في يد عبد الضعيف بالي
عمر الله اليه ولوالديه واحسن اليهما واليه وكان
الاحتتام في وقت الضحى في شهر ربيع الاول
في آخر اليوم الجمعة سنة ثمان واربعم

والف
ربيع الاول سنة ثمان
تمام اولدي بوكنا
١٠٤٨

من فرائد الفوائد عقيب كل صلوة عشرين مرة في كل صلاة
وحسن حاله في رتبة رتبة عشرين مرة في كل صلاة
ابواب الجبروت والقدرة والالاب والمسيات والحمد لله
الدهر وكثرة تمكيات الجمع والفرق في الجبروت والحمد لله
فمن ان الا اعطاه قال بعض العلماء بالقدرة في الف خاتمة ظاهره والحمد لله
خاتمة باطنه في كتبه في انا وحياه وكما في بعض خاتمة
فانما الحركات في من لا يدرك في بعض خاتمة بالامراض